



الحمامة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

فَلْيُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ
وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ "قَارِئُ كَرِيمٍ"

العدد
الأول

السنة الثانية والأربعون

سبتمبر
سنة ١٩٦١

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمة النفض

النفض الجزائي

الحكم ٩ :	الحكم ١ : ٤ من أبريل ١٩٦٠
١ - دعوى مدنية . قضاء بما لم يطلبه الخصوم .	١ - استدلال : تفتيش سيارة .
ب - نقض : تغيير المحكمة . أساس الدعوى	ب - تلبس : ماهيته
للدنية .	الحكم ٢ :
ج - خطف : اشتراك ، بيان طريقته .	١ - رشوة : قصد جنائي .
الحكم ١٠ : ١٢ من أبريل ١٩٦٠	ب - حكم : تسيب ، بياناته .
حكم : تسيب ، بياناته .	الحكم ٣ : ٥ من أبريل ١٩٦٠
٧ ص	١ - عقوبة : رد الاعتبار .
الحكم ١١ : ٢٥ من أبريل ١٩٦٠	ب - سلاح : ظرف مشدد مستمد من سابقة .
سلاح : ترخيص ، مخالفة قيوده .	٣ ص
٧ ص	الحكم ٤ :
الحكم ١٢ :	اشتباه : عود إليه .
قتل عمد : ظرف مشدد	٣ ص
٨ ص	الحكم ٥ : ١٢ من أبريل ١٩٦٠
الحكم ١٣ : ٢٦ من أبريل ١٩٦٠	تحقيق : تفتيش ، اعتراف .
نقض : طعن ، ميعاده .	الحكم ٦ :
١١ ص	١ - تزوير : بيان أركانه بالحكم .
الحكم ١٤ :	ب - أجناب : تزوير أوراق دخولهم .
١ - عقوبة : إعدام .	٤ ص
ب - نقض : عرض قضايا الإعدام .	الحكم ٧ :
١١ ص	أسباب إبادة الجرائم : طاعة الرئيس .
الحكم ١٥ :	٥ ص
إثبات : محركات ، صورة فوتوغرافية .	الحكم ٨ :
١٤ ص	مواد مخدرة : بيانات جوهريّة .
الحكم ١٦ :	٥ ص
١ - غش جين : إثبات ، عبث .	

- ب — تقض : أوجهه ، خطأ في القانون .
 ص ١٤
- الحكم ١٧ :
 ا — نيابة : مصلحتها في الطعن .
- ب — بطلان : تمسك بالدفع به .
 ج — حكم : انعدامه ، أسبابه .
 د — قاض : نديه .
 ه — محكمة جنابات : انعقادها ، مكانه . ص ١٦

النقض المدني

- الحكم ١٨ : ٣ من نوفمبر ١٩٦٠
 ا — وكالة : آثارها ، وكيل ، التزاماته .
 ب — حكم : تدليل ، فساد الاستدلال .
 ج — خير : نديه .
 د — دفاع : فتح باب المرافعة . ص ٢٢
- الحكم ١٩ :
 ا — وقت : شرط الواقف .
 ب — حكم : تدليل ، قصور . ص ٢٤
- الحكم ٢٠ : ١٠ من نوفمبر ١٩٦٠
 ا — جمارك : قرارات اللجنة الجمركية .
 ب — حكم : تدليل ، عيوبه . ص ٢٥
- الحكم ٢١ : ١٧ من نوفمبر ١٩٦٠
 حكم : تسبب ، خطأ في فهم الواقع . ص ٢٧
- الحكم ٢٢ :
 ا — اختصاص : نوعي ، تعويضي ، ضرر ناشئ
 عن ضجة أو مخالفة ، م ٤٦ مرافعات .
- ب — منقول : إتلافه بإهمال ، لا جريمة .
 ص ٢٨
- الحكم ٢٣ :
 ضرائب : أرباح تجارية وصناعية ، وعاؤها ،
 تقدير حكى . ص ٢٩
- الحكم ٢٤ :
 ا — أحوال شخصية : أجنب ، زواج .
 ب — قانون : تنازع من حيث المكان مدني
 م ١٤٢ . ص ٣٠
- الحكم ٢٥ :
 إعلان : كيفيته . ص ٣١
- الحكم ٢٦ : ٢٤ من نوفمبر ١٩٦٠
 ا — شركة . تصفية .
 ب — نقص : صفة . ص ٣٢
- الحكم ٢٧ :
 حكم : تدليل ، مخالفة الثابت بالأوراق . ص ٣٢

محكمة تنازع الاختصاص

- الحكم ٢٨ : ٣١ من ديسمبر ١٩٦٠
 تنازع اختصاص : هيئة التحكيم بمحكمة الاستئناف
 شركة قبال السويس : تأميمها ، تأثيره على نقابة
 عمالها .
- نقابة عمال : حلها بمقتضى القانون ، صفة ممثلها
 في الدعوى ، زوالها . ص ٣٤

ثانياً - المقالات والبحوث

المصلحة في النقض الجنائي ، للدكتور روف عبيد
ص ٥٧

استحقاق الشفيع لربع المقار للشفوع ، للأستاذ
راغب حنا المحامى وكيل نقابة المحامين
ص ٤٧

ثالثاً - التشريعات القوانين

تصدير : ق ٥٨ ، بتعديل ق ٢٥٣ لسنة ١٩٥٩ .
ص ٢٩

سفن تجارية : ق ٦٠ بشأن الرابطة وضباط الملاحة
والهندسين البحريين . ص ٣١

قل بحرى ساحلى : ق ٦٣ . ص ٣٥

تأمين ومعاشات : ق ٦٤ ، بتعديل أحكام ق ٣٦
لسنة ١٩٦٠ باصدار قانونهما لموظفى
الدولة المدنيين . ص ٣٧

قطن : ق ٦٩ ، بتعطيل بورصة عقود القطن
بالاسكندرية وشراء محصول قطن
١٩٦٠/١٩٦١ . ص ٣٨

ق ٧٠ ، شراء محصول قطن ١٩٦١
١٩٦٢/ والتبقى من اللوازم السابقة .
ص ٣٩

ق ٧١ ، تنظيم منشآت تصدير القطن .
ص ٤٤

تدليس وغش : ق ٨٠ ، تعديل ق ٤٨
لسنة ١٩٤١ ص ٤٧

اختصاص محاكم ابتدائية : ق ٨١ ، بتعديل دائرة
اختصاص محكمى بنها والقاهرة . ص ٤٨

أرز : ق ٣١ ، بتعديل أحكام (١٩٦١) ق ٧١
لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٥٠
لسنة ١٩٥٦ فى شأن تحديد مناطق
الأرز . ص ١

جواز بحرى : ق ٣٢ . ص ٣

أسفنج : ق ٣٧ ، صيده . ص ٦

وكلاء البراءات : ق ٣٨ ، بتعديل ق ٢٣
لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنتهم . ص ١٤

محكمة ابتدائية : ق ٤٠ بإنشائها بمحافظة
الاسماعيلية . ص ١٧

محكمة ابتدائية : ق ٤١ بإنشائها بمحافظة السويس .
ص ١٨

نظام موظفى الدولة : ق ٤٥ بتعديل ق ٢٥٦
لسنة ١٩٥٦ باستثناء مصلحة الجمارك
ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . ص ٢٠

وكالة تجارية : ق ٤٧ ، بتنظيم أعمالها ص ٢٢

استيراد : ق ٥١ ، بتعديل ق ٩ لسنة ١٩٥٩
ص ٢٦

نعيشة عامة : ق ٥٤ ، بتعديل ق ٨٧ لسنة ١٩٦٠ .
ص ٢٧

اختصاص محاكم ابتدائية : ق ٨٢ بتعديل دائرة اختصاص محاكم دمياط والنصورية والزقاريق وطنطا وشبين الكوم ونها والجزيرة . ص ٥٠

: ق ٨٣ بتعديل دائرة اختصاص محكمى الاسكندرية ودمرور . ص ٥٢

بناء وهدم : ق ٩١ ، بتعديل ق ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم وتوجيه أعمالها . ص ٥٣

شركات : ق ٩٣ ، بتعديل ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة ، والرسوم بقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة عليها . ص ٥٦

نظام موظفى الدولة : ق ٩٤ بتعديل ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . ص ٥٨

تأمينات اجتماعية : ق ٩٥ ، باعتبارها مؤسسة عامة . ص ٦٠

نيابة إدارية : ق ٩٧ بوضع استثناء وفق من ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات الأديبية . ص ٦٢

وكالة تجارية : ق ١٠٧ بتنظيمها . ص ٦٣ منافسات ومزايدات : ق ١٠٨ بتعديل ق ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ . ص ٦٥

نقل بحرى : ق ١٠٩ بتنظيمه . ص ٦٦ كبس القطن : ق ١١٠ بانتقال منشآته إلى الدولة . ص ٧٠

شركات المساهمة : ق ١١١ بتعديل ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . ص ٧٣

مخصصات رجال المؤسسات : ق ١١٣ . ص ٧٤ مجالس الإدارة : ق ١١٤ بكيفية تشكيل مجلس إدارة الشركات والمؤسسات . ص ٧٦

ضريبة عامة : ق ١١٥ بتعديل ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإراد . ص ٧٧

بورصة الأوراق : ق ١١٦ بتعطيل بورصتى الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية . ص ٧٨

تأمين : ق ١١٧ بتأمين بعض الشركات والمنشآت . ص ٧٩

شركات : ق ١١٨ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت . ص ٨٤

: ق ١١٩ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة . ص ٨٩

قطن : ق ١٢٠ بتعديل ق ٧١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن . ص ٩٥

: ق ١٢١ بتعديل ق ١١٠ لسنة ١٩٦١ ، بانتقال منشآت كبس القطن للدولة . ص ٩٧

شركة ليون : ق ١٢٢ بإسقاط امتيازها . ص ٩٨

شركة ترام القاهرة : ق ١٢٣ بإسقاط التزامها . ص ١٠٤

وظيفة واحدة : ق ١٢٥ بتصر التمرين على وظيفة واحدة . ص ١٠٦

إصلاح زراعى : ق ١٢٧ بتعديل بعض أحكامه . ص ١٠٧

: ق ١٢٨ بتخفيض نصف أقباط الدين وفوائده على المتفعين . ص ١١١

مبان : ق ١٢٩ بتعديل ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن ضريبتها . ص ١١٢

ق ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .. ص ١١٥

عمال : ق ١٣٣ بتنظيم تشغيلهم . ص ١١٦

دفع : ق ١٣١ بإلغاء ضريبة الإضافية .

ص ١١٤

ملكية الفرد : ق ١٣٢ بتعديل بعض أحكام

قرارات رئيس الجمهورية

المختصة المنصوص عليها في القرارات

بأرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ .

ص ١٢٤

مقاولات حكومة : قرار ١٢٠٣ قصرها هي

ومقاولات المؤسسات العامة والشركات

شبه الحكومية ، على الشركات التي تساهم

فيها الحكومة والمؤسسات العامة بنسبة

لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأسمالها .

ص ١٣٥

مصرف الوحدة العربية : قرار ١٢٠٤ بإدماج

ص ١٣٦

بنوك .

إيجار : قرار ٤٧٣ بإعادة تقدير إيجار بعض

الأراضي الزراعية . ص ١١٨

معاشات : قرار ٦٩٤ بتعديل اسم مصاحبة التأمين

والمعاشات ، إلى « الهيئة العامة للتأمين

والمعاشات . ص ١٢٠

نيابة إدارية : قرار ٦٩٥ بإعادة تعيين إدارات

قسم التحقيق . ص ١٢١

: قرار ٧١٢ بتحديد مدة العمل بالأحكام

للمنصوص عليها في ق ١٨٣ لسنة ١٩٦٠

ص ١٢٤

٢٢ .

تأمين شركات : قرار ١٢٠٢ بتحديد الجهات

قرارات وزارية

لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة عليه .

ص ١٤٣

التعويض

ورق : قرار ١٣٥ لسنة ١٩٦١ باستثناء المصانع

التي مستورد ورق الطباعة والكتابة

بقصد التصنيع من قرار ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠

ص ١٤٤

العمل

خانكة وقلوب : قرار بتعديل اختصاص

ص ١٤٥

محكمتيهما .

الخارجية

تجديد : تعديل لأحكام الخاصة به الواردة بالتعليقات

القضائية . ص ١٣٧

الخزائن

مناقصات ومزايدات : قرار ٢٢ لسنة ١٩٦١

بتعديل قرار ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار

لائحتها . ص ١٤٢

: قرار ٢٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل قرار ٥٤٢

لسنة ١٩٥٧ بإصدار لائحتها . ص ١٤٣

الرقنصار

نقد : قرار ٥٨٩ لسنة ١٩٦١ بتعديل قرار ٨٩٣

قوسنا والباچور : قرار بتعديل اختصاص
محكمتيهما . ص ١٤٦

عرش وقنطرة : قرار بإنشاء محكمة جزئية
ومأمورية قضائية . ص ١٤٦

سويس : قرار بإنشاء محكمة جزئية بها .
ص ١٤٧

اسماعيلية : قرار بإنشاء محكمة جزئية بها .
ص ١٤٨

الحرية

حدود : قرار ٦٩٠ لسنة ١٩٦١ بشأن الإجراءات
الجنائية فيها . ص ١٤٩

قضاء محكمة النقض الجزائرية

(رئاسة وعضوية السادة الأماتذة محمود ابراهيم اسماعيل وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي
ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس المستشارين) .

١

٤ أبريل سنة ١٩٦٠

١ - استدلال : تفتيش السيارة الخاصة بالطرق العامة في غير إذن من سلطة التحقيق وفي غير حالة التلبس بالجرمة . متى يجوز ؟ عند خلوها مع تخلي صاحبها عنها .

ب ، ح - تلبس : ماهيته . وصف يلزم الجريمة ذاتها . حالاته : التلبس الحقيقي . مشاهدة الجريمة حال ارتكابها وإدراك وقوعها إدراكاً يقينياً عن طريق أى حاسة من الحواس . التلبس الاعتباري . مطاردة الجاني بالصباح وتجمع العامة حوله . شروطه : ما لا يني تحقق مأمور الضبط القضائي بنفسه من قيام حالة التلبس . مشاهدته الجريمة في حالة تلبس بعد تلقي نبأه عن طريق الرواية ممن شاهده .

المبادئ القانونية

١ - لا يجوز تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة بغير إذن من سلطة التحقيق وفي غير أحوال التلبس إلا إذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلي صاحبها عنها .

٢ - التلبس وصف يلزم الجريمة ذاتها

بنقض النظر عن شخص مرتكبها ، ولا يلزم لكشف هذه الحالة أن تكون الرؤية بذاتها هي وسيلة هذا الكشف ، بل يكفي أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأي حاسة من حواسه - تستوى في ذلك حاسة البصر ، أو السمع ، أو الشم متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً .

٣ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة - في حدود سلطاتها في تقدير أدلة الدعوى - من الاستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال الشهود من شم رائحة المخدر منبعثة من السيارة التي في حوزة المتهمين وتجمع العامة حولها مع صياحهم بأن بالسيارة مخدراً وشم شرطى المرور هذه الرائحة وإنهاء ذلك إلى الضابط الذي تحقق بنفسه من قيام حالة التلبس بالجريمة عن طريق متابعة العامة للمتهمين بالصباح ورؤيته إياهما على تلك الحال ، وهو ما يتوافر به حالة التلبس كما هي معرفة به قانوناً .

المحكمة

« .. ليس في القانون ما يمنع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى من الاستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال الشهود من شم رائحة المخدر منبعثة من السيارة التي في حوزة الطاعنين وتجمع العامة حولها مع صياحهم بأن بالسيارة مخدرات وشم شرطى المرور هذه الرائحة بنفسه وإنهاء أمرها إلى الضابط الذي تحقق بنفسه من قيام حالة التلبس بالجريمة عن طريق متابعة العامة للطاعنين بالصياح ورؤيته إياها على تلك الحال وهو ما تتوافر به حالة التلبس كما هي معرفة به قانوناً . ولما كان الرضاء بالتفتيش يكفي فيه أن تكون المحكمة قد استبانت من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية إليه فإن التفتيش يكون صحيحاً مشروعاً ، ويكون الحكم إذ اعتبره كذلك ودان الطاعنين استناداً إلى الدليل المستمد منه بناء على ما أورده من عناصر سائغة لم يخالف القانون في شيء ، وليس مما يطعن عليه أن يكون قد أخطأ في الإسناد حين ذكر أن الطاعن الثاني قد أقر في تحقيقات النيابة بأنه سمح هو وزميله الطاعن الأول للضابط بتفتيش السيارة ، ذلك أن الخطأ في سرد هذه الواقعة بفرض حصوله لم يكن له أثر في منطق الحكم حين استنتج هذا الرضاء من عناصر تنتج ويستقيم معها بصرف النظر عن هذه الواقعة ، وكان لا يجب الحكم بعد أن استوفى دليلاً بما أورده من اعتبارات صحيحة تكفي لحمل قضائه برفض الدفع ببطالان القبض والتفتيش أن يتزايد فيخطيء في ذكر بعض اعتبارات قانونية لم يكن لها شأن فيه كقوله : « بأن للشرع لم يحظر تفتيش السيارة في الطريق حتى ولو كانت سيارة خاصة لأنها ليست مسكناً فليس لها حرمة المساكن التي فرض لها حصانة لا يصح التوسع فيها ولا القياس

عليها » — ذلك أن هذا القول على إطلاقه غير صحيح قانوناً لأنه لا يجوز تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة بغير إذن من سلطة التحقيق وفي غير أحوال التلبس إلا إذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلي صاحبها عنها .. » .
(القضية رقم ١٧٤٧ سنة ٢٩ ق) .

٢

٤ أبريل سنة ١٩٦٠

رشوة : إجراء الراشي . القصد الجنائي . نية شراء ذمة الموظف . ما لا ينفىها . كون العمل المقصود بالرشوة يكون جريمة . حكم : بيانات التسيب . بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . عدم تحديد القانون شكلاً خاصاً لهذا البيان . تفهم الواقعة من مجموع ما أورده الحكم عنها .

المبادئ القانونية

١ — يعاقب القانون على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة ما دامت الرشوة قدمت إلى الموظف — بقصد إفساد ذمته ليقارف جريمة دس مخدر في منزل آخر أثناء قيامه بتفتيشه بناء على البلاغ المقدم منه لمكتب البوليس الحربي الذي يعمل فيه من قدمت له العطية .

٢ — لم يرسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها — فتي كان مجموع ما أورده الحكم كافياً لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة — كان ذلك محققاً لحكم القانون .

(القضية رقم ١٧٥٩ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود محمد مجاهد وفهيم يسى جندى ومحمود حلمي خاطر وعباس حلمي سلطان ورشاد القدسي للمستشارين) .

لا بمجرد الاتهام — كما ذهب إلى ذلك الحكم ، ولما كان الثابت مما أورده الحكم أن الطاهن سبق الحكم عليه بالحبس أربعة أشهر في جنحة سرقة بتاريخ ١٦/١١/١٩٤٤ وأن هذه العقوبة على ما بين من الاطلاع على الأوراق قد اتبى تنفيذها في ٧ من صفر سنة ١٣٦٢ هجرية (الموافق ٢١ يناير سنة ١٩٤٥ ميلادية) ثم صدر الحكم عليه في الدعوى الحالية بتاريخ ٤/١١/١٩٥٨ ولم يثبت صدور حكم عليه بعقوبة عن جريمة مما يحفظ عنه صحيفة الحالة الجنائية في الفترة ما بين التاريخين وهي تزيد على اثنتي عشرة سنة ميلادية ، ومن ثم فإن الطاعن يكون قد رد إليه اعتباره بقوة القانون . لما كان ما تقدم ، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتناقى مع هذه القاعدة العامة ويؤدي إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها ، فإن الحكم وقد أقام قضاءه على توافر الظرف المشدد المستمد من وجود سابقة للطاعن يكون مخطئاً في تطبيق القانون متعيناً نقضه بغير حاجة إلى بحث وجه الطعن الآخر .

« وحيث إن الطعن للمرة الثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى فتكون محكمة النقض مختصة بالحكم في الموضوع عملاً بالمادة ٤٣٨ ج » .

(القضية رقم ١٤٧٠ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيف ، ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس المستشارين) .

٤

٥ أبريل سنة ١٩٦٠

اشتباه : جريمة العود إليه : طبيعتها : جريمة
وقعية : العبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجرائم :

٣

٥ أبريل سنة ١٩٦٠

عقوبة : انقضاؤها برد الاعتبار القانوني : المدة اللازمة لذلك — متى تنقطع ؟ بصدور حكم لاحق — لا بمجرد الاتهام . الم ٥٥٠ أ . ج .

سلاح : المسئولية والعقاب : الظرف المشدد المستمد من وجود السابقة . سريان حكم المادة ٥٥٠ أ . ج . عدم الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها .

المبدأ القانوني

مفاد نص المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه لا تنقطع إلا بصدور حكم لاحق — لا بمجرد الاتهام . ولم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها .

المحكمة

« .. لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٥٠ أ . ج المعدلة بالقانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد نصت على أنه : « يرد الاعتبار بحكم القانون إذا لم يصدر خلال الآجال الآتية على المحكوم عليه حكم بعقوبة في جنابة أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلب السوابق أولاً — بالنسبة إلى المحكوم عليه بعقوبة جنابة أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة اثنتا عشرة سنة .. » ومفاد هذا النص أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه لا تنقطع إلا بصدور حكم لاحق

المبدأ القانوني

جريمة العود للاشتباه جريمة وقتية والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجرائم التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة — لا بالصفة اللاصقة به قبل ارتكاب تلك الجرائم .

(القضية رقم ١٥٣٨ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيى ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس المستشارين) .

٥

١١ أبريل سنة ١٩٦٠

تحقيق : تفتيش . آثار بطلانه . تقدير اعتراف المتهم من حيث صلته بالنسب . جواز أخذ المتهم باعترافه عند استقلاله عن التفتيش المقول بطلانه . جواز الاستدلال بما شهد به الشهود من وقائع تؤيد هذا الاعتراف لما بينهما من نوع اتصال . ذلك لا يعيب تدليل الحكم بالتناقض .

المبدأ القانوني

لاتثريب على المحكمة إن هي عولت بصفة أصلية في إدانة المتهم على اعترافه الصادر منه أمام النيابة وفي الجلسة واتخذت منه دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش على أساس أنه لم يقله متأثراً بإجراء القبض المدعى بطلانه — ولا محل لتشكي المتهم فيما أجمله الحكم من أقوال الشهود بشأن واقعة إلقاء المخدر وأن اللفافة التي عثر عليها هي بذاتها التي ألقاها . — إذ أن الاستدلال بأقوالهم إنما انصب على الوقائع التي شاهدها بأنفسهم فذكرها الحكم تأييداً لهذا الاعتراف

لما بينهما من نوع اتصال جعلها تأخذ بهذا الاعتراف كدليل أساسي لصدوره من المتهم في جميع مراحل التحقيق وهو ما يستفاد من عبارة الحكم .

(القضية رقم ١٧٦٩ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل وفهيم يسى جندى ومحمود حلمى خاطر وعباس حلمى سلطان ورشاد القدسي المستشارين) .

٦

١١ أبريل سنة ١٩٦٠

أجانب : المقتضى ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . تزوير . صورة الخاصة . جريمة تقديم أوراق غير صحيحة إلى السلطة المختصة قصد تسهيل الدخول إلى البلاد أو الإقامة فيها : الم ٢٣ من المقتضى . الفعل المادى . ماهيته . أثر ذلك بالنسبة لبيانات أحكام الإدانة . إدانة المتهم في جرعة الم ٢٣ لا تقتضى بيان أركان التزوير . كفاية إثبات عدم صحة محتويات الأوراق المقدمة وأن بعضها موقع عليها بتوقيعات مزورة . تلازم الضرر مع الفعل المادى في هذه الجريمة . عدم لزوم التحدث عن هذا الركن صراحة .

المبادئ القانونية

١ — لا حاجة بالمحكمة أن تبين أركان التزوير مادام الحكم قد دانه عن تقديم أوراق غير صحيحة لإدارة الجوازات والجنسية وأثبت الحكم أن بعض هذه الأوراق موقع عليها بتوقيعات مزورة وأن ما حوته غير صحيح .

٢ — لا يعيب الحكم عدم تحدده صراحة عن ركن الضرر مادام الحكم قد دان المتهم بجريمة تقديم أوراق غير صحيحة تمكنها من الحصول على إقامة دائمة في البلاد . إذ

المبدأ القانوني

لا يكون بيان كمية المخدر جوهريا مادام المتهم لم يثر في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن قصده التعاطي ولم يثبت هذا القصد للمحكمة.

المحكمة

« .. وحيث إن واقعة الدعوى .. أنه بينما كان الملازم .. وبرققته المخبر يسيران .. في طريقهما لتفتيش بعض المنازل للبحث عن أسلحة غير مرخصة بناء على إذن من النيابة إذ بهما يشاهدان الطاعن يسير في الشارع مسرعاً فخشا أن يكون أحد الأشخاص المراد تفتيشهم فناداه الضابط وإذ به ينطلق مسرعاً فكلف المخبر اللحاق به وجرى الاثنان خلفه وشاهده المخبر يدخل الجامع ويخرج شيئاً من جلبابه يلقي به فوق سقف دورة المياه فأمسك به وسده للضابط وارتقى سقف الدورة فعثر على منديل يضم كيسين من الدمور وجد بهما المخدر من حشيش وأفيون . ودلل على إدانة الطاعن بأقوال الضابط والمخبر وتقرير التحليل وعرض إلى القبض والتفتيش بقوله « وحيث إنه إذا كان المتهم قد وضع نفسه في موضع يدعو إلى الريية كما هو الحال في هذه الدعوى فإن من حق رجال البوليس أن يستوقفوه ليتبينوا حقيقة أمره فإذا فر عقب ذلك وألقي بما كان معه قبل الإمساك به فإن ذلك يتوفر معه من المظاهر الخارجية ما ينيء بذاته عن وقوع جريمة ، ويكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة تبيح لرجال السلطة القضائية القبض والتفتيش » وكان هذا الذي قاله الحكم من استيقاف رجال البوليس للطاعن وفراره وإلقاء مامعه من مخدر ، وقيام حالة التلبس تبعاً لذلك هو في محله ولا مخالفة للقانون فيه ، ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية الشيء

الضرر متلازم مع فعلة المتهم وباقي المتهمين الذين أدينوا معه .

(القضية رقم ١٧٧٢ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٧

١١ أبريل سنة ١٩٦٠

أسباب إباحة الجرائم : أداء الموظف لواجبه : نطاقه : عدم امتداده إلى الجريمة . نقض : أسباب الطعن الموضوعية : مثال : التحدى بنص المادة ٦٣ ع يقتضى تحقيق محكمة الموضوع لصلة الرئيس بالمرءوس .

المبدأ القانوني

ما يقوله الطاعن خاصاً بعدم مسئوليته عن جريمة اختلاس أموال أميرية طبقاً لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات لأنه إنصاع لرغبة رئيسه المتهم الأول - هذا القول مردود بأن فعل الاختلاس الذي أسند إليه ودانته المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الإجرام فيه واضحة بما لا يشفع للطاعن فيما يدعيه من عدم مسئوليته - بل إن إقدامه على ارتكاب هذا الفعل يجعله إسوة مثل المتهم الأول في الجريمة . وفضلاً عن ذلك فالذي يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع حتى تستطيع التثبت من حقيقة الصلة التي تربطه بالمتهم الأول بصفة كون هذا الأخير رئيساً له .

(القضية رقم ١٧٧٥ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٨

١١ أبريل سنة ١٩٦٠

مواد مخدرة : بيان كمية المخدر : متى لا يكون جوهريا ؟ عند عدم إثارة قصد التعاطي وعدم ثبوت هذا القصد للمحكمة .

الذى شاهده ، بل يكفي أن تكون هذه المظاهر
تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . .

« .. وحيث إنه لا يشترط لتوقيع العقوبة المغلظة
النصوص عنها في المادة ٣٢ من القانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ معرفة كمية المخدر ، بل يكفي لذلك ثبوت
حيازة المخدر أو إحرازه مهما كان الباعث على ذلك ،
ولا محل لتطبيق المادة ٣٤ منه إلا إذا أثبت التهم
أو ثبتت للمحكمة أن القصد من إحراز المخدر
أو حيازته هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .
وما دام الطاعن لم يثر في دفاعه أمام محكمة الموضوع
أن قصده التعاطي ، ولم يثبت هذا القصد للمحكمة
فلا يكون بيان كمية المخدر جوهرياً ، ويكون ما يثيره
الطاعن في هذا الوجه لا محل له أيضاً . لما كان
ما تقدم فإن الطعن بمجمله يكون على غير أساس
متعيناً رفضه موضوعاً » .

(القضية رقم ١٧٨٠ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٩

١١ أبريل سنة ١٩٦٠

١ — دعوى مدنية : الحكم فيها : حظر تغيير
أساس الدعوى والقضاء بما لم يطلبه المصوم . نقض :
أثره : الخروج على قاعدة النسبية عند اتصال وجه
الطعن بغير الطاعن . مثال في تغيير المحكمة أساس
الدعوى المدنية وإلزام الطاعن مع المتهمين بالتعويض
على وجه التضامن .

٢ — خطف : جريمة المادة ٢٨٨ ع . بيانات أحكام
الإدانة : بيان الحكم . طريقة الاشتراك . علة عدم
لزومية .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت المحكمة قد قضت بالتعويض
على اعتبار أن المدعى بالحق المدني هو والد

المجنى عليه عن نفسه مع ما هو ثابت بمحضر
الجلسة وصدر الحكم من أنه ادعى مدنياً بصفته
ولياً طبيعياً على ولده المجنى عليه ، فإن المحكمة
تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من
تلقاء نفسها بما لم يطلب منها تخالفت بذلك
القانون مما يستوجب نقض الحكم بالنسبة
للدعوى المدنية ، ولما كان الطاعن يتصل بغير
الطاعن من المتهمين معه إذ أن الحكم قضى
بإلزامهم جميعاً بالتعويض متضامين ، فانه
يتعين نقض الحكم الصادر في الدعوى المدنية
بالنسبة إليهم جميعاً عملاً بالفقرة الأخيرة من
المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ —
في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة
النقض .

٢ — سوى القانون في المادة ٢٨٨ من
قانون العقوبات بين الفاعل المادى والفاعل
الأدبى ، المحرض على ارتكاب الجريمة ،
واعتبر كل منهما فاعلاً أصلياً فلا تكون
المحكمة — في هذه الحالة — بحاجة إلى بيان
طريقة الاشتراك .

الحكم

« .. وحيث .. أن محمد حموده حسن ادعى
مدنياً .. بصفته ولياً طبيعياً على ولده القاصر محمد
محمد حموده (المجنى عليه) بمبلغ مائة جنيه على سبيل
التعويض المؤقت قبل التهمين جميعاً متضامين ،
وقد عرض الحكم للدعوى المدنية فقال : « إنها
تقوم على أساس سليم لما أصاب المدعى بالحق المدني
من ضرر مادى وأدبى بسبب الحوادث وما أتفق
في سبيل استعادة ولده من الاتاة التي دفعها وغيرها

هذا العيب : الإشارة إلى رقم القانون وما لحقه من تعديلات .

المبدأ القانوني

نصت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه - وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات - فإذا خلا الحكم الاستثنائى - الذى قضى بإلغاء حكم البراءة - من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على المتهم فإنه يكون مشوباً بالبطلان ، ولا يعصم الحكم من هذا العيب أنه أشار إلى رقم القانون المطبق وما لحقه من تعديلات ، مادام لم يفصح عن مواد القانون التى أخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب .

(القضية رقم ١٨٤٧ سنة ٢٩ ق بالمهئة الداجة)

١١

٢٥ أبريل سنة ١٩٦٠

سلاح : مخالفة قيود الترخيص . جنحة منطبقة على المادتين ٤ و ٢٩ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . والمادتين ٢ و ٤ من قرار وزير الداخلية فى ٧/٩/١٩٥٤ المعدل . خطأ القول بأن مخالفة قيود الترخيص يتخلف بها الترخيص .

المبادئ القانونية

١ - مخالفة قيود الترخيص بإحراز سلاح هى فى واقع الأمر مخالفة لمقتضى المادتين ٤ و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، وللمادتين الثانية والرابعة من القرار الذى أصدره وزير الداخلية فى ٧ من سبتمبر سنة

من نفقات ، فضلاً عما قاساه من ألم وقلق لغياب ولده وما أصابه من إصابات كشف عنها تقرير الطبيب الشرعى من وجود حروق نارية يياطن القدم والمفصل الأيسر ، ومن ثم يتعين القضاء للمدعى بالحق المدنى بالمبلغ المطالب به مؤقتاً ، ثم جاء بمنطوق الحكم : « وإلزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية .. » ولما كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار أن المدعى بالحق المدنى هو والد المجنى عليه عن نفسه مع ما هو ثابت بمحضر الجلسة وصدر الحكم من أنه ادعى مدنياً بصفته ولياً طبيعياً على ولده المجنى عليه على النحو سالف الذكر ، فإن المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها فخالفت بذلك القانون بما يستوجب نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان هذا الوجه من الطعن يتصل بغير الطاعن من المتهمين معه إذ أن الحكم قضى بإلزامهم جميعاً بالتعويض المؤقت متضامين ، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر فى الدعوى المدنية بالنسبة إليهم جميعاً وذلك عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٧٨٧ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود محمد مجاهد وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عفيق ومحمد عطية اسماعيل وعادل يونس السشارين) .

١٠

١٢ أبريل سنة ١٩٦٠

حكم : بيانات التسيب : بيان نص القانون الذى حكم بموجبه . ستاد هذا البيان : قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات . أثر إغفال بيانه : بطلان الحكم . مالا يرقم

١٩٥٤ — والمعدل بقراريه الصادرين في ٥ من يونيه سنة ١٩٥٥ و ١٦ من يوليه سنة ١٩٥٦ — بمقتضى السلطة الممنوحة له بالمادة ٣٧ من القانون .

٢ — القول بأن مخالفة قيود الترخيص يتخلف بها الترخيص بإحراز السلاح لا سند له من القانون .

المحكمة

« . . . وحيث إن المطعون ضده — وهو من الحفراء الخصوصيين — ضبط خارج دائرة خفارته يحمل سلاحاً مرخصاً له بحمله وذخائر مما تستعمل فيه فقضى الحكم المطعون فيه ببراءته للأسباب الواردة بوجه الطعن . ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر تنص على : « لوزير الداخلية أو من ينييه عنه رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقييده بأي شرط يراه . . . » — وكانت المادة ٣٧ منه تنص على أن لوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، فقد أصدر وزير الداخلية قراراً تنفيذياً في ١٩٥٤/٩/٧ نص في مادته الثانية على أن ينوب المحافظ أو المدير على حسب الأحوال عن وزير الداخلية في الاختصاصات المخولة له في المادتين ١ و ٤ من القانون — ونص في المادة الرابعة منه فيما نص عليه بالنسبة إلى الحفراء الخصوصيين على قصر الترخيص على دائرة الخفارة .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد حدد في المواد ٢٩ ، ٢٧ ، ٢٨ عقاب أفعال عيناها ليس من بينها الفعل موضوع الدعوى ، ونص في المادة ٢٩ على

على عقاب كل مخالفة أخرى لأحكامه ، وكانت مخالفة قيود الترخيص هي واقع الأمر مخالفة لمقتضى المادتين ٤ و ٢٩ من القانون وللمادتين الثانية والرابعة من القرار الذي أصدره وزير الداخلية في ١٩٥٤/٩/٧ المعدل بقراريه الصادرين في ٥ من يونيه سنة ١٩٥٥ و ١٦ من يوليه سنة ١٩٥٦ بمقتضى السلطة الممنوحة له بالمادة ٣٧ من القانون ، فإن الحكم يكون قد أخطأ إذ قضى بالبراءة خلافاً لذلك . ولما كان القول بأن مخالفة هذا القيد يتخلف بها الترخيص لا سند له من القانون ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف » .

(القضية رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود ابراهيم اسماعيل وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس المستشارين) .

١٢

٢٥ أبريل سنة ١٩٦٠

قتل عمد : الظروف المشددة للعقوبة : اقتران القتل بجناية : شروط ذلك . استقلال الجناية الأخرى عن جناية القتل وعدم اشتراكها معها في أي عنصر من عناصرها ولا أي ظرف من ظروفها المشددة للعقوبة . تحقق ظرف الإكراه في السرقة بفعل القتل يحقق ارتباط جناية القتل بجناية — لا اقترانه بجناية . خطأ الحكم في هذا التكيف — متى لا يؤثر في سلامة الحكم ؟

المبدأ القانوني

جعل الشارع — في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بفقرتها الثانية والثالثة — من الجناية المقترنة بالقتل العمد أو من الجناية المرتبطة به ظرفاً مشدداً لجناية القتل التي شدد عقابها في هاتين الصورتين ، فقرض عقوبة الإعدام

التي يبينها في أسباب الحكم فإن قضاءها يكون سليماً .

المحكمة

« ... وحيث إن الحكم الصادر في هذه الدعوى قد بين واقعها في قوله : « إن المتهمه . . . بيئت النية على قتل الطفلة . . . عمداً وصممت على قتلها وذلك بقصد سرقة مصوغاتها وأعدت لتنفيذ الأمر عدته فعملت على استدراجها إلى منزلها بأن أوفدت ابنتها . . . إليها في مدرستها مرتين (قبل الحادث بأربعة أيام) لتطلب منها أن تحضر إلى منزلهم للعب معها وإخوتها ، وفي يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ نادت المتهمه وابتقتها عطيات المجنى عليها حيث كانت في منزل أسرتها المجاور لمنزل المتهمه فلبت المجنى عليها النداء وقصدت إلى منزل المتهمه وأخذت تلاعب أولادها حتى دخلوا حمام المسكن للاغتسال ، وعندما انتهوا منه بدأت المجنى عليها في غسل رأسها تحت الصنبور ، فبادرت المتهمه في انتهاز هذه الفرصة لتنفيذ ما اعتزمت وصممت عليه فأطبقت يديها على عنقها لحنقها فحاولت المجنى عليها أن تستدر عطف المتهمه وتستثير حنانها وتردها عما همت به بأن قالت لها إنها بمثابة ابنتها فذهبت محاولتها سدى وهي محاولة من شأنها أن تذيب قلب الجمد وأن تلين قلب أم أحست بعاطفة الأمومة ومن طبيعتها الحنان ورقة الشعور واستمرت المتهمه فيما بدأت حتى أتمته وزادت من الضغط على عنقها حتى أزهقت روحها ولم تتركها إلا بعد أن لفظت أنفاسها الأخيرة ، ورغبة منها في التحقق من موتها خلعت عنها ثوبها (جاكته) وامتته حول عنقها للتأكد من عدم عودتها للحياة على حد تعبيرها ثم خلعت من الجثة الحلى التي كانت تتحلى بها (وهي سواران وقرط

عند اقتران القتل بجناية . والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة عند ارتباطه بجنحة - ومقتضى هذا أن تكون الجناية المقترنة بالقتل مستقلة عنه . وألا تكون مشتركة مع القتل في أى عنصر من عناصره ولا أى ظرف من ظروفه التي يعتبرها القانون عاملاً مشدداً للعقاب - فإذا كان القانون لم يعتبرها جناية إلا بناء على ظرف مشدد . وكان هذا الظرف هو المكون لجناية القتل العمد ، وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليها إلا مجردة من هذا الظرف . ومتى تقرر ذلك . وكان كل من جنايتي القتل العمد والسرقه بالإكراه إذا نظر إليهما معاً يتبين أن هناك عاملاً مشتركاً بينهما وهو فعل الاعتداء الذي وقع على المجنى عليها - فانه يكون جريمة القتل . ويكون في الوقت نفسه ركن الإكراه في السرقه . فيكون عقاب المتهمه طبقاً لنص المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة - لا الثانية التي أعمل نصها الحكم . على أن ما انتهى إليه الحكم في التكييف القانوني واعتباره القتل مقترناً بجناية السرقه بالإكراه - وإن كان يخالف وجهة النظر سالفه الذكر - إلا أن ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم ، ذلك بأن عقوبة الإعدام التي قضى الحكم بها مقررّة أيضاً لجناية القتل المرتبطة بجنحة ، كما هي مقررّة أيضاً للقتل العمد مع سبق الإصرار الذي أثبتته الحكم في حق المتهمه - فإذا رأت المحكمة توقيع هذه العقوبة للظروف والملابسات

وخاتم من الذهب) ثم دست الجثة في غرارة حملتها وغادرت المنزل مصطحبة أولادها فقابلتها بياب المنزل روحية محمود خليفة (أم المجنى عليها) وسألته عن ابنتها فأجابتها بأنها انصرفت بعد أن قضت بعض الوقت مع أولادها وأنها بدورها منصرفه لأنها تلقت برقية تفيد أن خالتها في خطر بالمستشفى، ثم سارت تحمل الغرارة وبها الجثة.. وتركت الغرارة وفيها الجثة وانصرفت إلى حانوت الصائغ... الذي باعته الحلى المسروقة بثمن ١٠ جنيهات و ٦٠٠ مليم استلمتها وأتفقت منه مبلغ عشرة قروش وأخفت الباقي بحذاء ابنها «السيد» ثم قفلت راجعة إلى منزلها فقابلت روحية (أم المجنى عليها) التي اقتادتها إلى نقطة بوليس المفروزة للإبلاغ عن غيبة المجنى عليها واثناء وجودهم في القطة علموا بالعثور على جثة المجنى عليها بقسم اللبان فشهد أبناء التهمة (السيد وصابر وأنعام) أن أهمهم قتلت المجنى عليها خنقاً وسرقت مصاعها، وعند ذلك أدلت التهمة باعترافها مفصلاً بمقارفتها الجريمة وعللت الإدلاء بهذا الاعتراف بسبق شهادة أولادها ضدها» وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من اعتراف التهمة ومن أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية وهي أدلة مردودة إلى أصلها في الأوراق وتؤدي إلى مارتبه الحكم عليها.

كما استظهر الحكم نية القتل وظرف سبق الإصرار واستخلصهما استخلاصاً سائغاً. لما كان ذلك، وكانت هذه المحكمة تلاحظ من ناحية القانون أن واقعة السرقة — كما أثبتتها الحكم على الصورة المتقدم ذكرها — يصدق عليها قانوناً وصف جنابة السرقة بالإكراه — ولو أن الإكراه لم يقع بفعل آخر غير فعل القتل — وأنه وإن

كان كل من جنابى القتل العمد والسرقة بالإكراه يمكن تصور قيامه إذا ما نظر إليه مستقلاً عن الآخر — إلا أنه إذا نظر إليهما معاً تبين أن هناك عاملاً مشتركاً بينهما، وهو فعل الاعتداء الذي وقع على المجنى عليها — فإنه يكون جريمة قتل ويكون في الوقت نفسه ركن الإكراه في السرقة، ولما كان الشارع في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بفقرتيها الثانية والثالثة قد جعل من الجنابة المقرنة بالقتل العمد أو من الجنحة المرتبطة به ظرفاً مشدداً لجنابة القتل التي شدد عقابها في هاتين الصورتين، ففرض عقوبة الإعدام عند اقتران القتل بجنابة، والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة عنه ارتباطه بجنحة، ومقتضى هذا أن تكون الجنابة المقرنة بالقتل مستقلة عنه وألا تكون مشتركة مع القتل في أى عنصر من عناصره ولا أى ظرف من ظروفه التي يعتبرها القانون عاملاً مشدداً للعقاب — فإذا كان القانون لا يعتبرها جنابة إلا بناء على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو المكون لجنابة القتل العمد، وجب عند توقيع العقاب على التهمة أن لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف ومتى تقرر ذلك فإن عقاب التهمة يكون طبقاً لنص المادة ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات — لا المادة ٢٣٤/٢ من نفس القانون التي أعمل نصها الحكم.

وترى هذه المحكمة أن ما انتهى إليه الحكم في التكيف القانوني واعتباره انقتل مقترناً بجنابة السرقة بالإكراه وإن كان يخالف وجهة النظر سالفة الذكر، إلا أن ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم ذلك بأن عقوبة الإعدام التي قضى الحكم بها مقرررة أيضاً لجنابة القتل المرتبطة بجنحة، كما هي مقرررة أيضاً للقتل العمد مع سبق الإصرار الذي أثبتته الحكم في حق الطاعنة — فإذا رأت المحكمة

الطاعن للجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه إعلاناً قانونياً ، ومن ثم يكون الحكم المذكور قد صدر باطلاً لا بتناؤه على اجراءات باطلة . ولما كانت علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة ، على أساس أن يوم صدوره يعد مبدءاً له ، هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإنه إذا ما انتفت هذه العلة لبطلان الإعلان الخاص بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم . لما كان ذلك ، وكان لايين من الأوراق أن الطاعن قد أعلن بالحكم المطعون فيه أو أنه علم به قبل يوم ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ الذي استشكل فيه في تنفيذ الحكم المذكور ، فإنه يتعين قبول الطعن شكلاً ونقضاً بالحكم المطعون فيه والإحالة .

(القضية رقم ١٥٥٥ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

١٤

٢٦ أبريل سنة ١٩٦٠

عقوبة : عقوبة الإعدام : ضمانات تطبيقها . نقض : عرض القضايا المحكوم فيها حضورياً بعقوبة الإعدام على محكمة النقض . ماهية هذا العرض . واجب إجرائي يقع على عاتق النيابة خلال ميعاد تنظيمي حدده الشارع . أثر ذلك . تقديم القضية بعد الميعاد أو دون مذكرة لا يترتب بطلان العرض . نقد النص . عدم تحقيقه ماتفيه الشارع من وضعه . قد ينتقص من مهلة الطعن بطريق النقض بما تستلزمه من بقاء الأوراق بقلم الكتاب حتى ينتهي ميعاد الطعن بالنقض . قانون : تفسيره : المذكرة الإيضاحية : مثال في تفسير المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

المبادئ القانونية

١ - متصل محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ من القانون

توقيع هذه العقوبة للظروف والملابسات التي بينها في أسباب الحكم ، فإن قضاءها يكون سليماً .
(القضية رقم ١٨٠٠ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

١٣

٢٦ أبريل سنة ١٩٦٠

استئناف : نقض . ميعاد الطعن بالنسبة للأحكام الصادرة في موضوع المعارضة : علة بدئه من تاريخ صدور الحكم . انقضاء هذه العلة — لبطلان الإعلان الخاص بالجلسة التي صدر فيها . تراخي بداية الميعاد إلى حين العلم رسمياً بصدور الحكم .

المبدأ القانوني

علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدءاً له ، هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإذا ما انتفت هذه العلة لبطلان الإعلان الخاص بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم .

المحكمة

« . . . لما كان . . . يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها أن الطاعن قد أعلن لجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ بتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ مخاطباً مع صهره عمر الصغير المقيم معه وقد دلت الشهادة المنسوبة إلى نائب عمدة ناحية جهينة الغربية وشيخي البلدة المذكورة المؤرخة ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ أن الطاعن يقيم بهذه البلدة وأنه لا يوجد ببائنة أبي عقيل شخص يدعى عمر الصغير وبالتالي لا يوجد أحد بهذا الاسم ، وكان ظاهر الحال ينفي بعدم إعلان

المحكمة

« .. لما .. وكانت الطاعنة لاتنازع في صحة ما أورده الحكم من اعتراف ابنها عليها ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطمئن إليه من عناصر الدعوى ولها أن تأخذ باعتراف متهم على متهم آخر في التحقيقات متى اطمأنت إليه ووثقت به ولو لم يؤيد هذا الاعتراف بدليل آخر بل حتى ولو عدل عنه صاحبه أمامها بالجلسة — ذلك أن تقدير المحكمة للدليل المستعمل من الاعتراف هو من المسائل الموضوعية التي تستقل المحكمة بالفصل فيها ، كما أن المحكمة أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال للشاهد وأن تهمل ما عداه ، وهي إذ تفعل ذلك لا يصح القول بأنها وقعت في تناقض مادام تقدير قوة الدليل في الإثبات من سلطتها وحدها ، ومن ثم يكون ما جاء بهذا الوجه غير سديد .

«وحيث إن محصل الوجه الثاني هو القصور في التسبيب ، ذلك أن الشاهدة .. وهي فتاة في التاسعة من عمرها استقرت منذ بداية التحقيق على رواية واحدة هي أن شقيقها المتهم الثاني هو الذي قتل المجنى عليها وحده ، وكان عدولها عن هذه الأقوال بالجلسة بإيعاز من والدها لكي تهمل زوجته الطاعنة بعد أن طلقها وهي في السجن — كما قررت فاطمة عبد المجيد العلبيان والدة المجنى عليها وآخرون بأن المتهم الثاني قتل زوجته طمعاً في مالها وليتزوج بمن يحبها لأنه لم يكن على وفاق معها — وبالرغم مما ورد على لسان هؤلاء الشهود فإن الحكم لم يعرض لأقوالهم ويرد عليها .

«وحيث إنه لما كانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تذكر سبب الأخذ بشهادة الشهود الذين تأخذ بشهادتهم ولا سبب إطراحها لشهادة من لاثق به

رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم — وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده ، وذلك ذمراً للشبهة بين حق النيابة وواجبها — حقها في الطعن بطريق النقض في الحكم بوصف أنها خصم عام — وواجبها في أن تعرض القضية طبقاً للمادة ٤٦ المذكورة

٢ — تجاوز الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، ذلك بأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية ، والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم بالإعدام حضورياً ، ولو أن النص بصورته الراهنة لا يحقق الغرض الذي يهدف إليه واضعه والذي أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية من أن مراد الشارع من النص هو تحقيق المصلحة العامة بحيث أصبح واجباً على النيابة العامة أن تلتزم هذا العرض .

٣ — تقيد عرض قضايا الإعدام بميعاد الأربعين يوماً قد ينتقص من المهلة الممنوحة للنياية العامة والمحكوم عليه وسائر أطراف الدعوى الجنائية للطعن بطريق النقض مما يستلزم بقاء الأوراق بقلم الكتاب طوال مدة الأربعين يوماً حتى ينتهي الميعاد المذكور.

القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ذلك بأن الشارع إنما أراد بتحديد مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم بالإعدام حضورياً ، ولو أن النص بصورته الراهنة لا يحقق الغرض الذي يهدف إليه واضعه والذي أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية من أن مراد الشارع من النص هو تحقيق المصلحة العامة بحيث أصبح واجباً على النيابة أن تلتزم هذا العرض ، ويلاحظ أن تقييد عرض قضايا الإعدام بميعاد الأربعين يوماً قد ينتقص من المهلة الممنوحة للنيابة العامة وللحكوم عليه وسائر أطراف الدعوى الجنائية للطعن بطريق النقض مما يستلزم بقاء الأوراق بقلم الكتاب طوال مدة الأربعين يوماً حتى ينتهي الميعاد المذكور ، وعلى أي الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالفة الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم — وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده وذلك درءاً للشبهة بين حق النيابة وواجبها ، حقها في الطعن بطريق النقض في الحكم بوصف أنها خصم عام — وواجبها في أن تعرض القضية طبقاً للمادة ٤٦ المذكورة .. » .

(القضية رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

إذ الأمر في ذلك إنما يرجع إلى ما تطمئن إليه مما تأخذ به دون ما تطرحه ، فإن ما تثيره الطاعة في هذا الوجه من طعنها لا يعدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى ومناقشة لأدلتها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون ما جاء بهذا الوجه في غير محله .

« وحيث إن مبنى الأوجه الثالث والرابع والخامس هو الخطأ في الإسناد والقصور في التسبب ، ذلك أن الحكم اتخذ من تحريات رجال الإدارة دليلاً على ثبوت التهمة في حق الطاعة ونسب ما جاء في تلك التحريات إلى المتهم الثاني واعتبرها واردة على لسانه ، في حين أنه يبين من أقوال هذا المتهم أن ما صورته تلك التحريات لا وجود له ولم يذكره — كما أنه جاء بالكشف الطبي المتوقع على المتهم الثاني وجود آثار به نتيجة مقاومة المجنى عليها ولم يرد به وجود أي أثر بالطاعة مما يقطع بعدم اشتراكها في حادث القتل — كما دفعت الطاعة بأن المتهم الثاني كاذب في أقواله مما أودعه الشهود سالفو الذكر بأقوالهم ومما أثبتته الكشف الطبي من وجود إصابة به وحده والحكم لم يعرض لذلك برد ، ومن ثم يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه . ولما كان يبين من مطالعة أسباب الحكم أنه لم يتخذ تحريات رجال الإدارة دليلاً في قضائه بإدانة الطاعة أو أنه اعتبر ما تضمنته تلك التحريات واردة على لسان المتهم الثاني بل عول في إدانة الطاعة على اعتراف المتهم المذكور .. وما قاله الحكم من ذلك يتفق مع ما قرره المتهم الثاني في اعترافه التفصيلي على النحو الوارد في الرد على الوجه الأول وهو ماله أصل ثابت بالأوراق ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد في غير محله .

« وحيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت

١٥

٢٦ أبريل سنة ١٩٦٠

إثبات : المحررات : سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل عند الاطمئنان إلى مطابقتها للأصل . شيك بدون رصيد : ما لا ينفى وقوع الجريمة : عدم وجود الشيك عند المحاكمة إذا قام الدليل على سبق وجوده مستوفياً شرائطه القانونية .

المبدأ القانوني

عدم وجود الشيك عند المحاكمة لا ينفى وقوع الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات متى قام الدليل على سبق وجوده مستوفياً شرائطه القانونية — وللحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بطرق الإثبات كافة غير مقيدة بقواعد الإثبات المقررة في القانون المدني ، فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى مطابقتها للأصل .

الحكم

« .. وحيث إنه يؤخذ من الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الدعوى خالية من الدليل لمجرد منازعة المتهم في استيفاء الشيك لشرائطه القانونية ملتفتاً عن الصورة الفوتوغرافية لهذا الشيك لما قاله من أنها لا تعتبر حجة في الإثبات ما لم يقر بها من نسبت إليه . لما كان ذلك ، وكان عدم وجود الشيك عند المحاكمة لا ينفى وقوع الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات متى قام الدليل على سبق وجوده مستوفياً شرائطه القانونية ، وللحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيدة بقواعد الإثبات في القانون المدني ، فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل في

الدعوى إذا ما اطمأنت إلى مطابقتها للأصل . ولما كان ما تقدم ، وكان يبين .. أن المطعون ضده اعترف بصدور الشيك منه ولم ينازع في استيفائه لشرائطه الشكلية ، وقد اطلع عليه المحقق ووصفه كما وصفه المبلغ في شكواه . ولما كان إطراح المحكمة للصورة الفوتوغرافية وعدم اعتبارها دليلاً يمكن الأخذ به ما لم يقر بها من نسبت إليه — فوق انطوائه على خطأ في فهم مدى سلطتها في تقدير الأدلة قد حجبها عن بحث أوجه منازعة المطعون ضده في استيفاء الشيك لشرائطه الشكلية وعن تبين ما أثبتته المحقق من أوصاف هذا الشيك بمحضر الضبط ومبلغ مطابقتها للصورة ، وعن مناقشة ما تضمنه هذا المحضر من اعتراف المطعون ضده بصدور الشيك منه . لما كان كل ذلك فإنه يتعين نقض الحكم والاحالة » .

(القضية رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

١٦

٢٦ أبريل سنة ١٩٦٠

١ — غش جنين : المسئولية والعقاب في جريمة المادة ١/٢ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ . دلالة القرينة القانونية المستنبطة من القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . تحمل التهم عبء إثبات جلبه البضاعة التي تكون جسم الجريمة من علامات مرخصة مستوفية الشروط الصحية واتبعت فيها القواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن . للمادة السابعة من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ في ظل القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . محال انطباقها : عند ثبوت حسن نية المتهم .

ب — نقض : مناط جواز الطعن : وصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً . أوجهه : الخطأ في القانون : مثال في تطبيق القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم موافقة الحكم قبل قضائه بالبراءة بين دلالة قرينة الق ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ وبين حكم الم ٧ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم إذ قضى بتبرئة المتهم قد التفت عن دلالة القرينة القانونية التي أوردتها الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش - تلك القرينة التي رفع الشارع فيها عبء إثبات العلم بالغش أو الفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقاً للمصلحة العامة ومحافظة منه على مستوى الألبان - على ما أفصح عنه في مذكرته الإيضاحية للقانون المذكور - ولم يرأى بين هذه القرينة القانونية وبين حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - بما كان يقتضى من المحكمة إنزال حكم هذه المادة على الواقعة المطروحة إذا ثبت لها حسن نية المتهم ، فضلاً عن أن الحكم لم يبين سنده في القول بأن البضاعة جسم الجريمة قد جلبت من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية واتبعت فيها القواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن - وهو ما كان المتهم مطالباً بإثباته لدحض القرينة القانونية سالفة البيان ، فإن الحكم يكون مخطئاً في القانون ومعيباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

٢ - العبرة في قبول الطعن - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة .

المحكم

» .. وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن

حصل واقعة الدعوى انتهى إلى أن المطعون ضده - وهو صاحب محل البقالة التي وجدت صفيحة الجبن موضوع الاتهام في محله مغلقة - وقد أرشد عن المصنع المسئول عن الجبن وعن غشها وعن عدم مطابقتها للقرار الخاص بالألبان وأن العينة أخذت من تلك الصفيحة بمعرفة مراقب الصحة وهي مغلقة مما يقطع بأنها كانت بالحالة التي تم عليها التوريد فيكون المسئول عنها المصنع الذي وردها ويمثله المتهم الثاني في الدعوى الذي دين بهذه التهمة ، وخلص الحكم من ذلك إلى أن المطعون ضده وقد أرشد عن المصنع الذي ورد له الجبن - وهو محل مرخص ومسئول عن اتباع أحكام قانون الغش وتنفيذ قرارات الألبان - لا يسأل عن الجريمة التي دين بها ابتدئاً بوصف المخالفة وقضى بإلغاء الحكم المستأنف في هذا الخصوص وتبرئة المطعون ضده مع الحكم بالمصادرة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده قد التفت عن دلالة القرينة القانونية التي أوردتها الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، حين افترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة التجولين - وهو شأن المطعون ضده على ما يبين من الحكم - تلك القرينة التي رفع الشارع فيها عبء إثبات العلم بالغش أو الفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقاً للمصلحة العامة ومحافظة منه على مستوى الألبان على ما أفصح عنه في مذكرته الإيضاحية للقانون المذكور ، وكان الحكم لم يرأى بين هذه القرينة المستنبطة من الشارع وبين حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التي يجري نصها على أنه « تعتبر الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات

الحكم . تصحيح البطلان : قوة الأمر المقضى : سموها على قواعد النظام العام . دلالة الحكم برفض الطعن : صدور الحكم بعد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى . الم ٢٥ من ق ٥٧ لسنة ٥٩ . انقضاء الدعوى الجنائية بالحكم البات : آثار ذلك .

ح — إنعدام الأحكام : أسباب الانعدام : ليس من بينها بطلان تشكيل المحكمة .

ط — قضاة . حكم : تدب القضاة عند وجود مانع : سناد التدب ونطاقه . ما لا يلزم بيانه في ديباجة الحكم : الإشارة إلى التدب لوجود المانع .

(ي ، ك) محكمة الجنايات : مكان انعقادها : هو الجهة التي بها مقرها . عدم اشتراط انعقادها بذات المبنى الذي تجرى فيه جلسات المحكمة الابتدائية . صدور قرار من وزير العدل . محله : انعقاد المحكمة خارج المدينة التي يقع بها مقرها .

المبادئ القانونية

١ — من المقرر أن النيابة العامة — وهي تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية — هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يميز لها أن تطعن في الحكم — وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن — بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه من المتهمين ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان ، وكان المتهم يرمى من وراء دعواه أن تقضى له محكمة الجنايات ببطلان الحكم — وهو أمر يتجاوز حدود سلطتها فضلاً عن مساسه بقوة الشيء المقضى — فإن مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة بكل

إذا كان المتهم حسن النية على أنه يجب أن ينص الحكم بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة » مما كان يقتضى من المحكمة إزال حكم هذه المادة على الواقعة المطروحة إذا ثبت لها حسن نية المطعون ضده . ولما كان الحكم وهو في سبيل التدليل على نية المطعون ضده قد اعتمد على الفاتورة التي أشار إليها والمقول بأنها تؤيد صحة دفاعه من شرائه الجبن من مصنع المتهم الثاني الذي دين بالجريمة مع أن هذه الفاتورة — على ماورد بالحكم — تحمل تاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وهو تاريخ لاحق للضبط مما يهدر قيمتها في التدليل ، فضلاً عن أن الحكم لم يبين سنده في القول بأن البضاعة جسم الجريمة قد جلبت من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية واتبعت فيها القواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن — وهو ما كان المطعون ضده مطالباً بإثباته لدحض القرينة القانونية سالفة البيان . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئاً في القانون ومعيباً بما يستوجب نقضه .

«وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة » .

(القضية رقم ١٨١٠ سنة ٢٩ ق بالمهئة السابقة) .

١٧

٢٦ أبريل سنة ١٩٦٠

(١ — ز) نفس . بطلان . دعوى جنائية : المصلحة في الطعن بالنقض : توافرها بالنسبة للنيابة العامة ولو كانت المصلحة هي للمحكوم عليه . علة ذلك . متى تنفي مصلحة المتهم في التمسك بعدم إعلانه ؟ أوجه الطعن : بطلان . وسيلة التمسك ببطلان الحكم . عدم جواز التمسك ببطلان الحكم بغير طرق الطعن . سناد هذه القاعدة في قانون الإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والتجارية . عدم جواز سماع الدعوى الأصلية ببطلان

صفاتها ومميزاتها — ولو أن الحكم قد قضى برفض الدعوى موضوعاً .

٢ — إذا كان مآل دعوى المتهم حتماً والقضاء بعدم جواز سماعها ، فإن ما يثيره في شأن عدم إعلانه وما ينسبه من خطأ إلى المحكمة في ذلك لم يكن يغير من تلك النتيجة إذ أن المحكمة قد اتصلت بالدعوى بصدور الأمر بإحالتها إليها .

٣ — نظم قانون الإجراءات الجنائية أحوال البطلان في قواعد عامة أوردها في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني — ودل الشارع بما نص عليه في المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية — في عبارة صريحة — على أن التمسك بالدفع بالبطلان إنما يكون في أثناء نظر الدعوى التي وقع البطلان في إجراءاتها — وهذا الإجراء الباطل — أيا كان سبب البطلان يصححه عدم الطعن به في الميعاد القانوني — ولهذا اشترط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وأن تكرر هذه الأسباب مستفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع وألا يخالفها أي عنصر واقعي لم يسبق عرضه عليها — وذلك تغلياً لأصل اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على أصل جواز التمسك بالأسباب الجديدة الماسة بالنظام العام .

٤ — نصت المادة ٤٥٤ من قانون

الإجراءات الجنائية في قوة الأحكام النهائية على ما يأتي : « تنقض الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والرقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة — وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، ولما كان القانون قد بين طرق الطعن في الأحكام الجنائية وهي المعارضة والاستئناف والنقض ، ورسم أحوال وإجراءات كل منها فإن الطعن في تلك الأحكام الجنائية بالبطلان بدعوى مستقلة ترفع بصفة أصلية يكون غير جائز في القانون بما يقتضيه الحكم بعدم جواز سماع دعوى البطلان فيها .

٥ — أجازت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ولغير الأسباب التي بني عليها الطعن في أي حالة من الحالات المشار إليها فيه — فيكون قضاء محكمة النقض برفض الطعن معناه بالضرورة أنها أصدرت حكمها بعد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى ولم تر في ذلك عيباً — ومثل هذا الحكم بعد هذه المرحلة يحوز قوة الشيء المقضي ويعتبر عنواناً للحقيقة بما جاء فيه .

٦ — لا يسوغ في القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى بدعوى أن يجد المحكوم عليهم سبيلاً للطعن بالبطلان بما يتحتم معه القول بأن الشارع قد قصد بغير شك أن

توافر سبيل الطعن وضيعة صاحب الشأن فلا يلوم من إلا نفسه .

٨ — إذا جاز القول في بعض الصور بانعدام الأحكام لفقدانها مقوماتها الأساسية فليس هذا هو الشأن فيما يثيره الطاعن بشأن تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى .

٩ — ندب رئيس محكمة الاستئناف أحد مستشاري المحكمة لنظر الطلب الذي تقدم به المتهم ببطلان الحكم بدلا من المستشار الأصلي — الذي وجد لديه مانع — إجراء مطابق لما نصت عليه المادة ٧١ في فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — بشأن السلطة القضائية — والواردة في الفصل الثاني منه المعنون « في نقل القضاء وندبهم » — سواء في محاكم الاستئناف ، أو في المحاكم الابتدائية — ولا يلزم الإشارة إلى هذا الندب في الحكم .

١٠ — المادة السابعة من قانون السلطة القضائية وإن اشترطت أن تتعقد محكمة الجنايات في كل مدينة بها محكمة ابتدائية إلا أنها لم تشترط أن تتعقد المحكمة في ذات المبنى الذي تجرى فيه جلسات المحاكم الابتدائية — وما دامت محكمة الجنايات التي نظرت الطلب قد انعقدت في مقرها وهو مدينة القاهرة ، فإن انعقادها يكون صحيحاً .

١١ — صدور قرار من وزير العدل إنما يكون واجبا إذا كان محل انعقاد محكمة الجنايات في مكان آخر خارج المدينة التي تقع بها ذات المحكمة الابتدائية .

يجعل لطرق الطعن الممنوحة للمتهم والمذكورة في القانون على سبيل الحصر حداً يجب أن تقف عنده الأحكام ضماناً لحسن سير العدالة واستقراراً للأوضاع النهائية التي انتهت إليها كلمة القضاء .

٧ — دل الشارع بما نص عليه في المادة ٢٩٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المعدلة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ على أن الطعن في الأحكام بدعوى البطلان الأصلية غير جائز — إذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك محل لإيراد ذلك النص الذي خرج به عن القواعد التي حددت نصاب الاستئناف — ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل — إلا بقدر ما خول لمحكمة النقض من حق إعادة النظر في الدعاوى التي أصدرتها هي — في حالة واحدة نصت عليها المادة ٣١٤ مرافعات في باب رد القضاء عن الحكم إذ نصت على : « عمل القاضى أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة — أحوال عدم الصلاحية — ولو باتفاق الخصوم يقع باطلا — وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى ، وذلك باعتبار أن محكمة النقض — وهي المحكمة العليا — لا سبيل إلى تصحيح حكمها — في الحالة المشار إليها في المادة المذكورة إلا بالرجوع إليها فيها — أما في غير هذه الحالة التي جاءت على سبيل الاستثناء والحصر — فإن في سلوك طرق الطعن العادية منها وغير العادية ما يكفل إصلاح ما وقع في الأحكام من أخطاء — فاذا

المحكّم

« .. وحيث إن الحكم المطعون فيه — تحدث عن جواز رفع دعوى البطلان في قوله : « وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية وإن لم يتحدث عن دعوى البطلان الأصلية فإنه لم يحدد قيام البطلان في الأحكام فتحدث في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني عن أوجه البطلان فقال إن البطلان يترتب على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأي إجراء جوهري ، وأنه إذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايته للحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو غير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام ، جاز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب — كما نص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أن للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى، كما نص قانون الإجراءات على ما عدا ذلك من أنواع البطلان وقال بسقوط الحق في الدفاع بها في الأحوال التي عسدها . وحيث إن مؤدى ما تقدم هو أن قانون الإجراءات الجنائية فرق بين البطلان الماس بالنظام العام ، وبين غير ذلك من أوجه البطلان ورتب على النوع الأول جواز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى وأن المحكمة تقضى به ولو بغير طلب — ومعنى هذا أن القانون افترض قيام البطلان وقت نظر الدعوى وقبل استنفاد طرق الطعن فيها ولم

يفترض أن المحكوم عليه كشف أمر البطلان وأراد الطعن في الحكم بدعوى أصلية بعد أن انتهت وسائله القانونية للطعن فيه . وحيث إن البطلان الماس بالنظام العام والذي قد يشوب الحكم النهائي الحائز لقوة الشيء المحكوم فيه أمر محتمل الوقوع في بعض الصور رغم اجتياز الحكم لجميع مراحل الطعن — بل إنه يمكن تصوره في الدعوى التي بصدها البحث والتي رفض الطعن المرفوع عنها أمام محكمة النقض — ذلك أنه مع افتراض أن محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه كانت مشكلة تشكيلاً باطلاً بإجماع الآراء وبلا خلاف كأن كان العضو المكمل لها قاضياً ووصف خطأ في محضر الجلسة وفي الحكم بأنه رئيس محكمة ابتدائية ولم يكشف الطاعن هذا الخطأ فيضمنه أسباب طعنه ولم تلتفت محكمة النقض من تلقاء نفسها إلى ما شاب الحكم لأن محضر الجلسة صحيح حسب نصوص قانون الإجراءات ونم القضاء برفض الطعن — هذه الحالة لم ينظمها قانون الإجراءات الجنائية مع أنه لا سبيل إلى الطعن في مثل هذا الحكم بالطريق الآخر غير العادي وهو طلب إعادة النظر لأن الأسباب التي بينها قانون الإجراءات الجنائية لهذا الطلب وردت على سبيل الحصر وليس من بينها بطلان تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم . وحيث إن هذا المثل الذي ساقته المحكمة يجعل إجازة رفع دعوى أصلية يبطلان الحكم لا مناص منه متى استنفدت أوجه الطعن الأخرى وذلك إذا ما كان البطلان ماساً بالنظام العام لأن هذا النوع من البطلان يجعل الحكم فاقداً لمقوماته الأساسية ويعد في حكم العدم » : ثم تحدث الحكم عن اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم الأول بنظر الدعوى وانتهى من ذلك بقوله : « إن رفع هذه الدعوى أمامها قد وقع صحيحاً مطابقاً للقانون » .

« وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية — قد نظم أحوال البطلان في قواعد عامة أوردها في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني فنص في المادة ٣٣٢ على أنه : « إذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتهما بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام ، جاز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب » . كما نصت المادة ٣٣٣ : « في غير الأحوال المشار إليها في المادة السالفة يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجنج والجايات إذا كان للنهيم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه . أما في مواد المخالفات فيعتبر الإجراء صحيحاً ، إذا لم يعترض عليه المزم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنيابة العامة إذا لم تلتزم به في حينه » . فدل الشارع بذلك في عبارة صريحة على أن التمسك بالدفع بالبطلان إنما يكون أثناء نظر الدعوى التي وقع البطلان في إجراءاتها — وهذا الإجراء الباطل أيا كان سبب البطلان يصححه عدم الطعن به في الميعاد القانوني . ولهذا اشترط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به وأن تكون هذه الأسباب مستفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع ، وألا يخالطها أي عنصر واقعي لم يسبق عرضه عليها ، وذلك تلياً لأصل اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على أصل جواز التمسك بأسباب الجديدة للنسبة بالنظام العام . هذا وقد نصت المادة ٥٤٤ من قانون الإجراءات — في قوة الأحكام النهائية —

على ما يأتي : « تنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة للنهيم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو الادانة . وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون » لما كان ذلك ، وكان القانون قد بين طرق الطعن في الأحكام الجنائية وهي المعارضة والاستئناف والنقض ورسم أحوال وإجراءات كل منها ، فإن الطعن في تلك الأحكام الجنائية بالبطلان بدعوى مستقلة ترفع بصفة أصلية يكون غير جائز في القانون » .

« وحيث إنه فضلاً عن ذلك فقد نصت المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ على : « يجوز استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الجزئية أو من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم » فقد دل الشارع بذلك على أن سبيل تعيب الأحكام لا يكون إلا عن طريق الطعن فيها بالطرق المقررة في القانون وأن الطعن فيها بدعوى البطلان الأصلية غير جائز — إذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك محل لإيراد ذلك النص الذي خرج به عن القواعد التي حددت نصاب الاستئناف — ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول لمحكمة النقض من حق إعادة النظر في الدعوى التي أصدرتها هي — في حالة واحدة نصت عليها المادة ٣١٤ من قانون المرافعات في باب رد القضية عن الحكم إذ نصت على : « عمل القضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر (أحوال عدم الصلاحية) ولو باتفاق الخصوم ، يقع باطلاً . وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلقاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام

المحكوم عليهم سيلا للطعن بالبطلان ، فإنه يتحتم القول بأن الشارع قد قصد بغير شك أن يجعل لطرق الطعن الممنوحة للنهم والمذكورة في القانون على سبيل الحصر — حداً يجب أن تقف عنده ضمناً لحسن سير العدالة واستقراراً للأوضاع النهائية التي انتهت إليها كلمة القضاء .

« وحيث إنه متى تقرر ذلك ، وكان الحكم الصادر ضد المطعون ضده بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٩ قد أصبح باتاً فلا يجوز الطعن فيه بدعوى البطلان الأصلية — وحتى إذا جاز القول — في بعض الصور — بانعدام الأحكام لفقدانها مقوماتها الأساسية ، فليس هذا هو الشأن في الدعوى الحالية ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة جنات القاهرة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩ والقضاء بعدم جواز سماع دعوى البطلان .

« .. وحيث إن الطاعن يستند في أوجه الطعن المقدمة منه على الحكم إلى وجوه متنوعة قسمها إلى طائفتين : الطائفة الأولى ترد على الحكم المطعون فيه الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، والطائفة الثانية ترد على الحكم الصادر في الموضوع بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٩ . ويقول في الطائفة الأولى أن الحكم بني على إجراءات باطلة إذ أن رئيس الدائرة التي نظرت الدعوى وقضت فيها وهو السيد المستشار محمود عبد اللطيف لم يندب للعمل في محاكم الجنايات من قبل الجمعية العمومية لمحكمة استئناف القاهرة — كما تقضى بذلك المادتان ٦ و ٣٥ من الباب الأول من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، كما أن المحكمة قامت بعقد جلساتها في دار القضاء العالي — دون مقر مبنى محكمة القاهرة الابتدائية المقرر لعقدها بمقتضى القانون المذكور ولم يثبت أن وزير العدل قد أذن لها في ذلك — فتجاوزت بذلك قواعد

دائرة أخرى » — وذلك باعتبار أن محكمة النقض وهي المحكمة العليا وأنه لا سبيل إلى تصحيح حكمها — في الحالة المشار إليها في المادة المذكورة — إلا بالرجوع إليها فيها .

أما في غير هذه الحالة التي جاءت على سبيل الاستثناء والحصر فإن في سلوك طرق الطعن العادية منها وغير العادية ما يكفل إصلاح ما وقع في الأحكام من أخطاء — فإذا توافر سبيل الطعن وضعه صاحب الشأن فلا يلزم من إلانقسه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، قد نصت على ما يأتي : « لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة السابقة . ومع ذلك فللمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة النهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها بما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون ، أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشككة وفقاً للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعه الدعوى » وبهذا أجازت لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة النهم من تلقاء نفسها ولغير الأسباب التي بنى عليها الطعن في أية حالة من الحالات المشار إليها آنفاً دون غيرها — فإن قضاء محكمة النقض برفض الطعن ، معناه بالضرورة أنها أصدرت حكمها — بعد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى ولم تر في ذلك عيباً — فمثل هذا الحكم — بعد هذه المرحلة يجوز قوة الشيء المقضي فتتقضى به الدعوى العمومية ويعتبر عنواناً للحقيقة بما جاء فيه وحجة على الكافة . لما كان ذلك ، وكان لا يسوغ في القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى بدعوى أن يجد

يندب رئيس المحكمة من محل محله .. « فإن ندب السيد المستشار .. لنظر هذا الطلب بدلا من المستشار الأصلي — الذى وجد لديه المانع يكون مطابقاً للقانون — ولا داعى بعد ذلك للإشارة إلى هذا التدب فى الحكم .

« وحيث إن المادة السابعة من القانون المذكور — وإن اشترطت أن تعتمد محكمة الجنايات فى كل مدينة بها محكمة ابتدائية — إلا أنها لم تشترط أن تعتمد المحكمة فى ذات المبنى الذى تجرى فيه جلسات المحكمة الابتدائية — وما دامت محكمة الجنايات التى نظرت الطلب قد انعقدت فى مدينة القاهرة — وهو ما لا ينازع فيه الطاعن — فإن انعقادها يكون صحيحاً . أما ما أشار إليه الطاعن من وجوب صدور قرار من وزير العدل ، فإن ذلك محله أن يكون محل انعقاد المحكمة فى مكان آخر خارج المدينة التى تقع بها دائرة المحكمة الابتدائية — وهو ما لم يحدث فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان مآل دعوى الطاعن حتماً هو القضاء بعدم جواز سماعها ، فإن ما يثيره فى شأن عدم إعلانه لم يكن يغير من تلك النتيجة ، إذ أن المحكمة قد اتصلت بالدعوى بصدر الأمر بإحالتها إليها . أما فى خصوص الطعن الذى يرد على الحكم الموضوعى ، فإنه يضحى — بعدم جواز سماع دعوى البطلان — غير ذى موضوع » .

(القضية رقم ١٨٨ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود محمد مجاهد وفهيم يسى جندى ومحمد عطيه اسماعيل ومحمود حلمى خاطر ورشاد القدسى المستشارين) .

تحديد مكان انعقاد المحاكم مما يترتب عليه بطلان الإجراءات والأحكام بطلاناً مطلقاً . هذا إلى أن الطاعن لم يعلن بالحضور فى الجلسة وسارت الإجراءات فى الدعوى فى غيبته ودون إعلانه رغم أن القانون لا يسمح بأن يمثله غيره فيها — وقد جاء الحكم خالياً من أية إشارة إلى ذلك . أما الطائفة الأخرى فتتمثل فى أن الحكم الصادر فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٩ قد صدر باطلاً قانوناً لبطلان تشكيل المحكمة التى أصدرته ، ذلك أن المادة السادسة من الباب الأول من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والمادة الأولى من قانون الإصدار قد ألغيتا للمادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات التى كانت تجيز ندب أحد رؤساء المحاكم الكلية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات — على ما سبق بيانه — وأنه لا يصح فى مجال التفسير الاعتماد على ما جاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون لمخالفتها لنصوص القانون الصريحة فى هذا الخصوص .

« وحيث إنه يبين من الأوراق أن الطلب الذى تقدم به الطاعن إلى رئيس محكمة الاستئناف يبطلان الحكم الموضوعى قد عرض على ... رئيس الدائرة الجناية الثانية من دوائر محكمة جنايات القاهرة فاعتذر عن نظره فندب السيد رئيس محكمة الاستئناف بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩ السيد المستشار .. بدله . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧١ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية والواردة فى الفصل الثانى منه المعنون « فى نقل القضاء وندهم » سواء فى محاكم الاستئناف أو فى المحاكم الابتدائية قد نصت على : « وفى حالة غياب أحد القضاة أو وجود مانع لديه

قضاء محكمة التقصص المدنية

(رياسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد نائب رئيس المحكمة وعبد السلام بليغ وفرج يوسف وأحمد زكي محمد ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين).

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن مورث الطاعنين وكيل بالإدارة مسئول عن خطئه الجسمي خلص إلى ذلك مما ثبتت بأسباب حكم سابق، وكان الطاعنون لم يقدموا بملف الطعن الاتفاق الذي ركنوا إليه في تحديد نطاق الوكالة، كما لم يقدموا بالملف ما ينفي أن الحكم المحال إليه صدر بين نفس الخصوم وأودع ملف الدعوى وأن كل خصم ناضل في دلالته، فإن نعيمهم على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لأنه لم يعمل اتفاق الطرفين الذي حدد وكالة مورثهم بتوزيع ما يحصل ولم يجعل منه وكيلًا عامًا في الإدارة مسئولًا عن خطئه الجسمي - يكون عارياً عن الدليل في أحد شقيه وغير صحيح في شقه الآخر.

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مورث الطاعنين وكيلًا بالإدارة وأنه بذلك كان مسئولًا عن أخطائه الجسمية، وأن ترحيله للتأخرات من سنة لأخرى وقعوده عن المطالبة بها أدى إلى سقوطها بالتقادم، فإن النعي عليه بفساد الاستدلال يكون غير سديد.

١٨

٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠

أ - وكالة « آثار الوكالة » « التزامات الوكيل » : سلامة الحكم إذا انتهى إلى أن مورث الطاعنين وكيل بالإدارة مسئول عن خطئه الجسمي تأسيساً على ما ثبتت بأسباب حكم سابق طالما أن الطاعنين لم يقدموا الاتفاق الذي ركنوا إليه في تحديد نطاق الوكالة ولا ما ينفي أن الحكم المحال إليه صدر بين نفس الخصوم وأن كل خصم ناضل في دلالته.

ب - حكم « عيوب الدليل » « فساد الاستدلال » « ما لا يعد كذلك » : اعتبار الحكم مورث الطاعنين وكيلًا بالإدارة مسئول عن خطئه الجسمي وأن ترحيله للتأخرات من سنة لأخرى وعدم مطالبته بها أدى إلى سقوطها . لا فساد في الاستدلال .

ج - خبير « نديه » : عدم التزام المحكمة بتعيين خبير مرجح متى وجدت في تقرير الخبير المتدب وأوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لاقتناعها .

د - دفاع « طلب فتح باب المرافعة » : حق المحكمة في رفض طلب إعادة القضية للمرافعة بعد حجزها للحكم وانقضاء ميعاد تقديم المذكرات فيها متى رأت أن الطلب غير جدي .

هـ - فوائد « زيادة مجموع الفوائد على رأس المال » : مقتضى الم ٢٣٢ مدني المستحدثة أن يكون للدائن حق ٤٩/١٠/١٤ حق اقتضاء الفوائد السارية ولو زادت على رأس المال ولا يكون له بعد هذا التاريخ حق اقتضاء فوائد متى كانت الفائدة المستحقة له قد بلغت ما يعادل رأس المال .

١٩

٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠

- ١ — وقف « شرط الواقف » .
 ب — وقف « شرط الواقف » . حكم « عيوب
 التدليل » « القصور » « ما لا يعد كذلك » .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان يبين من كتاب الوقف أن الواقف جعل من وقفه ثلاثة أوقاف مستقلة وجعل لكل منها شروطاً : الأول وقف منجز على الخيرات ، والثاني وقف المنزل وقد جعله الواقف من بعده وقفاً على الذكور من أولاد ابنه (والد الطاعنين) ثم من بعد كل واحد منهم يكون نصيبه وقفاً على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ، ونص الواقف في كتاب الوقف على أنه : « إذا توفي الواقف وأى واحد من أبناء ابنه المذكورين لا عن ذرية أو عن ذرية وانقرضت يكون ما هو موقف عليه وقفاً منضمًا وملحقاً بالموقوف على الموجودين من أبناء ابن الواقف المذكورين بالسوية ، والوقف الثالث هو وقف الأطيان وقد جعلها الواقف من بعد وفاته أقساماً متعددة خص لابنته (والدة المطعون عليهم) بالقسم الأول وجعل لكل من أولاد ابنه - والد الطاعنين - ذكوراً وإناثاً قسماً والقسماً الأخير جعله وقفاً على الذكور منهم وجعل في هذا القسم مرتبات لأشخاص عيّنهم وخيرات بينها ونص في إنشاء

٣ — المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير مرجح ، متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير المنتدب وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لاقتناعها بالرأى الذى انتهت إليه .

٤ — إذا كان الثابت أن طرفي الخصومة كانا مائلين بوكلائهما وأنهما طلبا حجز القضية للحكم مع التصريح لهما بتقديم مذكرات وقد انقضى الأجل المصرح فيه بتقديمها ولم يرد طلب فتح باب المرافعة إلا بعد فواته ، فلا تأثير على المحكمة إن هي رفضته بعد أن سوغت عدم جديته وأنه لم يقصد به غير إطالة أمد التقاضى .

٥ — لم يكن في نصوص القانون المدنى القديم ما يمنع من اقتضاء الفوائد القانونية أو الاتفاقية ولو تجاوز مجموعها رأس المال . ولكن المشرع استحدث في القانون المدنى الجديد قاعدة أوردها في المادة ٢٣٢ التى تنص على أنه « لا يجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال ، وذلك كله دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية ، ومقتضى ما تقدم أن يكون للدائن لغاية يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ حق اقتضاء الفائدة السارية ولو زادت على رأس المال ، وأن لا يكون له بعد هذا التاريخ حق اقتضاء فوائد متى كانت الفائدة المستحقة له قد بلغت ما يعادل رأس المال .

(القضية رقم ٦٦٠ سنة ٢٥ ق) .

التفسير هو المستفاد من سياق كلام الواقف وحمله على المعنى الذى يظهر أنه أراده . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد نهج هذا النهج فى تفسير شرط الواقف وتطبيقه فانه يكون بمنأى عن الطعن عليه فى هذا الخصوص .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أوضح وجهة نظره فى تفسير شرط الواقف فى المسألة محل النزاع ودلل عليها بأدلة سائغة مستمدة من كتاب الوقف وأقوال الفقهاء وأقام قضاءه على أسباب تكفى لحمله وتؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، فإن النحى عليه القصور فى التسبب يكون فى غير محله .

(القضية رقم ١٥ سنة ٢٨ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٢٠

١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠

١ - جارك « قرارات اللجنة الجركية » « طبيعتها » .
القرارات الإدارية : اعتبار القرارات التى تصدرها اللجنة الجركية أو مدير مصلحة الجمارك - فى مواد التهريب والمخالفات الواردة فى البابين ٧ ، ٨ من اللائحة الجركية - قرارات إدارية لصدورها من هيئة إدارية بحكم تشكيلها . تخويل المحاكم العادية حق الفصل فى الطعون التى ترفع عن تلك القرارات وتعلق تنفيذها على نتيجة الفصل فى هذه الطعون لا يغير من طبيعتها .
كلا الأمرين قررتهم نصوص اللائحة استثناء من الأصل .
ب - جارك « قرارات اللجنة الجركية » « إعلانها والمعارضة فيها » : تعين الم ٣٣ من اللائحة الجركية طريقاً خاصاً لإعلان القرارات التى تصدر من اللجنة الجركية فى مواد التهريب . وجوب اتباعه . خلو اللائحة من النص على طريق خاص يجرى به إعلان القرارات التى تصدرها مدير مصلحة الجمارك فى مواد المخالفات . جواز إعلانها باعتبارها قرارات إدارية

كل قسم من هذه الأقسام على أن يكون بعد وفاته وفقاً على صاحبه المعين بالإسم ومن بعده يكون وفقاً على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته طبقاً بعد طبقاً بالفريضة الشرعية بينهم فى جميع طبقاتهم على حسب النص والترتيب المذكورين سابقاً (أى فى وقف المنزل) ثم أورد الواقف بعد الانتهاء من إنشاء هذه الأقسام نصاً صريحاً يسرى عليها جميعاً فى خصوص من يتوفى من أصحابها عقيماً فقال فى كتاب الوقف : « إذا توفى الواقف وأحد أولاد ولده السابق ذكرهم أو توفيت كريمة عن غير عقب ولا ذرية أو عن ذرية وانقرضت ، يكون القسم الخاص بالمتوفى من الوقف المذكور وفقاً ملحقاً ومنضمّاً لباقي الأقسام ويكون حكم المنضم وشرطه كحكم وشرط المنضم إليه . » - فان مؤدى تطبيق هذا النص أن نصيب العقيم ابن ابن الواقف فى الأطيان يضم إلى باقى الأقسام ويقسم مقسمها حسب شرط الواقف فيستحق أولاد ابنه الواقف (المطعون عليهم) حصة والدتهم فيه - وإذا كان الواقف قد أحال فى إنشاء كل قسم من الأقسام الواردة فى وقف الأطيان على النص والترتيب المذكورين فى وقف المنزل فان المقصود بهذه الإحالة هو تطبيق ما هو مذكور فى وقف المنزل على ما لم يرد فى خصوصه نص خاص فى وقف الأطيان ، أما وقد ورد بعد ذلك هذه الإحالة نص صريح فى شأن مآل نصيب العقيم من أصحاب الأقسام فى هذا الوقف فان هذا النص دون غيره هو الذى يجب تطبيقه فى هذا الخصوص . وهذا

الجركية قد عينت طريقاً خاصاً لإعلان القرارات التي تصدر من اللجنة الجركية في مواد التهريب فإن هذا الطريق هو الذي يجب اتباعه في إعلان هذه القرارات أما القرارات التي يصدرها مدير مصلحة الجمارك في مواد المخالفات فإنه وقد خلت لائحة الجمارك من النص على طريق خاص يجرى به إعلانها فإنها باعتبارها قرارات إدارية يجوز أن يتم إعلانها بالطرق التي يصح إعلان سائر القرارات الإدارية بها دون التقيد بنص المادة السابعة من قانون المرافعات ، ولما كان إعلان القرار الإداري يصح بإرسال القرار بطريق البريد ويسرى ميعاد الطعن فيه في هذه الحالة من تاريخ وصوله إلى صاحب الشأن إذ بهذا الأمر يتحقق عليه بالقرار علماً يقينياً — لما كان ذلك وكان الثابت أن قرار مدير مصلحة الجمارك منازع النزاع قد أعلن إلى الشركة الطاعنة بخطاب موصى عليه تسلمته ولم ترفع المعارضة إلا بعد انقضاء الميعاد المحدد في المادة ٣٦ من اللائحة لرفعها — وهو خمسة أيام من تاريخ إعلان القرار ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً إذ انتهى إلى اعتبار هذه المعارضة غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد .

٣ — لا يؤثر في سلامة الحكم ما ورد في أسبابه من خطأ في بعض التقارير القانونية مادام منطوقه موافقاً للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة فيه .

المحكم

« ... وحيث إن المشرع وإن وكل في المادة

بالطرق التي يصح إعلان سائر القرارات الإدارية بها . عدم التقيد بالم ٧ مرافعات . صحة إعلان القرار الإداري بإرساله بطريق البريد . وسريان ميعاد الطعن فيه من تاريخ وصوله لصاحب الشأن . بهذا الأمر يتحقق علمه بالقرار علماً يقينياً .

ح — حكم « ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل » : لا يؤثر في سلامة ما ورد في أسبابه من قرارات قانونية خاطئة ما دام منطوقه موافقاً للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة فيه .

المبادئ القانونية

١ — المشرع وإن وكل في المادة ٣٣ من لائحة الجمارك إلى اللجنة الجركية أمر الفصل في مواد التهريب المنصوص عليها في الباب السابع من هذه اللائحة ، وكل في المادة ٣٦ إلى مصلحة الجمارك أمر الفصل في مواد المخالفات الواردة في الباب الثامن إلا أن ذلك لا يجعل للقرارات التي تصدرها اللجنة أو مدير مصلحة الجمارك في هذا الخصوص صفة الأحكام القضائية وإنما تعتبر هذه القرارات قرارات إدارية لصدورها من هيئة إدارية بحكم تشكيلها — أما تخويل المحاكم العادية حق الفصل في الطعون التي ترفع عن تلك القرارات وتعلق تنفيذها على نتيجة الفصل في هذه الطعون فإنه ليس من شأنه أن يغير من طبيعتها ومن كونها قرارات إدارية إذ أن كلا الأمرين قرره نصوص اللائحة الجركية استثناء من الأصل الذي يتمضي باختصاص القضاء الإداري بنظر الطعون في مثل هذه القرارات وبأن الطعن فيها لا يرقف تنفيذها .

٢ — لما كانت المادة ٣٣ من اللائحة

موصى عليه تسلمته في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ وأنها لم ترفع المعارضة إلا في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ أي بعد انقضاء الميعاد المحدد في المادة ٣٦ من اللائحة لرفع المعارضة وهو خمسة أيام من تاريخ إعلان القرار ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً فيما انتهى إليه من اعتبار هذه المعارضة غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد ، ولا يؤثر في سلامة الحكم ما ورد في أسبابه من خطأ في بعض التقارير القانونية مادام منظومه موافقاً للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة فيه .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .
(القضية رقم ٤٩٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢١

١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠

حكم « تسببه » « الخطأ في فهم الواقع » : مثال في دعوى شفعة . .

المبدأ القانوني

إذا كان الواقع أن الطاعنين أقاما دعوى شفعة إختصما فيها المطعون عليهما الأول والثاني وقالوا في بيانها إنهما والمطعون عليه الثاني وآخرين ليس منهم المطعون عليه الأول شركاء في ما كينة للطحين والأرض المقامة عليها وأنه نما إلى عليهما أن المطعون عليه الثاني باع نصيبه المشاع إلى المطعون عليه الأول فأبلغا كلا من البائع والمشتري برغبتهما في أخذ العقار المبيع بالشفعة بوصف كونهما شريكين في العقار ولما لم يستجيبا لرغبتهما أودعا الثمن وأقاما الدعوى طالبين الحكم لهما بأحقيةهما في أخذ العقار المبيع بالشفعة ، وكان

٣٣ من لائحة الجمارك إلى اللجنة الجمركية أمر الفصل في مواد التهريب المنصوص عليها في الباب السابع من هذه اللائحة ووكل في المادة ٣٦ إلى مصلحة الجمارك أمر الفصل في مواد المخالفات الواردة في الباب الثامن ، إلا أن ذلك لا يجعل للقرارات التي تصدرها اللجنة أو مدير مصلحة الجمارك في هذا الخصوص صفة الأحكام القضائية وإنما تعتبر هذه القرارات قرارات إدارية لصدورها من هيئة إدارية بحكم تشكيلها — أما تخويل المحاكم العادية حق الفصل في الطعون التي ترفع عن تلك القرارات وتعليق تنفيذها على نتيجة الفصل في هذه الطعون ، فإنه ليس من شأنه أن يغير من طبيعتها ومن كونها قرارات إدارية إذ أن كلا الأمرين قررتهم بنصوص اللائحة الجمركية استثناء من الأصل الذي يقضي باختصاص القضاء الإداري بنظر الطعون في مثل هذه القرارات وأن الطعن فيها لا يوقف تنفيذها . ولما كانت المادة ٣٣ من هذه اللائحة قد عيّنت طريقاً خاصاً لإعلان القرارات التي تصدر من اللجنة الجمركية في مواد التهريب فإن هذا الطريق هو الذي يجب اتباعه في إعلان هذه القرارات ، أما القرارات التي يصدرها مدير مصلحة الجمارك في مواد المخالفات فإنه وقد خلت لائحة الجمارك من النص على طريق خاص يجرى به إعلانها فإنها بوصفها قرارات إدارية يجوز أن يتم إعلانها بالطرق التي يصح إعلان سائر القرارات الإدارية بها دون التقيد بنص المادة السابعة من قانون المرافعات . ولما كان إعلان القرار الإداري يصح بإرسال القرار بطريق البريد ، ويسرى ميعاد الطعن فيه في هذه الحالة من تاريخ وصوله إلى صاحب الشأن ، إذ بهذا الأمر يتحقق علمه بالقرار علماً يقينياً — لما كان ذلك وكان الثابت أن قرار مدير مصلحة الجمارك مشار النزاع قد أعلن إلى الشركة الطاعنة — بخطاب

أو كونها لا زالت منظورة أو كون الحكم فيها غير نهائى . الم ٤٦ هـ مرافعات . يكفى لإعمال نص الم ٤٦ هـ مرافعات أن يطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الجنحة أو المخالفة سواء من المتهم أو المسئول عنه أو منهما معا . علة ذلك . ؟ شرط اختصاص القاضى الجزئى الاستثنائى بدعاوى التعويض لأعمالا لنص الم ٤٦ هـ مرافعات أن يكون التعويض عن فعل يعتبر طبقاً لنوعه القانون الجنائى جنحة أو مخالفة . الضرر المطلوب تعويضه عن جريمة إنلاب مسئول باهمال . لم ترفع به الدعوى العمومية وما كانت لترفع به لأن القانون الجنائى لا يعرفها . عدم اختصاصه بنظرها .

المبادئ القانونية

١ - يكفى لاختصاص محكمة المواد الجزئية بالحكم فى دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة مجرد وقوع الفعل المكون للجريمة ، واختصاصها هذا ينبع ولا يمنع منه كون الدعوى الجنائية لم ترفع أصلاً أو كونها ما زالت منظورة أو كون الحكم الصادر فيها غير نهائى .

٢ - القول بأن نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٦ من قانون المرافعات فى خصوص دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة لا ينطبق إلا فى شأن من نسبت إليه المخالفة أو الجنحة مردود بأن طلب التعويض لا يتغير وصفه والدعوى به على المتهم أو من هو مسئول عنه أو عليهما معاً - هى دعوى تعويض عن ضرر ناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة فى جميع الأحوال ، ومن ثم تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم فيها مهما تكن قيمة الدعوى والقول بغير ذلك يبنى عليه تقطيع أوصال

يبين من الأوراق المقدمة بملف الطعن والتي كانت تحت نظر محكمة الموضوع ، أن دفاع المشتري (المطعون عليه الأول) قد انحصر فى أنه شريك فى ما كينة الطحين والأرض المقامة عليها مع الطاعنين وآخرين بموجب عقد بإنشاء شركة تضامن لطحن الغلال ، وكان هذا الدفاع هو الذى تمسك به فى رده على إنذار الشفعة الموجه إليه من الطاعنين - وردده وحده عند نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى ثم كرره فى صحيفة استئنافه ، وركن إليه دون أى دفاع آخر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ألغى الحكم الابتدائى الذى قضى بأحقية الطاعنين فى الأخذ بالشفعة القدر المبيع استناداً إلى أن المطعون عليه الأول أخ لهما وأنه ورث فى أطيان مورثهما بالحوض المركب عليه الماكينة بالتساوى معهما فوجب اعتباره مالكا وشريكا على الشيوع فى أطيان الحوض القائم عليهما كينة الطحين موضوع النزاع ، يكون مشوباً بالخطأ فى فهم الواقع بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٤٥٨ سنة ٢٥ ق بالمهنة السابقة) .

٢٢

١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠

١ ، ٢ هـ - اختصاص « الاختصاص النوعى »
« توزيع الاختصاص بين طبقات المحاكم » « اختصاص القاضى الجزئى الاستثنائى » . تعويض . يكفى لاختصاصه بالحكم فى دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة لمجرد وقوع الفعل المكون للجريمة . لا يمنع منه كون الدعوى الجنائية لم ترفع أصلاً

للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن السنوات التالية ، فإنه يتعين إعمالاً لهذا النص اعتبار الأرباح المقدرة سنة ١٩٤٧ أساساً تقاس عليه أرباح الممول في كل من سنتي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ — وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون متعين النقض .

المحكمة

« .. وحيث إن الطعن قائم على سبب وحيد به تنعى الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي بيانه ذكرت أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ قد صدر قبل أن يصبح ربط الضريبة على الممول نهائياً ، إذ كان هناك دفع واردة على الحكم الابتدائي مرفوع من المصلحة أمام المحكمة الاستئنافية وقد كان يتعين إعمالاً لأحكام هذا المرسوم أن تتخذ أرباح الممول في سنة ٤٦ — ٤٧ أساساً تقاس عليه أرباحه في السنتين التاليتين ولكن المحكمة خالفت المرسوم ولم تعلق ذلك إطلاقاً .

« وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ قد صدر أثناء الطعن المقام من الممول أمام المحكمة الاستئنافية ولما كانت المادة الأولى منه تقضى باتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن السنوات التالية ، فإنه كان يتعين إعمالاً لهذا النص اعتبار الأرباح المقدرة سنة ١٩٤٧ أساساً تقاس عليه أرباح الممول في كل من سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فيتعين نقضه » .

(القضية رقم ٢٨٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

الطلب الواحد وتوزيعه بين مختلف درجات المحاكم .

٣ — إذا كان الضرر المطلوب تعويضه في دعوى المطعون عليهم الثلاثة الأول ناشئاً عن إتلاف سياراتهم ، وهي واقعة لم ترفع بها الدعوى العمومية وما كانت لترفع بها لأن القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإهمال ، فإن الفعل المكون للجريمة لا يكون هو السبب في الضرر وإنما ظرفاً ومناسبة له ، ومن ثم تكون محكمة المواد الجزئية إذ قضت في موضوع الدعوى باعتبارها مختصة بنظرها قد جاوزت اختصاصها الآن شرط اختصاصها أن يكون التعويض ناشئاً عن فعل يعتبر طبقاً لقواعد القانون الجنائي جنحة أو مخالفة .

(القضية رقم ٦٤٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣

١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠

ضرائب : « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » « تقدير وعاء الضريبة » « التقدير الحكيم » « المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ » . وجوب اتباع القاعدة التي رسمها المرق ٥٢/٢٤٠ لتقدير وعاء الضريبة من تاريخ سريانه على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائياً . مثال لحكم خالف هذا النظر .

المبدأ القانوني

إذا كان الواقع أنه في أثناء نظر الاستئناف المرفوع من الممول الخاضع لربط الضريبة بطريق التقدير صدر المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، وكانت المادة الأولى منه تقضى باتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة

مصرياً وقت الزواج ليكون القانون المصري وحده هو الواجب التطبيق .

٤ — إذا كان النزاع المطروح دائراً بين زوج إيطالي وزوجة مصرية فتحكمه المادة ١٤ من القانون المدني ويكون القانون المصري هو الواجب التطبيق ، فإذا كان الزوج يهودي الديانة وكانت الزوجة مسيحية كاثوليكية ، فإن القانون المصري الواجب التطبيق هو القانون الذي كانت تطبقه المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية . وهذا القانون هو ما بينته المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي نصت على أنه : « تصدر الأحكام طبقاً للبدون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد » ، ولما كانت المادة ٩٩ من اللائحة نصت في فقرتها الأخيرة على حكم من الأحكام الواجبة التطبيق يقضى بأن لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق ، وكان الثابت في الدعوى أن الزوجة مسيحية كاثوليكية لا تدين بوقوع الطلاق فإن دعوى طلاق زوجها إياها تكون غير مسموعة ولا يترتب على الطلاق آثاره ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك وذهب إلى أن المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية غير منطبقة قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

٢٤

١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠

١ ، ب ، ج — أحوال شخصية : « المسائل الخاصة بالأجانب » « زواج » « قانون » « تطبيق القانون » « تنازع القوانين من حيث المكان » . نص الم ١٤ مدني . نص أمر متعلق بالنظام العام يسرى بأثر فوري . عقد الزواج لا يكسب أيأً من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطلق حقاً مستقراً بما يطرأ بعد إبرامه مما يكون من شأنه سريان قانون آخر في هذا الخصوص . صراحة نص الم ١٤ مدني في أنه يكفي أن يكون أحد الزوجين مصرياً وقت الزواج ليكون القانون المصري وحده هو الواجب التطبيق

و — أحوال شخصية : « المسائل الخاصة بالأجانب » « طلاق » . قانون « تنازع القوانين » « قواعد الإسناد » . القانون الواجب التطبيق إذا كان النزاع دائراً بين زوج إيطالي يهودي الديانة وزوجة مصرية مسيحية كاثوليكية هو القانون المصري الذي كانت تطبقه المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية . هذا القانون هو ما بينته الم ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الحكم الوارد في الم ٩٩ فقرة أخيرة من اللائحة على ألا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق واجب التطبيق . قضاء الحكم على خلاف هذا المظهر . مخالف للقانون .

المبادئ القانونية

١ — عقد الزواج لا يكسب أيأً من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطلق حقاً مستقراً بما قد يطرأ بعد إبرامه مما يكون من شأنه سريان قانون آخر في هذا الخصوص .

٢ — نص المادة ١٤ من القانون المدني نص أمر متعلق بالنظام العام يسرى بأثر فوري .

٣ — نص المادة ١٤ من القانون المدني صريح في أنه يكفي أن يكون أحد الزوجين

المحكم

« . . . ومن حيث إن الطاعة تنع في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ذلك أنه انتهى إلى إخضاع العلاقة القانونية بين الزوجين إلى القانون المصري عملاً بالمادة ١٤ مدني التي استحدثت استثناء وإذ كان الزواج قد عقد قبل العمل بها وفي ظل قاعدة إسناد لم يرد عليها مثل هذا الاستثناء يكون الحكم قد أخطأ إذ جعل لقاعدة الإسناد الواردة بالمادة ١٤ مدني أثراً رجعياً على روابط قانونية سبق تكاملها قبل سريانها .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن نص المادة ١٤ من القانون المدني نص آمر متعلق بالنظام العام يسري بأثر فوري . وبأن عقد الزواج لا يكسب أيّاً من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطلق حقاً مستقراً بما قد يطرأ بعد إزمه مما يكون من شأنه سريان قانون آخر في هذا الخصوص .

« ومن حيث إن الطاعة تنع في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتقول في بيان ذلك إنه على فرض أن المادة ١٤ مدني تحكم واقعة الدعوى فإن مؤداها وجوب استمرار تمتع أحد الزوجين بالجنسية المصرية إلى حين رفع الدعوى حتى إذا ما قفدها بعد الزواج فإنه يمتنع إعمال الحكم الاستثنائي الذي أوردته .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على أن الزوجة كانت مصرية الجنسية وقت انعقاد الزواج ، وأنه بذلك يكون القانون المصري هو الواجب التطبيق ، وهذا القضاء صحيح ذلك أن نص المادة ١٤ مدني صريح في أنه يكفي أن يكون أحد الزوجين مصرياً

وقت الزواج ليكون القانون المصري وحده هو الواجب التطبيق .

« ومن حيث إن الطاعة تنع بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قرر لغير المسلم حق طلاق زوجته غير المسلمة التي لا تدين بالطلاق وأنه اعتد بهذا الطلاق ورتب عليه آثاره وبذلك خالف حكم المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السارية المفعول حتى الآن والتي لم يافعها قانون المحاكم الشرعية والمجالس المالية .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه في شأن القاعدة التي تحكم طلاق الزوج لزوجته على أن الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق ، وأن الزوج يملك طلاق زوجته ويكون طلاقه منتجاً لآثاره وأنه لا يحتاج قبله بالمادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .. »
(النضية رقم ١٧ سنة ٢٨ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٢٥

١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠

إعلان « كيفية الإعلان » : وجوب بيان المحضر جميع الخطوات التي سبقت تسليم صورة الإعلان إلى حاكم البلدة أو شيخها . إغفال المحضر بيان اسم الممتنع عن تسليم الصورة وعلاقته بالمطلوب لإعلانه وسبب الامتناع يبطل ورقة الإعلان .

المبدأ القانوني

جري قضاء محكمة النفق ببطالان الإعلان الذي تسلم ضرورته إلى حاكم البلدة أو شيخها ، إذا لم يثبت المحضر في محضره جميع الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى أيهما : من انتقاله إلى محل الخصم ، ومخاطبته شخصاً له صفة في

تسلم الإعلان، وإسم هذا الشخص الذي لا غنى عنه للتثبت من علاقته بالمطوب إعلانه؛ فإذا كان الواضح من صيغة محضر الإعلان ومحضر الانتقال أنه ليس فيهما ما يفيد أن المحضر قد خاطب عند انتقاله إلى موطن المطعون عليه شخصاً له صفة في تسليم الإعلان عنه بعد تأكده من عدم وجوده بهذا الموطن فضلاً عن أن عبارة «امتناع أهل منزله عن الاستلام» التي برر بها المحضر تسليم صورة الإعلان إلى شيخ البلدة جاءت خلواً من بيان إسم هذا الشخص الممتنع وعلاقته بالمطعون عليه كما خلت من بيان سبب الامتناع، فإن الإعلان المشار إليه يكون قد وقع باطلاً.

(القضية رقم ٢٨ سنة ٢٨ « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

صفتهم في تمثيل الشركة ويصبح المصنف الذي يعين للقيام بالتصفية صاحب الصفة الوحيد في تمثيل الشركة في جميع الأعمال التي تستلزمها هذه التصفية وكذلك في جميع الدعاوى التي ترفع من الشركة أو عليها، فإذا كان الطعن قد رفع من عضو مجلس الإدارة المنتدب بصفة كونه ممثلاً للشركة وذلك بعد حلها وتعيين المصنف، فإنه يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة - ولا يغير من ذلك أن يكون الطعن قد رفع بإذن من المصنف طالما أنه لم يرفع باسمه بصفة كونه ممثلاً للشركة (١).

(القضية رقم ٤٥٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠

حكم «عيوب التدليل» «مخالفة الثابت بالأوراق» :

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه إذ أدخل ضمن حساب المبالغ التي ألزم الطاعنان بأدائها للمطعون عليهم مبلغ مائتي جنيه اعتبره فوائد مستحقة عليهما - أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن الطاعنين تنازلا في مذكراتهما كافة عن الطعن في هذا المبلغ باعتبار الفوائد ربوية، وكان الثابت من الأوراق المقدمة بملف الطعن أن الطاعنين بادرا بتقديم دفاعهما بخصوص مبلغ المائتي جنيه إلى المحكمة الاستئنافية فقد

(١) ملاحظة : النيابة العامة هي التي أبدت الدفع بعدم قبول الطعن للترتيب به من غير ذي صفة .

٢٦

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠

شركات «تصفية الشركة» . تصفية نقض «الصفة في الطعن» : حل الشركة ودخولها في دور التصفية يترتب عليه انتهاء سلطة المديرين . المادة ٣٣ مدني . زوال صفتهم في تمثيل الشركة . المصنف هو صاحب الصفة الوحيدة في تمثيل الشركة في جميع الأعمال التي تستلزمها هذه التصفية وجميع الدعاوى التي ترفع من الشركة أو عليها . رفع الطعن عن عضو مجلس الإدارة المنتدب بصفته ممثلاً للشركة بعد حلها . غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

المبدأ القانوني

يترتب على حل الشركة ودخولها في دور التصفية إنهاء سلطة المديرين وذلك كنص المادة ٣٣ من القانون المدني، فتزول عنهم

جاء بصحيفة استئنافها : « أن الدائن لم يدفع
لهما هذا المبلغ من أصل الدين وأثبت ذلك بخطه
في دفتره وقد قدم هذا الدفتر إلى المحكمة الحسنية
بعد الحجر عليه وكان الأمر موضع تحقيق
باعتباره اقتضاء لفوائد ربوية ، وتمسكا بهذا
الدفاع ورد المطعون عليه الأول عليه في
مذكرته المقدمة للمحكمة الاستئنافية - وبعد
إذ قدم الخبير تقريره تنفيذاً للحكم القاضي
بندبه لفحص الحساب بين طرفي الخصومة

قدم الطاعنان مذكرة تمسكا فيما بهذا الدفاع إذ
ضمنا طلباتهما إعادة المأمورية للخير لإجراء
الحساب على أساس حذف مبلغ المائتي جنيه
الذي قال عنه إنه متأخر فواتد دون إجراء
أى تحقيق بشأنه ، فان مؤدى ما أورده الحكم
في خصوص دفاع الطاعنين يكون مخالفاً الثابت
بالأوراق ، فعاره بذلك قصور مبطل بما
يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٤٦٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

محكمة تنازع الاختصاص

قام بنشر هذه الأحكام

الدكتور مصطفى كمال وصفي

المستشار المساعد بمجلس الدولة

يقتضى نشر أحكام تنازع الاختصاص ، نظراً لقلتها وتميزها ، أن ينشر الحكم برمته ، وربما اقتضى الأمر أن ينشر معه ما تعلق به من مذكرات .

وقد أصدرت محكمة تنازع الاختصاص ، بعد أن عهد إليها القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ باختصاص الفصل في التنازع بين القضاء الإداري والمحاكم القضائية ، ثلاثة أحكام فقط ، وقبل ذلك كان الاختصاص في ذلك للهيئة العامة لمحكمة النقض . وستنشر هذه الأحكام الثلاثة تباعاً ابتداء من هذا العدد :

٢٨

٣١ من ديسمبر ١٩٦٠

تنازع اختصاص : اختصاص هيئة التحكيم بمحكمة الاستئناف واختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في منازعة بين شركة قنال السويس المؤممة وعمالها .

شركة قنال السويس . تأميمها . تأثيره على نقابة عمالها .

نقابة عمال . حلها بمقتضى القانون . صفة ممثلها في الدعوى . زوالها .

المبدأ القانوني

إذا كان الطالب قد قدم طلبه إلى محكمة تنازع الاختصاص بوصفه ممثلاً لنقابة عمال هيئة قناة السويس ، وكان القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتأميم شركة قناة السويس قد أناط إدارة المرور في هذا المرفق إلى هيئة

عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية ألحقت بوزارة الاقتصاد والتجارة ، وكان قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ قد نص في مادته الرابعة على عدم سريان أحكامه على عمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة كما نص في المادة ١٤ منه على إلغاء القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال ، فإن مقتضى إعمال هذه النصوص اعتبار نقابات عمال الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة — ومنها عمال هيئة قناة السويس منحلة إنحلالاً نهائياً ولم يعد لها كيان قانوني وقد حلت بالفعل محلها جمعية سميت « رابطة عمال هيئة قناة السويس بيورسعيد » بمقتضى القرار الجمهوري الصادر في ١٥ أغسطس

سنة ١٩٦٠ — وهذه تغاير في نشاطها وأغراضها أغراض ونشاط نقابة عمال شركة قناة السويس « سابقاً » مغايرة تامة . وبذلك لم تعد للطالب صفة في التحدث عن عمال هيئة قناة السويس بوصفه النقابي السابق إذ أن مصالح العمال قد اضحت بصدور قانون التأمين والعمل الموحد المشار إليهما فردية لاجتماعية وكون الطالب قد انتخب رئيساً لهذه الجمعية

الجديدة لا يعنى أكثر من أنه لا يمثل إلا شخصه في هذا النزاع وقد أقر أنه لن يفيد من وراء هذا الطلب شيئاً ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطلب لزوال صفة الطالب ولانعدام مصلحته فيه في محله ويتعين قبوله .

(الطلب المقيد بمجدول المحكمة رقم ٢ لسنة ٢٩ ق تنازع المرفوع من عمال قناة السويس « حامد عبد السلام بصفته » ضد هيئة القنال منشور بمجلة المحاماة السنة ٤١ العدد الثامن الحكم ٤٢٧ ص ١٢٢٨) .

مذكرتا النيابة

للمستأذ محمد عبد الحميد الكرى المحامى العام

المذكرة الأولى

ثار نزاع بين نقابة عمال شركة قناة السويس بيورسعيد ، والشركة العالمية لقناة السويس (سابقاً) ، على مطلبين للعمال ، هما :

١ — عدم تنفيذ الشركة لنص وارد في لائحة نظام العمل يقضى باحتساب ١٠ ٪ من أجور العمال الذين يقتضى حضورهم لقر العمل بيورفؤاد عبر القنال بواسطة وسائل النقل المعدة لذلك .

٢ — امتناع الشركة عن تطبيق نظام العمل اليومي الذى كان سارياً قبل تطبيق قرارات توفيق ٢٧ مارس سنة ١٩٤٨ .

وعرض النزاع على مكتب العمل ثم أحيل إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة . . . قررت تلك الهيئة في ١٠ / ١٢ / ١٩٥٣ :

أولاً : تقرير حق عمال الشركة العالمية لقناة السويس الذين يقيمون بيورسعيد وتكلفتهم الشركة العمل بيورفؤاد في بدل انتقال بواقع ١٠ ٪ من أجرهم اليومي العادى ليومية العمل بأكملها .

ثانياً : رفض الطلب الثانى الخاص بمواعيد العمل .

وقد طعنت الشركة على الشق الأول من هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى . . . بانه طعننا على عدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر النزاع ومخالفة قرارها لأحكام القانون ، ومنتهية إلى طلب الحكم أولاً بوقف تنفيذ ذلك القرار ، وثانياً بإلغائه . ودفع ممثل العمال بعدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الطعن ، وبعدم قبوله لسبق الفصل فى موضوعه . إذ رفع طعن ثان لمحكمة النقض بطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فرفضت برفض ذلك الطلب ، وانتهى العمال إلى طلب رفض الدعوى .

وبتاريخ أول فبراير سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة القضاء الإدارى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة، وباختصاصها ، وفى الموضوع برفض الدعوى . وكانت الشركة قد أقامت فى ٩ يناير

سنة ١٩٥٤ طعناً آخر فى الشطر الأول من قرار هيئة التحكيم المشار إليه أمام محكمة النقض . . . طالبة فيه قبوله شكلاً ، وفى الموضوع بنقض القرار المطعون فيه وإحالة النزاع على هيئة تحكيم بمحكمة استئناف القاهرة للفصل فيه مجدداً من

بالتنفيذ مع إلزام الهيئة المقدم ضدها الطلب (هيئة قناة السويس) بمقابل أتعاب المحاماة . .

واستند العمال في طلبهم الحالي للأسباب الآتية :
أولاً : كان يمكن أن يكون قضاء دائرة فحص الطعون في ٢٦ فبراير ١٩٥٧ برفض الدفع بعدم جواز الطعن صحيحاً لو لم يكن قد صدر حكم من محكمة القضاء الإداري في ١١ فبراير ١٩٥٥ برفض الدفع بعدم الاختصاص ورفض الطعن في قرار هيئة التحكيم إذ يفهم من ظاهر نص المادة ٣ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ ، أن الطعون المفضوعة هي التي تكون قد رفعت إلى محكمة القضاء الإداري ولم يكن قد فصل فيها بعد ، أما تلك التي فصل فيها من هذه المحكمة فقد امتنع على أية جهة قضائية أن تتصدى لها من جديد ولو كانت دائرة فحص الطعون قد بتحقت من سبق صدور حكم القضاء الإداري لتغير وجه النظر لديها ولقضت بعدم جواز الطعن .

ثانياً : أصابت محكمة القضاء الإداري في رفض الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وهو مبدأ سبق تقريره من ذلك القضاء بحكم آخر في ٢ مارس سنة ١٩٥١ في الدعوى رقم ٣٥٦ سنة ٤ ق وفي عشرات من طعون أخرى رفعت إلى محكمة القضاء الإداري عن قرارات هيئات التحكيم ، وهو قضاء شديد يسنده أنها قرارات إدارية صادرة من هيئات إدارية ذات اختصاص قضائي ، وليست أحكاماً قضائية . ولهذا الهيئات نظير في لجان قيد المحامين فهي لجان إدارية ذات اختصاص قضائي رغم أنها مكونة من مستشارين ومحامين .

ثالثاً : يؤكد هذا النظر صياغة نص المادة ١١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، فالقانون هو الذي جعل الولاية لمحكمة النقض بالفصل في الطعون على قرارات

هيئة تحكيم أخرى ، مع وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . وبنت طعنها على عدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر النزاع وقصور تسبيب قرارها . وفي ١٤ يناير سنة ١٩٥٤ رفضت محكمة النقض طلب وقف التنفيذ .

وفي ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٧ حكمت دائرة فحص الطعون برفض الدفع المقدم من النيابة العامة بعدم جواز الطعن بالنقض ، وبجوازه . وبجلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ قررت إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية .

وبتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٨ نقضت محكمة النقض القرار المطعون فيه ، فيما قضى به في موضوع النزاع الذي تضمنه الطلب الأول ، وأحالت الدعوى على هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة .
وبتاريخ ١٩ مارس ١٩٥٩ قدم وكيل ممثل العمال عريضة موجهة إلى السيد رئيس محكمة تنازع الاختصاص ، مشيراً فيها للمادة ١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، وطالبا القضاء بعدم الاعتداد بالحكم الصادر من دائرة فحص الطعون في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٧ . . قاضياً برفض الدفع بعدم جواز الطعن في قرار هيئة التحكيم بمحكمة استئناف مصر أمام محكمة النقض ، وبجوازه . وكذا عدم الاعتداد بالحكم الصادر من الدائرة المدنية لمحكمة النقض بجلسة ٢٧ فبراير ١٩٥٨ في موضوع الطعن المذكور قاضياً بنقض القرار المطعون فيه فيما قضى به في موضوع النزاع الذي تضمنه الطلب الأول ، وإحالة الدعوى على هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة وإلغاء كافة ما ترتب عليهما من آثار ، وذلك لأولوية الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسة أول فبراير سنة ١٩٥٥ عن ذات النزاع قاضياً برفض الطعن وتأيد قرار هيئة التحكيم المطعون فيه ، لأولوية هذا الحكم

١٩٥٩/٣/٢١ ، ومن الجائز أن يصدر فيها الحكم بنفس القضاء السابق بعد تلاقي قصور الأسباب الذي عابه ، فلا يقع ثمة تعارض بين الحكيم المدني والإداري .

وأنة مادامت هيئة التحكيم لم تصدر بعد قضاءها في الموضوع ، فإن الحكم المدني الذي تقول النقابة بتعارضه مع الحكم الإداري ، يكون فاقداً شرط الهائية المطلوب بالمادة ١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ولا يعترض على هذا بشطب الدعوى أمام هيئة الإحالة ، (قضاء التحكيم) وعدم تجديد السير فيها مما تعتبر منه كأن لم تكن لقوات أكثر من ستة أشهر (مادة ٩١ مرافعات) لأن محكمة تنازع الاختصاص ليست المجال الطبيعي لإثارة هذا الدفع ، ومن ثم لا تكون الدعوى في وضعها الحالي قد استقر أمرها على وجه نهائي ، ولا يكون شرط الهائية اللازم لقبول طلب تنازع الاختصاص متوافراً . وأشارت المذكرة هنا ومن قبل إلى حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض الصادر في ١٩٥٨/١/٢٥ : المجموعة السنة التاسعة ص ١ .

واستطردت المذكرة تقول إن الطلب الحالي لم يبن على أساس قواعد الاختصاص ، إذ النقابة لا تتجادل في أن محكمة النقض كانت مختصة بنظر الطعن عملاً بالمادة ٣ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ ، وإنما يبنى هذا الطلب في واقع الأمر على أساس موضوعي هو مخالفة حكم النقض بحجية الحكم الإداري ، وبعبارة فإن النقابة بعد أن فوتت على نفسها فرصة التمسك أمام محكمة النقض وأمام هيئة التحكيم (بعد الإحالة) بحجية الحكم الإداري ، تحاول بالطلب الحالي الطعن في حكم النقض على أساس قواعد الحجية الموضوعية ، والطلب على هذه الصورة يخالف المبادئ الأساسية التي استقر عليها قضاء الجمعية العمومية

هيئات التحكيم ولجان قيد المحامين استثناء من أحكام قانون الإداري التي تجعل الاختصاص أصلاً في هذا الشأن لمجلس الدولة ، وهذه الاستثناء لا ينسحب على الطعون التي نظرت والتي قضى فيها قبل صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، بل هو يؤكد اختصاصه الأصل بنظر هذه الطعون ويلاحظ أن نص تلك المادة هو بذاته نص المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

رابعاً : نص المادة ٣ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ جعل الولاية لمحكمة النقض بأثر رجعي بالنسبة للطعون التي لم يفصل فيها بعد فتعال إليها أما ما فصل فيه نهائياً من محكمة القضاء الإداري قبل صدور القانونين ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، و ٨ لسنة ١٩٥٧ ، فلا يجوز إعادة طرح النزاع بشأنه أمام أية هيئة قضائية أخرى إذ يحكم محكمة القضاء الإداري (الذي لا يقبل أي طعن ، لصدوره قبل إنشاء المحكمة الإدارية العليا) قد انتهت الخصومة ، فلا يجوز إعادة نظرها أمام محكمة النقض أو أية جهة قضائية أخرى .

دفاع هيئة قناة السويس :

دفعت الهيئة في مذكرتها بأنه لا يجوز للعمال أن يستمروا في الطلب الحالي بتشكيلهم النقابي ، بعد أن فقدت النقابة كيانها القانوني بمقتضى المادتين ٤ و ١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وأشارت الهيئة لحكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٥٨ والمنشور بالمجموعة السنة الرابعة رقم ١٨ ص ٢٠٩ .

وقالت إن حكم النقض لم ينته إلى قضاء قاطع في موضوع النزاع وأن الدعوى حركت فعلاً أمام محكمة الإحالة (هيئة التحكيم) ولما يصدر فيها قضاء في الموضوع ، ولكنها صارت إلى الشطب بجلسة

لمحكمة النقض (حكم ٦ يناير سنة ١٩٥٩ المجموعة السنة العاشرة ص ١) ومن ثم يكون غير جائز القبول .

ثم قالت المذكرة في الموضوع على سبيل الاحتياط أنه لا يجوز بحال تطبيق نص المادة ٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض (رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩) ، لأن له مجال تطبيقه المحدود ، وهو نص استثنائي يتعارض مع القواعد القانونية العامة إذ الدفع بقوة الشيء المحكوم به لا يتعلق بالنظام العام ، وهو حق من الحقوق الخاصة التي تقبل التنازل صراحة أو ضمناً ويقع بإرادة منفردة ولا رجوع فيه : (نقض ١٩٣٣/١/٥) ، وأشارت المذكرة أيضاً للمادة ٢/٤٠٠ مدني ولما جاء برسالة الإثبات للاستاذ أحمد نشأت (طبعة سنة ١٩٥٥ نبذة ٧٣٢ ، وكتاب الدكتور الصده في الإثبات (طبعة سنة ١٩٥٥ صفحة ٣١٦) — وكتاب الوسيط للدكتور السنهوري (جزء ٢ صفحة ٦٤٢ وحاشية ١ صفحة ٦٤٣) .

وسارت المذكرة تقول إنه إذا سكت صاحب المصلحة في الدفع بقوة الشيء المحكوم به عن التمسك بهذا الدفع حين نظر الدعوى الجديدة حتى صدر فيها حكم نهائي ، فإن الفقه والقضاء مجمعان على أن العبرة بالحكم الثاني . (نقض فرنسي ١٩١٢/٥/١٥ ١٩١٢/١/٢٣٢ دللوز — ربرتوار دللوز في المرافعات طبعة سنة ١٩٥٥ — في باب chose jugée رقم ٢٠٢ و ٢٠٣ والأستاذ أحمد نشأت نبذة ٧٣٤) وقالت المذكرة إنه يشير في ذلك إلى أقوال لاكوست في مؤلفه De la chose jugée (صفحة ٣١ و ٧٨٣) .

وانتهت إلى القول بأن النقابة إذ لم تتمسك

أمام محكمة النقض وأمام هيئة التحكيم (بعد الإحالة) بحجية الحكم الإداري فإنها تعتبر بذلك متنازلة عن الدفع بهذه الحجية وعن حكم محكمة القضاء الإداري . وبعد هذا من جانبها دليلاً على رضاها بقضاء المحاكم المدنية — وهي مختصة بنظر النزاع وبذلك يكون الحكم المدني هو الأجدر بالتنفيذ إذ لا سبيل إلى الرجوع في التنازل سالف الذكر .

وختمت هيئة قناة السويس مذكرتها بطلب الحكم أصلياً بعدم قبول الطلب واحتياطياً برفضه مع إلزام المدعية بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة في الحالين .

وقد ضم دوسيه الطعن بالنقض رقم ١٠ سنة ٢٤ ق .

وقدمت هيئة قناة السويس حافظة مستندات شملت إخطارين لها من رئيس هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة بطلب حضور جلستي ١٧/٥/١٩٥٨ و ٢٣/١١/١٩٥٨ أمامها وصوراً رسمية من محاضر جلسات ١٧/٥/١٩٥٨ و ٢٣/١١/١٩٥٨ و ٢٤ يناير سنة ١٩٥٩ و ٢١ مارس سنة ١٩٥٩ في النزاع رقم ٣١ سنة ١٩٥٨ (هيئة تحكيم محكمة الاستئناف القاهرة) وقد قررت الهيئة في المحضر الأول شطب النزاع وقررت التأجيل في المحضرين التاليين وقررت شطب النزاع في المحضر الأول .

رأى النيابة :

نصت المادة ٤ من قانون العمل (رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه لا تسري أحكام هذا القانون على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة إلا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية

ونصت المادة ٦ من قانون إصداره على أنه تستمر النقابات والاتحادات القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون في ممارسة أعمالها إلى أن توفق نظمها مع الأحكام الواردة فيه وعلى أن يتم ذلك خلال أربعة أشهر على الأكثر من هذا التاريخ وإلا اعتبرت منحلة . . . وتوجه أموال النقابات بعد هذا التاريخ إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لإنشاء نقابات جديدة أو لتوزيعها في وجوه نافعة للعمال .

وقد امتدت المهلة إلى ١١/٧/١٩٥٩ بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٩ ثم إلى ١٧ فبراير ١٩٦٠ بالقانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٩ ثم إلى ١٧ أبريل ١٩٦٠ بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ .

ونصت المادة ١٤ من قانون الإصدار أيضاً على إلغاء عدة قوانين ، من بينها : مرسوم القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم ، و مرسوم القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال .

وقد أمم القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ شركة قناة السويس ، وبمقتضاه وكلت إدارة مرفق المرور بالقناة بهيئة عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية ألحقت بوزارة التجارة . . . ومن ثم فقد أصبح عمال الشركة السابقة من عمال الحكومة الذين لا يسرى عليهم قانون العمل المذكور .

ومن مقتضى النصوص المذكورة أيضاً القول بأنه لا حق لهم في بقاء نقاباتهم تطبيقاً للمادة ٦ آتفة الذكر ، لأن تلازم معنى المادتين ٤ و ٦ المشار إليهما يقتضى التقرير بإحلالها نهائياً وأيلولة أموالها ، أى الخاصة بالنقابة ، إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، أما ما يكون من حقوق موضوعية شخصية للعمال فرادى فإن تشريع

العمل الجديد لم يحسبها فلا يسرى عليها باعتبار ما يكون قد اكتسب منها قبل إصداره غير متأثر به لعدم استناد القانون إلى الماضي .

فإذا كانت صفة النقابة في تمثيل عمال الشركة قد انقضت ، فإن زوالها باعتبارها وكالة عنهم لا يمنع من أن يستمروا بصفتهم الشخصية واحداً أو أكثر بذواتهم في الخصومة على ما يدعونه من حقوقه ، مادة ٢٠٣ مرافعات .

وهذا النظر يستتبع ألا يقبل في الخصومة في هذا الطلب من جانب العمال إلا وكيل عنهم كلهم أو بعضهم بصفتهم الشخصية مفوض بذلك قانوناً .

عن الموضوع :

سند تقديم هذا الطلب هو المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية التي تقول : وتختص هذه المحكمة (أى محكمة تنازع الاختصاص) كذلك بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من جهة القضاء العادى والآخر من جهة القضاء الإدارى .

وهذا النص يقابل المادة ٢/١٩ من قانون نظام القضاء الملغى . . وكانت تنص على أن : تختص هذه المحكمة كذلك بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادراً أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإدارى أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المليية أو صادر كل منهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المليية .

ومن تطبيقات الجمعية العمومية لمحكمة النقض لهذا النص أنها قررت ما يفيد أنه لا يجوز التمسك أمامها لأول مرة بأسباب تختلط بواقع لم يعرض على

المجلس الملى (الذى أصدر أحد الحكيمين المتنازع على تنفيذها) وقت نظر الدعوى للقول بعدم ولاية ذلك المجلس . (تراجع أسباب الحكم الصادر في ١٦ يونيه ١٩٥٦، المنشور بالمجموعة ٧ رقم ١٣ ص ٤٨٣) وقررت أن محل تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء أن يكون الحكمان المطلوب وقف تنفيذ أحدهما قد حسم النزاع في موضوعه، وتناقضا تناقضا من شأنه أن يجعل تنفيذها معاً متعذراً . . (حكم ١٩٥٨/١/٢٥ المنشور بالمجموعة السنة التاسعة رقم ٢ صفحة ٨) .

وقررت أن البحث في طلب تنازع الاختصاص يكون مقصوراً حول موضوع الأولوية في التنفيذ من الناحية القانونية، مجرداً من أى اعتبار آخر أى أن الحكيمين صدر من جهة لها ولاية الحكم في النزاع، ومن ثم فلا محل في هذا الطلب لبحث ما يتمسك به أحد الطرفين من أن أحد الحكيمين صدر بطريق التواطؤ، أو أنه سقط بعض المدة لعدم تنفيذه (حكم ١٩٥٨/٦/١٤ المنشور بالمجموعة السنة التاسعة رقم ٨ صفحة ٢٦٥) .

وقررت أن الجمعية العمومية لمحكمة القضاة وهي في مجال الفصل في تنازع الاختصاص عند تعارض حكيمين نهائيين، إنما تفضل في التنفيذ بين الحكيمين المذكورين على أساس قواعد الاختصاص وليس على أساس ما قد يشوب الأحكام من عيوب لا تمس ولاية المحكمة في النزاع المقدم لها . (حكم ٩ يناير سنة ١٩٥٩ — المنشور بالمجموعة السنة العاشرة رقم ١ صفحة ١) .

أما اختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في قرارات هيئات التحكيم، فإن قضاءه جرى على ذلك . تراجع أحكامه في ١٩٥٤/٤/٦ السنة الثامنة

مجلد ٣ صفحة ١١٦٩ — وفي أول فبراير ١٩٥٥ وفي النزاع الحالي وفي ١٩٥١/٣/٢٠ في الطعن رقم ٣٥٦ سنة ٤ ق تراجع السنة الخامسة ص ٧١٣ من مجموعة أحكام محكمة القضاء الإداري .

وكان اختصاص محكمة النقض بنظر تلك الطعون مثار بحث فذهب الأستاذ محمد حلى مراد إلى عدم جواز الطعن أمامها (شرح قانون العمل بند ٦٦٨ صفحة ٦٠٤ طبعة سنة ١٩٥٥) واعتبر الدكتور أكرم الخولي (بند ٧٢ ص ١١٤ طبعة سنة ١٩٥٧) هيئة التحكيم هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي . فجاز عنده لذلك الطعن في قراراتها أمام محكمة القضاء الإداري (قبل صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥) .

ورأى الدكتور أحمد سلامة (ص ١٥٣ من كتابه في شرح قانون العمل طبعة سنة ١٩٥٩) إنه يصعب القول أنها تعتبر هيئة قضائية، وقال (صفحة ١٥٤) إنها هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي، وإنه لم يكن من طبيعة قراراتها أنها تسمح بالطعن بالنقض فيها وذلك لأنها ليست أحكاماً . وكانت تؤكد هذا المعنى الفقرة ٣ من المادة ١٦ (يقصد من مرسوم القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥٢) والتي كانت تنص على أن قرارات الهيئة نهائية . . ونقل عن الأستاذ العريف (ص ٣٢٨ و ٣٢٩ بند ١٥٥) رأيه بأنها ليست محكمة بمعنى الكلمة .

وكان من رأى نيابة النقض أنه لا يجوز الطعن بالنقض في قرارات هيئات التحكيم . (تراجع صورة مذكرتها المودعة من النقابة في النزاع الحالي .

وتستصوب النيابة الرأى القائل بأن الطعن

بالمجموعة السنة الثامنة رقم ٥٠ صفحة ٤٧٤ الذي جاء فيه ما يلي :

مهما يكن الرأي الذي يصح أو ينتهي إليه الاجتهاد في تكييف هيئة التحكيم وفي طبيعة القرارات الصادرة منها ، فإن الشارع قد أفصح عن رأيه في ذلك حين أصدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة إذ نص في المادة الحادية عشرة منه على أنه فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل .. يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي .. مما مفاده أنه إلى ما قبل صدور هذا القانون كان يعتبر هيئات التحكيم في منازعات العمل من الجهات الإدارية التي لها اختصاص قضائي ، ثم رأى أن يستثنى بهذا التشريع الطعن في القرارات الصادرة من هذه الهيئات من اختصاص القضاء الإداري . كشف عن ذلك صراحة فيما أورده في المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه في قوله إنه رؤى أن يساغ استثناء من اختصاص القضاء الإداري الطعون في قرارات هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمال باعتبار أنه يدخل في تشكيل تلك الهيئة قضاء وإن لقراراتها قوة الأحكام النهائية كل هذا يقطع بأن القرارات التي تصدر في هيئات التحكيم إنما هي في نظر الشارع قرارات إدارية لا أحكام صادرة في محكمة الاستئناف وإن إجازة الطعن فيها بطريق النقض إنما قررت على سبيل الاستثناء للاعتبارات التي أورد فيها المذكرة الإيضاحية (راجع أيضاً حكمها في ١٠/٢٩/١٩٥٩ في الطعين رقمي ٣١٩٢٦ سنة ٢٥ ق)

بالنقض في قرارات هيئات التحكيم لم يكن جائزاً قبل صدور القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ — لصحة إسناد هذا الرأي — ويؤيده ما نصت عليه المادة ١١ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ المنشور في ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ومذكرته التفسيرية .

على أن الشارع استحدث اختصاص محكمة النقض بنظر تلك الطعون بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام مرسوم القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل ، حيث أجازت م ١٦ فقرة ثالثة معدلة الطعن في قرار هيئة التحكيم أمام محكمة النقض ونصت م ٣ من القانون المذكور بما يلي :

« على محكمة القضاء الإداري أن تحيل بدون رسوم إلى محكمة القضاء الطون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم وذلك بالحالة التي تكون عليها .

وتفصل محكمة النقض في تلك الطعون وكذلك في الطعون التي رفعت إليها قبل العمل بأحكام هذا القانون .

وتعتبر تلك الطعون في حكم الطعون المقرر بها في قلم كتاب محكمة النقض » .

وقد حكمت محكمة القضاء باختصاصها بالفصل في الطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ وذلك وفقاً لمؤدى نص المادة ٣ من هذا القانون . (حكم ١١ أبريل سنة ١٩٥٧ المنشور بالمجموعة السنة الثامنة رقم ٤٣ صفحة ٤١٨) . وقررت ذات المبدأ في حكمها بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٥٧ المنشور

للمرحومين الأستاذين حامد فهمي ومحمد حامد فهمي
بند ٣٣٩ وما بعده).

وإلى هذا المعنى نظر الأستاذ فالين في كتابه
في القانون الإداري طبعة سنة ١٩٥٧ ص ١٤٩
استطراداً في الكلام على التنازع الإيجابي .
حيث يقول إن تنازع الاختصاص لا يقع والدعوى
في مرحلة النقض . الخ . واستشهد على ذلك
بقضاء محكمة تنازع الاختصاص في فرنسا بتاريخ
١٢/١٢/١٩٤٢ . وهذا كلامه .

Car le pourvoi en cassation, à la différence de l'appel, n'a pas d'effet dévolutif, il ne transporte pas l'ensemble du procès, elle juge seulement devant la Cour de Cassation. Celle-ci ne juge pas les procès, elle juge seulement les jugements, c'est-à-dire qu'elle se borne à comparer les jugements avec la loi pour voir s'ils n'ont pas donné une fausse interprétation, ou n'ont pas fait une fausse application de la loi; mais elle tient pour acquis les faits de la cause tels que les a souverainement constatés la juridiction contre la décision de laquelle est formé le pourvoi et que l'on appelle le juge souverain de fait. Par conséquent, la Cour de Cassation ne jugeant pas le procès, le conflit d'attribution ne peut être élevé à cette phase de l'instance. Mais, et ceci est plus curieux, lorsque la Cour de Cassation casse un jugement ou un arrêt, elle renvoie le procès devant une juridiction que l'on appelle, pour cette raison, la juridiction de renvoi. En effet la Cour de Cassation ayant cassé le jugement sans pouvoir le remplacer puisque elle-même ne peut juger le fond du procès, celui-ci recommence devant la juridiction de renvoi avec de nouveaux débats sur le fond, sur la preuve de faits : or le procès étant ainsi rouvert, le conflit redevient possible devant la juridiction de renvoi.

Trib. de Conf. 12 Déc. 1942. Réc. 1943, p. 320.

وما ابتغاء الطالب من عدم الاعتداد بحكم

دائرة فحص الطعون الصادر في ٢٦/١١/١٩٥٧
لأولوية تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري الصادر

ومؤدى ما تقدم أن الحكمين المتنازعين على
تنفيذها والصادر أولهما من محكمة القضاء
الإداري بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٥٨ صدر كل
منهما من جهة ذات اختصاص بإصداره .

لكن من شروط قبول طلب المصل في النزاع
على تنفيذ حكمين أن يكون كلاهما قد حسم النزاع
في موضوعه وتناقض مع الآخر تناقضاً من شأنه
أن يجعل تنفيذهما معاً منفذاً كما تقدم القول .

وظاهر أن الحكمين المذكورين لا يتناقض
أحدهما الآخر في معرض حسم الخصومة ، ذلك
أن القضاء الإداري كان فصل في موضوع النزاع
وقضى برفض الطعن المرفوع له عن قرار هيئة
التحكيم فإن حكم النقض لم يفصل في هذا الموضوع
إطلاقاً وإنما اقتصر على إلغاء قرار هيئة التحكيم
وأحال إليها النزاع للميب الذي شاب تسبيب
قرارها النقوض .

وبمعنى آخر فإن حكم القضاء الإداري وإن
قضى بإجابة مطلب العمال ، فإن حكم النقض لم يقض
برفض ذلك المطلب فلا تناقض بينهما . إذ اقتصر
الحكم الأخير على نقض قرار الهيئة وإحالة النزاع
إليها ، أي لفصل فيه مجدداً . ومن الجار
أن تقضى فيه هيئة الإحالة بمين قضائها الأول
متعينة ما عار حكمها السابق من عوار ، فلا يقع
ثمة أي تناقض بين حكمين في موضوع النزاع
وتنتفي كل مصلحة في الادعاء بذلك . إذ حكم
النقض يعيد الخصومة إلى ما كانت عليه قبل
صدور الحكم النقوض ويعيد الخصوم إلى مراكم
الأولى فيها كذلك . ونقض الحكم يقتضى
فسخه أي زواله واعتباره كأن لم يكن ، ويترتب
على ذلك صيرورته غير قابل للتنفيذ وغير قابل
لأن يبنى عليه حكم آخر . (يراجع كتاب النقض

بتاريخ ١٩٥٥/٢/١ هو طلب غير مقبول أيضاً .
لأن القضاء المذكور من تلك الدثرة لم يتناول
موضوع الخصومة فلا تناقض وقد صدر من جهة
مختصة كما تقدم القول بذلك .

والواقع أن هذا الطلب يدور تأسيساً
على الدفع بحجية الشيء المقضى ، وهو دفاع لا يسمع
أمام محكمة تنازع الاختصاص إذ كان ينبغي إثارة
ذلك الدفع في مرحلة نظر الطعن أمام محكمة النقض .
وطبيعته أنه دفع موضوعي يهدف إلى عدم قبول الدعوى
الجديدة (ص ٦٣٦ وسيط الدكتور السنهوري
جزء ٢) وقاعدته قاعدة موضوعية وإن كان
للمشرع اعتبارها قرينة قانونية (المرجع المذكور
ص ٦٣٩ و ص ٦٤٠) وهو دفع يجوز التنازل
عنه لأن مبناه المصلحة الشخصية ، ويمكن أن يقع
هذا التنازل ضمناً ولا يمكن للقاضي إثارته من
تلقاء نفسه لأنه ليس من النظام العام ، ولا يجوز
إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض (يراجع
فيما تقدم السيكلويديا دالوز — مرافعات جزء ١
فقرات ٢٠٢ و ٢٠٥ و ٢٠٧ باب Chose jugée
والدكتور السنهوري الوسيط جزء ٢ ص ٦٤١
و ص ٦٤٣ و ٦٤٤) .

وقد نصت المادة ٢/٤٠٥ مدني صراحة على
أنه لا يجوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة (قوة
الأمر المقضى) من تلقاء نفسها . (الوسيط ٦٣٣
جزء ٢) .

كما جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب
لاعتبار حجية الأحكام أن يتمسك بها ذو الشأن
(١٩٤٧/٢/٢٠ الطعن ٣٦ سنة ١٦ ق مجموعة عمر
جزء ٥ رقم ٥٨ جزء ٣٥٤) وأن الدفع بالحجية
هو من الحقوق الخاصة وليس من أمور النظام
العام فليس للقاضي أن يقضى به من تلقاء

نفسه ، وإذا تنازل عنه صاحبه فلا سبيل له
إلى الرجوع في هذا التنازل حتى ولو لم يصدر
قبول له (حكم ١٩٣٣/١/٥ مجموعة عمر جزء ١
رقم ٩٠ صفحة ١٦٢) .

بل جرى قضاء محكمة النقض الفرنسية
على أنه إذا صدر حكام بين نفس الخصوم في
موضوع واحد لعين السبب ، وكانا غير متوافقين
فيما بينهما وليسا قابلين للطعن ، فإن ما يعتبر منهما ،
هو الحكم الأخير تاريخاً (نقض ١٩٥٣/٢/١٠
جازيت دي باليه سنة ١٩٥٣ — ١ — ص ٥٣٩ .
وهذه قاعدة الحكم المذكور .

Si deux décisions successivement ren-
dues entre les mêmes parties sur le
même objet et pour la même cause
sont inconciliables entre elles et ne
sont pas susceptibles de recours, c'est
la décision dernière en date qui a force
de jugement et fait la loi de parties,
celles-ci étant alors présumées par suite
de leur silence et de leur inaction avoir
renoncé à la première.

ومحكمة تنازع الاختصاص وهي في مجال
الفصل في تنازع الاختصاص لا تفصل في الدفع
بحجية الأمر المقضى وليس من شأنها أن تبحثه
وتزل واقعات الدعوى على حكمه وتجرى مقتضاه
عليها ، لأن الحجية في حقيقتها مسألة موضوعية
وليست مسألة اختصاص يترتب على هذه المحكمة
أن تقول كلمتها فيه ، ولذلك يكون بناء هذا الطلب
على الممسك بالحجية على غير أساس سليم ويعتبر
لذلك مرفوضاً .

ومحكمة تنازع الاختصاص لا تبحث الطلب
خارج الوقائع التي وردت في الحكمين المتنازع
على تنفيذهما ، وظهر أن هذا الدفع لم يثر أمام
محكمة النقض فلا وجه للانتفات إليه في هذا الطلب .
ولا ينبغي أن يصلح أساساً له لأنه لا شأن له
بقواعد الاختصاص التي هو عمود الفصل فيه .

لسنة ١٩٥٩ ، ولأن المدة التي حددتها هذه المادة مضت دون أن يفكر وزير الشؤون الاجتماعية في استعمال حقه المنصوص عليه في المادة ١٨٠ من القانون المذكور — كما أن هذا الطلب ليس بصدد تطبيق قواعد موضوعية ، بل بصدد الفصل في النزاع بين حكيمين . .

وقال إن الدفع بفقد شرط النهائية في الحكم المدني ، والتدليل بحكم تنازع الاختصاص الصادر بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٥ في الطلب رقم ١ سنة ٢٦ ق ، هو نظر غير سديد وقياس في غير محله . وترتيباً على ما تقدم لا يجوز التحدث عن انتظار الفصل في النزاع من جديد بمعرفة هيئة التحكيم ، واحتمال صدور قرار في موضوع الخصومة مماثل لقرارها السابق ، فهذا خروج عن حدود الطلب المعروض ويؤدي إلى نتيجة غريبة . . والقول بأن حكم النقض لم ينته إلى قضاء قاطع في موضوع النزاع غير سديد ، لأن المقصود بموضوع النزاع هنا هو الطعن الذي رفع عن قرار هيئة التحكيم ، وهو ذات الموضوع الذي نظرتة محكمة القضاء الإداري ولا نزاع في أن محكمة النقض بحكمها الذي أصدرته قد فصلت في موضوع الطعن كما فعلت من قبل محكمة القضاء الإداري .

وغير صحيح ما ذهبت إليه الهيئة من أن هذا الطلب بني على الطعن في حكم محكمة النقض بأنه صدر على خلاف الحكم السابق الصادر من محكمة القضاء الإداري أو لمخالفته حجة ذلك الحكم ، لأن هذه فروض لا يمكن ولا يتصور أن يؤسس عليها هذا الطلب — لأنه أمام حكيمين متعارضين — يقف البحث عند الفصل في أيهما أولى بالتنفيذ وفي مقام التدليل على أن الأرجحية لحكم القضاء الإداري — أوردت النقابة من بيانات ما يؤكد اختصاصه وحده بنظر الطعن في قرار

وقد سبق القول بأن كلتا المحكمتين الإدارية والنقض كانت مختصة بنظر النزاع إلا أنه طلب غير مقبول لما أشرنا إليه آنفاً .

وسبق الفصل في الدعوى لا يمنع من صدور حكم آخر فيها ، ولا يزيل اختصاص محكمة أخرى مختصة بالقضاء فيه ، وهو أمر توقع الشارع ما قد يؤدي إليه ذلك من تناقض الأحكام بوسيلة وقائية هي الدفع بحجية الأمر المقضي (٤٠٥ م مدني) وجعل من وسائل علاجه أيضاً الطعن بالنقض (٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩) .

وقد فات أوان صماع الوسيلة الأولى في هذا النزاع ، ولا محل لبحث الثانية لأن الطلب الحالي لم يقدم بطريقها .

ولا محل كذلك للعرض لما قديمته الخصومة أمام هيئة الإحالة من شطب أو سقوط أو سواء من أجزية بقانون المرافعات ، ولا لتعقب دفاع الخصمين فيها وبحث أنز شيء من ذلك كله في الطلب الحالي ، إذ لا شأن لمحكمة تنازع الاختصاص به إلا أن يبين بصفة قاطعة تنازل عن هذا الطلب وهو أمر غير مستيقن .

ومن أجل ما تقدم

وفي موضوع الطلب — ترى النيابة عدم قبوله أو رفضه .

المذكرة الثانية للنياية

.. قدم الطالب (السيد مكي) بصفته مذكرة قال فيها إن ما رآته هيئة قناة السويس من أنه لا يجوز لعمال نقابته الاستمرار في الدعوى الحالية بتشكيلهم النقابي هو نظير غير سديد — وذلك تأسيساً على المادة السادسة من القانون ٩١

لهيئة التحكيم يوم أن رفع إليه هذا الطعن ،
الأمر الذي يجب ألا يتأثر بصدور القانون رقم ٨
لسنة ١٩٥٧ .

كذلك لم يدر بخلد النقابة أنها تطعن في حكم
محكمة النقض لأنه فصل في نزاع خلافاً لحكم
آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم . . . ومثل
ذلك البحث في حجية الأمر انقضى وطبقها
وجواز التنازل عنها وما انتهت إليه الهيئة من أن
النقابة إذا لم تتمسك أمام محكمة النقض أو أمام
هيئة التحكيم بعد إحالة الدعوى عليها بحجية حكم
القضاء الإداري تعتبر متنازلة عن الدفع بهذه
الحجية ، إذ الحديث عن هذه الحجية غير ذي
موضوع أمام محكمة التنازع — والحديث عن
التنازل عن حكم القضاء الإداري والتمسك بذلك
لا تختص محكمة التنازع بنظره والحوض فيه .

هذا إلى أن البحث الذي أوردته الهيئة في
هذا الشأن نطاقه أن يكون الحكم — فوق
اتحاد الخصوم والموضوع والسبب — قد صدرا
من جهة قضائية واحدة في موضوع الخصومة ،
أي في الحقوق المتنازع فيها موضوعاً وهذه حالة
بعيدة عن أن تتشابه مع الحالة المعروضة — ومهما
قل في افتراض التنازل فلا يصح في العقل أن
يقال إن النقابة تنازلت ضمناً عن حكم القضاء
الإداري لجرد أنها مكنت عن التمسك بذلك الحكم
أمام جهة أخرى لم يكن لها اختصاص وقتئذ بنظر
الطعن في قرار هيئة التحكيم .

وردت هيئة قناة السويس على هذا الدفاع
في مذكرة لها بأن المقارنة بين المادتين ٤ و ٦
من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ تدل على أن الشارع قصد بالمادة ٤
النص على انحلال نقابات عمال الحكومة

والأشخاص العامة انحلالاً نهائياً — ولما النقابات
التي أبيع لها بمقتضى المادة ٦ الاستمرار في
ممارسة أعمالها حتى توفق نظمها مع أحكام القانون
الجديد ، فهي النقابات التي لا يحرم القانون الجديد
وجودها ولكنه يعيد تنظيمها على أسس جديدة
— وانتهت الهيئة من بحثها الذي أشارت فيه لما
كان عليها التنظيم النقابي بمرسوم القانون رقم ٣١٩
لسنة ١٩٥٢ — وللمذكرة الإيضاحية لقانون
العمل — ومواده ٦ و ٧ و ١٤ إلى أن نص
المادة ٦ لا يسبغ على المدعية أي كيان قانوني .

وقالت الهيئة إن المادة ١٦ من قانون السلطة
القضائية تتطلب شرطي النهائية والتناقض معاً في
الحكمين ، وفي نفس الوقت — فلا يكفي مجرد
التناقض الأولي بينهما طالما أن أحدهما لم يصبح
نهائياً وطالما كانت الخصومة مازالت مطروحة أمام
الجهة التي أصدرته في انتظار قضاء حاسم في موضوعها
وطالما كان من المحتمل أن يحىء قضاؤها هذا
متفقاً مع قضاء الحكم الآخر ولهذا فقد جمعت
الهيئة العمومية لمحكمة النقض بين الشرطين معاً .
(حكم ١٩٥٨/١/٢٥ السنة التاسعة رقم ٢ من ٨)
وهو ما لا يتوافر في الطلب المعروض .

وقالت إنه لا يجدي النقابة أن تدعى أن
الأسباب التي وردت في عريضة طلبها مقيدة دفعها
بمحجية الشؤء المقضى تعتبر دفعاً بعدم اختصاص محكمة
النقض ، وهي لا تمس بحال ولايتها بالفصل في الطعن
الذي رفع إليها .

رأى النيابة :

لأنزال النيابة عند رأيها الذي أبدته بمذكرتها
السابقة فما تضمنه من انقضاء صفة النقابة في تمثيل
عمال الشركة لزوالها . ولا يجدي معارضة هذا
الرأى استناداً للمادتين ٦ من قانون إصدار قانون

العمل، و ١٨٠ من قانون العمل — ذلك أن المادة الأولى خاصة بالنقابات القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون، ولا يكون تمت ما يمنع بقاءها من بعده بشرط معين هو توفيق نظمها من الأحكام الواردة فيه، إذا تم ذلك في خلال مدة محددة وإلا اعتبرت منحلة، والمادة الثانية خاصة بحق وزير الشئون في طلب حل النقابات في أحوال مخصوصة، هذه النقابات التي ينبغي أيضاً أن يكون لها وجود في نظر القانون.

أما بعد إلغاء القانونين ٣١٨ و ٣١٩ سنة ١٩٥٢ بالمادة ١٤ من قانون الإصدار، والنص في المادة ٤ من قانون العمل على أنه لا يسرى على عمال الحكومة والمؤسسات العامة إلا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية. ولم يصدر بعد قرار يقيم نقابة لعمال هيئة قناة السويس، فإن مؤدى ذلك هو ألا يبقى لقائتهم السابقة أى كيان قانونى.

ولا تزال النيابة عند رأيها أيضاً فيما بينته من انتهاء شرط التناقض بين قضاء محكمة النقض ومحكمة القضاء الإدارى، ولا توافق على ما قالته الهيئة في مذكرتها من انتهاء شرط النهائية إذ يكفى في توفرها بصدد النزاع على تنفيذ حكمين، لما يستخلص ذلك من قضاء محكمة النقض بجمعيتها

العمومية: « أن يكون كل حكم حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه — وهذا لا ينفى أكثر من أن يكون الحكم في مرحلة أصبح فيها التنفيذ واجباً وجوباً نهائياً — وتتوافر له هذه الصفة متى أصبح الحكم غير قابل للطعن فيه بالطرق العادية وهي المعارضة والاستئناف » (٩ يناير سنة ١٩٥٩ — المجموعة س ١٠ رقم ١ ص ١) .

وغنى عن البيان تتحقق النهائية بهذا المعنى هنا.

وما ذهب إليه دفاع الطالبة من أنها لا تبني طلبها على التمسك بقاعدة الحجية هو إلتجاء إلى معجبة الضواب من حيث أنه لا يصح سنداً قانونياً لطلبها — وهى محقة فيما قررت من أن جهة القضاء الإدارى يوم أن فصلت فى الدعوى كانت مختصة — ولا شك أن محكمة النقض يوم أن فصلت فى الطعن كانت مختصة أيضاً — على ما استظهرته النيابة فى مذكرتها السابقة .

غير أن قضاء البقض لم يحسم النزاع فى موضوعه كما فعل القضاء الإدارى — وموضوع النزاع هنا هو مطلب العمال الذى أجابهم إليه هيئة التحكيم — وعلى هذا الموضوع ينتفى شرط التناقض مما يجعل الطلب المعروض غير مقبول .

تعليل على النظام

استحقاق الشفع لربع العقار المشفوع

لأستاذ رافع منا المحامي

وكيل نقابة المحامين

بيان :

أصدرت محكمة النقض حكماً بجلسته ١٤ من مايو سنة ١٩٥٩ في القضية رقم ٩٢ سنة ٢٥ ق (١) ذهبت فيه إلى القول بأن ربع العقار المشفوع هو حق للمشتري حتى صدور الحكم النهائي بالشفعة وأقامت محكمة النقض قضاءها هذا على الأسباب الآتية :

« ان الشرع عند ما نظم أحكام الشفعة في التتمين المدني الجديد انتهى إلى ترك الأمر في تحديد تاريخ بدء ملكية الشفع إلى ما كان عليه الحكم قبل صدور هذا التشريع فجاء نص المادة ٩٤٤ منه مطابقاً في هذا الصدد لنص المادة ١٨ من قانون الشفعة القديم التي كانت تنص على أن (الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً لملك الشفع) ومؤدى هذا ألا يصير المشفوع إلى ملك الشفع إلا بعد هذا الحكم . أما ما أورده القانون في المادة ٩٤٢/٢ من إلزام الشفع بإيداع الثمن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة فلم يقصد به تغيير الوضع وهو لا ينم عن رغبة المشرع في المدول إلى رأى القائلين بارتداد ملكية الشفع إلى وقت إتمام إجراءات المطالبة بالشفعة . وإنما كان ذلك تمهيداً مع اتجاهه في التصديق من حق الشفعة وضماناً لجدية طلبها . وطالما أن حق الشفع في العين المشفوعة فيها لا يستقر إلا بصدور الحكم له في الشفعة فلا محل للقول باستحقاقه للربع ابتداء من تاريخ إيداع الثمن . أما النص في المادة ٩٤٥ من القانون المدني الجديد على حلول الشفع محل المشتري في حقوقه والتزاماته بالنسبة إلى البائع فهو نص لم يستحدث حكماً جديداً بل هو مماثل لنص المادة ١٣ من قانون الشفعة القديم وهو لا يفيد اعتبار الشفع الذي حكم له بطلبه حالا محل المشتري في الربع منذ قيام الطلب ، إذ اعتباره كذلك — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يجوز إلا على تقرير أثر رجعي لحلوله محل المشتري ، الأمر الذي يتنافى مع ما هو مقرر من أن حكم الشفعة منتهى لا مقرر لحق الشفع مما يمنع معه القول

بحلوله محل المشتري قبل الحكم نهائياً بالشفعة . وإذا كان من آثار عقد البيع نقل منفعة البيع إلى المشتري - المشفوع منه - فإن ثمرته تكون له من تاريخ إبرام البيع ما لم يوجد اتفاق مخالف .

ومن هذا يبين أن محكمة النقض لا زالت مصرة على قضائها السابق في ظل قانون الشفعة الملغى الذى قررت فيه : إن العين المشفوعة لا تصير إلى ملك الشفيع في غير حال التراضى إلا بالحكم النهائى القاضى بالشفعة ، فتكون دعوى الشفيع برّيع هذه العين عن المدة السابقة على هذا الحكم لا سند لها من القانون^(١) . وقد أخذت محكمة النقض بنفس الرأى فى حكم صدر فى سنة ١٩٥١ عن واقعة ترجع إلى سنة ١٩٤٣ فى ظل قانون الشفعة الملغى^(٢) .

أما الأسباب التى أقامت عليها محكمة النقض قضائها الأخير الصادر فى سنة ١٩٥٩ - وهو أول حكم تصدره فى ظل القانون المدنى الجديد - فتحصل فى الآتى :

١- إن التقنين المدنى الجديد انتهى إلى ترك الأمر فى تحديد تاريخ بدء ملكية الشفيع إلى ما كان عليه الحكم قبل صدور هذا التشريع فجاء نص المادة ٩٤٤ منه مطابقاً فى هذا الصدد لنص المادة ١٨ من قانون الشفعة القديم التى كانت تنص على أن (الحكم الذى يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً لملك الشفيع) .

٢- أن ما أورده القانون الجديد من إلزام الشفيع بإيداع الثمن قبل رفع الدعوى لم يقصد به تغيير الوضع وهو لا يتم عن رغبة المشرع فى العدول إلى رأى القائلين بارتداد ملكية الشفيع إلى وقت إتمام إجراءات المطالبة بالشفعة . وإنما كان ذلك تمشياً مع اتجاهه فى التضييق من حق الشفعة وضماناً لجديّة طلبها .

٣- أن النص فى المادة ٩٤٥ مدنى جديد على حلول الشفيع محل المشتري فى حقوقه والتزاماته بالنسبة إلى البائع لم يستحدث حكماً جديداً بل هو مماثل لنص المادة ١٣ من قانون الشفعة القديم . وهو لا يفيد اعتبار الشفيع الذى حكم له بطلبه حلاً محل المشتري فى الرّيع منذ قيام الطّاب ، لأن ذلك مؤداه تقرير أثر رجعى لحلوله محل المشتري ، الأمر الذى يتنافى مع ما هو مقرر من أن حكم الشفعة منشىء لا مقرر لحق الشفيع .

(١) - نقض ١٠٣٩ أ. أكتوبر سنة ١٩٤٦ ملحق الحاماة السنة ٢٧ من ٣٧٤ رقم ١٥٨ . ومجموعة محمود عمو السنة الخامسة من ٢٠ رقم ١٠٣ .

(٢) - قض ١٥ فبراير سنة ١٩٥١ مجموعة المكنب بالنقض أحكام النقض السنة الثانية من ١٠٥١ رقم ٦٧١ .

مخالفة حكم القرض لنصوص القانون :

في رأينا أن قضاء محكمة القرض مخالف لنصوص القانون الصريحة ؛ فضلاً عما فيه من مخالفة للمدالة وقد آن الأوان لأن تعدل عنه المحكمة العليا ليكون قضاؤها — كما عهدناه دائماً — نبراساً للمحاكم ؛ متمشياً مع نصوص القانون وتطوره ؛ محققاً للمدالة التي هي هدف كل تشريع .

وللاهتمام للرأى الصحيح في هذا الموضوع يتعين بحث المسائل الثلاث الآتية :

١ — طبيعة حكم الشفعة — وهل هو منشئ للملكية الشفيع بحيث لا تنتقل إليه ملكية العقار المشفوع فيه إلا من تاريخ الحكم النهائي باحقيقته لأخذه بالشفعة ؟ أم هو مقرر لهذه الملكية وكاشف لها ؟

٢ — وإذا كان حكم الشفعة مقررراً للملكية الشفيع فإلى أى تاريخ يرتد أثر الحكم ؟

٣ — نص القانون المدني الجديد بإلزام الشفيع بإيداع كامل الثمن قبل رفع الدعوى — وهل له أثر في استحقاق الشفع لربع العقار المشفوع ؟

عدم طبيعة حكم الشفعة :

ذهب بعض الشراح إلى أن حكم الشفعة منشئ للملكية الشفيع^(١) . وذهب البعض الآخر إلى اعتبار حكم الشفعة مقررراً لهذه الملكية التي يستمدّها الشفيع من القانون^(٢) ؛ وإن كان أصحاب هذا الرأى قد اختلفوا في التاريخ الذي يرتد إليه أثر الحكم ، على التفصيل الذي سيأتى بيانه .

وقد تناولت الدوائر المجتمعة لمحكمة الاستئناف هذه المسألة — في أسباب حكمها الذي أصدرته عام ١٩٢٢ بشأن عرض الشفع للثمن — وهل المقصود هو عرضه عرضاً حقيقياً أم عرضاً بسيطاً — فأيدت الرأى القائل بأن حكم الشفعة ناقل للملك ؛ وخلصت من ذلك إلى أنه مادام للمشفوع منه حق الانتفاع بما اشتراه واستغلاله لنفسه حتى يدفع له الشفع الثمن والمصاريف بالتراضى أو بحكم القاضى

(١) المرحوم الدكتور محمد كامل مرسى في كتابه (الحقوق العينية الأصلية) جزء ٣ ص ٤٦٩ ف ٤٨٣ والأستاذ نصيف زكى المحامى في بحث (غة العقار المشفوع) المحاماة السنة ٣٤ ص ٥٧ ، ص ٣٢٢ .

(٢) المرحوم الأستاذ على زكى العرابى في كتابه (الشفعة في القوانين المصرية) نبذة ١١٣

والمرحوم الدكتور عبد السلام ذهني في كتابه (الأموال) نبذة ٥٢٥

والمؤلف شفيق شحاته في مذكراته و (الأموال) ص ٢٨٥

واستئناف مصر الأهلية ١١ مارس سنة ١٩٠٦ (دائرة سعد زغلول بك) المجموعة السنة ٨ رقم ٦٠ ص ١٣٠

واستئناف مصر الأهلية ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ (دائرة حسن جلال بك) المجموعة السنة ١١ رقم ٣٥

فلا يسوغ الزام الشفيع بإيداع الثمن والمصاريف خزانة المحكمة وتمطيله زمنياً بغير استغلال وبغير مسؤولية على المشتري الذي له حق الانتفاع بشجرة العين مادام النزاع قائماً قصر أو طال (١) .

وقد أخذت محكمة النقض بهذا الرأي بحكمها الصادرين في سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٥١ السابق الإشارة إليهما ، حيث قررت إنه إذا كان حق الشفيع في طلب الأخذ بالشفعة إنما ينشأ بالبيع مع قيام المسوغ فإن العين المشفوعة لا تصير إلا ملك الشفيع في غير حالة التراضي إلا بالحكم النهائي القاضي بالشفعة . ومن ثم فإن دعوى الشفيع ببيع هذه العين عن المدة السابقة على هذا الحكم تكون دعوى لا سند لها من القانون . ولا يغير من هذا النظر أن يكون الشفع قد عرض الثمن على المشتري عرضاً حقيقياً وأن يكون قد أودعه خزانة المحكمة أثر رفضه لأنه ما كان يصبح مديناً بالثمن للمشتري بمجرد طلب الشفعة ولا كان ملزماً قانوناً بعرضه ولا بإيداعه . فإذا كان قد ألزم نفسه بما لم يلزمه به القانون فهو وشأنه ، على أنه ليس له أن يتوسل بفعله إلى حرمان المشتري من حقه (٢) .

وظاهر أن هذا القضاء كان له ما يبرره عدالة ما دام الشفيع لم يكن ملزماً بإيداع الثمن بل كان حسب مجرد عرضه عرضاً بسيطاً ، وفقاً لما قضت به دوائر محكمة الاستئناف مجتمعة ووفقاً لما دونه محكمة النقض في أسباب حكمها سالف الذكر .

ولعل محكمة الاستئناف وحكمة النقض — في سبيل تحقيق العدالة وتطبيق القواعد القانونية العامة التي لا تجيز أن يجمع الشفيع بين البدلين : الانتفاع بالثمن وبيع العقار في نفس الوقت — قد اضطرتا إلى الربط بين الانتفاع بالبيع وتاريخ انتقال الملكية فذهبتا إلى القول بأن الملكية لا تنتقل للشفيع إلا بالحكم النهائي الصادر بالشفعة — أي أن حكم الشفعة هو الذي ينشئ ملكية الشفع — وبالتالي لا يحق له الانتفاع ببيع العقار المشفوع إلا من تاريخ الحكم النهائي . وهو نظر غير سليم ، بل مخالف لنصوص القانون الصريحة كما يبين من الحقائق الآتية :

أولاً — تنص المادة ٩٤٤ مدني على أن (الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع) مؤداه أنه دليل ملكيته titre de propriété وثبوت حقه في أخذ العقار بالشفعة ، وليس هو السبب القانوني للنشئ لحق الملكية cause juridique — ذلك أن الأصل في الأحكام أن تكون مقررة للحقوق وكاشفة لها — لا منشئة لتلك الحقوق — فالحكم بالملكية مثلاً ليس هو السبب القانوني للنشئ للملكية ، إذ هو لا يصدر إلا إذا ثبت وجود سبب قانوني من أسباب كسب الملكية كالبيع أو الميراث أو الهبة أو الوصية أو وضع اليد المدة الطويلة ...

ولئن كانت الشفعة هي أيضاً من أسباب كسب الملكية إلا أن المشتري قد لا يسلم بتوفر شروط الشفعة في الشفيع ، ولذلك كان لا بد في هذه الحالة من الالتجاء للقضاء لاستصدار حكم قاطع للمنازعة

(١) حكم دوائر الاستئناف مجتمعة في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٢ المحاماة السنة ٣ ص ٢٦٦ رقم ٢٠٠ والمجموعة الرسمية السنة ٢٤ ص ٤١ .

(٢) قض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ سابق الإشارة إليه .

في أحقية الشفع لأخذ العقار للبيع بالشفعة وفي قيامه بالإجراءات التي نص عليها القانون . فالحكم الذي يصدر بثبوت حق الشفع لأخذ العقار بالشفعة هو إذن حكم مقرر وكاشف للملكية — وليس منشأً لها — تماماً كالحكم الصادر بتثبيت الملكية استناداً إلى سبب من أسباب كسب الملكية الأخرى المنصوص عليها في القانون .

ثانياً — تنص المادة ٩٤٥ مدني طي أن (يحل الشفع قبل البائع محل المشتري في جميع حقوقه والتزاماته .. وإذا استحق العقار للغير بعد أخذه بالشفعة فليس للشفع أن يرجع إلا على البائع) . وقد فسرت محكمة النقض نفسها هذا النص بأن من مقتضاه أن تزول صلة البائع بالمشتري فيما لكل منهما من الحقوق على الآخر بموجب البيع لتكون صلته في تلك الحقوق بالشفع . وهذا التفسير الصحيح لا يستقيم مع ما قاله محكمة النقض من أن ملكية الشفع لا تنشأ إلا من وقت الحكم النهائي له بالشفعة ، إذ لو كان ذلك كذلك لوجب أن يقال بأن الشفع لا يحل محل المشتري في حقوقه قبل البائع إلا من تاريخ الحكم ، وهو قول مخالف للقانون . ومن ذلك يبين أن قضاء محكمة النقض مخالف لصريح نصوص القانون (١) .

ثالثاً — أن قضاء محكمة النقض لا يستقيم كذلك مع نصوص القانون التي تقيد حق للمشتري في البناء في العقار المشفوع أو الغراس فيه من وقت طلب الشفعة ، وتلك التي تقضي بعدم سريان أي حق عيني رتبة للمشتري أو ترتب ضده بعد تسجيل طلب الشفعة في حق الشفع . ذلك لأن القول بأن الشفع لا يملك العقار إلا من تاريخ الحكم النهائي له بأخذه بالشفعة ، هذا القول من مقتضاه أن المشتري يظل مالكا لهذا العقار حتى صدور الحكم النهائي . ولو كان ذلك كذلك لكان للمشتري كامل الحرية في استعمال العقار وفي الصرف فيه أو ترتيب حقوق للغير عليه ، ولنعذر إذن تبرير عدم سريان هذه التصرفات في مواجهة الشفع الذي لم يتعلق له حق بالعقار إلا من يوم صدور الحكم بثبوت الشفعة له (٢) .

رابعاً — تنص المادة ٩٤٦ فقرة ثانية على أنه إذا بنى المشتري في العقار المشفوع أو غرس فيه أشجاراً بعد إعلان الرغبة في الشفعة كان للشفع أن يطلب الإزالة . فإذا اختار أن يستبقى البناء أو الغراس فلا يلزم إلا بدفع قيمة أدوات البناء وأجرة العمل أو تقفات الغراس . ومؤدى هذا أن المشتري إذا بنى أو غرس بعد إعلان الرغبة في الشفعة يعامل معاملة العاصب . ولا شك أن هذا يتعارض تماماً مع قضاء محكمة النقض الذي يعتبر المشتري مالكا حتى تاريخ الحكم النهائي بالشفعة ١١

خامساً — تنص المادة ٩٤٧ على أنه « لا يسرى في حق الشفع أي رهن رسمي أو أي حق اختصاص أخذ ضد المشتري ولا أي بيع صدر من المشتري ولا أي حق عيني رتبة أو ترتب ضده إذا

(١) شرح القانون المدني للدكتور محمد علي عرفه الجزء الثاني في أسباب كسب الملكية ص ٢٧٧ وحكم محكمة الجيزة الابتدائية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ المحاماة السنة الحادية والأربعون ص ٥٣٥ رقم ٢٦٦ .

(٢) الدكتور محمد علي عرفه في المرجع السابق ص ٥٢٨ .

كان كل ذلك قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه إعلان الرغبة فى الشفعة . ولا شك أن هذا أيضا تقرير لمبدأ أن الملكية قد انتقلت للشفع من تاريخ الطلب ؛ إذ لو كانت باقية على ملك المشتري لما أمكن اعتبار هذه الحقوق كأن لم تكن (١) .

يخلص من ذلك جميعه أن قضاء محكمة القضا جاء مخالفاً لمصوص القانون المصرىة التى تقطع فى اعتبار المشتري غاصباً من تاريخ إعلان الرغبة فى الشفعة ، وبالتالي تقطع فى اعتبار الشفيع مالكا من ذلك التاريخ وما حكم الشفعة إلا كاشفاً للملكية ومقررآ لها . والقول بغير ذلك يؤدى إلى اعتبار العمار غير مملوك لأحد خلال المدة من تاريخ إعلان الرغبة فى الشفعة حتى تاريخ الحكم النهائى بها !! وهى نتيجة لا يقرها قانون ولا منطق . .

إلى أى تاريخ يرتد أثر حكم الشفعة :

أما وقد انتهينا إلى أن حكم الشفعة مقرر وكاشف للملكية الشفيع — لا منشئ لها — فإلى أى تاريخ يرتد أثر ذلك الحكم ؟

اختلف الفقهاء فى تحديد الوقت الذى يصبح الشفيع ابتداء منه مالكا للمقار المشفوع فيه . ف يرى البعض أن الشفيع يصبح مالكا من يوم حصول البيع إلا أن ملكية هذه مشروطة باستتمام حقه فى الشفعة فى الميعاد القانونى أو بالاعتراف بحقه هذا من المشتري . فالشفيع يتلقى حقه مباشرة من البائع بدليل أنه محل حكم القانون محل المشتري وإن كل تصرف يحصل من اشترى ابتداء من الوقت الذى يستعمل فيه الشفيع حقه فى طلب الشفعة لا يحتاج به عليه ولا يسرى فى حقه (٢) .

وذهب البعض إلى أن الشفيع يعتبر مالكا من تاريخ إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة لأن الحكم الذى يصدر نهائياً بثبوت الحق فى الشفعة إنما يقر للشفيع بحق يرجع إلى اللحظة التى استعمل فيها هذا الحق (٣) .

(١) يراجع فى هذا الصدد بحث قيم المرحوم الأستاذ الكبير مرقس فهمى المحامى فى استحقاق الشفيع للريع منشور بمجلة (المحامى) السنة الأولى العدد الثالث الصادر فى ٢٨ يوليه سنة ١٩٣٦ ص ١ — ٦

(٢) المرحوم الأستاذ على زكى العرابى نبذة ١١٣

والرحوم الدكتور عبد السلام ذهى فى الأموال نبذة ٥٢٥

وأقوال الأستاذ صليب سامى باللجنة الثانية محضر جلسة ١٩٣٨/٢/٢٥ بمجموعة الأعمال التحضيرية الجزء ٦ هامش ص ٤٠٠ .

ويرى الدكتور عبد الرزاق السنهورى أن حكم الشفعة وإن كان منشئاً للملكية الشفيع إلا أنه ينقل ملكية المقار من وقت البيع لا من وقت الحكم (الوسيط فى مصادر الالتزام ص ٧٠٩ ن ٤٧٧) .

(٣) استنباط ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ المجموعة ١١ رقم ٣٥ ص ٢٩٧ الفهرست العشرى الأول للمجموعة رقم ٩٥٦ .

واحتشاف مختلط ١٩٠٢/٥/٢٢ مجلة التشريع والقضاء ١٤ ص ٣١٢

وقد انحاز لهذا الرأى من أعضاء اللجنة الثانية الأستاذة فان أكر وجراهم وعبد الفتاح السيد ووافقت عليه الأغلبية (محضر جلسة ١٩٣٨/٢/١١ بمجموعة الأعمال التحضيرية الجزء السادس هامش ص ٤٢٣ — ٤٣٥) .

وهذا الرأي هو ما ذهب إليه مالك وأحمد والشافعي على خلاف يسير بينهم في التفاصيل ، فذهب مالك إلى أن الشفع يتملك المشفوع فيه بقوله أخذته بالشفعة أو ما في معناه دون اشتراط قضاء من القاضي أو رضا من المشتري متى كان عاقلًا بالتمن لأنه يعتبر ذلك قبولا لبيع البائع وكأن إيجابه وجه إليه عند حصوله . وقال أحمد : يملكه بذلك الطلب وإن لم يعلم بالتمن . وقال الشافعي : يملكه بشرط أن يدفع الثمن إلى المشتري .

وكان الرحوم الأستاذ الكبير مرقس فهمي يرى أن طلب الشفعة شرط فاسخ للملكية المشتري بمعنى أن البيع يخرج الملكية عن البائع نهائياً وينقلها إلى المشتري معلقة على شرط فاسخ هو أن يطلب الشفع استعمال حقه في حدود القانون . فمضى استعمال الشفع حقه في طلب الشفعة تحقق الشرط الفاسخ واعتبر عقد البيع كأن لم يكن . وكان مقتضى هذا أن يرتد أثر الحكم بالشفعة إلى تاريخ البيع لولا أن المشتري يعتبر حسن النية من تاريخ الشراء حتى تاريخ رفع الدعوى ، وهو لذلك يرى أن ملكية الشفع ترجع إلى تاريخ رفع الدعوى (١) .

ويؤيد الأستاذ الدكتور محمد طي عرفه هذا الرأي إذ يرى أن حكم الشفعة مقرر للملكية الشفع ولكنه لا يقول بارتداد أثر الحكم إلى تاريخ البيع لأن الشفع لا يملك بالاعتد ، بل بالشفعة وقد جعلها الشرع سبباً مستقلاً لكسب الملكية . ولا يقول بارتداد أثر الحكم إلى تاريخ طاب الشفعة ، إذ أن حق الشفع لا يثبت نهائياً بمجرد إبداء رغبته في الأخذ بالشفعة ، بل أن حقه يظل مهدداً بالسقوط حتى يستوفي سائر الاجراءات التي فرضها عليه القانون . وإنما يقول بأن حكم الشفعة يرتد بأثر رجعي إلى الوقت الذي يستكمل فيه الشفع سائر اجراءات الشفعة وفقاً لنصوص القانون ، إذ أنه عندئذ فقط يمكن القول بأنه اكتسب مركزاً قانونياً نهائياً يستند إليه حقه في تملك العقار المشفوع . ذلك لأنه حيث يقرر القانون اتباع اجراءات معينة لثبوت حق ما ، فإن هذه الاجراءات تعتبر من صميم الحق ذاته . وهو يستند في ذلك إلى أن الشرع قد رتب على عدم استكمال اجراءات الشفعة في مواعيد معينة سقوط الحق في الشفعة ، فطالما أن هذا الحق مهدد بالسقوط فإنه لا يمكن القول بأن الشفع قد أصبح في مركز قانوني نهائي يؤهله لكسب الحق الذي قرره له القانون في تملك العقار المشفوع فيه . وبما أن آخر مرحلة للمحافظة على حق الشفع هي قيد الدعوى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان إبداء الرغبة في الأخذ بالشفعة ، وقد رتب القانون على عدم القيد في هذا اليعاد سقوط الحق في الشفعة (مادة ٩٤٣) ، فإنه إذا تم ذلك الإجراء في ميعاده القانوني وجب أن يرتد أثر الحكم إلى تاريخ رفع الدعوى لأن القيد إجراء متمم لرفع الدعوى وليس إجراء مستقلاً بذاته (٢) .

(١) بحث الرحوم الأستاذ الكبير مرقس فهمي المحامي بمجلة (المحامي) عدد ٣ سابق الإشارة إليه .

(٢) شرح القانون المدني للدكتور محمد طي عرفه الجزء الثاني في أسباب كسب الملكية ص ٥٢٩/٥٣٠ وحكم محكمة الجيرة الابتدائية الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ المحاماة السنة ٤١ ص ٥٣٥ رقم ٢٦٦ .

وهذا هو الرأي القانوني السديد الذي يتفق مع نصوص القانون الخاصة بالشفعة ، ويتفق مع للبادئ القانونية العامة التي تقضى بأن الأحكام مقررة للحقوق وإن أثرها يرجع إلى تاريخ رفع الدعوى .

* * *

أثر نص القانون المدني الجديد بالزام الشفيع بإيداع الثمن قبل رفع الدعوى :

لم يكن قانون الشفعة الملغى يوجب على الشفيع إيداع الثمن قبل رفع دعوى الشفعة ، بل لم يكن يوجب عليه عرض الثمن عرضاً حقيقياً . لذلك كان الرأي الراجح فقهاً وقضاءً هو أن تكون غلة العقار المشفوع للمشتري إلى أن يقضى نهائياً للشفيع بأحقيته لأخذ العقار بالشفعة ، بل إلى أن يؤدي للمشتري الثمن وملحقاته القانونية .

ولما اختلفت المحاكم فيما إذا كان يتعين على الشفيع أن يعرض الثمن والمصاريف على المشتري عرضاً حقيقياً أم يكفي بالعرض البسيط ، وطرح هذا النزاع على دوائر محكمة الاستئناف بجمعة في سنة ١٩٢٢ ، وأصدرت الدوائر المجتمة حكماً بأنه يكفي العرض البسيط ، أقامت قضاءها هذا على أساس « أنه مادام للمشفوع منه حق الانتفاع بما اشتراه واستغلاله لنفسه حق يدفع له الشفيع الثمن والمصاريف بالتراضي أو بحكم القاضي فلا يسوغ إلزام الشفيع بإيداع الثمن والمصاريف خزانة المحكمة وتعطيله زمناً بغير استغلال وبغير مسئولية على المشتري الذي له حق الانتفاع بثمرة العين مادام النزاع قائماً قصر أو طال » (١) .

وقد أخذت محكمة النقض بهذا النظر في حكمها الصادر في سنة ١٩٤٦ الذي قالت في أسبابه : « ولا يغير من هذا النظر أن يكون الشفيع قد عرض الثمن على المشتري عرضاً حقيقياً وأن يكون قد أودعه خزانة المحكمة أثر رفضه لأنه ما كان ليصبح مديناً بالثمن للمشتري بمجرد طلب الشفعة ولا كان ملزماً قانوناً بعرضه ولا بإيداعه فان كان قد ألزم نفسه بما لم يلزمه به القانون فهو شأنه ، على أنه ليس له أن يتوسل بفعاله إلى حرمان المشتري من حقه » (٢) .

لذلك قلنا ولا زلنا نقول إن هذا النظر يجب أن يتغير بعد إذ صدر القانون المدني الجديد وأوجب على الشفيع في المادة ٩٤٢ فقرة ثانية أن يودع — قبل رفع دعوى الشفعة — كل الثمن الحقيقي الذي

(١) حكم دوائر الاستئناف بجمعة في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٢ السابق الإشارة إليه .

(٢) قضا ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ السابق الإشارة إليه .

حصل به البيع وإلا سقط حقه في الأخذ بالشفعة (١) .

وسندنا في ذلك أنه ليس من العدالة مطلقاً أن يفيد المشتري — المنكر للحق — من مطلقه ، وأن يحرم الشفيع — صاحب الحق — من الانتفاع بالثمن وبالعقار معا... بل سندنا في ذلك هو نفس ما قالته دوائر محكمة الاستئناف مجتمعة في حكمها سالف الذكر من أنه (للمشتري الانتفاع بما اشتراه حتى يدفع له الشفيع الثمن والمصاريف بالتراضي أو بحكم القاضي ، ولا يسوغ إلزام الشفيع بإيداع الثمن والمصاريف خزانة المحكمة وتعطيله زمناً غير استغلال وبغير مسئولية على المشتري ما دام النزاع قائماً قصر أو طال) . ذلك أنه بعد أن ألزم القانون الجديد الشفيع بإيداع الثمن والمصاريف خزانة المحكمة قبل رفع الدعوى فلا يسوغ تعطيله زمناً غير استغلال وبغير مسئولية على المشتري . . .

وأخيراً فإن سندنا في ذلك أيضاً هو نفس ما قالته محكمة النقض في حكمها الصادر في سنة ١٩٤٦ من أنه : « إذا كان الشفيع قد عرض الثمن أو أودعه فانه يكون قد ألزم نفسه بما لم يلزمه به القانون ، وهو شأنه إذ ليس له أن يتوسل بفعله إلى حرمان المشتري من حقه » . أما وقد ألزم القانون الجديد المشتري أن يودع كامل الثمن قبل رفع الدعوى فلا شك أن الرأي يجب أن يتغير بما يتفق مع حكم القانون الجديد الذي ألزم الشفيع بما لم يكن يلزمه به القانون القديم من إيداع كامل الثمن قبل رفع الدعوى ، وبحيث يحقق العدالة فلا يفيد المشتري — المكابر — من مطلقه وإنكاره ، ولا يضار الشفيع — المحق — بحرمانه من الانتفاع بالبداين معا : الثمن والعقار — طوال المدة التي يستغرقها التقاضي لحين صدور الحكم النهائي .

ولقد كنا نرى أن العدالة تقضي بأن يكون للشفيع ربيع العقار من تاريخ إيداع الثمن (٢) . وقد أخذت بهذا النظر محكمة استئناف القاهرة في أحد أحكامها (٣) . غير أننا نرى أن الرأي الأصح من الوجهة الفقهية هو أن يكون للشفيع ربيع العقار من تاريخ رفع الدعوى باعتباره التاريخ الذي يرجع إليه أثر الخصومة القضائية عموماً ، والذي يترد إليه أثر حكم الشفعة وفقاً للرأي الذي اتسبنا إليه فيما تقدم ، فضلاً عن أنه ابتداء من هذا التاريخ يعتبر المشتري سيء النية فلا يملك التمسك بطبقا للقواعد القانونية العامة (مادة ٩٦٦ فقرة ثانية مدني) .

وهذا هو الرأي الذي يؤيده الأستاذ الدكتور محمد علي غرقة (٤) . وقد أخذت به محكمة الجيزة

(١) يراجع بحثنا في (استحقاق غلة العقار المشفوع) المحاماة السنة ٣٣ من ١٦٤٣ والسنة ٣٤ من ١٧٨

و من ٥٢١ .

ومن نفس الرأي حكم استئناف القاهرة في ١٥/٦/١٩٥٨ المحاماة السنة ٤١ من ٥٢٩ رقم ٢٦٥ .

وعكس هذا الرأي بحث الأستاذ نصيف زكي الحامى ، المحاماة السنة ٣٤ من ٥٧ و من ٣٢٢ .

(٢) بحث (استحقاق غلة العقار المشفوع) سابق الإشارة إليه .

(٣) استئناف القاهرة في ١٥/٦/١٩٥٨ سابق الإشارة إليه .

(٤) شرح القانون المدني جزء ٢ في أسباب كسب الملكية من ٥٣٠ .

الابتدائية في حكمها السابق الإشارة إليه (١) . بلى إن هذا الرأي هو الذى كان يؤيده شيخ المحامين
المرحوم الأستاذ مرقس فهمى — حتى قل صدور المانون المدنى الجديد — فى بحث قيم ممنوع له نشر عام
١٩٣٦ ذهب فيه إلى أن الشفعة حق فاسخ للملكية المشترى فالربيع لا بد أن يكون للشفيع حيث لا وسيلة
لأن يستحقه البائع ولا المشترى : أما البائع فلا أنه تجرد عن الملك من تاريخ البيع ، وأما المشترى
فلا أنه تجرد عنه بتحقيق الشرط الفاسخ . ولا شك أن المشترى يعتبر حسن النية ومن حقه تملك الثمرة
عن المدة السابقة لرفع الدعوى . أما من تاريخ رفع الدعوى فيعتبر سوء النية وتكون الثمرة لمستحق
الملكية وهو الشفيع (٢) :

(١) الجيزة الابتدائية فى ١٩٥٦/١١/٢٩ سابق الإشارة إليه .

(٢) بحث (هل يستحق الشفيع الربيع ومتى يستحقه) سابق الإشارة إليه .

المصلحة في النقص الجنائي

للدكتور رؤوف عيسى

- ١٦ -

الباب الثالث

في المصلحة بعد قبول الطعن

عاجلاً في البابين السابقين دور نظرية المصلحة في النقص الجنائي بوصفها شرطاً لقبول الطعن ، وذلك عند ما يبنى على خطأ في تطبيق قانون العقوبات ، ثم عند ما يبنى على بطلان في الحكم أو في الإجراءات إذا أثر في الحكم ، إلا أن شرط المصلحة في الطعن بالنقص لا ينتهي دوره بقبول الطعن لتوافرها ، بل إن نظرية المصلحة في النقص الجنائي تظل تتحكم مع ذلك في مصير الدعوى من زاويتين أخريين : —

أ — أولهما : أنه ينبغي أن يراعى دائماً عدم الإساءة إلى مصلحة الطاعن بسبب طعنه . وهذا قيد تنقيد به محكمة النقض عند قبول الطعن وبالتالي عند تصحيح أى خطأ في قانون العقوبات يكون قد أساء — ابتداءً — إلى مصلحة الطاعن . كما تنقيد بنفس العيد محكمة الموضوع التي قد تعاد محاكمة الطاعن من جديد أمامها بعد نقض الحكم المطعون فيه ، إذا كان النقص لبطلان فيه أو في الإجراءات أثر فيه .

ب — وثانيهما : أنه عند قبول الطعن بالنقص بالنسبة لأحد المتهمين الطاعنين — أو لبعضهم — ينبغي أن ينصرف النقص إلى باقيهم إذا كان هؤلاء الآخرين نفس المصلحة من هذا القبول بسبب وحدة الواقعة المحكوم فيها عليهم جميعاً ، أو بسبب ارتباط بعض الوقائع ببعضها الآخر الارتباط الذي يقتضى لحسن سير العدالة الجنائية أن يكون تصحيح الخطأ الذي وقع فيه الحكم المطعون فيه عند تطبيق القانون شاملاً لهم جميعهم ، أو أن تكون إعادة المحاكمة شاملة للوقائع جميعها بحسب الأحوال .

هذا وسنفرّد فيما يلي فصلاً على حدة لكل نطاق من هذين النطاقين الهامين لتطبيقات نظرية المصلحة في النقص الجنائي بعد قبول الطعن .

الفصل الأول

في عدم الإضرار بمصلحة الطاعن بسبب طعنه

نصت المادة ٤٣ من اقرار بالمانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن أحوال وإجراءات الطعن بالنقض على أنه « إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضر بطعنه ». كما قررت نفس القاعدة المادة ١/٤٠١ من قانون الإجراءات الحالي بالنسبة للمعارضة والمادة ٣/٤١٧ بالنسبة للاستئناف . وهذه المواد تقرر قاعدة كانت مستقرة في قضاء النقض في ظل قانون تحقيق الجنايات أيضا .

فالطاعن لا ينبغي أن يضر بطعنه سواء في الدعوى الجنائية أم المدنية ، ما دام قد صدر الطعن منه وحده . أما إذا صدر الطعن من جانبي الخصومة الجنائية أو المدنية فقد استردت المحكمة التي تنظر الطعن — أيًا كان نوعها — كامل حريتها بما قد يترتب على ذلك من احتمال تغيير المراكز والإضرار بمصلحة بعض الخصوم لحساب البعض الآخر .

كما تسترد المحكمة حريتها إذا صدر الطعن من النيابة العامة ، إذ قد يكون نقض الحكم حاصلًا لمصلحة التهم ، لا لحساب الاتهام . لأن النيابة تمثل المجتمع الذي من مصلحته براءة البريء قبل إدانة المدان . ومن مصلحته كذلك أن يجيء حكم القضاء مطابقًا لحكم القانون ، في موضوع الدعوى وإجراءاتها معاً ، وإلا كان غير جدير بالبقاء ، ولا أن يعد قرينة عند الكافة على الحقيقة المطلقة ؛ كما يريد القانون في الأحكام على وجه عام .

أما إذا صدر الطعن من التهم المحكوم بإدائته من محكمة الموضوع ، فقد تحدت سلطة القضاء بعدم الإضرار بمصلحة الطاعن . وهذه القاعدة تقيد محكمة النقض إذا كان هناك خطأ في تطبيق قانون العقوبات أو في تأويله . كما تقيد محكمة الموضوع التي تعاد محاكمته أمامها إذا كان هناك ثمة بطلان في الحكم المطعون فيه أو في إجراءاته إذا أثر فيه . وذلك على التفصيل الآتي : —

فإذا كان نقض الحكم حاصلًا لخطأ في تطبيق قانون العقوبات أو في تأويله ، فإن محكمة النقض تلزم — عند تصحيح ما في الحكم من خطأ — ألا تنسئ إلى مصلحة الطاعن ، متى كان الطعن صادرًا عنه وحده . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تكيف الواقعة على وجه معين ، لم ترض عنه مصلحة التهم الطاعن ، فلمحكمة النقض أن تصحح هذا التكيف وتبقى العقوبة على حالها ، أو تعيد تقديرها في ضوء التكيف الصحيح ، ولكن ليس لها أن تشدد العقوبة على أي وجه ، ولو كان التكيف الصحيح حسبما أرادت هي لا يسمح بمثل العقوبة الخفيفة المحكوم بها ، ومهما كان خطأ الحكم النقوض بعيداً عما يسمح به هذا التكيف والعبرة هي بموضع العقوبة في ترتيب العقوبات كما هو وارد في المادتين ١٠ ، ١١ ع .

وتطبيقاً لهذا الترتيب تعتبر الغرامة مهما بلغ مقدارها ارتفاعاً أخف من الحبس البسيط مهما بلغت مدته انخفاضاً . ويعتبر الحبس مع الشغل أشد من الحبس البسيط عند تساوي المدة . أما عند

اختلافها فإن من تكون منهما مدتها أطول فهي الأشد ولو كانت الحبس البسيط^(١).

والدبرة في عدم الإضرار بمصلحة الطاعن هي — في نهاية اللطاف — بالعقوبة المفقضى بها ، دون التكيف الذى اعتقه الحكم ، على ما سبلى فيما بعد .

وإذا كان نقض الحكم حاصلًا لبطلان فيه أو فى الإجراءات أثر فيه ، فإن المحكمة التى تعيد محاكمة الطاعن تكون مقيدة أيضاً بعدم الإضرار بالطاعن . وهنا أيضاً لا يصح إعمال هذا المبدأ « إلا من ناحية مقدار العقوبة التى يعتبر حداً أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه . ولا يصح أن يتناول النواحي الأخرى مثل تقدير وقائع الدعوى أو إعطاء الحادث وصفه الصحيح . فإذا كانت الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لم تخرب الهيئة الأولى التى نقض حكمها ، لا فى تقدير وقائع الدعوى ، ولا فى الوصف القانونى الذى أعطته لها ، وكانت العقوبة التى قضى بها الحكم السابق نقضه ، فلا يمكن القول بأن الحكم المطعون فيه قد سواً مركز الطاعن »^(٢) .

كما قضى بأن للحكم الجديد كامل الحرية فى تقدير الوقائع وإعطاء الحادث وصفه الصحيح ، كأن يعتبر الواقعة قتلاً عمداً مع تطبيق المادة ١٧ ع حين اعتبرها الحكم السابق تجاوزاً لحدود حق الدفاع الشرعى ، ولا يعتبر أنه بذلك قد سواً مركز الطاعن ما دام لم يتجاوز العقوبة المفقضى بها^(٣).

كما قضى بأنه إذا كانا المحكمة التى أحيل عليها التهم لها كمنه من أجل تهمة الشروع فى القتل العمد مع سبق الإصرار قد استبعدت فى حكمها ظرف سبق الإصرار ، ثم لما طعن فى هذا الحكم قضى بنقضه وأعيدت المحاكمة ، فهذه المحاكمة تكون على أساس أمر الإحالة السابق صدوره لا على أساس أمر الإحالة معدلاً على وفق ما قضى به الحكم المقوض ، إذ هذا الحكم بعد نقضه يكون مانعاً عديم الأثر^(٤) .

إنما لا يجوز على أية حال للمحكمة عند إعادة المحاكمة بناء على نقض الحكم أن تشدد العقاب على التهم ما دام نقض الحكم كان بناء على طعنه^(٥). ولا يغير من ذلك أن تكون قد قضت بوقف تنفيذ العقوبة الجديدة « فإن وقف التنفيذ وخفض مدة العقوبة ، وإن كانا من دلائل الرأفة بالمتهم ، إلا أن

(١) راجع ما سبق فى عدد فبراير ١٩٦٠ من هذه المجلة ص ١١٤٠ . وولفنا فى مبادئ القسم العام من التشريع المقابى المصرى ص ٩٦ .

(٢) نقض ١٩٤٤/٥/٨ بمجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٤٧ ص ٤٧٨ .

(٣) نقض ١٩٥١/١١/٦ قواعد النقض ج ٢ رقم ٦٧٥ ص ١١٧٧ .

وراجع نقض ١٩٥٧/٦/٤ أحكام النقض ج ٨ رقم ١٦٥ ص ٦٠٢ .

(٤) نقض ١٩٤٤/٥/٨ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٦٧٢ ص ١١٧٧ .

(٥) نقض ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بمجموعة القواعد ج ٧ رقم ٤٠٦ ص ٣٩١ و ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ ج ٧ رقم ٨٧٧ ص ٨٣٩ و ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٦٦٩ ص ١١٧٧ و ١٢ مايو سنة ١٩٥٣ رقم ٦٧٠ ص ١١٧٧ و ٩ يونيو سنة ١٩٥٤ أحكام النقض ص ٥ رقم ٢٤٦ ص ٧٤٥ .

لكل منهما في واقع الأمر اعتباراته وظروفه على مقتضى أحكام القانون . وللمحكمة النقض في سبيل إرجاع الأمور إلى نصابها أن تخفض العقوبة إلى الحد الذي كان مقضياً به في الحكم المقوض مع مراعاة وقف التنفيذ المقتضى به في الحكم الثاني^(١).

كذلك إذا كان المتهم قد حكم عليه ابتدائياً بتغريمه مائة قرش وإزالة المباني المخالفة للقانون على مصاريفه ، ثم استأنف ولم تستأنف النيابة فقضى ببراءته استئنافاً فإنه مع نقض هذا الحكم بناء على طعن النيابة لا يجوز أن تزيد الغرامة على ما حكم به ابتدائياً^(٢).

وعلى وجه عام تكون سلطة الهيئة الجديدة التي تعاد المحاكمة أمامها بعد قبول الطعن بناء على طلب المتهم معادلة تماماً لسلطة المحكمة الاستئنافية — في شأن تقدير العقوبة — عندما يكون المتهم هو المستأنف الوحيد للحكم الصادر من المحكمة الجزئية . أو عند المعارضة في حكم الغيابي من المتهم المحكوم عليه ، فلا يجوز الإضرار بمصلحة المتهم وضوابط هذا الإضرار مشتركة بين المعارضة والاستئناف والنقض لا محل فيها لأية مغايرة في شأن تقدير العقوبة . فمثلاً لا يجوز تشديد العقوبة الأصلية السابق الحكم بها ، ولا إضافة عقوبة تكميلية ولا إلغاء وقف التنفيذ ، ولا أن تقضى محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر الواقعة استناداً إلى ما قاله من أن سوابق المتهم تجعله عائداً في حكم المادتين ١/٤٩ ، ٥١ ع^(٣).

كما قضى في فرنسا بأنه يعد إضراراً بمركز المستأنف أن تضيف المحكمة الاستئنافية الغرامة إلى الحبس ولو انقصت مدة الحبس السابق الحكم بها^(٤). ولاسكن يجوز للمحكمة الاستئنافية إذا ألفت الحبس أن تزيد مقدار الغرامة ، وأن تبدل الحبس مهما قلت مدته بالغرامة مهما بلغ مقدارها لأن العبرة هي بترتيب العقوبة في قانون العقوبات كما قلنا .

وقضت محكمتنا العليا بأنه إذا حكم ابتدائياً بعقوبة واحدة لعدة جرائم واستأنف المتهم وحده فالمحكمة الاستئنافية أن تستبعد بعضها وتبقى العقوبة المحكوم بها على حالها ما دامت هي لم تتجاوز في ذلك نطاق الحكم الابتدائي^(٥). وكذلك للمحكمة الاستئنافية أن تضيف مادة العود إلى المواد التي عاقبت المتهم بها محكمة الدرجة الأولى ما دامت لم تشدد العقوبة المحكوم بها عليه ولم يترتب على ذلك أي أثر^(٦).

(١) نقض ١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٤٣١ من ٤٠٦ .

(٢) نقض ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٦٢٤ من ٧٧٥ .

(٣) نقض ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٧١ من ٦٨ و ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ رقم ٦٠ من ١٧٨ .

(٤) نقض فرنسي في ٣١ يناير سنة ١٩٠٣ لبواغان م ٢٠٢ فقرة ٦٦٩ .

(٥) نقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٩ من ٢٨٩ .

(٦) نقض ٢٠ يناير سنة ١٩٤٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٥١٦ من ٤٧٤ .

كما قضت أيضاً بأنه إذا استبعدت المحكمة الاستثنائية ظرفاً مشدداً كالإضرار السابق في الضرب فلها أن تؤيد مع ذلك العقوبة للتقضى بها ابتدائياً ولو كان الاستئناف من المتهم وحده ما دامت هذه العقوبة داخلة في نطاق المواد التي طبقها عليه^(١) أى أن العبرة في عدم الإضرار بمركز الطاعن تكون بمنطوق الحكم لا بما ورد في أسبابه.

وللمحكمة الاستثنائية أن تستند في تأييد إدانة المتهم — لو كان هو المستأنف الوحيد — إلى أسباب جديدة وأدلة أخرى غير تلك التي أخذ بها الحكم الابتدائي دون أن يعد ذلك تسويئاً لمركزه . ولذا قضى بأنه يجوز للمحكمة الاستثنائية أن تعول في إدانة المتهم على ما أسفر عنه التفتيش الذي رأت صحته بعد أن كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت ببطلانه^(٢).

وفي الجملة تكون الدعوى أمام الهيئة الجديدة بعد قبول الطعن بالتقص كما لو كانت قد أقيمت أمامها مباشرة ولم يسبق نظرها فتجرى فيها المحاكمة على أساس أمر الإحالة الأصيل^(٣) على أنه ينبغي أن تنقيد الهيئة الجديدة — إذا كانت استثنائية — بنفس قبود الاستئناف المختلفة التي كانت تنقيد الهيئة السابقة وعلى وجه خاص عدم الإصرار بمصلحة المستأنف الوحيد . أما فيما عدا ذلك فإن لدعوى تعود إلى محكمة الموضوع بنفس الحلة التي كانت عليها أمام الهيئة السابقة . فيكون للهيئة الجديدة مطلق الحرية في التصرف بما رآه ، لأن الحكم متى نقص يصبح لا وجود له قانوناً ، فلا يقيد الهيئة الجديدة بشيء فيما انتهى إليه من نتائج في الإجراءات المختلفة السابقة عليه . ولا يكون ثمة محل لمناقشته أو للرد عليه عند إعادة المحاكمة . فن مصلحة الطاعن تتعلق في النهاية بالمنطوق كما قلنا دون الإجراءات السابقة على الحكم ودون أسباب الحكم المقوض التي لا يلزم مناقشتها أو الرد عليها عند إعادة المحاكمة^(٤).

إلا أنه إذا كان أحد من الخصوم قد سبق له التمسك بدفع فرعى وحكمت الهيئة السابقة برفضه وأصبح حكمها نهائياً لعدم الطعن فيه فلا يحق له أن يعود إلى التمسك به ثانية بعد إلغاء الحكم في الموضوع وإحالة الدعوى للفصل فيها مجدداً^(٥). وذلك سواء أ كان الطاعن هو مقدم هذا الدفع ، أو هو مقدم ضده ، إذ العبرة في ذلك ليست بمصلحة الطاعن إن كانت تضار أو لا تضار بالعودة إلى نفس الدفع من جديد ، إنما العبرة هي بحجية الحكم السابق الذي فصل في الدفع ، بما يحول دون إمكان إثارته من جديد ، ما دام لم يبلغ هذا الحكم في التقص — إذا جاز فيه الطعن استقلالاً كالأحكام المانعة من السير في الدعوى — أو إذا طعن فيه مع نفس الحكم الصادر في الموضوع . ون باب أولى إذا لم يطعن فيه أصلاً.

(١) تقص ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣ ص ٢ .

(٢) تقص ١٥ يناير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٦٠ ص ٦٠٣ .

(٣) تقص ٤ يونيو سنة ١٩٥٧ أحكام التقص ص ٨ رقم ١٦٥ ص ٦٠٢ .

(٤) تقص ٤ نبرابر سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٨١ ص ٧٤ .

(٥) راجع المرحوم الأستاذ العرابي ج ٢ فقرة ٦٨٧ ص ٣٣٠ و جرائم ولان ج ٢ فقرة ١٦١ و دى هلتس

الفصل الثاني

في انصراف أثر الطعن إلى غير الطاعن عند وحدة المصلحة

الأصل أن كل طعن في الحكم سواء أكان بطريق عادي كاستئناف أم غير عادي كالنقض نبي الأثر ، وهذه النسبية مقررة — في شأن النقض على وجه خاص — من ناحيتين : —

الأولى : عينية وهي تقتضي ألا ينقض من الحكم للطعون فيه إلا الأجزاء المتعلقة بالأوجه التي بنى عليها النقض .

الثانية : شخصية وهي تقتضي ألا ينقض الحكم إلا بالنسبة للخصم الطاعن بالنقض وحده .

ولكن أجاز القانون الخروج عن هذين القيدتين على قاعدة نسبية أثر الطعن ، وذلك في المادة ٤٣٥ إجراءات . كما رددت هذه الإجازة من جديد المادة ٤٢ من القرار بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض عندما نصت على أنه « لا ينقض من الحكم إلا ما كان متعلقاً بالأوجه التي بنى عليها النقض ، ما لم تكن التجزئة غير ممكنة . وإذا لم يكن الطعن مقدماً من النيابة العامة فلا ينقض الحكم إلا بالنسبة إلى من قدم الطعن ما لم تكن الأوجه التي بنى عليها النقض تتصل بغيره من التهمين معه ، وفي هذه الحالة يحكم بنقض الحكم بالنسبة إليهم أيضاً ولو لم يقدموا طعناً » .

لكن ينبغي في هذه الحالة أن تميز محكمة النقض في حكمها الأجزاء التي ينصرف إليها أثر قبول الطعن . أو الخصوم الذين يستفيدون منه للمصلحة المشتركة بين بعضهم والبعض الآخر^(١) .

بل أباح قانون الإجراءات للمحكمة أن تتجاوز عن التقيد بأسباب الطعن . وكان ذلك في المادة ٢/٤٢٥ منه « في رددت بها فيما بعد المادة ٣٥ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عندما نصت على أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها ... ومع ذلك فله محكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون ، أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى ، وقد تناولنا حكمها فيما سبق .

وانصراف أثر الطعن إلى أجزاء من الحكم غير تلك التي تعلقت بها أوجه الطعن لا يثير صعوبة تذكر في العمل ، لأن عدم إمكان التجزئة يكون في غالب الأحيان واضحاً لا يثير صعوبة ما عندما تكون الواقعة واحدة أو تكون الوقائع متعددة ولكن مقامة عنها دعوى واحدة على نفس الطاعن .

(١) راجع المذكرة الإيضاحية رقم ٣ لمشروع الحكومة عن المادة ٤٣٥ من قانون الإجراءات ، التي كان أصلها المادة ٤٦٥ من المشروع .

فنقض الحكم مثلاً بالنسبة لجناية الشروع في القتل يقتضى نقضه بالنسبة لما قضى به في جنحة الضرب المنسوبة لنفس المتهم على نفس المجنى عليه ، وذلك بسبب ما بين الجريمتين من الارتباط لوقوع احدهما في أعقاب الأخرى ونتيجة لها ، مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إليهما معاً (١).

لكن الأمر الدقيق الذى يعيننا هنا على وجه خاص ، والذى يتصل أوثق صلة بموضوع المصلحة المشتركة في النقض الجنائي هو مدى انصراف أثر الطعن إلى غير الطعن لمجرد ما بين المحكوم عليهما من مصلحة في هذا النقض . فانصراف أثر الطعن إلى غير الطعن عند اتصال وجه الطعن بالمحكوم عليهم جميعاً قاعدة أساسية الحكمة منها هى رغبة تحقيق المساواة بين مصير كل من المتهمين من أقدم على الطعن منهم ، ومن لم يقدم على الإطلاق ، أو أقدم على طعن غير مقبول شكلاً ، أو من قدم طعناً مستنداً إلى أسباب أخرى غير السبب الذى أخذت به المحكمة ، أو قدم طعناً ولم يقدم له أسباباً ، ما دام الوجه الذى نقض الحكم لأجله يتصل بهم جميعاً بسبب وحدة الواقعة المسندة إليهم ، أو الارتباط الوثيق بين بعض الوقائع وبعضها الآخر .

وانصراف أثر الطعن في هذه الأحوال جميعها لا يعد استثناء من استلزام توافر شرط المصلحة في الطعن إذ المصلحة متوافرة على كل حال ، بل إن هذا الانصراف لا يتصور حدوثه بغير توافر المصلحة فيمن انصرف إليه أثر الطعن ، لأنه لا يمكن أن يتضمن الاضرار بصالح أحد من المحكوم عليهم .

بل هو يعد استثناء من قاعدة نسبية أثر الطعن على من قرر به فحسب ، عند اتحاد الواقعة ، لتوافر مصلحة المحكوم عليهم في نقض الحكم للطعون فيه من بعضهم دون البعض الآخر ، أو من أحدهم دون باقيهم ، متى كان وجه الطعن يصدق عليهم جميعاً .

والمصلحة في انصراف أثر الطعن حق إلى من لم يطعن أصلاً من المحكوم عليهم لا تعطى هؤلاء الآخرين حقاً مكتسباً في هذا الانصراف . بل إن المحكمة العليا هى التى تعين وحدها أحواله ، ونظامه ، كما رأت أن تحقيق العدل على الوجه المطلوب لا يتأتى إلا به . يستوى في ذلك أن تتولى هى بنفسها تطبيق القانون على الوقائع اثباتية تطبيقاً صحيحاً بما يقتضى الحكم بالبراءة بعد الإدانة ، أو بتخفيض العقوبة فحسب . أم أن تماد المحاكمة من جديد بالنسبة للمتهمين جميعاً أمام المحكمة المختصة .

وتوافر المصلحة لجميع المحكوم عليهم في نقض الحكم للطعون فيه من أحدهم لا يعطيهم حقاً مكتسباً في نقضه كما قلنا ماداموا لم يتخذوا طريق الطعن في ميعاده القانوني وطبقاً لإجراءاته المرومة ، حتى مع التسليم بما يكون قد وقع في الحكم المطعون فيه من أحدهم من خطأ في تطبيق قانون العقوبات أو من بطلان في الإجراءات إنما توافرها يعطيهم مجرد أمل في انصراف أثر الطعن إليهم إذا ما رأت محكمة النقض أن حسن سير العدالة يقتضى نقض الحكم بالنسبة لجميع المحكوم عليهم دون ما تفرقة . كما أن عدم الإضرار بمصلحتهم — يعطيهم — من جانب آخر — ضمناً في عدم انصراف أثر الطعن

(١) نقض ١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٦١ من ٩٥٦ .

إليهم إذا كان هذا الانصراف ضاراً بهم . ويتحقق ذلك في العمل إذا كانت النيابة هي التي قررت بالظعن ، بالنسبة لبعض المحكوم عليهم دون البعض الآخر . فإنه عند نقض الحكم لمصلحة الاتهام بالنسبة لمن ظعن ضده يتعذر القول بإمكان انصراف أثر الظعن إلى باقي المحكوم عليهم مهما كانت الواقعة والظروف واحدة .

ذلك أن ظعن النيابة يكون بحسب الأصل لمصلحة الاتهام ، ولكنه يكون دائماً — وبغير استثناء — ضد من ظعن ضده من المحكوم عليهم فقط ، فلا يتعدى أثر الحكم إلى غيرهم إلا إذا نقض الحكم في النهاية لمصلحة الدفاع لا لمصلحة الاتهام . وانصراف أثر الظعن إلى غير الطاعن عند وحدة الواقعة والظروف قاعدة تقررت — على أية حال — حماية لصالح الدفاع لا لصالح الاتهام .

فمثلاً لا يمكن أن ينقض حكم بالبراءة لأحد المتهمين إذا لم تقرر النيابة بالظعن ضده ، حتى ولو نقض بالنسبة للمحكوم عليهم الذين قررت النيابة بالظعن ضدهم ، وكان وجه ظعن النيابة يصح أن ينصرف إلى المحكوم ببراءته ، وكان قبول الظعن مبنياً على هذا الوجه بالذات . فالمحكوم ببراءته يكون حكمه أصبح نهائياً حائراً حجية الشيء المحكوم فيه بما يحول دون إمكان الإضرار بصالحه استناداً إلى قبول ظعن النيابة بالنسبة لباقي زملائه المظعون ضدهم .

هذه هي في الجملة الصلات التي يمكن أن تربط بين نظرية المصلحة في النقض الجنائي وبين إمكان انصراف أثر الظعن إلى غير الطاعن إذا كانت « الأوجه التي بني عليها النقض تنصل بغيره من المتهمين » على حد تعريف المادة ٤٢ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بأحوال وإجراءات الظعن بالنقض . فالمصلحة لا تعد هنا شرطاً لقبول الظعن . لأنه قد لا يوجد ظعن قائم ، أو قد لا يوجد ظعن مقبول شكلاً ، أو قد لا يوجد ظعن مبنى على هذا الوجه بالذات . كما لا تعد شرطاً لانصراف أثر الظعن إلى غير الطاعن لأنه لا يوجد لغير الطاعن حق مكتسب في هذا الانصراف الذي تعين أحواله ومداه بحكمة النقض دون غيرها حسب نراه . فالمصلحة تحكم هذا الانصراف من ناحيتها السلبية فحسب ، إذ أن كل المطلوب هو ألا يكون هذا الانصراف سبباً في الإضرار بمصلحة غير الطاعن ، وغير المظعون ضده من المحكوم عليهم . كما أن الظعن لا يصح أن يكون سبباً في الإضرار بمصلحة الطاعن نفسه ، إذا صدر الظعن منه وحده — كما هي القاعدة المعروفة .

بقي بعد ذلك أن نقدم بعض نماذج من انصراف أثر الظعن إلى غير الطاعن عند وحدة المصلحة سواء أكان قبول الظعن للخطأ في تطبيق قانون العقوبات أم للبطلان في الحكم أو في الإجراءات إذا أثر في الحكم :

انصراف أثر الظعن إلى غير الطاعن عند الخطأ في قانون العقوبات :

من ذلك ما قضى به :

— من أن المادة ٢٠٧ ع (٢٤٣ جديدة) تعاقب كل من اشترك في التجمهر المنصوص عليه فيها ، ولو لم يحصل منه شخصياً أي اعتداء على أحد من الحفي عايمهم . فمن الواجب إذن أن يدل الحكم على توافر

جميع أركان هذه المادة ، كما تستطيع محكمة النقض أن تطمئن إلى أن القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً . وإذن فإذا كان كل ما أثبت بالحكم هو أن الذين اشتركوا في النجمهر والاعتداء كانوا أربعة فقط (مع أن القانون يستلزم أن يكون مكوناً من خمسة بالأقل) وأن ثلاثة منهم اشتركوا فعلاً في الضرب ولم يرد بالحكم دليل على حصول الضرب من الرابع ، بحيث لم يكن في الاستطاعة أن يناله الحكم بعقاب لولا تطبيق المادة ٢٠٧ ع فإن هذا البيان الذي لا يكفي وحده لتطبيق المادة ٢٠٧ ع يحمل الحكم مستوجب النقض بالنسبة لجميع المحكوم عليهم ، وليس فقط بالنسبة لذلك الطاعن الذي لم يرد بالحكم دليل على اشتراكه فعلاً في الضرب ، وكان هو وحده صاحب الصلحة الظاهرة في الطعن . ذلك لأن ترابط الوقائع المكونة للحادثة واتصالها بعضها ببعض مما يستوجب عدم تجزئة الحكم ، خصوصاً وأن المادة المطبقة هي المادة ٢٠٧ التي تنقض لإمكان الحكم لها توافر شروط خاصة من حيث عدد التهمين (١) .

— وأنه لما كانت العقوبة المقررة بالمادة ٤٨ ع للاتفاق الجنائي على ارتكاب جناية أو جنائيات هي السجن لكل من اشترك فيه والأشغال الشاقة المؤقتة لمن حرض عليه أو تدخل في إدارة حركته ، فإن الحكم يكون قد أخطأ إذ أرفع على جميع التهمين — من كانت تهمته التحريض على الاتفاق ومن كانت تهمته الاشتراك فيه — عقوبة الأشغال الشاقة دون أن يذكر في تبرير هذه العقوبة إلا ما قاله عن أحدهم من أنه هو المحرض على الاتفاق والدير لحركته ، وما قاله عن باقي التهمين من أنهم اشتركوا في هذا الاتفاق مما عقوبته السجن فقط . وتصحيح الحكم من ناحية العقوبة بالنسبة للطاعنين الذين أدينوا في الاشتراك متعين ، ولو كان ما عسكوا به في الطعن من قصور الحكم في بيان الأسباب التي أيم عليها غير صحيح من النواحي التي عينوها صراحة ، فإن هذا يتسع لذلك العيب . ومن يكون من هؤلاء المشتركين لم يقدم أسباباً لطعه بعد أن قرر به فإنه يستفيد من طعن غيره لوحدة الواقعة ولعموم السبب الذي قبل الطعن من أجله واشتراكه بينهم (٢) .

— وأنه وإن كانت مساهمة سائق السيارة في وقوع الحادث ليس من شأنها أن ترفع المسؤولية حتى عن سائق القطار (الطاعن) إلا أن خطأ الحكم في اعتباره غير مسئول أصلاً عما وقع كان له بطبيعة الحال أثره في تقدير إدانة هذا الطاعن . وإذا كان يجوز أن يتغير النظر الذي ارتأته المحكمة في حقه عندما تبين الواقعة على حقيقتها من جميع الوجوه ، وعلى ضوء تهم القانون على الوجه الصحيح ، فإنه يتعين نقض هذا الحكم بالنسبة له على أساس ما وقع من الخطأ في اعتبار سائق السيارة غير مسئول (٣) .

— أما إذا كانت التهمة للسندة إلى أحد التهمين واقعتها مستقلة عن التهمة للسندة إلى المنهم

(١) نقض ١٦ أبريل سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٣١ ص ٣٠٨ . وراجع نقضاً آخر بنفس التاريخ والمجموعة رقم ٢٢٩ ص ٣٠٧ .

(٢) نقض ٣ مايو سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ١٧٢ ص ٢٤١ .

(٣) نقض ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٧٩ ص ٦٧١ .

الآخر ، بأن كان كلاهما قد اتهم بضرب المجنى عليه ضربة واحدة ، ولم يتها بالمساهمة في الفعل أو الأفعال التي أدت إلى وفاة المجنى عليه فإن نقض الحكم بالنسبة إلى أحدهما لا يستوجب نقضه بالنسبة إلى الآخر (١) .

انصراف أثر الطعن إلى غير الطاعن عند البطلان في الإجراءات أو في الحكم :

أكثر ما يكون انصراف أثر الطعن إلى غير الطاعن يكون عند البطلان في الإجراءات أو في الحكم . ذلك أنه في هذه الحالة إذا قبلت محكمة النقض الطعن لتوافر المصلحة منه ، فإن القاعدة هي أن المحكمة العليا تنقض الحكم وتعيد الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين (م ٤٢٠ / ٢ ، ٤٣٢ / ٣ إجراءات و م ٣٩ / ٢ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض) . وما دامت الواقعة واحدة ، وتستجرى عنها محاكمة جديدة أمام دائرة جديدة ، بما فيها من شتى الاحتمالات في شأن ثبوت الواقعة أو عدم ثبوتها ، ومن تقدير جديد للعقوبة بطبيعة الحال ، فإن حسن سير العدالة يقتضى دائماً نقض الحكم بالنسبة لجميع المحكوم عليهم حتى تكون إعادة المحاكمة شاملة لهم جميعهم ، بما فيها من احتمالات مختلفة ، ويكون مصيرهم بذلك واحداً يتحدد بهذه المحاكمة الجديدة .

أما عند نقض الحكم للخطأ في تطبيق قانون العقوبات ، فإن محكمة النقض هي التي تصحح التطبيق القانوني بمرفقها ، وبغير إحالة ، وعندئذ قلما نجد نقضاً بالحاجة إلى نقض الحكم بالنسبة لجميع المحكوم عليهم ، إذ قلما يكون وجه الطعن في هذه الحالة عاماً ينصرف أثره إلى جميع المحكوم عليهم ، كما هي الحال في الحالة السابقة . لذا فلا غرابة أننا حين نجد قليلة بل نادرة الأحكام التي قضت بانصراف أثر الطعن عند الخطأ في قانون العقوبات إلى غير الطاعن ، نجد هذه الأحكام كثيرة عند نقض الحكم للبطلان فيه ، أو في الإجراءات إذا أثر فيه .

وأحياناً يكون نقض الحكم حاصل الخطأ في تطبيق قانون العقوبات ، ويؤدي تصحيح هذا الخطأ إلى أن ينهار إسناد التهمة إلى متهم معين دون غيره . ومن ذلك الخطأ في تطبيق ظرف الإصرار السابق على الجأة المتعدين إذا كانت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بتوافره . أو الخطأ في تطبيق القانون بما يؤدي إلى القول بتوافر رابطة السببية بين نشاط كل جان من الجأة المتعدين ، وبين النتيجة النهائية لهذا النشاط ، إذا كان التطبيق الصحيح لقانون العقوبات في رابطة السببية على ظروف الواقعة الثابتة لا يؤدي إلى القول بتوافرها .

نظماً حكم للوضوح في مثل القول بتوافر الإصرار السابق وهو غير متوافر ، أو القول بتوافر السببية وهي غير متوافرة بين نشاط المحكوم عليه وبين النتيجة التي أدين عنها يؤدي إلى أن يكون المحكوم عليه قد تحمل خطأ وزر غيره من باقي الجأة سواء أحكم إدانتهم أو براءتهم . وتصحيح الحكم

(١) نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أحكام النقض س ٤ رقم ٧٤ ص ١٨٦ .

في هذه الحالة يقتضى إعادة المحاكمة من جديد معرفة دائرة أخرى من دوائر محكمة الموضوع ، إذ يتعذر النصبح بمعرفة محكمة النقض لأنه يقتضى تمحيص وقائع الدعوى لتوزيع المسؤولية عنها توزيعاً صحيحاً على أساس انتفاء الإصرار السابق ، أو السببية بحسب الأحوال .

وقد قابلنا تطبيقاً لذلك عندما تكلمنا في انصراف أثر الطعن إلى غير الطاعن عندما أخطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات بما قد تقتضيه — إذا توافرت أركانها — من إمكان مساءلة جميع أفراد العصابة أو التجمهر المكون من خمسة أشخاص على الأقل عن جميع نتائج الضرب أو الجرح في حدود المادتين ٢٤١ أو ٢٤٢ ولو لم تكن مسندة إلى الضارب شخصياً . وذلك عندما يثبت توافر التوافق بين الجناة حتى إذا لم يثبت الاتفاق الصريح أو النفاهم السابق بينهم .

ففي كل الصور السابقة يكون الخطأ في قانون العقوبات مؤدياً إلى نفس نتيجة البطلان في الحكم أو في الإجراءات من حيث ضرورة إعادة المحاكمة من جديد بمعرفة دائرة أخرى من دوائر محكمة الموضوع المختصة .

بل إنه كثيراً ما يؤدي الخطأ في قانون العقوبات إلى القصور في أسباب الحكم في الدفاع عما وقع فيه من خطأ . أو بالأدق كثيراً ما يكون الخطأ الأول متخذاً مظهر القصور في بيان سبق الإصرار ، أو السببية ، أو الاتفاق السابق ، أو أى شرط مطلوب لإمكان مؤاخذة المتهم بمادة العقاب . فيكون السبب الظاهر لقبول الطعن هو هذا القصور في التسبب دون غيره وهو ما يقتضى بطبيعة الحال إعادة المحاكمة من جديد أيضاً . وإعدادتها بالنسبة للمتهمين جميعاً عند وحدة الواقعة أو عند الارتباط بين بعض الوقائع وبعضها الآخر . أما السبب الحقيقي فهو احتمال أن يؤدي تطبيق قانون العقوبات — في مثل هذه الأحوال — تطبيقاً صحيحاً إلى نتائج في توزيع المسؤولية تخالف تلك التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه .

ومن تطبيقات انصراف أثر الطعن إلى غير الطاعن عند البطلان إلى الإجراءات أو في الحكم ، وعلى وجه عام عند ما يقتضى الأمر إعادة المحاكمة من جديد ، اخترنا ما يلي من الأمثلة : —

— دفاع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى دفاع جوهرى . وفي إغفال المحكمة التحدث عن هذا الدفاع والرد عليه صراحة ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه ، لأن هذا الدفاع — لو صح — لاقت مسئولية المتهمين جنائياً ، ولما جازت إدانتهم وتوقيع العقوبة المقررة لجناية القتل عليهم .

« وحيث إنه وإن كان نقض الحكم على الأساس المتقدم واجباً بالنسبة للطاعن الثالث على اعتبار أنه صاحب الأسباب التي بنى النقض عليها ، إلا أن الطاعنين الأول والثاني ما دام قد قررا الطعن في الحكم الصادر عليهما مع الطاعن الثالث في جرائم مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً يستفيدان من هذه الأسباب لتعلقها بعيب في الحكم يصل بهما أيضاً . ولذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم بالنسبة لجميع الطاعنين^(١) » .

(١) نقض ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٣٤ ص ٢٥٧

— إذا كان الحارس قد دفع عن نفسه تهمة اختلاس المحجوز بأنه لم يكن يعلم بيوم البيع ومع ذلك أداتته المحكمة بمقولة إن هذه الجريمة وقعت منه مجرد عدم تقديمه المحجوز للحضر في يوم البيع دون أن تثبت عليه كذبه في دفاعه ، فإن ذلك منها يكون قصوراً يعيب حكمها . وهذا القصور يعيب الحكم أيضاً فيما يتعلق بشريك الحارس ما دامت واقعة الاختلاس التي قصر الحكم في بيانها مشتركة بين الاثنين^(١) .

— نقض الحكم بالنسبة للمتهم بناء على الاعتراف الذي أخذته به المحكمة والذي صدر من متهمين آخرين معه وكان نتيجة إكراه وقع عليهم ، وعدم تعرض الحكم لهذا الدفاع واستناده في الإدانة إلى هذا الاعتراف يقتضى نقضه بالنسبة للطاعنين فيه حتى من لم يقدم منهم أسباباً لطعه^(٢) .

— إذا كانت المحكمة قد سلمت بوجوب استبعاد الاعتراف المنسوب إلى أحد المتهمين وبعدم جواز التعويل عليه كدليل إثبات في الدعوى ، ولكن كان المستفاد مما أوردته بعد ذلك في الحكم ، إيضاحاً للأدلة التي قالت إنها تعتمد عليها في الإدانة ، أنها لم تجر على مقتضى اطراح الاعتراف المذكور بل أعملته واتخذته أساساً بنت عليه بصفة أصلية قضاءها بالإدانة ، وأن باقي ما ساقه في مقام الإثبات لم يكن إلا على سبيل تدعيم ذلك الاعتراف وليس فيه ما من شأنه أن يؤدي بذاته ومستقلاً عن الاعتراف إلى الإدانة فإن حكمها هذا يكون متخاذلاً قاصر البيان « وما دام العيب الذي نهض الحكم من أجله يمس جميع الطاعنين فإن النقض يكون بالنسبة لهم جميعاً ، حتى من اقتصر منهم على التقرير بالظمن ولم يقدم له أسباباً^(٣) » .

— إذا كان الحكم لم يبين مادة القانون التي عاقب المتهم بموجبها فإنه يكون باطلاً متعيناً نقضه . وإذا كان مع هذا المتهم متهم آخر لم يستند في طعنه على هذا الحكم إلى هذا الوجه ، بل لم يفعل أكثر من أنه قرر بالظمن فيه دون أن يقدم لطعنه أسباباً ، فإنه يجب أن يستفيد من الوجه المذكور ما دام هناك ثمة ارتباط وثيق بين ما وقع منه وما وقع من الطاعن الأول . فإن ذلك مقتضاه — تحقيقاً للعدالة — أن تكون إمادة لنظر الدعوى بالنسبة للاثنين معاً^(٤) .

— الحكم بإدانة المتهم دون سماع الشهود خطأ متى تمسك المتهم بسماعهم حتى ولو تنازل المحامي عن سماعهم . ونقض هذا الحكم بالنسبة لهذا المتهم للسبب المذكور يقتضى نقضه بالنسبة إلى باقي الطاعنين معه فيه . فإن وحدة الواقعة التي اتهموا فيها جميعاً وما قد تجر إليه إمادة المحاكمة بالنسبة لهذا المتهم ، أو تنتهي إليه — تقتضى تحقيقاً للعدالة على الوجه الأكمل — أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين في الواقعة الجناية الواحدة المتهمين هم فيها^(٥) .

(١) نقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٨٧ ص ٥٢٥ .

(٢) نقض ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٨٩ ص ٥٢٥ .

(٣) نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٠٤ ص ٥٣٧ .

(٤) نقض ١٩ مارس سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٥٢٩ ص ٦٦٧ .

(٥) نقض ٤ يونيو سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٥٨٥ ص ٧٢٢ .

— أ. إذا كانت المحكمة قد اعتمدت في إدانة متهمين على قول لأحدهما لم يسلم به الآخر ، وكان هذان المتهمان يتولى الدفاع عنهما محام واحد (رغم تعارض المصلحة) فإن حكمها يكون معيباً ، ونقضه لهذا السبب يقضى نقضه بالنسبة إلى كل من الطاعنين لوحدة الواقعة المتهمين فيها^(١) .

— إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه اشترك بطريق الاتفاق مع آخر في تبديد أخشاب للجنى عليه فبرأته محكمة أول درجة ثم أدانته المحكمة الاستئنافية ولم نقل في ذلك إلا أنه عند ضبط الأخشاب عنده أثناء التحقيق ادعى أنه تسلمها من الفاعل الأصلي ثم تعهد بعدم النصرف فيها ورغم هذا التعهد فإنه تصرف فيها وبددها ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ الواقعة التي اتهم فيها أمام محكمة الدرجة الأولى خاصة بما تسلمه الفاعل من الجنى عليه لا بما تسلمه هذا المتهم عند الضبط وأخذ التعهد عليه بعدم النصرف فيه .

ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم وهو شريك يقضى نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر بوصفه فاعلاً لوحدة الواقعة المتهمين معاً فيها مما مقضاه — تحقيقاً لحسن سير العدالة — أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهما كليهما^(٢) .

— إن نقض الحكم لبطلان التفتيش بالنسبة لمتهم يستوجب نقضه بالنسبة للمتهم الآخر الذي معه لوحدة الواقعة المتهمين بها ، مما يقتضى حسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الموضوع بالنسبة إليهما معاً^(٣) .

— إذا حكم بنقض الحكم بالنسبة لأحد المتهمين بإحداث إصابة نشأت عنها عاهة مستديعة برأس الجنى عليه ، مع وجود إصابتين بالرأس دون بيان مساهمة كل من الإصابتين في إحداث العاهة مما يعد قصوراً ، فإن نقضه بالنسبة إلى أحد المتهمين يقضى نقضه بالنسبة للآخر . إذ أن وحدة الواقعة التي اتهم بها توجب لحسن سير العدالة أن تعاد المحاكمة بالنسبة إلى كليهما^(٤) .

— أنه إذا كانت النيابة قد أقامت دعوى شهادة الزور بالجلسة على شاهدين شهدا لصالح المتهمين في الدعوى ، فإنه يكون لهذين الشاهدين المتهمين بشهادة الزور حق الدفاع المقرر في القانون ، وتكون مصلحة المتهمين المشهود لصالحهما مرتبطة بهذا الدفاع على حسب ما يؤدي إليه ثبوت صدق شهادة شاهدي النفي أو كذبها من التأثير في موقفهما من الاتهام . فإذا أخلت المحكمة بحقوقهما

(١) نقض ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ١١٣ من ١٠٩ .

(٢) نقض ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٤٣٨ من ٤١٠ .

(٣) نقض ١٢ يناير سنة ١٩٤٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٤٩٢ من ٤٥٣ وراجع نقض ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ أحكام النقض من ٢ رقم ١٢٨ من ٣٤٧ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ من ٣ رقم ١١٧ من ٣٠٣ و ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ من ٣ رقم ١٢٦ من ٣٢٨ .

(٤) نقض ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ أحكام النقض من ١ رقم ١٠٤ من ٣١٥ .

في الدفاع بما يستوجب نقض الحكم بالنسبة لهما فإن ذلك يستفيد منه حتماً جميع الطاعنين — بما فيهم المتهمين بالقتل وبالشروع فيه للشهود لصالحهما في الواقعة الأصلية — وذلك للارتباط الوثيق بين الجرائم المسندة إلى أولئك وهؤلاء ، مما يستوجب لإحقاق الحق فيها جميعاً أن تكون إعادة المحاكمة شاملة لهما جميعاً (١) .

— إذا كان الحكم في جناية السرقة بإكراه لم يبين قيام الارتباط بين الاعتداء الذي وقع من الطاعن على المجنى عليه وبين جريمة السرقة التي ارتكبت أو الفرار بالمسروق ، فإن الحكم يكون قاصراً بما يعيبه ويستوجب نقضه . ونقض الحكم بالنسبة إلى هذا الطاعن يقتضي نقضه بالنسبة إلى المتهم الآخر معه ولو أنه لم يقدم أسباباً لطعنه وذلك لوحدة الواقعة (٢) .

— إذا كان دافع كل من المتهمين في جناية تزوير متعارضاً مع دفاع الآخر مما يقتضي أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص تتوافر له حرية الدفاع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهما معاً فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون قد شاب إجراءات المحاكمة بطلان يؤثر في الحكم بما يستوجب نقضه (٣) .

— إن عدم إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم على المتهمين بمقتضاه يجعله باطلاً ، ونقضه بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضي نقضه بالنسبة للطاعن الآخر الذي لم يقدم أسباباً لطعنه (٤) .

* * *

وهكذا تجرى محكمة النقض في اضطراد إلى انصراف أثر الطعن إلى غير الطاعن الذي قضت بقبول وجه طعنه متى كان هذا الوجه ينصرف إلى باقي المحكوم عليهم . وهذا الانصراف يتحقق عنده وحدة الواقعة المتهمين فيها جميعهم سواء أكان الطاعن هو الفاعل الأصلي أم الشريك . وسواء أكان باقي المحكوم عليهم لم يقرروا بالطعن أصلاً أم قرروا بالطعن ولم يقدموا أسباباً في المهاد . أو قدموا أسباباً أخرى غير السبب الذي قبلته المحكمة على ما ذكرنا .

كما ينصرف أثر الطعن إلى المتهمين في الوقائع المرتبطة بالواقعة التي نقض الحكم في شأنها سواء أكان الارتباط مما لا يقبل التجزئة ، أم كان ارتباطاً بسيطاً مما يقبلها ، ففي كل حالة ترى محكمة النقض أن مصلحة العدالة تقتضي أن تكون إعادة المحاكمة شاملة للمتهمين جميعاً تقتضي بانصراف أثر الطعن إلى جميع المتهمين المحكوم عليهم . إذ مصلحة هؤلاء تكون جلية عند إعادة المحاكمة

(١) نقض ٤ أبريل سنة ١٩٥٠ أحكام النقض س ١ رقم ١٦٠ ص ٤٨٥ . وبنفس المعنى نقض ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧ س ٨ رقم ٢٤ ص ٨٣ .

(٢) نقض ١٨ مايو سنة ١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ رقم ٢٢٥ ص ٦٧٤ .

(٣) نقض ٣١ يناير سنة ١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ رقم ٣٦ ص ١٠٤ .

(٤) نقض ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ رقم ١٩٢ ص ٧٩٠ .

من احتمال الحكم لهم بالبراءة بعد الإدانة ، أو بعقوبة مخففة بعد عقوبة شديدة ما دام تقدير الوقائع والعتوبات سيماد النظر فيه من جديد عند هذه المحاكمة الجديدة . أما إذا لم تتوافر لهم أية مصلحة في هذه الإعادة فلا محل للقول بانصراف أثر الطعن إليهم . ولا تملك محكمة الموضوع عند إعادة المحاكمة الإضرار بمصلحتهم على أية حال ما لم يكن قبول الطعن حاصلا بناء على طلب النيابة وبالنسبة لمن طعنت ضده فحسب من المحكوم عليهم .

وكذلك متى كانت التهمة المستندة إلى أحد الطاعنين عن واقعة مستقلة عن واقعة التهمة الأخرى التي أسندت إلى الطاعن الثاني فإن تقض الحكم بالنسبة إلى أحدهما لا يستوجب نقضه بالنسبة إلى الآخر (١) .

« يتبع »

(١) تقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أحكام التقض من ٤ ولم ٧٤ ص ١٨٦ .

قوانين وقرارات ومندوبات

قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ والمعدل بالقانون
رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن تحديد مناطق الأرز

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي وقد أصدرناه :

مادة ١ — لا يجوز زراعة الأرز في غير المناطق التي يحددها وزير الأشغال العمومية للأقليم
المصرى سنوياً بقرار منه ويستثنى من ذلك زراعة الأرز النيلي بمحافظة الفيوم .

كما لا يجوز تجاوز النسب التي يقررها وزير الأشغال العمومية لكل منطقة ويجوز زراعة الأرز
في الأراضي التي تتمتع بالرى الإرتوازى والصرف الكامل بترخيص من وزارة الأشغال العمومية بعد
أخذ رأى وزارة الزراعة .

مادة ٢ — يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بغرامة قدرها من نخسة وثلاثين جنيها إلى خمسين
جنيها عن كل فدان أو كسور الفدان .

فإذا كانت زراعة الأرز موضوع المخالفة في منطقة تقرر وزارة الصحة العمومية تحريم زراعة
الأرز فيها لمنع انتشار بمرض الملاريا حكم فيها بذات العقوبة وبعدم مباشرة خدمة زراعة الأرز موضوع
المخالفة وفي جميع الأحوال لا يجوز للجهة القضائية المختصة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة المفضى بها .

مادة ٣ — يكون مهندسى بصاحبة الرى صفة رجال الضبط القضائى فيما يخص بتنفيذ أحكام هذا
القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ٤ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصرى من تاريخ نشره ،
ولو وزير الأشغال العمومية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (أول يونيه سنة ١٩٦١) :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣٢ الصادر في ١٣ يونيه سنة ١٩٦١ .

مذكرة إيضاحية

١ — تصدر وزارة الأشغال سنوياً تراخيص بالمساحات التي يصرح لها بزراعة الأرز في المناطق الشمالية في حدود الإيراد المائي للنتظر ، وكميات المياه المخزونة بخزان أسوان .

٢ — أغرى ارتفاع سعر الأرز الأهالي بزراعته في غير المناطق المذكورة مما أدى إلى :

(أ) الإخلال بعدالة توزيع المياه وعدم وصولها إلى نهايات الترع .

(ب) فساد التربة الزراعية ، نتيجة لزراعته في الجهات المحرومة أو التي تكاد تكون محرومة من الصرف .

(ج) الإضرار بالصحة العامة ، إذ هيأت زراعة الأرز في غير الأماكن المصرح بزراعته فيها ، أما كن صالحة لنمو يرقات البعوض .

كما لا يخفى أن التوسع في زراعة الأرز كان على حساب المحاصيل الأخرى وأهمها الذرة التي هي الغذاء الرئيسي للفلاح .

٣ — لهذه الأسباب صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد مناطق زراعة الأرز ، وهو يقضى في مادته الأولى بعدم جواز زراعة الأرز في غير المناطق التي يحددها وزير الأشغال العمومية سنوياً بقرار منه ، واستثنى النص من ذلك زراعة الأرز النيل بمديرية الفيوم ، كما أجاز زراعة الأرز في الأراضي التي تتمتع بالري الإرتوازي والصرف الكامل بشرط الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الأشغال العمومية بعد أخذ رأي وزارة الزراعة .

وأضفى هذا القانون في مادته الثالثة على مهندس مصلحة الري ، فيما يختص بتنفيذ أحكامه والقرارات المنفذة له ، صفة الضبطية القضائية .

كما فصل القانون في المادة الثانية منه العقوبات التي توقع على مخالفة أحكامه وهي :

(أ) الغرامة — وقدرها من ٢٥ جنيهاً إلى ٣٥ جنيهاً عن كل فدان أو كسور الفدان ، مراعيًا في تقدير هذه الغرامة قيمة ما يغله الفدان من الأرز ، بالأسعار السائدة وقت إصداره (١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣) تفويهاً للفائدة التي يمكن أن يجنيها المخالفون من زراعة الأرز بطريق الخفية .

(ب) عدم مباشرة خدمة زراعة الأرز موضوع المخالفة فضلاً عن عقوبة الغرامة ، حالة ما إذا كانت زراعة الأرز موضوع المخالفة في منطقة تقرر وزارة الصحة العمومية تحريم زراعة الأرز فيها لمنع انتشار بعوض الملاريا .

٤ — ثم لاحظت وزارة الأشغال العمومية أن الأحكام التي تصدرها المحاكم في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد مناطق زراعة الأرز تتضمن غالباً الأمر بوقف العقوبة مما أقعد هذه الأحكام أثرها للرجو وشجع المزارعين على خرق أحكامه ، الأمر الذي كان له أثره البالغ في الإخلال بموازنات المياه المخصصة للزراعات الموجودة بالمناطق الأخرى وإلحاق الضرر بها .

لذلك عدلت المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بإضافة فقرة أخيرة إليها بموجب القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ تقضى بأنه « في جميع الاحوال لا يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها .

٥ — والاقتراح بقانون المقدم يهدف إلى تعديل القانون المشار إليه من وجهين :

أولهما — أن يكون لوزير الاشغال ، فضلاً عن تحديد المناطق التي يجوز زراعة الارز فيها سنوياً ، تحديد نسبة معينة لكل منطقة يسمح بزراعة الارز فيها لا يجوز تجاوزها ، وذلك حماية للمحاصيل الأخرى التي تتأثر حتماً بالتوسع في زراعة الارز ، وحرصاً على موازنات المياه المخصصة للزراعات الموجودة بالمناطق الأخرى .

وثانيهما — أنه لما كانت عقوبة الغرامة تهدف إلى تفويت الفائدة التي يمكن أن يجنيها المخالفون من زراعة الارز بطريق الحفية ، ولما كانت قيمة هذه الغرامة قد حددت وفقاً للأسعار السائدة عند إصدار القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ (فبراير سنة ١٩٥٣) ، فإنه أصبح لازماً تعديلها حتى تتناسب تناسباً طردياً مع أسعار الأرز في الوقت الحاضر ، تفويتاً لكل فائدة يمكن أن يجنيها المخالفون من زراعة الارز بطريق الحفية وذلك برفع قيمة الغرامة من ٢٥ جنيهاً إلى ٣٥ جنيهاً بحيث تصبح من ٣٥ جنيهاً إلى ٥٠ جنيهاً عن كل فدان أو كسور فدان .

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن الجواز البحري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — لا يجوز لأي شخص ممن له جنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يزاول أية مهنة في السفن التي تتعدى في سيرها المياه الإقليمية للجمهورية إلا بعد الحصول على (جواز بحري) من إدارة التفيتش البحري لمصلحة اللوائى والنائر في الاقليم الذى يقيم فيه ويستثنى من ذلك من يعملون في السفن الحربية أو في السفن الحكومية غير المخصصة لأغراض تجارية .

مادة ٢ — يشترط لمنح الجواز البحري أو لتجديده ما يأتى :

(١) أن تكون قوة إبصار طالب الجواز البحري وصحته وحالته الجسمية تؤهله لنوع الخدمة

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣٢ الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٩٦١ .

التي سيقوم بها في السفينة في مختلف حالات الجو . وتخدم قوة الإبصار والشروط الصحية الأخرى بقرار من وزير الحرية .

(ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنسية أو في جنحة هتك عرض أو سرقة أو نصب أو تزوير أو في أية جريمة محلة بالشرف أو الاتجار في المخدرات أو إحرازها أو تعاطيها ما لم يكن قد رد إليه اعتباره وتأكدت جهة الإدارة من حسن سيره وسلوكه .

ومع ذلك يجوز عدم موافقة وزير الحرية صرف أو تجديد الجواز البحري لمن لا تتوفر فيه أحكام البند (١) وكان وقت العمل بهذا القانون يحمل جوازاً بحرياً أو مذكرة شخصية بحرية أو رخصة بحار .

مادة ٣ — لا يجوز أن يستعمل الجواز البحري إلا للعمل في السفن ويقوم في هذا الشأن مقام جواز السفر المنصوص عليه في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ .

مادة ٤ — تدون في الجواز البحري ما يأتي :

(١) البيانات المثبتة لشخصية حامله .

(ب) البيانات الخاصة برقم السفينة وإسمها وحمولتها الكمية وتاريخ ويمكن الإتيان بها وحدود الرحلة ونوع الوظيفة وتاريخ ومكان الرفت والتقارير عن الكفاءة والسلوك وتوقيع الربان والموظف المختص .

(ج) أية بيانات أخرى يصدر قرار من وزير الحرية بإضافتها :

مادة ٥ — يقوم بقيد البيانات الموضحة في المادة السابقة الموظف المختص بمكتب التفتيش البحري بإلياء بعد التحقق من صحة هذه البيانات على أن يتصل بالجهات المختصة فيما يتعلق بالبند (١) من المادة السابقة أما في الخارج فيقوم انفصل الرقيب إن وجد بقيد البيانات الواردة في البندين (ب و ج) من هذه المادة .

مادة ٦ — تلقى إدارة التفتيش البحري الجواز البحري إذا فقد حامله أي شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة (٢) .

مادة ٧ — يحدد بقرار من وزير الحرية شكل الجواز البحري ومدة سريانه على ألا يتجاوز خمس سنوات وكذا رسوم استخراجيه وتجديده على ألا تتعدى خمسين قرشاً أو خمس ليرات .

مادة ٨ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً أو مائتي ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين على كل مخالف للاحكام هذا القانون .

مادة ٩ — يلغى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥ الصادر في الأتليم المصريح الخاص بالجوازات

البحرية . وكذا تلغى المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من قرار المفوض السامي رقم ٤ / ل . ر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٩ بتحديد الرسوم البحرية التي تستوفيها مكاتب المرفأ وكذا كل نص مخالف لاحكام هذا القانون .

مادة ١٠ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية . ويعمل به في اقليمى الجمهورية بعد مضي ستة أشهر من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (أول يونيه سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

نظم القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥ شروط استخراج وتجديد الجواز البحرى .

أما فى الإقليم السورى فلم زد تنظيم لهذه العملية سوى المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من قرار المفوض السامى رقم ٤ / ل والخاص بتحديد الرسوم البحرية التى تستوفىها مكاتب المرفأ ونصها كآلى :

مادة ٣٢ — يخضع كل عضو من بحارة أى مركب تجارى سورى غير مراكب المرفأ أو الصيد أو النزهة لرسم سنوى قدره ١٢٥ غ . س ويستوفى مكتب المرفأ هذا الرسم عند إعطائه رخصة البحار السنوية .

مادة ٣٣ — أما الرخصة السنوية للنوتية الصغار الذين عمرهم دون اثنائية عشر فتعطى مقابل دفع رسم سنوى قدره ٥٠ غ . س .

مادة ٣٤ — لا تخضع بحارة مراكب النزهة السنوية للنص النصوص عليه فى المادتين ٣٢ و ٣٣ على أنه يجب أن يكون لديهم رخصة البحار السنوية التى تعطىهم إياها مجاناً مكتب المرفأ .

ونظراً لما يقتضيه قيام الجمهورية من توحيد التشريعات فى إقليمها فقد أعد مشروع القانون المرافق منظم توحيد إجراءات وشروط صرف الجواز البحرى .

ولما كانت إجراءات صرف الجواز البحرى والذكرة الشخصية البحرية واحدة رأت أن يقصر الأمر على صرف الجواز البحرى فى المادتين ١ و ٢ .

وكما بينت المادة ٢ شروط منح وتجديد الجواز البحرى وأجازت المنح أو التجديد لمن لا تتوفر فيه الأحكام المبينة فى البند (١) منها إذا كان وقت العمل بهذا القانون يحمل الجواز البحرى أو التذكرة الشخصية البحرية الذين كانا يصرفان فى الإقليم المصرى أو رخصة البحار التى كانت تصرف فى الاقليم السورى بشرط موافقة وزير البحرية . والغرض من هذه الاجازة هو عدم حرمان القدامى من مساكنهم إلى كسب عيشهم ، ولكيلا تحرم السفن ما اكتسبوه من خبرة .

وبينت المادة ٣ الغرض من منح الجواز البحرى ونصت على عدم جواز استعماله لغير العمل بالسفن واعتبرته بمثابة جواز السفر المنصوص عليه فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ حتى يمكن السماح لحامله بالانتقال من أية جهة إلى أخرى للعاق بسفينته المين بها للرجوع إلى وطنه .

وأوضحت المادة ٤ البيانات التى تدون فى الجواز البحرى .

ونصت المادة ٥ على أن قيد البيانات فى الجواز البحرى من اختصاص إدارة التفتيش البحرى أو من القناصل العرب فى الخارج ومؤدى هذا أنه لا يجوز للربابنة أو غيرهم أن يقوموا بإثبات أى قيد فى الجواز البحرى .

وأوضحت المادة ٦ فى صراحة أن فقدان أى شرط من الشروط المنصوص عليها فى المادة ٢ يؤدى إلى إلغاء الجواز البحرى .

وخولت المادة ٧ وزير الحرية تحديد شكل الجواز ومدة سريانه على ألا تتجاوز خمس سنوات وكذا رسم استخراجيه وتجديده بحيث لا يزيد على خمسين قرشاً أو خمس سنوات .

وخصّصت المادة ٨ لبيان العقوبة المقررة لمخالفة أحكام القانون .

أما المادة ٩ فألغيت القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من قرار المفوض السامى رقم ٤ / ل . وكل حكم يخالف هذا القانون .

أما المهلة المنصوص عليها فى المادة ١٠ فالغرض منها إفساح الوقت لتنفيذ القانون فى إقليمى الجمهورية .

وتتشرف وزارة الحرية بتقديم مشروع القانون للسيد رئيس الجمهورية رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١^(١)

فى شأن صيد الاسفنج فى الإقليم الجنوبى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يقصد بالاصطلاحات الآتية فى أحكام هذا القانون ما هو موضح أمام كل منها :

مركب : كل سفينة تدار بالآلات أو تسير بالقلاع أو بأية وسيلة أخرى وبصفة عامة جميع المنشآت العائمة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣٢ الصادر فى ١٣ يونيه سنة ١٩٦١ .

مركب صيد الأسفنج : المركب المزودة بجهاز ضغط الهواء أو بآية وسيلة أخرى تستعمل في عمليات الغطس .

صيد الأسفنج : عملية استخراجها من البحر .

العواص : الشخص الذى يقوم بعملية الغطس لصيد الأسفنج واستخراجه سواء باستعمال أجهزة الغطس أو بآية طريقة فنية أخرى .

الملاحظ : الشخص للناط به مراقبة العواصين في ساعات عملهم والإشراف على إدارة وصيانة أجهزة الغطس وقطعها المختلفة .

طاقم المركب : جميع الأشخاص الذين يعملون عليها بما فيهم العواصون والعواصون الجدد والربان والملاحظ والبعارة .

صاحب المركب : كل من يقوم بتجهيز مركب لحسابه الخاص لصيد الأسفنج سواء أكانت هذه المركب مملوكة له أم مستأجرة بمعرفة لهذا الغرض .

مادة ٢ — يكون صيد الأسفنج في المنطقة الغربية من المياه الإقليمية للأقليم الجنوبي فيما بين خط عمودى وهمى شمال الحدود الغربية لهذا الإقليم وخط عمودى وهمى شمال طاية الأضا بالأنقوشى بطريق الامتياز الذى يمنح بالزاد أو بالممارسة على حسب الأحوال وفقاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز .

وفي المناطق الأخرى من المياه الإقليمية والمسطح القارى يكون صيد الأسفنج بموجب رخصة سنوية من مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك على أن تراعى بالنسبة إلى المراكب الأجنبية أحكام القوانين والاتفاقات التى تعقد بين الجمهورية وبين الدول التى تتبعها هذه المراكب .

ويحدد وزير الحرية بقرار منه إجراءات وشروط ورسوم استخراج الرخصة بشرط ألا تزيد الرسوم على مائة جنيه عن كل مركب .

ويجوز للوزير تخفيض الرسوم بالنسبة إلى المراكب التابعة إلى جمعيات تعاونية .

مادة ٣ — كل مركب عربى مخصص لصيد الأسفنج يوجد وهو يمارس عليه هذه العملية أو يسير في مناطق صيد الأسفنج — في غير ظروف القوة القاهرة — دون رخصة سارية المفعول يحجز وتصادر أدوات الصيد والأسفنج الموجود به ويلزم صاحب المركب وربانه بأداء ضعف رسوم الرخصة وإن لم تؤد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حجز المركب يباع مع ملحقاته بالطريق الإدارى ويخصم من ثمنه المبلغ المشار إليه والمصروفات ويرد ما يتبقى بعد ذلك لصاحب المركب .

والمركب المحجوز لا يكون محلاً للاسترداد ولا تسرى حقوق الغير إلا على ما يتبقى من ثمن بيعه .

أما المراكب الأجنبية المخصصة لصيد الأسفنج فتصادر مع ما يوجد بها من أدوات الصيد والأسفنج .

مادة ٤ — كل مركب مرخص له في صيد الأسفنج يقوم بالصيد بأدوات ممنوع استعمالها أو في مناطق ممنوع الصيد فيها يقف الترخيص الممنوح له مدة لا تزيد على ستة أشهر ويصدر قرار الوقف من مصلحة السواحل وللصيد وحرس الجمارك .

مادة ٥ — يلزم صاحب المركب بمصروفات انتقال العمال من الجهات التي استقدمهم منها كما يلزم بمصروفات عودتهم إليها خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء العمل أو انتهاء العقد إلا إذا رفض العامل كتابة العودة خلال المدة المذكورة فإذا لم يتم صاحب المركب بترحيل العامل أو لم يف بمصروفات ترحيله وجب على جهة الإدارة إذا تقدم إليها العامل في نهاية المدة المذكورة ترحيله على نفقة صاحب المركب ويجوز لهذه الجهة استرداد ما أنفقته بطريق الحجز الإداري .

مادة ٦ — يحظر على صاحب المركب أن يستخدم أحد أفراد طاقم المركب دون عقد مكتوب باللغة العربية تسلم له صورة منه .

ويجوز لوزير الحرية أن يضع عقداً نموذجياً يسترشد به أصحاب المراكب وأفراد الطاقم بما فيهم القواصون الجدد .

وعلى صاحب المركب أن يقيد أسماء القواصين في سجل خاص بمجرد تسلمهم العمل .

مادة ٧ — يجوز لصاحب المركب فسخ عقد القواص تحت التمرين إذا ثبت لديه عدم أهليته أو عدم استعداده لتعلم المهنة بصورة مرضية ، كما يجوز للقواص تحت التمرين أن ينهي عمله بشرط أن يخطر الطرف الراغب في فسخ أو انتهاء العقد الطرف الآخر قبل ذلك بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٨ — يجوز لصاحب المركب فسخ عقد القواص قبل انتهاء مدته دون تعويض أو إنذار في الحالتين الآتيتين :

(١) إذا لم يراع القواص التعليمات اللازم اتباعها لسلامته أو لسلامة أفراد الطاقم رغم إنذاره كتابة .

(٢) إذا لم يتم القواص بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل .

مادة ٩ — يجوز للقواص ترك العمل قبل نهاية مدة العقد في الحالات الآتية :

(١) إذا وقع من صاحب المركب أو من ينوب عنه اعتداء على القواص .

(٢) إذا كان هناك خطر جسيم يهدد سلامة القواص أو صحته بشرط أن يكون صاحب المركب أو من ينوب عنه قد علم بوجود ذلك الخطر ولم يتم باتخاذ التدابير اللازمة لدرء الخطر أو التي تفرضها السلطات المختصة في المواعيد المحددة لها .

وفي كل من هاتين الحالتين يستحق القواص مكافأة عن مدة خدمته على الوجه المبين في المادة ١٨ دون إخلال بحقه في تعويض الضرر الذي أصابه بسبب ترك العمل .

مادة ١٠ — إذا زاد عدد أفراد طاقم المراكب على مائة شخص وجب على صاحب المراكب أن يعهد إلى طبيب بعلاجهم وعيادتهم على نفقته ويكون مقره في دائرة الميناء المقيدة بها المراكب أو الميناء التي تعتبر قاعدة للمراكب وعليه أن يقدم لهم الأدوية اللازمة للعلاج على نفقة صاحب المركب .

مادة ١١ — يحدد أجر الغواص على أساس نسبة معينة من قيمة ما يصيده من الأسفنج من مختلف أنواعه ودرجاته على الوجه الآتي :-

٢٠ ٪ إذا كان الغوص إلى أعماق أقل من ١٨ قامة .

٢٥ ٪ إذا كان الغوص من ١٨ قامة إلى ٢٥ قامة على ألا يقل جملة ما يصيده من الأسفنج من الدرجة الأولى عن ٢٨ ٪ وإلا عومل بالنسبة السابقة .

٢٧ ٪ إذا كان الغوص إلى أعماق تزيد على ٢٥ قامة على ألا تقل جملة ما يصيده من أسفنج الدرجة الأولى عن ٣٥ ٪ وإلا عومل بالنسبة السابقة .

ويتماضي الغواصون تحت النمرين أجوراً لا تقل عن ٥٠ ٪ من الأجور المذكورة .

مادة ١٢ — يجوز للغواص أن يحصل من صاحب المركب عند التعاقد على مبلغ من النقود بصفة ودية طبقاً لما ينض عليه في العقد ويخصم هذا المبلغ من الأجر المستحق للغواص بعد تصفية الحساب النهائي . ويجوز للغواص أو من يعينه كتابة أن يحصل من صاحب المركب على دفعة شهرية تحت الحساب تتناسب مع النسبة الشهرية التي تحسب له على قيمة ما خصه في الشهر السابق بحيث لا تقل الدفعة عن ٧٥ ٪ من قيمة هذه النسبة ويكون التوقيع من الغواص أو من يعينه للقبض مبرئاً لخدمة صاحب المركب في حدود ما أداه .

مادة ١٣ — تتم تصفية حساب كل غواص وأداء المستحق له مباشرة بعد بيع الأسفنج الذي صاده كله أو بعضه وذلك على أساس البيانات الواردة في سجلات المركب ودفتر الغواص والفاتورة الرسمية التي تثبت فيها الأسعار والكميات وأنواع الأسفنج المباعة إلا إذا رغب الغواص في تصفية حسابه بعد انتهاء العقد مباشرة فيتم ذلك بموجب شهادة رسمية تثبت الأسعار المتماثل بها في السوق .

مادة ١٤ — يلتزم صاحب المركب بأن يخصص سجلاً تنقيد به عمليات الغوص وأوقاتها وأعماقها وكمية الأسفنج المصيد وأنواعه لكل غواص على حدة ويكون هذا السجل بعهدة الملاحظ ويوقع عليه يومياً الملاحظ والغواص الذي قام بعملية الصيد .

مادة ١٥ — للغواص الذي يثبت مرضه الحق في أجر يعادل ٧٠ ٪ من أجره عن الـ ٤٥ يوماً الأولى لمرضه تزداد بعدها إلى ٨٠ ٪ عن الـ ٤٥ يوماً التالية وبحسب أجر الغواص على أساس متوسط نسبته في الثلاثين يوماً السابقة لبدء المرض أو عن مدة خدمته أيهما أقل .

مادة ١٦ — إذا وقع حادث لأحد أفراد الطاقم فعلى ربان السفينة والملاحظ أن يقدموا للمصاب المساعدة والإسعافات اللازمة .

وإذا لم تتحسن حالة المصاب بعد تقديم الإسعافات الطبية له فعلى الربان والملاحظ أن يتخذ الإجراءات اللازمة لنقله على وجه السرعة إلى أقرب مكان يمكن فيه علاجه طبياً أو إدخاله أحد المستشفيات مع إخطار السلطات الإدارية بالحادث .

وإذا تسبب الحادث في وفاة أحد أفراد الطاقم فعلى الربان أن يقف العمل فوراً ويعود بمركبه إلى أقرب ميناء ويقدم للسلطات المختصة جميع البيانات والتفصيلات عن الحادث .

في حالة وفاة أحد أفراد الطاقم فعلى السلطات الإدارية بمجرد دخول المركب إلى الميناء أن تقوم بتسلم جميع أوراقها ومستنداتها بما في ذلك ترخيص صيد الأسفنج وتجري تحقيقاً على وجه السرعة ، يتناول جميع أفراد الطاقم وأى شخص آخر له علاقة بالحادث .

وإذا ظهرت عند التحقيق مسؤولية الربان أو الملاحظ في الحادث تقوم السلطات الإدارية بإخطار صاحب المركب فوراً ولا ترد أوراق المركب أو يسمح له بمغادرة الميناء إلا بعد استبدال المسؤولين عن الحادث بآخرين وبإذن من السلطات المختصة .

وإذا اتضح من التحقيق أن سبب الحادث يرجع إلى عدم صلاحية أجهزة الغوص لايسمح للسفينة بمغادرة الميناء قبل إجراء الإصلاحات اللازمة والتأكد من صلاحيتها فنياً للغوص .

مادة ١٧ — يلتزم صاحب المركب أن يؤدي إلى الغواص عند انتهاء عقد العمل مكافأة تحسب بواقع ٥ ٪ من مجموع أجره عن كل موسم خلال الخمس السنوات الأولى من عمله وبواقع ١٠ ٪ عن كل موسم خلال السنوات التالية .

مادة ١٨ — تسرى أيضاً أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على العمال المشتغلين على هذه المراكب بالقدر الذى لا تتعارض فيه صراحة أو ضمناً مع أحكام هذا القانون والقرارات المصادرة تنفيذاً له .

مادة ١٩ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً كل فرد من الغواصين وأفراد طاقم المركب الذى يرتكب أحد الأفعال الآتية :

(أ) التغيب عن المركب بغير عذر مقبول بعد فوات الوقت المحدد للقيام بإجراءات الإبحار .

(ب) ترك العمل المخصص له قبل أن يحل محل من يخلف محله .

(ج) رفض الاذعان للأوامر الصادرة إليه في شأن المركب أو المحافظة على النظام بها في وقت العمل أو أثناء الراحة .

(د) إتلاف الأدوات واللمعات الموجودة بالمركب عمداً .

(هـ) الاعتداء على أحد أفراد الطاقم أثناء العمل .

وتضاعف العقوبة إذا ارتكبت هذه الأفعال من ثلاثة أشخاص بعد اتفاق بينهم .

مادة ٢٠ - إذا ارتكب ربان السفينة أو الملاحظ أو الاثنان معاً أية مخالفة أو إهمالاً في تطبيق أحكام هذا القانون يحكم على المسئول بالمقوبات الآتية :

(أ) الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات إذا تسببت المخالفة أو الإهمال في وفاة الغواص أو إصابته بعجز كلي وبصفة مستديمة عن مزاولة أى عمل .

(ب) الحبس مدة لا تزيد على سنة إذا تسببت المخالفة أو الإهمال في إصابة الغواص بعجز يحول دون قيامه بعمله كغواص .

(ج) الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر إذا تسببت المخالفة أو الإهمال في عجز الغواص مؤقتاً عن مزاولة الغوص مدة ثلاثة أشهر .

(د) وبغرامة لا تقل عن ٢٠ جنياً ولا تزيد على ٥٠ جنياً في جميع الأحوال الأخرى .
وفي الحالات التي يصدر فيها الحكم بالحبس يجوز حرمان المحكوم عليه من مزاولة العمل مدة لا تزيد على سنة .

مادة ٢١ - يعاقب على مخالفة أى حكم من أحكام القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٢ بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيات وتضاعف الغرامة المحكوم بها إذا ارتكب المخالف أية مخالفة قبل انقضاء سنة على المخالفة السابقة .

مادة ٢٢ - لوزير الحرية أن يصدر بالاتفاق مع الوزارات المختصة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وعلى الأخص فيما يتعلق بالمسائل الآتية :

١ - لوائح الصيد ووسائله وأعماق الغوص ومدته وفترات الراحة التي تعطى للغواص .
٢ - أحجام الأسفنج الذي يسمح بصيده على حسب كل نوع من الأنواع وأمراضه ومناطق صيده وإجراءات الرقابة على ما يصاد من الأسفنج وقت تفرغه على الشاطئ والتدابير الواجب اتباعها في تنظيفه وتبيضه .

٣ - إجراءات حماية منابت الأسفنج وإنشاء حقول صناعية وتمويل عملية الصيد وتصنيع الأسفنج وتصديره وتحديد مواصفاته .

٤ - لوائح تنظيم تشغيل الغواصين والبحارة وشروط لياقتهم طبياً ومهنياً وعددهم بالنسبة إلى كل مركب وعدد المراكب التي يسمح لها بالصيد في كل منطقة والوجبات الغذائية .

٥ - شروط منح المكافآت لمن يرشد عن المراكب التي تضبط وهي تقوم بعملية صيد الأسفنج دون ترخيص أو بأدوات صيد ممنوعة .

٦ - لائحة الجزاءات التأديبية التي توقع على الغواصين وشروط توقيعها .

مادة ٢٣ - يلغى المرسوم بقانون الصادر في ٢١ من أبريل سنة ١٩٢٦ في شأن صيد الأسفنج في

المياه البحرية المضرة وتظل القرارات واللوائح السارية نافذة المفعول فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون إلى أن تعدل أو تلغى .

مادة ٢٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم الجنوبي من الجمهورية .
يهضم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (أول يونيو سنة ١٩٦١)

مذكرة إيضاحية

في ٢١ من أبريل سنة ١٩٢٦ صدر المرسوم بقانون الخاص بصيد الإسفنج وعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٤٣ . وأثبت العمل أن أحكام هذا المرسوم بقانون غير كافية لتحقيق الأغراض التي شرع من أجلها . لهذا رُئي استصدار قانون جديد يهدف إلى تشجيع مهنة القوص ووقايتها من كوارث العمل وإلى تنظيم العلاقة بين الغواصين وبين أصحاب المراكب ويؤدي إلى وضع أسس تصنيع وتسويق الإسفنج . وقد أعد هذا المشروع لتحقيق كل هذه الأغراض ، ونصت أولى مواده على بيان ما يقصد بالاصطلاحات التي وردت فيه ، ثم أوضحت المادة ٢ أن صيد الإسفنج في المنطقة العربية التي حددتها يكون بطريق الامتياز ، أما الصيد في المناطق الأخرى من المياه الإقليمية فيكون بموجب رخص سنوية بالنسبة إلى مراكب الصيد العربية ، أما المراكب الأجنبية فتعامل وفقاً للاتفاقات التي تبرم مع الدول المابعة لها . ونصت هذه المادة على أن يصدر وزير البحرية قرارات ببيان إجراءات وشروط ورسوم رخص الصيد على ألا تتجاوز الرسوم مائة جنيه عن كل مركب وأجازت للوزير تخفيض الرسوم التي تقرر بالنسبة إلى الجمعيات التعاونية ليشجع هذا التخفيض طائفة المشتغلين بصناعة الإسفنج على تكوين جمعيات تعاونية ، ومن ثم يتسنى لأفراد هذه الطائفة المساهمة في بناء المجتمع التعاوني على أسس تعاونية سليمة تعود عليهم بالخير العميم .

وراعت المادتان ٣ و ٤ العمل على حماية منابت الإسفنج عن قد تسول لهم أنفسهم العبث بها فنصت المادة ٣ على توقيع غرامة — على المراكب العربية التي تضبط وهي تمارس الصيد دون ترخيص — مقدارها ضعف الرسوم المقررة ، أما المراكب الأجنبية فتصادر بما عليها من أدوات وإسفنج ، كما نصت المادة ٤ على وقف الترخيص الممنوح للمركب مدة لا تزيد على ستة أشهر إذا قام بالصيد في مناطق ممنوع الصيد فيها أو بأدوات ممنوع استعمالها .

ونظراً لأن المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون العمل قد نصت على استثناء ضباط السفن البحرية ومهندسيها وملاحيها وغيرهم ممن يسرى عليهم قانون التجارة البحرية من تطبيق الأحكام الخاصة بعقد العمل الفردي (التي وردت في الفصل الثاني من القانون) فقد تكفلت المواد من ٥ إلى ١٠ بتنظيم العلاقة بين أصحاب المراكب وعمالهم ، فألزمت المادة (٥) صاحب المركب بتحمل مصروفات انتقال العمال عند استقدامهم وكذلك بمصروفات الانتقال إذا رغبوا في العودة خلال ثلاثة

أيام من انتهاء العمل أو فسخ العقد ، وحظرت المادة ٦ استخدام أفراد الطاقم دون عقد مكتوب تسلم للمستخدم صورة منه ، كما أجازت لوزير الحرية وضع عقد نموذجي يسترشد به المتعاقدون كما أوجبت على صاحب المركب قيد أسماء القواصين في سجل خاص بمجرد تسلم العمل وأجازت المادة ٧ فسخ عقد القواص تحت التمرين إذا ثبت عدم أهليته أو عدم استعداده لتعلم المهنة بصورة مرضية ؛ كما أجازت المادة للقواص تحت التمرين إنهاء عمله على أن يخطر صاحب المركب قبل الفسخ بثلاثة أيام على الأقل .

وبينت المادة ٨ الأحوال التي تميز لصاحب المركب فسخ عقد القواص قبل انتهاء مدته أما المادة ٩ فقد بينت الحائتين اللتين تميزان للقواص ترك العمل وحفظت له في الحائتين حقه في المكافأة التي نصت عليها المادة ١٧ .

وأوجبت المادة ١٠ على صاحب المركب أن يعهد إلى طبيب بعلاج أفراد طاقم المركب إذا زاد عددهم على مائة فرد .

ونظمت المواد ١١ و ١٢ و ١٣ كيفية تحديد أجور القواصين على أساس الحصص التي يصيدها الفرد وفقاً لما جرى عليه العرف المتبع في هذا الشأن ، كما قضت بأن يرفع الأحرار تـريـجـيا تبعاً لأعماق الغوص ونوع الأسفنج المصيدة ؛ حتى يتناسب الأجر مع الجهود التي يبذل في العمل وتشجيعاً للقواصين على الغوص إلى أكبر عمق مسموح به ؛ كما جعلت تصفية الأحرار عقب بيع الأسفنج المصيد على أساس أسعار البيع وقت التصفية كما أعطيت القواص الحق في تصفية حسابيه إذا أراد عقب انتهاء عقده مباشرة على أن تتم التصفية على أساس أسعار التعامل في الأسواق وقت طلب التصفية ولكي لا يثور نزاع على كمية الأسفنج المصيد أو نوعه أوجبت المادة ١٤ على صاحب المركب أن ينحصر سجلات تفيد فيه عمليات الغوص وأدقاتها وأعماقها وكمية الأسفنج المصيد وأنواعه لكل غواص على حدة على أن يوقع عليه القواص .

وبينت المادة ١٥ كيفية معاملة القواص في حالة مرضه كما أوضحت المادة ١٦ ما يجب عمله إذا أصيب أحد أفراد طاقم السفينة في حادث وكذلك إذا توفي أحد منهم .

ووضعت المادة ١٨ أسس تحديد المكافأة ونص فيها على أن تضاعف عن كل موسم عمل بعد الموسم الخامس لتشجع ذلك القواصين على الاستمرار في العمل .

وأوردت المواد من ١٩ إلى ٢١ العقوبات التي توقع على مخالفين أحكام هذا القانون .

وأخيراً نصت المادة ٢١ على أن يصدر وزير الحرية بالاتفاق مع الوزارات المختصة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون ومن بينها القرارات الخاصة بتصنيع وتسويق الأسفنج .

ويتشرف وزير الحرية بتقديم المشروع للسيد رئيس الجمهورية في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بالمواد ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ١٥ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات النصوص الآتية :

« مادة ٣ — تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية إلى لجنة تشكل برئاسة مدير عام مصلحة التسجيل التجاري وعضوية وكيل المصلحة المختص وعضو من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الاقتصاد بمجلس الدولة .

ويجب أن يتضمن الطلب البيانات الآتية :

اسم الطالب ولقبه ومنه وجنسيته ومحل إقامته ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها والجدول الذي يرغب قيد اسمه فيه حسب مؤهله العلمي .

وتقرر اللجنة بعد التحقق من توافر الشروط في الطالب قيد اسمه في السجل ونوع الجدول الذي يقيد فيه ، فإذا رفض الطلب وجب أن يكون القرار مسبباً .

ويجب أن تفصل اللجنة في كل طلب في مدى ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديمه .

ويعلن صاحب الشأن بقرار اللجنة فور صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

« مادة ٤ — يجوز لطالب القيد أن يطعن في القرار الصادر برفض طلبه خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ إعلانه بالقرار المذكور .

ويقدم الطعن إلى لجنة تشكل برئاسة وكيل وزارة الاقتصاد المساعد الذي يدخل في اختصاصه الاشراف على مصلحة التسجيل التجاري وعضوية عضو من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الاقتصاد بمجلس الدولة ووكيل براءات يعين بقرار من وزير الاقتصاد لمدة سنتين ويجوز تجديد تعيينه لمدة أخرى .

« مادة ٥ — يجب أن تفصل اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤ في كل طعن يقدم إليها في مدى

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣٢ الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٩٦١ .

ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديمه وبعد تكليف الطاعن بالحضور أمامها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لسماع أقواله . ويكون قرار اللجنة برفض الطعن نهائياً » .

« مادة ٧ — يستبعد من السجل كل من فقد أحد الشروط الواردة بالبندين ١ و ٢ من المادة الثانية وكذلك كل من طلب استبعاد اسمه أو توفي ويكون ذلك بقرار من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣ » .

« مادة ١٥ — تكون جلسات التأديب سرية وتصدر اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤ قرارها علناً بعد سماع دفاع التهم أو وكيله . ويجب أن يكون القرار مسيئاً وأن تحرر أسبابه قبل النطق به . ويكون قرار اللجنة نهائياً .

ويعلم التهم بتاريخ الجلسة المحددة لنظر المعارضة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قبل موعد الجلسة بعشرة أيام على الأقل كما يعلن بقرار اللجنة بالطريقة ذاتها خلال عشرة أيام على الأقل .

ويجوز المعارضة في قرار اللجنة إذا صدر في غيبة التهم ، على أن تقدم خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه بالقرار . وتكون المعارضة بتقرير يودع مكتب وزير الاقتصاد وتسرى في شأن إعلان التهم بتاريخ الجلسة المعنية لنظر المعارضة وبالقرار الذي يصدر فيها الأوضاع والمواعيد المقررة بالفقرة الثانية .

ويجوز لمن صدر قرار بمحو اسمه أن يطلب من اللجنة إعادة النظر في أمره بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر بعد عشرة أيام من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (أول يونيه سنة ١٩٦١)

مذكرة إيضاحية

(١) في ٨ فبراير سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات وتبين من تطبيق أحكامه أن بعض هذه الأحكام — وهي المنصوص عليها في المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ١٥ — تحتاج إلى تعديل لتيسير الإجراءات واتفاقي الصعوبات التي نشأت من تطبيقها .

(٢) قد نصت المادة ٣ من القانون المشار إليه على أن تشكل اللجنة المختصة بالنظر في طلبات القيد من وكيل وزارة التجارة والصناعة (الاقتصاد حالياً) ومراقب عام مصلحة الملكية الصناعية والتسجيل (مصلحة التسجيل التجاري حالياً) أو من يقوم مقامه وأقدم أستاذ القانون التجاري بالجامعات المصرية ، وحددت الفقرة الرابعة من هذه المادة مدة أقصاها شهران للفصل في كل طلب .

ولتيسير البت في طلبات القيد ، أعيد تشكيل اللجنة لتكون برئاسة مدير عام مصلحة التسجيل التجاري

وعضوية وكيل المصلحة المختص وعضو من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الاقتصاد بمجلس الدولة لأنه بحكم اختصاصه أقدر على التحقيق من توافر الشروط في طلبات القيد التي تفصل فيها هذه اللجنة .

كما اتضح أن مهلة الشهرين المحددة للفصل في طلبات القيد سواء بالرفض أو القبول لم تكن كافية للبت في الطلبات بحيث تكون صالحة للعرض على اللجنة المذكورة ؛ ولذلك رُئي زيادتها إلى ثلاثة شهور بدلا من شهرين ؛ ومن المسلم به أن مدة الثلاثة الشهور المشار إليها لا تبدأ إلا من التاريخ الذي يتم فيه استيفاء جميع الإجراءات والمستندات المتعلقة بالطلب .

(٢) تنص المادة ٤ من القانون على تشكيل اللجنة المختصة بالنظر في الطعون ، وهي من عشرة أعضاء . وقد اتضح أن من بين هؤلاء الأعضاء من لا تدعو الحاجة لأن يكون ممثلا في هذه اللجنة وقد نشأ عن كثرة عدد الأعضاء ووجود الشرط الذي يقضى ألا تكون مداوالات اللجنة صحيحة إلا إذا حضرها ستة أعضاء على الأقل ، وسبعة على الأقل في حالة التأديب ، إن تعذر اجتماع هذه اللجنة في معظم الحالات .

لذلك عدلت المادة ٤ بحيث تصبح اللجنة مشكاة برئاسة وكيل وزارة الاقتصاد المساعد الذي يدخل في اختصاصه الإشراف على مصلحة التسجيل التجاري وعضوية عضو من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الاقتصاد بمجلس الدولة ووكيل براءات يمين بقرار من وزير الاقتصاد لمدة سنتين ويجوز تجديد تعيينه لمدة أخرى . وقد روعي في هذا الشكل أن تكون لجنة الطعون مكونة من ثلاثة أعضاء تيسيراً لإجراءات الانعقاد كما روعي أن يكون أعضاؤها غير أعضاء لجنة القيد .

وقد اقتضى تشكيل اللجنة على الوجه المتقدم تعديل المادة ١٥ من القانون بإلغاء ما كانت تستلزمه عند عقد هذه اللجنة كهيئة تأديب خاصاً ألا تكون مداوالاتها صحيحة إلا إذا حضرها سبعة أعضاء على الأقل وأن تصدر قراراتها بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائها الحاضرين .

(٤) عدلت المادة ٥ بالنسبة للمدة المحددة فيها ؛ والتي توجب على لجنة الطعون أن تفصل فيما يقدم إليها من طعون في مدى شهرين من تاريخ تقديم الطعن ؛ وذلك لما أظهره تطبيق العمل من قصر هذه المدة وأنها لا تتسع لما يتخذ من إجراءات تستغرق بعض الوقت ؛ لذلك عدلت المدة إلى ثلاثة أشهر بدلا من شهرين .

(٥) وقد تضمن المشروع تعديل المادة ٧ التي تقضى بأن يستبعد من السجل كل من فقد أحد الشروط الواردة بالبندين ١ و ٢ من المادة الثانية ، وهي الخاصة بالجنسية والإقامة بالإقليم المصري والأهلية المدنية ، وكذلك اسم من طلب استبعاد اسمه أو توفي — فقد كانت أحكام هذه المادة توجب أن يصدر القرار من لجنة الطعون المنصوص عليها في المادة ٤ في حين أن حالات الاستبعاد المنوّه عنها لا تستلزم العرض على هذه اللجنة ويكفي أن تعرض على اللجنة المشكلة في المادة ٣ وهي اللجنة المختصة بالنظر في طلبات القيد — وقد عدلت المادة ٧ على هذا الوجه .

وتتشرف وزارة الاقتصاد بعرض مشروع القرار بقانون بالصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة بكتابه رقم ٣٧١٣ المؤرخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ رجاء التفضل بإصداره .

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦١^(١)

بإنشاء محكمة ابتدائية بمحافظة الإسماعيلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — تنشأ محكمة ابتدائية يكون مقرها مدينة الإسماعيلية وتشمل دائرة اختصاصها محافظة الإسماعيلية الصادر بإنشائها القرار بقانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٥٩ — ومناطق شبه جزيرة سيناء حسب تحديد منطقة العرش الوارد في الفقرة ثانياً (١) من المادة الثانية بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ .
وتفصل هذه الجهات من دائرتي اختصاص محكمتي بورسعيد والزقازيق الابتدائيتين .

مادة ٢ — جميع القضايا المنظورة أمام محكمتي بورسعيد والزقازيق الابتدائيتين والتي أصبح الفصل فيها بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمة الإسماعيلية الابتدائية تحال بالحالة التي هي عليها وبدون مصاريف إلى هذه المحكمة لجلسات تحددها المحاكم المنظورة أمامها . وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية .

ولّا يسرى حكم الفقرة السابقة على القضايا للمؤجلة للنطق بالحكم فيها بل تحكم فيها المحكمة المنظورة أمامها .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (أول يونيه سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

تمشياً مع ما تقتضيه المادة الثامنة من قانون السلطة القضائية من قيام محكمة ابتدائية في كل عاصمة من عواصم مديريات الإقليم المصري — التي استعفى عنها أخيراً بالمحافظات وتبعاً لصدور القرار

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٢٢ الصادر في ١٣ يونيه سنة ١٩٦١ .

بقانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء محافظة الإسماعيلية — وتنفيذا لما ترمسه وزارة العدل من سياسة التخفيف عن المتقاضين بتقريب سبل التقاضو إليهم رُئي إنشاء محكمة ابتدائية بمحافظة الإسماعيلية يتناول اختصاصها كافة الناطق الداخلة في تكوين هذه المحافظة — وهي مناطق القنطرة غرب وقسم البستان وقسم الضواحي — التي كانت تابعة لاختصاص محكمة بورسعيد الابتدائية — والقصاصين الجديدة والقصاصين القديمة والتل الكبير — التي كانت تابعة لاختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية .

هذا ولما كان اختصاص محكمة بورسعيد الابتدائية يشمل بالإضافة إلى دائرة محافظة بورسعيد منطقة من شبه جزيرة سيناء تابعة لأقسام الحدود إدارياً هي منطقة العريش المحددة بالفقرة ثانياً (١) من المادة الثانية من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائي العام على بعض الناطق التابعة لأقسام الحدود — وكانت هذه المنطقة أوثق اتصالاً بدائرة اختصاص محكمة الإسماعيلية منها بدائرة اختصاص محكمة بورسعيد . لذلك رُوي رعاية للصالح العام فصلها من اختصاص محكمة بورسعيد وإلحاقها باختصاص محكمة الإسماعيلية .

وقد تضمنت النصوص بياناً لطريقة إحالة القضايا التي كانت تابعة لمحكمة بورسعيد والزقازيق إلى محكمة الإسماعيلية .

لذلك : أعد مشروع القانون المرفق مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء عرضه على مجلس الأمة .

قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦١^(١)

بإنشاء محكمة ابتدائية بمحافظة السويس

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — تنشأ محكمة ابتدائية يكون مقرها مدينة السويس وتشمل دائرة اختصاصها محافظة السويس الصادر بتحديد نطاقها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ .

وتفصل الجهات التابعة لها من اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية .

مادة ٢ — جميع القضايا المنظورة أمام محكمة القاهرة الابتدائية والتي أصبح الفصل فيها بمقتضى

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣٢ الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٩٦١ .

المادة السابقة من اختصاص محكمة السويس الابتدائية تحال بالحالة التي هي عليها وبدون مصاريف إلى هذه المحكمة لجلسات تحددها المحاكم المنظورة أمامها وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية . وما كان من هذه القضايا مقرر نظره مدينة السويس تحدد له عند الإحالة ذات الجلسات التي كانت محددة له من قبل .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على القضايا المؤجلة للنطق بالحكم فيها بل تحكم فيها المحكمة المنظورة أمامها .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (أول يونيه سنة ١٩٦١)

مذكرة ايضاحية

نمشياً مع ما تقضى به المادة الثامنة من قانون السلطة القضائية من قيام محكمة ابتدائية في كل عاصمة من عواصم مديريات الإقليم المصري التي استعيف عنها أخيراً - بالمحافظات - وتنفيذاً لما تترسمه وزارة العدل من سياسة التخفيف عن التقاضين بتقريب سبل التقاضى إليهم - رضى إنشاء محكمة ابتدائية بمحافظه السويس يتناول اختصاصها كافة الناطق الداخلة في تكوين هذه المحافظة - كما حددها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ ، على أن تفصل من اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية .

وقد تضمنت النصوص بياناً لطريقة إحالة القضايا التي كانت تابعة لهذه المحكمة الأخيرة إلى محكمة السويس الابتدائية . وهذا ولما كان مقرر نظر بعض هذه القضايا هو مدينة السويس فعلا - مما يجعل إحالتها إلى محكمة السويس الابتدائية مجرد إحالة حكمية - لذلك رضى - فصدأ في الإجراءات - النص على أن يراعى عند إحالة هذه الطائفة من القضايا تحديد ذات الجلسات التي كانت محددة لنظرها من قبل .

لذلك أعد مشروع القانون للرفق مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء عرضه على مجلس الأمة .

قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن استثناء مصلحة
الجمارك من بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص
بنظام موظفي الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن استثناء مصلحة
الجمارك من بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة النص الآتي :

« استثناء من أحكام المواد ١١ و ١٥ و ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام
موظفي الدولة يجوز أن يكون التعيين في مصلحة الجمارك فيما لا يتجاوز نصف خلوات (شواغر) الدرجة
السادسة الإدارية بالنقل من بين موظفي الدرجة السادسة الكتابية بالمصلحة المذكورة مع احتفاظ المقول
منهم بأقدميته في الكادر (اللاك) للتوسط بشرط ألا تقل مؤهلاتهم عن الشهادة المتوسطة وأن
يكون التقريران الأخيران بمرتبة ممتاز وأن يكونوا قد اجتازوا بنجاح امتحان المعهد الثقافي
للدراستات الجمركية .

مادة ٢ — يحتفظ للمعينين في ظل القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بأقدميتهم السابقة
في الدرجة السادسة الكتابية ، ولا يجوز الاستناد إلى هذه الأقدمية للطعن في القرارات الإدارية التي
صدرت قبل نفاذ هذا القانون .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٣٨٠ (٦ يونيو سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ باستثناء مصلحة الجمارك من بعض أحكام القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة فأجازت تعيين موظفي الكادر الكتابي في الدرجة السادسة
الإدارية بمصلحة الجمارك فيما لا يتجاوز نصف خلوات هذه الدرجة بشرط ألا تقل مؤهلاتهم عن الشهادة

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣٤ الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٦١ .

المتوسطة وأن يكون التقريران الأخيران بمرتبة ممتاز أو ما لا يقل عن ٨٠٪ وأن يكونوا قد اجتازوا بنجاح إمتحان المعهد الثقافى الجمركى . كما جعل ترقية ذوى المؤهلات المتوسطة من الدرجة الرابعة الادارية إلى الدرجة الثالثة الادارية فى حدود النسب المقررة بمقتضى أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ونظراً لأن القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ لم يتضمن نصاً يسمح لمن طبق عليهم من حملة المؤهلات المتوسطة أن يحتفظوا بأقدميتهم التى قضوها بالدرجة السادسة الكناية عند نقلهم إلى الدرجة السادسة الادارية فقد قضت المحكمة العليا الادارية بأن أقدمية هذه الفئة من الموظفين فى الدرجة السادسة تتحدد بتاريخ النقل إليها دون إعتداد بالمدة التى قضيت فى الدرجة السادسة الكناية . وقد ترتب على ذلك أن أصبح من العسير اختيار الاصلح للنقل من الكادر الكتابى إلى الكادر الادارى لأن كل من لهم مدد خدمة فى الدرجة السادسة الكناية - أيا كانت هذه المدد - سيحجمون عن قول النقل لما يترتب عليه من أضرار بما كرم نتيجة إسقاط أقدميتهم بالكادر المتوسط ومن ثم تحرم المصلحة من تعيين هذه الطائفة فى الدرجة السادسة الادارية والافادة بما كسبوه من خبرة ومراة فى العمل وتهدر الحكمة من صدور القانون .

وقد اقترحت وزارة الخزانة علاجاً لذلك أن يحتفظ لهؤلاء الموظفين عند التعيين فى الدرجة السادسة الادارية بما كسبوه من أقدمية فى الدرجة السادسة الكناية .

وقد بحث ديوان الموظفين هذا الاقتراح ورأى الموافقة عليه وأعد مشروع القانون المرافق متضمناً تعديل نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ بما يفيد احتفاظ المنقولين من الدرجة السادسة الكناية إلى الدرجة السادسة الادارية بأقدميتهم فى الكادر المتوسط . كما نص فى المادة الثانية على احتفاظ من سبق تعيينهم فى الدرجة السادسة الادارية فى ظل القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ بأقدميتهم السابقة فى الدرجة السادسة الكناية مساواة لهم بمن يجرى تعيينهم فى ظل النص الجديد الذى استحدث الحكم الخاص بالاحتفاظ بالأقدمية السابقة ونص على أن الانتفاع بهذا الحكم ليس له أثر رجعى تحصيناً للقرارات التى صدرت صحيحة قبل استحداثه من المساس بها استناداً إلى ما قرره من أقدمية اعتبارية .

كذلك رُئى حذف القيد الوارد فى ذيل المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ الذى كان يقضى بأن تكون ترقية ذوى المؤهلات المتوسطة منهم من الدرجة الرابعة الادارية إلى الدرجة الثالثة الادارية فى حدود النسب المقررة بمقتضى أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لأن هذا الحكم أصبح لا محل له بعد صدور القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٠ والذى تناول المادة ٤١ المشار إليها بالتعديل .

ويتشرف وزير الدولة بعرض مشروع القانون مفرغاً فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة على السيد رئيس الجمهورية . رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦١^(١)

بتنظيم أعمال الوكالة التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — تحظر مزاولة أعمال الوكالة التجارية إلا لمن يكون اسمه مقيداً في السجل المعد لذلك بوزارة الاقتصاد .

مادة ٢ — يشترط فيمن يقيد اسمه في السجل المشار إليه في المادة السابقة أن يكون من الفئات الآتية :

- (١) الأفراد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .
 - (٢) شركات المساهمة التي تكون أسهمها جميعاً إسمية ومملوكة دائماً لأشخاص متمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .
 - (٣) الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تكون حصصها مملوكة دائماً لأشخاص متمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .
 - (٤) شركات التضامن والتوصية بالأسهم والتوصية البسيطة التي يكون جميع الشركاء فيها دائماً متمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .
- وفي جميع الأحوال يجب أن يكون أعضاء مجلس إدارة الشركة ومديروها والمسؤولون عن الإدارة فيها من المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٣ — تنظم بقرار من وزير الاقتصاد :

- (أ) الإجراءات والمستندات الخاصة بالقيد والتجديد وتعديل البيانات والشطب والإلغاء .
- (ب) رسوم القيد والتجديد وتعديل البيانات والصور المستخرجة بما لا يزيد على عشرين جنهما بالنسبة لرسم القيد وعشرة جنيهات بالنسبة لرسم التجديد أو تعديل البيانات وجنيهين بالنسبة لرسم استخراج صورة من السجل .

مادة ٤ — يحدد وزير الاقتصاد مهلة لتنفيذ أحكام المادة ٢ من هذا القانون على ألا تجاوز هذه المهلة يوم ١٤ يناير سنة ١٩٦٢ .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣٤ الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٦١ .

مادة ٥ — يجوز لوزير الاقتصاد أن يلغى قيد الوكيل التجارى بقرار مسبب فى أى من الحالتين الآتيتين :

(أ) إذا فقد الوكيل التجارى شرطاً من الشروط المنصوص عليها فى المادة ٢ من هذا القانون .
(ب) إذا خالف الوكيل التجارى أى حكم من أحكام هذا القانون أو القرارات الإدارية تنفيذاً له .

ولا يصدر قرار الإلغاء إلا بعد إخطار الوكيل التجارى بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ليقدم أوجه دفاعه خلال الخمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الإخطار .

مادة ٦ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين

ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة كل من قدم عمداً بيانات غير صحيحة سواء كانت من البيانات الخاصة بالقيد أو بالتجديد أو بتعديل البيانات أو بالشطب من السجل .

ويعتبر الأفراد القائمون بأعمال الوكالات التجارية وجميع أعضاء مجالس الإدارة ولديرون والمسؤولون عن الإدارة فى الشركات التى تباشر هذه الأعمال مسؤولين عن أية مخالفة لأحكام القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .

وفى حالة صدور الحكم بالإدانة يجوز بقرار من وزير الاقتصاد حرمان المحكوم عليه من مزاولة أعمال الوكالة التجارية بصفة مطلقة أو لمدة التى يحددها .

مادة ٧ — يلغى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية وتظل نافذة القرارات الصادرة بمنح مهل بالتطبيق لحكم المادة ٣ منه ، كما يلغى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دغة .

مادة ٨ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم المصرى ، ولوزير الاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (٦ يونيه سنة ١٩٦١)

مذكرة إيضاحية

بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ يعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ، وقد وضع هذا القانون الأحكام الأساسية في تنظيم أعمال الوكالة التجارية بما يحقق المصلحة العليا للبلاد ويوفر أسباب الأمن والطمأنينة في المجال الاقتصادي

وجرى العمل في تنفيذ القانون المذكور على أن المقصود بالوكالة التجارية هو تمثيل الموكل في توزيع سلعة مادية أو عرضها للبيع أو التداول ، ويشترط أن يكون للوكيل التجاري حق خاص في توزيع السلعة مقصور عليه دون غيره .

وتنص المادة الأولى من القانون على أنه « تخطر مزاولة أعمال الوكالة التجارية إلا لمن يكون اسمه مقيداً في السجل المعد لذلك بوزارة التجارة — الاقتصاد الآن .

وتنص المادة الثانية منه على أنه « لا يجوز أن يقيد في السجل المشار إليه في المادة السابقة إلا أسماء الأفراد المصريين أو الشركات المساهمة التي تكون أسهمها جميعاً اسمية ومملوكة لمصريين دائماً ويشترط في أعضاء مجالس إدارة الشركات التي تقيد في السجل المذكور والممثلين عن الإدارة فيها أن يكونوا مصريين .

ومؤدى ذلك أن أصبحت مزاولة أعمال الوكالة التجارية مقصورة على الأفراد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة والشركات المساهمة التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية المشار إليها دون باقي الشركات من أى نوع كانت — ولو كان الشركاء جميعهم من المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

ونظراً لأن عوامل الاستقرار في الشركات على اختلاف أنواعها تزيد على مثلتها في التاجر الفرد مما يدعوا إلى توسيع مجال العمل أمامها بما لا يقل عن الحدود المباحة للتاجر الفرد ، وتمشياً مع مبدأ تكافؤ الفرص أمام المواطنين المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة بما لا يخل بالفرض الأساسى الذى يستهدف القانون تحقيقه ، ويقتضى الأمر تعديل المادة الثانية منه بما يجيز للشركات على اختلاف أنواعها أن تزاوّل أعمال الوكالة التجارية متى كان تكوينها مقصوراً على عناصر متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة سواء فيما يتعلق برأس مالها أو بإداراتها .

وقد أظهر التطبيق العملى للقانون بعض أوجه النقص التى تلخص فى الآتى :

١ — عدم تحديد الأوضاع الخاصة بطلب القيد والالتزامات المفروضة على الوكيل التجارى بعد القيد فى السجل كطلب تعديل بيانات القيد أو تجديده أو شطبه .

٢ — عدم تحديد الرسوم المستحقة على القيد فى السجل وتعديل البيانات والمستخرجات ، مما أدى إلى صدور القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة . وبمقتضاه فرض رسم دفعة نوعى مقداره خمسة عشر جنيهاً على القيد فى سجل

الوكلاء التجاريين وخمسة جنيهات على تعديل بيانات القيد . أما المستخرجات فقد تعين الرجوع في تحديد الرسوم المستحقة عليها إلى الأحكام العامة في اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

ولاستكمال أوجه النقص المشار إليها يقتضى الأمر تحويل وزير الاقتصاد :

(أ) تنظيم الإجراءات وتعيين المستندات الخاصة بالقيد والتجديد وتعديل البيانات والشطب والإلغاء .

(ب) تحديد رسوم القيد والتجديد وتعديل البيانات والصور المستخرجة بما لا يزيد على عشرين جنيهاً بالنسبة لرسوم القيد وعشرة جنيهات بالنسبة لرسوم التجديد أو تعديل البيانات وجنيهين بالنسبة لرسم طلب استخراج صورة من السجل .

(ج) النص على العقاب في حالة مخالفة القرارات المنفذة للقانون .

وإزاء هذه الاعتبارات فقد كان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر حقيقاً بالتعديل على نحو شامل .

وتحقيقاً لذلك أعدت وزارة الاقتصاد مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون المرافق مشترشرة في ذلك القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين وهو من أحدث القوانين المعمول بها في تنظيم فروع النشاط التجارى .

وتنص المادة ١ من المشروع على أن « تحظر مزاولة أعمال الوكالة التجارية إلا لمن يكون اسمه مقيداً في السجل المعد لذلك بوزارة الاقتصاد » وهى تطابق المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ .

وعينت المادة ٢ فئات الأفراد والشركات التى تقيد فى سجل الوكلاء التجاريين .

وفوضت المادة ٣ وزير الاقتصاد فى تنظيم الإجراءات والمستندات الخاصة بالقيد والتجديد وتعديل البيانات والشطب والإلغاء وكذلك فى تحديد الرسوم المستحقة .

وفوضت المادة ٤ وزير الاقتصاد فى تحديد المهلة اللازمة لتنفيذ أحكام المادة الثاية من المشروع على ألا تتجاوز هذه المهلة مدة خمس سنوات من ١٥ يناير سنة ١٩٥٧ أى تنتهى فى ١٤ يناير سنة ١٩٦٢ وهو تاريخ انتهاء المهلة المقررة فى المادة الثالثة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ .

وأوردت المادة ٥ الحالات التى يجوز أن يلغى فيها قيد الوكيل التجارى ويحظر عليه نتيجة لذلك الاستمرار فى أعمال الوكالة التجارية .

وبينت المادة ٦ من المشروع العقوبات التى تطبق فى حالة مخالفة القانون أو القرارات المنفذة له والمسؤولين عن المخالفة .

ونصت المادة ٧ على إلغاء القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ على أن تستمر القرارات الصادرة بمنح

مهل بالتطبيق لأحكامه نافذة منتجة لآثارها دون حاجة إلى استصدار قرارات أخرى بمنح هذه المهل .
كما نصت على إلغاء القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٧ .

وتتشرف وزارة الاقتصاد بعرض المشروع على رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس
الدولة بكتابه رقم ٢١/١٢/١٩٢ المؤرخ ٢٧/٦/١٩٦٠ .
رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — تستبدل بالمواد ٣ و ٤ و ٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد
النصوص الآتية :

« مادة ٣ — تسرى تراخيص الاستيراد لمدة سنة من تاريخ إصدارها على أن يستعمل الترخيص
وتصل البضاعة موضوع الترخيص إلى أحد موانئ إقليم مصر خلال هذه المدة .

ولا يجوز أن يصدر الترخيص لمدة أقل من سنة إلا بقرار من وزير الاقتصاد إذا اقتضت
الضرورة ذلك » .

« مادة ٤ — يعتبر استعمالاً للتراخيص فتح الاعتماد أو تحويل القيمة أو الدفع مقابل المستندات
أو استخراج استمارة مصرفية للتخليص على البضاعة أو إثبات التعاقد الفعلي عليها والتأشير بذلك من
الإدارة العامة للاستيراد » .

« مادة ٥ — يجوز مدة صلاحية تراخيص استيراد السلع تحت التصنيع أو التجهيز التي اشترط
فيها دفع القيمة مقابل تسليم مستندات الشحن أو فتح اعتماد معجزاً إلى آجال عدة وذلك بالنسبة إلى
وصول البضاعة إلى الوقت الذي تنتهي فيه عملية التصنيع أو التجهيز بشرط أن يؤشر بذلك من الإدارة
العامة للاستيراد لفتح باقي الاعتماد المجزأ أو دفع القيمة مقابل تسليم مستندات الشحن » .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر ولوزير الاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (١٢ يونيه سنة ١٩٦١)

مذكرة ايضاحية

تنص المادة ٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد على أن تستعمل تراخيص الاستيراد خلال ستين يوماً من تاريخ إصدارها وإلا كانت ملغاة .

وتنص المادة ٤ منه على أنه « يعتبر استعمالاً للتراخيص المنصوص عليها في المادة السابقة فتح الاعتماد أو تحويل القيمة أو استخراج استمارة مصرفية للتخليص على البضاعة أو إثبات التعاقد الفعلي عليها إذا كان الدفع مقابل المستندات أو التأشير بهذا الإثبات خلال الستين يوماً المشار إليها » .

وتنص المادة ٥ منه على أنه « يسرى الترخيص عند استعماله على الوجه المبين في المادة السابقة لمدة لا تجاوز ستة أشهر من انتهاء ميعاد الستين يوماً المنصوص عليها في المادة ٣ بشرط أن تصل السلع إلى أحد الجمارك بإقليم مصر خلال المدة المذكورة » .

ويجوز منع صاحب الترخيص مبدئياً أخرى بقرار من وزير الاقتصاد وبالنسبة إلى تراخيص استيراد السلع تحت التصنيع أو التجهيز بشرط أن يؤثر بذلك من الإدارة العامة للاستيراد لفتح باقي الاعتماد الجزأ أو لدفع القيمة مقابل تسليم مستندات الشحن .

قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التبعة العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ٣٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التبعة العامة النص الآتي :

« يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو ألف ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣٥ الصادر في ١٩ يونيه سنة ١٩٦١ .

يخالف أحكام المادة الرابعة ، ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة تطبيقاً
للمواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ و ٣١ .

مادة ٢ — يستبدل بالمادة ٣٩ من القانون المذكور النص الآتي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً أو خمسمائة ليرة
أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تخلف عمداً عن تنفيذ أمر التكليف أو الاستيلاء أو النذب
أو الاستدعاء أو مساعد على ذلك أو أدلى ببيانات كاذبة أو ناقصة في هذا الصدد . »

مادة ٣ — تضاف إلى مواد القانون المذكور مادة جديدة برقم ٤١ مكرراً بالنص الآتي :

« يكون الحد الأدنى لعقوبة الحبس المنصوص عليها في المواد ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠
و ٤١ أسبوعاً . »

مادة ٤ — تضاف إلى مواد القانون المذكور مادة جديدة برقم ٤١ مكرراً (١) بالنص الآتي :

« كل من يخالف أحكام هذا القانون أثناء قيام حالة التعبئة العامة يعاقب بالسجن إذا وقعت الجريمة
في الإقليم المصري ، أو الاعتقال المؤقت إذا وقعت الجريمة في الإقليم السوري ، وذلك مع عدم الإخلال
بالعقوبات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون . »

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وتنفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٨٠ (١٢ يونيو سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

صدر قانون التعبئة الموحد رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ ونص في المواد من رقم ٣٥ إلى رقم ٤٢ منه
على عقاب من يخالف أحكامه ولم يقرر هذا القانون الجزاء على مخالفة حكم المادة ١١ منه ، كما أن
المادة ٣٩ من هذا القانون لم تنص على عقاب من يخالف عمداً عن تنفيذ أمر التكليف أو الاستيلاء
أو يساعد على ذلك أو يدلى ببيانات كاذبة في هذا الشأن وقصرت العقاب على من يتخلف عمداً عن
تنفيذ أمر الاستدعاء أو النذب أو يساعد على ذلك أو يدلى ببيانات كاذبة في هذا الصدد .

كذلك لم يتعرض القانون لتشديد العقاب على مخالفة أحكامه خلال مدة إعلان التعبئة العامة حيث
تكون القوات المسلحة في مسيس الحاجة إلى استغلال جميع القوى البشرية والامكانيات المادية في
الدولة وهذا يحتم رصد جميع هذه القوى والامكانيات لخدمة المجهود الحربي لتكون القوات المسلحة
على أهبة الاستعداد لدفع الأخطار الخارجية الأمر الذي يقتضي معه تشديد العقاب على مخالفة أحكام

هذا القانون إبان إعلان التعبئة لحث من يقع على عاتقهم الإلتزام بأى واجب بمقتضى هذا القانون على المبادرة إلى تنفيذه .

لهذا أعد مشروع القانون المرافق بإضافة الأحكام التى تعالج أوجه النقص المذكورة فى القانون ونصت المادة الأولى منه على استبدال نص المادة ٣٧ من هذا القانون بالنص الوارد فى المشروع كما نصت المادة الثانية على إضافة مادتين جديدتين إلى القانون المشار اليه برقى ٣٩ مكرراً و ١٤ مكرراً وتقضى أولاهما بعقاب من يتخلف عمداً عن تنفيذ أمر التكليف أو الاستيلاء أو يساعد على ذلك وكذلك كل من يدلى ببيانات كاذبة أو ناقصة .

ونصت المادة الثانية على أن تكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة خلال حالة التعبئة وذلك دون الإخلال بالعقوبات الأخرى المنصوص عليها فى القانون .

ويتشرف وزير الدولة للشئون الحربية برفع مشروع القانون المرافق إلى السيد رئيس الجمهورية مفرغاً فى الصيغة القانونية التى ارتأها مجلس الدولة . رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٠^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التصدير

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنص البند ٣ من المادة ٨ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التصدير النص الآتى :

« ٣ — الأفراد والشركات الذين تتوافر فيهم الشروط التى يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد ، ويستثنى من ذلك كل من يقوم بتصدير سلع للاستعمال الشخصى أو إلى قطاع غزة بفلسطين »

مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى إقليم مصر .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (١٢ يونيه سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣٦ الصادر فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٦١

مذكرة ايضاحية

طلب السيد الحاكم الادارى العام لقطاع غزة (مراقبة التموين والاستيراد والتصدير) بكتابته رقم ت . غ س / ١٣ المؤرخ في ١٩ من يونيه سنة ١٩٦٠ استثناء القطاع من أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير الذى يوجب قيد مصدرى السلع من إقليم مصر إلى الخارج في سجل المصدرين المعد لذلك بوزارة الاقتصاد ، وذلك نظراً للصعوبات التى تواجه التجار المستوردين بالقطاع عند استيرادهم مختلف السلع من إقليم مصر نتيجة لتطبيق القانون المشار إليه ، ولأن الاستيراد للقطاع يتم في حدود حصص نصف سنوية ومقررات شهرية معتمدة من قبل لجنة التموين العليا أو في حدود موافقة الجهات المختصة .

ونظراً لأن تراخيص التصدير تستخرج مقابل تراخيص الاستيراد الفلسطينية باسم التجار الفلسطينيين المختصين برسم السيد الحاكم الادارى العام ، ولأن معظم تلك التراخيص تكون بمبالغ جزئية من مختلف السلع يتعذر شراؤها من المصدرين الرئيسيين ويقوم تجار هذا القطاع بشراؤها شخصياً عن طريق التسويق من الأرياف أو محلات تجارية مختلفة ، وتالياً لتأخر وصول السلع التموينية والمواد الأساسية اللازمة للقطاع .

ومن حيث إن المادة ٨ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير تنص على أنه « لا يجوز مزاولة التصدير إلا لمن يكون اسمه مقيداً في السجل » .

ومن حيث إنه — وإن كان قطاع غزة يخضع للإدارة العربية بحكم الظروف إلا أنها جزء من كيان فلسطين العربية ؛ ومن ثم يعتبر التصدير إليه خارجاً عن إقليم مصر .

فقد أعد مشروع القانون المرافق باستثناء من يقوم بتصدير سلع إلى قطاع غزة بفلسطين من القيد في سجل المصدرين .

وتتشرف وزارة الاقتصاد بإقليم مصر بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التى أقرها مجلس الدولة بكتابته رقم ١٤٢/٢٠/٨٠ (٢٧٢٠) المؤرخ ١٩٦٠/١١/٢٩ .

رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن الرابطة وضباط الملاحة والمهندسين البحريين في السفن التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — في تطبيق أحكام هذا القانون :

- (أ) يقصد بالربان أو الرئيس أى شخص يتولى قيادة السفينة ويكون مسئولاً عنها .
- (ب) يقصد بضباط الملاحة أى شخص من غير المرشدين يتولى فعلاً تسيير السفينة أو مناوراتها ويكون مسئولاً عن النوبة .
- (ج) يقصد بكبير المهندسين أى شخص مسئول بصفة مستديعة عن إدارة القوة الميكانيكية المحركة للسفينة .
- (د) يقصد بالمهندس البحرى أى شخص يتولى فعلاً إدارة آلات السفينة ويكون مسئولاً عن النوبة .

مادة ٢ — تخويل الشهادات البحرية الآتية لحاملها شغل الوظائف المبينة قرين كل منها :

(أ) شهادة ربان لأعلى البحار :

قيادة السفن من أية حمولة ومن أى نوع وفي أى رحلة .

(ب) شهادة ضابط ملاح أول لأعلى البحار :

١ — ضابط ملاح أول في سفن أعلى البحار .

٢ — قيادة سفن بضائع لأعلى البحار تقل حمولتها عن ٥٠٠ طن .

٣ — قيادة سفن الملاحة الساحلية .

(ج) شهادة ضابط ملاح ثان لأعلى البحار :

١ — ضابط ملاح ثان في سفن أعلى البحار .

٢ — ضابط ملاح وحيد في سفن الملاحة الساحلية التى تنقل الركاب والبضائع .

٣ — قيادة السفن الساحلية لنقل الركاب والبضائع التى تقل حمولتها عن ٢٠٠ طن .

(١) نفي بالمجريدة الرسمية العدد ١٣٦ الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٦١ .

(د) شهادة ربان ملاحه ساحلية :

١٠ — قيادة السفن الساحلية .

٢ — ضابط ملاحه ثان في سفن أعالي البحار

(هـ) شهادة ضابط ملاحه ساحلية :

١ — ضابط ملاحه في سفن الملاحه الساحلية .

٢ — قيادة السفن الساحلية لنقل البضائع التي تقل حمولتها عن ١٥٠ طناً .

(و) شهادة كبير مهندسين بحريين :

وهي نوعان : إحداهما خاصة بالبخار و لأخرى خاصة بالموتور

(ز) شهادة مهندس بحرى

وهي نوعان : إحداهما خاصة بالبخار و الأخرى خاصة بالموتور .

(ح) شهادة ريس سفينة شراعية :

قيادة السفن الشراعية (حق ولو كانت هذه السفن مجهزة بمحرك آلى مساعد) من أية حمولة ومن أى نوع وفي أية رحلة .

ويصدر وزير الحرية قرارات بالشهادات الأجنبية المعادلة لهذه الشهادات .

مادة ٣ — مع مراعاة حكم المادة (٢) يجب ألا يقل مجموع عدد حملة الشهادات البحرية للعمل على سطح السفينة عن الآتى :

عدد

(أ) السفن التي تقل حمولتها عن ٥٠٠ طن ١

(ب) السفن التي حمولتها ٥٠٠ طن فأكثر وأقل من ١٠٠ طن ٢

(ج) السفن التي حمولتها ١٠٠٠ طن فأكثر وأقل من ٢٠٠٠ طن ٣

(د) السفن التي حمولتها ٢٠٠٠ طن فأكثر ٤

مادة ٤ — يجب أن يكون على السفن ذات المحركات (عدا السفن الشراعية المجهزة بمحرك آلى مساعد) مهندس واحد على الأقل يحمل شهادة مهندس بحرى إذا كان مجموع قوة آلاتها المسيرة ثلاثمائة حصان يانئ وأقل من أربعمائة

فإذا كان مجموع قوة الآلات المسيرة أربعمائة حصان يانئ فأكثر وأقل من ثمانمائة فيجب أن يكون عليها مهندس يحمل شهادة كبير مهندسين بحريين ومعه مهندس يحمل شهادة مهندس بحرى .

أما إذا كان مجموع قوة الآلات المسيرة ثمانمائة حصان يانئ فأكثر أو كانت الحمولة السككية المسجلة

للسفينة ١٠٠٠ طن فأكثر فيجب أن يكون عليها ثلاثة مهندسين أحدهم على الأقل يحمل شهادة كبير مهندسين بحريين وكل من الآخرين يحمل شهادة مهندس بحرى على الأقل .

مادة ٥ — علاوة على ما قرره المادتان ٣ و ٤ يجوز استخدام شخص أو أكثر من غير الحائزين على مؤهل الوظيفة بشرط ألا يكونوا مسئولين بأية حال عن نوبة ملاحظة .

ولا يجوز بأية حال أن يحل شخص غير مؤهل محل شخص مؤهل أوجبت إحدى المادتين ٣ و ٤ وجوده إلا إذا كان ذلك لقوة قاهرة أو كان إذن سابق من مصلحة الموانئ والمناظر .

مادة ٦ — فيما عدا ريس سفينة شراعية تمنح الشهادات البحرية المنصوص عليها في المادة ٢ من وزير الحرية لمن اجتاز بنجاح امتحاناً يؤدي أمام لجنة خاصة ويصدر وزير الحرية قرارات بتشكيل اللجنة المذكورة ومواد الامتحان وشروطه والرسوم التي تحصل من الطلبة على ألا تتجاوز خمسة جنيهات مصرية (٥٠ ليرة سورية) .

وتمنح شهادة ريس سفينة شراعية من مدير عام مصلحة الموانئ والمناظر بناء على توصية لجنة امتحان رؤساء السفن الشراعية التي يصدر وزير الحرية قراراً بكيفية تشكيلها وبشروط ومواد الامتحان المذكور .

مادة ٧ — يجوز لوزير الحرية أن يمنح دون أداء امتحان أى ضابط ملاح أو مهندس بحرى خدم بسفن الحكومة ثم ترك الخدمة شهادة تحوله الخدمة في السفن التجارية برتبة معادلة لرتبته أو درجته على أن يكون مستوفياً للشروط الواجب توافرها فيمن يتقدم لامتحان الشهادة المذكورة .
وتحدد بقرار من وزير الحرية الشهادة المعادلة لكل رتبة أو درجة .

مادة ٨ — لمدونى إدارة التفتيش البحري بمصلحة الموانئ والمناظر حق الدخول في كل وقت في أية سفينة توجد في موانئ الجمهورية للتفتيش على شهادات الربانة وضباط الملاح والمهندسين البحريين ورؤساء السفن الشراعية .

وعلى كل ربان أن يقدم هذه الشهادات للمدونين المذكورين كلما طلبوا ذلك ولإدارة التفتيش البحري أن تقف عن السفر كل سفينة لا تستوفى الشروط المنصوص عليها في المواد ٢ و ٣ و ٤ .

مادة ٩ — لا تسرى أحكام هذا القانون على السفن الحربية ولا على سفن الحكومة أو السفن التي تستخدمها إحدى السلطات العامة لأغراض غير تجارية ولا على الوحدات التي تعمل داخل الموانئ .

مادة ١٠ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيهاً أو ٥٠٠ ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مالك أو مستغل أو ربان يخالف أى حكم من أحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ .

مادة ١١ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو ١٠٠٠ ليرة كل شخص توصل بطريق الغش أو باستعمال أوراق مزورة إلى شغل وظيفة ربان أو ضابط أو مهندس بحرى أو ريس سفينة شراعية في سفينة تحمل علم الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ١٢ — يلغى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٠ بشأن الربانة وضبط الملاحة والمهندسين البحريين في السفن التجارية .

مادة ١٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (١٢ يونيه سنة ١٩٦١) .

مذكرة ايضاحية

صدر في الإقليم المصرى القانون رقم ٦١ بشأن الربانة وضباط الملاحة وللمهندسين البحريين في السفن التجارية متمشياً مع أحكام الاتفاقية الخاصة بمؤهلات ربانة السفن التجارية وضباطها ومهندسيها التي وضعها مؤتمر العمل الدولي في دور اجتماعه الحادى والعشرين بجنيف في ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ .

ثم صدر القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٨ معدلاً بعض أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه .

وبمناسبة قيام الوحدة وضرورة توحيد القوانين بين إقليمى الجمهورية رُئى إعادة النظر في أحكام القانون المذكور في ضوء ما أسفرت عنه تجارب تطبيقية منذ صدوره .

ولهذا وضع مشروع القانون المرافق ليحل محل القانون رقم ٦١ سنة ١٩٤٠ وعلى أن يسرى على إقليمى الجمهورية .

وقد خصصت المادة الأولى منه للتعارف والمادة (٢) بينت الشهادات البحرية والوظائف التي ينحول حاملها شغلها وقد روعى في ذلك الكفاءة اللازمة المناسبة لكل وظيفة .

وعينت المادة (٣) الحد الأدنى لعدد حملة الشهادات البحرية للربانة وضباط الملاحة ورؤساء السفن الشراعية بكل سفينة على حسب حمولتها ونوع خدمتها والملاحة التي تقوم بها وكل ذلك بما يتفق مع أحكام المادة ٢ السابقة عليها .

وبينت المادة (٤) ما يلزم لكل سفينة من حملة شهادات الهندسة البحرية مبتدئة بالمسئول عن الآلة التي قوتها ٣٠٠ حصان يانى . ومن مقتضى ذلك أنه لا يشترط في المسئول عن إدارة الآلة في السفينة التي تقل حمولتها عن ذلك أن يكون من حملة الشهادات الهندسية البحرية اكتفاء بخبرته .

وقد أجازت المادة (٥) استخدام غير المؤهلين في سفينة طالما أنها استوفت موظفيها المذكورين في المادتين ٣ و ٤ وبشرط أن تكون المسئولية عن النوبات التي يقومون بها على عاتق شخص من حملة المؤهلات البحرية .

أما الفقرة الثانية من هذه المادة فقد أشارت إلى عدم جواز التحلل من أحكام المادتين ٣ و ٤

إلا في حالة القوة القاهرة أو لظروف أخرى ترى مصلحة الموانئ والنائر وجاقتها وبشرط أن يصدر بها إذن سابق من المصلحة المذكورة .

وقد بينت المادة (٦) طريقة الحصول على الشهادات البحرية وخولت وزير الحرية إصدار القرارات اللازمة لتشكيل لجان الامتحان ولتحديد موارده وشروطه والرسوم التي تحصل من الطلبة في هذا الشأن على ألا تتجاوز خمسة جنيهات مصرية ، خمسين ليرة سورية .

وقد أجازت المادة (٧) لوزير الحرية منح ضباط الملاحة والمهندسين البحريين في سفن الحكومة بعد تركهم الخدمة شهادة تخولهم العمل في السفن التجارية بشرط استيفائهم للشروط الواجب توافرها فيمن يتقدم لامتحان الشهادة التي تمنح له وعلى أن تحدد الشهادات للمعادلة لكل رتبة أو درجة بقرار من وزير الحرية .

وقد خولت المادة (٨) مندوبي إدارة التفتيش البحري حق دخول أية سفينة في موانئ الجمهورية للتفتيش على الشهادات البحرية وأعطت هذه الإدارة سلطة وقف السفينة التي لا تستوفي ما أوصحته المواد ٢ و ٣ و ٤ وعددت المادة (٩) السفن المعفاء من تطبيق أحكام هذا القانون .

ونصت المادتان (١١ و ١٠) على المخالفات والعقوبات المقررة لها .

وتتشرف وزارة الحرية بتقديم هذا المشروع إلى السيد رئيس الجمهورية بالصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة . رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن النقل البحري الساحلي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يقصد بعبارة « النقل البحري الساحلي » في هذا القانون النقل البحري أو القطر بين ميناءين أو أكثر من موانئ الجمهورية العربية المتحدة ، كما يقصد بها تشغيل الوحدات البحرية داخل الموانئ .

مادة ٢ — يقصر النقل البحري الساحلي على السفن المسجلة تحت علم الجمهورية العربية . ويجوز للهيئة العامة للنقل البحري بموافقة وزارة الحرية أن تصرح بالنقل للسفن الأجنبية .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣٧ الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٩٦١ .

ولا يجوز لأى وحدة بحرية أن تعمل داخل موانى الجمهورية إلا إذا كانت مملوكة كلها لمن يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٣ — يجوز للسفن الأجنبية أن تبحر بين موانى الجمهورية لأخذ ركاب أو بضائع برسم موان أجنبية أو لإنزال ركاب أو بضائع واردة من موان أجنبية .

مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة تعادل ضعف أجر النقل الذى تم الاتفاق عليه مع خضوعه لتقدير مصلحة الموانى والمناظر وتقوم المصلحة المذكورة بتقدير وتحصيل هذه الغرامة ولا يصرح للسفينة بالسفر إلا بعد أدائها .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بنحتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (١٢ يونيه سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة ٤ من قانون التجارة البحرية السورى الصادر بالمرسوم التشريعى رقم ٨٦ بتاريخ ١٢ آذار عام ١٩٥٠ على أن للسفن السورية وحدها حق الصيد على السواحل وحق الملاحة التجارية الساحلية بين المرافئ السورية وقطر السفن فى دخولها إلى هذه المرافئ وخروجها منها . أما التشريع فى الإقليم المصرى فهو خلو من تنظيم الملاحة الساحلية إلا من تعليمات ليست مؤيدة بتشريع .

ولما كانت معظم دول العالم البحرية تقصر الملاحة الساحلية على السفن الوطنية .

لذلك رأى العمل على إيجاد أسطول ساحلى وطنى يساعد فى تسهيل عمليات النقل ويعمل على عدم تسرب جزء من الثروة الوطنية إلى الخارج ، كما يساعد إلى حد ما على حل مشكلة العمال العاطلين .

لهذا وضع مشروع القانون المرافق ؛ وقد بينت المادة الأولى ما يقصد بعبارة « النقل البحرى الساحلى » وأشارت إلى أنه يشمل عمليات القطر كما يشمل تشغيل الوحدات البحرية داخل الموانى .

وقصرت المادة ٢ — حق القيام بالنقل البحرى الساحلى على السفن المسجلة تحت علم الجمهورية تطبيقاً لأحكام قانون التجارة السورى المشار إليه وأحكام قانون تسجيل السفن التجارية رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ . إلا أنه لما كانت الهيئة العامة للنقل البحرى ترى أن قطع الأسطول التى ترفع علم الجمهورية العربية المتحدة لازالت غير كافية حتى الآن للقيام بكافة عمليات النقل البحرى الساحلى ؛ وكانت الهيئة كثيراً ما تضطر إزاء احتياجات العمل إلى سفن أجنبية للقيام بهذا العمل سيما فيما يتعلق بنقل البترول ، فقد أجازت هذه المادة للسفن الأجنبية القيام بعمليات النقل البحرى الساحلى إذا حصلت على إذن الهيئة المذكورة بذلك .

وأجازت المادة ٣ للسفن الأجنبية أن تبصر بين موانئ الجمهورية بشرط ألا تنقل بين هذه الموانئ ركاباً أو بضائع .

وبينت المادة ٤ العقوبة التي توقع في حالة مخالفة أحكام هذا القانون ، وخولت مصلحة الموانئ والمناظر السلطة في تقدير أساس الغرامة وذلك دفعا لأي تواطىء أو تحايل للتهرب من القانون .

قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار
قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٢٨ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ النص الآتي :

« استثناء من أحكام المادة ١٥ ، تدخل مدة الإعارة والأجازات الدراسية بغير مرتب والتجنيد والتكليف (المصادرة) التي تلي تاريخ التعيين ضمن المدد المحسوبة في المعاش ، وتؤدي عن هذه المدة فيما عدا مدة التجنيد ، الاشتراكات والمبالغ الموضحة في المادة ١٣ إما خلال مدة الإعارة أو الاجازة أو التكليف (المصادرة) أو دفعة واحدة بعد عودة الموظف إلى الخدمة .

على أنه يجوز للموظف أداء اشتراكاته على أقساط شهرية لمدة لا تتجاوز المدة المشار إليها .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به في إنشائه الجمهورية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٨٠ (١٢ يونيو سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

تنفي أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بأن تحسب مدة التجنيد ضمن المدة المحسوبة في المعاش على أن يؤدي الموظف منها الاشتراكات التي تطلبها القانون إما أثناء مدة التجنيد أو عقب عودة المجند مباشرة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٢٧ الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٩٦١ .

وفي الحالة الأخيرة أجاز القانون إما أداء هذه الاشتراكات دفعة واحدة أو على أقساط لمدة لا تتجاوز ثلاثة أمثال مدة التجنيد على أن تستحق على الاشتراكات المقسطة فائدة بسيطة قدرها ٤ ٪ من تاريخ عودة الموظف حتى تاريخ الأداء .

وتخفيفاً من أعباء المجندين الذين لا يحصلون خلال فترة تجنيدهم إلا على مكافأة صغيرة بالنسبة لرتبتهم التي كانوا يتقاضونها قبل التجنيد ، فضلاً عن أنهم يؤدون خلال تلك الفترة خدمة وطنية جليلة عليها عليهم واجبهم نحو البلاد ، فقد رُئي حساب مدة التجنيد ضمن المدة المحسوبة في المعاش دون أن يؤدي عنها اشتراك إلى الصندوق سواء من الموظف أو الحكومة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة التي يتبعها المجند .

وقد أعدت الوزارة المشروع المرافق بتعديل أحكام المادة ٢٨ من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ على الوجه الذي يحتمل الغرض المتقدم .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة بكتابه رقم ١٧٢/٣٢/٢١ المؤرخ ١٩٦٠/٥/٢٣ .
رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن تعطيل بورصة عقود القطن بالإسكندرية
وشراء محصول قطن موسم ١٩٦٠/١٩٦١

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تعطيل بورصة عقود القطن بالإسكندرية إلى أجل غير مسمى .
مادة ٢ — تقفل عقود القطن القائمة بالبورصة حتى يوم ١٩٦١/٦/٢١ (ويدخل في ذلك الفعليات الباقية من شهر يونيه سنة ١٩٦١) .

وتحصل فيها تصفية إجبارية ومقاصة بالأسعار الآتية :

عقد متوسط التيلة

عقد طويل التيلة

يونه ٥٧,١٣

يوليه ٦٩,٣٦

أغسطس ٥٧,٤٠

وتسرى هذه الأحكام على كل ذي شأن في هذه العقود .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣٨ الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٩٦١ .

مادة ٣ — تكون الفروق الناتجة عن المقاصة المنصوص عليها في المادة السابقة واجبة الأداء فوراً بحكم القانون .

مادة ٤ — في عمليات بيع القطن « تحت القطع » بين المنتج والتاجر أو التجار فيما بينهم والتي لا يكون السعر قد حدد فيها حتى تاريخ تعطيل بورصة العقود ، يكون أساس التحديد فيها أسعار التصفية لاستحقاق يولي وأغسطس سنة ١٩٦١ المشار إليها في المادة الثانية ، مضافاً إليها أو مخصوماً منها العلاوة المتفق عليها بين الطرفين .

مادة ٥ — اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون وحق ٣١ أغسطس سنة ١٩٦١ تشتري لجنة القطن المصرية ما يعرض عليها من أقطان محصول موسم ١٩٦٠/١٩٦١ (محلوحة تسليم الإسكندرية) بأسعار التصفية لاستحقاق يولي وأغسطس سنة ١٩٦١ المشار إليها في المادة الثانية

ويصدر وزير الاقتصاد قراراً بتحديد أسعار الأساس لأصناف القطن الأخرى ، كما يصدر القرارات اللازمة لتحديد فروق الرتب .

مادة ٦ — يلغى القرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦١ في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٦٠/١٩٦١ .

مادة ٧ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره ، ولوزير الاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القانون بنحتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها
صدر برئاسة الجمهورية في ٩ المحرم سنة ١٣٨١ (٢٢ يونيه سنة ١٩٦١) .

قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥١/١٩٦٢ والمتبقى من أقطان المواسم السابقة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة، القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦١ وحق آخر أغسطس سنة ١٩٦٢ تشتري لجنة القطن المصرية أقطان محصول موسم ١٩٦١/١٩٦٢ والمتبقى من أقطان المواسم السابقة (محلوحة تسليم الإسكندرية) بالأسعار المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون .

ويصدر وزير الاقتصاد قراراً بتحديد أسعار الأساس لأصناف القطن الأخرى ، كما يصدر القرارات اللازمة لتحديد فروق الرتب .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣٨ الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٩٦١ .

مادة ٢ — تتولى لجنة القطن المصرية بيع الأقطان للتصدير أو الاستهلاك المحلى بالأسعار والشروط التى يعلنها وزير الاقتصاد بقرارات منه .

ولا يجوز تصدير أقطان للخارج أو شراء المغازل المحلية لها إلا عن طريق لجنة القطن المصرية . ويعاقب المخالف بغرامة قدرها مائة قرش عن كل قنطار من القطن موضوع المخالفة .

مادة ٣ — يكون لموظفى مصلحة القطن والجمارك الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزيرى الاقتصاد والخزانة صفة مأمورى الضبط القضائى فى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ولوزير الاقتصاد التنفيذى بالإقليم المصرى إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ المحرم سنة ١٣٨١ (٢٢ يونيه سنة ١٩٦١) .

جدول

بالأسعار التى تشتري بها لجنة القطن المصرية أقطان محصول موسم ١٩٦١/١٩٦٢

والمتبقى من المواسم السابقة (معلوجة تسليم الاسكندرية)

مواعيد التسليم	منوفى رتبة جود / فولى جود	كرنك رتبة جود / فولى جود	اشمونى رتبة جود	دندرة رتبة جود	جيزة ٣٠ رتبة جود	جيزة ٤٧ رتبة جود
	ريال للقنطار المتري	ريال للقنطار المتري	ريال للقنطار المتري	ريال للقنطار المتري	ريال للقنطار المتري	ريال للقنطار المتري
من أول أغسطس حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١	٧٧ر٠٠	٧٨ر٠٠	٦٥ر٠٠	٦٥ر٠٠	٦٧ر٠٠	٦٠ر٠٠
من أول يناير سنة ١٩٦٢ حتى نهاية الموسم	٧٨ر٠٠	٧٩ر٠٠	٦٦ر٠٠	٦٦ر٠٠	٦٨ر٠٠	٦٨ر٠٠

مذكرة ايضاحية

تعمل البورصات فى ظل نظام الحرية الاقتصادية المطلقة ، وهو نظام ولى عهده بعد أن نحت بلاد العالم سياسة التدخل والتوجيه الاقتصادى ، وغدا نظام الاقتصاد الموجه هو النظام السائد فى الغالبية العظمى من دول العالم .

وإذا ما واجهنا الحقائق تبين لنا أن أشهر بورصات العالم — وهما بورستا نيويورك وليفربول —

لم تعد تحقق الوظيفة الأولى الموكولة للبورصة ألا وهي تحديد سعر التعامل العالمى للسلعة ، فالأسعار التى تحدد ببورصة نيويورك مثلاً ليست هى أسعار التصدير بل غدت مجرد أسعار للتعامل الداخلى بعد أن خلقت الحكومة هناك أسعاراً للتصدير تختلف كلية عن تلك التى يجرى بها التعامل فى البورصات ولجأت إلى أسس مختلفة متنوعة بدأتها بالبيع عن طريق المزاد من مخزون الحكومة (اللجنة) وكان آخرها تقرير إعانة للتصدير على المبيعات للخارج . أما بورصة ليفربول فإن حجم التعامل بها قد انكمش إلى حد كبير بحيث أصبحت غير محققة بالكامل للغرض الذى كان منتظراً منها .

وبالنسبة لبورصة عقود القطن بالاسكندرية فإن الأمل كان ممتوداً عند إعادة فتحها فى سبتمبر عام ١٩٥٥ على أن تسير فيها الأمور على هدى من الأسس السليمة التى زودت بها لانتحتها الجديدة وأن يجرى بها التعامل فى جو من الطمأنينة والاستقرار دون التعرض للهزات التى طالما أصابت سوق للقطن بالأضرار وأودت بمصالح المنتجين والتجار .

على أن طائفة من الظروف — منها ظروف عامة تتصل بالاتجاهات العالية ومنها ظروف خاصة ترتبط بحماية مصالحنا الاقتصادية — قد تكاثفت على تعطيل وظيفة البورصة الأساسية باعتبارها أداة لتأمين عمليات القطن وموازنة أسعاره .

ذلك أن بعض الدول المستوردة لأقطاننا قد ركزت مشترياتها فى يدهيات قوية شبه حكومية تدخل مشتريه لكميات كبيرة فى ظروف تضغط على السوق فتسجل أسعاراً غير طبيعية . ونظراً لضخامة العمليات التى تجريها تلك البلاد فى فترات دورية وما يعقبها من ذبذبات قوية عندما تمتنع عن الشراء ، فإن البورصة لم تعد أداة صالحة للتغطية السليمة وفقدت تبعاً لذلك وظيفتها كجهاز حساس مهمته تحديد سعر عالمى لأقطاننا .

كما كان من أثر القيود النقدية التى استوجبتها ضرورة المحافظة على سلامة اقتصاديات البلاد أن أصبحت سوق عقود القطن بالاسكندرية ضيقة ومنفصلة عن الأسواق العالمية . وهو اعتبار فى له أهميته البالغة فى كيان البورصة ترتب على فقدانه أن غدا من غير الميسور إتمام عمليات الموازنة العالية بين بورصة الاسكندرية والبورصات الأجنبية فافتقدت سوقنا بذلك المرونة التى لا يستقيم دونها العمل بالبورصة .

وقد ترتب على هذا الوضع أن باتت أسعار القطن فى أسواقنا بمنأى عن مستوى الأسعار العالمية ، مما أضرب بحركة صادراته وأدى بالتالى إلى التأثير على أسعاره فى الداخل ، الأمر الذى ينعش معه إلحاق الخسارة بالمشتغلين فى سوق القطن من منتجين وتجار .

ولما كان الهدف الذى تصبو إليه الحكومة هو رفع مستوى المعيشة لمواطنيها سيما تلك الفئة الكادحة ، فئة المزارعين الذين يعتمدون فى معاشهم على محصول القطن ورغبة فى إرساء قواعد سليمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى البلاد ، لذلك كان لزاماً أن يعاد النظر فى سياسة تصريف القطن بما يحقق ثبات الأسعار للمنتجين وتجنبهم شر تقلبات الأسعار .

وترى الحكومة أن ذلك لا يتأتى إلا عن طريق قيامها بشراء أقطان المنتجين بأسعار تحددها

بحيث يراعى فيها تحقيق ربح مجزٍ لهم ، ووضع نظام يكفل تصريف المحصول بالسعر العالمى على أساس أسعار الأقطان المنافسة العالمية ، على أن يضاف إليها علاوة تتناسب مع ما تمتاز به أقطاننا .

على أنه بالنسبة لأقطان المحصول الحالى ، فإن الحكومة ترى أنه لما كانت السياسة القطنية إنما تعلن بالنسبة لمحصول موسم بأكمله ، ونظراً لأن الموسم القائم يوشك أن ينتهى ، لذلك يقتضى الأمر - محافظة على استمرار المعاملات على أقطان الموسم الحالى أن يستمر التعامل عليها بالأسعار السائدة وقت تعطيل البورصة ، فرئى أن تقوم لجنة القطن المصرية باستلام ما يعرض عليها من أقطان الموسم الحالى بسعر إقبال البورصة مضافاً إليه أو مخصوماً منه العلاوات الخاصة بفروق الرتب التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير الاقتصاد بحيث تكون متمشية على قدر الامكان مع العلاوات السائدة فى سوق مينا البصل . على أن تقوم اللجنة ببيع ما فى حوزتها من أقطان بذات السعر مضافاً إليه أو مخصوماً منه العلاوات التى يحددها وزير الاقتصاد ، مع مراعاة أن تكون العلاوات متقاربة فى الحالتين بغرض إيجاد الاستقرار المنشود فى السوق .

أما عن محصول الموسم الجديد ١٩٦١/١٩٦٢ فسوف تحكمه السياسة الجديدة ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ ، بمعنى أنه اعتباراً من هذا التاريخ تشتري اللجنة أقطان هذا المحصول بأسعار ٧٧ ريالاً للنوفى و ٧٨ ريالاً للسكرنك (جود/فولى جود و ٦٧ ريالاً للجيزة ٣٠ ، والجيزة ٤٧ و ٦٤ ريالاً للدندرة والأشمونى (من رتبة جود) للفنطار المترى . وتولى الحكومة نيعاً للتصدير والاستهلاك المحلى والأسعار العالمية وفقاً للشروط التى يعنها وزير الاقتصاد .

ولما كانت السياسة الجديدة للحكومة بالنسبة لمحصول القطن لا تتفق ونظام البورصة ، وإزاء ما تبين من الظروف التى سقناها فيما سلف من أن هذا النظام لم يعد له ما يبرره ، لذلك كان تعطيل العمل ببورصة العقود أمراً لا مئاض منه تقتضيه المصلحة العامة ويتطلبه الإعداد للأخذ بالنظام الجديد لاستلام وتصريف المحصول .

ونظراً لأن تعطيل العمل ببورصة العقود وقيام الحكومة بالشراء سوف يترتب عليه اتخاذ تدابير تكفل تصفية المراكز القائمة بالبورصة عند إقفالها وإعلان الأسعار التى تشتري بها الحكومة ، لذلك فقد أعدت مشروعات القوانين المرافقة لتحقيق الانتقال إلى النظام الجديد ووضع سياسة الحكومة القطنية موضع التنفيذ .

وفى يلى بيان التشريعات التى يستوجب الأمر إصدارها :

أولاً - مشروع قانون بتعطيل بورصة عقود القطن بالإسكندرية وتسهيل العقود القائمة بها .

ويقضى بتعطيل بورصة العقود إلى أجل غير مسمى وتسهيل عقود القطن القائمة بها حتى يوم تعطيلها . على أن تحصل فيها تصفية إجبارية ومقاصة بأسعار الإقبال يوم التعطيل كما نص المشروع على وجوب أداء الفروق فوراً وبحكم القانون .

ثانياً - مشروع قانون فى شأن عقود بيع القطن تحت القطع من محصول موسم ١٩٦٠/١٩٦١ :

لما كان القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم بيع الأقطان الآجلة في الداخل ، يعطى الحق للبائع في تحديد السعر حتى نهاية الشهر السابق للشهر المتعامل على أساسه ، ولما كان وقف التعامل بالبورصة سيترب عليه تعطيل هذا الحق بالنسبة لعقود البيع تحت القطع المبرمة على استحقاق يولي وأغسطس ، وحتى لا يثور الخلاف بين المتعاقدين بالنسبة لأساس القطع ؛ لذلك رُئي إعداد مشروع قانون يقضى بأن يكون أساس القطع في هذه العقود هو سعر التصفية الذى تقفل به البورصة لاستحقاق يولي وأغسطس مضافاً إليه أو مخصوماً منه العلاوات المتفق عليها في العقد .

ثالثاً — مشروع قانون في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٦١/٦٠ :

قدمنا أن ظروف المحصول الحالى تقتضى عدم تطبيق السياسة الجديدة على أقطان هذا المحصول رغبة في المحافظة على استمرار المعاملات . لذلك رُئي تقديرآ لهذه الظروف — أن يستمر التعامل على أقطان هذا الموسم بحدات الأسعار السائدة عند إقفال البورصة ، فأعد مشروع بقانون يقضى باستعداد الحكومة لشراء ما يعرض عليها من أقطان محصول موسم ١٩٦١/٦٠ بأسعار التصفية التى تقفل بها بورصة العقود على أن تضاف إليها علاوات الرتب التى تحدد بقرار وزارى . ومن الملائم الإشارة إلى أن تحديد هذه العلاوات سوف يتم في نطاق العلاوات السائدة ببورصة البضاعة الحاضرة أو قريباً منها توجيهاً لنفس الغرض الذى أُملى تحديد السعر على الأساس الذى سجلته بورصة العقود عند تعطيلها .

ولما كانت الأسعار التى تبدى الحكومة استعدادها للشراء بموجبها حتى ٣١ أغسطس سنة ١٩٦١ . وفقاً لمشروع القانون المقترح — تعالو على أساس الضمان المحددة بالقرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وهو أمر في صالح المتعدين والتجار — لذلك نص في المشروع على إلغاء القرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦١ في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٦١/٦٠ .

رابعاً — مشروع قانون في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٦٢/٦١ :

وهذه الأسعار التى يجب أن يتم بيع الأقطان من المنتج على أساسها سواء للتاجر أو للحكومة . وقد رُئي في تحديدها أن تكون أقرب ما يمكن إلى الأسعار السائدة ، كما روعى زيادة هذه الأسعار بالتدريج على مرحلتين خلال الموسم تحاشياً لضغط المحصول دفعة واحدة في أول الموسم وبحيث تكون الزيادة في السعر مقابل مصاريف التخزين والتأمين . وخول المشروع وزير الاقتصاد في تحديد أسعار الأساس لأصناف القطن الأخرى وتحديد فروق الرتب .

كما نص المشروع على أن تتولى لجنة القطن المصرية بيع الأقطان للتصدير أو للاستهلاك المحلى بالأسعار والشروط التى يحددها وزير الاقتصاد فلا يجوز في ظل هذا القانون تصدير أقطان للخارج أو شراء المغازل المحلية لها إلا عن طريق لجنة القطن المصرية إحصائياً للرقابة ومنعاً من التلاعب في السوق .

وتتشرف وزارة الاقتصاد برفع مشروعات القوانين المشار إليها إلى السيد رئيس الجمهورية ، رجاء التفضل بالموافقة على إحالتها إلى مجلس الأمة .

قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن تنظيم منشآت تصدير القطن في الإقليم المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — كل منشأة تراول تجارة تصدير القطن في الإقليم المصري يجب أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأس مالها عن ٢٠٠.٠٠٠ (مائتي ألف جنيه) وأن تكون إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٣٥ ٪ من رأس المال .

مادة ٢ — على منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدري الأقطان في الإقليم المصري أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون في مهلة أقصاها سنة من تاريخ العمل به .

مادة ٣ — إلى أن توفق المنشآت المشار إليها في المادة الأولى أوضاعها مع أحكام هذا القانون يعين وزير الاقتصاد للإقليم المصري ممثلاً للحكومة لدى كل منشأة أو أكثر وعدداً من المعاوين بحسب الأحوال .

ويكون لممثل الحكومة حق الاطلاع والاعتراض على أى إجراء تتخذه المنشأة إذا لم يروا أنه لا يتفق والصالح العام .

وللمجلس إدارة المنشأة أو مديرها بحسب الأحوال أن يطلب إلى وزير الاقتصاد خلال أسبوعين من تاريخ الاعتراض إعادة النظر فيما أوقف من إجراء ، ويكون قرار الوزير في هذا الشأن نهائياً .

مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعتبر عضو مجلس الإدارة المنتدب والمدير أو المديرين المسئولين عن الإدارة في الشركات وغيرها مسئولين عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ٥ — يستبدل بنص المادة ٣ من اللائحة العامة لاتحاد مصدري الأقطان في الإقليم المصري الصادرة بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ ، النص الآتي :

« مادة ٣ : يشترط فيمن يطلب قيده عضواً بالاتحاد » .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣٨ الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٩٦١ .

(١) أن يكون من الشركات المساهمة المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة والتي تتوفر فيها الشروط الآتية :

١ - ألا يقل رأس مالها عن ٢٠٠,٠٠٠ (مائتي ألف جنيه)

٢ - أن تكون إحدى الهيئات أو للوحدات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٣٥ ٪ من رأس المال .

٣ - أن تكون أسهمها إسمية .

(ب) أن يكون له مكتب يمارس فيه تجارته بمدينة الإسكندرية .

مادة ٦ - يلقى نص المادتين ٣٣ و ٣٤ من اللائحة العامة لاتحاد مصدرى الأنطان في الإقليم المصرى المشار إليها .

مادة ٧ - تضاف مادة جديدة إلى اللائحة العامة لاتحاد مصدرى الأنطان في الإقليم المصرى الصادرة بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ ، برقم ٣٣ (حكم وفقى) يكون نصها الآتى :

« مادة ٣٣ حكم وفقى » .

استثناء من حكم المادة ٣ من هذه اللائحة يجوز لبيوت التصدير المقيدة فى الاتحاد الاستمرار فى مزاوله أعمالها لمدة أقصاها ١٩٦٢/٦/٢١ تشطب بعدها من عضوية الاتحاد إذا لم توفق أوضاعها مع أحكام المادة ٣ المشار إليها .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الإقليم المصرى من تاريخ نشره ولوزير الاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ المحرم سنة ١٨٣١ (٢٢ يونيه سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

نهجت جمهوريتنا سبيل الاشتراكية التعاونية فى المجال الاقتصادى . فمذ قيام ثورتنا المباركة أخذت الحكومة تضطلع بدور إيجابى مباشر فى مضمار الحياة الاقتصادية ، فعملت على الحد من سطوة رأس المال وسيطرة الاحتكار على مرافق الدولة الاقتصادية تحقيقاً لعدالة التوزيع وحفاظة على اقتصاديات البلاد .

ولقد كانت وسيلة الدولة إلى تحقيق هذه الأهداف الكبرى تتفق وما اعتنقته من أسلوب التوجيه الاقتصادى الذى يكفل التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الخاص بما يحقق الخير العام

للشعب ، فكان أن اتجهت الدولة إلى إشراك الهيئات والمؤسسات العامة في النشاط الاقتصادي الذي كان ما قبل الثورة وفقاً على النشاط الفردي يستخدمه وفق مصالحه الشخصية . وقد تزايد نشاط القطاع العام في الآونة الأخيرة استجابة لتقتضيات خطة التنمية والرغبة في تعبئة القوى وتوجيه استثمار رأس المال في خدمة الاقتصاد القوي . وكانت آية ذلك النشاط تلك الشركات العامة التي رأت الحكومة إنشاءها أو المساهمة في رؤوس أموالها وإدارتها نظراً لقيامها على مرافق اقتصادية ليس من المصلحة القومية أن تترك لمحض نشاط الأفراد بديرونها وفق ما تمليه مصالحهم الذاتية في تحقيق الربح ودون ما نظر إلى الصالح العام .

ولما كان محصول القطن يمثل دعامة ثروتنا النقدية من العملات الحرة التي هي بمثابة الحصب لخطة التنمية الاقتصادية ، ولما كانت تجارة وتصدير القطن هو اللورد الذي تدفق منه هذه الثروة إلى إقليمنا المصري على صورة تزايد إذا ما حسن توجيه شئون هذه التجارة وارتبطت بوشائج المصلحة القومية ، بينما تضرر تلك الثروة وتتكسر إذا بانث تلك التجارة بعيدة عن الإطار الذي يوشك أن يكتمل حول الخطة الجديدة لسياسة تصريف محصول القطن .

لذلك كان لابد أن يتدخل القطاع العام في نطاق هذا المرفق الحيوي ليعمل جنباً إلى جنب مع النشاط الخاص محافظة على ثروة البلاد القومية إطمئناناً إلى اتجاه المنشآت التي تزاوّل نشاطها في هذا للبدان ، وجهة تتفق والمصلحة العامة .

وترى وزارة الاقتصاد أن السبيل إلى ذلك إنما يكون بتقوية المنشآت التي تضطلع بعمليات تصدير القطن عن طريق تحويلها جميعاً إلى شركات مساهمة تشارك المؤسسات العامة في رأس مالها بنصيب لا يقل عن ٣٥ ٪ منه .

ولما كان هذا الاجراء تقتضيه ظروف التخطيط الجديد للسياسة القطنية ويدخل في إطار الخطة العامة لهذه السياسة التي أرسيت أسسها على ضمان أسعار مجزية عادلة للنتيج والعمل على تصريف أقطاننا للخارج بأسعار موحدة تتمشى مع مستوى الأسعار العالية بما يدعم اقتصادياتنا ويزيد حصيلتنا من العملات القابلة للتحويل

لذلك أعد مشروع القانون المرافق محمّقا للنظيم الذي سلفت الإشارة إليه ، وقد نص فيه على إعداد مهلة غايتها سنة من تاريخ العمل بالقانون توفيق خلالها سائر المنشآت القائمة على تصدير القطن ، أوضاعها طبقاً لأحكام القانون على أن تعين الحكومة من الآن وإلى أن يتحقق ذلك ممثلين لها في هذه المنشآت ويكون لهم حق الاطلاع والاعتراض على أي إجراء تتخذه المنشآت متى رأوا أنه لا يتفق والصالح العام

ورئي كذلك تعديل اللائحة العامة لاتحاد مصدري الأقطان في الاقليم المصري بما يتمشى مع هذا الوضع ، ونص في اللائحة على الشروط التي تطلب هذا القانون توافرها في بيوت التصدير ، كما ألغيت

المادتان ٣٣ و ٣٤ من اللائحة اللتان كانتا تقرران أحكاماً وقتية زال مقتضاها ، واستبدلنا بنص جديد يتضمن حكماً وقتياً يتمشى مع ما قضت به المادة الثانية من هذا المشروع بقانون .
وتتشرف وزارة الاقتصاد برفع مشروع القانون المرافق إلى السيد رئيس الجمهورية رجاء التفضل بالمواقفة على إحالته إلى مجلس الأمة .

قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
بجمع التدليس والغش

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الثانية من البند ١ من المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ الخاص بجمع التدليس والغش النص الآتي :

« ويفترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة أو الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » .

مادة ٢ — يستبدل بالمادة ٧ من القانون المشار إليه النص الآتي :

« يجب أن يقضى الحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة ، فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة » .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصري .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ (٥ يولييه سنة ١٩٦١)

مذكرة إيضاحية

تنص المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش على ما يأتي :

« يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٣ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

١ — من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بفشها أو فسادها .

وقد أضيفت فقرة إلى هذا البند بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ نصت على ما يأتي :

« ويفترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغين بالتجارة أو الباعة المتجولين » .

كذلك تنص المادة ٧ من القانون المذكور على أنه « تعتبر الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات إذا كان المتهم حسن النية على أنه يجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة » .

وقد رُئي تعديل الفقرة الثانية من البند ١ من المادة ٢ سالفة الذكر بحيث لا يقبل من التاجر المخالف أن يدحض قرينة العلم بالغش إلا إذا أثبت علاوة على حسن نيته مصدر المادة الفاسدة أو المغشوشة ، وذلك اعتباراً بأن هذا الإثبات سهل ميسور على التجار الذين يراعون واجب الذمة في معاملاتهم .

وفي نفس الوقت رُئي أن هؤلاء التجار حسن النية الذين يكونون ضحية لغيرهم من صانعي المواد المغشوشة أو الفاسدة أو المتجربين فيها، جديرون بإعفائهم كلية من العقاب حتى عن جريمة المخالفة ولهذا اقتضى الأمر تعديل المادة ٧ بما يؤدي إلى ذلك مع بقاء النص على وجوب أن يقضى الحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد التي تكون جسم الجريمة ومع النص على أنه إذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة .

وتتشرف وزارة الاقتصاد برفع مشروع القرار المذكور إلى السيد رئيس الجمهورية بالصيغة التي ارتأها مجلس الدولة بكتابه رقم ١٣٢/٥٩/٤ (٢١٥٩) ٢٤/٩/١٩٦٠ . لتقدمه إلى مجلس الأمة . رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل دائرة اختصاص محكمة بنها والقاهرة الابتدائيتين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تفصل من دائرة اختصاص محكمة بنها الابتدائية عزبة أحمد سليم وتضم إلى دائرة محكمة القاهرة الابتدائية .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٣ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

مادة ٢ - جميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة بنها الابتدائية والتي أصبحت تنضى المادة السابقة من اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية تحال بالحالة التي هي عليها إلى هذه المحكمة بأوامر تصدرها محكمة بنها الابتدائية لجلسة محددة وبغير مصروفات ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد المحددة .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصرى من تاريخ نشره .
يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ (٥ يولييه سنة ١٩٦١) .

هذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥ بأجراء تعديلات في التقسيم الإدارى لجمهورية مصر ونص في الفقرة (١) من المادة ١١ منه على فصل ناحية « الأميرية » من القايوية وضمها إلى محافظة القاهرة . كما صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية ، ونص في مادته الأولى على أن تقسم الجمهورية العربية إلى وحدات إدارية هي المحافظات والمدن والقرى وأن يحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية .

وبتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات ، وأبقى على ضم قرية الأميرية إلى محافظة القاهرة فأصبحت بجميع مكوناتها تابعة لها إدارياً .

ولما كانت قرية الأميرية قد ضمت قضائياً إلى محكمة القاهرة الابتدائية « محكمة شبرا الجزئية » عدا عزبة أحمد سليم - إحدى مكونات القرية المذكورة - التي لم تزل في دائرة اختصاص محكمة بنها الابتدائية « محكمة قلوب الجزئية » ولما كان هذا الوضع لا يتناسب وتنسيق الاختصاص القضائى من حيث المكان مع الاختصاص الإدارى ، فقد رأتى فصل عزبة أحمد سليم من دائرة اختصاص محكمة بنها الابتدائية وضمها إلى دائرة اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية ، ليتسق الاختصاص القضائى والاختصاص الإدارى انساقاً أقرب إلى تحقيق المصلحة العامة .

ولما كان من الملائم نتيجة تعديل الاختصاص على هذا الوجه ، أن تحال إلى محكمة القاهرة الابتدائية القضايا المنظورة أمام محكمة بنها الابتدائية والتي أصبحت بمقتضى هذا التعديل من اختصاص محكمة القاهرة ، على أن يستثنى من ذلك القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق بالحكم فيها .

ولما كانت أداة تعديل دائرة اختصاص المحاكم الابتدائية وفقاً للمادة التاسعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية هي القانون .

لذلك أعدت وزارة العدل مشروع القانون المرافق ، وتتشرف بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً فى الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء للراقة عليه واتخاذ إجراءات استصداره .

قانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل دوائر اختصاص محاكم دمياط والمنصورة والزقازيق
وطنطا وشبين الكوم وبها والجزيرة الابتدائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — تفصل قرية بساط كريم الدين من دائرة اختصاص محكمة دمياط الابتدائية وعزبة محمد رفعت من دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية وجزيرة الحاجي من دائرة اختصاص محكمة طنطا الابتدائية وتضم هذه المناطق إلى دائرة اختصاص محكمة المنصورة الابتدائية .

مادة ٢ — تفصل قرية منشأة يوسف منصور من دائرة اختصاص محكمة المنصورة الابتدائية وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية .

مادة ٣ — تفصل من دائرة اختصاص محكمة شبين الكوم الابتدائية قرى كفر الجزار وبطا وكفر بطا ودملو وورورة وكفر أبو زكري وبقيرة وميت الحوفين وعزبة الجبالى وعزبة الأهالى ودار الكتب ونجع المشارقة ، وتفصل من دائرة اختصاص محكمة الجزيرة الابتدائية قرية منشية القناطر ، وتضم هذه القرى إلى دائرة اختصاص محكمة بنها الابتدائية .

مادة ٤ — جميع انقضايا المنظورة الآن أمام المحاكم التى فصلت منها هذه القرى والتى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمتضى المواد السابقة ، تحال بالحال التى هى عليها إلى هذه المحاكم بأوامر تصدرها المحاكم التى فصلت منها هذه النواحي من تلقاء نفسها لجلسات محددة وبغير مصروفات ، وفى حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور فى المواعيد المحددة .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على القضايا التى تكون قد تمت فيها المرافعة ، واجلت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وتنفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ (٥ يوليه سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٣ الصادر فى ١٠ يوليه سنة ١٩٦١ .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية ، ونص في المادة الأولى منه على أن تقسم الجمهورية العربية المتحدة إلى وحدات إدارية هي المحافظات والمدن والقرى ، وأن يحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية.

وبتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات .

وتنفيذاً لهذا القرار فصلت قرية بساط كريم الدين عن مركز فارسكور محافظة دمياط ، وعزبة محمد رفعت عن شبرا صور مركز ديرب نجم محافظة الشرقية ، وجزيرة الحاجي عن مركز زفتى محافظة الغربية ، وضمت هذه النواحي إلى مركز ميت غمر محافظة الدقهلية ، كما فصلت قرية منشاة يوسف منصور عن مركز السنبلوين محافظة الدقهلية وضمت إلى مركز كفر صقر محافظة الشرقية . وكذلك فصلت قرى كفر الجزار وبطا ودملو وورورة وكفر أبو زكري وبقيره وميت الحوفين ، وعزبة الجبالي وعزبة الأهالي ودار الكتب ونجم المشاركة من محافظة المنوفية ، وقرية منشية القناطر من محافظة الجيزة ، وضمت هذه النواحي إلى محافظة القليوبية فاقضى التناهي بين هذا التقسيم وقواعد الاختصاص القضائي فصل هذه النواحي من دوائر اختصاص محاكم دمياط والزقازيق وطنطا والمنصورة وشبين الكوم والجيزة الابتدائية وضمتها إلى دوائر اختصاص محاكم المنصورة والزقازيق وبها الابتدائية .

ولما كان من الأنسب نتيجة تعديل الاختصاص على هذا الوجه أن تحال إلى محاكم المنصورة والزقازيق وبها الابتدائية القضايا المنظورة أمام محاكم دمياط ، والزقازيق وطنطا والمنصورة وشبين الكوم والجيزة الابتدائية فقد نصت المادة الرابعة من المشروع على إحالة تلك القضايا بحالتها التي هي عليها وبغير مصروفات على المحاكم التي أصبحت مختصة بنظرها بمقتضى هذا القانون ، على أن يستثنى من ذلك القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة ، وأجلت للنطق بالحكم فيها .

ولما كانت أداة تعديل اختصاص المحاكم الابتدائية وفقاً للمادة التاسعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية هي القانون .

لذلك فقد أعدت وزارة العدل مشروع القانون المرافق ، وتشرف بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه ، واتخاذ إجراءات استصداره .

قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل دائرة اختصاص محكمة الاسكندرية ودمهور الابتدائيتين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تفصل محكمة رشيد الجزئية من دائرة اختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية وتلحق بدائرة اختصاص محكمة دمنهور الابتدائية .

مادة ٢ — جميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ، والتي أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمة دمنهور الابتدائية تحال بالحالة التي هي عليها إلى هذه المحكمة بأوامر تصدرها محكمة لاسكندرية الابتدائية لجلسة محددة وبغير مصاريف ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد المحددة .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة القضايا التي تكون قد تمت فيها الرافعة وأجلت للطق بالحكم فيها .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ (٥ يولييه سنة ١٩٦١) .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، بنظام الإدارة المحلية ونص في المادة الأولى منه على أن تقسم الجمهورية العربية المتحدة إلى وحدات إدارية هي المحافظات والمدن والقرى وأن يحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية .

وبتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات ، وقد أصبحت مدينة رشيد بمقتضى هذا القرار من مدن محافظة البحيرة وتابعة لها إدارياً .

ولما كان بقاء هذه المدينة تابعة قضائياً لمحكمة الاسكندرية الابتدائية لا يتفق مع هذا الوضع

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٣ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

الجديد . فقد رُئي فصل محكماتها الجزئية من دائرة اختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية وإلحاقها بدائرة اختصاص محكمة دمنهور الابتدائية ليتسق الاختصاص القضائي والاختصاص الإداري انساقاً أقرب إلى تحقيق المصلحة العامة . ولما كان من الملائم نتيجة تعديل الاختصاص على هذا الوجه أن تحال إلى محكمة دمنهور الابتدائية القضايا المنظورة أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية والتي أصبحت تقتضى هذا التعديل من اختصاص محكمة دمنهور الابتدائية على أن يستثنى من ذلك القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق بالحكم فيها .

ولما كانت أداة تعديل دائرة اختصاص المحاكم الابتدائية . وفقاً للمادة التاسعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المصلحة القضائية ، هي القانون .

لذلك فقد أعدت وزارة العدل مشروع القانون المرافق . وتشرف بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء للوائقه عليه واتخاذ إجراءات استصداره .

قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن
تنظيم ويوجيه أعمال البناء والمدم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والمدم النص الآتي :

« مادة ١ — تحظر في أية جهة من الاقليم الجنوبي داخل كردون المدن أو القرى التي بها مجالس مدن أو مجالس قروية إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد على سبعمائة جنيه إلا بعد الحصول على موافقة لجنة تشكل في كل محافظة على الوجه الآتي .

تمثل وزارة الشؤون البلدية والقروية في مجلس المحافظة رئيساً

أحد أعضاء مجلس المحافظة ينتخبه مجلس المحافظة لمدة سنة قابلة للتجديد ...
أحد المهندسين القائمين على أعمال التنظيم في نطاق المحافظة يصدر باختياره قرار ...
من المحافظ

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٣ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

وتزاول هذه اللجان أعمالها طبقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بالأقليم المصرى .

وتتم موافقة اللجنة المختصة بكل محافظة في حدود المبالغ التي تخصص لها بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بالأقليم المصرى طبقاً للخطة المقررة للإسكان .

ولا يسرى هذا الحظر على جميع القرى التي ليس لها مجالس قروية ، وفيما عدا ذلك فيجب تقديم إخطار لرئيس اللجنة بخطاب ، موصى عليه قبل الشروع في البناء أو التعديل إذا تجاوزت القيمة ٥٠٠ جنيه . ولرئيس اللجنة حق الاعتراض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار وفي هذه الحالة يحال الطلب إلى اللجنة المشار إليها بدون رسوم »

مادة ٢ — يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ النص الآتى :

« مادة ٣ — يحظر على السلطة القائمة على أعمال التنظيم بمجالس المدن منح تراخيص متعددة بالبناء أو التعديل أو الترميم تزيد قيمتها في مجموعها على سبعمائة جنيه للبنى الواحد في السنة الواحدة إلا بعد حصول طالب الترخيص على موافقة اللجنة المذكورة » .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصرى بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره .

ينحتم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ (٥ يولييه سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

اقتضت سياسة الحكومة نحو تصنيع البلاد وتشجيع الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية استصدار القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ لتوجيه نشاط البناء الوجهة التي تتفق والمصلحة العام وللحد من هدم المباني القائمة ولمراقبة حسن استعمال موارد البناء المحلية والمستوردة ، وكل ذلك بقصد تحقيق التوازن بين الأموال المستثمرة في نشاط البناء وبين الأموال اللازمة للاستثمار في أوجه النشاط الإنتاجي الأخرى .

وقد شكلت بوزارة الشؤون البلدية والقروية اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المذكور والتي قامت على تنفيذ أحكامه بتنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم وفق السياسة التي وضعت لذلك وفي حدود الاستثمارات التي تخصص سنوياً لهذا النشاط ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولما كانت وزارة الشؤون البلدية والقروية هي التي تشرف على تنفيذ سياسة الإسكان التي قررتها خطة التنمية وما يرتبط بها كوضع البرنامج العلم والبرامج السنوية للتنفيذ وتوزيع الاستثمارات المقررة

على مناطق الإقليم المصرى ، وكانت المجالس قد نيطت بها المساهمة فى تنفيذ سياسة الإسكان طبقاً لقانون نظام الإدارة المحلية حيث تنص المادة ٤٣ من لائحته التنفيذية بأن من اختصاصات مجالس المدن والمجالس القروية تنفيذ الأعمال المرتبطة بالإسكان على أساس النماذج القياسية التى تضعها وزارة الشؤون البلدية والقروية وفق الخطة العامة للإسكان فى هذا الشأن .

لذلك رأى أن تسام السلطات المحلية فى تنفيذ قانون توجيه أعمال البناء والهدم لارتباطه الوثيق بخطة الإسكان ، وذلك بتشكيل لجان فى المحافظات تختص بالموافقة على طلبات البناء والهدم طبقاً لنظم موحدة وفى حدود المبالغ التى تخصصها الوزارة لكل محافظة ضمن الاستثمارات المقررة لخطة الإسكان .

وقد أعد مشروع قانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ يقضى بتشكيل لجنة فى كل محافظة برئاسة ممثل وزارة الشؤون البلدية والقروية فى مجلس المحافظة وعضوية أحد أعضاء مجلس المحافظة ينتخبه المجلس لمدة سنة قابلة للتجديد وأحد المهندسين القائمين على أعمال التنظيم فى نطاق المحافظة يصدر باختياره قرار من المحافظ ، وتختص هذه اللجان كل فى دائرة اختصاصها بالموافقة على طلبات البناء والهدم وفق أحكام القانون وتزاول أعمالها بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية حتى تسير على نظم موحدة طبقاً لخطة الإسكان التى تشرف الوزارة على تنفيذها .

كما تضمن التعديل تحديد نطاق الموافقة على طلبات أعمال البناء فى كل محافظة بالمبالغ التى تخصص لها ضمن خطة الإسكان المقررة والتى يصدر بتحديداتها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم المصرى .

ويتشرف وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم المصرى بأن يعرض على السيد رئيس الجمهورية مشروع القانون المرافق مفرغاً فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة بكتابته رقم ٢٦٦ مؤرخ ١٩٦١/٢/٨ برجاء الموافقة عليه وتقديمه إلى مجلس الأمة .

قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض
رسم أيلولة على التركات والرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢
بفرض ضريبة على التركات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يضاف بند جديد برقم ثالثاً إلى المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض
رسم أيلولة على التركات بالنص الآتي :

« ثالثاً — التأمينات الآتية :

(١) مبالغ التأمينات الجماعية التي تعقدتها الهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد لصالح موظفيها
وعمالها أياً كانت قيمتها .

(٢) مبلغ ألفي جنيه من مبالغ التأمين على حياة المورث التي تستحق بسبب وفاته إلى الورثة
الشرعيين . »

مادة ٢ — تضاف الفقرة الآتية بعد الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
المشار إليه بالنص الآتي :

« ومع ذلك تؤدي شركة التأمين إلى المستفيدين جميع مبالغ التأمين المعفاة وفقاً لأحكام هذا
القانون وذلك دون حاجة إلى تقديم شهادة مصلحة الضرائب المشار إليها في الفقرة السابقة على أنه
بالنسبة إلى إعفاء مبلغ ألفي جنيه من مبالغ التأمين على حياة المورث الوارد في البند (٢) من المادة
الأولى من هذا القانون يتعين على شركة التأمين أن تخطر مصلحة الضرائب بطلب الصرف بكتاب
موضي عليه مصحوب بعلم الوصول قبل أسبوعين من تاريخ إجراء الصرف . »

مادة ٣ — يضاف إلى المادة (١) من الرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة
على التركات فقرة أخيرة بالنص الآتي :

« وتعفى من ضريبة التركات عقود التأمين التي تبرم ضماناً لأدائها وذلك بمقدار قيمة هذه الضريبة
المستحقة على صافي التركة قبل إضافة قيمة هذه العقود وبحد أقصى مقداره خمسة آلاف جنيه . »

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٣ الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩٦١ .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ (٥ يولييه سنة ١٩٦١)

مذكرة إيضاحية

اعتبرت المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ التأمينات على الحياة وكل ما عداها من التأمينات التي تستحق تسديدها بسبب وفاة المورث وكذلك ما أبرمه من عقود التأمين في حياته لمصلحة ورثته أو غيرهم ضمن عناصر التركة الخاضعة لرسم الأيلولة وضريبة التركات .

وقد نص المشروع في المادة الأولى منه على إضافة بند جديد برقم ثالثاً إلى المادة ١٢ من القانون بحيث تعفى مبالغ التأمينات الجماعية التي تعقدتها الهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد لصالح موظفيها أو عمالها أياً كانت قيمتها من رسم الأيلولة رعاية للغرض الاجتماعي من عتق هذه التأمينات . كما رُئي أن يشمل الإعفاء مبالغ التأمين على حياة المورث التي تستحق بسبب وفاته إلى الورثة الشرعيين على ألا تتجاوز المبالغ العفاة ألفي جنيه .

ولما كانت أكثر التبريعات لاتخضع التأمين لضرائب التركات إلا إذا كانت أيلوته إلى المستفيدين بغير مقابل . فلا يخضع التأمين الذي قام المستفيد بدفع أقساطه من ماله الخاص . والتأمين الذي يكون مقابل عوض أدائه وكذلك مشارطات التأمين التي تبرم ضمناً للوفاء بدين مستحق على المورث ، فقد نص المشروع على إعفاء هذه التأمينات على أن يكون ذلك في حدود قيمة العوض أو الدين وقت الوفاة .

ولما كان المقصود من التأمين على الحياة تقديم معونة عاجلة إلى الورثة فقد تضمنت المادة الثانية من المشروع إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بحيث يسمح لشركة التأمين على الحياة أن تؤدي مبلغ ألفي جنيه المستحقة إلى المستفيدين قبل تقديم شهادة مصلحة الضرائب الدالة على تسديد رسوم الأيلولة المستحقة للخزانة أو على عدم استحقاق شيء منها .

ورغبة في التيسير على أصحاب الشأن في وفاء الضريبة المستحقة على مجموع التركة فضلاً عن زيادة الضمان المقرر لمصلحة الضرائب في استثناء ما هو مستحق لها من تلك الضريبة رُئي النص في المادة الثالثة من المشروع على إضافة حكم جديد إلى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ من شأنه إعفاء مشارطات التأمين التي ترم لضمان وفاء الضريبة المستحقة على التركة وذلك في حدود مقدار دين الضريبة وبحد أقصى قدره خمسة آلاف جنيه . ولا يسرى هذا الاعفاء على رسوم الأيلولة المستحقة على أنصبة ذوي الشأن في التركة .

ونصت المادة الرابعة من المشروع على نشره في الجريدة الرسمية والعمل في إقليم مصر من تاريخ نشره .

وتتشرف وزارة الخزانة المركزية بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالمواقفة عليه وتقديمه إلى مجلس الأمة .

قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
في شأن نظام موظفي الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية .

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٧٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له النص الآتي :

« كما يكون للوزير أن يرخص في إجازة اعتيادية بلا مرتب للزوجة الموظفة إذا أوفد زوجها إلى خارج البلاد لمدة سنة أو أكثر سواء في بعثة أو إجازة دراسية أو انتداب أو إعارة أو مهمة مصلحة أو إذا نقل إلى وظيفة في الخارج أو التحق بعمل بإحدى الهيئات الدولية أو الحكومات العرية .

ويجوز أن يفيد من هذا الحكم زوجة الموظف الذي يوفد إلى الإقليم الشمالي .

ولا يجوز أن تتجاوز الإجازة مدة عمل الزوج في الخارج ولا أن تزيد عن أربع سنوات في جميع الأحوال » .

مادة ٢ — تضاف إلى المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه فقرة جديدة يكون ترتيبها قبل الأخيرة نصها الآتي :

« كما يجوز للوزير بالاتفاق مع الوزير المختص تفويض رؤساء المصالح بالوزارات الأخرى في توقيع الجزاءات للنصوص عليها في الفقرة الأولى على الموظفين القائمين بالعمل في هذه المصالح الشاغلين للوظائف التي ينص عليها قرار الوزير » .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ (٥ يولييه سنة ١٩٦١)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٣ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

مذكرة إيضاحية

أخذاً بما نص عليه الدستور في المادتين ١٨ و ١٩ من أن تكفل الدولة دعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة والتيسير للمرأة للتوفيق بين عملها في المجتمع وواجباتها في الأسرة صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثانية إلى المادة ٧٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تقضى بأنه يجوز للوزير الترخيص للزوجة الموظفة في إجازة اعتيادية بدون مرتب لمدة سنة فأكثر إذا أوفد زوجها في بعثة أو إجازة دراسية أو انتداب أو إعاره .

غير أن كثيراً من الزوجات الموظفات يوفد أزواجهن إلى الخارج بغير الطرق المينة بالنص كأن يكون الإيفاد بسبب التعيين أو النقل إلى وظيفة في الخارج أو التماقد الشخصى مع حكومة عربية أو هيئة دولية .

ونظراً لأن النص بوضعه الراهن لا يمكن أن يشمل هذه الحالات ويتمتعز منح الزوجات إجازات كزميلاتهن الموفد أزواجهن بأحد الطرق المينة بالنص المشار إليه .

وحيث أن الحكمة من وضع القاعدة المشار إليها واحدة بالنسبة لجميع الزوجات سواء كان الإيفاد بسبب النقل أو التعيين أو البعثة أو الانتداب .

ولما كان الترخيص للزوجة في إجازة مدة غياب زوجها لا يؤثر في حالة العمل بعد أن أجاز للوزارات شغل وظائفهن بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودتهن بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٠ .

كما تقضى المادة ٨٥ من قانون التوظيف في فقرتها الأولى بأن « لوكيل الوزارة أو للوكيل المساعد أو لرئيس الصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الإنذار أو الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ٤٥ يوماً في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة عن ١٥ يوماً وذلك بعد سماع أقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسيياً .

وبينت الفقرتان الثانية والثالثة من يعتبر من رؤساء المصالح في تطبيق حكم هذا النص ، وجميعهم من الرؤساء في ذات الجهة الإدارية التي يتبعها الموظف ، ولم يخرج على هذه القاعدة إلا بالنسبة للموظف المنتدب حيث قضت الفقرة السادسة من المادة بأن يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية على الموظف المنتدب للجهة المنتدب للعمل بها .

ونظراً لأن بعض موظفي مصلحة الأموال المقررة وغيرها من المصالح يعملون بصفة دائمة بجهات أخرى كالمديريات والمحافظات ، وقد أبدت بعض هذه المصالح أن جهازها الإداري يقصر عن أحكام الرقابة على أعمال موظفيها ومستخدميه ممن تقع مقار أعمالهم بجهة غيرها ، كما أنه تنور بعض الصعوبات في توقيع الجزاءات التأديبية عليهم فضلاً عن عدم تحقيق الرقابة السكاملة لرئيس الإدارة الذي يشرف عليهم بالجهات التي يعملون بها فعلاً وذلك لفقدانه سلطة توقيع الجزاءات التأديبية باعتبارها الأداة التي شرعت لتقويم سير العمل بالمرافق العامة .

لذلك فقد رأى ديوان الموظفين تعديل أحكام المادة ٨٥ من ائقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بحيث يرخص للوزير المختص في تفويض الاختصاص في توقيع الجزاءات على كل أو بعض موظفيه الذين يعملون بصفة مستمرة بجهات ليست تابعة لوزارته إلى الرؤساء بالوزارات الأخرى حتى يمكنهم أن يمارسوا اختصاصهم في تحقيق رقابة فعالة وإشراف دقيق على الموظفين الذين يعملون بهذه الجهات .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق لتعديل الفقرة الثانية من المادة ٧٠ وإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٨٥ بما يحقق هذا الغرض .

ويتشرف وزير الدولة بعرضه بعد إفراغه في الصيغة النهائية التي أقرها مجلس الدولة ، على السيد رئيس الجمهورية للموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١^(١)

باعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تعتبر مؤسسة التأمينات الاجتماعية المنشأة بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ، وتخصص أموالها لتحقيق أغراضها ولها أن تحصل المبالغ المستحقة لها بمقتضى القانون المذكور عن طريق الحجز الإدارى .

مادة ٢ — تسرى في شأن هذه المؤسسة جميع الأحكام الواردة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة والقوانين المعدلة له فيما لا يتعارض مع أحكام الباب الثاني من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

مادة ٣ — تعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المركزية الجهة الإدارية بالنسبة إلى المؤسسة في تطبيق أحكام قانون المؤسسات العامة ، وتمتد قرارات مجلس إدارة المؤسسة بإصدار لوائحها الداخلية والإدارية ولائحة الموظفين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزى .

مادة ٤ — يستبدل بنص المادة ١٠٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية النص الآتى :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٣ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

« يكون لمن تنتدبه المؤسسة من موظفيها الحق في دخول محال العمل في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والاطلاع على السجلات والمستندات المتعلقة بتنفيذ هذا القانون » .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وعلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر بمراسم الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ (٥ يولييه سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ونصت المادة الثالثة من الباب الثاني منه على إنشاء مؤسسة التأمينات الاجتماعية اعتبارها شخصاً معنوياً مستقلاً ، كما تنال هذا الباب من القانون تفصيل بعض الأحكام الخاصة بإدارة المؤسسة واستثمار أموالها وحساباتها ومركزها المالي . إلا أن القانون لم ينص صراحة أو ضمناً على الوصف القانوني لهذه المؤسسة من حيث اعتبارها مؤسسة عامة أو مؤسسة خاصة ذات نفع عام .

ونظراً لأن اتساع أعمال المؤسسة بعد أن شمل نشاطها أنواع التأمين المختلفة لجميع العمال ، وقد أضفى على نشاطها من التزايد والاتساع ما يخرجها عن نطاق كونها مؤسسة خاصة فضلاً عن ارتباطها بتنفيذ قانون هام يتعلق بأمن العمال ونأمينهم وقد ضمنت الدولة فيه حقوق العمال بما يحقق أهداف الاشتراكية الديمقراطية ، وبالتالي فهي تريد أن تتوافر لهذه الحقوق وللمؤسسة التي تقوم على أدائها ورعايتها ، أسباب الضمان والاطمئنان بالإضافة إلى تهيئة الفرصة للاستفادة بأجهزة الدولة في مجال الرقابة الحساسة ، الأمر الذي يتوافر في نظام المؤسسة العامة .

ولما كان نشاط مؤسسة التأمينات الاجتماعية يدخل بطبيعته في أعمال الرائق العامة حيث تقوم على مرفق التأمين ، وهي في العصر الحديث وفي مفهوم الدولة إحدى دعائم الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، فضلاً عن اتصالها اتصالاً وثيقاً بمقومات الاقتصاد القومي للبلاد .

لذلك فقد أعد مشروع القرار بمشروع القانون للرافق باعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة تخصص أموالها لتحقيق أغراضها ولها أن تحصل مستحقاتها عن طريق الحجز الإداري .

كما نصت المادة الثانية على النتيجة الطبيعية لذلك وهي سريان قانون المؤسسات العامة عليها فيما لا يتعارض مع الأحكام للنظمة لها بقانون التأمينات الاجتماعية وأوردت المادة الثالثة حكماً يقتضاه تكون جهة الرقابة الإدارية على المؤسسة هي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للركزية وأن تعتمد قرارات مجلس إدارتها فيما يتفق باللوائح الداخلية والإدارية ولائحة الموظفين بقرار وزاري .

ويتشرف وزير الشؤون الاجتماعية والعمل للركزى بعرض مشروع القانون على السيد رئيس الجمهورية بالصيغة التى أقرها مجلس الدولة بكتابه رقم ٢١ بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦١ رجاء التكرم بعرضه على مجلس الأمة .

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦١^(١)

بوضع استثناء وفق من بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨
بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية فى القانون المصرى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — استثناء من أحكام المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية فى الإقليم المصرى يجوز خلال ثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون نقل موظفى الحكومة إلى قسم الرقابة دون تقيد بشرط سبق نديهم إلى هذا القسم مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ (٥ يوليه سنة ١٩٦١)

مذكرة ايضاحية

تنص المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأديبية فى الاقليم المصرى للعدلة بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ على أن يعين وكيل عام النيابة الادارية لشئون الرقابة من الحاصلين على مؤهل عال من إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو معاهدها . أما أعضاء النيابة الادارية الذين يعينون فى قسم الرقابة فتحدد مرتباتهم وفقاً للجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون (القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠) ونعكسهم أقدمية مستقلة ويكون تعيينهم بطريق النقل من أية جهة حكومية مع وجوب سبق نديهم إلى قسم الرقابة لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٣ الصادر فى ١٠ يوليه سنة ١٩٦١ .

وقد رُئي تحقيقاً لصالح العمل وضع استثناء وقتي من الشرط الخاص بوجوب سبق ندب موظفي الحكومة قبل نقلهم إلى قسم الرقابة للعمل فيه لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنة وذلك لمدة ثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١^(١)

بعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى قانون التجارة ؛

وعلى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجاري والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ بعض الأحكام الخاصة بتنظيم الوكالة التجارية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تحظر مزاولة أعمال الوكالة التجارية إلا لمن يكون اسمه مقيداً في السجل المعد لذلك بوزارة الاقتصاد .

مادة ٢ — لا يجوز أن يقيد في السجل المشار إليه في المادة السابقة إلا الشركات الحكومية أو الشركات التابعة للمؤسسات العامة والتي لا يقل حصة الحكومة أو المؤسسات العامة في رأسمالها عن ٢٥٪ .

مادة ٣ — يحدد وزير الاقتصاد مهلة لتنفيذ أحكام هذا القانون على ألا تتجاوز المهلة مدة سنة .

مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويستبر الأفراد القائمون بأعمال الوكالات التجارية وجميع أعضاء مجالس الإدارة والمسؤولين عن الإدارة في الشركات التي تباشر هذه الأعمال مسؤولين عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٤ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٦١ .

مادة ٥ — يلغى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه وكل حكم يخالف هذا القانون .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ولوزير الاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ المحرم سنة ١٣٨١ (٩ يولييه سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

يقضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم أعمال الوكالة التجارية بمحظر مزاولة أعمال الوكالة التجارية إلا لمن يكون اسمه مقيداً في السجل المد لك كما قضى بعدم جواز القيد في هذا السجل إلا للأفراد المصريين أو الشركات المساهمة المصرية .

ونظراً لأنه قد روى إعادة تنظيم الاستيراد تنظيمًا شاملاً بحيث يقصر على الشركات الحكومية أو الشركات التابعة للمؤسسات العامة وحدها استيراد حاجيات البلاد من الخارج للصالح العام .

ونظراً لأن مؤدى هذا التنظيم أن يجعل الأصناف والمهمات المذكورة مقصور استيرادها على تلك الشركات الحكومية دون باقى الوكلاء أو المستوردين .

لذلك روى إعادة تنظيم أعمال الوكالة التجارية بحيث يقصر القيد في سجل الوكلاء التجاريين على الشركات الحكومية والشركات التابعة للمؤسسات العامة والتي لا يقل حصة الحكومة أو المؤسسات العامة في رأسمالها عن ٢٥ ٪ .

ورغبة في إفساح المجال للوكلاء التجاريين الحاليين لتصفية أعمالهم روى إعطاء مهلة لتنفيذ أحكام هذا القانون بحيث لا تتجاوز سنة يتولى وزير الاقتصاد تحديدها في كل حالة .

كما نص على معاقبة من يخالف أحكامه بنفس العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ .

ويتشرف وزير الاقتصاد بالإقليم المصرى بعرض مشروع القانون مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة — رجاء التفضل بالموافقة واستصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ مادة ١ مكرراً نصها كالآتي :

« استثناء من حكم المادة الأولى يكون شراء الأصناف والمهمات اللازمة للوزارات والمصالح العامة والهيئات والمؤسسات العامة والتي تستورد من الخارج ، عن طريق الشركات الحكومية المتخصصة باستيرادها دون إجراء مناقصة إلا إذا وجدت أكثر من شركة حكومية متخصصة فتكون المناقصة محدودة بين هذه الشركات .

ولا يسرى هذا الحكم على المصالح والهيئات العامة التي تستورد الأصناف والمهمات اللازمة لها من الخارج عن طريقها مباشرة » .

مادة ٢ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ النص الآتي :

« ويجوز عند الضرورة فيما عدا الحالات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة ١ مكرراً أن يتم التعاقد بطريق الممارسة وفي هذه الحالة يجب قبل صدور قرار الجهة المختصة بإبرام العقد أن تتولى الممارسة لجنة تشترك في عضويتها من تنبيه وزارة الخزانة فيما تزيد قيمته على ٥٠٠٠ ج (خمسة آلاف جنيه) ويكون قرار هذه اللجنة مسيئاً » .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصرى

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ المحرم سنة ١٣٨١ (٩ يولييه سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٤ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٦١ .

مذكرة إيضاحية

يقضى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بأن يكون شراء جميع الأصناف والمهمات اللازمة للوزارات والمصانع العامة عن طريق مناقصات عامة يعلن عنها — كما نظم ذلك القانون قواعد التعاقد على شراء تلك المهمات .

ونظراً لأنه قد رؤى إعادة تنظيم الاستيراد تنظيمًا شاملاً بحيث يقصر على الشركات الحكومية أو الشركات التابعة للمؤسسات العامة وحدها استيراد حاجيات البلاد من الخارج تحقيقاً للصالح العام . ونظراً لأن مؤدى هذا التنظيم أن يجعل الأصناف والمهمات المذكورة مقصورة استيرادها على تلك الشركات الحكومية دون باقى المستوردين من التجار .

لذلك أعد مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بحيث تستثنى المشتريات اللازمة للوزارات والمصالح العامة والمؤسسات والهيئات العامة من شرط شرائها عن طريق مناقصات عامة يعلن عنها ، وبحيث يتم شراؤها بالطريق المباشر من الشركات الحكومية المتخصصة دون إجراء مناقصة إلا إذا وجدت أكثر من شركة حكومية متخصصة وفي هذه الحالة تكون المناقصة محدودة بين هذه الشركات . ولا يسرى هذا الحكم على المصالح الحكومية والهيئات العامة التى تستورد الأصناف والمهمات اللازمة لها من الخارج عن طريقها مباشرة .

وقد اقتضى ذلك تعديل المادة الثامنة من القانون بما يتمشى والحكم المستحدث بالمادة الأولى من المشروع المرفق .

وتتشرف وزارتنا الخزانة والاقتصاد بالإقليم المصرى بعرض مشروع القانون مفرغاً فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١^(١)
فى شأن تنظيم النقل البحرى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأشهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٤ الصادر فى ١١ يوليه سنة ١٩٦١ .

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛
وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى ؛
وعلى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لشئون النقل البحرى ؛
وعلى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج فى شركات المساهمة ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للنقل والمواصلات ؛
وعلى المرسوم الصادر فى ٢١ يناير سنة ١٩٣٧ والمراسيم والقرارات المعدلة له فى شأن تأسيس
وتمديد نظام شركة بواخر البوستة الحديوية ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تنقل ملكية شركة بواخر البوستة الحديوية « شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة » وكافة أموالها وموجوداتها والمنشآت والموجودات المرتبطة بها أو المسجلة لها إلى المؤسسة العامة للنقل والمواصلات .

وتتخذ الإجراءات لإدماج الشركة المذكورة فى الشركة العامة للملاحة البحرية « شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة » .

مادة ٢ — تضم الشركة العامة للملاحة البحرية إلى المؤسسة العامة للنقل والمواصلات .

مادة ٣ — تتحول أسهم شركة بواخر البوستة الحديوية إلى سندات إسمية على المؤسسة العامة للنقل والمواصلات لمدة ١٢ سنة وبفائدة سنوية يصدر بتحديدتها قرار من وزير الاقتصاد بحيث لا تتجاوز متوسط ربح السهم فى الخمس سنوات الأخيرة وتحدد قيمة السند على أساس قيمة التصفية التى تحددها لجنة تشكل بقرار من وزير الاقتصاد برئاسة أحد مستشارى محكمة الاستئناف بالقاهرة وعضوية أربعة من بينهم ممثل للشركة العامة للملاحة البحرية .

تصدر اللجنة قراراتها فى مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قراراتها نهائية غير قابلة للطعن بأى وجه من الوجوه .

وتكون السندات قابلة للتداول اعتباراً من التاريخ الذى يحدد بقرار من وزير الاقتصاد .

مادة ٤ — يجوز بعد عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون إستهلاك السندات المشار إليها فى المادة ٢ استهلاكاً جزئياً أو كلياً بالقيمة الإسمية وبطريق الاقتراع فى جلسة علنية ، وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الأقل .

مادة ٥ — تعتبر قيمة التصفية المشار إليها فى المادة ٢ من هذا القانون أساساً للتقويم عند إدماج شركة بواخر البوستة الحديوية فى الشركة العامة للملاحة البحرية .

مادة ٦ — يقوم مجلس إدارة الشركة العامة للملاحة البحرية بإدارة شركة بواخر البوستان الحديوية وذلك حتى تتم إجراءات الإندماج المشار إليها في المادة ١ من هذا القانون

مادة ٧ — تلغى الهيئة العامة لشئون النقل البحري المنشأة بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ ويتولى وزير المواصلات الاختصاصات التي كانت لرئيس مجلس إدارة الهيئة كما تتولى المؤسسة العامة للنقل والمواصلات مباشرة الاختصاصات التي كانت للهيئة وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له وذلك فيما عدا الاختصاصات المنصوص عليها في الفقرة « و » ، « ز » ، « ح » من المادة ٤ وكذلك المادة ٥ من القانون المذكور وتولاها الشركة العامة للملاحة البحرية .

وتقوم الشركة العامة للملاحة البحرية بتنفيذ الاتفاقيات والعقود التي أبرمتها الهيئة وتحمل محلها فيها ويكون لها سائر الحقوق وعليها الالتزامات التي تقررت للهيئة العامة لشئون النقل البحري في اختصاص نقل البضائع والدفع المقدم للهيئة .

مادة ٨ — تحصل الشركة العامة للملاحة البحرية الأموال المشار إليها بالفقرات ٢ و ٣ و ٤ من المادة ١٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ على أن يخص ٢٠٪ من المحصل في الإقليم الجنوبي إيرادات المؤسسة العامة للنقل والمواصلات ويدخل باقي هذه الأموال في إيرادات الشركة .

مادة ٩ — ينشأ في وزارة المواصلات صندوق لدعم الملاحة البحرية والنقل البحري ويقوم هذا الصندوق بتحصيل الإيرادات المنصوص عليها في الفقرات ١ و ٦ و ٧ و ٩ من المادة ١٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ على أن يخص ٢٠٪ من المحصل في الإقليم الجنوبي إيرادات المؤسسة العامة للنقل والمواصلات . ويدخل باقي هذه الأموال في إيرادات الصندوق .

مادة ١٠ — يصدر بتشكيل مجلس إدارة صندوق دعم الملاحة البحرية والنقل البحري واللوائح الخاصة بموظفيه وإدارة أمواله قرار من وزير المواصلات .

وتظل القرارات الصادرة في شأن تحصيل الرسم المنصوص عليه في الفقرة ٩ من المادة ١٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ نافذة ما لم تلغى أو تعدل بقرار من وزير المواصلات .

مادة ١١ — يلحق جميع الموظفين والمستخدمين والعمال العاملين في الهيئة العامة لشئون النقل البحري عند العمل بهذا القانون بالشركة العامة للملاحة البحرية .

ويحدد وزير المواصلات بقرار منه من يلزم إلحاقه من هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال للعمل في المؤسسة العامة للنقل والمواصلات أو صندوق دعم الملاحة البحرية والنقل البحري .

ويجب ألا يقل ما يتقاضاه الموظفون والمستخدمون والعمال من هذه الجهات عما كانوا يتقاضونه من الهيئة طبقاً للوائحها .

مادة ١٢ — يؤول صافي ما للهيئة العامة لشئون النقل البحري من أموال عند العمل بهذا القانون إلى مؤسسة النقل والمواصلات ويخصص لدعم الشركة العامة للملاحة البحرية .

مادة ١٣ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٤ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره وعلى وزيرى المواصلات والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ المحرم سنة ١٣٨١ (٩ يوليه سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

١ — تقوم الآن على شئون النقل البحري الجهات الآتية :

(أ) الهيئة العامة لشئون النقل البحري :

المنشأة بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ وهي مؤسسة عامة ملحقة بوزارة الاقتصاد المركزية وتعمل على رسم السياسة العامة للتخطيط الملاحي للدولة ودعم الملاحة البحرية ونقل البضائع الحكومية عن طريق الشركات الوطنية أو غيرها .

(ب) الشركة العامة للملاحة البحرية :

وهي من الشركات التي أسستها المؤسسة الاقتصادية بمفردها وتملك رأس مالها بالكامل .

(ح) شركة ملاحه اسكندرية :

وتملك مؤسسة مصر أغلبية رأس مالها وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٦١ بالترخيص في اندماج هذه الشركة في الشركة العامة للملاحة البحرية ويجرى الآن تقويم أصولها تمهيداً لاندماجها نهائياً في الشركة المذكورة وفقاً لأحكام قانون الاندماج في الشركات المساهمة رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ .

(د) شركة مصر للملاحة البحرية :

وتملك مؤسسة مصر كذلك أغلبية رأس مالها وقد نص القرار الجمهورى رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه على الترخيص في اندماجها هي أيضاً في الشركة العامة للملاحة البحرية .

ويجرى الآن تقويم أصولها هي الأخرى .

(هـ) شركة بواخر البوستة الخديوية :

وهي من الشركات التابعة للسيد أحمد عبود .

٢ — وقد جرى البحث في توحيد الجهات القائمة على مرفق النقل البحري وكانت النية متجهة لاندماج الشركات الملاحية جميعاً في شركة واحدة توحيداً للجهود ومنعاً لوسائل التنافس غير الطبيعي وقد وافقت شركتنا ملاحه الاسكندرية ومصر للملاحه على الاندماج في الشركة العامة للملاحه البحرية ولم توافق شركة البوستة الحديوية . ولذلك صدر القرار الجمهوري بالترخيص لهاتين الشركتين في الاندماج وبقيت شركة بواخر البوستة الحديوية .

٣ — ونظراً لما لوحظ على القائمين على شركة بواخر البوستة الحديوية من عدم التعاون في شئون النقل البحري بما لا يحقق توحيد الجهود . مما يضر ضرراً بليغاً بالدولة .

٤ — لذلك فإن مصالح البلاد تقتضي بتأميم شركة بواخر البوستة الحديوية ونقل ملكيتها إلى مؤسسة النقل والمواصلات تمهيداً لتوحيد الشركات الملاحية في شركة واحدة هي الشركة العامة للملاحه البحرية .

٥ — ولما كان هذا التوحيد لشئون النقل البحري في شركة واحدة قد حقق الغرض من إنشاء الهيئة العامة لشئون النقل البحري . لذلك أصبح من الأنسب إلغاء هذه الهيئة وتوزيع اختصاصاتها بين وزارة المواصلات ومؤسسة النقل والمواصلات والشركات العامة للملاحه البحرية .

على أن ينشأ في وزارة المواصلات صندوق للدعم يعمل على دعم الملاحة البحرية والنقل البحري وذلك من الأموال التي كانت تؤول للهيئة لهذا الغرض .

وتحقيقاً لذلك أعد مشروع القانون المرافق الذي يتشرف وزير المواصلات والاقتصاد برفعه إلى السيد رئيس الجمهورية براء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن انتقال ملكية منشآت كبس القطن إلى الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوضية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٤ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٦١ .

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ؛
وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم منشآت تصدير القطن فى الإقليم المصرى ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تنقل إلى الدولة ملكية منشآت كبس القطن المبينة فيما بعد :

شركة المكابس والمحازن العمومية (ش . م . م) .

شركة المكابس الحرة المصرية (ش . م . م) .

الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن (ش . م . م) .

شركة مكابس اسكندرية (ش . م . م) .

مادة ٢ — تنشأ مؤسسة عامة باسم (المؤسسة العامة لكبس القطن) تضم الشركات المشار إليها بالمادة الأولى وتتولى مباشرة نشاطها . وتؤول إلى المؤسسة كافة أموال وموجودات هذه الشركات وكذلك المنشآت والموجودات المرتبطة أو المكملة أو المتممة لها .

مادة ٣ — تتحول أسهم الشركات المشار إليها بالمادة الأولى إلى سندات إسمية على الدولة لمدة اثنتى عشرة سنة وبفائدة قدرها ٥ ٪ سنوياً . وتحدد قيمة كل سند على أساس قيمة التصفية التى تحددها لجنة تشكل من :

رئيس محكمة استئناف اسكندرية رئيساً

مستشار الرأى لوزارة الاقتصاد
عضوين {
متدوب يمينه وزير الاقتصاد

ولا يجوز أن تجاوز قيمة التصفية سعر السهم حسب إقفال بورصة القاهرة فى يوم ٨ يوليو سنة

١٩٦١ .

وتصدر اللجنة قراراتها فى مدة لا تجاوز أربعة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون .

وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

وتكون السندات قابلة للتداول اعتباراً من التاريخ الذى يحدد بقرار من وزير الاقتصاد .

مادة ٤ — يجوز للحكومة بعد عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون استهلاك السندات استهلاكاً كلياً أو جزئياً بالقيمة الإسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين على الأقل .

مادة ٥ — يعين رئيس وأعضاء مجلس إدارة « المؤسسة العامة لكبس القطن » ويحدد مكافأتهم ومدة عضويتهم بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ — تلغى كافة الأحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ٧ — يصدر وزير الاقتصاد القرارات المنفذة لهذا القانون .

مادة ٨ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ المحرم سنة ١٣٨١ (٩ يولييه سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

تعد صناعة كبس القطن إحدى المراحل الهامة التي يمر بها محصول البلاد الرئيسى في طريقه إلى المغازل الأجنبية . وهى صناعة تتوقف صحة أقطاننا في الخارج إلى حد كبير على مدى كفايتها وسلامة معالجتها للتأذج التي يتعامل عليها مستوردو أقطاننا منذ زمن بعيد .

وتنمض على كبس القطن حالياً بالإقليم المصرى أربعة من المنشآت الكبيرة تنفرد دون غيرها بهذه الصناعة متمتعة باحتكار فعلى ليس أدل عليه من أن أية بالة من القطن لا تصدر إلى الخارج إلا بعد أن تمر بإحدى هذه الشركات الأربع التي توافقت فيما بينها على حماية الأوضاع الاحتكارية التي تعمل في ظلها ، مما أوهن ميزة المنافسة المشروعة التي كان يمكن أن تخدم أهداف هذا المرفق الحيوى

وقد لمست منشآت تصدير القطن خطورة هذا الاحتكار وأثره المباشر على حركة صادراتها فعمد الكثير منها إلى المساهمة في رؤوس أموال شركات المكابس حتى تشاطر في السيطرة على سير هذا المرفق وتشارك في ذات الوقت في أرباحه .

ولقد حققت شركات المكابس على مدى السنين أرباحاً طائلة عمدت إلى تخصيص جانب كبير منها في صورة عائد وفاء أو (مبالغ استرداد) تؤول إلى عملائها الذين يرتبطون بعجلتها ويدأومون على كبس أقطانهم لديها ، دون أن تهتم بتجديد آلاتها وإنشاء المخازن والشون الكافية للفاة العيوب الحالية في التخزين التي طالما تسببت في شكوى مستوردى القطن المصرى من وصول البالات إليهم على صورة تعرض مزايا السلعة للاضرار .

وقد لوحظ إلى ذلك أن عديداً من أسهم هذه الشركات يمتلكها أجنب من غير المقيمين ، الأمر الذى تضطر معه الدولة إلى تحويل قبة كورونات هذه الأسهم سنوياً إلى الخارج بالعملات الحرة ، بالإضافة إلى أنه من المحتمل أن تكون معظم هذه الأسهم أو بعضها قد تم تهريبه إلى الخارج مما يضر باقتصادنا القومى .

ولما كانت الدولة — في سبيل المحافظة على الاقتصاد القومى الذى تمثل تجارة القطن جانباً هاماً منه — قد تدخلت لتنظيم منشآت تصدير القطن عن طريق إشراك القطاع العام في الهيمنة على شئونه

حتى تضمن اتجاه هذا المرفق وجهة تنفق لصالح المجموع . ونظراً لأن صناعة كبس القطن إنما هي حلقة في نشاط هذا المرفق الاقتصادي الهام ذي الصلة الوثيقة بالسكان الاقتصادي للبلاد .

فاحكاماً للرقابة على المراحل المختلفة لنشاط تصدير القطن ، ورغبة في وضع حد للاحتكار الفعلي القائم بالنسبة لنشاط حيوي ذي منفعة عامة اقتضى الأمر أن يكون للدولة الاشراف المباشر على إدارة هذا المرفق .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق بنقل ملكية منشآت كبس القطن في الاقليم المصري إلى الدولة ، وإنشاء مؤسسة عامة تتولى إليها أموال وموجودات هذه المنشآت وتتولى مباشرة نشاطها . ونص المشروع على تعريض حملة الاسهم عن طريق تحويل أسهمهم إلى سندات على الدولة ذات فائدة ثابتة وقابلة للتداول .

وتتشرف وزارة الاقتصاد برفع مشروع القانون المرافق إلى السيد رئيس الجمهورية رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وتعديلاته ؛

وعلى ما اترتاه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص البند ٢ من المادة ٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتي :

« ٢ — وتظل الأسهم إسمية . »

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٦١ الصادر في ١٩ يولييه سنة ١٩٦١ .

مادة ٢ — يستبدل بنص البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتي :

« بند ٥ — يجنب من الأرباح الصافية للشركة ٥ ٪ تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

(١) ٧٥ ٪ توزع على المساهمين .

(ب) ٢٥ ٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالي :

١ — ١٠ ٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ، ويتم التوزيع طبقاً لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

٢ — ٥ ٪ تخصص لخدمات اجتماعية والإسكان طبقاً لما يقرره مجلس إدارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

٣ — ١٠ ٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال ، وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ وأداء الخدمات والجهة الإدارية التي تتولاها أو تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٣ — يلغى البند ٣ من المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٤ — على الشركات القائمة أن توفق أوضاعها طبقاً لحكم المادة الأولى من هذا القانون خلال سنة من تاريخ العمل به .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم الجنوبي من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ صفر سنة ١٣٨١ (١٩ يولييه سنة ١٩٦١) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦١ الصادر في ١٩ يولييه سنة ١٩٦١ .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز أن يزيد على خمسة آلاف جنيه (خمسين ألف ليرة) سنوياً مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو عضو مجلس الإدارة أو أى شخص يعمل فى أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بصفته موظفاً أو مستشاراً أو بأى صفة أخرى ، سواء صرفت إليه المبالغ بصفة مكافأة أو راتب أو بدل حضور أو بدل تمثيل أو بأى صورة أخرى ، ويطلق كل تقدير يتم على خلاف ذلك .

مادة ٢ — لا يخل حكم المادة السابقة بأى نص قانونى يقضى بتحديد الحد الأقصى بأقل من الحد الوارد بها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى إقليمى الجمهورية من أول أغسطس سنة ١٩٦١ .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ صفر سنة ١٣٨١ (١٩ يولييه سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

لقد كان تحقيق العدالة الاجتماعية ، إحدى المبادئ التى نادت بها الثورة منذ قيامها بحسبانها من دعائم المجتمع الثورى وإحدى قسماته وملاحمه ، واقتضى تحقيق هذه العدالة إعادة النظر فى الأوضاع القائمة من كل جوانبها ، والقضاء على كل صورة يتحقق فيها التباعد الاجتماعى ، ولقد كان من مظاهر هذا التباعد أن استطاعت فئات قليلة من أبناء الأمة أن تحصل من وراء عملها فى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات على مزايا مالية ضخمة وغير معقولة ولا تتناسب فى الأعم الأغلب من الأحوال وما تقدمه من عمل ولم تتخذ هذه المزايا المالية شكل الراتب فحسب ، بل تعددت صورها ، واتخذت أشكالاً مختلفة كبذل الحضور وبدل التمثيل . ولقد كان استمرار هذا الوضع منافي لمبادئ العدالة الاجتماعية ومقوضاً لمعناها ومروماها ، ولذلك كان من الضرورى فرض حد أقصى لتلك المزايا المالية حتى تظل دائماً فى الحدود للمعقولة ، ومن ثم فقد أعد مشروع القانون المرافق قاضياً فى مادته الأولى ، بأنه لا يجوز أن يزيد على خمسة آلاف جنيه (خمسين ألف ليرة) سنوياً مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو عضو مجلس الإدارة أو أى شخص يعمل فى أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بصفته موظفاً أو مستشاراً أو بأى صفة أخرى ، سواء صرفت إليه المبالغ بصفة مكافأة أو راتب أو بدل حضور أو بدل تمثيل أو بأى صورة أخرى ، ويطلق كل تقدير يتم خلاف ذلك .

وبذلك يكون النص المتقدم قد حظر على أى شخص يعمل بإحدى الجهات التى حددها أن يتقاضى مجموع ما يتقاضاه سنوياً على خمسة آلاف جنيه (خمسين ألف ليرة سورية) وذلك أياً كانت الصفة التى يعمل بها بتلك الجهة وأياً كانت الصورة التى تدفع إليه بها تلك المبالغ .

على أن ثمة قوانين فرضت حداً أقصى أقل من الحد الوارد بالمشروع ، كالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والتي قضت الفقرة الثانية من البند / ٢ من المادة ٢٤ منه بأنه لا يجوز في جميع الأحوال أن يزيد ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة من الشركة من مكافأة وراتب معين وبديل حضور عن الجلسات ومزايا عينية لانقتضيا طبيعة العمل على ٢٥٠٠ جنيتها سنوياً — ومثل هذا التحديد الأقل من الحد الأقصى الوارد بالمادة الأولى من المشروع يظل قائماً ولا يخل به حكم المادة الأولى المشار إليها ، وهذا هو ما نصت عليه المادة / ٢ من المشروع التي قضت بالألا يخل حكم المادة الأولى منه بأي نص قانوني يقضي بتحديد الحد الأقصى بأقل من الحد الوارد بها .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١^(١)

بكيفية تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والمؤسسات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أى شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها على أن يكون أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال . ويتم انتخاب العضوين المذكورين بالاقتراع السري المباشر تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وتكون مدة العضوية لهما سنة تبدأ من أول يولييه .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم إجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بهما .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ صفر سنة ١٣٨١ (١٩ يولييه سنة ١٩٦١) :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦١ الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩٦١ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ١١ — يحدد سعر الضريبة بعد استبعاد المبالغ المشار إليها في المادة التاسعة من الإيراد الكلي الصافي على الوجه الآتي :

الشريحة الأولى	...	جنيه	جنيه	مغفأة
» الثانية	أكثر من	١٠٠٠	لغاية ١٠٠٠	بسر ٨ ٪
» الثالثة	»	١٥٠٠	»	» ٩ ٪
» الرابعة	»	٢٠٠٠	»	» ١٠ ٪
» الخامسة	»	٣٠٠٠	»	» ١٥ ٪
» السادسة	»	٤٠٠٠	»	» ٢٥ ٪
» السابعة	»	٥٠٠٠	»	» ٣٥ ٪
» الثامنة	»	٦٠٠٠	»	» ٤٥ ٪
» التاسعة	»	٧٠٠٠	»	» ٥٥ ٪
» العاشرة	»	٨٠٠٠	»	» ٦٥ ٪
» الحادية عشرة	أكثر من	٩٠٠٠	لغاية ١٠٠٠٠	» ٧٥ ٪
» الثانية عشرة	»	١٠٠٠٠		» ٩٠ ٪

وتسقط كسور الجنيه من الإيراد الكلي الصافي عند تطبيق السعر عليه .

(١) . نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦١ الصادر في ١٩ يونيو سنة ١٩٦١ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصرى اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ عن إيرادات سنة ١٩٦١ والسنوات التالية ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ صفر سنة ١٣٨١ (١٩ يولييه سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

فرضت الضريبة العامة على الإيراد بالاقليم المصرى بموجب القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بغية تحقيق العدالة الضريبية التى تقصر عنها الضرائب النوعية وحدها .

وقد لوحظ أن سعر هذه الضريبة كان هيناً فى تصاعده الأمر الذى لا يحقق الحكمة من فرضها كاملة ومن ثم تدخل المشرع تباعاً ورفع سعر الضريبة بالقياس إلى الإيرادات الكبيرة بموجب القوانين ٢١٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ و ٢٠٠ لسنة ١٩٦٠ .

ولما كان اتجاه الدولة الاشتراكى يتطلب مزيداً من تدخل المشرع الضريبى للحد من ضخامة الدخل ولتحقيق ذروة العدالة الضريبية من أجل ذلك أعد مشروع القانون المرافق الذى رفعت بمقتضاه أسعار تلك الضريبة بالقياس إلى الإيرادات التى تتجاوز خمسة آلاف جنيه سنوياً حتى تساهم هذه الإيرادات بقسط العبء العام الذى يجب أن تحمله وحتى تتحقق عدالة توزيع الدخل .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرض مشروع القانون المرافق رجاء التفضل بالموافقة على إحالته إلى مجلس الأمة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعطيل بورصتى الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ بشأن البورصات ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦١ الصادر فى ١٩ يولييه سنة ١٩٦١ .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تعطّل بورصتا الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية لمدة شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنهاء هذا التعطيل قبل انقضاء المدة المذكورة .

مادة ٢ — يبطل بحكم القانون أى نقل للملكية الأسهم يتم خلال فترة التعطيل سواء كانت هذه الأسهم مقيدة بجدول الأسعار بالبورصة أو غير مقيدة ، وتصدر لصالح الحكومة الأسهم موضوع المخالفة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ صفر سنة ١٣٨١ (١٩ يوليه سنة ١٩٦١) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١^(١)

بتأميم بعض الشركات والمنشآت

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور للوقت ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين فى إقليمى الجمهورية ، كما تؤمم الشركات والمنشآت للبيئة فى الجدول المرافق لهذا القانون ، وتؤول ملكيتها إلى الدولة .

مادة ٢ — تنحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها إلى سندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنوياً ، وتكون السندات قابلة للتداول فى البورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية ، وفى حالة الاستهلاك الجزئى ، يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل للوعد المحدد له بشهرين على الأقل .

مادة ٣ — يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر إقفال بورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٢ الصادر فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٦١

فإذا لم تكن الأسهم متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن .

كما تتولى هذه اللجان تقويم المنشآت غير المتخذة شكل شركات المساهمة .

مادة ٤ — تظل الشركات والبنوك المشار إليها في المادة الأولى محتفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار إليها في مزاولة نشاطها دون أن تسأل الدولة عن التزاماتها السابقة إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إدماج أي شركة أو بنك أو منشأة منها في شركة أو بنك أو منشأة أخرى .

مادة ٥ — يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتحديد الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على كل شركة أو منشأة من الشركات أو المنشآت المشار إليها .

مادة ٦ — يجوز للجهة الإدارية المختصة بالنسبة للشركات والبنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تعفي العضو المنتدب لأي شركة منها أو رئيس وأعضاء مجلس إدارتها كلهم أو بعضهم وتعين مجلس مؤقت أو عضو منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة ، وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد .

كما يجوز لها بالنسبة للمنشآت المشار إليها إعفاء مدير المنشأة وتعيين غيره .

كما يجوز لها تأجيل أداء ديون والتزامات الشركات والمؤسسات التي تخضع لأحكام هذا القانون لمدة أقصاها ثلاثة أشهر .

وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلاً من اختصاص مجلس الإدارة ، وكذلك قرارات مديري المنشآت لتصديق الجهة الإدارية المختصة .

مادة ٧ — إذا كانت الأسهم التي آلت إلى الحكومة وفقاً للمادة الثانية مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فتحل محلها قانوناً السندات المصدرة مقابلها وفقاً للمادة الثانية .

مادة ٨ — يصدر وزير الاقتصاد التنفيذي في كل من إقليمى الجمهورية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٩ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٣٨١ (٢٠ يولييه سنة ١٩٦١) .

(أولا) الإقليم الجنوبي

- إسم الشركة :
- الشركة المالية المصرية للتجارة والتأمين (سيفكا) .
- شركة الاسكندرية لتجارة الأخشاب .
- الشركة المصرية للأخشاب والمهمات .
- شركة باسيلي باشا للأخشاب .
- الشركة العربية لتجارة الأخشاب .
- شركة الدلتا التجارية .
- » أبناء أنطونيوس باسيلي والتجارية الصناعية للأخشاب ومواد البناء (فاباس) .
- » مصر للتجارة الخارجية .
- » أسمنت بورتلاند بمحلوان .
- » أسمنت بورتلاند طره .
- » أبو زعبل وكفر الزيات للأسمدة والمواد الكيماوية .
- الشركة المصرية للمواسير والأعمدة والمصنوعات من الأسمنت المسلح (سيجوارت) .
- شركة اسكندرية لأسمنت بورتلاند .
- » المصنع الأهلى للمواسير والأعمدة من الأسمنت المسلح (سيفر) .
- الشركة المالية والصناعية المصرية .
- شركة مصانع النحاس المصرية .
- » الدلتا للصلب .
- » مسابك طناش .
- الشركة الأهلية للصناعات المعدنية .
- شركة القاهرة للمنتجات المعدنية .
- » ترام الاسكندرية (مسابك محرم بك) .
- » مصنع صلب النيل (تابع لشركة ترام القاهرة) .
- » جياسات البلاح .
- » ملاحات البحر الأبيض .

- شركة ملاحات رشيد .
- » أوتوبيس الصعيد .
- » أوتوبيس الغربية (تحت الحراسة) .
- » » البحيرة واسكندرية (تحت الحراسة) .
- » أوتوبيس جنوب القنال (تحت الحراسة) .
- » » المنوفية .
- » » الفؤادية .
- » » الشرق .
- » » المنيا والبحيرة .
- » أمنوبيس الدقهلية .
- » المنيا والبحيرة لنقل البضائع .
- » الشمال للنقل .
- » مياه الاسكندرية .
- » الكهرباء المصرية (شبرا الخيمة) .
- » أراضى الدلتا المصرية والانقستمنت ليمتد (المعادى) .
- » الكابلات الكهربائية المصرية .
- » الكراكات المصرية .
- » مساهمة البحيرة .
- » فنادق الوجه القبلى .
- » فنادق مصر الكبرى .
- » شبرد والفنادق المصرية (تحت الحراسة) .
- » وادى كوم أمبو .
- الشركة المصرية لبورصة مينا البصل التجارية .
- » المصرية المتحدة للملاحة البحرية .
- » العامة للملاحة البحرية (بعد الاندماج) .
- (ثانياً) الإقليم الشمالى .
- الشركة التجارية الصناعية المتحدة (الخماسية) .
- شركة معامل الشهباء للغازل والمناسج .
- الشركة العربية لصناعة الأخشاب .

مذكرة ايضاحية

لقد تطلب السير بخطة التنمية الاقتصادية نحو الأهداف الموضوعة لها ، أن يوجد قطاع عام في الدولة ، يوحد جهوده إلى جانب القطاع الخاص لإبلاغها الغايات المقصودة منها ، فقد بانغت تلك الخطة الانمائية من العمق والشمول ما يتطلب حشد القوى الفنية والامكانيات المادية اللازمة لها ، ولم يكن السبيل إلى ذلك ميسراً دائماً إذا ترك عبؤها وتمويل احتياجاتها للقطاع الخاص ، ذلك أن هذا القطاع قد يتجه بجهوده وفق الاحتياجات التي تملها المصالح الخاصة الموجهة لتيارات سيره ، وفي ذلك ما قد يقيم العثرات أمام خطة التنمية . ولذا كان توسيع قاعدة القطاع العام ضرورة قومية إذا أريد توجيه الاقتصاد القومي توجيهاً مؤثراً فعلاً ومفيداً لخطة التنمية بما يكفل المضي بها قدماً .

ولذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق . وقضت المادة الأولى منه بأن تؤم جميع البنوك وشركات التأمين في إقليمى الجمهورية كما تؤم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون ، وتؤول ملكيتها إلى الدولة .

وبذلك تؤول ملكية البنوك والشركات والمنشآت التي حددها هذا القانون إلى الدولة ، على أن هذا التأمين اتخذ صورته العادلة ، فلم تؤول ملكية أسهم الشركات أو رؤوس أموال المنشآت التي أشار إليها القانون — إلى الدولة بلا مقابل ، بل عوض أصحابها عنها تعويضاً عادلاً إذ التزمت الدولة بأن تدفع قيمة أسهم تلك الشركات ورؤوس أموال المنشآت التي شملها التأمين في شكل سندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٤ ٪ سنوياً على أن تكون هذه السندات قابلة للتداول في البورصة .

وتحقيقاً لهذه الغاية قضت المادة ٢ من مشروع القانون بأن تحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار إليها إلى سندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٤ ٪ سنوياً وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية . وفي حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك في جريدة رسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الأقل .

وبذلك تكون الدولة قد عوضت المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال عن حصصهم وأنصبتهم التي كانوا يملكونها بتلك الشركات والمنشآت على نحو روعيت فيه العدالة المطلقة ، ذلك أن رؤوس الأموال المشار إليها قد تحولت إلى سندات إسمية على الدولة ، ثم إن هذه السندات تدفع عنها فائدة قدرها ٤ ٪ ، وتكفل ثبات قيمتها طبيعتها كسندات على الدولة ، وبذلك لا تكون تلك السندات معرضة للتغيرات التي تطرأ عادة على قيمة الأسهم ورؤوس الأموال تبعاً للتيارات الاقتصادية التي تسود المشروعات المستثمرة فيها تلك الأموال

حددت المادة ٣ من المشروع سعر السند بسعر السهم بحسب آخر إقبال يورصة الأوراق المالية

بالقاهرة قبل صدور هذا القانون ، وذلك بقصد تحديد قيمة الأسهم ورؤوس الأموال في الشركات والمنشآت التي شملها التأمين تحديداً منصفاً عادلاً .

فإذا لم تكن الاسهم متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فقد عيّنت المادة ٣ من المشروع أيضاً كيفية تحديد قيمتها إذ قضت بأن يتولى تحديد سعرها في هذه الحالة لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن ، كما تتولى هذه اللجان تقويم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة .

ولما كان هذا التأمين يهدف إلى الاعانة على تحقيق أغراض التنمية مع التحرر من الأوضاع الروتينية فقد عممت المادة ٤ من المشروع على تحقيق ذلك ، بأن قضت بأن تظل الشركات والبنوك المشار إليها في المادة الأولى محتفظة بشكائها القانوني عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك المشار إليها في مزاولة نشاطها .

كما حددت المادة ٥ أيضاً مدى مسئولية الدولة عن التزامات تلك الشركات والبنوك . فقضت بأن تستمر البنوك والمنشآت المشار إليها في مزاولة نشاطها دون أن تسأل الدولة عن التزاماتها السابقة إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين .

ورغبة في التوفيق بين المبادئ الاشتراكية التي استنتجتها الثورة دستورياً لها ، وبين ما تتطلبه إدارة الشركات والمنشآت التي شملها التأمين من التقابل مع أهداف الثورة فقد قضت المادة ٦ من المشروع المرافق بأنه يجوز للجهة الإدارية المختصة بالنسبة للشركات والبنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تعفي العضو المنتدب لأي شركة منها أو رئيس وأعضاء مجلس إدارتها كلهم أو بعضهم وتعين مجلس مؤقت أو عضو منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة ، وذلك حين تشكيل مجلس الإدارة الجديد .

كما يجوز لها بالنسبة للمنشآت المشار إليها إعفاء مدير المنشأة وتعيين غيره .

وأخضعت المادة ٦ أيضاً قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلاً من اختصاص مجلس الإدارة وكذلك قرارات مديري المنشآت لتصديق الجهة الإدارية المختصة وذلك بقصد إنشاء رقابة دقيقة على الشركات والمنشآت للثؤمة وتوجيهها لخدمة الاقتصاد القومي .

وقضت المادة ٧ بأنه إذا كانت الأسهم التي آلت إلى الحكومة وفقاً للمادة الثانية من المشروع مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسة بصفة تأمين فتحل محلها قانوناً السندات المصدرة مقابلها وفقاً للمادة الثانية .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١^(١)

بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال .

مادة ٢ — على الشركات والمنشآت المشار إليها أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون في مهلة أقصاها ستة أشهر من تاريخ صدوره .

ويجوز عند الاقتضاء تخفيض حصة كل مساهم أو شريك في رأس المال بمقدار النصف .

مادة ٣ — يحدد قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر إقفال بورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون .

وإذا لم تكن الأسهم متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن .

كما تنولى هذه اللجان تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة .

مادة ٤ — تؤدي الحكومة قيمة الحصة التي تساهم بها المؤسسات العامة في رأس مال الشركات والمنشآت المشار إليها بموجب سندات إسمية على الدولة بفائدة ٤ ٪ سنوياً لمدة خمس عشرة سنة وتكون

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٢ الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

السندات قابلة للتداول ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين .

مادة ٥ — يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتحديد الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على كل من الشركات والمنشآت المشار إليها .

مادة ٦ — يجوز للجهة الإدارية المختصة بالنسبة للشركات المشار إليها أن تعفى العضو المنتدب لأي شركة منها أو رئيس وأعضاء مجلس إدارتها كلهم أو بعضهم وتعين مجلس مؤقت أو عضو منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة ، وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد .

كما يجوز لها بالنسبة للمنشآت المشار إليها إعفاء مدير المنشأة وتعيين غيره

كما يجوز لها تأجيل أداء ديون والتزامات الشركات والمؤسسات التي تخضع لأحكام هذا القانون لمدة أقصاها ثلاثة أشهر .

وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلاً من اختصاص مجلس الإدارة وكذلك قرارات مدير المنشأة ، لتصديق الجهة الإدارية المختصة .

مادة ٧ — إذا كانت الأسهم التي آلت ملكيتها إلى الحكومة وفقاً للمادة الرابعة مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فتحل محلها قانوناً بالسندات المصدرة مقابلها وفقاً للمادة الرابعة .

مادة ٨ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه (خمسة آلاف ليرة) ولا تتجاوز ألفي جنيه (عشرين ألف ليرة) أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٩ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم الجمهورية من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٣٨١ (٢٠ يولييه سنة ١٩٦١) .

(أولاً) الإقليم الجنوبي	شركة المقاولات المتحدة .
اسم الشركة :	» المقاولات المصرية (مختار إبراهيم) .
شركة الأساسات الميكانيكية (فيرو) .	» النيل للأشغال .
» أطلس للأشغال العامة ومواد البناء .	» الهندسة العمومية .
الشركة المساهمة المصرية لإنشاء الطرق .	الشركة المصرية للبناء الحديثة (الشمس) .
» المساهمة المصرية للمقاولات (العبد باشا	شركة الهندسة للصناعات والمقاولات العمومية
سابقاً) .	(عثمان أحمد عثمان وشركاه) .
	شركة سيكو .

- | | |
|--|--|
| شركة معامل الخليج والزيوت للتحدة . | شركة فهمى كامل وعلى حسن . |
| » العربية للخليج . | » أحمد أحمد بكير . |
| » الحلاجة الأهلية المصرية . | » أبناء محمد عبد الفتاح . |
| » أقطان كهر الزيوت . | » حسن علام . |
| » مصر للخليج الأقطان . | » رشاد طه ونس . |
| » مصانع ياسين للزجاج . | » طي صيف للمقاولات . |
| » صناعة الطحن بالإسكندرية . | » مصطفى حامد للمقاولات . |
| الشركة المصرية للمطاحن وتخزين القلال . | » النهضة التجارية . |
| شركة المصنع المصرى للأغذية المحفوظة (قها) . | » بهرند للتجارة . |
| » مؤسسة المنتجات الغذائية (قها) . | » شمال شرق أفريقيا التجارية . |
| » ي . ق لاغودا كس . | » البحر الأبيض المتوسط للتجارة العامة . |
| الشركة التجارية المصرية . | الشركة الفرنسية المصرية للواردات . |
| شركة رونا برنت . | شركة المصرف المصرية للواردات والصادرات . |
| » مطابع محرم (شافتر وشركاه) . | » الواردات والصادرات السودانية . |
| » المنتجات العالمية . | » التجارة والتبادل للشرق الأوسط (سليم نخله وشركاه) . |
| الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات . | » التبادل التجارى . |
| شركة الخميرة الأهلية . | » يونيتاس التجارية والمالية . |
| الشركة المصرية للمنتجات الكهربائية . | » المصانع الكبرى المتحدة (ثابت إخوان وشركاهم) . |
| شركة مصانع اسكندر سربا كس . | » الائتمان التجارى . |
| » معامل أدوية نصار . | الشركة المصرية للتجارة الدولية . |
| » معامل الفا . | » العالمية للتجارة والصناعة . |
| » أخوان كوتاريللى . | شركة النيل للتجارة الخارجية . |
| » وتك ليمتد . | » زوزو للتصنيع والتجارة العالمية . |
| » مصنع السجائر المصرية توكوس . | » التوكيلات العربية والمهندسة . |
| الشركة المصرية للدخان والسجائر (سجائر البستانى سابقاً) . | » داود روفيه . |
| الشركة المستقلة المصرية للبتروك . | » الكوتوار التجارى الاسكندري . |
| شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية . | » بيرج تاناليان . |
| » مصنع الاسكندري لنسج الحرير الصناعى والطبيعى (ليوجى فرناندو بلفارو) . | » حلاجى الأقطان المصرية . |
| شركة مصانع الشوربجى . | » حلاجى الأقطان والتصدير المصرية . |
| | » خليج الوجه القبلى . |

<p>(ثانياً) الإقليم الشمالي</p> <p>اسم الشركة :</p> <p>شركة معامل سامى صائم الدهر للفضول والنسيج بحلب .</p> <p>» الحاج أحمد ططرى وأولاده .</p> <p>» كارغيان وابروغصيان .</p> <p>الشركة العربية المتحدة للصناعة .</p> <p>شركة الأقطان والزيوت — حلب .</p> <p>» مطاحن الزهراء .</p> <p>» مطحنة القدم .</p> <p>» مطاحن الشهباء الحديثة .</p> <p>» مطاحن الهلال .</p> <p>» مطحنة سوق النحاسين .</p> <p>» مطحنة الحيدري الكبرى .</p> <p>الشركة العربية لتجارة وحلج وتصدير الأقطان المساهمة المغفلة — حلب .</p>	<p>شركة كاسترو إخوان وشركاهم .</p> <p>» كوستى يواكيموجلو وشركاه .</p> <p>» البطاطين المصرية (فلنس وشركاه) .</p> <p>» محلات هانو الكبرى .</p> <p>» شيفيلد وشركاه (الحراكي وطحان وشركاهم خلفاء) .</p> <p>» عبد القادر الحراكي وشركاه (جاتينو سابقاً) .</p> <p>» الأهرام لسبك المعادن (جاتينو سابقاً) .</p> <p>» فيلبس أورينت .</p> <p>» النيل الهندسية المتحدة (يونيل) .</p> <p>» إنجيل التجارية .</p> <p>» التبريدات المصرية .</p> <p>» ثلج غمره (أحمد حمزه وشركاه) .</p> <p>» مصنع الأدوات الصحية وبواسير المياه الزهر (أرمينيان) .</p>
---	---

مذكرة ايضاحية

لقد تطلب توجيه الاقتصاد القومى ، زيادة حجم القطاع العام سواء بقيام هذا القطاع ابتداء بإدارة بعض المرافق الحيوية والاشراف عليها أم بمساهمة في بعض أوجه نشاط القطاع الخاص عن طريق المشاركة في رأس المال ، إذ بذلك يتحقق التوجيه اللازم لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية ، والقدرة الكاملة على الوفاء باحتياجات الحطة ومستلزماتها . ومن ثم فإن الدولة بمساهمتها في رؤوس أموال بعض الشركات القائمة ، إنما تهدف إلى توفير الامكانيات الضرورية لتحقيق أغراض التنمية مع توجيه تلك الشركات إلى السياسة الموضوعية .

ولذلك فقد أعد مشروع القانون للرافق قاضياً في المادة الأولى منه بأن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال .

وبذلك يكون المشروع قد حتم على الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية ، وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ ، ولذلك فقد أوجبت المادة ٢ من المشروع على تلك الشركات والمنشآت أن

توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ صدوره ، مع جواز تخفيض حصة كل مساهم أو شريك في رأس المال بمقدار النصف وذلك حتى يتسنى إعمال نص المادة الأولى من المشروع فيما قضى به من وجوب مساهمة إحدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال .

وقد حددت المادة ٣ من المشروع الكيفية التي تقدر بها قيمة الحصة التي تساهم بها المؤسسات العامة في رأس مال الشركات والمنشآت التي شملها التنظيم ، فحددت قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر إقفال بورصة الأوراق المالية قبل صدور هذا القانون وذلك إذا كانت الشركة التي ساهمت الحكومة في رأس مالها متخذة شكل شركة مساهمة وكانت أسهمها متداولة في البورصة .

أما إذا كانت أسهم تلك الشركة غير متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن .

كما بينت المادة / ٣ أيضا كيفية تحديد رأس المال بالنسبة للمنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة فقضت بأن تتولى تلك اللجان تقويم رأس مال تلك المنشآت .

وألزمت المادة / ٤ من المشروع ، الحكومة بأن تؤدي قيمة الحصة التي تساهم بها المؤسسات العامة في رأس مال الشركات والمنشآت المشار إليها بموجب سندات إسمية على الدولة بفائدة ٤ ٪ سنوياً لمدة خمس عشرة سنة وتكون السندات قابلة للتداول ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الإسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين .

وبذلك تكون الدولة قد ألزمت بأن تؤدي للمساهمين أو للاسهماء في رأس المال والدين خفضت قيمة حصصهم وفقاً للفقرة / ٢ من المادة / ٢ من المشروع بموجباً عادلاً في شكل سندات على الخزانة على أن تؤدي عن تلك السندات فائدة قدرها ٤ ٪ .

ورغبة في التوفيق بين المبادئ الاشتراكية التي استلهاها دستوراً لها ، وبين ما تتطلبه إدارة الشركات والمنشآت التي شملها التنظيم من التقابل مع أهداف الثورة . فقد قضت المادة / ٦ من المشروع المرافق : بأنه يجوز للجهة الإدارية المختصة بالنسبة للشركات المشار إليها أن تعي العضو المنتدب لأي شركة منها أو رئيس وأعضاء مجلس إدارتها كلهم أو بعضهم وتعين مجلس مؤقت أو عضو منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة وذلك حين تشكيل مجلس الإدارة الجديد .

كما يجوز لها بالنسبة للمنشآت المشار إليها إعفاء مدير المنشأة وتعيين غيره .

وأخضعت المادة / ٦ أيضاً قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب في المسائل التي

تعتبر أصلاً من اختصاص مجلس الإدارة لتصديق الجهة الإدارية المختصة وذلك بقصد إنشاء رقابة دقيقة على الشركات والمنشآت التي شاركت الحكومة في رأس مالها وتوجيهها لخدمة الاقتصاد القومي .

وبينت المادة / ٧ من المشروع العقوبات التي توقع لمخالفة أحكام هذا القانون . فقضت بأن كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه (خمسة آلاف ليرة) ولا تتجاوز ألفي جنيه (عشرين ألف ليرة) أو بإحدى هاتين العقوبتين .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١^(١)

بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يمتلك في تاريخ صدور هذا القانون من أسهم الشركات الميئة في الجدول المرافق لهذا القانون ما تزيد قيمته السوقية عن ١٠.٠٠٠ جنيه (١٠٠.٠٠٠ ليرة) وتؤول إلى الدولة ملكية الأسهم الزائدة ، وتؤخذ هذه الزيادة من كل نوع من الأسهم بنسبة القيمة الزائدة إلى القيمة الكلية للأسهم ، وبحيث تعادل هذه القيمة عدداً صحيحاً من الأسهم ، ولا تسري أحكام هذه المادة على الأسهم التي تملكها الهيئات والمؤسسات العامة .

مادة ٢ — تحدد قيمة الأسهم التي آلت ملكيتها إلى الدولة وفقاً للمادة السابقة بسعر إقفال آخر يوم تم فيه تعامل في بورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون .

فإذا كانت الأسهم غير متداولة بالبورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل فيها مدة تزيد عن ستة أشهر ، فتقوم بتحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٢ الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

مادة ٣ — تسدد الحكومة قيمة الأسهم التي آلت ملكيتها إليها بموجب سندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنوياً وتكون السندات قابلة للتداول ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية ، وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين .

مادة ٤ — يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتحديد الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على كل من الشركات للمشاركة إليها .

مادة ٥ — يجوز للجهة الإدارية المختصة بالنسبة للشركات المشار إليها أن تعفي العضو المنتدب لأي شركة منها أو رئيس وأعضاء مجلس إدارتها كلهم أو بعضهم وتعيين مجلس مؤقت أو عضو منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة وذلك حين تشكيل مجلس الإدارة الجديد ، وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلاً من اختصاص مجلس الإدارة لتصديق الجهة الإدارية المختصة .

كما يجوز لها تأجيل أداء ديون والتزامات الشركات والمؤسسات التي تخضع لأحكام هذا القانون لمدة أقصاها ثلاثة أشهر .

مادة ٦ — إذا كانت الأسهم التي آلت ملكيتها إلى الحكومة، وفقاً للمادة الأولى مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين ، فتحل محلها قانوناً السندات المصدرة مقابلها وفقاً للمادة الثالثة .

مادة ٧ — يعاقب بالحبس كل من قام بعمل يكون من شأنه تعطيل أحكام المادة الأولى وتصادر الأسهم التي كان يجب أن تؤول ملكيتها إلى الحكومة .

مادة ٨ — يصدر وزير الاقتصاد التنفيذي في كل من الإقليمين القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٩ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٣٨١ (٢٠ يولييه سنة ١٩٦١) .

شركة المحلات الصناعية للحريير والقطن (اسكو) .
شركة اتحاد صناعات المنسوجات المتنازة (سيتا) .
الشركة للتحدة للغزل والنسيج .
الشركة المصرية للغزل والنسيج (نزهة) .
شركة مصر صباغى البيضاء .
الشركة العربية للغزل والنسيج .

(أولا) الاقليم الجنوبى

اسم الشركة :
شركة مصر للحريير الصناعى .
» الغزل الأهلية المصرية .
» الاسكندرية للغزل والنسيج .
الشركة المصرية للمنسوجات والطباعة

الشركة المصرية لصناعة المنسوجات .
 شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن
 المصرى .
 شركة موجا للغزل والتريكو .
 الشركة الأهلية للمنسوجات (مخفيس)
 شركة عباس وهب وشركاه (مصنع ثلج القاهرة) .
 » الثلج الأهلية (طارق وهب وشركاه) .
 الشركة التجارية الامبراطورية .
 الشركة المصرية التجارية المالية .
 الشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة
 شركة المحارث والمهندسة .
 » الدلتا الهندسية .
 » النقل والمهندسة .
 » الصناعة والتجارة المصرية (سيكو) .
 الشركة الكيماوية الصناعية التجارية .
 شركة المشروعات الهندسية والتجارية .
 » التسليفات التجارية .
 » سجائر نسطور جانا كليس .
 » سجائر سالونيك .
 » المضارب المصرية للأرز .
 » مضارب الأرز ومطاحن القلال المصرية
 » مضارب الأرز برشيد والاسكندرية
 » البحيرة للأرز والزيت .
 » زيوت كرموز
 » الفشا الأهلية
 » التبريدات السريعة والتصدير (ديفريكس) .
 » السكر والتقطير المصرية
 » مصر لصناعة وتجارة الزيوت
 » مضارب الأرز المصرية الحديثة .
 » طنطا للكتان والزيوت .
 الشركة المساهمة المتحدة المصرية لمعامل ومخازن
 الثلج والتبريد .

شركة سيوف للنسيج والتجهيز .
 شركة سباهى الصناعية لحياوط الغزل والمنسوجات .
 الشركة المصرية الحديثة للغزل والنسيج الرفيع .
 » المصرية لغزل ونسج الصوف (بوليتكس) .
 شركة المحمودية للغزل والنسيج الرفيع .
 » مصر لنسج الحرير بمحلوان .
 » الشرق للغزل والنسيج .
 » صباغى باكوس .
 الشركة الأهلية للبطاطين والأقمشة الصوفية .
 الشركة المصرية للغزل المكثف .
 شركة الطويل للغزل والنسيج .
 » النيل للغزل الرفيع .
 » صناعة كتان الشرق .
 » مغازل الصوف المصرية (فيلانا) .
 » مصر للغزل والنسيج بالحلة الكبرى .
 » النيل للمنسوجات .
 » الأصواف الفاخرة والمنسوجات (واتكو) .
 » الأهرام للغزل والنسيج (الحراكى) .
 » مصانع نسيج الأهرام (الحراكى) .
 » سماقيه الصناعية للغزل والنسيج .
 الشركة المصرية لصبغة وتحويل المنسوجات
 (المصبغة الفرنسية) .
 شركة سفينكس (و . ه . سفاريان وشركاه) .
 » مصانع الغزال المصرى (صناعات الغزال
 العربى) .
 » مصبغة غمرة .
 » المصنع المصرى للمنسوجات (كابو) .
 » مصنع المنسوجات المصرية (متكسه) .
 الشركة المصرية لصناعة السيزال (افرينو) .
 شركة النصر للغزل والنسيج (بورتكس) .
 شركة عقيل للغزل الرفيع .

شركة المصانع المصرية للصنعة وأدوات التبليغ
ومنتجاتها .

» النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت .

» مصر لصناعة معدات الفزل والنسيج .

» المنشآت المعدنية المصرية (إيجيبت) .

» التعدين المصرية (إيديان) .

الشركة المصرية للتعبدين والإنشاءات الميكانيكية .

شركة التوريدات المعارية والهندسية (تقولا ديلب
وأولاده) .

» الإسكندرية للتغليف الصناعي .

الشركة المصرية للتغليف الاقتصادي .

شركة الأعمال الهندسية البورسعيدية .

» المنتجات والتعبئة المصرية .

» الجزار اخوان (تضامن) .

الشركة العامة لثروة المعدنية .

الشركة المصرية لمنتجات الرمال السوداء (رملة) .

الشركة المصرية للتعبدين والمنجنيز .

شركة صناعات المنتجات المعدنية .

» المخازن الهندسية المصرية .

» مخازن البوندد المصرية .

» المباني الممتازة .

» مصر لأعمال الأسمنت المسلح .

» الطوب الرملى بالقاهرة .

الشركة المصرية الجديدة .

شركة أراضى أبو قير المساهمة .

الشركة المساهمة المصرية لأراضى البناء (حدائق الأهرام) .

الشركة الجعفرية للصناعة والزراعة .

شركة المباحث والأعمال المصرية .

الشركة الغربية العقارية .

شركة سيدى سالم المصرية .

الشركة العمومية للهندسة والتبريد (جركو) .

شركة كارير مصر .

شركة منتجات النشا .

» معاصر الزيوت النباتية والصابون .

» مصانع الزيوت والصابون (نايف عماد
سابقاً) .

» مصانع الصابون والمواد الغذائية (كحلا) .

» الزيوت المستخلصة ومنتجاتها .

الشركة الشرقية للدخان والسجائر (إيسترن
كومباني) .

شركة ويلس (بور سعيد) .

الشركة المساهمة المصرية للأحذية (باتا) .

شركة مصانع الكاوتشوك الأهلية (ناروبين) .

الشركة المصرية لصناعة الكاوتشوك والأحذية
(أفرينو) .

شركة البلاستيك الأهلية .

» صناعة البلاستيك والكهرباء المصرية .

» الورق الأهلية .

الشركة المصرية لصناعة أوراق التعبئة (كرافت) .

» مصنع اسكندرية للزجاج والصيني .

» الملح والصودا المصرية .

» الورق للشرق الأوسط (ميمو) .

» مصنع الشمس للزجاج والبللور .

الشركة العامة لصناعة الورق (راكتا) .

شركة تحويل الورق (كوتفرتا) .

» بوليدن أورينت للبطاريات .

» البويات والصناعات الكيماوية .

» مصر لصناعات الكيماويات .

الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية .

الشركة العامة لإنتاج الحرايات والفخار .

شركة النشادر والمواد الكيماوية .

» الصناعات الكيماوية المصرية (كيا) .

» المصانع المصرية للوازم المعارية والصناعية

(سابى) .

شركة محلات افيرينو الكبرى .	شركة كولدير .
(ثانياً) الإقليم الشمالى	شركة الكهرباء المركزية (سنترليك) .
الشركة الأهلية للغزل والنسيج .	الشركة المصرية لتكرير البترول وتجارته .
الشركة السورية للغزل والنسيج .	شركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد) .
شركة المنازل والمناسج .	» مصر للمستحضرات الطبية .
» المصانع الفنية المغفلة .	» أما للصناعات الكيماوية والأدوية .
» الصناعة السورية للزيوت النباتية .	» الأهرام للمستحضرات الطبية والكيماوية .
الشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره .	» معامل أدوية سيفارم .
شركة صنع السكر والمنتجات الزراعية المساهمة	» معامل أدوية هليوبوليس .
المغفلة .	» معامل أدوية دوش .
» الصناعات الزجاجية والحرفية .	» محلات شيكوريل الكبرى .
الشركة الوطنية لصناعة الشمعو ومواد البناء	» سليم ومعمان صيدناوى .
(بدمشق) .	» بيع المصنوعات المصرية .
شركة الشهباء لصناعة الأسمنت ومواد البناء	» الأزياء الحديثة (بنزا يون وعدس) .
(بحلب) .	» مصانع ملابس شركة سليم ومعمان
الشركة السورية لصنع الأسمنت ومواد البناء	صيدناوى .
(بمحمص) .	» محلات شملا الكبرى .
الشركة الأهلية للأسمنت المساهمة المغفلة (بحلب) .	» محلات أركو .

مذكرة إيضاحية

لقد قامت بعض شركات فى القطاع الخاص بدور فعال مؤثر فى الاقتصاد القومى ، ومثلت أهمية حيوية فى توجيهه والتأثير عليه ، ولذلك فقد كان ضرورياً ألا يترك أمر توجيهها لتيارات المصلحة الخاصة لأن ذلك قد ينطوى على تعويق لحطة التنمية الاقتصادية الرامية إلى مضاعفة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة للمواطنين جميعاً ، كما أنه قد يعين على تحكم رأس المال الخاص فى إدارة وتوجيه تلك الشركات فقد كان من مظاهر التناقض الاجتماعى فى السولة أن استطاعت فئة قليلة أن تتغلغل برؤوس أمراؤها فى عدد كبير من الشركات وأن تهيمن عليها فى حقيقة الأمر وتوجيهها وفق إرادتها وبما يتلائم ومصالحها .

ولذلك فقد قضت المادة الأولى من المشروع . . بأنه لا يجوز لأى شخص طبيعى أو معنوى أن يمتلك فى تلريخ صدور هذا القانون من أسهم الشركات الميينة فى الجدول المرافق لهذا القانون ما تزيد قيمته السوقية عن ١٠٠.٠٠٠ جنيه (١٠٠.٠٠٠ ليرة) وتؤول إلى الدولة ملكية الأسهم الزائدة ، وتؤخذ هذه الزيادة من كل نوع من الأسهم بنسبة القيمة السككية للأسهم ، وبحيث تعادل

هذه القيمة عدداً صحيحاً من الأسهم ، ولا تسرى أحكام هذه المادة على الأسهم التي تملكها الهيئات والمؤسسات العامة .

وبذلك يكون النص المتقدم قد حظر على أى شخص طبيعى أو معنوى أن يمتلك فى تاريخ صدور هذا القانون من أسهم الشركات الميينة فى الجدول المرافق له ما تزيد قيمته السوقية عن ١٠٠.٠٠٠ جنيه (١٠٠.٠٠٠ ليرة) على أن تؤول ملكية الأسهم الزائدة إلى الدولة .

وفى مجال تطبيق هذا النص لا يعدو الأمر أحد فرضين :

(١) إما أن يكون الشخص الطبيعى أو المعنوى لا يمتلك الأسهم السارى فى شأنها الحظر إلا فى شركة واحدة ، وعندئذ يؤول إلى الدولة ما تزيد قيمته السوقية من تلك الأسهم عن ١٠٠.٠٠٠ جنيه .
(ب) وأما إذا كان هذا الشخص يمتلك أسهم فى أكثر من شركة من الشركات الواردة بالجدول المرافق ، فتؤول إلى الدولة ملكية الأسهم الزائدة ، وتؤخذ هذه الزيادة من كل نوع من الأسهم بنسبة القيمة الزائدة إلى القيمة الكلية للأسهم وحيث تعادل هذه القيمة عدداً صحيحاً من الأسهم .

كما بينت المادتان ٢ ، ٣ من المشروع كيفية تحديد قيمة الأسهم التى آلت ملكيتها إلى الدولة وفقاً للمادة الأولى من المشروع ، وكيفية سداد هذه القيمة ، فقضت المادة ٢ بأن تحدد قيمة الأسهم التى آلت ملكيتها إلى الدولة وفقاً للمادة السابقة بسعر إنفصال آخر يوم تم فيه التعامل فى بورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون .

فإذا كانت الأسهم غير متداولة بالبورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل فيها مدة تزيد عن ستة أشهر ، فتقوم بتحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

وبذلك تكون قيمة الأسهم التى آلت إلى الدولة وقد حددت تحديداً عادلاً منصفاً .

كما قضت المادة ٣ بأن تسدد الحكومة قيمة الأسهم التى آلت ملكيتها إليها بموجب سندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنوياً ، وتكون السندات قابلة للتداول ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية ، وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين .

وبذلك تكون الدولة قد راعت أن تؤدى إلى المساهمين الذين تسرى عليهم أحكام هذا القانون ، تعويضاً عادلاً مثلاً فى التزامها بتسديد قيمة الأسهم التى آلت ملكيتها إليها بموجب سندات على الدولة لمدة خمسة عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنوياً .

ورغبة في التوفيق بين المبادئ الاشتراكية التي استنتجتها الثورة دستورياً لها ، وبين ما تتطلبه إدارة الشركات والمنشآت التي شملها التأمين من التقابل مع أهداف الثورة فقد قضت المادة ٥ من المشروع المرافق : بأنه يجوز للجهة الإدارية المختصة بالنسبة للشركات المشار إليها أن تعفي العضو المنتدب لأي شركة منها أو رئيس وأعضاء مجلس إدارتها كلهم أو بعضهم وتعين مجلس مؤقت أو عضو منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد .

وأخضعت المادة ٥ أيضاً قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلاً من اختصاص مجلس الإدارة لتصادق الجهة الإدارية المختصة وذلك بقصد إنشاء رقابة دقيقة على الشركات والمنشآت المؤسسة وتوجيهها لخدمة الاقتصاد القومي .

قضت المادة ٦ بأنه إذا كانت الأسهم التي آلت إلى الحكومة وفقاً للمادة الثانية من المشروع مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسة بصفة تأمين فتحل محلها قانوناً السندات المصدرة مقابلها وفقاً للمادة الثانية .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١
في شأن تنظيم منشآت تصدير القطن في الإقليم الجنوبي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم منشآت تصدير القطن في الإقليم الجنوبي ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تعدل للواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه على النحو الآتي :

« مادة ١ — كل منشأة تزاول تجارة تصدير القطن في الإقليم الجنوبي يجب أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأسمالها عن ٢٠٠.٠٠٠ ج (مائتي ألف جنيه) وأن تكون إحدى

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٢ الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

الهيئات أو للوحدات العامة ذات الطابع الاقتصادي مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال .

« مادة ٣ — على منشآت تصدير القطن للقيصة باتحاد مصدرى الأقطان في الإقليم الجنوبي أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون في مهلة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل به . »

« مادة ٣ — يجوز لوزير الاقتصاد في الإقليم المصري بالنسبة للمنشآت المشار إليها أن يعفى العضو المنتدب أو رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم أو مدير المنشأة وتعيين مجلس مؤقت أو عضو مجلس إدارة منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة أو مدير ، وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديدة . »

وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلاً من اختصاص مجلس الإدارة ، وكذلك قرارات مدير المنشأة لتصديق وزير الاقتصاد .

مادة ٢ — تضاف إلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه المواد التالية :

« مادة ٣ مكرر — تتولى تقويم الحصة التي تساهم بها الحكومة في رأس مال المنشآت المشار إليها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي ، على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن . »

« مادة ٣ مكرر (١) — تؤدي الحكومة قيمة الحصة التي تساهم بها في رأس المال بموجب سندات إسمية على الدولة بفائدة ٤ ٪ سنوياً لمدة خمس عشرة سنة ، وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين .

ولا يعتد بأي إجراء أو اتفاق تم على خلاف ذلك . »

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم الجنوبي اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٣٨١ (٣٠ يولييه سنة ١٩٦١) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن

انتقال ملكية منشآت كبس القطن إلى الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن انتقال ملكية منشآت كبس القطن إلى الدولة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ المشار إليه النص الآتي :

« المادة الثالثة — تتحول أسهم الشركات المشار إليها بالمادة الأولى إلى سندات إسمية على الدولة لمدة خمسة عشر سنة ، وبفائدة قدرها ٤ ٪ سنوياً . وتحدد قيمة كل سند على أساس قيمة التصفية التي تحددها لجنة تشكيل من :

رئيس محكمة استئناف اسكندرية	رئيساً
مستشار الرأي لوزارة الاقتصاد	عضوين
مندوب يعينه وزير الاقتصاد	

ولا يجوز أن تجاوز قيمة التصفية سعر السهم حسب إقفال بورصة القاهرة في يوم ٨ يولييه سنة ١٩٦١

وتصدر اللجنة قراراتها في مدة لا تجاوز أربعة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون ، وتكون قرارات اللجنة نهائية ، وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن .

وتكون السندات قابلة للتداول اعتباراً من التاريخ الذي يحدد بقرار من وزير الاقتصاد .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم الجنوبي من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٣٨١ (٢٠ يولييه سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٢ الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ليون

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ في شأن التزامات المرافق العامة والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ،
وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة ،
وعلى عقد الالتزام الخاص بشركة ليون وشركاه بالاسكندرية وجميع الاتفاقات والمكاتبات
المكاملة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يسقط طبقاً لأحكام هذا القانون التزام استغلال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة
الاسكندرية الذي كانت تتولاه شركة ليون وشركاه بالاسكندرية .

مادة ٢ — تنشأ مؤسسة عامة بالأقليم المصري تسمى مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية
ويكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة وتعتبر أموالها من جميع الوجوه أموالاً عامة ويكون
مقرها مدينة الاسكندرية .

مادة ٣ — تؤول إلى هذه المؤسسة جميع أموال وحقوق وموجودات الشركة المشار إليها الخاصة
بإدارة مرفق توليد وتحويل وتوزيع الطاقة الكهربائية وكذلك جميع المرافق المرتبطة بها والتمعة
أو المكاملة لها وتتولى المؤسسة إدارة هذه المرافق واستغلالها وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٤ — يتولى إدارة المؤسسة مجلس إدارة ومدير ، ويؤلف مجلس الإدارة من :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٢ الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

- (١) وكيل الوزارة للشئون البلدية بمحافظة الإسكندرية ...
- رئيساً
- (٢) ممثل عن وزارة الشئون البلدية والقروية بالإقليم المصرى ...
- (٣) ممثل عن لجنة كهرباء الجمهورية العربية ...
- (٤) ممثل عن وزارة الصناعة ...
- أعضاء { (٥) رئيس إدارة الفتوى والتشريع لمصالح الحكومة بالإسكندرية ...
- (٦) عضو من مجلس محافظة الإسكندرية ...
- (٧) عدد من الأعضاء لا يزيد عن ثلاثة من المهتمين بشئون الكهرباء
- يصدر بتعيينهم قرار من وزير الشئون البلدية والقروية وذلك لمدة سنتين
- قابلتين للتجديد ...

والمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماته أو خبرته من الموظفين ..

ويصدر بتحديد مكافأة عضوية مجلس الإدارة قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٥ - مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ، وله على الخصوص :

(١) وضع برنامج لتجديد عملية الكهرباء والغاز وتقويتها وتوسيعها لكل خمس سنوات ومتابعة سير تنفيذ المشروعات في مراحلها المختلفة .

(٢) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة وتعديله وعلى الحساب الختامى .

(٣) تحديد سعر التيار الكهربائى والغاز المورد للحكومة والهيئات المختلفة والأفراد ويكون هذا التحديد مرة واحدة كل خمس سنوات إلا إذا اقتضت الضرورة إعادة النظر خلال هذه المدة .

(٤) التعاقد على شراء الكهرباء وبيعها مع أصحاب الشبكات داخل حدود المدينة وخارجها .

(٥) اعتماد عمليات البيع والشراء والتكليف بأعمال عن طريق الممارسة أو المناقصات المحدودة إذا زادت القيمة على خمسة آلاف جنيه .

(٦) اعتماد المقاييس والعطاءات عن الأعمال والشترتات عن طريق المناقصة العامة إذا زادت قيمتها على عشرين ألف جنيه .

(٧) وضع اللوائح الداخلية للمؤسسة وبيان فيها بوجه خاص اختصاصات مدير المؤسسة والنظم الخاصة بالموظفين والعمال والشئون المالية والإدارة والفنية للمؤسسة دون التقيد بالقواعد الجارية .

(٨) تكوين المال الاحتياطى .

(٩) الموافقة على عقد القروض اللازمة لتمويل مشروعات المؤسسة .

(١٠) النظر في المسائل التي تدخل في اختصاص المدير العام وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية وغيرها من المسائل التي يطلب وزير الشؤون البلدية والقروية إدراجها في جدول أعمال المجلس .

مادة ٦ — يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الأقل وكما رأى الرئيس ضرورة لذلك ، ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا بحضور خمسة أعضاء على الأقل .

وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وإن تساوت يرجح الرأي الذي ينضم إليه الرئيس . وتدون المناقشات والقرارات في محضر يوقعه الرئيس .

وترسل محاضر الجلسات وقرارات مجلس الإدارة إلى وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم المصري خلال أسبوع من تاريخ صدورها ، ولا تكون نافذة إلا بعد موافقته عليها أو فوات مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ وصولها إليه دون الاعتراض عليها .

مادة ٧ — تعتمد اللائحة الداخلية للمؤسسة بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم المصري .

مادة ٨ — يكون للمؤسسة مدير عام يصدر بتعيينه وتحديد مكافأته قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم المصري .

ولحين تمام إجراءات هذا التعيين ، لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يندب من يقوم باستلام وإدارة المرفق المذكور ويكون لهذا المندوب سلطة المدير العام .

مادة ٩ — يشرف على المؤسسة مديرها العام وهو الذي يمثلها أمام القضاء وفي صلاتها بالغير وتكون له الاختصاصات المحددة في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

وعلى المدير أن يقدم إلى مجلس الإدارة كل ثلاثة أشهر تقريراً دورياً عن سير العمل بالمؤسسة وعن حالتها المالية ويقوم بإعداد مشروع الميزانية ويعرضه على مجلس الإدارة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل كما يقدم خلال ثلاثة أشهر التالية لانقضاء هذه السنة الحساب الختامي مشفوعاً بتقرير المراقب المالي للمؤسسة .

ويبلغ مجلس الإدارة وزير الشؤون البلدية والقروية للإقليم المصري هذه التقارير أولاً بأول .

مادة ١٠ — يقوم بمراجعة حسابات المؤسسة مراقب مالي يصدر بتعيينه وتحديد مكافأته قرار من مجلس الإدارة وذلك دون إخلال برقابة ديوان المحاسبات على الشؤون المالية للمؤسسة .

مادة ١١ — تكون موارد الميزانية من :

(١) إيرادات المؤسسة من إدارة واستغلال مرفق توريد الكهرباء .

(٢) الإعانات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها .

(٣) القروض التي تعقدها المؤسسة .

(٤) المبالغ التي تساهم بها الحكومة لتنفيذ أغراض المؤسسة .

وتبدأ السنة المالية للمؤسسة من أول يولييه من كل عام إلى آخر يونيه من العام التالي واستثناء من حكم هذه المادة تعتبر السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون إلى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٢ .
وتوضع ميزانية السنة الأولى للمؤسسة خلال الستة أشهر التالية لتاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٢ — لا يجوز لأي شخص أو لاية هيئة كانت تتولى إدارة أى مرفق من المرافق التي كانت تقوم عليها الشركة المشار إليها مباشرة أى عمل في هذه المرافق أو في المنشآت المرتبطة بها أو المكملة أو المتممة لها كما لا يجوز لأي موظف في هذه المرافق القيام بأى عمل من الأعمال الداخلة في اختصاص مجلس إدارة المؤسسة أو مديرها العام بمقتضى أحكام هذا القانون .

مادة ١٣ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة ينقل إلى مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية جميع عمال الشركة المشار إليها الذين كانوا قائمين بالعمل في المرفق في تاريخ العمل به .
واستثناء من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه يعين في المؤسسة الموظفون القائمون بالعمل في هذا المرفق في التاريخ المشار إليه الذين تختارهم وتحدد مرتباتهم لجنة تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية وللإقليم المصرى وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ويعتمد وزير الشؤون البلدية والقروية قرارات هذه اللجنة .

مادة ١٤ — يجب على كل شخص طبيعى أو اعتبارى موجود بالجمهورية العربية المتحدة ، وعلى كل شخص متمتع بجنسيتها ولو كان بالخارج يكون مديراً أو حائزاً بأية صفة لأموال مملوكة للمرفق المشار إليه أو يكون مديناً أو دائناً له أن يقدم بياناً بذلك الى وزير الشؤون البلدية والقروية وللإقليم المصرى في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

ويعتبر مسئولاً عن تنفيذ هذا الحكم في الأشخاص الاعتبارية جميع الأشخاص القائمين بأعمال الإدارة وبأى عمل فيها الذين توجد لديهم البيانات المشار إليها .

مادة ١٥ — يجب على كل شخص طبيعى أو اعتبارى موجود بالجمهورية العربية المتحدة وعلى كل شخص متمتع بجنسيتها ولو كان بالخارج تقديم كافة المعلومات والبيانات والاحصاءات والأوراق والمستندات التي يطلبها وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم المصرى أو مؤسسه الكهرباء لمدينة الاسكندرية .

ويعتبر مسئولاً عن تنفيذ هذا الحكم في الأشخاص الاعتبارية كافة الأشخاص القائمين بأعمال الإدارة وغيرهم ممن توجد لديهم المعلومات أو البيانات أو الاحصاءات أو الأوراق والمستندات المطلوبة .

مادة ١٦ — تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية وللإقليم المصرى لجنة تختص بتحديد

وتقييم جميع التزامات شركة ليون وشركاه بالاسكندرية التي قد تكون ناشئة عن التزام استغلال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية الذي كانت تتولاه الشركة المذكورة وكذلك الحقوق التي قد لا تؤول دون مقابل نتيجة لإسقاط هذا الالتزام .

وتخصم الالتزامات السالفة الذكر من هذه الحقوق .

ويعتبر قرار اللجنة في هذا الشأن حكماً واجب التنفيذ ونهائياً غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن وتشكل اللجنة المشار إليها من مستشار من مجلس الدولة رئيساً وعضو مختاره وزير الشؤون البلدية والقروية وعضو مختاره شركة ليون وشركاه بالاسكندرية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ طلب وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم المصري . وبعد فوات هذه المدة دون تعيينه يتولى اختياره رئيس مجلس الدولة .

مادة ١٧ — يعتبر باطلاً كل عقد أو تصرف أو إجراء يتم على خلاف هذا القانون

مادة ١٨ — مع عدم الإخلال بما نص عليه أى قانون آخر من عقوبات أشد يعاقب على مخالفة أى حكم من أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٩ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره وعلى وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم المصري إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٣٨١ (١٠ يولييه سنة ١٩٦١) .

مذكرة ايضاحية

يتكون مرفق الكهرباء الذي تتولاه شركة ليون وشركاه بالاسكندرية من محطة توليد كهربائية بكرموز ومن شبكات للضغط العالي والضغط المنخفض ومن محطة توليد كهربائية أقامتها الشركة حديثاً بجهة السيوف .

وهذه المجموعات الثلاث الأولى وقدرتها ١١٤٠٠ كيلوات تتفاوت أعمارها ما بين ٣٥ و ٤٠ سنة وبذلك تعتبر هذه الوحدات في العرف الهندسى في حكم المستهلك ولا يمكن الاعتماد عليها مطلقاً لتعرضها للتوقف في أى لحظة ، كما أن الشركة أهملت في اتخاذ الإجراءات الخاصة بالتبريد اللازمة للاستغلال الكامل .

ومن المقرر في أصول تشغيل المحطات الكهربائية ، ضماناً لاستمرار تغذية المدينة بالكهرباء بانتظام وبصفة مستمرة ومضمونة أن تكون قدرة محطة التوليد كافية لتغطية أقصى حمل للمدينة مع توافر قدرة للاحتياطى الدائر والاحتياطى غير الدائر .

وعدم توافر الاحتياطى السالف الذكر لم يمكن الشركة ولا قسم مراقبة الآلات ببلدية الاسكندرية

من التفتيش على الآلات بالمرفق والتأكد دائماً في بقائها بحالة جيدة من حيث الصيانة والتشغيل وفقاً لما ينص عليه عقد التزامها الأمر الذي لم تأخذه الشركة في الاعتبار كلية .

ورغم علم الشركة بأصول التشغيل الهندسية ، فإنها لا تسير على هداها وإنما تحمل الوحدات بأكثر من طاقتها وبدون توافر أى احتياطي دأر وغير دأر .

كما توقفت الشركة أو كادت عن أعمال الصيانة ويرجع ذلك :

(أولاً) لعدم وجود احتياطي غير دأر بحيث يمكن الشركة إيقاف الوحدات بصفة دورية لإجراء أعمال الصيانة اللازمة فإذا ما حدث أى خلل مفاجئ اضطرت الشركة إلى قطع التيار عن المرافق الحيوية ، وكثيراً ما حدث ذلك وأدى إلى خسائر جسيمة للشركات الصناعية المتعاقدة مع الشركة .

(ثانياً) عدم توافر قطع الغيار اللازمة لأعمال الصيانة في الأوقات المناسبة لها وقد أفهم المختصون بالشركة مراراً إلى خطورة الموقف وضرورة العمل على توفير قطع الغيار وحتى الآن لم تستجب الشركة إلى تلك التوصيات رغم حساسيتها ولزومها لتشغيل المحطة ، وقد اعترفت الشركة بأنها تقطع التيار عن المصانع في فترات معينة للأسباب الموضحة بعاليه ولعدم قدرتها على الاستمرار في تغذية المدينة ومراقبتها الصناعية بالتيار الكهربائي وكثيراً ما تشكو هذه المصانع من تعطيل إنتاجها بسبب هذا الانقطاع .

واضح من التقارير الفنية أنه لا يوجد بالشركة برنامج محدد لأعمال التجديدات والتغييرات بل تقوم الشركة فقط بعمد الكابلات المستهلكين الجدد وبذلك أصبحت حالة معظم الكابلات الأرضية والهوائية في حالة مستهلكة تستدعى التجديد السريع ورغم هذا فإن الشركة تماطل في التنفيذ وتفضل دفع الفرامة المحددة بعقد الالتزام عن أن تتحمل بأعباء التجديد الملزمة بها وفقاً لنصوص العقد ، وهذا له أثره الخطير على حالة الشبكات التي أصبحت مستهلكة في الجزء الغالب منها مما يستتبع عليه أن تتسلم الدولة شبكة المدينة بحالة غير صالحة إذ أن أعمار بعض هذه الكابلات يرجع إلى سنين ١٩٠٤ و ١٩٠٦ و ١٩٠٨ .

أما بالنسبة للمخالفات المالية فقد تكفل تقرير ديوان المحاسبات بالإفاضة في شرحها وهي تشمل التبذير في أموال المرفق والخطأ المتعمد في ميزانياته وعدم وجود سجلات تدل بمجلاء على الأصول المستغلة ومخالفات أخرى لقانون عقد العمل ونحيل على هذا التقرير .

وبما تقدم يتبين أن الشركة أخلت إخلالاً خطيراً بالتزاماتها إذ تركت المرفق وآلاته وشبكاته دون تجديد — كما أنها أهملت في إنشاء أبراج التبريد وعدم توفير قطع الغيار وقد تسبب عن ذلك كله تعدد انقطاع التيار الكهربائي عن المصانع مما ألحق بها خسائر جسيمة ومما يهدد المرفق بالانهيار الأمر الذي يدعو إلى ضرورة إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ليون وشركاه بالاسكندرية في شأن إدارة واستغلال مرفق الكهرباء والغاز بها وقد وضع مشروع القرار بقانون المرافق أحكام إسقاط هذا الإلتزام وتنظيم كيفية إدارة واستغلال المرفق المذكور .

وقد عرض هذا المشروع على مجلس الدولة فوافق على نصوصه ويتشرف وزير الشؤون البلدية والقروية بالأقليم المصري بعرضه على السيد رئيس الجمهورية — رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزامات المرافق العامة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة والقرارات المعدلة له ؛

وعلى عقد الالتزام المبرم بين الحكومة المصرية وبين شركة ترام القاهرة في ٥ من ديسمبر سنة ١٨٩٤ والعقود والاتفاقات المرتبطة والمكملة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يسقط طبقاً لأحكام هذا القانون التزام استغلال مرفق النقل العام للركاب بالترام والتروليبوس بمدينة القاهرة الذي كانت تتولاه شركة ترام القاهرة .

مادة ٢ — تؤول إلى مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة كافة منشآت المرفق المشار إليه وكذا الأموال المرتبطة والمكملة والمنتمية له وتتولى مؤسسة النقل العام إدارته .

مادة ٣ — ينقل إلى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة جميع عمال الشركة المشار إليها الذين كانوا قاعين بالعمل في المرفق في تاريخ العمل بهذا القانون .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٢ الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

واستثناء من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه يعين في مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة الموظفون القائمون بالعمل في المرفق الذين تختارهم وتحدد مرتباتهم لجنة تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذي وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . ويعتمد وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذي قرارات هذه اللجنة .

مادة ٤ - يجب على كل شخص طبيعي أو اعتباري موجود بالجمهورية العربية المتحدة وعلى كل شخص يتمتع بجنسيتها ولو كان بالخارج تقديم كافة المعلومات والبيانات والإحصاءات والأوراق والمستندات التي يطلبها وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذي .

مادة ٥ - تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذي لجنة تختص بتحديد وتقييم جميع التزامات الشركة الناشئة عن استغلال المرفق والحقوق التي لا تؤول دون مقابل طبقاً للمادة الأولى من هذا القانون وتخصم هذه الالتزامات من الحقوق . ويعتبر قرار اللجنة في هذا الشأن حكماً واجب التنفيذ ونهائياً غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .

مادة ٦ - تشكل اللجنة المشار إليها في المادة السابقة من مستشار من مجلس الدولة رئيساً وعضو يختاره وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذي وآخر يختاره الحراسة العامة على أموال البلجيكيين .

مادة ٧ - يعتبر باطلاً كل عقد أو تصرف أو إجراء يتم على خلاف أحكام هذا القانون .

مادة ٨ - يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره وعلى وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذي إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٣٨١ (٢٠ يولييه سنة ١٩٦١)

مذكرة إيضاحية

تؤدي مرافق النقل العام للركاب خدمات وثيقة الصلة بالمصالح الحيوية للسواد الأعظم من المواطنين . ويعتبر منح التزام استغلال المرفق إناية من الدولة للمستغل لكي يؤدي هذه الخدمة بشكل منتظم مستمر .

ولقد أسند إلى شركة ترام القاهرة إدارة مرفق النقل بالتزام طبقاً لعقد الالتزام الذي أبرم بينها وبين الحكومة المصرية في عام ١٨٩٤ ثم عدل بعد ذلك بعقود تالية .

وتبين من فحص أعمال شركة الترام أنها أهملت إهمالاً جسيماً في أداء الخدمة المنوطة بها فلم تقم بتجديد مهماتها وآلاتها التي تجاوزت مدة الخدمة الافتراضية بل عمدت إلى تحويل أموالها إلى الخارج وتبذير أموال المرفق فيما أبرمته من عقود مع جهات معينة تتضمن مغالاة في الأسعار بالنسبة للأسعار السائدة وقت إبرام هذه العقود وفيما منحتة لموظفيها وعمالها الأجانب . كما لجأت إلى التصرف في

الأموال التي تؤول إلى الحكومة في نهاية الالتزام وإلى الاقتراض حتى تستطيع الاتفاق على المرفق بعد أن حرمت من الكثير من أمواله الحائلة وخالفت أحكام قانون الشركات ولم تنفذ أوامر البلدية بشأن تشغيل المرفق — لهذه الأسباب أضحت الشركة غير جديرة باستغلال هذا المرفق الحيوى وكان من حق الدولة أن تستعيده وأن تقرر إسقاط الالتزام وتحقيقاً لهذه الاعتبارات صدر هذا القانون .

ونظراً لاختصاص مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة وفقاً لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ بإدارة واستغلال كافة مرافق النقل العام للركاب في مدينة القاهرة عدا ما يدخل منها في اختصاص هيئة عامة أخرى أو يكون مداراً بطريق الالتزام نصت المادة الثانية على أيولة كافة المنشآت والأموال المرتبطة والمكاملة والمنتمية لمرفق النقل بالترام إلى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة لتتولى إدارتها واستغلالها وفقاً لقرار إنشائها .

وقد عرض هذا المشروع على مجلس الدولة فوافق على نصوصه ، ويتشرف وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم المصرى بعرضه على السيد رئيس الجمهورية رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١^(١)

بمصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — لا يجوز أن يعين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى .

مادة ٢ — على كل موظف من الموظفين الحاليين يسرى عليه الحظر أن يختار الوظيفة التى يحتفظ بها خلال مدة شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القانون ، فإذا مضت المهلة دون اختيار احتفظ له بالوظيفة التى عين فيها قبل غيرها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الإقليم الجنوبى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ صفر سنة ١٣٨١ (٢١ يوليو سنة ١٩٦١)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٣ الصادر فى ٢١ يولييه سنة ١٩٦١ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور للوقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتى :

« لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائة فدان .

ويعتبر فى حكم الأراضى الزراعية ما يملكه الأفراد من الأراضى البور والأراضى الصحراوية .

وكل تعاقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله . »

مادة ٢ — إذا زادت ملكية الفرد عن القدر الجائز تملكه قانوناً بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد كان للمالك أن يتصرف فى القدر الزائد خلال سنة من تاريخ تملكه أو تاريخ نشر هذا القانون أيهما أطول ، على أن يتم التصرف فى هذا القدر إلى صغار الزراع الذين يصدر بتعريفهم وبشروط التصرف إليهم قرار من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وتستولى الحكومة على الأطنان الزائدة نظير التعويض الذى يحدد طبقاً لأحكام هذا القانون إذا لم يتصرف المالك خلال المدة المذكورة أو تصرف على خلاف أحكام هذه المادة .

مادة ٣ — تستولى الحكومة على ملكية ما يتجاوز الحد الأقصى الذى يستبقيه المالك طبقاً للواد السابقة .

ومع مراعاة أحكام المادتين السابقتين لا يعتد فى تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات المالك ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٦ الصادر فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٦١ .

مادة ٤ — يكون لمن استولت الحكومة على أرضه تنفيذاً لأحكام هذا القانون الحق في تعويض يقدر وفقاً للأحكام الواردة في هذا الشأن بالرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وبمراجعة الضريبة السارية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

مادة ٥ — يؤدي التعويض سندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة وبفائدة قدرها ٤ ٪ سنوياً محسوبة من تاريخ الاستيلاء وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الإسمية ، ويجرى الاستهلاك الجزئي بطريق الاقتراع في جلسة علنية على أن يعلن عنه في الجريدة الرسمية قبل موعده بشهرين على الأقل .
ويصدر قرار من وزير الخزانة بكيفية إصدار هذه السندات وبفئاتها .

مادة ٦ — تتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الاستيلاء على ما يجاوز الحد الأقصى الوارد في المادة الأولى من هذا القانون .

مادة ٧ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ النص الآتي :

« مع عدم الإخلال بحق المالك في الانتفاع بما يملكه من الأراضي الزراعية وما في حكمها فإنه اعتباراً من سنة ١٩٦١ — ١٩٦٢ الزراعية لا يجوز لأي شخص هو وزوجته وأولاده القصر أن يحوزوا بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأي طريقة أخرى من الأراضي الزراعية وما في حكمها غير المملوكة لهم مساحة تزيد على خمسين فداناً ، كما لا تجوز الوكالة في إدارة أو استغلال الأراضي الزراعية وما في حكمها فيما يزيد على هذا القدر .

ويستثزل من هذا القدر بمقدار ما يكون الشخص واضعاً اليد عليه باعتباره مالكا .

ويقع باطلاً كل عقد يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام .

ويعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين من يخالف أحكام هذه المادة مع علمه بذلك » .

مادة ٨ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٩ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ صفر سنة ١٣٨١ (٢٥ يولييه سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

صدر المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى مستهدفاً من بين أغراضه رفع مستوى معيشة صغار الفلاحين الذين يكونون السواد الأعظم من هذه الأمة وإعادة توزيع الملكية الزراعية على أساس عادل وسلم . وتمشياً مع تقى هذه السياسة ومن أجل تحقيق أهداف الحكومة الاشتراكية فى تحويل أكبر عدد من العمال الزراعيين الى ملاك ومن أجل تحقيق مستوى لائق لصغار الفلاحين ومن أجل توسيع قاعدة الملكية الزراعية والانتفاع بالأراضى الزراعية وتقريب الفوارق بين الطبقات ، من أجل ذلك كله أعد مشروع القانون المرافق بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى .

وقد تضمنت المادة الأولى من مشروع القانون استبدال نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بنص جديد وبموجبه لا يجوز أن تزيد ملكية الفرد على مائة فدان سواء أكانت الأراضى زراعية أو بور أو صحراوية ومن حق المالك أن يحدد القدر المحتفظ به سواء أكانت ملكيته مفرزة أو على الشيوع .

وتعالج المادة الثانية من مشروع القانون الحالة التى تزيد فيها ملكية الفرد عن النصاب الوارد فى المادة الأولى إذا آلت اليه تلك الزيادة بعد العمل بالمشروع المرافق عن غير طريق التعاقد كالميراث أو الوصية ، فأجازت للمالك فى هذه الحالة أن يتصرف فى الأطنان الزائدة عن مائة فدان خلال سنة من تاريخ أيلولة الزيادة اليه على أن يتم التصرف فى القدر الزائد إلى صغار الزراع الذين يصدر بتعريفهم وبشروط التصرف اليهم قرار من الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ويجب أن يكون التصرف ثابت التاريخ على الأقل قبل مضى هذه المادة .

وبديهي أنه إذا كانت الزيادة الآيلة إلى الفرد بسبب الميراث أو الوصية قدمت قبل العمل بالمشروع المرافق فحينئذ يستولى على الأطنان الزائدة عن مائة فدان لدى المالك دون أن يكون له حق فى التصرف فيها . وطبقاً للمادة الثالثة من المشروع المرافق تخضع الأطنان الزائدة عن النصاب الوارد بالمادة الأولى للاستيلاء دون أن يكون للمالك الحق فى التصرف فى الزائد لأى شخص وبأى نوع من أنواع التصرفات ويستبعد من الاستيلاء ما تصرف فيه المالك بعقود ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون سواء أكان التصرف لأولاده أو للغير . وتتولى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى إصدار قرارات الاستيلاء على الأطنان الزائدة لدى الملاك الخاضعين لأحكام القانون .

ويعطى القانون للهيئة العامة للاصلاح الزراعى الحق فى الاستيلاء من تاريخ العمل به فإذا تراخى صدور قرار الاستيلاء على الأطنان الزائدة لدى أحد الملاك فإن ربيع الأراضى المستولى عليها لا يكون من حق الهيئة إلا من تاريخ صدور قرار الاستيلاء وهو الوقت الذى يتحول فيه حق المستولى لديه فى الربيع إلى فائدة على السندات طبقاً لحكم المادة ٥ من المشروع التى تقرر استحقاق الفائدة من تاريخ الاستيلاء ، فإذا ظلت الأرض الزائدة تحت يده بعد صدور قرار الاستيلاء فحينئذ تربط عليه بالإيجار حتى يتم للهيئة العامة للاصلاح الزراعى استلامها منه .

ومن المفهوم أن النصوص الخاصة بالضرائب الإضافية لا تطبق على من يستولى لديه طبقاً لأحكام هذا المشروع .

ونظمت المادتان الرابعة والخامسة كيفية أداء التعويض للمالك على الأرض المستولى عليها وذلك بأن يؤدي التعويض سندات على الدولة لمدة خمسة عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ ويقدر التعويض طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ مع مراعاة الضريبة السارية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ونصت هذه الأحكام على قابلية السندات للتداول في البورصة وعلى جواز استهلاكها بعد عشر سنوات بقيمتها الاسمية .

وقضت المادة السابعة من المشروع باستبدال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ بنص جديد وبموجب الأحكام الجديدة لا يجوز لأي شخص هو وزوجته وأولاده القصر أن يحوزوا بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأي طريق آخر من الأراضي الزراعية أو البور أو الصحراوية من غير المملوكة لهم مساحة تزيد على خمسين فداناً وكذلك لا تجوز الوكالة في إدارة واستغلال الأراضي الزراعية وما في حكمها فيما جاوز هذا القدر . وهذه الأحكام لا تغل بطبيعة الحال بحق المالك في الانتفاع بما يملكه من أراض زراعية في حدود القانون ولو جاوزت هذا القدر .

ومقتضى نص المادة السابعة المذكورة أن يعتبر العقد الذي يجعل الشخص حائزاً لأراضى تزيد عن هذا النصاب منتهياً بحكم القانون بالنسبة للزيادة عند نهاية السنة الحالية ١٩٦١/٦٠ وحينئذ ترد الزيادة إلى المالك ولهذا الأخير أن يتصرف فيها إما بزراعتها على الذمة أو بتأجيرها إلى الغير في حدود القانون ما لم يكن هناك مانع قانوناً من ذلك أما بالنسبة للعقود التي تبرم اعتباراً من السنة الزراعية ١٩٦٢/١٩٦١ ويكون من شأنها أن تجعل الفرد حائزاً لأكثر من القدر المشار إليه فتعتبر هذه العقود باطلة بالنسبة للقدر الزائد ويستولى الإصلاح الزراعي حينئذ على الزيادة لتوزيعها بالتأجير على صغار الزراع وفقاً لأحكام المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وفضلاً عن بطلان العقد تطبق العقوبة الواردة بالفقرة الأخيرة من المادة السابقة على كل شخص يخالف أحكامها مع علمه بذلك .

ومن المفهوم أنه لا يدخل في مدلول الحيازة أو الوكالة في المعنى السابق حالة الولى الطبيعي أو الوصى أو القيم أو مصفى التركة أو السنديك .

ويتشرف وزير الإصلاح الزراعي التنفيذي بعرض مشروع القانون المرافق مع مذكرته الإيضاحية على السيد رئيس الجمهورية رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١^(١)

بتخفيض أقساط الدين وفوائده على المتفعين بقوانين الإصلاح الزراعى
فى إقليمى الجمهورية بمقدار النصف

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى فى الإقليم المصرى وتعديلاته ؛
وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الإصلاح الزراعى فى الإقليم الحورى وتعديلاته ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — ينخفض إلى النصف مالم يؤد من ثمن الأرض الموزعة أو التى توزع على المتفعين بأحكام
المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليهما ، كما تنخفض
الفوائد المستحقة عليهم بمقدار النصف .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى إقليمى الجمهورية
من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ صفر سنة ١٣٨١ (٢٥ يوليه سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

إن الفكرة الأساسية فى قانون الإصلاح الزراعى كانت هى إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من
الإجراءى يتمتعوا بملكية الأرض ، وقد كان محتماً وهم أصحاب حق شرعى فى هذه الملكية أن تيسر
لهم فى الإطار الذى يضمن أن تكون هذه الملكية وسيلة إلى الرفاهية وأن لا تكلفهم أكثر من الحد
الذى يسمح لهم معها بهذه الرفاهية .

ومن الرغبة فى أن تكون رفاهية الملاك الجدد عاملاً هاماً يمشى جنباً إلى جنب مع الاعتبار الذى

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٦ الصادر فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٦١ .

يفرض عليهم أن يدفعوا ثمن ما ملكوه من أرض على أقساط طويلة الأمد . من أجل هذا كله فقد أعد مشروع القانون المرافق ومقتضاه إعفاء الفلاحين الذين استفادوا من قوانين الإصلاح الزراعي في إقليمى الجمهورية من نصف الثمن والفوائد المستحقة المقررة لأراضى الإصلاح التى يملكونها وذلك حتى لا يتعملوا من أجل ملكية الأرض حداً من التضرعيات يتقل كواهلهم ويمنعهم من التمتع بحق الرفاهية، وستتحمل الدولة نصف الثمن والفوائد التى أعفى منها الفلاحون على أن تراعى هذه المبادئ، فى توزيع الأراضى الجديدة على الفلاحين .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤

بشأن الضريبة على العقارات المبنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية والقوانين المعدلة له ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تستبدل بالمادة (١٢) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتى :

يكون سعر الضريبة كالاتى :

(١) ١٠ ٪ من القيمة التجارية السنوية بالنسبة إلى المساكن التى لا يتجاوز فيها متوسط الإيجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية على ثلاثة جنيهات ، وكذا بالنسبة إلى المباني المستعملة فى أغراض خلاف السكن .

(٢) ١٥ ٪ من القيمة التجارية السنوية بالنسبة إلى المساكن التى يزيد فيها متوسط الإيجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية على ثلاثة جنيهات ولا يتجاوز خمسة جنيهات .

(٣) ٢٠ ٪ من القيمة التجارية السنوية بالنسبة إلى المساكن التى يزيد فيها متوسط الإيجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية على خمسة جنيهات ولا يتجاوز ثمانية جنيهات .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٦ الصادر فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٦١ .

(٤) ٣٠ ٪ من القيمة التجارية السنوية بالنسبة إلى المساكن التي يزيد فيها متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية على ثمانية جنيهات ولا يتجاوز عشرة جنيهات .

(٥) ٤٠ ٪ من القيمة التجارية السنوية بالنسبة إلى المساكن التي يزيد فيها متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية على عشرة جنيهات .

وفي جميع الأحوال يستبعد ٢٠ ٪ من قيمة الإيجار السنوي مقابل جميع المصروفات التي يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم الجنوبي اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ ولوزير الحزاة إصدار القرارات المنفذة له .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ صفر سنة ١٣٨١ (٢٥ يولييه سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

لما كانت الدولة تعمل جاهدة في تهيئة السكن المناسب لكل مواطن تحقيقاً للمجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني .

ولما كان تحقيق هذا الهدف يتطلب الاكثار من المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي تساهم وحالة الغالبية العظمى من أفراد المجتمع دون المساكن الفاخرة التي ينشدها أقلية ضئيلة من الأفراد ، ولهذا عملت الدولة على تشجيع سياسة إنشاء هذا النوع من المساكن بشق الصور . ونظراً لما لوحظ من أن بعض أصحاب رؤوس الأموال لا يزالون يقيمون المساكن الفاخرة تحقيقاً للإيرادات الكبيرة . لهذا رؤى التدخل بطريق التشريع للحد من إنشاء المساكن الفاخرة حتى تتجه أغلبية الأموال إلى إنشاء المساكن الاقتصادية .

وقد نص المشروع على الربط بين سعر الضريبة ومتوسط الإيجار الشهري للغرفة بالوحدة السكنية بحيث تكون هذه النسبة تصاعدية وتبدأ بنسبة ١٠ ٪ من القيمة التجارية السنوية إذا كان هذا المتوسط لا يزيد عن ثلاثة جنيهات ثم تتدرج النسبة إذا زاد متوسط الإيجار الشهري بالوحدة السنوية على هذا القدر . وتطبيقاً لهذه القواعد يصح أن تطبق أكثر من نسبة في المبنى الواحد إذا تعددت المتوسطات التجارية للغرف بالوحدات السكنية التي يتكون منها .

وبالنسبة للمباني المستعملة في أغراض خلاف السكن كالمحلات التجارية فإنها جميعها تخضع لنسبة واحدة وهي ١٠ ٪ .

كما نص في المشروع على سريان أحكامه اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦١^(١)

بإلغاء الضريبة الإضافية للدفاع المفروضة على وعاء الضريبة العامة على الإيراد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة إضافية للدفاع المعدل بالقانون رقم ٢٦٦ لسنة

١٩٦٠ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تلغى الضريبة الإضافية للدفاع المفروضة على وعاء الضريبة العامة على الإيراد .

ويسرى هذا الإلغاء ابتداء من إيرادات ١٩٦١

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقيم المصرى ولوزير

الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ صفر سنة ١٣٨١ (٢٥ يوليو سنة ١٩٦١)

مذكرة إيضاحية

إنجى المشرع إلى زيادة أسعار الضريبة العامة على الإيراد بزيادة شريحة التصاعد وبذلك ساهم الإيراد العام مساهمة فعالة في تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي الديمقراطي .

ولما كانت الأوضاع الفنية تقضى بقصر فرض الضريبة الإضافية للدفاع على الإيرادات النوعية دون الإيراد العام واكفاءاً بالعبء الملقى على الإيراد العام .

لذلك رؤى إعداد التشريع المرافق الذى يقضى فى مادته الأولى بإلغاء ضريبة الدفاع المفروضة على الإيراد العام .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرض المشروع للمرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً فى الصيغة القانونية التى أقربها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦١ الصادر فى ١٩ يولييه سنة ١٩٦١ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة .

بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تعدل المادة الثانية من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه على النحو الآتى :

« إذا زادت ملكية الفرد عن القدر الجائز تملكه قانونا بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد كان للمالك أن يتصرف فى القدر الزائد خلال سنة من تاريخ تملكه على أن يتم التصرف فى هذا القدر إلى صغار الزراع الذين يصدر بتعريفهم وبشروط التصرف اليهم قرار من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وتستولى الحكومة على الأطنان الزائدة نظير التعويض الذى يحدد طبقاً لأحكام هذا القانون إذا لم يتصرف المالك خلال المدة المذكورة أو تصرف على خلاف أحكام هذه المادة .

وتسرى أحكام هذه المادة بالنسبة للملكية التى تؤول إلى الشخص بالميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد بعد العمل بهذا القانون » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ؛ ويعمل به فى الاقليم المصرى من

تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ صفر سنة ١٣٨١ (٢٦ يولييه سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٧ الصادر فى ٢٦ يولييه سنة ١٩٦١ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — استثناء من أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لا يجوز للمؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الصناعة المركزي تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٤٢ ساعة في الأسبوع .

ولا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة .

مادة ٢ — لا يجوز للعامل أن يعمل في أكثر من مؤسسة واحدة . كما لا يجوز للمؤسسات المشار إليها أن تشغل العامل وقتاً إضافياً أو توظف عمالاً يعملون بمؤسسات أخرى بعض الوقت إلا بإذن من وزير الصناعة المركزي .

مادة ٣ — يحدد وزير الصناعة المركزي عدد العمال الذين قد تلتزم المؤسسات الصناعية المشار إليها بزيادتهم نتيجة لتطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ٤ — تلتزم المؤسسات المشار إليها بتنفيذ هذا القانون في مدة أفصاها سنة من تاريخ صدوره .

مادة ٥ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر يعاقب كل عامل يخالف أحكام هذا القانون بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش .

كما يعاقب كل مدير مؤسسة يخالف أحكام هذا القانون بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٩ الصادر في ٢٨ يولييه سنة ١٩٦١

وتضاعف العقوبة عند العود في الحالتين .

ولرجال الضبط القضائي حق منع استمرار المخالفة بالطريق الإداري .

مادة ٦ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ صفر سنة ١٣٨١ (٢٧ يولييه سنة ١٩٦١) .

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة

قرار رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٦١^(١)

بإعادة تقدير إيجار بعض الأراضي الزراعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى الرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتخاذ أساساً لتعديل ضرائب الأطيان والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يعاد تقدير الإيجار السنوي للأراضي الزراعية الواقعة بالجهات للبينة بالكشف المرافق والملونة على الخرائط المراقبة وذلك طبقاً لأحكام الرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ المشار إليه

مادة ٢ — تسري الضريبة المعدلة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦١ .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٨١ (٩ بريل سنة ١٩٦١) .

كشف رقم ١

بيان النواحي الواقعة بها الأراضي التي سيعاد تقديرها

١ — محافظة البحيرة

مركز الدلتجات : الوفائية ، للنشبة الجديدة ، قبور الأمراء ، زاوية حمور ، البستان .

مركز كوم حمادة : كفر زيادة .

موكز أبو حمص : بركة غطاس ، النخلة البحرية .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١١٥ الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩٦١ .

مركز حوش عيسى : حوش عيسى ، الابقمين .

مركز أبو المطامير : كوم حنين ، كوم الفرح .

مركز رشيد : ادكو .

٢ — مأمورية مالية الاسكندرية

زاوية سيدى عبد القادر .

٣ — محافظة كفر الشيخ

مركز كفر الشيخ : رياض كفر الشيخ ، الحمرة ، الكفر الجديد ، الخلافي . العباسية .

مركز يلا : بركة الكفر الغربى ، الكوم الطويل .

مركز سيدى سالم : الحدادى .

مركزه قوه : مطوبس .

٤ — محافظة الشرقية

مركز ديرب نجم : الصوينى ، حمزة بن عمرو .

مركز كفر صقر : قصاصين السباخ .

مركز فاقوس : الخطارة الصغرى ، الصالحية ، دوامة ، العزازى .

مركز الحسينية : المناجاة الكبرى والصغرى ، البكارشة ، الاخبوة ، الحمادين ، قصاصين

الشرق ، صماكين الشرق .

مركز منيا القمح : منيطة أبو طوالة ، أبو طوالة ، بنى قريش ، التلين ، القبة ، كفر بدران

مركز أبو حماد : الشيخ جيل .

مركز أبو كبير : أبو كبير .

٥ — محافظة دمياط

مركز كفر سعد : كفر سعد ، كفر الوسطانى ، الركابية ، المحمدية

مركز فارسكور : العطوى ، الغرايين ، الروضة . .

٦ — محافظة الدقهلية

مركز شربين : الحصص ، أبو جلال .

مركز دكرنس : ميت الحولى مؤمن ، الجنينة ، البجلات ، ميت طاهر ، عزبة الريعة ، ديرب

الحضر ، بنى عبيد ، ميت طريف ، اليوسفية .

- مركز السنبلادين : كفر عزام ، الجلايلة ، أبو قراميط ، كفر سلامة ، كفر الروك ، طهرای .
مركز المنزلة : المنزلة ، العامرة ، الفروسات .
مركز أجا : كفر طنبول الجديد .
مركز ميت غمر : كفر الوزير ، دنديط وكفر محمود نافع ، ميت الفرماوى ، وكفر الجوهري ،
شبابرة اليمونة وكفر النيمى .
مركز بلقاس : الشركة بلقاس قسم خامس .

٧ — محافظة بنى سويف

- مركز بيا : بنى عوض ، بنى محمد الشرقية ، غياضة الغربية ، كفر المناشى .

٨ — محافظة الفيوم

- مركز طامية : طامية ، فانوس ، قصر رشوان .

- مركز إطسا : العرق السلطاني .

- مركز الفيوم : سيلة .

- مركز أبشواى : قارون .

٩ — محافظة أسيوط

- مركز ديروط : الحوطا ونزلة العوامر .

قرار رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن تعديل اسم « مصلحة التأمين والمعاشات »
إلى « الهيئة العامة للتأمين والمعاشات »

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون للتأمينات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة وعملها

الدائمين ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٤٦ الصادر في ٢ يولييه سنة ١٩٦١ .

قرر :

- مادة ١ — يستبدل باسم « مصلحة التأمين والمعاشات » بكل من إقليمى الجمهورية النصوص عليه فى القانونين رقمى ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما اسم « الهيئة العامة للتأمين والمعاشات » .
- مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (١٠ يوليه سنة ١٩٦١) .

قرار رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٦١^(١)

بإعادة تعيين إدارات قسم التحقيق بالنيابة الادارية واختصاص كل منها

رئيس الجمهورية

- بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکم التأديبية فى الإقليم المصرى والقوانين المعدلة له ؛
- وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاکم التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛
- وعلى القرار الجمهورى رقم ١٤٥٦ لسنة ١٩٥٩ بإخضاع الشركات القائمة على التزامات المرافق العامة لأحكام قانون النيابة الادارية ؛
- وعلى القرار الجمهورى رقم ١١١٥ لسنة ١٩٦٠ بتعيين إدارات النيابة الادارية واختصاص كل منها ؛
- وعلى اقتراح مدير النيابة الادارية ؛
- وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

- مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٢ من القرار الجمهورى رقم ١١١٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النص الآتى :

يتكون قسم التحقيق من ست وثلاثين إدارة تختص كل منها بما يأتى :

- (١) - التفتيش الفنى : ويختص بالتفتيش على الادارات المختلفة وتحقيق وبحث ما يحال إليه من مسائل .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٣ الصادر فى ١٠ يوليه سنة ١٩٦١ .

- (٢) المكتب الفني : ويختص بمراجعة وفحص التحقيقات التي ترد للإدارة العامة من الإدارات الأخرى وتحقيق ومبحث ما يحال إليه من مسائل .
- (٣) إدارة الدعوى الأدبية : وتختص بمباشرة الدعوى التأديبية أمام المحاكم التأديبية .
- (٤) النيابة الإدارية للمؤسسات والشركات والجمعيات : وتختص بالمؤسسات العامة والشركات والجمعيات التي يخضع موظفوها لقانون النيابة الإدارية .
- (٥) النيابة الإدارية لرئاسة الجمهورية ووزارتى الخارجية والداخلية والجامعات : وتختص بموظفى رئاسة الجمهورية والهيئات الملحقة بها والجامعات ووزارة الخارجية ووزارة الداخلية والهيئات الملحقة بها ، وكل هيئة لا تدخل فى اختصاص إدارة أخرى .
- (٦) النيابة الإدارية للتربية والتعليم : وتختص بموظفى التربية والتعليم والهيئات الملحقة بها .
- (٧) النيابة الإدارية للإدارة المحلية والشئون البلدية والقروية : وتختص بموظفى الحكم المحلى ، وموظفى الشئون البلدية والقروية والهيئات الملحقة بهاتين الوزارتين .
- (٨) النيابة الإدارية لوزارة الخزانة والصحة العمومية : وتختص بموظفى الخزانة والصحة العمومية والهيئات الملحقة بهاتين الوزارتين .
- (٩) النيابة الإدارية لوزارة الحرية : وتختص بموظفى الحرية والهيئات الملحقة بها .
- (١٠) النيابة الإدارية لوزارة الاقتصاد والصناعة : وتختص بموظفى الاقتصاد والصناعة والهيئات الملحقة بهما .
- (١١) النيابة الإدارية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعى : وتختص بموظفى الزراعة والإصلاح الزراعى والهيئات الملحقة بهما .
- (١٢) النيابة الإدارية لوزارة المواصلات : وتختص بموظفى المواصلات والهيئات الملحقة بها .
- (١٣) النيابة الإدارية لوزارة الأوقاف والأشغال : وتختص بموظفى الأوقاف والأشغال والهيئات الملحقة بهما .
- (١٤) النيابة الإدارية لوزارة العدل والتموين : وتختص بموظفى العدل والتموين .
- (١٥) النيابة الإدارية لوزارة الثقافة والإرشاد القومى والشئون الاجتماعية : وتختص بموظفى الثقافة والإرشاد القومى والشئون الاجتماعية والعمل والهيئات الملحقة بهما .
- (١٦) النيابة الإدارية للهيئة العامة للسكك الحديدية والهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية : وتختص بموظفى الهيئة العامة للسكك الحديدية والهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية .
- (١٧) النيابة الإدارية بالاسكندرية : وتختص بموظفى دائرة محافظة الاسكندرية والعامرية والصحرى الغربية .

- (١٨) النيابة الادارية بدمهور : وتختص بموظفي دائرة محافظة البحيرة .
- (١٩) النيابة الادارية بطنطا : وتختص بموظفي دائرة محافظة الغربية .
- (٢٠) النيابة الادارية بكفر الشيخ . وتختص بموظفي دائرة محافظة كفر الشيخ .
- (٢١) النيابة الادارية بشبين الكوم : وتختص بدائرة محافظة المنوفية .
- (٢٢) النيابة الادارية بالنصورة : وتختص بموظفي دائرة محافظة الدقهلية .
- (٢٣) النيابة الادارية بدمياط : وتختص بدائرة محافظة دمياط .
- (٢٤) النيابة الادارية بالقازيق : وتختص بدائرة محافظة ابيرقية .
- (٢٥) النيابة الادارية بيورسعيد : وتختص بموظفي دائرة محافظة بورسعيد .
- (٢٦) النيابة الادارية بالاسماعيلية : وتختص بموظفي دائرة محافظة الاسماعيلية .
- (٢٧) النيابة الادارية بالسويس : وتختص بدائرة موظفي محافظة السويس .
- (٢٨) النيابة الادارية بينها : وتختص بموظفي دائرة محافظة القليوبية .
- (٢٩) النيابة الادارية بالجيزة : وتختص بموظفي دائرة محافظة الجيزة .
- (٣٠) النيابة الادارية ببني سويف : وتختص بموظفي دائرة محافظة بني سويف .
- (٣١) النيابة الادارية بالفيوم : وتختص بموظفي دائرة محافظة الفيوم .
- (٣٢) النيابة الادارية بالمنيا : وتختص بموظفي دائرة محافظة المنيا .
- (٣٣) النيابة الادارية بأسيوط : وتختص بموظفي دائرة محافظتي أسيوط والصحراء الجنوبية .
- (٣٤) النيابة الادارية بسوهاج : وتختص بموظفي دائرة محافظة سوهاج .
- (٣٥) النيابة الادارية بقنا : وتختص بموظفي دائرة محافظتي قنا والبحر الأحمر (الصحراء الشرقية) .
- (٣٦) النيابة الادارية بأسوان : وتختص بموظفي دائرة محافظة أسوان .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦١ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٨٣٠ (١٠ بونه سنة ١٩٦١) .

قرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٦١^(١)

بتجديد مدة العمل بالأحكام المنصوص عليها في المادة الثانية

من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ٢، ٣ من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصري ؛ وبناء على ما عرضه وزير الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تجدد مدة العمل بالأحكام المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه سنة أخرى .

مادة ٢ — على وزير الدولة تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (١١ يونيه سنة ١٩٦١) .

قرار رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١^(١)

بتحديد الجهات المختصة المنصوص عليها في القرارات بأرقام

١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ، وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٤٨ الصادر في ٤ يوليه سنة ١٩٦١ .

(٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٢ الصادر في ٢٠ يوليه سنة ١٩٦١ .

قرر :

مادة ١ — حددت الجهة الإدارية المختصة طبقاً لأحكام المادة ٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، والمادة ٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ٩٦١ والمادة ٤ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليها ، على النحو المبين بالكشوف المرافقة

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٣٨١ (٢٠ يولييه سنة ١٩٦١) .

السيد رئيس مؤسسة مصر

أولاً — الشركات المؤممة :	شركة الحلاجة الأهلية المصرية
شركة الجزيرة للتأمين	» أقطان كفر الزيات
» مصر للتأمين	» مصر لحليج الاقطان
البنك العقاري العربي	» مصنع الاسكندري لنسج الحرير الصناعي والطبيعى (ليوجى فرناندو بلفارو)
» الأهلئ التجارى السعودى	» النيل الهندسية المتحدة (يونيل)
بنك التضامن المالى	» انجليل التجارية
» الأراضى المصرى (تحت الحراسة)	» النهضة التجارية
شركة فادق الوجه القبلى .	» كاسترو إخوان وشركاهم
شركة فنادق مصر الكبرى .	» كوسقى يوا كيموجلو وشركاه
شركة شبرد والفنادق المصرية (تحت الحراسة) .	» البطاطين المصرية (فلتس وشركاه)
الشركة المصرية لبورصة مينا البصل التجارية	» بهرند للتجارة
ثانياً — الشركات الخاضعة لقانون تقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت :	» شمال شرق أفريقيا التجارية
شركة الهندسة للصناعات والمقاولات العمومية (عثمان أحمد عثمان وشركاه)	» البحر الأبيض المتوسط للتجارة العامة
» حلاجى الأقطان المصرية	الشركة الفرنسية المصرية للواردات
» حلاجى الأقطان والتصدير المصرية	شركة المصرف المصرى للواردات والصادرات
» حليج الوجه القبلى	» الواردات والصادرات السودانية
» معامل الحليج والزيت المتحدة	» النجارة والتبادل للشرق الأوسط (سليم نخلة وشركاه)
» الغربية للحليج	» التبادل التجارى
	» يونيتاس التجارية والمالية
	» الائتمان التجارى

شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن
المصرى

» موجا للغزل والتريكو

الشركة الأهلية للمنسوجات (ممفيس)

» التجارية الامبراطورية

» المصرية التجارية المالية

» المصرية المالية للتجارة والصناعة

شركة التسليفات التجارية

» مصر لصناعة وتجارة الزيوت

» البلاستيك الأهلية

» صناعة البلاستيك والكهرباء المصرية

» البويات والصناعات الكيماوية

» مصر لصناعة الكيماويات

» النشادر والمواد الكيماوية .

» النصر لصناعة الأفلام ومنتجات الجرافيت .

» مصر لصناعة معدات الغزل والنسيج .

» الاسكندرية للتغليف الصناعى .

» الشركة المصرية للتغليف الاقتصادى .

شركة الأعمال الهندسية البورسعيدية

» المخازن الهندسية المصرية .

» مصر لأعمال الآلات المسلحة .

» مصر للمستحضرات الطبية .

» بيع المصنوعات المصرية .

» محلات شملا الكبرى .

للشركة المصرية للتجارة الدولية

» العالمية للتجارة والصناعة

شركة النيل للتجارة الخارجية

» التوكيلات العربية والهندسية

ثالثاً — الشركات الخاضعة لقانون تقرير

بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة :

شركة مصر للحريز الصناعى

» الاسكندرية للغزل والنسيج

» المحلات الصناعية للحريز والقطن (اسكو)

الشركة المتحدة للغزل والنسيج

» المصرية للغزل والنسيج (نزهة)

» العربية للغزل والنسيج

» المصرية الحديثة للغزل والنسيج الرفيع

شركة مصر لنسج الحريز بحلوان

الشركة الأهلية للبطاطين والأقمشة الصوفية .

شركة الطويل للغزل والنسيج

» مغازل الصوف المصرية (فيلانا) .

» مصر للغزل والنسيج بالحلة الكبرى

» سماقية الصناعية للغزل والنسيج

» سفينكس (و . ه . سفاريان وشركاه)

» مصانع الغزال المصرى (صناعات الغزال

العربى)

الشركة المصرية لصناعة السيزال (افرينو)

السيد رئيس المؤسسة الاقتصادية

شركة التأمينات التجارية المصرية .

» أفريقيا للتأمين .

» الشرق للتأمين .

» الاقتصاد الشعبى للتأمين والتوفير .

أولاً — الشركات المؤمنة :

شركة التأمين الأهلية للمصرية .

الشركة المصرية لإعادة التأمين .

شركة الادخار للتأمين والتوفير .

- شركة مصر للتجارة الخارجية .
- » أسمنت بورتلاند بحلوان .
- » » » طره .
- » أبو زعبل وكفر الزيات للأسمدة والمواد الكيماوية .
- » اسكندرية لأسمنت بورتلاند .
- الشركة المالية والصناعية المصرية .
- شركة مصانع النحاس المصرية .
- » جياسات البلاح .
- » الكابلات الكهربائية المصرية .
- » السكرات المصرية .
- » مساهمة البحيرة

ثانياً - الشركات الخاضعة لقانون تقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت :

- شركة المقاولات المصرية (مختار ابراهيم) .
- » حسن علام .
- » ي . ق لاغودا كس .
- الشركة التجارية المصرية .
- شركة المنتجات العالمية .
- » روتابرنس .
- » مطابع محرم (شافتر وشركاه)
- » مصانع اسكندر سربا كس .
- » إخوان كوتاريللى .
- » وتك ليمتد .
- » مصنع السجائر المصرية نو كوس .
- الشركة المصرية للدخان والسجائر (سجائر البستانى سابقاً) .
- » المستقلة المصرية للبترول .
- شركة الخميرة المصرية .
- » التبريدات المصرية .
- الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات .

- شركة النيل للتأمين .
- » اسكندرية للتأمين (تحت الحراسة) .
- » اسكندرية للتأمين على الحياة .
- » القاهرة للتأمين .
- » التأمينات المصرية .
- » التوفير المصرية .
- بنك يوسف نسيم موصيرى .
- » أميركان أ كسبريس .
- ذى فيرست ناشيوناليتى بنك أوف نيويورك .
- صندوق الرهنيات العقارية .
- البنك السويسرى المصرى .
- » العربى المحدود .
- » الأهلئ اليونانى .
- » التجارى » .
- بنك أوف طوكيو .
- البنك الإيطلالى المصرى .
- » التجارى الإيطلالى للقطر للمصرى .
- » البنائى للتجارة
- بنك التجارة
- » الاستيراد والتصدير المصرى .
- البنك التجارى المصرى .
- بنك سوارس (تحت الحراسة) .
- البنك العقارى المصرى .
- » المصرى لتوظيف الأموال .
- بنك الاتحاد التجارى .
- البنك المصرى العربى .
- بنك القاهرة
- » موصيرى .
- » زلخا (تحت الحراسة) .
- الشركة المالية المصرية للتجارة والتأمين (سيفكا) .

شركة معاصر الزيوت النباتية والصابون .
 » مصانع الزيوت والصابون (نايف عماد سابقاً) .
 » » الصابون والمواد الغذائية (كحلا) .
 » الزيوت المستخلصة ومنتجاتها .
 الشركة الشرقية للدخان والسجائر (إيسترن
 كومباني) .
 شركة الورق الأهلية .
 » الملح والصودا المصرية .
 » الورق للشرق الأوسط (سيمو) .
 الشركة العامة لصناعة الورق (راكتا) .
 شركة تحويل الورق (كوتفرتا) .
 الشركة العامة للثروة المعدنية .
 » » لمنتجات الرمال السوداء (رملة) .
 » » للتعدين والمنجنيز .
 شركة صناعات المنتجات المعدنية .
 الشركة المصرية لتكرير البترول وتجارته
 شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيا) .

ثالثاً — الشركات الخاضعة لقانون تقرير بعض
 الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة :
 شركة الغزل الأهلية المصرية .
 » مصر صباغى البيضاء .
 الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف (بوليتكس) .
 شركة النيل للغزل الرفيع .
 » النيل المنسوجات .
 الشركة المصرية لصناعة المنسوجات .
 شركة المحارث والمهندسة .
 » النقل والمهندسة .
 » سجائر نسطور جانا كليس .
 » سجائر سالونيك .
 » زيوت كرموز .
 » النشا الأهلية .
 » السكر والتقطير المصرية .
 » طنطا للكتان والزيت .
 » منتجات النشا .

السيد رئيس مؤسسة النصر

الشركة الأهلية للصناعات المعدنية .
 شركة القاهرة للمنتجات المعدنية .
 » ترام الاسكندرية (مسابك محرم بك) .
 » مصنع صلب النيل (تابع لشركة ترام
 القاهرة) .
 » ملاحات البحر الأبيض .
 الشركة المصرية للمواسير والأعمدة والمصنوعات
 من الأسمنت المسلح (سيجوارت) .
 شركة للصنع الأهلى للمواسير والأعمدة من الأسمنت
 المسلح (سيفر) .

أولاً — الشركات المؤممة :

شركة الجمهورية للتأمين .
 البنك الصناعى
 بنك الجمهورية
 الشركة المصرية للأخشاب والمهمات .
 شركة باسيلي باشا للأخشاب .
 الشركة العربية لتجارة الأخشاب .
 شركة الدلتا التجارية
 » الدلتا للصلب
 » مسابك طنانش .

- » العمومية للهندسة والتبريد (جركو) .
 شركة كاربير مصر .
 » كولدير .
 » الكهرباء المركزية (منترليك) .
 » تنمية الصناعات الكيماوية (سيد) .
 » الأهرام للمستحضرات الطبية والكيماوية .
 الشركة المصرية للمنسوجات والطباعة .
 شركة اتحاد الصناعات للمنسوجات الممتازة (سيدنا) .
 » سيف للنسيج والتجهيز .
 » سباهى الصناعية لحياوط الغزل والمنسوجات .
 » المحمودية للغزل والنسيج الرفيع .
 » الشرق للغزل والنسيج .
 » صباغى باكوس .
 الشركة المصرية للغزل المكثف .
 شركة صناعة كتان الشرق .
 » الأهرام للغزل والنسيج (الحراكى) .
 » مصانع نسيج الأهرام (الحراكى) .
 الشركة المصرية لصبغة وتحويل المنسوجات
 (للصبغة الفرنسية) .
 شركة مصبغة غمرة .
 » المصنع المصرى للمنسوجات (كابو) .
 » مصنع المنسوجات المصرية (متكسة) .
 » النصر للغزل والنسيج (بورتكس) .
 » عقيل للغزل الرفيع .
 الشركة المصرية لصناعة أوراق التعبئة (كرافت) .
 » المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية .
 » المصانع المصرية للوازم المعمارية والصناعية
 (سابى) .

ثانياً — الشركات الخاضعة لقانون تقرير مساهمة
 الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت :

الشركة المساهمة المصرية للمقاولات (العبد باشا
 سابقاً) .

شركة مصانع ياسين للزجاج .
 الشركة المصرية لمنتجات الكهرباء .

شركة فيلبس أورينت :
 » مصانع الشوريجى .

» المصنع المصرى للأغذية المحفوظة (قها) .

» مؤسسة لمنتجات الغذائية (قها) .

» آبار الزيوت الإنجليزية المصرية .

ثالثاً — الشركات الخاضعة لقانون تقرير بعض

الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة :

شركة الدلتا الهندسية .

الشركة الكيماوية الصناعية التجارية .

شركة المشروعات الهندسية والتجارية .

» مصانع الكاوتشوك الأهلية (ناروبين) .

الشركة المصرية لصناعة الكاوتشوك والأحذية
 (أفرينو) .

شركة مصانع اسكندرية للزجاج والصينى .

» مصنع الشمس للزجاج والبللور .

» بوليدن أورينت للبطاريات .

الشركة العامة لإنتاج الحراريات والفخار .

شركة المصانع المصرية للصنعة وأدوات التجليخ
 ومنتجاتها .

» المنشآت المعدنية المصرية (إيجيميت) .

» التعدين المصرية (إيدىال) .

الشركة المصرية للتعدين والإنشاءات الميكانيكية .

السيد رئيس المؤسسة الاقتصادية السورية

ثالثاً — الشركات الخاضعة لقانون بعض الأحكام

الخاصة ببعض الشركات القائمة :

- الشركة الأهلية للغزل والنسيج .
- » السورية للغزل والنسيج .
- شركة المنازل والمناسج .
- » المصانع الفنية المغفلة .
- » الصناعات السورية للزيوت النباتية .
- الشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره .
- شركة صنع السكر والمنتجات الزراعية المساهمة المغفلة .
- » الصناعات الزجاجية والحرفية .
- الشركة الوطنية لصناعة الشمنتو ومواد البناء (بدمشق) .
- شركة الشهباء لصناعة الأسمت ومواد البناء (بحلب) .
- الشركة السورية لصنع الاسمنت ومواد البناء (بحمص) .
- » الأهلية للأسمت المساهمة المغفلة (بحلب) .

أولاً — الشركات المؤممة :

- الشركة التجارية الصناعية المتحدة (الخماسية) .
- شركة معامل الشهباء للمغازل والمناسج .
- الشركة العربية لصناعة الأخشاب .

ثانياً — الشركات الخاضعة لقانون تقرير مساهمة

الحكومة في بعض الشركات والمنشآت :

- شركة معامل سامي صائم الدهر للغزل والنسيج بحلب .
- » الحاج أحمد ططرنى وأولاده .
- » كارغيان وبروغصيان .
- الشركة العربية المتحدة للصناعة .
- شركة الأقطان والزيوت — حلب .
- » مطاحن الزهراء .
- » مطحنة القدم .
- » مطاحن الشهباء الحديثة .
- » » الهلال .
- » مطحنة سوق النحاسين .
- » » الحيدري الكبرى .
- الشركة العربية لتجارة وحلج وتصدير الأقطان المساهمة المغفلة — حلب .

السيد رئيس مؤسسة التعاون الزراعي

الشركة الجعفرية للصناعة والزراعة .

- » العربية العقارية .
- شركة سيدي سالم المصرية .
- » المباحث والأعمال المصرية .
- الشركة المصرية الجديدة .

أولاً — الشركات المؤممة :

شركة وادي كوم امبو .

ثانياً — الشركات الخاضعة لقانون تقرير مساهمة

الحكومة في بعض الشركات والمنشآت :

[لا يوجد] .

ثالثاً — الشركات الخاضعة لقانون تقرير بعض

الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة :

السيد رئيس مؤسسة مدينة نصر

الشركات المؤممة :

شركة أراضى الدلتا المصرية والاتستمنت ليمتد (بالمعادى) .

السيد رئيس مؤسسة الإسكان التعاونى

أولا — الشركات المؤممة :

شركة أبناء أنطونيوس باسيلي والتجارية الصناعية
للاخشاب ومواد البناء (فاباس) .
شركة الاسكندرية لتجارة الأخشاب .

ثانياً — الشركات الخاضعة لقانون تقرير مساهمة
الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت :

الشركة المصرية للبنى الحديثة (الشمس) .
شركة مصنع الأدوات الصحية ومواسير المياه الزهر
(أرمينيان) .
» أطلس للاشغال العامة ومواد البناء .

شركة المقاولات المتحدة .

ثالثاً — الشركات الخاضعة لقانون تقرير بعض
الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة :

شركة التوريدات المعمارية والهندسة : نيقولا دياب
وأولاده .
» المباني الممتازة .
» الطوب الرملى بالقاهرة .
» أراضى أبو قير المساهمة .
الشركة المساهمة المصرية لأراضى البناء (حدائق
الأهرام) .

السيد رئيس مؤسسة التعاون الاستهلاكي

أولا — الشركات المؤممة :

[لا يوجد]

ثانياً — الشركات الخاضعة لقانون تقرير مساهمة
الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت :

شركة صناعة الطحن بالإسكندرية .
الشركة المصرية للمطاحن وتخزين القلال .
شركة محلات هانو الكبرى .
» شيفيلد وشركاه (الحراكي وطحان
وشركاهم خلفاء) .
» عبدالقادر الحراكي وشركاه (جاتيفيو سابقاً)
» الأهرام كـ بـ ك المادن (جاتيفيو سابقاً)
» ثلج غمرة (أحمد حمزة وشركاه) .

شركة زوزو للتصنيع والتجارة العالمية .

» داود روفيه .
» الكوتوار التجارى السكندري .
» بيرج تاناليان .

ثالثاً — الشركات الخاضعة لقانون تقرير
بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة :

شركة الأصواف الفاخرة والمنسوجات (وتكو) .
» الصناعات والتجارة المصرية (ميكو) .
» المضارب المصرية للأرز .
» مضارب الأرز ومطاحن القلال المصرية .
» مضارب الأرز برشيد والإسكندرية .
» البحيرة للأرز والزيت .

شركة محلات شيكوريل الكبرى	شركة التبريدات السريعة والتصدير (دفرىكس)
» سليم ومعمان صيدناوى	» مضارب الأرز المصرية الحديثة
» الأرياء الحديثة (بنزاىون وعيس)	الشركة المساهمة المتحدة المصرية لمعامل ومخازن
» مصانع ملابس شركة سليم ومعمان	التلج والتبريد
» صيدناوى	شركة ويلس (بور سعيد)
» محلات أركو	الشركة المساهمة المصرية للأحذية (باننا)
» أفرينو الكبرى	شركة المنتجات والتعبئة المصرية
» عباس وهبى وشركاه (مصنع تلج القاهرة)	» الجزار أخوان (تضامن)
» التلج الأهلية (طارق وهبى وشركاه)	» مخازن البوندد المصرية

السيد رئيس المؤسسة العامة للأدوية

ثالثاً — الشركات الخاضعة لقانون تقرير

بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة :

- شركة معامل أدوية سيفارم .
- » » هليوبوايس .
- » » دوش .
- » أما للصناعات الكيماوية والأدوية .

أولاً — الشركات المؤممة :

[لا يوجد]

ثانياً — الشركات الخاضعة لقانون تقرير

مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت :

- شركة معامل أدوية نصار :
- » معامل ألفا .
- » المصانع الكبرى المتحدة (ثابت إخوان وشركاهم) .

السيد رئيس مؤسسة النقل والمواصلات :

أولاً — الشركات المؤممة :

شركة أوتوبيس الصعيد

- » الغربية (تحت الحراسة) .
- » البحيرة واسكندرية (تحت الحراسة)
- » جنوب القنال (تحت الحراسة)
- » المنوفية .
- » الفؤادية .
- » الشرق .
- » المنيا والبحيرة .
- شركة أمنوبيس الدقهلية .

- الشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية .
- » العامة للملاحة البحرية (بعد الاندماج)
- شركة المنيا والبحيرة لنقل البضائع .
- » الشمال للنقل .

ثانياً — الشركات الخاضعة لقانون تقرير

مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت :

- الشركة المساهمة المصرية لإنشاء الطرق .
- شركة النيل للأشغال .
- » فهمى كامل وعلى حسن .
- » أحمد أحمد بكير .

شركة أبناء محمد عبد الفتاح .	شركة الهندسة العمومية .
» رشاد طه ونس .	» على ضيف للمقاولات .
» الأساسات الميكانيكية (فيرو) .	» مصطفى حامد للمقاولات .
» سيكو .	

السيد وزير الأشغال التنفيذي للإقليم المصري

الشركات المؤممة :

شركة الكهرباء المصرية (شبرا الخيمة) .

السيد وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذي للإقليم المصري

الشركات المؤممة :

شركة مياه الإسكندرية .

السيد وزير الاقتصاد التنفيذي للإقليم الشمالى

البنك الوطنى للتجارة والصناعة (أفريقيا) .	الشركات المؤممة :
الشركة الجزائرية للتسليف والصيرفة .	بنك العالم العربى .
بنك دى روما .	بنك الشرق العربى .
بنك الرافدين .	شركة المصارف المتحدة .
الأنيون ، شركة التأمين ضد الحريق والحوادث والأخطار المختلفة .	بنك اللاذقية .
الأنيون ، شركة التأمين على الحياة .	مصرف البير حمصى .
لانسبونال شركة التأمين ضد الحريق والانفجارات .	البنك التجارى .
لانسبونال شركة التأمين على الحياة .	بنك القاهرة .
غوارديان استورانس كومبانى ليمتد (انشورانس) .	» مصر .
المينكس للتأمين على الحياة .	المصرف الصناعى .
الفينكس (جريق) .	البنك الأهلى العقارى والتجارى الصناعى .
ذى ليفربول آند لندن آند كلوب انشورانس كومبانى ليمتد .	» البنائى للتجارة .
نورثرن للتأمين المحدودة .	» الأهلى السعودى .
لاسويس شركة مساهمة للتأمينات العامة .	بنك اترا :
لافيدرال .	البنك العربى .
	بنك سوريا ولبنان .
	البنك البريطانى للشرق الأوسط .

لافورتون ..	« الشرق » المساهمة المصرية للتأمين .
إيكل ستار انشورنس كومباني ليمتد .	ذى بروفنسيال انشورنس كومباني ليمتد .
منتشورى للتأمين المحدودة .	أطلس انشورنس كومباني ليمتد .
مارين مارشاند .	شركة مصر للتأمين .
نورفيك أنيون فايرانشورنس سوميتي ليمتد .	شركة التأمين العربية المحدودة .
فايرمنس انشورنس كومباني أوف نيوارك	شركة التأمينات العامة الهيلفسيا .
نيوجرسى .	(آليينا) شركة التأمين المغفلة .
شركة تأمين تورينو المساهمة .	لانوشتالواز .
« التأمين الأهلية الأمريكية .	اسيكورازيوني جنرالى دى تريستا .
« التأمينات المصرية ش . م . م .	لا بالواز .
كامير — شركة التأمينات : موز — اسكو —	شركة التأمينات العمومية ضد أخطار الحريق
ران .	والانفجارات .
الشركة المتحدة للتأمين .	شركة التأمين الأهلية المصرية .
شركة القاهرة للتأمين .	لناسيونال .
بلاك سى آند بلطيق جنرال انشورنس كومباني	شركة الضمان السورية .
ليمتد .	الادخار .
شركة الجمهورية للتأمين .	أونيون انشورنس كومباني ليمتد .
الشركة الهولندية الأولى الجديدة للتأمين .	شركة التأمينات العامة .
شركة النيل للتأمين .	« اسكندرية للتأمين .
روبي جنرال انشورنس كومباني ليمتد .	« الضمان اللبنانية .
شركة الجزيرة للتأمين .	ذى نيو انديا اشورنس كومباني ليمتد .
شركة أفريقيا للتأمين .	الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة .
شركة الاقتصاد الشعبى .	شركة اسكندرية للتأمين على الحياة .
	ذى موتور أونيون انشورنس كومباني ليمتد .

قرار رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١^(١)

بقصر أعمال مقاولات الحكومة وللمؤسسات العامة والشركات
شبه الحكومية على الشركات التي تساهم فيها الحكومة والمؤسسات
العامة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأسمالها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

قرر :

مادة ١ — لا يجوز إلا بقرار من رئيس الجمهورية للحكومة والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة ٢٥ ٪ من رأس المال أن تعهد بأعمال المقاولات والأشغال العامة إلا إلى الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس مالها .

ولا يسرى هذا الحظر بالنسبة للأعمال التي لا تزيد قيمتها على ٣٠٠٠٠ جنية بشرط عدم تجزئة العمليات ، وعلى أن لا يزيد مجموع ما يعهد به من هذه العمليات إلى مقاول واحد في السنة على ما قيمته ٣٠٠٠٠ جنية سواء عهد إليه بها من جهة واحدة أو أكثر من الجهات المذكورة في الفقرة الأولى .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٣٨١ (٢٠ يولييه سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٧١ الصادر في ٣٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

قرار رقم ١٢٠٤ لسنة ١٩٦١^(١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتأميم المصارف وشركات التأمين وبعض الشركات والمنشآت وخاصة المادة « ٤ » منه ؛

قرر :

مادة ١ — تدمج البنوك الآتية في مصرف الوحدة العربية :

البنك الوطني للتجارة والصناعة (أفريقيا) .

بنك دي روما .

الشركة الجزائرية للتسليف والصيرفة .

البنك البريطاني للشرق الأوسط .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ صفر سنة ١٣٨١ (٢١ يولييه سنة ١٩٦١)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٣ الصادر في ٢١ يولييه سنة ١٩٦١ .

قرارات وزارية

وزارة الخارجية :

قرار بشأن تعديل الأحكام الخاصة بالتجنيد

بالإقليم المصرى الواردة بالفصل الأول من الباب الحادى عشر والبند ٢٧٥ من الفصل الأول من الباب الخامس عشر من التعليمات القنصلية الصادرة فى ١٣ يوليه سنة ١٩٥٩^(١)

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته بشأن نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى؛ وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم الديوان العام لوزارة الخارجية ؛

وعلى القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٣ يوليه سنة ١٩٥٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة القنصلية بتاريخ أبريل سنة ١٩٦١ ؛

قرر :

مادة ١ — تعدل البنود من رقم ١٧٠ إلى ١٨٠ الخاصة بالأحكام المتعلقة بالتجنيد بالإقليم المصرى الواردة فى الفصل الأول من الباب الحادى عشر والبند ٢٧٥ من الفصل الأول من الباب الخامس عشر الخاص باصدار وتجديد وثائق السفر وفقاً للنصوص المرفقة بهذا القرار .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالوقائع المصرية .

التعليمات القنصلية عام ١٩٥٩

الباب الحادى عشر

الفصل الأول

الأحكام الخاصة بالتجنيد (للاقليم المصرى)

القانون المعمول به فى الإقليم المصرى هو القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية وتعديلاته الآتية :

(١) القانون رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٥٦ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٦ الصادر فى ١٢ يونيه سنة ١٩٦١ .

(ب) القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٦ .

(ج) القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ .

(د) القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٩ .

(هـ) القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٩ .

(و) القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٥٩ .

(ز) القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ .

(ح) القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٠ .

١٧٠ — سلطات بعثات التمثيل الفصلي

لرؤساء بعثات التمثيل الفصلي للجمهورية العربية المتحدة أو من يقوم مقامهم سلطة الفصل نهائياً في طلب تأجيل الخدمة الإلزامية طبقاً للمادة ٨ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية للطلبة المقيمين في الخارج إذا توافرت شروطه دون التقيد بشرط اللياقة الطبية وذلك بمقتضى السلطة المخولة لهم في المادة ١٠ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية على أن يقدم الطلبة أنفسهم إلى منطقة التجنيد المختصة فور وصولهم إلى أرض الوطن فوراً .

١٧١ — التأجيل :

تأجيل التجنيد قاصراً على الطلبة المتفرغين للدراسة وخدم ولا ينظر فيه إلا بناء على طلب يتقدم به صاحب الشأن على النموذج رقم ٢ جند مدموغ (١٧ تجنيد) فقط ولا يقبل أى نموذج آخر بعد بلوغه التاسعة عشرة من عمره .

١٧٢ — أحكام تأجيل التجنيد :

يجوز لرؤساء بعثات التمثيل الفصلي تأجيل الخدمة الإلزامية وقت السلم للطلبة المتفرغين للدراسة الآتي يانهم بناء على طلبهم حين حصولهم على أول مؤهل دراسي :

(أ) طلبة الكليات والمعاهد والمدارس العليا التي تعادل مثيلاتها في الجمهورية العربية المتحدة بشرط ألا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل على ثمانية وعشرين عاماً .

(ب) طلبة المعاهد والمدارس التي يكون الالتحاق بها بشهادة الثانوية العامة بشرط ألا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل على أربعة وعشرين عاماً .

(ج) طلبة المدارس الثانوية والمدارس المعادلة لها بشرط ألا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل على اثنين وعشرين عاماً .

وفي جميع الحالات يجب أن تقرر إدارة البعثات بوزارة التربية والتعليم أن المعهد أو الكلية الأجنبية التي سيؤجل لطلبتها التجنيد توازي نظيرتها بالجمهورية ويحدد على ذلك الاعتبار مدى فترة التأجيل .

١٧٣ — يشترط لتأجيل التجنيد :

(أ) أن يكون الطالب متفرغاً لدراسته .

(ب) ألا يتجاوز الثانية والعشرين في أول سبتمبر من العام الدراسي الذي يلتحق فيه أو ينتسب فيه بأولى مراحل الدراسة بالنسبة للطلبة الذين يؤجل تجنيدهم إلى سن الرابعة والعشرين أو سن الثانية والعشرين .

وعلى قناصل الجمهورية إبلاغ منطقة التجنيد المختصة بفصل الطالب من الكلية أو المعهد أو المدرسة أو الجهة التي أجلت خدمته بسبب التحاقه بها أو حصوله على المؤهل الدراسي أو بمجرد بلوغه السن المشار إليها في البند السابق .

١٧٤ — طلبات التأجيل :

بعد أن يقرر رئيس البعثة القنصلية تأجيل تجنيد أى طالب يحيل أوراقه إلى منطقة التجنيد المختصة ؛ كل على حدة ، مع إيضاح اسم الطالب الذي تقرر تأجيل تجنيده والكلية أو المعهد أو المدرسة التي يتلقى العلم فيها والتي أجلت خدمته بسبب التحاقه بها والسنة الدراسية التي وصل إليها وتاريخ انتهاء دراسته وجهة وتاريخ ميلاده وعنوان أسرته داخل الجمهورية .

١٧٥ — مواليد سنة ٣٠ وما قبلها :

هؤلاء معاملون بالقانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٥ الذي يقضى بعدم طلبهم للتجنيد إلا في حالة الحرب والطوارئ وبقرار من رئيس الجمهورية وهؤلاء :

(أ) لا ينظر في طلبات تأجيل التجنيد بالنسبة إليهم .

(ب) لا مانع من صرف أو تجديد جوازات سفرهم بناء على مستخرج رسمي من شهادة الميلاد أو بطاقة إثبات الشخصية ووضح به أنه من مواليد هذه السنة .

١٧٦ — إعداد الكشف :

تعد بعثات التمثيل القنصلية كل في دائرة اختصاصها قبل أول يناير من كل عام كشف من صورتين بأسماء من يتمون خلال العام من الثامنة عشرة موضحاً بها رقم بطاقة إثبات الشخصية الصادرة إليها طبقاً لأحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ويرسل هذا الكشف إلى منطقة تجنيد القاهرة .

١٧٧ — يقوم القناصل أو من يقوم مقامهم بالتنبيه على من وردت أسمائهم بالكشف والنوه عنها في المادة السابقة بالتقدم لمنطقة تجنيد القاهرة فور وصولهم إلى أرض الوطن لاستلام بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية وتوقيع الكشف الطبي عليهم .

١٧٨ — كل شاب بالخارج بلغ سن الإلزام (الثامنة عشرة) ولديه أى وجه من أوجه الإعفاء

النصوص عنها بالمادتين ٧ أو ٩ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية أو أحد أوجه الاستثناء المنصوص عنها بالمادة ٦ من القانون — أن يحصل على المستندات الرسمية التي تؤيد دعواه وأن يقدمها إلى البعثة القنصلية التي تنولى إرسالها إلى منطقة التجنيد المختصة للبت في الموضوع وإبلاغ البعثة بما تقرر في كل حالة عن طريق وزارة الخارجية .

١٧٩ — لا يجوز الترخيص لأى مواطن فيما بين التاسعة عشرة والحادية والعشرين من عمره بمغادرة البلاد ما لم يقدم بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية وذلك بالنسبة لمواليد ١٩٤١ وما بعدها .

كما لا يجوز الترخيص لأى مواطن فيما بين الحادية والعشرين والثانية والأربعين من عمره من مواليد ١٩٣١ وما بعدها من مغادرة البلاد ما لم يقدم إحدى الشهادات أو النماذج الآتية :

(أ) شهادة بالاستثناء من الخدمة العسكرية والوطنية طبقاً للمادة ٦ .

(ب) شهادة بالإعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية طبقاً للمادة ٧ .

(ج) شهادة بتأجيل الخدمة الإلزامية طبقاً لأحكام المادتين ٨ مكرر ، ٩ .

(د) شهادة بأن المواطن لم يصبه الدور للتجنيد طبقاً للمادة ٣٠ .

(هـ) شهادة تأدية الخدمة العسكرية .

(و) شهادة بالانتهاء من خدمة الاحتياط .

(ز) أنموذج بتأجيل الخدمة الإلزامية طبقاً لأحكام المادة ٨ .

(ح) أنموذج بأن المواطن تجت الطلب لأجل معين .

(ط) إذن من وزير الحرية .

ولا تعتمد هذه الشهادات والنماذج لمواليد ١٩٤١ وما بعدها ما لم تكن مصحوبة ببطاقة الخدمة العسكرية والوطنية .

١٨٠ — لا يصرف أو يجدد جواز السفر لكل من هم بين التاسعة عشرة والثانية والأربعين (مواليد ١٩٣١ وما بعدها) ما لم يتقدموا للبعثة القنصلية بإحدى الشهادات المنصوص عليها في البند السابق .

١٨١ — في اللوائح المتعلقة بشئون التجنيد يكون اتصال بعثات التمثيل القنصلية بمناطق التجنيد المختصة عن طريق وزارة الخارجية وحدها وليس عن طريق الإدارة العامة للتجنيد .

وفيما يلي اختصاص مناطق التجنيد المختلفة :

أولاً — منطقة تجنيد القاهرة :

ومقرها بشارع ابن الحكم بحلقة الزيتون ، وتختص بالمحافظات الآتية :

القاهرة ، الجيزة ، الفيوم ، بنى سويف ، القليوبية ، المنوفية ، مركز الواحات البحرية وكذا
مواليد الخارج .

ثانياً — منطقة تجنيد اسكندرية :

ومقرها ثكنات مصطفى كامل بالاسكندرية وتختص بالمحافظات الآتية :

اسكندرية ، البحيرة ، كفر الشيخ ، الغربية ، الصحراء الغربية (عدا الواحات البحرية) .

ثالثاً — منطقة تجنيد منقباد :

ومقرها بشارع الجمهورية (الحزان سابقاً) بأسىوط وتختص بالمحافظات الآتية :

المنيا ، أسىوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان ، البحر الأحمر (عدا مركز عتاقة) ، الصحراء الجنوبية .

رابعاً — منطقة تجنيد التل الكبير :

ومقرها معسكرات عزت شرف بالتل الكبير وتختص بالمحافظات الآتية :

بورسعيد ، الاسماعيلية ، السويس ، الشرقية ، الدقهلية ، دمياط ، سيناء ، مركز عتاقة .

١٨٢ — اختصاص مناطق التجنيد بالنسبة للجهات الواردة بالبند ١٨١ كآلى :

(أ) حسب جهة الميلاد — بالنسبة لمواليد ١٩٤٠ وما قبلها .

(ب) حسب جهة استخراج بطاقة إثبات شخصية — بالنسبة لمواليد ١٩٤١ وما بعدها .

الباب الخامس عشر

الفصل الأول

يلغى البند ٢٧٥ ويستبدل بالآلى :

« لا يجوز صرف أو تجديد جوازات السفر لمن هم بين ٢١ و ٤٢ سنة ما لم يقدموا إحدى
الشهادات أو النماذج المنصوص عنها فى المادة (٦٤) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ أو إذناً
من وزير الحربية ، ولا يسرى ذلك على موالىد سنة ١٩٣٠ وما قبلها » .

وزارة الخزانة :

قرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٦١

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار

لائحة للنقصات والمزايدات^(١)

وزير الخزانة بإقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم للنقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية

الصادرة بالقرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ ؛

وطى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ٩٣ من القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه النص الآتى :

« فإذا تأخر عن إتمام العمل وتسليمه كاملاً في المواعيد المحددة ، فتوقع غرامة عن المدة التى يتأخر فيها إنهاء العمل بعد الميعاد المحدد للتسليم إلى أن يتم التسليم للوقت ، ولا يدخل فى حساب مدة التأخير مدد التوقف التى يثبت للوزارة أو المصلحة أو السلاح نشوءها عن أسباب قهرية ويكون توقيع الغرامة بالنسب والأوضاع التالية :

١. ٪ عن الأسبوع الأول أو أى جزء منه .
- ١,٥ ٪ عن الأسبوع الثانى أو أى جزء منه .
٢. ٪ عن الأسبوع الثالث أو أى جزء منه .
- ٢,٥ ٪ عن الأسبوع الرابع أو أى جزء منه .
٣. ٪ عن أى مدة تزيد على الأربعة أسابيع .

ويجوز بموافقة الوزير المختص تعديل نسب غرامة التأخير فيما يزيد على الأربعة أسابيع على الوجه الآتى :

٣. ٪ عن الأسبوع الخامس أو أى جزء منه .
٥. ٪ عن كل شهر بعد ذلك .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويصدر به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (أول يونيه سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٦ الصادر فى ١٢ يونيه سنة ١٩٦١ .

قرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦١

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار
لائحة المناقصات والمزايدات^(١)

وزير الخزانة بإقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية
الصادرة بالقرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة ٦ من المادة ١٤٨ من القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ للشار
إليه النص الآتي :

« فقرة ٦ — ويخصم بمصروفات الإعلان في الجرائد وغيرها على ميزانية الفرع المختص ، أما
إذا كان هناك متعهد من قبل الحكومة لعملية البيع فهو الذي يقوم بإجراءات النشر على حسابه طبقاً
لشروط تعاقد مع الحكومة ، على أن يكون هذا المتعهد من المقيدین بسجل الخبراء الثمنین بوزارة
الاقتصاد وتقتصر مهمته على القيام بأعمال الدلالة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (أول يونية سنة ١٩٦١) .

وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار
لائحة الرقابة على عمليات النقد في الإقليم المصري^(٢)

وزير الاقتصاد في إقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة
له والقرارات الوزارية المنفذة ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٦ الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٩٦١ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٤ الصادر في ٥ يونيه سنة ١٩٦١ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد في الإقليم المصري ،

قرر :

مادة ١ — تحذف المادة رقم ١٣١ من لائحة الرقابة على عمليات النقد في الإقليم المصري وتستبدل بالآتي :

لا يجوز شحن البضائع المصدرة أو المواد تصديرها أو شحنها إلى أى مكان خارج الإقليم المصري قبل تقديم استمارة تصدير « ت ص » على النموذج الملحق « ٩ » مصدق عليها من الإدارة العامة للنقد أو مندوبيها .

مادة ٢ — تحذف المادة رقم ١٣٧ من لائحة الرقابة على عمليات النقد في الإقليم المصري وتستبدل بالآتي :

استمارات التصدير من الإقليم المصري إلى السودان يتعين تقديمها إلى الإدارة العامة للنقد أو مندوبيها للاعتقاد .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٦ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (٢٠ مايو سنة ١٩٦١) .

وزارة التمرين :

قرار رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦١

باستثناء للصانع التي تستورد ورق الطباعة والكتابة بقصد التصنيع

من أحكام المادتين ٢ و ٣ من القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠

الخاص بتنظيم تداول ورق الطباعة والكتابة^(١)

وزير التمرين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمرين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول ورق الطباعة والكتابة ؛

قرر :

مادة ١ — تستثنى للصانع التي تستورد ورق الطباعة والكتابة بقصد التصنيع وتستخدمه بصفة

أساسية في صناعتها من أحكام المادتين ٢ و ٣ من القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥١ الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٦١ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريراً في ٩ المحرم سنة ١٣٨١ (٢٢ يونيه سنة ١٩٦١) .

وزارة العدل :

قرار

بتعديل دائرة اختصاص محكمة الخانكة وقلوب الجزئيتين^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛
وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي من الجمهورية العربية
المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات ؛
وعلى قرار وزارة الداخلية المؤرخ ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٥ ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تفصل الأعمال القضائية لناحية مسطرد من دائرة اختصاص محكمة الخانكة الجزئية
وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة قلوب الجزئية .

مادة ٢ — جميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة الخانكة الجزئية ، والتي أصبحت بمقتضى المادة
السابقة من اختصاص محكمة قلوب الجزئية تحال بالحالة التي هي عليها الى هذه المحكمة بأوامر تصدرها
محكمة الخانكة لجلسات محددة وبغير مصروفات . وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع
تكليفه بالحضور في المواعيد المحددة .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة وأجابات للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٦ من المحرم سنة ١٣٨١ (١٩ يونيه سنة ١٩٦١)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥١ الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٦١ .

قرار

بتعديل دائرة اختصاص محكمة قويسنا والباжور الجزئيتين (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات ؛

وعلى قرار وزير الداخلية التنفيذي رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦١ بفصل قرى اسطنها ومنشأة مسجد الحضر وابشيش من مركز قويسنا وإلحاقها بمركز الباجور محافظة النوفية ؛ وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تفصل الأعمال القضائية لقرى « اسطنها ومنشأة مسجد الحضر وابشيش من دائرة اختصاص محكمة قويسنا الجزئية ، وتضم إلى دائرة اختصاص محكمة الباجور الجزئية .

مادة ٢ — جميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة قويسنا الجزئية ، والتي أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمة الباجور الجزئية ، تحال بالحالة التي هي عليها ، إلى هذه المحكمة بأوامر تصدرها محكمة قويسنا الجزئية لجلسات محددة ، وبغير مصروفات ، وفي حالة غياب أحد الخصوم ، يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد المحددة .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٦ المحرم سنة ١٣٨١ (١٩ يونيو سنة ١٩٦١)

قرار

بإنشاء محكمة جزئية تسمى محكمة العريش الجزئية ومأمورية قضائية تسمى

مأمورية القنطرة شرق بدائرة اختصاص محكمة الاسماعيلية الابتدائية (٢)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري الصادر بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ بالقانون رقم ٥٦

لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥١ الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٦١ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٤ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

وعلى قرار وزير العدل الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٧ بإنشاء محكمة العرش الجزئية ومأمورية القنطرة شرق القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٥٩ الصادر بإنشاء محافظة الاسماعيلية ؛
وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة ابتدائية بمحافظة الاسماعيلية ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ بدائرة اختصاص محكمة الاسماعيلية الابتدائية محكمة جزئية تسمى محكمة العرش الجزئية ومأمورية قضائية تسمى مأمورية القنطرة شرق ويكون اختصاصها اختصاص محكمة العرش الجزئية ومأمورية القنطرة شرق السابق إنشاؤها بالقرار الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٧ .

مادة ٢ — على إدارة المحاكم تنفيذ هذا القرار اعتباراً من ٢٥ يونيه سنة ١٩٦١ .
تحريراً في ١٤ المحرم سنة ١٣٨١ (٢٧ يونيه سنة ١٩٦١) .

قرار

بإنشاء محكمة جزئية تسمى محكمة السويس الجزئية بدائرة
اختصاص محكمة السويس الابتدائية وتحديد اختصاصها^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري الصادر بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات ؛

وعلى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة ابتدائية بمحافظة السويس ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ بدائرة اختصاص محكمة السويس الابتدائية محكمة جزئية تسمى محكمة السويس الجزئية ويشمل اختصاصها النواحي الواردة بالقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات .

مادة ٢ — جميع القضايا التي أصبحت بموجب هذا القرار من اختصاص محكمة السويس الجزئية تهاج إليها بالحال التي هي عليها وبدون مصاريف جلسات تحمدها المحكمة المنظورة أمامها وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٤ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على القضايا المؤجلة للنطق بالحكم فيها بل تحكم فيها المحكمة المنظورة أمامها .

مادة ٣ — على إدارة المحاكم تنفيذ هذا القرار اعتباراً من ٢٥ يونيو سنة ١٩٦١ .
تحريراً في ١٤ المحرم سنة ١٣٨١ (٢٧ يونيو سنة ١٩٦١) .

قرار

بإنشاء محكمة جزئية في مدينة الاسماعيلية تسمى محكمة الاسماعيلية الجزئية بدائرة اختصاص محكمة الاسماعيلية الابتدائية وتحديد اختصاصها^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري الصادر بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٦ بإنشاء محكمة جزئية تسمى محكمة الاسماعيلية الجزئية ؛

وعلى القانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٥٩ الصادر بإنشاء محافظة الاسماعيلية ؛

وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة ابتدائية بمحافظة الاسماعيلية ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ محكمة جزئية في مدينة الاسماعيلية بدائرة اختصاص محكمة الاسماعيلية الابتدائية تسمى محكمة الاسماعيلية الجزئية ويشمل اختصاصها محكمة الاسماعيلية الجزئية السابق إنشاؤها بالقرار الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٦ كما يشمل نواحي القنطرة غرب — قسم البستان — قسم الضواحي — القصاصين الجديدة — القصاصين القديمة — التل الكبير .

مادة ٢ — جميع القضايا التي أصبحت بموجب هذا القرار من اختصاص محكمة الاسماعيلية الجزئية تحال إليها بالحال التي هي عليها ، وبدون معاريف لجلسات تحددها المحاكم المنظورة أمامها وفي حال غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على القضايا المؤجلة للنطق بالحكم فيها ، بل تحكم فيها المحكمة المنظورة أمامها .

مادة ٣ — على إدارة المحاكم تنفيذ هذا القرار اعتباراً من ٢٥ يونيو سنة ١٩٦١ .
تحريراً في ١٤ المحرم سنة ١٣٨١ (٢٧ يونيو سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٤ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٦١ .

وزارة الحرية :

قرار رقم ٦٩٠ لسنة ١٩١٦

في شأن القواعد المنظمة للإجراءات الجنائية في مناطق الحدود^(١) .

وزير الحرية

بعد الاطلاع على تعليمات الصحراء وقواعد الإجراءات الجنائية والمدنية ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ في شأن الإجراءات الجنائية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائي العام على بعض المناطق التابعة لأقسام سلاح الحدود .

وعلى القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٣ باستثناء المواد الجنائية من أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ .

قرر :

مادة ١ — يعمل بقانون الإجراءات الجنائية في مناطق الحدود فيما لم يرد فيه نص في تعليمات الصحراء وقواعد الإجراءات الجنائية .

الباب الأول

في الدعوى الجنائية

مادة ٢ — تعين نيابة عامة لمناطق الحدود وتختص برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز ترك الدعوى الجنائية أو وقفها أو تعطيل سيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

مادة ٣ — يقوم المدعى العام لمناطق الحدود بنفسه أو بواسطة أحد وكلائه برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها على الوجه المبين في القانون .

مادة ٤ — يعين المدعى العام ووكلائه من ضباط إدارة القضاء العسكري للقوات المسلحة المجازين في الحقوق .

ويكون تعيينهم لمدة سنة قابلة للتجديد من تاريخ تسميتهم لمناصبهم بقرار من وزير الحرية بناء على اقتراح مدير القضاء العسكري وعرض مدير عام سلاح الحدود .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٦ الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٩٦١ .

ولا يجوز نقلهم خلال تلك المدة إلى مناصب أخرى إلا للضرورة .

مادة ٥ — وكلاء المدعى العام لمناطق الحدود تابعين في أعمالهم لرؤسائهم بحسب رتبهم وللمدعى العام وهم جميعاً يتبعون مدير القضاء العسكرى للقوات المسلحة في النواحي الفنية .

مادة ٦ — يخلف المدعى العام ووكلائه اليمين القانونية أمام وزير الحرية بحضور مدير عام سلاح الحدود ومدير القضاء العسكرى قبل مباشرة أعمال وظائفهم .

مادة ٧ — يعين مدير عام سلاح الحدود عدد كاف من الكتبة للقيام بالأعمال الكتابية لدى النيابة والمحاكم .

مادة ٨ — يجب على مأمور الضبط القضائى أن يسمع فوراً أقوال المتهم المضبوط وإذا لم يأت بما يبرئه يرسله فى مدى أربعة أيام إلى النيابة المختصة .

مادة ٩ — الأمر الصادر بالحبس من النيابة لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة خمسة عشر يوماً التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة المختصة إذا كان مقبوضاً عليه من قبل .

مادة ١٠ — إذا رأت النيابة مد الحبس الاحتياطى وجب عليها قبل إنتضاء مدة الحبس النصوص عليها فى المادة السابقة أن تعرض المتهم على رئيس المحكمة المختصة ليصدر أمراً بما يراه بعد مسمع أقوالها وأقوال المتهم .

وله مد الحبس الاحتياطى لمدة أو لمدد لاتزيد كل منها على شهر إلى أن ينتهى التحقيق بشرط ألا تتجاوز مدد الحبس الاحتياطى فى مجموعها عن تسعين يوماً فإذا جاوزت مدة الحبس الاحتياطى ذلك وجب استصدار قرار بذلك من المحكمة الجنائية العليا .

مادة ١١ — يكون لرؤساء الدوريات الثابتة والمتنقلة حق القبض والتفتيش فى المناطق التى يتعذر عليهم فيها الاتصال بالسلطة المختصة .

مادة ١٢ — الأمر الصادر بالألا وجه لإقامة الدعوى فى الجنايات لا يكون إلا من المدعى العام مع إخطار مدير عام سلاح الحدود بقرار الحفظ فور صدوره .

الباب الثانى

فى المحاكم

مادة ١٣ — تشكل المحكمة الجنائية العليا من رئيس لاتقل رتبته عن مقدم وعضوين لاتقل رتبة أيهما عن نقيب .

مادة ١٤ — تشكل المحكمة المختصة من رئيس لاتقل رتبته عن نقيب .

- مادة ١٥ — تشكل المحكمة الجزئية من رئيس لا تقل رتبته عن ملازم أول .
- مادة ١٦ — يعين قضاة هذه المحاكم من ضباط إدارة القضاء العسكري المجازين في الحقوق بقرار من وزير الحرية بناء على توصية مدير القضاء العسكري وعرض مدير عام سلاح الحدود .
- مادة ١٧ — يحلف قضاة هذه المحاكم اليمين القانونية قبل مباشرة أعمال وظائفهم أمام وزير الحرية بحضور مدير عام سلاح الحدود ومدير القضاء العسكري .
- مادة ١٨ — يكون تعيين قضاة هذه المحاكم لمدة سنة قابلة للتجديد ولا يجوز نقلهم خلالها إلى مناصب أخرى إلا للضرورة .
- مادة ١٩ — يراعى عند تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية إقصاها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي ومدة القبض .

الباب الثالث

في التصديق وإعادة النظر

- مادة ٢٠ — يندب بقرار من وزير الحرية أحد المستشارين للمساعدين على أن يعاونه عدد كاف من محامي إدارة قضايا الحكومة تكون مهمتهم التثبت من صحة الإجراءات وفحص استئنافات ذوى الشأن وإبداء الرأي وترفع مذكراتهم إلى مدير عام سلاح الحدود قبل التصديق على أحكام المحاكم الجنائية العليا واعتماد أحكام المحاكم الجنائية العليا .
- مادة ٢١ — يندب بقرار من وزير الحرية ضباط من إدارة القضاء العسكري المؤهلين قانوناً تكون مهمتهم التثبت من صحة الإجراءات وفحص التماسات إعادة النظر المقدمة من ذوى الشأن وإبداء الرأي وترفع مذكراتهم إلى وزير الحرية قبل اعتماد أحكام المحاكم الجنائية العليا .
- ويشكل هؤلاء الضباط مكتباً يسمى مكتب مراجعة قضايا سلاح الحدود ويلحق بديوان عام وزارة الحرية .
- مادة ٢٢ — على مدير عام سلاح الحدود ومدير القضاء العسكري تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

- مادة ٢٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (١٠ يونيو سنة ١٩٦١)

الحاماة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تصدرها نقابة المحامين

وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُفُّوا الْحَقَّ
وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ • قُرْآنُكَرِيمٍ

أكتوبر ١٩٦١

السَّنةُ الثَّانِيَّةُ وَالْأَرْبَعُونَ

العدد الثاني

امتيازات نقابية

(١) مستشفى النقابات المهنية (بابا يوانو)

تخفيض أجرة السرير لأعضاء نقابة المحامين ، من ١٥٠ قرشاً إلى ٦٥ قرشاً في اليوم . ويخفيض رسم حجرة العمليات من ٣٠٠ قرش إلى ٢٥٠ قرشاً .

أما العمليات الجراحية فتتراوح أتعاب العملية الواحدة بين ٢٠ جنيهاً للعملية الكبرى . وثلاثة جنيهاً للعملية الصغرى .

وتفصيل العلاج بأسعار مخفضة ، مبين بكتاب المستشفى الذى يوزع مجاناً على السادة المشتركين .

الأطباء المعالجون : وافقت النقابة مع عدد من الأطباء — ومعظمهم من أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب — على أن يخصموا ٥٠ ٪ من رسم الكشف ، فيصبح خمسين قرشاً بالعيادة ، ومائة قرش بالنازل ، وهم من كبار الإخصائيين فى الجراحة ، والأمراض الباطنية ، وأمراض العيون ، وجراحة العظام ، والأنف والأذن والحنجرة ، والمسالك البولية ، والأمراض الجلدية ، وجراحة الصدر والقلب ، وأمراض النساء والولادة ، وجراحة الفم والأسنان ، والأطفال ، والتخدير .

بطاقات العلاج : تقدم بدار النقابة : ٥١ شارع رمسيس بطاقات العلاج لمستشفى بابا يوانو بالندق ، نظير عشرة قروش مع رجاء إحضار ثلاث صور مقاس ٣ × ٤ .

(٢) الجمعية التعاونية للبترول

أولاً : بمجرد تقديم البطاقة الشخصية للسادة المحامين لأى محطة أو وكيل ، من محطات ووكلاء الجمعية التعاونية للبترول ، يعامل السيد المحامى معاملة العضو ، فيكون له الحق فى شراء البنزين بالسعر الرسمى لمنطقة التسليم ، مع خصم قدره ٢٠ ملية للصفحة .

ثانياً : يكون للسادة المحامين اختيار أحد النظم التالية فى التعامل :

(١) أن يشتري بالنقد ويدفع الثمن فوراً ثم يتسلم فاتورة ، ويقدم ما يتجمع لديه منها آخر كل شهر لإدارة الجمعية ويسترد الحسم المقرر حسب الموضع بعاليه .

(ب) أن يشتري دفتر بونات بنزين بالنقد فى المحطات أو فى الجمعية فئة ١٠ جالونات و ٢٠ جالوناً و ٤٠ جالوناً يدفع ثمنها نقداً ويستعملها فى سحب البنزين من أى محطة أو وكيل ويقدم فى آخر كل شهر كموب الدفاتر للجمعية أو لأى محطة أو وكيل لاسترداد الحسم المقرر وفقاً لما تقدم .

(ح) أن يطلب دفتر بونات بنزين إجمالى ، وعند إرسال كشف الحساب إلى عضو النقابة يقوم العضو بالسداد وذلك بالتفاهم المباشر بينه وبين الجمعية على طريقة السداد وضمائها .

ثالثاً : تصرف الجمعية للنقابة عائداً عن جملة مسحوبات السادة الأعضاء بنسبة تقررهما الجمعية المعمومية سنوياً . ولا تقل حالياً عن ٢ ٪ .

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمة النفق

النفق الحبزائى

الحكم ٣٤ :	الحكم ٢٩ : ٢ من مايو ١٩٦٠
أ - نقض : غرفة اتهام ، إحالتها جنابة إلى المحكمة الجزئية .	أ - إجراءات المحاكمة : دفاع .
ب - طعن : إجراءات جنائية م ٢٢٧ .	ب - تزوير : مفضوح .
ج - اختصاص : تنازع سلبى .	الحكم ٣٠ :
ص ٧٥	أ - استيقاف : تفتيش .
الحكم ٣٥ :	ب - مخدر : حقبة ، تخل عنها .
أ - أمر بالأوجه : دليل جديد .	ص ٧٤
ب - قتل عمل : ظرف مشدد .	الحكم ٣١ :
ص ٧٦	أ - اشتراك : دخول شقة .
الحكم ٣٦ :	ب - ظرف مشدد : سرقة ، سلاح .
أ - استدلال : مامور ضبط ، اختصاص مكانى .	ج - سلاح : حمله ، ظرف ماذى .
ب - إثبات : اعتراف .	ص ٧٤
ص ٧٦	الحكم ٣٢ : ٩ من مايو
الحكم ٣٧ : ١٦ من مايو	أ - دعوى مدنية : حكم ، تسببه .
أ - حجز : بطلانه .	ب - إجراءات محاكمة : محضر جلسة .
ب - مسئولية : جهل يوم البيع .	ص ٧٤
ص ٧٧	الحكم ٣٣ : ١٠ من مايو
الحكم ٣٨ :	محاكمة : بطلانها ، إجراءات جنائية م ٣٠٧ .
أ - محاكمة : حكم ، دياجته ، بياناتها .	ص ٧٥
ص ٧٨	

الحكم ٣٩ :

أ - تزوير : محرر رسمي .

ب - دفاع : طلب تحقيق .

ص ٧٨

الحكم ٤٠ : ١٧ من مايو

شروع : تزيف مسكوكات .

ص ٧٩

الحكم ٤١ :

أ - إثبات : امتناع عن الإجابة .

ب - اشتراك : إثباته .

ص ٧٩

الحكم ٤٢ :

أ - قاض : صلاحيته : رده .

ب - استئناف : وصف التهمة .

ج - ملك غير : انتهاك حرمة .

د - مسئولية : قصد جنائي .

ص ٨٠

الحكم ٤٣ :

أ - محكمة جنايات : تشكيلها .

ب - قانون : تفسيره ، إلغاؤه .

ص ٨١

الحكم ٤٤ : ٢٤ من مايو

أ - حجز : علم المتهم .

ب - أشياء محجوزة : اختلاسها .

ص ٨٢

الحكم ٤٥ :

أ - دعوى جنائية : انقضاؤها بمضي المدة .

ب - محاكمة : إجراءاتها القاطعة للمدة .

ص ٨٢

الحكم ٤٦ : ٣٠ من مايو

أ - اختصاص : أصيل .

ب - نقض : تطبيق إجراءات جنائية

م ٤٢٥ § ٢ .

ص ٨٣

الحكم ٤٧ :

أ - استدلال : استيقاف .

ب - تخل : بعد قبض باطل .

ص ٨٣

الحكم ٤٨ :

تحقيق : ندب .

ص ٨٤

الحكم ٤٩ :

دفاع جوهرى : رد المحكمة عليه .

ص ٨٤

الحكم ٥٠ :

أ - تنظيم : بناء بدون رخصة .

ب - حكم إدانة : بياناته .

ص ٨٤

الحكم ٥١ : ٣١ من مايو

أ - نقض : أسبابه .

ب - استدلال : جمعه .

ج - قتل عمد : بالحجارة ، اختفاء جثة القتيل ،

أو أداة القتل .

ص ٨٥

الحكم ٥٢ :

عود : وسيلة إثباته .

ص ٨٦

الحكم ٥٣ :

أرز : زراعته بمنطقة محظورة .

ص ٨٦

الحكم ٥٤ :

أ - بوليس حربى : اختصاص .

ب - استدلال : تفتيش أحد أفراد القوات

المسلحة .

ص ٨٧

الحكم ٥٥ : أول ديسمبر

دعوى : تقدير قيمتها .

ص ٨٨

الحكم ٥٦ :

نقض : حكم لا يقبل الطعن .

ص ٨٨

الحكم ٥٧ : ٨ من ديسمبر

ضريبة : ربطها .

ص ٨٨

الحكم ٥٨ :

ا - نقض : إجراءاته ، تقريره ، الخصومة فيه .

ب - عمل : التزامات صاحبه ؛ عامل أجره وملحقاته . ص ٨٩

الحكم ٥٩ :

نقض : الخصوم فيه ، مستنداته . ص ٩٠

الحكم ٦٠ :

إعلان : غياب المطلوب إعلانه ؛ موطن المعلن إليه غير معلوم . ص ٩١

الحكم ٦١ :

ا - نقض : أسباب قانونية ؛ موضوعية . حكم تدليل ، قصور . ص ٩١

الحكم ٦٢ :

ا - ممسرة : إثباتها .

ب - إثبات : طريقه .

ج - حكم : تسبيب ، بياناته .

د - إعلان : كفيته ، مرافعات م ١٠ . ص ٩٢

الحكم ٦٣ :

ا - نقض : طعن ، إجراءاته ، تقريره ، الخصوم فيه .

ب - عمل : تنظيم ، راحة أسبوعية . ص ٩٤

الحكم ٦٤ : ١٥ من ديسمبر

حكم : تدليل ، عيوبه . ص ٩٤

الحكم ٦٥ :

نقض : طعن ، إجراءاته ، ميعاده ، إيداع الأوراق والمستندات وصورة الحكم . ص ٩٥

الحكم ٦٦ : ٢٢ من ديسمبر

ا - تسجيل : رسوم .

ب - دفاع جوهرى : حكم ، قصور . ص ٩٦

الحكم ٦٧ :

ا - طعن : إجراءاته ، تقريره ، الخصوم فيه .

ب - عمل : صاحبه ، التزاماته ، كادر العمال ، منازعاته .

ج - عقد عمل : انتهاؤه ، آثاره ، مكافأة الخدمة وصندوق الادخار .

هـ - عمل : التزاماته ، أجر ، تحكيم .

و - عمل : أجر ، منحة ، علاوة ، غلاء معيشة . ص ٩٦

الحكم ٦٨ : ٢٩ من ديسمبر

عمل : تحكيم فى منازعاته ، هيئة التحكيم ، تشكيلها ، المنازعات الخاصة للتوفيق والتحكيم . ص ٩٩

الحكم ٦٩ :

حكم : تدليل ، قصور ، دفاع جوهرى . ص ١٠٠

الحكم ٧٠ :

جرك : مخالفات ، لائحة جركية م ٣٧ § ٤ . ص ١٠١

الحكم ٧١ : ٢٥ من مارس ١٩٦١

جنسية : تجريد . ص ١٠٢

الحكم ٧٢ :

تناقض : انتهاؤه بين حكيمين . ص ١٠٢

الحكم ٧٣ : ٢٨ من أكتوبر ١٩٦١

وقف تنفيذ : ركناء .

الحكم ٧٥ : ١٧ من يناير	اختصاص : تفويض الوزير وكيل الوزارة ،
١ - وكالة العمولة : قيمة العمولة .	حدوده .
١١٨ ص	
ب - اختصاص : المحكمة التجارية .	الحكم ٧٤ : ١٠ من يناير ١٩٦١
١٢٢ ص	إفلاس : مدين ، عجز عن الوفاء ، قبول الدائن
الحكم ٧٦ : ٢٤ من يناير	التاجيل للصلح ، دلالة .
١٢٣ ص	١٢٢ ص
فيلم سينمائي : موسيقى مصاحبة ، مؤلفها ، حقه	
قبل عارض الفيلم .	

ثانياً - المِقالَاتُ والبَحُوثُ

الأقدمية : تعليق للاستاذ أحمد موسى .	الصلحة في النقص الجنائي : للدكتور رؤوف عبيد .
١٤١ ص	١٢٩ ص
التقرير القضائي عن سنة ١٩٥٩ .	النطاق الزمني لسريان قرارى مجلس الوزراء
١٥١ ص	بشان حساب مدد الخدمة السابقة في
النشاط النقابي ، مسابقة المحامين تحت النمرين	
١٥٥ ص	

ثالثاً - النَشْرِيعَاتُ القَوَائِينُ

سنة ١٩٦١

تأمينات اجتماعية : ق ١٤٣ بتعديل ق ٩٢	شركات المساهمة : ق ١٣٧ بتشكيل مجالس
١٦٠ ص	إدارتها .
لجنة ١٩٥٩ .	١٥٣ ص
سلطة قضائية : ق ١٤٤ بتعديل ق ٥٦	قطن : ق ١٣٩ بمنح مجالس إدارة الهيئات
١٧٥ ص	الإدارية المساهمة في تصديره ، سلطة
لجنة ١٩٥٩ .	الجمعيات العمومية أو جماعة الشركاء .
تأميم : ق ١٤٥ بتعديل ق ١١٧ لسنة ١٩٦١	١٥٤ ص
١٧٧ ص	
نقل بحرى : ق ١٤٦ بإنشاء مؤسسته العامة .	سويس : ق ١٤١ بتعديل أحكام ق ٤١
١٧٨ ص	لجنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة ابتدائية .
	١٥٥ ص
محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي	أقسام الحدود : ق ١٤٢ بتعديل ق ١١٥
الجديد : ق ١٤٦ بإضافة مادة إلى ق ٨٨	لجنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائي العام
	على بعض مناطقها .
	١٥٨ ص

١٥٠٠ ج مكافأة أو مرتب : ق ١٥٣ بعدم جواز
التعيين في الهيئات أو المؤسسات العامة
أو شركات المساهمة التي تساهم فيها
الدولة ، إلا بقرار من رئيس الجمهورية
إذا كانت المكافأة أو المرتب ١٥٠٠ ج
سنوياً أو أكثر . ص ١٩٢

شركات المساهمة : ق ١٥٤ بتعديل تشكيل
مجالس إدارتها . ص ١٩٣

لسنة ١٩٦١ تطبيق النظام الإداري
العادي والنظام القضائي العام في المواد
الجنائية . ص ١٨١

كسب غير مشروع : ق ١٤٨ بتقرير بعض
أحكامه . ص ١٨٣

إدارة محلية : ق ١٥١ بتعديل ق ١٢٤
لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظامها .
ص ١٨٤

قرارات وزارية

سنة ١٩٦١

التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين .
ص ١٩٧

: قرار ٢ باللائحة التنفيذية
للقانون ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون
التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة
وعملها الدائمين . ص ٢٢٠

مناقصات ومزايدات : قرار ٣٦ بتعديل قرار ٥٤٢
لسنة ١٩٥٧ بإصدار لائحته . ص ٢٤٢

موظفو الضرائب : قرار ٣٧ بفحص الشكاوى
والبلاغات المقدمة ضدهم . ص ٢٤٣

شؤون اجتماعية وعمل مركزية

تأمينات اجتماعية : قرار ٢٠ بتعديل قرار ٢٣
لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ حكم المادة ١٠٦
من قانونها . ص ٢٤٥

: قرار ٢٩ ببيان قانونها على
جميع أنحاء الجمهورية . ص ٢٤٦

إصلاح زراعي

طرح النهر وأكله : قرار ١٠٥ بتعديل القرار
رقم ١ لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية
للقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ . ص ١٩٤

اقتصاد

ملكية الأسهم : قرار ٨٩٢ بحصر ملكية أسهم
الشركات الخاضعة للقانون ١١٩
لسنة ١٩٦١ . ص ١٩٥

اقتصاد ومزارع

شركات قائمة : قرار ٩١٥ بتعديل قرار ٨١٣
لسنة ١٩٦١ . ص ١٩٦

شركات المساهمة : قرار ٩٤١ بشأن مجالس
إدارتها . ص ١٩٦

مزارع

تأمين ومعاشات : قرار ١ باللائحة التنفيذية
للقانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون

عمل

مأمورو الضبط : قرار بتحويل صفتهم لبعض
موظفي الهيئة العامة لشئون النقل البرى .

ص ٢٤٦

غردقة ، وسفاجا : قرار بإنشاء محكمة جزئية
بالغردقة ، وتحديد اختصاصها واختصاص

المأمورية القضائية بسفاجا . ص ٢٤٧

الخارجة ، والداخلة : قرار بإنشاء محكمة جزئية

وتحديد اختصاصها ، واختصاص
المأمورية القضائية بمدينة الداخلة .

ص ٢٤٨

مرسى مطروح : قرار بتحديد اختصاص محكمتها
الجزئية .

ص ٢٤٩

سيوه : قرار بتحديد اختصاص مأموريتها القضائية
ص ٢٤٩

مأمورو الضبط قضائي : قرار بتحويل صفتهم
لبعض موظف وزارة التكوين . ص ٢٥١

عنوانات

السادة المحامين

ترجو إدارة مجلة المحاماة السادة المحامين أن يتكرموا بإخطارها فوراً عن العنوان الذى يرغبون أن يتلقوا فيه أعداد المجلة تحاشياً لضياعها أو لتأخر وصولها إليهم .

أكتوبر
سنة ١٩٦١

المحكمة

العدد الثاني
السن الثانية والأربعون

قضاء محكمة النقض الجزائية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل وفهيم بسى جندى ومحمد عطيه اسماعيل
ومحمود حلمى خاطر ورشاد القدسى المستشارين) .

وشقيقه ، فيكون مايقوله المتهم من أن تزويرها
مفصوح يبدو للنظرة الأولى غير سديد .
(القضية رقم ١٨٣٤ سنة ٢٩ ق) .

٣٠

٢ من مايو سنة ١٩٦٠

١ - استيقاف - تفتيش .

٢ - مخدر ، حقبة تمل عنها .

المبادئ القانونية

١ - استيقاف شخص لوضعه نفسه في
موقف مريب اقتهنى اقتياده إلى مخفر الشرطة
بما يصح به تفتيش حقيقة كان يحملها بواسطة
مأمور الضبط القضائي إذا وجد فيما أبلغ به
الدلائل الكافية على اتهامه بإحراز مخدر .

٢ - إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم
تخلى عن الحقيقة التي كان يحملها ، ولما سئل
عنها أنكر صلتها بها الأمر الذى أثار شبهة
رجال الشرطة فاستوقفوه واقتادوه إلى الضابط
القضائي وقصوا عليه ما حدث ، وإذا وجد
الضابط أن فيما أدلى به رجال الشرطة الدلائل

٢٩

٢ من مايو سنة ١٩٦٠

١ - إجراءات المحاكمة : أصولها ، تدوينها بالحكم
بكل محضر الجلسة في إثبات لفت نظر الدفاع .

٢ - تزوير : عناصر الواقعة الإجرامية ، ضرر :
افتراضه عند العث بالأوراق الرسمية ، تزوير مفصوح
يبدو للنظرة الأولى .

المبادئ القانونية

١ - الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات
إجراءات المحاكمة وما يتم منها أمام المحكمة -
فإذا أثبت الحكم أن المحكمة لفتت نظر الدفاع
إلى ما استيقنته من تصوير الحادث ، فإن
هذا يكفي لإثبات حصوله ، ولا يقدر في ذلك
خلو محضر الجلسة من الإشارة إليه .

٢ - إذا كانت المحررات المزورة هي
من الأوراق الرسمية المفروض حصول
الضرر من تزويرها أو العبث بها لما في تزويرها
من تقليل الثقة بها باعتبارها من الأوراق
التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها - وقد
انخدع فعلا من التزوير الحادث بها المجنى عليه

٢ — العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليس بمخالفة حمله لقانون حمل وإحراز السلاح، وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه كان لاستخدامه في هذا الغرض، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل ومثلها كالمطواة لا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة .

٣ — حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامي ويسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً ولولم يعلم به

(القضية رقم ١٨٣٧ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي ومحمد عطية اسماعيل وعادل يونس المستشارين) .

٣٢

٩ من مايو سنة ١٩٦٠

١ — دعوى مدنية : حكم : تسيب أحكام التعويض .
ب — إجراءات المحاكمة : تدوينها ، محضر الجلسة .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت من الحكم أنه قضى بإلزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ ... دون أن يبين ادعاء

الكافية على اتهام المتهم بجريمة إحراز مخدر أجرى تفتيش الحقيبة ووجد بها حشيشاً وأفيوناً ، فإن الحكم لا يكون مخطئاً في تطبيق القانون ، وتكون الإجراءات التي تمت صحيحة ويكون الاستناد إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات هو استناد سليم ولا غبار عليه ، ذلك بأن استيقاف المتهم واقتياده إلى مأمور الضبط القضائي إنما حصل في سبيل تأدية رجال الشرطة لواجبهم إزاء الوضع المريب الذي وضع المتهم نفسه فيه .

(القضية رقم ١٨٣٥ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٣١

٢ من مايو سنة ١٩٦٠

١ — اشتراك : معالجة فتح باب الشقة ودخولهم ، أدوات السرقة .

ب — ظرف مشدد : سرقة ، سلاح بطبيعته ، بالتخصص .

ج — سلاح : حمله في السرقة ظروف مادي .
سريان حكمه على كل من قارف الجريمة . فاعلاً كان أم شريكاً ولولم يعلم به .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه أسهم بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها معالجة المتهمين وبيئهم الطاعن فتح الشقة ودخولهم جميعاً بها ومعهم الأدوات التي تستعمل في فتح الخزائن فلا وجه لما يدعيه المتهم من أن دوره لا يتعدى الاشتراك في الجريمة .

فإن ذلك يطل إجراءات المحاكمة التي تمت ويطل معها الحكم الذي بني عليها ، ويتعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة .

(القضية رقم ١٢٧٨ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود ابراهيم اسماعيل وفهم يسى جندى ومحمود حلمى خاطر وعباس حلمى سلطان ورشاد القدسى المستشارين)

٣٤

١٠ من مايو سنة ١٩٦٠

١ - قض : غرفة الإتهام ، إحالتها الجايات إلى المحكمة الجزئية .

٢ - طعن : اعتباره طلباً بتعيين المحكمة المختصة ، م ١٢٢٧ ج ٠

٣ - اختصاص : تنازع سلبى ، صوره ، حالته ، طلبه ، جهة الفصل فيه .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم بعدم الاختصاص لشبهة الجنائية بحسب البيانات الواردة فيه يدل بذاته على خطأ غرفة الإتهام فى إعادة أوراق القضية إلى محكمة الجناح - إذ كان يجب عليها أن تحيلها إلى محكمة الجنايات ما دامت محكمة الجناح لا تستطيع أن تنظر الدعوى بعد التحقيق الذى قامت به النيابة وثبت منه أن الواقعة جنائية منطبقة على المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات ولسبق صدور حكم منها بعدم الاختصاص ، لا تستطيع غرفة الإتهام هى الأخرى - فيما لو قدمت إليها القضية - أن تعيد نظرهما بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قراراً فيها ، فكلتا الجهتين متخلفتان حتماً عن نظر القضية ، فإن محكمة النقض - حرصاً على العدالة أن يتعطل سيرها - لا يكون

المدعى المذكور مدنياً أو علاقته بالمجنى عليه وصفته فى الدعوى المدنية ، كما خلا من استظهار أساس المسؤولية المدنية والتضامن فيها - وهى من الأمور الجهرية التى كان يتعين على المحكمة ذكرها فى الحكم - أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه فيما يختص بالدعوى المدنية ، ولا يقدح فى ذلك ما ورد فى محضر الجلسة من الإشارة إلى ادعاء والد المقتل مدنياً قبل المتهمين متضامين وحضور مدافع ومرافعه عنه ، ذلك أن محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا فى إثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات دون العناصر الأساسية فى الدعوى .

(القضية رقم ١٨٧١ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود ابراهيم اسماعيل واحمد زكى كامل والسيد احمد عفيفى ومحمد عطية اسماعيل وعادل يونس المستشارين)

٣٣

١٠ من مايو سنة ١٩٦٠

محكمة : إجراءاتها ، بطلانها : م ١٣٠٧ ج ٠

المبدأ القانونى

الأصل فى المحاكمة أن تجرى فى مواجهة المتهم الحقيقى الذى اتخذت الإجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى بمقتضى أحكام المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية - فإذا كان الثابت من التحقيق الذى أجرته النيابة فى أثناء التنفيذ أن المتهم الذى حوكم هو غير من اتخذت إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده ،

٢ — قتل عمد : ظرف مشدد ، ارتباط القتل بجناية ، م ٢٣٤ / ٣ عقوبات .

المبادئ القانونية

١ — قوام الدليل الجديد هو أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لا وجه لإقامتها ، أو أن يكون تحقيق الدليل بمعرفة غير ميسر له من قبل — إما لحفاء الدليل نفسه أو فقدانه أحد العناصر التي تعجز المحقق عن استيوائه .

٢ — قيام علاقة السببية أو عدم قيامها وكذلك قيام الارتباط السببي المشار إليه في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة ، هو فصل في مسألة موضوعية يستقل به قاضي الدعوى عند نظرها أمام محكمة الموضوع ولا معقب عليه فيه من محكمة النقض — فإذا كان الحكم بحسب ما استظهرته المحكمة لم يرقى ارتباط بين جناية الشروع في القتل وبين جناية السرقة ياكراه ، فإن ما يثيره المتهمون بشأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ لا يكون له محل .

(القضية رقم ١٥٦٣ سنة ٢٩ ق . بالهيئة السابقة) .

٣٦

١٠ من مايو سنة ١٩٦٠

١ — استدلال : تحقيق ، موظف عمومي ، الاختصاص المكاني لمأمور الضبط القضائي ، تفتيش .
ب — إثبات : محكمة الموضوع ؛ اعتراف ، شروط صحته ، سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل المستند من الاعتراف .

في وسعها أن تقضى بعدم قبول الطعن شكلاً — لعدم ثبوت تقديم أسباب الطعن في الميعاد — بل يكون لها أن تعتبر الطعن في هذه الحالة بمثابة طلب بتعيين المحكمة المختصة طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهو طلب لم يقيد القانون بميعاد ، وتقبل محكمة النقض هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السليبي بين غرفة الاتهام التي تخلت عن الدعوى بإصدار قرار فيها وبين محكمة الجناح التي قضت فيها بعدم الاختصاص .

٢ — لا يشترط لاعتبار التنازع قائماً أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق والأخرى ، بل يصح أن يقع بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم على ما قضت به محكمة النقض .

٣ — غرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية — ومحكمة الجناح المستأنفة هي الأخرى إحدى دوائر تلك المحكمة — ومن ثم فإن الفصل في التنازع ينمقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ١٣٣٥ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٣٥

١٠ من مايو سنة ١٩٦٠

١ — أمر بالألا وجه : العودة إلى التحقيق ، دليل جديد .

المبادئ القانونية

١ - الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية . فاذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فإنه لا يفقد سلطة وظيفته وإنما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة الذين أشار اليهم الشارع في المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وندبه من النيابة العامة لا يكسبه صفة مأمور الضبط القضائي ولا يسيغ له أن يقوم بعمل كلف به بمقتضى وظيفته أو ندب اليه ممن يملك حق الندب وأن يجريه خارج دائرة اختصاصه ، هذا هو الأصل في القانون - إلا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائي المأذون له قانوناً بتفتيش المتهم في دائرة اختصاصه - ذلك المتهم في أثناء توجهه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة الاختصاص المكاني له ، وبدا له من المتهم المذكور من المظاهر والأفعال ما ينم على إحرازه جوهراً مخدراً ومحاولة التخلص منه - فإن هذا الظرف الإلضطراري المفاجيء - وهو محاولة المتهم التخلص من الجواهر المخدرة بعد صدور أمر النيابة المختصة بتفتيشه - هو الذي أوجد حالة الضرورة ودعا الضابط إلى ضبط المتهم في غير دائرة اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ذلك فيكون هذا الإجراء منه صحيحاً موافقاً

للقانون - إذ لا يسوغ في هذه الحال أن يقف الضابط مغلول اليدين إزاء المتهم المنوط به تفتيشه إذا صادفه في غير دائرة اختصاصه ، وفي ظروف تؤكد إحرازه للجواهر المخدرة .

٢ - تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم موكل الى محكمة الموضوع - فني اطمانت اليه ، وكان نصاً في اعتراف المتهم الجريمة ، ولم يكن وليد إكراه فلا معقب عليها في ذلك .

(القضية رقم ١٥٩٤ سنة ٢٩ في رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمود ابراهيم اسماعيل وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي وعبد عطيه اسماعيل وعادلا يونس المستشارين) .

٣٧

١٦ من مايو سنة ١٩٦٠

١ ، ب - عناصر الواقعة الإجرامية : أشياء محجوزة . جلال الحجز نتيجة سقوطه عملاً بالمادة ١٩/٥١٩ مرافعات .

٢ - مشولية : الدفع بجهالة يوم البيع .

المبادئ القانونية

١ - اتفاق المتهم مع الدائن على بيع الأشياء المحجوزة وإحلال غيرها محلها ليس من شأنه أن يؤثر على الحجز الذي يقع بأمر السلطة القضائية - وأوامرها واجبة الاحترام - فيكون الحجز قائماً قانوناً لانهية تصريح الدائن للدين ببيع المحجوزات على أن يقدم ضماناً لوفاء بقيمة الدين المحجوز من أجله .

٢ — البطلان المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين ولا يتعلق بالنظام العام ، وعلى ذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه بعد اكتسابه طبقاً لنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات — فإذا كان المتهم يسلم في أوجه طعنه بأن الحكم يبطلان الحجز قد استؤنف وانتهى الاستئناف صلحاً وقبل المتهم تثبيت الحجزين ، فإن ذلك يلزم عنه صحة الإجراءات واستمرار الحجز .

٣ — محل دفع المتهم بعدم إعلانه يوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد .

(القضية رقم ٢٠١٥ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمود ابراهيم اسماعيل وفهم بسى جندى ومحمود حلمى خاطر وعباس حلمى سلطان ورشاد القديس المستشارين) .

٣٨

١٦ من مايو سنة ١٩٦٠

محكمة : إجراءاتها : محضر الجلسة ، استئناف ، حكم : بيانات النيابة .

المبدأ القانوني

لا يعيب الحكم الابتدائي خلوه من إسم القاضي الذى أصدره ، ومن بيان الواقعة وتاريخ حصولها ، ما دام أن محضر الجلسة الابتدائي قد استوفى ذلك ، ولم يدع الطاعن أن القاضي الذى أصدر الحكم غير من

سمع المرافعة ، وفضلاً عن ذلك فإن الحكم الاستئنافي — وإن أحال في بيان الواقعة إلى الحكم الابتدائي — إلا أنه قد سرد بعد ذلك أقوال الشهود بتفصيل واف يجعله مجتزئاً بنفسه في ذكر هذا البيان ، كما أنه استوفى سائر البيانات التي تتطلبها المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٢٠١٨ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩

١٦ من مايو سنة ١٩٦٠

١ — تزوير : محرر رسمي ، ماهيته .

ب — منط رسمية المحرر .

ج — م م يستند الموظف اختصاصه .

د — محرر رسمي : مثال .

هـ — دفاع : طلبات التحقيق : متى تلتزم المحكمة بإجابتها أو الرد عليها .

المبادئ القانونية

١ — ليس بشرط لا اعتبار التزوير واقعاً في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر عن موظف عمومي من أول الأمر ، ذلك أن المحرر قد يكون عرفياً في أول الأمر ثم ينقلب إلى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ، ففي هذه الحال يعتبر التزوير واقعاً في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتسحب رسميته على ما سبق ذلك من الإجراءات .

٤٠

١٧ من مايو سنة ١٩٦٠

شروع : تعريف المسكوكات ، التمييز بين التحضير والبدء في التنفيذ .

المبدأ القانوني

تخصيص الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الرائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة ، هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانوناً إذ أن المتهمين بهذا قد تعدوا مرحلة التفكير والتحضير ، وانتقلا إلى دور التنفيذ بحيث لو تركا وشأنهما لمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة .

(القضية رقم ١٧٣٥ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٤١

١٧ من مايو سنة ١٩٦٠

أ - إثبات : قرينة ، امتناع المتهم عن الإجابة في التحقيق .

ب - اشتراك : نقض ، قرينة ، مناط جواز إثبات الاشتراك بواسطتها .

المبادئ القانونية

١ - من المقرر قانوناً أن للمتهم إذا شاء أن يمتنع عن الإجابة أو عن الاستمرار فيها ، ولا يعدها الامتناع قرينة ضده ، وإذا تكلم فإنما ليدي دفاعه ومن حقه دون غيره أن يختار الوقت والطريقة التي يبدى بها هذا

٢ - مناط رسمية المحرر أن يكون صادراً من موظف عمومي مكلف بتحريره ، وأن يقع التغيير فيما أعدت الورقة لإثباته ، أو في بيان جوهرى متعلق بها .

٣ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فحسب بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به .

٤ - إذا كان الحكم قد خلص من الأدلة السائغة التي أوردتها إلى أن استلزام طلب صرف نقود لمتعهد من السلفة المستديمة رقم ٦٢ مكرر ع . ح . هي من المحررات الرسمية بطبيعتها والمنهم هو المختص بتحريرهما وقد تم التزوير بهما حال تحريرهما بمعرفة المتهم ، كذلك كشفي توريد اللحوم بما يسبغه عليهما تداخل معاوني المستشفى في أمرهما بالمراجعة والاعتماد وهو مختص بهذه المراجعة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٥ - الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرى إليه به ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية .

(القضية رقم ٥٠٤ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل واليبيد أحمد عفيق ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس المستشارين) .

المبادئ القانونية

- ١ - قضاء المحكمة في دعوى أخرى ضد المتهم ليس من شأنه أن يقيد بها بشيء وهي بصدد الفصل في الدعوى المطروحة ، ولا يعد من بين أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يحظر فيها على القاضي الذي يقوم به أحد هذه الأسباب أن يجلس للفصل في الدعوى وذلك درءاً لشبهة تأثيره بمصلحته الشخصية أو بصلة خاصة أو برأى سبق له أن أبداه في الدعوى ذاتها صوناً لمكانة القضاء وعلو كلمته في أعين الناس .
- ٢ - من المقرر أنه إذا قام بالمحكمة سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية فإن القانون رسم للمتهم طريقاً معيناً لكي يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع - فإن لم يفعل فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

- ٣ - استئناف المدعى بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية فحسب دون الجنائية إلا أنه يعيد طرح الواقعة - بوصفها منشأ الفعل الضار المؤثر قانوناً - على محكمة الدرجة الثانية التي تملك إعطاء الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح دون أن توجه إلى المتهم أفعالا جديدة غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تعطيه النيابة أو المدعى بالحق المدني

الدفاع ، فلا يصح أن يتخذ الحكم من امتناع المتهم عن الإجابة في التحقيق الذي باشرته النيابة العامة بعد إحالة الدعوى الى محكمة الجنايات وقد الملف لاعتقاده بطلان هذا التحقيق قرينة على ثبوت التهمة قبله .

- ٢ - مناط جوار اثبات الإشتراك بطريق الاستنتاج إستناداً الى القرائن أن تكون القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق في ذاته وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستمد منها سائناً لا يتجافى مع المنطق أو القانون - فاذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها الحكم في إدانة المتهم والعناصر التي استخلص منها وجود الاشتراك لا تؤدي إلى ما انتهى إليه فعندئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون .

(القضية رقم ١٧٤٣ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٤٢

١٧ من مايو سنة ١٩٦٠

- أ - قاضي . نقض ، صلاحيته لنظر الدعوى .
- ب - رد القضاة : بسبب لأول مرة لدى محكمة النقض .
- ج - استئناف : وصف التهمة .
- د - انتهاك حرمة ملك الغير : م ١/٣٦٩ عقوبات ، الحيازة ، ما هيئتها .
- هـ - المسؤولية والعقاب : القصد الجنائي : متى يتوافر ؟ عدم اشتراط استعمال القوة بالفعل . يمكن أن يكون المتهم قصد المنع بالقوة .

عند تحريك دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

٤ - تسبغ المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى - الحماية على حائز العقار الفعلي من اعتداء الغير على هذه الحيازة طال مدتتها أو قصرت ، ولا يشترط أن تكون قد استعملت بالفعل قوة في منع الحيازة - بل يكفي أن يكون المتهم قد دخل العقار الذي في حوزة الغير أو بقي فيه بقصد منع حيازة حائزه بالقوة .

(الفضية رقم ٢٠٤٨ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣

١٧ من مايو سنة ١٩٦٠

- ١ - محكمة جنابات : تشكيلها ، م ٣٦٧ وم ٣٧٢ . ج تكل أحكامها قانون السلطة القضائية .
- ب - قانون : تفسيره ، إلغاؤه . م ٣٦٧ وم ٣٧٢ . ج .

المبادئ القانونية

١ - أعاد الشارع وضع قاعدة تنظيمية عامة لتشكيل محاكم الجنايات فنص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من قانون السلطة القضائية الصادر في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ على أن : تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر للجنايات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف ، وهي قاعدة سبق أن وردت في موضعين - في المادة

الرابعة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء وفي المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية - ثم استحدث حكماً جديداً ضمنه نص الفقرة الثانية من المادة السادسة سالفة الذكر الذي يقضى بأن يرأس محكمة الجنايات رئيس المحكمة أو أحد رؤساء الدوائر وعند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها ، وقد اقتصر المشرع على ذلك ولم يعرض لحالة الضرورة التي قد تطرأ على أحد مستشاري محكمة الجنايات أسوة بما فعل بالنسبة إلى رئيس الدائرة مكتفياً بما تكفلت به المادتان ٣٦٧ ، ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية - المعدلتين بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ - من تنظيم لهذه الحالة .

٢ - القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية وإن نص في المادة الأولى من قرار إصداره على أن : .. يلغى من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقانون السلطة القضائية الصادر به المرسوم التشريعي رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٣ ما يخالف أحكام نصوص القانون المرافق ويستعاض عنها بالنصوص المرافقة ويلغى كل نص آخر يخالف أحكامه ، لم يشر في ديباجته إلى إلغاء المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولم يرد بنصوصه ما يغير أحكامهما بما مؤداه أنه قد اكتفى بتنظيم ما أشار إليه في المادة السادسة منه مما لا يتعارض مع أحكام المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ سالفتي الذكر - فبقيت

ولا يؤدي إلى مارتبه الحكم عليه .

(القضية رقم ١٨٠١ سنة ٢٩ ق برئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمود ابراهيم اسماعيل وأحمد ركن كامل
والسيد أحمد عفيف ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس
المستشارين) .

٤٥

٢٤ من مايو سنة ١٩٦٠

- ١ - دعوى جنائية : اقتضاؤها بمضى المدة .
١٧٠ ج .
- ب - إجراءات المحاكمة القاطمة للمدة : ماهيتها .

المبادئ القانونية

١ - مفاد نص المادة ١٧ من قانون
الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من
إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام
قضاء الحكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم -
لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم
بالإجراءات إلا بالنسبة لإجراءات
الاستدلال دون غيرها والنص في ذلك صريح .

٢ - ما قامت به المحكمة من تأجيل
الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد أن
نبت المتهم في جلسة سابقة للحضور ، هو
إجراء قضائي من إجراءات المحاكمة التي
تقطع المدة ، وهو كغيره من الإجراءات
التي تباشرها المحكمة وكانت في مباشرتها إياها
ترسلها على الزمن الذي لم يبلغ غايته المسقطة
للدعوى وقبل أن تمنح على آخر إجراء
قامت به المدة المحددة للتقدم ، الأمر الذي
يجعل الدعوى ما تزال ماثلة في الأذهان ولم

المادتان معمولاً بهما تكمل أحكامهما أحكام
القانون الجديد - وهذا هو المعنى الذي
ذهبت إليها المذكرة الإيضاحية للقانون
الآخر .

كما أن ما أوردته المذكرة الإيضاحية
لقانون السلطة القضائية إنما هو إيضاح
يكشف عن قصد المشرع ويتمشى مع مفهوم
النصوص وليس تداركاً لما فات .

(القضية رقم ١١٠ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤

٢٤ من مايو سنة ١٩٦٠

- ١ - حجز : ثبوت علم المتهم .
- ب - اختلاس أشياء معجوزة : القصد الجاني .

المبادئ القانونية

١ - استناد الحكم إلى إعلان المتهم
بالحجز في مواجهة كاتب دأثرته بتمتراندائرة ،
دون التدايل على ثبوت علم المتهم بحصول
الحجز عن طريق اليقين يعيب استدلال
الحكم بالفساد ، إذ مثل هذه الاعتبارات
إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة
المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته
بمقتضاها .

٢ - استخلاص الحكم علم المتهم بالحجز
من مجرد قوله بأن الحارس أبلغه به بعد عودته
من الخارج دون أن يحدد تاريخ هذا العلم ،
أو أن يسجل تاريخ وقوع التبديد وهل وقع
قبل إبلاغه بالحجز أو بعده ، غير سائغ

تدرج في حيز النسيان الذي جعله الشارع
علة للسقوط .

(القضية رقم ٢٠٦٢ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦

٣٠ من مايو سنة ١٩٦٠

١ - اختصاص : عاظم عادية بالفصل في الجرائم
التي خول القانون للمحاكم العسكرية سلطة الفصل فيها .

ب - نقض : الحكم في الطعن ، شرط تطبيق
الم ١٢/٤٢٥ ج .

المبادئ القانونية

١ - صدور الحكم بعدم اختصاص
المحكمة بالنظر في الدعوى ، وإحالتها الى
المحكمة العسكرية المختصة هو قضاء يخالف
التأويل الصحيح للقانون من أن المحاكم العادية
هي صاحبة اختصاص أصيل في نظر الجرائم
التي تخول للمحاكم العسكرية سلطة الفصل فيها ،
وما كان لها أن تتخلى عن ولايتها هذه وتقضى
بعدم اختصاصها دون الفصل في موضوع
الدعوى التي أجيبت إليها من النيابة العامة قبل
أن يصدر فيها حكم نهائي من المحكمة العسكرية .

٢ - محكمة النقض لا تستطيع أن تنقض
الحكم لهذا الخطأ طبقاً لنص المادة ٤٢٥ من
قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية -
ذلك بأن تطبيق هذه الفقرة مشروط بقيام
مصلحة للنهم ، ولما كان الثابت من الأوراق
أن الدعوى فصل فيها من المحكمة العسكرية
بإراءة المتهمين وقد صودق على هذا الحكم من

المحاكم العسكرية ، فلا مصلحة في نقض الحكم
ويصبح الطعن بذلك غير ذي موضوع .

(القضية رقم ٢٤٠٩ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧

٣٠ من مايو سنة ١٩٦٠

١ - استدلال : استيفاف . شرط صحته .
ب - تغل : بطلانه لحصوله بعد قبض باطل .

المبادئ القانونية

١ - الاستيفاف إجراء لا يمكن اتخاذه
دون توافر شرطه وهو أن يضع الشخص
نفسه طواعية واختياراً في موضع شبهة أو
رية ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة
للكشف عن حقيقة أمره - أما والمنهم
وزميلاه لم يقوموا بما يشير شبهة رجل السلطة
الذي ارتاب لمجرد سبق ضبط حقيقة تحتوي
على ذخيرة ممنوعة في نفس الطريق فسمح
لنفسه باستيفاف المتهمين والإمساك بأحدهم
واقتياده وهو ممسك به الى مكان مضاء -
فذلك قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند
له في القانون .

٢ - ما ذهب إليه الحكم من بطلان
القبض وبطلان ما نتج عنه من تفتيش لا مأخذ
عليه من ناحية القانون ، ما دام التخلي قد
حصل بعد ذلك القبض الباطل .

(القضية رقم ٢٤١٣ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨

٣٠ من مايو سنة ١٩٦٠

- ١ — تحقيق : ندب مأمور الضبط القضائي ، شروطه .
ب — تحقيق أمر ندب : أحد أعضاء النيابة لتحقيق حادث .

المبادئ القانونية

١ — ما يشترطه القانون في ندب مأمور الضبط القضائي للتحقيق ، هو أن يكون المحقق مختصاً بإجراء العمل ، وأن يكون المندوب للتحقيق من مأموري الضبط القضائي ، وأن يبين في أمر الندب المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها فيما عدا استجواب المتهم .

٢ — إذا كان الواضح من أمر الندب المكتوب على ذات إشارة الحادث المبلغة للنيابة العامة أن المندوب للتحقيق هو من أعضاء النيابة العامة ، فإنه لا يلزم النص صراحة على درجته ، طالما أن جميع أعضاء النيابة من مأموري الضبط القضائي .

كما أن كتابة أمر الندب على ذات إشارة الحادث فيه الدلالة الكافية على انصرافه إلى تحقيق الحادث المتهم فيه الطابع والمنسوب إليه فيه تهمة إحراز المخدر .

(القضية رقم ٢٤١٥ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩

٣٠ من مايو سنة ١٩٦٠

دفاع جوهرى : رد المحكمة عليه .

المبدأ القانوني

إذا كان يبين من مرافعة الدفاع ومناقشة

الشاهد ، أن دفاع المتهم كان يقوم على أنه يشتغل بعمل الحلوى ومصرح له بصنع أنواع منها يدخل اللبن ضمن عناصرها ، وأن ضبط اللبن بالحالة التي كان عليها إنما حصل بداخل المعمل — ولم يكن معروضاً للبيع — ومع وضوح هذا الدفاع اقتصر الحكم على مجرد القول بأن اللبن كان معروضاً للبيع دون أن تعرض المحكمة لما أبداه الدفاع وتبدى رأيها فيه ، وكان هذا الدفاع جوهرياً من شأنه — لو صح — أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام ، فإن الحكم يكون معيياً بقصور البيان متعيناً نقضه .

(القضية رقم ٢٤١٩ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠

٣٠ من مايو سنة ١٩٦٠

١ — تنظيم : بناء بدون رخصة ، م ٣ ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

ب — حكم إدانة : بياناته ؛ قصور .

المبادئ القانونية

١ — نظمت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني — طريقة استصدار الترخيص بإنشاء بناء أو إقامة أعمال مما نصت عليه المادة الأولى من القانون ، ومؤدى هذا النص أن الترخيص لا يعد ممنوحاً للطالب بمقتضى القانون إلا إذا مضى على تقديم الطلب ومرفقاته ثلاثون يوماً

على أن تفصيل الأسباب ابتداء مطلوب على جهة الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً بوجهه منذ افتتاح الخصومة ، بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو موطن البطلان الذي وقع فيه .

٢ - السبب الذي يتمسك به الطاعن في طعنه - وإن كان غير صحيح على الصورة التي أوردتها - إلا أنه يتسع لعب القصور عن بيان الأدلة ، والظروف التي يستدل منها على أن الطاعن كان يعلم بأن ما أخفاه من مسروقات منحصل من جناية قتل ، الأمر الذي يقتضي نقض الحكم بالنسبة إليه .

٣ - قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم أداؤها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة العامة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى ، تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستند في حكمها إلى ما ورد في هذه المحاضر مادامت قد عرضت مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

٤ - إذا كان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً كافياً ، كما بين الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها

متوالية أو مجزأة على فترتين في حالة إخطار السلطة القائمة على أعمال التنظيم للطالب بما يعين لها من تعديلات أو تصحيحات في الرسوم المقدمة وإعادة هذه الرسوم إليها ، وبشرط أن تمضي عشرة أيام من تاريخ إعلال الإنذار إليها من الطالب على يد محضر .

٢ - إذا كان الحكم لم يستظهر حقيقة التاريخ الذي أقيم فيه البناء وما قام به المنهم من اجراءات في الحدود التي رسمها القانون قبل مباشرة البناء ، فإن ذلك يسمه بالقصور في البيان مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(القضية رقم ٢٤٢٤ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيف ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس المستشارين) .

٢٧

٣١ من مايو سنة ١٩٦٠

١ - قض : طعن ، إجراءاته ، أسبابه .

ب - حكم : يتسم له وجه الطعن .

ج - استدلال : جمعه ، قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها .

د - قتل عمد : فعل القتل ، تحققه باستعمال الحجارة ، عدم العثور على جثة المقتول عليه أو عدم ضبط أداه الحادث ، تأثيره على ثبوت القتل .

المبادئ القانونية

١ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ٤٢٤ ، ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية

٥٣

٣١ من مايو سنة ١٩٦٠

١، ب — أرز : زراعته في منطقة عظورة ،
ق ١ لسنة ١٩٢٦ م ، ١٥٠ .

المبادئ القانونية

١ — دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ على أن الإعلان لا يكون إلا حيث يوجب القانون اتخاذ احتياطات إيجابية معينة لمقاومة انتشار حمى الملاريا — فافترض الشارع في هذه الحالات دون غيرها أن أصحاب الشأن يجهلون طرق تنفيذها فالزم جهة الاختصاص بإعلانهم وحدد الأحوال التي أوجب فيها الإعلان بالمادة ١٩ وهو بسبيل بيان شخص المسئول عن تفقات هذه الإجراءات ، وليس من بينها المادة ١٥ .

٢ — تقع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ — كما تبدل عباراتها الصريحة بمجرد المخالفة وهي الزراعة في المنطقة التي حرمت زراعة الأرز فيها — في حين أن المخالفة في الأحوال الأخرى التي أوجب القانون الإعلان فيها إنما تقوم على عدم الاستجابة لأوامر مفتش الصحة في خصوص الاحتياطات التي رأى الشارع للصالح العام إلزام أصحاب الشأن بها — يؤكد هذا المعنى ما جاء بالمادة ٢٠ .

المحكمة ثبوت وقوعها من المتهمين ، كما استخلص أن المتهمين استعملوا في الجريمة بقصد القتل — الفأس والحجارة — وهي وسائل على الصورة التي أوردتها الحكم — تحدث الموت — بل وتحقق بها القتل فعلا — فلا يقدح في هذا اثبتت عدم العثور على جثتي المجنى عليهما أو عدم ضبط الوسائل التي استعملت في الحادث .

(القضية رقم ١٣٣٧ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود ابراهيم اسماعيل وفهم يسى جندى ومحمود حلمى خاطر وعباس حلمى سلطان ورشاد القدسي المستشارين) .

٥٢

٣١ من مايو سنة ١٩٦٠

عود : وسيلة إثباته .

المبدأ القانوني

بمجرد شك المحكمة في صحة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء — بالصورة التي أوردتها الحكم — لا يصلح لاستبعادها ، ما دام أنه كان في مقدور المحكمة أن تتحقق من كون السابقة للتهمة أو ليست لها عن طريق فحص بصماتها ، وهي الطريقة الفنية التي تستخدمها إدارة تحقيق الشخصية في إدراج سوابق المجرمين وفي الكشف عن هذه السوابق متى طلبت ذلك النيابة العامة أو المحكمة .

(القضية رقم ١٥٣١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

بضبط الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة إلى تكليف خاص بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة في كل حالة على حدة .

٢ - القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ ،
أسبغ على رجال البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة لكي يكون الإجراءات التي يتخذونها في ضبطها وتحقيقها من الآثار القانونية أمام جهات القضاء العادية ، ما للإجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي المكلفون بضبط الجرائم بصفة عامة .
فاذا كان الثابت أن المنهم وهو جاويز بالقوات المسلحة قد نسب إليه إحراز مواد مخدرة ، فإن أمر الضبط والتفتيش الذي صدر من وكيل النيابة المدقق بعد اطلاعه على التحريات التي أجراها ضابط البوليس الحربي وسؤاله بشأنها يكون قد صدر صحيحاً ، وبالتالي تكون إجراءات الضبط والتفتيش التي قام بها الضابط المذكور تنفيذاً لإذن النيابة صحيحة كذلك .

(القضية رقم ٥٦٢ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس المستشارين) .

من القانون المذكور - إذ لو كان الشارع قد أطلق النص في المادة الثامنة عشرة وعمم حكمه لما كان هناك محل لأن يفرد للمادة ١٥ حكماً خاصاً وأن يفرق بينها وغيرها في العقوبات - وورود المادة الثامنة عشرة بعد المادة ١٥ ليس من شأنه أن يغير من طبيعة كل جريمة من الجريمتين المشار إليهما في المادتين - خصوصاً وأن الشارع لم يشترط لزراعة الأرض في المناطق المحرمة أي احتياطات معينة أسوة بالجرائم الأخرى .
(القضية رقم ١٩٠١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤

٣١ من مايو سنة ١٩٥٩

١ - بوليس حربي : اختصاص رجاله ، أمر رئيس هيئة أركان حرب الجيش في ١٩/٦/١٩٥٣ .
ب - استدلال : تفتيش : مأمورو الضبطية القضائية ، رجال البوليس الحربي . ق ٨٤ لسنة ٥٣ ، إذن ضبط وتفتيش أحد أفراد القوات المسلحة بناء على تحريات تولاهها ضابط البوليس الحربي .

المبادئ القانونية

١ - مفاد الأمر العسكري الصادر من رئيس هيئة أركان حرب الجيش في ٩ من يونيو سنة ١٩٥٣ أن رجال البوليس الحربي مكلفون أصلاً وبصفة دائمة بحكم وظائفهم

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد نائب رئيس المحكمة وصبيح الصباغ وعبد السلام بليغ ومحمود القاضي وأحمد زكي كامل المستشارين) .

٥٦

١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

نقض : ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام .

المبدأ القانوني

قضاء الحكم المطعون فيه — وهو صادر من محكمة ابتدائية في استئناف حكم جزئي — باستنفاد المحكمة الجزئية لسلطانها بما يجعل نظر الدعوى أمامها بعد إعادتها إليها غير جائز — هذا القضاء لا يعتبر فصلاً في مسألة من مسائل الاختصاص بحسب نوع القضية ، أو بسبب عدم ولايتها ، مما يبرر الطعن بالنقض عملاً بالمادة ٢٥٤ مرافعات مكررة .

(القضية رقم ٢١٤ سنة ٢٦ ق . بالهيئة السابقة)

٥٧

٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

خريبة أرباح تجارية وصناعية ، ربط الضريبة وتحصيلها ، توقف المنشأة .

المبدأ القانوني

لما كانت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الفقرة الأولى منها قد نصت على أنه : « إذا وقت المنشأة عن العمل الذي

٥٥

١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

دعوى : تقدير قيمتها .

المبدأ القانوني

الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر بجهولة القيمة . فإذا كان من بين الطلبات في الدعوى الأصلية طلب إلزام المطعون عليه بأن يودع خزانة المحكمة مبلغ ٩٢٠ مليم ، ١٨٦٠٢ ج وفوائده وملحقاته المطالبة لبنك الأراضى فإن الدعوى في خصوص هذا الطلب تكون معلومة القيمة — ولا يغير من هذا الوضع صدور الحكم بإلزام المطعون عليه بإيداع باقي الدين سالف الذكر وفوائده وملحقاته خزانة المحكمة على ذمة الدائن المرتهن — دون بيان مقدار هذا الباقي — لأن هذا المقدار وإن بدا مجهلاً إلا أنه كان في الواقع معلوماً وقت الحكم ، ويمكن تحديده من واقع أوراق الدعوى أو بعد التحرى بمعرفة قلم الكتاب .

(القضية رقم ٣٥ سنة ٢٦ ق .)

٥٨

٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

١ - نقض: طعن ، إجراءاته ، تقريره ، الخصوم فيه .
 ب - عمل : التزامات صاحبه ، عامل ، أجره
 وملحقاته منحة .

ج - نقض : طعن ، أسبابه .

المبادئ القانونية

١ - الخصومة في الطعن أمام محكمة
 النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوماً
 في النزاع الذي فصل فيه ، فإذا كان بين من
 الأوراق أن المطعون عليه الثاني - وزير
 الشئون الاجتماعية - لم يكن مختصاً في النزاع
 الذي صدر فيه القرار المطعون فيه ، فإن
 الطعن يكون غير مقبول شكلاً بالنسبة إليه .

٢ - متى توافرت عناصر العرف في
 صرف المنحة أصبحت حقاً مكتسباً للعمال
 وجزءاً من الأجر يلتزم صاحب العمل بأدائه
 اليهم لا يمنع من ذلك تحقق الخسارة
 أو انخفاض الربح بعد استقرار هذا العرف
 فإذا كان بين من القرار المطعون فيه أنه ثبت
 لهيئة التحكيم من دفاع الشركة الطاعنة أنها
 ظلت تصرف المنحة باستمرار طوال عشر
 سنوات إلى أن أوقفت صرفها في السنة
 الأخيرة وأن الهيئة انتهت إلى أن العشر سنوات
 مدة كافية لتكوين العقيدة عند العمال لاعتبار
 المنحة جزءاً من الأجر ، فإن القرار لا يكون
 قد أخطأ تطبيق القانون .

٣ - إذا كان بين من أسباب القرار

تؤدي الضريبة على أرباحه وقوفاً كلياً أو
 جزئياً تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ
 الذي وقف فيه العمل ، ، وكانت الفقرة الثانية
 قد نصت على أنه : « لأجل الانتفاع بهذا
 الحكم يجب على الممول في بحر ستين يوماً من
 التاريخ الذي وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك
 إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم إليها الوثائق
 والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة وإلا التزم
 بدفع الضريبة عن سنة كاملة ، فإنها بذلك تكون
 قد جعلت من الفقرة الثانية شرطاً أو قيداً
 للإنتفاع بالحكم الوارد في الفقرة الأولى هو
 وجوب التبليغ عن توقف المنشأة وتقديم
 الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة
 في ميعاد ستين يوماً من تاريخ التوقف صيانة
 لحقوق الخزنة العامة وحتى تتمكن مصلحة
 الضرائب من سرعة العمل على تسوية الضريبة
 وضمان تحصيلها في الوقت المناسب ، ورتبت
 على تخلفه نوعاً من الجزاء المالي مناطه عدم
 التبليغ وعدم تقديم الوثائق والبيانات
 اللازمة لتصفية الضريبة في الميعاد القانوني
 ومعياره التزام الممول بدفع الضريبة عن سنة
 كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف
 ودواعيه وهي منقطعة الصلة بواقعة التبليغ .
 فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في
 الدعوى على عدم لزوم الإخطار في أحوال
 التوقف الجبري متى كان تاريخ التوقف ثابتاً
 على وجه لا يرقى إليه الشك فإنه يكون قد أخطأ
 في تطبيق القانون .

(القضية رقم ٤٨٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

قراراً فيه . طعنت النقابة فيه بدعوى أمام محكمة القضاء الإداري فأصدرت قرارها بإحالتها إلى محكمة النقض لاختصاصها بها ، وكان من بين ما دفعت به النيابة العامة عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للطعون عليهم الثلاثة الآخر لأنه لم يسبق اختصاصهم في عريضة الطعن وقت تقديمها إلى محكمة القضاء الإداري ، فلا يجوز اختصاصهم في المرحلة التالية لصدور قرار الإحالة من دائرة فحص الطعون ، فإن هذا الدفع يكون في غير محله ذلك أن المطعون عليه الأخير أعلن بعريضة الطعن بوصفه حارساً على أموال الرعايا البريطانيين ومنهم شركة ماركوني وأن المطعون عليهما الثالث والرابع — وزير المواصلات و مدير عام هيئة المواصلات بصفتها — أعلننا بالعريضة بوصفهما خالين محل الشركة — ولا يغير من هذا النظر أن الشركة لم يسبق اختصاصها أمام محكمة القضاء الإداري ، ذلك أن إعلان ذوى الشأن في القرار الإداري بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ — الخاص بمجلس الدولة — أو بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — الخاص بمجلس الدولة ، لم يكن يستوجب البطلان على ما جرى به قضاء ذلك المجلس ، ومن ثم فإن اختصاصهم كان جائزاً في أى وقت ولم يمنع منه — في خصوص النزاع المعروض إلا إحالة الطعن إلى محكمة النقض ويتعين أن يستمر كذلك إلى أن يفتح باب الإعلان بصدور قرار

المطعون فيه أن هيئة التحكيم اعتبرت نزاع الشركة الطاعنة في خصوص مقدار المنحة نزاعاً غير جدى ، فإن النعى على القرار تقريره حق العمال في منحة سنوية توازى أجر شهرين لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الهيئة للأدلة المقدمة اليها .

(القضية رقم ٥٨٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٩

٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

أ — نقض : طعن ، المصوم فيه ، إجراءاته ، تقريره ، إعلانه .

ب — نقض : طعن ، مستنداته .

المبادئ القانونية

١ — الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا طرفاً في النزاع الذى فصل فيه — فإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه الثانى — وزير الشئون الاجتماعية — لم يكن محتضماً في النزاع الذى صدر فيه القرار المطعون فيه ، وأن المطعون عليه الأول هو رئيس الهيئة التى أصدرت ذلك القرار ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً بالنسبة لهما .

وإذا كان الواقع أن النقابة الطاعنة تقدمت بطلب إلى مكتب العمل للسعى في حسم النزاع القائم بينها وبين شركة « ماركوني » ، ولما لم يتمكن مكتب العمل ولا لجنة التوفيق من تسويته أحيل إلى هيئة التحكيم التى أصدرت

دائرة فحص الطعون بالإحالة إلى الدائرة المدنية والتجارية أو دائرة الأحوال الشخصية .

٢ - إذا كان يتعين على الطاعنة تنفيذاً لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ - بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل - أن تقدم المستندات المؤيدة لطعنها خلال عشرين يوماً من تاريخ إخطارها من قلم الكتاب ، ولكنها لم تقدم الأوراق المقول في السبب الأول من أسباب الطعن بمخالفة الثابت فيها، ولم تقدم صور المذكرات المشار إليها في السبب الثاني فإن نعيمها في شقيه يكون عارياً عن الدليل ومن ثم يتعين الحكم برفضه .

(القضية رقم ٥٩٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٦٠

٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

أ - إعلان : غياب الشخص المطلوب لإعلانه ، م ١٠ وم ١٢ مرافعات .

ب - عاملان : موطن المعلن إليه غير معلوم ، م ١٤ وم ٢٤ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان يبين من أصل ورقة الإعلان أن المحضر أثبت في محضره إنتقاله إلى موطن المراد اعلانه فرفض الموظف المختص الاستلام ، فقام بإعلانه بالقسم لدى مأموره وأخطره بذلك - دون أن يثبت في محضره غياب الشخص المطلوب لإعلانه وإسم المخاطب

معه وصفته وسبب امتناعه عن تسليم الإعلان ، وكان أعمال المادتين ١٠ ، و ١٢ من قانون المرافعات يوجب إيضاح هذه البيانات بورقة الإعلان حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التي سبقت تسليم صورته لجهة الإدارة فإن إغفالها مما يترتب عليه بطلان الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات .

٢ - لما كانت المادة ١٤ من قانون المرافعات تنص في الفقرة ١١ منها على أنه : « إذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن له في مصر أو في الخارج وتسلم صورتها للنيابة » ، وكان الثابت أن هذا الاجراء قد أغفل بخلو ورقة الإعلان من البيان المتعلق بآخر موطن للمعلن إليه - حتى تستطيع النيابة الاهتداء إليه ، ولتراقب المحكمة مدى ما استنفد من جهد في سبيل التحري عن موطنه - فإن ذلك مما يترتب عليه بطلان الإعلان كنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات .

(القضية رقم ١٣ سنة ٢٨ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٦١

٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

أ - نقض : طعن ، أسباب قانونية يخالفها والتم .
ب - نقض : طعن ، أسباب موضوعية .
ج - حكم : تدليل ، قصور .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان سبب الطعن أن الحكم

بمقابل قدره ٧٥٠٠ ج نافياً للخطأ الجسيم عن مورث المطعون ضدهما الأولين وهو الخطأ الذي لا يسأل الوكيل بلا أجر إلا عنه وذلك على ما كانت تقضى به المادة ٥٢١ من التقنين المدني القديم المنطبقة على واقعة الدعوى ، وكان الحكم قد أورد دليله على انتفاء هذا الخطأ ، وكان هذا الدليل سائغاً ومستمدّاً من الأوراق ومؤدياً إلى ما رتبته عليه فلا يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون أو عاره قصور من هذه الناحية .

(القضية رقم ٦١١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٦٢

٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

١ - سمسة : لإثباتها .

ب - إثبات : طرقه ، البينة والقرائن ، مبدأ الثبوت بالكتابة ، سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض .

ج - حكم : تسبيب ، بياناته .

د - إعلان : كيفيته م ١٠ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كانت السمسة عملاً تجارياً بطبيعته ، محترفاً كان السمسار أو غير محترف ، ومدنية كانت الصفقة التي توسط السمسار في إبرامها أو تجارية إلا أن هذا الوصف لا ينضبط ولا يتحقق إلا في شأن السمسار وحده لا يتعداه إلى غيره ممن قد يتعاملون معه ، ذلك أن النص في المادة الثانية من قانون التجارة على اعتبار السمسة

المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بصحة عقدي الرهن الصادرين من مورث المطعون عليهما الأولين إلى مورث المطعون ضده الأخير وذلك على الرغم مما هو ثابت من أن الراهن عقد هذين الرهنين في أثناء قيامه بدور المصنف لأموال الشركة ، وأنه بوصفه هذا لا يملك أن يرتب في ذمة الشركة ديوناً أو يقرر على عقاراتها رهوناً فإذا جاوز المصنف حدود وكالته وعقد الرهنين ، فإن تصرفه هذا لا يلزم شركاهه طالما أنهم لم يجيزوه هذا فضلاً عن انتفاء المبرر لعقد هذين الرهنين ، وعن أن الوكيل لا يملك رهن عقارات الموكل إلا بتوكيل خاص ، فإن هذا السبب يخالطه واقع - فإذا كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه تمسك به أمام محكمة الموضوع ، ولم يكن في الحكم المطعون فيه ما يفيد ذلك - فلا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد ناقش الأدلة التي ساقها الطاعن للتدليل على صورية عقد الرهن ، وخلص من المناقشة إلى أن هذه الأدلة لا تكفي لإثبات الصورية المدعاة ، وكان هذا الاستخلاص سائغاً لا مخالفة فيه للثابت في الأوراق ، فإن النعي عليه بالخطأ في فهم الواقع بشأن أدلة الصورية لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة بما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ - إذا كان مفاد ما ذكره الحكم المطعون فيه هو أنه اعتبر حصول الفسخ

التجاري فيه ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ انتهى في نتيجته إلى رفض طلب إثبات عقد السمسرة بين الطاعن والشركة المطعون عليها بالبيئة ما دامت قيمته تجاوز النصاب الجائز لإثباته بشهادة الشهود .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن تقرير ما إذا كانت الورقة التي يراد اعتبارها مبدأً ثبوت بالكتابة تجعل الإثبات قريب الاحتمال أو لا تجعله ، هو اجتهاد في فهم الواقع يستقل به قاضي الموضوع متى أقام قضاؤه على استخلاص سائغ .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه في الدعوى على أسباب مستقلة تكفي لحله ، فإن النعي على الحكم الابتدائي بالقصور يكون غير منتج .

٤ - إذا كان الإعلان قد وجه إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة ، بما لا يدع مجالاً للشك في أن المقصود بالإعلان هو الشركة ممثلة في عضو مجلس الإدارة المنتدب وكانت صورته قد سلمت في مركز الشركة ، فإن الإعلان على هذا النحو يكون مستوفياً للبيانات التي أوجبتها المادة ١٠ من قانون المرافعات من جهة اشتماله على اسم الشركة المعلن إليها ، ولا اعتداد في هذا الخصوص بما عساه أن يكون هناك من خطأ في اسم ممثل الشركة إذ يكفي في بيانات الإعلانات ذكر اسم الشركة ومركز إدارتها للدلالة على

عملاً تجارياً إنما يراد به أعمال السمسرة أو الوساطة في ذاتها ، وهي من خصائص السمسار وحده ولا شأن لعميله بها . وهو بذلك لا ينصرف إلى اعتبار السمسرة عملاً تجارياً في حق السمسار وفي حق عميله سواء وبحيث يقال إن هذا الأخير إذ يطلب وساطة السمسار في إبرام صفقة ما يباشر عملاً تجارياً هو الآخر ، ومن ثم فإن عقد السمسرة يعتبر عملاً تجارياً من جانب واحد هو جانب السمسار دائماً وفي جميع الأحوال ، ولا يجرى عليه نفس الوصف بالنسبة للجانب الآخر وإنما يختلف الوضع فيه باختلاف ما إذا كان هذا الجانب تاجراً أو غير تاجر ، وتبعاً لطبيعة الصفقة التي يطلب السمسار التدخل في إبرامها .

ومؤدى هذا النظر أنه يرجح في الإثبات إلى القواعد القانونية العامة ، ومن مقتضاها أنه متى كان التعاقد بين تاجرين ولأعمال تجارية اتبعت في إثباته وسائل الإثبات التجارية ، وإن كان بين تاجر وغير تاجر أو بين تاجرين ولكن لأعمال لا تتصل بالتجارة أو مدنية بطبيعتها اتبعت في إثباته وسائل الإثبات التجارية بالنسبة للتاجر ، ووسائل الإثبات المدنية بالنسبة لغير التاجر ، أو بالنسبة للتاجر الذي يعتبر العمل مدنياً من ناحيته . وإذا كان ذلك وكانت الصفقة التي يقول الطاعن إنه توسط في إبرامها وهي شراء أرض ومباني فندق - مدنية بطبيعتها ولا يغير من طبيعتها هذه كون الشركة المطعون عليها تباشر نشاطها

— بتقرير حق عمال قسم هندسة الشركة في العمل بدون راحة أسبوعية — على أنه قد أريد بالتصرف الذي اتخذته الشركة الطاعنة الإساءة إلى بعض العمال . لما كان ذلك ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .
(القضية رقم ٥٧٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٦٤

١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

حكم : تدليل ، ميوه .

المبدأ القانوني

إذا تضمن الحكم المطعون فيه أن : « ما تدفع به المستأنفة (الطاعنة) — مصلحة الجمارك — مسئوليتها أمام هذه المحكمة من أنها عند فتح الصناديق بمخازنها قد وجدت بحالة ظاهرية سليمة وذلك بحضور المستورد الذي لم يعترض على ذلك ، فهو دفاع لا يجوز الاحتجاج به ضد الغير ، لأنه إقرار من جانبها عن واقعة لم يثبت أن المستورد قد أقرها من جانبها . بل بالعكس فالذي يستفاد من طلب المستورد الكشف عن هذين الصندوقين في مواجهة مصلحة الجمارك أنه قد اشتبه في أمرهما ، وهذا الاشتباه لا يتأتى إلا إذا كانت حالة الصناديق الظاهرية غير سليمة ، ، وأنه : « لما كانت المصلحة لا تجادل في أنها تسلمت الصندوقين بحالة ظاهرية سليمة وهذا يدل على أن محتوياتهما لم يمسها سوء ، وقد ثبت من الكشف عليهما أنه قد أصابهما

أن المطلوب إعلانه هو الشركة بغير حاجة إلى ذكر اسم من يمثلها .

(القضية رقم ٤٨٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة)

٦٣

٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

أ — نقض : طعن ، إجراءاته ، تقريره ، الخصوم فيه .

ب — عمل : تنظيم ، سلطة رب العمل في تنظيم إدارته ، راحة أسبوعية .

المبادئ القانونية :

١ — الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا طرفاً في النزاع الذي فصل فيه . فإذا كان بين من الأوراق أن المطعون عليه الأول — وزير الشؤون الاجتماعية — لم يكن مختصاً في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه ، وأن المطعون عليه الثاني هو رئيس الهيئة التي أصدرت القرار فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً بالنسبة لهما .

٢ — يملك صاحب العمل سلطة تنظيم إدارته على الوجه الذي يراه كفيلاً بتحقيق مصلحة منشأته . ولا وجه للحد من سلطته في هذا الخصوص طالما كانت ممارستها مجردة عن أي قصد في الإساءة إلى عماله . فإذا كانت شكوى النقابة المطعون عليها من غلق المصنع يوم الجمعة من كل أسبوع قد خلت من إسناد سوء القصد للشركة الطاعنة ، وكانت هيئة التحكيم لم تؤسس نظرها

٢ - إيداع صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وقت التقرير بالطعن بالنقض - وفقاً لما توجبه المادة ٢٩٤/٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - وإن كان من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على مخالفتها بطلان الطعن - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلا أنه لا يكون ثمة محل لمواخضة الطاعن على إغفال هذا الإجراء إذا تبين أن نسخة الحكم الأصلية لم تكن قد ختمت حتى نهاية الميعاد المحدد للتقرير بالطعن . فإذا كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن طلب التقرير بالطعن في الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة في ٢١/٦/١٩٥٨ قد قدم إلى قلم كتاب محكمة النقض في ٩/٧/١٩٥٨ ، وكان هذا اليوم - وهو الثامن عشر من صدور الحكم المطعون فيه - هو اليوم الأخير لميعاد الطعن بالنقض في هذا الحكم لصدوره في مادة وقف ، وكان الثابت أن الطاعنة وإن لم تودع وقت التقرير بالطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله ، إلا أنها قدمت شهادة صادرة من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة في ذات اليوم الذي حصل فيه التقرير بالطعن تفيد أن نسخة الحكم الأصلية لم تكن قد ختمت حتى تاريخ تسليم الشهادة ، لما كان ذلك فإن عدم إيداع الطاعنة صورة طبق الأصل من الحكم المطعون فيه وقت التقرير بالطعن كان له ما يبرره . ولا يفتح الباب لتقديم هذه الصورة إلا

عجز فلا مناص من افتراض أن حصول هذا العجز قد وقع في تاريخ لاحق لاستلام مصلحة الجمارك لهذين الصندوقين ، فإذا أضيف إلى ذلك واقعة اشتباه المستورد في حالتهما كان هذا الاشتباه بما يعزز افتراض حصول العبث بمحتوياتهما بعد استلام مصلحة الجمارك لهما ، وهذا افتراض يجعل مصلحة الجمارك هي المكلفة بإقامة الدليل على حصول العجز قبل استلامها للصناديق ، وكان هذا الذي أورده الحكم واقع لم يكن محل نعي من الطاعنة فانه يكفي لحمله فيما رتبته على هذا الواقع من اعتبارات قانونية .

(القضية رقم ٤٥٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٦٥

١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

١ - نقض : طعن ، إجراءاته ، ميعاده .

٢ - نقض : طعن ، إجراءاته ، إيداع الأوراق والمستندات وصورة الحكم .

المبادئ القانونية :

١ - تنص أحكام القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف على أن الخصوم والنيابة العامة الطعن بالنقض في الأحكام والقرارات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف طبقاً للمادة ٨٨١ من قانون المرافعات التي تقرر أن ميعاد الطعن بالنقض ثمانية عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم .

أحكام القانون المدني ، وهي تقضى برد هذه الرسوم إعمالاً لقاعدة الإثراء بلا سبب . فإذا كان القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ الخاص بمنع تملك الأجانب الأراضي الزراعية قد عمل به اعتباراً من ١٧ من مارس سنة ١٩٥١ بعد أداء رسوم الشهر فاستحال معه شهر عقدهبة ثم توثيقه في ٤ من مارس سنة ١٩٥٤ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص في نتيجته إلى أحقية المطعون عليهما الأولين في استرداد رسوم الشهر لا يكون مخالفاً للقانون .

٢ - إذا كان يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للذكرة المقدمة من الطاعنة - مصلحة الشهر العقاري - إلى محكمة الاستئناف والمودعة ملف الطعن أن المصلحة الطاعنة قد أخذت على الحكم المستأنف أنه لم يستثن من عدم الرد رسوم توثيق العقد وتحريره لأن العقد قد تم توثيقه وتحرير صور منه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهري ، فإنه يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه . (القضية رقم ٤٥٦ لسنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٦٧

٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

١ - تقضى : طعن ، إجراءاته ، تقريره ، المحصوم فيه .

٢ - عمل : صاحبه ، التزاماته ، كادر العمال تحكيم في منازعاته .

٣ - عمل : انتهاء عقده ، آثاره ، المكافأة عن الخدمة وصندوق الادخار . حكم تدليل عيوبه ، قصور .

عند نظر الطعن أمام المحكمة وبعد ثبوت قيام المانع من تقديمها في الميعاد المقرر قانوناً - ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً .

(القضية رقم ٢٦ لسنة ٢٨ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٦٦

٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

١ - تسجيل ، وحفظ ، رسومهما . إثراء بلا سبب .

٢ - حكم : تدليل ، عيوبه ، قصور ، دفاع جوهري .

المبادئ القانونية

١ - المادة السادسة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ التي تنص على أنه : « لا يترتب على بطلان الإشهادات أو العقود أو التصرفات أياً كان نوعها رد شيء من رسوم التسجيل أو الحفظ أو غيرها المتعلقة بها بأى حال من الأحوال » ، والمادة ٦٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية التي أحالت إليها المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ والتي تنص على أنه : « لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه » - لا تعنى الحالة التي لا يتم فيها إجراء الشهر لمانع قانوني يستحيل معه على المصلحة إجراؤه . وفي هذه الحالة يتعين تطبيق

وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة، وكانت النقابة الطاعنة لم تقدم ما يدل على قيام عرف خاص يقتضي إلزام صاحب العمل بوضع مثل هذا الكادر، كما أنها لم تنسب إلى مشروع الكادر الذي وضعتة الشركة إخلاله بمراكز قائمة أو بحقوق مكتسبة لمستخدمي الشركة وعمالها، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون فيما انتهى إليه من أنه ليس من اختصاص هيئة التحكيم إلزام الشركة بوضع كادر لعمالها على وجه معين .

٣ - مؤدى ما تنص عليه المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أنه متى كانت نصوص لائحة صندوق الادخار تقضى بأن ما يؤديه صاحب العمل فيه من مبالغ لحساب العامل مقصود به أن يكون في مقابل مكافأة نهاية الخدمة ، فلا يجوز للعامل أن يجمع بين هذه المبالغ ومكافأة نهاية الخدمة بل يكون له الحق فقط في الحصول على أيهما أكبر ، فإذا كان القرار المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه : " تبين من مطالعة نصوص لائحة صندوق الادخار والتعديلات التي طرأت عليها في سنة ١٩٢٠ ، وخاصة الأمر الإداري الصادر من مجلس إدارة الشركة ، أن ما يصرف للمستخدم الذي يترك الخدمة من صندوق الادخار هو مقابل مكافأة نهاية الخدمة ، وكان ذلك قبل صدور التشريعات المالية التي نص فيها على تقرير حق العمال في مكافأة

ه - عمل : التزاماته ، أجر ، تحكيم .

و - عمل : صاحبه ، التزاماته ، أجر ، منحة ، علاوة غلاء المعيشة .

ز - عمل : صاحبه ، التزاماته ، أجر العامل . تحكيم في منازعاته .

المبادئ القانونية :

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يجوز أن يختصم في الطعن أمام محكمة النقض إلا من كان خصماً في النزاع أمام محكمة الموضوع - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليهما الأول والثاني - وزير الشؤون الاجتماعية ووزير العدل - لم يكونا مختصمين أمام هيئة التحكيم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً بالنسبة لهما .

٢ - ليس في نصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي ما يوجب على صاحب العمل وضع كادر ينظم المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح الترقيات والعلاوات الدورية لعماله - وإذا كان ذلك وكانت هيئة التحكيم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات بين أصحاب الأعمال والعمال ولها إلى جانب هذا الأصل رخصة أجازها لها القانون هي أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون

« ولأنه لا محل للمقارنة بين ما تجرى عليه هذه الشركة بالنسبة إلى الشركات الأخرى ، إذ لكل إمكانياتها وظروفها الخاصة ، ، فإن هذا الذي أورده القرار كاف للحل .

٦ - المنحة متى تقررت واستكملت عناصرها القانونية التزم صاحب العمل بأدائها كما هي وبغير إضافة علاوة غلاء المعيشة إليها ، وهي بذلك تختلف عن الأجر العادي أو الأجر الأساسي الذي تضاف إليه علاوة غلاء المعيشة طبقاً لما نصت عليه المادة الثانية من الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ من أنه : « يتخذ أساساً لتحديد العلاوة الأجر الأساسي الذي يتناوله الموظف أو المستخدم أو العامل وقت صدور هذا الأمر ، وبما يستفاد منه أن علاوة غلاء المعيشة إنما تضاف وتنسب إلى الأجر الأساسي وحده لا إلى ملحقاته .

٧ - إنه وإن كانت مجانية المياه نوعاً من الأجر تختص به الشركة من يقيم من مستخدميها في دائرة التزامها إلا أن اعتبارها كذلك لا يقتضي إلزام الشركة بتعميم هذه المجانية إلى غيرهم ممن لا يقيمون داخل هذه الدائرة ، لأن من سلطة صاحب العمل أن يميز في الأجور بين عماله لاعتبارات يراها ، فإذا كانت الشركة قد أبانت الظروف المبررة لقصر المجانية على طوائف من موظفيها وعمالها الذين يقيمون داخل منطقة التزامها دون غيرهم ممن يقيمون خارج هذه المنطقة ،

نهاية الخدمة بحيث لا يجوز الجمع بين حصة الصندوق ومكافأة نهاية الخدمة ومن ثم يكون تفسير النقابة لهذه النصوص على الوجه الذي قالت به لا يتفق مع الواقع ، - هو استخلاص سائغ تؤدي إليه عبارات لائحة الصندوق المذكورة ونصوصها - فإن ما انتهى إليه القرار من رفض طلب الجمع بين حصة صندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة لا يكون مخالفاً للقانون .

٤ - إغفال القرار المطعون فيه الرد على الطلب الخاص بجعل المستقطع لصندوق الادخار على أساس الماهية مضافاً إليها علاوة الغلاء يعيبه بالقصور ، ذلك أنه وإن كان القرار المطعون فيه قد انتهى إلى عدم جواز الجمع بين حصة صندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة إلا أنه يتعين مع ذلك استظهار عناصر هذه الحصة من واقع لائحة الصندوق وهل تشمل ما تدفعه الشركة من نسبة مئوية للرتب مضافاً إليه علاوة غلاء المعيشة ، أم أنها تقتصر على المرتب الأساسي وحده وهو أمر يتأثر به دخل الصندوق وحقوق مستخدمي الشركة عند انتهاء مدة الخدمة وذلك فيما لو تبين أن حصة الصندوق تزيد على المكافأة .

٥ - إذا كان القرار المطعون فيه رفض طلب منح علاوة اجتماعية للتزوجين : « لأن العرف لم يستقر على منح هذه العلاوة ،

١٥ سالفه الذكر ، ومن ثم فليس من شأن الإخلال بهذه القاعدة — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يلحق البطلان القرار الذى يصدر من الهيئة بعد مدة الشهر .

٣ — تنص المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على أن :
« يحضر أمام هيئة التحكيم مندوبان ، أحدهما عن الغرفة الصناعية أو عن صاحب العمل ، والآخر عن النقابة أو عن العمال ، وأنه على طرفي النزاع إحضار المندوبين في يوم الجلسة ، ولا يكون للمندوبين رأى في المداولات وأنه إذا تغيب المندوبان أو أحدهما صح انعقاد الجلسة بدونهما أو بمن حضر منهما إذا رأت الهيئة ذلك ، ، كما تنص المادة ٢/١٦ من ذلك القانون على أنه : « يجب على الهيئة قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأى كل من المندوبين المذكورين الحاضرين أو رأى من يحضر منهما . فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما وجب إثبات رأى المخالف فى القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به ، ، ومؤدى هذه النصوص أن انعقاد الهيئة يقع صحيحاً إذا لم يحضره المندوبان المذكوران أو أحدهما ، وأن الهيئة لا يجب عليها قانوناً أن تثبت فى قرارها رأى هذين المندوبين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفاً للرأى الذى انتهت إليه فإذا كانت النقابة الطاعنة لم تدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبدى رأياً مخالفاً لما انتهت إليه هيئة التحكيم فإن النعى على

فإن النعى على القرار المطعون فيه رفضه طلب تعميم مجانية صرف المياه لجميع مستخدمي الشركة لمخالفته لقواعد العرف والعدالة يكون غير سديد .

(القضية رقم ٢٩٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٦٨

٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

١ — عمل : تحكيم فى منازعاته ، هيئة التحكيم ، تشكيلها .

ب — ميعاد الفصل فى النزاع .

ج — المنازعات الخاضعة لتوفيق والتحكيم .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كانت الطاعنة تنعى ببطلان قرار هيئة التحكيم لأنه ليس فيه ولا فى محاضر جلسات الهيئة ما يدل على أن مندوبى مصلحة العمل والصناعة أديا اليمين المبينة بالمادة ١٤ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ، وكانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن المندوبين قد باشرا عملهما دون حلف اليمين المبينة بالمادة ١٤ سالفه الذكر ، فإن نعيها يكون عارياً عن الدليل .

٢ — المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ التى أوجبت على هيئة التحكيم الفصل فى النزاع فى مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره إنما وضعت قاعدة تنظيمية للحث على سرعة الفصل فى النزاع ، وقد خلا المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ من النص على البطلان جزاء على مخالفة أحكام المادة

القرار المطعون فيه أنه قد خلا من بيان أن الهيئة التي أصدرته قد راعت ما أوجبت المادة ٢/١٦ من ذلك القانون يكون غير منتج .

٤ — إذا كان عمال الشركة لم يطلبوا إلى هيئة التحكيم توقيع العقوبات المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وإنما أناروا بطلبهم نزاعاً حول أحقية فريق منهم للحد الأدنى من الأجور المبنية بالأمر العسكري وفريق آخر لإعانة غلاء المعيشة المقررة بهذا الأمر وأحقية فريق ثالث في ضم العلاوة إلى المرتب الأصلي لا إلى إعانة غلاء المعيشة ، فإن هذا الطلب مما يدخل في اختصاص هيئة التحكيم — ذلك أن الفقرة (ب) من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ كانت تستثنى من مجال التوفيق والتحكيم المنازعات المتعلقة بتطبيق أو تفسير قانون أو لائحة أو حكم قضائي ، ثم صدر القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ لحذف هذه الفقرة وأشار في مذكرته الإيضاحية إلى أن الغرض من هذا الحذف هو توسيع اختصاص لجان التوفيق والتحكيم وتلا في الدفع بعدم الاختصاص التي كثيراً ما تسبب في تعطيل الفصل في المنازعات — كما ورد في هذه المذكرة أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ كان ينص على إحالة بعض المنازعات دون البعض الآخر إلى هيئة التحكيم وكانت هذه التفرقة مثار خلاف في التطبيق علاوة على عدم وجود ما يسوغها ، لذلك روى في القانون

الجديد تعميم حق لجنة التوفيق في إحالة جميع المنازعات العمالية إلى هيئة التحكيم — وبين من ذلك وما ورد في المادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ أن هيئة التحكيم قد وسع اختصاصها حتى أصبح يشمل فيما عدا ما استثنى كل نزاع مهما تكن صفته ، سواء أكانت ناشئة عن خلاف في تطبيق أو تأويل قانون أو لائحة أو حكم قضائي ، أو كانت راجعة إلى غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التي لا تستند إلى نص في القانون . (القضية رقم ٣٦٦ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٦٩

٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

حكم : تدليل ، قصور ، دفاع جوهرى .

المبدأ القانوني

إذا كانت الشركة الطاعنة قد أثارت ضمن دفاعها أمام المحكمة الاستئنافية بالمذكرة المقدمة منها أمر تحديد الوقت الذي يستحق فيه المطعون عليه لمكافأة نهاية الخدمة — إذ جاء بها أن : هذه المكافأة لا تستحق إلا عند نهاية عقد العمل ، وأن انتهاء امتياز الشركة الطاعنة وتحويل العمال من الشركة الطاعنة إلى الشركة الملتزمة الجديدة هو استمرار لاستخدامهم في نفس العمل وبالأجور عينها وبنفس الشروط والامتيازات ، فلا تصرف المكافأة للعامل عند تحويله إلى الشركة الجديدة بل تحول منه إليها أو تودع بأحد البنوك . ومن ثم يكون

الحكم الابتدائي قد أخطأ إذ قرر حق المطعون عليه في المكافأة باعتبار أنه قضاء سابق لأوانه ، ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد حكم محكمة أول درجة لأسبابه دون أن يعنى بتمحيص هذا الوجه من دفاع الطاعنة الذي أبدته لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية . وكان دفاع الطاعنة على الوجه المتقدم بيانه دفاعاً جوهرياً ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور يستوجب نقضه .

هذا بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر مفسراً للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجزائية ، كاشفاً عن حقيقة مراد الشارع من هذه الفقرة منذ تقييدها لا منشأً لحكم جديد .

(القضية رقم ٥٧٤ لسنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

الحكم الابتدائي قد أخطأ إذ قرر حق المطعون عليه في المكافأة باعتبار أنه قضاء سابق لأوانه ، ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد حكم محكمة أول درجة لأسبابه دون أن يعنى بتمحيص هذا الوجه من دفاع الطاعنة الذي أبدته لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية . وكان دفاع الطاعنة على الوجه المتقدم بيانه دفاعاً جوهرياً ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٤٦٣ لسنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٠

٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

جارك : مخالفات جزائية ، لائحة جزائية م ٣٧ § ٤ .

المبدأ القانوني

نص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من

مَجْلَمُ نَيْتَانِجِ الْإِخْتِصَالِ

قام بنشر هذه الأحكام

الركنور مصطفى كمال وصفي

للمستشار المساعد بمجلس الدولة

وإن جعل القضاء الإداري صاحب الولاية في نظر هذا النزاع إلا أن المادة الثانية من قانون إصداره صريحة في أن جميع الدعاوى المنظورة في تاريخ نشر هذا القانون أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يفصل فيها نهائياً . ولما كان ذلك فإن المحكمة الابتدائية تكون هي صاحبة الولاية بالفصل في الاعتراض المقدم لها الصادر من المحكمة البدائية الجزائية .
(الطلب المقيد بمجدول المحكمة برقم ٨ لسنة ٣٠ تنازع ، ٨٢٥ لسنة ١٩٦١ أساس مدني) .

٧٢

٢٥ من مارس سنة ١٩٦١

تناقض : اختفاؤه بين الحكيم .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة قد أزال العقبة المانعة من صرف مبلغ مودع بصندوق التوفير لمستحقه ، فهو بهذا يعتبر متما لقضاء محكمة القضاء الإداري ومنفذاً له ومتفقاً مع الغاية التي كانت تنشد لها مصلحة البريد من وراء الامتناع عن الصرف ، ولا يكون ثمة تناقض بين الحكيم .

٧١

٢٥ من مارس سنة ١٩٦١

جنسية : تجريد .

المبدأ القانوني

تختص المحكمة الابتدائية بالفصل في تجريد مواطن من الجنسية السورية .

الوقائع

في يوم ٣ من يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٦٠ قرر الحاضر عن للدعي بقلم كتاب محكمة النقض بدمشق بالطعن طالباً تعيين المحكمة المختصة بالنظر في اعتراض الطالب على قرار تجريده من جنسيته السورية بعد أن قررت محكمتنا اللاذقية الابتدائية ، وانقضاء الإداري بمجلس الدولة بعدم اختصاص كل منهما للنظر في هذا الطلب . . . ثم قررت المحكمة إصدار القرار آخر الجلسة وبعد الدالة صدر الحكم التالي :

المحكمة

« ... وحيث إن النزاع يدور حول طلب إلغاء الحكم الغيابي الصادر من المحكمة البدائية الجزائية في ٢٠/١١/١٩٥٤ . . بتجريد الطالب من الجنسية السورية . ولما كان الرسوم التشريعي رقم ٢١ المؤرخ في ٤/٢/١٩٥٣ الذي صدر الحكم الغيابي في ظله جعل الفصل في النزاع من اختصاص القضاء المادي ، وكان القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩

الوقائع

في يوم ١٤ من يناير ١٩٥٩ قدم الحاضر عن الطالب طلباً إلى هذه المحكمة .. طالباً الحكم بوقف تنفيذ حكم محكمة استئناف القاهرة (الدائرة الخامسة) الصادر في ١٩٥٨/١١/٢٧ وفي الموضوع بتحديد أقرب جلسة لتسمع المطعون ضدها الحكم بقبول هذا الطلب شكلاً وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم المشار إليه وعدم الاعتداد به واعتبار حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣ هو الواجب التنفيذ دون غيره في شأن المبلغ المدعى به بصدوق التوفير رقم ٦٣٨١ بمجموعة (٤٤) مع إلزام المطعون ضدها الحالية بمقابل أنعاب المحاماة عن الطالبين .

وسارت الاجراءات على الوجه المبين في الحكم بعد أن رفضت المحكمة طلب وقف التنفيذ في ١٩٥٩/٥/٢٤ وبجلسة ٢٥ من مارس ١٩٦١ صدر الحكم الآتي :

المحكمة

« حيث إن واقعة الدعوى .. أن السيدة نبوية الشناوى كانت قد أودعت بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٢٢ في صندوق التوفير في دفتر البريد .. مبالغ باسم الأنسة مريم صالح نعيم (مصرية قاصر) مبلغ ٤٨٨ جنيهاً ، وتوفيت المودعة في ١٩٤٤/١٢/٢٠ ، فتقدمت السيدة مريم صالح نعيم .. طالبة صرف المبلغ المستحق لها ، وإذ تبين لإدارة صندوق التوفير أن أوصاف المودع لحسابها الثابتة بالدفتري تختلف عن أوصاف طالبة الصرف وهي حبشية مسيحية تبلغ من العمر خمسين سنة ، فإن الإدارة المذكورة امتنعت عن الصرف بعد أخذ رأى مستشار الدولة الذى أفق بعدم الصرف إلا بعد استصدار الطالبة حكماً بالأحقية في صرف المبلغ

المودع . فتظلمت السيدة مريم صالح نعيم من هذا القرار لمدير عام مصلحة البريد ولكن بدون جدوى فرفعت الدعوى رقم ١٧٠ لسنة ٣ أمام محكمة القضاء الإداري طالبة إلغاء القرار الإداري بعدم الصرف تأسيساً على أن القانون ومجموعة الأوامر العالية واللائحة التنفيذية الصادرة بشأن صندوق التوفير سنة ١٩١٠ وعلى الأخص المادة (٧) منها تنص على أن الدفتر ملك لصاحبه الذى يحمل اسمه مادام حامل الدفتر قد أثبت شخصيته وأنه صاحب الاسم الذى صدر به الدفتر المذكور مما يجعل امتناع المصلحة عن الصرف بغير حق .

وعند نظر المحكمة الدعوى دفعت المصلحة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على أساس أن العلاقة بينها وبين المدعية علاقة مدنية بحته تقوم بين مودع ومودع لديه . وفي ١٩٥٠/٣/١٤ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص وفي الموضوع برفض الطلب مقيمة قضاءها في الدفع بأن العبرة بطلبات المدعية وهي إذ تطلب إلغاء قرار إداري نهائي برفض طلب الصرف إليها فهو طلب يدخل في اختصاص المحكمة بنص المادة (٦/٣) من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، وأما بالنسبة للموضوع فإنه قد ثبت من التحقيق الإداري ومن دفتر التوفير ذاته أن هناك اختلافاً جوهرياً في البيانات الواردة في الدفتر عن أوصاف المدعية وأن العبرة ليست باسم المودع له فقط بل لابد أن تتوافر كافة البيانات الأخرى المدونة بالدفتر والمثبتة لشخصية المودع لحسابها وأن مجرد حيازة للدعية للدفتر لا يقطع بأنها صاحبة ومن ثم فليس للدعية الحق في استرداد المبلغ المدعى به وأنه لا مخالفة في القرار المطعون فيه للقانون .

توفيت مريم صالح نعيم في سنة ١٩٥٢ ، وورثتها ابنتها الوحيدة شفيقة إبراهيم صالح فتقدمت

الذى تحكمه علاقة المودع بالمودع لديه ، وهى علاقة مدنية بحت تخضع لأحكام القانون المدنى هذا فضلا عن أن محكمة القضاء الإدارى حين تعرضت فى أسباب حكمها لمسألة الأحقية فى الصرف ، إنما كان نطاق هذا البحث والفرع منه التحقق من مطابقة أو عدم مطابقة القرار الإدارى بالامتناع عن الصرف للقانون ، لا للفصل فى موضوع الأحقية ذاته الذى لم يكن معروضا عليها ، وبالتالي فلا تحوز أسباب ذلك الحكم الإدارى فى هذا الشأن حجية ما أمام هذه المحكمة المدنية .

وبعد أن سمعت المحكمة الشهود قضت بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٦ برفض المعارضة وتأيد أمر الأداء المعارض فيه . استأنفت مصلحة البريد هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة .. رقم ٨٤٠ لسنة ٧٤ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف وإلغاء أمر الأداء المعارض فيه . وبتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف .

ولما كان هناك حكان أولهما صادر من محكمة القضاء الإدارى برقم ١٧٠ لسنة ٣ ق لقضى برفض طلب الصرف ، والثانى رقم ٨٤٠ لسنة ٧٤ ق صادر من محكمة استئناف القاهرة وهوى قضى بأحقية المودع لها بالصرف ، وكلاهما نهائى ومخالف أحدهما الآخر ، فقد تقدمت مصلحة البريد فى ١٩٥٩/١/١٤ بعريضة إلى قلم كتاب محكمة النقض طالبة للأسباب الواردة بها وقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة الاستئناف رقم ٨٤٠ لسنة ٧٤ ق ، وفى الموضوع بتحديد جلسة لنظره والحكم بعدم الاعتداد بحكم محكمة الاستئناف المشار إليه واعتبار حكم محكمة القضاء الإدارى رقم ١٧٠ لسنة ٣ هو الواجب التنفيذ . وقد أسست المصلحة هذا الطلب على تمسكها بعدم اختصاص القضاء المدنى ولائياً بإصدار أمر

هذه إلى رئاسة محكمة القاهرة الابتدائية تطلب استصدار أمر أداء ضد مصلحة البريد . وقد صدر هذا الأمر بإلزام مصلحة البريد بأن تدفع لها مبلغ ٥٢٢,١١٠ جنيهاً وهو قيمة رصيد الدفتر المشار إليه وفوائده حتى تاريخ تقديم طلب أمر الأداء . عارضت مصلحة البريد فى هذا الأمر . وفى أثناء نظر المعارضة دفعت مصلحة البريد بعدم اختصاص القضاء المدنى بنظر الدعوى لأن القضاء فيها بالالزام فيه إلغاء للقرار الإدارى النهائى الصادر من إدارة صندوق التوفير بالامتناع عن صرف المبلغ المودع ، كما دفعت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة القضاء الإدارى بالحكم رقم ١٧٠ لسنة ٣ ق المشار إليه .

وبتاريخ ١٩٥٦/١١/١٧ قضت المحكمة المدنية برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبنظرها . وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المعارض ضدها « شفيقة صالح ابراهيم » بطرق الإثبات القانونية كافة ، بما فيها البينة أن مورثها مريم صالح نعيم هى بذاتها المودع لحسابها المبلغ الثابت بالدفتر وصرحت للمعارضة بنفى ذلك بذات الطرق مقيمة قضاءها برفض الدفع بعدم الاختصاص على القول بأن الأعمال التى تباشرها الإدارة فى شأن صندوق التوفير لها مجالان : أحدهما تعاقدى بحت ، والآخر إدارى صرف ، ولكل خصائصه وإن للإدارة إصدار قرارات إدارية ، دون أن يكون لها مساس بذات العقد القائم بين الطرفين والذى يبقى قائماً حتى تفصل المحكمة المختصة فى شأنه . والقرار الإدارى المشار إليه إنما علق صرف المبلغ المودع على صدور حكم بالأحقية من الجهة القضائية المختصة ، وهو عين مفاعله المعارض ضدها برقمها هذه الدعوى إعمالاً وتنفيذاً للقرار الإدارى المشار إليه وهى بدعواها إنما تطلب أصل الحق

الأداء المشار إليه لا يطوئه على إلغاء للقرار الإداري النهائي الصادر من مصلحة البريد بالامتناع عن الصرف وهو ما يتعارض مع حكم المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والمادة ٨ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ولصدور هذا الأمر بالأداء على خلاف حكم سابق صادر من محكمة القضاء الإداري، حازاً لقوة الأمر المقضى به. هذا فضلاً عن أن العلاقة بين الخصمين المتنازعين هي علاقة قانونية لائحية، لا علاقة عقدية تخضع لأحكام القانون العام، وإن إدارة السلطة العامة في هذا المجال هو القرار الإداري.

ولما كان حكم محكمة القضاء الإداري قد انتهى إلى مشروعية القرار الصادر بالامتناع عن الصرف لصحته قانوناً، فإن حكم المحكمة المدنية يكون قد تعرض لهذا القرار الإداري بالإلغاء في حين أنه غير مختص بذلك، كما أصبح متعارضاً مع حكم سابق حاز لقوة الأمر المقضى في موضوع واحد، وبين ذات الخصوم أنفسهم مما يتعين طرحه على هيئة تنازع الاختصاص بمحكمة النقض وفقاً لنص المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ للحكم فيه بالطلبات السابق الإشارة إليها. وبتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٤ أصدر السيد رئيس المحكمة قراراً برفض الطلب الوقفي الخاص بوقف التنفيذ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها في موضوع الطلب. انتهت فيه إلى عدم قبول الطلب أو رفضه.

« وحيث إن مناط اختصاص هذه المحكمة وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية وهي المقابلة للفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء السابق رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وجود

حكيمين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإداري أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية.

« وحيث إنه لما كان يبين من مراجعة الحكم رقم ١٧٠ لسنة ٣ الصادر من محكمة القضاء الإداري برفض طلب إلغاء القرار الإداري بالامتناع عن صرف المبلغ المودع لعدم مخالفته للقانون أنه بنى على أن مصلحة البريد كانت على حق في قرارها بالامتناع عن الصرف لما قام لديها من شبهة حول شخصية طالبة الصرف بسبب اختلاف البيانات الواردة عنها بدفتر التوفير عن البيانات التي أدلت بها المودع لحسابها من ناحية الجنسية والدين والسن وهي شبهات تسوِّغ هذا الامتناع. وتزول من الصلحة كذلك على حكم مضمون فتوى مستشار الرأي بمجلس الدولة بالامتناع عن الصرف حتى تستصدر الطالبة حكماً بأحققتها في الصرف من الجهة المختصة وكان الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة رقم (٧٤/٨٤٠) بعد أن تحقق من شخصية طالبة الصرف وثبته من أنها هي بذاتها صاحبة المبلغ المودع والمبين بدفتر التوفير قضى لورثتها بأحققتها في صرفه، فإن هذا الحكم المدني يكون قد أزال العقبة المانعة من الصرف بعد أن جلا الشبهة التي أحاطت بشخص المودع لها وكانت سبباً في الامتناع عن الصرف. وهو بهذا يعتبر متما لقضاء محكمة القضاء الإداري ومنفذاً له ومتفقاً مع الغاية التي كانت تنشدها مصلحة البريد من وراء الامتناع عن الصرف. ومن ثم فلا يكون ثمة تناقض بين الحكيمين في معنى المادة ١٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وبالتالي يكون الطلب غير مقبول. ولا عبرة بما تزيت فيه محكمة القضاء الإداري من التعرض لبحث

وأنة يبين من هذه العريضة أن النزاع المطروح على محكمة القضاء الإداري هو الفصل في ملكية المدعية للمبلغ الوارد بالدفتري الذي تحمله . وإنه إذ صدر قرار برفض الصرف إليها باعتبارها غير مالكة ، كان صدوره كذلك غير سليم قانوناً .

ومن البدهة إنه يستحيل على المحكمة الفصل في مشروعية القرار من عدمه إلا نتيجة لما تبينه من صحة أو عدم صحة إيداع المدعية . . فالدعوى إنما هي دعوى ملكية بشكلها القانوني الخاص بالقضاء الإداري . وقالت فيها المحكمة كلمتها في الحثيات الآتية التي هي في صميم موضوع المنازعة وتعتبر لذلك مرتبطة بالمنطوق ولازمة ومكملة له . وقد صدر برفض الدعوى :

« ومن حيث إنه ثبت بإقرار المدعية إنها مسيحية حبشية الجنسية ، وتبلغ من العمر خمسين سنة في سنة ١٩٤٨ وإنها لم تودع المبلغ باسمها مع أنها كانت بالغة الرشد وقت الإيداع — وإذ كانت قد قالت إن لها مبلغ ٥٠ جنيهاً أمانة لدى مودعة المبلغ فإنها لم تقدم دليلاً على ذلك . ولهذا ليس لها الحق في استرداد المبلغ المودع . إذ ثبت أن المودع باسمها مصرية مسلمة وكان عمرها سبع سنوات يوم الإيداع وكانت طالبة . وهذا لا ينطبق على حالة المدعية . ومن ثم لا مخالفة للقانون . فهو إنما يعطى حق استرداد المبالغ المودعة لصاحبها دون سواها . والعبرة لا باسم المودع فقد تقابله الأسماء في بعض الأحيان بل لابد من أن تتوافر كافة البيانات الأخرى المدونة بالدفتري والمثبتة لشخصية المودع باسمها — ومجرد حيازة المدعية للدفتري لا يقطع بأنها صاحبة .. »

.. على أنه رغم صدور ذلك الحكم الذي نفي عن المدعية المذكورة — مورثة المظنونة ضدها

موضوع الأحقية في الصرف ، لأن ذلك فضلاً عن خروجه عن نطاق الخصومة التي كانت مطروحة عليها ولم تكن بها ثمة حاجة إليه للفصل في طلب إلغاء القرار الإداري أو رفضه ، فإنه أمر يخرج أصلاً عن ولايتها بالفصل فيه ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول هذا الطلب .

لذلك

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

الطلب المقيد بجدول المحكمة برقم ١ لسنة ٢٩ تنازع المرفوع من وزارة المواصلات ضد السيدة شفيقة صالح إبراهيم بالهيئة السابقة .

مذكرة إدارة قضايا الحكومة

« نعرض في هذه المذكرة بحثاً في الأساس القانوني لعلاقة إدارة صندوق التوفير بالأفراد بعد بيان الأصول المشتركة بين الحكامين الإداري ثم للدني الصادرين من طرفي المنازعة .

الواقعة المطروحة على المحكمة ، ومصدرها :

أودعت للرحومة السيدة نبوية محمد الشناوي في سنة ١٩٣٦ مبلغاً بصندوق التوفير باسم «الآنسة مريم صالح نعيم» .

وتوفيت المودعة بعد ذلك في سنة ١٩٤٤ . وفي سنة ١٩٤٨ تقدمت مورثة المظنونة ضدها إلى إدارة صندوق التوفير طالبة صرف المبلغ للمودع . وكانت النتيجة صدور قرار من المصلحة .. برفض الصرف إليها بناء على أنها ليست صاحبة المبلغ الوارد بالدفتري .

تظلمت السيدة من هذا القرار ثم رفعت الدعوى رقم ١٧٠ سنة ٣ ق أمام محكمة القضاء الإداري طالبة بعريضتها : « الحكم بإلغاء القرار الصادر من مصلحة البريد بعدم صرف مبلغ الخمسمائة جنية المودعة » . .

الحالية — أى حق في المبلغ محل النزاع ، إذا
بإبنتها — المطعون ضدها — أعادت المحاولة بعد
وفاة والدتها أمام المحكمة المدنية بطلب أحقيتها
بصفتها وارثة في صرف ذات المبلغ فكان لها
ذلك بحكم نهائي .

فأصبحت الحكومة أمام حكيتين متناقضين :
من شأن قضاء أولهما عدم الصرف . فناقضه في
ذلك الحكم اللاحق عليه . .

أولاً — وحدة الأساس في كل من الحكيتين:

قررت المحكمة المدنية خطأ في أول درجة ،
بحكمها المؤيد استئنافياً ، أن الأسباب التي بنت
عليها محكمة القضاء الإداري حكمها برفض الدعوى
لا تحوز قوة الشيء المقضي فيه رغم أنها ، وبحسب
قول المحكمة : « مرتبطة بالمنطوق ومكملة له » .

. . ومرد عدم الحجية في نظر المحكمة المدنية
أن موضوع الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري هو
إلغاء القرار . وبمعنى أن بحث المحكمة الإدارية
اقتصر على النظر في مشروعية أو عدم مشروعية
القرار في ذاته دون الفصل في أصل الحق .

وخطأ هذا النظر أن طلب إلغاء القرار لذاته
يؤدي إلى عدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة .
فالمحكمة لا تبحث في مشروعية القرار أو عدم
مشروعيته لمجرد قول المدعى بأن القرار غير مشروع ،
بل لا بد لقبول طلب إلغائه أن يثبت المدعى أن
له مصلحة في ذلك . فليست المنازعات الإدارية
دعوى حسبة ، بل هي منازعات تقوم على مصلحة
معينة هي أساس القرار المطعون فيه حقاً أو مركزاً
قانونياً خاصاً ، وهي لا تقبل إلا على هذا
الأساس فقط .

فالدعوى الإدارية تدور حول المركز القانوني
أو الحق المعين الذي صادفه قرار إداري عاق

المدعى عن الوصول إلى حقه ، أو إلى تحقيق
مركزه القانوني ، فيطلب إزالة هذا العائق أو العقبة
ليخلص له مركزه أو حقه .

وبتطبيق ماتقدم على واقعة النزاع يبين أن
مورثة المطعون ضدها إدعت أمام محكمة القضاء
الإداري أن لها مبلغاً بسندوق التوفير تمتلكه ،
وأن المصلحة أصدرت قراراً خاطئاً برفض صرفه
إليها رغم أحقيتها في ذلك بناء على هذه الملكية .

فالدعوى الإدارية كانت تدور حول ملكية
المدعية للمبلغ ومحاولتها إثبات هذه الملكية للحصول
عليه ، وإثبات خطأ القرار الصادر برفض الصرف
نتيجة لذلك . فكان لزاماً على المحكمة للفصل في
مشروعية القرار من عدمه أن تفصل في أحقية
المدعية للمبلغ المدعى به .

والدعوى المدنية المرفوعة من المطعون ضدها
لم تخرج بدورها عن ذات الموضوع السابق طرحه
على المحكمة الإدارية .

وأصبحت المصلحة أمام حكيتين متناقضين في
تنفيذ كل منهما عن ذلك الكل الشامل .

لذلك كان طلبها هذا مقبولا ، إذ الواقع أن
كلا من الدعويين كان يرمى إلى ذات المنفعة
المنشودة . أى أن كليهما يرمى إلى ذات الهدف .
(ر . مارتان . دالوز ١٩٣٢/٤/٢٧٣) .

وقررت محكمة النقض المبدأ الآتي بحكمها
الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ في الطعن
رقم ١٧٨ سنة ٢٠ ق (مجموعة أحكام السنة الرابعة
ص ٢٩٣) :

« إذا كان منطوق الحكم مرتبطاً ارتباطاً
وثيقاً بأسبابه ونتيجة لازمة له فإن هذه الأسباب
تحوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا عبرة باختلاف

الطلبات في الدعويين متى كان الأساس فيهما واحداً .

وإذا فرض جدلاً وفقاً لحكم المحكمة المدنية أن محكمة القضاء الإداري لم تكن مختصة فعلاً بالنظر في أصل النزاع ، فلا يمنع ذلك من أن يكون لحكمها حجية ، وهو ما قرره محكمة النقض بالمبدأ الآتي :

« متى أصبح الحكم الابتدائي الصادر في دعوى الملكية نهائياً بالحكم بتأييده استئنافياً ، فإنه لا سبيل للجدل فيه . إذ أن الحكم الاستئنافي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى فيه ، ولو كان قد خرج في قضائه على الولاية التي منحها المشرع للمحاكم المدنية . ذلك أن حجية الأمر المقضى فيه تسمو على قواعد النظام العام فلا يصح إهدار هذه الحجية أمام القضاء المدني بمقولة إن المحكمة قد خرجت في قضائها على ولايتها بقضائها في مسألة هي من مسائل أصل الوقف . كما لا يجوز القول بأن من شأن حكم يصدر بعد ذلك من المحاكم الشرعية أن يجرّد ذلك الحكم النهائي من حجيته » (نقض مدني في ٢٣/٥/١٩٥٧ الطعن رقم ١٣١ سنة ٢٣ ق مجموعة السنة الثامنة من ٤٩٦) .

ثانياً — الأساس القانوني لعلاقة صندوق التوفير بالمدّعين :

يدور البحث في هذا الطلب من ناحية أخرى حول طبيعة العلاقة التي تنشأ بين إدارة صندوق التوفير والأفراد في شأن المبالغ المودعة به . هل هي علاقة عقدية فلا يتدخل القرار الإداري في شئونها ، أم هي علاقة من نوع آخر فيرد في مجالها القرار الإداري دون سواه .

والرد على هذا التساؤل يقتضي التعرف على

مصدر تلك العلاقة : هل ينشأ الالتزام بناء على توافق إرادتين باعتبارهما مصدرًا مباشرًا له ، أم أن للالتزام مصدرًا آخر هو أساس العلاقة .

إن العلاقة لا تكون عقدية إلا إذا توافقت إرادتان على إنشاء الالتزام . إذ مبنى العقد هو سلطان الإرادة . وبمعنى أن تكون الإرادتان المتوافقتان هما المصدر المباشر للالتزام : فيقبل المستفيد التعاقد مع الملتزم ، ويقبل الملتزم ، بإرادة مستقلة ، أن يلتزم . ويتفق الطرفان على أحكام وشروط هذا الالتزام . فيقوم العقد بينهما بناء على اتفاقهما دون أن يخالفا فيه القواعد القانونية العامة تلك القواعد التي تعتبر في شأن تعاقدتهما المصدر غير المباشر للالتزام .

وأما إذا انتهت هذه الإرادة المستقلة باعتبارها المصدر المباشر للالتزام ، وقام الالتزام رغم ذلك قانوناً ، استحال القول بأن العقد هو مصدره . ذلك أن الالتزام في هذه الحالة لا يكون مبنيًا على سلطان الإرادة ، بل على أمر أجنبي عنها يلتزم بموجبه المدين بالتنفيذ .

فإذا كان المارض على الملتزم بإنشاء علاقة بينهما ليس حراً في تحديد هذه العلاقة ومداه ونطاقها أو أي حكم فيها ، وإذا كان الملتزم من جهته ليس حراً أيضاً في أي من هذه الضوابط والعناصر ، بل عليه بمجرد إبداء المارض رغبته في إنشاء العلاقة أن يلتزم بأحكامها الموضوعة من المشرع أو السلطة التنفيذية بأكملها ، كان واضحاً أنه لا سلطان للإرادة في هذا الخصوص . وأن كل ما هنالك أن المارض لإنشاء العلاقة يطلب أن يوضع في المركز القانوني المعين الذي حدده المشرع أو السلطة التنفيذية فيخضع الملتزم بقوة القانون لطلب المارض ، وعليه تنفيذ الالتزام .

فطالما أن المدين لا يقبل الالتزام بناء على

وتقوم الدولة بوظيفتها هذه عن طريق إنشاء مرافق هي المصالح العامة التي تؤدي الخدمات بواسطتها .

ولما كان إنشاء هذه المرافق يقتضى توزيع الاختصاصات الإدارية ويستلزم الاتفاق عليها من الميزانية العامة وينطوى ضرورة على التزامات عامة ، سواء على الأفراد أو الدولة حسب طبيعة الخدمة ، كان لابد من صدور تشريع يحدد هذه الأوضاع القانونية المختلفة كافة وأهمها وسيلة أداء الخدمة العامة وبيان أركانها ، وتحديد نطاقها . تلك هي القاعدة العامة التي لا عيب عنها في شأن المرافق العامة الادارية .

فعلاقة الفرد بالمرفق العام الادارى تقوم على أساس القانون وحده ، وهو المصدر المباشر لها . فإذا كان الفرد هو المدين بالالتزام ، كمرق الضرائب والدفاع ، فلا يبرم معه المرفق عقداً ، بل يقوم اتصال الفرد به وفقاً لنظامه القانونى ، فهو يدخل فى هذا النظام فيحدد مركزه القانونى الخاص على موجه .

وإذا كان المرفق هو الملتزم بأداء الخدمة ، خضع فى ذلك لأحكام القانون (مثل مرافق التعليم والشهر العقارى والصحة) ، وليس فى أدائه الخدمة أى قبول تعاقدى ، بل هو يقوم بتنفيذ التزام أنشاء القانون .

وبما أن القانون هو المصدر المباشر لهذه الالتزامات ، كانت أداة جهة الادارة للافصاح عن إرادتها فى شأنها هي القرار الادارى . إذ هو أداتها الوحيدة فى غير المجال العقدى .

فالمشرع ، وهو المنشئ للمرفق ، إذ يضمن قانونه أحكام الخدمة العامة ونطاقها ، ينشئ بذلك مراكز قانونية تنظيمية عامة للأفراد ، سواء كان

إرادته هو بوصفها مصدراً مباشراً للالتزام ، بل يخضع فى ذلك لأمر أجنبى عن إرادته — هو هنا إرادة المشرع — كان قبوله غير عقدى . فلا يعدو الأمر فى الواقع نزوله على إرادة المشرع الذى سلب إرادته فى قبول أو رفض الالتزام ، حيث أوجب عليه قبوله بالحدود والأحكام التى وضعها له مقدماً .

فالمصدر المباشر للالتزام هنا هو القانون ، إذ يطلب أحد الطرفين الدخول فى النظام المقرر من المشرع ليكتسب به مركزاً قانونياً خاصاً ؛ ويلتزم الملتزم بالخضوع والتنفيذ ؛ ويوقع الطرفان على صك تبين فيه أحكام هذا الالتزام المحددة قانوناً دون جواز تعديل أى منها .

ذلك هو الوضع فى شأن مرفق صندوق التوفير ، .. تقتصر العلاقة فيه على ما وضعه القانون لها من أحكام وشروط دون أى دخل فيها للطرفين ؛ فيطلب المستفيد الدخول فى هذا النظام القانونى ويلتزم المرفق وجوباً بأداء الخدمة وفقاً لحكم القانون .

وتفصيل ذلك أنه بالنسبة لاتصال الدولة بالأفراد ؛ انتهى الفقه والقضاء إجماعاً إلى تقسيم مرافق الدولة العامة فى شأن أداء ذات الخدمة العامة التى يقوم بها المرفق إلى قسمين يختلف كل منهما عن الآخر فى الأساس القانونى لعلاقة الفرد بالمرفق . أولهما المرافق العامة الادارية ؛ وثانيهما المرافق العامة المسماة بالتجارية والصناعية .

(١) المرافق العامة الإدارية :

إن وظيفة الدولة الأساسية بصفقتها سلطة عامة هى المحافظة على الأمن الخارجى والداخلى وإقامة العدل والسهر على الاحتياجات الهامة للجماعة بمختلف أنواعها . ثم يفرض الضرائب والرسوم للنهوض بذلك جميعه .

شرطى — لمن يرغب فى أداء الخدمة إليه ، وكانت أحكام القانون تلزم المرفق بأداء الخدمة بمجرد طلبها إذا انطبقت هذه الأحكام على طلبها ، كان للفرد فى هذه الحالة الالتجاء إلى محكمة القضاء الإدارى بطلب إلغاء قرار الامتناع عن أداء الخدمة وقد يكون هذا القرار بالامتناع سلبياً .

هذا ولا يهم الوصف الذى قد يسبغ على الخدمة العامة ويتشابه مع بعض تصرفات الأفراد فلكل منهما مصدره القانونى المختلف عن الآخر .

فالتعليم يقوم به الفرد كما تقوم به الدولة : فإذا قام به مرفق التعليم كان مصدره المباشر هو قانون المرفق ، فإذا تقدم شخص بطلب الدخول فى الجامعة فإنما يطلب الدخول فى نظامها القانونى وهو لا يبرم مع الجامعة عقد تعليم مقابل أجر ، وتلتزم الجهة الإدارية بأداء الخدمة نزولاً على سلطان القانون . وأما إذا طلب الدخول فى مدرسة يملكها أحد الأفراد ، كان دخوله فيها مبنياً على عقد بأداء عمل مقابل أجر .

والحال كذلك فى مرفق الصحة إذا ما دخل فرد أحد المستشفيات الحكومية وفقاً لأحكام قانون مرفقه ، فإذا دخل ذات الفرد أحد المستشفيات الخاصة كان مصدر الالتزام إيجاباً وقبولا تعاقدياً .

وإذا طلب الموظف الدخول فى الوظيفة العامة فصدر قرار تعيينه فيها ، فلا ينشأ عقد بإيجاب وقبول بين طرفيه ، إنما تقوم علاقة قانونية تنظيمية تحكمها قوانين الوظيفة ولوائحها .

فى حين لو تقدم ذلك الفرد إلى مؤسسة خاصة وقبلت استخدامه ، قام بينهما عقد عمل .

فالعقد فى الحالة الثانية هو المصدر المباشر للعلاقة ، والقانون المنظم لها هو مصدرها غير المباشر . بينما القانون فى الأحوال الأولى هو المصدر

الفرد فى هذا المركز القانونى العام صاحب حق على الخدمة أو ملتزماً بها . وتسمى هذه الإرادة التشريعية بالقاعدة القانونية *acte régle* .

فإذا كان الفرد مديناً بالخدمة وطلبه بها المرفق ، أو كان المرفق هو الملتزم بأدائها فطلبها منه الفرد ، كان إفصاح المرفق عن إرادته فى هذا الخصوص هو مجرد تطبيق أحكام القانون على الفرد بإيصالها عليه ، فينشأ بهذا التطبيق مركز قانونى خاص به استناداً إلى ذلك المركز القانونى العام .

ويسمى هذا الإفصاح عن الإرادة المقصور على تطبيق مركز قانونى عام على فرد معين : بالعمل الشرطى *acte condition* وهو بذلك قرار إدارى فردى صادر من الإدارة بسلطتها المقيدة ، لا تقدير لها فيه .

فالإرادة المنفردة فى هذه الحالة موضوعها تحويل المركز العام إلى مركز خاص بناء على أحكام القانون ووفقاً لها . وهى تقتصر على ذلك فلا تكون إرادتها مصدراً للالتزام إذ مصدره المباشر هو قانون المرفق ، فيسرى على فرد معين بالذات بانطباق شروطه عليه إذا كان مديناً بالخدمة : كاستحقاق الضريبة أو وصول الفرد إلى سنن الاقتراع ، أو بطلب الفرد أداء الخدمة إليه إذا انطبقت شروطها القانونية عليه وطلب الاستفادة بها .

وواضح أنه لا رابطة تعاقدية البتة فيما تقدم وبذلك كانت أداة الإدارة فى الإفصاح عن إرادتها فى كل ما تعلق بتلك العلاقة من يوم إنشائها حتى نهايتها هو القرار الإدارى دون غيره ، فهو أداة مرفقها .

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الخصوص أنه إذا امتنع المرفق عن إصدار قرار — عمل

المباشر دون غيره لعلاقة الدولة بالفرد .

تلك هي قاعدة مرافق الدولة الادارية بالنسبة لذات الخدمة العامة القائم بها المرفق ، وأما عن اتصال الدولة بالأفراد في غير مجال « ذات الخدمة » فإنه يتم عن طريق العقد .

فقد يحتاج مرفق التعليم أو الصحة إلى تغذية الطلبة أو المرضى ، فيتعاقد مع مورد . فإذا تبين من هذا العقد اللازم لسير مرفق التعليم أو الصحة أن الدولة رأت أن تمارس فيه سلطاتها العامة ، بأن تنأى عن قواعد القانون المدني وتتناظر معها ، كان هناك عقد إداري ، وإلا كان العقد مدنياً .

فالقانون هو المصدر المباشر للالتزام بالخدمة العامة . والعقد هو وسيلة المرفق في شأن احتياجاته وهو يكون إدارياً أو مدنياً على حسب الأحوال . (دوجي — شرح القانون الدستوري . الجزء الأول ص ٤٢٧ و ص ٣٠٧ وبجته في المركز القانوني للفرد المتعامل مع المرفق العام « ميلانج هريو ؛ طبعة سنة ١٩٢٩ » ؛ ودويز ودوير في شرح القانون الاداري بند ٧٨٢ ص ٥٥٠ وبند ٢٧٢ ص ١٧١ ؛ وجيز في شرح القانون الاداري الجزء الثالث ؛ ورولان في مختصر القانون الاداري ؛ الدكتور الطماوي في القرارات الادارية ص ١٦٨ و ٢٣٣ ؛ حكم مجلس الدولة الفرنسي في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١١ ؛ قضية شوميل مجموعة الأحكام ص ١٢٦٥ ؛ وحكمه في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٣ ؛ المجموعة ص ١٢٣١) .

(٢) المرافق العامة التجارية والصناعية :

أما النوع الآخر من المرافق العامة التي قد تديرها الدولة بنفسها ، وهي المرافق التجارية أو الصناعية ، فهي تخالف ذلك الأصل العام السابق بيانه بسبب طبيعتها .

وتفصيل ذلك أن الدولة رأت لاعتبارات من المصلحة العامة أن تلج ميدان الأفراد في بعض نواحي نشاطهم ؛ فقامت بالنقل وبتوريد مياه الشرب والكهرباء وغيرها . وتستأدى (١) عن ذلك مقابل الخدمة . وهو نشاط بطبيعته تجاري وصناعي . ولذلك لم ير المشرع التدخل في تنظيم علاقة المرفق بالأفراد في ذلك النشاط التجاري أو الصناعي بطبيعته ، تاركاً للمرفق تنظيم هذه العلاقة مع طالبي الخدمة بنفسه .

وإذا كانت العلاقة في هذه المرافق منظمة من أحد طرفيها لا من القانون ، كان العقد هو المصدر المباشر للالتزام .

فالمرفق التجاري أو الصناعي يقوم بالخدمة وفقاً للشروط التي تضعها بنفسها الجهة الإدارية المهيمنة عليه كطرف في علاقة تعاقدية يقبلها طالب الخدمة .

وقد استقر الفقه والقضاء على اعتبار هذه العلاقة العقدية مدنية وفقاً لطبيعة نشاط هذا النوع من المرافق طالما أن المرفق يمارس نشاطه على وفق ذات وسيلة ممارسة الأفراد لنشاطهم . وأما إذا ضمن المرفق عقده مع طالب الخدمة بعض امتيازات السلطة العامة كان هذا العقد إدارياً .

ويبين مما تقدم أن الصلة منبثقة في الأساس القانوني بين كل من نوعي المرافق العامة .

فأولهما — وهو المرفق العام الإداري — يتولى المشرع تنظيم أداء الخدمة وأحكامها وشروطها . في حين أنه في المرافق التجارية والصناعية تتولى الجهة الإدارية القائمة على شئون

(١) استأداه عليه ، استعداه ، واستأدى فلاناً

مالاً : صادره وأخذ منه .

المرفق تنظيم أداء الخدمة بنفسها فأساسها تعاقدى .

وفىصل التفرقة بين هذين النوعين من المرافق
مردة إلى تقدير الدولة نفسها : فإذا ما رأت أن
خدمة عامة معينة تعتبر فى نظرها من الأهمية
بمكان بحيث يكون بحسب هذا التقدير إحدى
وظائفها الرئيسية بصفة كونها سلطة عامة ، كان
لزماً تنظيم أداة هذه الخدمة قانوناً . إذ هى
تجرى فى فلك أحكام القانون العام الذى يدور
نشاط الدولة ، باعتبارها ، سلطة عامة فى مجاله .
فيضع ذلك القانون من الشروط والأحكام التى
تتفق وطبيعة القانون العام للوصول بالخدمة العامة
إلى الهدف المنشود على أحسن وجه .

وتؤدى الخدمة عن طريق دخول طالبا
فى هذا النظام القانونى . فيكون وحده مصدراً
للالتزام .

وأما إذا رأت الدولة القيام بخدمة معينة بدلا
من الأفراد ، إما لأنهم لا يقومون بها على وجه
مرض لا يريدون تعريض رؤوس أموالهم فيها ،
أو لانهاء التزامهم بأدائها فترى الدولة القيام
بالخدمة بنفسها ، فإنه فى مثل هذه الحالات
التي تعتبر الخدمة فيها أصلاً من مجالات النشاط
الخاص لا يرى المشرع التدخل فى تنظيم أدائها
بل يترك ذلك للمجال العقدى طالما أن الخدمة
فى نظر الدولة هى من مجالات النشاط
الفردى أصلاً .

ومن الأمثلة على ذلك ما نراه واضحاً
فى مرافق المياه : فإن الدولة ترى أن مرفق
مياه الرى من أهم وظائفها الأساسية ، فكان تنظيمه
بتشريع ولوائح ، ولا مجال فيه للعقد . فى حين
أنها ترى أن مياه الشرب مما يدخل فى مجال النشاط
الفردى فأنشأت لها مرافق عامة صناعية لا تخرج

فيها الدولة فى شأن أداء الخدمة عن النشاط الخاص
فنظمتها بناء على ذلك بمقود مدنية تضعها الجهة
الإدارية القائمة على المرفق .

وبالنسبة لمرفق صندوق التوفير : فلا جدال
فى أنه مرفق عام إدارى تديره الدولة بصفتها سلطة
عامة ، فهى تبتغى منه أداء خدمة عامة اقتصادية
 واجتماعية لمسا يحققه نظام الادخار من فوائد جمة
تعود على صاحبه وعلى الدولة بالخير بسبب خلق
طبقة من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة .

ولاشك أن من أهم الوظائف الرئيسية للسلطة
التنفيذية قيامها بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية
فى الدولة ، ومن أوضح مظاهر هذه النواحي
الاهتمام بطبقة صغار المدخرين .

وقد قررت محكمة النقض فى هذا الخصوص :
« إن حكمة عدم جواز الحجز على المبالغ المودعة
فى صندوق التوفير هى تشجيع الأفراد على الادخار .
(الطعن ١١٦ سنة ٢١ جلسة ٢١ مايو سنة
١٩٥٣ ؛ السنة الرابعة ص ١٠٧٠) .

كان لزماً والحالة هذه — وفقاً لقاعدة
المرافق الإدارية الأخرى ، أن ينظم المشرع بنفسه
أداء الخدمة لتقوم العلاقة بين مصلحة صندوق
التوفير وطالب الخدمة على مصدر قانونى مباشر
دون غيره . ويكون أداء الخدمة عن طريق طلب
الدخول فى نظامها القانونى . فنخضع الجهة الإدارية
للطلب وجوباً نزولاً على سلطان القانون ، دون
دخل لإرادتها فى شأن تلك العلاقة . فإذا امتنعت
عن أداء الخدمة ألغت محكمة القضاء الإدارى قرار
الامتناع ، ولو كان هذا القرار سلبياً .

وقد أنشأ القانون هذا المرفق العام ونظم
وظيفته تنظيمًا شاملاً ، كما نظم أركان أداء الخدمة
ونطاقها وأحكامها وعناصرها وشروطها . ونص

وبالنسبة للنزاع الحالي ما كان لصندوق التوفير أن يفصح عن إرادته في شأن مورثة المطعون ضدها إلا عن طريق القرار . وقد نفي علاقته بها بناء على أنها ليست صاحبة المبلغ الذي تدعى ملكيته . ثم صدر حكم محكمة القضاء الإداري بتأييد هذا القرار بناء على نفي الملكية . ثم إذا بالمحكمة المدنية تقضي بما يناقض هذا الحكم في صلبه وأساسه وفي تنفيذه .

مذكرة النيابة العامة

الوقائع

تخلص الوقائع . . أن السيدة نبوية محمد الشناوي فتحت حساباً في صندوق توفير مصلحة البريد . .

دفاع المطعون ضدها :

... وقد دفعت المطعون ضدها عند نظر الطلب الوقفي بأن النزاع الحالي يحكمه القانون المدني إذ العلاقة بينها وبين صندوق التوفير لا تخرج عن كونها علاقة مودع بمودع لديه تخضع لأحكام عقد الوديعة الواردة في القانون المدني وتختص بها المحاكم المدنية وأن وجود الدفتر لدى المطعون ضدها وباسمها يعتبر سنداً لها ويحق لها الصرف بمقتضاه ولا عبرة بالبيانات الخاطئة التي وردت في الدفتر بعد أن ثبت من التحقيق الذي أجرته المحكمة المدنية والتحقيق الإداري أنها هي صاحبة الدفتر .

رأى النيابة :

تقول الطاعنة في سبب الطعن بقيام تناقض بين حكم محكمة القضاء الإداري رقم ١٧٠ لسنة ٣١ الذي قضى برفض الدعوى المرفوعة من مورثة المطعون ضدها بطلب إلغاء القرار الإداري الصادر من مصلحة البريد بالامتناع عن صرف قيمة الوديعة

على أن القرار الإداري هو وسيلة تعديل سعر الفائدة . وأنه على الجهة الإدارية إصدار قرار باللائحة التنفيذية للقانون . وعلى أنه لا يجوز الحجز على المبالغ المودعة . وعلى أن بعض القرارات التي تضبط تفصيل علاقة المستفيد بالمرافق يصدق عليها من مجلس الوزراء ، وعلى أنه يحق للدولة تملك المبالغ المودعة بشروط معينة .

وهو ما يبين معه أن العلاقة مصدرها المباشر هو القانون ، وقد تضمنت نصوصه بعض امتيازات السلطة العامة التي تنأى عن طبيعة المجال المدني . وهو أمر بدهي إذ موضوعه وظيفة رئيسية للدولة فيجري مجالها على وفق أحكام القانون العام .

وإذا كان أداء هذه الخدمة العامة يتشابه في بعض نواحيه مع النشاط الخاص ، فلا يمنع ذلك أن يكون لكل منهما أساسه القانوني المختلف عن الآخر ، تماماً وكما هي الحال في مرافق التعليم والصحة وغيرهما . فالهدف الذي تنشده الدولة هو الادخار وخلق طبقة من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة . في حين أن هدف الهيئات الخاصة هو الكسب التجاري عن طريق استخدام أموال المودعين بإقراضها إلى الغير بفائدة أكبر مما تدفعه إليهم . وأما إذا رأت الدولة استخدام الأموال التي لديها ، فهي لا تبغى من وراء ذلك كسباً ، بل أداء خدمات عامة أخرى لمختلف نواحي نشاطها العام .

فالعلاقة الناشئة بين المودع والهيئات الخاصة هي علاقة تعاقدية موضوعها وديعة . أما علاقة المستفيد بصندوق التوفير فهي من نوع خاص وإن تشابهت مع الوديعة في بعض نواحيها إلا أنها منبئة الصلة بها ، ومصدرها القانون وحده . ووسيلة الإدارة في إنشاء المركز القانوني الخاص في نواحي هذه العلاقة كافة وإنهاءها ، هو القرار الإداري دون غيره .

في صرف الوديعة ولو صدر حكم محكمة القضاء الإداري بإلغاء القرار المطعون عليه لكان معنى ذلك وجوب الصرف إليها بغير حاجة إلى حكم قضائي بأحقيتها في الصرف .

أما وقد صدر حكم محكمة القضاء الإداري برفض طلب إلغاء القرار فكانه أيد القرار المطعون فيه والنتيجة اللازمة لهذا القضاء هي عدم الصرف إلى المدعية (مورثة المطعون ضدها) إلا بعد الحصول على حكم بأحقيتها في صرف الوديعة .

ويبين من ذلك أن النزاع الذي كان مطروحا على محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٧٠ سنة ٣ ق هو هل كانت مصلحة البريد على حق ولم تخالف القانون حين امتنعت عن الصرف إلا بعد الحصول على حكم قضائي بالأحقية أم لا .

ويكفي للفصل في هذه الخصومة أن تبين محكمة القضاء الإداري أن ثمة شبهة في شخصية طالبة الصرف ، وهل هي المودع لحسابها أم أن هناك شك في ذلك ، ولا يلزم للفصل في هذه الخصومة أن تبحث محكمة القضاء الإداري ما إذا كانت المدعية محقة في طلب استرداد الوديعة أم أنه لا حق لها في استردادها ، إذ يكفي المصلحة لمتنع عن الصرف وليكون قرارها بالامتناع مشروعاً ، قيام هذه الشبهة . فحكم محكمة القضاء الإداري يحوز قوة الأمر المقضي به أمام المحاكم المدنية إذا صدر في هذه الحدود ، أما إذا تزايدت المحكمة في أسبابها وقالت إنه لا حق للمدعية في استرداد الوديعة فإن هذا التزايد لا يحوز قوة الأمر المقضي به أمام المحاكم المدنية لأنه غير لازم للفصل في الخصومة التي كانت معروضة على محكمة القضاء الإداري .

وقد جرى قضاء محكمتنا العليا على هذا النظر

الثابتة بدقت التوفير وبين حكم محكمة استئناف مصر رقم ٨٤٠ سنة ٧٤ قضائية والذي قضى بإلزام مصلحة البريد دفع قيمة تلك الوديعة ، وأن الحكم الأول هو الواجب التنفيذ وأنه يتعين وقف تنفيذ الحكم الثاني لصدوره من محكمة غير مختصة ولائياً وعلى خلاف الحكم الأول الذي حاز قوة الأمر المقضي .

وبالرجوع إلى المستندات المقدمة من الطاعنة يبين أن مورثة المطعون ضدها تقدمت إلى مصلحة البريد تحمل دفتر التوفير وتطلب صرف المبلغ الثابت به والمودع لحسابها وأن المصلحة تبينت أن أوصاف المودع لحسابها الواردة في الدفتر يختلف عن أوصافها من حيث السن والدين والجنس فأجرت تحقيقاً إدارياً الغرض منه معرفة ما إذا كانت المورثة هي نفسها المودع لحسابها أم خلافها وثبت من هذا التحقيق أن المورثة كانت تتردد على منزل المودعة السيدة نبوية الشناوي لأن ابنتها كانت تعمل وصيفة لدى الأخيرة وقد اعترض أحد ورثة المرحومة نبوية الشناوي على صرف المبلغ لمورثة المطعون ضدها فرأت المصلحة أخذ رأي مستشار الدولة الذي أفق بإبقاء المبلغ في صندوق التوفير حتى يصدر حكم بالأحقية في صرفه (تراجع الفتوى وهي صادرة في ٢٤/٧/١٩٤٨ ومرفقة بالملف الثاني برقم ٣٦) وعلى أثر صدور هذه الفتوى رفضت مصلحة البريد الصرف إلى المورثة المذكور حتى تحصل على حكم بالأحقية وقد طعنت المورثة على هذا القرار في الدعوى رقم ١٧٠ سنة ٣ ق أمام محكمة القضاء الإداري طالبة إلغاء هذا القرار .

والمدعية في تلك الدعوى حين طلبت إلغاء ذلك القرار إنما كانت تهدف إلى إزالته وصرف الوديعة إليها لمجرد أنها صاحبة الدفتر المثبت للوديعة وبغير حاجة إلى استصدار حكم نهائي قضائي بأحقيتها

إذ قضت بأن : « الأصل أن قوة الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ، ولا يلحق إلا بما كان من الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا . فإذا كانت المحكمة قد عرضت تزيدياً في بعض أسبابها إلى مسألة خارجة عن صدور النزاع المطروح عليها ، أو لم تكن بها حاجة إليها للفصل في الدعوى فإن ما عرضت له من ذلك لا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه » (نقض مدني ١٦/٣/١٩٤٤ طعن ٨٠ سنة ١٣ ق مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض الجزء الأول ص ٥٩ بند ٢٦٤) . وأنه : « إذا كان المدعون قد طالبوا بمبلغ ما على اعتبار أنه استحقاقهم في ربيع وقف عن مدة معينة قضى لهم بهذا المبلغ ، وجاء في الحكم القاضي بذلك إشارة في أسبابه إلى أنه كان يحق لهم أن يطالبوا بمبلغ أكبر منه عينه الحكم ، وصار هذا الحكم نهائيا فطالبوا بالفرق بين ما حكم لهم به وبين هذا المبلغ الذي عينه الحكم ، فرفضت المحكمة دعواهم على أساس ما أوردته في حكمها من أسباب منها أن تلك الإشارة في أسباب الحكم الأول لا حجية لها لخروجها عن نطاق الدعوى ، وعدم لزومها للفصل فيها ، وإنها إنما كانت دليلا للقضاء بموجبه لهم بالمبلغ الذي طلبوه على أنه كل ما يستحقون لا جزءاً من استحقاقهم ، فلا ثريب في ذلك على المحكمة » (نقض ١٥/١١/١٩٥١ طعن ١٦١ سنة ١٩ ق المرجع السابق صحيفة ٦٠ بند ٢٧٢) .

وهذا بالإضافة إلى أن سبب الدعوى رقم ١٧٠ سنة ٣ ق محكمة القضاء الإداري هو صدور قرار مصلحة البريد بالامتناع عن الصرف مخالفا للقانون ومحلها هو طلب إلغاء هذا القرار . أما سبب الدعوى المدنية فهو عقد الوديعة ، ومحلها هو

ملكية المبلغ المودع وظاهر من ذلك أن كلاما من المحل والسبب في الدعوى الإدارية مختلفة عنه في الدعوى المدنية .

ويبين من كل ما تقدم أن القول من جانب الطاعنة بأن حكم محكمة القضاء الإداري قد فصل في مسألة عدم أحقية مورثة المطعوز ضدها في صرف الوديعة بحكم حاز قوة الشيء المقضي غير سديد .

وبعد أن تقرر على ما سلف بيانه أن مقتضى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري برفض طلب إلغاء القرار الصادر من مصلحة البريد بالامتناع عن الصرف أن مركز مورثة الطاعنة لم يتغير بعد صدور هذا الحكم عنه قبل صدوره ، وبعد صدور قرار مصلحة البريد بالامتناع عن الصرف إلا بعد الحصول على حكم بالأحقية في الصرف .

وظاهر أن حكم محكمة الاستئناف رقم ٨٤٠ سنة ٧٤ ق إنما صدر بالزام مصلحة البريد أن تدفع المطعون ضدها قيمة الوديعة الثانية بدفتر التوفير بعد أن انتهى إلى أن مورثتها هي المودع لحسابها ؛ فكان حكم الاستئناف إنما صدر متفقا مع القرار الصادر من مصلحة البريد بالامتناع عن الصرف حتى يصدر حكمه بالأحقية في الصرف . وبذلك فلا تناقض بينه وبين حكم محكمة القضاء الإداري رقم ١٧٠ سنة ٣ ق ؛ وبذلك يكون هذا الطلب غير مقبول .

وقد جرى قضاء محكمتنا العليا على هذا النظر إذ قضت بأن الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ (المقابلة للفقرة الثانية من المادة ٦٦ من قانون السلطة القضائية الصادرة بالقانون رقم ٥٦ سنة

وأما ما أفاضت الطاعنة فيه بشأن المرافق العامة وكيفية إنشائها وكيفية اتصالها بالأفراد وهي بسبيل القيام برسالتها . وأن صندوق التوفير يعتبر من المرافق الادارية العامة وأنه له قوانين ولوائح وأنه يؤدي رسالته وهي تشجيع صغار المدخرين وان اتصال الفرد بهذا المرفق لا يكون عن طريق التعاقد وإنما يطلب تطبيق نظامه القانوني عليه فالمعروف أن المرافق العامة تنقسم إلى مرافق عامة إدارية ومرافق عامة اقتصادية (صناعية أو تجارية) ؛ ومن أمثلة المرافق العامة الادارية مرافق البوليس والدفاع والصحة والتعليم . ومن أمثلة المرافق العامة الاقتصادية (الصفة التجارية أو الصناعية) مرافق النقل بالسكك الحديدية أو السيارات أو الطائرات والبريد والتلغرافات والتليفونات أو توريد المياه والغاز والحمامات العمومية الخ وواضح من هذه الأمثلة أن هذه المرافق قد لا تقتصر على الهيئات الادارية بل قد يزاول الأفراد نشاطاً من نفس النوع فيعمل المرفق العام والمشروع الخاص جنباً إلى جنب .

وهذا الإزدواج القائم بين المشروعات العامة والمرافق الاقتصادية والتجارية والصناعية ، والمشروعات الخاصة التي تؤدي خدمات من نفس النوع قد أدى إلى نتائج كان لها صداها في قواعد القانون الإداري والتي تحكم المرافق العامة . فقد تبين للفقهاء شيئاً فشيئاً أن ليس من المستحسن بل من الضار أن تخضع جميع أنواع المرافق العامة لنفس القواعد ، بل يجب أن يميز في المعاملة بين المرافق العامة الإدارية كمرفق الدفاع بين المرافق العامة الاقتصادية والتجارية ذلك لأنه لوحظ أن وسائل القانون العام التي تتبع في إدارة مرفق عام إداري تمتاز بالبطء الشديد والإجراءات المعقدة ، والتكاليف الباهظة مما لا يساعد المرافق العامة الاقتصادية عن أن تصمد لمنافسة المشروعات الخاصة

١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية) . لشرط قبول الطلب الذي يرفع إلى هذه المحكمة (الجمعية العمومية لمحكمة النقض) عن النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ الأحكام المتعارضة ؛ أن يكون هناك حكاية نهائية متناقضان صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الاداري ؛ أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية ؛ وأن يكونا صادرين في خصومة انعقدت أمام القضاء وإلا فلا يصح رفعه إلى الجمعية العمومية لمحكمة النقض لعدم توافر شرط وجود حكم نهائي صادر من إحدى المحاكم ؛ مناقض لما قضت به محكمة القضاء الاداري . (نقض مدني ١١/٢١/١٩٥٠ طعن ٣ سنة ٢٠ ق [تنازع اختصاص] . المرجع السابق صفحة ١٦٠ بند ١٥٧) .

ملحوظة :

تري النيابة بمناسبة ورود عبارة (الجمعية العمومية لمحكمة النقض) في هذا الحكم أن تشير إلى أن قانون السلطة القضائية نص في المادة ١٦ منه على أن محكمة تنازع الاختصاص هي التي تختص بالفصل في مسائل تنازع الاختصاص المشار إليها في تلك المادة ؛ كما نص في المادة ١٧ منه على كيفية تشكيل هذه المحكمة .

ونصت المادة ٤ من قانون الاصدار على أن الطلبات المرفوعة عند العمل بهذا القانون أمام الجمعية العمومية بمحكمة النقض بشأن النزاع على تنفيذ حكمين نهائين متناقضين تحال بحالتها بقرار من رئيس محكمة النقض إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية . ولما كان الطلب الحالي قد رفع في ١٤/١/١٩٥٩ فانه يدخل في اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية عملاً بهذه المادة ؛ إذ أنه رفع إلى الجمعية العمومية لمحكمة النقض قبل صدور قانون السلطة القضائية .

التي تؤدي خدمات من نفس النوع ، ولهذا اتجه
الفقه الإداري الحديث . وأقره مجلس الدولة
في فرنسا ، إلى تحرير المرافق العامة الصناعية
والتجارية من قيود القانون العام ووسائله ، على
الأقل فيما يتعلق بالنواحي المالية وطرق الإدارة .
وكقاعدة عامة يخضع نشاط المرافق العامة
الإدارية لأحكام القانون العام ، أما المرافق العامة
الاقتصادية (الصناعية والتجارية) فيخضع الجانب
الأكبر من نشاطها للقانون الخاص ، والمعيار
الصحيح للتمييز بين هذين النوعين من المرافق العامة
يلتمس في طبيعة النشاط الذي يزاوله المرفق فإذا
كان مما يعتبره القانون الخاص تجارياً لو زاوله
الأفراد كان المرفق من المرافق العامة الاقتصادية
(الصناعية والتجارية) . (راجع مؤلف نشاط
الإدارة للدكتور سليمان الطماوي طبعة سنة ١٩٥٢
صحيفة ٤٦ وما بعدها) .

وتطبق هذه القواعد على مرفق صندوق
التوفير بين من القوانين واللوائح المنظمة له أنه
يقوم بفتح حسابات لصغار المدخرين ويدفع لهم
عنها فوائد سنوية وأنه يجوز له استغلال الأموال
التي يودعها الأفراد لديه في أعمال خاصة وله أن
يخفض سعر الفائدة .

وهذه الأعمال تقوم به البنوك وبنفس الشروط
ومعلوم أن هذه الأعمال حين تقوم بها البنوك تعتبر
أعمالاً تجارية .

وبذلك يكون مرفق صندوق توفير البريد
مرفقاً عاماً إقتصادياً تجارياً ويخضع في علاقته
بالمودعين لأحكام القانون الخاص ، وهو القانون
المدني في المسائل المتعلقة بالوديعة ومن يستحقها ،
وتختص المحاكم القضائية بنظر المنازعات التي تدور
بينه وبين المودعين في هذا النطاق : فضلاً عن
ذلك فإن العقد الإداري هو العقد الذي يبرمه
شخص معنوي عام بقصد إدارة مرفق عام ، أو

بمناسبة تسييره . والذي يكون هذا الشخص
المعنوي العام قد أظهر بينة في الأخذ بشأنه بأسلوب
القانون العام ، وتستخلص هذه البينة مما ينطوي
عليه العقد من شروط استثنائية خارجة على نصوص
القانون العادية أو غير مألوفة في تلك النصوص .
فهو عقد يخضع لنظام استثنائي خاص به هو نظام
القانون العام الذي يختلف عن النظام القانوني
الذي يحكم العقود العادية .

(راجع في هذا المعنى مؤلف الدكتور
توفيق شحاته في القانون الإداري الجزء الأول
طبعة سنة ١٩٥٥ صحيفة ٧٥٨ ومؤلف الدكتور
سليمان الطماوي في العقود الإدارية صحيفة ٣٥
وما بعدها ، والأحكام المشار إليها فيه وص ١٢٣
وما بعدها ، ومؤلف مصطفى كامل في مجلس
الدولة والمبادئ العامة للقضاء الإداري ص ٤٠٥) .
ولما كان قد تقرر أن العمل الذي يقوم به

صندوق التوفير هو من الأعمال التي تقوم بها
البنوك بنفس الشروط ، وليس في القوانين
واللوائح المنظمة لصندوق توفير البريد أي شروط
استثنائية أو شاذة تغاير الشروط المألوفة في
القانون أو التي جرت البنوك على وضعها ، ومن
ثم يكون عقد فتح الحساب في صندوق التوفير إنما
هو عقد مدني ، وليس عقداً إدارياً وبالتالي
تختص المحاكم المدنية بالفصل في المنازعات الناشئة عنه .

وبين من كل ما تقدم أن حكم محكمة
الاستئناف الذي قضى بالزام مصلحة البريد دفع
الوديعة للمطعون ضدها ، قد صدر منها في حدود
اختصاصها ولا تناقض بينه وبين الحكم الصادر
من محكمة القضاء الإداري في طلب إلغاء القرار
الصادر من مصلحة البريد بالامتناع عن الصرف .
لذلك :

تطلب النيابة العامة إلى الهيئة العامة للدوا
المدنية بمحكمة النقض الحكم بعدم قبول هذا الطلب
أو رفضه .

قضاء المحكمة الإدارية العليا

الوقائع

قررت الهيئة الإدارية لبلدية القاهرة في ٢٥ أغسطس ١٩٥٩ تعديل تخطيط جزء من المنطقة الاقتصادية رقم (٣) بمصر الجديدة . وعلى أثر ذلك وقع وكيل الوزارة القرار بالتصديق على هذا التعديل ، واعتماده ، وذلك نظراً لدواعي الأمن والسرية حسبما جاء بكتاب السلطات الحرية .

قامت الجمعية التعاونية ذات الشأن بطلب وقف تنفيذ هذا القرار وطلب إلغائه وذلك لأن هذه الأراضي كانت مخصصة لإقامة مساكن تعاونية ، وقد أثر تعديل تخطيطها بالقرار للطعون فيه في التقسيم الذي قامت عليه الجمعية ، وبالتالي أثر في مصالح أعضائها ..

وبنت طعنها على أن هذا القرار لم يصدر بالأداة القانونية اللازمة طبقاً للمادة (٨٨) من القانون المدني التي تقتضي صدور مثل هذا القرار من الوزير .

— رفضت محكمة القضاء الإداري طلب وقف التنفيذ لما تبينته من أن الدعوى لم تقم على أساس سليم ، فطعنات الجمعية في هذا الحكم .

وفي ذلك قررت المحكمة الإدارية العليا ما يلي :

الحكم

« ... ومن حيث إن الحكم الطعون فيه ، وهو في سبيل التدليل .. على عدم توافر الركنين

٧٣

٢٨ من أكتوبر ١٩٦١

١ — وقف تنفيذ : ركنه .
ب — اختتام : تفويض الوزير وكيل الوزارة ،
حدوده .

المبادئ القانونية

١ — الركنان التقليديان لطلب وقف التنفيذ المؤقت للقرار الإداري هما :
(١) اتصال الطلب لمبدأ المشروعية ، واستناده — بحسب الظاهر — إلى أسباب جدية ، يكفي أن يكون هناك احتمال في كسب دعوى الإلغاء ، وفي أنها تقوم على سند من القانون سليم . (٢) قيام حالة الاستعجال ، بأن تكون نتائج تنفيذ القرار من المتعذر تداركها إذا صدر في دعوى الموضوع حكم بإلغاء القرار .

٢ — للوزير تفويض وكيل الوزارة في مباشرة الاختصاصات المخولة الوزير بمقتضى القوانين ، كان يصدق على قرار إداري بتعديل خط التنظيم بمدينة القاهرة ، وهو قرار يصدق عليه وزير الشئون البلدية والقروية ، بعد أن يصدره المجلس البلدى . (ق ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦) .

والتفويض غير جائز في المسائل المتعلقة بالسياسة العامة للدولة ، والتي تتصل بمجلس الأمة ومشروعات القوانين .

لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة ويصدق عليها وزير الشئون البلدية والقروية الذى يملك بدوره أن يفوض وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد فى مباشرة اختصاصه هذا وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التفويض بالاختصاصات فقد نصت المادة ٢٠ من قانون إنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة على اختصاصات هذا المجلس فقالت : يختص المجلس بالمسائل الآتية :

أولاً : مراقبة تنفيذ قانون المجلس ولائحته الداخلية والقوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العمومية والتنظيم والبناء وتقسيم الأراضى والطرق . . . سادساً : الاشراف على ما يأتى :

- (١) عمليات المياه والانارة والمجارى . .
- (٢) إنشاء الشوارع والميادين والقناطر والمنزهات العامة أو إغلاقها أو حفظها أو صيانتها وتخطيط الطرق ، ووضع خطوط التنظيم ورصف الشوارع ، وعلى العموم كل ما يؤدى إلى تحسين مرافق المدينة ورفاهيتها . وجاء فى المادة ٣٤ من هذا القانون : « يؤلف المجلس فى كل عام لجناً من بين أعضائه لبحث المسائل التى تعرض عليه ، ويكون الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم أعضاء فى اللجان المكلفة ببحث المسائل الداخلة فى اختصاص الوزارات التى يمثلونها . وتعرض تقارير اللجان على المجلس لإصدار قرار فيها » .
- والمادة ٣٦ منه : « ترسل قرارات المجلس ومحاضر جلساته إلى وزير الشئون البلدية والقروية خلال الثلاثة الأيام التالية لصدور القرارات للتصديق على المحاضر . ولا يجوز تنفيذ قرارات المجلس إلا بعد التصديق عليها منه . . » وتأسيساً على ذلك يكون قرار الهيئة الادارية ، التى حلت محل المجلس البلدى لمدينة القاهرة بجلستها المنعقدة

التقليديين لطلب وقف التنفيذ المؤقت للقرار موضوع دعوى الإلغاء وهما :

(١) اتصال الطلب بمبدأ للشروعية واستناده ، بحسب الظاهر ، إلى أسباب جدية يترك لقاضى الموضوع أمر تقديرها . ويمكن فى ذلك أن يكون هناك احتمال فى كسب دعوى الإلغاء وفى أنها تقوم على سند من القانون سليم .

(٢) قيام حالة الاستعجال بان تكون نتائج تنفيذ القرار من المتعذر تداركها إذا صدر فى دعوى الموضوع حكم بإلغاء القرار — تعرض الحكم المطعون فيه لما تنعاه الجمعية المدعية على القرار الوزارى . . من أنه قضى بتحويل مال عام إلى ملك خاص بغير أداته القانونية المشار إليها فى المادة ٨٨ من القانون المدنى بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ . . ومن أنه لا يجوز للوزير المختص التفويض لغيره فى مباشرة السلطة المخولة له بموجب هذه المادة ٨٨ بعد تعديلها . . ومن أن القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالتفويض بالاختصاصات لا يجيز ذلك إلا فى المسائل الخاصة بالتنظيم الإدارى للجهاز الوزارى فلا يمتد التفويض إلى الاختصاصات اللائحية . . وقال فى ذلك الحكم المطعون فيه ، وبحق ، أن ما تنعاه الجمعية المدعية فى هذا الصدد ، بعيد عن واقعة الدعوى التى تنصب على قرار وزارى صادر بتخطيط أرض قضاء وتحديد خطوط التنظيم فيها وتخصيصها لإقامة مساكن تعاونية عليها . وما من شك فى أن القرارات الإدارية الصادرة فى هذا الشأن لا تعدو أن تكون بطبيعتها قابلة للتعديل والتبديل ، وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ، بموجب قرارات تصدرها الهيئة الإدارية بمجلس بلدى لمدينة القاهرة استناداً إلى السلطة المخولة لها بالقانون رقم ١٤٥

في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٩ بتعديل تخطيط جزء من المنطقة الاقتصادية رقم ٣ بمصر الجديدة ، والى وقعها السيد الوزير والسيد وكيل الوزارة (أحمد رفعت) في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ بالتصديق عليها ، ثم صدور القرار رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٩ باعتماد تعديل هذا التخطيط وذلك نظراً لدواعي الأمن والسرية حسبما جاء بكتاب السلطات الحربية ثم نشره بالجريدة الرسمية وإعمال أثره من تاريخ نشره في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ .

كل ذلك يوحى بتوافر ركن الشروعية للقرار الوزاري المطعون فيه بالالغاء ، خاصة في ظل القانون رقم (٣٩٠) لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات فقرر أن لرئيس الجمهورية أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب القوانين إلى وزير أو الوزراء المختصين . ونص في المادتين الثانية والثالثة منه على أن : « للوزير أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب القوانين إلى وكيل الوزارة وله أن يوزع هذه الاختصاصات بين وكلاء الوزارة في حالة تعددهم ، وللوزير أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له لوكيل الوزارة بموجب القوانين إلى الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح » .

وجاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه : « لما كانت القواعد المتبعة حتى سنة ١٩٥٢ تقضي بتركيز السلطة في يد الوزير ، وكان الوزير بهذا الوضع مسؤولاً عن كل أعمال الوزارة ، غير أنه لما كانت مهمة الوزير مهمة سياسية فقد رؤى أن تقتصر مهمته على وضع السياسة العامة للوزارة وأن تترك الإدارة الفعلية لموظف مسئول ، لذلك صدر القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بنظام وكلاء الوزارات الدائمين ، فعهد إلى وكيل

الوزارة الدائم ببعض الاختصاصات المخولة للوزير كما نص على أن ينوب وكيل الوزارة الدائم عن الوزير في مباشرة اختصاصاته المقررة في القانون . وبذلك خف العبء عن الوزير في معالجة المسائل الجزئية والتفرغ لرسم السياسة العامة للوزارة ومراقبة تنفيذها وقد استمر الحال على هذا النظام حتى صدر القانون رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء نظام وكلاء الوزارات الدائمين فأصبحوا وكلاء وزارة ، وعادت الاختصاصات التي كانت موكولة إليهم إلى الوزراء . ولما كان دستور سنة ١٩٥٦ قد نظم سلطة الوزراء فنص في المادة (١٤٨) منه على أن يتولى كل وزير الإشراف على شئون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، وذلك ما يشعر بأن مهمة الوزراء قد أصبحت مهمة سياسية فحسب ، ذلك لأنه ليس من المستطاع أن ينهض الوزير مع ذلك بالتبعات الإدارية التي تحول دون التفرغ لعمله الأساسي في توجيه السياسة العامة . لذلك رؤى جواز تحويل وكيل الوزارة في مباشرة الاختصاصات المخولة للوزير بمقتضى القوانين ، والفهم أن لا يشمل التفويض المسائل التي تتعلق بالسياسة العامة للدولة ، والمسائل التي تتصل بمجلس الأمة وكذلك مشروعات القوانين والقرارات ، فبقى من اختصاص الوزير » .

وإعمالاً لأحكام هذا القانون أصدر السيد وزير الشئون البلدية عدة قرارات تنظيمية لتوزيع الاختصاصات في وزارته . . من ذلك القرار . . « يختص السيد المهندس أحمد رفعت وكيل الوزارة المساعد بالإشراف على الإدارات العامة للمباني والتخطيط والإسكان والرخص والبلديات . ونص في البند الرابع من هذا القرار على أن يفوض السيد وكيل الوزارة في مباشرة

الاختصاصات الواردة في هذا البند ومنها القرارات المنفذة للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي الصادر من الهيئة العامة للمجالس البلدية السابق التصديق عليها من الوزير . ثم صدر القرار الوزاري رقم ١٠١٠ لسنة ١٩٥٩ في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٩ ونص في مادته الأولى على أن : « يفوض السيد المهندس أحمد رفعت وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية المساعد في مباشرة الاختصاصات المخولة للسيد الدكتور عزيز أحمد يس وكيل الوزارة بمقتضى القرارات الصادرة في هذا الشأن ، وذلك خلاوة على اختصاصاته الحالية » . وتأسيساً على ذلك نشر القرار المطعون فيه بعمل توقيع سيادته عن السيد الوزير ومفاد هذه النصوص التشريعية والقرارات الوزارية ، أن دعوى الإلغاء بحسب الظاهر من النصوص والأوراق لا تقوم على

أسباب جدية وقدرت محكمة القضاء الإداري أن الاحتمال في أحقية الجمعية المدعية لما تطلب من حيث الموضوع ، هو احتمال غير قوى . كما حرص الحكم المطعون فيه على أن يبرز انتفاء قيام حالة الاستعجال وأبان أنه لا يترتب على تنفيذ القرار محل الطعن نتائج يتعذر تداركها فيما لو قضى في موضوع الدعوى بإلغاء القرار ، إذ يكفي المال في تعويض آثار التنفيذ كافة إن كان لذلك أساس من القانون .

« ومن حيث إنه على هدى ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه ، وقد انتهى إلى أن طلب وقف تنفيذ القرار رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٩ قد فقد ركنيه الأساسيين وتعين لذلك رفضه قد أصاب الحق . . وهذا كله مع عدم المساس بأصل دعوى الإلغاء » ..

(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٧ عليا) .

قضاء محكم الاستئناف

القضاء التجاري

٧٤

محكمة استئناف القاهرة

١٠ من يناير ١٩٦١

إفلاس : مدين ، عجزه عن الوفاء ؛ قبول الدائن التأجيل للصلح ، دلالة .

المبدأ القانوني

إن ما قالت به محكمة أول درجة من أن موافقة المستأنفة على التأجيل للصلح يدل في ذاته على أن عجز المستأنف ضده عن الوفاء هو عجز مؤقت ، إنما هو قول مردود بأن قبول التأجيل للصلح من جانب المستأنفة كان مرة واحدة أملا في احتمال سداد دينها كله أو بعضه ، أما وقد عجز المدين عن الوفاء ولو بجزء من هذا الدين لإتمام الصلح الذي استأجل الدعوى من أجله مراراً ، فقد ثبت بصفة قاطعة أن هذا العجز عن الوفاء كان عجزاً حقيقياً مستمراً ، وقد انهار بذلك الدليل الذي استمده الحكم المستأنف من موافقة الشركة الدائنة على التأجيل للصلح ، عندما ذهب إلى أن العجز مؤقت نتيجة ضائقة مالية عارضة .

(القضية رقم ٦١٤ سنة ٧٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد رضوان حجازي وكامل سيدم ويوسف راشد المستشارين) .

٧٥

محكمة استئناف القاهرة

١٧ من يناير ١٩٦١

أ - وكالة بالعمولة .
ب - اختصاص المحكمة التجارية .
ج - قيمة العمولة .

المبادئ القانونية

١ - بيع منتجات نظير نسبة مئوية من العمولة التي تتقاضاها الشركة من شركة أخرى منتجة للسجائر ، يعتبر وكالة بالعمولة ، ولا يعتبر علاقة تاجر جملة بتاجر تجزئه .
٢ - محكمة استئناف القاهرة تختص بنظر القضايا المدنية والتجارية ، أما أفراد المحكمة التجارية بنظر القضايا التجارية فهو تنظيم داخلي بين دوائر محكمة الاستئناف ، اقتضته مصلحة العمل ، لا يسلبها ولاية الفصل في المسائل التجارية .

٣ - لا يجوز خفض قيمة العمولة ، دون موافقة الوكيل بالعمولة .

المحكمة

« .. حيث إن هذه المحكمة تقرر محكمة أول درجة على أن العلاقة بين الشركة المستأنفة ومورث المستأنف ضدهم لا تخرج عن كونها وكالة

« وحيث إنه متى ثبت أن العلاقة بين الشركة للمستأنفة ومورث للمستأنف ضدهم في تكيفها القانونى الصحيح وكالة بالعمولة .. ، لا يجوز للموكل أن يخفض قيمة العمولة دون موافقة الوكيل بالعمولة » .
(القضية رقم ٢٢٩ سنة ٧٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٦

محكمة استئناف القاهرة

٢٤ من يناير ١٩٦١

فيلم سينمائى : موسيقى مصاحبة ، مؤلفها ، حقه قبل عارضى الفيلم .

المبدأ القانونى

مؤلف الموسيقى المصاحبة للفيلم السينمائى ليس له الحق ، هو أو من يخلفه ، فى تقاضى أى أجور أو نسبة فى الربح من أصحاب دور السينما إذا عرضوا الفيلم الذى اشترك فى تأليف موسيقاه مقابل الأداء العلنى .

وللنتج أو من يحل محله الحق وحده فى تقاضى الأجر منهم نيابة عن المشتركين فى تأليف الفيلم جميعاً ، ومنهم واضع الموسيقى إلا إذا اتفق على خلاف ذلك^(١) .

الوقائع :

قدم مندوبو الحارس العام على أموال الرعايا الفرنسيين على المكتب المصرى لحقوق التأليف وجمعية المؤلفين وناشرى الموسيقى بباريس ، طلباً

(١) راجع تعليقا على هذا الحكم : محاضرة الدكتور وحيد رأفت الحامى : « مظهر من مظاهر الملكية الأدبية ، المحللة من ٤١ عدد ١٠ من ١٩١٨ » .

بالعمولة ، بمقتضاها كان مورث للمستأنف ضدهم يقوم ببيع منتجات الشركة للمستأنف ضدها لحساب الشركة المستأنفة نظير عمولة ، عبارة عن نسبة مئوية من العمولة التى تتقاضاها الشركة المستأنفة من الشركة المستأنف ضدها المنتجة للدخان والسجائر محل التوكيل ..

وتضيف هذه المحكمة أن ما تدعيه الشركة المستأنفة من أن علاقتها بمورث للمستأنف ضدهم لا تخرج عن كونها علاقة تاجر جملة بتاجر تجزئة ، وأن العمولة التى يتقاضاها منها إنما تمثل الحصص الذى يمنحه تاجر الجملة لتاجر التجزئة على مشترياته ، غير صحيح ولا سند له من الواقع ، ذلك أن الحصص من ثمن البيع فى هذه الحالة إنما يتم عند انعقاد صفقة البيع ، على خلاف ما هو حاصل فى حالة الدعوى الحالية ، إذ أن الثابت أن مورث للمستأنف ضدهم كان يتقاضى من الشركة المستأنفة نسبة مئوية من صافى العمولة التى كانت تحصل عنها من الشركة المستأنف ضدها الأخيرة ، أى أنه كان يحصل على هذه النسبة المئوية بعد بيع الدخان وتصفية الحساب ، الأمر الذى يدل فى وضوح وجلاء على أنه وكيل بالعمولة ..

إن ما انتهت إليه الشركة للمستأنفة — بناء على هذا التكييف القانونى الجديد للعلاقة التى كانت قائمة بينها وبين مورث المستأنف ضدهم — إلى طلب الحكم بعدم اختصاص المحكمة التجارية بنظر الدعوى — فإنها — بغض النظر عن فساد هذا التكييف القانونى الجديد — أن هذه المحكمة لها ولاية الفصل فى القضايا المدنية والتجارية على السواء ، وما انفرادها بنظر القضايا التجارية إلا تنظيماً داخلياً بين دوائر محكمة استئناف القاهرة اقتضاء صالح العمل لا يسلبها ولاية الفصل فى المسائل التجارية وكذلك الأمر بالنسبة لمحكمة أول درجة .

ولأسبابها طلب سماعها الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بجميع مشتملاته وتأيد الأمر للتظلم منه مع إلزامها المصروفات والأتعاب عن الدرجتين بحكم مشمول بالتنفيذ للعجل وبلا كفالة .

وبمجلس ١٠/١٠/١٩٦٠ دفع الحاضر عن المستأنف ضدها بعدم قبول الاستئناف لرقمه من غير ذي صفة .

وبعد أن سمعت المحكمة .. المرافعة ..
صدر الحكم الآتي .

المحكم

« .. وحيث إن الخلاف بين طرفي الخصومة يدور .. حول ما إذا كان لمؤلف الموسيقى المصاحبة لأحد الأفلام السينمائية أن يتقاضى أجراً معيناً من صاحب دار السينما القائم بعرض هذا الفيلم تأسيساً على الحق المحول له بنص المادتين ٦٥٥ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن استغلال مصنفه فيما يتعلق بالأداء العلني ، أم أن مثل هذا الفيلم يعتبر مصنفاً مشتركاً يندرج تحت نص المواد ٢٦ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٤ من ذات القانون وينحصر لأحكامها التي تتضمن اعتبار المنتج نائباً عن مؤلفي المصنف السينمائي في الاتفاق على عرض الترخيص واستغلاله وصاحب الحق في الترخيص بالأداء العلني للفيلم بحيث لا يجوز لواقع الموسيقى الانفراد بالمطالبة بمقابل الأداء العلني عن موسيقاه ، وبالتالي لا يجوز له اتخاذ الإجراءات النصوص عليها في المادة ٤٣ من القانون ، وقد ذهب المستأنفان إلى الأخذ بالرأي الأول ، بينما تمسكت المستأنف عليها بالرأي الثاني وشايعتها في ذلك محكمة أول درجة التي أصدرت حكمها المستأنف على هذا الأساس .

« وحيث إن هذه المحكمة ترى أن الحكم المستأنف قد صادف الصواب وأصاب الحقيقة عندما قضى بإلغاء الأمر المتظلم منه الصادر بتاريخ

للسيد رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٥٨/١١/٩ ضد مدير ومستغل سينما هوليوو بوليس بمصر الجديدة ، طلبوا فيه إصدار الأمر :

أولاً — بنسب الخبير الفني الأستاذ مصطفى السيد لإثبات الأداء العلني الذي يتم في المحل للعروض ضده ، وإجراء وصف تفصيلي للمصنفات التي تؤدي به .

ثانياً — توقيع الحجز التحفظي فوراً وبدون تنبيه تحت مسؤولية الطالبين على ما يوجد من إيرادات بأمكنة بيع التذاكر وخزانة المحل ، وفاء للحقوق المطلوبة والمصاريف الاحتمالية .

ثالثاً — منع استمرار العرض القائم بالمحل رابعاً — التصريح بأن يتم التنفيذ في غير المواعيد الرسمية .

وفي نفس اليوم صدر الأمر تحت مسؤولية الطالبين .

وبتاريخ ١٩٥٨/١١/١٠ تظلمت المستأنف ضدها من هذا الأمر بعريضة أعلنت إلى المتظلم ضد (مندوبي الحراسة) في نفس التاريخ طلبت للأسباب الواردة بها إلغاء الأمر الصادر بتاريخ ١٩٥٨/١١/٩ بجميع بنوده ، وإلغاء كل ما ترتب عليه من إجراءات وأخصها الحجز التحفظي المتوقع في ١٩٥٨/١١/١٣ على مال المتظلمة ، مع إلزام المتظلم ضد المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .. وبمجلس ٢٦/١٢/١٩٥٩ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية (دائرة التظلمات) ، بقبول التظلم شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الأمر المتظلم منه الصادر بتاريخ ١٩٥٨/١١/٩ بجميع مشتملاته ، وإلغاء كل ما ترتب عليه من إجراءات ، وألزمت المتظلم ضده المصروفات و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .

استأنف المستأنف بصفته هذا الحكم ، بعريضة معلنه للمستأنف ضدها في ١٩٦٠/١/١٢ ،

١٩٥٨/١١/٩ بجميع مشتملاته ، وإلغاء كل ما ترتب عليه وذلك للأسباب الآتية التى تتضمن بذاتها الرد على أوجه الاستئناف :

أولا — إنه لا جدال فى أن لمؤلف الموسيقى المصاحبة للفيلم السينمائى حق استغلال مصنفه ماليا ، وأنه لا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق إلا بإذن كتابى منه أو بمن يخلفه بالتطبيق لأحكام المادة ٥ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ التى تنص على أن : « للمؤلف وحده الحق فى تقرير نشر مصنفه وفى تعيين طريقة هذا النشر . وله وحده الحق فى استغلال مصنفه ماليا بأية طريقة من طرق الاستغلال ، ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابى سابق منه أو بمن يخلفه » . كما أنه ما من شك فى أن حقه فى الاستغلال يتضمن شيئين : ١ — حق الأداء العلنى بنقل المصنف إلى الجمهور مباشرة بأية صورة ومنها العرض السينمائى ؛ و ٢ — حق النشر بنقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون فى متناول يده ويمكن أن يكون هذا النشر بالطريق السينمائى ، وهذان الحقان قد أوضحتها المادة ٦ من القانون بقولها : « يتضمن حق المؤلف فى الاستغلال : (أولا) نقل المصنف إلى الجمهور مباشرة بأية صورة وخاصة بإحدى الصور الآتية : التلاوة العلنية أو التوقيع الموسيقى . . أو العرض بواسطة الفانوس السحرى أو السينما (ثانيا) نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون فى متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة . . أو الصب فى قوالب (كالاسطوانات بالنسبة للموسيقى) . . أو عن طريق النشر الفوتوغرافى أو السينمائى » . غير أن حق الاستغلال يملكه المؤلف بغير قيد ولا شرط إذا انقرد بتأليف مصنفه ولم يشترك فيه معه أحد

من فنه أو من أصحاب الفنون الأخرى ، أما إذا اشترك معه عدة أشخاص آخرين لحق أى منهم فى استغلال المصنف المشترك ، ومن بينهم مؤلف الموسيقى المصاحبة للفيلم السينمائى ، يخضع بلا جدال لأحكام الفصل الثانى من القانون وعنوانه : « أحكام خاصة ببعض المصنفات » ، وأهم هذه الأحكام فيما يتعلق بخصوصية التظلم موضوع هذا الاستئناف ، هو ما نص عليه فى المواد ٢٦ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٤ ، إذ بعد أن أورد القانون فى المادة ٢٥ حكم اشتراك عدة أشخاص — من فن واحد — فى تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم فى العمل المشترك — وهى حالة لا تنطبق على الدعوى الماثلة — فقد نص بعد ذلك فى المادة ٢٦ على أنه : « إذا كان اشتراك كل من المؤلفين يندرج تحت نوع مختلف من الفن ، فلكل منهم الحق فى استغلال الجزء الذى ساهم به على حدة ، بشرط ألا يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك مالم يتفق على غير ذلك » . ولعل نص هذه المادة من الواضح بحيث لا يدع أى مجال للخلاف فيما يتعلق بشروطها ونطاق تطبيقها على النزاع الحالى ، ذلك أنه من الواضح أن الفيلم السينمائى (حرب و سلام) وهو مصنف اشترك فى تأليفه ، بنص المادة ٣١ من القانون ذاته ، عدد من المؤلفين من أنواع مختلفة من الفنون وهم : مؤلف السيناريو ، ومن قام بتحرير المصنف ، ومؤلف الحوار ، وواضع الموسيقى الذى قام بوضعها خصيصاً للمصنف والمخرج الذى بسط رقابة فعلية وقام بعمل إيجابى لتحقيق المصنف ، فلكل من هؤلاء الحق فى استغلال الجزء الذى ساهم به على حدة طبقاً لحكم المادة ٢٦ وبالشرط الذى أورده المشرع فى هذه المادة ، وهو ألا يضر ذلك الاستغلال الفردى باستغلال المصنف المشترك . . ولا يمكن أن يمنح

استعمالها في مصنف مشابه حق لا يضر بذلك بحقوق مؤلف الشطر غير الموسيقى إلا إذا اتفق على غير ذلك ، فيمكنه مثلاً طبع نوتة موسيقية بموسيقاه ونشرها ، أو تسجيلها على أشرطة أو أسطوانات وبيعها للأفراد أو النصح بآدائها علناً .

كما لم ينب عن المشرع أيضاً أن يحسم ما قد يقع من خلاف بين المشتركين في تأليف الفيلم السينمائي وهم عديدون — فنص في المادة ٣٢ من القانون على أن : « لمؤلف السيناريو ولمن قام بتحرير المصنف الأدبي ، ولمؤلف الحوار وللمخرج مجتمعين الحق ، في عرض المصنف السينمائي .. رغم معارضة واضع المصنف الأدبي الأصلي أو واضع الموسيقى ، وذلك مع عدم الإخلال بحقوق المعارض المدنية على الاشتراك في التأليف » . وواضح من هذا أن المشرع قد وضع واضع المصنف الأدبي الأصلي وواضع الموسيقى ، في المركز الثاني بالنسبة لباقي المشتركين في تأليف الفيلم ، الذين أعطاهم الحق مجتمعين في عرض المصنف السينمائي رغم معارضة الأولين .

ثم رأى المشرع بعد ذلك في سبيل تنظيم استغلال الفيلم أن يولى المنتج مركزاً خاصاً فاعتبره دائماً الناشر للمصنف السينمائي ، وأفاض عليه النيابة القانونية عن مؤلفي هذا المصنف وعن خلفهم في الاتفاق على عرض الشريط واستغلاله ، فنص في المادة ٣٤ من القانون بعد تعريف المنتج على أنه : « يعتبر المنتج دائماً ناشر المصنف السينمائي ، وتكون له كافة حقوق الناشر على الشريط وعلى نسخه . ويكون المنتج طول مدة استغلال الشريط المتفق عليها نائباً عن مؤلفي المصنف السينمائي وعن خلفهم ، في الاتفاق على عرض الشريط واستغلاله .. مالم يتفق على خلافه » . وترتيباً على ذلك يكون للنتج دون مؤلفي الفيلم على اختلاف أنواعهم —

أحد إلى القول بإمكان انفراد مؤلف الموسيقى في فيلم (حرب وسلام) أو في أي فيلم مماثل باستغلال الجزء الموسيقي في الفيلم على حدة دون أن يضر ذلك باستغلال المصنف — أي الفيلم جميعه ، إذ قد تضع قيمة الفيلم جميعها أو على الأقل جزء منها إذا عرض بدون موسيقاه التي وضعت خصيصاً لمصاحبة الحركة والحوار بفرض إمكان فصلها بطريقة ما ، وبالتالي يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك ضرراً بليغاً ، وهو ما حرص الشارع على تفاديته بالحكم الذي أورده في المادة ٣٦ سالفه الذكر . وغنى عن البيان أن لفظ الاستغلال المشار إليه في هذه المادة يشمل حق الأداء العلني ، وحق النشر المنصوص عليهما في المادة ٦ من القانون .

هذا ولم يفت المشرع أن يورد حكماً خاصاً للمصنفات التي تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى ، فأباح لمؤلف الشطر غير الموسيقى في المادة ٣٠ من القانون أن ينفرد بالترخيص بالأداء العلني للمصنف المشترك جميعه ، إذ جرى نص هذه المادة صريحاً على أنه : « في المصنفات التي تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى ، وفي الاستعراضات المصحوبة بموسيقى ، وفي جميع المصنفات المشابهة يكون لمؤلف الشطر غير الموسيقى الحق في الترخيص بالأداء العلني للمصنف المشترك كاه ، أو بتنفيذه أو بعمل نسخ منه ، ويكون لمؤلف الشطر الموسيقى حق التصرف في الموسيقى وحدها بشرط ألا يستعمل في مصنف مشابه للمصنف المشترك ، مالم يتفق على غير ذلك » .

ولا شك في أن الفيلم السينمائي هو مصنف ينفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى فيخضع لحكم هذه المادة ، ومن الممكن لواضع الموسيقى أن يستعمل حقه في التصرف في موسيقاه واستغلالها بشرط عدم

الموسيقى وهذا ما ينفيه المستندان رقمى ٧٥٦ . .
وأولها صادر من شركة أفلام بارامونت . . قبل
عرض فيلم (حرب وسلام) بإعطاء المستأنف
ضدها حق عرض هذا الفيلم بدار سينما بالاس
بهيوبوليس . . بالشروط الموضحة بهذا المستند ،
وثانيهما شهادة من هذه الشركة تفيد أنها قد حصلت
من مؤلفي الفيلم وواضعي موسيقاه وغيرهم على
الحق الكامل لاستغلال الفيلم وعرضه علنا في أى

سينما " ... the company has obtained from the authors, composers of music, and others, **complete use** of all words and music..."

We therefore are authorized to **exhibit to the public** in any cinema." كما أن الجمعية والمكتب المستأنفين لم يقدموا من جانبهما ما يدل على أن واضع الموسيقى قد اتفق مع المنتج أو مع شركة بارامونت على أنه يحتفظ لنفسه بحق الاداء العلنى . وإنما اكتفيا بتقديم ما يفيد تنازله عن هذا الحق باتمائه للجمعية الايطالية للمؤلفين والناشرين التى يمثلها المستأنفان ، مستدلين بذلك على أنه اتفق مع المنتج على الاحتفاظ بهذا الحق ، ولكن المحكمة لا توافق ، المستأنفين على هذا الاستدلال ، لاحتمال استعمال واضع الموسيقى لحقه مرتين أو لجواز فسخ تعاقدته مع إحدى الشركات والاتفاق مع شركة أخرى ، والفيصل فى ذلك كله هو العقد المحرر بينه وبين المنتج وهو الذى تحاشى المستأنفان تقديمه .

ثانياً — إنه لا محل لما أفاض به المستأنفان فى أسباب استئنافهما نعبا على الحكم المستأنف من أنه تعرض لأصل النزاع وفصل فى أصل الحق ، رغم صدوره فى تظلم فى قرار صادر من قاضى الأمور الوقية ، لأن هذا النعى مردود بأن الفصل فى مثل هذا التظلم يستلزم حتما التعرض لتفسير

الحق فى استغلال المصنف السينمائى بما فيه الأداء العلنى بداهة باعتباره نائباً عنهم . ولا يتعارض هذا مع نص المادة ٢٦ من القانون التى أباحته لكل من مؤلفي المصنف المشترك الحق فى استغلال الجزء الذى ساهم به على حدة ، بشرط ألا يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك إذ من الممكن — كما سبق القول — لمؤلف الموسيقى المصاحبة للفيلم مثلا أن يسجلها على أشرطة أو اسطوانات ليستغلها ببيعها للجمهور للاداء الخاص أو للملاهى والمتديات العامة للاداء العلنى وبذلك يكون قد استعمل حقه فى الاستغلال المنفرد دون الأضرار بباقي المؤلفين المشتركين فى الفيلم ، كما يجوز لمؤلف السيناريو مثلا أن يطبع القصة فى كتاب ويمده للنشر على الجمهور وهكذا . .

ومؤدى ما تقدم جميعه أن مؤلف الموسيقى المصاحبة للفيلم السينمائى ليس له الحق ، هو أو من يخلفه ، فى تقاضى أى أجر أو نسبة فى الربح من أصحاب دور السينما إذا عرضوا الفيلم الذى اشترك فى تأليف موسيقاه ، مقابل الأداء العلنى ، وأن للمنتج أو من يحل محله الحق وحده فى تقاضى الأجر منهم نيابة عن المشتركين فى تأليف الفيلم جميعاً ومنهم واضع الموسيقى إلا إذا اتفق على خلاف ذلك ومن ثم لا يكون لمؤلف الموسيقى المصاحبة لفيلم « حرب وسلام » ولا الجمعية المستأنفة التى تنازل لها عن حقه فى الاستغلال أو المكتب المصرى لحقوق التأليف الذى يمثل الجمعية ، أى حق فى مطالبة المستأنف ضدها بأجر ما نظير عرض هذا الفيلم فى دار السينما المملوكة لها ، إلا إذا ثبت أن شركة (بارامونت) التى حلت محل المنتج باعتبارها منفذة للفيلم وموزعة له . . قد احتفظت عند اتفاقها مع المستأنف ضدها بحق الاداء العلنى لواقع

نصوص القانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ واستظهار أحكامه لمعرفة ما إذا كان قد طبق على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً أم لا ، بدليل أن الطرفين تعرضا في مرافعتهما ومذكراتهما إلى هذا التفسير فعلا وكان لكل منهما رأى يعارض به رأى الآخر ، هذا ولا يمنع من ذلك رفع الدعوى الموضوعية خلال المدة التي نص عليها هذا القانون ، ولكن كل ما يمكن للمستأنين أن يتمسكا به هو أن الحكم في هذا التظلم لا تكون له أية حجية في الدعوى الموضوعية ، لأن هذا الحكم صادر في إجراء وفق لا يمس أصل الحق . أما ما يقول به المستأنيان في إحدى مذكراتهما من انه في وسع المتظلم أن يضع حدا للإجراءات المتخذة ضده بإيداعه خزانة المحكمة كفالة مناسبة أو جزءاً من الأيراد الناتج من عرض الفيلم مساوياً لما يسمى بالحقوق الصغيرة وهي لا تتجاوز في مصر ٧٢٢٢ إلى أن يفصل في أصل النزاع من محكمة الموضوع — أن هذا الذي يقول به المستأنيان قول ألقى جزافاً بل وجاء مخالفاً لحكم القانون الوارد بفقرة نهاية المادة ٤٣ من أن الذي يدفع الكفالة هو طالب اتخاذ الإجراءات أي المستأنفة حيث جرى نص هذه الفقرة على أن: « لرئيس المحكمة الابتدائية في جميع الأحوال أن يأمر بنذب خير لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ

وان يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة » . وهذا ما اغفله قاضي الأمور الوقفية عندما أصدر أمره في الدعوى الحالية ، هذا فضلاً عن أن النسبة في الأباح مقدرة بطريق جزافي ويغلب أن تكون محل منازعة من الطرفين في حالة الاتفاق على أداء مقابل الأداء العلني في المصنفات غير المشتركة أو في المصنفات المشتركة التي يحتفظ فيها مؤلف الموسيقى لنفسه بحق اقتضاء مقابل الأداء العلني عند عرضها ، فهي من باب أولى مثار نزاع في المصنفات المشتركة المختلف على حق الأداء بالنسبة للموسيقى المصاحبة لها .

ثالثاً — ان قول المستأنين بأن الحكم المستأنف قد أهمل بحث المخالفة الثانية المتعلقة بالأداء العلني غير المشروع للمصنفات الموسيقية الأخرى المسجلة على اسطوانات من تأليف وتلحين أعضاء من الهيئة المستأنفة أو الهيئات التي تمثلها ، فردود بأنه لم يثبت من الأوراق أن هذه المصنفات كانت تذايع في دار السينما المملوكة للمستأنف ضدها ، فلا محل لتعرض الحكم إلى هذه المخالفة واقحام بحثها ضمن أسبابه طالما لم يقيم أي دليل على وقوعها . . . »

(القضية رقم ٢٣ سنة ٧٧ ق بالهيئة السابقة) .

المصلحة في النقض الجنائي

للرئيس روبرت ميشير

- ١٧ -

الباب الرابع

المصلحة عند الطعن في قضاء الدعوى المدنية

نصت المادة ١/٢٥١ إجراءات على أنه « لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بمقتضى مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة طبقاً للمادة ٢٧٥ ، ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية » ، والدعوى المدنية I'action civile يمكن تعريفها بأنها « الدعوى التي يقيمها من لحقه ضرر من الجريمة بطلب تعويض هذا الضرر^(١) » . وهي في حقيقتها دعوى تعويض action en dommages-intérêts ، إلا أنها تنشأ عن فعل خاطيء ضار يعد في نظر قانون العقوبات جريمة ، فهي مشتركة المصدر مع الدعوى الجنائية .

ولهذا الاشتراك في المصدر أباح قانون الإجراءات للضرور من الجريمة أن يقيم دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية . كما جعل الحكم الصادر في الدعوى الجنائية مقيداً للقاضي المدني إذا قرر ثبوت الواقعة وصحة إسنادها إلى المتهم .

وإنما ينبغي أن يكون التعويض المدني المدعى به أمام المحكمة الجنائية مترتباً على الواقعة الجنائية للطروحة على المحكمة ترتيباً مباشراً . وولاية المحاكم الجنائية فيما يتعلق بالحكم بالتعويضات المدنية ولاية استثنائية ينبغي أن تفسر في أضيق نطاق أي فيما نشأ عن تنفيذ الجريمة أو وقوعها بطريقة مباشرة فحسب ، لا ما نشأ عن ظروف أخرى ولو كانت متصلة بالجريمة بصورة من الصور .

وربما يكون اشتراط السببية على هذا النحو بين الضرر والجريمة ما قد يوهم خطأ بأن المتهم غير مطالب إلا بتعويض النتائج المباشرة لجريمته فحسب . وهذا غير صحيح ، إذ طبقاً للمذهب السائد

(١) وذلك طبقاً للتعريف الذي أعطتها إياه المادة ١/٢٧٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي .

في قضائنا المصرى بمد الجانى مسئولاً من الوجهتين الجنائية والمدنية معاً عن النتائج المألوفة التى تتفق والسير العادى للأمر ، ولو لم تكن تلك النتائج متصلة اتصالاً مباشراً بالجريمة . غاية ما هنالك أنه يسأل مدنياً عن الأضرار المباشرة للجريمة أمام القضاة الجنائي أو المدني . ويسأل عن الأضرار المدنية المألوفة التى تتفق والسير العادى للأمر — ولو كانت غير مباشرة — أمام القضاء المدني فحسب ، ولا يجوز الادعاء بها مدنياً أمام القضاء الجنائي .

أو بعبارة أخرى إن قاعدة استلزام السببية المباشرة بين الجريمة وبين الضرر الذى يبيح رفع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى يحدد نطاق اختصاص القاضى الجنائى بالدعوى المدنية ، لا نطاق المسئولية المدنية ذاتها ، فهى ترسم للقاضى الجنائى نطاق اختصاصه بالدعوى المدنية دون أن ترسم للدعى عليه فيها نطاق مسئوليته بالتعويض المدني .

لذا لا يجوز للقاضى الجنائى أن يقضى بالتعويض المدني المترتب على عقد مدنى ، أو على شبه عقد ، أو شبه جنحة . بل إن اختصاصه مقصور على تقدير التعويض عن الجريمة القائمة عنها الدعوى الجنائية فحسب (١) .

فإذا أقيمت أمام القاضى الجنائى دعوى مدنية بالتعويض عن فعل ضار لم ينشأ عن ذات الفعل المرفوعة عنه الدعوى الجنائية وجب عليه أن يقضى بعدم قبول الدعوى المدنية . لأن من شروط قبول الدعوى المدنية أمامه أن تكون ناشئة عن ذات الفعل الجنائى . وأحياناً ترى محكمة النقض أنه ينبغي عليه أن يقضى بعدم الاختصاص بنظرها . والقضاء بعدم قبولها أو بعدم الاختصاص بها فى مثل هذه الحالة متماثل من ناحية أنه فى الحالين لا يمنع المدعى المدني من تجديد دعواه أمام قاضيه المدني المختص بها . فلا يجوز على أية حال للقاضى الجنائى أن يقضى برفضها لهذا السبب وحده ، لأن الرفض يتضمن فصلاً فى موضوع الدعوى المدنية ، ويحول دون إمكان تجديدها أمام قاضيه المختص بها (٢) .

وعدم اختصاص القاضى الجنائى بالفصل فى دعوى التعويض التى لا تجمعها مع الدعوى الجنائية وحدة الواقعة من النظام العام لأنه متعلق بولاية كل من القضاء الجنائى والمدنى بنوع معين من القضايا . والقاعدة التى رسمتها المادة ٣٣٢ من قانون الإجراءات هى أن كل اختصاص متعلق بالولاية يعد من النظام العام . فيمكن على ذلك الحكم بعدم اختصاص القاضى الجنائى بالدعوى المدنية فى هذه الحالة فى أية حالة كانت عليها الدعوى . كما يجب عليه أن يقضى به من تلقاء نفسه إذا سكت

(١) للزبد راجع مؤلفنا فى « مبادئ الإجراءات الجنائية » طبعة ٤ ص ١٥١ — ١٦٠ .

(٢) لذا لا يبدو فى محله ما ذهب إليه أحد أحكام النقض من أنه إذا كان ما طلب المدعى بالحق المدني التعويض عنه أمام القاضى الجنائى لم ينشأ عن ذات الفعل المرفوعة عنه الدعوى الجنائية بل عن فعل آخر متصل بالواقعة . فإن القضاء بتنقض الدعوى المدنية لا يكون قد خالف القانون فى شيء (قض ٢٣/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ رقم ٣٦٩ ص ١٠١٧) .

صاحب المصلحة عن إبدائه^(١) .

أما الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي لسبق اختياره الطريق المدني فهو ليس من النظام العام ، بل تقرر حماية لصالح المتهم — وأيضاً المستول عن الحق المدني ، حق لا يبدأ من جديد دفاعهما بمجهود مزدوج بعد الجهد الذي بذلاه أمام القاضى المدني . فلذا يجب إبداء هذا الدفع الأخير قبل الدخول في موضوع الدعوى المدنية المقامة أمام القاضى الجنائي وإلا سقط الحق في التمسك به^(٢) . ولا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة التقص وليس للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها^(٣) .

وينبغي أن يكون الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية بحكم واحد مع الدعوى الجنائية (م ٣٠٩) . فإذا أصدرت المحكمة الجنائية حكماً في موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع عليها بعدئذ الفصل في الدعوى المدنية بحكم على حدثه لزوال سبب ولايتها بالفصل فيها . لذا فإنه إذا كان الحكم قد قضى في الأولى وحدها وأرجأ الفصل في الثانية فلم يفصل فيها ، فإن الطعن بالنسبة للدعوى المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم فيها قابل للطعن بالتقص^(٤) . وإنما ينبغي عندئذ رفع الدعوى المدنية أمام قاضها الأصلي بإجراءات مبتدئة ، أو إحالتها إليه من المحكمة الجنائية للفصل فيها بغير مصاريف عملاً بنص المادة ٣٠٩ إجراءات .

وعندما يفصل القاضى الجنائي في الدعويين معاً بحكم واحد فإنه يجوز للمتهم الطعن بالتقص بالنسبة للحكم الصادر فيهما معاً أو في إحداها دون الأخرى حسباً تقتضيه مصلحته . ويجوز للمدعى بالحق المدني والمستول عنه أن يطعنا في الحكم بالنسبة للدعوى المدنية وحدها دون الجنائية تطبيقاً لقاعدة مضطردة وهي أن خصومة الدعوى الجنائية تتعقد دائماً بين النيابة مدعية والمتهم مدعى عليه ، أما خصومة المدعى المدنية فتتعقد بين المدعى بالحق المدني من جانب والمتهم من جانب آخر ، أو المتهم ومعه المستول عن الحق المدني بحسب الأحوال .

وبحكم شرط المصلحة قبول الطعن في الحكم الصادر بالنسبة للدعوى المدنية سواء أصدر الطعن من المتهم أم من المدعى بالحق المدني أم من المستول عنه . فالمصلحة هنا تتحكم في قبول الطعن ، على النحو الذي تقدم بالنسبة للطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية ، والذي يبيّن تفصيلاً فيما سبق .

(١) تقص ١٩٤٤/٤/٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٢٥ من ٤٤٥ و ١٩٥٧/٣/٢٦ أحكام التقص س ٨ رقم ٨٣ من ٢٨٨ .

(٢) ج ١ فقرة ١٨٤ وليواغان م ٣ فقرة ٢٢ .

(٣) تقص ١٩٣٠/١٢/١١ المحاماة س ١١ رقم ٤١٥ من ٨٠٩ و ١٩٤١/٤/١٤ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٢٤٢ من ٤٣٦ و ١٤ مايو سنة ١٩٥٧ أحكام التقص س ٨ رقم ١٣٦ من ٤٩٦ .

(٤) تقص ٤ يونيو سنة ١٩٥٧ أحكام التقص س ٨ رقم ١٦٦ من ٦٠٦ .

وعلى ذلك نرى أن نعالج موضوع المصلحة في الطعن في قضاء الدعوى المدنية المرفوعة أمام القاضي الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية في فصلين نخصص أولهما للكلام فيها بوصفها شرطاً لقبول الطعن ، وفي ثانيهما للكلام فيها بعد قبول الطعن بالفعل ، إذ قد يثار موضوع المصلحة أيضاً من زوايا أخرى غير زاوية اعتبار المصلحة شرطاً — فحسب — لقبول الطعن على ما سيلي توضيحه في حينه :

الفصل الأول

المصلحة كشرط لقبول الطعن في قضاء الدعوى المدنية

تعد المصلحة شرطاً لقبول أى طعن ، وانتفاؤها دفع بعدم قبوله ، وهي تعد كذلك أيضاً بالنسبة للطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية .

على أن دور المصلحة في قبول الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية تخف به الدقة من أكثر من جانب . وذلك لأنه إذا كانت القاعدة الأصلية هي قصر حق الطعن في الدعوى على من لحقه ضرر من بين خصومها ، فإن هذا لا ينفي إمكان تأثير الحكم الصادر في الدعوى الجنائية على الحكم الصادر في الدعوى المدنية ، وبالتالي في حقوق المدعى بالحق المدني والمسئول عنه ، مع أنهما ليسا خصمين في الدعوى الجنائية . وهذا ما دفع بعض الشراح إلى التساؤل عما إذا كان لنظرية العقوبة المبررة ثمة دور في الدعوى المدنية أم لا ؟

ومن ثم نجد أن الكلام في المصلحة بوصفها شرطاً لقبول الطعن في قضاء الدعوى المدنية يقتضي تناول ثلاثة مواضيع مختلفة :

- أولها : المصلحة عند الطعن بأوجه مقصورة على الحكم الصادر في الدعوى المدنية وحدها .
- وثانيها : المصلحة عند الطعن في قضاء الدعوى الجنائية بأوجه لها أثرها في مضير الدعوى المدنية .
- وثالثها : نظرية العقوبة المبررة بقدر اتصالها بالحقوق المدنية في الدعوى المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية .

وسنعرض لكل موضوع منها في مبحث على حدة .

المبحث الأول

المصلحة عند الطعن بأوجه مقصورة على قضاء الدعوى المدنية

للتهم المحكوم ضده في الدعوى المدنية أن يقصر طعنه على الحكم الصادر فيها ، أو أن يبنى طعنه على أوجه متصلة بالدعويين الجنائية والمدنية معاً حسبما تقتضيه مصلحته

أما المسئول عن الحق المدني والمدعى به فيجب أن يقصر طعنه على الحكم الصادر في الدعوى المدنية دون الجنائية بصفة أصلية . فلا صفة لأى منهما في الطعن بأوجه مستمدة من الحكم في الدعوى

الجنائية . وهذه القاعدة تسري على المستول عن الحق المدني حتى عندما يكون قد تدخل في نفس الدعوى الجنائية خصماً منضمّاً للتهمة تدخلاً تحفظياً أو تبعياً *accessoire ou conservatoire* وبدون أن يكون هناك ادعاء مدني مقام قبله عملاً بنص المادة ١/٢٥٤ إجراءات . وذلك مع أن ققه المرافعات المدنية يسمح للخصم الثالث المتدخل تدخل انضمام إلى أحد الخصمين الأصليين مزاولة نفس حقوق من تدخل للانضمام إليه في الدعوى وفي الطعن ، بما في ذلك الطعن بالطرق المختلفة ومن بينها النقض .

وكذلك لا صفة للجني عليه الذي لم يدع بحقوق مدنية قبل التهم في الطعن بالنقض في الحكم الصادر ببراءة التهم (١) . ولا للجني عليه الذي تنازل عن دعواه المدنية (٢) .

ويستثنى من ذلك الطعن في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى فهو يختلف عن الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية من ناحيتين :

الأولى : أن الطعن يجوز أن يصدر فيها من الجني عليه ولو لم يدع بحقوق مدنية ، وسواء أكان الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى صادراً من النيابة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام (راجع المواد ٢١٠ ، ١٦٢ ، ١٩٣ ، ٥/٣٠٥ ، ٥/٤١٤ إجراءات) . فالقانون يفترض توافر المصلحة لدى الجني عليه من إنعاء هذا الأمر من احتمال ادعائه مدنياً فيما بعد ضد التهم بالتعويض عن الواقعة التي صدر فيها الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى .

الثانية : أن الطعن فيها من المدعي بالحق المدني أو من الجني عليه ينصرف إلى الدعوى الجنائية مع المدنية على خلاف قاعدة قصر حق المدعي المدني في الطعن — بأي طريق كان — على حقوقه المدنية دون أي وجه خاص بالدعوى الجنائية . ذلك أن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لا يتضمن قضاء في موضوع أي من الدعويين ، إنما هو مجرد تقدير مبدئي لحكم القانون أو لكفاية الدلائل قبل التهم من حيث جدوى الوصول إلى مرحلة المحاكمة . فإذا انتهى هذا الأمر وأحيلت الدعوى إلى محكمة الموضوع وجب أن تشمل الإحالة موضوع الدعويين معاً .

لكن لا صفة مع ذلك للدعي المدني في الطعن بالنقض على حكم محكمة الجنايات القاضي بأن الدعوى العمومية قد انتقضت بهدور قرار نهائي فيها بأن لا وجه لإقامتها (٣) .

أما فيما عدا الطعن في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، فليس للمدعي بالحق المدني ولا للمستول

(١) نقض ١١ يولية سنة ١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٣٩ ص ٨٦٨ .

(٢) نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ رقم ٦١ ص ١٨١ .

(٣) نقض ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٥٠ ص ٤١ .

عنه أن يطعنا بأوجه تصرف إلى الدعوى الجنائية وحدها دون المدنية . وقد عبرت محكمة النقض عن هذا المعنى بقولها « إن المدعى بالحق المدني لا يملك استعمال حقوق الدعوى العمومية ، وإنما يدخل فيها بصفته مضروراً من الجريمة التي وقعت طالباً تعويضاً مدنياً عن الضرر الذي لحقه . فدعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها . فإذا ما قضى للمدعى المدني في دعواه المدنية بالتعويض الذي قدرته المحكمة فليس له بعد ذلك أن يطعن بطريق النقض بحجة أن المحكمة لم تصف الدعوى الجنائية بالوصف الذي يراه هو أو الذي تراه النيابة ، لأن طعنه مقصور على حقوقه المدنية فقط^(١) » .

كما ذهب أيضاً في حكم آخر إلى القول عن الطعن في الدعوى المدنية إنه « ما دام التعويض المقضى به على المتهمين إنما كان عن الواقعة الثابتة بالحكم فلا يجديهم ما يشيرونه حول وصفها القانوني فيما عدا كونها من الأفعال المستوجبة للتعويض^(٢) » .

— ومن ثم فلا صفة للمدعى بالحق المدني ولا للسئول عنه في أن ينصب طعنهما على الوصف القانوني الذي أعطاه حكم الإدانة للواقعة التي أدان عنها المتهم لأنه يمد على أي وصف كان من الأفعال المستوجبة للتعويض ، وذلك مع مراعاة أن الصفة تمثل المصلحة الشخصية المباشرة في الرأي السائد فقهاً .

ولا صفة لأيهما في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية بأوجه متصلة بتقدير العقوبة ، سواء أكان الطعن بالنقض أم بالاستئناف ، لذا قضى بأن تعديل مبلغ التعويض بالزيادة فيه بناء على استئناف المدعى بالحق المدني لا يتعارض مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم من محكمة أول درجة ، إذ العبرة في تقدير التعويض هي بمقدار الضرر الذي وقع وهذا لا يحول دون استعمال الرأفة مع المتهم^(٣) . وليس للمدعى بالحق المدني أن ينعى على مثل هذا الحكم الإضرار بمصلحته إذ لا مصلحة له — ولا صفة — في شأن تقدير العقوبة أصلاً .

— ولا صفة للسئول عن الحق المدني ولا للمدعى به في الطعن بالنقض بأوجه متصلة بإجراءات الدعوى الجنائية وحدها باطلة كانت أم صحيحة . فليس للمدعى المدني أن يحمل من أوجه طعنه أن المتهم ليس آخر من تكلم^(٤) وليس لأيهما أن يؤسس طعنه على بطلان إجراء أو آخر من إجراءات الدعوى الجنائية .

فلا يكون للمدعى بالحقوق المدنية الذي لم يحلف اليمين ولم تأخذ المحكمة بشهادته ضد المتهم أن ينعى على الإجراءات عدم حلفه هو اليمين لأن القانون لم يشرع هذه اليمين حماية لهذا المدعى

(١) ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٥٠ من ٢٠٠ .

(٢) نقض ١٢ أبريل سنة ١٩٤٩ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٨٧٠ من ٨٣١ .

(٣) نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ رقم ١٩٦ من ٥٣٤ .

(٤) نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ مجموعة محمد صديق سليم رقم ٨٧ من ٣٥٤ .

لا بوصفه شاهداً ولا بوصفه مدعياً وإنما شرعاً ضماناً للتهم المشهود ضده (١) .

وكذلك قضى بأنه متى تبين أن الحكم الابتدائي قد أعلن للتهم المحكوم عليه بالعقوبة ولم يضمن عليه بأي طريق من طرق الطعن العادية الخولة له في القانون فلا يقبل من المسؤول عن الحقوق المدنية التحدث في بطلان إعلان التهم . ذلك أن النظم من بطلان الإعلان هو من شئون من وجه إليه الإعلان وادعى بطلانه ، ولأن القانون لم يمنح المسؤول عن الحقوق المدنية حق الطعن إلا في نطاق حقوقه المدنية وحدها (٢) .

أموال انتفاء المصلحة في الطعن في قضاء الدعوى المدنية :

للمدعى بالحق المدني أن يضمن بالنقض بأوجه مقصورة على الدعوى المدنية ، لكن بشرط توافر المصلحة في الطعن . ويكون ذلك إذا لم يقض له الحكم المطعون فيه بكل طلباته في شأن التعويض والرد والمصاريف . أما إذا قضى له بها كلها فقد انتهت المصلحة ، وأصبح الطعن غير جائز حتى ولو كان المدعى المدني غير راض عن تكييف الواقعة أو عن تقدير العقوبة على ما أسلفناه . أو مهما كان غير راض عن أسباب الحكم المطعون فيه إذ يجب أن ينصب الطعن على منطوق الحكم لا على أسبابه .

وقد يقصر المدعى بالحق المدني طلباته على تعويض مؤقت فحسب . فإذا قضى له به فقد انتهت مصلحته في الطعن ، أما إذا وصف هذا التعويض خطأ بأنه نهائي ، أو قرر الحكم المطعون فيه أنه يرى في المبلغ المحكوم به تعويضاً كافياً عن كل الضرر الذي لحق المدعى المدني فقد توافرت المصلحة في الطعن لأن تقدير التعويض على هذه الصورة يمنع — إذا أصبح نهائياً — من إمكان تجديد الدعوى بياقي التعويض فيما بعد .

وليس للمدعى بالحق المدني أن يؤسس طعنه على أي خطأ في الحكم الصادر في دعواه المدنية إذا كان هو الذي استفاد بصورة من الصور من هذا الخطأ ، وسواء أكان هناك طعن من خصومه في هذه الدعوى أم لا .

وكذلك لا مصلحة للتهم — ولا للمسئول عن الحق المدني — في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية ، ولو بأوجه متصلة بهذه الأخيرة وحدها ، إذا كان هذا الحكم قد قضى برفض التعويض في النهاية ، ومهما كان مشوباً في تقديرها بخطأ في تطبيق القانون المدني ، أو يبطلان في إجراءات الادعاء المدني ، أو يعيوب في تسبيب الرفض . وكذلك أيضاً إذا كان الحكم المطعون فيه مشوباً بشيء من ذلك مما كان سبباً في تخفيض التعويض المدعى به ، لا في زيادته . لذا قضى بأنه لا مصلحة للتهم فيما يشتره بشأن قصور الحكم في بيان أسباب تخفيض التعويض ما دام أنه هو الذي استفاد من تخفيضه (٣) .

(١) تقض ٣٠ مارس سنة ١٩٥٣ قواعد محكمة النقض ج ١ رقم ١٩٨ ص ١١٧ .

(٢) تقض ٢٨ مايو سنة ١٩٥٧ أحكام النقض ص ٨ رقم ١٥٦ ص ٥٦٧ .

(٣) تقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ أحكام النقض ص ٦ رقم ٦٢ ص ١٨٧ .

ويشبه ذلك ما قضى به من أنه إذا أدانت المحكمة الابتدائية متهماً بالتزوير وبالاستعمال وحكمت عليه عن التهمتين بالعقوبة وبإلزامه بدفع تعويض للمدعى المدني ، ورأت المحكمة الاستئنافية أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به ، إلا أنها رأت أيضاً تخفيف العقوبة ، وبناء على ذلك قضت بتعديل الحكم المستأنف مع تخفيض العقوبة بدون أن تذكر شيئاً عن التعويض المدني ، فلا يصح الطعن في هذا الحكم بمقولة إن المحكمة الاستئنافية أخذت بأسباب الحكم الابتدائي بدون بحث ، بدليل أنه لم يرد بمنطوق حكمها أى ذكر للتعويض المدني ، إذ مثل هذا الإغفال لا يطعن في الإدانة عن التزوير والاستعمال . ومن جهة أخرى حتى إذا فسر هذا الحكم تجاوزاً بأنه قد رفض دعوى التعويض المدني فإن هذا التفسير هو في مصلحة للنهم ، وإذن فلا فائدة له من التظلم^(١).

بل قضى بأنه لا مصلحة للنهم من الطعن في الحكم بعدم فصله في الدعوى المدنية المقامة ضده من المدعى بالحقوق المدنية^(٢) . فمثل هذا الطعن يكون من المدعى بالحقوق المدنية وحده .

على أن هذا الرأي ليس حاسماً . إذ يصح أن يقال في الاعتراض عليه إن للنهم — وللمستأهل عن الحق المدني — مصلحة في الفصل في الدعوى المدنية المقامة عليهما إن قبولاً أو رفضاً . أما عدم الفصل كلية من القاضي الجنائي في الدعوى المدنية المقامة عليهما أمامه بالتبعية للدعوى الجنائية فلا يحول دون إمكان تجديدها عليهما فيما بعد أمام المحكمة المدنية . وحينئذ سيكون عليهما أن يتحملا مشقة التقاضي ومتاعبه من جديد ، ويبدلان بذلك مجهوداً مزدوجاً للدفاع عن نفسيهما ، بسبب عدم فصل القاضي الجنائي في الدعوى المدنية التي كانت مقامة عليهما أمامه ، مع أنه كان مطالباً قانوناً بهذا الفصل . فإذا لم يكن لأى منهما أن يتظلم من رفض الادعاء المدني المقام عليه أمام القاضي الجنائي فإن لأى منهما مصلحة في أن يتظلم من عدم الفصل فيها ، خطأ أو نسياناً .

ومن ثم يبدو محل نظر أيضاً حكم آخر ذهب إلى القول بانتفاء مصلحة للنهم في الطعن بأن الدعوى المدنية قضى فيها باعتبار المدعى المدني تاركاً لها بدلاً من تنازله عنها لتعلق ذلك بالمدعى المدني دون النهم^(٣) ، وذلك لأن النهم فضلاً عن كونه خصماً في الدعوى المدنية فإن له مصلحة في أن يكون القضاء الصادر فيها هو بإثبات تنازل المدعى المدني عنها لا مجرد اعتباره تاركاً إياها . إذ التنازل عن أصل الحق في الدعوى المدنية يمنع من تجديدها مستقبلاً بإجراءات جديدة أمام القاضي المدني ، أما الترك فلا يحول دون ذلك ، لأنه عبارة عن مجرد تنازل عما تم فيها من إجراءات ، فهو لا يحول دون إمكان تجديدها مستقبلاً أمام القضاء المدني .

(١) نقض ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٦٦ ص ١١٣٢ .

(٢) نقض ١ مايو سنة ١٩٥٠ أحكام النقض س ١ رقم ١٨١ ص ٥٥٤ .

(٣) نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٥٩ طعن رقم ٦٦٠ سنة ٤٩ ق .

المصلحة عند الخطأ في الصفة المقامة بها الدعوى المدنية :

لا يصلح الخطأ في صفة المدعى بالحق المدني أمام القضاء الجنائي وجهاً للطعن في الحكم الصادر فيها إلا إذا ترتب عليه الإضرار بمصلحة المحكوم عليه بالتعويض سواء أكان متهماً أم مستولاً عن الحق المدني . فلا يصلح بذاته وجهاً للطعن ، حتى ولو كان ثابتاً من الحكم المطعون فيه .

فاذا كان قد قضي بالتعويض لوالد المجنى عليه باعتباره ولياً طبيعياً له ، في حين أن المجنى عليه كان قد بلغ من العمر عند المحاكمة اثنين وعشرين سنة ، فأصبح غير خاضع لولاية أو لوصاية ما ، وكان الطاعن لم يعترض أمام محكمة الموضوع على صفة المدعى بالحق المدني — فلا يقبل منه أن يثير ذلك أمام محكمة النقض . على أن الطاعن لا يضرار بالقضاء بالتعويض لوالد المجنى عليه بصفته ولياً طبيعياً له ، ولو كان هذا الأخير قد بلغ سن الرشد ما دام هذا التعويض من حق المجنى عليه وله أن يتولى إجراءات التنفيذ بنفسه حتى ولو أن الدعوى المدنية أقيمت وحكم فيها باسم وليه الطبيعي (١) .

أما إذا كان والد الطاعن قد اختصم في الدعوى وقضى عليه غايياً بالتعويض بصفته ولياً على ابنه المتهم أي بوصف كونه ممثله ونائبه القانوني لصغر سنه لا باعتباره مستولاً مدنياً عما يقع منه ، فإن الحكم عليه غايياً بتلك الصفة إنما ينصرف إلى الخصم الأصيل في الدعوى المدنية وهو المتهم الذي عارض في الحكم . فاذا كان الحكم المطعون فيه إذ قضي بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة المقدمة من المتهم بالزامه بأن يدفع للمعارض ضده مبلغ ٣٠٠ جنيه على سبيل التعويض بدلا من مبلغ ١٥٠ جنيه المحكوم به غايياً على والده بصفته ولياً عليه ، إذا قضي بذلك يكون خطأ في تطبيق القانون (٢) .

فالمصلحة تكون على أية حال متوافرة متى أقيمت الدعوى المدنية على الطاعن بوصفه ولياً على ابنه القاصر إذا أخطأ الحكم المطعون فيه فقضى عليه بالتعويض بوصفه مستولاً مدنياً عنه . لأنه بحسب الصفة الأولى لا يلتزم المحكوم عليه بالتعويض من ماله الخاص . أما في الحالة الثانية فهو ملتزم به من ماله الخاص بالتضامن مع ابنه القاصر ، أو من هو تحت ولايته على وجه عام .

لذا قضي أيضاً بأنه متى كان الطاعن قد رفع دعواه المدنية على المتهم بصفته الشخصية وبصفته مديراً لشركة . . . وطلب الحكم فيها له بمبلغ . . . بالتضامن بين المعلن إليه شخصياً وبين الشركة ، وكان الحكم للطعون فيه قد قصر قضاءه على إلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ . . . دون أن يتحدث عن الدعوى الموجهة من الطاعن إلى الشركة ويجري قضاءه فيها — فإن الحكم

(١) قضا ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أحكام التقض س ٤ رقم ٧٦ ص ١٩٣ .

(٢) قضا ٦ يناير سنة ١٩٥٣ أحكام التقض س ٤ رقم ١٤١ ص ٣٦١ .

يكون معيماً واجباً نقضه^(١) .

وكذلك إذا كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه في صدد مسئولية الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية لا يبين منه ما إذا كان قد أقام مسئولية هذه الشركة على أساس مسئولية التبوع عن خطأ تابعه ، أم على أساس مسئوليتها عن الحادث مسئولية أصلية ، فانه يكون قاصر البيان قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه بالنسبة للشركة المسئولة عن الحقوق المدنية^(٢) .

المبحث الثاني

المصلحة عند الطعن في قضاء الدعوى الجنائية

بأوجه قد تؤثر في مصير الدعوى المدنية

قلنا إن للدعى بالحق المدني والمسئول عنه أن يطعنا بالنقض بأوجه متصلة بحقوقهما المدنية فقط . والأصل هو أن هذه الأوجه ينبغي أن تنصب مباشرة على الحكم الصادر في الدعوى المدنية^(٣) ، ولكن يلزم أن يضاف تحفظ هام هنا ، هو أن الحكم الصادر في الدعوى الجنائية من شأنه في صور مختلفة أن يحدث تأثيراً في مصير الدعوى المدنية ، ويكون لأيهما من ثم أن يطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية ولكن بأوجه تنصب على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية بقدر تأثيره في حقوقهما المدنية .

فالحكم الصادر بالبراءة في الدعوى الجنائية لعدم ثبوت التهمة أو لعدم صحتها يقتضى دائماً رفض دعوى التعويض . ويكون للدعى بالحق المدني من ثم مصلحة في الطعن عليه إذا كانت أسباب البراءة قاصرة أو مشوبة بعيب من عيوب التدليل المختلفة كالتناقض أو الإبهام أو فساد الاستدلال . أو إذا استبعد الحكم المطعون فيه دليلاً من أدلة الادانة لبطالانه إذ كان للدعى بالحق المدني يجادل في هذا البطلان ويرى صحة الدليل المستبعد .

وللمسئول عن الحق المدني مصلحة عكسية في نفي حصول الواقعة أو صحة إسنادها إلى التهم . فهو له أن يبنى طعنه بالنقض على أسباب عدم توفيق الحكم المطعون فيه فيما قضى به من صحة دليل رغم بطلانه قانوناً متى استمد الحكم منه سبباً لادانة التهم وبالتالي لتحميل المسئول عن الحق المدني — بالتضامن معه — قيمة التعويض . أو على أساس قصور الحكم في تسبيب الادانة — أو خطئه في التدليل عليها ، لأن ذلك هو أساس إلزام المسئول عن الحق المدني بالتعويض متضامناً مع التهم . ففي الحالين تكون مصلحة المسئول عن الحق المدني في الطعن جلية واضحة .

وإذا بنيت براءة التهم على سبب خاص بالمسئولية الجنائية وحدها مثل انتفاء مسئوليته الجنائية

(١) نقض ٩ يوليه سنة ١٩٥٣ أحكام النص س ٤ رقم ٣٨٨ ص ١١٥٧ .

(٢) نقض ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ رقم ٢٦٠ ص ٨٠٤ .

(٣) نقض ١٣ يناير سنة ١٩٥٩ طعن رقم ١٢٤٢ س ٢٨ ق .

أو توافر عذر معف من العقاب ، فإن هذا السبب لا يؤثر في المسؤولية المدنية ، ولذا لا يكون للمدعى بالحق المدني مصلحة ما في النعي على الحكم من هذه الزاوية .

ومثل ذلك إذا بنيت هذه البراءة على أن الفعل الصادر من المتهم لا يخضع للنص الجنائي المطلوب تطبيقه عليه ، لأن عدم خضوعه لأي وصف جنائي لا ينفي عنه وصفه كفعل خاطيء ضار مستوجب مسؤولية فاعلة بتعويض الضرر ، ولا يتعارض بالتالي مع الحكم للمدعى المدني بالتعويض (م ١٦٣ من القانون المدني)^(١).

لكن إذا بنيت هذه البراءة على أن الفعل الصادر من المتهم يدخل في نطاق الإباحة ، فللمدعى بالحق المدني المجادلة في هذا ، إذا كان توافر الإباحة هو السبب في رفض دعواه بالتعويض . ذلك أن إباحة الفعل من الوجهة الجنائية تؤدي إلى انتفاء المسؤولية عنه بالتعويض . فيكون للمدعى بالحق المدني أن يؤسس طعنه بالنقض على خطأ ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من القول بتوافر حالة الدفاع الشرعي مثلاً . فصاحته عندئذ تكون واضحة متى كان هذا السبب هو الذي أدى إلى رفض دعواه المدنية . ومثل ذلك أيضاً إذا كان الحكم المطعون فيه مشوباً بقصور أو بفساد في الاستدلال على توافر حالة الدفاع الشرعي قبل التهم المدعى عليه بالتعويض المدني .

أما إذا قرر الحكم المطعون فيه توافر حالة الدفاع الشرعي واعتبر التهم متجاوزاً حق الدفاع فحسب وحكم عليه بالتعويض المناسب على أساس توافر حالة الدفاع الشرعي فتكون مصلحة المدعى بالحق المدني متوافرة من الطعن بالنقض فيما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من توافر حالة الدفاع الشرعي . ذلك أن عدم توافرها يقتضي الحكم له بتعويض كامل عما لحقه من أضرار من الجريمة أما توافرها — مع تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي — فيجعل المحكوم عليه غير ملزم إلا بتعويض مخفف « تراعى فيه مقتضيات العدالة » على حد تعبير المادة ١٦٦ من القانون المدني .

وللستول عن الحق المدني مصلحة في الطعن في الحكم الصادر بإلزامه بالتعويض المدني على صورة عكسية مما تقدم . وللتهم نفس الحق من باب أولى بالنسبة للطعن في الحكم الصادر بإلزامه بالتعويض في الدعوى المدنية القائمة عليه . ففي جميع الأحوال إذا تبين له أن الحكم بالتعويض كان يمكن أن يتغير لو تغير مصيره في الدعوى الجنائية ، كان له أن يبنى طعنه بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية بأوجه متصلة بهذه الأخيرة بطريقة أو بأخرى . ويرجع في ذلك إلى أمرين : —

أولهما : إلى مدى حجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية على الدعوى المدنية وعلى الأخص إلى ما ورد في المادة ٤٥٦ إجراءات من أنه يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها . ويكون للحكم

(١) نقض ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٩ طعن رقم ١١٨٥ س ٢٠ ق .

بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة . ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنياً على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون .

وثانيهما : إلى قواعد القانون المدني التي تحكم موضوع الدعوى المدنية ولو رفعت أمام القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية . وعلى الأخص قاعدة أن مقدار التعويض يكون على قدر الضرر الذي لحق المدعى بالتعويض لا على قدر الخطأ الذي صدر من المدعى عليه : فضلاً عن القواعد الأخرى التي تنحكم في مبدأ التعويض عندما يكون المدعى عليه به غير مسئول جنائياً ، كما لو كان في حالة إكراه ، أو ضرورة أو ناقص الأهلية ..

وهذا الموضوع يتطرق بنا إلى البحث الأخير من مباحث الفصل الحالي الذي سنخصصه للكلام في نظرية العقوبة المبررة من حيث مدى اتصالها بالتعويض المدني .

« يتبع »

النطاق الزمني

لسريات قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٨/٢٠ ، ١٥/١٠/١٩٥٠
بشأن حساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية

تعليق

على حكم المحكمة الإدارية العليا في ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠

لرؤسناز أحمد موسى

النائب بمجلس الدولة ، مفوض محكمة القضاء الإداري

كان للحكم الذى أصدرته المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة في ٢١ من مايو ١٩٦٠ ، صدهاء الهائل في القضاء الإداري ؛ إذ بعث الأمل في نفوس طائفة كبيرة من موظفي الدولة ، فانهالت الدعاوى أمام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية بطلب الإفادة من قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ من أغسطس ، و ١٥ من أكتوبر ١٩٥٠ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية ، على مقتضى حكم المحكمة الإدارية العليا المذكور في حالة مماثلة ، وهى المحكمة صاحبة القول الفصل في فهم القانون الإداري وتأصيل أحكامه .

وقد أثار الحكم ضجة كبرى بين المشتغلين بالقانون الإداري من الناحية التطبيقية ، وعلى الأخص بين مفوضي الدولة ، وانقسموا إلى مؤيدين له ومعارضين . وقد تبنت نفس المبدأ الوارد بالحكم الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٢١ من ديسمبر ١٩٦٠ .

والفرض العملي بالنسبة لحكم المحكمة الإدارية العليا محل التعليق ، أن موظفاً عاماً عين في خدمة الحكومة باليومية أو على اعتماد أو على درجة قبل أول يولية ١٩٥٢ تاريخ نفاذ قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ثم حصل على مؤهل أعلى من مؤهله السابق بعد ذلك التاريخ عين بمقتضاء على درجة أعلى من درجته السابقة ، فهل تضم له مدة خدمته التالية لحصوله على المؤهل الجديد حتى تاريخ تعيينه على الدرجة الجديدة طبقاً لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٨/٢٠ ، ١٥/١٠/١٩٥٠ ولو أن الحصول على المؤهل الجديد والتعيين على الدرجة الجديدة قد تم بعد نفاذ قانون التوظيف ، أم أنه لا ينفذ من قرارى مجلس الوزراء المذكورين لعدم نفاذ أحكامهما بعد قانون التوظيف ، ويرجع في حساب مدة خدمته السابقة في الأقدمية للقواعد الصادرة تنفيذاً لأحكام ذلك القانون ؟

المبدأ القانوني :

قضت المحكمة الإدارية العليا في الدعوى رقم ١٨٧ لسنة ٥ قضائية بجلسته ٢١ من مايو ١٩٦٠ بـسريان مفعول قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٥٠/٨/٢٠ ، و ١٩٥٠/١٠/١٥ و بضم مدد الخدمة السابقة في أقدمية الدرجة دون زيادة في الماهية حتى بعد نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وقد أخذت بذلك الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة في فتواها الصادرة بجلستها المنعقدة في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

الوقائع :

تلخص في أن الموظف الذى عرضت دعواه أمام المحكمة الإدارية العليا حصل على شهادة الدراسة الثانوية القسم العام في سنة ١٩٤٧ ، والتحق بـخدمة وزارة الزراعة في ١٩٤٨/٤/١٣ في وظيفة كاتب بمرتبة قدره ٥٠٠ مليم و ٦ جنيهاً شهرياً بمقد على اعتماد تحديد المساحة القطنية (بلا درجة) ثم نقل على اعتماد الفقر والجهل والمرض وزيد مرتبه إلى ٧ جنيهاً شهرياً إعتباراً من ١٩٥٠/٥/١ وإلى ٥٠٠ مليم و ٧ جنيهاً شهرياً إعتباراً من ١٩٥٢/٥/١ ثم عين في الدرجة الثامنة إعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٦ بمابهية شهرية قدرها ٩ جنية . وقد قضت المحكمة الإدارية العليا عند عرض الأمر عليها في الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥ ق بجلستها المنعقدة في ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ باستحقاق المدعى الإفادة من قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ ، ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وذلك بضم مدة خدمته من ١٩٤٨/٤/١٣ إلى ١٩٥٦/٦/٣٠ في أقدمية الدرجة الثامنة المقررة لمؤهله على ألا يترتب على ذلك أية زيادة في الماهية بالتطبيق لقرارى مجلس الوزراء المذكورين .

وقد استندت المحكمة العليا في قضائها السابق إلى أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة ، نظم في المادتين ٢٣ ، ٢٤ منه — معدلتين بالقوانين اللاحقة — كيفية حساب مدد الخدمة السابقة سواء في المصالح الحكومية أو في الهيئات والمؤسسات أو الأعمال الحرة ، وذلك لمن يعاد تعيينه أو يدخل خدمة الحكومة لأول مرة إعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٢ ، وأحالت المادتان في بيان قواعد حساب تلك المدد إلى قرار يصدر من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين ، وقد صدر بالتطبيق لهذا النص قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٧ من ديسمبر ١٩٥٢ .

وبينت المحكمة أن نصوص المادتين ٢٣ ، ٢٤ صريحة في أن الأشخاص المقصود تطبيق أحكامهما عليهم هم :

١ — الموظفون الذين كانت لهم مدة خدمة سابقة في الحكومة ثم تركوها وأعيد تعيينهم بعد أول يولييه ١٩٥٢ .

٢ — الموظفون الذين دخلوا الخدمة لأول مرة بعد أول يولييه ١٩٥٢ ، أما الذين دخلوا الخدمة قبل أول يولييه ١٩٥٢ ولو متطوعين في أسلحة الجيش أو على إعتاد في درجة أو على غير درجة أو باليومية أو في درجة أقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم الدراسي ، فقد قررت المحكمة أن الظاهر أنهم لا يدخلون في نطاق الأشخاص الذين تنطبق عليهم المادتان ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ان هذا هو الفهم الطبيعي لنص المادتين السابقتين يقطع فيه أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر ١٩٥٢ بوضع قواعد حساب مدد الخدمة السابقة ساير هذا الفهم فجاء عنوانه هكذا : « بشأن قواعد مدد الخدمة السابقة لمن يعين ابتداء أو يعاد تعيينه » ؛ كما نص في البند الخامس منه على أن : « تطبق القواعد المتقدمة على الموظفين الذين يدخلون الخدمة أو يعادون لها ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أما الذين التحقوا بالخدمة قبل أول يولييه سنة ١٩٥٢ فتطبق عليهم القواعد التي كان معمولاً بها قبل تنفيذ القانون المشار إليه وبالشروط التي كانت مقررة » . قد اتضح للمحكمة من ذلك أن الموظف الذي دخل الخدمة قبل أول يولييه ١٩٥٢ يسرى عليه القراران الصادران في ٢٠ من أغسطس ، و ١٥ من أكتوبر ١٩٥٠ ؛ وأن الدخول في الخدمة هو من العموم والشمول بحيث ينطبق على كل من يلتحق بالخدمة أيّاً كانت الأداة التي يلتحق بها وسواء عين في درجة أو على إعتاد أو على غير درجة أو باليومية . وأضافت المحكمة أن القول بأنه لا يعتبر معيناً إلا إذا كان معيناً على درجة تخصيص بلا مخصص ، يتعارض مع النص المشار إليه في إطلانه وعمومه وشموله ، وإن التعيين في الدرجة هو الشرط الذي يتحقق به المركز القانوني الخاص بضم مدة الخدمة السابقة التي تكون قد قضيت على غير درجة كما تقدم ، لأن هذا المركز القانوني هو مركز شرطى لا ينسحب على الموظف إلا عند صدور قرار بالتعيين في درجة معينة ، فعدتد يثور ضم مدة الخدمة السابقة في أقدمية الدرجة التي عين فيها الموظف أو في تحديد مرتبه وغير ذلك من الآثار ، بينت أنه لا وجه للتحدى بالنص الوارد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من أنه يعتبر ملغياً كل ما خالف أحكامه ، لأنه قد بان مما سلف أن المشرع لم يقصد إلغاء جميع القواعد التنظيمية السابقة بشأن حساب مدد الخدمة لمن دخلوها قبل أول يولييه ١٩٥٢ ، وإنما ينصب هذا الفسخ التشريعي العام على ما قصد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إلغاءه فعلاً .

وتعليقاً على ذلك تقرر أن الثابت من استقراء قواعد حساب مدد العمل السابقة في الأقدمية ، أن مجلس الوزراء أصدر قبل العمل بقانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، قراراً في ٣٠ من يناير ١٩٤٤ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية وتحديد الماهية بين فيه بصفة عامة شروط وأوضاع ضم مدد الخدمة السابقة طبقاً لأحكامه ، ومن بين هذه الشروط ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة .

وفي ١١ من مايو ١٩٤٧ صدر قرار مجلس الوزراء بشأن حساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية وتحديد الماهية تناول القواعد التي تضمنها القرار السابق ببعض التعديلات الطفيفة ، فحدد الجهات

التي يقصر حساب مدد الخدمة السابقة على المدد التي تقضى فيها ، كما حدد شروط وأوضاع الضم ، وتعتبر هذه القواعد متكاملة مع القواعد الواردة بقرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير ١٩٤٤ ، ومن بين الشروط التي أوردتها قرار سنة ١٩٤٧ ، ألا تقل الدرجة السابقة عن الدرجة الجديدة وذلك بالنسبة لمن لهم مدة خدمة في الحكومة أو في المصالح الشبيهة بالحكومة التي بها درجات مماثلة لدرجات الحكومة .

وفي سنة ١٩٥٠ خفف المشرع من شروط ضم المدد السابقة بالنسبة للمدد التي تقضى في بعض الجهات المعنية الحكومية ، فاستغنى عن شرط اتحاد الدرجتين السابقة واللاحقة لضم مدد الخدمة السابقة ، كما خرج على غيره من الشروط العديدة التي نص عليها المشرع بقراريه الصادرين في ٣٠/١/١٩٤٤ ، ١١/٥/١٩٤٧ كشرط اتفاق طبيعة العملين ، وألا تقل مدة الخدمة السابقة عن ثلاث سنوات وألا تقل المؤهلات الدراسية خلال المدة السابقة عن للمؤهلات الجديدة ، إذ أصدر مجلس الوزراء قرارين في ٢٠ من أغسطس ، ١٥ من أكتوبر ١٩٥٠ بشأن المدد التي يقضيها الموظفون والمستخدمون على اعتمادات في درجة أو على غير درجة أو في درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي أو باليومية أو في التطوع بأسلحة الجيش المختلفة . وقد أذاعت وزارة المالية أحكام هذين القرارين بكتابها رقم (ف ٢٣٤ — ٣٣٠/١ — الإدارة العامة لمستخدمي الحكومة) بتاريخ ٢٥ من أكتوبر ١٩٥٠ ، أحاطت فيه وزارات الحكومة ومصالحها علماً بأن مجلس الوزراء وافق بقراريه الصادرين في ٢٠ من أغسطس ، ١٥ من أكتوبر على ما يأتي :

أولاً : حساب مدة التطوع في جميع أسلحة الجيش المختلفة والبحرية والطيران كاملة في أقدمية الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي الذي يحمله التطوع وذلك عند التحاقه بوظيفة مدنية ، على ألا يترتب على ذلك زيادة في الماهية .

ثانياً : حساب مدة الخدمة السابقة كاملة في أقدمية الدرجة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية . سواء أكانت تلك المدد قضيت على اعتماد في درجة ، أو على غير درجة ، أو باليومية ، أو في درجة أقل من الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي . وعلى أن يسرى هذا على المتطوعين ذوي المؤهلات الدراسية في جميع أسلحة الجيش المختلفة عند إلحاقهم بوظائف مدنية ، على ألا يترتب على ذلك أية زيادة في الماهية .

ثالثاً : تطبيق البندين السابقين على حملة المؤهلات الدراسية الذين وضعوا في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم قبل ٩ من ديسمبر ١٩٤٤ ، وكذلك الذين وضعوا أو يوضعون على تلك الدرجات بعد هذا التاريخ ، ويراعى عند تطبيق القواعد المتقدمة الشرطان الآتيان :

١ — ألا يكون السبب في انتهاء الخدمة السابقة قراراً تأديبياً أو حكماً مانعاً من التوظيف أو سوء السلوك .

٢ — ألا تزيد مدة ترك العمل بين مدتي الخدمة السابقة والحالية على خمس سنوات .

وبعد ذلك صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، على أن يعمل به اعتباراً من أول يولييه ١٩٥٢ (المادة الثانية) . وقد نصت المادة الأولى منه على أن : « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام موظفي الدولة بالأحكام المراقبة لهذا القانون . وتسرى أحكامه على موظفي وزارة الأوقاف والجامع الأزهر والمعاهد الدينية . ويلغى كل حكم يخالف هذه الأحكام » . ولقد تناول الإلغاء المشار إليه في المادة الأولى من قانون التوظيف ، قرارات مجلس الوزراء السابقة التي تضمنت القواعد الخاصة بحساب مدد الخدمة السابقة سواء في تدرج الماهية أو في شأن تحديد الأقدمية في الدرجة . إذ مؤدى هذه القواعد اعتبار الموظف مميّناً إلزاماً في الدرجة التي عين فيها أخيراً من وقت تعيينه الأول وهو النظام الذي قضى عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . فقد نص في المادة ٢٥ منه على أن : « تعتبر الأقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها » . وذلك كقاعدة عامة .

وقد أحاط ديوان الموظفين ووزارات الحكومة ومصالحها بكتابته الدوري رقم ٧ بتاريخ ٢ من سبتمبر ١٩٥٢ علماً بأن : « الموظفين الذين ألحقوا بالخدمة اعتباراً من أول يولييه ١٩٥٢ (تاريخ تنفيذ قانون نظام موظفي الدولة) أو بعد هذا التاريخ ، أو سيلحقون بالخدمة لا تطبق عليهم قواعد حساب مدد الخدمة السابقة المشار إليها إلتظاراً لما سيقرره الديوان في هذا الشأن ، إذ أنه سيقوم بدراسة القواعد الواجب تطبيقها من الآن فصاعداً » .

وقد نظم قانون التوظيف في المادتين ٢٣ ، ٢٤ منه — معدلتين بالقوانين اللاحقة — كيفية حساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية ، سواء في المصالح الحكومية أو في الهيئات والمؤسسات أو الأعمال الحرة ، وذلك لمن يعاد تعيينه أو يدخل خدمة الحكومة لأول مرة اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٢ ، وأحالت المادتان في بيان قواعد حساب تلك المدد إلى قرار يصدر من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين . وصدر تطبيقاً لذلك قرار مجلس الوزراء في ١٧ من ديسمبر ١٩٥٢ بشأن حساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية وتحديد الماهية ؛ وصدر بعد ذلك القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ونص على إصدار قرار من رئيس الجمهورية ببيان الشروط والأوضاع التي تحسب بها مدد الخدمة السابقة في الأقدمية وتحديد الماهية ، وتنفيذاً لذلك صدر القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في ٢٠ من فبراير ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة . وهو يسرى على الموظفين الموجودين بالخدمة وقت صدوره أيّاً كان تاريخ التحاقهم بالخدمة .

ولعل النظر في المركز القانوني للموظف الذي دخل خدمة الحكومة لأول مرة قبل أول يولييه سنة ١٩٥٢ ، إلا أنه حصل على مؤهله الدراسي العالي الذي وضع على أساسه على درجة أعلى بعد ذلك التاريخ ، وما إذا كان يعامل بمقتضى القرارات الصادرة من مجلس الوزراء في ٢٠ / ٨ ،

١٥/١٠/١٩٥٠ على أساس أن العبرة بتاريخ الدخول في الخدمة بصفة عامة دون نظر لتاريخ الحصول على المؤهل وتعيينه بمقتضاء على درجة جديدة ، وأن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لم يتضمن إلغاء قرارى مجلس الوزراء السابق ذكرها بالنسبة لمن وضع على الدرجة الجديدة بعد صدوره . أم أن المقصود بتاريخ الدخول بالخدمة بتاريخ وضع الموظف على الدرجة بعد حصوله على مؤهله الجديد باعتباره بمثابة تعيين جديد تغير به المركز القانونى للموظف ، وأن القرارين المذكورين قد ألغيا بقانون التوظيف وهو ما يستتبع تحديد الأشخاص الذين قصد القانون المذكور أن يكون نفاذه مقصوراً عليهم .

وبالنظر إلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفى الدولة يبين أنه إذ قسم الوظائف الداخلة في الهيئة إلى فئتين (عالية ومتوسطة) على أن تتضمن الميزانية بياناً بكل نوع من هذه الوظائف ، إذ نص على أنه لا يجوز بغير إذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة إلى أخرى أو من نوع إلى آخر (المادة الثانية من الباب الأول) ، وإذ وضع لكل فئة من هاتين الفئتين أحكاماً خاصة بها من حيث التعيين والترقية تختلف في كل واحدة عن الأخرى ، وإذ جعل النقل أو الترقية من الكادر المتوسط إلى الكادر العالى منوطاً بشروط ومقيداً بأوضاع معينة على النحو الوارد في المادتين ٤١ ، ٤٧ من القانون ، فقد جعل بذلك الأصل هو الفصل بين الكادرين مما يترتب عليه أن الأقدمية في وظائف الكادر العالى تميز عن الأقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتهما متماثلة^(١) . كما هجر قانون التوظيف قواعد تسعير المؤهلات الدراسية التي كانت سائدة قبل العمل به ، وتضمن أحكاماً خاصة بالتعيين في الوظائف العامة والترقية جاءت منبثة الصلة بكل القواعد التنظيمية الواردة بقواعد الإنصاف والمعادلات الدراسية في شأن تسعير الشهادات . وحدد القانون أجر الموظف لا على أساس ما يحمله من مؤهلات علمية بل على قدر ما يؤدي للدولة من عمل وجهد بعد تعرف صلاحيته لهذا العمل . وضمن هذا الحكم المادة ٢١ منه والتي نصت على أن : « يمنع الموظف عند التعيين أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة أو المربوط الثابت على الوجه الوارد بمجدول الدرجات والمرتبات الملحق بهذا القانون ولو كان المؤهل العلمى الذى يحمله الموظف يجيز التعيين في درجة أعلى » . ومؤدى ذلك أنه لا إلزام على جهة الإدارة في ظل أحكام قانون التوظيف أن تعين الموظف بالنظر إلى مؤهله ، ولكنها ترخص في التعيين وفق مقتضيات المصلحة العامة وحسب إمكانيات الميزانية^(٢) .

والأصل في قواعد ضم مدد الخدمة السابقة أنها تقوم على فكرة أساسية هي الإفادة من الخدمة

(١) على سبيل المثال حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤ ق بجلسته ١٢ من يولييه ١٩٥٨ ، مجموعة السنة الثالثة رقم ١٧٧ ص ١٧٤١ .

(٢) على سبيل المثال حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٧ لسنة ٢ ق بجلسته ١٠ من مارس سنة ١٩٥٦ ، مجموعة السنة الأولى رقم ٦٦ ص ٥٤٠ .

التي يكسبها الموظف خلال الخدمة التي يقضيها ممارسةً لنشاط وظيفي أو مهني سابق على تعيينه بالحكومة أو إعادة تعيينه بها ، تلك الخبرة التي ينعكس أثرها على وظيفته الجديدة^(١) ، ومن ثم فإن شرط اتحاد العاملين السابق واللاحق في الطبيعة يكون أساساً لازماً لضم الخدمة . وقد نص على ذلك قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٤/١/٣٠ ، ١٩٤٧/٥/١١ في ظل العمل بكادر ١٩٣٩ الذي اعتد بالخبرة السابقة في حالات عديدة . كما أن هذا الشرط يسرى في ظل العمل بقانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي اعتد بالخبرة السابقة كما يبين من نص المادتين ١٢ ، ١٨ منه عند التعيين في الدرجة الثامنة الفنية دون مؤهل دراسي أو عند إعادة التعيين في بعض الحالات . ويلزم تحقق هذا الشرط بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٧ وإن لم ينص عليه القرار صراحة باعتباره أصل عام وقد استقر على ذلك القضاء الإداري^(٢) .

وباستعراض نص المادة ٢٣ من قانون التوظيف التي تقول : « فيما عدا الوظائف التي يكون التعيين فيها بمرسوم أو أمر جمهوري لا يجوز إعادة تعيين موظف سابق في درجة أعلى من الدرجة التي كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ، ولا منحه مرتباً يزيد على المرتب الذي كان يتقاضاه في تلك الدرجة إذا كان قد أمضى الفترة التي قضاها خارج الحكومة مشغلاً بإحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التي يفيد منها خبرة وذلك طبقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين » .

وبالنظر إلى الأصل العام في قانون التوظيف من الفصل بين الكادرات المختلفة ، يبين أن سياسة المشرع واضحة فيما عناه من أنه يهدف إلى ضرورة اتباع سبيل التدرج في التوظيف والبعد عن تخطي السلم المرسوم لهذا التدرج ، فوضع قواعد للتعيين تضمنتها المادتان ٢٣ ، ٢٤ من قانون التوظيف وصدر تنفيذاً لها قرار مجلس الوزراء بشأن مدد الخدمة السابقة في الأقدمية في ١٩٥٢/١٢/١٧ في ظل قانون التوظيف ، مما يتعين معه وجوب تحققه اتحاد الدرجة السابقة والحالية بالنسبة لقرار مجلس الوزراء المذكور ، وهو الشرط الذي ورد بقراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٤٤/١/٣٠ ، ١٩٤٧/٥/١١ ، كما ورد بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ باعتباره أصلاً عاماً لضم مدد الخدمة السابقة في الأقدمية^(٣) .

يخلص مما تقدم أن قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد استحدث أصلاً عاماً خاصاً

(١) المذكرة الإيضاحية لقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة .

(٢) على سبيل المثال حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤ ق بمجلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة السنة الخامسة رقم ٩٠ ص ٩٢٠ ، والحكم الصادر في الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٥ ق بمجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، مجموعة السنة السادسة رقم ٣٦ ص ٢٥٣ .

(٣) على سبيل المثال حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤ ق بمجلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٠ ، مجموعة السنة الخامسة رقم ٢٧ ص ٢٢٤ .

بالفصل بين الكادرات المختلفة ، وقصد اتباع سبيل التدرج في التوظيف وهجر قواعد تسعير المؤهلات الدراسية . ويشترط لضم مدد الخدمة السابقة في الأقدمية في ظل العمل به على هدى أحكامه بصفة رئيسية ، وجوب اتفاق العاملين السابق واللاحق في الطبيعة ، وشرط اتحاد الدرجة السابقة مع الدرجة الحالية أى تعادل الدرجتين كأصل عام يتمشى مع السمات العامة لقانون الموظفين .

وبالإضافة إلى ما تقدم ، فإن نصوص المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ صريحة في أن الأشخاص المقصود تطبيق أحكامهما عليهم هم :

- ١ — الموظفون الذين دخلوا الخدمة لأول مرة بعد أول يولييه ١٩٥٢ .
- ٢ — الموظفون الذين كانت لهم مدة خدمة سابقة في الحكومة ثم تركوها وأعيد تعيينهم بعد أول يولييه ١٩٥٢ .
- ٣ — الموظفون الذين لهم مدة خدمة سابقة بالحكومة تبدأ قبل أول يولييه ١٩٥٢ واستمرت خدمتهم بالحكومة ، وإنما أعيد تعيينهم بعد ذلك التاريخ بمؤهلات جديدة حصلوا عليها بعد أول يولييه ١٩٥٢ على درجة معينة على أساس مركز قانوني جديد يختلف عن مركزه السابق ، كمن كان بالكادر المتوسط ثم يعين بالكادر العالى أو من كان باليومية أو على اعتماد ويعين على درجة باعتبار أن ذلك النقل إلى المركز القانوني الجديد بمثابة التعيين الجديد المنبث الصلة بالتعيين السابق (١) .

أما الذين دخلوا الخدمة قبل أول يولييه ١٩٥٢ ولومتطوعين في أسلحة الجيش أو على اعتماد في درجة أو على غير درجة أو باليومية أو في درجة أقل من الدرجة المقررة لمؤهلهم الدراسي ، وحصلوا على مؤهلات معينة عينوا بمقتضاها على الدرجات المقررة لها قبل أول يولييه ١٩٥٢ تاريخ العمل بقانون الموظفين ، فظاهر أنهم وخدمهم لا يدخلون في نطاق الأشخاص الذين تنطبق عليهم المادتان ٢٣ ، ٢٤ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إذ اكتسبوا حقاً في الإفادة من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة على قانون التوظيف متى توافرت شروطها المعمول بها قبل ١٩٥٢/٧/١ ، ومن بين هذه القواعد ما ورد بقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٠ أغسطس ، ١٥ أكتوبر ١٩٥٠ يقطع في أن هذا هو الفهم الطبيعي لنص المادتين السابقتين أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر ١٩٥٢ بشأن قواعد حساب مدد الخدمة السابقة قد ساير هذا الفهم فجاء عنوانه هكذا : « بشأن قواعد مدد الخدمة السابقة لمن يعين ابتداء أو يعاد تعيينه » . كما نص في البند الخامس منه على أن : « تطبق القواعد المتقدمة على الموظفين الذين يدخلون الخدمة أو يعادون لها ابتداء من أول يولييه ١٩٥٢ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، أما الذين التحقوا بالخدمة

(١) حكم المحكمة الإدارية العليا السابق الإشارة إليه في الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤ ق بجلسته ١٢ من يولييه سنة ١٩٥٨ ، مجموعة السنة الثالثة رقم ١٧٧ من ١٧٤١ ، الذي قضى بأنه نتيجة للفصل بين السكادرين في قانون التوظيف يعتبر النقل من الكادر المتوسط إلى الكادر العالى نقلاً نوعياً بمثابة التعيين في السكادر الأعلى .

قبل أول يولييه ١٩٥٢ فتطبق عليهم القواعد التي كان معمولاً بها قبل تنفيذ القانون المشار إليه وبالشروط التي كانت مقررة .

ويبين من ذلك أن كل من عين ابتداءً أو أعيد تعيينه على درجة (وهم الفئات الثلاث المشار إليها سابقاً) بعد أول يولييه ١٩٥٢ تطبق عليه الأحكام الواردة بالمادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وبالتالي يفيد من قواعد ضم مدد الخدمة السابقة الصادرة تنفيذاً لهما ، ولا يفيد من قرارات مجلس الوزراء التي كان معمولاً بها قبل قانون التوظيف بشأن مدد الخدمة السابقة والتي ألغيت بذلك القانون ومن بينها قرارا ١٥٨/٢٠/١٠/١٩٥٠ وهما لا يشترطان توافر اتفاق طبيعة العاملين أو اتحاد الدرجة السابقة والحالية إذ يقضيان بحساب مدد خدمة حكومية قضيت باليومية أو على درجة أقل من الدرجة التي أعيد تعيين الموظف فيها ويعتبران امتداداً لقواعد تسعير المؤهلات الدراسية إذ يفترضان سريان تلك القواعد وإعادة تعيين الموظف على الدرجة المقررة لمؤهله طبقاً لقواعد التسعير وبالتالي إرجاع أقدميته في الدرجة إلى تاريخ حصوله على المؤهل الدراسي باعتبار أن مقتضى إعمال قواعد التسعير وضع الموظف على الدرجة المقررة لمؤهله مادام بالخدمة من تاريخ الحصول على المؤهل ؛ إذ قضيا صراحة بتطبيقهما على حملة المؤهلات الدراسية الذين وضعوا في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم قبل ٩ من ديسمبر ١٩٤٤ وكذلك الذين وضعوا أو يوضعون على تلك الدرجات بعد هذا التاريخ .

وكل ذلك يختلف تماماً عن الروح والسمات العامة لقانون الموظفين والقواعد السائدة في ظله . إذ أن ذلك القانون قد فصل بين الكادرات المختلفة وقضى على قاعدة تسعير الشهادات ، وهو يشترط لضم مدد الخدمة السابقة في الأقدمية في ظله تحقق اتفاق طبيعة العملية واتحاد الدرجتين ، ومن ثم فإن قرارى مجلس الوزراء السابق ذكرهما إذ يقضيان بغير ذلك ويفترضان سريان قواعد مغايرة لما يقضى به القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فإنهما لا يسريان في ظل العمل به ، ويعتبران قد ألغيا بمقتضى الحكم الوارد في المادة الأولى منه من إلغاء كل حكم يخالف أحكامه . ولا يسوغ القول بأن الدخول في الخدمة الذي يتحقق به شرط الإفادة من القرارات المذكورين ، قد ورد بصيغة بحيث يدخل في مدلوله كل من دخل الخدمة قبل أول يولييه ١٩٥٢ ، أيا كانت الإدارة التي يلتحق بها وأياً كانت الدرجة التي عين عليها وسواء أكان بمؤهل أو دون مؤهل ؛ ذلك أن الدخول في الخدمة الذي يعتد به في مجال قواعد ضم مدد الخدمة السابقة هو ما يعتبر بمثابة التعيين الجديد ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان الالتحاق بالخدمة على درجة بعد الحصول على المؤهل الدراسي على أساس وضع يختلف عن الوضع السابق وهو الدخول الذي يثير مسألة ضم مدد الخدمة السابقة ، وهذا التخصيص مستمد منه طبيعة قواعد حساب مدد الخدمة السابقة ، ومعنى كان الدخول بالخدمة على درجة بعد الحصول على المؤهل الدراسي قد تم بعد قانون موظفى الدولة فيسرى في حق الموظف نص المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون المذكور ، أما إذا كان الدخول في الخدمة على النحو المتقدم قد تم قبل سريان ذلك القانون في ١/٧/١٩٥٢ ، فمن حق الموظف الإفادة من أحكام ضم مدد الخدمة السابقة على القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ متى توافرت شروطها في حقه .

ومما تجدر الإشارة إليه في النهاية أن المحكمة الإدارية العليا ربما تنوى العدول عن قضائها السابق ، إذ أنها بدأت في أحدث أحكامها تتخرج من تطبيق قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٥، ٨/٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ على من حصل على مؤهله الدراسى وعين بمقتضاه بعد أول يوليو ١٩٥٢ فى درجة أعلى من درجته السابقة ؛ ذلك أن المحكمة العليا رغم مطالبة صاحب الشأن بتطبيق القرارين المذكورين على حالته ، فقد طبقت عليه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٢ والقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الصادرين تنفيذاً للمادتين ٢٣، ٢٤ من قانون التوظيف وانتهت إلى عدم إفادة المدعى من أحكامهما لعدم توافر شروطهما كافة فى حقه دون أن تتعرض من قريب أو بعيد للقرارين الصادرين سنة ١٩٥٠^(١)، ولعل ذلك الصمت بمثابة وقفة التأمل التى يعقبها القول الصريح ؛ إذ أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يفتح الباب أمامها : لتزن الحكم بميزان القانون ، ثم تنزل حكمه فى المنازعة غير مقيدة بأسباب الطعن إذ الرد هو إلى مبدأ المشروعية نزولاً على سيادة القانون فى روابط هى من روابط القانون العام التى تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص ، وليس لمحكمة القضاء الإدارى أو للمحاكم الإدارية فى رقابتها القانونية سلطة قطعية تقصر عنها سلطة المحكمة العليا^(٢) .

(١) حكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن ٤٩٠ لسنة ٥ ق فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٥٩٢ مجموعة السنة السادسة رقم ٣٦ ص ٢٥٣ .

(٢) على سبيل المثال حكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن ٣١ لسنة ٢ ق فى ١٧ من مارس سنة ١٩٥٦ . مجموعة السنة الأولى رقم ٦٧ ص ٥٥٥ .

التقرير الإحصائي القضائي

عن سنة ١٩٥٩

أصدرت إدارة الإحصاء القضائي بوزارة العدل، الإحصاء القضائي السنوي عن أعمال النيابة العامة والمحاكم، وأعمال مصلحتي الطب الشرعي، والشهر العقاري والتوثيق.

وقد تضمن التقرير بيانات نافعة رأينا اقتباس بعضها ونشره بمجلة المحاماة، مع تقريب بعض الأرقام ليستطيع القارئ تدوين فكرة سريعة عن الحالة القضائية في البلاد.

أعمال النيابة العمومية :

كانت البلاغات الباقية بجميع المحاكم الجزئية حتى نهاية ١٩٥٨، ٢٩ ألف بلاغ، وورد إليها ٣٣٥١,٠٠٠ بلاغ في عام ١٩٥٩ فكانت جملة البلاغات ٣٣٨٠,٠٠٠ بلاغ، تصرفت النيابة في ٣٣٥٠,٠٠٠ وبقي ٣٠ ألف بلاغ.

ويلاحظ أن الجملة العامة لعدد الجرائم الحقيقية ازدادت بمقدار ١١٩,٠٠٠ جريمة عن العام الماضي وأهم الجرائم التي ازدادت هي على التوالي: الجنح الأخرى بمقدار ٩٠ ألف جريمة، ثم النصب وخيانة الأمانة، السرقا، والتشرد، ورخص الإذاعة، والسكك الحديد، والسيارات، والإصابة الخطأ، وهتك العرض، والفعل الفاضح، والقتل الخطأ، والصيدليات، وتسميم المواشي، والإضرار بها، والمحلات الصناعية، وأخيراً البلاغ الكاذب.

كما زادت الجملة العامة لجرائم المخالفات بمقدار ٢٧٨,٠٠٠ جريمة عن عام ١٩٥٨.

أما جنايات المواد المخدرة فقد ازدادت في عام ١٩٥٩ بمقدار ٧٢٥ جنابة، منها ٢٠٠ بالقاهرة، ثم تليها الغريبة، وأقل زيادة في محافظة أسيوط.

* * *

أعمال المحاكم في القضايا الجنائية :

كانت جملة القضايا المتأخرة أمام غرف الاتهام ١٣٠٠ قضية حتى نهاية عام ١٩٥٨، ووردت إليها ٧٥٠٠ قضية في ١٩٥٩، وتبقى لديها ١٢٠٠ قضية في نهاية عام ١٩٥٩.

وقد زاد عدد الأوامر الجنائية في الجنح عام في ١٩٥٩ فبلغ ١٥٠,٠٠٠، وكان ١١٣,٠٠٠؛ وارتفعت في المخالفات إلى ٦٢٥,٠٠٠ وكانت ٤٧٧,٠٠٠ في سنة ١٩٥٨.

وقد أصدرت محاكم الجنايات ١١,٠٠٠ حكم بالعقوبة، و١٨,٠٠٠ بالبراءة، و١١٠ باتقضاء الدعوى و١٠ بالإحالة إلى محكمة جزئية.

وبلغ عدد المبرئين ٣٧٥٠ متهم ، ٣٦٠٠ رجل و ١٥٠ امرأة ، ولم يبرأ أى حدث .
وحكم بالإعدام على ٢٥ بينهم امرأتان .

وبلغ عدد المحبوسين احتياطياً الذين لم يحالوا إلى المحاكم الجزئية أو محاكم الجنايات ٦٦ شخصاً ،
وكانوا ٥٥ في العام الماضى . كما بلغ عدد الذين حبسوا احتياطياً ثم حكمت المحاكم الجزئية ببراءتهم
١٨٣ شخصاً ، وكان عددهم في العام الماضى ٢٠٥ أشخاص .

أما الذين حبسوا احتياطياً وأحيلوا إلى محاكم الجنايات ، فقد بلغ عددهم ٥٩٠٠ بزيادة نحو مائة
على العام الماضى ، وقد برىء منهم ١٣٠٠ شخص . ويلاحظ أن أطول مدة للحبس الاحتياطى
لم تزيد على ٣ سنين .

أعمال محكمة النقض فى الطعون الجنائية :

تلقت محكمة النقض ٢٧٠٠ طعن جديد فى أحكام محاكمة الجنايات ، وكان متأخراً لديها ١٩٠
طعناً ، وفصلت فى ٢٤٠٠ ، وبقي ٥٠٠ طعن ، وكانت قد فصلت فى العام الماضى فى ١٨٠٠ طعن ،
وبقي ١٩٠ طعناً .

أعمال المحاكم فى القضايا المدنية :

جملة القضايا المدنية الجزئية ١٨٠ ألف قضية ، وكان باقياً من العام الماضى ٦١ ألف قضية . وبلغت
جملة القضايا التى كانت مطروحة أمام هذه المحاكم ٢٥٥ ألف قضية ، حكمت فى ١٨٧ ألف قضية وتبقى
لديها نحو ٦٨ ألف قضية .

محاكم الأمور المستعجلة :

بلغ عدد القضايا المنظورة أمام هذه المحاكم ٢٦ ألف قضية ، حكم فى ١٩ ألف ؛ وكانت ٢٣ ألف
حكم فى ٢١ ألف فى العام السابق .

المحاكم الابتدائية :

بلغ عدد القضايا المدنية الجزئية للسأفة ١٧ ألف قضية ، حكمت فى نحو ٩٣٠٠ قضية ،
أما القضايا المدنية الابتدائية فقد بلغ عددها نحو ٧٩ ألف قضية حكمت فى نحو ٢٧ ألف قضية ،
وبقي ٥٢ ألف قضية .

أوامر أداء ديون النقود الثابتة بالكتابة :

قدم للمحاكم الجزئية ١٧٦ ألف طلب استصدار أوامر أداء ، قبل منها ١٥٢ ألفاً ؛ وللمحاكم الابتدائية ٣ ألف طلب ، قبل منها ألفان .

الإفلاس :

حكم بشهر إفلاس ٢٥٤ تاجراً ، وكان هذا العدد ٢٤٨ في سنة ١٩٥٨ ، وبلغ عدد البروتستات بدوائر المحاكم الابتدائية ٩٨ ألفاً ، وكان ٥٤ ألفاً في سنة ١٩٥٨ .

التنفيذ على العقار :

صدر من المحاكم الابتدائية ٢٣٩ حكماً بابقاء البيع ، مقابل ٢٣١ في سنة ١٩٥٩ ، ومن المحاكم الجزئية ٢٦٦ حكماً مقابل ٢٦٣ .

قضايا الضرائب :

أصدرت المحاكم الابتدائية ٥ آلاف حكم ، في ٢٨ ألف قضية ضرائب كانت معروضة عليها في سنة ١٩٥٩ .

كما أصدرت محاكم الاستئناف ١٢٠٠ حكم ، وكان عدد القضايا التي قدمت للجلسات ٣٨٠٠ قضية .

أعمال محاكم الاستئناف :

بلغ عدد القضايا المطروحة ١١ ألف قضية ، حكمت في نحو ٤٩٠٠ قضية ، وتبقى أكثر من ٦ آلاف قضية ، وقد نزلت نسبة الفصل من ٤٦,٥ ٪ سنة ١٩٥٨ إلى ٤٣ ٪ .

أعمال محكمة النقض في الطعون المدنية :

كانت جملة الطعون المطروحة نحو ٢٧٠٠ طعن ، أصدرت حكمها في ٤٦١ طعناً .

أعمال المحاكم في قضايا الأحوال الشخصية :

بلغ عدد عقود الزواج الخاصة بالمسلمين : ٢٠٥ ألف عقد ، و ٦١ ألف إشهاد طلاق . وبالمسيحيين : ٦ آلاف عقد .

وبلغت جملة قضايا الحبس للمسلمين المطروحة أمام المحاكم ٢٧ ألف قضية ، حكمت في ٢٤ ألف .

وبلغ عدد قضايا الولاية على النفس الجزئية للمسلمين ١١٢ ألف قضية ، حكم في ١٠٤ ألف منها ،

والمستأنفة ١١ ألف ، حكم في ٧ آلاف منها ، والعزئية للمسيحيين ٤ آلاف ، حكم في ٣ آلاف ،
والمستأنفة ٦٥٠ ، حكم في ٣٥٠ .

السادة المحامون :

وقد تضمن التقرير أن عدد السادة المحامين القيديين أمام محكمة النقض : ٤٧٢ محاميا منهم ٦
محاميات . وأمام الاستئناف : ١٧٧٦ منهم ٩ محاميات ، وأمام المحاكم الابتدائية : ١٨٩٧ بينهم ٢٦
محامية ؛ وأمام المحاكم الجزئية ٤١٩٩ منهم ٢١٥ محامية . أما غير المشتغلين فعددهم ٥٣٧١ محاميا ليس
بينهم محامية واحدة . ويكون مجموع المحامين القيديين بجدول النقابة ، المشتغلين منهم وغير المشتغلين
هو ١٣٧١٥ محاميا ، فيهم ٢٥٦ محامية ، وكان عددهم ١٣٠٣٣ محاميا في سنة ١٩٥٨ .

النشاط النقابي

مسابقة المحامين تحت التمرين

تنفيذاً لقرار مجلس النقابة الصادر في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ بإقامة مسابقة سنوية بين المحامين تحت التمرين ، الذين لم تمض على قديمهم بالجدول مدة التمرين القانونية ، فقد تقرر أن تكون مسابقة العام الحالي في الموضوعات التالية :

القانون المدني — الملكية وظيفية اجتماعية .

» التجاري — المقارنة بين نظامي الإفلاس التجاري والإعسار المدني .

» الجنائي — القصد الجنائي في جرائم الرشوة .

قانون المرافعات — استئناف الوصف وطلب وقف التنفيذ .

القانون الإداري — سحب القرار الإداري .

وقد خصصت جائزة لكل موضوع قدرها عشرون جنيهاً تمنح لأحسن بحث .

ولأى مشترك أن يتقدم ببحث في أكثر من موضوع من موضوعات المسابقة ، بشرط ألا يزيد عدد صفحات البحث على عشرين صفحة بحجم الفولسكاب ، وأن يرد الموضوع بالبريد الموصى عليه باسم : « السيد الأستاذ النقيب » ، في موعد غايته ٦ من يوليو سنة ١٩٦٢ .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١^(١)

بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تشكل مجالس إدارة شركات المساهمة من سبعة أعضاء على الأكثر على النحو الآتي :

(أ) اثنان ينتخبان عن الموظفين والعمال يتم انتخابهما طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ .

(ب) خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية منهم واحد على الأقل وثلاثة على الأكثر من بين

مديرى الشركة أو مديرى الأقسام بها .

ويعين هؤلاء الأعضاء في الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة

بما لا يقل عن ٢٥ ٪ من رأس المال بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس

إدارة الهيئة أو المؤسسة العامة .

مادة ٢ — فيما عدا بدل الحضور المقرر للجلسات ، لا يجوز لعضو مجلس الإدارة المعين أو المنتخب

من بين مديرى الشركة ومديرى الأقسام بها أو موظفيها أو عمالها أن يحصل علاوة على مرتبه

أو أجره الذى يتقاضاه من الشركة على أية مبالغ أو ميزات أخرى تتعلق بعضوية مجلس الإدارة .

مادة ٣ — لا يجوز لأحد — بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير — أن يجمع بين عضوية

مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من الشركات المساهمة .

مادة ٤ — يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار بقانون .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمى الجمهورية من

تاريخ نشره .

صدر برياضة الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٣٨١ (١٠ أغسطس سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٢ الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٦١ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١^(١)

بتحويل مجالس إدارة الجهات الإدارية ومجالس إدارة المؤسسات العامة
التي تساهم في منشآت تصدير القطن ، سلطة الجمعيات العمومية أو جماعة الشركاء

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية
بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، وما ورد عليه من تعديلات ،

وعلى القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تحويل المؤسسات المصرية والأجنبية إلى
شركات مساهمة ،

وعلى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات مساهمة ،

وعلى القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ،

وعلى القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ،

وعلى القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ،

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم منشآت تصدير القطن من الإقليم المصري

المعدل بالقرار بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ .

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد الجهات المختصة المنصوص عليها في

القرارات بقوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١٠٩ لسنة ١٩٦١ ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — استثناء من أحكام القوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ و ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ و ٢٤٤

لسنة ١٩٦٠ المشار إليها — تحول مجالس إدارات الجهات الإدارية المنصوص عليها في القرار الجمهوري

رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ ومجالس إدارات المؤسسات العامة التي تساهم في منشآت تصدير القطن سلطة

الجمعيات العمومية أو جماعة الشركاء وذلك فيما يتعلق بتعديل نظم شركات المساهمة وإدماج شركتين

أو منشأتين أو أكثر وتحويل أية شركة أو منشأة ولو كانت فردية إلى شركة مساهمة وذلك خلال

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٢ الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٦١ .

المدة المنصوص عليها في المادة الثانية من كل من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ :

ويتم الاندماج أو التحويل في جميع الحالات بقرار من رئيس مجلس إدارة الجهة الإدارية المختصة .

مادة ٢ — تعتبر قرارات اللجان المشار إليها في المادة ٣ من كل من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ والقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ وفي المادة ٢ من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ . وفي المادة ٣ (مكرر) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المضافة بالقرار بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ ، تقوياً نهائياً للحصص العينية في الحالات التي يتطلب فيها القانون تقويم تلك الحصص .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٣٨١ (١٠ أغسطس سنة ١٩٦١) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة ابتدائية بمدينة السويس

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائي العام على بعض الماطق التابعة لأقسام الحدود والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة ابتدائية بمدينة السويس ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات المعدل بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٧ الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٦١ .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يضاف إلى اختصاص محكمة السويس الابتدائية مدن وقرى قسمى عتاقة ورأس غارب المبينة فى الجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه . وتفصل هذه الجهات من اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية .

مادة ٢ — جميع الدعاوى والتحقيقات التى أصبحت بمقتضى حكم المادة السابقة من اختصاص محكمة السويس الابتدائية تحال إلى هذه المحكمة دون مصاديف لنظرها بالحالة التى هى عليها فى جلسات تحددها المحاكم أو الجهات التى كانت تنظرها بأوامر تصدرها بحسب الأحوال — وفى حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور فى المواعيد المحددة . وتتخذ النيابة العامة الإجراءات الواجبة فى هذا الشأن .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الدعاوى التى أجلت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الإقليم المصرى اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (١٣ أغسطس سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائى العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود — وكان من بين ما ألحق بدائرة اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية من مناطق — المناطق المبينة بالفقرة « أ » من البند الأول من المادة الثانية منه . فأصدر وزير العدل فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ تنفيذاً لذلك قراراً بإنشاء مأمورية قضائية ببلدة رأس غارب — الداخلة ضمن المناطق آنفة الذكر على أن تتبع محكمة السويس الجزئية التابعة فى هذا الوقت لمحكمة القاهرة الابتدائية .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبى إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات — متناولاً بالتحديد نطاق محافظة السويس وفى ضوءه صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة ابتدائية بمدينة السويس يشمل اختصاصها محافظة السويس على أساس هذا التحديد مع فصل الجهات التى أصبحت تتبعها من اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية .

على أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه قد عدل بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ الذى وسع فى نطاق محافظة السويس بأن أدخل فيه مدن وقرى قسم عتاقة المبينة بالجدول المرافق له .

ولما كان من الصالح أن يقوم التناسق بين الاختصاص القضائى والاختصاص الإدارى بما يسمح بمراعاة التعديلات التى قد تطرأ على هذا الاختصاص الأخير — كما أنه لما كان مقتضى تبعية منطقة

رأس غارب لمحكمة القاهرة الابتدائية بمقتضى أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ وإنشاء مأمورية قضائية بهذه البلدة تابعة لمحكمة السويس الجزئية بموجب قرار وزير العدل الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ توزيع قضايا هذه المنطقة بين محكمة القاهرة الابتدائية وبين محكمة السويس الجزئية تبعاً لقيمتها فهي تابعة لأولاهما كلياً وللأخرى جزئياً . إلا أنه بانتهاء تبعية محكمة السويس الجزئية لمحكمة القاهرة الابتدائية وصيرورتها جزءاً من محكمة السويس الابتدائية وفقاً للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦١ — فإن الوضع ينبغي عن قيام تناقض قانوني في شأن الاختصاص بنظر قضايا هذه المنطقة يتحتم رفعه بالحاق قضاياها كلية وجزئية — بمحكمة ابتدائية واحدة .

ولما كانت محكمة السويس الابتدائية هي أنسب المحاكم في هذا الشأن لقربها من هذه المنطقة ، لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق على أساس اضافة مدن وقرى قسمى عتاقة ورأس غارب الى اختصاص محكمة السويس الابتدائية وفصل هذه الجهات من اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية مع إحالة جميع الدعاوى التي أصبحت بمقتضى ذلك من اختصاص محكمة السويس الابتدائية الى هذه المحكمة وذلك على النحو المبين في المادة الثانية من المشروع

ولما كانت التعديلات التي أدخلت على نطاق محافظة السويس الابتدائية على الوجه السابق بيانه سوف يعمل به طبقاً للمادة السادسة من القرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ ، ونظراً للارتباط القائم بينها وبين أحكام القانون المقترح . فقد روعي أن ينص على العمل بهذا القانون اعتباراً من ذلك التاريخ أيضاً .

ولما كانت أداة تعديل دائرة اختصاص المحاكم الابتدائية وفقاً للمادة التاسعة من قانون السلطة القضائية هي القانون .

لذلك فقد أعدت وزارة العدل مشروع القانون المرافق وتشرف بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة بكتابته رقم ٢٠٦ في ٧/٨/١٩٦١ رجاء الموافقة عليه واتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١^(١)بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦
بتطبيق النظام القضائي العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدودباسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائي العام على بعض المناطق التابعة لأقسام
الحدود والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإداري العادي والنظام القضائي العام في
الواد الجنائية في محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد ،وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية
المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات الممل بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى البند « أولا » من المادة ٢ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه
فقرة جديدة نصها الآتي :« (د) قسم الواحات البحرية والفرافرة التابع لمحافظة مطروح والمبين في الكشف المرافقة
لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه » .مادة ٢ - جميع الدعاوى والتحقيقات التي أصبحت بمقتضى حكم المادة السابقة من اختصاص
محكمة القاهرة الابتدائية تحال إلى هذه المحكمة دون مصاريف لنظرها بالحالة التي هي عليها في جلسات
تحدها المحاكم أو الجهات التي كانت تنظرها بأوامر تصدرها حسب الأحوال وفي حالة غياب أحد
الحصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد المحددة وتتخذ النيابة العامة الإجراءات
الواجبة في هذا الشأن .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٧ الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٦١ .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة الدعاوى التى أجت للنطق بالحكم فيها .
 مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الإقليم المصرى اعتبارا
 من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ .
 صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (١٣ أغسطس سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائى العام على بعض المناطق التابعة لأقسام
 الحدود — وإذ لم تكن الواحات البحرية والفرافرة ضمن هذه المناطق فقد ظلت تابعة فى شئونها
 القضائية — للندية والجزائية — للنظام القضائى الخاص بأقسام الحدود .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ المعدل للقرار رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠
 منشأ ثلاث محافظات جديدة من بينها محافظة مطروح التى أدخلت ضمنها الواحات البحرية والفرافرة .

ومن بعده صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإدارى العادى والنظام القضائى
 العام فى اللوات الجنائية فى المحافظات الثلاث المشار إليها قاضيا بالحاق المناطق والجهات الداخلة فى هذه
 المحافظات بدوائر اختصاص المحاكم الابتدائية التى سبق أن ألحقت بها وفقاً للقانون رقم ١١٥
 لسنة ١٩٤٦ والقوانين الممدلة له . وأن تحال إدارياً جميع التحقيقات والدعاوى الجنائية القائمة أمام
 محاكم الحدود إلى المحاكم العادية المختصة لنظرها — وإذ لم يسبق إلحاق الواحات البحرية أو الفرافرة
 بأية محكمة ابتدائية لنظر قضاياها الجزائية أو المدنية فإنه يتضح عدم انطباق حكم القانون رقم ٨٨
 لسنة ١٩٦١ عليهما فى ذلك — مما مؤداه استمرار اختصاص محاكم الحدود بما يتعلق بهما من قضايا —
 باستثناء قضايا الأحوال الشخصية للمصريين التى كانت بالنسبة للواحات البحرية من اختصاص محكمة
 الخليفة الجزئية التابعة لمحكمة القاهرة الابتدائية فى صورة مأمورية قضائية ينتقل قاضيا لهذه الواحات
 مرة فى كل شهر لنظر هذا النوع من قضاياها وبذلك يكون للواحات البحرية والفرافرة وضع فى
 الاختصاص القضائى لا مثيل له بالنسبة إلى سائر ماعداها من أقسام المحافظات الثلاث الجديدة .

ولما لم يكن ثمة ما يدعو إلى استثناء هذه الواحات من التنظيم القضائى الشامل لتلك المحافظات
 وقوامه بسط سلطان النظام القضائى العام على سائر أقسامها فإن الأمر يدعو إلى تعديل أحكام القانون
 رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بما يكفل إلحاق هذه الواحات بدائرة اختصاص محكمة ابتدائية وإذا كانت محكمة
 القاهرة الابتدائية هى أنسب المحاكم لذلك — لدواعى قربها من تلك الواحات وكانت القضايا الخاصة
 بها تنظر من قبل أمام قضاء الحدود بكوبرى القبة فى القاهرة .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق على أساس إضافة فقرة جديدة إلى البند أولاً من المادة ٢
 من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦. تسمح بإدخال الواحات البحرية والفرافرة فى اختصاص محكمة

القاهرة الابتدائية كما رؤى أن ينص على أن تحال إلى هذه المحكمة جميع الدعاوى القائمة حالياً أمام المحاكم المختلفة والتي أصبحت من اختصاصها وفقاً للاضافة المشار إليها وذلك على النحو المبين في المادة الثانية من المشروع .

ولما كان القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ سوف يعمل به وفقاً للمادة الثامنة منه اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ ، ونظراً للارتباط القائم بين هذا القانون والقانون المقترح فقد رؤى أن ينص على العمل بالقانون الأخير اعتباراً من هذا التاريخ أيضاً .

لذلك تتشرف وزارة العدل بعرض مشروع هذا القانون للمقترح على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة بكتابته رقم ٢٠٦ في ١٩٦١/٨/٧ .
رجاء الموافقة عليه واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية

الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بأحكام الفصلين الثاني والثالث من الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه الأحكام الآتية :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٧ الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٦١ .

الفصل الثاني

تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

« مادة ٥٥ — مع مراعاة أحكام المادة ٢ من هذا القانون تسرى أحكام هذا الفصل على مستخدمي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية ما لم يكن لهم وقت العمل بهذا القانون نظام معاشات أفضل » .

« مادة ٥٦ — تتكون أموال هذا التأمين من :

- ١ — الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع ١٤ ٪ من أجور عماله .
- ٢ — الاشتراكات الشهرية التي تقطع بواقع ٧ ٪ من أجور عماله .
- ٣ — أموال تأميني الشيخوخة والعجز والوفاة حتى تاريخ العمل بهذا القانون .
- ٤ — (أ) مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة على الاشتراك في المؤسسة وتؤدي عند انتهاء العقد محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل المشار إليه ومع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(ب) الفرق بين المكافأة المستحقة عن مدة الاشتراك في المؤسسة محسوبة على الوجه المبين بالبند (أ) والسابقة على العمل بهذا القانون وبين الناتج من اشتراكات صاحب العمل في المؤسسة عنها إن وجدت .

٥ — الإعانات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها .

٦ — ريع استثمار هذه الأموال » .

« مادة ٥٧ — يستحق معاش الشيخوخة إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغه من الستين . ويعتبر في حكم ذلك انتهاء الخدمة بسبب عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً أو وفاته قبل بلوغه من الستين . ويشترط في جميع الأحوال أن تكون الاشتراكات التي صددت عنه لا تقل عن ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً » .

« مادة ٥٨ — يربط معاش الشيخوخة بواقع ٢ ٪ من متوسط أجر المؤمن عليه الشهري الذي صدد عنه الاشتراك خلال السنوات الثلاث الأخيرة عن كل سنة اشتراك في التأمين .

ويكون الحد الأقصى لمعاش الشيخوخة الذي يقاضاه المؤمن عليه من المؤسسة ٧٥ ٪ من متوسط الأجر المشار إليه في الفقرة السابقة أو ١٠٠ جنيه (أو ألف ليرة) أيهما أقل .

ويراعى عند حساب متوسط الأجر المشار إليه ألا يجاوز الفرق زيادة أو نقصاً بين أجر المؤمن عليه في نهاية تلك المدة وأجره في بدايتها ٢٠ ٪ ، فإذا زاد الفرق عن هذا الحد فلا تدخل الزيادة في متوسط الأجر الذي يربط على أساسه المعاش .

كما يراعى عند حساب مدة الاشتراك في التأمين إهمال كسور السنة إذا قلت عن النصف وجبرها إلى سنة إذا زاد عن ذلك .

« مادة ٥٩ — إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لدى صاحب العمل بلوغه سن الستين قبل توافر شرط مدة الاشتراك المقررة للحصول على معاش الشيخوخة صرف له تعويض من دفعة واحدة يقدر على أساس ١٥ ٪ من متوسط أجره السنوى الذى مدد عنه الاشتراك خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، أو خلال مدة اشتراكه إن قلت عن ثلاث سنوات وذلك عن كل سنة اشتراك في التأمين . »

« مادة ٦٠ — إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية قبل بلوغه سن الستين صرف له تعويض الدفعة الواحدة المشار إليه في المادة السابقة طبقاً للنسب والقواعد الآتية :

(أ) في حالة استقالة المؤمن عليها بسبب زواجها أو إنجابها الطفل الأول وذلك إذا تركت العمل خلال ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج في الحالة الأولى ، وخلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوضع في الحالة الثانية ، ويكون التعويض في الحالتين بنسبة ١٢ ٪ من متوسط الأجر المشار إليه في المادة السابقة .

(ب) في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً أو في حالة مغادرته البلاد نهائياً يكون التعويض وفقاً للنسب الآتية :

— ١١ ٪ إذا كانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن ٦٠ اشتراكاً شهرياً .

— ١٣ ٪ إذا كانت الاشتراكات المسددة عنه ٦٠ اشتراكاً شهرياً وتقل عن ١٢٠ اشتراكاً شهرياً .

— ١٥ ٪ إذا كانت الاشتراكات المسددة عنه ١٢٠ اشتراكاً شهرياً أو أكثر .

(ج) في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت الاشتراكات المسددة عنه ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً على الأقل يكون للمؤمن عليه أن يختار بين الحصول فوراً على التعويض المشار إليه في المادة السابقة وبين الحصول على معاش الشيخوخة المشار إليه في هذا القانون يصرف له عند بلوغه سن الستين .

ويستحق المؤمن عليه فضلاً عن التعويض المشار إليه في البنود السابقة انكسائاً المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٧١ مكرراً .

« مادة ٦١ — يجوز للمؤسسة بناء على طلب المؤمن عليه أن تستبدل حقوقه في معاشه برأس مال تحدد قيمته طبقاً لجدول خاص .

ويكون استبدال المعاشات طبقاً لأحكام الفقرة السابقة فيما يزيد على الأربعين في المائة من متوسط الأجر المشار إليه في المادة ٥٨ على ألا يقل المتبقى من المعاش بعد الاستبدال عن الحد الأدنى للمعاش المقرر وفقاً للمادة ٦٩ .

ويتم الاستبدال وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

المركزي بعد أخذ رأى مجلس الدولة لإدارة المؤسسة على أن يتضمن انقرار جدول الاستبدال المشار اليه فى الفقرة الأولى .

« مادة ٦٢ — يستحق معاش المعجز أو الوفاة إذا حدث المعجز الكامل أو وقت الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه بشرط لا يكون المعجز أو الوفاة ناجمة عن إصابة عمل .

« مادة ٦٣ — يشترط لاستحقاق معاش المعجز الكامل أو الوفاة أن تكون الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه لا تقل عن ١٢ اشتراكا شهريا متصلة أو ٢٤ اشتراكا شهريا منقطعة بشرط أن تكون الثلاثة الأخيرة منها متصلة .

« مادة ٦٤ — يربط معاش المعجز أو الوفاة على أساس ٤٠ ٪ من قيمة متوسط الأجر الشهري عن السنوات الثلاث الأخيرة أو مدة الاشتراك فى التأمين إن قلت عن ذلك .

« مادة ٦٥ — المؤمن عليه أن يطلب إعادة النظر فى تقرير عدم ثبوت عجزه الكامل أو فى تقدير نسبته وفقا لأحكام التحكيم الطبى المشار اليه فى تأمين إصابات العمل .

« مادة ٦٦ — لا يحول اشتغال صاحب معاش الشيخوخة كعامل تسرى عليه أحكام هذا القانون دون الاستمرار فى صرف ذلك المعاش اذا كان مجموع الأجر والمعاش لا يجاوز الأجر الذى كان يتقاضاه عند تركه الخدمة .

فإذا تجاوز مجموعهما ما كان يتقاضاه خفض المعاش بقدر الزيادة .

الفصل الثالث

أحكام خاصة وانتقالية

« مادة ٦٧ — يكون إثبات سن المؤمن عليه بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمى من سجلات المواليد أو حكم قضائى أو أى مستند رسمى آخر يعتمد مجلس إدارة المؤسسة فإذا تعذر ذلك يتم تقدير السن بمعرفة طبيب المؤسسة وفى حالة النزاع بشأنه يحال إلى لجنة التحكيم الطبى للشار إليها فى تأمين إصابات العمل ويكون تقديرها نهائياً وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك اختلاف بين السن الحقيقى والسن للمقدر .

« مادة ٦٨ — فى حالة فقد المؤمن عليه يصرف للمتحقين عنه معونة تعادل معاش الوفاة ويوقف صرفها إذا عثر عليه أو بعد انقضاء أربع سنوات ونصف على فقدته أيهما أسبق ما لم يصدر حكم بوفاته .

ويتبع فى ترتيب هذه المعونة وصرفها الشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل للمركزي بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة .

« مادة ٦٩ - يكون الحد الأدنى لمعاش الشيخوخة أو المعجز أو الوفاة ٣٦٠ قرشاً شهرياً في الإقليم المصري و ٣٦ ليرة في الإقليم السوري » .

« مادة ٧٠ - - للمعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام الفصل السابق لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ويلتزم صاحب العمل للربط مع عماله بنظام مكافآت أو ادخار أفضل بدفع الزيادة كاملة إلى المؤمن عليه أو المستحقين عنه مباشرة .

ويكون توزيع هذه الزيادة في حالة الوفاة على المستحقين المشار إليهم في المادة ٨٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ » .

« مادة ٧١ - تدخل الدولة التي أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات إلى المؤسسة وفقاً لأحكام القانونين ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين وبحسب المعاش عنها وفقاً لأحكام المادة ٥٨ دون اقتضاء أية فروق اشتراكات من المؤمن عليه عن تلك المدة .

كما يجوز أن تدخل بمدد اشتراك العامل في النظام الخاص كمدد اشتراك في هذا التأمين إذا طلب ذلك نصف اشتركين فيه على الأقل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويحسب المعاش عن هذه المدد بواقع ٢ ٪ عن كل سنة منها بشرط أن يؤدي النظام إلى المؤسسة مبلغاً يقدر بواقع ٨ ٪ من أجر العامل السنوي الأخير عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه على أن يتم تسديدها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

فإذا لم تف حصص العامل في النظام الخاص للوفاء بهذا الالتزام أدى العامل الفرق دفعة واحدة أو مقسطاً بالشروط والأوضاع التي يحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي .

وذلك كله مع عدم الإخلال بأحكام البند ٤ من المادة ٥٦ وللمادة ٧٠ » .

مادة ٢ - يستبدل بنصوص المواد ٧٨ و ٨٥ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ١١١ فقرة أولى من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ٧٨ - استثناء من حكم المادة ١٨ يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي إعفاء أصحاب الأعمال المرتبطين مع عمالهم بأنظمة معاشات أفضل من الاشتراك في تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء على أن يقدموا بطلب ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يشتمل الطلب على البيانات التي يحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

وإذا كان نظام المعاشات يقتصر على معاشات الشيخوخة وجب أن يبين ذلك في الطلب النصوص عليه في الفقرة السابقة ويمنح صاحب العمل في هذه الحالة مهلة ثلاثة أشهر لتعديل نظامه ليشتمل على معاشات المعجز والوفاء بما لا يقل عن الزيادة المقررة بهذا القانون .

فإذا انتهت المهلة المشار إليها ولم يقيم صاحب العمل بتعديل نظامه خضع لأحكام هذا القانون والتزام في الوقت ذاته بإنشاء أنظمة معاشات تكفيلية بقيمة الفرق بين ما كان يتحمله في نظام المعاش الخاص والاشتراك في هذا التأمين .

« مادة ٨٥ — تثبت حالات العجز للشار إليها في المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٦٢ بشهادة من طبيب المؤسسة يعين شكلها وبياناتها قرار من مجلس الإدارة .

ويتبع في إثبات وتقدير درجات العجز القواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي .

« (مادة ٨٧ فقرة أولى) — يعدل معاش العجز للشار إليه في المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٦٢ أو يوقف تبعاً لما يتضح من إعادة الفحص الطبي للنصوص عليه في المادة السابقة وذلك بحسب ما يطرأ على درجة العجز زيادة أو نقصاً .

« مادة ٨٨ — لا تستحق أرملة صاحب المعاش التي تم زواجه بها بعد بلوغه سن الستين وكذا الأولاد المرزوقين من هذا الزواج أى معاش .

« مادة ٨٩ — إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات بمقدار الأصبه المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق .

ويقصد بالمستحقين في المعاش :

(١) أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

(٢) أولاده وأخوانه الذكور الذي لم يحاوزا الحادية والعشرين .

(٣) الأرامل والمطلقات وغير المتزوجات من بناته وأخوانه .

(٤) الوالدان .

ويشترط لاستحقاق الأخوة والأخوات والوالدين وفقاً لما جاء بالجدول أن تثبت إعالة المؤمن عليه إياهم أثناء حياته وألا تكون الوالدة متزوجة من غير والد المؤمن .

ويستحق الأولاد في حالة وفاة الأم الأمه الصيب المحدد بالجدول رقم ٣ المرافق كما يستحق الزوج في حالة وفاة زوجته النصيب — المحدد بالجدول المشار إليه إذا كان وقت وفاتها مصاباً بعجز كامل يمنعه من مزاولة أية مهنة أو عمل يكتسب منه .

« مادة ٩٠ — يستمر صرف المعاش :

(١) للأرملة مدى حياتها أو لحين زواجها أو انعاقها بعمل أو مهنة .

(٢) للبنات والأخوات حتى يتزوجن أو يلتحقن بعمل أو مهنة .

(٣) للأولاد والأخوة الذكور بعد سن الحادية والعشرين في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان مستحق المعاش طالباً بأحد معاهد التعليم وذلك إلى أن يتم الرابعة والعشرين .

(ب) إذا كان مصاباً بعجز كامل يمنعه من الكسب وتثبت هذه الحالة بشهادة من طبيب المؤسسة وذلك إلى أن يزول العجز .

وتمنح البنات ما كان يستحق لهن من معاش إذا طلفن أو تزلن خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج وذلك دون الإخلال بحقوق باقي المستحقين عن صاحب المعاش .

« مادة ٩٣ — إذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت المؤسسة بدفعها مضافاً إليها ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه المستندات المطلوبة .

فإذا كان تأخير الصرف راجعاً إلى عدم تقديم صاحب العمل للمستندات المطلوبة منه التزمت المؤسسة بدفع الـ ١٪ إلى المؤمن عليه وعادت على صاحب العمل بقيمة ما دفعته .

ويحدد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي المستندات المطلوبة من كل من المؤمن عليه وصاحب العمل .

« مادة ٩٤ — لا يجوز صرف المعاشات المستحقة بموجب هذا القانون في حالة مغادرة مستحقيها لأراضي الجمهورية العربية المتحدة نهائياً .

ويجوز صرف القيمة الاستبدالية لهذه المعاشات طبقاً للجدول المشار إليه في المادة ٦١ .

« مادة ٩٥ — إذا حكم على المؤمن عليه أو صاحب معاش بالسجن أو الحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر وقف حقه في الحصول على معاشه مدة وجوده في السجن .

فإذا كان هناك من يستحق معاشاً في حالة وفاته منح ما كان يستحق له كما لو توفي عائله .

ويقطع معاش المستحقين عند إخلاء سبيل العامل أو صاحب المعاش ويعود إليه معاشه كاملاً دون صرف متجمد .

مادة ٣ — تضاف إلى قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه المواد الآتية :

« مادة ٦١ مكرراً — إذا فصل صاحب عمل أحد المؤمن عليهم لسبب من الأسباب الواردة في المادة ٧٦ من قانون العمل المشار إليه فيما عدا ماورد في البندين ٢ و ٥ من تلك المادة أسقط من مدد خدمة المؤمن عليه المحسوبة في تأمين الشيخوخة ربع مدة خدمته لدى صاحب العمل المذكور وذلك بشرط أن يكون قرار الفصل قد أصبح نهائياً .

مادة ٦١ مكرراً (أ) — يجوز للمؤمن عليه إذا تعطل عن العمل لمدة تتجاوز الشهرين أن

يحصل على سلفة من المؤسسة بضمان تعويضه أو معاشه بشرط أن تكون له مدة اشتراك في التأمين تزيد عن ثلاث سنوات .

ويحدد نظام تقدير السلف وشروط وأوضاع منحها وتسديدها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة .

«مادة ٧١ مكرراً — مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٥٨ و ٧١ و ٧٨ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لأحكام قانون العمل المشار إليه ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الأجر الشهري في السنوات الثلاث الأخيرة من مدة الاشتراك المعلية أو كامل المدة إن قلت عن ذلك عن كل سنة من سنوات المدة السابقة المشار إليها .

فاذا لم تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهراً استحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة تحسب وفقاً لقانون العمل المشار إليه وعلى أساس الأجر الأخير قبل ترك الخدمة .

على أنه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصدور هذا القانون للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهراً أو أكثر إذا انتهت خدمته خلال المدة المذكورة أن يطلبوا اقتضاء المكافآت المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة طبقاً لأحكام الفقرة السابقة بدلا من احتسابها في المعاش طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٧١ مكرراً (١) — يجوز ضم مدة الخدمة السابقة بالحكومة إلى مدد الخدمة المحسوبة في المعاش وفقاً لأحكام هذا القانون بشرط أن يؤدي العامل إلى المؤسسة مبالغ تقدر بواقع نسبة مئوية من أجره السنوي عند بداية الاشتراك في هذا التأمين عن كل سنة من سنوات الخدمة المطلوب ضمها وفقاً للجدول يصدر به قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي ويتبع في أداء هذه هذه المبالغ الشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة المؤسسة .

«مادة ٧١ مكرراً (ب) — استثناء من حكم المادة ٥٧ يجوز للمؤمن عليهم وقت صدور هذا القانون الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كانوا قادرين على أدائه وتمتبر مدة خدمتهم المسددة عنها الاشتراكات محسوبة في تقدير المعاش إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجب للاستحقاق في المعاش .

ولا يسرى حكم هذه المادة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ في الإقليم المصري وآخر ديسمبر سنة ١٩٧٩ في الإقليم السوري .

«مادة ٩٥ مكرراً — إذا استحق المؤمن عليه أكثر من نوع واحد من المعاشات المشار إليها

في هذا القانون ربط معاشه النهائي بقدر مجموع هذه المعاشات بمقد أقصى قدره ٦٠ ٪ من متوسط أجره خلال الثلاث سنوات الأخيرة أو معاش الشيخوخة أيهما أكبر .

« مادة ٩٥ مكرراً (١) — لا يجوز لكل من المؤسسة وصاحب الشأن المنازعة في قيمة المعاش بعد مضي سنة واحدة من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية .

ويستثنى من ذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية .

وتنظم طريقة الإخطار المشار إليه في الفقرة الأولى بقرار من مجلس الإدارة .

« مادة ١١١ مكرراً — يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش أو عشر ليرات ولا تجاوز ألفي قرش أو مائتي ليرة كل من يخالف حكم الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ .

وتتعدد الغرامة بقدر عدد المال الدين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ جنيه أو خمسة آلاف ليرة عن المخالفة الواحدة على أنه إذا استمرت المخالفة مدة تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ تحرير محضر مخالفة عنها جاز زيادة هذه الغرامة بحيث لا تجاوز عشرة أمثالها .

مادة ٤ — لا تسرى الأحكام المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة المشار إليها في قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على المؤمن عليهم المتفعين بأحكام هذا القانون إلا فيما يرد به نص خاص .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم الجمهورية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ .

على أنه بالنسبة إلى معاشات العجز والوفاء المنصوص عليها في هذا القانون فيكون العمل بأحكامه اعتباراً من ١٣ يولييه سنة ١٩٦١ .

ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (١٤ أغسطس سنة ١٩٦١) .

جدول رقم ٣١

توزيع المعاش

الأنصبة المستحقة				المستحق	رقم الحالة
للأخوة	للوالدين	للأولاد	للأرامل		
---	$\frac{1}{8}$ لكل منهما	—	$\frac{3}{8}$	(أ) أرملة أو أرامل أو زوج بدون أولاد	١ — حالة وجود أرملة أو زوج مستحق
---	—	$\frac{1}{4}$	$\frac{3}{8}$	(ب) أرملة أو أرامل أو زوج وولد واحد	
---	—	$\frac{3}{8}$	$\frac{3}{8}$	(ج) أرملة أو أرامل أو زوج وأكثر من ولد	
				(د) في حالة وجود والدين في الحالتين ب، ج ينخفض نصيب الأرملة بمقدار $\frac{1}{8}$ وينعج الوالدين أو أحدهما .	
---	—	$\frac{3}{8}$	—	(أ) ولد واحد	٣ — حالة عدم وجود أرملة أو زوج مستحق
---	—	$\frac{1}{4}$	—	(ب) أكثر من ولد	
---	$\frac{1}{8}$ لكل منهما	—	—	(ج) والد أو والدة أو كلاهما مع وجود أولاد أو عدم وجود أولاد	
$\frac{1}{8}$	—	—	—	(أ) أخ أو أخت	٣ — حالة عدم وجود أرملة أو زوج مستحق ولا أولاد ولا والدين
$\frac{1}{4}$ بالتساوي	—	—	—	(ب) جمع من الأخوة (أثنان فأكثر) ...	

ملاحظات : في حالة وفاة أرملة بعد استحقاقها معاشا يؤول نصيبها إلى أولاد صاحب المعاش الذين يتقاضون معاشا وقت وفاتها ويوزع بينهم بالتساوي بشرط ألا يجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم (٢) ويسرى الحكم المتقدم على الزوج المستحق في حالة وفاته — كما يؤول معاش الوالدين الموضح في البند (د) من الحالة رقم (١) إلى الأرملة وأولادها عند وفاة الوالدين أو أحدهما وذلك كله مع عدم الإخلال بحكم المواد ٩٠، ٩٤، ٩٥، ٩٦ مكررا (١) .

مذكرة إيضاحية

نص الدستور على أن ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة وذلك تحقيقاً لبناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني يكفل للمواطنين حياة كريمة ومستقبلاً أفضل .

ولما كانت نظم التأمينات الاجتماعية من أهم الوسائل التي تحقق العدالة الاجتماعية ، فقد أولتها الدولة عنايتها ورعايتها منذ سنة ١٩٥٢ حتى يكون العامل في مأمن من غوائل الدهر ، متمتعاً بكافة الضمانات ، مطمئناً على مستقبله ومستقبل عائلته بضمان مورد ثابت مستقر له في حالة تقاعده وعجزه ولعائلته في حالة وفاته .

تطور التأمين الاجتماعي :

وفي سبيل تحقيق خطة التأمينات الاجتماعية تدريجياً تتابعت مراحل تطوير معاشات التقاعد طبقاً للخطوط التالية :

١ — صدر المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ، وقد كفل للعمال مكافآت أفضل عند نهاية خدمتهم تعينهم على مقابلة أعباء الحياة إذا ما تركوا العمل .

٢ — صدر القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للعمال ، وألزم أصحاب الأعمال بدفع جزء من المكافأة في صورة اشتراك بواقع ٥٪ من أجور عماله في صندوق الادخار و ٢٪ في صندوق التأمين لدفع تعويض في حالات العجز والوفاة ، كما ألزم العمال بدفع اشتراك بواقع ٥٪ من أجورهم في صندوق الادخار لزيادة مستحقاتهم عند نهاية الخدمة .

وقد ألزم هذا القانون مؤسسة التأمين والادخار الذي أنشئت بموجبه بدفع المكافأة إلى العامل أو الاشتراكات التي أداها صاحب العمل عنه مع فوائدها أيهما أكبر في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه ، وذلك فضلاً عن الاشتراكات التي تكون قد أدت عن العامل وفوائدها ، ومؤدى ذلك انتقال التزام دفع المكافأة من عاتق صاحب العمل إلى عاتق المؤسسة على أن تعود على صاحب العمل بالفرق .

وكان منطقياً بعد إنشاء مؤسسة التأمين والادخار أن تنتقل إليها جميع حقوق العمال في مكافأة نهاية الخدمة ، إلا أنه رُوي الاحتفاظ بها لدى أصحاب الأعمال نظراً للنتائج التي كانت ستترتب على تسديدها دفعة واحدة .

وبهذا حقق القانون زيادة عن القانون الصادر في سنة ١٩٥٢ ما يأتي :

(أ) اشتراك العمال في تكوين مدخرات تقتطع من أجورهم ويستحقونها عند انتهاء خدمتهم .
(ب) قيام أصحاب الأعمال بدفع جزء من مكافأة نهاية الخدمة بصفة دورية كل شهر للتخفيف من عبء دفع هذه المكافأة دفعة واحدة عند انتهاء الخدمة .

(ج) زيادة ضمان حصول العامل على مكافأة بالتزام المؤسسة بدفعها إليه مباشرة .

(د) كفل للعامل لأول مرة الحصول على تعويض في حالة العجز والوفاة .

٣ — وفي عام ١٩٥٩ صدر قانون التأمينات الاجتماعية بالقانون رقم ٩٢ الذي قرر مبدأ المعاش في تعويض إصابة العمل والعجز والوفاة بدلاً من تعويض الدفعة الواحدة . إلا أنه أخذاً بمبدأ التدرج لم

يتضمن تنظيم معاشات للتقاعد اكتفاء بنظام مكافآت نهاية الخدمة مؤقتاً إلى حين تطويرها إلى نظام المعاش وهو ما استهدفه المشروع المقترح .

الأُسس التي قام عليها المشروع :

- ١ — تقرير مبدأ تأمين المعاش في حالة الشيخوخة .
- ٢ — إدماج نظام معاشات الشيخوخة ومعاشات العجز والوفاة في نظام واحد وتمويل واحد .
- ٣ — تمويل المشروع في حدود الالتزامات المقررة على أصحاب الأعمال طبقاً لقانون العمل في صرف مكافآت نهاية الخدمة وطبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية في تأمين العجز والوفاة .
- ٤ — الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة للعمال والمستخدمين فيما يزيد عن المكافأة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل وعلى أن يصرف ما يزيد عن قيمة هذه المكافأة إلى العامل مباشرة ، وبهذا الوضع لا يمكن أن يضار أى مؤمن عليه نتيجة تطبيق هذا النظام .
- ٥ — راعى المشروع التقريب بين النظم المعمول بها في القطاع الحكومى وغيره من القطاعات فجاءت أحكامه مماثلة إلى حد كبير مع أحكام نظام تأمين ومعاشات موظفى الحكومة ومستخدميها وعملها بما يؤدي إلى تحقيق المساواة بين العمال فى مختلف القطاعات .
- وإذا كان المشرع لم يتعرض للعمال الندرجيين إلا أنهم يخضعون لأحكامه وخاصة أحكام معاشات العجز والوفاة ، وذلك إعمالاً لنص المادة ٢ من قانون التأمينات الاجتماعية .

مزايا المشروع :

- ١ — استحقاق معاش الشيخوخة إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن الستين وبشرط أن تكون الاشتراكات التى سددت عنه لا تقل عن ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً ، ويقدر هذا المعاش بواقع ٢٪ من متوسط أجر المؤمن عليه خلال السنوات الثلاث الأخيرة عن كل سنة اشتراك فى التأمين ، ١٪ عن كل سنة من مدة خدمته التى يستحق عنها مكافأة والساقية على اشتراكه فى مؤسسة التأمينات الاجتماعية سواء أ كان اشتراكه فى ظل القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ الذى أنقضى وحل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أو فى ظل هذا القانون الأخير .

واعتبر فى حكم ذلك انتهاء الخدمة بسبب عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً مستديماً أو وفاته قبل بلوغه سن الستين وذلك حتى يضمن لمن سدد عنه أكثر من ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً معاشاً أفضل من معاش العجز والوفاء (مادة ٥٧) .

- ٢ — احتساب متوسط الأجر الذى يربط عليه المعاش على أساس متوسط الأجر الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنوات الثلاث الأخيرة بمعنى أنه يحسب على أساس كامل الأجر الذى يقتضيه المؤمن

عليه دون النظر إلى تخفيض ذلك الأجر أو وقفه أو اقتضاء معونة لأي سبب من الأسباب كالمرض أو الإصابة خلال بعض فترات تلك المدة .

وأن يراعى في احتساب هذا المتوسط ألا يجاوز الفرق بين أجر المؤمن عليه في نهاية الثلاث سنوات الأخيرة وأجره في بدايتها ٢٠٪/ سواء أ كان هذا الفرق بالزيادة أو بالنقص وفي هذا ولاشك حماية لحقوق المؤمن عليهم من ناحية والحد من أى طفرة بالمرتب بقصد الارتفاع بالمعاش من ناحية أخرى (مادة ٥٨) .

٣ — صرف تعويض من دفعة واحدة بنسبة ١٥٪/ من متوسط الأجر عن كل سنة اشتراك في التأمين إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بلوغه سن الستين قبل توافر شروط مدة الاشتراك المقررة وهي ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً (مادة ٥٩) .

٤ — صرف تعويض من دفعة واحدة على أساس نسب محددة تتراوح بين ١١٪/ ؛ ١٥٪/ من متوسط الأجر في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه قبل بلوغه سن الستين في الحالات الآتية :
(أ) استقالة العاملة بسبب زواجها أو إنجابها الطفل الأول .

(ب) خروج المؤمن عليه من نطاق تطبيق القانون وكانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً .

(ج) مغادرة البلاد نهائياً .

ويعتبر تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للنسب المتقدمة أفضل مما تقرره القوانين القائمة من مزايا العمال (مادة ٦٠) .

٥ — أجاز المشروع في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق القانون كاشتغاله لحسابه الخاص كصاحب عمل وكانت الاشتراكات المسددة عنه ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً على الأقل أن يختار بين الحصول فوراً على تعويض الدفعة الواحدة السابق الإشارة إليه ، وبين الحصول على معاش الشيخوخة على ألا يصرف له إلا عند بلوغه سن الستين (مادة ٦٠ بند ج) .

٦ — أجازة استبدال المعاش بمبالغ نقدية فيما زاد على الأربعين في المائة من متوسط الأجر بشرط ألا يقل للبقى من المعاش بعد الاستبدال عن الحد الأدنى للمعاش الذي قرره المشروع (مادة ٦١) .

٧ — جواز صرف سلفة بضمان التعويض أو المعاش للمؤمن عليه الذي يعطل عن العمل مدة تجاوز الشهرين (مادة ٦١ مكرر ٣) .

٨ — استحقاق المعاش في حالة حدوث العجز الكامل أو وقوع الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه برأى ٤٠٪/ من متوسط الأجر بشرط ألا يكون العجز أو الوفاة نتيجة لإصابة عمل ؛ وأن تكون الاشتراكات

للسددة عن المؤمن عليه لا تقل عن ١٢ اشترا كاً شهرياً متصلة أو ٢٤ اشترا كاً شهرياً متقطعة على أن تكون الثلاثة الأخيرة منها متصلة (مواد ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤) .

وغنى عن البيان أن العمال المشتركين في المؤسسة وقت العمل بهذا القانون أو المشتركين في أنظمة خاصة سوف يستفيدون من مدد الاشتراك فيها باعتبارها مدداً متصلة فيما يتعلق بحسابها في المعاش .

٩ — تيسيراً للانتفاع بنظام معاش الشيخوخة أجاز للمؤمن عليه أن يطلب احتساب مدة الخدمة السابقة على الاشتراك في التأمين التي يستحق عنها مكافأة ضمن المدة المحسوبة في المعاش سواء بقصد زيادة ذلك المعاش أو استكمال مدة الاشتراك المقررة للاستحقاق فيه .

أما إذا لم تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهراً استحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة بحسب وفقاً لقانون العمل (مادة ٧١ مكرراً) .

١٠ — جواز ضم مدة الخدمة السابقة بالحكومة إلى مدد الخدمة المحسوبة في المعاش بشرط أن يؤدي العامل إلى المؤسسة مبالغ نقدية بواقع نسبة مئوية من أجره السنوي عند بداية الاشتراك في التأمين عن كل سنة من سنوات الخدمة المطلوب ضمها وفقاً لجدول يصدر بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي (مادة ٧١ مكرراً ١) .

١١ — وأجاز المشروع للمؤمن عليهم الذين تنتهي مدة خدمتهم خلال السنوات الخمس التالية لصدور القانون إذ بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهراً أو أكثر أن يطلبوا اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة بدلاً من احتسابها في المعاش (مادة ٧١ مكرراً) .

١٢ — صرف معونة مالية للمستحقين تعادل معاش الوفاة في حالة فقد المؤمن عليه على أن يوقف صرفها إذا عثر عليه ، أو بعد انقضاء أربع سنوات ونصف على فقده أيهما أسبق مالم يصدر حكم بموته (مادة ٦٨) .

١٣ — تحديد حد أدنى لمعاش الشيخوخة أو العجز أو الوفاة بواقع ٣٦٠ قرشاً شهرياً في الإقليم المصري ، ٣٦٠ ليرة في الإقليم السوري (مادة ٦٩) .

١٤ — تقرير حق استبدال المعاشات برؤوس أموال وفقاً لجدول خاص لمن يغادر البلاد نهائياً من المستحقين لهذه المعاشات (مادة ٩٤) .

١٥ — أجاز المشروع لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي إعفاء أصحاب الأعمال المرتبطين مع عمالهم بأنظمة معاشات أفضل من الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة على أن يتقدموا بطلب ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون .

كما ألزم المشروع أصحاب الأعمال إذا كان النظام الأفضل يتضمن معاشات الشيخوخة دون معاشات العجز والوفاة بتعديل تلك النظم لتشتمل على معاشات العجز والوفاة وأعطاهم مهلة ثلاثة أشهر لذلك بحيث لا تقل مزاياها عن المزايا المقررة بهذا القانون فإذا انتهت المهلة ولم يقم صاحب العمل بتعديل

نظامه خضع لأحكام القانون والتزم في الوقت ذاته بإنشاء أنظمة معاشات تكملية بقيمة الفرق بين ما كان يتحمله في نظام المعاش الخاص والاشترَكَات التي يؤديها إلى المؤسسة طبقاً لهذا القانون (مادة ٧٨) .

١٦ — إلزام المؤسسة بأن تدفع للؤمن عليه في حالة تأخرها عن صرف المبالغ المستحقة له عن المواعيد المقررة مبلغاً يعادل ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرفها من تاريخ استيفاء المؤمن عليه للمستندات المطلوبة .

فإذا كان تأخير الصرف راجعاً إلى عدم تقديم صاحب العمل للمستندات المطلوبة منه التزمت المؤسسة بدفع الـ ١٪ إلى المؤمن عليه وعادت على صاحب العمل بقيمة ما دفعته (مادة ٩٣) .

الأهداف الاجتماعية :

وغنى عن البيان أن تنظيم اقتضاء التزامات أصحاب الأعمال طبقاً لأحكام المشروع سوف يؤدي إلى القضاء على فصل العمال خلال السنوات الأولى من خدمتهم وهو ما يعتمد إليه بعض أصحاب الأعمال للتخلص من الالتزامات التي تزايد قانوناً كلما طالت مدد الخدمة وسوف يكون لذلك أثره الكبير في استقرار العمالة وزيادة الكفاية الإنتاجية وتدعيم الاقتصاد القومي .

وبدلاً من أن يبدد العمال مكافآتهم عند الحصول عليها — كما هو ملاحظ الآن — ويعودون إلى طلب المساعدات من الدولة فإن نظام المعاش — فضلاً عما تضمنه المشروع من أحكام السلف في حالة البطالة — يكون قد عالج هذه المشكلة علاجاً حاسماً .

هذا إلى جانب ما يكفله المشروع من وقاية المواطنين من شروخ الحاجة عند التقاعد أو العجز ورعاية أسرهم بعد وفاة العائل .

الأهداف الاقتصادية :

من المعروف أن نظام المعاشات يفضل نظام الادخار في تكوين الأموال المتاحة للاستثمار إذ أن المعاشات تؤدي على آجال طويلة بعكس ما تقضى به نظم الادخار من اقتضاء المكافآت والتعويضات دفعة واحدة ، وبذلك توجد حيلة المدخرات إلى تمويل خطط التنمية الاقتصادية ففتح آفاقاً واسعة وتتيح فرصاً جديدة لتشغيل العمال ومواجهة تزايد عدد السكان .

وتتشرف الوزارة بعرض المشروع للرافق على السيد رئيس الجمهورية رجاء الموافقة عليه وإصداره ، مع الإحاطة بأن مجلس الدولة قد راجعه وأقره في الصيغة القانونية المرافقة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩

في شأن السلطة القضائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور للوقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والقوانين المعدلة له ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادتين ١٢٠ و ١٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه
النصان الآتيان :

« مادة ١٢٠ - يشترط فيمن يعين مساعداً بالنيابة العامة أن يكون مستكلاً الشروط المبينة في المادة ٥٠ على ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة فإذا كان محامياً وجب أن يكون مقيداً بمجدول المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية وإن كان من الظراء وجب أن يكون قضى سنتين متواليين مشغلاً بعمل قانوني ، كما يشترط فيمن يعين مساعداً بالنيابة العامة اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا أحدهما القانون العام أو الخاص أو دبلوم معهد العلوم الجنائية أو أى دبلوم من دبلومات المعاهد الأخرى التي يحددها وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى بشرط ألا تقل مدة الدراسة عن سنتين . ويراعى عند التساوى في هذه المؤهلات أن تكون الأولوية في التعيين للأكثر درجة في النجاح في امتحان الليسانس (الإجازة في الحقوق) ويشترط فيمن يعين ملحقاً بالنيابة بصفة معاون أن يستكمل الشروط المبينة في المادة ٥٠ على ألا تقل سنة عن تسع عشرة سنة » .

« مادة ١٢١ - يكون تعيين للعاونين بالنيابة على سبيل الاختيار لمدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر ، ويسرى هذا الحكم بالنسبة إلى تعيين المساعدين بالنيابة اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ » .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٨٧ الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٦١ .

مادة ٢ — يستبدل بالفقرة الأخيرة من جدول المرتبات «ا» الملحق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص الآتي :

« وتلقى وظيفة معاون نيابة اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ويشترط فيمن يعين في وظيفة مساعد نيابة من هذا التاريخ الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا أحدهما القانون العام أو الخاص أو دبلوم معهد العلوم الجنائية أو أى دبلوم من دبلومات المعاهد الأخرى التي يحددها وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى بشرط ألا تقل مدة الدراسة عن سنتين » .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمي الجمهورية من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦١)

مذكرة إيضاحية

في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ونصت المادة ١٢٠ منه على الشروط الواجب توافرها في من يعين مساعداً بالنيابة العامة ومما نصت عليه أنه يشترط فيمن يعين في هذه الوظيفة اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦١ الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا أحدهما القانون العام أو الخاص أو دبلوم معهد العلوم الجنائية أو أى دبلوم من دبلومات المعاهد الأخرى التي يحددها وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى بشرط ألا تقل مدة الدراسة عن سنتين .

وعملاً بالمادتين ٧٣ و ١٣١ من القانون المشار إليه ألحق به جدول لتحديد مرتبات القضاء ورجال النيابة بجميع درجاتهم في إقليمي الجمهورية وتضمن القسم (١) من ذلك الجدول فقرة أخيرة تنص على أن تلقى وظيفة معاون نيابة من أول أكتوبر سنة ١٩٦١ ويشترط فيمن يعين في وظيفة مساعد نيابة من هذا التاريخ الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا أحدهما القانون العام أو الخاص أو دبلوم معهد العلوم الجنائية أو أى دبلوم من دبلومات المعاهد الأخرى التي يحددها وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى بشرط ألا تقل مدة الدراسة عن سنتين .

وكان الغرض من اشتراط الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا فيمن يعين مساعداً بالنيابة العامة اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦١ النهوض بمستوى المعينين في هذه الوظيفة ، غير أنه تبين أن تنفيذ هذا الشرط في الأجل المضروب له متعذر في الإقليم السوري لندرة المستوفين له بين طالبي التعيين في تلك الوظيفة كما أن ثمة صعوبات تلاقى أعماله في الإقليم المصري لذلك كان حتماً وجوب تدخل المشروع للتغلب على هذه الصعوبات فكان لا بد من إرجاء العمل بهذا الشرط مدة أخرى بعد موعده الحالي بحيث يبدأ العمل به اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ حتى يتوافر في هذا التاريخ المستوفون له ، ليتمكن المتفوقون من خريجي كليات الحقوق إلى ذلك التاريخ من جن

ثمرة تفوقهم ومنهم من صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وهم طلاب بكليات الحقوق دخلوا فيها على أساس آخر ومن العدل والبر بهم أن لا يضاروا .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق وهو يقضى بأن إلغاء وظيفة معاون بالنيابة العامة واشتراط الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا وقضاء فترة اختبار معينة فيمن يعين مساعداً بها إنما يكون اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ بدلا من أول أكتوبر سنة ١٩٦١ .

ويتشرف وزير العدل برفعه للسيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة ، رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض

الشركات والمنشآت

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت؛

وعلى القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ما يأتي :

« شركة مصانع الغزال المصري — لطفى سباهي وشركاه » وتختص مؤسسة مصر بالإشراف عليها .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (٢١ أغسطس سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٩٠ الصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٦١ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١^(١)

بإنشاء المؤسسة العامة للنقل البحري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لشئون النقل البحري ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي ؛

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم النقل البحري ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للنقل والمواصلات ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تنشأ مؤسسة عامة لشئون النقل البحري وتعتبر مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي في تطبيق القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ٢ — تحمل المؤسسة العامة للنقل البحري محل المؤسسة العامة للنقل والمواصلات في تطبيق أحكام المادتين ١، ٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

كما تحمل محل وزير المواصلات والمؤسسات العامة للنقل والمواصلات وصندوق دعم الملاحة البحرية والنقل البحري فيما يكون قد اتخذ أي منهم تنفيذاً لما آل إليه من اختصاصات كانت للهيئة العامة لشئون النقل البحري قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٣ — يتكون رأس مال المؤسسة من :

(أ) الشركات التي يصدر بتحديداتها وتقويم أصولها قرار من رئيس الجمهورية .

(ب) الاعتمادات التي تخصصها الدولة لتحقيق أغراض المؤسسة .

(ج) الموارد المنصوص عنها بالمادة (١٥) من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٩٥ الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦١ .

مادة ٤ — تختص المؤسسة بما يلي :

- (أ) دعم الملاحة البحرية والنقل البحري بكافة الوسائل وطبقاً للأئحة توضع لهذا الغرض .
- (ب) تنمية الاقتصاد القومي عن طريق تنفيذ المشروعات أو تأسيس الشركات المتعلقة بشئون النقل البحري أو المرتبطة بها أو التي تخدم غرضاً من أغراضها .
- (ج) الإشراف على الشركات المشار إليها في المادة الثالثة .
- (د) إقرار التعريفة والأجور .
- (هـ) عقد اتفاقيات مع الهيئات الملاحية الشبيهة بها في الدول الأخرى بقصد تنظيم الملاحة البحرية والنقل البحري .
- (و) الاشتراك مع الهيئات التي تزاوُل أعمالاً متصلة بأعمالها أو تعاونها في تحقيق غرضها سواء أكان مقر تلك الهيئات في داخل الجمهورية أو في خارجها ، وللهيئة أن تشتريها أو تدمجها فيها أو تلحقها بها .

مادة ٥ — يشكل مجلس إدارة المؤسسة من رئيس وعدد من الأعضاء يصدر بتعيينهم وتحديد مكافآتهم قرار من السيد رئيس الجمهورية .

مادة ٦ — يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة في كل شهر على الأقل وترسل الدعوة لحضور الاجتماع إلى الأعضاء قبل التاريخ المعين للاجتماع بثلاثة أيام على الأقل وذلك في غير حالة الضرورة ويرفق معها جدول الأعمال .

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي سبعة الرئيس . وفي حالة غياب رئيس مجلس الإدارة يختار المجلس من ينوب عنه ويتولى اختصاصاته .

مادة ٧ — تتولى أمانة المجلس تدوين محاضر الجلسات وتثبت فيها ملخص المناقشات والقرارات وما يرى المجلس إثباته وتبليغ إلى الجهة الإدارية المختصة لاعتمادها وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها ، وللجهة الإدارية حق طلب إعادة النظر في موضوع هذه القرارات خلال سبعة أيام من تاريخ رفعها إليها . وفي هذه الحالة لا تعتبر القرارات المذكورة نافذة إلا إذا وافق عليها المجلس مرة ثانية بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه على الأقل على أنه إذا مضت سبعة أيام من وقت رفع القرارات إلى الجهة الإدارية المختصة دون أن يتخذ في شأنها قراراً ما اعتبر قرار مجلس الإدارة نافذاً من تاريخ انتهاء هذه المهلة .

مادة ٨ — يمثل رئيس مجلس الإدارة للمؤسسة أمام القضاء والهيئات الأخرى والأشخاص ويملك هو أو من ينفيه حق التوقيع عنها في جميع صلاحياتها بالتغير .

ويكون للمؤسسة مدير يعين بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٩ — لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لإدارة أعمال المؤسسة وله على الأخص ما يأتي :

(أ) مباشرة جميع التصرفات اللازمة لإدارة أموال المؤسسة وتعيين كيفية استثمارها .

(ب) عقد القروض وإصدار السندات وفقاً لأحكام القانون .

(ج) اختيار ممثلي المؤسسة في مجالس إدارة الشركات التي تساهم في رأس مالها ودراسة التقارير المقدمة منهم وإصدار التوجيهات اللازمة إليهم .

(د) إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة وذلك كله دون التقيد بالقواعد الحكومية المعمول بها .

مادة ١٠ — تبدأ السنة المالية للمؤسسة في أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من العام التالي .

مادة ١١ — يعد مجلس الإدارة عن كل سنة مالية ميزانية ختامية للمؤسسة وحساباً للأرباح والخسائر وعلى المجلس أيضاً أن يعقد تقريراً عن نشاط المؤسسة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

مادة ١٢ — يكون للمؤسسة ميزانية إنتاجية تعتمد بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٣ — يعين مجلس الإدارة مراقباً أو أكثر لحسابات المؤسسة تتوافر فيه شروط مراقبي حسابات الشركات المساهمة ويكون له من الحقوق وعليه من الواجبات ما لهؤلاء وما عليهم .

ولا يجوز لمجلس إدارة المؤسسة إقرار الميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر إلا بعد اعتمادها من مراقب الحسابات .

مادة ١٤ — يقوم ديوان المحاسبات بفحص حسابات المؤسسة ومراجعتها وتقديم تقرير سنوي إلى مجلس الإدارة بنتيجة هذا الفحص .

مادة ١٥ — ترفع المؤسسة إلى رئيس الجمهورية تقريراً عن أعمال المؤسسة خلال السنة المنتهية ويشفع هذا التقرير بصورة من كل من التقرير السنوي لمجلس الإدارة وتقرير ديوان المحاسبات .

مادة ١٦ — على المؤسسة أن تعرض على رئيس الجمهورية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية ما يأتي :

(أ) حساب أرباح وخسائر المؤسسة عن السنة المنتهية ويشمل المصروفات الإدارية العامة واستهلاكات ما تملكه المؤسسة من أصول ثابتة وغير ذلك من العناصر التي يتضمنها هذا الحساب طبقاً للقواعد المتبعة في المشروعات التجارية ، كما يبين فيه إيرادات المؤسسة من استثماراتها ومكافآت ممثليها في مجالس إدارة الشركات وأية إيرادات أخرى .

(ب) ميزانية ختامية للمؤسسة طبقاً لقواعد المحاسبة المالية في المشروعات التجارية وذلك بعد اعتمادها من مراقب حسابات المؤسسة .

مادة ١٧ — يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتماد ميزانية وحساب الأرباح والخسائر .
ويؤول صافي أرباح المؤسسة إلى الخزانة العامة بعد اقتطاع ما يقرر لتكوين رأس مال للمؤسسة أو لإنشاء مشروعات جديدة أو دعم المشروعات القائمة .

مادة ١٨ — يحدد بقرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للنقل البحري من يلزم إعادته بهذه المؤسسة من موظفي ومستخدمى وعمال الهيئة العامة لشئون النقل البحري ممن انطبقت عليهم المادة (١١) من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وتعتبر مدة خدمتهم متصلة .

مادة ١٩ — يلغى أى نص يخالف هذا القانون فى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ ، كما تلغى المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ .

مادة ٢٠ — يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٢١ — ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (١٧ أغسطس سنة ١٩٦١)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦١^(١)

فى شأن إضافة مادة جديدة كحكم انتقالى لأحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإدارى العادى والنظام القضائى العام فى المواد الجنائية فى محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تطبيق النظام الإدارى والعادى والنظام القضائى العام فى المواد الجنائية فى محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٩٥ الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦١ .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ للشار إليه مادة جديدة برقم ٥ مكرر نصها :
« تخول للسلطات المصدقة أو التي تعيد النظر لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون سلطة التصديق بالنسبة للأحكام التي تكون قد صدرت من محاكم سلاح الحدود ولم يتم التصديق عليها واعتمادها أو إلغاؤها قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

وفي حالة إلغاء الأحكام مع تقرير إعادة المحاكمة تحال هذه القضايا إلى المحاكم العادية المختصة لإعادة المحاكمة فيها » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بالإقليم الجنوبي من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (٢١ أغسطس سنة ١٩٦١)

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإداري العادي والنظام القضائي العام في المواد الجنائية في محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد ، وقد نص في مادته الثامنة على أن تسري أحكامه اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ .

ولما كانت السلطات القضائية بسلاح الحدود مستظل تمارس سلطاتها فيما يقع من جرائم في هذه المناطق حتى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

ونظراً لما يترتب على ذلك من وجود عدد من القضايا التي تكون محاكم سلاح الحدود قد أصدرت أحكاماً فيها ولم يتم التصديق عليها واعتمادها حتى تاريخ نفاذ القانون المشار إليه .

ولما كانت أحكام هذه المحاكم لا تعتبر نهائية ولا يحوز قوة الشيء المنقضي فيه إلا بعد التصديق عليها واعتمادها وذلك وفقاً لقانونها الإجرائي ، فإن الأمر هنا يحتاج إلى إضافة مادة جديدة للقانون المشار إليه لحكم انتقال من شأنه أن يحدد في سلطات الجهات المصدقة أو التي تعيد النظر في تصديق واعتماد الأحكام التي تكون قد صدرت من محاكم سلاح الحدود ولم يتم التصديق عليها أو اعتمادها حتى تاريخ نفاذ القانون ، وذلك حتى تصبح هذه الأحكام نهائية وتحوز قوة الشيء المنقضي فيه ، وذلك وفقاً لأحكام القانون الذي صدرت في نطاقه وفق أحكامه وحتى تتجنب ازدواج المحاكمات وما يترتب عليها من آثار ، وذلك كله في خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بأحكام القانون المشار إليه والذي أحال جميع الدعاوى الجنائية التي كانت من اختصاص محاكم سلاح الحدود في المحافظات الثلاثة إلى المحاكم العادية المختصة .

ولذلك فإن وزارة الحرية إذ تتقدم بهذا المشروع المرفق — ترحو تصديقه وإقراره تحقيقاً للعدالة والصالح العام .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١^(١)

بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالكسب غير المشروع

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع وتعديلاته المعمول به في الإقليم المصري ؛

وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن الكسب غير المشروع في الإقليم السوري ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تسرى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه في الإقليم المصري كما تسرى أحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه في الإقليم السوري على غير الخاضعين لأحكامهما من :

(أ) موظفي وأعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة (انقطة) التي تساهم الدولة في رأس مالها بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ أو تضمن لها حد أدنى من الأرباح .

(ب) موظفي وأعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية التي يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ — يسرى الإلزام بتقديم الإقرارات المشار إليها في المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليهما على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة القائمين بالعمل عند تنفيذ أحكام هذا القانون أو الذين يعينون بعده .

ويسرى الإلزام بتقديم الإقرارات على من تركوا العمل خلال العشر سنوات على تاريخ العمل بهذا القانون على أنه بالنسبة للشركات المشار إليها في الفقرة (أ) من المادة السابقة والتي تمت مساهمة لدولة في رأس مالها بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ أو ضمانها لأرباحها خلال العشر سنوات المذكورة فيكون الإلزام بتقديم الإقرار على من ترك العمل بها بعد تقرير المساهمة أو الضمان .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٩٥ الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦١

ويشمل إقرار الذمة المالية :

- (أ) بيان بالذمة المالية في تاريخ تنفيذ أحكام هذا القانون أو ترك العمل بحسب الأحوال .
- (ب) بيان بالذمة المالية في بداية العشر سنوات المذكورة أو عند تقرير المساهمة أو الضمان أو عند دخول الخدمة إذا كان تالياً لذلك .
- ويقدم الإقرار خلال ستين يوماً من تاريخ تنفيذ أحكام هذا القانون أو من تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية بتحديد الجمعيات التعاونية الخاضعة لأحكامه .
- مادة ٣ — تقدم الإقرارات المشار إليها اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون إلى إدارة كل شركة أو جمعية تعاونية .
- ويتولى فحصها لجنة أو أكثر تشكل في كل إقليم وفقاً للأحكام المقررة في المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليهما .
- مادة ٤ — يصدر وزير العدل في كل إقليم القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .
- صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (٢١ أغسطس سنة ١٩٦١) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وتعديلاته ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٩٧ الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦١

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ٥ و ٦ و ١٠ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٧ و ٢٩ و (١) و ٣٠ و ٣١ و ٤٦ و ٦١ و ٦٢ و ٦٤ و ٦٦ و ٧١/٢ و ٧٢ و ٨٣/٢ و ٨٨ و ٩٣ و ٩٦ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ٥ — يكون لكل محافظة محافظ يصدر بتعيينه وإعفائه من منصبه قرار من رئيس الجمهورية وتسرى عليه الأحكام الخاصة بنواب الوزراء فيما يتعلق بمرتباته ومعاشه وأسبقته ، وتسرى عليه فيما عدا ذلك الأحكام الخاصة بوكلاء الوزارات .

ويقسم المحافظ أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرة أعمال وظيفته اليمين الآتية :

(أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري وأن أرعى مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن أحترم الدستور والقانون وأن أؤدي أعمالي بالذمة والصدق) .

ويعتبر المحافظون مستقيلين بحكم القانون بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية ويستمررون في مباشرة أعمال وظائفهم إلى أن يعين رئيس الجمهورية الجديد المحافظين الجدد ولا يترتب على ذلك سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة .

« مادة ٦ — يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ويتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة .

ويكون المحافظ مسئولاً عن الأمن والأخلاق العامة في المحافظة ويرتبط في ذلك ارتباطاً مباشراً بوزير الداخلية الذي يصدر القرارات اللازمة في هذا الشأن .

وللمعافظ في حالة وقوع غصب بئين على عقار أو على حقوق عينية عقارية أن يصدر قراراً بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الغصب ، كما له عند وقوع اعتداء بئين من شأنه إيجاد خلاف عام على الغلال يؤثر على الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة للمحافظة عليها وأن يأمر بتوزيعها بين ذوي الاستحقاق وفق العرف الجاري أو أن يضعها أمانة لدى شخص ثالث دون أن يكون لذلك في الحالين تأثير في الحكم الذي تصدره السلطات القضائية .

ويعتبر التعدي على حقوق الانتفاع بمياه الري الثابتة بمثابة الغصب البين .

ويجب مراجعة المحافظ لإزالة الغصب أو الاعتداء خلال شهر من حدوثهما أو خلال ثلاثة أشهر بالنسبة للغائب عن أراضي الجمهورية وإلا خرج الخلاف عن اختصاص المحافظ .

ويبقى مفعول التدبير الإداري قائماً إلى أن يلغى أو يعدل بقرار مسبب من المحافظ أو بحكم أو قرار من السلطة القضائية .

ويجوز لكل وزير أن يعهد بقرار منه إلى المحافظ ببعض اختصاصاته وعلى المحافظ أن يبلغ ملاحظاته إلى الوزراء ذوي الشأن في كل ما يتعلق بشئون المحافظة .

كما يتولى المحافظ الإشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل القانون اختصاصاتها إلى مجلس المحافظة ، ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلي لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

ويختص المحافظ بالنسبة لمؤلاء الموظفين بما يأتي :

(أ) تعيين من لا تعلو درجته على الدرجة السابعة وذلك بناء على اقتراح الجهة ذات الشأن وفي حدود الميزانية التي تخصصها كل وزارة للمحافظة .

وفي جميع الحالات على الوزارات ذات الشأن أن تأخذ رأى المحافظ عند ترقية أو نقل موظفي فروعها في المحافظة .

كما أن للمحافظ أن يقترح نقل أى موظف من محافظته إذا تراءى له أن وجوده فيها لم يعد يتلاءم مع الصاحبة العامة .

وإذا لم تأخذ الوزارة برأى المحافظ في الحالات المشار إليها فيما تقدم جاز له أن يرفع الأمر إلى وزير الإدارة المحلية .

(ب) توقع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات المشار إليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير .

وتسرى الأحكام المقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن موظفي الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها إلى المجالس المحلية ، بالنسبة لممثلي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى هذه المجالس .

« مادة ١٠ — يكون لكل محافظة مجلس يطلق عليه اسمها ويكون مقره عاصمتها ويؤلف المجلس من :

(أ) المحافظ وتكون له الرئاسة .

ومحل مدير الأمن في المحافظة محل المحافظ عند غيابه .

ويكون تعيين مديري الأمن بالمحافظات بقرار من رئيس الجمهورية .

(ب) عدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد على أربعة عن كل مركز أو قسم إداري من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري لعضوية اللجان التنفيذية للاتحاد القومي بالمحافظة وذلك بالطريقة التي يحددها الاتحاد القومي .

ويحدد عدد الأعضاء المذكورين عن كل مركز أو قسم إداري بالاتفاق بين الوزير المختص والاتحاد القومي .

(ج) عدد من الأعضاء العاملين في الاتحاد القومي لا يزيد على عشرة يختارون من ذوي الكفاية ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الاتحاد القومي وبناء على اقتراح المحافظ .

(د) أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون للصالح الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية .

ويراعى دائماً أن تكون الأغلبية للأعضاء المنتخبين ، فإذا لم تتوافر لهم الأغلبية جاز زيادة ممثلي كل مركز أو قسم إداري إلى ستة أعضاء .

« مادة ١٣ — يشترط فيمن يكون عضواً بالمجلس من المنتخبين أو المختارين أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

(١) ألا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ميلادية كاملة .

(٢) أن يكون مقبلاً في دائرة المجلس .

(٣) أن يحسن القراءة والكتابة .

(٤) أن يكون راغباً في الاشتراك في عضوية المجلس .

(٥) ألا يكون من إحدى الفئات الآتية :

(أ) المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو بالحبس في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف مالم يكن قد رد إليه اعتباره أو كانت العقوبة موقوفة تنفيذها .

(ب) من سبق فصلهم تأديبياً من الوظائف العامة لأسباب مخلة بالشرف مالم تنقض خمس سنوات من تاريخ الفصل .

(ج) من سلبت ولايتهم أو عزلوا من الوصاية ، مالم تنقض خمس سنوات من تاريخ الحكم بسلب الولاية أو العزل .

(د) المحرومون من الحقوق السياسية أو المدنية .

(هـ) المحجور عليهم مدة الحجر .

(و) للصابون بأمراض عقلية ، مدة حجزهم .

(ز) من شهر إفلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ شهر إفلاسهم مالم يرد إليهم اعتبارهم قبل ذلك .

« مادة ١٤ — لا يجوز للمضو المنتخب أجمع بين عضوية أكثر من مجلس محلي واحد .

« مادة ١٥ — إذا تبين عدم استكمال المضو المنتخب أو المختار الشروط الواردة في المادة ١٣ أو فقد شرطاً من هذه الشروط أثناء عضويته للمجلس أو زالت عنه عضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي أو العضوية العاملة فيه ، يصدر المجلس قراراً بإسقاط عضويته ويعلن خلو المحل .

ويجوز الطعن في هذا القرار بغير رسوم أمام محكمة القضاء الإداري .

« مادة ١٧ — تقدم الاستقالة من عضوية المجلس إلى رئيسه الذي يعرضها على المجلس في أول

جلسة تالية وتعتبر مقبولة إذا وافق عليها المجلس أو لم يبت في أمرها خلال شهر من تاريخ تقديمها إليه وعندئذ يقرر المجلس خلو المحل .

» مادة ٢٩ (١) - إيرادات مشتركة مع سائر مجالس المحافظات وتتضمن ما يأتي :

(١) نصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الصادر والوارد ويحدد رئيس الجمهورية سعر هذه الضريبة الإضافية بحيث يكون حداً الأقصى ٣ ٪ من قبة الضريبة الجمركية الأصلية . ويختص المجلس بنصف حصيلتها ، ويودع النصف الآخر في رصيد الإيرادات المشتركة .

(٢) نصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الثروة الموقولة ويكون تحديد سعر هذه الضريبة الإضافية بقرار من مجلس المحافظة إذا لم يتجاوز ٥ ٪ من الضريبة الأصلية وقرار من الوزير المختص به - موافقة نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية إذا تجاوزت ٥ ٪ بشرط ألا يتجاوز ١٠ ٪ وما زاد على ذلك في حدود ١٥ ٪ يكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين الوزير المختص ووزير الاقتصاد والمخازنة . ويختص المجلس بنصف حصيلة هذه الضريبة الإضافية ويودع النصف الآخر في رصيد الإيرادات المشتركة .

وإذا اختلف المركز الرئيسي لإحدى المنشآت عن مركز نشاطها الفعلي ، اختص مجلس المحافظة السكان في دائرته مركز النشاط الفعلي بفرض الضريبة الإضافية واحتفظ بنصف حصيلة هذه الضريبة ويودع النصف الآخر في رصيد الإيرادات المشتركة .

ويكون توزيع رصيد الإيرادات المشتركة من هذين الموردين على مجالس المحافظات بقرار من نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية بناء على عرض الوزير المختص .

» مادة ٣٠ - يكون إنشاء مجالس المدن بقرار من الوزير المختص وذلك في المدن التي تسمح ظروفها المعيشية والعمرانية بإنشاء مجلس مدينة فيها .
ويطلق على المجلس اسم المدينة التي ينشأ فيها .

» مادة ٣١ - يؤلف المجلس من :

(١) أعضاء لا يتجاوز عددهم ٢٠ من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي في المدينة وذلك بالطريقة التي يحددها الاتحاد القومي .

(ب) عدد من الأعضاء العاملين في الاتحاد القومي لا يزيد على خمسة يختارون من ذوي الكفاية في شئون المدينة ويصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الاتحاد القومي وبناء على اقتراح المحافظ .

(ج) ستة أعضاء على الأكثر بحكم وظائفهم يمثلون الوظائف الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية .

ويراعى دائماً أن تكون الأغلبية للأعضاء المنتخبين .

ويعين رئيس الجمهورية بقرار منه أحد الأعضاء رئيساً للمجلس وينتخب الأعضاء وكلاء للمجلس من بين الأعضاء المنتخبين .

« مادة ٤٦ — يشكل المجلس القروى على الوجه الآتى :

(أ) أعضاء منتخبون لا يجاوز عددهم ١٢ من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراح السرى لعضوية اللجنة أو اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى القرية أو القرى التى يتألف منها المجلس وذلك بالطريقة التى يحددها الاتحاد القومى .

(ب) أعضاء بحكم وظائفهم ممن يعملون بالقرية أو القرى التى يتألف منها المجلس القروى ويصدر بتحديدهم قرار من المحافظ وفقاً للأسس التى توضحها اللائحة التنفيذية .

ويجوز تعيين عضوين من الأعضاء العاملين بالاتحاد القومى يختاران من ذوى الكفاية فى شئون القرية ويصدر باختيارهما قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الاتحاد القومى وبناء على اقراح المحافظ ويراعى دائماً أن تكون الأغلبية للأعضاء المنتخبين .

ويتولى رئاسة المجلس أحد الأعضاء يعينه الوزير المختص لمدة سنتين بالاتفاق مع الاتحاد القومى بعد أخذ رأى المحافظ ويجوز تجديد تعيينه .

« مادة ٦١ — يتولى نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية وضع برامج تنفيذ أحكام هذا القانون بالتدرج خلال مدة أقصاها أربع سنوات ويحدد مواعيد تنفيذ هذه البرامج وتابع تنفيذها . وتتضمن هذه البرامج ما يأتى :

(أ) نقل الاختصاصات التى تباشرها الوزارات إلى الإدارة المحلية وفقاً لأحكام القانون .

(ب) تدبير الاعتمادات اللازمة للسلطات المحلية ونقلها لميزانياتها .

(ج) نقل الموظفين اللازمين للعمل فى الإدارة المحلية بصفة نهائية .

« مادة ٦٢ — يتولى نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية رسم السياسة العامة لنشاط المجالس المحلية فى نطاق السياسة العامة للدولة وفى حدود الاختصاصات الموكولة إلى المجالس فى هذا القانون . كما يقوم بإبداء رأى فى مشروعات القرارات وتشريعات الإدارة المحلية قبل عرضها على رئيس الجمهورية .

« مادة ٦٤ — يتقاضى كل من الأعضاء المنتخبين والخيارين فى مجالس المحافظات مكافأة شهرية مقدارها ٢٠ جنيهاً ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح هذه المكافأة للأعضاء بحكم وظائفهم فى هذه المجالس .

ولا يتقاضى أعضاء مجالس المدن والمجالس القروية أية مرتبات أو أجور إضافية أو مكافآت عن

أعمالهم في المجلس فيما عدا ما قد يقرره المجلس بتصديق من الوزير المختص لكل عضو مقابل حضور الجلسات .

ومع ذلك يجوز تحديد مكافآت لرؤساء مجالس المدن والمجالس القروية على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية .

كما يجوز أن يسترد العضو نفقات انتقاله من محل إقامته إلى الجهات التي يكلف بأداء أعمال فيها .

« مادة ٦٦ — إذا غاب العضو المختار أو المنتخب دون عذر مقبول عن جلسات المجلس أو اللجان التي اختير عضواً فيها أكثر من ثلاث مرات متتالية أو غاب دون عذر مقبول أكثر من ربع عدد الجلسات في السنة الواحدة ، يخطر المجلس المحافظ ويعتبر العضو مستقيلاً ويصدر بذلك قرار من المجلس بعد سماع أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التي يدعى لحضورها لسمع أقواله فيها ولا يجوز عقد هذه الجلسة قبل مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ دعوة العضو إليها .

وإذا غاب العضو بحكم وظيفته على النحو المبين في الفقرة السابقة أخطر المجلس المحافظ لإبلاغ الوزارة ذات الشأن .

« مادة ٧١/٢ — وتعتبر ميزانية كل مجلس مدينة وكل مجلس قروي ميزانية ملحقة بميزانية مجلس المحافظة .

« مادة ٧٢ — يتولى نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية فحص ميزانيات مجالس المحافظات قبل اعتمادها مع مراعاة أخذ رأي المحافظ المختص قبل إجراء أي تعديل في ميزانيات المجالس . وتصدر ميزانية مجالس المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية ، أما ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية فيعتمدها مجلس المحافظة .

« مادة ٨٣/٢ — ويجوز للمحافظ أن يفوض ممثلي الوزارات المختلفة في مجالس المحافظة في إصدار قرارات التعيين المشار إليها إذا كانت الوظيفة لا تعلو درجتها على الدرجة السابعة كذلك يفوضهم إذا طلب إليه الوزير المختص إصدار هذا التفويض .

« مادة ٨٨ — تنشأ بديوان كل مجلس محافظة لجنة شئون موظفين تشكل من أحد أعضاء المجلس المعينين بحكم وظائفهم رئيساً ومن ثلاثة إلى خمس من ممثلي الوزارات في المجلس ومن اثنين من كبار موظفي المحافظة أعضاء ويكون تشكيل اللجنة بقرار من المحافظ .

« مادة ٩٣ — تتولى كل وزارة التفتيش على أعمال المجلس فيما يتناول شئون المرفق المعينة به وعلى مدى تنفيذ المجالس للقوانين واللوائح المنظمة لهذه الشئون وتضع تقاريرها عن هذا التفتيش وتبلغ هذه التقارير للمجالس وللوزير المختص وتكون هذه التقارير محل الاعتبار عند تقرير الإعانة الحكومية للمجالس .

وإذا أسفر التفتيش عن وقوع خطأ أو إهمال جسيم في أعمال المجلس المتعلقة بمرفق معين فللوزير

ذى الشأن أن يكلف المجلس بتصحيح الخطأ أو بمعالجة الإهمال على وجه الاستعجال وله أن يعاقب موظف المرفق المتسبب في هذا الخطأ أو الإهمال. ويتولى ديوان المحاسبات التفتيش على حسابات المجلس.

« مادة ٩٦ — عقب صدور قرار الحل يصدر الوزير المختص قراراً بتأليف مجلس مؤقت بالاتفاق مع الاتحاد القومى .

ويراعى في تشكيل هذا المجلس أن يضم الأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم في المجلس المنحل وعدداً من الأعضاء العاملين في الاتحاد القومى من ذوى الكفاية الخاصة والمهتمين بشئون دائرة المجلس ، وتكون رئاسة مجلس المحافظة المؤقت لمحافظ .

مادة ٢ — تضاف لكل من المادتين ٢٢ و ٣٧ من قانون نظام الإدارة المحلية المشار إليه فقرة ثانية نصها الآتى :

كما أن لكل مجلس أن يعهد لمجلس آخر بإنشاء أو إدارة الأعمال والمرافق المشار إليها لحساب المجلسين .

وتحذف من المادة ٤٣ منه عبارة « المشار إليها » ومن كل من المادة ٤٥ من القانون والمادة ٣ من قانون الإصدار عبارة « بالاتفاق مع وزير الشئون البلدية والقروية » .

مادة ٣ — تستبدل بعبارة « ١٠٠٠ جنيه » الواردة في المادة ٢٥ من قانون نظام الإدارة المحلية المشار إليه عبارة « ٥٠٠٠ جنيه » .

مادة ٤ — تضاف إلى المادة ٣٤ من قانون نظام الإدارة المحلية المشار إليه فقرة أخيرة نصها :
« ويجوز للمجلس التصرف بالهبات في مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار إسمى أو بأقل من أجر المثل إلى أى شخص طبيعى أو معنوى بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام وذلك بعد موافقة الوزير المختص في حدود ١٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة أما فيما يتجاوز ذلك فيكون التصرف فيه بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٥ — تضاف إلى نهاية المادة ٤٨ من قانون نظام الإدارة المحلية المشار إليه الفقرة الآتية :
« (ز) حصيلة ضريقتى الملاحى والمراهنات المفروضتين في دائرة اختصاص المجلس .

مادة ٦ — تستبدل بعبارة « الدرجة الثالثة » الواردة في المادة ٦٨ من قانون نظام الإدارة المحلية المشار إليه عبارة « الدرجة الرابعة » .

مادة ٧ — تحل عبارة « نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية » محل كل من عبارتى « اللجنة المركزية للإدارة المحلية » و « اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية » حيثما وردت في قانون الإدارة المحلية المشار إليه .

مادة ٨ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦١)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١^(١)

بعدم جواز تعيين أى شخص فى الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة
التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ ج
(١٥٠٠٠ ليرة) فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور للوقت ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — لا يجوز تعيين أى شخص فى الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة التي
تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ ج (١٥٠٠٠ ليرة) فأكثر إلا بقرار
من رئيس الجمهورية .

ويقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف ذلك ويلزم المخالف بأن يؤدي المكافآت أو المرتبات التي
حصل عليها إلى خزانة الدولة .

مادة ٢ — على الجهات المشار إليها فى المادة الأولى ، أن تقدم بطلب استصدار القرارات الجمهورية
اللازمة لتطبيق أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل
بهذا القانون .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى إقليمى الجمهورية
من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٩٧ الصادر فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦١ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل تشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه النص الآتي :

« ويعين هؤلاء الأعضاء في الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس إدارة الهيئة أو المؤسسة العامة ، أو الوزير المختص بالنسبة للشركات التي لا تتبع هيئات أو مؤسسات عامة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقلى الجمهورية من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٩٧ الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦١ .

قرارات وزارية

وزارة الإصلاح الزراعى :

قرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر وأكله

وزير الإصلاح الزراعى

بعد الاطلاع على القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر وأكله والقرارات المعدلة له ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثانية من المادة (٥) والفقرة الثانية من المادة (١٠ مكرراً) من القرار المشار إليه الصان الآتيان :

« مادة ٥ فقرة (٢) - وتحال هذه الشكاوى إلى لجان برئاسة مفتش المالية وبحضور مأمور المالية ومهندس المساحة وعياد المساحة بالأقسام الداية بالمحافظات لتحقيقها والفصل فيها قبل حصاد الزراعة القائمة فى الأرض موضوع الشكوى . ويكون تشكيل اللجان صحيحاً متى حضر ثلاثة أعضاء على الأقل يكون من بينهم الرئيس وفى حالة غياب الرئيس تسند الرئاسة إلى مدير القسم المالى بالمحافظة . »

« مادة ١٠ مكرراً فقرة (٢) - بالنسبة إلى الطلبات التى قدمت خلال شهر يناير من عامى ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ بمد الحد الأقصى لآجال الاستيفاء حتى نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٦١ ، وتحفظ جميع الطلبات التى لا يتم استيفاؤها فى الميعاد المذكور . »

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ١٨ صفر سنة ١٣٨١ (٣١ يوليه سنة ١٩٦١)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٤ الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٦١ .

وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ٨٩٢ لسنة ١٩٦١^(١)

بشأن حصر ملكية أسهم الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١
بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام
الخاصة ببعض الشركات القائمة ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٨١٣ لسنة ١٩٦١ ؛

قرر :

مادة ١ — لا يجوز في أى وقت التعامل على أسهم الشركات الخاضعة لأحكام القرار بقانون
رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ أو نقل ملكيتها ، سواء كانت مقيدة بجدول الأسعار بيورصتى الأوراق المالية
بالقاهرة والاسكندرية أو كانت غير مقيدة بهذا الجدول ، إلا إذا تم ختمها وفقاً للمادة الثالثة
من هذا القرار .

وكل إجراء يتم على خلاف ذلك يكون باطلاً ولا يعتد به .

مادة ٢ — على كل من يمتلك في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ أسهماً في الشركات المشار إليها ويريد
التعامل عليها أن يقدم إقراراً على النموذج المرافق ببيان جميع ما يمتلكه من هذه الأسهم في التاريخ
المذكور ، مصحوباً بصكوك الأسهم التي تكون في حيازته ، وسند ملكيتها إلى أحد البنوك الآتية
أو فروعها :

البنك الأهلي المصري ، بنك مصر ، بنك الاسكندرية ، بنك بورسعيد ، بنك الجمهورية ، بنك
القاهرة ، بنك الاتحاد التجاري ، بنك الاستيراد والتصدير المصري ، البنك التجاري المصري ، بنك
التضامن المالي .

مادة ٣ — تتولى البنوك المشار إليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لحتم الأسهم الواردة بالإقرار
المشار إليه بأنها قابلة للتداول وذلك بالنسبة لما كان منها في حيازة مالكها أو كان مودعاً بأية صفة
لدى الغير .

مادة ٤ — لا يعنى تقديم الإقرار المشار إليه في المادة الثانية من هذا القرار ، من تقديم

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ الصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٦١ .

الإقرار المنصوص عليه في القرار الوزاري رقم ٨١٣ لسنة ١٩٦١ في الحالة التي يلزم تقديمه فيها .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦١)

وزارة الاقتصاد والخزائن :

قرار رقم ٩١٥ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٨١٣ لسنة ١٩٦١

بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة

وزير الاقتصاد والخزائن

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٨١٣ لسنة ١٩٦١ ،

قرر :

مادة ١ — يمد الأجل المحدد لتقديم الإقرار المنصوص عليه في المادة ٢ من القرار الوزاري رقم ٨١٣ لسنة ١٩٦١ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٩٦١ وذلك بالنسبة للأشخاص غير المقيمين أو للقيمين الموجودين حالياً خارج إقليم مصر .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريراً في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٦١) .

قرار رقم ٩٤١ لسنة ١٩٦١^(٢)

بشأن مجالس إدارة شركات المساهمة

وزير الاقتصاد والخزائن

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧١ الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٠ الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

وعلى القرار بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة ؛

قرر :

مادة ١ — على مجالس إدارة شركات المساهمة التي لا تساهم فيها المؤسسات العامة أو الهيئات العامة ، أو تساهم فيها بأقل من ٢٥٪ من أسهم رأس المال أن تدعو الجمعية العمومية للشركة لتشكيل مجلس إدارتها وفقاً لأحكام المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه بحيث تنتهى من ذلك فى ميعاد لا يجاوز آخر أكتوبر سنة ١٩٦١ .

مادة ٢ — تقتصر مكافأة عضوة مجلس الإدارة المنتخب أو العين من بين مديرى الشركة أو مديرى الأقسام بها أو موظفيها أو عمالها على بدل حضور الجلسات وذلك عدا ما يحصل عليه من الشركة من مرتب أو أجر أو ميزات أخرى تتعلق بوظيفته .

مادة ٣ — فيما عدا أعضاء مجلس الإدارة المذكورين بالمادة السابقة ، تخضع مكافأة عضوية مجلس الإدارة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، وإلى أنظمة الشركات والقوانين والقرارات الخاصة بإشاء المؤسسات العامة والهيئات العامة .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريراً فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (٢٧ أغسطس سنة ١٩٦١) .

وزارة الخزانة :

قرار رقم ١ لسنة ١٩٦١^(١)

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون

التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين

وزير الخزانة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يعمل بأحكام اللائحة المرافقة فيما يختص بتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٤ ملحق الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٦١ .

مادة ٢ — تصدر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات التعليمات للنظمة للعمل في حدود أحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

اللائحة التنفيذية

لقانون المعاشات لموظفي الدولة المدنيين

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ — تنشئ كل وحدة حسابية في الإقليم المصري وكل محاسبة إدارة في المركز أو المحافظة في الإقليم السوري قسماً للتأمين والمعاشات تكون مهمته مراقبة تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ولائحته التنفيذية في الوحدة التابع لها ويقوم على الأخص بالأعمال الآتية :

(١) مسك السجلات التي أنشأتها أحكام هذه اللائحة .

(ب) إعداد الاستمارات الخاصة بتحصيل الاشتراكات ومراجعتها .

(ج) الإشراف على تحرير الاستمارات المشار إليها في المادة ٥ من هذه اللائحة وكذا أية بيانات أخرى تطلبها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

(د) متابعة المناقشات والمكاتبات التي توجهها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ومراقبة تنفيذها والرد عليها في أسرع وقت ممكن .

مادة ٢ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تنشئ بطاقة أساسية لكل من الموظفين الموجودين في الخدمة وقت العمل بالقانون والمتقنين بأحكامه والذين يدخلون الخدمة بعد ذلك وتكون لهذه البطاقات أرقام متتابعة .

ولا يجوز أن تحمل بطاقة موظف جديد رقماً سبق أن حملته بطاقة موظف ترك الخدمة . وعلى الوزارات أو الجهات التي يتبعها الموظف أن تدرج أرقام هذه البطاقات في سجلات المرتبات وأن تذكر تلك الأرقام في جميع المكاتبات والمستندات المتعلقة بتنفيذ أحكام القانون .

مادة ٣ — يجب أن تشمل البطاقة المنصوص عليها في المادة السابقة على البيانات الآتية :

(١) اسم الموظف ورقم البطاقة .

(ب) الجهة التي يتبعها .

(ج) تاريخ الميلاد .

(د) تاريخ بدء مدة الخدمة المحسوبة في المعاش .

(هـ) أية بيانات أخرى تستلزمها مقتضيات العمل .

مادة ٤ — على إدارات المستخدمين بالإقليم المصري ومحاسبة الإدارة قسم الداتية بالإقليم السوري بالوزارات والجهات الأخرى في حالة نقل الموظف مراعاة إخطار الجهة المقول إليها برقم بطاقته ، كما يجب عليها كذلك إخطار الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بأسماء الموظفين الذين يدخلون الخدمة وموافاتها بالبيانات الأساسية المشار إليها في المادة السابقة .

ويجب أن يتم الإخطار في الحالتين خلال الأسبوع الأول من صدور قرار النقل أو التعيين .

مادة ٥ — على أقسام التأمين والمعاشات أن تعد خلال شهر يوليه (تموز) بالنسبة لكل موظف موجود بالخدمة ويخضع لأحكام القانون ييماً بحالته الاجتماعية والوظيفية في ٣٠ من يونيه (حزيران) من السنة التي يطلب عنها البيان وذلك على الاستمارة التي تعدها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لهذا الغرض .

الباب الثاني

في أداء الاشتراكات وتحصيلها ورد ما حصل منها بغير حق

الفصل الأول

تحصيل الاشتراكات عن مدد الخدمة الحالية

مادة ٦ — على إدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الداتية) بالوزارات والجهات المختلفة أن تعد لمرتبات الموظفين ثلاثة أنواع مستقلة من السجلات على الوجه الآتي :

(أ) سجلات خاصة بمرتبات الموظفين المتقنين بنظامي التأمين والمعاش الخاصين لأحكام القانون والذين تقتطع الاشتراكات منهم بواقع ١٠٪ من مرتباتهم .

(ب) سجلات خاصة بمرتبات الموظفين المتقنين بنظام التأمين فقط والذين تقتطع الاشتراكات منهم بواقع ١٪ من مرتباتهم .

(ج) سجلات خاصة بمرتبات باقي الموظفين غير المنصوص عليهم في هذه المادة .

مادة ٧ — على الإدارات المذكورة أن تحرر كشوف مرتبات مستقلة لكل فئة من الفئات الموضحة في المادة السابقة وذلك من واقع السجلات المشار إليها بحيث تتضمن هذه الكشوف الاشتراكات المقتطعة منهم والمبالغ التي تؤديها الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

مادة ٨ — يراعى عند تحرير كشوف المرتبات تسهيلاً للخصم بقيمة المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة على بنود المصروفات المخصصة لهذا الغرض في الميزانية أن

تضاف قيمة هذه المبالغ إلى مفردات إجمالي المرتب تمهيداً لإعادة توزيعها بعد ذلك ضمن الاقتطاعات وذلك وفقاً للنموذج رقم (١) المرافق .

مادة ٩ — على إدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الذاتية) أن تحرر بالنسبة لكل كشف مرتبات كشفاً يعد وفقاً للنموذج رقم (٢) « موظفين » المرافق حسب الأحوال ويتضمن ما يلي :

(أ) جملة المرتبات المخصوم بها على بنود المصروفات أو المنصرفة من حساب الأمانات .

(ب) جملة المرتبات الموقوف صرفها والمودعة بالأمانات .

(ج) جملة الاشتراكات المقنطرة من الموظفين .

(د) المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

مادة ١٠ — على الإدارات المذكورة أن ترفق مع كشف بيان الاشتراكات المشار إليها بالمادة السابقة الاستمارة رقم (١) « تأمين ومعاشات موظفين » المرفق بنموذجها يوضح فيها أسماء الموظفين الواردة أسماءهم في كشوف المرتبات والمحالين إلى الاستيداع ومرتباتهم الكاملة التي أجرى عليها الاقتطاع ومرتباتهم المستحقة عن الشهر وكذا أسماء الموقوفين الواردة في كشوف المرتبات وأوقف صرف مرتباتهم مع بيان قيمة مرتباتهم التي تخصم بها على بنود المصروفات .

ويراعى تحرير استمارة مستقلة للموظفين المتفعين بنظامي التأمين والمعاش وأخرى للموظفين المتفعين بنظام التأمين وحده في حالة وجودهم .

مادة ١١ — ترسل كشوف الاشتراكات المشار إليها والاستمارات المرفقة بها إلى أقسام التأمين والمعاشات فور مراجعة كشوف المرتبات .

وعلى أقسام التأمين والمعاشات التحقق من أن مجموع الاشتراكات والمبالغ الواردة في هذه الكشوف مطابقة للاشتراكات والمبالغ الفعلية المستحقة لصناديق التأمين والمعاشات وأنه قد تم تعليلها بالأمانات في حسابها الخاص .

مادة ١٢ — لموظفي أقسام التأمين والمعاشات في سبيل تنفيذ أحكام المادة السابقة الحق في الاطلاع على الدفاتر والمستندات الموجودة بإدارات المستخدمين محاسبة الإدارة (محاسبة الإدارة — قسم الذاتية) أو الحسابات (دوائر الصرف) في الجهات التي يتبعونها .

مادة ١٣ — على أقسام التأمين والمعاشات بمجرد الانتهاء من مراجعة كشوف إجمالي الاشتراكات أن تحرر استمارة الصرف بجملة الاشتراكات المقنطرة من الموظفين مضافاً إليها المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

وعلى مديري ورؤساء الخزينة في المحافظات في الإقليم السوري تحويل المبالغ المودعة لديهم في

حساب الأمانات الخاص بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات إلى الهيئة المذكورة خلال الأيام الخمسة الأولى من كل شهر .

مادة ١٤ — ترفق باستمارة الصرف المذكورة في المادة السابقة الاستمارة رقم (٣) « تأمين ومعاشات موظفين » المرفق نموذجها بعد مطابقة بياناتها على كشوف إجمالي الاشتراكات .

وتحتفظ الأقسام المشار إليها بكشوف إجمالي الاشتراكات وبلاستمارة رقم (١) « تأمين ومعاشات موظفين » المشار إليها بالمادة ١٠ من هذه اللائحة بالنسبة لكل شهر على حدة .

مادة ١٥ — على إدارات الحسابات (دوائر الصرف) بالوزارات والجهات المختلفة مراعاة الاشتراكات المقتطعة من الموظفين والمبالغ التي تؤديها الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة على الدفاتر والسجلات الموجودة لديها للأكد من صحة هذه الاشتراكات والمبالغ التي تؤديها إدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الدائنية) وأقسام التأمين والمعاشات بكل تعديل تدخله على كشوف المرتبات .

مادة ١٦ — على الإدارات المذكورة رصد جملة المرتبات الواردة في كشوف المرتبات لكل فئة من الفئات المشار إليها في المادة ٦ من هذه اللائحة في خانات (حقول) خاصة بدفاتر المصروفات .

كما يجب أن تشمل هذه الدفاتر على خانات (حقول) مستقلة ترصد بها المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة والتي يخصم بقيمتها على بنود المصروفات المخصصة لهذا الغرض مع مراعاة تخصيص خانة (حقل) بقيمة المبلغ التي تؤدي بواقع ١٠٪ من المرتبات وأخرى للمبالغ التي تؤدي بواقع ١٪ من المرتبات حسب الحال .

مادة ١٧ — تودع الاشتراكات المقتطعة من الموظفين والمبالغ التي تؤديها الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة بحساب الأمانات وذلك في سجلات الأمانات الخاصة بصناديق التأمين والمعاشات ويكون تبويبها وفقاً للنموذج رقم (٣) « موظفين » المرافق .

وبالعلاج إجمالي حساب الأمانات الخاص بصناديق التأمين والمعاشات في جميع الدفاتر والاستمارات الحسابة كحساب مستقل عن جميع أنواع الأمانات الأخرى .

مادة ١٨ — يجب على إدارات الحسابات (دوائر الصرف) مراجعة البيانات الواردة في الاستمارة رقم (٣) « تأمين ومعاشات موظفين » على دفاتر المصروفات والأمانات للتحقق من صحة البيانات الواردة بها والنأشير على الاستمارة بما يفيد ذلك .

مادة ١٩ — يسحب بقيمة إجمالي المبالغ المودعة بحساب أمانات التأمين والمعاشات (اشتراكات المدة الحالية) شيك باسم « الهيئة العامة للتأمين والمعاشات موظفين » على البنك المركزي .

ويجب أن يرفق بشيك السداد الاستمارة رقم (٣) « تأمين ومعاشات موظفين » .

مادة ٢٠ — على إدارات الحسابات (دوائر الصرف) في الوزارات والجهات المختلفة تصدير شيكات السداد في موعد أقصاه اليوم الخامس من كل شهر وذلك عن الاشتراكات المستحقة عن الشهر السابق ويتحمل المسئول عن الأخير الفوائد أشار إليها في المادة ٦٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ اعتباراً من أول شهر.

مادة ٢١ — يجب تحرير الاستمارة رقم (٣) « تأمين ومعايش موظفين » بالنسبة للمرتبات التي تقيد بالدفاتر حتى نهاية الشهر.

أما المرتبات التي تسوى لحساب الشهر بعد التاريخ المذكور فيجوز بشأنها الاستمارة رقم (٣) ملحق « تأمين ومعايش موظفين » المرفق نموذجها.

ويتبع في سداد قيمة الاشتراكات والمبالغ الواردة في الاستمارة المذكورة نفس الاجراءات المخصوص عليها في المواد السابقة.

مادة ٢٢ — يجب في الحالات التي تقوم الجهة المتدب بها المدفوع بصرف مرتبه إياه أن يخصم هذه الجهة بصافي المرتب على حساب العهد تحت المحصل طرف الجهة الأصلية التي يتبعها الموظف دون قيد الاشتراكات المقطعة أو المبالغ التي تؤد بها الخزانة العامة أو الهيئات ذات المزايا المسجلة في سجلات الحسابات.

وتتولى الجهة التي يتبعها الموظف تحرير كشف بمرتبه وخصم جملة المرتب والمبالغ التي تؤد بها الخزانة العامة أو الهيئات المسجلة على بنود الممروبات المختصة في نفس الشهر المستحق عنه المرتب وتُسديد المبالغ المقطعة بحساباتها المختصة وتسديد صافي المرتب للجهة المتدب بها لتسوية حساب العهد تحت التحصيل.

مادة ٢٣ — لا يعتبر الخصم من المرتب في حالة توقيعه بسبب الجزاء تخفيضاً لهذا المرتب وتحصل الاشتراكات على أساس المرتب قبل اجراء الخصم.

الفصل الثاني

في الأحكام الخاصة بمدد الإعارة والتجديد والتكليف

والإجازات الدراسية بغير مرتب

مادة ٢٤ — على كل موظف يتقرر إعارته أو تجنيده أو تكليفه أو منحه إجازة دراسية بغير مرتب أن يتقدم بطلب إلى قسم التأمين والمعاشات في الجهة التي يتبعها في موعد غايته الأسبوع الأول من تاريخ صدور القرار بوضع فيه رغبته في طريقة أداء الاشتراكات إما بتأجيل سدادها إلى ما بعد انتهاء هذه المدة وعودته إلى وظيفته أو باستمرار سدادها خلال مدة الإعارة أو التجديد أو التكليف أو الإجازة الدراسية.

وعلى الجهة التي يتبعها الموظف إخطار قسم التأمين والمعاشات في هذه الجهة خلال أسبوع بقرار الإعارة أو التجنيد أو التكليف أو منح الإجازة ، وعلى القسم المذكور إخطار الهيئة العامة للتأمين والمعاشات باسم من يتقرر إعارته أو تجنيده أو تكلفه أو منحه إجازة دراسية . وكذا برغبة الموظف في أداء الاشتراكات وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدور القرار ، ويجب أن يشمل الإخطار اسم الجهة التي ستولى سداد الاشتراكات خلال مدة الإعارة .

مادة ٢٥ — على أقسام التأمين والمعاشات بالوزارات والجهات المختلفة إعداد سجل يسمى « سجل حصر المعارين والمجندين موظفون » يعد وفقاً للنموذج رقم (٤) « موظفين » المرافق تقيد فيه جميع البيانات الخاصة بالموظفين الذين يتقرر إعارتهم أو تجنيدهم أو تكليفهم أو منحهم إجازات دراسية بغير مرتب .

مادة ٢٦ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تملك سجلاً لتتبع عودة هؤلاء الموظفين وفقاً لتاريخ عودتهم الموضح بالإخطار وعليها أن تصدر بطاقات مؤقتة خاصة بالمعارين والمجندين والمكلمين والذين في إجازات دراسية بغير مرتب تقيد فيها البيانات الآتية :

- (١) اسم الموظف ورقم بطاقته الأساسية .
- (٢) الجهة التي يتبعها
- (٣) تاريخ بدء مدة الإعارة أو التجنيد أو التكليف أو الإجازة الدراسية وتاريخ نهايتها .
- (٤) رغبته في طريقة سداد الأقساط .
- (٥) قيمة الدفعات التي تسدد خلال المدة وتاريخ سدادها .

مادة ٢٧ — يكون سداد الاشتراكات خلال فترة الإعارة أو التجنيد أو التكليف أو الإجازة الدراسية إما عن طريق الجهة الأصلية التي يتبعها الموظف أو الجهة المعار إليها وذلك بموجب شيك مصرفي يرفق به كتيب يوضح فيه اسم الموظف ورقم بطاقته الأساسية وقيمة الاشتراكات المسددة لحسابه والشهر المسدد مع إيضاح ما يخص المدة السابقة من هذه الاشتراكات على حدة وكذا بيان اسم الجهة المعار منها والجهة المعار إليها الموظف .

وعلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات قيد الاشتراكات المذكورة في البطاقة المشار إليها في المادة ٢٦ على أن يكون المبدأ في هذه البطاقات بصفة مؤقتة إلى حين عودة الموظف إلى الخدمة بعد انتهاء مدة الإعارة أو التجنيد أو التكليف أو الإجازة الدراسية وتسوية حسابه نهائياً بموجب الاستمارة رقم (٢) « تأمين ومعاشات موظفين » المشار إليها بالمادة ٢٨ .

مادة ٢٨ — يجب على أقسام التأمين والمعاشات إخطار إدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الذاتية) بأسماء من تنتهي مدة إعارتهم أو تجنيدهم أو تكليفهم أو إجازاتهم الدراسية وذلك خلال أسبوع من تاريخ المدة الموضحة بالسجل .

وعلى إدارة المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الداتية) بالوزارات والجهات المختلفة تحرير الاستمارة رقم (٢) « تأمين ومعاشات موظفين » المرفق نموذجها بالنسبة لكل موظف يعود إلى الخدمة بعد انتهاء الإعارة أو التجنيد أو التكليف أو الاجازة الدراسية بدون مرتب وتحرر هذه الاستمارة من نسختين ويوضع فيها قيمة الاشتراكات المستحقة على الموظف عن المدد المذكورة والمبالغ التي تؤديها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

وترسل إدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الداتية) نسخى الاستمارة بعد إعدادها إلى قسم التأمين والمعاشات المختص .

مادة ٢٩ — يجب أن يمدى الموظف رغبته في كيفية أداء الاشتراكات المستحقة عليه كتابة على الاستمارة رقم (٢) « تأمين ومعاشات موظفين » المشار إليها فإذا ما رغب في الأداء دفعة واحدة وجب أن يقوم بالسداد فوراً إلى قسم التأمين والمعاشات المختص ، وعلى هذا القسم إعداد استمارة صرف بقيمة حصة الخزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة ورفاقها مع نسخى الاستمارة (٢) « تأمين ومعاشات موظفين » ومرفقاتها والشيك الخاص باشتراكات الموظف وارسالها إلى الوحدة الحسابية (محاسبة الإدارة) المختصة .

وعلى الجهة المشار إليها أن تقوم بإرسال نسخى الاستمارة رقم (٢) « تأمين ومعاشات موظفين » إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات خلال شهر على الأكثر من تاريخ عودة الموظف مرفقاً بها شيك السداد بقيمة الاشتراكات المستحقة على الموظف وكذا المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

أما إذا رغب الموظف أداء الاشتراكات على أقساط فيرفق بنسخى الاستمارة شيك بقيمة المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة فقط .

مادة ٣٠ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات مراجعة الاستمارة رقم ٢ « تأمين ومعاشات موظفين » وحساب القسط المستحق على الموظف في حالة اختيار التسديد على أقساط مع تحديد بدء ونهاية الاقتطاع .

ويجب أن يخصم من إجمالي الاشتراكات المطلوبة من الموظف قيمة ما يكون قد أداه خلال فترة الاعارة أو التجنيد أو التكليف أو الاجازة الدراسية .

وعليها أن تعيد أصل الاستمارة رقم (٢) « تأمين ومعاشات موظفين » بعد مراجعتها واعتمادها إلى الجهة التي يتبعها الموظف لحفظها بملف خدمته وعلى الجهة المذكورة التأشير في سجل المرتبات بما يفيد إجراء الخصم من المرتب بقيمة القسط في حالة القسيط .

مادة ٣١ — على أقسام التأمين والمعاشات بالوزارات والجهات المختلفة أن تعيد الأقساط الخاصة بالمدد المشار إليها في هذا الفصل في سجل ينشأ وفقاً للنموذج الذي تعده الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لهذا الغرض .

وتكون كل صفحة من صفحات هذا السجل من أصل وصورة ويرسل السجل متضمناً أصل الصفحات إلى الهيئة المذكورة بعد استيفاء البيانات الواردة بها عن كل شهر وذلك خلال الصف الأول من أشهر مارس (آذار) وبنولية (تموز) ونوفمبر (تشرين الثاني) من كل سنة وذلك عن الأشهر الأربعة السابقة على أن يحتفظ قسم التأمين والمعاشات بصور الصفحات بعد نزاعها من السجل في ملفات خاصة .

مادة ٣٢ — يشمل السجل المشار إليه أسماء وأرقام بطاقات الموظفين الذين يؤدون أقساط المدد المشار إليها والموجودين بخدمة الجهة وقت العمل بأحكام هذه اللائحة أو الذين ينقلون إليها بعد ذلك وما اقتطع منهم من اشتراكات ويجب أن يكون القيد في السجل على أساس التعليقات التي تصدرها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في هذا الشأن .

مادة ٣٣ — على إدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الدائنة) أن تخطر أقسام التأمين والمعاشات بأي تعديل يكون من شأنه عدم إمكان اقتطاع الأقساط الخاصة بالمدد المشار إليها كنقل الموظف أو إيقافه عن العمل أو تركه الخدمة أو غير ذلك .

وعلى أقسام التأمين والمعاشات أن تدرج هذه التعديلات في سجلات الأقساط الخاصة بذلك .

وعلى الأقسام المذكورة في حالة نقل الموظف إخطار الجهة المقول إليها بقيمة القسط المستحق والتاريخ المحدد لنهاية اقتطاعه .

ويجب أن يتم الإخطار خلال الأسبوع الأول من كل شهر .

مادة ٣٤ — تقتطع الأقساط المستحقة عن مدد الإعارة والتجديد والتكليف والإجازات الدراسية بغير مرتب كاملة حق ولو كان المرتب المستحق عن جزء من الشهر .

مادة ٣٥ — تملك الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بطاقة تحصيل لكل من الموظفين الذين عادوا من الإعارة أو التجديد أو التكليف أو الإجازة الدراسية ورغبوا في سداد الاشتراكات المستحقة عليهم على أقساط . وتراجع هذه البطاقات على السجلات المشار إليها بالمادة ٣١ .

الفصل الثالث

في حساب اشتراكات المدد السابقة وطريقة أدائها

مادة ٣٦ — تحسب الاشتراكات المطلوبة من الموظف عن مدد خدمته السابقة على انتفاعه بأحكام القانون وكذا البالغ الواجب على الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أداؤها عن هذه المدد من الخدمة على الاستمارة رقم (٤) « تأمين ومعاشات » التي تعد نموذجها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

مادة ٣٧ - يكون تحرير الاستمارة المشار إليها في المادة السابقة من أصل وصورة وفقاً للقواعد التي تقررها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في هذا الشأن .

ويرسل أصل الاستمارة إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ويحتفظ بالصورة في ملف معاش الموظف .

مادة ٣٨ - على كل موظف سبق أن حصل على مكافأة مدة خدمة سابقة ويرغب في حسابها في المعاش أن يتقدم بطلب إلى الجهة التي يتبعها وذلك على الاستمارة رقم (٤ أ) « تأمين ومعاشات وموظفين » المرفق نموذجها ويجب على الموظف أن يحرر هذه الاستمارة من أصل وصورة وأن يحدد عليها رغبته في أداء هذه المكافأة وفوائدها إما دفعة واحدة أو على أقساط وأن يتقدم بها مستوفاة إلى الجهة التي يتبعها في موعد غايته أربعة أشهر من تاريخ انتفاعه بأحكام القانون إذا رغب في أدائها دفعة واحدة وخلال فترة الاختيار إذا رغب في الأداء على أقساط .

مادة ٣٩ - تحسب قيمة المكافأة الواجب ردها وفوائدها على أساس قيمة المكافأة الأصلية التي استعقت للموظف عند تركه للخدمة كالة دون أي اقتطاع .

مادة ٤٠ - على الجهة التي يتبعها الموظف حساب المبالغ المستحقة عليه وفقاً للبيانات الواردة في الاستمارة وإخطاره بقيمة المبلغ المطلوب منه أو القسط الذي سيقتطع من مرتبه وذلك قبل نهاية مدة الستة أشهر المنصوص عليها في المادة ٤٦ من القانون بوقت كاف .

مادة ٤١ - يجب على الجهة التي يتبعها الموظف في حالة رغبته في سداد اشتراكات المدة السابقة أو رد المكافأة دفعة واحدة أن تطالبه بتقديم شيك مصرفي باسم الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بقيمة المبالغ المطلوبة منه وأن ترفق هذا الشيك مع أصل الاستمارة المرسل إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات . أما في حالة اختيار الموظف السداد على أقساط فيجب عليها التأشير في سجل المرتبات بقيمة القسط وتاريخ بدء الاقتطاع وتاريخ نهايته .

مادة ٤٢ - على الموظف الذي له مدة خدمة سابقة أدى عنها حياطي معاش واستقال من الخدمة دون الحصول على مكافأة ويرغب في حساب هذه المدة في معاشه أن يتقدم على الاستمارة (٤ أ) « تأمين ومعاشات وموظفين » المشار إليها .

ويجب على الجهة التي يتبعها الموظف حساب المبالغ المطلوبة من الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة دفعة واحدة وإرسال أصل الاستمارة إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات للطالبة بقيمة المبالغ المطلوبة من الجهات المشار إليها أما الصورة فيحتفظ بها في ملف معاش الموظف .

الفصل الرابع في تحصيل أقساط المدة السابقة

مادة ٤٣ - تسري أحكام هذا الباب على أقساط مدة الخدمة السابقة أو أقساط رد المكافأة وكذا الأقساط المطلوبة عن مدة الخدمة الاعتبارية التي ضمت وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ .

مادة ٤٤ — على أقسام التأمين والمعاشات والوزارات والجهات المختلفة أن تقيّد الأقساط الخاصة بمدد الخدمة السابقة في سجل ينشأ وفقاً للنموذج الذي تعدّه الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لهذا الغرض

وسكون كل صفحة من صفحات هذا السجل من أصل وصورة ويرسل السجل متضمناً أصل الصفحات إلى الهيئة المذكورة وذلك بعد استيفاء البيانات الواردة به خلال النصف الأول من أشهر مارس (آذار) ويوليه (تموز) ونوفمبر (تشرين الثاني) من كل سنة وذلك عن أربعة الأشهر السابقة وتحتفظ أقسام التأمين والمعاشات بصور الصفحات بعد نزاعها في ملفات خاصة .

ويجب أن تكون صفحات هذا السجل مرقمة بأرقام متتابعة كما يجب قبل استعماله أن تختم صفحاته بخاتم الجمهورية الخاص بالجهة .

مادة ٤٥ — يجب أن يشمل السجل المشار إليه أسماء وأرقام بطاقات الموظفين الذين يؤدون أقساطاً عن مدد خدمتهم السابقة للوحديين في الجهة وقت العمل بأحكام هذه اللائحة أو الذين ينقلون إليها بعد ذلك ومقدار الاشتراكات المقنطرة منهم ويجب أن يكون القيد في السجل وفقاً للتعليمات التي تصدرها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في هذا الشأن .

مادة ٤٦ — على إدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة قسم الداتية) أن تدرج في النموذج رقم ٢ المشار إليه في المادة ٩ من هذه اللائحة أسماء وأرقام بطاقات الموظفين الذين يؤدون أقساطاً عن مدد الخدمة السابقة وتقيّد البيانات الواردة في النموذج بالسجل المشار إليه في المادة السابقة .

مادة ٤٧ — على أقسام التأمين والمعاشات التأشير في حالة حصول أي تعديل من شأنه إيقاف تحصيل الاشتراكات أو إعادة تحصيلها والإشارة إلى ذلك في الخانات (الحقول) المعدة لها بالسجل .

ويجب على أقسام الماهيات (الرواتب) في الجهات المختلفة أن تضمن الإخطار الخاص بمفردات مرتب الموظف المنقول ، والذي يجب إرساله إلى الجهة المنقول إليها ، مفردات أقساط مدد الخدمة السابقة للطلوب خصمها وشروط الخصم .

مادة ٤٨ — يجب على أقسام الماهيات (الرواتب) أن تفرد خانات (حقول) خاصة في كشف صرف المرتبات لاقتطاع أقساط مدد الخدمة السابقة كل على حدة .

كما يجب على إدارات الحسابات (دوائر الصرف) قيد إجمالي أقساط المدد المذكورة في سجل أمانات التأمين والمعاشات في خانات (حقول) مستقلة .

مادة ٤٩ — على أقسام التأمين والمعاشات إعداد الاستمارة « تأمين ومعاشات موظفين » للرفق بنموذجها وذلك من واقع سجل مدد الخدمة السابقة وعلى القسم المذكور إرسال الاستمارة المشار إليها مرفقاً بها استمارة الصرف إلى إدارة الحسابات (دوائر الصرف) .

مادة ٥٠ — على إدارات الحسابات (دوائر الصرف) في الجهات المختلفة أن تقوم بسداد أقساط للمدد السابقة شهرياً .

ويجب أن يرفق بشيك السداد الاستمارة رقم (٥) « تأمين ومعاشات موظفين » المشار إليها ويجب أن تراجع بيانات الاستمارة المذكورة على قiche المبالغ المودعة بالأمانات .

مادة ٥١ — يتبع في شأن مواعيد سداد أقساط مدد الخدمة السابقة وكيفية تسديدها الأوضاع المتبعة بالنسبة لاشتراكات مدد الخدمة الحالية .

الفصل الخامس

في رد الاشتراكات والمبالغ المحصلة بغير حق

مادة ٥٢ — ترد الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ما يكون قد أدى لحسابها بوجه الخطأ من الاشتراكات المقطوعة من الموظفين أو المبالغ التي أدتها الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة لحسابهم متى طلب منها ذلك في الأحوال الآتية :

(١) أن تكون الاشتراكات قد اقتطعت من موظف غير خاضع لأحكام القانون الذي تتولى الهيئة تطبيقه .

(٢) أن تكون الاشتراكات أو المبالغ قد أديت بصورة مكررة أو بالزيادة لحساب موظف واحد .

مادة ٥٣ — يجب على الموظف أو الجهة التي ترغب في استرداد الاشتراكات التي اقتطعت بوجه الخطأ أن تقدم إلى الوزارة أو الجهة التي يتبعها الموظف بطلب استرداد هذه الاشتراكات وعلى الجهة المذكورة تحرير الاستمارة رقم (٨) « تأمين ومعاشات موظفين » المرفق بنموذجها وإرسالها مستوفاه إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات مرفقة بطلب الصرف وتحرير الاستمارة المشار إليها كذلك في حالة ما إذا كان الرد يتعلق بمبالغ مطلوبة لحساب الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

مادة ٥٤ — تؤدي الاشتراكات والمبالغ التي يتقرر ردها إلى الوزارة أو الجهة الطالبة وهي التي تتولى صرفها إلى أصحاب الشأن تحت مسئوليتها .

مادة ٥٥ — لا يجوز استيفاء الاشتراكات والمبالغ التي تؤدي إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بوجه الخطأ عن طريق المقاصة (النقص) مما يستحق لها من اشتراكات أو مبالغ أخرى إلا في الأحوال التي تحددها الهيئة المذكورة .

ويجب على الوحدات الحساية (دوائر الصرف) اتباع الإجراءات الواردة في المادتين ٥٣ ، ٥٤ .

الباب الثالث

تعيين المستفيدين من مبالغ التأمين

مادة ٥٦ — إذا لم يرغب الموظف في أن يؤدي مبلغ التأمين الذي يستحق في حالة وفاته وهو بالخدمة إلى ورثته الشرعيين وفقاً للانصبة الشرعية فعليه أن يعين المستفيدين من هذا المبلغ وأنصبتهم على الاستمارة رقم (٦) « تأمين ومعاشات موظفين » المرفق نموذجها .

مادة ٥٧ — يحظر الموظف الاستمارة رقم (٦) « تأمين ومعاشات موظفين » من ثلاث نسخ ويراعى في تحريرها ما يأتى :

(أ) أن يوقع الموظف نفسه هذه الاستمارة أمام رئيسه المباشر الذى يتعين عليه توقيع الاستمارة كذلك بما يفيد صحة توقيع الموظف وتبصم الاستمارة بخاتم الدولة .

(ب) أن تحرر جميع بيانات الاستمارة بالمداد وذلك دون أى شطب أو أى كشط (حك) أو تحشية .

(ج) أن تشمل الاستمارة على أسماء المستفيدين بالتفصيل مع ذكر درجة قرابة كل منهم للموظف ان وجدت ونسبة ما يخص كلا منهم من التعويض .

مادة ٥٨ — على الجهة التى يتبعها للموظف إرسال نسخ الاستمارة الثلاث بعد تحريرها إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بكتاب مسجل وفى حالة إرسال أكثر من استمارة ترفق بها كشفاً من نسختين بأسماء أصحاب الاستمارات وأرقام بطاقاتهم الأساسية .

مادة ٥٩ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تعد سجلاً لقيد رغبات الموظفين في تحديد المستفيدين وذلك من واقع الاستمارة رقم (٦) « تأمين ومعاشات موظفين » بعد مراجعة البيانات الواردة فيها والتأكد من صحتها .

ويجب أن يشتمل هذا السجل على البيانات الآتية :

(أ) تاريخ الورد وتاريخ تحرير الاستمارة .

(ب) رقم قيد الاستمارة بالسجل .

(ج) اسم الموظف ورقم بطاقته الأساسية .

(د) تاريخ ميلاده .

(هـ) أسماء المستفيدين الذين عينهم وأنصبتهم .

(و) درجة قرابتهم للموظف إن وجدت .

(ز) التعديلات الطارئة إن وجدت .

وعلى الهيئة العامة المذكورة كذلك أن تعد بطاقة لكل صاحب استمارة يوضع فيها اسمه ورقم

بطاقته الأساسية ورقم قيد الاستمارة وتاريخ الميلاد وتواريخ التعديلات الطارئة إن وجدت .

مادة ٦٠ — تعتمد الهيئة العامة للتأمين والمعاشات نسخ الاستمارة الثالث وتبصمها بخاتمها وتعيد نسخة منها إلى الوزارة أو الهيئة التي يتبعها الموظف لتحتفظ في ملف خدمته كما ترسل نسخة أخرى إلى الموظف على عنوانه الموضح بالاستمارة أما النسخة الثالثة فيحتفظ بها في الهيئة المذكورة .

مادة ٦١ — يجوز للموظف في أى وقت تعديل رغبته في تحديد المستفيدين وذلك بتحرير ثلاث نسخ جديدة من الاستمارة رقم (٦) « تأمين ومعاشات موظفين » بالبيانات الجديدة التي تمثل رغبته يوم تحريرها . ويجب أن تتضمن الاستمارة المعدلة إقراراً من الموظف بأن الاستمارة الجديدة تلغى ما سبقها . وعلى إدارة المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم القناتية) المختصة أن تذكر رقم قيد الاستمارة القديمة من واقع النسخة المحفوظة بملف الخدمة .

ويتبع في تحرير الاستمارة وإرسالها إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات نفس الشروط والإجراءات المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ٦٢ — تعتبر البيانات الواردة في الاستمارات والسجلات المشار إليها في هذا الباب سرية .

الباب الرابع

في شأن الإجراءات الواجب اتباعها في حالة إصابة موظف
أو وفاته نتيجة لحادث وقع أثناء تأدية الوظيفة وبسببها

مادة ٦٣ — تتبع الإجراءات المنصوص عليها في اللوائح التالية في حالة وقوع حادث للموظف أثناء تأدية الوظيفة سواء كان ذلك في أوقات العمل الرسمية أو في غيرها .

مادة ٦٤ — تقوم الجهة التابع لها الموظف فور وقوع الحادث أو علمها به بإخطار سلطات الشرطة أو النيابة مع تحديد تاريخ الحادث وساعة وقوعه ومكانه لاتخاذ إجراءات التحقيق اللازمة . وترسل صورة من الإخطار إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

مادة ٦٥ — يحال للموظف المصاب إلى الهيئة الطبية المختصة فوراً لإجراء الكشف الطبي عليه مباشرة وتقرير ما إذا كانت الإصابة ناتجة عن الحادث أم لا ، فإذا اتضح من الكشف أنه أصبح غير لائق صحياً للخدمة حددت الهيئة الطبية ما إذا كان العجز كلياً أو جزئياً .

وإذا أدت الإصابة إلى وفاته وجب نذب الطبيب الشرعى لإجراء الكشف الطبي عليه .

مادة ٦٦ — على الجهة التابع لها الموظف أن تعد تقريراً عن الحادث يتضمن ساعة وقوعه ومكانه وسببه والظروف المحيطة به ، كما تبين به ما إذا كان الحادث قد وقع أثناء تأدية الموظف أعمال وظيفته وبسبب تأديتها .

ويعتمد هذا التقرير من رئيس الجهة التابع لها الموظف .

مادة ٦٧ — إذا توفي الموظف بسبب الحادث أو قررت الهيئة الطبية المختصة عدم لياقته صحياً للخدمة فعلى الجهة التابع لها الموظف أن تصدر قراراً مسيئاً بانتهاء خدمته .

وعلى تلك الجهة أن ترسل ملف خدمته إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات متضمناً ما يأتي :

(أ) صورة معتمدة من قرار النيابة العامة أو الشرطة عن الحادث .

(ب) قرار الهيئة الطبية المختصة في حالة العجز أو قرار الطبيب الشرعى في حالة الوفاة بسبب الحادث حسب الحال .

(ج) التقرير المشار إليه في المادة السابقة .

(د) قرار إنهاء الخدمة المشار إليه في الفقرة السابقة .

الباب الخامس

في شأن صرف المعاشات والمكافآت ومبالغ التأمين

الفصل الأول

في إعداد المستندات

مادة ٦٨ — على إدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الذاتية) بالوزارات والجهات المختلفة إخطار الهيئة العامة للتأمين والمعاشات خلال شهر أكتوبر (تشرين أول) من كل سنة بأسماء الموظفين الذين يبلغون سن التقاعد خلال السنة الميلادية وتاريخ بلوغهم السن المذكورة .

مادة ٦٩ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بمجرد ورود ملف المعاش الخاص بالموظف أن تقيده في سجل يعد لهذا الغرض يوضع فيه اسم صاحب الملف وتاريخ تركه الخدمة والخطوات التي تتخذ لتسوية المعاش أو المكافأة أو مبلغ التأمين ويجب أن يعد هذا السجل بحيث يمكن تتبع إجراءات تسوية استحقاقه .

مادة ٧٠ — على الموظف الذي تنتهى خدمته بسبب العجز الصحى أو على القيم عليه أن يتقدم بطلب لصرف مبالغ التأمين المستحقة إلى الجهة التي يتبعها موضحاً به عنوان محل إقامته .

كما يجب على المستحقين في حالة وفاة الموظف التقدم بطلب الصرف إلى الجهة المذكورة مرفقاً به المستندات الآتية :

(أ) شهادة وفاة الموظف أو مستخرج رسمي منها .

(ب) إعلامى شرعى بالورثة (وثيقة حصر ارث) وذلك في حالة ما إذا كان الموظف لم يعين مستفيدين معينين .

(ج) صورة من الحكم الصادر بتعيين الوصى أو القيم وذلك في حالة ما إذا كان بين المستحقين قصر أو محجور عليهم .

مادة ٧١ — على الموظف أن يتقدم بطلب لصرف المعاش أو المكافأة إلى إدارة المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الداتية) التي يتبعها وذلك فور صدور قرار إنهاء خدمته .

ويجب أن يتضمن طلب الصرف بيان الحالة الاجتماعية للموظف وعدد من يعولهم من أولاده وعنوان محل إقامته .

ويرفق بطلب صرف المكافأة الذي يقدم من الموظفات المتزوجات اللاتي يستقلن من الخدمة شهادة إدارية تثبت أن الوظيفة كانت في عصمة زوجها وقت تقديم الاستقالة .

مادة ٧٢ — على المستحقين عن صاحب المعاش أن يتقدموا بطلب لصرف استحقاقهم وذلك على الاستمارة رقم ٧ « تأمين ومعاشات موظفين » المرفق بنموذجها ويجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية :

(أ) شهادة ميلاد (مستخرج رسمي عن السجل المدني) الذكور من الأولاد والأخوة أو أى مستند من المعاهد المودع لديها الشهادات المشار إليها يثبت تاريخ الميلاد .

(ب) وثائق الزواج الخاصة بالزوجة والبنات والأخوات المتزوجات الشهادات المشار إليها يثبت تاريخ الميلاد .

(ج) شهادات الوفاة أو مستخرج رسمي منها وقرار الوصاية أو القوامة في حالة وجود قصر أو محجور عليهم إذا لم يكن قد سبق تقديمها لصرف مبالغ التأمين .

(د) شهادة إدارية ببيان الإيراد الخاص أو الدخل في حالة استحقاق الوالدين والأخوة والأخوات ويجب أن تتضمن الشهادة الإدارية إقراراً بأن الموظف كان يعولهم أثناء حياته .

(هـ) إقرار بوجود حالة العجز الكلى إن وجد بالنسبة للأولاد وللأخوة الذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين مع بيان الإيراد الخاص لكل منهم .
ويثبت حالة العجز الكلى بقرار من الهيئة الطبية المختصة .

(و) شهادة بقيد مستحق المعاش من الأولاد أو الأخوة الذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين بأحد معاهد التعليم .

مادة ٧٣ — تقدم البنت التي تطلق أو تبرمل طلباً لمنحها معاشاً جديداً أو لإعادة صرف معاشها السابق إيقافه عند زواجها وعليها أن ترفق بالطلب المستندات الآتية :

(١) شهادة وفاة زوجها أو وثيقة الطلاق منه .

(٢) شهادة إدارية ببيان الإرادة الخاص أو الدخل أو مقدار النفقة ومدى استحقاقها .

كما يجب أن يتضمن الطلب اسم صاحب المعاش واسم الجهة التي كان يعمل بها قبل تركه الخدمة .

مادة ٧٤ — يجب على الزوج إذا كان مستحقاً لمعاش عن زوجته أن يتقدم بطلب يرفق به ما يأتي :

(١) إقرار بأنه مصاب بعجز صحي كامل يمنعه عن مزاولة أية مهنة أو عمل يكتسب منه ويثبت ذلك بقرار من الهيئة الطبية المختصة .

(٢) شهادة إدارية ببيان إرادته الخاص .

مادة ٧٥ — على الهيئة أن تصرف أنصبة البالغين وكاملي الأهلية من المستحقين دون انتظار الإجراءات الخاصة بالوصاية على القصر والمحجور عليهم .

كما يجوز في حالة وجود ولي شرعي على القصر أن تصرف أنصبتهم إليه مع إخطار نيابة الأحوال الشخصية المختصة بذلك .

مادة ٧٦ — تودع مبالغ التأمين الخاصة بالقصر أو المحجور عليهم وكذا متجعد المبالغ المستحقة من المعاش في الجهة التي تعينها المحكمة المختصة .

واستثناء مما تقدم تصرف المعاشات الدورية المستحقة للقصر أو المحجور عليهم إلى الوصي أو القيم مباشرة على أن تخطر النيابة المختصة بذلك عند ربط المعاش .

مادة ٧٧ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن ترد إلى أصحاب الشأن شهادات ميلاد الأولاد وكذا وثائق الزواج التي تقدم ضمن مستندات الصرف وذلك بعد الاطلاع عليها .
ولها أن تطلب صوراً فوتوغرافية من هذه الوثائق إذا استلزم الأمر ذلك .

مادة ٧٨ — في الحالات التي يقتضي فيها الصرف ثبوت حالة العجز الصحي يجب أن يتضمن قرار الهيئة الطبية الصادر في هذا الشأن تحديد درجة العجز .

مادة ٧٩ — على إدارة المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الدائنية) المختصة أن ترسل ملف المعاش الخاص بالموظف الذي تنتهي خدمته إلى إدارة المعاشات المختصة بالوزارة أو الجهة التابع لها الموظف وذلك خلال أسبوع على الأكثر من صدور قرار إنهاء الخدمة ويجب أن يتضمن الملف المستندات الآتية :

(١) الاستمارات الخاصة بمدد الخدمة السابقة وهي الاستمارة رقم ٤ « تأمين ومعاشات أو رقم : مكرر » « تأمين ومعاشات » وكذا الاستمارة رقم ٤ أ « تأمين ومعاشات موظفين » بالنسبة لمن سبق له الحصول على مكافأة ورغب في ردها .

(٢) الاستمارة رقم ٦ « تأمين ومعاشات موظفين » الخاصة بتحديد المستفيدين من مبالغ التأمين إن وجدت .

- (٣) الاستمارة رقم ٢ « تأمين ومعاشات موظفين » الخاصة بالاعارة أو التجنيد أو التكليف أو الاجازات الدراسية بغير مرتب .
 - (٤) الاستمارات الخاصة بالاستبدال .
 - (٥) الاستمارات الخاصة بضم مدة الخدمة الاعتبارية .
 - (٦) بيان مفردات المرتب الأخير للموظف والامتقطاعات التي تجري عليه بما فيها الأقساط التي تقتطع لحساب التأمين والمعاشات .
 - (٧) بيان مدد الخدمة السابقة للموظف التي لم تدخل في حساب معاشه أي التي لم يكن خلالها خاضعاً لنظام المعاشات أو كان قد تقاضى عنها مكافأة ولم يقبل ردها وكذا بيان المدد الإضافية التي تقرر ضمنها القوانين أو القرارات الخاصة .
 - (٨) شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي عنها أو قرار الهيئة الطبية المحدد للسن .
 - (٩) قرار التعيين وإقرار استلام العمل .
 - (١٠) قرار الفصل أو إنهاء الخدمة وإقرار خلو الطرف (براءة ذمة) .
 - (١١) إقرار الحالة الاجتماعية للموظف عن السنة الأخيرة .
 - (١٢) الاستمارة الخاصة ببيان الحالة الوظيفية للموظف خلال مدة خدمته مستوفاة ومعتمدة .
 - (١٣) مستندات صرف المعاش أو المكافأة أو مبالغ التأمين المنصوص عنها في هذه اللائحة .
 - (١٤) قرار الهيئة الطبية المختصة في الوزارة أو الجهة التي يتبعها الصعي ويوجب أن يكون موضحاً بالقرار درجة العجز .
- وعلى أقسام التأمين والمعاشات المختصة في الوزارة أو الجهة التي يتبعها الموظف طلب استيفاء المستندات اللازمة من الموظف أو المستحقين عنه حسب الحال .

الفصل الثاني

في تسوية المعاشات أو المكافآت ومبالغ التعويض

- مادة ٨٠ — على إدارة المعاشات المختصة في الوزارة أو الجهة التي يتبعها للموظف طلب استيفاء المستندات اللازمة من الموظف أو التي تصدرها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في هذا الشأن .
- وعليها كذلك حساب صافي للمعاش بعد إضافة إعانة الغلاء أو التعويض المائلي أو كلاهما بحسب الحال واستبعاد الاقتطاعات المقررة قانوناً .
- ويصرف الصافي إلى صاحب المعاش عن المدة من بدء استحقاق المعاش حتى نهاية الشهر الذي تمت

فيه التسوية وذلك من حساب العهد تحت التحصيل (حساب سلف خاص) يرجع به على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

مادة ٨١ — يرسل ملف المعاش مرفقاً به إذن الربط (تقرير تسوية المعاش) وفقاً للنموذج الذى تعده الهيئة ومذكرة الصرف (صورة قرار السلفة) وذلك بعد الصرف الأول مباشرة إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ويجب إرسال هذه الملفات إلى الهيئة المذكورة قبل اليوم العاشر من كل شهر . فإذا تأخر إرسالها عن هذا التاريخ وجب على إدارة المعاشات المختصة صرف المستحق للموظف عن الشهر الجارى وإرسال الملف والمستندات فى موعد غايته أول الشهر التالى مباشرة .

مادة ٨٢ — إذا تمذر استكمال المستندات اللازمة لتسوية المعاش قبل أول الشهر التالى لانهاء خدمة الموظف وجب على إدارة المعاشات المختصة أن تصرف شهرياً سلفة من حساب العهد تحت التحصيل (حساب سلف خاص) فى حدود نصف مرتبه الشهرى الأخير ويرجع بها على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وذلك لمدة أقصاها ثلاثة أشهر .

فإذا لم تستكمل المستندات خلال هذه المدة وجب إخطار الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بأسباب ذلك للاذن باستمرار صرف السلفة لمدة ثلاثة شهور أخرى . ويجب أن يشتمل الإخطار على البيانات الخاصة بمدة خدمة الموظف المحسوبة فى المعاش ومتوسط مرتبه فى السنتين الأخيرتين .

مادة ٨٣ — تسرى القواعد المقدمة فى حالة المعاشات المستحقة للورثة على أن يقتصر صرف المستحق بمعرفة إدارة المعاشات المختصة على ما يوازى نصيب الأرملة والبنات البالغات المستحقات للمعاش .

مادة ٨٤ — تقوم إدارة المعاشات بالوزارة أو الجهة التى يتبعها الموظف بتسوية المكافآت وصرف المستحق على حساب العهد تحت التحصيل (حساب سلف خاص) فى حدود عشر المكافأة المستحقة أو مرتب شهر أيهما أقل .

وترسل الملفات ومستندات التسوية إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات خلال أسبوع واحد من تاريخ الصرف .

مادة ٨٥ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تقوم بمراقبة تسوية المعاش أو المكافأة بمجرد ورود الملف إليها وربط المعاش وإخطار صاحب المعاش أو المستحقين عنه بذلك ويجب أن يشتمل الإخطار على البيانات الآتية :

(أ) اسم صاحب المعاش أو مستحقه وعنوانه .

(ب) رقم ربط للمعاش ورقم الملف .

(ج) قيمة المعاش أو أية إضافات عليه وكذا صافى المستحق .

(د) تاريخ استحقاق المعاش وشروط استمرار صرفه .

ويجب أن ترسل صورة من هذا الإخطار إلى الجهة التي كان يتبعها الموظف وصورة أخرى إلى نيابة الأحوال الشخصية في حالة استحقاق القصر .

مادة ٨٦ - على الهيئة العامة المذكورة أن تقوم فوراً بصرف باقي المكافأة وكذا صرف المعاش دورياً اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ آخر صرف تم بمعرفة الوزارة أو الجهة التي يتبعها الموظف . كما يجب عليها تسديد المبالغ التي صرفت لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم بمعرفة الوزارات أو الجهات التي يتبعها الموظفون والمودعة بحساب العهد تحت التحصيل (حساب سلف خاص) إلى هذه الجهات خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ ورود المستندات .

مادة ٨٧ - لا تسرى الإجراءات الموضحة في هذا الفصل على مبالغ التأمين التي تستحق عند وفاة الموظف أو عند فصله بسبب العجز الصحي . وعلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات اتخاذ الإجراءات اللازمة لصرفها فور وصول ملف المعاش ومستندات الصرف الأخرى إليها .

الفصل الثالث

في صرف المعاشات وشروط استمرار الصرف

مادة ٨٨ - تصرف المعاشات باسم صاحب المعاش أو مستحقه إذا كان بالغاً أو باسم الوصي أو القيم إذا كان المستحق قاصراً أو محجوراً عليه .

ويجوز لهؤلاء توكيل غيرهم في صرف المعاشات المستحقة وذلك بموجب توكيل رسمي .

كما يجوز كذلك إلغاء التوكيل بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على أن ينتج هذا الإلغاء أثره اعتباراً من المعاش المستحق عن الشهر التالي لوصوله إلى الهيئة .

مادة ٨٩ - تحدد الهيئة العامة للتأمين والمعاشات جهات صرف المعاشات ومواعيد الصرف .

كما يجوز بناء على طلب صاحب الشأن تحويل صرف المعاش إلى حساب جاري باسمه في أحد البنوك الموجودة بالاقليم .

كما يجوز تغيير جهة الصرف إلى أي من جهات الصرف الأخرى التي تحددها الهيئة وذلك بموجب طلب يتقدم به صاحب الشأن بشرط ألا يتعدد التغيير أكثر من مرة كل ستة شهور . ومع ذلك يجوز للهيئة الموافقة على التغيير قبل مرور هذه الفترة إذا كانت هناك أسباب تبرره .

وفي جميع الأحوال يجوز لجهة الصرف التي تحددها الهيئة إرسال قيمة المعاش بناء على طلب صاحب الشأن إلى الجهة التي يرغبها على أن يتحمل جميع النفقات التي تنجم عن ذلك .

مادة ٩٠ - على أصحاب المعاشات أو المستحقين لها أو الوكلاء عنهم في قبضها وكذا الأوصياء

أو القامة إخطار الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بكل ما من شأنه إيقاف المعاش أو سقوط الحق فيه وذلك وفقاً للبيانات الواردة في إخطار ربط المعاش وعلى الأخص في الأحوال الآتية :

- (١) وفاة صاحب المعاش أو مستحقه .
- (٢) زواج المستحقات من الأرمال والبنات والأخوات .
- (٣) الالتحاق بأي عمل على أن يذكر تاريخ الالتحاق ومقدار الدخل منه .
- (٤) الاشتغال بأي مهنة تجارية أو غير تجارية وتاريخ بدء اشتغاله بها .
- (٥) وجود إيراد خاص وتحديد قيمته بالنسبة للمستحقين من الوالدين والأخوة أو من الأزواج والأولاد الذكور المصابين بمرض صحي يمنعهم عن الكسب والبنات اللاتي منحن معاشاً وكن قد طلقن أو ترملن بعد وفاة الموظف وكذا الأولاد الذين استمروا في صرف المعاشات لالتحاقهم بأحد معاهد التعليم .

ويجب على هؤلاء الامتناع عن قبض المعاش اعتباراً من تاريخ تحقق الإحداث المشار إليها .

مادة ٩١ — على الموظفين العموميين المختصين بإبرام عقود الزواج (دوائر العدلية المختصة) إخطار الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بحالات الزواج التي تتم بين مستحقات المعاشات وعلى مكاتب الصلحة وجهات الإدارة (أمناء السجل المدني) إخطار الهيئة العامة المذكورة بحالات الوفاة التي تقع بين أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم ويجب أن يتم الإخطار في الحالتين خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الزواج أو الوفاة .

مادة ٩٢ — على المؤسسات العامة أو الخاصة وكذا الأفراد الذين يستخدمون أحد أصحاب المعاشات أو أحد المستحقين في المعاش أن يخطرُوا الهيئة العامة للتأمين والمعاشات باسم من يتقرر استخدامه وتاريخ التعاقد بالعمل .

وعلى النقابات المهنية مراعاة إخطار الهيئة المذكورة بأسماء من يقيدون في الجداول المهنية من هؤلاء .

مادة ٩٣ — على أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم وكذا الأوصياء والقامة أن يقدموا للهيئة العامة للتأمين والمعاشات في أول يناير من كل سنة شهادة إدارية طبقاً للنموذج الذي تعدّه الصلحة لهذا الغرض تثبت أن أسباب استحقاقهم للمعاش ما زالت قائمة .

ويعني من تقديم هذه الشهادات أصحاب المعاشات الذين يقبضون معاشاتهم بأنفسهم من جهات الصرف المختلفة .

مادة ٩٤ — يجب على كل من يصرف معاشاً أن يذكر رقم ربط المعاش الوارد بإخطار ربط المعاش في جميع للكاتبات التي يوجهها إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

مادة ٩٥ - يجب على الأولاد أو الأخوة الذكور الذين تنطبق عليهم شروط استمرار صرف معاشاتهم أن يتقدموا بطلب إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات يوضحون فيه مبررات استمرار صرف المعاش ويجب أن يرفق بالطلب :

(١) الشهادة الدالة على قديم بصفة منتظمة في أحد معاهد التعليم ويجب أن تقدم هذه الشهادة في أول كل سنة دراسية .

(٢) إقرار منهم أو من القيم عليهم بعدم وجود إيراد أو دخل لهم أو بقيمة هذا الإيراد أو الدخل إن وجد .

مادة ٩٦ - على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات إخطار النيابة العامة بكل ما تكشفه من بيانات غير صحيحة أدت أو كانت تؤدي إلى صرف أموال بغير وجه حق من الصندوق .

ويعتبر عدم إخطار الهيئة بالبيانات الخاصة بإيقاف المعاش أو سقوط الحق فيه بمثابة إعطاء بيانات غير صحيحة .

مادة ٩٧ - تحدد الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لكل مستحق للمعاش بسبب العجز الصحي موعد الكشف الطبي عليه .

وعلى المستحق أن يتقدم إلى الهيئة في الموعد المحدد مرة كل سنتين لتوقيع الكشف بمعرفة الهيئة الطبية المختصة إلا إذا قررت الهيئة المذكورة عدم إمكان شفاؤه .

مادة ٩٨ - على أصحاب المعاش أو مستحقه أو كل من يقبض معاشاً أن يخطر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بكل تعديل في محل إقامته .

مادة ٩٩ - إذا تخلف صاحب المعاش أو مستحقه عن قبض المعاش في المواعيد التي حددتها الهيئة خلال أي شهر وجب عليه أن يتقدم بطلب إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ليصرف إليه المعاش . ويجب أن يشتمل الطلب على بيان رقم ربط المعاش وجهة الصرف والشهر الذي تخلف عن قبض المعاش عنه وكذا قيمة صافي المعاش .

مادة ١٠٠ - إذا اختلف اسم صاحب المعاش في البطاقة الشخصية عن الاسم الوارد بشهادة الميلاد والدون بكشوف الصرف . وجب عليه أن يتقدم بشهادة إدارية تثبت أن الاسمين لشخص واحد ليتسنى تعديل اسمه في كشوف الصرف .

مادة ١٠١ - إذا تغير الوصي أو القيم أو الوالي الذي يصرف له المعاش وجب على الوصي أو القيم الجديد إبلاغ الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بذلك مع إرسال القرار الجديد ليتسنى صرف حقوق القصر أو عديمي الأهلية على ضوء ذلك .

وعلى الوصى أن يخطر الهيئة بيلوغ من يكون تحت وصايته من البنات والأخوات سن الرشد ليصرف المعاش لمن يستحقه مباشرة .

مادة ١٠٢ — يقدم طلب الحصول على مصاريف الجنازة من أرملة صاحب المعاش أو أرشد عائلته أو أى شخص يقدم ما يثبت قيامه بدفع هذه النفقات .

وتثبت الحالة الأخيرة بشهادة إدارية تقدم من اثنين من موظفي الدولة .

مادة ١٠٣ — تصرف أنصبة القصر في حالة استحقاقهم للمعاش أو للكفاة وفقاً لأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين إلى متولى شئونهم . وتثبت صفة متولى الشئون بشهادة إدارية .

الباب السادس

أحكام ختامية

مادة ١٠٤ — تعتبر الطلبات والشهادات الإدارية للنصوص عليها في هذه اللائحة من قبيل المستندات التي يستلزمها تنفيذ أحكام القانون ولا تخضع لرسوم الدفعة (الطوابع) .

مادة ١٠٥ — يتحمل المسئول عن التأخير في إرسال المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمين والمعاشات بفوائد قدرها ٤ ٪ من تاريخ استحقاق المبالغ حتى تاريخ الأداء .
وتؤدي هذه الفوائد إلى الهيئة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ المطالبة بها .

مادة ١٠٦ — في حالة إيقاف صرف المرتب بسبب استحقاق معاش يزيد عليه تؤدي الاشتراكات والأقساط المطلوبة من الموظف خصماً من المعاش المستحق له .

وعلى الجهة التي يتبعها الموظف إخطار الجهة التي تقوم بصرف المعاش بقيمة الاشتراكات والأقساط المطلوبة وشروط استحقاقها . وعلى الجهة الأخيرة سداد هذه المبالغ إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .
ويتبع في كيفية سداد هذه المبالغ نفس الأحكام المتبعة بالنسبة لأقساط مدد الإعارة والتجنيد .

مادة ١٠٧ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في حالة إيقاف صرف المعاش بسبب الاشتغال في أحد الهيئات العامة إخطار الجهة المذكورة لانتطاع الأقساط المطلوبة من صاحب المعاش بما يتقاضاه من مرتب في تلك الهيئة .

قرار رقم ٢ لسنة ١٩٦١^(١)

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات
لمستخدمى الدولة وعمالها الدائمين

وزير الخزانة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة
وعمالها الدائمين ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يعمل بأحكام اللائحة المرافقة فيما يختص بتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠
المشار إليه .

مادة ٢ — تصدر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات التعليمات المنظمة للعمل فى حدود أحكام القانون
المشار إليه ولائحته التنفيذية .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٦٠ .

اللائحة التنفيذية

لقانون التأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة وعمالها الدائمين

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ — يعهد إلى أقسام التأمين والمعاشات فى كل وحدة حسابية (محاسبة إدارة) بمهمة
مراقبة تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ولائحته التنفيذية فى الوحدة التابع لها
وتقوم على الأخص بالأعمال الآتية :

(أ) مسك السجلات التى أنشأتها أحكام هذه اللائحة .

(ب) إعداد الاستمارات الخاصة بتحصيل الاشتراكات ومراجعتها .

(ج) الإشراف على تحرير الاستمارات المشار إليها فى المادة ٥ من هذه اللائحة وكذا أية بيانات
أخرى تطلبها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٤ ملحق الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٦١

(د) متابعة الناقصات والمكاثبات التي توجهها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ومراقبة تنفيذها والرد عليها في أسرع وقت ممكن .

مادة ٢ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تنشئ بطاقة أساسية لكل من المستخدمين والعمال الموجودين في الخدمة وقت العمل بالقانون والمتفعين بأحكامه والذين يدخلون الخدمة بعد ذلك وتكون لهذه البطاقات أرقاماً متتابعة .

ولا يجوز أن تحمل بطاقة مستخدم أو عامل جديد رقماً سبق أن حملته لآخر ترك الخدمة .
وعلى الوزارات أو الجهات التي يتبعها المستخدمون والعمال أن تدرج أرقام هذه البطاقات في سجلات الأجور وأن تذكر تلك الأرقام في جميع الاستمارات والمكاثبات والمستندات المتعلقة بتنفيذ أحكام القانون .

مادة ٣ — يجب أن تشمل البطاقة المنصوص عليها في المادة السابقة على البيانات الآتية :

- (أ) اسم المستخدم أو العامل ورقم البطاقة .
- (ب) الجهة التي يتبعها .
- (ج) تاريخ الميلاد .
- (د) تاريخ بدء مدة الخدمة المحسوبة في المعاش .
- (هـ) أية بيانات أخرى تستلزمها مقتضيات العمل .

مادة ٤ — على إدارات المستخدمين بالإقليم المصري ومحاسبة الإدارة قسم الداتية بالإقليم السوري بالوزارات والجهات الأخرى في حالة نقل المستخدم أو العامل مراعاة إخطار الجهة المنقول إليها برقم بطاقته كما يجب عليها كذلك إخطار الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بأسماء المستخدمين والعمال الذين يدخلون الخدمة وموافاتها بالبيانات الأساسية المشار إليها في المادة السابقة .

ويجب أن يتم الإخطار في الحالتين خلال الأسبوع الأول من صدور قرار النقل أو التعيين .

مادة ٥ — على أقسام التأمين والمعاشات أن تعد خلال شهر يولييه (تموز) بالنسبة لكل مستخدم أو عامل موجود بالخدمة ويخضع لأحكام القانون بياناً بحالته الاجتماعية الوظيفية في ٣٠ من يونيه (حزيران) من السنة المذكورة وذلك على الاستمارة التي تعدها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لهذا الغرض .

الباب الثاني

في تحصيل الاشتراكات ورد ما حصل منها بغير حق

الفصل الأول

تحصيل الاشتراكات عن مدد الخدمة الحالية

مادة ٦ — يجب على إدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الداتية) بالوزارات والجهات المختلفة أن تعد لأجور المستخدمين والعمال نوعين مستقلين من السجلات على الوجه الآتي :

(١) سجلات خاصة بأجور المستخدمين والعمال الخاضعين لأحكام القانون الذين تقتطع منهم الاشتراكات بواقع ١٠٪ من الأجور .

(ب) سجلات خاصة بأجور المستخدمين والعمال غير الخاضعين لأحكام القانون .

مادة ٧ — على الإدارات المذكورة أن تحرر كشوف أجور مستقلة لكل فئة من الفئات الموضحة في المادة السابقة من واقع السجلات المشار إليها بحيث تتضمن هذه الكشوف الاشتراكات المقتطعة منهم والمبالغ التي تؤديها الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

مادة ٨ — يراعى عند تحرير كشوف الأجور تسهيلاً للخصم بقيمة المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة على بنود المصروفات المخصصة لهذا الغرض في الميزانية ، أن تضاف قيمة هذه المبالغ إلى مفردات إجمالي الأجور تمهيداً لإعادة تنزيلها بعد ذلك ضمن الاقتطاعات وذلك وفقاً للنموذج رقم (١) المرافق .

مادة ٩ — على إدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الداتية) أن تحرر بالنسبة لكل كشف أجور كشافاً يعد وفقاً للنموذج رقم (٢) عمال المرافق حسب الأحوال يتضمن ما يلي :

(١) جملة الأجور المخصوم بها على بنود المصروفات أو المنصرفة من حسابات الأمانات .

(ب) جملة الأجور الموقوف صرفها والمودعة بالأمانات .

(ج) جملة الاشتراكات المقتطعة من المستخدمين والعمال .

(د) المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

مادة ١٠ — على الإدارات المذكورة أن ترفق مع كشف بيان الاشتراكات المشار إليها بالمادة السابقة الاستمارة رقم (١) تأمين ومعاشات عمال المرفق نموذجها يوضع فيها أسماء المستخدمين والعمال الموقوفين الواردة أسماءهم في كشوف الأجور وأوقف صرف أجورهم مع بيان قيمة أجورهم التي تخصم بها على بنود المصروفات وكذا أسماء من أودعت أجورهم في الأمانات لأي سبب من الأسباب ولم تقتطع منها اشتراكات التأمين والمعاشات .

مادة ١١ — ترسل كشوف الاشتراكات المشار إليها والاستمارات المرفقة بها إلى أقسام التأمين والمعاشات فور مراجعة كشوف الأجور .

وعلى أقسام التأمين والمعاشات التحقق من أن مجموع الاشتراكات والمبالغ الواردة في هذه الكشوف مطابقة للاشتراكات والمبالغ الفعلية المستحقة لصناديق التأمين والمعاشات وأنه قد تمت تعليلها بالأمانات في حسابها الخاص .

مادة ١٢ — لموظفي أقسام التأمين والمعاشات في سبيل تنفيذ أحكام المادة السابقة الحق في الاطلاع على الدفاتر والمستندات الموجودة بإدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الدائنة) أو الحسابات (دوائر الصرف) في الجهات التي يتبعونها .

مادة ١٣ — على أقسام التأمين والمعاشات بمجرد الانتهاء من مراجعة كشوف إجمالي الاشتراكات أن تحرر استمارة الصرف بحملة الاشتراكات المقتطعة من المستخدمين والعمال مضافاً إليها المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

وعلى مديري ورؤساء الخزينة في المحافظات في الإقليم السوري تحويل المبالغ المودعة لديهم في حساب الأمانات الخاص بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات إلى الهيئة المذكورة خلال الأيام الخمسة الأولى من كل شهر .

مادة ١٤ — ترفق باستمارة الصرف المذكورة في المادة السابقة الاستمارة رقم ٣ (تأمين ومعاشات عمال) المرفق نموذجها بعد مطابقة بياناتها على كشوف إجمالي الاشتراكات وتحفظ الأقسام المشار إليها بكشوف إجمالي الاشتراكات الشهرية وكذا الاستمارة رقم (١) تأمين ومعاشات عمال المشار إليها بالمادة ١٠ من هذه اللائحة بالنسبة لكل شهر على حدة .

مادة ١٥ — على إدارات الحسابات (دوائر الصرف) بالوزارات والجهات المختلفة مراجعة الاشتراكات المقتطعة من أجور المستخدمين والعمال والمبالغ التي تؤديها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة على الدفاتر والسجلات الموجودة لديها للتأكد من صحة هذه الاشتراكات والمبالغ وأن تخطر إدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الدائنة) وأقسام التأمين والمعاشات بكل تعديل تدخله على كشوف المرتبات .

مادة ١٦ — على الإدارات المذكورة رصد جملة الأجور الواردة في كشوف الأجور لكل فئة من الفئات المشار إليها في المادة ٦ من هذه اللائحة في خانات (حقول) خاضعة بدفاتر المصروفات . كما يجب أن تشمل هذه الدفاتر على خانات (حقول) مستقلة ترصد بها المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة والتي يخصم بقيمتها على بنود المصروفات المخصصة لهذا الغرض .

مادة ١٧ — تودع الاشتراكات المقتطعة من المستخدمين والعمال والمبالغ التي تؤديها الخزانة

العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة بحساب الأمانات وذلك في سجلات الأمانات الخاصة بصناديق التأمين والمعاشات يكون تبويبها وفقاً للنموذج رقم (٣) عمال المرافق .

مادة ١٨ — يجب على إدارات الحسابات (دوائر الصرف) مراجعة البيانات الواردة في الاستمارة رقم ٣ (تأمين ومعاشات عمال) على دفاتر المصروفات والأمانات للتحقق من صحة البيانات الواردة بها والتأشير على الاستمارة بما يفيد ذلك .

مادة ١٩ — يسحب بقيمة إجمالي المبالغ المودعة بحساب الأمانات تأمين ومعاشات (اشتراكات المدة الحالية) شيك باسم (الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عمال) على البنك المركزي .
ويجب أن يرفق بشيك السداد الاستمارة رقم ٣ (تأمين ومعاشات عمال) .

مادة ٢٠ — على إدارات الحسابات (دوائر الصرف) في الوزارات والجهات المختلفة تصدير شيكات السداد في موعد أقصاه اليوم الخامس من كل شهر وذلك عن الاشتراكات المودعة في الأمانات في الشهر السابق ويتحمل المسئول عن التأخير بالفوائد المشار إليها في المادة ٦٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ اعتباراً من أول الشهر .

مادة ٢١ — يجب تحرير الاستمارة رقم ٣ (تأمين ومعاشات عمال) بالنسبة للأجور التي تقيد بالدفاتر حتى نهاية الشهر .

أما الأجور التي تسوى لحساب الشهر بعد التاريخ المذكور فيحرر بشأنها الاستمارة رقم ٣ ملحق تأمين ومعاشات عمال المرفق نموذجها .

ويتبع في سداد قيمة الاشتراكات والمبالغ الواردة في الاستمارة المذكورة نفس الإجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة .

مادة ٢٢ — يجب في الحالات التي تقوم الجهة المنتدب بها المستخدم أو العامل بصرف أجره إليه أن يخصم هذه الجهة بصافي الأجر على حساب العهد تحت التحصيل طرف الجهة الأصلية التي يتبعها المستخدم أو العامل دون قيد الاشتراكات المقتطعة أو المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة في سجلات الحسابات .

وتتولى الجهة التي يتبعها المستخدم أو العامل تحرير كشف بأجرة وخصم جملة الأجر والمبالغ التي تؤديها الخزانة العامة أو الهيئات المستقلة على بنود المصروفات المختصة وسداد المبالغ المقتطعة لحساباتها المختصة وسداد صافي الأجر للجهة المنتدب إليها لتسوية حساب العهد تحت التحصيل .

مادة ٢٣ — لا يعتبر الخصم من الأجر في حالة توقيعه كجزء تخفيضاً لهذا الأجر وتحصل الاشتراكات على أساس الأجر قبل إجراء الخصم .

الفصل الثاني

في الأحكام الخاصة بمدد الإعارة والتجديد
والتكليف والافازات الدراسية بغير مرتب

مادة ٢٤ — على كل مستخدم أو عامل يتقرر إعارته أو تجنيده أو تكليفه أو منحه أجازة دراسية بغير أجر أن يتقدم بطلب إلى قسم التأمين والمعاشات في الجهة التي يتبعها في موعد غايته الأسبوع الأول من تاريخ صدور القرار بوضع فيه رغبته في طريقة أداء الاشتراكات إما بتأجيل سدادها إلى ما بعد انتهاء هذه المدة وعودته إلى وظيفته أو باستمرار تسديدها خلال مدة الإعارة أو التجديد أو التكليف أو الإجازة الدراسية .

وعلى الجهة التي يتبعها المستخدم أو العامل إخطار قسم التأمين والمعاشات في هذه الجهة خلال أسبوع بقرار الإعارة أو التجديد أو التكليف أو منح الإجازة وعلى القسم المذكور إخطار الهيئة العامة للتأمين والمعاشات باسم من يتقرر إعارته أو تجنيده أو تكليفه أو منحه أجازة دراسية ، وكذا برغبة المستخدم أو العامل في أداء الاشتراكات وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدور القرار . ويجب أن يشمل الإخطار اسم الجهة التي ستولى سداد الاشتراكات خلال مدة الإعارة .

مادة ٢٥ — على أقسام التأمين والمعاشات بالوزارات والجهات المختلفة إعداد سجل يسمى (سجل حصر المعارين والمجندين عمال) يعد وفقاً للنموذج رقم ٤ (عمال) المرافق تقيد فيه جميع البيانات الخاصة بالمستخدمين والعمال الذين يتقرر إعارتهم أو تجنيدهم أو تكليفهم أو منحهم أجازات دراسية بغير مرتب .

مادة ٢٦ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تمسك سجلاً لتتبع عودة هؤلاء المستخدمين والعمال وفقاً لتاريخ عودتهم للوضع بالإخطار وعليها أن تعد بطاقات مؤقتة خاصة للمعارين والمجندين والمكلفين والذين في أجازات دراسية بغير أجر تقيد فيها البيانات الآتية :

- (١) اسم المستخدم أو العامل ورقم بطاقته الأساسية .
- (٢) الجهة التي يتبعها .
- (٣) تاريخ بدء مدة الإعارة أو التجديد أو التكليف أو الأجازة الدراسية وتاريخ نهايتها .
- (٤) رغبته في طريقة سداد الأقساط .
- (٥) قيمة الدفعات التي تسدد خلال المدة وتاريخ سدادها .

مادة ٢٧ — يكون سداد الاشتراكات خلال فترة الإعارة أو التجديد أو التكليف أو الأجازة الدراسية إما عن طريق الجهة الأصلية التي يتبعها المستخدم أو العامل أو الجهة المعار إليها وذلك

بموجب شيك مصرفي يرفق به كشف يوضح فيه اسم المستخدم أو العامل ورقم بطاقته الأساسية وقيمة الاشتراكات المسددة لحسابه والشهر المسدد عنه مع إيضاح ما يخص المدة السابقة من هذه الاشتراكات على حدة وكذا بيان اسم الجهة المار منها والجهة المار إليها المستخدم أو العامل .

وعلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات قيد الاشتراكات المذكورة في البطاقة المشار إليها في المادة ٢٦ ويكون القيد في هذه البطاقة بصفة مؤقتة إلى حين عودة المستخدم أو العامل إلى الخدمة بعد انتهاء مدة الإعارة أو التجنيد أو التكليف أو الإجازة الدراسية وتسوية حسابه نهائياً بموجب الاستمارة رقم ٢ (تأمين ومعاشات عمال) المشار إليها في المادة ٢٨ .

مادة ٢٨ — يجب على أقسام التأمين والمعاشات إخطار إدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الذاتية) بأسماء من تنتهي مدة إعارتهم أو تجنيدهم أو تكليفهم أو إجازتهم الدراسية وذلك خلال أسبوع من تاريخ المدة الموضحة بالسجل .

وعلى إدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الذاتية) بالوزارات والجهات المختلفة تحرير الاستمارة رقم ٢ (تأمين ومعاشات عمال) المرفق نموذجها بالنسبة لكل مستخدم أو عامل يعود إلى الخدمة بعد انتهاء الإعارة أو التجنيد أو التكليف أو الإجازة الدراسية بدون أجر وتحرر هذه الاستمارة من نسختين يوضح فيها قيمة الاشتراكات المستحقة على المستخدم أو العامل عن المدد المذكورة والمبالغ التي تؤديها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

وترسل إدارات المستخدمين نسخي الاستمارة بعد إعدادها إلى قسم التأمين والمعاشات المختص .

مادة ٢٩ — يجب أن يبدى المستخدم أو العامل رغبته في كيفية أداء الاشتراكات المستحقة عليه كتابة على الاستمارة رقم ٢ (تأمين ومعاشات عمال) المشار إليها . فإذا ما رغب في الأداء دفعة واحدة وجب أن يقوم بالسداد فوراً إلى قسم التأمين والمعاشات المختص .

وعلى هذا القسم إعداد استمارة صرف بقيمة حصة الخزانة العامة أو الهيئة ذات الميزانيات المستقلة وإرفاقها مع نسخي الاستمارة ٢ (تأمين ومعاشات عمال) والشيك الخاص باشتراكات المستخدم أو العامل وإرسالها إلى الوحدة الحسابة (محاسبة الإدارة) المختصة .

وعلى الجهة المشار إليها أن تقوم بإرسال نسخي الاستمارة رقم ٢ (تأمين ومعاشات عمال) إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات خلال شهر على الأكثر من تاريخ عودة الموظف مرفقاً بها شيك السداد بقيمة الاشتراكات المستحقة على الموظف وكذا المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة . أما إذا رغب الموظف الأداء على أقساط فيرفق بنسخي الاستمارة شيك بقيمة المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

مادة ٣٠ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات مراجعة الاستمارة رقم ٢ (تأمين ومعاشات

عمال) وحساب القسط المستحق على المستخدم أو العامل في حالة اختيار التسديد على أقساط مع تحديد بدء ونهاية الاقتطاع .

ويجب أن يخصم من إجمالي الاشتراكات المطلوبة من المستخدم أو العامل قيمة ما يكون قد أداه خلال فترة الإعارة أو التجنيد أو التكليف أو الأجازة الدراسية . وعليها أن تعيد أصل الاستمارة رقم ٢ (تأمين ومعاشات عمال) بعد مراجعتها واعتمادها إلى الجهة التي يتبعها المستخدم أو العامل لحفظها بملف خدمته وعلى الجهة المذكورة التأشير في سجل المرتبات بما يفيد إجراء الخصم من المرتب بقيمة القسط في حالة التقسيط .

مادة ٣١ — على أقسام التأمين والمعاشات بالوزارات والجهات المختلفة أن تقيّد الأقساط الخاصة بالمدد المشار إليها في هذا الفصل في سجل ينشأ وفقاً للنموذج الذي تعدّه الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لهذا الغرض .

وتكون كل صفحة من صفحات هذا السجل من أصل وصورة ويرسل السجل متضمناً أصل الصفحات إلى الهيئة المذكورة بعد استيفاء البيانات الواردة بها عن كل شهر وذلك خلال النصف الأول من شهر مارس (آذار) ويوليو (تموز) ونوفمبر (تشرين الثاني) من كل سنة وذلك عن الأشهر الأربعة السابقة على أن يحتفظ قسم التأمين والمعاشات بصورة الصفحات بعد نزاعها من السجل في ملفات خاصة .

مادة ٣٢ — يشمل السجل المشار إليه أسماء وأرقام بطاقات المستخدمين والعمال الذين يؤدون أقساط المدد المشار إليها والموجودين بخدمة الجهة وقت العمل بأحكام هذه اللائحة أو الذين ينقلون إليها بعد ذلك وما اقتطع منهم من اشتراكات ، ويجب أن يكون القيد في السجل على أساس التعليمات التي تصدرها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في هذا الشأن .

مادة ٣٣ — على إدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الذاتية) أن تخطر أقسام التأمين والمعاشات بأي تعديل يكون من شأنه عدم إمكان اقتطاع الأقساط الخاصة بالمدد المشار إليها كنقل المستخدم أو العامل أو إيقافه عن العمل أو تركه الخدمة أو غير ذلك .

وعلى أقسام التأمين والمعاشات أن تدرج هذه التعديلات في سجلات الأقساط الخاصة بذلك .

وعلى الأقسام المذكورة في حالة نقل العامل إخطار الجهة المنقول إليها بقيمة القسط المستحق والتاريخ المحدد لنهاية اقتطاعه .

ويجب أن يتم الإخطار خلال الأسبوع الأول من كل شهر .

مادة ٣٤ — تقتطع الأقساط المستحقة عن مدد الإعارة والتجنيد والتكليف والأجازات الدراسية بغير أجر كاملة حتى ولو كان الأجر المستحق عن جزء من الشهر .

مادة ٣٥ — تمسك الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بطاقات تحصيل لكل من المستخدمين والعمال الذين عادوا من الإعارة أو التجنيد أو التكليف أو الأجازة الدراسية ورغبوا في سداد الاشتراكات المستحقة عليهم على أقساط .

وتراجع هذه البطاقات على السجلات المشار إليها بالمادة ٣١ .

الفصل الثالث

في حساب اقساط المكافأة المرتدة وطريقة أدائها

مادة ٣٦ — على كل مستخدم أو عامل سبق أن حصل على مكافأة عن مدة خدمة سابقة ويرغب في حسابها في المعاش أن يتقدم بطلب إلى الجهة التي يتبعها وذلك على الاستمارة رقم ٤ أ « تأمين ومعاشات عمال » المرفق نموذجها ويجب على المستخدم أو العامل أن يحضر هذه الاستمارة من أصل وصورة وأن يحدد عليهما رغبته في أداء هذه المكافأة وفوائدها إما دفعة واحدة أو على أقساط وأن يتقدم بها مستوفاة إلى الجهة التي يتبعها في موعد غايته أربعة أشهر من تاريخ انتفاعه بأحكام القانون .

مادة ٣٧ — على الجهة التي يتبعها المستخدم أو العامل حساب المبالغ المستحقة على المستخدم أو العامل وفقاً للبيانات الواردة بالاستمارة وإخطاره بقيمة المبلغ المطلوب منه أو القسط الذي سيقطع من مرتبه وذلك قبل نهاية مدة الستة أشهر المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون بوقت كاف وعليها أن تقوم بإرسال أصل الاستمارة إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والاحتفاظ بالصورة في ملف خدمة المستخدم أو العامل .

مادة ٣٨ — على الجهة التي تقوم بحساب قيمة المكافأة المرتدة وفوائدها مراعاة أن يكون الحساب على أساس قيمة المكافأة التي استحققت إلى المستخدم أو العامل عند تركه الخدمة كاملة وقبل اقتطاع أى أقساط أو خصومات .

مادة ٣٩ — يجب على الجهة التي يتبعها المستخدم أو العامل في حالة رغبته في رد المكافأة دفعة واحدة أن تطالبه بتقديم شيك مصرفي باسم الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عمال بقيمة المبالغ المطلوبة منه وأن ترفق هذا الشيك مع أصل الاستمارة المرسل إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

أما في حالة اختيار المستخدم أو العامل السداد على أقساط فيجب التأشير في سجل الأجور بقيمة القسط وتاريخ بدء الاقتطاع وتاريخ نهايته .

الفصل الرابع

في تحصيل أقساط المكافأة المرتدة

مادة ٤٠ — تسرى أحكام هذا الفصل على أقساط رد المكافأة .

مادة ٤١ — على أقسام التأمين والمعاشات بالوزارات والجهات المختلفة أن تقيّد الأقساط الخاصة بالكفاة المرتدة في سجل ينشأ وفقاً للنموذج الذي تعدّه الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لهذا الغرض .

وتكون كل صفحة من صفحات هذا السجل من أصل وصورة ويرسل السجل متضمناً أصل الصفحات إلى الهيئة المذكورة وذلك بعد استيفاء البيانات الواردة بها خلال النصف الأول من شهر مارس (آذار) ويوليه (تموز) ونوفمبر (تشرين الثاني) من كل سنة وذلك عن أربعة الأشهر السابقة .

وتحتفظ أقسام التأمين والمعاشات بصورة الصفات بعد نزاعها في ملفات خاصة .

ويجب أن تكون صفحات هذا السجل مرقمة بأرقام متتابعة كما يجب قبل استعماله أن تختم صفحاته بخاتم الجمهورية .

مادة ٤٢ — يجب أن يشمل السجل المشار إليه في المادة السابقة أسماء وأرقام بطاقات المستخدمين والعمال الذين يؤدون أقساط الكفاة المرتدة والموجودين في الجهة وقت العمل بأحكام هذه اللائحة أو الذين ينقلون إليها بعد ذلك ومقدار الاشتراكات المقتطعة منهم ويجب أن يكون القيد في السجل وفقاً للتعليمات التي تصدرها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في هذا الشأن .

مادة ٤٣ — على إدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة قسم الذاتية) أن تدرج في النموذج رقم ٢ المشار إليها في المادة ٩ من هذه اللائحة أسماء وأرقام بطاقات المستخدمين والعمال الذين يؤدون أقساط رد الكفاة وتقيّد البيانات الواردة في النموذج المشار إليه في المادة السابقة .

مادة ٤٤ — على أقسام التأمين والمعاشات التأشير في حالة حصول أي تعديل من شأنه إيقاف تحصيل الأقساط أو إعادة تحصيلها الإشارة إلى ذلك في الخانات (الحقول) المعدة لها بالسجل .

ويجب على أقسام الماهيات (الرواتب) في الجهات المختلفة أن تضمن الإخطار الخاص بمفردات أجر المستخدم أو العامل النقول والذي يجب إرساله إلى الجهة للنقول إليها مفردات أقساط الكفاة المرتدة المطلوب خصمها وشروط الخصم .

مادة ٤٥ — يجب على أقسام الماهيات (الرواتب) أن تفرد خانات (حقول) خاصة في كشوف صرف الأجور لاقتطاع أقساط الكفاة المرتدة .

كما يجب على إدارات الحسابات (دوائر الصرف) قيد إجمالي هذه الأقساط في سجل أمانات التأمين والمعاشات في خانات (حقول) مستقلة .

مادة ٤٦ — على أقسام التأمين والمعاشات إعداد الاستمارة ه « تأمين ومعاشات عمال » المرفق نموذجها وذلك من واقع السجل المشار إليه في المادة ٤١ وعلى القسم المذكور إرسال الاستمارة للشار إليها مرفقاً بها استمارة الصرف إلى إدارة الحسابات (دوائر الصرف) .

مادة ٤٧ — على إدارات الحسابات (دوائر الصرف) في الجهات المختلفة أن تقوم بسداد

أقساط المكافأة المرتدة شهرياً ويراعى أن تقتطع هذه الأقساط كاملة حتى ولو كان الأجر المستحق مخفضاً .

ويجب أن يرفق بشيك التسديد الاستمارة رقم ٥ « تأمين ومعاشات عمال » المرفق نموذجها ويجب أن يطابق مبلغ الشيك قيمة المودع بالأمانات وكذا مجموع الاشتراكات الموضحة في سجل أقساط المكافأة المرتدة عن الشهر المحصلة عنه .

مادة ٤٨ - يتبع في شأن مواعيد تسديد أقساط المكافأة المرتدة وكيفية تسديدها الأوضاع المتبعة بالنسبة لاشتراكات المدد الحالية .

الفصل الخامس

في رد الاشتراكات والمبالغ المحصلة بغير حق

مادة ٤٩ - ترد الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ما يكون أدى لحسابها بوجه الخطأ من الاشتراكات المقتطعة من المستخدمين والعمال أو المبالغ التي أدتها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة لحسابهم متى طلب منها في الأحوال الآتية :

(١) أن تكون الاشتراكات التي اقتطعت من المستخدم أو العامل غير خاضع لأحكام القانون الذي تتولى الهيئة تطبيقه .

(٢) أن تكون الاشتراكات أو المبالغ التي قد أديت بصورة مكررة أو بالزيادة لحساب مستخدم أو عامل واحد .

مادة ٥٠ - يجب على المستخدم أو العامل أو الجهة التي ترغب في استرداد الاشتراكات التي اقتطعت بوجه الخطأ أن تتقدم إلى الوزارة أو الجهة التي يتبعها المستخدم أو العامل بطلب استرداد هذه الاشتراكات وعلى الجهة المذكورة تحرير الاستمارة رقم ٨ « تأمين ومعاشات عمال » المرفق نموذجها وإرسالها مستوفاة إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات مرفقة بطلب الصرف وتحرير الاستمارة المشار إليها كذلك في حالة ما إذا كان الرد يتعلق بمبالغ مطلوبة لحساب الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

مادة ٥١ - تؤدي الاشتراكات التي يتقرر ردها إلى الوزارة أو الجهة الطالبة وهي التي تتولى صرفها إلى أصحاب الشأن تحت مسؤوليتها .

مادة ٥٢ - لا يجوز استيفاء الاشتراكات والمبالغ التي تؤدي إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بوجه الخطأ عن طريق المقاصة (التقاص) مما يستحق لها من اشتراكات أو مبالغ أخرى إلا في الأحوال التي تحددها الهيئة المذكورة .

ويجب على الوحدات الحسابة (دوائر الصرف) في هذه الحالة اتباع الاجراءات الواردة في المادتين ٥٠ ، ٥١ .

الباب الثالث

تعيين المستفيدين من مبالغ التأمين

مادة ٥٣ — إذا لم يرغب المستخدم أو العامل في أن يؤدي مبلغ التأمين الذي يستحق في حالة وفاته وهو بالخدمة إلى ورثته الشرعيين وفقاً للانصبة الشرعية فعليه أن يعين المستفيدين من هذا المبلغ وأنصبتهم على الاستمارة رقم ٦ « تأمين ومعاشات عمال » المرفق نموذجها .

مادة ٥٤ — يحظر المستخدم أو العامل الاستمارة رقم ٦ « تأمين ومعاشات عمال » من ثلاث نسخ ويراعى في تحريرها ما يأتي :

(أ) أن يوقع المستخدم أو العامل بنفسه هذه الاستمارة أمام رئيسه المباشر الذي يتعين عليه توقيع الاستمارة كذلك بما يفيد صحة توقيع المستخدم أو العامل وتبصم الاستمارة بخاتم الدولة .

(ب) أن تحرر جميع بيانات الاستمارة بالمداد دون أى شطب أو كشط (حك) أو تحشية .

(ج) يجب أن تشمل الاستمارة على أسماء المستفيدين بالتفصيل مع ذكر درجة قرابة كل منهم للمستخدم أو العامل ان وجدت ونسبة ما يخص كلا منهم من التعويض .

مادة ٥٥ — على الجهة التي يتبعها المستخدم أو العامل إرسال نسخ الاستمارة الثلاث بعد تحريرها إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وذلك بمقتضى خطاب موصى عليه .

وعلى الجهة المذكورة في حالة إرسال أكثر من استمارة أن ترفق بها كشفاً من نسختين بأسماء أصحاب الاستمارات وأرقام بطاقتهم الأساسية .

مادة ٥٦ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تعد سجلاً لقيد رغبات المستخدمين والعمال في تحديد المستفيدين وذلك من واقع الاستمارة رقم ٦ « تأمين ومعاشات عمال » بعد مراجعة البيانات الواردة فيها والتأكد من صحتها .

ويجب أن يشمل هذا السجل على البيانات الآتية .

(أ) تاريخ الورد وتاريخ تحرير الاستمارة .

(ب) رقم القيد الاستمارة بالسجل .

(ج) اسم المستخدم أو العامل ورقم بطاقته الأساسية .

(د) تاريخ ميلاده .

(هـ) أسماء المستفيدين الذين عينهم وأنصبتهم .

(و) درجة قرابتهم للمستخدم أو العامل أن وجدت .

(ز) التعديلات الطارئة .

وطى الهيئة المذكورة كذلك أن تعد بطاقة لكل صاحب إستمارة يوضح فيها اسمه ورقم بطاقته الأساسية ورقم قيد الإستمارة وتاريخ الميلاد وتواريخ التعديلات الطارئة أن وجدت .

مادة ٥٧ - تعتمد الهيئة العامة للتأمين والمعاشات نسخ الإستمارة الثلاث وتبصمها بخاتمها وتعيد نسخة منها إلى الوزارة أو الهيئة التي يتبعها المستخدم أو العامل لحفظ في ملف خدمته كما ترسل نسخة أخرى إلى المستخدم أو العامل على عنوانه الموضح بالإستمارة أما النسخة الثالثة فيحتفظ بها في الهيئة المذكورة .

مادة ٥٨ - يجوز للمستخدم أو للعامل في أى وقت تعديل رغبته في تحديد المستفيدين وذلك بتحرير ثلاث نسخ جديدة من الإستمارة رقم ٦ « تأمين ومعاشات عمال » بالبيانات الجديدة التي تمثل رغبته يوم تحريرها .

ويجب أن تتضمن الإستمارة المعدلة إقراراً من العامل بأن الإستمارة الجديدة تلغى ما سبقها ويطى إدارة المستخدمين (محاسبة الإدارة - قسم الذاتية) المختصة أن تذكر رقم قيد الإستمارة القديمة من واقع النسخة المحفوظة بملف الخدمة .

ويتبع في تحرير الإستمارة وإرسالها إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات نفس الشروط والاجراءات المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ٥٩ - تعتبر البيانات الواردة في الإستمارة والسجلات المشار إليها في هذا الباب سرية .

الباب الرابع

في شأن الإجراءات الواجب اتباعها في حالة إصابة المستخدم
أو العامل أو وفاته نتيجة لحادث وقع أثناء تأدية الوظيفة وبسببها

مادة ٦٠ - تتبع الإجراءات المنصوص عليها في المواد التالية في حالة وقوع حادث للمستخدم أو العامل أثناء تأدية الوظيفة سواء أ كان ذلك في أوقات العمل الرسمية أم في غيرها .

مادة ٦١ - تقوم الجهة التابع لها المستخدم أو العامل فور وقوع الحادث أو علمها به بإخطار سلطات الشرطة أو النيابة مع تحديد تاريخ الحادث وساعة وقوعه ومكانه لاتخاذ إجراءات التحقيق اللازمة .

وترسل صورة من الإخطار إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

مادة ٦٢ - يحال المستخدم أو العامل المصاب إلى الهيئة الطبية المختصة فوراً لإجراء الكشف الطبي عليه مباشرة وتقرير ما إذا كانت الإصابة ناتجة عن الحادث أم لا ، فإذا اتضح من الكشف الطبي أنه أصبح غير لائق صحياً للخدمة حددت الهيئة الطبية ما إذا كان العجز كلياً أو جزئياً .

وإذا أدت الإصابة إلى وفاته وجب ندب الطبيب الشرعى لإجراء الكشف الطبي عليه .

مادة ٦٣ — على الجهة التابع لها المستخدم أو العامل أن تعد تقريراً عن الحادث يتضمن ساعة وقوعه ومكانه وسببه والظروف المحيطة به ، كما تبين به ما إذا كان الحادث قد وقع أثناء تأدية العامل أو المستخدم أعمال وظيفته وسبب تأديتها أم لا .

ويعتمد هذا التقرير من رئيس الجهة التابع لها المستخدم أو العامل .

مادة ٦٤ — إذا توفى المستخدم أو العامل بسبب الحادث أو قررت الهيئة الطبية المختصة عدم لياقته صعباً للخدمة فعلى الجهة التابع لها المستخدم أو العامل أن تصدر قراراً مسبباً بإنهاء خدمته .

وعلى تلك الجهة أن ترسل ملف خدمته إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات متضمناً ما يأتى :

(أ) صورة معتمدة من قرار النيابة العامة أو الشرطة عن الحادث .

(ب) قرار الهيئة الطبية المختصة فى حالة العجز أو قرار الطبيب الشرعى فى حالة الوفاة بسبب الحادث حسب الحال .

(ج) التقرير المشار إليه فى المادة السابقة .

(د) قرار إنهاء الخدمة المشار إليه فى الفقرة السابقة .

الباب الخامس

فى شأن صرف للمعاشات والكفآت ومبالغ التأمين

الفصل الأول

فى إعداد المستندات

مادة ٦٥ — على إدارات المستخدمين (محاسبة الإدارة - قسم الذاتية) بالوزارات والجهات المختلفة إخطار الهيئة العامة للتأمين والمعاشات خلال شهر أكتوبر (تشرين أول) من كل سنة بأسماء المستخدمين والعمال الذين يبلغون سن التقاعد خلال السنة الميلادية التالية وتاريخ بلوغهم السن للذكورة .

مادة ٦٦ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بمجرد ورود ملف المعاش الخاص بالمستخدم أو العامل أن تقيده فى سجل يعد لهذا الغرض يوضع فيه اسم صاحب الملف وتاريخ تركه الخدمة والخطوات التى تتخذ لتسوية المعاش أو المكافأة أو مبلغ التأمين ويجب أن يعد هذا السجل بحيث يمكن تتبع إجراءات تسوية استحقاقاته .

مادة ٦٧ — على المستخدم أو العامل الذى تنتهى خدمته بسبب العجز الصحى أو على القيم عليه أن يتقدم بطلب لصرف مبالغ التأمين المستحقة إلى الجهة التى يتبعها موضحاً به عنوان محل إقامته .

كما يجب على المستحقين في حالة وفاة المستخدم أو العامل التقدم بطلب الصرف إلى الجهة المذكورة مرفقاً به المستندات الآتية :

- (أ) شهادة وفاة المستخدم أو العامل أو مستخرج رسمي منها .
- (ب) إعلام شرعى بالورثة (وثيقة حصر إرث) وذلك في حالة ما إذا كان المستخدم أو العامل لم يعين مستفيدين معينين .
- (ج) صورة من الحكم الصادر بتعيين الوصى أو القيم وذلك في حالة ما إذا كان بين المستحقين قصر أو محجور عليهم .

مادة ٦٨ — على المستخدم أو العامل أن يتقدم بطلب لصرف المعاش أو المكافأة إلى إدارة المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الذاتية) التى يتبعها وذلك فور صدور قرار إنهاء خدمته .
ويجب أن يتضمن طلب الصرف بيان الحالة الاجتماعية للمستخدم أو العامل وعدد من يعولهم من أولاد وعنوان محل إقامته .

ويرفق بطلب صرف المكافأة الذى يقدم من المستخدمين والعاملات المتزوجات اللاتى يستقلن من الخدمة شهادة إدارية تثبت أن المستخدمة أو العاملة كانت في عصمة زوجها وقت تقديم الاستقالة .

مادة ٦٩ — على المستحقين عن صاحب المعاش أن يتقدموا بطلب لصرف استحقاقهم وذلك على الاسمارة رقم ٧ « تأمين ومعاشات عمال » المرفق بنموذجها ويجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية :

- (أ) شهادة ميلاد (مستخرج رسمي عن السجل المدني) المذكور من الأولاد والأخوة أو أى مستند من المعاهد المودع لديها الشهادات المشار إليها تثبت تاريخ الميلاد .

(ب) وثائق الزواج الخاصة بالزوجة والبنات والأخوات المتزوجات أو شهادات إدارية تثبت قيام حالة الزوجية وقت وفاة المورث .

(ج) شهادة الوفاة أو مستخرج رسمي منها وقرار الوصاية أو القوامة في حالة وجود قصر أو محجور عليهم إذا لم يكن قد سبق تقديمها لصرف مبالغ التأمين .

(د) شهادة إدارية ببيان الإراد الخاص أو الدخل في حالة استحقاق الوالدين والأخوة والأخوات ويجب أن تتضمن الشهادة الإدارية إقرار بأن المستخدم أو العامل كان يعولهم أثناء حياته .

(هـ) إقرار بوجود حالة العجز الكلى أن وجد بالنسبة للأولاد والأخوة المذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين مع بيان الإراد الخاص منهم وتثبت حالة العجز الكلى بقرار من الهيئة الطبية المختصة .

(و) شهادة بقيد مستحق المعاش من الأولاد أو الأخوة المذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين بأحد معاهد التعليم .

مادة ٧٠ — تقدم البنت التي تطلق أو ترمّل طلباً لمنحها معاشاً جديداً أو لإعادة صرف معاشها السابق إيقافه عند زواجها وعليها أن ترفق بالطلب المستندات الآتية :

(١) شهادة وفاة زوجها أو وثيقة الطلاق منه .

(٢) شهادة إدارية ببيان الإيراد الخاص أو الدخل أو مقدار النفقة ومدى استحقاقها .

كما يجب أن يتضمن الطلب اسم صاحب الماش واسم الجهة التي كان يعمل بها قبل تركه الخدمة .

مادة ٧١ — يجب على الزوج إذا كان مستحقاً لمعاش عن زوجته أن يتقدم بطلب يرفق به ما يأتي :

(١) إقرار بأنه مصاب بعجز صحي أو كامل يمنعه عن مزاولة أية مهنة أو عمل يكتسب منه ويثبت ذلك بقرار من الهيئة الطبية المختصة .

(٢) شهادة إدارية ببيان إيراده الخاص .

مادة ٧٢ — على الهيئة أن تصرف أنصبة البالغين وكاملي الأهلية من المستحقين دون انتظار الإجراءات الخاصة بالوصاية أو القوامة على القصر والمحجور عليهم .

كما يجوز في حالة وجود ولي شرعى على القصر أن تصرف أنصبتهم إليه مع إخطار نيابة الأحوال الشخصية المختصة بذلك .

مادة ٧٣ — تودع مبالغ التأمين الخاصة بالقصر أو المحجور عليهم وكذا متجمد المبالغ المستحقة من المعاش في الجهة التي تعينها المحكمة المختصة .

واستثناء مما تقدم تصرف المعاشات الدورية المستحقة للقصر أو المحجور عليهم إلى الوصى أو القيم مباشرة على أن تخطر النيابة المختصة بذلك عند ربط المعاش .

مادة ٧٤ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن ترد إلى أصحاب الشأن شهادات ميلاد الأولاد وكذا وثائق الزواج التي تقدم ضمن مستندات الصرف وذلك بعد الاطلاع عليها .

ولها أن تطلب صوراً فوتوغرافية من هذه الوثائق إذا استلزم الأمر ذلك .

مادة ٧٥ — في الحالات التي يقتضى فيها الصرف ثبوت حالة العجز الصحي يجب أن يتضمن قرار الهيئة الطبية الصادر بتقرير العجز الصحي بتحديد درجة العجز .

مادة ٧٦ — على إدارة المستخدمين (محاسبة الإدارة — قسم الداتية) المختصة أن ترسل ملف المعاش الخاص بالمستخدم أو العامل الذي تنتهى خدمته إلى إدارة المعاشات المختصة بالوزارة أو الجهة التابع لها المستخدم أو العامل وذلك خلال أسبوع على الأكثر من صدور قرار إنهاء الخدمة ويجب أن يتضمن الملف المستندات الآتية :

- (١) الاستمارة رقم ٤ «تأمين ومعاشات عمال» بالنسبة لمن سبق له الحصول على مكافأة ورغب في ردها .
- (٢) الاستمارة رقم ٦ «تأمين ومعاشات عمال» الخاصة بتحديد المستفيدين من مبالغ التأمين أن وجدت .
- (٣) الاستمارة رقم ٢ «تأمين ومعاشات عمال» الخاصة بالإعارة أو النجيد أو التكليف أو الإجازات الدراسية بغير مرتب .
- (٤) الاستمارات الخاصة بالاستبدال .
- (٥) بيان بمفردات الأجر الأخير للمستخدم أو العامل والاستقطاعات التي تجري عليه بما فيها الاقساط التي تقتطع لحساب التأمين المعاشات .
- (٦) بيان مدد الخدمة للمستخدم أو العامل التي لم تدخل في حساب معاشه أي التي لم يكن خلالها خاضعاً لنظام المعاشات أو كان قد تقاضى عنها مكافأة ولم يقبل ردها .
- وكذا بيان المدد الإضافية التي تقرر ضمنها القوانين الخاصة .
- (٧) شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي عنها أو قرار الهيئة الطبية المحدد للسنة .
- (٨) قرار التعيين وإقرار استلام العمل .
- (٩) قرار الانفصل أو إنهاء الخدمة وإقرار خلو الطرف (براءة ذمة) .
- (١٠) إقرار الحالة الاجتماعية للمستخدم أو العامل عن السنة الأخيرة .
- (١١) الاستمارة الخاصة ببيان الحالة الوظيفية للمستخدم أو العامل خلال مدة خدمته مستوفاة ومعتمدة .
- (١٢) استمارة حصر أيام العمل الفعلية لعمال اليومية مستوفاة ومعتمدة .
- (١٣) مستندات صرف المعاش أو المكافأة أو مبالغ التأمين المنصوص عنها في هذه اللائحة .
- (١٤) قرار الهيئة الطبية المختصة في حالة الانفصل بسبب العجز الصحي ويجب أن يكون موضحاً بالقرار درجة العجز .
- وعلى أقسام المعاشات المختصة في الوزارة أو الجهة التي يتبعها المستخدم أو العامل طلب استيفاء للمستندات اللازمة من المستخدم أو العامل أو المستحقين عنه حسب الحال .

الفصل الثاني

في تسوية المعاشات أو المكافآت ومبالغ التعويض

مادة ٧٧ — على إدارة المعاشات المختصة في الوزارة أو الجهة التي يتبعها المستخدم أو العامل تقدير المعاش وربطه وفقا لأحكام القانون والتعليقات التي تصدرها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في هذا الشأن .

وعليها كذلك حساب صافي المعاش بعد إضافة إعانة العلاج أو التعويض العائلي أو كلاهما حسب الحال واستبعاد الاقتطاعات المقررة قانونا .

ويصرف الصافي إلى صاحب المعاش عن المدة من بدء استحقاق المعاش حتى نهاية الشهر الذي تمت فيه التسوية وذلك من حساب العهد تحت التحصيل (حساب ملف خاص) يرجع به على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

مادة ٧٨ — يرسل ملف المعاش مرققا به إذن الربط (تقرير تسوية المعاش) وفقا للنموذج الذي تعده الهيئة ومذكرة الصرف (صورة قرار السلفة) وذلك بعد الصرف الأول مباشرة إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ويجب إرسال هذه الملفات إلى الهيئة المذكورة قبل اليوم العاشر من كل شهر ، فاذا تأخر إرسالها عن هذا التاريخ وجب على إدارة المعاشات المختصة صرف المستحق للموظف عن الشهر الجاري وإرسال الملف والمستندات في موعد غايته أول الشهر التالي مباشرة .

مادة ٧٩ — إذا تعذر استكمال المستندات اللازمة لتسوية المعاش قبل أول الشهر التالي لانتهاء خدمة المستخدم أو العامل وجب على إدارة المعاشات المختصة أن تصرف شهريا سلفة من حساب العهد تحت التحصيل (حساب ملف خاص) في حدود نصف أجره الشهري ويرجع بها على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، وذلك لمدة أنصافها ثلاثة أشهر .

فإذا لم تستكمل المستندات خلال هذه المدة وجب إخطار الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بأسباب ذلك للاذن باستمرار صرف السلفة لمدة ثلاثة شهور أخرى ويجب أن يشمل الإخطار على البيانات الخاصة بمدة خدمة المستخدم أو العامل المحسوبة في المعاش ومتوسط أجره في السنتين الأخيرتين .

مادة ٨٠ — تسري القواعد المتقدمة في حالة المعاشات المستحقة للورثة على أن يقتصر صرف المستحق بمعرفة إدارة المعاشات المختصة على ما يوازي نصيب الأرملة والبنات البالغات المستحقات للمعاش .

ولا تصرف أنصبة الورثة من هؤلاء إذا قلت قيمة المعاش المستحق عن ٢٥٠ مليا (ليرتان ونصف) بالنسبة لكل مستحق ويترك أمر صرفها إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

مادة ٨١ — تقوم إدارة المعاشات بالوزارة أو الجهة التي يتبعها المستخدم أو العامل بتسوية المكافآت وصرف المستحق على حساب العهد تحت التحصيل (حساب سلف خاص) في حدود عشر المكافأة المستحقة أو مرتب شهر أيهما أقل .

وترسل الملفات ومستندات التسوية إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات خلال أسبوع واحد من تاريخ الصرف .

مادة ٨٢ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تقوم بمراجعة تسوية المعاش أو المكافأة بمجرد ورود الملف إليها وربط المعاش وإخطار صاحب المعاش أو المستحقين عنه بذلك على أن يشمل الإخطار على البيانات الآتية :

- (١) اسم صاحب المعاش أو المستحق وعنوانه .
 - (ب) رقم ربط المعاش ورقم الملف .
 - (ج) قيمة المعاش أو أية إضافات عملية وكذا صافي المستحق .
 - (د) تاريخ استحقاق المعاش وشروط استمرار صرفه .
- ويجب أن ترسل صورة من هذا الإخطار إلى الجهة التي كان يتبعها المستخدم أو العامل وصورة أخرى إلى نيابة الأحوال الشخصية في حالة استحقاق القصر .

مادة ٨٣ — على الهيئة المذكورة أن تقوم فوراً بصرف صافي المكافأة وكذا صرف المعاش دورياً اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ آخر صرف تم بمعرفة الوزارة أو الجهة التي يتبعها الموظف .

كما يجب عليها تسديد المبالغ التي صرفت لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم بمعرفة الوزارات أو الجهات التي يتبعها المستخدمون والعمال والمودعة بحساب العهد تحت التحصيل (سلف خاص) إلى هذا الجهات خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ ورود المستندات .

مادة ٨٤ — لا تسرى الإجراءات الموضحة في هذا الفصل على مبالغ التأمين التي تستحق عند وفاة المستخدم أو العامل أو عند فصله بسبب العجز الصحي . وعلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات اتخاذ الإجراءات اللازمة لصرفها فور وصول ملف المعاش ومستندات الصرف الأخرى إليها .

الفصل الثالث

في صرف المعاشات وشروط استمرار الصرف

مادة ٨٥ — تصرف المعاشات باسم صاحب المعاش أو مستحقه إذا كان بالغاً أو باسم الوصي أو القيم إذا كان المستحق قاصراً أو محجوراً عليه .

ويجوز لهؤلاء توكيل غيرهم في صرف المعاشات المستحقة وذلك بموجب توكيل رسمي . كما يجوز كذلك إلغاء التوكيل بكتاب موصى عليه يعلم الوصول على أن ينتج هذا الإلغاء أثره

اعتباراً من المعاش المستحق عن الشهر التالي لوصوله إلى الهيئة .

مادة ٨٦ — تحدد الهيئة العامة للتأمين والمعاشات جهات صرف المعاشات وكذا مواعيد الصرف . ويجوز بناء على طلب صاحب الشأن تحويل المعاش إلى حساب جارى باسمه في أحد البنوك الموجودة بالإقليم .

كما يجوز تغيير جهة الصرف إلى أى من جهات الصرف الأخرى التى تحددها الهيئة العامة وذلك بموجب طلب يتقدم به صاحب الشأن بشرط ألا يتعدد التغيير أكثر من مرة كل ستة شهور . ومع ذلك يجوز للهيئة الموافقة على التغيير قبل مرور هذه الفترة إذا كانت هناك أسباب تبرره .

وفى جميع الأحوال يجوز لجهة الصرف التى تحددها الهيئة إرسال قيمة المعاش بناء على طلب صاحب الشأن إلى الجهة التى يرغبها على أن يتحمل جميع النفقات التى قد تنجم عن ذلك .

مادة ٨٧ — على أصحاب المعاشات أو المستحقين لها أو الوكلاء عنهم فى قبضها وكذا الأوصياء والقائمة إخطار الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بكل حدث من شأنه إيقاف المعاش أو سقوط الحق فيه وذلك وفقاً للبيانات الواردة فى إخطار ربط المعاش وعلى الأخص فى الأحوال الآتية :

(١) وفاة صاحب المعاش أو مستحقه .

(٢) زواج المستحقات من الأراامل والبنات والأخوات .

(٣) الالتحاق بأى عمل على أن يذكر تاريخ الالتحاق ومقدار الدخل منه .

(٤) الاشتغال بأى مهنة تجارية أو غير تجارية وتاريخ بدء الاشتغال بها .

(٥) وجود إيراد خاص مع تحديد قيمته بالنسبة للمستحقين من الوالدين والأخوة أو من الأزواج والأولاد الذكور المصابين بعجز صحى يمنعهم عن الكسب والبنات اللاتى منحن معاشاً وكن قد طلقن أو تاملن بعد وفاة الموظف وكذا الأولاد الذين استمروا فى صرف المعاش لالتحاقهم بأحد معاهد التعليم .

ويجب على هؤلاء الامتناع عن قبض المعاش اعتباراً من تاريخ تحقق الأحداث المشار إليها .

مادة ٨٨ — على الموظفين العموميين المختصين بإبرام عقود الزواج (دوائر المدلية المختصة) إخطار الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بحالات الزواج التى تتم بين مستحقات المعاشات ، وعلى مكاتب الصحة وجهات الإدارة (أمناء السجل المدنى) إخطار الهيئة المذكورة بحالات الوفاة التى تقع بين أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم ويجب أن يتم الإخطار فى الحالتين خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الزواج أو الوفاة .

مادة ٨٩ — على المؤسسات العامة أو الخاصة وكذا الأفراد الذين يستخدمون أحد أصحاب

المعاشات أو أحد المستحقين في المعاش أن يخطروا الهيئة العامة للتأمين والمعاشات باسم من يقرر استخدام وتاريخ التحاقه بالعمل .

وطى النقابات المهنية مراعاة إخطار الهيئة المذكورة بأسماء من يقيدون في الجداول المهنية من هؤلاء .

مادة ٩٠ — على أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم وكذا الأوصياء والقائمة أن يقدموا للهيئة العامة للتأمين والمعاشات في أول يناير من كل سنة شهادة إدارية طبقاً للنموذج الذى تعده الهيئة لهذا الغرض تثبت أن أسباب استحقاقهم للمعاش ما زالت قائمة .

وبعنى من تقديم هذه الشهادة أصحاب المعاشات الذين يقبضون معاشاتهم بأنفسهم من وجهات الصرف المختلفة .

مادة ٩١ — يجب على كل من يصرف معاشات أن يذكر رقم ربط المعاش الوارد بإخطار ربط المعاش في جميع المكاتب التى يوجهها إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

مادة ٩٢ — يجب على الأولاد أو الأخوة الذكور الذين تنطبق عليهم شروط استمرار صرف معاشاتهم أن يقدموا بطلب إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات يوضحون فيه مبررات استمرار صرف المعاش ويجب أن يرفق بالطلب :

(١) الشهادة الدالة على قديم بصفة منتظمة فى أحد معاهد التعليم ويجب أن تقدم هذه الشهادة فى أول كل سنة دراسية .

(٢) إقرار منهم أو من القيم عليهم بعدم وجود إيراد أو دخل لهم أو بقيمة هذا الإيراد أو الدخل إن وجد .

مادة ٩٣ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات إخطار النيابة العامة بكل ما تكتشفه من بيانات غير صحيحة أدت أو كانت تؤدي إلى صرف أموال بغير وجه حق من الصندوق .

ويعتبر عدم إخطار الهيئة بالبيانات الخاصة بإيقاف المعاش أو سقوط الحق فيه بمثابة إعطاء بيانات غير صحيحة .

مادة ٩٤ — تحدد الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لكل مستحق للمعاش بسبب العجز الصحى موعداً للكشف الطبى عليه .

وعلى المستحق أن يقدم إلى الهيئة فى الموعد المحدد مرة كل سنتين لتوقيع الكشف بمعرفة الهيئة الطبية المختصة إلا إذا قررت الهيئة المذكورة عدم إمكان شفائه .

مادة ٩٥ — على صاحب المعاش أو مستحقه أو كل من يقبض معاشاً أن يخطر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بكل تعديل فى محل إقامته .

مادة ٩٦ — إذا تخلف صاحب المعاش أو مستحقه عن قبض المعاش في المواعيد التي حددتها الهيئة خلال أي شهر وجب أن يتقدم بطلب إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ليصرف إليه المعاش . ويجب أن يشتمل الطلب على بيان رقم ربط المعاش وجهة الصرف والشهر الذي تخلف عن قبض المعاش عنه وكذا قيمة صافي المعاش .

مادة ٩٧ — إذا اختلف اسم صاحب المعاش في البطاقة الشخصية عن الاسم الوارد بشهادة الميلاد والمدون بكشوف الصرف . ويجب عليه أن يتقدم بشهادة إدارية تثبت أن الاسمين لشخص واحد ليتسنى تعديل اسمه في كشوف الصرف .

مادة ٩٨ — إذا تغير الوصي أو الولي الذي يصرف له المعاش وجب على الوصي أو القيم الجديد إبلاغ الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بذلك مع إرسال القرار الجديد ليتسنى صرف حقوق القصر أو عديمي الأهلية على ضوء ذلك .

وعلى الوصي أن يخطر الهيئة يلوغ من يكون تحت وصايته من البنات والأخوات من الرشد ليصرف المعاش لمن يستحقه مباشرة .

مادة ٩٩ — يقدم طلب الحصول على مصاريف الجنازة من أرملة صاحب المعاش أو أرشد عائلته أو أي شخص يقدم ما يثبت قيامه بدفع هذه النفقات .

وتثبت الحالة الأخيرة بشهادة إدارية تقدم من اثنين من موظفي الدولة .

مادة ١٠٠ — تصرف منصب القصر في حالة استحقاقهم للمعاش أو المكافأة وفقاً لأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة للدينين إلى متولى شئونهم وتثبت صفة متولى الشئون بشهادة إدارية .

الباب السادس

أحكام ختامية

مادة ١٠١ — تعتبر الطلبات والشهادات الإدارية المنصوص عليها في هذه اللائحة من قبيل المستندات التي يستلزمها تنفيذ أحكام القانون ولا تخضع لرسوم الدمغة (الطوابع) .

مادة ١٠٢ — يتعمل المسئول عن التأخير في إرسال المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمين والمعاشات بفوائد قدرها ٥ ٪ من تاريخ استحقاق المبالغ حتى تاريخ الأداء .

وتؤدي هذه الفوائد إلى الهيئة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ المطالبة بها .

مادة ١٠٣ — في حالة إيقاف صرف المرتب بسبب استحقاق معاش يزيد عليه تؤدي الاشتراكات والأقساط المطلوبة من المستخدم أو العامل خصماً من المعاش المستحق له .

وعلى الجهة التي يتبعها المستخدم أو العامل إخطار الجهة التي تقوم بصرف المعاش بقيمة الاشتراكات والأقساط المطلوبة وشروط استحقاقها .

وعلى الجهة الأخيرة سداد هذه المبالغ إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ويتبع في كيفية سداد هذه المبالغ نفس الأحكام المتبعة بالنسبة لأقساط مدد الإعارة والتجديد .

مادة ١٠٤ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في حالة إيقاف صرف المعاش بسبب الاشتغال في إحدى الهيئات العامة إخطار الجهة المذكورة لاقتطاع الأقساط المطلوبة من صاحب المعاش مما يتقاضاه من مرتب في تلك الهيئة .

قرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧
بإصدار لائحة المناقصات والمزايدات

وزير الخزانة بإقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية
الصادرة بالقرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف فقرة أخيرة إلى المادة ٧ من القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليها
نصها الآتي :

« وبالنسبة إلى وزارة التربية والتعليم يكون شراء حق التأليف أو الطبع أو النشر وفقاً للقواعد المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٦ » .

مادة ٢ — يستبدل بنص المادة ٩ من القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه النص الآتي :

« لا يجوز التأمين على مشتريات الحكومة وممتلكاتها » .

ويستثنى من ذلك :

(١) دور سفارات وقنصليات الجمهورية العربية المتحدة في الخارج ومشتملاتها التي يرى الوزير المختص التأمين عليها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٨ الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦١ .

(ب) الأصناف التي يرى الوزير المختص التأمين عليها لظروف خاصة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦١)

قرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١^(١)

بشان فحص الشكاوى والبلاغات التي تقدم ضد

موظفي مصلحة الضرائب

وزير الخزانة

رغبة في تنظيم إجراءات فحص ومعالجة الشكاوى والبلاغات التي تقدم ضد موظفي مصلحة الضرائب وطريقة التصرف فيها ؛

وبناء على ما عرضه علينا السيد وكيل الوزارة المساعد لشئون مصلحة الضرائب ؛

وبعد الاطلاع على المذكرة المقدمة من مصلحة الضرائب ؛

قرر :

مادة ١ — البلاغات والشكاوى التي لا تتضمن وقائع مادية يمكن تحقيقها أو التي تقتصر إلى الدليل المادي يتم التصرف فيها بالحفظ إذا كانت مقدمة من مجهول أو من شخص وهمي لم تتمكن الجهة المحول إليها الشكاوى أو البلاغ لتحقيقها من التعرف عليه .

أما إذا كانت مقدمة من شخص حقيقي يمكن التعرف عليه والاتصال به فيتم تحقيقها بعد مطالبة مقدمها بذكر الوقائع وتقديم الدليل على ما جاء بها .

مادة ٢ — تتولى التحقيق في الشكاوى والبلاغات حسب أنواعها المختلفة الجهات الآتية :

(أولاً) البلاغات والشكاوى التي تقدم ضد أحد الموظفين عن وجود علاقة غير آمنة بينه وبين ممول أو أكثر أو عن وجود تواطؤ بقصد خدمة الممول أو محاباته على حساب الخزانة العامة يتم تحويلها إلى مراقبة التحقيقات لتحقيقها .

ولهذه المراقبة أن تطلب من المراقبة العامة للتفتيش تحقيق الوقائع المادية بملفات الممولين الذين أشارت إليهم الشكاوى وإبداء الرأي الفني في سلامة الإجراءات أو عدم سلامتها .

وإذا دعت الحاجة إلى إجراء تحريات عن تصرفات الموظف أو علاقته بالمولين يعرض الأمر على مدير عام مصلحة الضرائب للاذن بتكليف المراقبة العامة لمكالفة التهرب بإجراء هذه التحريات .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٩ الصادر في ٣١ أغسطس سنة ١٩٦١ .

(ثانياً) الشكاوى المتعلقة بنظام الممول من إجراءات معينة اتخذها الأمور أو المأمورية ضد الممول سواء تعلقت بالفحص أو الربط أو التحصيل أو الحجز تقوم الإدارة العامة للشئون التنفيذية بتحقيقها بمساعدة التفاتيش الإقليمية التابعة لها .

(ثالثاً) الشكاوى التي تتعلق بتصرفات شخصية لا تمس العمل ولكنها تنطوي على ارتكاب أفعال منافية للآداب العامة أو تمس سمعة الموظف أو كرامته أو مركزه الأدبي .

تقوم مراقبة التحقيقات بتحقيقها بنفسها أو تحويلها إلى إدارة الرقابة الإدارية لتحقيقها .

(رابعاً) الشكاوى التي تتعلق بتصرفات شخصية لا تمت إلى العمل الحكومي بأي صلة ولا تمس سمعة الموظف أو كرامته ولكنها تتعلق بتصرفات الموظف المدنية أو علاقاته المدنية مع الغير ، ترد إلى الشاكي إذا كان معلوماً ويطلب باتخاذ ما يراه من إجراءات دون تدخل من جانب المصلحة .

مادة ٣ — إذا أسفر تحقيق الشكاوى أو البلاغ عن وجود أخطاء ارتكبها الموظف المقدم ضده الشكاوى يراعى ما يأتي :

(أولاً) يتم التفرقة دائماً بين الخطأ الشخصي والخطأ الوظيفي ويرجع إلى مجلس الدولة في الحالات التي يدق التفرقة فيها .

(ثانياً) تقتصر محاسبة الموظف على الأخطاء الفنية في الحالات الآتية :

(١) إذا كان الخطأ قد ارتكبه الموظف بسوء نية .

(٢) إذا كان الخطأ مما يترتب عليه ضياع حق الدولة في أموالها بسبب إهمال واضح من جانب الموظف .

(٣) إذا تكررت الأخطاء الفنية بشكل ينم عن استهتار أو قصور في الكفاية .

(٤) إذا كان الخطأ جوهرياً أو متعلقاً بالبديهيات .

مادة ٤ — في حالة إدانة الموظف في التحقيق يقتضى استطلاع رأى رؤسائه المباشرين والمفتشين الإقليميين فيما يتعلق بكفايته وسلوكه ومدى استقامته قبل عرض نتيجة التحقيق .

مادة ٥ — يجب أن يتضمن قرار الجزاء وصفاً شاملاً للتهمة أو المخالفة الموجهة إلى الموظف مع ذكر مبررات التخفيف في الجزاء أو التشديد فيه .

مادة ٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره .

نحريراً في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (٦ يونيو سنة ١٩٦١)

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المركزية

قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦١^(١)بتعديل القرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنفيذ حكم المادة ١٠٦
من قانون التأمينات الاجتماعية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى القرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنفيذ حكم المادة ١٠٦ من قانون التأمينات
الاجتماعية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المادتين ٣٢ ، ٣٥ من القرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه
النصوص الآتية :« مادة ٣٢ — في حالة وفاة العامل يجب على المستحقين من بعده أن يقدموا إلى المؤسسة
شهادة وفاة العامل أو مستخرجاً رسمياً منها وكذلك إعلاماً شرعياً إذا كان المستحقون هم الورثة
الشرعيون المشار إليهم في المادة ٨٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
أو شهادة إدارية حسب الأحوال تثبت إعالة المتوفى لهم ودرجة قرابتهم له وأن البنات والأخوات منهم
غير متزوجات .

وتكون الشهادة الإدارية طبقاً للنموذج الذي تعده المؤسسة لهذا الغرض .

« مادة ٣٥ — على المستحقين في معاش الوفاة المشار إليهم في المادة ٨٩ من قانون التأمينات
الاجتماعية أن يقدموا إلى المؤسسة للمستندات الآتية :

(١) شهادة وفاة العامل أو مستخرجاً رسمياً منها .

(٢) الشهادة الإدارية المشار إليها في المادة ٣٢ .

(٣) شهادة ميلاد الأولاد أو الأخوات وكذا الشهادات الدالة على عجزهم الجسدي أو العقلي
عن الكسب أو الشهادات الدالة على قيد الأولاد بصفة منتظمة في المعاهد الدراسية أو الجامعية .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم الجمهورية من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٣٨٠ (١٢ يونيو سنة ١٩٦١)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٧٦ الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٦١ .

قرار رقم ٢٩ سنة ١٩٦١ (١)

في شأن سريان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون
رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على جميع أنحاء الجمهورية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على المادة ٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛
وعلى القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد الجهات والمؤسسات التي تطبق عليها قانون
التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى القرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن سريان قانون التأمينات الاجتماعية على بعض الجهات
والمؤسسات في الإقليم السوري ؛

قرر :

مادة ١ — تسري أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على جميع المنشآت والمؤسسات وكذا جميع
أصحاب المهن غير التجارية إذا كانوا يستخدمون عادة أقل من خمسة عمال .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم الجمهورية اعتباراً
من أول أغسطس سنة ١٩٦١
تحريراً في ١٥ أغسطس سنة ١٩٦١ .

وزارة العدل

قرار بتحويل بعض موظفي الهيئة العامة لشؤون النقل البري
صفة مأموري الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم نقل البضائع في الطرق العامة ؛

وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء مؤسسة عامة لشؤون النقل البري بالإقليم المصري ؛

وعلى موافقة وزير المواصلات للإقليم المصري بتاريخ ٢٥ من يونيو سنة ١٩٦١ ؛

وبناء على ارتأه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٩٤ الصادر في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٦١ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٢ الصادر في ٧ أغسطس سنة ١٩٦١ .

قرر :

مادة ١ — ينحول صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه رؤساء مكاتب البضائع كل فى دائرة اختصاصه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ١٦ صفر سنة ١٣٨١ (٢٩ يوليه سنة ١٩٦١)

قرار بإنشاء محكمة جزئية بمدينة الفردقة وتحديد اختصاصها
واختصاص للمأمورية القضائية القائمة بسفاجا (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائى العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإدارى العادى والنظام القضائى العام فى المواد الجنائية فى محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبى إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات المعدل بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأمورية قضائية ببلدة سفاجا ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ١٧ من مارس سنة ١٩٤٨ بانتقال قاضى مأمورية سفاجا إلى كل من القصير والفردقة ؛

وبناء على ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ بمدينة الفردقة محكمة جزئية يشمل اختصاصها قسم الفردقة الداخلى فى نطاق محافظة البحر الأحمر — فيما عدا مدينة سفاجا طبقاً للكشف المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وتكون هذه المحكمة تابعة لمحكمة قنا الابتدائية .

مادة ٢ — يقصر اختصاص المأمورية القضائية القائمة بسفاجا على مدينة سفاجا وقسم القصير

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٣ ملحق الصادر فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٦١ .

الداخلين في نطاق محافظة البحر الأحمر طبقاً للكشف المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ — وتلحق هذه الأمور بمحكمة الغردقة الجزئية وينتقل إليها قاضى المحكمة مرة في كل شهر على الأقل .

مادة ٣ — يستمر القاضى في الانتقال إلى مدينة القصير مرة في كل شهر على الأقل لنظر قضايا هذا القسم .

مادة ٤ — جميع الدعاوى الجنائية والتحقيقات التى أصبحت من اختصاص محكمة الغردقة الجزئية أو الأمور القضائية بسفاجا بما فيها القصير تحال إليهما — كل فيما يخصه بالحالة التى هى عليها دون مصاريف لنظرها في جلسات تحددها النيابة العامة ، وعلى النيابة اتخاذ الإجراءات الواجبة في هذا الشأن .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ .

تحريراً في ٢٦ صفر سنة ١٣٨١ (٨ أغسطس سنة ١٩٦١)

قرار بإنشاء محكمة جزئية بمدينة الخارجة وتحديد اختصاصها
واختصاص الأمور القضائية بمدينة الداخلة

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائى العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإدارى العادى والنظام القضائى العام في المواد الجنائية في محافظات البحر الأحمر ومطروح والوايدى الجديد ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبى إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات المعدل بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ ؛ .

وعلى قرار وزير العدل الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأموريتين قضائيتين ببلدتى الخارجة والداخلة التابعتين لمحافظة الصحراء الغربية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ بمدينة الخارجة محكمة جزئية يشمل اختصاصها قسم الواحات الخارجة الداخل في نطاق محافظة الوادى الجديد طبقاً للكشف المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وتكون هذه المحكمة تابعة لمحكمة أسيرط الابتدائية .

مادة ٢ — يشمل اختصاص للأمورية القضائية بمدينة الداخلة جميع المدن والقرى التابعة لقسم الواحات الداخلة الواقعة في نطاق محافظة الوادى الجديد طبقاً للكشف المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ وتلحق هذه المأمورية بمحكمة الخارجة الجزئية .
وينتقل إليها قاضى المحكمة مرة في كل شهر على الأقل .

مادة ٣ — جميع الدعاوى الجنائية والتحقيقات التى أصبحت من اختصاص محكمة الخارجة الجزئية أو مأمورية الداخلة القضائية تحال إليهما كل فيما يخصه بالحالة التى هى عليها دون مصاريف لنظرها في جلسات تحددها النيابة العامة ، وعلى النيابة اتخاذ الإجراءات الواجبة في هذا الشأن .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ .

تحريراً ٢ صفر سنة ١٣٨١ (٨ أغسطس سنة ١٩٦١)

قرار

بتحديد اختصاص محكمة مرسى مطروح الجزئية
واختصاص المأمورية القضائية القائمة ببلدة سيوة^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائى العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإدارى العادى والنظام القضائى العام في المواد الجنائية في محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبى إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات المعدل بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٣ ملحق الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٦١ .

وعلى قرار وزير العدل الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بإنشاء محكمة جزئية
بمرسى مطروح ومأمورية قضائية ببلدة سيوه ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر في ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ بمقتضى جلسات مأمورية سيوه بمقر
محكمة مرسى مطروح الجزئية ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يشمل اختصاص محكمة مرسى مطروح الجزئية أقسام مرسى مطروح والسلام
وسيدى برانى والحمام والضبعة وبرج العرب الداخلة في نطاق محافظة مطروح طبقاً للكشف المرافق
لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه — وتكون هذه المحكمة تابعة لمحكمة
الاسكندرية الابتدائية .

مادة ٢ — يشمل اختصاص للمأمورية القضائية القائمة ببلدة سيوه دائرة اختصاص قسم سيوه
الداخل في نطاق محافظة مطروح طبقاً للكشف المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١
وتلحق بمحكمة مرسى مطروح الجزئية .

وتعقد جلساتها مرة في كل شهر على الأقل بمقر محكمة مرسى مطروح الجزئية .

مادة ٣ — جميع الدعاوى والتحقيقات التي أصبحت بمقتضى هذا القرار من اختصاص محكمة
مرسى مطروح الجزئية أو المأمورية القضائية بسيوه — تعال إليهما كل فيما يخصه بالحالة التي هي
عليها دون مصاريف ما لم تكن قد تمت المرافعة فيها وأجلت للنطق بالحكم فيها — وتتخذ النيابة
العامة الإجراءات الواجبة في هذا الشأن .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول سبتمبر
سنة ١٩٦١ .

تحريراً في ٢٦ صفر سنة ١٣٨١ (٨ أغسطس سنة ١٩٦١)

قرار

بتحويل بعض موظفي وزارة التموين صفة مأموري
الضبط القضائي^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة وزير التموين بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٦١ ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — ينحل صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما مديرو إدارات التفتيش ووكلاء
بمراقبات التموين بالمحافظات كل في دائرة اختصاصه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (١٤ أغسطس سنة ١٩٦١)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٨ الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦١ .

الجُلدُ الأوَّلُ العِشْرُونَ

الأول: ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني: ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات ؛
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث: ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ والعقوبات ؛ وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقابة ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

لغير المحامين والطلبة	: ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين	: ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنة الحادية والأربعون	: ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤	سيادة النقيب (رقم خاص)
٥٠٦٤٩ و ٤٥٥٨٥	النقابة والنادى
٤٠٨٤٩ و ٥١٨٤٢	غرفة المحامين بمحكمة القاهرة
٥٠٨٣٥	غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف
٨٠٣١٩٨	غرفة المحامين بمجلس الدولة
٨٩٤٣٢٢	غرفة المحامين بمحكمة الجيزة الكلية

الحاماة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تَصَدَّرُهَا نَقَابَةُ الْمَحَامِينِ

قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي
إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ
”قَارِئٌ كَبِيرٌ“

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمة النقض النقض الجزائي

الهيئة العامة

الحكم ١٧ : ١٧ من ديسمبر ١٩٦٠

محكمة جنابات : حكم غيابي . ص ١٥٧

قضاء محكمة النقض الجزائية

الحكم ٧٨ : ٣١ من أكتوبر ١٩٦٠

جدول المحامين : قيد ، حسن السمعة والاحترام
الواجب للمهنة . ص ١٥٩

الحكم ٧٩ : ١٣ من يونيو ١٩٦٠

١ - تحقيق : تفتيش ، إذن ، إصداره .

ب - نيابة : تفتيش ، تقيدها بما ورد في طلب
الإذن . ص ١٦٠

الحكم ٨٠ :

١ - تزوير : إثباته ؛ دليل إقناعيته ، مضاهاة .

ب - قاض : اقتناعه بصحة اتخاذ إجراء أساسا
لكشف الحقيقة . ص ١٦٠

الحكم ٨١ :

١ - دعوى : جنائية ، دفع بوقفها .

ب - نقض : أسباب جديدة . ص ١٦٠

الحكم ٨٢ :

أحداث : سن ، عذر قانوني مخفف ، عقوبات
٧٢ م . ص ١٦١

الحكم ٨٣ : ١٤ من يونيو ١٩٦٠

١ - مجالس عسكرية : قوة أحكامها ، ق ١٥٩
لسنة ١٩٥٧ م ١ -

ب - دعوى جنائية : انقضاؤها بالحكم البات .
ص ١٦١

الحكم ٨٤ :

تنظيم : ترميم ، تدعيم ؛ ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ .
ص ١٦٣

الحكم ٨٥ :

١ - استدلال : مردوس ، تكليفه بإجراءات الاستدلال .

ب - محرر : رسمي ، تزوير . ص ١٦٣

الحكم ٨٦ :

تحقيق : تفتيش ، إذن ، عضو نيابة متدب .

ص ١٦٤

الحكم ٨٧ : ٢٠ من يونيه ١٩٦٠

محكمة الجنايات : حكمها الغيابي في جنابة ، سقوطه يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع .

ص ١٦٤

الحكم ٨٨ :

قانون دولي عام : حرب ، آثار قيام حالتها .

ص ١٦٤

الحكم ٨٩ :

اختصاص نوعي : ارتباط بسيط بين جنابة وجنحة ، أثر زواله ، وجوب فصل المحكمة الجزئية في الجنحة . ص ١٦٥

الحكم ٩٠ : ٢٧ من يونيه ١٩٦٠

١ - دعوى جنائية : انقضاؤها بالحكم البات ، واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية ، تخلف عن واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى .

ب - عقوبة : تعددها ، الارتباط غير القابل للتجزئة .

ج - إثبات صحة الأوراق : دعوى التزوير الفرعية .

د - تزوير : طعن به ، ماهيته وآثاره .

ه - اختصاص : نقض ، وقف الدعوى .

دفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

و - حكم : تسبيب ، بياناته ، تحدث الحكم

عن ركن الضرر . ص ١٦٧

الحكم ٩١ :

١ - مخدر : إحراز ، عبارة « في أي طور أمن أطوار نموها » ، معناها .

ب - دفاع : رد المحكمة عليه . ص ١٦٩

الحكم ٩٢ :

١ - تزوير : وقوعه على شيء مما أعد المحرر لإثباته .

ب - محرر رسمي : مناط رسميته . ص ١٦٩

الحكم ٩٣ :

هتك عرض : تدخل في وظيفة عامة بغير حق .

ص ١٦٩

الحكم ٩٤ :

١ - محاكمة : إجراءاتها ، تدوينها بمحضر الجلسة ، حكم ، توقيعه ، ديباجته ، استئناف ، تسبيب الحكم . ص ١٧١

الحكم ٩٥ : ٢٨ من يونيه ١٩٦٠

كحول : رسوم على إنتاجه أو استهلاكه . قصور بيان أحكام الإدانة . ص ١٧٢

الحكم ٩٦ :

١ - قتل خطأ : الخطأ .

ب - دفاع : طلبات التحقيق ، رد المحكمة

عليها . ص ١٧٣

النقضُ المدني

محكمة التنازع

الحكم ٩٧ : ٢٥ من مارس ١٩٦١	الحكم ٩٨ :
محكمة التنازع : مناط اختصاصها . ص ١٧٤	محكمة التنازع : طلب تعيين الجهة المختصة ، تنازع الاختصاص ، جنسية . ص ١٧٥

النقضُ المدني

الهيئة العامة

الحكم ٩٩ : ٢٨ من يناير ١٩٦١	ب — بيان جوهرى : نقض ، تكملة .
١ — قضاة : الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض : اختصاص . ص ١٧٦	ج — حكم : بطلانه ، نظام عام ، مرافعات م ٢٥ .
الحكم ١٠٠ :	د — أحوال شخصية : تطبيق ما تضمنه قانون المرافعات من أحكام عامة على الدعاوى التى نظمها الكتاب الرابع .
١ — الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض : اختصاص .	ه — ولاية على المال : مرافعات م ١٠١٧ . ص ١٨٠
ب — قاض : قرار الإحالة إلى المعاش ، تعويض عن التخطى فى الترقية ، لاصلة بينهما .	الحكم ١٠٣ : ٢٥ من مارس ١٩٦١
ج — تقادم مسقط : مدنى م ١٧٢ .	قاض : أهليته ، تقديرها . ص ١٨١
د — قاض : ترقية ، أقدمية . ص ١٧٨	الحكم ١٠٤ :
الحكم ١٠١ :	١ — قاض : ترقية وكيل المحكمة .
قاض : نقض ، طعن ، إجراءاته ، ميعاده . ص ١٧٩	ب محكمة النقض : ولايتها ، قاض ، أقدميته . ص ١٨٢
الحكم ١٠٢ : ٨ من فبراير ١٩٦١	
١ — أحوال شخصية : اسم عضو النيابة الذى أبدى رأى فى القضية .	

النقض المدني

- الحكم ١١٠ :
- أ - برصة : قطن يبيع تحت القطع .
- ب - قطن : طويل التيلة ، سكوترانات
مارس ١٩٥٢ .
- ج - نقض : جدل موضوعي .
- د - برصة : قطن ، قرار وزاري ١٧/١٩٥٢
وقرار لجنة البرصة في ٥/٣/١٩٥٢ .
- هـ - برصة : قطن ، الرسوم ١٢/٥/١٩٤٠
والرسوم رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ .
- و - نقض : طعن ، مصلحة .
- ز - فوائد . شرط استحقاق ، مدني م ٢٢٦ .
ص ١٨٧

- الحكم ١١١ :
- أ - تجزئة : موضوع غير قابل لها ؛ تنفيذ
عقاري ، نزع ملكية ، رسوم مزاد .
- ب - نقض : طعن ، خصوم ، مرافعات م ٣٨٤
و ٤٢٩ و ٤٣١ ، وق ٥٧ لسنة ١٩٥٩
ص ١١٢ .

- الحكم ١٠٥ : ٥ من يناير ١٩٦١
- نقض : طعن ، إجراءاته ، إعلانه ، ق ٥٧
لسنة ١٩٥٩ . ص ١٨٣

- الحكم ١٠٦ :
- أ - نقض : طعن ، أسبابه ، دعوى ، طلبات
الخصوم .
- ب - استئناف . ميعاده ، مرافعات م ٤٠٦ .
ص ١٨٤

- الحكم ١٠٧ :
- قانون : تطبيقه في الزمان ، ضريبة وعائها .
ق ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ م ٣٩٢ . ص ١٨٤

- الحكم ١٠٨ : ١٢ من يناير ١٩٦١
- نقض : طعن ، إجراءاته ، إعلانه . ص ١٨٥

- الحكم ١٠٩ : ٢٦ من يناير ١٩٦١
- أ - برصة : قطن ؛ عقد ، تفسيره .
- ب - حكم : تدليل ، عيب ؛ إسناد ، خطأ .
- ج - قطن : يبيع تحت القطع . ص ١٨٥

المحكمة الإدارية العليا

- ج - ذنب إداري : الغلو في تقدير خطورته
يفقد قرار السلطات الإدارية مشروعيتها .
- د - مشروعية قرار السلطة الأدبية : معياره
موضوعي ، قوامه تناسب الذنب مع نوع
الجزاء ومقداره .
- هـ - المحكمة العليا : تصديها للفصل في الموضوع
ص ١٩٢

- الحكم ١١٢ : ١١ من نوفمبر ١٩٦١
- أ - سلطة تأديبية : ذنب إداري ، حصره
في الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج
على مقتضياتها .
- ب - جزاء إداري : يعينه تحديد أركان الفعل
الساكن للذنب الإداري ، استناداً إلى
قانون العقوبات .

المحكمة الإدارية العليا . ص ١٩٤

الحكم ١١٣ : ١٨ من نوفمبر ١٩٦١
مساعدة قضائية : طلبها قاطع ليعاد الطعن أمام

قضاء محاكم الاستئناف

ب - إقباط : أرثوذكس ، أحوال شخصية ،
قواعد موضوعية ، تقاليد ، عرف ،
طلاق ، زنا .

ج - طلاق : متسبب في الخلاف . ص ١٩٧

الحكم ١١٤ : ٤ من نوفمبر ١٩٦١
وفاة : إشهاد تحقيقها ، حججه ، لأثمة شرعية
٠٣٦١٢ ص ١٩٦

الحكم ١١٥ :
أ - شريعة : إسلامية ، مسيحية ، مصادرهما .

قضاء المحاكم الكلية

الحكم ١٢٠ : ٢٩ من فبراير ١٩٦٠
أ - عقد إداري : القانون الذي يحكمه .
ب - قضاء إداري : اختصاصه بالعقيد الإداري .
ص ٢٠٥

الحكم ١٢١ : ١٢ من مارس ١٩٦٠
أ - إفلاس : حالة الاتحاد .
ب - تسوية ودية : جوازها في كل وقت .
ص ٢٠٦

الحكم ١٢٢ : ٣٠ من مايو ١٩٦٠
أ - دعوى : مصلحة . تدخل .
ب - مسمار : برصة عقود ، صندوق مشترك ،
توزيع حصيلة . ص ٢٠٨

الحكم ١٢٣ : ٢٠ من يونيو ١٩٦٠
أ - نقل بحري : مسؤوليته ، مخاطر بحر ،
قوة قاهرة .
ب - سفينة : شهادة صلاحيتها للسفر . ص ٢١٣

الحكم ١١٦ : ٢٧ من ديسمبر ١٩٥٨
أ - إفلاس : تفليسة ، دين ، قبوله بعد إعلان
حالة الاتحاد .
ب - امتياز : محام ، أتعابه . ص ٢٠٠

الحكم ١١٧ : ٢٨ من نوفمبر ١٩٥٩
تفليسة : وكيلها ، أوامره ، التظلم منها .
ص ٢٠٢

الحكم ١١٨ : ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٩
أ - ق المرافعات : تطبيقه بالنسبة للمواعيد .
ب - جمر ك : معارضة جمر كية ، إضافة ميعاد
المسافة . ص ٢٠٣

الحكم ١١٩ : ٨ من فبراير ١٩٦٠
أ - جمر ك : بضائع مشحونة ، غرامة الزيادة
والنقص .

ب - أخشاب : بضائع مشحونة في طرود ،
صَبَا .
ج - ناقل بحري : علاقته بالجمر ك . ص ٢٠٤

القضاء المستعجل

ب — حضانة دبلوماسية : في المواد المدنية ،
أثرها . ص ٢١٦

الحكم ١٢٤ : ٢٨ من فبراير ١٩٦١
ا — إيجار : من الباطن ، تنازل ، مشاركة .

قضاء المحاكم الجزئية

الحكم ١٢٦ : ٣٠ من نوفمبر ١٩٦١
ا — دعوى مدنية : استمرارها أمام القاضي
الجنائي بعد وفاة المتهم .
ب — شركة تأمين : عدم اختصاص القضاء الجنائي
بنظر دعوى جنائية ضدها . ص ٢٢٣

الحكم ١٢٥ : ١١ من نوفمبر ١٩٦١
ا — تبديد : أشياء محجوز عليها ، عقوبات
٣٤١ م و ٣٤٢ م
ب — أشياء محجوزة : حارس ، ثبوت علمه يوم
البيع ، لصق . ص ٢٢٢

ثانياً - المقالات والبحوث

الإداري به وجدوده للدكتور مصطفى كمال وصفي
ص ٢٤٧
هيئة التحكيم : مدى سلطتها في تحديد الأجور
للأستاذ فتحي عبد الصبور ص ٢٥٣

المصلحة في النقص الجنائي : للدكتور رؤف عبيد
ص ٢٢٩
تمهية الدليل لطلب الإلغاء : اختصاص القضاء

ثالثاً - التشريعات

سنة ١٩٦١

القوانين

شركات ومنشآت : ق ١٦٠ ، بتعديل و ١١٨
لسنة ١٩٦١ ، بتقرير مساهمة الحكومة
في بعض الشركات والمنشآت .
ص ٢٥٩

تأمينات اجتماعية : ق ١٥٥ ، بتعديل ق ٩٢
لسنة ١٩٥٩ . ص ٢٥٣
عمل : ق ١٥٩ ، بتعديل ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
ص ٢٥٨

قرارات رئيس الجمهورية

مركز الإعلام : قرار ٦٤٧ ، بمنح مديره العام ونائبه ، المزايا والحصانات والإعفاءات والتسهيلات التي تمنح للدبلوماسيين .	الختصة فيما تضمنته بعض القوانين المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية .
ص ٢٦٠	ص ٢٦٤
تأمينات اجتماعية : قرار ١٣٧٢ ، بتعديد الجهة	مؤسسة التأمينات الاجتماعية : قرار ١٣٧٣ ، بتنظيم إدارتها .
	ص ٢٦٥

قرارات وزارية

اقتصاد وفيزياء	قطاع عام : قرار ١٠٤٨ ، بالسماح بقبول بعض الشركات ومنشآت المقاولات الخاصة فيه .
إفراج مؤقت : قرار ٣٩ ، بتعديل بعض أحكامه .	ص ٢٩١
ص ٢٦٨	خارجية
تصدير : قرار ٧٠٠ ، بتعيين رؤساء لجان النظم وأعضائها .	دبلوماسيون : قرار بنشر الاتفاق الخاص بمنح المدير العام لمركز الإعلام للأمم المتحدة بالقاهرة ، ونائبه ، المزايا والحصانات والإعفاءات والتسهيلات التي تمنح للدبلوماسيين .
ص ٢٦٩	ص ٢٩٣
نقد : قرار ٩٣٥ ، بتعديل القرار ٥١ لسنة ١٩٤٧ بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عملياته .	عمل
ص ٢٧١	مأذونون : قرار بتعديل لأختهم .
غرف تجارية : قرار ٩٨١ ، بلائحة استخدام موظفيها ومستخدميها ، واتحادها العام .	ص ٢٩٧
ص ٢٧٢	مأمور وضبط : قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الزراعة صلتهم
سندات حكومية . قرار ١٠٤٣ ، بالسماح بالتعامل فيها ، وفي بعض الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية .	ص ٢٩٨
ص ٢٨٨	موثقون : قرار بتعديل لأختة الموثقين المتدربين .
	ص ٢٩٩

نوفمبر
سنة ١٩٦١

المحكمة

العدد الثاني
السنة الثانية والأربعون

قضاء محكمة النقض الجزائية

الهيئة العامة

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل رئيس المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود عياد نائبي رئيس المحكمة وصبحى الصباغ ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمود محمد مجاهد والسيد أحمد عفيفي ومحمد عطيه اسماعيل ومحمد زعفرانى سالم وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن المستشارين) .

من المحكوم عليه - بل هي بحكم القانون محاكمة مبتدأة ، وترتبط على ذلك جاء نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مقصوراً على تخويل الطعن في مثل هذا الحكم للنياحة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها - كل فيما يختص به - وفي هذا يختلف الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جنابة عن الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنح والمخالفات - فقد أجاز القانون المعارضة في الحكم الأخير ، ولم يجوز أن يضار معارض بناء على معارضة رفعها - أما الحكم الأول فلا يتعلق به حق للنهم ولا يجوز له التمسك بقبوله - وإنما هو يسقط حتماً بحضوره أو القبض عليه ، ومتى تقرر ذلك فإنه لا يقبل من المتهم الذي قبض عليه بعد حكم غيابي صادر عليه في جنابة من محكمة الجنايات أن يتمسك بالعقوبة المقررة بها غيابياً - بل إن محكمة الإعادة تفصل في

٧٧

١٧ من ديسمبر ١٩٦٠

محكمة جنايات . حكم غيابي : سقوط الصادر في جنابة ، إعادة الإجراءات . الهيئة العامة للمواد الجزائية ، سلطتها ، ق السلطة القضائية م ٤ .

المبدأ القانوني :

مفاد (١) النص الصريح للمادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات السوري أنه يترتب على حضور المحكوم عليه أو القبض عليه سقوط الحكم الغيابي حتماً وبقوة القانون ، وعلة ذلك أن إعادة الاجراءات لم تبين على نظام مرفوع

(١) المادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات السوري تقابل المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية المصري - وقضاء النقض استقر بشأنها على ما انتهى إليه الحكم الحالي - الحكم في الطعن ٣٦٩ لسنة ١٤ ق - (جلسة ١٩٤٤/٣/٢٨ مع القواعد القانونية السنة السادسة قاعدة ٣٠٨ صفحة ٤١٠ والحكم في الطعن ٥٩٦ لسنة ٢٩ قضائية - (جلسة ١٩٥٩/٥/١٢ - مع الأحكام - السنة العاشرة - قاعدة رقم ١١٧ - صفحة ٥٣١ .

<p>الدعوى بكامل حريتها — غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ، فلها أن تشدد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم المذكور ، كما أن لها أن تخفف العقوبة — وحكمها في كلا الحالين صحيح قانوناً — الأمر الذي ترى</p>	<p>معه الهيئة العامة للبراد الجزائية^(١) العدول عما يكون قد صدر من أحكام مخالفة لهذا النظر ، والفصل في الدعوى المحالة إليها على هذا الأساس .</p>
--	--

(القضية رقم ١ سنة ٣٠ ق) .

(١) المبدأ المقرر بالقرارين ٥٩ ، ٦١ الصادرين من محكمة التمييز بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥٨ و ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٨ — مجلة القانون الصادرة عن وزارة العدل السورية السنة التاسعة صفحة ١٠٧ ، ١٩٥٨ ، والحكم السابق صدوره من محكمة النقض (دائرة دمشق) بتاريخ ٦ أيلول — سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

قضاء محكمة النقض الجزائية

رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش وحسن خالد ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

٧٨

٣١ من أكتوبر ١٩٦٠

جدول المحامين : قيد ، حسن السمعة والاحترام
الواجب للمهنة .

المبدأ القانوني :

سبق مجازاة الطاعن بالإذار خلال فترة عمله إماماً لأحد مساجد وزارة الأوقاف بسبب انقطاعه عن عمله عقب إجازته الاعتيادية دون توقيع الكشف الطبي عليه وتقديمه شهادة طبية مرضية ، مما استدعى الشك في صحة ادعائه بما لا يتفق ومركزه الديني ، لا يعد ماساً بالذمة أو الشرف ، وليس من شأنه أن يجعل الطاعن غير أهل للإحترام الواجب لمهنة المحاماة ، ويترتب على ذلك أنه لا يعتبر مانعاً من قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين .

المحكمة

«...وحيث إن المادة الثامنة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن للمحامي الذي كف عن مزاولة المهنة أن يطلب إلى لجنة قبول المحامين نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، وله أن يطلب إلى اللجنة المذكورة إعادة قيد اسمه

بجدول المحامين المشتغلين وتسرى في هذه الحالة أحكام المراد الثانية والخامسة والسادسة — كما أن المادة الثانية من القانون المذكور تنص على الشروط الواجب توافرها فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين ، ومن بينها أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة أهلاً للاحترام الواجب للمهنة ، والا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف .

« وحيث إنه يبين من نص المادة الثانية السالفة الذكر أن الجزاء التأديبي إذا وقع لأسباب غير ماسة بالذمة أو الشرف فإنه لا يكون حائلاً دون قيد اسم من وقع عليه بجدول المحامين ، ولما كان الجزاء التأديبي الذي سبق توقيعه على الطاعن بسبب انقطاعه عن العمل مدة عشرة أيام عقب إجازته الاعتيادية وتقديمه شهادة مرضية على النحو السابق سرده لا يعد ماساً بالذمة أو الشرف وليس من شأنه أن يجعل الطاعن غير أهل للاحترام الواجب لمهنة المحاماة ، ويترتب على ذلك أنه لا يعتبر مانعاً من قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين ، فيكون القرار المطعون فيه إذا استند إلى ذلك الجزاء التأديبي في رفض طلب الطاعن قد أخطأ في تأويل القانون مما يستوجب إلغاءه وإجابة طلب الطاعن بقيد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين .

(القضية رقم ٧ سنة ٣٠ ق) .

٧٩

١٣ من يونيه ١٩٦٠

١ — تحقيق : تفتيش ، إذن ، إصداره ، تقدير جدية التحريات واتصالها بشخص المتهم أو اقتصارها على منزله ، ومبلغ كفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

ب — نيابة : تفتيش ، تقيدها بما ورد في طلب الإذن .

المبادئ القانونية

١ — تقدير جدية التحريات هل تتصل بشخص المتهم ، أو أنها مقصورة على منزله ، وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش ، هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع — فتي كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٢ — القول بأن إذن النيابة صدر بتفتيش شخص المتهم ومسكنه ، مع أن الضابط اقتصر في طلبه على الإذن بتفتيش المسكن فقط مما يعيب الإذن المذكور — هذا القول مردود بأن للنيابة — وهي تملك التفتيش من غير طلب — ألا تتقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الإذن .

(القضية رقم ١١١ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٨٠

١٣ من يونيه ١٩٦٠

١ — تزوير : إثباته . دليل ، إقناعيته ، مضاهاة .
ب — قاض ، اقتناعه بصحة اتخاذ إجراء أساساً لكشف الحقيقة .

المبادئ القانونية

١ — لم يفرض القانون طريقاً معيناً تجرى عليه المضاهاة إلا ما تناوله الشارع في بعض نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وقصده مجرد الإرشاد والتوجيه دون أن يفرض ذلك فرضاً تستوجب مخالفته البطالان .

٢ — العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون باقتناع قاضي الموضوع بأن إجراء من الاجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة — فإذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الاستكتاب التي اتخذها الخبير أساساً للمضاهاة هي أوراق تؤدي هذا الغرض ، وأن المضاهاة التي تمت كانت صحيحة — اطمانت إليها المحكمة للأسباب المقبولة الواردة في تقرير الخبير ، فإن ما ينعاه المتهم على الحكم من قصور لأن المضاهاة قد انصبت على أوراق غير معاصرة ، يكون على غير أساس .

(القضية رقم ١٢١ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٨١

١٣ من يونيه ١٩٦٠

١ — دعوى : جنائية ، دفع بوقفها ، ماهيته .
ب — قاض : أسباب جديدة ، اختصاص .

المبادئ القانونية

١ - الدفع بوقف الدعوى الجنائية انتظاراً للفصل في مسألة فرعية لا يخرج عن كونه طريقاً من طرق الدفاع .

٢ - إذا كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر الدفع بوقف الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل منه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٢٤ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٨٢

١٣ من يونيه ١٩٦٠

أحداث : سن ، عذر قانوني مخفف ، عقوبات ٧٢ م .

المبدأ القانوني :

لا يقضى بتخفيف العقوبة - على ما نصت عليه - المادة ٧٢ من قانون العقوبات - إلا إذا كانت العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها على المتهم بعد تقدير موجبات الرأفة ، إن وجدت ، هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

المحكمة

« ... وحيث إن ... العقوبة المقررة بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة هي الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع ، وكانت المحكمة قد نزلت بالعقوبة عن هذا الحد إلى عقوبة الحبس بسبب ظروف الرأفة طبقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وكان قانون العقوبات في المادة ٧٢ منه لا يقضى بتخفيف

العقوبة إلا إذا كانت العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها على المتهم بعد تقدير موجبات الرأفة ، إن وجدت ، هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة - ولما كانت العقوبة الموقعة على الطاعن هي الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنين ، وكان الحكم فيما أشار إليه في صدد المادة ١٧ من قانون العقوبات لم يقصد إلا توقيع العقوبة في الحدود المنصوص عليها فيها ، ولا يفهم منه أنه أراد تخفيض العقوبة بإزالتها إلى الحد الأدنى ، إذ كان في وسع المحكمة لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت به أن تنزل إلى الحبس لمدة ثلاثة شهور ، وما دامت هي لم تفعل فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلاً مع الوقائع التي ثبتت لديها .. »

(القضية رقم ١٢٩ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود محمد مجاهد وفيهم يسى جندى ومحمود حلمي خاطر ، وعباس حلمي سلطان ورشاد القدسي المستشارين) .

٨٣

١٤ من يونيه ١٩٦٠

أب - مجالس عسكرية : قوة أحكامها ، في ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ م .

دعوة جنائية : انتضاؤها بالحكم البات . شروط الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، الحكم في الواقعة يمنع تجديدها عن نفس الواقعة بوصف جديد . أ. ج. م ٤٥٥ أثر اتحاد الواقعة التي حكم على المتهم من أجلها أمام المجلس العسكري والواقعة التي قدم بها إلى محكمة الجنائيات .

اختصاص : اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المشتركة المنصوص عليها في قانون العقوبات والأحكام العسكرية ، نطاقه . اختصاص هذه المحاكم بالفصل في الجرائم المذكورة متى رفعت إليها الدعوى بالطريق القانوني . قانون : تفسيره القضائي .

مسئولية جنائية : ازدواجها عن الفعل الواحد .

المبادئ القانونية

١ — قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات المجالس العسكرية وأحكامها — تبيين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية وكان ملحوظاً من الشارع عند تقرير هذا المبدأ — كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية — ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالعبرة التي اختارها الشارع عنواناً لهذا القانون ، ولا بعدم الإشارة إلى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تشرك المحاكم العادية في الاختصاص — لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين — أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق ألفاظ هذا النص ، وثانيهما أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات والتي ينص عليها كذلك قانون الأحكام العسكرية ، هو اختصاص شامل يسرى على جميع الأفراد ، سواء أكان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجرداً من هذه الصفة ، وينبنى على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاصاً عاماً يخوله القانون لها متى رفعت إليها الدعوى بالطريق القانوني — إلا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح هذا الحكم نهائياً ، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة

قانوناً بإصداره يحوز قوة الشيء المقضي في نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الازدواج في المسؤولية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتناذى به العدالة ، إذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أن يعاقب جان عن ذات فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة — ومخالفة هذه القاعدة تفتح باباً لتناقض الأحكام ، فضلاً عن تجدد الخصومة مما ينزع عن الأحكام ما ينبغي لها من الثبات والاستقرار .

٢ — مبدأ حجية الأحكام يفترض وحدة الموضوع والسبب والخصوم — فإذا كانت الواقعة المادية التي تطلب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي خولها القانون سلطة الفصل فيها ، فإنه يمتنع بعد الحكم النهائي الصادر منها إعادة نظرها — حتى ولو تغير الوصف القانوني طبقاً لأحكام القانون الذي يطبقه قضاء الإعادة ، وإلى هذا الأصل أشارت المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كانت الواقعة التي أسندت إلى المتهم وحكم عليه من أجلها من المجلس العسكري المختص هي ذات الواقعة التي قدم بها إلى محكمة الجنايات — على ما استظهره الحكم بأسباب سائغة وبأدلة لها أصلها الثابت في أوراق المحاكمة العسكرية ، فإن ما انتهى إليه الحكم من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها عملاً بالمادة الأولى

من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يكون قضاء سليماً لا يخالف القانون .

(القضية رقم ١١٥٣ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود ابراهيم اسماعيل وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس المستشارين) .

٨٤

١٤ من يونيه ١٩٦٠

تنظيم : ترميم ، تدعيم ق ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

المبدأ القانوني

يتضح من استعراض نص المادتين الأولى والثالثة عشرة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن تنظيم المباني - أن أعمال البناء والتعليق والتدعيم تستلزم الحصول على ترخيص لإجرائها ، وهي محظورة من وقت اعتماد خط التنظيم في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم - فيما عدا أعمال الترميم وإزالة الخلل وأعمال البيض .

أعمال الترميم في حكم المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ لا تتجاوز ما يرد على المبنى من إصلاحات تقتضيها الضرورة لإزالة ما يعتوره من خلل - وهي لا تعنى القيام بإنشاءات جديدة - كما أنها تختلف عن أعمال التدعيم التي يقصد بها تقوية البناء - لأن الشارع أراد بقاء المباني الواقعة خارج خطوط التنظيم على حالها حتى تزول ، فلا يجوز تقويتها أو تعليتها أو إعادة بنائها حتى لا تزيد قيمتها فتضار الخزينة العامة تبعاً

لهذه الزيادة - فإذا كان مفاد ما أثبتته مهندس التنظيم في محضره أن ما قام به المتهم لم يكن ترميماً لإزالة خلل بواجهة مبنى بارز عن خط التنظيم وإنما كان هدماً وإعادة بناء مما يدخل في نطاق الأعمال المحظورة طبقاً لنص المادتين الأولى والثالثة عشرة من قانون تنظيم المباني ، فإن الحكم إذ قضى باعتبار هذه الأعمال من أعمال الترميم المباح القيام بها يكون مخطئاً في تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالنسبة لعقوبة الهدم .

(القضية رقم ١٨١٦ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود محمد مجاهد وفيهم يسى جندى ومحمود حلمي خاطر وعادل يونس ورشاد القدس المستشارين)

٨٥

١٤ من يونيه ١٩٦٠

أ - استئلال : مرهوس ، نكليفه بإجراءات الاستئلال .
ب - محرر : رسمي ، تزوير .

المبادئ القانونية

١ و ٢ - تقتضى ضرورات العمل من مأمور الضبط القضائي إذا ما تغيب عن مقر عمله لقيامه بعمل آخر أن يصدر أمراً عاماً لمساعدته بالتخساذ ما يلزم من إجراءات الاستئلال في غيبته ، وذلك حرصاً على حريات الناس التي أراد القانون المحافظة عليها - فإذا ذهب القرار إلى أن محضر التحرى الذي حرره « البلوكامين » بناء على مقتضيات العمل - ليس ورقة رسمية وأن تغيير الحقيقة فيه لا يكون جريمة معاقب عليها

٨٧

٢٠ من يونيه ١٩٦٠

محكمة الجنايات : حكمها الغيابي في جنابة ، سقوطه
يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع .

المبدأ القانوني :

مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون
الإجراءات الجنائية هو تقرير بطلان الحكم
الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن ،
ولما كان هذا البطلان الذى أصاب الحكم
الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في الجنابة
المنسوبة إلى المطعون ضده فيه معنى سقوط
ذلك الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع
فإن الطعن المقدم عن الحكم الغيابي يعتبر ساقطاً
بسقوط ذلك الحكم الذى كان محلاً للطعن .

(القضية رقم ٢٤٠ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل وفهم يسى جندى
ومحمود حلمي خاطر وعباس حلمي سلطان ورشاد القدسي
المستشارين) .

٨٨

٢٠ من يونيه ١٩٦٠

قانون دولي عام : حرب ، آثار قيام حالتها .

المبدأ القانوني :

يترتب على قيام حالة الحرب انقطاع
العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة وانقضاء
معاهدات الصداقة والتحالف التي تكون مبرمة
بينها ، ونشوء حق الدولة المحاربة في مصادرة
أموال دولة العدو الموجودة في إقليمها .

بمقولة أن تكليف المساعد بجمع الاستدلالات
مشروط ألا يكون التكليف عاماً ومقدماً ،
فإن القرار يكون مخطئاً في القانون متعيناً نقضه
(القضية رقم ١٨٨١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٨٦

١٤ من يونيه ١٩٦٠

تحقيق : تفتيش ، إذن ، عضو نيابة متدرب ،
ق السلطة القضائية م ١٢٨ ، ق استقلال القضاء م ٧٥ .

المبدأ القانوني :

لرئيس النيابة ندب عضو في دائرته
للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند
الضرورة عملاً بنص المادة ١٢٨ من قانون
السلطة القضائية المقابلة لنص المادة ٧٥ من
قانون استقلال القضاء — وهذا الندب يكفي
فيه أن يتم شفاهاً عند الضرورة بشرط أن
يكون لهذا الندب الشفهي ما يفيد حصوله
في أوراق الدعوى — فإذا كان الحكم قد
أثبت أن وكيل النيابة عندما أصدر الإذن
بالتفتيش قد وقع باعتباره منتدباً للقيام
بأعمال نيابة أخرى ، فإن هذا الذى أثبتته
يكفي لاعتبار الإذن صحيحاً صادراً من يملك
إصداره قانوناً ، ومن ثم يكون سديداً مارأته
المحكمة من عدم وجود وجه لضم دفتر
الانتداب بالنيابة الكلية .

(القضية رقم ٣٦٦ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

المحكمة

« . . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للملكية الدولة للمال المستولى عليه في قوله : « وحيث إن البطاطين المضبوطة تعتبر ملكاً للدولة إذ أن جميع المهمات والعتاد الذي تركته القوات البريطانية بمنطقة القنال بعد مغادرتها لها يعتبر ملكاً للدولة ابتداء من تاريخ ٣٠/١٠/١٩٥٦ وهو التاريخ الذي تعتبر فيه المعاهدة ملغاة » لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم سديداً في القانون ، ذلك أنه يترتب على قيام حالة الحرب انقطاع العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة وانقضاء معاهدات الصداقة والتحالف التي تكون مبرمة بينهما كالاتفاق وماحقه والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه المعقود بين حكومة « جمهورية مصر » وحكومة « المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا » والموقع عليه بالقاهرة في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، ونشوء حق الدولة المحاربة في مصادرة أموال دولة العدو الموجودة في إقليمها ، وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن تشكيل لجنة تصفية موجودات قاعدة قناة السويس ، وقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن اللجنة المذكورة ، وجاء الخطابان رقم ٥ المؤرخان ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ والنشوران بعدد الجريدة الرسمية رقم ٥٢ في ١٦ من مارس ١٩٥٩ ، التبادلان بين وفدي حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا على إثر إبرام الاتفاق بين الحكومتين بشأن العلاقات المالية والتجارية والأملاك البريطانية في مصر الصادر به القانون رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٩ بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ بيزول كل من الحكومتين عن جميع أنواع المطالبات - من كل منهما قبل الأخرى ، ومن

بينها المطالبات المتعلقة بممتلكات حكومة المملكة المتحدة الموجودة في قاعدة قناة السويس كما حددت في الفقرة (١) من الجزء الأول من الملحق الثاني لاتفاق ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ الخاص بقاعدة قناة السويس - جاء هذان الخطابان مؤيدين لما تم من تصفية لموجودات القاعدة المذكورة اعتباراً من تاريخ العدوان في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ مما يعد معه المال موضوع الدعوى المطروحة مملوكاً للدولة اعتباراً من هذا التاريخ . . »

(القضية رقم ٣٥٩ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس المستشارين) .

٨٩

٢٠ من يونيو ١٩٦٠

اختصاص نوعي : ارتباط بسيط بين جناية وجنحة ، أثر زواله . وجوب فصل المحكمة الجزئية في اللجنة عند إعادة طرحها عليها .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص مقصوراً على التهمة المسندة إلى المتهم الأول فقط ، بعد أن أصبحت جناية بتخلف العاهة لدى المجني عليه فيها ، ولم يشمل هذا الحكم تهمة الجنحة المسندتين إلى المتهمين الثاني والثالث إلا بحكم ارتباطهما الواقعة الجناية ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت إعادة عرضهما على المحكمة الجزئية منفصلتين عن الجناية المذكورة بعد صدور قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، فإنه لم يكن هناك ما يحول

دون الفصل فيهما من محكمة الجنج بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي تقرر فيها بالأوجه لإقامة الدعوى بالنسبة إلى المتهم الأول ، وبين تهمة الجنحة المسندتين إلى المتهمين الثاني والثالث ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية « بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها ، مخطئاً في القانون.

المحكمة

« من حيث إن النيابة العامة تقدمت بطلب إلى هذه المحكمة جاء فيه أنها قدمت كلا من محمد حسن حسان وأحمد عبداللطيف شكيوى ومصلح سليم شكيوى إلى محكمة جنح الإسماعيلية متهمين بإهم بأن الأول ضرب الثاني وأحدث به إصابات تقرر لعلاجها مدة تزيد على العشرين يوماً والثاني ضرب الأول وموسى موسى سليمان فأحدث بهما إصابات تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً — وطلبت عقابهم بالمادتين ٢٤١ / ١ و ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات . فقضت تلك المحكمة في ١٧ / ٢ / ١٩٥٧ حضورياً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإعادتها إلى النيابة لإجراء شئونها فيها استناداً إلى ما تبين لها من أن إصابات المتهم الثاني تخلفت عنها عاهة مستديمة فأصبحت بذلك التهمة المسندة إلى المتهم الأول جناية . وبعد أن أعادت النيابة تحقيق الواقعة أصدر رئيس نيابة بور سعيد قراراً في ٥ / ٨ / ١٩٥٧ بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم الأول محمد حسن حسان لامتناع العقاب على أساس أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس وقت اعتدائه على المتهم الثاني والذي تخلف عنه عاهة مستديمة ، ثم قدمت النيابة القضية لغرفة الاتهام بالنسبة للمتهمين

الثاني والثالث فقط لإحالتها إلى محكمة الجنايات لها كتهما عن جنحة الضرب التي كانت مرتبطة بجناية العاهة سالفة الذكر ، فقضت الغرفة في ٢٩ / ١٢ / ١٩٥٧ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة لإجراء شئونها فيها . بعد ذلك أعادت النيابة تقديم القضية لمحكمة جنح الإسماعيلية بالنسبة للمتهمين الثاني والثالث طالبة عقابهما بالمادة ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات ، فقضت في ٢٥ / ١ / ١٩٥٩ حضورياً للأول وغيباً للثاني بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها ، ولم تطعن النيابة على هذا الحكم الأخير بطريق الاستئناف — فأصبح نهائياً بالنسبة لها ، مما حداها على تقديم طلبها إلى محكمة النقض طالبة تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى طبقاً للمادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومؤسسة هذا الطلب على أن غرفة الاتهام قد أخطأت في قرارها الصادر في ٢٩ / ١٢ / ١٩٥٧ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى — إذ كان يتعين عليها أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنايات للفصل فيها — إلا أن قرارها قد أصبح نهائياً بعدم الطعن فيه في حينه ، وأن الحكم الصادر من محكمة جنح الإسماعيلية في ٢٥ / ١ / ١٩٥٩ صحيح من حيث النتيجة التي انتهى إليها — وإن الخطأ في المنطوق الذي كان يجب أن يكون عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وليس عدم قبولها .

« وحيث إنه لما كانت محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام النزاع — ولو كان واقعاً بين محكمتين إحداها عادية والأخرى استثنائية ، وكان مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة

خاطيء قانوناً ، ذلك أن الحكم السابق صدوره من تلك المحكمة في ١٧/٢/١٩٥٧ بعدم الاختصاص كان مقصوداً على التهمة المسندة إلى المتهم الأول فقط بعد أن أصبحت جنابة بتخلف العاهة لدى المجني عليه فيها ، ولم يشمل هذا الحكم تهمتي الجنحة المسندتين إلى المتهمين الثاني والثالث إلا بحكم ارتباطهما بواقعة الجنابة ، ونظراً لأن هذا الارتباط قد زال وقت إعادة عرضهما على محكمة الجنح الجزئية منفصلتين عن الجنابة المذكورة بعد صدور قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، فإنه لم يكن هناك ما يحول دون الفصل فيهما من محكمة الجنح بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجنابة التي تقرر فيها بالأوجه لإقامة الدعوى بالنسبة إلى المتهم الأول ، وبين تهمتي الجنحة المسندتين إلى الثاني والثالث ، ومن ثم يتعين إجابة النيابة إلى طلبها وتعيين محكمة جنح الاسماعيلية الجزئية المختصة للفصل في الدعوى .

(القضية رقم ٣٦٤ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٩٠

٢٧ من يونيو ١٩٦٠

- أ - دعوى جنائية : لاقتضاؤها بالحكم البات ، واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تقاير واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى .
- ب - عقوبة : تعددها . الارتباط غير القابل للتجزئة .
- ج - لإثبات صحة الأوراق : دعوى التزوير الفرعية .
- د - تزوير : طعن به ، ماهيته وآثاره .
- هـ - اختصاص : قض ، وقف الدعوى . دفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .
- و - حكم : تسبيب ، بياناته ، تحدث الحكم عن ركن الضرر .

المختصة يرفع إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام الجهتين المتنازعتين وقراراتهما ، وكانت غرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطعن في قراراتها أمام دائرة الجنح المستأنفة التي هي إحدى دوائر هذه المحكمة ، فإن الاختصاص بالفصل في الطلب المعروض ينبغي لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة ، وعلى أساس أنها الدرجة التي يطعن في قرارات غرفة الاتهام أمامها - وهي إحدى الجهتين المتنازعتين . لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة جنح الاسماعيلية في ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٩ بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها قد أصبح نهائياً بعدم الطعن فيه من النيابة بطريق الاستئناف في الميعاد ، كما أصبح القرار الصادر من غرفة الاتهام في ٢٩/١٢/١٩٥٧ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى نهائياً كذلك ، فقد أصبح التنازع السلي في الاختصاص أمراً واقعاً يتحقق به شرائط المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويكون الطلب المقدم من النيابة لتعيين الجهة المختصة بالسير في الدعوى مقبولاً . لما كان ما تقدم ، وكان قرار غرفة الاتهام الصادر في ٢٩/١٢/١٩٥٧ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في محله لما بني عليه من أسباب محصلها أن الغرفة لا تختص إلا بالقضايا الموصوفة بأنها من الجنايات وذلك عملاً بالمادة ٢١٤ أ ج . وبمفهوم المخالفة لنص المادة ١٨٠ أ ج . التي لم تشر إلى حالة الدعوى المطروحة صراحة أو ضمناً فلا تخضع لها - إذ أن الدعوى قدمت إلى الغرفة بوصف الجنحة وطلبت النيابة إحالتها إلى محكمة الجنايات بهذا الوصف .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة جنح الاسماعيلية الجزئية في ٢٥/١/١٩٥٩ بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها هو حكم

المبادئ القانونية

١ — واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى ، إذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها الغيرية التي يمتنع معها القول بوحدة الواقعة في الدعويين .

٢ — الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية ، ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

٣ — مؤدى القواعد التي نص عليها قانون الإجراءات الجنائية في خصوص دعوى التزوير الفرعية أن النيابة العامة ولسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أمام القضاء الجنائي أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية بشرط أن تكون قد قدمت فيها فعلاً ، وهو غير الشأن في دعوى التزوير الفرعية التي نظم قانون المرافعات المدنية والتجارية إجراءاتها .

٤ — الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي لا يجوز أن تقف في سبيل حرية النيابة العامة في مباشرة الدعوى الجنائية في حدود القانون ، أو أن تعطل الأفراد عن ممارسة الحق المخول لهم قانوناً في التبليغ عن الجرائم أو الإلتجاء إلى الطريق الجنائي المباشر عند الاقتضاء ، وهو من جهة أخرى يعد تطبيقاً خاصاً لحالة توقف الفصل في الدعوى

الجنائية المطروحة على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى طبقاً للإجراءات التي رسمها القانون ، وفي نطاق هذه الإجراءات — دون التوسع فيها أو القياس عليها ، وقد جعل القانون هذا الإيقاف جوازياً لا وجوبياً — إذ قد ترى المحكمة أن التزوير واضح ، أو أن الورقة نفسها لا لزوم لها للفصل في الدعوى ، أو أن الدفع بالتزوير غير جدي .

٥ — ما ينعاه المتهمون على الحكم من سيره في دعوى تزوير عقد بيع على الرغم من قيام دعوى صحة ونفاذ هذا العقد أمام القضاء المدني ، مردود بأنه فضلاً عن أن المتهمين أو المدافع عنهم لم يثيروا هذا الدفع — فلا يقبل منهم طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإنه من المقرر أن القاضي الجنائي غير مكلف بوقف الدعوى الجنائية في هذه الحال لخروجها عن نطاق المسائل الفرعية التي عناها الشارع بالإيقاف في المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولعدم اتصالها بأركان الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أو بشروط تحقق وجودها .

٦ — لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم .

(القضية رقم ٤٨٧ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد إبراهيم اسماعيل واحمد زكي كامل والسيد احمد عفيفي ومحمد عطية اسماعيل وعادل يونس المستشارين) .

٩١

٢٧ من يونيو ١٩٦٠

- أ - مخدر : إحراز ، عبارة « في أي طور من أطوار نموها » ، معناها .
ب - دفاع : رد المحكمة بالرد عليه .

المبادئ القانونية

١ - عبارة « في أي طور من أطوار نموها » التي تشير إلى النباتات المذكورة في المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ م ٣٣ فقرة و ، لا تعني ضرورة وجود النبات قائماً وملتصقاً بالأرض دون وجوده جافاً ومنفصلاً عنها - إذ أن هذه التفرقة لا سند لها من القانون والقول بها فيه تخصيص للنص بغير مخصص ومن شأنه إذا أخذ بها أن تؤدي إلى نتيجة غير منطقية وهي أن يخرج من دائرة التجريم حصد شجيرات النبات وتخفيفها - مع أن هذه مرحلة لازمة لاستخراج جوهر المخدر ولا يتصور أن الشارع قد قصد إلى هذه النتيجة .

٢ - لا تثريب على محكمة الموضوع إن هي التفتت عن الرد على دفاع قانوني بعيد عن محجة الصواب .

(القضية رقم ٤٩٥ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود محمد مجاهد وفيم يسي جندی ومحمود حلمي خاطر وعباس حلمي سلطان ورشاد القدسي المستشارين) .

٩٢

٢٧ من يونيو ١٩٦٠

- أ - تزوير : وقوعه على شيء مما أعد المحرر لإثباته ، تاريخ المحرر .
ب - محرر رسمي : مناط رسميته .

المبادئ القانونية

١ - تاريخ المحرر هو من البيانات الهامة التي يجب إثباتها في محاضر الأعمال الخاصة بالمأموريات التي يكلف بها معاون محكمة الأحوال الشخصية ، باعتبار أن هذا البيان هو عنصر أساسي لإثبات ما يدرج في هذه المحاضر من البيانات .

٢ - الدفتر المعد لتسلم المأموريات التي يندب لتنفيذها معاون محكمة الأحوال الشخصية هو من الأوراق الرسمية - إذ العبرة في رسمية المحرر ليست بصدور قانون أو لائحة تسبغ عليه هذه الصفة ، بل أن الرسمية تستمد كذلك من أمر رئيس مختص طبقاً لمقتضيات العمل .

(القضية رقم ٨٢٧ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود ابراهيم اسماعيل وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيقي ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس المستشارين) .

٩٣

٢٧ من يونيو ١٩٦٠

هتك عرض : تداخل في وظيفة عامة بغير حق .
تسلم المجني عليها بوقوع الفعل عليها نتيجة اتخذاها بمظاهر الجاني التي اتخذاها لإيهامها بأنه طبيب ، بوفر جرمي .
هتك العرض بالقوة والتدخل في وظيفة عامة بغير وجه حق .

المبدأ القانوني :

متى ثبت أن المجنى عليها قد اتخذت بالمظاهر التي اتخذها المتهم والتي أدخل بها في روحها بتصرفاته أنه طبيب بالمستشفى فسلفت بوقوع الفعل الذي استتال إلى موضع العفة منها وخدش حيائها ، فإن هذا بما تتحقق به جريمة هتك العرض بالقوة ، والتدخل في أعمال طبيب المستشفى بغير حق .

المحكمة

« ... حيث إن مبنى الطعن التناقض في أسباب الحكم والخطأ في الإسناد وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المجنى عليها كانت على علم سابق بأن الطاعن يعمل ممرضا بالمستشفى إذ سبق أن حصل منها على عينة من الدم بتكليف من الطبيب ، ثم حضرت إليه بعد ذلك والتقت به في العيادة الخارجية وسألته عن نتيجة التحليل فأنبأها بأنها سلبية ، كما أن والدها وهو أحد شهود الحادث قد تردد على المستشفى ويعلم أن الطاعن يعمل به ممرضا وما قصدت المجنى عليها بما نسبته إلى الطاعن إلا إبعاد الجريمة عن نفسها بعد إذ رآها محمد عيسوى زميل الطاعن وهي تفرد به في غرفة مغلقة ، وقد حصل الحكم المطعون فيه وقائع الدعوى على غير ما ذكره الشهود في التحقيقات — ولو تبينت المحكمة الوقائع الصحيحة لتغير وجه الرأي في الدعوى .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمى هتك العرض والتدخل في وظيفة من الوظائف العمومية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو إذن منها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها

— وإذ عرض الحكم لأقوال المجنى عليها قال : « وبعد انصراف والدها نادى عليها المتهم وكانت الساعة حوالى الثامنة صباحا وأدخلها غرفة العيادة الخارجية وأغلق عليها الباب وشبايكها مغلقة وطلب إليها خلع لباسها والاستلقاء على السرير للكشف ، ونظراً لأن المتهم كان يلبس بنطلونا أبيض وفوطه بيضاء ويضع على عينيه نظارة فقد اعتقدت من هذه المظاهر أنه طبيب لأن باقى الشغالين « التمورية » يرتدون جلابيب وأن اعتقادها هذا لأن المتهم هو الذى كان قد أخذ عينة دماء منها بحضور طبيب آخر اعتقدت أنه زميل له — وتحت تأثير اعتقادها هذا نفذت ما أمرها به المتهم ثم كشفت ملابسها وأدخل يده في فرجها وأخبرها أنه قام بإجراء غسيل لها ولكنها لم تشعر بعملية الغسيل ثم ارتدت لباسها وخرجت من الحجرة ورأت على بابها الشغال محمد ابراهيم على عيسوى — وقد اصفر لون المتهم عند مشاهدته فتسرب إليها الشك في أمر المتهم خصوصا وأنه لم يلبس قفازاً من الكاوتشوك عند إجراء الكشف عليها وسألت محمد ابراهيم عيسوى عما إذا كانت وظيفة المتهم تخول له الكشف عليها فأخبرها أنه شغال وليس طبيباً وطلب إليها أن تصفح عنه فبكت الشاهدة وعاد إليها والدها ووجدها على هذا الحال وأخبرته بما حدث من المتهم فقرر لها أن المتهم هو مجرد شغال وصحبها إلى طبيب أول المستشفى وشكا إليه ما فعله المتهم واستعلم منها الطبيب عما حدث فأخبرته تفصيلاً .. » ثم قالت في موضوع آخر « وحيث إن فرج المجنى عليها هو جزء من جسمها وبعد عورة وإدخال المتهم يده بفرجها يعتبر مساساً بهذه العورة — والمتهم لا شك عالم موقن أنه بإتيانه هذا العمل إنما يعتدى على موضع العفة من المجنى

ب - شهادة سلبية : تثبت تأخير التوقيع على الحكم في ميعاد الثلاثين يوما .

المبادئ القانونية :

١ - محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها الحكم والهيئة التي أصدرته ، وأسماء الخصوم في الدعوى ، فإذا كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أنها استوفت تلك البيانات ، ولم يدع الطاعن أن القاضي الذي سمع المرافعة هو غير من أصدر الحكم ، فإن استناد الحكم الاستئنافي إلى أسباب الحكم الابتدائي يكون سليما لا غبار عليه ، كما أن الحكم الاستئنافي قد استوفى تلك البيانات التي لم تخل منها محاضر جلساته .

٢ - الشهادة السلبية التي تثبت تأخير توقيع الحكم في ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية هي الشهادة التي يحرقها قلم الكتاب بناء على طلب صاحب الشأن والتي تفيد عدم إيداع الحكم في خلال تلك المدة - فإذا كانت الشهادة التي يستند إليها الطاعن هي إشارة من وكيل نيابة على كتاب لجهة معينة بأن القضية لم ترد بعد ، فإن هذه الإشارة لا تعتبر شهادة سلبية في نظر القانون ولا تغني عنها .

(القضية رقم ١٧٧٩ سنة ٢٩ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل وفهم يسي جندی ومحمود حلمي خاطر وعباس حلمي سلطان ورشاد القدسي المستشارين) .

عليها ويقترب عملا بخلا بالحياة العرضي لها - وقد اقرت هذا العمل بالقوة إذ أن ذلك تم دون رضا المجني عليها وبغير إرادتها - إذ أدخل في روعها بتصرفاته أنه طبيب بالمستشفى فقبلت أن يكشف عن عورتها لتشخيص مرضها وليصف لها الدواء حالة أنه شغال « تومرجي » وليس من عمله الكشف على المريضات ووصف العلاج ومباشرة إجراءاته - ولو أنها علمت بحقيقة أمره لما مكنته من الكشف عليها ولمس موضع العفة منها فرضاؤها يعد منعما . لما كان ذلك ، وكان ما قالته المحكمة فيما تقدم تتوافر به أركان جرمي هتك العرض بالقوة والتدخل في وظيفة عامة من غير أن يكون للطاعن صفة رسمية من الحكومة أو إذن منها بذلك ، وتؤدي إلى مارتب عليه ، ذلك أن الفعل المادي الذي ثبت للمحكمة أن الطاعن قد قارقه مع المجني عليها عن طريق الخداع قد استطل إلى موطن العفة وخذش حياءها ، وكان نتيجة الخداعها بمظاهر التهم - فاعتقدت أنه طبيب فسلمت بوقوع الفعل عليها - ولم تكن لترضى به لولا المظاهر التي اتخذها والتي أدخل بها في روعها بتصرفاته أنه طبيب بالمستشفى مما تتوافر معه جريمة هتك العرض بالقوة والتدخل في أعمال طبيب المستشفى بغير حق .. »

(القضية رقم ٩٠٤ سنة ٣٠ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود محمد مجاهد وفهم يسي جندی ومحمود حلمي خاطر وعباس حلمي سلطان ورشاد القدسي المستشارين) .

٩٤

٢٨ من يونيو ١٩٦٠

١ - محاكمة : إجراءاتها ، تدوينها بمحضر الجلسة ، حكم . توقيعه ، ديباجية ، استئناف ، تسيب الحكم .

٩٥

٢٨ من يونيه ١٩٦٠

كحول : رسوم على انتاجه أو استهلاكه . قصور بيان أحكام الادانة .

المبدأ القانوني :

إذا كان المتهم قد نازع أمام محكمة ثاني درجة في الأساس الذي بني عليه التعويض بالنسبة للكميات غير المضبوطة من المواد موضوع الدعوى وأشار إلى حكم المادتين ٣، ١٧/٢ من المرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ برسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول ، فإن الحكم إذا اكتفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يرد على هذا الدفاع ولم يتحدث عن مؤدى المادتين المذكورتين وأثرهما فيما قضى به يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

المكرر

« .. حيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تقدير التعويض المحكوم به ، ذلك أنه قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي استند في تقدير التعويض إلى كشف مقدم من مصلحة الإنتاج تضمن مجموعتين من الكحول : أولاهما ضبطت وعرفت نسبة الكحول فيها بالتحليل ، والثانية لم تضبط ولم يجر تحليلها فكان من المستحيل تقدير الرسم والتعويض عنها ، غير أن الحكم قدره على أساس الكمية المضبوطة رغم منازعة الطاعن في ذلك .

ولما كان المرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ يفرض رسم انتاج أو استهلاك على الكحول قد

واجه الحالة التي لا يمكن فيها معرفة مقدار الرسوم في المادة ١٧ منه ، فنص على أنه إذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ٥٠٠ جنيه ، وكان الحكم قد خالف هذا الأساس فيما قضى به ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

« وحيث إنه يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن نازع في مذكرته إلى المحكمة في الأساس الذي بنت عليه تقديرها للتعويض بالنسبة للكميات غير المضبوطة التي لم تحلل . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ برسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول تنص على أن يحصل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على أساس الكحول الصرف الموجود في المنتجات المذكورة في المادتين السابقتين - سواء فصل منها الكحول أو لم يفصل - وفي كل الأحوال يؤخذ بمقاس الكحول بالحجم في المائة وهو في درجة ١٥ متيجراد ، وتنص الفقرة الثانية من المادة ١٧ من المرسوم نفسه على أنه إذا تعذر معرفة مقدار الرسوم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ٥٠٠ جنيه ، ولما كان الطاعن قد نازع أمام محكمة ثاني درجة في الأساس الذي بني عليه التعويض بالنسبة للكميات غير المضبوطة من المواد موضوع الدعوى وأشار إلى حكم المادتين السابقتين ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يرد على هذا الدفاع ولم يتحدث عن المادتين ٣ و ١٧/٢ من المرسوم المطبق وأثرهما في واقعة الدعوى ولم يبين سنده من القانون فيما قضى به ، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه » .

(القضية رقم ١٨٦٤ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٩٦

٢٨ من يونه ١٩٦٠

١ - قتل خطأ : الخطأ .

٢ - دفاع : طلبات التحقيق ، رد المحكمة عليها .

المبادئ القانونية :

١ - لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردتها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ولهذا لا جدوى للبتهم من المجادلة بشأن وجود معايينة سابقة على تلك التي استند إليها الحكم ولم يثبت فيها أثر للفرامل -

كما ينفي القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة -
 ما دام الحكم قد استند ، إلى جانب الأدلة التي أوردتها ، إلى أن المتهم قد أخطأ بسيره على يسار الطريق ، ولم يكن محتاطاً ، وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .

٢ - من المقرر أنه ما دامت المحكمة بعد أن سمعت المرافعة أمرت بإقفال بابها وحجرت القضية للحكم ، فهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب فتح بابها من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة .

(القضية رقم ٤٨٨ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

محكمة التنازع

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل رئيس المحكمة وصبحى الصباغ ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد والامام الحريي وعلى ابراهيم بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين) .

الإدارى ، أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية .

« وحيث إنه لما كان يبين من مراجعة الحكم رقم ١٧٠ لسنة ٣ ق الصادر من محكمة القضاء الإدارى برفض طلب إلغاء القرار الإدارى بالامتناع عن صرف المبلغ المودع لعدم مخالفته للقانون ، أنه بقى على أن مصلحة البريد كانت على حق فى قرارها بالامتناع عن الصرف لما قام لديها من شبهة حول شخصية طالبة الصرف بسبب اختلاف البيانات الواردة عنها بدقتر التوفير عن البيانات التى أدلت بها للمودع لحسابها من ناحية الجنسية والدين والسن وهى شبهات تسوغ هذا الامتناع ، ونزولا من المصلحة كذلك على حكم مضمون فتوى مستشار الرأى بمجلس الدولة بالامتناع عن الصرف حتى تستصدر الطالبة حكما بأحققتها فى الصرف من الجهة المختصة ، وكان الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة رقم ٨٤٠ لسنة ٧٤ ق بعد أن تحقق من شخصية طالبة الصرف وثبته من أنها هى بذاتها صاحبة المبلغ المودع والمبين بدقتر التوفير قضى لوارثتها بأحققتها فى صرفه ، فإن هذا الحكم المدنى يكون قد أزال العقبة المانعة من الصرف بعد أن جلا الشبهة التى أحاطت بشخص المودع لها وكانت سبباً فى الامتناع عن الصرف وهو بهذا يعتبر متممًا لقضاء محكمة

٩٧

٢٥ من مارس ١٩٦١

محكمة التنازع : مناط اختصاصها .

المبدأ القانونى :

مناط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية والفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧/١٩٤٩ هو وجود حكيم متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإدارى أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية بحيث إذا اتفق هذا التناقض فإن الطلب يكون غير مقبول .

المحكم

« .. وحيث إن مناط اختصاص هذه المحكمة وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية (وهى المقابلة للفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء السابق رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩) وجود حكيم متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء

حكم غيابي صادر من محكمة بدائية جزائية بتجريد الطالب من الجنسية السورية ، وكان المرسوم التشريعي رقم ٢١ المؤرخ ١٩٥٣/٢/٤ الذي صدر الحكم في ظله جعل الفصل في هذا النزاع من اختصاص القضاء العادي ، فإن المحكمة الابتدائية تكون هي المختصة بنظره والحكم في الاعتراض المقدم لها عن حكم المحكمة البدائية الجزائية - ولا يغير من هذا النظر أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة قد جعل القضاء الإداري صاحب الولاية في نظر هذا النزاع لأن المادة الثانية من قانون إصداره قد نصت على أن جميع الدعاوى المنظورة في تاريخ نشر هذا القانون أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يفصل فيها نهائياً .

(القضية رقم ٨ سنة ٣٠ ق « تنازع الاختصاص » ، ٨٧٥ سنة ١٩٦٠ أساس مدني ، بالهيئة السابقة) .

القضاء الإداري ومنفذاً له ، ومتفقاً مع الغاية التي كانت تفشدها مصلحة البريد من وراء هذا الامتناع عن الصرف ، ومن ثم فلا يكون ثمة تناقض بين الحكيم في معنى المادة ١٩ من قانون السلطة القضائية ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، وبالتالي يكون الطلب غير مقبول . ولا عبرة بما تزيد فيه محكمة القضاء الإداري من التعرض لبحث موضوع الأحقية في الصرف ، لأن ذلك فضلاً عن خروجه عن نطاق الخصومة التي كانت مطروحة عليها ولم تكن بها ثمة حاجة إليه للفصل في طلب إلغاء القرار الإداري أو رفضه ، فإنه أمر يخرج أصلاً عن ولايتها بالفصل فيه ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول هذا الطلب .

(القضية رقم ١ سنة ٢٩ ق « محكمة تنازع الاختصاص ») .

٩٨

٢٥ من مارس ١٩٦١

محكمة التنازع : طلب تعيين الجهة المختصة ، تنازع الاختصاص . جنسية . .

المبدأ القانوني :

إذا كان النزاع يدور حول طلب إلغاء

قضاء محكمة النقض المدنية

الهيئة العامة

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد نائب رئيس المحكمة وصباحي الصباغ ومحمد زعفراني سالم وعبد الحسيب عدي وعبد السلام بليغ ومحمود القاضي وفرج يوسف وأحمد زكي محمد ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين) .

وإن أنتجت في بعض الصور أثرها في حق موكله ، إلا أن هذا الأثر يكون معدوماً بالنسبة للمحامي ولا يرتب له حقاً لقيام عمله على الإخلال بواجبات مهنته .

وقد بينت الفقرة « هـ » من المادة الثالثة من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٥ شروط صلاحية المحامين للتعيين في وظائف القضاء بالمحاكم الابتدائية — ووضعت ضابطاً منظماً هو وجوب توافر شرطين مجتمعين : الأول — اشتغاله بالمحاماه أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية ، والثاني — أن يكون قد مارس المهنة فعلاً خلالها — بحيث إذا تخلف أحد الشرطين انتفى القول بتوافر الصلاحية للتعيين في وظيفة قاض ، فإن مقتضى الشرط الأول أن تكون مدة الاشتغال بالمحاماه أمام محاكم الاستئناف متصلة . يؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين من أنه لا تحسب مدة الاستبعاد من الجدول من مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ، وإذا

٩٩

٢٨ من يناير ١٩٦١

١ — قضاة : الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض : اختصاص .
ب — محام : أدميته .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض مختصة بالفصل في طلب من طلبات رجال القضاء وفقاً لحكم المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، فإن اختصاصها هذا ينعقد أيضاً للطلب اللاحق الذي يرفعه بعد صدور هذا القانون ما دام مكمل للطلب السابق ويعتبر أثراً من آثاره .

٢ — إذ نهى المشرع عن ممارسة المحامي لعمله في أثناء فترة استبعاد اسمه من جدول المحامين المشغولين لعدم سداذه اشتراك النقابة ، فقد دل بذلك على أن هذه الممارسة تكون ممارسة غير مشروعة ويرتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة في المادتين ٢٠ من قانون المحاماه رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين . ومثل هذه الممارسة

امتنع احتساب مدة الاستبعاد من مدة الاشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف فإنها تعتبر قاطعة لشرط التوالى الذى استلزمه القانون ان يعين من المحامين فى وظيفة قاض .

المحكمة

« . . . ومن حيث إن المادة ٢٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ نصت على أنه : « على كل محام أن يسدد قيمة الاشتراك السنوى للنقابة فى مدة نهايتها ١٥ من مارس من كل سنة . . . وعلى مجلس النقابة أن يخطر لجنة قيد المحامين فى ميعاد لا يتجاوز نهاية مارس من كل سنة . . . بأسماء المحامين الذين لم يؤدوا قيمة الاشتراك وتقرر اللجنة فى ميعاد لا يتجاوز ١٥ من أبريل من كل سنة استبعاد أمماتهم . . . وكل محام اشتغل بالمحاماة رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم تسديد الاشتراك يحال إلى مجلس التأديب ويقضى عليه بالوقف مدة لا تقل عن ثلاثة شهور » كما نصت المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين المعتمدة بالقرار الوزارى الصادر فى ١٥/٧/١٩٤٦ على أنه : « يترتب على الاستبعاد من الجدول منع المحامى من المرافعة والاستشارة وسائر حقوق المحامين وعدم اشتراكه فى الجمعيات العمومية . . . ولا تحسب مدة الاستبعاد من مدة التمرين ، ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ، ولا من المدد المقررة لاستحقاق المعاش أو الإعانة النصوص عليها فى القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ » . وإذ نهى المشرع عن ممارسة المحامى لعمله أثناء فترة الاستبعاد فقد دل فى صراحة وجلاء على أن هذه الممارسة إنما تكون ممارسة غير مشروعة يترتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة والمشار إليها فيما تقدم . ومثل

هذه الممارسة وأن أنتجت فى بعض الصور أثرها فى حق موكلى المحامى إلا أن هذا الأثر يكون معدوماً بالنسبة للمحامى لا يترتب له حقاً لقيام عمله على أساس مخالفة مهنية مبنها إخلاله بواجبات مهنته وعلى ذلك لا يكون ثمت محل لاستناد الطالب إلى حكم محكمة النقض الصادر فى الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ ق . كذلك لا محل لتعدي الطالب بأن مدة اشتغاله فى المحاماة قد احتسبت جميعها فى المعاش وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ أى بما فيها فترات الاستبعاد ، إذ لا علاقة لأحكام هذا القانون بشأن تحديد أقدمية القضاة التى نظمها نصوص خاصة من قانون استقلال القضاء .

« ومن حيث إن الفقرة « هـ » من المادة الثالثة من الرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ إذ بينت شروط صلاحية المحامين للتعيين فى وظائف القضاة بالمحاكم الابتدائية فوسفهم بأنهم « المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا مهنة المحاماة فعلاً . . . » قد وضعت ضابطاً منظماً يهدف إلى التحقق من توافر صلاحية من يعين من المحامين فى وظيفة قاض من واقع ممارسته لمهنة المحاماة — هذا الضابط هو وجوب توافر شرطين مجتمعين — الأول — اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية — الثانى — أن يكون قد مارس المهنة فعلاً خلالها ، بحيث إذا تخلف أحد الشرطين انتفى القول بتوافر الصلاحية للتعيين فى وظيفة قاض . ولما كان مقتضى الشرط الأول أن تكون مدة الاشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف متصلة وكانت المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية

أن تعيينه وتحديد أقدميته تم مطابقاً للقانون .
(القضايا أرقام ١١ سنة ٢٦ ، ٤١ سنة ٢٨ ، ٦
لسنة ٢٩ ق « رجال القضاء » .

١٠٠

٢٨ من يناير ١٩٦٠

أ — الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض :
اختصاص .

ب — قاض : قرار الإحالة إلى المعاش ، تعويض عن
التخطي في الترقية ، لا صلة بينهما .

ج — تقادم مسقط : مدني م ١٧٢ .

د — قاض : ترقية ، أقدمية .

المبادئ القانونية

١ — لا يشترط لاختصاص الجمعية
العمومية لمحكمة النقض — التي حلت محلها
الهيئة العامة للمواد المدنية بمقتضى قانون
السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ —
بنظر طلبات رجال القضاء والنيابة أن يكون
الطالب وقت تقديمه من رجال القضاء أو النيابة
العاملين بل يكفي لاختصاصها أن يكون
الطلب صادراً في شأن قاض ولو زالت عنه
هذه الصفة عند تقديم طلبه .

٢ — متى كان الطلب الأصلي الذي تقدم
به الطالب مقصوراً على طلب التعويض بسبب
تخطيه في الترقية ، فإن طلبه الآخر إلغاء قرار
إحالاته إلى المعاش ورد حقوقه إليه يكون
منقطع الصلة بموضوع الطلب الأصلي ، ولا
يعتبر مكمل له أو أثراً من الآثار المترتبة عليه .
فإذا كان هذا الطلب قد قدم بعد انقضاء

لنقابة المحامين السابق الإشارة إليها قد تضمنت
فيما نصت عليه على أن لا تحتسب مدة الاستبعاد
من الجدول من مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال
أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية فإن المدة التي
يتقرر استبعاد المحامي فيها وقد امتنع احتسابها
في مدة الاشتغال بالحاماة أمام محاكم الاستئناف
تعتبر قاطعة لشرط التوالى الذي استلزمه القانون
لمدة أربع سنوات لمن يعين من المحامين في وظيفة
قاض وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب
قيد في جدول المحامين المقبولين للرافعة أمام
محاكم الاستئناف في ١٩٤٦/١/٢٧ واستبعد اسمه
لعدم سداد الاشتراك في ١٩٤٦/٦/٩ وأعيد
في ١٩٤٦/٩/١٦ ثم استبعد اسمه في ١٩٤٩/٥/٣٠
وأعيد قيد اسمه في ١٩٥٠/١/٢٨ فإن شرط
توالى ممارسته لعمله في الحاماة مدة أربع سنوات
لا يكون متوافراً في ذلك التاريخ . ولم تتوفر له
صلاحية التعيين إلا بعد مرور أربع سنوات
متوالية من التاريخ المذكور تنتهي في ١٩٥٤/١/٢٧
مارس خلالها عمله في الحاماة ممارسة مشروعة .
ولما كانت المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء
رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ التي تحدثت عن أقدمية
رجال القضاء نصت في فقرتها الأخيرة على أنه :
« بالنسبة للمحامين فتحدد أقدميتهم بين أغلبية
زملائهم من داخل الكادر القضائي » . وكان
الأستاذ . . . قد استوفى شروط الصلاحية عند
تعيينه قاضياً في ١٩٥٤/١/٢٣ فإن القرار
المطعون فيه بالطلب رقم ١١ سنة ٢٦ ق إذ وضع
الطالب في الأقدمية بعد هذا التزويل مباشرة
لا يكون قد خالف القانون . بما يتعين معه رفض
هذا الطلب — ولا محل لما نعى به الطالب من
أن الوزارة عينت غيره في وظائف قضاة دون
اعتداد بمدة استبعادهم من جدول المحامين ما دام

١٠١

٢٨ من يناير ١٩٦١

قاض : نقض ، طعن ، إجراءاته . ميعاده .

المبدأ القانوني :

نصت المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في فقرتها الأولى والثانية على أن طلبات رجال القضاء والنيابة : « ترفع بعريضة تودع قلم كتاب (ديوان) محكمة النقض تتضمن عدا البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وبياناً كافياً عن الدعوى . وعلى الطالب أن يودع مع هذه العريضة صوراً منها بقدر عدد الخصوم مع حافظة بالمستندات التي تؤيد طلبه ومذكرة . ومفاد ذلك أن يتم الإيداع بحضور الطالب أو من ينفيه عنه قانوناً لهذا الغرض ، أمام الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض ، وأن يثبت هذا الإيداع على وجه رسمي ، وبهذا وحده يعتبر الطعن مرفوعاً أمام محكمة النقض . فإن لم يتم الإيداع على هذا الوجه فلا يعد الطلب قد تم في الأوضاع التي رسمها القانون لحصوله ، ولا يغني عن ذلك وصول الطلب إلى قلم الكتاب بالبريد أو بأي وسيلة أخرى ، لأن مراد الشارع من حصول الإيداع على هذا الوضع هو صيانة إجراءات الطعن من العبث وإبعادها عن المظان أو الشبهات .

متى كان الطالب لم يقرر بالطعن في القرار المتضمن إلغاء علاوته الدورية إلا في ١٩٦٠/٣/٣١ على الرغم من عليه به مذ حل

ثلاثين يوماً على نشر ذلك القرار في الجريدة الرسمية فإنه يكون غير مقبول شكلاً .

٣ - نص المادة ١٧٢ من القانون المدني هو نص استثنائي على خلاف الأصل العام في التقادم ، وقد ورد في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع فلا يجوز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة من مصادر أخرى للالتزام ، ولما كانت علاقة رجل القضاء أو النيابة بوزارة العدل هي علاقة تنظيمية مصدرها القانون ، وكانت مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن لا تنسب إلى العمل غير المشروع ، فإن مساءلة الإدارة عنها عن طريق التعويض لا تسقط إلا بالتقادم العادي .

٤ - التدرج في الوظائف القضائية مرده الاختيار القائم على المصلحة العامة ، فتمت قام لدى جهة الإدارة من الأسباب ما يدل على عدم توافر درجة الأهلية في رجل القضاء ؛ كان لهذه الجهة نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه إلى من يليه . وإذن فتمت كانت وزارة العدل قد استندت في تخطي الطالب في الترقية إلى ما هو ثابت بملف خدمته في الفترة المعاصرة للقرار محل طلب التعويض ، وكان يبين من الاطلاع على هذا الملف وما احتواه من تقارير وأوراق أن هذا القرار لا يخالف فيه للقانون ولا ينطوي على إساءة استعمال السلطة ، فإن ما ينهيه الطالب عليه يكون في غير محله ومن ثم يتعين رفض الطلب .

(القضية رقم ٢٧ سنة ٢٨ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

من قانون المرافعات على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلاً، وأوجب في المادة ٣٤٩ مرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها رأى النيابة واسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية إن كان، ورتب صراحة على عدم بيان اسم هذا العضو بطلان الحكم، فإن مفاد ذلك أن الشارع اعتبر البيان الخاص باسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في قضية متعلقة بالأحوال الشخصية بياناً جوهرياً لازماً لصحة الحكم، مما يقتضى اعتبار البطلان المترتب على إغفاله من النظام العام. ولا يفتى عن ذلك ذكر الحكم أن النيابة أبدت رأيها في المذكرة المقدمة منها دون تعيين اسم عضو النيابة الذى أبدى هذا الرأى.

٢ — يجب أن يكون الحكم مستكملاً بذاته شروط صحته، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية التى يستلزمها القانون لصحته بأى دليل غيره ستمد منه. فإذا أغفل الحكم ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية، فإنه لا يفتى عن هذا البيان تقديم ورقة أخرى ولو كانت رسمية تفيد أن عضو النيابة الوارد اسمه في دياجة الحكم ضمن تشكيل الهيئة التى نظرت الدعوى أو التى تلت الحكم، هو بذاته الذى أبدى الرأى.

٣ — رددت المادة ٢٥ من قانون المرافعات القواعد العامة للبطلان في إجراءات المرافعات، وجاء في المذكرة التفسيرية لهذا

موعد استحقاقه لها — حسبما يرى هو في ١٠/٣١/١٩٥٥ فإن الطلب يكون قد قدم بعد مضي الثلاثين يوماً المحددة لرفعه وبالتالي يتعين عدم قبوله شكلاً. (ق ٥٦ لسنة ١٩٥٦ م ٩٢ ومرافعات م ٤٢٨)

(القضايا أرقام ٢٦ سنة ١٣، ٢٩ سنة ٣٠ ق رجال القضاء « بالهيئة السابقة »).

١٠٢

٨ من فبراير ١٩٦١

١ — أحوال شخصية : اسم عضو النيابة الذى أبدى الرأى في القضية .

اعتبار البيان الخاص باسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في قضية متعلقة بالأحوال الشخصية بياناً جوهرياً لازماً لصحة الحكم . البطلان المترتب على إغفاله من النظام العام .

ب — بيان جوهري : تقض ، تكملة .

ج — حكم : بطلانه . نظام عام ، مرافعات م ٢٥ .

د — أحوال شخصية : تطبيق ما تضمنه قانون المرافعات من أحكام عامة على الدعاوى التى نظمها الكتاب الرابع .

هـ — ولاية على المال : مرافعات م ١٠١٧ .

المبادئ القانونية :

١ — الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن تراعى في تحريره الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في القانون، وأن يشتمل على البيانات التى أوجب ذكرها فيه . والبطلان الذى رتبته الشارع جزاء مخالفة تلك الأوضاع، أو إغفال الحكم لبيان من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته، هو بطلان من النظام العام يجوز التمسك به في أى وقت أمام محكمة النقض، وللحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ولما كان الشارع قد أوجب بمقتضى المادة ٩٩

١٠٣

٢٥ من مارس ١٩٦١

قاض : أهليته ، تقديرها .

المبدأ القانوني

درجة الأهلية لا تقدر بعنصر الكفاية الفنية وحده ، بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها حتى تتحقق الأهلية ودرجاتها . وإذن فمتى كان عمل الطالب وإن قدر في الفترة السابقة على القرار المطعون فيه بدرجة « فوق المتوسط » ، إلا أنه لما كان قيام الاعتبارات التي أشارت إليها مذكرة مجلس القضاء الأعلى ضد الطالب من شأنه أن يخل ببعض عناصر الأهلية اللازمة لترقيته ، ويسوغ تخطيه في الترقية بالقرار المطعون فيه ، فإن الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون أو بسوء استعمال السلطة يكون على غير أساس .

المحكمة

.. ولما كان الثابت .. أن المجلس رأى تخطي الطالب في الترقية بسبب ما تبين له من الاطلاع على الدعوى الموضوعية المتعلقة بدعوى الخصمة رقم ١٩٩ سنة ٧٤ ق محكمة استئناف القاهرة ، التي قضى فيها بجواز خصمة الطالب ، والتي انتهت في الموضوع بإثبات التنازل عن دعوى الخصمة — وكان قيام هذه الاعتبارات ضد الطالب من شأنه أن يخل ببعض عناصر الأهلية اللازمة لترقيته ، بما يسوغ تخطيه في الترقية بالقرار المطعون فيه .

(القضية رقم ١٩ سنة ٢٨ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

القانون أن حكم هذه المادة لا يتناول البطلان المتعلق بالنظام العام ولا بطلان الأحكام وما جرى مجراها ، بل يعمل في هذه الصور بقواعد القانون العام وفقهه . وليس في فقه القانون وقواعده ما يسند القول باعتبار بطلان الأحكام غير متعلق بالنظام العام .

٤ - لما كانت الأحكام الواردة بالكتاب الرابع من قانون المرافعات قد أضيفت إليه بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ وأصبحت جزءاً مكملاً له ، فإن مقتضى ذلك تطبيق ما كان يتضمنه هذا القانون من أحكام عامة على الدعاوى التي نظمها النصوص المضافة في كل ما لم يرد في شأنه نص جديد يخالف لتلك الأحكام ، دون حاجة إلى النص على الإحالة إليها .

٥ - أراد الشارع أن يجري على القرارات والأوامر التي تصدر في مسائل الولاية على المال ، الواردة في الفصل السادس من الباب الرابع من الكتاب الرابع من قانون المرافعات ما يسرى على الأحكام القضائية من أحكام واردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات ومن ثم فقد نص في المادة ١٠١٧ منه على اتباع تلك الأحكام فيما عدا ما نص عليه في المواد الواردة في الفصل السادس المذكور ، وبغير هذه الإحالة ما كانت تسرى الأحكام الواردة في الأبواب الثلاثة المذكورة لأنها خاصة بالأحكام القضائية دون القرارات والأوامر .

(القضية رقم ٦ سنة ٢٩ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

١٠٤

٢٥ من مارس ١٩٦١

١ - - قاض : ترقيته وكيلًا لمحكمة ، ن ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ م ٢١ .

ب - محكمة النقض : ولايتها ، قاض أقدميته . طلب اعتبار أقدمية الطالب سابقة على زميل له وإن كانت أثراً مباشراً لإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنته من تخطيه في الترقية إلا أن الحكم به يخرج عن ولاية محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ - لوزارة العدل كامل السلطة في وضع درجات للأهلية وتقدير درجة أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات تستمدّها من واقع أعماله وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه ، وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص ، وتقديرها في هذا الشأن هو مما تستقل به متى كان يستند إلى ما هو ثابت بأوراق الملف المشار إليه ، إلا أن المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه : « يجري الاختيار في الوظائف الأخرى (أى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها) على أساس الأهلية ، وعند التساوى تراعى الأقدمية » قد شرعت

قواعد في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون . ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من إطلاقات السلطة التنفيذية تباشره بلامعقب عليها ، وإلا كان التظلم من الإخلال بها عبثاً لا جدوى منه . وإذن فتى كان يبين من مراجعة أوراق الملف السرى الخاص بالطالب ومقارنته بالبيانات المستخرجة من واقع ملفات من كانوا يلونه في الأقدمية ، ان كفاءة الطالب في عمله لا تقل عن كفاءة هؤلاء الآخرين ، وكانت الأسباب التي رأت بسببها وزارة العدل تخطي الطالب في الترقية في حركة قضائية سابقة لا تسوغ تخطيه في الترقية في الحركة الصادر بها القرار المطعون فيه ، ومن ثم فإنه يتعين إلغاء هذا القرار فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية .

٢ - طلب اعتبار أقدمية الطالب سابقة على زميل له وإن كان نتيجة لازمة وأثراً مباشراً لإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلا أن الحكم به يخرج عن ولاية محكمة النقض .

(القضية رقم ٢٠ سنة ٢٨ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد نائب رئيس المحكمة وعبد السلام بليغ ومحمود القاضي وأحمد زكي محمد ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين) .

١٠٥

٥ من يناير ١٩٦١

قض : طعن ، إجراءاته ، إعلانه ، ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

المبدأ القانوني

إذا كان الواقع أن طعناً رفع قبل تاريخ العمل بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ولم تكن قد حددت جلسة لنظره أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل بهذا القانون في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ ، فإنه إعمالاً لحكم المادة الخامسة من مواد إصداره تسرى عليه أحكام المواد من ٩ إلى ١٧ فقرة أولى منه ، ولما كانت المادة ١١ من القانون المشار إليه توجب على الطاعن إذا ما صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم ، مؤشراً عليه بقرار الإحالة خلال خمسة عشر يوماً التالية لهذا القرار ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على اعتبار هذا الإجراء من الإجراءات الجوهرية التي يتعين على الطاعن التزامها لتعلقه بميعاد حتمي يتصل بإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وكان الثابت أن الطاعن

لم يعلن طعنه مؤشراً عليه بقرار الإحالة إلى الخصوم الذين وجه إليهم ، فإن ذلك يستوجب الحكم بعدم قبوله ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون الطعن قد تم التقرير به قبل العمل بالقانون ٤٠١ الصادر في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بإنشاء دوائر بمحكمة النقض لفحص الطعون في المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ، وأن يكون هذا الطعن قد أعلن للطعون عليها في ١٥ و ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٥ وفقاً للقانون الذي رفع في ظله ، ذلك أن المادة الخامسة من مواد إصدار القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أطلقت حكمها الذي قررت بموجبه سريان المواد من ٩ إلى ١٧ من هذا القانون بالنسبة لجميع الطعون المرفوعة في الاقليم المصري في المواد غير الجزائية إذا لم تكن قد حددت لنظرها جلسة أمام دائرة المواد المدنية والتجارية أو دائرة مواد الأحوال الشخصية ، مما يفيد وجوب إعمال حكم المادة ١١ بالنسبة لجميع الطعون التي لم تكن قد حددت لها جلسة ولو كانت قد رفعت قبل العمل بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ، ومن ثم فإن إعلان الطعن إلى المطعون عليه ما خلال خمسة عشر يوماً التالية للتقرير به طبقاً للمادة ٣١ من قانون

دون أن يعرض في قضائه للاستئناف المرفوع عن دعوى الضمان . بما يجعل موضوع هذا الاستئناف باقياً معلقاً أمام المحكمة ، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون لإغفال الفصل فيه يكون في غير محله .

٢ — إذا كان الطاعن قد قدم عريضة استئنافه إلى قلم كتاب المحكمة في ١٥ من أبريل ١٩٥٤ فإن إعلانها الحاصل في ٢٢ من مايو ١٩٥٤ وعلى فرض صحته — يكون قد تم بعد الميعاد ، مما يبطل الاستئناف طبقاً لنص المادة ٤٠٦ مكرراً من قانون المرافعات وهو بطلان من النظام العام للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

(القضية رقم ٤٧٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٠٧

٥ من يناير ١٩٦١

قانون : تطبيقه في الزمان . ضريبة ، وعأوها ،
ق ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ م ٣٩ .

المبدأ القانوني

الحـد الأعمى للسكافآت التي يجوز خصمها من الأرباح التي تخضع للضريبة وهو مرتب شهرين ، إنما تقرر بالقانون رقم ١٣٨ الصادر في ١٦ من أغسطس ١٩٤٨ وكان الوضع قبل صدور هذا القانون هو جواز إضافة المسكافآت التي تعطى للموظفين والمستخدمين والعمال إلى حساب التكاليف التي تخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة بغير تحديد لمقدارها ما دامت لازمة لتشجيعهم

المرافعات قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ، لا يغني عن الإعلان طبقاً للمادة ١١ السالفة الذكر بعد صدور قرار دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية .

(القضيتان رقنا ٤٥١ ، ٤٢٨ سنة ٢٥ ق) .

١٠٦

٥ من يناير ١٩٦١

أ — نقض : طعن ، أسبابه . دعوى ، طلبات المحصوم ، مرافعات م ٣٦٨ .
ب — استئناف : ميعاده ، مرافعات م ٤٠٦ .

المبادئ القانونية

١ — المادة ٣٦٨ مرافعات صريحة في أنه إذا أغفلت المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه . وقد أثر القانون بذلك أن يكون علاج الإغفال هو الرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ، والمقصود بالإغفال هنا هو الإغفال الكلي الذي يجعل الطلب باقياً معلقاً لم يقض فيه قضاءً ضمناً . فإذا كان المطعون عليه الأول قد دفع بطلان الاستئناف لإعلانه في غير المحل المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ، ولأن الإعلان اللاحق تم بعد الميعاد ، قاصداً بذلك الاستئناف الموجه إليه هو والمرفوع عن الدعوى الأصلية ؛ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول الدفع وبطلان الاستئناف

من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وهو إجراء جوهري يتعين إلتزامه ولا يغني عنه إرسال أصل ورقة الطعن إلى قلم الكتاب عن طريق البريد ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن إيداع الطاعن أصل ورقة إعلان الطعن للخصم بقلم كتاب المحكمة في الميعاد المحدد قانوناً هو من الإجراءات الهامة التي يترتب على انقضاء المواعيد المحددة لها سقوط الحق في الإجراء وعدم قبول الطعن فإن ذلك يستوجب الحكم بعدم قبول الطعن .

(القضية رقم ٤٢٠ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٠٩

٢٦ من يناير ١٩٦١

١ - برصة : قطن ؛ عقد ، تفسيره .

ب - حكم : تدليل ، عيب ؛ إسناد ، خطأ .

ج - قطن : بيع تحت القطع .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان قد ورد في عقد البيع تحت القطع المبرم بين الطرفين ما يأتي :

« تم هذا البيع بحسب الأسعار الموضحة أعلاه قرين كل رتبة من رتب القطن ، وعلى حسب كوتراتات شهر فبراير سنة ١٩٥٢ ، وللبائع الحق في قطع السعر ابتداء من يوم التسليم لغاية يوم ٣١ من يناير ١٩٥٢ ، وعليه إخطار المشتري تلغرافياً عن اليوم الذي يرغب فيه قطع السعر شرطاً أن التلغراف

يكفل حسن سير الإنتاج في المنشأة ، بحيث إذا تجاوزت هذا الغرض وجب استبعادها من حساب التكاليف واعتبار الزيادة الموزعة أرباحاً تخضع للضريبة . فإذا كانت المبالغ المتنازع عليها والتي رفضت محكمة الموضوع إضافتها إلى التكاليف التي تخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة هي مكافآت صرفت لبعض موظفي الشركة عن عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، أي قبل صدور القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه برفض طلب الشركة إضافتها إلى التكاليف ، إلى سبق صرف مرتب شهرين لجميع موظفي الشركة في هاتين السنتين ، بأن جعل للكفاة التي تخصم من حساب الأرباح حداً قانونياً لا يصح تجاوزه وهو مرتب شهرين طبقاً لنص المادة ٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أنزل على واقعة الدعوى حكماً قانونياً لاحقاً في صدوره على وجودها ، مما يعد خطأ في القانون يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٥٧٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٠٨

١٢ من يناير ١٩٦١

نقض : طعن ، إجراءاته ، اعلانه .

المبدأ القانوني :

إذا كان الطاعن لم يودع قلم كتاب محكمة النقض أصل ورقة إعلان الطعن إلى المطعون عليها في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١

الواحد ، وليس في النص المشار إليه ما يفيد المعنى الذى ذهب إليه المحكم من وجوب المحاسبة على سعر ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ حتى لو استحال على المشتري قطع السعر في هذا اليوم بسبب عدم وجود مشتر بالسعر الاسمي المحدد .

٢ - إذا كان قد نص في عقد البيع تحت القطع المبرم بين الطرفين على أنه : « إذا رغب البائع قطع سعر قطئه أو جزء منه وتصادف أن الحكومة عينت الأسعار أو حددت تقلباتها لأي سبب كان ، فالمشتري لا يكون مسئولاً في تلك الحالة إذا لم يتيسر له قطع السعر لعدم وجود مشتر بالأسعار المحددة ، وعلى ذلك تكون التعليقات المعطاة سارية المفعول من جلسة إلى أخرى حتى يتم القطع بدون أى إلزام على المشتري وعلى المشتري إعلان البائع بما يقطعه أولاً بأول إلى أن يتيسر له تغطية الكمية المذكورة في برصة الكوتترانات في أى وقت كان ، وعمل الحساب النهائي بدون أية معارضة من البائع ، ، وكان المحكم المطعون فيه إذ قرر بعدم جواز تمسك المشتري بما ورد في هذا النص من إعفاء من المسئولية إذا لم يتيسر لها قطع السعر في اليوم المتفق على قطعه فيه لعدم وجود مشتر بالأسعار الاسمية المحددة — استند إلى القول بأن عدم المسئولية حسبما جاء في هذا النص مشروط باظهار البائع رغبته في قطع سعر قطئه ، وهو لم يظهرها وتدخل الحكومة بتعيين الأسعار أو تحديد تقلباتها ، وهي لم تتدخل ؛ فانه يكون قد مسخ هذا

يصله الساعة التاسعة صباحاً على الأكثر في اليوم الذى يرغب فيه قطع السعر ، والمحاسبة تكون على قفل برصة كوتترانات الإسكندرية الساعة الواحدة تماماً بعد الظهر . . وإذا لم يطلب البائع قطع السعر أو النقل لغاية التاريخ المذكور (٣١ من يناير سنة ١٩٥٢) سيكون للمشتري الحق في قطع سعر القطن في اليوم المذكور (٣١ من يناير سنة ١٩٥٢) ، وإذا كان هذا اليوم يوم عطلة رسمية للبرصة فالمحاسبة تكون على أول يوم تفتح فيه البرصة بعد العطلة الرسمية . .

وإذا كان المحكم المطعون فيه قد فسر نص هذا البند من العقد على أنه يفيد وجوب إجراء المحاسبة بينهما على سعر إقفال بورصة العقود في يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ ، وهو نهاية الأجل المضروب للبائع لطلب قطع السعر فيه ، ولو كان سعر الإقفال في اليوم المذكور سعراً إسمياً لم تجر به معاملات في البورصة ، فإنه يكون قد مسخ هذا النص وانحرف في تفسيره له على المعنى الظاهر لعباراته . ذلك أن ما ورد في هذا النص من أن تكون المحاسبة على قفل بورصة كوتترانات الاسكندرية الساعة الواحدة تماماً ، صريح في الدلالة على أن المقصود به تعيين الوقت الذى يعتمد لتحديد السعر من بين ساعات العمل في اليوم الذى يقطع فيه هذا السعر ، وذلك حتى لا يثور خلاف على الوقت الذى جرت فيه عملية القطع ، لأن الأسعار في البرصة عرضة للتقلبات من ساعة لأخرى ولا تستقر على حال في اليوم

النص مسخا ترتب عليه أنه أهدر أعمال حكمه
بغير موجب .

كما شابه خطأ في الإسناد . ذلك أن العقد
خوّل المشتري الحق في قطع السعر نيابة عن
البائع في اليوم الأخير من الأجل المحدد لهذا
البائع لطلب القطع فيه إذا ما تخلف عن طلبه
قبل حلول هذا اليوم ، ويستوى أن يستعمل
البائع حقه في القطع بنفسه أو يستعمله عنه
المشتري بتفويض سابق معطى له في العقد
ومن ثم فإن إعفاء المشتري من المسؤولية إذا
لم يتيسر قطع السعر لعدم وجود مشتر
بالأسعار المحددة يسرى في الحالتين ، والنص
في العقد على هذا الإعفاء إن هو إلا تطبيق
للعرف التجاري السائد في شأن عقود بيع
الأقطان تحت القطع ذلك العرف الذي أقره
المشرع بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ الذي عدل
أخيراً بالقانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ .

أما عن الخطأ في الإسناد فمائل في قول
الحكم بأنه لم يثبت تدخل الحكومة لتحديد
الأسعار قبل يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ ،
ذلك أنه ثابت بنشرة البورصة المؤرخة
٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ .. أن سعر فبراير
وهو ١٠ و ٩٥ ريالاً هو (حد أدنى بائع) ،
وهذه العبارة تفيد بذاتها تحديد حد أدنى
لا يجوز نزول الأسعار عنه وعدم وجود
مشتر بهذا السعر؛ كما أن تدخل الحكومة في
البرصة وتحديد الأسعار صدر به قرار
وزير المالية رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ في ١٦ من
يناير سنة ١٩٥٢ بتعيين حد أدنى لأسعار

عقود القطن ببرصة العقود ، وقد حدد هذا
القرار الحد الأدنى لاستحقاق فبراير متوسط
التيلة بـ ١٠ و ٩٥ ريالاً واستمر السعر عند هذا
الحد إلى ما بعد يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ ،
ولم يبلغ الحد الأدنى إلا بالقرار الوزاري
رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ ، الصادر في ١٧ من فبراير
سنة ١٩٥٢ .

٣ - العرف التجاري السائد في شأن
عقود بيع الأقطان تحت القطع الذي أقره
المشرع بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ الذي عدل
أخيراً بالقانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، مقتضاه
أن يكون للمشتري في تلك العقود خيار التغطية
مقابل حق البائع في قطع السعر في زمن آجل ،
وذلك تأميناً للمشتري من مخاطر تقلبات
الأسعار خلال الأجل الممنوح للبائع لقطع
السعر فيه . فإذا كانت التغطية تجري في
خصوص هذا النزاع بعملية بيع يجريها
المشتري في برصة العقود في اليوم الذي
يطلب فيه البائع قطع سعر أقطانه ، وبما
يوازي كمية هذه الأقطان ، فإنه يتعذر
إجراؤها في حالة وصول الأسعار إلى الحد
الأدنى المحدد ، وذلك لعدم وجود مشتر يقبل
الشراء بهذه الأسعار .

(القضية رقم ١٦٣ لسنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١١٠

٢٦ من يناير ١٩٦١

١ - برصة : قطن ، بيع تحت القطع .

ب - قطن : طويل التيلة ، كوترانات مارس ١٩٥٢ .

بأن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية التي يكون إجراؤها ، بعملية بيع عكسية يجريها المشتري في برصة العقود في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل للقدر الذي تم قطعه ، كي يأمن تقلبات الأسعار ، ومتى تمت التغطية تحقق للمشتري مركز قائم بالبرصة قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجراها ببرصة العقود .

ولما كان القطع على سعر التعامل في برصة العقود ، على ما جرى به العرف ، مقيداً بشرط هو أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعراً اسماً ناجماً عن عدم إقبال المشترين على الشراء ، أو عدم عرض البائعين أقطانهم للبيع ، فإن المشرع قد أقر هذا العرف وقتنه بما أورده بالمادة الأولى من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ ، ولما كانت عقود بيع القطن تحت القطع محكومة بالقواعد السابق بيانها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهرها على صورتها الصحيحة والتزمها في قضائه ، فإن نعي الطاعنة بمخالفة الحكم للقانون في هذا الخصوص يكون غير صحيح .

٢ — مؤدى القرار الوزاري رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ ، الصادر بتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ ، الصادر بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٢ ، هو عدم التعامل على كوتراتات شهر مارس سنة ١٩٥٢

ح — نقض : جدل موضوعي .

د — برصة : قطن ، قرار وزاري ١٧/١٩٥٢ ، وقرار لجنة البرصة في ٥/٣/١٩٥٢ .

هـ — برصة : قطن ، المرسوم بقانون ١٢/٥/١٩٤٠ ، ورسوم بقانون ١٨/١٩٥٢ .

و — نقض : قطن ، مصلحة .

ز — فوائد : شرط استحقاق ، مدني م ٢٢٦ .

المبادئ القانونية

١ — مؤدى المادتين الأولى والثانية من المرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ ، والمادة ٨٥ من اللائحة الداخلية لقسم الأقطان في بورصة البضاعة الحاضرة ، أن عقود بيع القطن تحت القطع تعد من قبيل البيوع التي يكون تحديد الثمن فيها مقصوراً على بيان الأساس التي تنظمه في وقت لاحق للتعاقد ، وهي محكومة بالنصوص المتقدمة وتخضع لقيودها وشروطها . فتحديد الثمن فيها يتراخى ويبقى معلقاً على ممارسة كل من الطرفين لحقوقه ووفائه بالتزاماته ، وللبائع أن يحدد الثمن على أساس الأسعار التي يتم بها التعامل فعلاً في برصة العقود في أي يوم يختاره من أيام العمل بالبرصة ، أو بتلك الأسعار مضافاً إليها العلاوة أو مستنزلاً منها الخصم حسب الاتفاق ، بشرط أن لا يستنفد المهلة المقررة له في العقد لممارسة حق القطع ، وإلا كان معيار السعر هو سعر البورصة في اليوم الأخير من هذه المهلة .

وحق البائع في القطع يقابله خيار المشتري في التغطية ، ومن ثم فإن البائع ملزم

لسنة ١٩٥٢ قد صدر بتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، وحظر التعامل على استحقاق مارس سنة ١٩٥٢ الخاص بالقطن طويل التيلة ، ونص على أنه يجرى التعامل في هذا النوع من القطن على عقود شهرى مايو ويوليه سنة ١٩٥٢ ، وكان مؤدى ذلك استحالة القطع على عقد مارس سنة ١٩٥٢ بقوة قاهرة هي صدور القرار الوزارى سالف الذكر ، فإن لجنة البرصة إذ أصدرت قرارها الرقم ٥ مارس سنة ١٩٥٢ بمد عمليات القطع بالنسبة للقطن طويل التيلة إلى شهر مايو سنة ١٩٥٢ دون غرامة أو خصم ، فإنها لا تكون قد أنشأت حكماً جديداً وإنما أعملت مقتضى القرار الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه . إعماله لقرار لجنة البرصة الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ ، في حين أن هذا القرار باطل أو على الأقل لا يجوز الاعتداد به يكون في غير محله .

٥ - المشرع ، وهو على بينة من أحكام المرسوم بقانون الصادر في ١٢ من مايو لسنة ١٩٤٠ ، عند إصداره المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ لم يقرر تعطيل البرصة ، وإنما قرر فقط قفل استحقاق شهور معينة إلى شهور تالية وسكت عن عقود البضاعة الحاضرة تحت القطع . ومؤدى ذلك أنه إذ عطل البرصة في سنة ١٩٤٠ وانعدمت وسيلة تحديد أسعار البضاعة الحاضرة تحت القطع

الخاصة بالقطن طويل التيلة ، إلا أن يكون التعامل بقصد تصفية مركز قانونى قائم ، فإذا كان طرفا الخصومة متفقين على أن صفقة النزاع من القطن طويل التيلة ، وأن الشركة الطاعنة لم تخطر الشركة المطعون عليها برغبها في القطع لغاية ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، تاريخ صدور القرار الوزارى رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ وبالتالي لم تخر الشركة المطعون عليها عملية التغطية حتى هذا التاريخ ، فإنها لا تعتبر ذات مركز قائم في برصة العقود بالنسبة للصفقة مثار الخلاف ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً في عدم اعتداده بالسعر الذى قرره المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ .

٣ - إذا كانت محكمة الاستئناف قد سجلت في حدود سلطتها التقديرية عجز الطاعنة عن إثبات قيام مركز شرائى للمطعون عليها في برصة العقود بالنسبة لكمية القطن المبيعة لها من الطاعنة عند صدور القانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٨ ، فإن النعى بأن الشركة المطعون عليها من أكبر بيوتات التصدير وأن المفروض أن يكون لها إلى حين تصدير صفقة النزاع مراكز شرائية قائمة بالنسبة لهذه الصفقة مما كان يقتضى تصفيتا بالسعر الإلزامى الذى حدده المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٤ - لما كان القرار الوزارى رقم ١٧

المدنى أنه متى كان المدعى قد حدد في غريضة دعواه المبلغ الذى يطالب به ، وثبت استحقاقه ، فإنه ليس من شأن المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب . فإذا كانت الطاعنة قد حددت المبلغ الذى تطالب به مع فوائده في غريضة دعواها ، ولم يكن من شأن منازعة المطعون عليها في استحقاقه أن يجعل المبلغ المدعى به غير معلوم المقدار وقت الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ تطبيق القانون في إسناده تاريخ استحقاق الفائدة إلى يوم الحكم الابتدائى ، دون أن يلتزم حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ويقضى بالفائدة من يوم المطالبة القضائية .

(القضية رقم ٤١٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١١١

٢٦ من يناير ١٩٦٠

١ — تجزئة : موضوع غير قابل لها ؛ تنفيذ عقارى ، نزاع ملكية ، رسو مزاد .

ب — قس : طعن ، خصوم ، مرافعات م ٣٨٤ و ٤٢٩ و ٤٣١ وق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ١١ .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بىطلان إجراءات نزاع الملكية و بىطلان حكم رسو المزاد الذى انتهت به تلك الإجراءات ، وذلك استنادا إلى أن البنك — الطاعن — لم يتخذ الإجراءات الصحيحة ، وأنه لم يعلم

وضع لها حكما خاصا يحكم أسعار بيعها ، ولكنه إذ أصدر المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ قصر القفل على استحقاقات معينة وسكت عن تحديد سعر البضاعة الحاضرة تحت القطع تاركا إياها لأحكام القواعد التجارية التى تخضعه لسعر القطع الذى يجرى به التعامل الفعلى فى أول يوم من أيام التعامل على الاستحقاق التالى . ومتى كان ذلك وكان حكم المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ مختلفا عن حكم المرسوم بقانون الصادر فى سنة ١٩٤٠ وعن حكم المرسوم بقانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٢ الذى جاء على غرارهِ والذى صدر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، فإنه يمتنع القياس بين التشريع الأول والتشريعين الآخرين ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صحيحا عندما رفض هذا القياس .

٦ — إذا كان تطبيق أحكام عقود بيع القطن تحت القطع يودى إلى قطع سعر القطن المبيع من الطاعنة إلى المطعون عليها ، على أساس سعر التعامل الفعلى على عقود مايو فى أول يوم يجرى فيه التعامل عليها ببرصة العقود ؛ وكانت هذه الأسعار على ما يبين من أوراق الدعوى أقل من السعر الذى حدده قرار برصة مينا البصل الصادر فى ١٤ من مايو سنة ١٩٥٢ ، فإنه لا يكون للطاعنة نفع فى النعى على هذا القرار بأنه باطل ولا حجية له .

٧ — مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون

الورثة جميعاً بما يتخذه من إجراءات ، ودون أن يكون لهم من يمثلهم قانوناً أو يملك التحدث عن التركة ، فإن النزاع في صورته هذه يكون غير قابل للتجزئة ، ويجب لكي يكون الطعن بالنقض مقبولا شكلا في هذه الحالة أن تتخذ بالنسبة إلى جميع الخصوم فيه إجراءات الطعن التي أوجبها القانون ، فإذا بطل الطعن بالنسبة لأحدهم وأصبح الحكم نهائياً بالنسبة إليه ، بطل تبعاً بالنسبة للجميع .

٢ - الاختصاص في الطعن بالنقض وفقاً للمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات ، لا يكون إلا بتقرير يحصل في قلم كتاب المحكمة شامل لأسماء الخصوم جميعاً ، ويجب إعلانه إليهم وفقاً للمادة ١١ من القانون ٥٧

لسنة ١٩٥٩ ، ولا يعني من ذلك ماورد في المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات من أنه إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ، ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد ، وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فوات الميعاد بالنسبة لهم . ذلك أن نص المادة ٣٨٤ المشار إليه مقيد في الطعن بطريق النقض بما تفرضه المادة ٤٢٩ مرافعات من وجوب اشتمال ذات تقرير الطعن على أسماء الخصوم الواجب اختصاصهم ، وبما تفرضه المادة ٤٣١ مرافعات التي حلت محلها المادة ١١ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ من وجوب إعلان الخصوم جميعاً في الميعاد وإلا كان الطعن باطلا .

(القضية رقم ٤٦٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء المحكمة الإدارية العليا

١١٢

١١ من نوفمبر ١٩٦١

- ١ — سلطة تأديبية : ذنب إداري ، حصره في الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها .
- ب — جزاء إداري : يعينه تحديد أركان الفعل المكون للذنب الإداري ، استناداً إلى قانون العقوبات .
- ح — ذنب إداري : الغلو في تقدير خطورته يفقد قرار السلطات التأديبية مشروعته .
- د — مشروعية قرار السلطات التأديبية : معياره موضوعي ، قوامه تناسب الذنب مع نوع الجزاء ومقداره .
- هـ — المحكمة العليا : تصديها للفصل في الموضوع .

المبادئ القانونية :

- ١ — المحكمة التأديبية ، في تكييفها الفعل المكون للذنب الإداري ، وفي تقديرها الجزاء الذي يناسبه ، يجب أن ترد هذا الفعل إلى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها ، وإن تقدر الجزاء على أساس التدرج بحسب جسامة الذنب .
- ٢ — فإذا استعارت للفعل وصفاً جنائياً وارداً في قانون العقوبات ، وعينت بتحديد أركان الفعل على نحو ما حدده القانون المذكور للوصف الذي استعارته ، ثم اختارت لهذا الفعل أشد الجزاءات التي يجوز قانون التوظيف توقيعها ، كان الجزاء المقضي به معيياً ، لاستناده إلى غير النظام القانوني الواجب التطبيق .

٣ — مناط مشروعية سلطة المحاكم التأديبية في تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء ، ألا يشوب سلطة التقدير غلوه ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري ، وبين نوع الجزاء ومقداره .

٤ — معيار عدم المشروعية بسبب الغلو ، ليس معياراً شخصياً ، وإنما هو معيار موضوعي قوامه أن درجة خطورة الذنب الإداري لا تتناسب البتة مع نوع الجزاء ومقداره . ويخضع لرقابة هذه المحكمة تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية ونطاق عدم المشروعية .

الوقائع

قدم أحد الموظفين إلى المحكمة التأديبية بسبب أنه سها عن الاحتفاظ بقيمة حوالة داخل دفتر الحوالات ولما تنبه ذلك الموظف للخطأ ، حاول تصحيحه عن رعونة ، فقام في اليوم التالي بتوريد قيمة الحوالة وصحح دفتر الحوالات حتى يطابق تاريخ توريد قيمة الحوالة . وقد كفت المحكمة التأديبية جريمة هذا الموظف بأنها جنائية تزوير واختلاس ، مستعيرة هذا الوصف للتهمة من قانون العقوبات ، وعينت بتحديد أركان هذا الفعل على نحو ما حدده القانون المذكور ، ثم قضت بجزائه ، بمقولة إن هذا الجزاء هو وحده الذي حدده القانون لهذا الفعل .

عن حمل للمسئولية خشية التعرض لهذه القسوة للمعنة في الشدة . والإفراط المسرف في الشفقة يؤدي إلى استهاتم بأداء واجباتهم طمعاً في هذه الشفقة المفرقة في اللين . فكل من طرفي النقيض لا يؤمن انتظام سير المرافق العامة وبالتالي يتعارض مع الهدف الذي رعى إليه القانون من التأديب وعلى هذا الأساس يعتبر استعمال سلطة تقدير الجزاء في هذه الصورة مشوباً بالغلو . فيخرج التقدير من نطاق المشروعية . إلى نطاق عدم المشروعية . ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة . ومعيار عدم المشروعية في هذه الصورة ليس معياراً شخصياً وإنما هو معيار موضوعي قوامه إن درجة خطورة الذنب الإداري لا تتناسب البتة مع نوع الجزاء ومقداره وغنى عن البيان أن تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية ونطاق عدم المشروعية في الصورة المذكورة مما يخضع أيضاً لرقابة هذه المحكمة .

« . . أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه سار على السنن المنبع في قانون العقوبات في تكييفه للفعل المكون للذنب الإداري المنسوب إلى المتهم وفي تقديره للجزاء الذي يناسبه فقد وصفه بأن يكون جنائي تزوير واختلاس مستعيراً له الوصف الجنائي الوارد في قانون العقوبات . وعلى بتحديد أركان هذا الفعل على نحو ما حدده القانون المذكور للوصف الذي استعاره ثم اختار جزاء العزل لهذا الفعل بمقولة إن هذا الجزاء هو وحده الذي حدده القانون لهذا الفعل ومن ثم يكون الجزاء المقضى به معيماً لأنه بني على خطأ في الإسناد القانوني ، فهذا الجزاء وإن كان من بين الجزاءات التي أجاز قانون التوظيف توقيعها ، إلا أنه أسند إلى نظام قانوني آخر غير النظام القانوني الواجب التطبيق كما سلف البيان » .

ولما كانت الأحكام الصادرة بفصل الموظف يطعن فيها وجوباً أمام المحكمة الإدارية العليا ، فقد عرض عليها الطعن في هذا الحكم في ١١ من نوفمبر ١٩٦١ فقضت فيه بقبول الطعن شكلاً ، وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ومجازاة المتهم بخمسة عشرة أيام من مرتبه .

المحكمة

وقد بنت حكمها في ذلك على نحو ما حدده القانون المذكور للوصف الذي استعارته ، ثم اختارت لهذا الفعل أشد الجزاءات التي يجيز قانون التوظيف توقيعها بمقولة إن هذا الجزاء هو وحده الذي حدده القانون لهذا الفعل . إنها إن فعلت ذلك كان الجزاء المقضى به معيماً لأنه بني على خطأ في الاسناد القانوني . فهذا الجزاء وإن كان من بين الجزاءات التي أجاز قانون التوظيف توقيعها . إلا أنه أسند إلى نظام قانوني آخر غير النظام القانوني الواجب التطبيق .

« . . ولئن كانت للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك . إلا أن مناهج مشروعية هذه السلطة — شأنها كأن أية سلطة تقديرية أخرى — ألا يشوب استعمالها غلو . ومن صور هذا الغلو عدم اللامعة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره . ففي هذه الصورة تتعارض نتائج عدم اللامعة الظاهرة مع الهدف الذي تغياه القانون من التأديب . والهدف الذي توخاه القانون من التأديب هو بوجه عام تأمين انتظام سير المرافق العامة ، ولا يتأتى من هذا التأمين إذا انطوى الجزاء على مفارقة صارخة . فركوب متن الشطط في القسوة يؤدي إلى إحجام عمال المرافق العامة

يتناسب مع ما ثبت من إهماله ورعوته في أداء واجبات وظيفته مما سبق بيانه فيتعين القضاء بهذا الجزاء . وألفت الحكم المطعون فيه والذي قضى بفصل ذلك الموظف .

(القضية رقم ٥٦٢ سنة ٧ ق) .

١١٣

١٨ من نوفمبر ١٩٦١

مساعدة قضائية : طلبها قاطع لميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا .

المبدأ القانوني :

طلب المساعدة القضائية قاطع لميعاد رفع دعوى الإلغاء ، وهذا يصدق كذلك بالنسبة إلى ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لاتحاد طبيعة كل من الميعادين .

المحكمة

« حيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت أن .. يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب أو التظلم الذي يوجه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه طالبا أداء .. هذا يصدق من باب أولى على طلب المساعدة القضائية للدعوى التي يرفع صاحب الشأن رفعها على الإدارة ، إذ هو أبلغ في معنى الاستمسك بالحق والمطالبة بأدائه وأمعن في طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم الذي يقدمه الموظف إلى الجهة الإدارية بل هو في الحق يجمع بين طبيعة التظلم الإداري من حيث الإفصاح بالشكوى من التصرف الإداري ومن طبيعة التظلم القضائي من حيث الاتجاه إلى القضاء طلبا للانتصاف ، إذ لم يمنعه عن إقامة الدعوى رأسا سوى عجزه عن أداء الرسوم .. »

« .. ومن ناحية أخرى يبين من مطالعة أوراق التحقيق وتقرير الاتهام ومحضر جلسة المحكمة التأديبية ومذكرة التهم المقدمة للمحكمة المذكورة أن الفعل المنسوب إلى الموظف المذكور يقوم أساساً على سهو منه في الاحتفاظ بقيمة الحوالة داخل دفتر الحوالات ، مما لا يعدو كونه إهمالا في القيام بواجبات وظيفته أو بمعنى آخر عدم مراعاة للدقة في أدائها ، ثم رعوته في تصحيح دفتر الحوالات حتى يطابق تاريخ توريد قيمة الحوالة . وآية ذلك ما ثبت من أنه هو الذي تنبه إلى عدم توريد قيمة الحوالة فوردها من تلقاء نفسه ولم ينبه أحد إلى ذلك . وأن المدة بين تاريخ سحب الحوالة وتاريخ توريد قيمتها لم تزد عن يوم واحد من أيام العمل . ومن ثم فدرجة خطورة هذا الإهمال ، وهذه الرعونة وهما التكيف السليم للفعل بحسب الوقائع الثابتة في الأوراق بل وفي الحكم المطعون فيه ذاته -- لا تتناسب البتة مع جزاء العزل الذي قضى به الحكم المطعون فيه . وهذه المفارقة الصارخة أو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره تعيب الجزاء المقضى به .. »

ثم قررت المحكمة أنه « لما كانت الدعوى مهية للفصل فيها وكان موضوعها قد سبق طرحه برمته على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بعد إذ أبدى ذوو الشأن ملاحظاتهم بصدده واستوفوا فيه دفاعهم ومستنداتهم فإن لهذه المحكمة أن تتصدى للفصل في الموضوع ولا وجه لإعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية المختصة للفصل فيها من جديد . »

وعلى ذلك فقد انتهت المحكمة إلى أن خصم عشرة أيام من مرتب التهم هو الجزاء الذي

وعن توكيل محام . فلا أقل . . من أن يترتب على طلب المساعدة القضائية ذات الأثر للترتب على مجرد الطلب أو التظلم الادلوي من حيث قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع دعوى الالغاء ، وغنى عن البيان أن الأثر للترتب على طلب المساعدة القضائية من حيث قطع التقادم أو قطع ميعاد دعوى الالغاء يظل قائماً ويقف سريان التقادم أو الميعاد حين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض . . إذ يقف هذا السريان طالما كان الأمر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره ولكن إذا ما صدر القرار وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانوني محسوباً من تاريخ صدوره . فان كانت دعوى الغاء تعين أن يكون خلال الستين يوماً التالية .

. . وهذا يصدق كذلك بالنسبة إلى ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ، لاتحاد كل من اليعادين من حيث وجوب مباشرة إجراء رفع

الدعوى أو الطعن قبل انقضائها ، والأثر القانوني للترتب على مراعاة المدة المحددة فيها أو تفويتها من حيث قبول الدعوى أو الطعن أو سقوط الحق فيهما وبالتالي إمكان طلب الغاء القرار الاداري أو الحكم المطعون فيه أو امتناع ذلك على صاحب الشأن المتخلف .

« ومن حيث إنه ثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صادر في ١١ من يونيو سنة ١٩٥٩ وأن المدعى تقدم بطلب إعفائه من رسوم الطعن في هذا الحكم بطلب الاعفاء رقم ٦٨ لسنة ٥ القضائية بتاريخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٩ وصدر القرار برفض طلبه في ١٦ من ابريل سنة ١٩٦٠ فأقام طعنه في ١٨ من مايو سنة ١٩٦٠ ومن ثم فإن هذا الطعن يكون مقبولا شكلاً لرفعه في الميعاد القانوني .

(القضية رقم ١٢٩٠/١٥٥٢ سنة ٥ ق) .

قضاء محكمة الاستئناف

وتتناهى من إسهاد الوفاء والوراثه دون أن تفيد بأن يكون الحكم الشرعى محصوراً فى إدخال بعض الورثة أو إخراج آخرين . وحق يفيد منه كل صاحب مصلحة فى إهدار حجية الإعلام الشرعى الغير مطابق للحقيقة والواقع . — رأى للشرع تعديل صياغة النص بحذف العبارات المحددة للحكم الشرعى الذى يقتصر على مجرد إخراج بعض الورثة أو إدخال آخرين وأورد فى التعديل عبارة تنسق مع رغبته فى أن يشمل الحكم الشرعى الذى يهدر حجية الإعلام للغير مطابق للحقيقة والواقع فقال « ما لم يصدر حكم شرعى على خلاف هذا التحقيق » . وليس من شك فى أن هذا التعديل أشمل لحالات ما كان النص بالصياغة الأولى ليستوعبها — ذلك أن مفهوم عبارة إدخال بعض الورثة أو إخراج البعض الآخر لا يتأتى إلا فى دعوى شرعية بالوفاء وتعيين الورثة ، وهى من الدعاوى التى قد لا تتكامل عناصرها الشكائية لكل صاحب مصلحة فى إهدار حجية الإعلام الشرعى الذى استصدر على خلاف الحقيقة والواقع ، أما الصياغة المعدلة فهى تتسع لإهدار حجية الإعلام الشرعى بحكم فى أى دعوى من أى نوع طالما أن هذا الحكم قد صدر من المحكمة المختصة فى نطاق سلطتها القضائية — وكما قالت محكمة النقض بحق فى حكم ١٩٥٨/٦/١٩ إن هذا الحكم كما يكون فى دعوى أصلية يصح أن يكون فى دفع أبدي فى الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعى ، وهذا الحكم قد أجاز له للشرع وحد به من حجية الإعلام ، وذلك إفصاحاً عن مراده فى أن حجية الإعلام الشرعى بتحقيق

١١٤

محكمة استئناف المنصورة

٤ من نوفمبر ١٩٦١

وفاة : لإسهادتحقيقها ، حجته ، لائحة شرعية ٣٦١ م

المبدأ القانونى :

للضرورة فى إسهاد تحقيق وفاة ووراثه ، يرى أنه جاء على خلاف الحقيقة والواقع ، أن يرفع دعوى بطلب إبطاله وعدم الاعتراف بآثاره ، كما أن له إذا كانت هناك دعوى استند صاحبها إلى مثل هذا الإسهاد ، أن يدفع تلك الدعوى طالباً عدم الاعتراف بالإسهاد .

المحكمة

« وبما أن مشار الخلاف بين أطراف الخصومة المستأنف من جانب . والمستأنف عليه والنيابة العامة فى الجانب الآخر يقوم حول تفسير ما نصت عليه المادة ٣٦١ من اللائحة الشرعية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٢ سنة ١٩٥٠ ومن ثم يجعل الرجوع إلى النص ذاته قبل هذا التعديل وإيراد النص المعدل للوقوف على ما استهدفه المشرع من تعديله ، وبالتالي الوقوف على صحيح حكم القانون فى تفسيره .

« وبما أن نص المادة ٣٦١ القديم كان يجرى بأن تحقيق الوفاء والوراثه يكون حجة فى خصوص الوفاء والوراثه ما لم يصدر حكم شرعى بإخراج بعض الورثة أو إدخال آخرين . وقد كان هذا النص قاصراً عن شمول كل الحالات التى تتعارض

« وبما أنه حاصل ما تقدم أن من حق للضرور في إشهاد تحقيق وفاء ووراثه يرى أنه جاء على خلاف الحقيقة والواقع، أن يرفع بطلب إبطال هذا الاشهاد وعدم الاعتداد بآثاره، دعوى أصلية أمام المحكمة المختصة كما أن له، إذا ما كانت هناك دعوى استند صاحبها على مثل هذا الإشهاد، أن يدفع تلك الدعوى طالباً عدم الاعتداد بالاشهاد للغاير للحقيقة والواقع إذ ليس فيما جرى به نص المادة ٣٦١ من اللائحة الشرعية بعد تعديلها في سنة ١٩٥٠، ولا فيما جرى به قضاء المحاكم ما يجافي هذا النظر — ومن ثم يكون هذا الحكم المستأنف قد خرج على ما ألوف ما استقر عليه قضاء المحاكم وصحيح حكم القانون متمين الإلغاء ويكون الاستئناف في موضوعه مقبولا .

« وبما أن الحكم المستأنف إذ قضى فقط بعدم قبول الدعوى ولم يمس موضوعها . فلا يقال بأن محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها وقالت كلها في الدعوى موضوعاً — ومن ثم يحق إحابة المستأنف إلى طلب إعادة الدعوى إلى تلك المحكمة للسير فيها وفقاً للمنهج الشرعي » .

(القضية رقم ٣ سنة ١٩٦١ كلى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد كامل البهنساوى رئيس المحكمة ومحمد شوقي حسن الجرزاوى وسيد محمد عرفه المستشارين . وحضور السيد الأستاذ أحمد محمد خليل رئيس النيابة) .

١١٥

محكمة استئناف المنصورة

٤ من نوفمبر ١٩٦١

- ١ — شريعة : اسلامية ، مسيحية ، مصادرهما .
- ب — أقباط : ارتوذكس ، أحوال شخصية ، قواعد موضوعية ، تقاليد ، عرف ، طلاق ، زنا .
- ج — طلاق : متسبب في الخلاف .

الوفاة والوراثه الذى يصدر بناء على إجراءات تقوم في جوهرها على تحقيقات إدارية ، يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة .

« وبما أن تفسير كل من النيابة العامة والمستأنف عليه — لعبارة محكمة النقض بالقول : « أن الحكم الشرعى الذى يهدر حجية الإعلام الشرعى لا يكون إلا حكماً في دعوى الوفاة والوراثه . وأن محكمة النقض قد قصدت هذا الحكم وحده عند قولها : [في دعوى أصلية] ، إذ أنها الدعوى الإيجابية الوحيدة التى تنتج ما كان ينتجه الإعلام الشرعى في ثبوت الوفاة وتعيين الورثة . وأن الدعوى بطلب بطلان الإشهاد الشرعى للغاير للحقيقة ليست هى الدعوى الأصلية التى تعنيها محكمة النقض ، لأنها دعوى سلبية ، لو حكم فيها بالطلبات لكان الحكم فيها غير مثبت لوفاة أو لوراثه » . هذا التفسير الذى تنادى به النيابة والمستأنف عليه ، ينقضه ما جرت به أصول الفقه في أن : « المطلق يجرى على إطلاقه ما لم يقيد أو ينحصر بنص صريح » .

ولما . كانت عبارة حكم النقض لم تصف الدعوى الأصلية التى أشارت إليها بأى وصف معين ، فلا محل للعسف في إيراد قيد على هذه العبارة عند التفسير والقول بأنها هى وحدها دعوى الوراثه .

وإذا أضيف إلى ما سلف أن حكم النقض ذاته قد أتاح للحكم في دفع يدي في الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعى ، ما أتاحه للحكم في الدعوى الأصلية من إهدار حجية الإعلام الشرعى ، وكان دفع الدعوى يقصد به مجرد ردها ولا يتطلب صاحبه الحكم له إيجابياً بشئ ما . إذا ما كان كل هذا كان قول النيابة بضرورة أن تكون الدعوى التى يهدر حكمها حجية الإعلام دعوى إيجابية ، قولاً لا يسانده القانون .

المبادئ القانونية :

١ — تفسير عبارة « تصدر الأحكام وفقاً لشريعتهم في نطاق النظام العام » الوارد في القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ م بأن مصدر الشريعة الإسلامية ليس القرآن وحده بل السنة والاجماع والقياس ، وكذلك الحال بالنسبة للشريعة المسيحية فمصدرها لا يجوز أن يقتصر على الإنجيل وحده بل ما أسنته الرسل وخلفاؤهم من بعدهم ويطلق عليها علماء اللاهوت « تقاليد » وهي ما تعرف في لغة القانون « بالعرف » .

٢ — لم يقن المشرع المصري — بعد — لطائفة الأقباط الأرثوذكس قواعد موضوعية تحكم مسائل أحوالهم الشخصية ، ولكن جرت مجالسهم المليئة القديمة من عشرات السنين على إمكان إجابة أحد الزوجين لطلب الطلاق ، لغير مجرد علة الزنا الواردة في الكتاب المقدس ، فأصبح ذلك تقليداً بينهم ، أى عرفاً في أحوالهم الشخصية يحكم به القاضي عند افتقاره للنص الوضعي ، عملاً بنص المادة الأولى من القانون المدني . والعلة الوحيدة التي أجاز السيد المسيح في الإنجيل التطبيق بسببها وهي علة الزنا ، أصبحت وحدها لا تستقيم مع مصلحة المجتمع وظروفه وأوضاعه الحالية .

٣ — التطبيق شر لا يدفع به إلا شر أكبر فلا يجوز إجابة طلب الطلاق إلا لضرورة ملحة لا سبيل لرفعها بغير سلوك هذا الطريق الشائك وبأقل الأضرار الممكنة .

وأهم شروط إجابة طلب التطبيق للفرقة المستطيلة والكراهية مع الإساءة ، ألا يفيد المتسبب في الخلاف من عنته .

المحكمة

« .. وبما أن مصادر مسائل الأحوال الشخصية سواء في الشريعة الإسلامية أو في الشريعة المسيحية أصلها حقائق أوصى بها الله — وهي بهذه المثابة ليست في الأمور التي تترك للأذهان البشرية تخترع فيها شيئاً جديداً .

على أنه وإن كان الأصل ألا يضاف إليها دخیل ، فإنها من ناحية أخرى لا يعترها جمود . فليس ما يمنع من تطورها ، ولا محل للقول بأن مصدر الشريعة الإسلامية وللمسيحية هو وحده القرآن في الأولى والإنجيل في الثانية ، إذ من المقرر شرعاً في الشريعة الإسلامية أن مصدرها ليس القرآن وحده بل السنة والاجماع والقياس . وأن مصدر الشريعة المسيحية ليس الإنجيل وحده بل ما أسنته الرسل وخلفاؤهم من بعدهم ، وهذه إما أن تكون تعاليم قال بها الرسل سواء نقلاً عن السيد المسيح أو من أنفسهم ، أو قال بها خلفاء الرسل ، وهم مجتمعون في مجمع مقدس ، أو قال بها أحد الأساقفة أو البطارقة دون أن يدعوا مجماً مقدساً للانعقاد . ويطلق على هذه التعاليم جميعها لدى علماء اللاهوت « تقاليد » ، وهي ما تعرف في لغة القانون « بالعرف » فلما كان ذلك وكان المشرع المصري لم يقن قواعد موضوعية تحكم مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين ومنهم طائفة الأقباط الأرثوذكس ، وإنما قرر أن هذه المنازعات تصدر فيها الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم ، تعين إعمال قواعد العرف الذي استقر عليه العمل بين أفراد تلك الطائفة ، والذي أقره المجلس للـ

شر لا يدفع به إلا شراً أكبر ، وأنه لا يجوز أن يكون وسيلة لتحقيق الشهوات أو النزوات ، فلا يتوسع في إجابة طلب الطلاق إلا لضرورة ملحة لا سبيل لدفعها بغير سلوك هذا الطريق الشائك ، وبأقل الأضرار الممكنة محافظة على سلامة المجتمع وكيانه .

« وبما أنه .. جرى قضاء المحاكم واستقر في منازعات .. الأقباط الأرثوذكس .. على إمكان إجابة أحد الزوجين إلى طلب التطلق لغير علة الزنا . وفي مثل واقعة هذه الدعوى متى تكامل فيها ثبوت شروط أربعة :

أولها — إساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر أو إخلاله بواجباته الزوجية قبله إخلالاً جسيماً يؤدي إلى استحكام النفور بينهما استحكاماً ينتهي بالفرقة بينهما .

وثانيها — أن تستطيل الفرقة بين الزوجين ثلاث سنوات على الأقل باعتبارها مدة تصلح للوقوف على مدى الضرر الذي يعود على الزوجين من استمرار الزوجية .

وثالثها — استحالة عودة الحياة الزوجية لقيام قرائن أحوال لدى المحكمة في الخصومة المطروحة عليها

رابعها — ألا يفيد للتسبب في الخلاف من عتته ، على أساس أن من يعتمد من الزوجين إلى اصطناع أسباب الخلاف رغبة منه في التحلل من رابطة الزوجية للقدسة ، يتعين أن يرد عليه قصده السيئ ..

(القضية رقم ٧ سنة ١٩٦٠ ملى بالهيئة السابقة) .

العام لها في سنة ١٩٣٨ ، وإن كانت قواعد لم يصدر بها قانون من قوانين الدولة له قوته الآمرة الملزمة ؛ إلا أن المجالس لللية ظلت تطبقه طوال المدة من سنة ١٩٣٨ حتى نهاية سنة ١٩٥٥ ؛ تاريخ إلغائها بالقانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ .

ومن تلك القواعد ما يحيز التطلق لغير علة الزنا فقط . كما تقول بذلك النيابة العامة في مذكرتها (تراجع المادة ٥٧ من تلك القواعد) وذلك كله بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المدني التي تنص على أنه « إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى قواعد العرف .. الخ » .

« وبما أنه لا محل لأن يقال إن في هذه القواعد العرفية خروجاً على النص الصريح الوارد في الكتاب المقدس الذي نهى عن التطلق لغير علة الزنا . وأن من شروط القواعد العرفية ألا تخالف نصاً صريحاً من نصوص الكتاب المقدس ، أو مبدأ أساسياً من المبادئ التي تقوم عليها الشريعة الدينية كبداً ثبات الزواج ودوامه عند الأقباط الأرثوذكس . لا محل للقول بهذا الخروج إذا روعى أن النص الذي قصر التطلق على العلة الوحيدة التي نادى بها السيد المسيح وهي الزنا ، لا يستقيم مع صالح المجتمع في ظروفه وأوضاعه الحالية ذلك أن المسيح رسم للمجتمع صورة السكالم الآلهي ويطالب البشر بأن يحاولوا بلوغه ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، فإذا قصرت طاقتهم البشرية المحدودة عن بلوغه فلا جناح عليهم إذا هم نظموا علاقاتهم بما يتفق وصالح المجتمع الذي يعيشون فيه في نطاق القاعدة القائلة بأن التطلق

قضاة المحاكم التجارية

١١٦

محكمة اسكندرية الابتدائية

٢٧ من ديسمبر ١٩٥٨

١ — افلاس : تفليسة ، دين ، قبوله بعد إعلان حالة الاتحاد .

ب — امتياز : محام ، اتعابه .

المبادئ القانونية :

١ — للدائن حق التقدم بدينه حتى وقت عمل الصلح ، ويصير تحقيق دينه وتأْييده في جمعية الصلح ، فإذا رفض الدائنون الصلح مع المفلس وأصبحوا في حالة اتحاد ، فللدائن المتأخر المعارضة في التوزيعات الجديدة بطريق الحجز تحت يد وكيل التفليسة .

٢ — الامتياز الخاص الذي يضمن للمحامي اتعابه على موكله ، يقع على كل الأموال التي تؤول للوكل في النزاع موضوع التوكيل ، وتأتي مرتبة هذا الامتياز بعد امتياز المصروفات القضائية .

« . . . وحيث إنه يؤخذ من نص المادة ٢٨٨

تجاري أن تقديم سندات الديون واجب على جميع الدائنين سواء أكانوا عاديّين أو ممتازين أو مرتهنين أو أصحاب حقوق اختصاص ، وترتد العلة في ذلك إلى أن الدائنين العاديين وأصحاب حقوق الامتياز العامة يفقدون بشهر الإفلاس حقهم في اتخاذ إجراءات فردية ضد المدين ، فليس أمامهم للحصول

على الوفاء إلا التقدم في التفليسة بحقوقهم . أما الدائنون المرتهنون وأصحاب الاختصاص وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة على منقول أو عقار ، فتبدو مصلحتهم في تقديم ديونهم وتحقيقها في القرض الذي لا يكفي فيه المال الحمل بالتأمين للوفاء بها بأسرها ، وفي القرض الذي تكون فيه هذه التأمينات غير فعالة بسبب تقدم بعضهم أو غيرهم عليهم في المرتبة . (استئناف مختلط ١٩١٩/١٢/٢ البتآن س ٣٢ ص ٣٩ واستئناف اسكندرية ١٩٤٩/١٢/٢٥ وهو حكم غير منشور) .

والدائنين عشرون يوماً لتقديم ديونهم من تاريخ إخطارهم بذلك بطريقة الشر في الصحف ، وفي لوحة المحكمة ، وبالخطابات التي ترسل إليهم ، مضافاً إليها ميعاد المسافة بين مركز محكمة الإفلاس ومحل الدائن إذا كان مقماً في غير دائرة المحكمة (٢٨٩٢) ؛ وإذا تأخر الدائن في التقدم بدينه خلال هذا الميعاد فلا يضيع عليه حقه ، وإنما يثبت له مع ذلك حق التقديم حتى وقت عمل الصلح ، وحينئذ يصير تحقيق دينه وتأْييده في جمعية الصلح .

فإذا رفض الدائنون الصلح مع المفلس وأصبحوا في حالة اتحاد ، فلا يحرم الدائن المتأخر في التقديم حتى ذلك الوقت من حقه ، بل تجوز له المعارضة في التوزيعات الجديدة بطريق الحجز تحت يد السنيديك (وكيل التفليسة) مع تكليفه بالحضور أمام محكمة الإفلاس بميعاد ثمانية أيام كاملة من توقيع الحجز ، ويعلن الدائنون الذين قبلت ديونهم يوم الجلسة بخطابات محررها كاتب

الأخير من أموال في النزاع موضوع التوكيل ، حتى جاء قانون المحاماة رقم ١٩٨ الصادر في ١٩ يونيو سنة ٤٤ فاصلاً في هذا الخلاف مانحاً في المادة ٤٩ منه أتعاب المحامي امتيازاً خاصاً ، وهذا الامتياز يقع على كل الأموال التي تؤول للموكل في النزاع موضوع التوكيل سواء كانت هذه الأموال منقولات أم عقارات ، وتأتي مرتبة هذا الامتياز بعد امتياز المصروفات القضائية ومصروفات المبالغ المستحقة للخزانة العامة ، بشرط ألا يعس الحقوق العينية قبل رفع الدعوى ، وإذا استبدل القانون السالف بالقانون رقم ٩٦ لسنة ٥٧ ، نص القانون الأخير في المادة ٥٠ منه على ذلك الامتياز . .

« وحيث . . أن الثابت من أمرى التقدير المتقدمين من المعارض ، أن الأمر الأول عن أتعاب القضاة رقم ٣٤ سنة ٥٣ ، ٦٦ سنة ٥٣ تجارى كلى اسكندرية والخاصتين بإشهار إفلاس شركة كولوتسوس وكارللى وشركاؤهما سالفه الذكر ، وأن الأمر الثانى متعلق بأتعاب الدعوى المستعجلة رقم ١٦٤ سنة ٥٣ التى كان مطلوباً فيها وضع الشركة المذكورة تحت الحراسة وفي الاستئناف القاضى بدعوى شهر الإفلاس ، ولم يعارض وكيل اتحاد الدائنين في هذين الأمرين رغم إعلانه بهما . . وبذلك أصبح الأمران نهائين ومن ثم يتعين قبول دين المعارض . . في التفليسة كدين عادى إذ لم يؤل إلى الشركة المفلسة أموالاً في النزاع موضوع أمرى التقدير ، ومن ثم فلا يمنع هذا الدين امتيازاً خاصاً وفقاً لنص المادة ٥٠ من قانون المحاماة رقم ٩٦/٥٧ . »

(القضية رقم ٦٩٦ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى رئاسة وعضوية السادة الأسانذة عبدالوهاب ابراهيم أبو سريع وأحمد خيرت ومحمود حسين) .

المحكمة ، ويجب أن يقع الإعلان قبل يوم الجلسة بثلاثة أيام على الأقل ، وتكون مصاريف الحجز والإعلان على الدائن المتخلف ، وللدائنين الذين أعلنوا التدخل في النزاع ، ويتحملون مصاريف التدخل (٣٣١ م) .

ولا يترتب على توقيع الحجز والمعارضة وقف التوزيعات التى أمر بها وكيل التفليسة (٣١٢ م) وإذا شرع في توزيعات جديدة قبل الحكم في المعارضة جاز إدخال الدائن فيها بالمبلغ الذى تقدره المحكمة تقديرأ مؤتمناً ، على أن يحفظ النصيب الذى يخصه في التوزيع حتى يصدر الحكم ، وإذا حكم بالدين جاز للدائن الحصول على نصيبه المحفوظ والاشتراك في التوزيعات المستقبلية ، ويكون من حقه أن يأخذ منها فضلاً عن نصيبه الحصة التى كانت تؤول إليه في التوزيعات السابقة لو أنه تقدم بدينه في المواعيد القانونية (٣١٢ م) ؛ ولكن يمتنع عليه المطالبة بنصيبه في التوزيعات السابقة على المعارضة (أصول الإفلاس للدكتور مصطفى طه الطبعة الثانية سنة ٥٧ ص ٢٠٣ وما بعدها) .

« وحيث إن الامتياز لا يقرر إلا بمقتضى نص القانون ، وفي ذلك تقول المادة ١١٣٠/٢ من القانون المدنى : « ولا يكون للحق امتياز إلا بمقتضى نص في القانون » ، فالقانون هو مصدر حق الامتياز المباشر وبذلك يستحيل ترتيب الامتياز بالاتفاق ، ويمتنع على القاضى أن يقرر امتياز دين مهما كانت صفته ، ما دام القانون لا يقضى بامتياز (راجع في نفس المعنى اسكندرية الابتدائية ٥٦/١١/٢٤ المحاماة س ٣٨ رقم ١٠ بند ٥٧٢ ص ١٢٨٩) وقد اختلفت أحكام المحاكم في الماضى فيما يتعلق بالامتياز الذى يضمن للمحامي أتعابه على موكله بالنسبة إلى ما يؤول إلى هذا

١١٧

محكمة اسكندرية الابتدائية

٢٨ من نوفمبر ١٩٥٩

تفليسة : وكيلها ، أوامره ، التظلم منها .

المبدأ القانوني :

ناط القانون بوكيل التفليسة تعجيل أشغالها وملاحظة إدارتها بطريق إصدار أوامر ، تعتبر من قبيل الأعمال الولائية ، ويجب أن لا تتعدى دائرة إدارة التفليسة ومراقبتها ، وألا تمس حقوق ذوى الشأن .

والأصل أنه لا يجوز التظلم منها ، إلا إذا وجد نص يجيزه ، على أن يرفع في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت إعلان الأمر .

المحكمة

« . . . وحيث إن . . . القانون قد ناط بوكيل التفليسة تعجيل أشغال التفليسة وملاحظة إدارتها بطريق إصدار أوامر » *ordonnance* ، وتعتبر هذه الأوامر من قبيل الأعمال الولائية *juridiction gracieuse* ، ويجب ألا تتعدى دائرة إدارة التفليسة ومراقبتها وألا تمس حقوق ذوى الشأن ، وأما للسائل التي تمس هذه الحقوق فهي من اختصاص محكمة الافلاس ذاتها وهي تسترشد فيها برأى مأمور التفليسة . (استئناف اسكندرية ١٩٥٨/١٠/٢٠ في الاستئناف رقم ١٧٣ سنة ١٤ قى تجارى إفلاس وهو حكم غير منشور) .

« وحيث إن الأصل أنه لا يجوز التظلم من القرارات التي يصدرها وكيل التفليسة في نطاق اختصاصه ولا يكون الطعن جائزاً إلا في حالتين : الأولى — إذا وجدت نصوص تميز التظلم

(تجارى م ٢٣٦) ، وقد بين القانون في مواضع شتى الأوامر التي يجوز الطعن فيها كالأمر الصادر في التظلم من أعمال الستديك (م ٢٥٥) والأمر بتقدير نفقة للمفلس وعائلته (م ٢٦٥) .

الثانية — إذا كان قرار وكيل التفليسة لا يدخل في حدود نطاق وظيفته . ويستفاد هذا الاستثناء من نص المادة ٣٩٥ من القانون التجارى والتي تنص على أنه لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الأحكام الصادرة في التظلم من الأوامر التي أصدرها مأمور التفليسة حسب حدود وظيفته . ولذلك قضى مثلاً بجواز الطعن في قرار مأمور التفليسة بوضع يد وكيل الدائنين على عقار تدعى زوجة المفلس أنه مملوك لها ، ويرفع التظلم في هاتين الحالتين إلى المحكمة الابتدائية التي شهِرت الافلاس أى المحكمة التي يتبعها المأمور (م ٢٣٦) . (راجع في هذا المعنى أصول الافلاس للدكتور مصطفى طه الطبعة الثانية سنة ١٩٥٧ بند ٢١٠ ص ١٨٤) .

إلا أن الرأى الغالب فى الفقه والقضاء على وجوب رفع التظلم في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت إعلان الأمر للمفلس أو ذوى الشأن تطبيقاً للمادة ٣٩٤ التي تضع هذا الميعاد لاستئناف الأحكام الصادرة في مواد الافلاس ، (الافلاس للدكتور محسن شفيق طبعة سنة ١٩٥١ بند ٤٢٩ ص ٦٢٤ والأحكام المنشورة بهامش ص ٦٢٦ رقم ١) .

« وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم يكون ميعاد التظلم من أمر مأمور التفليسة الصادر في ٢٢/١٢/١٩٥٨ هو خمسة عشر يوماً يبدأ من يوم ١١/٢/١٩٥٩ وهو تاريخ الخطاب الذي أرسله وكيل الدائنين إلى للتظلمين باقرارهما بصحيفة التظلم — وفيه يخطرهما بصدور الامر المذكور . لما كان ذلك وكان التظلم قد رفع في ٨/٧/١٩٥٩ أى بعد مضي أكثر من خمسة عشر يوماً على

تاريخ علمهما بالأمر فإن التظلم يكون قد قدم بعد الميعاد والمحكمة من تلقاء نفسها أن تقضي بعدم قبوله لتعلق الميعاد بالنظام العام ويتعين الحكم بذلك مع إلزام المتظلمين بالمصروفات عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات ..

(القضية رقم ٦٩٥ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى رئاسة السيد الأستاذ أحمد خيرت) .

١١٨

محكمة اسكندرية الابتدائية

٣٠ من نوفمبر ١٩٥٩

١ - ق المرافعات : تطبيقه بالنسبة للمواعيد .

ب - جرك : معارضة جركية ، إضافة ميعاد المسافة .

المبادئ القانونية :

١ - يعتبر قانون المرافعات القانون الأساسى فى مسائل الإجراءات ، ويجب الرجوع إليه كلما ظهر نقص أو غموض فى نصوص القوانين الأخرى ، أو سكت القانون الخاص عن حكم مسألة من المسائل .

٢ - يجب أن يضاف ميعاد مسافة إلى ميعاد المعارضة المنصوص عليه فى المادة ٣٦/٢ من اللائحة الجركية .

محكمة

« .. وحيث .. قانون المرافعات يعتبر القانون

الأساسى فى مسائل الإجراءات على العموم التى تتبع أمام المحاكم المدنية والتجارية وقضايا الأحوال الشخصية ومسائل الولاية على المال ، إذ أن الشرع لم يضع لغيرها من الإجراءات قواعد خاصة

إلا بسبب اختلاف جوهرى قام بينها وبين المسائل المدنية أو التجارية وما إليها ، لذلك وجب أن يبقى قانون المرافعات هو القاعدة وما عداه استثناء بمعنى أنه يجب الرجوع إلى القواعد التى تضمنها ، كلما ظهر نقص أو غموض فى نصوص القوانين الأخرى ، أو سكت القانون الخاص عن حكم مسألة من المسائل ، وذلك لسد النقص ، أو إيضاح الغموض ، أو الوقوف على حكم القانون فى هذا الشأن . ولكن يلاحظ أنه لا يعمل بنصوص قانون المرافعات إلا إذا تضمن قواعد عامة لا أحكاماً شاذة ، لأن ما ورد على سبيل الاستثناء لا يقاس عليه . (قواعد المرافعات للشهاوى ، طبعة سنة ٥٧ بند ٦ ص ٧) .

« وحيث إن نصوص قانون المرافعات الخاصة بطريقة حساب المواعيد وامتدادها لبعد المسافة أو للعطلة الرسمية (المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ مرافعات) هى نصوص تقرر قواعد عامة تتبع ليس فقط بالنسبة للمواعيد الرسوم فى قانون المرافعات ، بل كذلك بالنسبة لغيرها من المواعيد المقررة فى القوانين الأخرى ، فالأصل هو اتباع ما تقرره هذه المواد والاستثناء هو الخروج عليها ؛ ومن ثم إذا سكت المشرع فى قانون من القوانين عن تبيان طريقة أخرى لحساب الميعاد أو لامتداده بالمسافة أو بالعطلة الرسمية ، حمل مكوته على الأصل الرسوم فى قانون المرافعات ، بمعنى أنه لا محل للخروج على القواعد المقررة فى هذه المواد الثلاث إلا إذا أبان المشرع عن نيته فى ذلك .

« وحيث إن المادة ٢١ مرافعات نصت على أنه : « إذا كان الميعاد معيناً فى القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومتراً بين المكان الذى يجب

٢ — الأخشاب تعتبر من الطرود بسبب طبيعتها .

٣ — علاقة الناقل البحري بمصلحة الجمارك ، علاقة إدارية ينظمها ويحكمها قانون إداري هو اللائحة الجمركية .

المحكمة

« . . . حيث إن الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية المعدلة بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ ، تنص على أن الزيادة التي لا تتجاوز ١٠ ٪ ، والنقص الذي لا يتجاوز ٥ ٪ من البضائع المشحونة صباً لا يستوجبان تقرير الغرامة ، ولا تستحق الرسوم الجمركية على ما نقص من البضاعة في حدود النسبة المشار إليها ، فإن مدلول ذلك أن الإعفاء من الغرامة في حالي النقص والزيادة في البضائع المقدمة للكشف عما هو وارد في مانيستو الشحن ، إنما ينصرف إلى البضائع المشحونة صبا دون البضائع المشحونة في طرود (نقض ٧ / ٥ / ٥٩ مجموعة التبويب س ١٠ نمرة ٦١ / ٢ ص ٣٩٠ ونقض ١٢ / ٢ / ٥٩ نفس المرجع سنة ١٠ نمرة ٢١ / ١ ص ١٥٠ ، واستئناف اسكندرية ١٨ / ١ / ١٩٦٠ في الاستئناف رقم ٨١ سنة ١٥ ق تجارى وهو غير منشور) .

« وحيث إنه لما تقدم لاستيفاد الشركة المعارضة من الإعفاء الوارد بالمادة ٣٧ لأن البضائع موضوع النزاع قد وردت طروداً ، إذ من المسلم به أن الأخشاب تعتبر من الطرود بسبب طبيعتها ، لأنها تتميز ببناتها وغير مختلطة بغيرها مما لا يصعب معه تمييزها وعددها ، فتعتبر كل قطعة من الخشب وحدة قائمة بنفسها ، ولذلك فأمثال هذه البضائع يذكر عددها في عقد النقل ، وعلى

الاتقال منه وبين المكان الذى يجب الانتقال إليه ؛ وما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلومتراً يزداد له يوم على اليعاد ، ولا يجوز بأية حال أن يتجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام . . » .

« وحيث إن . . المسافة بين بورسعيد . . وبين الاسكندرية . . هي ٣٦٠ كيلومتر ، ثم ذكرت في مذكرتها أنها ٥٥٣ كيلو متراً ولم يعترض الحاضر عن المعارض ضدها على ذلك .

« وحيث إنه ترتيباً على ما تقدم يجب أن يضاف ميعاد مسافة مقداره أربعة أيام فقط — وهو الحد الأقصى الذى أجازته المشرع ليصل إليه ميعاد المسافة — إلى ميعاد المعارضة المنصوص عليه فى المادة ٣٦ / ٢ من اللائحة الجمركية وهو خمسة أيام من تاريخ اعلان قرار الغرامة إلى الشركة المعارضة وبذلك يصبح ميعاد المعارضة الحالية تسعة أيام من تاريخ الاعلان » .

(القضية رقم ١٩٦ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى بالهيئة السابقة) .

١١٩

محكمة اسكندرية الابتدائية

٨ من فبراير ١٩٦٠

١ — جرك : بضائع مشحونة ، غرامة الزيادة والنقص .

ب — أخشاب : بضائع مشحونة ، في طرود ، صبا .

٢ — ناقل بحري : علاقته بالجرك .

المبادئ القانونية :

١ — الإعفاء من الغرامة الجمركية على الزيادة والنقص في حدود النسبة المباحة ، ينصرف إلى البضائع المشحونة صباً دون البضائع المشحونة في طرود .

المبادئ القانونية

١ - العقود الإدارية ، التي تخضع للقانون العام ، والتي يطلق عليها اصطلاح العقود الإدارية ، غير العقود الإدارية التي تخضع للقانون الخاص .

٢ - يختص القضاء الإدارى وحده بالمنازعات حول العقود الإدارية التي تخضع للقانون العام .

« . . . حيث إن . . . عقود الإدارة لا تخضع كلها لنظام قانونى واحد ولكنها تنقسم قسمين : الأولى عقود الإدارة التي تخضع للقانون العام وهي التي يطلق عليها اصطلاح العقود الإدارية ؛ والثانية عقود الإدارة التي تخضع للقانون الخاص وهي عقود تحكمها قواعد القانون الخاص ويسرى عليها ما يسرى على العقود التي يبرمها الأفراد فيما بينهم . أما النوع الأول فهو الذى تتجلى فيه امتيازات السلطة العامة التي لا نظير لها في علاقات الأفراد فيما بينهم نظراً لمقتضيات سير المرافق العامة . (مبادئ القانون الإدارى المصرى للدكتور سليمان الطماوى طبعة سنة ٥٥ ص ٣٨٤) .

« وحيث إن قضاء مجلس الدولة عرف العقود الإدارية بأنها تختلف عن العقود المدنية في أنها تكون بين شخص معنوى من أشخاص القانون العام وبين شخص أو شركاء أو جماعه ، وفي أنها تستهدف مصلحة عامة لسير العمل في مرفق عام ؛ وأن كفتى المتعاقدين فيها غير متكافئة ، إذ يجب أن يراعى فيها دائماً وقبل كل شيء تغليب المصلحة العامة على مصلحة الأفراد ، وهذا الهدف يجب أن يسود شروط العقد وعلاقة المتعاقدين في تطبيقه وفي تفسيره وفي انتهائه . ويترتب على ذلك أن

العكس من ذلك البضاعة التي ترد صبا وهي تلك التي تختلط جزئياتها . . . بحيث لا يمكن تمييزها كالحبوب مثلاً أو السوائل أو الحديد الحردة وما شابه ذلك .

« وحيث إن المادة ١٧ من اللائحة الجمركية تعالج حالة النقص في عدد الطرود ، فأوجب على القبطان أو وكيله إذا كانت البضائع ناقصة أن يبرهن على أسباب النقص بمستندات حقيقية تؤيد صحة الواقع ، ولكنها لم تذكر حكماً لمعالجة الزيادة في الطرود ؛ وإزاء صراحة النص يجب استبعاد تطبيق المادة المذكورة على الزيادة كالنزاع الحالى . ولا تلقى المحكمة بالا إلى دفاع الشركة المعارضة المبني على أن الرسالة سلمت إلى المرسل إليه تحت نظام تسليم صاحبه ، وأن الناقل غير مسئول عما قد يظهر فيها من اختلاف في الوزن . ذلك بأن نصوص سند الشحن تنظم وتحكم العلاقات التي تنشأ بين كل من الناقل البحري أو وكيله من جهة ، وبين صاحب البضاعة والشاحن من جهة أخرى : أما العلاقة بين الناقل البحري أو وكيله وبين مصلحة الجمارك فهي علاقة إدارية ينظمها ويحكمها قانون إدارى هو اللائحة الجمركية التي تفرض على السفينة الناقلة وعلى وكيلها التزامات معينة وليس لسند الشحن دخل بها . » . (القضية رقم ٢٦٢ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى بالهيئة السابقة) .

١٢٠

محكمة الاسكندرية الابتدائية

٢٩ من فبراير ١٩٦٠

١ - عقد إدارى : القانون الذى يحكمه .

ب - قضاء إدارى : اختصاصه بالعقد الادارى .

خطأ من جانب المتعاقد الآخر . (المرجع الأسبق ص ٣٨٥) .

« وحيث إن .. محكمة القضاء الإداري تختص وحدها دون غيرها بالنصل في جميع المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية اختصاصاً مطلقاً وشاملاً لأصل تلك المنازعات وما يتنوع عنها .. »

« وحيث إنه بتطبيق القواعد السالفة على العقد المبرم بين المدعى والمدعى عليهم . يبين أنه .. قد تضمن الكثير من الشروط غير المألوفة في القانون الخاص ، من ذلك النص في الأمر المذكور على أن يكون لمدوب الجامعة الفنى حق الاشراف على جميع العمليات دون أن يكون للمدعى حق الاعتراض ، على أن تكون جميع ملاحظات هذا المدوب موضوع التنفيذ من جانب المدعى مع خضوع هذا الأخير لأحكام لائحة المناقصات والمزايدات ، وفي هذا ما يفصح بجلاء عن أن الإدارة قد اختارت الأسلوب الإداري في العقد ، وفرضت على المدعى كل ذلك لضمان سير العمل في مرفق عام هو كلية العلوم بجامعة الاسكندرية .. » .
(القضية رقم ٨٧٠ سنة ١٩٥٩ ت ك اسكندرية بالهيئة السابقة) .

١٢١

محكمة الاسكندرية الابتدائية .

١٢ من مارس ١٩٦٠

١ -- افلاس : حالة الاتحاد .

ب — تسوية ودية : جوازها في كل وقت .

المبادئ القانونية :

١ — إذا لم يقع الصلح ، أو وقع ثم أبطل ، أصبح الدائنون بحكم القانون في حالة اتحاد ، وامتنعت كل محاولة لإجراء الصلح ،

للشخص المعنوي الحق في مراقبة تنفيذ العقد وفي تغيير شروطه بالإضافة والحذف والتعديل ، وفي انتهائه في أو وقت طالما أن المصلحة العامة المنشودة منه تستلزم ذلك .

وهذا جميعه بخلاف العقود المدنية التي تخضع لأحكام القانون الخاص ومنها أنه لا يجوز لأحد الطرفين أن يفرد بتعديل شروطها أو بإنهائها .
(محكمة القضاء الإداري ٢ / ١٢ / ١٩٥٢ الحاماه س ٣٥ — ٧ — ٨٠٢ ص ١٣٧٢) .

« وحيث إنه على ضوء الأحكام للتقدمة فقد ، جرى الفقه على إيجاد معيار لتمييز العقود الإدارية مما عداها من عقود القانون الخاص .. يقوم على عناصر ثلاثة : الأول أن تكون الإدارة طرفاً في التعاقد . والثاني أن يتعلق إبرام العقد بتسيير مرفق عام . والثالث أن تختار الإدارة وسائل القانون العام ، وهذا العنصر الأخير هو العنصر الرئيسي في تمييز العقود الإدارية وتعتبر الإدارة أنها قد اختارت وسائل القانون العام إذا ضمنت العقد شروطاً غير مألوفة في القانون الخاص . فإذا كانت الشروط التي يحتوى عليها العقد المبرم بين الإدارة وأحد الأفراد تحتوى على شروط من نفس الشروط التي توجد عادة في عقود القانون الخاص ، اعتبر ذلك العقد مدنياً ، أما إذا وجدت به شروط غير مألوفة بل غير مشروعة في علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، عد ذلك قرينة على أن الإدارة قد اختارت وسائل القانون العام ، وبالتالي اعتبر العقد إدارياً . وهذه الشروط غير المألوفة على أنواع عديدة مثلها أن تحتفظ الإدارة لنفسها في تنفيذ العقد بامتيازات تخرج على مبدأ المساواة بين المتعاقدين كأن تشترط لنفسها حق الفسخ دون حاجة إلى الإلتجاء إلى القضاء ودون

الحالية ، حيث أعلنت حالة الاتحاد بتاريخ ١٧/٦/١٩٥٦ لعدم توافر الأغلبية العددية وأغلبية الديون عند التصويت على مشروع الصلح المقدم من المفلس .

ومن المسلم به أنه متى قامت حالة الاتحاد امتنعت كل محاولة لإجراء الصلح ، أو لإعادة النظر في الصلح الذي رفض ، فيجب إذن أن تسير إجراءات الاتحاد في مجراها حتى يتم بيع الأموال وتوزيعها بين الدائنين ؛ ولا يكاد يستثنى من ذلك إلا جواز انتهاء التفليسة بتسوية ودية يعقدها المدين مع جميع الدائنين . (الإفلاس للدكتور محسن شفيق طبعة سنة ١٩٥١ ص ٩٢٦) .

« وحيث إن محكمة الاستئناف المختلطة قضت بالدوائر مجتمعة بجواز وقوع التسوية الودية في كل وقت ، سواء أقبل شهر الإفلاس أم بعد شهره ، ولو أصبح الدائنون في حالة اتحاد ، وإنما اشترطت لصحة التسوية موافقة جميع الدائنين عليها حتى لا يطلب دائن بعد ذلك شهر الإفلاس أو الاستمرار في إجراءاته فتصبح الجهود التي صرفت للحصول على التسوية عديمة الجدوى ، فإذا تمكن المدين من الحصول على موافقة الدائنين الإجماعية على التسوية فلا محل لاتباع إجراءات الصلح المنصوص عليها في القانون ، وعلى الأخص تصديق المحكمة على شروطه . وإذا أخذنا بهذا الرأي فإنه يترتب على وقوع التسوية انتهاء التفليسة وإعادة المفلس إلى إدارة أمواله ، ولكنه لا يستعيد حقوقه السياسية والمهنية التي سقطت عنه بشهر الإفلاس إلا باتباع إجراءات رد الاعتبار . (المرجع السابق بند ٦٠٩ ص ٨٤٠) .

« وحيث أنه على هدى ما تقدم فإن العقد المؤرخ ١٩٦٠/١/٥ لا يمكن اعتباره سوى تسوية ودية وقعت بموافقة جميع الدائنين الذين حققت

أو لإعادة النظر في الصلح الذي رفض . فيجب أن تسير إجراءات الاتحاد في مجراها حتى يتم بيع الأموال وتوزيعها بين الدائنين ، ولا يكاد يستثنى من ذلك إلا جواز انتهاء التفليسة بتسوية ودية يعقدها المدين مع جميع الدائنين .

٢ - يجوز وقع التسوية الودية في كل وقت ، قبل شهر الإفلاس أو بعد شهره ولو أصبح الدائنون في حالة اتحاد ، بشرط أن يوافق على التسوية جميع الدائنين .

المحكمة

« حيث . . . قد تم التصالح بين المفلس والسيد . . . على أساس قبول المفلس ترك أموال التفليسة المنحصرة في مصنع الشرائط ، في نظير الديون التي عليها ، والتي سددتها المذكوران على أن يتحملا بدين مصلحة الضرائب المضمون بذلك للمصنع ، وأن يوفيا أي دين آخر قد يستحق قبل التفليسة ، وذلك في مقابل إبرائهما للمفلس إبراء تاماً من جميع الديون التي على التفليسة ، كما ظهر من الرجوع إلى حافظة المستندات . . . أنها تحوى محاضرات تحصل عليها السيدان . . . من بعض دائني التفليسة . . . كما تتضمن كتاب وكيل الاتحاد . . . إلى مصلحة الضرائب برفع الحجز الموقع تحت يده على مصنع الشرائط لتنازل المفلس عن جميع أمواله إلى الدائنين . . . ورد مصلحة الضرائب . . . بالموافقة على تسليم المصنع إلى من يصير الحكم لمصلحته بشرط أن يتعهد بسداد الضرائب المستحقة كافة .

« وحيث إنه إذا لم يقع الصلح ، أو وقع ثم أبطل ، أصبح الدائنون بحكم القانون في حالة اتحاد (تجارى ٣٣٨٢) كما هو حاصل في التفليسة

٢ — درج الشارع على أن يستعمل في مواد اللامتحان العامة والداخلية لبرصة العقود ألفاظاً مختلفة هي سمسار ؛ شركة ؛ بيت سمسرة ؛ مكتب سمسرة ؛ وكلها مترادفات ولا يترتب أى أثر على استعمال أحدها دون الآخر ، مما يجعل توزيع أموال الصندوق المشترك للسمسرة على أساس عدد بيوت السمسرة فينال كل منها في التوزيع حصة واحدة سواء أكان البيت مكوناً من سمسار فرد ، أو من شركة تضم أكثر من سمسار ؛ لا على أساس عدد أفراد السمسرة .

المحكم

.. ويشترط في المصلحة أن تكون قد نشأت بالفعل فلا يكفي مجرد الاحتمال ؛ ولكن ليس معنى هذا أن يكون الضرر قد وقع بالفعل بل يكفي توقع حدوثه ، لأنه كما تكون المصلحة في إقرار حق متنازع فيه ، قد تكون أيضاً في الاحتياط لتوطيد حق معرض للنزاع في المستقبل .. فالثابت .. أن المدعى أقام هذه الدعوى .. طالباً الحكم بأحقية في حصة مستقلة تتساوى مع الحصة التي تخص كل سمسار وعند توزيع أموال الصندوق المشترك لسمسرة البورصة .. لحماية حقه في مال الصندوق المعرض للنزاع عند التوزيع .. والحق الذي يدعيه المدعى في مال الصندوق قد حل أجله بحصول توزيع حصيلة الصندوق .. قبل الحكم في هذه الدعوى ، ولقد جرى القضاء على قبول دعوى أصحاب الحقوق المستقبلية إذا حل أجل قبل الحكم فيها ، لأنه ليس من حسن سير العدالة أن يتحمل المدعى مصاريف دعوى فيه بعدم قبول دعواه . ويجوز لكل ذي مصلحة التدخل في الدعوى .

ديونهم . والتي تم شراؤها بمعرفة السيدين .. وأصبحت بذلك الدائنين الوحيدين للتفليسة . كما وافقت مصلحة الضرائب على هذه التسوية .. بشرط أن يتعهد هذان الدائنان بسداد الضرائب كافة المستحقة على مصنع التفليسة ، وقد لقي هذا العرض قبولا منهما فالتزما بالوفاء في العقد سالف الذكر .

« وحيث انه متى كان الأمر على ما سلف ولا اتصال أمر التسوية بالمحكمة ، فلا مانع من التصديق على عقدها المؤرخ ١٩٦٠/١/٥ .. (القضية رقم ٤٥ سنة ١٩٥٣ تفاليس اسكندرية بالهيئة السابقة) .

١٢٢

محكمة الاسكندرية الابتدائية

٣٠ من مايو ١٩٦٠

أ — دعوى : مصلحة ، تدخل .

ب — سمسار : برصة عقود ، صندوق مشترك ، توزيع حصيلته .

المبادئ القانونية :

١ — يكفي لتحقيق المصلحة في رفع الدعوى ، توقع حدوث الضرر ، والحق الذي يدعيه المدعى في مال الصندوق قد حل أجله بحصول توزيع حصيلة الصندوق قبل الحكم في هذه الدعوى ، وقد جرى القضاء على قبول دعوى أصحاب الحقوق المستقبلية إذا حل أجل قبل الحكم فيها ، لأنه ليس من حسن سير العدالة أن يتحمل المدعى مصاريف دعوى جديدة ، يرفعها في نفس الوقت الذي يقضى فيه بعدم قبول دعواه . ويجوز لكل ذي مصلحة التدخل في الدعوى .

دعواه ، كما أن القاعدة التي تقرر أن أثر الحكم يرجع إلى وقت رفع الدعوى لا يجوز الاحتجاج بها ضد المدعى لأنها مقررة لمصلحته حتى لا يضار من تأخير الإجراءات القضائية (للرافعات للدكتور أبو الوفا الطبعة الثانية سنة ١٩٥٣ ص ١١٥) ، ومن أجل ذلك يضحى الدفع بعدم القبول مهيض الأساس متعين الرفض .

« وحيث إنه يجوز لكل ذي مصلحة وفقاً للمادة ١٥٣ مرافعات - أن يتدخل في الدعوى منضماً لأحد الخصوم ، أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ، وإذا أصبح لطالبي التدخل (وهم من السماسرة الأفراد) مصلحة في طلب رفض الدعوى الحالية كمصلحة المدعى عليه تماماً ، حيث أنهم في مركز مماثل له بالنسبة للحق المطالب به ، مما يؤثر على حقوقهم في مال الصندوق المشترك ، لأن حق المدعى لا يمكن أن يتقرر إلا على حسابهم .. فإنه يجوز لهم التدخل في الدعوى منضمين إلى المدعى عليه في طلب رفضها ، ومن ثم يتعين قبول تدخلهم عملاً بنص المادة ١٥٥ مرافعات ، ولا يسوغ التحدى بأن الصندوق المشترك إنما يمثل رئيسه وفقاً للمادة ٩٨ من اللائحة الداخلية للبورصة ، وأنه لهذا لا يتصور تدخل أولئك السماسرة أنفسهم في الدعوى ليساندوا المدعى عليه ، ذلك بأن كل ما يتطلبه القانون هو أن يكون للشخص مصلحة من التدخل .

* * *

« وحيث إن .. المشرع درج على أن يستعمل في مواد اللائحتين العامة والداخلية لبورصة العقود ألقاظاً مختلفة هي : « مسمار - شركة - بيت مسمرة - مكتب مسمرة » ..

« وحيث إن المحكمة ترى .. أن يتم توزيع

حصيلة الصندوق على أساس عدد بيوت السمسرة ، لأعداد أفراد السماسرة ، وذلك للأسباب الآتية :
أولاً - أن نص المادة ١٧ من اللائحة العامة صريح في أن المشرع أجاز للسمسار أن يعمل بمفرده أو أن يكون شركة توصية أو شركة تضامن إذ تعالج فقراتها الست الشروط الواجب توافرها فيمن يقبل مسماراً ، وتنص الفقرة الخامسة منها على أن : « يثبت أن لديه (السمسار) نقداً رأس مال لا يقل عن ١٥ ألف جنيه .. وإذا كان رأس المال مقدماً من شركة توصية وجب على الشريك التضامن لكي يكون مسماراً أن يكون مالكا لخمس آلاف جنيه من رأس المال على الأقل ، ولا تقل حصته في أرباح بيت السمسرة عن الثلث » .

« وفي حالة اشتراك مسمارين أو أكثر من الشركاء التضامنين يجب ألا تقل حصة كل منهم في رأس المال عن ٥٠٠٠ جنيه أيضاً ولا تقل حصتهم في الأرباح عن الثلثين » .

« ويحظر على بيت السمسرة فرداً كان أو شركة أن يكون له .. »

فهذا النص يقرر أن المشرع قصد « بيت السمسرة » « السمسار الفرد » ، كما عني به أيضاً شركة السمسرة . واستعمل المشرع في المواد التالية للمادة ١٧ لفظ « مسمار » تارة وتارة أخرى تعبير « بيت مسمرة » أو « مكتب مسمرة » ولم يقصد شيئاً من وراء هذا الاختلاف في التعبير .

فنصت المادة ٢٢ على أنه : « يجوز للسماسرة أن يكون لهم في مصر فروع أو مكاتب فرعية .. سواء أ كانوا أفراداً أم شركات .. ويحظر على بيوت السمسرة أن يكون لها أكثر من خمسة فروع أو مكاتب فرعية » .

في مقام التحذير من المضاربة لحسابه أو لحساب زوجته أو أصهاره أو الاشتغال بأعمال تجارية غير أعمال السمسرة ، وفي المادة ٢٧ استعمل ذلك اللفظ أيضاً للتحذير من إجراء أية عملية من عمليات البيع أو الشراء أو النقل أو الموازنة إذا لم يتم العمل مقدماً بدفع تأمين عن كل عملية .

أما في المادة ٢٨ فنجد أن للشرع استعمل عبارة « بيوت السمسرة » فقال « يجب أن لا يقل عدد المصريين المستخدمين في كل بيت من بيوت السمسرة عن ٧٥ ٪ من مجموع المستخدمين ، وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥ ٪ من مجموع الأجور والمرتبات التي يؤديها بيت السمسرة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٩٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة » ولا شك أن لفظ « السمسار » يقوم مقام عبارة « بيت السمسرة » كما أن هذه العبارة تؤدي معنى ذلك اللفظ في تلك المواد الثلاث التي لا ريب أن حكمها ينصب على السمسار الفرد أو الشركة لأنه لا يتصور التفرقة بين الاثنين في حكم من أحكام اللائحة العامة .

ولكن ما تقدم أنه مهما اختلفت التعبيرات التي استعملها المشرع في نصوص اللائحة العامة لبورصة العقود — واللائحة الداخلية كما سيأتي بعد — فإنها بلا جدال تشمل السمسار الفرد — والشركة .

ثانياً — أن المادة ٢١ من اللائحة العامة بعد أن أجازت قبول الشركات وكلاء للسمسرة ما عدا الشركات المساهمة أو الشركات محدودة

وجاء في المادة ٢٣ : « يجب على السمسار فرداً أو كان أو شركة .. ويجب أن يكون لدى السمسار نقداً كل المبالغ المطلوبة منه للغير لأي سبب » . فلم يستعمل المشرع في هذه المادة عبارة « بيت السمسرة » ، وإنما استعمل لفظ « السمسار » فرداً كان أو شركة ، وهو يؤدي نفس المعنى الذي يؤديه تعبير « بيت السمسرة » الذي يشير إلى السمسار الفرد أو شركة السمسرة .

ونصت المادة ٢٤ على أنه : « يتعين على لجنة البورصة أن تأمر بمراجعة حالة جميع مكاتب السمسرة .. وتقرر اللجنة ما إذا كان رأس المال والمبالغ المطلوبة للغير موجودة فعلاً ومطابقة لأحكام اللائحة ولها أن تقرر استمرار السمسار في عمله أو وقفه أو شطب اسمه من القائمة ، ولا يعتبر في حساب رأس المال بالديون المستحقة على المياومين أو الوسطاء التابعين لمكتب السمسرة .. وللجنة أن تعين مقدار المبلغ المكمل لرأس المال أو للمبالغ المستحقة للغير والذي يتعين على السمسار أدائه نقداً ليظل اسمه مقيداً .. » فنجد المشرع يتحدث مرة عن مكتب السمسرة ثم يتكلم عن السمسار ولا شك أنه يقصد « بمكتب السمسرة » السمسار سواء كان فرداً أو شركة كما يعني بلفظ « السمسار » نفس المعنى .

وقد قصد المشرع ذات المعنى عندما نص في المادة ٢٥ على أنه : « إذا بدا للجنة البورصة بناء على المعلومات التي تجمعت لديها .. أن مركز أحد السماسرة خطر على البرصة : ولا ريب أنه يقصد بلفظ « السمسار » « بيت السمسرة » فرداً كان أو شركة طبقاً لنص المادة ٢١ التي أجازت للشريك أن يعمل في البورصة باسم شركة السمسرة ولحسابها .

وفي المادة ٢٦ استعمل المشرع لفظ السمسار

المسئولية نصت على أن : « يكون كل شريك متضامن حائز للشروط المنصوص عليها في المادة ١٧ ولا يجوز للشريك أن يعمل في البورصة إلا باسم الشركة ولحسابها » ومفاد هذا النص أنه إذا كان السمسار شريكا في شركة مسمرة « بيت مسمرة » فلا كيان مستقل له وإنما تندمج شخصيته في شخصية الشركة فيعمل باسمها ولحسابها فقط فكيف يسوغ القول بعد ذلك في خصوص توزيع أموال الصندوق المشترك أنه يستعيد كيانه وتزدوج شخصيته وشخصية الشركة بحيث يحصل على حصة مستقلة تتساوى مع حصة الشركة .

ثالثاً — إن الحكمة من إنشاء الصندوق المشترك على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة لبورصة العقود وهي منع المنافسة غير المشروعة بين بعض السماسرة بتنازلهم عن جزء من السمسرة مما كان يجتذب إليهم العملاء الذين يفضلونهم على السماسرة المتمسكين بكامل السمسرة ، ولذلك رأى الشرع أن ينشئ الصندوق المشترك وأن يلزمهم تقديم ٢٥ ٪ من إجمالي السمسرة طبقاً للمادة ٩٥ من اللائحة الداخلية للبورصة حتى لا يترك لهم مجالاً لرد أى مبلغ من السمسرة على أن توزع عليهم حصيلة الصندوق بعد ثلاث سنوات وفقاً للمادة ١٠٠ من اللائحة الداخلية وهذه الحكمة تنفي التفرقة التي يقول بها المدعى بين « بيت السمسرة » والسمسار الفرد مع أن العبارة الأولى أعم من التعبير الأخير فهي تشمل السمسار الفرد وشركة السمسرة .

رابعاً — نظمت أحكام الصندوق المشترك المواد ٩٤ من اللائحة الداخلية للبورصة وما بعدها فنصت المادة ٩٥ على أنه : « يجب على كل بيت

مسمرة أن يؤدي إلى الصندوق الخاص بالسماسرة في الأسبوع الأول من كل شهر ٢٥ ٪ من إجمالي السمسرة التي يحصل عليها . . . وتخصص حصيلة صندوق السماسرة لصالح مجموع السماسرة المقيدين . » وهذه المادة تقرر بوضوح أن المشترك في الصندوق هو « بيت السمسرة » سواء كان فرداً أو شركة كما سلف البيان .

ونصت المادة ٩٩ بأنه « تعد في ٣١ من ديسمبر من كل سنة ميزانية الصندوقين — صندوق السماسرة وصندوق الوسيطاء ، على أن تتضمن الحصة الصافية التي تخصص لكل بيت من بيوت السمسرة فيه ، ولكل وسيط بعد خصم جميع المصروفات والالتزامات وتبلغ إلى كل منهما فوراً » .

« وتحدد القيمة التي يجب على بيت السمسرة والوسيط المقبول حديثاً دفعها إلى الصندوق المشترك الخاص به على أساس ما يخص كل منهما عن السنة التي التحقق فيها » . وهذه العبارة صريحة في أن الحصص تخصص « لبيت السمسرة » ، وبالتالي يكون التوزيع « لبيت السمسرة » وإلا فكيف يصح في الأذهان أن تحدد الحصة الصافية لكل بيت من بيوت السمسرة طبقاً للمادة المذكورة ، ثم توزع بعد ذلك لا على بيوت السمسرة ، وإنما على أفراد السماسرة كما ينادى بذلك المدعى ، وإنما المقول والذي يتفق وصحيح القانون هو أن يتم التوزيع على أساس إعطاء الحصة لمن قيدت في الميزانية باسمه من بيوت السمسرة .

وجاء في المادة ١٠٠ بعد تعديلها بالقرار الوزاري رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٧ : « يجب على مجلس إدارة كل من الصندوقين أن يقوم بتوزيع ٩٠ ٪ من أمواله على أفراد الطائفة المشتركة فيه ، والمقيدة أسماؤهم بالبورصة بالتساوي مرة

كل ثلاث سنوات وتجمد الـ ١٠٪ المتبقية .

على أنه في حالة تعطيل البورصة إلى أجل غير مسمى يجب توزيع جميع أموال كل من الصندوقين بالتساوي على أفراد الطائفة المشتركة فيه ، والمقيدة أسماؤهم بها . « وهذه المادة حددت النسب التي توزع على أساسها أموال الصندوق المشترك ، لأنها لما تكلمت عن أفراد الطائفة إنما عنت بتحديدهم بأنهم هم المشتركون في الصندوق دون غيرهم ، والمشارك في الصندوق إنما هو طبقاً لنص المادة ٩٥ « بيت السمسرة » فرداً كان أو شركة لا السمسار كفرد .

ثم واجهت المادة ١٠١ حالة الوفاة أو الاستقالة أو الشطب ، وأوجبت تحديد صافي الحصة المستحقة للسمسار أو الوسيط في أي من هذه الحالات ولا شك أن السمسار . في نظر المشرع هو « بيت السمسرة » فرداً كان أو شركة على التفصيل السالف ذكره .

خامساً — إن الأخذ بالتفسير الذي يعتنقه المدعى من أن توزيع حصيلة الصندوق المشترك يكون على أساس عدد السماسرة لا عدد بيوت السمسرة ، فيه مجافاة للعدالة ، فكيف يترك بيت السمسرة الفرد ورأس ماله ١٥ ألف جنيه في الصندوق بـ ٢٥٪ من إجمالي سمسرته وكذلك يساهم بيت السمسرة المكون من ثلاثة سماسرة مثلاً ورأس ماله ١٥ ألف جنيه أيضاً بـ ٢٥٪ من إجمالي سمسرته في الصندوق أي أن نصيب كل من البيتين حصة واحدة في الصندوق ثم عند التوزيع يختص البيت الأول بحصة واحدة ويختص البيت الثاني بثلاثة حصص لأنه يضم ثلاثة سماسرة وهذه نتيجة لا يقبلها المنطق ويأبأها حسن التشريع هذا فضلاً عن أنها تدفع بيوت السمسرة

الفردية إلى أن تضم إليها سمسرة غير منتجين لمجرد الحصول على عدد من الحصص في أموال الصندوق عند التوزيع بقدر عدد السماسرة المنضمين بدلا من حصة واحدة لكل من تلك البيوت وليس صحيحاً ما يقوله المدعى من أن بيوت السمسرة الفردية لا تدفع للصندوق المشترك في العام الواحد من إجمالي سمسرتها سوى مبالغ ضئيلة تتراوح بين ١٠٠ جنيه و ٢٠٠ جنيه بينما يتقاضون عند التوزيع حصة تبلغ ٢٠٠٠ جنيه تقريباً بالتساوي مع بيوت السمسرة التي تضم أكثر من سمسار ، ذلك بأن غالبية بيوت السمسرة الفردية تدفع من المبالغ ما يزيد على ما تدفعه بيوت السمسرة التي تتكون من عدد من السماسرة على ما هو مسجل بالكشوف المقدمة من المدعى عليه بالحافظتين رقم ١٥ و ٢٠ ملف .

سادساً — أنه غير صحيح ما قاله المدعى من أن الحكومة عندما خصصت مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه لمساعدة السماسرة بمناسبة قفل البورصة في نوفمبر ١٩٥٢ ، ووزعته على السماسرة بالتساوي فيما بينهم فخص كل منهم ١٨٧٠ جنيه تقريباً ، قد راعت في التوزيع أن يتم على أفراد الطائفة لا عدد بيوت السمسرة وأن هذا يعد سابقة يجب اتباعها عند توزيع حصيلة الصندوق وذلك لأن الوضع مختلف والقياس مع الفارق ، فالبلغ الأول منحة من الحكومة لمعاونة السماسرة عند قفل البورصة إثر ظروف أدت إلى اضطراب التعامل في سوق القطن ، وكانت سبباً في انهيارها مما اضطر الحكومة إلى التدخل لمعالجة الحال فأمرت بقفل البورصة فترة من الوقت إلى أن وافق مجلس الوزراء في ٨/٦/١٩٥٥ على اقتراح بشأن إعادة فتح البورصة ابتداء من ٢٦/٩/١٩٥٥ ؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن للحكومة مطلق الحرية

قبل السفر ، وعند البدء فيه من جعل السفينة صالحة للسفر ، وان الاضرار التي لحقت بالشحنة لم تكن نتيجة خطأه ، وذلك إذا كان الهلاك ناشئاً عن مخاطر البحر في حد ذاتها ، وليس بسبب من الأسباب الأخرى المفروض عليه اتخاذ العناية والدقة بشأنها بمقتضى المادة الثالثة من معاهدة بروكسل .

المحكمة

« .. وحيث إن المحكمة تقرر أن ما صادف السفينة في رحلتها من عواصف وأمواج عالية كانت تغطي السفينة .. على ما جاء بصورة دفتر يومية السفينة ، يعتبر من مخاطر البحر وليس في القوة القاهرة في شيء ، ذلك أنه لكي تعتبر عاصفة معينة من قبيل القوة القاهرة يجب أن يكون على جانب من الجسامة بحيث لا يمكن تفاديها ، ويقول « ريبير » في تعريف القوة القاهرة ما يلي :

“Pour qu'il y ait force majeure, il faut que l'importance de l'événement consiste en ce qu'il doit présenter un caractère d'intensité qui dépasse manifestement ce que l'on doit prévoir dans le cours ordinaire de la vie.

L'événement de force majeure, c'est le fait anormal que l'on ne pouvait prévoir”. (Ripert Droit Maritime — Tome II Ed. 1952 — No. 1726).

أى أنه لكي تكون هناك قوة القاهرة ينبغي أن تكون أهمية الحادث من الجسامة بحيث لا يمكن توقعه ، وأن يكون على درجة تخرج عن الإرادة ولا يثبت في الذهن حدوثها في مجريات

في توزيع ذلك المبلغ بالكيفية التي تترأى لها . أما أموال الصندوق المشترك فهي حصيلة ٢٥ ٪ من إجمالي سمرة كل بيت من بيوت السمرة طبقاً لنص المادة ٩٥ من اللائحة الداخلية ، ويجب أن يتم توزيعها على بيت السمرة فرداً كان أو شركة على النحو السابق إيضاحه ..

فلهذه الأسباب حكمت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعى المصروفات .. «
(القضية رقم ٩٠٨ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى بالهيئة السابقة) .

١٢٣

محكمة الاسكندرية الابتدائية

٢٠ من يونيه ١٩٦٠

١ — نقل بحرى : مشولية ، مخاطر بحر ، قوة
قاهرة .

ب — سفينة : شهادة صلاحيتها للسفر .

المبادئ القانونية :

١ — العواصف والأمواج العالية التي تغطي السفينة ، تعتبر من مخاطر البحر ، وليس قوة القاهرة ، ولا تكون العاصفة من قبيل القوة القاهرة إلا إذا كانت من الجسامة بحيث لا يمكن توقعها أو تفاديها .

٢ — شهادة صلاحية السفينة للسفر عند بدء كل رحلة ، تعتبر قرينة صالحة على عدم إمكان تفادى نتائج الحادث ، وعلى إمكان بذل المهمة الكافية لمقاومته ؛ وعدم تقديمها من شأنه تكليف الناقل إثبات اتخاذ الاحتياطات كافة لتفادى نتائج الحادث ، وبذل المهمة الكافية

للدكتور عبد الرحمن سليم طبعة سنة ٥٦ ص ٣٤٢ وما بعدها).

وفي ذلك قالت محكمة استئناف الاسكندرية إنه : دفعا للشبهة بين مخاطر البحر الواردة في المادة ٤ فقرة ٢ (ج) ، وبين القوة القاهرة الواردة في نفس المادة فقرة ٢ (د) ، فإن مخاطر البحر تنشأ من الظروف المحيطة بالملاحة البحرية في حد ذاتها ، والتي يمكن توقعها ويتطلب أخذ الأهبة لتفاديها ، كالعواصف ، والشحط ، ومياه البحر وغيرها من الحوادث الخاصة بالبحار ؛ أما القوة القاهرة فهي كل حادث ناتج عن أسباب طبيعية لا يمكن للناقل توقعها عادة ولا يمكن له مفادتها كالبرق والصواعق ودوار البحر وغير ذلك من الأسباب الطبيعية ، والفرق في مسئولية الربان عن الحالتين أنه في الحالة الأولى يعفى من المسئولية إذا ثبت أنه اتخذ الاحتياطات المعقولة كافة وبذل المهمة الكافية في مقاومتها ؛ وأما في الحالة الثانية فيكفى إثبات حصول القوة القاهرة لإعفائه من المسئولية ، حتى يثبت أن الحسارة لم تكن نتيجة القوة القاهرة مباشرة بل كانت نتيجة إهمال الربان في مقاومتها . (استئناف اسكندرية ١٩٥٧/١١/٥ في الاستئناف رقم ٢٧٨/١٠ قى تجارى وهو حكم غير منشور) .

« وحيث إنه من المقرر أن شهادة صلاحية السفينة للسفن عند بدء كل رحلة ، تعتبر قرينة صالحة على عدم إمكان تفادى نتائج الحادث ، على إمكان بذل المهمة الكافية لمقاومته ، وعدم تقديمها من شأنه تكليف الناقل إثبات اتخاذ الاحتياطات كافة لتفادى نتائج الحادث ، وبذل المهمة الكافية قبل السفر وعند البدء فيه من جعل السفينة صالحة للسفر ، وأن الأضرار التي لحقت بالشحنة لم تكن نتيجة خطئه ، وذلك كله إذا

الحياة العادية ، وأن يكون الحادث غير عادي بحيث لا يستطيع الإنسان دفعه . وهذه كلها أمور غير متوافرة في العواصف التي أشار إليها ربان السفينة الناقلة . .

« وحيث إن الفقه استقر على أن مخاطر البحر périls de la mer ليست بذاتها سببا لإعفاء الناقل من المسئولية ، بل يجب أن تحمل طابعا استثنائيا غير عادي ، كما جرى أيضا على أن مجرد توقع العواصف وهبوب الرياح وتساقط الأمطار وهياج البحر وغير ذلك من الحوادث التي تكثر في الأسفار البحرية ، لا يكفي لمنع الناقل من التمتع بالإعفاء من المسئولية المنصوص عليها في المادة ٤ فقرة ٢ (ج) من معاهدة سندات الشحن ، بل يكفي أن تكون ثورة الطبيعة بشدة غير عادية بحيث لا تجدى أى احتياطات في درئها ، ويكفى أن يقوم الربان بكل ما يتطلب منه لمقاومة مخاطر البحر وأخطارها وحوادثها بأن تكون السفينة صالحة للسفر ، وكما يقول « جورج ماريه » : أن السفينة لكي تستحق أن يكون لها هذا الاسم يجب أن تكون بحالة تمكنها من مواجهة الأخطار المتوقعة دون حدوث أى ضرر بطاقمها أو آلاتها ، وأن يتخذ الربان كل ما هو مطلوب اتخاذه من تدابير لحماية البضاعة ولمقاومة مثل هذه الحوادث : استعمال الطلبات ، إغلاق الهوايات لمنع تدفق الأمطار والمياه إلى داخل العنابر ، إحكام غلق العنابر ؛ فإذا اتخذ هذه الحيلة وبذل المهمة المعقولة due diligence فيجب إعمال أحكام المعاهدة الخاصة برفع المسئولية عن الناقل بسبب مخاطر البحر . (أصول القانون البحرى للدكتور مصطفى طه طبعة سنة ٥٢ ص ٥٤٥ ؛ وشروط الإعفاء من المسئولية طبقا لمعاهدة سندات الشحن

يتعين مساءلتها عن تعويض العجز والتلف موضوع الدعوى . (أصول القانون البحرى للدكتور مصطفى طه ص ٤٨٦ وما بعدها) .

« وحيث أنه بالرجوع إلى تقرير خبير شركة مانلى . . أنه . . وجد عدداً كبيراً من الأجولة المبتلة وقد نقص جزء من محتوياتها وقد لونه ، كما شاهد عدداً من الأجولة الممزقة أو المتفجرة وقد تناثرت المحتويات حولها ، ولاحظ أيضاً وجود صناديق وقطع من الرخام بجوار أجولة الدقيق ، مما سبب تمزق بعضها ، وانتهى إلى العوارية . .

« وحيث إنه إذا ثبت مما تقدم مسئولية الشركة المدعى عليها كوكيلة للناقلة عن العجز والتلف موضوع النزاع ، يتعين الحكم بالزامها بقيمة التعويض مقدراً على أساس ثمن البضاعة فى ميناء الوصول وفقاً لما جاء بفاتورة الشراء . . لأن البيع تم « سيف » الاسكندرية . . ويضاف إلى هذا المبلغ . . مصاريف خبير شركة مانلى . . وتلزم المدعى عليها بدفعه للدعوى ولا محل لاحتساب المبالغ الأخرى التى تطالب بها المدعية لأنها لم تقدم الدليل على صرفها ، هذا فضلاً عن أنه بالنسبة للمصاريف الإدارية بواقع ١٠ ٪ فليس هناك أى أساس قانونى للمطالبة بها ، كما لا يفهم أن تطلب الوزارة المدعية مصاريف لموظفيها التابعين لها .

« وحيث إنه بالنسبة لطلب الفوائد فإن المحكمة ترى القضاء بها بالنسبة للمبلغ المشار إليه من تاريخ صدور الحكم حتى السداد باعتبار أن قيمة التعويض عن التلف لم تتحدد ومقداره لم يعلم إلا من هذا التاريخ وبواقع ٥ ٪ طبقاً للمادة ٢٢٦ من القانون المدنى » .

(القضية رقم ١٠٨٠ سنة ١٩٥٨ ت كلى اسكندرية بالهيئة السابقة) .

كان الهلاك ناشئاً بسبب مخاطر البحر فى حد ذاتها ، وليس بسبب من الأسباب الأخرى المفروض عليه اتخاذ العناية والدقة بشأنها بمقتضى المادة الثالثة من معاهدة بروكسل . (استئناف اسكندرية ٢٧/٥/٥٨ فى الاستئناف رقم ١٣/١٢٤ ق تجارى وهو حكم غير منشور) .

« وحيث إن المدعى عليها بصفة كونها وكيلة عن الناقلة لم تقدم شهادة بصلاحية السفينة عند بدء الرحلة ، مما يدل على أن الناقلة لم تبذل العناية والهمة المعقولة لسلامة الشحنة طبقاً للمادتين ١/٣ ، ٢ ، ١/٤ من المعاهدة ، هذا فضلاً عن أنه يتضح من مطالعة صورة دفتر يومية السفينة المقدمة من المدعى عليها أنها تشير إلى عدم قيام الربان بواجبه نحو المحافظة على سلامة الرسالة كما تليه عليه قواعد القانون ، فلم يثبت أنه بذل الهمة فى مقاومة الحالة الجوية التى قابلتها السفينة ، إذ لم يستعمل الطلبيات لرفع المياه التى كانت تغطى السفينة سوى يوم . . مع أن الواجب كان يقتضيه أن يستعمل الطلبيات بصفة مستمرة طيلة اللدة . . التى ساءت فيها الحالة الجوية فجعلت الأمواج تغطى السفينة وعنابرها على ما سجلته صورة دفتر يومية السفينة ، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن الربان لم يبذل ما فى وسعه لإنقاذ الشحنة من تلك الحالة الجوية التى تعتبر من الظروف المحيطة بالملاحة البحرية فى حد ذاتها ، والتى يمكن توقعها .

« وحيث إنه متى كان الناقل مسئولاً أصلاً عن تسليم البضاعة بالحالة التى استلمها إلا إذا أثبت فقدانها أو تلفها بسبب من الأسباب الواردة فى المادة الرابعة فقرة ثانية من معاهدة بروكسل ومن بينها مخاطر البحر ، ولم تثبت الناقلة أن التلف كان نتيجة لهذه المخاطر بذاتها . . فإنه

القضايا المستعجلة

المتحدة لازال يتجه إلى الأخذ بمبدأ الحصانة المقيدة في المواد المدنية ، فالمبعوث يخضع للقضاء المدني للجمهورية العربية المتحدة بالنسبة للأعمال الخارجة عن نطاق وظيفته الرسمية ، ومن هذه الأعمال استجاره مسكناً .

المحكمة

.. الفصل في هذا الاشكال يشير .. :

أولاً — بحث ماهية العلاقة بين المستشكلة والمستشكل ضده الثانى .

ثانياً — بحث نطاق الحصانة الدبلوماسية في المواد المدنية ، وأثرها في هذا الإشكال .

ثالثاً — أثر هذه الحصانة في مرحلتى المحاكمة والتنفيذ .

« وحيث إنه بالنسبة للبحث الأول ... ، فإن .. المستشكلة هي واختاها كن يقمن بالشقة موضوع النزاع منذ بدء العلاقة الإيجارية بينه وبين الدكتور حليم دوس في الخامس من فبراير سنة ١٩٥١ — وأن هذا الأخير كان يقيم في سكن آخر — وهنا يشور التساؤل حول ماهية المركز القانونى للمستشكلة وهل تعتبر مستأجرة العين من باطن أخيها هذا ، أو متنازلاً لها عن حق الإيجار فلا يكون لها بالتالى من الحقوق أكثر مما له باعتبار أن حقها مستمد منه وغير نافذ في حق المؤجر الأصلى ، فيترتب على انقضاء العقد الصادر إليه بالحكم بالاخلاء أن تزول

١٢٤

محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة

٢٨ من فبراير ١٩٦١

١ — إيجار : من الباطن ، تنازل ، مشاركة .

٢ — حصانة دبلوماسية : في المواد المدنية ، أثرها .

المبادئ القانونية

١ — التاجير من الباطن قانوناً هو قيام المستأجر الأصلي بتأجير العين المؤجرة إليه ، أو حقه في الإيجار إلى شخص آخر ، وفي هذه الحالة لا ينقل المستأجر حقوقه المستمدة من عقد الإيجار الأصلي إلى المستأجر من الباطن ، وإنما ينشأ في ذمة المستأجر من الباطن التزامات جديدة محلها تمكنه من الانتفاع بحق الإيجار الأصلية .

النزول عن الإيجار معناه أن ينقل المستأجر جميع الحقوق المترتبة له من عقد الإيجار إلى شخص آخر محل محله فيها ، ويكون ذلك في الغالب عن طريق حوالة الحق ، فيعتبر المستأجر الأصلي محيلاً ، والمتنازل له محالاً إليه .

إذا كانت الشقيقة تقيم مع شقيقها منذ بدء العلاقة الإيجارية بينه وبين المالك ، تعتبر مستأجرة أصلية سواء بمفردها أو بطريق الاشتراك مع أخيها .

٢ — العرف لدى الجمهورية العربية

إلى علاقة المشاركة في الإيجار منها إلى أى علاقة أخرى

ولا ينال من ذلك أن أخاها الذى انفرد بالتوقيع على عقد الإيجار يقيم فى سكن آخر ولا يشاركها فى استعمال العين المؤجرة ، لأن المستأجر ترتب فى ذمته الالتزامات كافة الناشئة عن عقد الإيجار ومنها الالتزام بدفع الأجرة ، حق ولو لم يستعمل العين المؤجرة طالما أن المؤجر قد وضع العين المؤجرة تحت تصرفه .

وما دام الأمر كذلك فإن المشكلة تعتبر فى هذه الحالة مستأجرة أصلية ، ولها فى هذه الحالة أن تستشكل فى الحكم الصادر بإخلائها بناء على الأسباب الخاصة بها ، ومنها السبب الخاص بتمسكها بأنها تتمتع بالحصانة القضائية التى تحول — فى نظرها — دون تنفيذ هذا الحكم ضدها .

« وحيث إنه بالنسبة للبحث الثانى الذى يثيره هذا الإشكال وهو بحث نطاق الحصانة الدبلوماسية وحصانة اتفاقية المقر فى المواد المدنية ، فإن المحكمة تلاحظ بادية ذى بدء أن المشكلة قد قدمت من المستندات ما يدل على أنها تتمتع بحصانة المثل الدبلوماسى على التفصيل الوارد باتفاقية المقر الملحق بالرسوم بقانون ٢٣٣ سنة ٥٢ فى المادة الثانية — القسم السابع عشر — والقسم الثامن عشر والقسم الحادى والعشرين .

ويثور البحث حول ما إذا كانت هذه الحصانة تشمل القضاء الجنائى والمدنى معاً ، أم أنها مقصورة على الدعاوى الجنائية دون الدعاوى المدنية — وهل هى شاملة الدعاوى الناشئة بسبب الوظيفة والدعاوى الأخرى الخارجة عن نطاق الوظيفة — أم أنها مقصورة على ما يتعلق بأعمال الوظيفة لحسب .

عن يدها على العين صفة الشرعية وتصبح يد أغاصبة بالنسبة للمؤجر مهما كان لها من حصانات ، أم أنها تعتبر مستأجرة أصلية سواء بفردتها أم بطريق الاشتراك مع أخيها فيكون لها مستقلة عن أخيها فى هذه الحالة أن تبدى مالدتها من دفع خاص بها ومنها الدفع بحصاتها فى مواجهة المؤجر .

.. ترى المحكمة أن طبيعة مثل هذه العلاقة تتنافى مع أحكام التأجير من الباطن ، أو التنازل عن عقد الإيجار .

ذلك أن التأجير من الباطن قانوناً هو قيام المستأجر الأصل بصفته هذه بتأجير العين المؤجرة إليه ، أو حقه فى الإيجار إلى شخص آخر — مقابل أجر معلوم — وفى هذه الحالة لا ينقل المستأجر حقوقه المستمدة من عقد الإيجار الأصل إلى المستأجر من الباطن ، وإنما ينشأ فى ذمة المستأجر من الباطن التزامات جديدة محلها تمكين المستأجر من الباطن من الانتفاع بحق الإيجارية الأصلية . (الدكتور سليمان مرقص فى عقد الإيجار ص ٤٣٥) .

والنزول عن عقد الإيجار معناه أن ينقل المستأجر جميع الحقوق المترتبة له على عقد الإيجار إلى شخص آخر يحل محله فيها ، ويكون ذلك فى الغالب عن طريق حوالة الحق ، فيعتبر المستأجر الأصل محيلاً والمتنازل له محالاً إليه . (المرجع السابق ص ٤٣٥)

وواضح .. أن العلاقة بين المستشكل ضدها اثباتية وبين شقيقتها الدكتور حلیم دوس ليست علاقة إيجار من الباطن أو تنازل عن عقد الإيجار بحسب المعنى القانونى السالف بيانه ، إذ لم يتم دليل على أن ثمة علاقة عقدية خاصة تربطهما معاً ، الأمر الذى يستفاد منه أن هذه العلاقة هى أقرب

الدبلوماسيين يخضعون للقضاء المدني بالنسبة للأعمال التي تتم خارج حدود وظائفهم .

وتسارع المحكمة إلى القول إن إلغاء الرسوم الصادر في أول مارس سنة ١٩٠١ بالرسوم رقم ٧٩ سنة ٣٨ لا يعنى أن الجمهورية العربية المتحدة قد عدلت عن هذا النظر السابق . إذ الملاحظ من مراجعة المناقشات التي دارت في الدورة الثانية للجنة القانونية الاستشارية للدول الإفريقية الآسيوية المنعقدة بالقاهرة في أكتوبر سنة ١٩٥٨ أن الجانب المصري كان مصرأ عند المناقشة على قصر الحصانة المدنية على ما يدخل في نطاق الوظيفة الدبلوماسية الرسمية (مجموعة أعمال هذه الدورة ص ١٠٨) .

وإن دلت هذه المناقشة على شيء فأنما تدل على أن العرف لدى الجمهورية العربية المتحدة لا زال يتجه إلى الأخذ بمبدأ الحصانة المقيدة في المواد المدنية .

وغنى عن البيان أن هذا التضييق في نطاق هذه الحصانة يسرى على الممثلين الدبلوماسيين كافة ومن في حكمهم ، سواء أكانوا من رعايا الجمهورية العربية المتحدة أم من غيرهم من باب أولى .

وهنا تسارع المحكمة إلى القول بأن اتفاقية المقر الملحق بالقانون ٢٣٣ سنة ٥٢ لا تمنح ذوى الحصانة من موظفي منظمة الأغذية والزراعة الدولية من الحقوق ما يخرج عن هذا النطاق . ذلك أنه يلاحظ من مراجعة نص الفقرة ب من القسم السابع عشر من المادة الثامنة أن طرفي الاتفاقية قد حرصا على قصر الحصانة القضائية على « الإجراءات القانونية من أى نوع كانت

فبالنسبة للقضاء الجنائي فقد استقر الرأي على أن الحصانة مطلقة في المواد الجنائية على تفصيل ليس مجاله الدعوى الحالية لعدم تعلقه بها .

أما بالنسبة للقضاء المدني فإن العرف الدولي فيما عدا الدول الأنجلوسكسونية قد استقر على تقييد هذه الحصانة وجعلها مقصورة على الأعمال المتعلقة بالوظيفة — أما الدعاوى الناشئة عن النشاط الشخصى للممثل الدبلوماسي والغير متصل بوظيفته فلا تشملها هذه الحصانة .

ففي البلاد الأنجلوسكسونية تشمل الحصانة جميع الأعمال المتصلة بوظيفة الممثل الدبلوماسي وكذلك الأعمال التي لا تتصل بوظيفته إلا إذا قبل الدبلوماسي الخضوع للقضاء المدني المحلي فتزول عنه الحصانة بهذا التنازل .

أما في البلاد الأخرى فلا تشمل الحصانة سوى المسائل المتعلقة بوظيفة الممثل الدبلوماسي فيخرج من نطاق هذه الحصانة الدعاوى الناشئة عن نشاطه الخاص لخروجه عن نطاق وظيفته الدبلوماسية . (الدكتور محمد حافظ غانم — مبادئ القانون الدولي العام طبعة سنة ١٩٥٩ ص ١٧١) .

وهذا هو الرأي الجاري عليه العمل في مصر منذ أول مارس سنة ١٩٠١ إذ صدر في هذا التاريخ مرسوم يقضى بأن الموظفين الدبلوماسيين والقنصلين الذين يستغلون عقارات في مصر يخضعون لاختصاص المحاكم المصرية المختلفة في الدعاوى التي لا تتصل بوظيفتهم الرسمية .

وقد سار القضاء المختلط على هذا المبدأ فقررت محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها الصادر بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٣٥ (منشور بمجلة المحاماة العدد السادس ص ٥٤٣ رقم ٢٨٥) أن الممثلين

كالتقاء القبض عليهم أو حجزهم لما يصدر عنهم بصفته الرسمية من أقوال شفوية أو كتابية أو تصرفات . .

ويتضح من ذلك جلياً أن الطرفين قد حرصا على النص صراحة بأن هذه الحصانة قاصرة على ما يصدر من موظفي الهيئة التمتعين بها « بصفته الرسمية » .

وقد صدر حكم محكمة التقض في ١٥/٣/١٩٦١ بتطبيق هذا النظر مبيناً في أسبابه أن الجريمة التي كانت مسندة إلى السيد كرويتز وهو من موظفي هذه الهيئة قد ارتكبت في أثناء قيامه بعمل من أعمال المنظمة فقالت « . . . إن ما وقع من المتهم كان لمناسبة مطالبة إدارة المستشفى اليوناني لإدارة التغذية التابعة لهيئة الأمم المتحدة بالمصروفات وأتعاب الطبيب الذي كان يعالج المستر كريستاني راميا خبير الأرز التابع لإدارة المنظمة — مما مفاده أن الأقوال التي صدرت عن المتهم قد وقعت منه بسبب تأدية وظيفته وفي أثناء قيامه بعمل من أعمالها . . » .

وعلى أية حال فإن هذا الحكم قد صدر في مادة جنائية فلا علاقة له بما يثيره البحث في الدعوى الحالية .

« وحيث إنه بالنسبة للبحث الثالث الذي يثيره هذا الاشكال وهو مدى إمكان التحدى بالحصانة الدبلوماسية في مرحلة المحاكمة والتنفيذ — فإنه يلاحظ :

أولاً — أنه بالنسبة لمرحلة المحاكمة فإن القاعدة أن الاشكال في أي حكم لا يمكن رفعه

من المحكوم عليه إلا متى كان سيبه حاصلًا بعد صدور هذا الحكم — أما إذا كان سيبه حاصلًا قبل صدوره فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفع في الدعوى سواء كان قد دفع به فعلاً أم لم يكن قد دفع به وأصبح في غير استطاعة هذا المحكوم عليه التحدى به على من صدر له الحكم إذ تحول حجية الحكم دون إعادة طرحه على القضاء إلا بطريق من طرق الطعن في الأحكام التي نص عليها القانون (تقض ٣٤/٦/٢١ بحاماة س ١٥ ص ٨٥ — الشرقاوى ١٤١ — أبو الوفا ٣٥٠ ورمزى سيف ١٤٩) .

ويبين من ذلك أن العرض للحكم المستشكل في تنفيذه بدعوى أن المستشكلة حصانة كانت تحول دون صدوره ضدها أمر غير مجد في هذا الإشكال وكان سبيلها إلى ذلك هو الطعن في هذا الحكم بالمعارضة أو بالاستئناف إن كان ذلك جائزاً — وهو أمر غير جائز عملاً بالمادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

ثانياً — أنه بالنسبة لمرحلة التنفيذ فقد استقر الرأي في ققه القانون الدولي على أن ذوى الحصانة من الممثلين الدبلوماسيين ومن في حكمهم يجوز لهم التحدى بمحاصاتهم في مرحلة التنفيذ ولو كان قد سبق رفع هذه الحصانة عنه أثناء إجراءات المحاكمة (القانون الدولي العام لحافظ غانم ص ١٧٢ طبعة سنة ١٩٥٩) . وبديهي أن محل التمسك بهذه الحصانة عند التنفيذ أن يكون للثل الدبلوماسي ومن في حكمه أصلاً حصانة قضائية .

فاذا لم تكن له هذه الحصانة فلا مجال

بالطبع للتحدى بها سواء في مرحلة المحاكمة أو في مرحلة التنفيذ .

وإذا انتهت المحكمة في بحثها السابق إلى قصر الحصانة الدبلوماسية في مجال القضاء المدني على ما يتعلق بأعمال الوظيفة الدبلوماسية فإنه تبعاً لذلك لا يجوز التحدى بهذه الحصانة سواء في مرحلة المحاكمة أو في مرحلة التنفيذ .

وهنا يثور التساؤل حتى ما إذا كان استئجار للمستشكلة مسكنها موضوع النزاع يعتبر عملاً من أعمال وظيفتها أم أنه يعتبر عملاً خارجاً عن هذا النطاق .

وتسارع المحكمة إلى القول إن هذا العمل لا يعتبر من أعمال وظيفتها الدبلوماسية :

أولاً — فقد استأجر شقيقها أصلاً هذا المسكن وليس هذا الأخ من ذوى الحصانة الدبلوماسية ثم أقامت به هي وأختها ولم يكن ثلاثين من ذوات الحصانة الدبلوماسية في ذلك الوقت إذ أبرم عقد الإيجار ونفذ في فبراير سنة ١٩٥١ بينما اكتسبت المستشكلة حصانتها في مارس سنة ١٩٥٦ وهو تاريخ موافقة إدارة البروتوكول بوزارة الخارجية على ما جاء بكتاب المدير الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية في ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ الذي حدد فيها أسماء كبار موظفي هذه الهيئة الذين يرى أن يستفيدوا من الإعفاءات والحصانة المقررة لأمثالهم من رجال السلك الدبلوماسي ومن بينهم المستشكلة .

ولا شك أن استئجار شقيقها هذا المسكن ثم إقامتها به هي وأختها إن دل على شيء فإنما يدل على أنهم جميعاً قد اتخذوا منه مسكناً عائلياً يشغلونه جميعاً كمنزلة للأسرة .

ثانياً — أن هذا التأجير قد تم من المستشكلة أو من شقيقها بصفة شخصية ولا يمكن تبعاً لذلك أن يعتبر عملاً من أعمال وظيفتها الدبلوماسية .

ويبين من ذلك أن المنظمة التي تنتمي إليها لم يكن لها دخل في هذا التأجير .

كما أن المنظمة لم تخولها صفة التعاقد نيابة عنها ولم تخصص هذا المكان لسكنائها بصفقتها الرسمية .

ومن هذا يبين أن لهذا المسكن صفة السكن الشخصي .

وأنه وإن كان مقرراً في فقه القانون الدولي أن المسكن الشخصي يتمتع بذات الحماية والحصانة التي يتمتع بها مقر البعثة والذي يعرفه الفقهاء بأنه مجموعة المباني والمسكن « التي تخصصها الدولة الموقدة » لاستعمال البعثة وكذلك العربات ووسائل النقل التي تملكها أو تستأجرها تلك الدولة (في رأى بعض الفقهاء) .

إلا أنه لا يجوز التحدى بهذه الحماية بالنسبة للمسكن الشخصي للبعثة إلا إذا كان لشاغله حصانة مدنية تعصمه من الخضوع للقضاء المدني المحلي .

أما إذا لم تكن له هذه الحصانة فلا تكون لمسكنه الشخصي الحماية المدنية المقررة لمقر البعثة الدبلوماسية بمفهومه السالف ياتيه .

وقد انتهت المحكمة في بحثها السابق إلى أن المستشكلة تخضع للقضاء المدني للجمهورية العربية المتحدة بالنسبة للأعمال الخارجة عن نطاق وظيفتها الرسمية ومن بين هذه الأعمال استئجارها المسكن محل التنفيذ .

ومن ثم يجوز اتخاذ إجراءات تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه بإخلائها منه دون أن يكون لحصاتها الدبلوماسية من أثر في هذا الشأن لخروج ذلك عن نطاق تلك الحصانة .

وغنى عن البيان أن هذه المحكمة في مجال الإشكال تملك بحث موقف الطرفين في النزاع وتملك أن تسير فور هذا النزاع وأن تعجم عوده لا للفصل في موضوعه بقضاء حاسم له وإنما لتستظهر أي الطرفين أولى بحمايتها فتحميه

تاركة أصل الحق وموضوع النزاع ذاته للقضاء الموضوعي ليتنازل فيه الطرفان أمامه بما يرويه من أوجه المناضلة .

« وحيث إن المحكمة وقد انتهت إلى إمكان تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه ضد المستشكلة فقد تعين رفض الإشكال والاستمرار في التنفيذ . . . » .

(القضية رقم ١١١٢ سنة ١٩٦١ رئاسة السيد الأستاذ محمود حمزة القاضي) .

قضاء المحاكم الجزئية

١٢٥

محكمة دسوق

١١ من نوفمبر ١٩٦١

أ — تبديد : أشياء محجوز عليها م ٣٤١ و م ٣٤٢ عقوبات .

ب — أشياء محجوزة : حارس ، ثبوت علمه بيوم البيع ، لصق ؛ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، ق ١٨١ لسنة ١٩٥٩ .

المبادئ القانونية

١ — يشترط لقيام جريمة تبديد الأشياء المحجوزة ، أن يثبت علم المحجوز عليه الحارس الفعلي أو الحكمي بيوم البيع ، وأن يثبت علمه باليقين .

٢ — لا يحل افتراض العلم الحكمي بيوم البيع ، لمجرد رفض المتهم بالتبديد التوقيع على محضر الحجز ، ولا إثبات رفضه ، وإنما يفترض قانوناً بإجراء اللصق .

المحكمة

« حيث إن الثابت في ورقة الحجز المرفقة أنه توقع في مواجهة المتهم وأنه يرفض توقيعها وأن مندوب الحجز عين حارساً على ما حجز وحدد لبيعه يوم ٢١/١١/١٩٦٠ .

« وحيث إنه يشترط لقيام الجريمة قبل اللتم أن يثبت علمه الفعلي أو الحكمي بهذا اليوم » المادة ٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ « وأن يثبت

علمه باليقين » محكمة النقض في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية جزء ٥ رقم ٣١٢ ص ٥٩٠ ، ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض س ١١ العدد الثاني ص ٤٩٣ رقم ٢٩٣ ، ومن أوراق الحجز الرسمية ذاتها « محكمة النقض في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية جزء ٣ رقم ٤٠ ص ٤٣ .

« وحيث إن اللتم لم يوقع محضر الحجز ولم يوقع باستلام نسخة ولا دليل في الأوراق على علمه الفعلي بتحديد ذلك اليوم لإجراء البيع (م ٥١/٧ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) .

« وحيث إنه لا يحل افتراض العلم الحكمي به لمجرد رفض التوقيع ولا إثبات رفضه وإنما يفترض قانوناً بإجراء اللصق (م ٧ / ٢ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) .

« وحيث إنه لا يكفي بعده مجرد إثبات القيام بهذا الإجراء في ورقة الحجز بدليل أنه يكفي إثبات رفض التوقيع على محضر الحجز لانعقاد الحراسة مطابقة المادة ٧ / ١ ، والمادة المعدلة بالقانون رقم ١٨١ سنة ١٩٥٩ ، ولا يكفي لإثبات العلم الحكمي بيوم البيع ، وأن المشرع حرص بداءة على التمييز بين توقيع محضر الحجز ، والتوقيع باستلام نسخة لإثبات العلم الفعلي به ، وأن الفقرتين ٣،٢ من المادة ٧ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ تستلزمان في صد العلم الحكمي إثبات رفض التوقيع ، وإلى جانبه إجراء اللصق ، وتنص صراحة على

أن هذا الاجراء وحده هو الذى يقوم مقام الاعلان ولم تنوه إحداهما بالاكتفاء بتقريره (تقارن المادة ٢٥ من تعليمات تنفيذ القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) .

« وحيث إنه يقتضى تلس كيان هذا الاجراء وحده فى أوراق الحجز ذاتها ، والشارع لم يرسم طبيعته ولا طريق التثبت من حصوله فى ذلك اللصق .

« وحيث إنه لاضامن من الرجوع إلى القواعد العامة فى قانون المرافعات وأعمال قفيه بالمادة ٥١ فى طبيعته هذا الاجراء ، وفى أوراق الواقعة قامت بوصفها من جرائم التنفيذ إعمالا لتنسيق وحرص الشارع فى ذلك القانون على التيقن من اعلان يوم البيع والتحرز فى اثبات العلم به .

« وحيث إنه يجب عقب إقفال محضر الحجز تحرير محضر آخر باللصق دليلا على اجرائه بالفعل ثم على الاعلان ومن ثم على العلم الحكى .

« وحيث إن أوراق الحجز الرسمية خالية من هذا الدليل وبالتالي فلا دليل فيها على علم المتهم قانوناً بيوم البيع .

« وحيث إن التزامه تقديم المحجوزات لبيها يرتبط بميعاد زمنى يدور مع العلم به وجوده أو عدمه ، وإذا انعدم كلاهما فلا محل للنظر بداءة فى تأمعه عن الالتزام لانعدام سفره ، ولا للبحث بداهة فى القصد الجنائى لتجهيل مادية ، ولا يلتفت بعده إلى تقرير مندوب البيع والتبديد أنه تخاطب مع المتهم فى يوم كذا فلم يقدم المحجوزات لأن مطالبته فى غير التزام — دون سابق علم ومصادرة على المطلوب .

« وحيث إنه لا دليل بعده على وقوع الاختلاس

بالفعل قبل يوم التهمة ، ولا على أن المتهم لم يقدم المحجوزات يوم التزامه تقديمها .

« وحيث إنه دفع بعدم علمه تحديد هذا اليوم لاجراء البيع .

« وحيث إن الواقعة غير ثابتة بأوراقها مجردة ، والتهمة بمقوماتها غير قائمة فى نظر القانون على ما سلف .

« وحيث إنه لا حاجة بعده إلى معنوية بما شهد به مندوب الحجز . . . وهو أنه وزملاؤه جرت عادتهم على تسليم نسخ الحجز لرجال الادارة فى ذات العين ليقوموا هم بلصق إحداها وبتسليم الثانية .

« وحيث إنه يتعين الحكم ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه .

وحيث إن المحكمة تعفيه من المصاريف بنص المادة ٢٣٨ من قانون الاجراء الجنائية » .

(القضية رقم ٤٩٣٣ سنة ١٩٦١ جنح دسوق برئاسة السيد الأستاذ محمد أبو الفتوح القاضى وحضور السيد الأستاذ حامد السيد وكيل النيابة) .

١٢٦

محكمة الفشن الجزئية

٣٠ من نوفمبر ١٩٦١

١ — دعوى مدنية : استمرارها أمام القضاء الجنائى بعد وفاة المتهم .

٢ — شركة تأمين : عدم اختصاص القضاء الجنائى بنظر دعوى مدنية ضدها .

المبادئ القانونية :

١ — للدعى بالحق المدنى السير فى الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى ، حتى بعد انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم .

٢ - المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية التي يرفعها المضرور ضد شركة التأمين .

المحكمة

« .. وحيث إن المدعية بالحق المدني .. ادعت مدنياً عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها .. قبل كل من المتهم ، والمسئول عن الحقوق المدنية عبد الجواد محمد محمود ، وشركة الاسكندرية للتأمين .. بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا .. مبلغ ٢٠٠ جنيه ، على سبيل التعويض المؤقت .. وبعد وفاة المتهم طلب الحاضر عن المدعية بالحق المدني الاستمرار في الدعوى المدنية .. »

« وحيث إن الحاضر عن شركة اسكندرية للتأمين دفع بعدم اختصاص القضاء الجنائي بنظر الدعوى قبل شركة اسكندرية للتأمين وطلب إخراجها من الدعوى بلامصاريف ، وذلك استناداً إلى أن أساس الدعوى قبل الشركة هو عقد التأمين الذي لا صلة له بالتهمة المسندة إلى المتهم ، وهي السبب الذي من أجله استثنى القانون الدعوى المدنية وسمح للقضاء الجنائي بنظرها . »

« وحيث إنه بالنسبة لسير الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي ، رغم انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٩ . ح . ١ على أنه إذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، ذلك أن هذا التلازم بين الدعويين مشروط حتى تنتهي أحدهما . فسبب السقوط بأحدهما لا يؤثر على سير الأخرى . (يراجع شرح قانون الاجراءات الجنائية للدكتور محمود مصطفى الطبعة السابعة ٦٠ و ٦١ ص ١٥٠) . هذا وتخضع الدعوى

المدنية للاجراءات الجنائية عملاً بنص المادة ٢٦٦ . ح . ١ ، فلا تخضع لأحكام قانون المرافعات حتى ولو انحصرت الخصومة في النزاع المدني وحده (نقض جلسة ١٦/٤/١٩٥٦ مجموعة أحكام محكمة النقض سنة ٧ رقم ١٦٢ ص ٥٦١ ، والمرجع السابق ص ٥٦١) . ولما كان ذلك فإن طلب المدعية بالحق المدني السير في الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي حتى بعد انقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم ، طلب سليم صحيح في القانون مما يتعين معه اجابته .

« وحيث إنه فيما يتعلق بمدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية التي يرفعها المضرور ضد شركة التأمين فهناك في هذا الشأن رأيان :

أولهما : وهو الذي يمنع اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية التي يرفعها المضرور ضد شركة التأمين ، وقد تبنت هذا الرأي محكمة النقض إذ جاء في حكم لها في الطعن ١٩٧٢ س ٣٠ ق جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٦١ ما يأتي :

« لما كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء في المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . أى أن يكون طلب التعويض ناشئاً عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة ، فاذا لم يكن كذلك سقطت هذه الاباحة ، وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . »

ومق تقرر أن هذه الاجازة مبناهما الاستثناء

ققد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون، ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحوم النظام العام لتعلقه بالولاية... ولما كان ذلك وكانت المادة ٢٥٣ إجراءات إذ نصت على أنه : « يجوز رفع الدعوى المدنية أيضاً على المسؤولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم » ، وإذ جاء بفقرتها الأخيرة : « ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ، ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسؤولين عن الحقوق المدنية » ؛ فقد دلت على أنها قصدت بالمسؤولين مدنياً الأشخاص المسؤولين قانوناً عن عمل غيرهم ، كالذين تناولتهم المادتان ١٧٣ و ١٧٤ من القانون المدني .

« وأساس مسئولية هؤلاء ما افترضه القانون في حقهم من ضمان سوء اختيارهم لتابعيهم ، أو لتقصيرهم في واجب الرقابة لهم أو لمن تحت رقابتهم بمقتضى القانون أو الاتفاق . وليست شركة التأمين الطاعنة من بين هؤلاء . ذلك أن مسئوليتها تقوم على أساس آخر هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين المبرم بينها وبين المتعاقد معها ، أما الفعل الضار فهو لا يعتبر في هذه الصورة سبباً مباشراً لمطالبة الشركة . فالمضور لا يطالب شركة التأمين بتعويضه عن الفعل الضار ؟ بل يطالبها بتنفيذ عقد التأمين ؛ وإذن فكل نزاع يقوم حول هذا العقد هو نزاع يتعلق بالمسئولية العقدية ومثله لا اختصاص للمحاكم الجنائية بنظره إذ أن محله المحاكم المدنية .

« ولا يرد على ذلك بما أورده القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور من وجوب تقديم وثيقة تأمين السيارة صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تزاوِل عمليات

التأمين في مصر عن مدة الترخيص ، وما جاء به القانون ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من النص على حق المضور المباشر قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائياً . فما أورده هذه النصوص لم يغير من أساس المسئولية العقدية لشركة التأمين ، وهو لم يمس اختصاص المحاكم الجنائية بالنسبة إلى دعاوى التعويض ، بل ظل هذا الاختصاص في حدوده السابقة ، وكل ما جد من أمر في هذا الخصوص هو تحويل المضور مقاضاة شركة التأمين مباشرة بالتعويض دون حاجة إلى استعمال حق مدينه في الرجوع عليها ، على أن يكون رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة أصلاً وهي المحكمة المدنية .

« لما كان ما تقدم وكان الحكم للطعون فيه قد قضى باختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على شركة التأمين باعتبارها مسئولة عن حقوق مدنية على أساس القانون ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ ، وكانت الدعوى على هذا الوجه محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك نقضه بالنسبة إلى الطاعنة الثانية (شركة التأمين) ، والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبلها وإلزام الطعون ضد المصروفات » .

وهذا القضاء من محكمة النقض ما هو إلا إرساء لمبدأ سبق أن قرره في هذا الخصوص في حكيمين سابقين لها في الطعن رقم ٢٠٩٨ س ٢٣ ق بجلسة ١٩٥٤/١/٥ مجموعة المكتب الفني السنة الخامسة العدد ٢ ، وفي الطعن رقم ١٩٤٥ س ٢٤ ق بجلسة ١٩٥٥/٢/١ مجموعة المكتب الفني السنة السادسة ص ٤٨٢ .

وهذا النظر أيضاً استقرت عليه أحكام محكمة النقض الفرنسية: حكم محكمة النقض الفرنسية الدائرة الجنائية ١٩٥٣/١١/٢٦ منشور في المجلة العامة للتأمين البري ص ١٠٥ العدد الأول سنة ١٩٥٤ وحكم محكمة استئناف نيم في أول يولية سنة ١٩٥٥ منشور في المجلة العامة للتأمين البري سنة ١٩٥٥ ص ٢٩٣ وحكم محكمة النقض الدائرة الجنائية في ١٠ يوليو سنة ١٩٣٢ وحكم محكمة دراي في ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٢ منشور ان في دائرة معارف دالوز الجزء الأول سنة ١٩٥١ ص ٣١٣ .

ثانياً : أما الرأي الثاني الذي يجيز للمحاكم الجنائية أن تنظر الدعوى المدنية التي يرفعها المضرور ضد شركة التأمين . فهذا الرأي أخذت به محكمة القاهرة الابتدائية دائرة جنح مستأنفة مصر القديمة ، في حكم لها في الجلسة ١٠١١ سنة ١٩٥٩ مستأنفة مصر بجلسة ١٩٦٠/٢/٢٤ ، واستندت في ذلك إلى أن القانون ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ إنما جعل مسئولية شركة التأمين مباشرة قبل المضرور ، ومن ثم فلا تعتبر مبنية على عقديينهما ، وبالتالي لا تعتبر دعوى ضمان ، الأمر الذي استحدثه هذا القانون من مسئولية شركة التأمين المباشرة قبل المضرور كمسئولية المتبوع أو حارس الحيوان أو البناء ، إذ أنها تستمد أساسها من الحق في تعويض الضرر الذي أصاب المضرور وهو ما لا يتمتع على المحكمة الجنائية الفصل فيه ، فاعتبرت الدفع المبدى من شركة التأمين في غير محله وقضت برفضه .

هذا ومن ناحية أخرى فإن المحكمة التي يتوخاها المشرع من استحداثه مبدأ مسئولية شركة التأمين المباشرة قبل المضرور قد انتفت ، إذا حرم هذا المضرور من إدخال شركة التأمين أمام المحكمة

الجنائية لإلزامها بالتعويض المقضى به أسوة بالمسئول بالحقوق المدنية . وذلك اختصاراً للوقت والإجراءات ، فإذا أخذنا بالبداية الأول القاضي بعدم جواز نظر المحاكم الجنائية الدعوى المدنية ، المرفوعة على شركة التأمين من المضرور ، فإنه سيترتب على ذلك إما أن يلجأ المضرور إلى المحكمة المدنية وهذه ستحكم بإيقاف الفصل في الدعوى المدنية لحين الفصل في الدعوى الجنائية تطبيقاً لمبدأ أن الجنائي يوقف المدني ، أو أن يسكت ذلك المضرور لحين الفصل في الدعوى الجنائية ثم يرفع دعواه المدنية وهذا سيرضه لتقدم دعواه — إذا تراخى الفصل في الدعوى الجنائية ابتداءً واستئنافاً أكثر من ثلاث سنوات — بالتقدم الثلاثي الذي نصت عليه المادة الخامسة في فقرتها الأخيرة من القانون ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ ، إذ قضت تلك المادة بأن دعوى المضرور قبل المؤمن تخضع للتقدم للنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني وهذه تنص على تقدم ثلاثي وتبدأ مدته من وقت وقوع الحادث المنشئ للحق . ولئن قطع هذا التقدم إلا أن ينبه المضرور على المؤمن بالدفع ، إلا أن يرفع المضرور الدعوى أمام المحكمة الجنائية ليحكم فيها بعدم الاختصاص طبعاً . وهذا قاطع لمدة التقدم عملاً بنص المادة ٣٨٢ من القانون المدني . ويكون هدف المضرور هنا في رفعه لتلك الدعوى ليس للحصول على الحق الذي تهميه الدعوى ، وإنما منع سقوط الحق . وفي هذا كله ما يجافي الدوق القانوني السليم ، وما يعرض المجنى عليه في الجريمة ، علاوة على ما أصابه منها ، لأضرار أخرى جسيمة هو في أشد الحاجة إلى رفعها عن كاهله .

وباستعراض هذين الرأيين السالفين نجد أن قضاء محكمة النقض قضاء سليم قانوناً ، إذ هو

التطبيق السليم للقواعد القانونية . أما بالنسبة لوجهة النظر الأخرى التي تتجه إلى محاولة الأخذ بيد المضرور من الجريمة والتخفيف عليه بسرعة إعطائه حقه وتعويضه عما أصابه من ضرر ، فليس أدل على ذلك من أن يتدخل المشرع ويمجيز للمضرور حق الالتجاء بدعواه المدنية التي يرفعها ضد شركة التأمين إلى المحكمة الجنائية ، أسوة بالمستول عن الحقوق المدنية ، توفيراً للوقت والجهد وابتغاء للعدالة السريعة .

وهذا ما اتجهت إليه التشريعات الحديثة ، إذ قضت المادة التاسعة من القانون البلجيكي

الصادر في أول يوليو سنة ١٩٥٦ بإجازة اختصاص المؤمن أمام المحاكم الجنائية .

« وحيث إنه بالبناء على هذا النظر القانوني السالف بيانه ونظراً لنقص التشريع بخصوص إمكان اختصاص المضرور لشركة التأمين أمام المحاكم الجنائية ، وأخذاً بالمبدأ الذي يمنع ذلك ، فليس على المحكمة إلا أن تجيب شركة اسكندرية للتأمين إلى دفعها ، وتقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية المرفوعة عليها من المدعية بالحق المدني .. » .

(القضية رقم ٦٨٤ سنة ١٩٥٩ جنح الفشن رئاسة السيد الأستاذ أنطون باسيلي القاضي وحضور السيد الأستاذ صلاح الدين توفيق عضو النيابة) .

المصلحة في النقض الجنائي

للرئيس روبرت هير

- ١٨ -

المبحث الثالث

نظرية العقوبة البررة من حيث صلتها بالتعويض المدني

بيننا في الباب الأول كيف أن تبرير العقوبة يحول دون توافر المصلحة في الطعن بالنقض ولو لثل الخطأ في تطبيق قانون العقوبات ، مهما كان الخطأ مسلماً به . كما بينا في الباب الثاني كيف أن بطلان أى إجراء من إجراءات المحاكمة لا يكفي وحده للقول بتوافر المصلحة في الطعن بالنقض إذا كان يمكن تبرير العقوبة المحكوم بها بالقدر الصحيح من الإجراءات ، أو من الحكم المطعون فيه .

ولكن هل تنطبق نظرية العقوبة البررة في شأن الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية أيضاً ؟ أثر الموضوع أمام محكمة النقض الفرنسية منذ أمد بعيد في صورة ما إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً بالعقوبة والتعويض معاً ، وكانت العقوبة الجنائية مبررة رغم الخطأ في تطبيق قانون العقوبات ، فهل يبقى الحكم بالتعويض مبرراً أيضاً بما ينفي المصلحة من الطعن فيه أم لا ؟ . . .

اتجهت المحكمة في بعض قضائها إلى الإجابة على هذا التساؤل بالإيجاب فقضت بعدم قبول الطعن في حكم صادر بعقوبة جنائية وتعويض مدني ، وكان الطعن مؤسساً على أن التكييف الصحيح للواقعة — بحسب ما ثبت منها في الحكم — هو أنها تعد سبباً لا قذفاً ، لأن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من عقوبة وتعويض مدني كان يمكن الحكم بمثله حتى ولو كانت الواقعة سبباً لا قذفاً (١) .

كما اتجهت المحكمة في بعض قضائها الآخر إلى عدم قبول الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية — لأن العقوبة مبررة — وفي نفس الوقت إلى قبول الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالتعويض ، إذا تعذر تبرير التعويض بالحكم الصادر في الأولى . ومن ذلك أنها قضت في طعن مرفوع عن حكم صادر في تهمة قذف وسب معاً بالعقوبة والتعويض بعدم قبول الطعن في الحكم بالعقوبة الجنائية لأن العقوبة للقضى بها كان يمكن الحكم بمثلها عن جريمة السب وحدها ، حتى مع استبعاد تهمة القذف التي لا تنطبق عليها واقعة الدعوى ، وفي نفس الوقت قضت بقبول الطعن

في الحكم بالتعويض المدني لأنها لا تخضع لقاعدة تبرير العقوبة كما هي مستفادة من نص المادتين ٤١١ ، ٤١٤ من قانون تحقيق جنائياتهم^(١) .

وتطبيقاً لهذه القاعدة قضت في أكثر من حكم بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للتعويض المدني عن جريمتين أسندتا إلى المحكوم عليه وأدين فيهما بمقتضى الحكم المطعون فيه ، وذلك لأنها رأت أنه حتى مع استبعاد إحداها لعدم توافر أركانها المطلوبة في القانون ، تظل العقوبة الجنائية مبررة بالأخرى . أما بالنسبة للتعويض فينبغي نقض الحكم لأنه قضى بالتعويض عن الجريمتين جملة ، ولم يخص كلا من الجريمتين بحصة معينة منه^(٢) .

كما ذهبت نفس المحكمة إلى أن الحكم الصادر للمدعى بالحق المدني بنشر الحكم في جريدة أو بلسقه في محل ما يمد حكماً بتعويض مدني فلا يخضع لنظرية العقوبة المبررة ، وذلك في غير الأحوال التي يكون فيه النشر أو اللصق عقوبة جنائية^(٣) . وذهبت في قضاء أحدث مما تقدم إلى أن نظرية العقوبة المبررة لا تنطبق على الحكم بالتعويضات المدنية بوجه عام^(٤) .

هذا في فرنسا . أما في مصر فيبدو أن نفس القاعدة وجهت محكمتنا العليا أيضاً في هذا الشأن ، وهو بطبيعته أمر نادر عملاً . فقضت في حكم لها بما يلي :

« متى كان يبين من أوراق الدعوى أن محكمة أول درجة دانت الطاعن بجريمتي القذف والبلاغ الكاذب تطبيقاً للسواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ع وقضت عليه بعقوبة واحدة هي غرامة قدرها عشرون جنياً تطبيقاً للمادة ٣٢ لارتباط الجريمتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، ثم رأت المحكمة الاستثنائية للأسباب التي ساقها براءته من تهمة البلاغ الكاذب وقضت بتأييد الحكم المستأنف في العقوبة والتعويض ، متى كان ذلك ، وكانت العقوبة التي قضى بها الحكم المستأنف على الطاعن من أجل الجريمتين هي الحد الأدنى للعقوبة المقررة بالقانون لجريمة القذف التي دانه بها الحكم المطعون فيه فإن الطعن على الحكم بالنسبة للدعوى العمومية بسبب استبقائه للعقوبة كما هي يكون على غير أساس .

« غير أنه لما كان الحكم الابتدائي قد قضى بمبلغ عشرين جنياً تعويضاً للمدعى بالحق المدني عن جريمتي القذف والبلاغ الكاذب ، وكان الحكم إذ قضى بالبراءة في تهمة البلاغ الكاذب قد قضى

(١) تقض ٦ أبريل سنة ١٨٩٥ دالوز الدوري ٩٩ - ١ - ٥٧٧ ، وبنفس المعنى تقض المجموعة ٩٠٢ - ١ - ١٢٠ و ٩٠٣ - ١ - ٣١ .

(٢) تقض ٩ مارس سنة ١٩١٢ دالوز الدوري ١٩١٣ - ١ - ٧٥ .

(٣) تقض ١٧ يونيو سنة ١٨٩٢ سيرى ٩٣ - ١ - ٢٧٧ .

(٤) راجع تقض ١٧ يونيو سنة ١٩٢٦ دالوز الأسبوعي ١٩٢٦ - ١٨٠ و ١٩٤٢/١/٩ دالوز الشهري عدد يولييه ١٩٤٢ ص ٦٤ و ١٩٤٧/١٢/٤ دالوز ١٩٤٨ - ١ - ٧٣ .

في نفس الوقت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض ، ولا يبين من الحكم ما إذا كان هذا التعويض محكوماً به للمدعى بالحق المدني عن القذف وحده رغم عدم استثنائه بشأنه ، أو أنه يشمل تعويضاً للمدعى بالحق المدني عن واقعة البلاغ الكاذب أيضاً رغم براءة الطاعن منها ، فإن الحكم يكون قاصر البيان في الدعوى المدنية مما يعيبه ويستوجب نقضه بالنسبة لها ^(١) .

زوايا بحث المصلحة هنا :

وفي الواقع أنه لا محل للكلام في نظرية العقوبة للبررة عند الكلام في التعويض المدني . إنما ينبغي أن يثار موضوع توافر مصلحة الطاعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية ، أو عدم توافرها — حتى عند عدم قبول الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية — من زاوية أخرى تختلف عن « العقوبة للبررة » ، هي زاوية مقدار التأثير الذي يمكن أن يكون الخطأ في تطبيق قانون العقوبات قد أحدثه في الحكم المدني بالتعويض أو بعدمه .

فحيث يمكن أن يقال إن ثمة تأثير قد حدث في مصير الدعوى المدنية ، أو في مقدار التعويض المحكوم به فيها بسبب خطأ الحكم في الدعوى الجنائية في تطبيق القانون أو تأويله ، فقد توافرت للمصلحة التي توجب قبول الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية ، وإلا فلا . ومثل ذلك يمكن أن يقال أيضاً إذا وقع بطلان في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية ، أو في الإجراءات أثر فيه ، وبالتالي في مصير الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للجنائية على النحو الذي عرضنا له في المبحث السابق .

وينبغي أن نضع نصب أعيننا في هذا الصدد ثلاثة أمور :

الرؤس الأول : أن التعويض المدني يكون دائماً على قدر الضرر الذي لحق بالضرور من الجريمة ، لا على قدر الخطأ الذي صدر من الجاني . فالخطأ يحدد مقدار العقوبة وحدها ، أما الضرر فيحدد مقدار التعويض . لذا فلا جدوى للمدعى بالحق المدني في أن يؤسس طعنه بالتعويض على الحكم الصادر في دعواه على مجرد خطأ الحكم المطعون فيه في تقدير العقوبة المحكوم بها على التهم في الدعوى الجنائية أياً كان مصدر هذا الخطأ ، أو نوعه ، أو مداه ، وقد عرضنا لذلك في المبحث الأول من الفصل الحالي .

الرؤس الثاني : أن التعويض المدني أمام القاضي الجنائي يكون عن نفس الواقعة التي أقيمت عنها الدعوى الجنائية . واتحاد الواقعة بين الدعويين المدنية والجنائية هو وحده الاعتبار الذي يسوغ رفع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي للفصل فيها بالتبعية للدعوى الجنائية ، والخروج بذلك عن قواعد الاختصاص المتعلقة بالولاية مع أنها من النظام العام المطلق .

فالمصلحة في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية برفضها متوافرة دائماً للمدعى بها كلما بنى

(١) نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أحكام النقض س ٤ رقم ١٠٤ ص ٢٦٩ .

هذا الرافض على ما يفيد عدم ثبوت الواقعة الجنائية ، أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم أو على عدم صحتها أصلاً . كما هي متوافرة للمتهم — المدعى عليه بها — والمسئول عن الحق المدني كلما قضى بالتعويض استناداً إلى ثبوت الواقعة الجنائية ، وصحة وقوعها وإسنادها إلى المتهم . وكل ذلك في النطاق الضيق الذي تشرف فيه المحكمة العليا على حكم الموضوع من حيث مدى توفيقه في استخلاص الثبوت أو عدمه بأدلة صحيحة لها سندها في الأوراق ، وفي المنطق السائع السليم . أى في النطاق الذي تراقب فيه المحكمة العليا المسائل الموضوعية على وجه عام .

فكلما جاز الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية القاضي بالإدانة أو بالبراءة لقصور في التسبب ، أو لفساد في الاستدلال على ثبوت الواقعة أو على صحة إسنادها إلى المتهم ، كلما جاز الاستناد إلى نفس الوجه للطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالتعويض أو برفضه . لأن هذا مترتب على ذلك بالضرورة ، وبحكم حجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية على الدعوى المدنية فيما يتعلق « بوقوع الجريمة . . . وبنسبتها إلى فاعلها . . » على حد تعبير المادة ٤٥٦ إجراءات .

الرؤس الثالث : أن الوصف القانوني للواقعة الجنائية ولئن كان يحوز حجية أيضاً على الدعوى المدنية إلا أنه لا أثر له ، لا في مبدأ التعويض ولا في مقداره . لأن التعويض مترتب — كما قلنا — على الضرر الذي سببته الواقعة للمضروب بصرف النظر عن وصفها الصحيح في تقدير قانون العقوبات . فإن وصفها في القانون المدني هو أنها فعل خاطيء صار مستوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر طبقاً للمادة ١٦٣ وهذا هو كل ما يلزم للحكم بالتعويض . ومن هنا جاء انتفاء المصلحة في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية بوقوع خطأ في تكيف الواقعة من الوجهة الجنائية .

إنما — استثناء مما تقدم — إذا كان من شأن خطأ التكيف الذي وقع فيه الحكم الجنائي أن يؤثر في تعيين مقدار الضرر الناجم عن الجريمة ، وبالتالي في مقدار التعويض المحكوم به ، فإن المصلحة تكون متوافرة في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية بوجه مستمد من هذا الخطأ في تكيف الواقعة جنائياً .

فمثلاً اعتبر الحكم الصادر في الدعوى الجنائية أن الواقعة تعد في حقيقتها ضرباً أفضى إلى الموت ، وقضى بالعقوبة وبالتعويض المدني على هذا الأساس . فللمتهم أن يطعن بالنقض في الحكمين معاً على أساس أن الواقعة ينبغي أن تعد في صحيح وصفها مجرد ضرب بسيط ، لأن الضربة التي أحدثت الوفاة شائعة بين جناة متعددين ليس بينهم اتفاق سابق . أو لأن رابطة السببية بين الضربة وبين الوفاة قد انقطعت بتدخل عامل شاذ غير متوقع بين الأمرين بما يكفي للقول بانقطاعها ، وبالتالي بعدم مسئولية الجاني إلا عن الضرب البسيط وحده دون الوفاة .

وللمدعى بالحق المدني أيضاً أن يطعن بالنقض في الحكم الصادر له بالتعويض — في الصورة العكسية لما تقدم — إذا قدر التعويض على أساس مسئولية المتهم المدعى عليه عن واقعة الضرب

دون الوفاة . ذلك أن مصلحته متوافرة دون شبهة في أن يكون تقدير التعويض عن الوفاة لا عن الضرب خصب ، فلا يقال له إن هذا الوجه متصل بتكليف الواقعة الجنائية ، ولا صفة لك في التحدث عن أى خطأ يكون قد وقع فيه . بل هو له صفة دون ريب ، ومصلحة بالتالي في النعي على الحكم الجنائي بهذا الخطأ في التكليف الذي أدى إلى بنس قبة التعويض المحكوم به . وبالتالي إلى الإضرار بمصلحته كضرور من الجريمة .

وكذلك الشأن أيضاً إذا خلط الحكم في الدعوى الجنائية بين الضرب المفصى إلى العاهة المستديمة ، وبين الضرب البسيط . وليس كذلك الشأن إذا خلط هذا الحكم بين الإصابة العمدية والإصابة غير العمدية ، لأن التعويض متوقف على جسامة الإصابة لا على توافر العمد أو عدم توافره . أو إذا انصب الجدل على كونها قتلا عمداً لتوافر العمد أم قتلا خطأ لتوافر الخطأ دون العمد . فلا مصلحة في الطعن لأن التعويض يكون عن الضرر الذي سببته الوفاة بصرف النظر عن توافر العمد أو عدم توافره .

ومثلاً للدعى بالحق المدني مصلحة محققة في الجدل فيما وقع فيه الحكم المطعون فيه من خلط بين جنابة السرقة بالإكراه وبين جنحة السرقة البسيطة ، متى كان التعويض عن السرقة وعن الإكراه معاً . ولا مصلحة له في هذا الجدل إذا قضى له بالتعويض عن السرقة وعن الإكراه معاً حق ولو كان الحكم قد نفي رابطة السببية بين الأمرين فاعتبر أن الواقعة تنطوي على جريمتين مستقلتين هما السرقة والضرب بغير أن تكون السرقة سبباً في الضرب .

وهكذا يمكن القول بأنه لا جدوى من الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية بأوجه متصلة بتكليف الواقعة الجنائية إلا إذا أدى الخطأ في التكليف إلى خطأ في تحديد مدى الضرر المحكوم بالتعويض عنه سواء أكان تعويضاً نهائياً أم مؤقتاً .

ومثل ذلك يقال أيضاً عند خطأ الحكم المطعون فيه في تكليف سبب من أسباب الإباحة ، أو امتناع المسؤولية أو امتناع العقاب ، أو انقضاء الدعوى الجنائية . فكما كان هذا الخطأ قد أثر في المسؤولية المدنية بالتعويض عن نفس الواقعة الجنائية — وجوداً أو مقداراً — تأثيراً ضاراً بمصلحة الطاعن كلما كان الطعن بالنقض مقبولا من خصوم الدعوى المدنية ، ولو استند إلى وجه أو آخر من أوجه الخطأ في تقرير المسؤولية الجنائية أو عدم تقريرها . وكما اتفق هذا الأثر كلما انتفت المصلحة .

أما التساؤل عما إذا كانت نظرية العقوبة للبررة تنطبق على الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية أم لا تنطبق فلا محل له ، لأن موضوع الدعوى المدنية هو الحكم بالتعويض لإصلاح الضرر الذي لحق المضرور من الجريمة ، لا توقيع عقوبة لإصلاح التهم ، مبررة كانت أم غير مبررة .

وكذلك الشأن أيضاً إذا وقع بطلان في الحكم ، أو في الإجراءات أثر فيه . فكما أثر هذا البطلان في مصلحة الطاعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية تأثيراً ضاراً به كلما كانت له

مصلحة في رفع هذا التأثير وإزالة عواقبه الضارة عن طريق إلغاء الحكم المطعون فيه . وكما انتهى هذا التأثير الضار كلما انتهت المصلحة في الطعن . ومن باب أولى تنتفي المصلحة في الطعن إذا كان الطاعن هو الذي استفاد مما وقع في الحكم أو في الإجراءات من أسباب البطلان أو الإخلال بحق الدفاع . لذا قضى مثلاً بأنه لا مصلحة لمتهم فيما يشهده بشأن قصور الحكم في بيان أسباب تخفيض التعويض المحكوم به من المحكمة الجزئية ما دام هو الذي استفاد من تخفيضه^(١) .

الفصل الثاني

المصلحة في النقض

بعد قبول الطعن في قضاء الدعوى المدنية

قلنا بالنسبة للمصلحة في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية ، إن المصلحة هي شرط لقبول الطعن ، وأنه بعد قبوله فعلاً لا ينتهي دور المصلحة ، بل تحدث تأثيرها على الدعوى من زاويتين مختلفتين :

أولاهما : عدم إمكان الإساءة إلى مصلحة الطاعن ، وذلك إذا كان الطعن قد صدر منه وحده .
وثانيتهما : إمكان انصراف أثر الطعن إلى غير الطاعن ممن قد تتوافر لهم مصلحة من قبول الطعن بسبب وحدة الواقعة ، أو للارتباط الوثيق بين الوقائع المسندة إلى المحكوم عليهم .
والمصلحة في الدعوى المدنية تحكم أيضاً عند قبول الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها من نفس الزاويتين أيضاً . وسنعالج كل زاوية منهما في مبحث على حدة .

المبحث الأول

عدم الإضرار بمصلحة الطاعن بسبب طعنه في الحكم بالتعويض

إذا صدر الطعن في الحكم بالتعويض المدني من أحد طرفي الخصومة في الدعوى المدنية دون طرفها الآخر فقد تحدت سلطة محكمة النقض بعدم الإضرار بمصلحة هذا الطاعن الوحيد بعد قبول طعنه . وهذه القاعدة تقيد محكمة النقض ، كما تقيد أيضاً محكمة الموضوع إذا قدر للدعوى محكمة جديدة أمامها .

فهى تقيد بادیء ذی بدء محكمة النقض ، فلا تملك إذا رأت تصحيح التقدير بنفسها ، أن تنقص منه إذا صدر الطعن من المدعى بالحق المدني ولا أن تزيد منه إذا صدر الطعن من المتهم وحده أو من المستول عن الحق المدني .

(١) نقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ أحكام النقض س ٦ رقم ٦٢ ص ١٨٧ .

ومحكمة النقص لا تتدخل — أساساً — في تقدير التعويض ، لأنه — كتقدير العقوبة — أمر موضوعي لا رقابة فيه لمحكمة النقص ، متى كانت محكمة الموضوع قد بينت الجريمة التي بنت عليها قضاءها به ، والتي هي بذاتها فعل ضار يستوجب الحكم على فاعله بالتعويض^(١) .

ولا يلزم أن يبين حكم الموضوع عناصر التقدير ولا أسسه^(٢) . وله أن يخفض من مقدار التعويض المطلوب سواء أ كان نهائياً أم مؤقتاً دون أن يدور ما يبرر هذا التخفيض^(٣) . كما أن للمحكمة الاستئنافية تخفيض مقدار التعويض المحكوم به ابتدائياً دون أن تدون علة التخفيض^(٤) .

إنما لمحكمة النقص أن تتدخل في تقدير التعويض في حالتين :

الأولى : أن تكون محكمة الموضوع قد أفحمت ما لا شأن له بالتعويض بمقتضى القانون وأدخلته في الحساب عند تقديره ، مثل جسارة الخطأ أو يسار السئول عنه . فعندئذ يكون لمحكمة النقص أن « تعمل على تصحيحه فتستبعد من التعويض المقتضى به ما ترى أن محكمة الموضوع قد أدخلته في تقديره على ذلك الأساس الخاطيء^(٥) » .

الثانية : أن يكون تقدير التعويض غير محتاج إلى عناصر متصلة بالموضوع يجب أن تمحصها محكمة الموضوع وتفرغ منها ، فعندئذ يكون لمحكمة النقص حق التقدير إذا رفضته محكمة الموضوع لغير سبب صحيح في القانون . وذلك مثلاً إذا كان التعويض المطلوب مؤقتاً وعبرة عن قرش صاغ واحد^(٦) . فلا يحتاج إلى عناصر متصلة بتقدير مدى الضرر على أية حال . ولكن لا تملك محكمة النقص بداهة إلغاء هذا التعويض — مهما كان هناك من خطأ في تطبيق قانون العقوبات أو القانون المدني — متى كان الطاعن هو المدعى بالحقوق المدني وحده ، لأن في هذا الإلغاء اضرار بمصلحته سواء أ كان تعويضه مؤقتاً أم نهائياً .

كما تقيد قاعدة عدم الاضرار بمصلحة الطاعن في الحكم بالتعويض — أو بعدمه — محكمة الموضوع أيضاً عند نقض الحكم المطعون فيه لبطلان فيه أو في الإجراءات أثر فيه . ولذا قضى بأنه لا يجوز للمحكمة عند إعادة نظر الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها بناء على طعن المحكوم عليه أن

(١) نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بمجموعة القواعد ج ٧ رقم ٤١٠ ص ٣٩٥ .

(٢) نقض ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١ أحكام النقص س ٣ رقم ٤٠ ص ٩٧ .

(٣) نقض ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٤ أحكام النقص س ٥ رقم ١٨٣ ص ٥٤٢ .

(٤) نقض ١٠ مايو سنة ١٩٥٤ أحكام النقص س ٥ رقم ٢٠٥ ص ٦٠٤ و ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٤ س ٥ رقم ٢٦٦ ص ٨٢٦ .

(٥) نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بمجموعة القواعد ج ٧ رقم ٧٢٧ ص ٦٨٠ .

(٦) نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أحكام النقص س ١ رقم ٤٩ ص ١٤٤ .

تتجاوز في تقدير تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة المبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المنقوض^(١). أما إذا صدر الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية من طرفي الخصومة معاً ، فقد استردت محكمة النقض أو محكمة الموضوع — بحسب الأحوال — حريتها في تخفيض التعويض أو زيادته ، أو في الحكم به بعد رفضه ، أو رفضه بعد الحكم به حسبما يترأى لها أكثر انطباقاً على حكم القانون المدني .

المبحث الثاني

انصراف أثر الطعن في قضاء الدعوى المدنية

إلى غير الطاعن عند وحدة المصلحة

الأصل — في الدعوى المدنية أيضاً — هو أن الطعن نسبي الأثر . فلا يقبل إلا بمن كان طرفاً فيها ، ولا يستفيد منه عند قبوله إلا من قرر به ، ولا ينصرف الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية إلى الحكم الصادر في الدعوى المدنية ، ولا العكس . ولهذا فإنه عند الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية وحدها تكون هذه الأخيرة قائمة وحدها أمام جهة الطعن استثناء من قاعدة تبعية الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للدعوى الجنائية ، كما هو معلوم .

لكن استثناء من هذا الأصل ، واستناداً إلى النص الوارد في المادة ٤٢٥ إجراءات والذي رددته المادة ٤٢ من القرار بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تجرى محكمة النقض على إمكان انصراف أثر الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية من أحد المحكوم عليهم إلى الدعوى الجنائية . ومن الحكم الصادر في الدعوى الجنائية إلى المدنية وذلك توسعاً في التفسير بقصد تحقيق وحدة المصير على وجه أوفى ، رغم أن النصوص الواردة في هذا الشأن تشير إلى الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية دون غيرها بدلالة التحدث عن « المتهمين في الدعوى » . لكن من مصلحة العدل ولاشك عدم تضارب الأحكام في الدعاوى الجنائية مع تلك الصادرة في الدعاوى المدنية .

وفي شأن انصراف أثر الطعن في الدعاوى المدنية عند قبوله إلى غير الطاعن من المحكوم عليهم بسبب وحدة المصلحة ما قضت به محكمتا العليا من أن الحكم الذي يلزم جميع المتهمين بالتضامن بقيمة الأشياء المسروقة كلها مع كونه لم ينسب في أسبابه إلى كل منهم إلا إخفاء جزء منها يكون خاطئاً لقصور أسبابه ويتعين نقضه . ونقض هذا الحكم بناء على طعن أحد الطاعنين يقتضي نقضه بالنسبة إلى الطاعنين جميعاً لوحدة المصلحة التي تربطهم ببعضهم ببعض بسبب التضامن المقضي به بينهم^(٢) .

كما قضى بأن نقض الحكم بالنسبة للمشتول مدنيا لعدم بحث المحكمة علاقته بقائد السيارة المتهم ،

(١) نقض ١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٤٤٤ ص ٤١٤ .

(٢) ...

ولأن ما أوردته بشأن مسئوليته لا يؤدي إلى ما رتبته عليه ، يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر (التهم) لأن وحدة واقعة القتل أساس مسئولية كل منهما^(١) .

كما أن نقض الحكم بالنسبة للتهم يقتضى نقضه بالنسبة للسؤل عن الحقوق المدنية الطاعن معه في الحكم ، بسبب قيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت ذات الواقعة التي أدين فيها الطاعن الأول^(٢) .

لكن نقض الحكم في الدعوى الجنائية والقضاء باتقضائها بعضى المدة بمعرفة محكمة النقض ليس من شأنه أن يؤثر حتماً في المسئولية المدنية ، لذا فإن نقض الحكم في الدعوى الجنائية لا يمس الدعوى المدنية^(٣) . ذلك أن الدعوى الجنائية تنقضى بأسباب خاصة بها ، وهى الوفاة والتقدم والعفو الشامل والحكم النهائي ، حين تنقضى الدعوى المدنية بأسباب خاصة بها ، وهى الوفاء والتنازل ومدد التقدم الخاصة بها ، والحكم النهائي الصادر فيها دون الدعوى الجنائية .

وهكذا الحال دائماً ، فكما كان قبول الطعن بالنقض في الحكم الصادر في إحدى الدعويين لوجه لا يتصل بالحكم الصادر في الدعوى الأخرى ، ولا يتعارض مع بقاء الحكم سليماً ، فلا محل للقول بانصراف أثر قبول الطعن إلى هذا الحكم الآخر ، رجوعاً إلى القاعدة الأصلية في نسبية أثر الطعن . ويستوى في ذلك أن يكون الخطأ في القانون الذى أدى إلى قبول الطعن في إحدى الدعويين دون الأخرى منصرفاً إلى القانون الذى يحكم موضوعها أم إلى ذلك الذى يحكم إجراءاتها أم إليهما معاً . كما يستوى أن يتعلق هذا الخطأ بتكييف الواقعة أم — من باب أولى — بالحكم بالإدانة بدلاً من البراءة أم بالبراءة بدلاً من الإدانة ، طالما كان من شأن هذا الخطأ المساس بمصلحة أحد من خصوم الدعوى المدنية على أى وجه من الوجوه .

(١) نقض ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ مجموعة هاسم كتاب ٣ رقم ٥٠ ص ٧٩ .

(٢) نقض ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ أحكام النقض ص ٢ رقم ٤١٦ ص ١١٤١ .

(٣) نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أحكام النقض ص ٤ رقم ٧٢ ص ١٢٠ .

المصلحة في النقض الجنائي

فهرست

— ١ —

عدد أكتوبر سنة ١٩٥٩

تمهيد وتبويب

صفحة	
٤٤٥	— المصلحة مناط الدعوى .
٤٤٦	— المصلحة مناط الطعن
٤٤٦	— المصلحة المحققة والمحتملة
٤٤٧	— المصلحة المادية والأدبية
٤٤٨	— المصلحة الحالة
٤٤٩	— المصلحة الشخصية المباشرة أى الصفة
٤٥٠	— المصلحة فى طعن النيابة
٤٥٢	— مناط المصلحة
٤٥٤	— انتفاء المصلحة دفع موضوعى
٤٥٥	— انتفاء المصلحة دفع من النظام العام
٤٥٦	— تبويب

— ٢ —

عدد نوفمبر سنة ١٩٥٩

الباب الأول

٥٧١ المصلحة عند الخطأ فى قانون العقوبات

الفصل الأول

٥٧١ فى نشأة العقوبة المبررة وتطورها فى الخارج

— ٥٧٢ — رأى الشائع فى مصدر العقوبة المبررة

— ٥٧٢ — مناقشة هذا الرأى بأسباب تاريخية

صفحة

الفصل الرابع

٩٩٠	تطبيقات العقوبة المبررة عند الخطأ في القانون
٩٩٠	— العقوبة المبررة تعبر ينصرف إلى الادانة دون البراءة
٩٩٠	— عند طلب البراءة تتوافر المصلحة دائماً
٩٩١	— التميز بين فرضين
٩٩٢	— تبويب

— ٥ —

عدد فبراير سنة ١٩٦٠

١١٣٧	المبحث الأول : تبرير العقوبة عند الطعن بالخطأ في التكيف
١١٣٧	— التكيف مسألة قانونية
١١٣٩	— جدل حول مدى خضوع بعض صوره لرقابة النقض
١١٤٠	— المصلحة عند الخطأ فيه
١١٤٢	— موقف محكمتنا العليا منها
١١٤٣	— المصلحة بالنسبة للعقوبات التكميلية والتبعية
١١٤٥	— والآثار الجنائية
١١٤٦	— والمدنية
١١٤٨	— أمثلة لاتقاء الجدوى من الطعن بالخطأ فيه

— ٦ —

عدد مارس سنة ١٩٦٠

١٣٠٣	المبحث الثاني : تبرير العقوبة رغم ادعاء الخلط بين الجريمة التامة والمشروع
١٣٠٣	— تعريف المشروع
١٣٠٣	— عقوبته
١٣٠٤	— رقابة النقض على تكيفه
١٣٠٤	— نظرية المصلحة في الطعن تحد من هذه الرقابة
١٣٠٦	المبحث الثالث : تبرير العقوبة رغم ادعاء الخلط بين الفعل الأصلي للجريمة والاشتراك فيها
١٣٠٦	— تعريف الاشتراك
١٣٠٦	— عقوبته
١٣٠٧	— رقابة النقض على تكيفه

نظرية المصلحة في الطعن تمح من هذه الرقابة	١٣٠٧
المبحث الرابع : تبرير العقوبة لتوقيع عقوبة واحدة بسبب تعدد الجرائم	١٣٠٩
التعدد المعنوي	١٣٠٩
التعدد المادي	١٣١٠
إشراف النقض على تطبيق القانون هنا	١٣١١
نظرية المصلحة في الطعن تمح من هذا الإشراف	١٣١٢
انتفاء المصلحة عند التعدد المعنوي	١٣١٣
انتفاؤها عند التعدد المادي	١٣١٤
توافر المصلحة عند تعدد العقوبات خطأ	١٣١٧

— ٧ —

عدد مايو سنة ١٩٦٠

المبحث الخامس : تبرير العقوبة رغم ادعاء الخطأ في الظروف المشددة	١٧٤١
أنواع الظروف المشددة	١٧٤١
رقابة النقض على تطبيقها	١٧٤٢
مناطق توافر المصلحة هنا	١٧٤٣
ما يثيره الخطأ في العود	١٧٤٣
ما يثيره الخطأ في سبق الإصرار أو التردد	١٧٤٥
المصلحة عند الخطأ في الظروف المشددة الأخرى	١٧٤٨
المبحث السادس : تبرير العقوبة رغم ادعاء الخطأ في الظروف القضائية المخففة	١٧٤٩
ماهية هذه الظروف	١٧٤٩
تبرير العقوبة عند الخطأ فيها	١٧٥٠
عدم تبريرها	١٧٥٢
توافر المصلحة عند الخطأ فيها من ناحية بعض الآثار الجنائية لنوع الواقعة	١٧٥٥

— ٨ —

عدد يونيه سنة ١٩٦٠

المبحث السابع : تبرير العقوبة رغم ادعاء الخطأ في الأعذار القانونية	١٨٩٩
الأعذار المعنوية والمخففة	١٨٩٩
المصلحة في الطعن عند الخطأ في الأولى	١٨٩٩

صفحة	
— وفي الثانية	١٩٠٠
— أنواع الأعذار المخففة من حيث حكمها في هذا الشأن	١٩٠١
— عذر صغر السن	١٩٠٢
— عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعى	١٩٠٤
— المصلحة عند الخطأ في العذر القانونى مع تطبيق المادة ١٧	١٩٠٧
المبحث الثامن : تبرير العقوبة رغم الادعاء بتطبيق قانون لاحق لا يسرى على واقعة	
الدعوى	١٩١٠
المبحث التاسع : انتفاء المصلحة لأن وجه الطعن غير مؤثر في توافر الجريمة ولا في تقدير	
العقوبة	١٩١٢

— ٩ —

عدد سبتمبر سنة ١٩٦٠

(العدد الأول من السنة الأربعين)

الباب الثانى

المصلحة عند البطلان فى الحكم أو فى الإجراءات	٩٥
... تمهيد	٩٥

الفصل الأول

فى ضوابط الطعن بالبطلان بقدر اتصالها بنظرية المصلحة فيه	٩٦
— البطلان القانونى والذاتى	٩٦
— نصوص البطلان	٩٦
— البطلان المطلق والنسبى	٩٨
— ما يشترط فى الطعن بالبطلان	٩٨
— صلة المصلحة بمبدأ البطلان	١٠١
— صلة المصلحة بباقى العناصر الإجرائية اللازمة للفصل فى الطعن	١٠٢

الفصل الثانى

المصلحة عند الطعن ببطلان ما عدا الحكم من إجراءات	١٠٤
المبحث الأول : المصلحة فى الطعن ببطلان الاستدلال أو التحقيق الابتدائى	١٠٥
— تمهيد وتبويب	١٠٥

صفحة

— ١٠ —

عدد أكتوبر سنة ١٩٦٠

المطلب الأول : نوع بطلان إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي	٢٠٩
— بطلان التفتيش يخضع لنفس القاعدة	٢١١
— كما يخضع لها بطلان الاستجواب والمواجهة	٢١٢
المطلب الثاني : مناط مصلحة المتهم في الطعن بطلان الاستدلال أو التحقيق الابتدائي .	
— تمهيد	٢١٤
— أحوال توافر المصلحة في الطعن بطلان هذه الإجراءات	٢١٤
— رد على اعتراض	٢١٧
— أحوال انتهاء المصلحة في الطعن بطلانها	٢١٨
— قضاء محل نظر	٢٢٠
— تقدير الصلة بين الإجراءات الباطل والدليل الذي عول عليه الحكم المطعون فيه	٢٢٠

— ١١ —

عدد نوفمبر سنة ١٩٦٠

المبحث الثاني : المصلحة في الطعن بطلان المحاكمة أو التحقيق النهائي	٣٨٩
— تمهيد وتبويب	٣٨٩
المطلب الأول : المصلحة عند عدم صحة التشكيل أو عدم الاختصاص	٣٩٠
المطلب الثاني : المصلحة عند عدم صحة الإحالة أو التكليف بالحضور	٣٩٣
المطلب الثالث : المصلحة عند عدم تقيد المحكمة بواقعة الدعوى	٣٩٦
المطلب الرابع : المصلحة عند عدم لفت الدفاع إلى ما ينبغي لفته إليه	٣٩٨

— ١٢ —

عدد ديسمبر سنة ١٩٦٠

المطلب الخامس : المصلحة في الطعن بطلان التحقيق النهائي	٥٧٣
المطلب السادس : المصلحة في الطعن للاخلال بحق الدفاع	٥٧٥
(أ) رفض التأجيل رغم توافر مبرراته	٥٧٦
(ب) مخالفة قاعدة حضورية الإجراءات	٥٧٧
(ج) مخالفة قاعدة شفوية المرافعة	٥٧٨
(د) عدم تمكين الخصم من إبداء دفاعه	٥٧٨

صفحة	
١١٥٨	أولاً : للأدلة وأخذ صحيح من الأوراق
...	ثانياً : عندما لا تكون الأدلة وليدة إجراءات صحيحة
...	ثالثاً : عندما يغفل الحكم ذكر مؤدى الدليل
١١٥٩	رابعاً : عندما يخطئ الحكم في الاستدلال
١١٦٠	خامساً : عندما يقع في بيان الدليل غموض
١١٦١	سادساً : عندما يقع في بيان الدليل تناقض
١١٦١	-- مصدر هذه الضوابط
١١٦٣	— مالا يعيب التدليل من خطأ
١١٦٣	الأخطاء المماثلة
١١٦٤	الأخطاء في بيان بعض الوقائع
١١٦٤	الأخطاء الأخرى
١١٦٥	الفرع الثاني : ضوابط المصلحة عند الطعن بطلان الحكم للخطأ في التدليل
١١٦٥	§ — ١ — تساند الأدلة في المواد الجنائية
١١٦٧	إمكان الاستغناء بالأدلة الصحيحة عن التدليل الباطل أحياناً
١١٦٨	§ — ٢ — تبرير العقوبة رغم الخطأ في التدليل أو القصور فيه

— ١٥ —

عدد أبريل سنة ١٩٦١

١٢٩٥	المطلب الخامس : المصلحة عند قصور الحكم في الرد على أوجه دفاع الطاعن
١٢٩٦	المطلب السادس : المصلحة عند الخطأ في المنطوق

الفصل الرابع

١٢٩٧	الصفة في الطعن بطلان الإجراءات أو الحكم
١٢٩٩	المبحث الأول : الصفة في الطعن بطلان الاستدلال أو التحقيق الابتدائي
١٣٠١	المبحث الثاني : الصفة في الطعن بطلان المحاكمة أو الحكم

— ١٦ —

عدد سبتمبر سنة ١٩٦١

(العدد الأول — السنة الحادية والأربعين)

الباب الثالث

٥٧	في المصلحة بعد قبول الطعن
----	----------------------------------

صفحة

الفصل الأول

٥٨ في عدم الإضرار بمصلحة الطاعن بسبب طعنه

الفصل الثاني

٦٢ في انصراف أثر الطعن إلى غير الطاعن عند وحدة المصلحة

٦٤ -- انصرافه عند الخطأ في قانون العقوبات

٦٦ -- انصرافه عند البطلان في الاجراءات أو في الحكم

— ١٧ —

عدد أكتوبر سنة ١٩٦١

الباب الرابع

١٢٩ في المصلحة عند الطعن في قضاء الدعوى المدنية

الفصل الأول

١٣٢ المصلحة كشرط لقبول الطعن في قضاء الدعوى المدنية

١٣٢ المبحث الأول : المصلحة عند الطعن بأوجه مقصورة على قضاء الدعوى المدنية

١٣٥ -- أحوال انتهاء المصلحة في الطعن في قضاء الدعوى المدنية

١٣٧ -- المصلحة عند الخطأ في الصفة المقامة بها الدعوى المدنية

المبحث الثاني : المصلحة عند الطعن في قضاء الدعوى الجنائية بأوجه تؤثر في مصير

١٣٨ الدعوى المدنية

— ١٨ —

عدد نوفمبر سنة ١٩٦١

٢٢٩ المبحث الثالث : نظرية العقوبة المبررة من حيث صلتها بالتعويض المدني

الفصل الثاني

٢٣٤ بعد قبول الطعن في قضاء الدعوى المدنية

٢٣٤ المبحث الأول : عدم الإضرار بمصلحة الطاعن بسبب طعنه في الحكم بالتعويض

المبحث الثاني : انصراف أثر الطعن في قضاء الدعوى المدنية إلى غير الطاعن عند وحدة

٢٣٦ المصلحة

تحليل القضاء الإداري :

تهيئة الدليل لطلب الإلغاء

اختصاص القضاء الإداري به وحدوده

الدكتور مصطفى كمال وصفي

مفوض الدولة

« حكم المحكمة الإدارية العليا في ٢٧ من مارس ١٩٥٩ —
روبير جبران منصور ضد رئيس مجلس مراقبة الأمراض العقلية
وآخر — مجموعة السنة الرابعة رقم ١٣٦ صفحة ١٦٢٤ » .

أرسل ريمون جبران شكاوى عدة وكتباً مفتوحة تتضمن الطعن في نظام الحكم القائم والحض على كراهيته ، قبض عليه وحبس عسكرياً . ثم أحيل إلى مستشفى الأمراض العقلية لاختبار حالته وتقدير مسئوليته عما وقع منه فقرر وكيل مصلحة الصحة العقلية أنه مصاب بحالة عقلية تجعله غير مسئول عن أعماله في الحادث المنسوب إليه ، وتتطلب العناية والعلاج بمستشفى الأمراض العقلية ، فأصدر رئيس نيابة أمن الدولة أمراً بإيداعه المستشفى للعناية والعلاج وحفظت التحقيقات إدارياً . ولما طال حجزه بالمستشفى تقدم أخوه لمحكمة القضاء الإداري بالدعوى رقم ٦٠١ لسنة ١١ ق طالباً الحكم بوقف تنفيذ أمر حجز شقيقه وإلغاء هذا الأمر . فرفضت المحكمة طلب وقف التنفيذ في ٢٨ من مايو ١٩٥٧ ، ثم أقام الأخ دعوى أخرى برقم ١١١٩ لسنة ١١ طالباً إلغاء الأمر الصادر بحجز أخيه ، وبما أنه يجوز له قانوناً إثبات حالته فانه طلب الحكم بصفة مستعجلة بنذب خير أخصائي في الأمراض العقلية والنفسية لاثبات حالته ونوع مرضه ، فأودعت الحكومة التقارير الطبية التي تتضمن أن مجلس مراقبة الأمراض العقلية رفض خروج المحجوز ، مما أدى بالمحكمة إلى الحكم في ٦ من يناير ١٩٥٩ برفض الدعويين وإلزام المدعى بالمصروفات ، بانية حكمها على أن القرار المطعون فيه قد صدر من هيئة مختصة في حدود سلطتها التقديرية ، فلا سبيل للتعقيب عليه طالما أنه خلا من الانحراف .

وعلى أثر ذلك قدم السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة طعنه رقم ٤٦٧ لسنة ٥ قضائية على أساس أن هذا الرأي الذي انتهى إليه قضاء المحكمة إنما هو مصادرة على المطلوب ، وقطع السبيل على المدعى والحيلولة دون تهيئة الدليل في دعوى الإلغاء ، فإذا تبين ألا سبيل لديه غير ذلك لإثبات دعواه فمؤدى هذا أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على حرمان المدعى من إبداء دفاعه وحججه عن الوصول إلى دليله الوحيد .

المحكمة :

وفي ذلك وجدت المحكمة الادارية العليا أن مثار النزاع هو مدى سلطة القضاء الإداري في التعقيب على تقدير الجهات الإدارية المختصة في شأن قيام أو عدم قيام حالة المرض العقلي المسوغ لحجز المصاب به ، وهل يجوز للقضاء الإداري أن يتحقق من قيام هذه الحالة أو عدم قيامها عن طريق أهل الخبرة الذين قد يندبهم لهذا الغرض ، وهل يجوز لدوى الشأن طلب إثبات حالة المحجوز استقلالاً دون رفع طلب الإلغاء ، أم أنه إذا جاز ذلك تبين أن يكون طلب إثبات الحالة في دعوى إلغاء تتعلق بحجز المصاب .

وبينت المحكمة أنه بالرجوع إلى المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية يتبين أنها تنص على أنه : « لا يجوز حجز مصاب بمرض في قواه العقلية إلا إذا كان من شأن هذا المرض أن يخل بالأمن أو النظام العام ، أو ينجس منه على سلامة المريض أو سلامة الغير ، وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون .. » مما يستفاد منه أن القرار الذي تصدره الإدارة بالحجز يجب — لكي يكون مطابقاً للقانون — أن يقوم على ركنين هما : إصابة الشخص المحجوز فعلاً بمرض عقلي ، ثم خطورة مرضه ، بأن يكون من شأنه الإخلال بالأمن أو النظام العام ، أو ينجس منه على سلامة المريض أو سلامة الغير ، وبغير توافر ذلك يكون حجزه غير جائز قانوناً .

وأنه لما كان القانون المشار إليه قد ناط في مادته الأولى بمجلس مراقبة الأمراض العقلية مهمة النظر في حجز المصابين بأمراض عقلية والإفراج عنهم ، وفي الترخيص بالمستشفيات المعدة لهم والتفتيش عليها ، وبين في مادته الثانية كيفية تشكيله ، وهو ينتظم عناصر طبية من مستوى عال ، هم : مدير قسم الأمراض العقلية بوزارة الصحة العمومية وكبير الأطباء الشرعيين وأستاذ الأمراض العصبية بجامعة القاهرة وأحد كبار أطباء وزارة الصحة العمومية يعينه الوزير وكبير أطباء مصلحة السجون ، كما ينتظم عناصر قضائية كبيرة ، هم : المحامي العام لدى المحاكم الوطنية أو رئيس نيابة الاستئناف ونائب من مجلس الدولة ، وينتظم كذلك موظفاً كبيراً يندبه وزير الداخلية ، وموظفاً كبيراً يندبه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل . ويظهر من هذا التشكيل بضماناته النوعية أنه أهل لما أسنده القانون إليه من سلطات تقديرية بالغة الخطورة في هذا الشأن . كما نظم القانون في الباب الثاني منه الإجراءات التي يجب اتباعها عند حجز المصابين والإفراج عنهم ، وهي إجراءات تقوم على ضمان التأكد من قيام حالة المرض والخطر المسوغين لحجز المصاب .

غير أن المحكمة قررت أنه ولئن كانت سلطة مجلس المراقبة في تقرير ما إذا كان شخص مصاباً بمرض عقلي أم لا ، هي في الأصل سلطة تقديرية ، باعتبارها من الأمور الفنية ذات التقدير الموضوعي ، بحيث ما كان يجوز التعقيب عليها إلا عند إساء استعمال السلطة ، إلا أنه لما كان الأمر يتعلق بالحرية الشخصية ، فمن ثم يجوز للقضاء الإداري من حيث البدء اتخاذ ما يلزم للتحقق من ذلك إذا قدم طلب الإلغاء ، وليس قبل ذلك بدعوى إثبات حالة استقلالاً ، مادام اختصاص القضاء الإداري هو اختصاص

محدد ، وينحصر بالنسبة لقضاء الالغاء فيما حدده القانون بالذات وعلى سبيل الحصر من القرارات الادارية المعينة ، دون أن يمتد في هذا الخصوص إلى دعاوى تهيئة الدليل التي أجازت استثناء في مجال القانون الخاص ، وتجاوز كذلك في القضاء الكامل في مجال القضاء الادارى .

وبعد أن فصلت المحكمة العليا في المبدأ على الوجه المتقدم رأت أنه يجب أن يقوم من الشواهد في أوراق الدعوى ما يسوغ اتخاذ مثل هذا الاجراء ، أما إذا لم يكن ثمة من تلك الشواهد ما يمس تقدير الادارة الذى بنت عليه قرارها بالحجز ، فإن الدعوى تكون ، والحالة هذه ، غير قائمة على أساس سليم . ولما كانت الدعوى خلو — كما تبين للمحكمة — مما قد يقدح في تقدير الجهات المختصة في شأن حالة المحجوز العقليه ، مع ما انتظمه تشكيل مجلس المراقبة من عناصر فنية وقضائية ، هي أهل لما أسنده إليهم القانون من سلطة تقدير في هذا الخصوص بالنسبة لخطر حسبما سلف البيان ، فقد انتهت إلى تأييد الحكم المطعون فيه في النتيجة التي انتهى إليها ، وبالتالي إلى قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

* * *

والحكم المتقدم يقوم على تحليل مبدئين ، أحدهما ، مدى اختصاص القضاء الادارى بدعوى تهيئة الدليل ، والآخر ، مدى جواز مناقضة رأى المني لجهة إدارية وما يقبل في ذلك من طرق الاثبات .

اختصاص القضاء الادارى بمرهونة تهيئة الدليل :

على أنه بالرغم من أن الحكم قد ألقى بعض الشك على اختصاص القضاء الادارى بدعوى تهيئة الدليل في دعاوى الالغاء ؛ إذ بين أن « اختصاص القضاء الادارى ينحصر بالنسبة لقضاء الالغاء فيما حدده القانون بالذات وعلى سبيل الحصر من القرارات الادارية ، دون أن يمتد في هذا الخصوص إلى دعاوى تهيئة الدليل التي أجازت استثناء في مجال القانون الخاص ، وتجاوز كذلك في القضاء الكامل في مجال القضاء الادارى » ؛ إلا أن هذا المبدأ يجب أن يفهم في ضوء سائر ما قرره الحكم من أنه : « يجوز للقضاء الادارى من حيث المبدأ اتخاذ ما يلزم للتحقيق إذا قدم طلب الالغاء ، وليس قبل ذلك بدعوى إثبات حالة استقلال » .

وعلى ذلك فيكون المبدأ الذى قرره القضاء الادارى في اختصاصه بدعوى تهيئة الدليل يقوم على شقين :

أحدهما — أنه في دعاوى الالغاء لا يجوز رفع دعوى تهيئة الدليل على وجه الاستقلال ، وإنما يجوز ذلك تبعاً لدعوى إلغاء مرفوعة فعلاً .

والثاني — أنه في دعاوى القضاء الكامل أو الاستحقاق ، وبخاصة في منازعات التعويض والمقود

الادارية ، ينطلق القضاء الادارى من القيد المتقدم ، ويكون الشأن فى رفع دعوى تهيئة الدليل أمام القضاء الادارى فى هذه الدعاوى ، كشأنه أمام القضاء العادى سواء .

فاما من حيث القيد الذى وضعه الحكم على الاختصاص بدعوى تهيئة الدليل فى مجال قضاء الالغاء، فان سند الحكم فى ذلك هو أن القانون قد حدد اختصاص القضاء الادارى تمهيداً مانعاً ، فلا يختص بغير ما حدده له القانون من الطلبات .

وأنه لما كان القانون لم ينص على دعوى تهيئة الدليل ، فان القضاء الادارى لا يختص بهذه الدعوى على وجه الاستقلال ، وإن جاز له نظرها تبعاً لدعوى إلغاء مرفوعة فعلاً ، فى أثناء نظرها .

والواقع أن الحكم قد أصاب فى ذلك تمام الصواب . فان دعوى الالغاء بالذات هى دعوى شكلية من حيث طلباتها وأوجهها . فهى من حيث الطلبات يتقيد المدعى فيها بأن يطلب طلباً محدداً بالذات وهو إلغاء قرار إدارى ، أو ما يحمل معنى الالغاء كارجاع الأقدمية . وهى من حيث الأوجه لا تفتح ولا تقوم إلا إذا استندت على وجه من الأوجه الأربعة المعروفة والمعينة بالذات ، وهى عدم الاختصاص ، وعيب الشكل ، ومخالفة القانون ، والتعسف فى استعمال السلطة . فاذا لم يتقدم المدعى من البداية بوجه من هذه الأوجه يسند به طلبه المحدد بالالغاء أو ما يقوم مقامه ، فلا تكون ثمة دعوى إلغاء إذن .

ومن أجل ذلك ، فان طلب تهيئة الدليل السابق على رفع دعوى الالغاء ، هو بمثابة البحث عن سبب أو وجه يهاجم به الطاعن قراراً لم يطلب إنجاءه .

وهذا وحده ضار بالمصلحة العامة ، لأن القرار الادارى يكون سليماً متمتعاً بخصيصة النفاذ المباشر إلى أن تقوم لدى الطاعن أسباب أكيدة جدية تحمله على مهاجمة القرار والحصول على حكم بالإنجاءه . وبذلك فليست معونة القضاء هنا فى محلها ، أن تمكن الأفراد من البحث عن أوجه لا يعرفونها سلفاً ، ولم يحدوها ليهاجموا بها القرارات الادارية الصادرة عن السلطة ، والمنتمية بطبيعتها بخصيصة النفاذ المباشر . (أنظر كتابنا فى أصول الإجراءات أمام القضاء الإدارى) .

هذا اللون الخاص هو الذى ميز بين دعوى الإنجاء ودعوى القضاء الكامل فى هذا المجال .

وبطبيعة الحال فان هذا النظر ليس قائماً بالنسبة لمنازعات العقود الادارية فالدعوى توصف بأنها « منازعة فى العقد الادارى » من أول مراحلها ، ولو كانت مجرد طلب بتهيئة الدليل تمهيداً لرفع المنازعة فى العقد الادارى ، وهو ما لم يتأت بالنسبة لدعوى الإنجاء ، التى لم يتيسر خلع هذا الاسم عليها وهى فى دور مجرد طلب تهيئة الدليل التمهيدى . وكذلك الحال بالنسبة لطلبات التعويض ، فتقديم طلب تهيئة الدليل السابق جائز فى نظرنا كالدعوى المستعجلة باثبات الحالة تهيئة لرفع دعوى

التعويض ، وإن كنا نرى أنه لا يجوز طلب إثبات بطلان القرار الإداري قبل رفع دعوى التعويض فعلاً ، وذلك احتراماً لامتياز الإدارة سابق الذكر ، والذي يقتضى احترام القرارات الإدارية التي لا يجد الأفراد عليها مطعناً من الطاعن الأربعة الخاصة التي حددها القانون .

مهمة الرأي الفني للإدارة ومردى جواز إثبات علمه :

بين هذا الحكم ، إن رأى الفني الذى يصدر عن إحدى الأجهزة الفنية للإدارة ، كالمؤسسون الطبي أو مجلس المراقبة الذى نحن بصدده ، لا يجوز التعقيب عليه إلا بأساء استعمال السلطة .

ذلك أن هذه الأجهزة الفنية هي أجهزة الخبرة للدولة . ويفترض فيها أن تقوم بعملها — من الناحية الفنية — بكفاية تامة متبعة في ذلك أصول العلم والفن . فإذا لم يكن لدى الموظف الفني قصد خاص من الهوى أو الغاية للنحرقة ، فإنه مما يخل بالثقة الواجب الاعتراف بها للإدارة ، والاحترام الذى تستحقه أعمالها ، أن يعقب القضاء على عملها الفني بطريقة من طرق التحقيق كتعيين خبير .

فالمؤسسون الطبي مثلاً هو الخبير الحكومى فى المسائل الطبية ، وقد وجد القضاء أن من العبث بثقة هذا الخبير الرسمى أن يعين القضاء خبيراً قضائياً يناقشه ويناقضه ، إلا إذا وجد الداعى الخاص إلى ذلك من اتهام القائم بالكشف بتهمة الانحراف والتعسف فى استعمال السلطة .

يضاف إلى ذلك أن رأى الفني إما أن يصدر من البداية من هيئة ذات ضمانات خاصة كما فى الحالة المعروضة ، أو يكون عرضه لأوجه المراجعة بالرجوع إلى هيئات فنية أعلى وتتوافر فيها ضمانات أكثر . فإذا ستفدت الإدارة غاية جهدها الفني ، ورجع فيه إلى أعلى الكفايات التى تعمل بها ، فإنه لا يجوز بعد ذلك أن يكون وراء خبرتها خبرة ، أو تجرحه بخير لا يجوز القول بأفضليته .

ولا نقول إن تكوين رأى الفني هو أمر تقديرى تستقل الإدارة بوزنه ، ولا يجوز التعقيب عليه لوقوعه فى دائرة الأعمال التقديرية ، لأن الخبرة العلمية ليست من مسائل الملاءمة ، بل هي محاولة للكشف عن الحقيقة وللتكليف أو التشخيص . فاما أن يوفق الخبير إلى التكليف الصادق ، أو يكون قد أخطأ فى ذلك فيكون القرار الصادر على هذا الأساس معيباً بعب مخالفة القانون ، لكونه قد بنى على وقائع غير صحيحة .

فإذا قرر الخبير مثلاً أن العقار آيل للسقوط ، وبناء على ذلك تقرر هدمه ، وهو فى الحقيقة سليم لا يستحق الهدم ، فإن لا يجوز القول بأن الإدارة قد رأت — بتقديرها — إن هذا العقار غير سليم . وإنما الصحيح أن يقال إنها أخطأت الوصف ، وكيفت الوقائع تكيفاً غير سليم ، وبناء على ذلك اتخذت قراراً فى غير موضعه ، وعاملت العقار المذكور معاملة لا يسمح بها القانون ولا يجيزها مثله .

وكان هذا النظر يصدق في حالة خطأ الخبرة الفنية الحكومية لولا ما ارتأته المحكمة الإدارية العليا من عدم جواز التعقيب على رأى الخبير الحكومى إلا إذا نسب إليه التعسف في استعمال السلطة ، وذلك حفظاً لهية خبرة الحكومة وتقديرها في أذهان الناس ، وهى في الواقع تنهى إلى أن تجمع كبار خبراء الدولة ، كأساتذة الجامعات ومديرى المصالح الفنية كالطب الشرعى وغيره ، ومن إلى ذلك ممن تكون منهم الهيئات الفنية العليا في الدولة . وقد بين الحكم أن مجلس المراقبة الذى نحن بصدده : « ينتظم عناصر طبية من مستوى عال ، وهم مدير قسم الأمراض العقلية بوزارة الصحة ، وكبير الأطباء الشرعيين وأستاذ الأمراض العصبية بجامعة القاهرة وأحد كبار أطباء وزارة الصحة يعينه الوزير ؛ وكبير أطباء مصلحة السجون ؛ كما ينتظم عناصر قضائية كبيرة هم المحامى العام لدى المحاكم الوطنية أو رئيس نيابة الاستئناف ونائب من مجلس الدولة ؛ وينتظم كذلك موظفاً كبير يندبه وزير الداخلية وموظفاً كبير يندبه وزير الشؤون الاجتماعية » ؛ مما يتضح منه بجلالة أنه لا خير وراء هذا المجلس ؛ وإنما لا يبقى إلا أن يتهم أعضاؤه بالانحراف .

هيئة التحكيم مدى سلطتها في تحديد الأجور

لأستاذ فنى عبد الصبور

القاضى بالمكتب الفنى بمحكمة النقض

المبحث الاول - مقدمات

١ - الأجر :

الأجر ركن من أركان عقد العمل الفردى الأساسية اللازمة لصحته وتكوينه ، وينبى على ذلك أنه يتعين الاتفاق على استحقاقه مقابل العمل وأنه إذا لم ينص على الأجر فى العقد فإنه يفترض فى أداء الخدمة أن تكون بأجر إذا كان قوام هذه الخدمة عمالاً لم تجر العادة بالتبرع به ، أو عمالاً داخلاً فى مهنة من أدائه .

والأصل فى تحديد الأجر أنه يتم باتفاق العاقدين فى ذات العقد ، إلا أن حرية الاتفاق على تحديد الأجر المستحق للعامل تقيدها ما رآه الشارع رعاية لمصلحة العامل الذى يعول فى معيشته على هذا الأجر — من تحديد حد أدنى للأجور^(١) .

أما إذا لم يتفق فى ذات العقد على أجر العامل فى حدود القانون ، سواء فى عقد العمل الفردى أو عقود العمل الجماعية أو لوائح المصنع ، قدر الأجر على أساس السعر المقرر لعمل من ذات النوع ، إن وجد ، أى أجر المثل ، وإلا قدر الأجر طبقاً لعرف المهنة وعرف الجهة التى يؤدى فيها العمل ، فإن لم يوجد عرف تولى القاضى تقدير الأجر وفقاً لمقتضيات العدالة ، ويمكن تحديد الأجر طبقاً للزمن الذى يقضيه العامل فى أداء العمل كأن يتفق على تحديده بالساعة أو اليوم أو الأسبوع أو الشهر ، كما يمكن تحديده على أساس الإنتاج كأن يتفق على تحديده بالقطعة أو « الطريقة »^(٢) .

٢ - تعريف الأجر :

ومضى اتفق فى عقد العمل الفردى أو عقد العمل المشترك أو لوائح المصنع التى تعد متممة لعقد

(١) الأمر العسكرى ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وق ١٧٨ سنة ١٩٥٢ م ٣٨ ، وقانون العمل م ١٥٦ ، وراجع تفصيل ذلك بكتابنا « الوسيط فى عقد العمل الفردى » ص ٨٠ وما بعدها .

(٢) مدنى م ٦٨٢ .

العمل الفردى على الأجر أو على طريقة تحديده . فإن هذا الأجر حسب الأصل يكون « ثابتاً » ، بمعنى أنه لا يمكن تعديله . فلا يجوز لرب العمل أن يتفرد بتخفيضه ، كما ليس للعامل المطالبة بزيادته ما لم يكن متفقاً في العقد أو لوائح المصنع على تلك الزيادة ، أو كان الأجر المتفق عليه يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجور . ذلك أن الأجر كما قدمنا ركن من أركان العقد وهو شريعة العاقدين ولا يحق لأى من طرفيه أن يتفرد بنقضه أو تعديله^(١) ، وإن جاء تعديل الأجر باتفاقهما على ألا يقل عن الحد الأدنى الذى كفله القانون .

وينبنى على ما تقدم أن ليس للقضاء — بحسب الأصل — سلطة تعديل الأجر احتراماً لمبدأ سلطان الإرادة ، إلا أن هذا الأصل يحدد منه ما نصت عليه القوانين الاجتماعية من قواعد تحقيقاً للصالح العام ومقتضيات العدالة ، كما يحدد منه ما رسمه القانون في حالة الحوادث الطارئة التى لم يكن فى الوسع توقعها والتى تجعل تنفيذ الالتزام مرهقاً للمدين^(٢) ، وأصبح للقضاء سلطة التدخل فى تعديل الأجر : (أ) إذا قل الأجر عن الحد الأدنى المقرر قانوناً^(٣) ، (ب) إذا لم يحدد الأجر فى عقد العمل الفردى أو لوائح المصنع أو عقود العمل المشتركة ، (ج) فى حالة الحوادث الطارئة ، (د) إذا لم يساور رب العمل بين عماله من حيث الأجر ، ونرى من المفيد فى هذه الحالة أن نتناول بالبيان الحالتين الأخريين :

(أ) حالة الحوادث الطارئة^(٤) . — إذ نصت المادة ١٤٧/٢ من القانون للدنى على أنه إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن فى الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلاً صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة ، جاز للقاضى تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ، وليس هناك ما يمنع من سريان هذا النص العام على عقد العمل الفردى ، فإذا كان الحادث الطارئ العام قد جعل تنفيذ التزام رب العمل بالأجر مرهقاً له بحيث يؤدي إلى تكبد خسائر فادحة ، فإن للقاضى تبعاً للظروف أن يخفض قيمة هذا الأجر إلى الحد المعقول ولو كان الأجر محددًا بالعقد ، وتعد الحرب وما ترتب عليها حادثاً عاماً طارئاً إذا لم يكن متوقفاً وقت التعاقد ، أما إذا حصل التعاقد بعد وقوع الحرب فإن اشتداد أثر الحرب على تنفيذ الالتزام لا يعد حادثاً طارئاً وقد كان متوقفاً عند التعاقد^(٥) أما إذا كان

(١) مدنى م ١/١٤٧ .

(٢) مدنى م ٢/١٤٧ .

(٣) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا السابق الإشارة إليه س ٨١ وما بعدها .

(٤) راجع القوة الملزمة للعقد ، للاستاذ حسين عامر س ١٠١ ، وراجع عقد المدة للدكتور عبد الحى حجازى س ١٩٣ وما بعدها .

(٥) ميت غمر ١٩٤٢/١/٢٥ عامه س ٢٢ س ٧٨٩ .

الحادث الطارىء خاصا برب العمل ، فانه لا يبيح تخفيض الالتزام بالأجر مهما يكن مرهقا له ، وعلى ذلك فافلاس رب العمل أو إعساره لا يعد طارئا يكفي لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة .

وتسرى نظرية الحوادث على عقد العمل الفردى ولو كان محدد المدة ، ذلك لعموم نص المادة ٢/١٤٧ مدنى ، ولأن أساس نظرية الحوادث الطارئة أن الظروف الاقتصادية التى كان يقوم عليها توازن العقد وقت تكوينه قد تغيرت تغيراً كبيراً عند تنفيذه لحادث لم يكن متوقعا ، فيختل به التوازن للعقد اختلالاً خطيراً . وإذا كان لرب العمل فى حالة عقد العمل غير المحدد المدة ، الحق فى فسخ العقد بإرادته المنفردة إذا قام لديه مبرر مشروع لذلك ، كما سنبين ، وكان الحادث الطارىء الذى يرهق رب العمل فى تنفيذ إلتزامه بالأجر يكفي مبرراً للفسخ ، فانه من باب أولى يجوز له أن يتفرد بتعديل الأجر إلى الحد المعقول بدلا من فسخ العقد على أن يكون هذا التعديل خاضعاً لرقابة القضاء وتقديره (١) .

أما إذا كان الحادث ليس مرهقا لرب العمل فى تنفيذ التزامه بالأجر فحسب ، بل قد جعله مستحيلا ، فان هذا الحادث يعد قوة قاهرة ينقض بها الالتزام عملا بالمادة ١٥٩ من القانون المدنى ، بشرط أن تكون استحالة التنفيذ بسبب الحادث الطارىء لسبب لا يد لرب العمل فيه ، ومن ثم فيعد هلاك مؤسسة رب العمل بغير إهمال بالحريق هلاكا تاما قوة قاهرة ينقض بها العقد متى أدت إلى استحالة التنفيذ على رب العمل كما إذا كانت المؤسسة غير مؤمن عليها . أما إذا كان الهلاك بالحريق ليس كاملا بحيث أصبح تنفيذ الالتزام مرهقا لرب العمل فحسب ، فانه يعد حادثا طارئا وفقا للمادة ٢/١٤٧ مدنى متى كان استثنائيا من النادر وقوعه ولم يكن من السهل توقعه .

وبالنسبة لرب العمل الزراعى لا يعتبر هلاك محصوله هلاكا جزئيا أو فيضان النيل أو انتشار دودة القطن حادثا طارئا يخفض على أساسه الالتزام بالأجر ، لأن كل ذلك يعد من الحوادث المتوقعة . وعلى العكس يعد حادثا طارئا الفيضان الاستثنائى وغارات الجراد غير المنتظرة (٢) .

أما بالنسبة للعامل فيرى البعض (٣) أن له أن يطالب بتطبيق نظرية الظروف الطارئة للمطالبة بزيادة أجره ، إذا ارتفعت أسعار المعيشة ارتفاعا باهظا بحيث يصبح هذا الأجر المحدد غير عقد العمل تافهاً بالنسبة لمطالب الحياة . وأن الحسارة الفادحة التى اشترطها القانون تتمثل فى عجز العامل عن سداد مطالب معيشته .

ولكننا لا نرى هذا الرأى ، إذ من المقرر وفقا للمادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى أنه فى حالة

(١) التعسف فى استعمال الحق للاستاذ حسين عامر بند ٢٢٢ .

(٢) الأعمال التحضيرية للقانون المدنى ح ٢ ص ٢٨٢ .

(٣) راجع مقال الدكتور محمد عبد الجواد فى تطبيق نظرية الظروف الطارئة بمجلة المحاماة — السنة ٣٩ ص ٣٤٥ . وقارن التعسف فى استعمال الحقوق للاستاذ حسين عامر بند ٣١٢ و٣٢١ .

الظروف الطارئة يجوز للقاضي رد الالتزام المهرق على المدين إلى الحد المعقول ، وذلك إما بوقف تنفيذ العقد إذا كان الحادث وقتياً يزول في وقت قصير ، أو بانقاص الالتزام المهرق إلى الحد المعقول ، أو بزيادة الالتزام المقابل للالتزام المهرق . ولا يمكن أن يدخل في رد الالتزام المهرق على المدين إلى الحد المعقول زيادة الأجر كطلب العامل ، لأن الالتزام المهرق في هذه الحالة هو الالتزام من جانب العامل وهو «أداء العمل» ، الذي لا يمكن اعتباره تنفيذه مرهقاً للعامل في حالة ارتفاع تكاليف المعيشة ، إذ يشترط في تطبيق نظرية الحوادث الطارئة أن يكون ذات تنفيذ الالتزام مرهقاً كنتيجة مباشرة للحادث الطارئ .

ومع ذلك فقد أجاز الشارع في الحالات الاستثنائية كالأزمات الاقتصادية ، أو هبوط النقد ، أو ارتفاع تكاليف الحياة ارتفاعاً كبيراً ، أن يدعو وزير الشؤون الاجتماعية جميع لجان تحديد الأجور إلى اجتماع عام للنظر في تعديل الأجور (قانون العمل الموحد م ٢/١٥٩) ولعموم عبارة « تعديل الأجور » فإن هذا التعديل قد يتناول الأجر بالنقص أو بالزيادة .

ولكننا نرى أن القرار الذي يصدره هذا المؤتمر ليس له من حجة على العامل أو رب العمل من حيث الأجر المتفق عليه ، إلا أن يتضمن القرار عقد عمل مشترك ، أو يقر القضاء تخفيض الأجر في حالة توافر فيها أحكام نظرية الظروف الطارئة على ما تقدم .

(ب) مساواة رب العمل بين عماله — ينبغي على رب العمل أن يراعى المساواة من حيث الأجر بوجه عام بين العمال الذين يتساوون في ظروف العمل وفي مؤسسة واحدة وتتساوى مؤهلاتهم . فهذه المساواة حق ثابت للعامل لا محل للاستثناء منه ويستند إلى مبادئ العدالة^(١) .

والمساواة المطلوبة هي المساواة في الأجر الأساسي ، فلا محل لسريان هذه المساواة على العلاوات الاجتماعية التي تحددها الحالة الشخصية للعامل ، ومدى الأعباء العائلية المقررة عليه والتي لا دخل لرب العمل في تنظيمها بل قام الشارع بتنظيمها مراعيًا في ذلك الظروف الخاصة بكل عامل^(٢) . ولا تتطلب هذه المساواة إلا بين عمال المؤسسة الواحدة الذين يعملون في ظروف مماثلة وعلى ذلك فلا يمكن إلزام للمؤسسات التجارية قانوناً بأن تجعل أجور عمالها مساوية لمرتبات موظفي الحكومة ، أو مساوية للأجور في مصانع أخرى ، ذلك أن لكل مؤسسة صناعية أو تجارية ظروفها الخاصة التي تقررها عند اتفاقها على الأجر مع العامل الذي يلتحق بخدمتها ، فهي تراعى في هذا التقرير الظروف الاقتصادية ، وطبيعة العمل بالمؤسسة^(٣) ، واختلاف نوع الصناعة والآلات والانتاج .

كما أنه ينبغي التسوية بين عمال صاحب العمل وعمال من يعهد إليه صاحب العمل بتأدية عمل من أعماله أو جزء منها متى كان ذلك في منطقة عمل واحدة ، وذلك في جميع الحقوق ، وإلا كان متعمداً

(١) استئناف القاهرة — هيئة تحكيم — ١٤/٥/١٩٥٣ عامه م ٣٣ من ١٥٧٨ .

(٢) استئناف القاهرة — هيئة تحكيم — ٣٠/٥/١٩٥٣ عامه م ٣٤ من ١٢٦ .

(٣) محكمة القاهرة الابتدائية ١٣/١١/١٩٥٣ عامه م ٣٦ من ٩٢١ .

العمل وصاحب العمل مسئولين بالتضامن في ذلك طبقاً للمادة ٥٣ من قانون العمل الموحد التي اشترطت للمساواة شرطين :

أولاً — أن يكون العمل في منطقة عمل واحدة — فلا محل للمساواة بين الفريقين إذا اختلفت مناطق العمل ، لأن اختلاف البيئة والظروف الاجتماعية وتوفير الأيدي العاملة لها تأثيرها على شروط العمل ومن ثم فلا وجه للقول بوجوب المساواة في الأجر مع اختلاف مناطق العمل .

ثانياً — أن يعهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله أوجزه منها^(١) .

ومن المبادئ الأساسية أن لصاحب العمل الحق في تنظيم العمل بمؤسسته وإدارة شؤنه مادام يمارس ذلك في حدود القوانين القائمة ولا يمس الحقوق الأساسية التي يكفلها القانون للعمال ، ومادام صاحب العمل يتصرف في نطاق هذه الحدود فليس للعمال حق الاعتراض أو التدخل في تنظيم العمل لإلزامه بتصرف معين^(٢) . واستناداً إلى سلطة رب العمل في تنظيم العمل فإن له أن يميز بعض عماله لما يراه من كفاءة خاصة أو نشاط أو غيره في العمل ، متى كانت هذه التفرقة ليس مرجعها إلى عنصرية أو جنسية ، كما تجوز التفرقة في المعاملة لاختلاف نوع العمل وطبيعته وطريقة أدائه أو الحالة الشخصية للعامل .

المبحث الثاني — سلطة هيئة التحكيم في تعديل الأجر

١ — المنازعات القانونية والاقتصادية :

تختص هيئة التحكيم وفقاً لنصوص القانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ بالنظر في كل نزاع جماعي خاص بالعمل أو بشروطه يقع بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم ، وتطبق هيئة التحكيم القوانين واللوائح المعمول بها ولها أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة (في ٣١٨ سنة ١٩٥٢ م ١٦ / ١)^(٣) .

وقد اختلف فيما إذا كانت نصوص قانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ قد قيدت استثناء هيئة التحكيم إلى العرف ومبادئ العدالة بانعدام النص التشريعي الذي يحكم النزاع للطروح أمامها ، أم أن لهيئة التحكيم تطبيق قواعد العدالة والعرف دون التقيد بالنص التشريعي في حالة وجوده إذ لا يمكن القول بإهدار النص التشريعي . ورغم ذلك الخلاف يفرق الفقه بين نوعين من المنازعات : المنازعات القانونية ، les conflits juridiques والمنازعات الاقتصادية (التنظيمية) les conflits économiques

ففي النوع الأول لا تختلف سلطة التحكيم عن سلطة أى قاض آخر ، إذ تنقيد الهيئة بنصوص القانون

(١) راجع كتابنا السابق الإشارة إليه ص ٨٦ .

(٢) راجع هيئة تحكيم القاهرة ١٧ يونه سنة ١٩٥٤ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤ وقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بمجموعة المكتب الفني ص ١١ ص ٦٦١ .

(٣) تقابلها م ١٨٨ و ٢٠٣ من قانون العمل .

كما يتقيد القضاء العادى ، ولا يجوز لها أن تخرج عليها ذلك بأن مهمة هيئة التحكيم فى هذا النوع من المنازعات لا تختلف عن مهمة القضاء العادى من حيث طبيعتها ، لأنها تفصل فى منازعة قانونية فصلاً قانونياً en droit ^(١) أما المنازعات الاقتصادية أو التنظيمية فالأمر فيها يختلف إذ تفصل فيها هيئة التحكيم من حيث العدالة en équité بصفتها محكماً ، وفى هذه الحالة لا تلزم هيئة التحكيم بتطبيق نصوص من القانون . ذلك أن — هيئة التحكيم — وفقاً لنصوص القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ تختص بالنوعين معاً ، فبعد أن كانت المادة الأولى فقرة ب من قانون ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالتوفيق والتحكيم الملغى تنص على عدم سريان أحكامه على المنازعات المتعلقة بتطبيق أو تفسير قانون أو لائحة أو حكم قضائى ، عدل للشرع فى القانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ عن هذا النص ، وأتى بنص عام قاصداً من ذلك توسيع اختصاص لجان التوفيق وهيئات التحكيم بحيث أصبحت مختصة بنظر جميع المنازعات الجماعية القانونية والاقتصادية ولو أن فكرة التحكيم لا تظهر إلا فى النوع الثانى ^(٢).

معيار التفرقة بين نوعى المنازعات . . رايان :

(أ) الرأى الأول — يذهب إلى أن المنازعة القانونية هى التى يطالب فيها الطرف المنازع بتطبيق نص قانونى أو تفسيره ، بينما موضوع المنازعة الاقتصادية هو مطالبة أحد الطرفين بأكثر مما يمنحه له نص القانون باعتبار أن ماورد فى قوانين العمل فى غالب الأحوال هو الحد الأدنى لما يجب أن يحصل عليه العمال ^(٣) ، كما أدخل فى النوع الأخير المنازعات المتعلقة بأمور لا يحكمها نص القانون ، وانتهى إلى أنه فى المنازعات الاقتصادية لا تلزم هيئة التحكيم بتطبيق النصوص القانونية إلا إذا كانت أمرة بالنسبة للطرف المنازع ، ويجوز لها أن تقضى وفقاً للعرف ومبادئ العدالة كما تستطيع أن تخرج على ما جاء بعقود العمل الفردية أو المشتركة إذا رأت أن ما ورد بها يخافى مبادئ العدالة .

(ب) الرأى الثانى — يذهب إلى أن النزاع القانونى هو الذى ينصب على تفسير أو تنفيذ القوانين واللوائح والعقود الجماعية أو الاتفاقات حول الأجور ^(٤) . أو عقد عمل فردى وكذلك لوائح المصنع ، أما المنازعات الاقتصادية فهى التى تتعلق بمسائل لم تفصل فيها قاعدة قانونية وتنصب على منازعات الأجور أو شروط العمل التى لم تحددها القوانين أو الاتفاقات الجماعية السابقة . فى النوع الأول تكون هيئة التحكيم ملزمة بحل النزاع طبقاً للقواعد القانونية المطبقة وللبادئ العامة فى القانون وليس لها باسم العدالة أن تعدل من القواعد القانونية السابقة ^(٥).

Dalloz: Répertoire de droit social et du travail, 1960.

(١)

(٢) راجع دروس فى عقد العمل للدكتور أكرم الحولى ص ٩٩ .

(٣) الدكتور حلمى مراد فى قانون العمل ص ٥٩٥ .

(٤) قارن القانون الفرنسى الصادر فى ٢٦ يولية سنة ١٩٥٧ م ٢٣ .

(٥) دالوز المرجع السابق رقم ٦٢ ص ٦٠٠ ، وديران وفيتى ج ٣ ص ١٠٢١ . وراجع :

Manuel de droit de travail par Gérard Lyon-Caen, page 126.

أما النوع الثانى فإن هيئة التحكيم تكون لها كل السلطة للوصول إلى حل النزاع وفقا لمبادئ العدالة بشرط أن يكون ذلك مشروعا فيمكنها بذلك أن تفرض على أصحاب الأعمال التزامات تتعدى الحد الأدنى المقرر في القانون كما في الإجازة مثلا كما لها أن تقرر الزيادة في الأجور .

وإذا كانت المادة ٢٣ من القانون الفرنسى الصادر سنة ١٩٥٧ قد عدت ضمن المنازعات التى تحكم فيها وفقا لمبادئ العدالة *en équité* ، تلك المنازعات التى تتعلق بمعاودة النظر في الاتفاق *convention* ، إلا أنه الأصل في الفقه الفرنسى أن لا يمكن تعديل الاتفاق المطبق *en vigueur* إلا باتفاق الطرفين .

وعلة حكم المادة ٢٣ من القانون الفرنسى سالفة الذكر أن التحكيم فيه ليس إلزاميا ولكنه اختياري *Facultatif* ولا يلزم الطرفان بالتحكيم إلا باتفاقهم أو بتعهدهم مقدما في عقد العمل باخضاع منازعاتهم للتحكيم .

٢ - قضاء هيئات التحكيم :

قضت هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة بداءة بأن من حقها الرقابة على طريقة تقدير أجور العمال لمعرفة ما إذا كانت محققة للعدالة وصالح الانتاج من الناحية الاقتصادية العامة أم لا ، وذلك استناداً إلى السلطة المخولة لها في أحكام قانون التوفيق أو التحكيم في منازعات العمل . وقررت رفع أجر العامل المحدد وفقا للانتاج بالقطعة ، إذا كان سبب انخفاض أجرته راجع لظروف أوجدها رب العمل بشأن نظام العمل واستعماله لآلات عتيقة^(١).

ولكن قضت محكمة استئناف القاهرة (هيئة تحكيم) في حكم آخر بأنه لا يجوز التدخل في زياده الأجر المتفق عليه إلا في حالة نزوله عن الحد الأدنى أو إذا كان الأجر يقل عن أجر العمال الآخرين الذين يشتغلون في نفس المهنة وفي ظروف مماثلة أو إذا ثبت أن هذا الأجر لا يتناسب مع مسئوليات العامل ومع الجهد الذى يبذله في تأدية عمله أو أنه لا يتناسب مع ازدهار حالة الشركة وزيادة أرباحها . ثم قضت أخيراً بأنه متى كان الأجر المحدد بالقطعة وفقا للاتفاق بين العامل ورب العمل لا ينقص عما حدده القانون فلا يصح التدخل في تغييره أو إلزام صاحب العمل باتباع طريقة أخرى لتحديد الأجر مخالفا للاتفاق^(٢).

رأينا^(٣) ونرى أنه وإن كان اختصاص هيئة التحكيم وفقا للمادة الأولى من قانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ وكذلك المادة ١٨٨ من قانون العمل الموحد يمتد إلى كل نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد

(١) استئناف القاهرة (هيئة تحكيم) ٩ فبراير سنة ١٩٥٣ بمجموعة قوانين العمل في مصر ص ٤٢٠ .

(٢) استئناف القاهرة (هيئة تحكيم) ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ .

(٣) راجع كتابنا السابق الإشارة إليه ص ٩٠ و ٩١ .

أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم ، وكانت هيئة التحكيم تفصل فى تلك المنازعات طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها ، كما أن لها أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة ، فإن سلطة هيئة التحكيم بشأن تعديل الأجر بالزيادة تكون مقصورة على مراقبة أنه لا يقل عن الحد الأدنى فى القانون وأنه مساو لباقي عمال المؤسسة الذين يعملون فى نفس الظروف وفى ذات منطقة العمل . ولذلك لا نرى أن لهيئة التحكيم رفع الأجر إذا كان لا يتناسب مع مسئوليات العامل أو الجهد الذى يبذله فى عمله ، طالما أن الأجر كان محدداً فى ذات عقد العمل أو لوائح المصنع التى ارتضاها العامل وقت التعاقد ، أو فى عقود العمل المشتركة ، وذلك إعمالاً لقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين . وإن جاز للعامل المغبون فى الأجر طلب إبطال العقد إذا ما توافرت شروط المادة ١٢٩/١ مدنى ، التى تنص على أنه إذا كانت التزامات أحد المتعاقدين لا تتعادل البتة مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة بموجب العقد ، أو مع التزامات المتعاقد الآخر وتبين أن المتعاقد المغبون لم يبرم العقد إلا لأن المتعاقد الآخر قد استغل فيه طيشاً بيناً أو هوى جامعاً ، جاز للقاضى بناء على طلب المتعاقد المغبون أن يبطل العقد أو ينقص التزامات هذا المتعاقد ، ويجوز لرب العمل فى هذه الحالة توقي دعوى الإبطال بأن يعرض ما يراه كافياً لرفع الغبن (مدنى ٢/١٢٩) . ولا مراء فى أن المنازعة فى شأن إبطال العقد فى هذه الحالة أو توقي الإبطال يرفع الغبن الواقع على الطرف المغبون تعتبر منازعة فردية بين العامل ورب العمل ، وليست منازعة جماعية خاصة بالعمل وشروطه حتى يمكن القول بأن لهيئة التحكيم الحق فى الفصل فيها .

تحديد الأجر بالقطعة — أما إذا كان تحديد الأجر بالقطعة فليس لهيئة التحكيم رقابة على هذا التحديد ولا تملك تغيير طريقة التحديد إلى تحديد الأجر بالشهر أو اليوم أو الأسبوع إعمالاً لاتفاق الطرفين على التحديد بالقطعة أى على أساس الإنتاج . إلا أنه لما كان أجر العامل فى هذه الحالات قد يتأثر بموامل خارجة عن أدائه العمل فإن لهيئة التحكيم وهى بصدد تقدير الأجر المستحق لتحديد طريقة احتسابه أن تبحث تلك العوامل التى تؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج وبالتالي إلى انخفاض أجر العامل ، فإذا كانت تلك العوامل بفعل رب العمل كان لهيئة التحكيم أن تقرر رفع أجر العامل دون أن تلزم رب العمل بزيادة الإنتاج فى السلع موضوع العمل ، إذ تكون المنازعة فى هذه الحالة منازعة اقتصادية لا يحكمها نص قانونى أو اتفاق ، ولا يكون قرار هيئة التحكيم فى هذه الصورة مهذراً لقوة التشريع أو القوة اللازمة للعقد .

وقد قضت هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة بأن دفع الأجر بالقطعة طريقة من طرق الوفاء به يقوم على الاتفاق بين صاحب العمل والعامل وهى طريقة ليست مخالفة للقانون .

ولما كان صاحب العمل مطلق الحرية فى تنظيم عمله وتحديد طريقة أدائه أجر العامل فى حدود القانون ، فلا يصح لهيئة التحكيم التدخل فى تقييدها ، أو إلزام رب العمل باتباع طريقة أخرى مخالفة لما اتفق عليه مع عماله (هيئة تحكيم ، النزاع رقم ٢٦٦ سنة ١٩٥٣) .

إعانة الغلاء — ولا تختص هيئة التحكيم بالنظر في الطلبات الخاصة بصرف إعانة الغلاء على وجه معين ينزع فيه رب العمل^(١). إذ أن إعانة الغلاء قد نظمها الأوامر العسكرية التي حددت طريقة تطبيقها والنسب المثوية الواجب مراعاتها كما حددت الجهات المختصة بنظر طلبات الاعفاء من تطبيقها ، فضلا عن أن طلب الاعفاء في حد ذاته لا يعتبر نزاعاً بين صاحب العمل وعماله مما يدخل في اختصاص هيئة التحكيم^(٢).

٣ — قضاء محكمة النقض في سلطة هيئة التحكيم :

مدى الالتزام بنصوص القانون — يتجه قضاء النقض إلى أن الأصل أن هيئة التحكيم ملزمة بتطبيق أحكام القوانين واللوائح المعمول بها فيما يعرض عليها من منازعات بين أرباب العمل وعمالهم (سواء كانت تلك المنازعات ناشئة عن خلاف في تطبيق أو تأويل قانون أو لائحة أو حكم قضائي (المنازعات القانونية) ، أو كانت راجعة إلى غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التي لا تستند إلى نص في القانون^(٣)، إلا أن لهيئة التحكيم بجانب هذا الأصل الذي يجب عليها اتباعه رخصة أجازتها لها المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ (قانون العمل الموحد م ٢٠٣) هي أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون ، وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة . ولا تثريب على هيئة التحكيم في إلزامها نص القانون فيما قرر من حقوق للعامل ، وعدم الأخذ بالرخصة المتاحة لها ، بل أنها ليست ملزمة ببيان أسباب عدم اختيارها لأحد وجهي الرأي فيها ، وليست ملزمة ببحت مقتضيات العدالة أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يرتكن إليها العمال في مطالبهم ما دامت قد عزفت عن استعمال الرخصة المخولة لها والتمت في قضائها حد القانون^(٤).

وقد التزمت محكمة النقض هذا اللبدأ في أحكامها الحديثة وقضت بصدد طلب إلزام صاحب العمل بوضع كادر لعماله بأنه : « إذا كانت النقابة الطاعنة لم تقدم ما يدل على قيام عرف خاص يقتضى إلزام صاحب العمل بوضع مثل هذا الكادر ، كما أنها لم تنسب إلى مشروع الكادر الذي وضعت الشركة (رب العمل) إخلاله بمراكز قاعة أو بحقوق مكنسبة لمستخدمي الشركة وعمالها ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون فيما انتهى إليه من أنه ليس من اختصاص هيئة التحكيم إلزام الشركة بوضع كادر لعمالها على وجه معين^(٥).

(١) هيئة التحكيم القاهرة التزام ٧ سنة ١٩٥٣ .

(٢) هيئة تحكيم القاهرة ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣ عامه س ٣٤ ص ١٩ .

(٣) قض ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ مجموعة المكتب الفني س ١١ ص ٦٧٠ .

(٤) قض ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٧ مجموعة المكتب الفني س ٨ ص ٦٠٤ .

(٥) قض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠ مجموعة المكتب الفني س ١١ ص ٦٦١ .

مدى الالتزام بنصوص الاتفاق — وإذا كان من المقرر أن العقد شريعة المتعاقدين ولا يحق لأيهما أن ينفرد بتعديله ، فإن محكمة النقض قد اتجهت في قضائها إلى أنه لا يجوز لهيئة التحكيم تعديل الاتفاق للبرم بين الشركة (رب العمل) وعمالها بشأن حصيلة الوهبة ١٠٪ وطريقة توزيعها إلا لبرر يقتضيه تغير الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية ، فإن لم يكن هناك تغير في الظروف يجعل من العدالة إعادة النظر في الاتفاق للبرم من الطرفين ، فإن قرار هيئة التحكيم بتوزيع الوهبة على وجه مناقض للاتفاق يكون مخالفاً للقانون^(١) .

قواعد العرف والعدالة — وإذا كان لهيئة التحكيم أن تستند إلى العرف والعدالة في إجابة العمال إلى مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ، فلا جدال في أن لها أن تستند إلى مبادئ العدالة وحدها ولو لم يوجد عرف يساندها ولذلك قضت محكمة النقض بجواز استناد هيئة التحكيم إلى مبادئ العدالة وحدها في تقرير حق عمال مصنع في علاج أفراد عائلاتهم على حساب شركة (رب العمل) أسوة بزملائهم في مصنع آخر مملوك لها يقوم بصناعة مماثلة مع عدم قيام عرف لعلاج عائلات العمال في المنطقة التي بها للمصنع الأول^(٢) .

خلاصة البحث

١ — الأصل أن القضاء ليس له سلطة تعديل الأجر بالزيادة فيه أو النقص منه ، إلا إذا كان الأجر يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، أو في حالة الحوادث الطارئة ، أو عدم مساواة رب العمل بين عماله من حيث الأجر ، كما أن للقضاء سلطة تحديد الأجر إذا لم ينص عليه في عقد العمل الفردي ، أو في عقود العمل المشتركة ولوائح المصنع على ما تقدم .

٢ — أن هيئة التحكيم تختص المنازعات القانونية والمنازعات الاقتصادية كافة^(٣) ، إلا أنها تطبق في النوع الأول ، ولها بشأنه ولاية القضاء ، نصوص القانون وتلتزمه وما يرد بالاتفاق سواء كان عقد عمل فردي أو عقد عمل مشترك أو بلائحة المصنع ، وفي حالة عدم وجود نص أو اتفاق تطبق قواعد العرف ومبادئ العدالة وتطبق في النوع الثاني حيث لا نص قانوني ولا اتفاق فقواعد العرف ومبادئ العدالة أولها في هذه الحالة صفة الحكم الحر .

٣ — أن منازعات الأجور قد تكون منازعات قانونية ، كما إذا كان موضوع المنازعة ينصب على المطالبة بحق محدد في الأجر المتفق عليه بالعقد ، أو بالنسب المحددة في القانون كما في إعانة الغلاء ، وفي هذه الحالة تلتزم هيئة التحكيم حكم القانون والاتفاق ، ولا يحق لها الزيادة في الأجر أو انقاصه إلا في حالة نزول الأجر المتفق عليه عن الحد الأدنى ، وفي أحوال تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على

(١) نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ في الطعن ٨١ سنة ٢٦ ق .

(٢) نقض ١٤ يناير سنة ١٩٦٠ بمجموعة المكتب الفني س ١١ ص ٦٦

تفصيل في ذلك، أو في أحوال عدم المساواة بين عمال رب العمل في منطقة واحدة من حيث الأجر على ما سلف بيانه .

وقد تكون منازعات الأجور منازعات اقتصادية إذا لم يكن الأجر متفقاً عليه أو محددًا في القانون، وكانت طريقة تحديد الأجر بسعر القطعة على أساس الإنتاج وكان تحديد الأجر في هذه الصورة قد تأثر بعوامل خارجة عن أدائه، فإن لهيئة التحكيم في هذه الأحوال سلطة تحديد الأجر وتعديله .

المراجع

- ١ — قانون العمل : للدكتور محمد حلمي مراد .
- ٢ — تشريع العمل : للدكتور زكي بدوي .
- ٣ — دروس في قانون العمل : للدكتور اكنم الحولى .

Dalloz. — Répertoire de droit social et du Travail. 1960 Tome Premier.

Manuel de droit du travail et de la sécurité sociale, par Gérard Lyon-Caen.

Législation industrielle par Foignet et Depont.

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩
بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة والملحقة ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١ باعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى نهاية المادة ٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ للشار إليه عبارة « وتلحق برياسة الجمهورية » .

مادة ٢ — يستبدل بنص المادة ٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٤ — يكون لمؤسسة التأمينات الاجتماعية مجلس إدارة يشكل من رئيس وتسعة أعضاء يصدر بتعيينهم ومدة عضويتهم قرار من رئيس الجمهورية ويكون من بينهم ممثلون عن الحكومة والعمال وأصحاب الأعمال .

ويشترط فيمن يمثلون العمال وأصحاب الأعمال أن يكونوا مشتركين في المؤسسة وأن يكونوا من بين الهيئات التي يمثلونها » .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢١١ الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

- مادة ٣ — يستبدل بنص المادة ٥ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه النص الآتي :
- « مادة ٥ — يتولى مجلس الإدارة إدارة شئون المؤسسة وتصريف أمورها ويباشر على الأخص :
- (١) إقرار تقديرات ميزانية مصروفات المؤسسة على أن تعين فيها وجوه الصرف المختلفة والمبالغ المعتمدة لكل منها والترخيص بالمصروفات الأخرى التي تتطلبها إدارة المؤسسة .
- ويجب ألا تزيد المصروفات الإدارية سنوياً على ٥ ٪ من الاشتراكات المحصلة وذلك بخلاف المصروفات التأسيسية ، على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية زيادة هذه النسبة بحيث لا تجاوز ٧,٥ ٪ .
- (٢) إقرار الميزانية العمومية وحساب الإيرادات والمصروفات لكل من فروع التأمين .
- (٣) إقرار التقرير السنوي العام عن أعمال المؤسسة .
- ويجب أن تنشر الميزانية العمومية والتقرير السنوي العام عن أعمال المؤسسة والبيانات الأخرى التي يرى مجلس الإدارة نشرها في جريدتين على الأقل يعينهما المجلس وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ إقرارها .
- (٤) وضع القواعد العامة فيما يتعلق باستثمار أموال المؤسسة .
- (٥) وضع اللوائح الداخلية والمالية والإدارية والفنية للمؤسسة بما يكفل قيامها بالأعمال التي تؤديها تحقيقاً لأغراضها .
- (٦) وضع لائحة بنظام موظفي المؤسسة » .
- مادة ٤ — تلغى المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .
- مادة ٥ — تلغى عبارة « وزير الشئون الاجتماعية والعمل المركزي » وعبارة « وزارة الشئون الاجتماعية والعمل المركزية » الواردة بالمواد ٢ و ٣ و ٦ و ٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وبالمواد ٢ و ٢٢ و ٣٢ و ٣٨ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٣ و ٦١ و ٦١ مكرراً و ٦٨ و ٧١ و ٨١ مكرراً (١) و ٧٢ و ٧٥ و ٧٨ و ٨٢ و ٨٥ و ٩٣ و ١٠٦ و ١١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وبالمادة ٥ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١ ، وبالمادة ٥ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد الجهة المختصة فيما تضمنته المواد المشار إليها .
- مادة ٦ — تلغى عبارة « بناء على اقتراح مجلس الإدارة » وعبارة « بعد أخذ رأى مجلس الإدارة » فيما ورد به نص في المواد المذكورة بالمادة السابقة ، ويحدد بالقرار المشار إليه في المادة السابقة مدى اختصاص مجلس إدارة المؤسسة فيما تضمنته أحكام تلك المواد .
- مادة ٧ — تضاف إلى أحكام المادتين ٥٩ و ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والمعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الأحكام الآتية :

« مادة ٥٩ فقرة ثانية » :

« ويستحق المؤمن عليه فضلاً عن التعويض المشار إليه في الفقرة السابقة المكافأة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٧١ مكرراً » .

« مادة ٨٩ فقرة أخيرة » :

« ويكون توزيع المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧١ مكرراً وتعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه في هذا القانون على المستحقين عن المؤمن عليهم طبقاً لأحكام المادة ٨٢ من قانون العمل المشار إليه » .

مادة ٨ — يستبدل بنص المادة ٣ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه النص الآتي :

« تصدر اللوائح الداخلية والإدارية والمالية ولائحة نظام موظفي مؤسسة التأمينات الاجتماعية بقرار من رئيس الجمهورية » .

مادة ٩ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في غرة ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (١١ سبتمبر سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

صدر القراران الجمهوريان رقم ١٣١٥ ورقم ١٣١٦ لسنة ١٩٦١ باعادة تنظيم أداة الحكم ، كما صدرت قرارات جمهورية بتعيين رؤساء متفرغين لمجالس إدارة بعض المؤسسات العامة .

وقد كانت القوانين المختلفة ومن بينها قانون التأمينات الاجتماعية تتضمن اختصاصات الوزارات باصدار القرارات التشريعية المكملة لتلك القوانين وكذا إصدار اللوائح التنفيذية الخاصة بها . ذلك فضلاً عما كان ملحوظاً من التوسع في اختصاصات هذه الوزارات في الاشراف على الهيئات والمؤسسات العامة وكان ذلك رغبة في الاسراع بالدفع الثورى بما يلائم هذه المرحلة .

ونظراً لأن التنظيم الجديد يقتضى إعادة النظر في هذه القوانين لتحديد الاختصاصات بما يمشى مع اتجاهات وأهداف هذا التنظيم في المرحلة الحالية .

لذلك أعدت المشروعات الآتية فيما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية :

- (١) مشروع قرار بقانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية .
- (٢) مشروع قرار جمهورى بتحديد الجهات المختصة فيما تضمنته بعض أحكام القوانين المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية .
- (٣) مشروع قرار جمهورى بشأن تنظيم إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

(٤) مشروع قرار جمهورى فى شأن تشكيل مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

مشروع قرار بقانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية :

وقد روى فى هذا المشروع ما يأتى :

(١) إلغاء الأحكام للنظمة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية اكتفاء بصدور هذه الأحكام بقرارات جمهورية وذلك حتى يمكن أن تتلائم هذه الأحكام مع الأوضاع المتطورة ، ومع أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسات العامة .

(٢) النص على أن تلحق المؤسسة برئاسة الجمهورية تمثيلاً مع أهميتها ووضعها تحت الاشراف المباشر لنائب رئيس الجمهورية للمؤسسات العامة المختص .

(٣) النص على تشكيل مجلس إدارة المؤسسة من رئيس وتسعة أعضاء نظراً لما لهذا المجلس من وضع خاص تملّيه اعتبارات تمثيل العمال وأصحاب الأعمال بالإضافة إلى ممثلى الوزارات ذات الصلة بأعمال المؤسسة ونشاطها ونظراً لأن هذه المؤسسة ليست من المؤسسات التى تبغى الربح .

(٤) النص على اختصاصات مجلس إدارة المؤسسة بما يتلائم مع المسئوليات التى يباشرها ومع مراعاة تحديد نسبة المصروفات الإدارية للمؤسسة .

(٥) النص على تحديد الجهة المختصة فيما تضمنته القوانين المشار إليها بقرار من رئيس الجمهورية وإلغاء عبارة « وزير الشؤون الاجتماعية والعمل للركزى » وعبارة « وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المركزية » حيثما وردت فى مواد هذه القوانين وذلك ليتسنى تحديد الاختصاصات طبقاً للتنظيم الجديد .

(٦) النص على تحديد مدى اختصاصات مجلس الإدارة بقرار من رئيس الجمهورية فيما تضمنته أحكام بعض مواد القانون .

(٧) النص على إصدار اللوائح الداخلية والإدارية والمالية ولأجهزة نظام موظفى المؤسسة التى يضعها مجلس الإدارة بقرار من رئيس الجمهورية .

مشروع قرار جمهورى بتحديد الجهات المختصة فيما تضمنته بعض أحكام القوانين

المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية :

وقد روى فيه أن تصدر القرارات ذات الصلة التشريعية من رئيس الجمهورية أما الأحكام ذات الصلة الإدارية والتنفيذية فقد وزع الاختصاص فيها بين مجلس إدارة المؤسسة ورئيس المجلس حسب أهميتها ونوعها .

مشروع قرار جمهورى بشأن تنظيم إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية :

روعى فى هذا المشروع النص على اختصاصات السلطة العامة الممنوحة للمؤسسة والأحكام المتعلقة باجتماعات مجلس الإدارة وقراراته ومكافأة الأعضاء وتشكيل اللجان وكيفية تعيين وعزل المدير العام ، والسنة المالية للمؤسسة والتقارير التى تقدم لمجلس الإدارة وإبلاغ قرارات المجلس باعتمادها لرئاسة الجمهورية وفحص المركز المالى للمؤسسة بواسطة خيرا كتوارى والتزام المؤسسة بموافاة رئاسة الجمهورية بما تطلبه من بيانات وإحصاءات .

وقد ترتب على اعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة انتهاء العلاقة التعاقدية للموظفين والعمال المعينين بها قبل صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١ واقضى ذلك تنظيم إعادة تعيين الموظفين والعمال بها فنص المشروع على إعادة تعيين من تقل مرتباتهم أو أجورهم عن ٧٥ جنيهاً أو ٧٥٠ ليرة شهرياً . أما الموظفين الذين تبلغ مرتباتهم ٧٥ جنيهاً فأكثر فقد ترك للمجلس الإدارة حرية التصرف فى شأنهم سواء بإعادة تعيين من يرى إعادة تعيينه منهم بمرتباتهم الأصلية أو بغيرها أو تعيين غيرهم حسبما يراه محققاً لصالح المؤسسة على أن يتم إصدار قراراته فى هذا الشأن خلال مدة لا تزيد على شهر وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ .

كما تضمن المشروع الترخيص لمن يعاد تعيينه بالتطبيق للحكم السابق من الموظفين السابقين بالحكومة فى الجمع بين المعاش والمرتب الذى يتقاضاه من المؤسسة .

مشروع قرار جمهورى فى شأن تشكيل مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية :

تضمن هذا المشروع تشكيل مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية وروعى فيه تمثيل هيئات العمال وأصحاب الأعمال بعضوين لكل منهما وتمثيل الوزارات ذات الصلة وهي وزارات العمل والصحة والصناعة ، وذلك بالإضافة إلى مستشار الدولة المختص برياسة الجمهورية ومدير عام المؤسسة وبذلك يتحقق التمثيل الثلاثى فى إدارة هذه المؤسسة .

والأمر مرفوع للسيد رئيس الجمهورية براء التفضل بإصدار هذه القرارات حتى يمكن تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له على ضوء التنظيمات الجديدة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦١^(١)

بشأن تعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر

بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٦٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص الآتي :

« لكل عامل الحق في إجازة بأجر كامل في الأعياد التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير العمل على ألا تزيد على عشرة أيام في السنة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمى الجمهورية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (١٩ سبتمبر ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

نصت الفقرة الأولى من المادة ٦٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه لكل عامل الحق في إجازة بأجر كامل في الأعياد التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية ، على ألا تزيد عن ٧ أيام في السنة ثم عدلت هذه الفقرة بالقرار الجمهورى بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٠ بجعل الحد الأقصى للأجازة المشار إليها تسعة أيام في السنة .

ورغبة في تمكين العمال من المشاركة في الاحتفال بالأعياد الرسمية والقومية وذلك بزيادة عدد أيام الإجازة التي يكون للعامل حق الحصول عليها بأجر كامل حدها الأقصى عشرة أيام بدلا من تسعة أيام في السنة .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق في هذا الشأن .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢١٧ الصادر في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦١^(١)بتعديل الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١
بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآتباسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بعبارة « شركة رشاد طه ونس » الواردة في الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه العبارة الآتية :

شركات رشاد طه ونس (رشاد طه ونس للمقاول والشركة العامة للمقاولات والطرق « ونس وشركاه » وشركة سيارات الشمس « ونس وشركاه ») .

مادة ٢ — يضاف إلى الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه « شركة محلات شيكوريل الكبرى » .

وترفع هذه الشركة ومحلات أركو من الجدول المرافق للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ .

مادة ٣ — تصحح تسمية « شركة مصنع الأدوات الصحية ومواسير الزهر » أرمينيان « المبينة بالجدول الملحق بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه بحيث تكون (شركة متاجر الأدوات المعمارية الصحية) .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (٢١ سبتمبر سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢١ الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة

قرار رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٦١^(١)

بشأن الموافقة على منح المدير العام لمركز الاعلام للأمم المتحدة بالقاهرة ونائبه ،
المزايا والحصانات والإعفاءات والتسهيلات التي تمنح للدبلوماسيين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وبناء على القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٨ بالموافقة على اتفاقية مزايا وحصانات الأمم المتحدة ؛
وعلى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥١ بالموافقة على اتفاقية مزايا وحصانات الوكالات المتخصصة ؛
قرر :

مادة وحيدة — ووفق على منح المدير العام لمركز الاعلام للأمم المتحدة بالقاهرة ونائبه الحصانة
القضائية المتصلة بالأعمال الرسمية والإعفاءات والتسهيلات والمزايا المقررة للدبلوماسيين ، وفوض
السيد السفير وكيل وزارة الخارجية في توقيع الكتابين المتبادلين المشككين لهذا المنح ، نيابة عن حكومة
الجمهورية العربية المتحدة .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (١٠ يونيه سنة ١٩٦١) .

القاهرة في ١٩ يوليو سنة ١٩٦١

مركز الأمم المتحدة للاعلام
بالقاهرةالسيد وكيل وزارة الخارجية
القاهرة

ميدى

كانت العلاقة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة ومركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة ،
الذى يمثل مكتب الاعلام العام لسكرتارية الأمم المتحدة ، تنظمها أحكام وردت في المادة الخامسة
من الاتفاقية الخاصة بالمزايا والحصانات للأمم المتحدة .

(١) نشر بالوقائم المصرية العدد ٢١٢ الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦١

ويسرنى أن أؤيد أن السلطات الحكومية بالجمهورية العربية المتحدة قد راعت هذه الأحكام بكل دقة في معاملاتها مع مركز الأمم المتحدة للاعلام .

لذلك أشرف بأن أرجو منح مدير مركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة ونائبه — علاوة على المزايا والحصانات المبنية في المادة الخامسة من اتفاقية المزايا والحصانات — الحصانة القضائية المتصلة بالأعمال الرسمية والإعفاءات والتسهيلات والمزايا الدبلوماسية .

وأود أن أقترح في هذا الصدد أن يكون هذا الكتاب وردكم عليه ، اتفاقاً تكميلياً للمادة الخامسة من الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة .

وإذ أشكر لوزارة الخارجية ما أبدته نحو مركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة من حسن استعداد وتقضيد .

أنتهز هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن فائق تقديري .

إمضاء

مدير المركز

القاهرة في أول أغسطس سنة ١٩٦١

وزارة الخارجية

السيد مدير مركز الأمم المتحدة للاعلام
القاهرة

أشرف بالإحاطة بأننى تسلمت كتاب سيادتكم بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٦١ وهذا نصه :

كانت العلاقة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة ومركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة ، الذى يمثل مكتب الاعلام العام لسكرتارية الأمم المتحدة ، تنظمها أحكام وردت في المادة الخامسة من الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة .

ويسرنى أن أؤيد أن السلطات الحكومية بالجمهورية العربية المتحدة ، قد راعت هذه الأحكام بكل دقة في معاملاتها مع مركز الأمم المتحدة للاعلام .

لذلك أشرف بأن أرجو منح مدير مركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة ونائبه — علاوة على المزايا والحصانات المبنية في المادة الخامسة من اتفاقية المزايا والحصانات — الحصانة القضائية المتصلة بالأعمال الرسمية والإعفاءات والتسهيلات والمزايا الدبلوماسية .

وأود أن أقترح في هذا الصدد أن يكون هذا الكتاب وردكم عليه ، اتفاقاً تكميلياً للمادة الخامسة من الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة .

وإذ أشكر لوزارة الخارجية ما أبدته دائماً نحو مركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة من حسن استعداد وتضيد .

أتهمز هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن فائق تقديري .

وإذ أشرف بأن أنهي إلى سيادتكم موافقة حكومتى على الطلب الوارد فى كتابكم سالف الذكر ، أتهمز هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن فائق تقديري .

وكيل الخارجية

محمد حافظ اسماعيل

UNITED NATIONS INFORMATION CENTRE

CAIRO

7/7

19 July 1961

INF/353

H.E. THE UNDER-SECRETARY OF STATE FOR FOREIGN AFFAIRS,
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS,

CAIRO.

EXCELLENCY,

The relationship between the Government of the United Arab Republic and the United Nations Information Centre, Cairo, representing the Office of Public Information of the United Nations Secretariat, has been governed by stipulations set out in Article V of the Convention on Privileges and Immunities of the United Nations.

I have the pleasure to confirm that the Governmental Authorities of the United Arab Republic have scrupulously adhered to these stipulations in their dealings with the United Nations Information Centre.

I have now the honour to request that the United Nations Information Centre in Cairo, its Director and Deputy Director, shall, in addition to immunities and privileges specified in Article V of the Convention on Privileges and Immunities, be granted the judicial immunity connected with their official duties, as well as diplomatic exemptions, facilities and privileges.

In this connection, I would like to suggest that this letter, together with your reply, should constitute a supplementary agreement to Article V of the Convention on Privileges and Immunities of the United Nations.

Thanking the Ministry of Foreign Affairs for the good-will and support always extended to the United Nations Information Centre, Cairo, I avail myself of this opportunity to express to Your Excellency the assurance of my highest consideration.

OLAV RYTTER
Director

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS**Legal & Treaty Department**

No. Cairo, 1961.

The Director of the United Nations Information Centre,
Cairo.

I have the honour to acknowledge receipt of your letter No. 7/7 INF/353, dated 19 July, 1961, reading as follows:

"The relationship between the Government of the United Arab Republic and the United Nations Information Centre, Cairo, representing the Office of Public Information Centre, United Nations Secretariat, has been governed by stipulations set out in Article V of the Convention on Privileges and Immunities of the United Nations.

I have the pleasure to confirm that the Governmental Authorities of the United Arab Republic have scrupulously adhered to these stipulations in their dealings with the United Nations Information Centre.

I have now the honour to request that the United Nations Information Centre in Cairo, its Director and Deputy Director, shall, in addition to immunities and privileges specified in Article V of the Convention on Privileges and Immunities, be granted the judicial immunity connected with their official duties, as well as diplomatic exemptions, facilities and privileges.

In this connection, I would like to suggest that this letter, together with your reply, should constitute a supplementary agreement to Article V of the Convention on Privileges and Immunities of the United Nations.

Thanking the Ministry of Foreign Affairs for the good-will and support always extended to the United Nations Information Centre, Cairo, I avail myself of this opportunity to express to Your Excellency the assurance of my highest consideration."

I have the honour to convey to you my Government's approval of the request contained in your above-mentioned letter.

I avail myself of this opportunity to express to you, Sir, the assurance of my highest consideration.

The Under-Secretary of State
for Foreign Affairs.

قرار رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٦١^(١)

بتحديد الجهة المختصة فيما تضمنته بعض أحكام القوانين
المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ، والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١ باعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة ؛

قرر :

مادة ١ — تحدد الجهة المختصة فيما تضمنته أحكام القوانين المشار إليها على الوجه الآتي :

يصدر رئيس الجمهورية القرارات المشار إليها في المواد ٢ و ٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والمواد ٢ و ٢٢ و ٣٢ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٣ و ٦١ و ٦٨ و ٧١ مكرراً (أ) و ٧٢ و ٧٥ و ٨٢ و ٨٥ و ١١٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٥ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١ والمادة ٥ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ .

ويختص مجلس إدارة المؤسسة بإصدار القرارات المشار إليها في المواد ٤٥ و ٧١ و ٧٨ و ٩٣ و ١٠٦ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، كما يختص المجلس باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

أما القرارات المشار إليها في المادتين ٣٨ و ٤٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فيختص بإصدارها رئيس مجلس الإدارة .

مادة ٢ — لمجلس الإدارة أن يتقدم لجهة الاشراف على المؤسسة باقتراح الأحكام التي يرى استصدارها بالنسبة للقرارات المشار إليها في المواد الآتية :

٢ و ٢٢ و ٣٢ و ٦١ و ٦٨ و ٧٢ و ٧٥ و ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياضة الجمهورية في غرة ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (١١ سبتمبر سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢١١ الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

قرار رقم ١٣٧٣ لسنة ١٩٦١^(١)
في شأن تنظيم إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١ باعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانونين المذكورين ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٥ لسنة ١٩٦١ بتحديد اختصاصات نواب رئيس الجمهورية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بالحصول على إذن لمن يعينون بمرتب أو مكافأة سنوية قدرها ١٥٠٠ جنيه ١٥٠٠٠ ليرة سورية فأكثر ؛

قرر :

مادة ١ — تخضع مؤسسة التأمينات الاجتماعية لإشراف نائب رئيس الجمهورية للمؤسسات العامة المختصة ، ويتولى رسم السياسة التي تحقق زيادة قدرتها على القيام بمسئولياتها وأداء الخدمات الموكولة إليها ، وله في سبيل ذلك أن يتخذ من الوسائل والإجراءات ما يراه لازماً لتنفيذ السياسة العامة للمؤسسة .

مادة ٢ — تتمتع المؤسسة باختصاصات السلطة العامة الآتية :

(أ) عدم جواز الحجز على أموالها إلا بمقتضى حكم نهائي واجب النفاذ .

(ب) عدم جواز تملك أموالها بمضى المدة .

مادة ٣ — على مجلس إدارة المؤسسة أن يستهدف في إدارة شئونها الحرص على أموالها ويتيسر حصول المؤمن عليهم على الحقوق المقررة لهم وذلك طبقاً لأحكام القانون .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢١١ الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

وله في سبيل تحقيق ذلك أن يتعاون مع الهيئات الحكومية وغيرها من الهيئات والمؤسسات الأخرى التي يرى في تعاونها ما يحقق الأغراض التي أنشئت المؤسسة من أجلها .

مادة ٤ — يجتمع مجلس إدارة المؤسسة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهرين ، ويجب دعوة المجلس إلى الاجتماع إذا طلب ذلك نصف أعضائه ولا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء من بينهم ممثل واحد عن كل من العمال وأصحاب الأعمال وإلا أجل أسبوعاً يكون الاجتماع بعده صحيحاً بحضور الأغلبية المذكورة أيّاً كانت صفاتهم .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ولرئيس المجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم أو خبرتهم دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

مادة ٥ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح أعضاء مجلس الإدارة فيما عدا الرئيس ومدير عام المؤسسة مكافآت أو بدل حضور جلسات المجلس .

مادة ٦ — تشكل بقرار من مجلس الإدارة لجنة تسمى لجنة الاستثمار ويتضمن القرار اختصاصاتها ونظام اجتماعاتها والأغلبية اللازمة لصحة قراراتها ، وتعرض قراراتها على مجلس الإدارة لاتخاذ ما يراه بشأنها :

ويجوز لمجلس الإدارة تشكيل ما يراه من اللجان الأخرى ويحدد في قرار تشكيلها اختصاصاتها ونظام العمل بها .

ويجوز أن يضم إلى عضوية تلك اللجان خبراء للاستئناس برأيهم فيما يعرض عليها من موضوعات .

مادة ٧ — يكون للمؤسسة مدير عام يصدر بتعيينه وتحديد مكافآته قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون عزله بذات الإدارة ، ويشترط في المدير العام أن يكون متفرغاً لمهام وظيفته ويباشر تحت إشراف مجلس الإدارة الاختصاصات المنصوص عليها بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ وما تخوله إياه اللوائح الداخلية والإدارية والمالية ولائحة نظام الموظفين .

مادة ٨ — تبدأ السنة المالية للمؤسسة في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة .

وعلى مدير عام المؤسسة أن يقدم إلى مجلس الإدارة خلال الثلاثة شهور التالية لانتهاؤ السنة المالية ما يأتي :

(أ) تقريراً عاماً عن أعمال المؤسسة في تلك السنة .

(ب) حساباً موحداً عن نتيجة أعمال المؤسسة .

(ج) حساب الإيرادات والصروفات لكل من فروع التأمين التي تباشرها المؤسسة مشتملاً على بيان بالاحتياطي الخاص بالمطالبات التي لم يتم تسويتها .

(د) تقرير مراجع حسابات المؤسسة .

(هـ) الميزانية العمومية للمؤسسة عن السنة المنتهية على أن تتضمن البيانات التفصيلية لفردات الأصول والخصوم .

وعليه كذلك أن يقدم تقديرات الإيرادات والمصروفات عن السنة المالية القادمة خلال الشهرين السابقين لتلك السنة .

وتبلغ قرارات مجلس الإدارة باعتماد التقارير والحسابات والميزانية وتقديرات الإيرادات والمصروفات إلى رئاسة الجمهورية خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ اعتمادها .

مادة ٢ — يفحص المركز المالي للمؤسسة مرة على الأقل كل ثلاث سنوات خير أو أكثر في رياضيات التأمين على الحياة يعينه مجلس الإدارة ويجب أن يتناول هذا الفحص تقدير قيمة الالتزامات القائمة .

مادة ١٠ — على المؤسسة أن توافي رئاسة الجمهورية بكافة البيانات والإحصاءات التي تطلب موافاتها بها كما تعرض على مجلس الإدارة كل ما ترى عرضه من المسائل التي تؤدي إلى تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .

مادة ١١ — يعاد تعيين الموظفين والعمال القاعنين بالعمل في المؤسسة وقت العمل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١ باعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة المشار إليه بذات مرتباتهم أو أجورهم إذا كانت تقل في ذلك التاريخ عن خمسة وسبعين جنيهاً (أو سبعمائة وخمسين ليرة) شهرياً .

أما الموظفون الذين تبلغ مرتباتهم الشهرية خمسة وسبعين جنيهاً (أو سبعمائة وخمسين ليرة) فأكثر وسبق تعيينهم بقرارات من المؤسسة فيصدر مجلس الإدارة في شأنهم ما يراه من قرارات خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور هذا القرار . وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القرار بقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ١٢ — يرخص لمن يعاد تعيينه بالمؤسسة بالتطبيق لأحكام المادة السابقة من الموظفين العموميين السابقين في الجمع بين المعاش الذي يستحقه من الحكومة وبين المرتب الذي يتقاضاه من المؤسسة .

مادة ١٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في غرة ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (١١ سبتمبر سنة ١٩٦١) .

قرارات وزارية

وزارة الاقتصاد والخزينة

قرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام الإفراج المؤقت

وزير الاقتصاد والخزينة

بعد الاطلاع على البند السابع من الفقرة (ثانيا) من المادة التاسعة من اللائحة الجمركية الصادر بها الأمر العالى المؤرخ ٣ أبريل سنة ١٨٨٤ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٦ ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تضاف العبارة الآتية نصها إلى الفقرة « ز » من المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٦ للشار إليه .

« وتستثنى الأشرطة السينمائية العربية والاسطوانات السينماتوغرافية العربية التي يتم صنعها في إقليم مصر وترسل لعرضها في الخارج من شرط المدة إذا كانت تامة الصنع وقت التصدير ،
والألا يكون إرسالها للخارج بقصد استكمال بعض عمليات فنية غير متوفرة في إقليم مصر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (١٨ سبتمبر سنة ١٩٦١)

قرار رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٦١^(١)

بشان تعيين رؤساء وأعضاء لجان التنظيم الخاصة بالتصدير

وزير الاقتصاد والحزاة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ؛

وعلى كتب وزارة الزراعة رقم $\frac{١١٨}{٧/١٠ - ٢١}$ ورقم $\frac{٨٥٣}{٧/١٠ - ٢١}$ و $\frac{١١٧٣}{٧/١٠ - ٢١}$ المؤرخة ٩ يناير سنة ١٩٦١ و ٩ أبريل سنة ١٩٦١ و ١٥ مايو سنة ١٩٦١ ؛

قرر :

مادة ١ - تشكل لجان التنظيم للنصوص عليها في المادة ٢٢ من القرار الوزاري رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، على الوجه الآتي :

١ - القاهرة :

رئيس مكتب رقابة الصادرات أو من يقوم مقامه رئيساً
للمساعد الفني بمصلحة وقاية للزروعات عضواً

٢ - الإسكندرية :

رئيس مكتب رقابة الصادرات أو من يقوم مقامه رئيساً
الاخصائي بمصلحة وقاية للزروعات عضواً

٣ - بورسعيد :

رئيس مكتب رقابة الصادرات أو من يقوم مقامه رئيساً
المساعد الفني بمصلحة وقاية للزروعات عضواً

٤ - السويس :

رئيس مكتب رقابة الصادرات أو من يقوم مقامه رئيساً
للمساعد الفني بمصلحة وقاية للزروعات عضواً

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٧ الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

٥ — الشلال :

رئيس مكتب رقابة الصادرات أو من يقوم مقامه رئيساً
السيد مهندس المكتب القائم بالعمل بمصلحة وقاية المزروعات عضواً

٦ — بنها :

رئيس مكتب رقابة الصادرات أو من يقوم مقامه رئيساً
المساعد الفني بمصلحة وقاية المزروعات أو الاختصاصي بقسم الخدمات البستانية بالقليوبية عضواً

٧ — الفيوم :

رئيس مكتب رقابة الصادرات أو من يقوم مقامه رئيساً
الاختصاصي المساعد بقسم بحوث الأرز بمصلحة الزراعة أو مهندس البساتين بمصلحة
البساتين أو وكيل مفتش مكافحة الآفات بالإدارة العامة للخدمات الزراعية الإقليمية عضواً

٨ — أسيوط :

رئيس مكتب رقابة الصادرات أو من يقوم مقامه رئيساً
الاختصاصي المساعد بقسم بحوث المحاصيل السكرية بمصلحة الزراعة أو مهندس البساتين
بمصلحة البساتين أو وكيل مفتش مكافحة الآفات بالإدارة العامة للخدمات الزراعية الإقليمية عضواً

٩ — بلبيس :

رئيس مكتب رقابة الصادرات أو من يقوم مقامه رئيساً
الاختصاصي الأول بقسم بحوث المحاصيل الزيتية بمصلحة الزراعة أو مفتش البساتين بمصلحة
البساتين أو وكيل مفتش مكافحة الآفات بالإدارة العامة للخدمات الزراعية الإقليمية عضواً

مادة ٢ — يمثل وزارة الزراعة في عضوية لجان التظلم الخاصة برفض الترخيص بتصدير رسائل
الألياف النباتية اختصاصي بمصلحة الزراعة بوزارة الزراعة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٦١ .

قرار رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧
بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
بتنظيم الرقابة على عمليات النقد

وزير الاقتصاد والمخزاة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقرار الوزاري رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ وبالقرار
الوزاري رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٨ والقرار الوزاري رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٦٠ ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٦ من القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه :

« مادة ٦ — للقادمين إلى الاقليم المصري من رعايا الجمهورية العربية المتحدة ومن السائحين
الأجانب وغير المقيمين أن يحمل كل منهم — دون ترخيص — نقداً أجنبياً وحوالات وشيكات
مصرفية وخطابات اعتماد وشيكات سياحية وأوراق نقد مصرية بالغة قيمتها ما بلغت .

وللسافرين من المقيمين في إقليم مصر الذين يغادرونه أن يحمل كل منهم — دون ترخيص —
بنكنوت أجنبي و / أو أوراق نقد أجنبي و / أو شيكات سياحية بما لا يزيد مجموعه عما يعادل عشرين
جنيهاً مصرية ، ولا يجوز لهؤلاء حمل أوراق نقد مصرية .

ويجوز للسائحين الأجانب وغير المقيمين بالاقليم المصري أن يحمل كل منهم معه — دون ترخيص —
عند مغادرته كل أو بعض أوراق النقد الأجنبية أو الحوالات والشيكات المصرفية وخطابات الاعتماد
أو شيكات السياحة التي كان يحوزها أو يحملها معه عند دخوله فيه والتي بينها في الافرار الذي قدمه
للسلطات الجمركية عند قدومه طبقاً لحكم المادة الثانية على ألا يسمح بحمل أوراق نقد مصرية بأية
كمية عند مغادرتهم البلاد .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٠ الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

قرار رقم ٩٨١ لسنة ١٩٦١^(١)

بلائحة استخدام موظقى ومستخدعى الغرف التجارية
والاتحاد العام للغرف التجارية

وزير الاقتصاد والحزاةة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٤ ؛
وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ١٨ من شهر أغسطس سنة ١٩٥٣ باللائحة العامة للغرف التجارية ؛
وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٦ من شهر مارس سنة ١٩٥٥ بإنشاء الاتحاد العام للغرف التجارية ؛

قرر :

الباب الأول

التعينات

- مادة ١ — تسرى هذه اللائحة على جميع موظفى ومستخدعى الغرف التجارية واتحادها العام .
- مادة ٢ — يعتبر موظفا طبقا لهذه اللائحة كل من يشغل إحدى الدرجات الواردة بالميزانية والمذكورة بهذه اللائحة ويتقاضى عن ذلك مرتبا من الغرف التجارية واتحادها العام .
- مادة ٣ — يشترط فيمن يرشح لإحدى الوظائف ما يلى :
- (١) أن يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .
 - (٢) أن يكون محمود السيرة .
 - (٣) ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جنابة أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره فى الحالين .
 - (٤) ألا يقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية .
 - (٥) أن تثبت لياقته الطبية للعمل المرشح له .
 - (٦) أن يكون حائزا للمؤهلات العلمية المطلوبة للوظيفة .
 - (٧) أن يكون قد جاز بنجاح الامتحان المقرر للوظيفة ما لم تكن من الوظائف التى تتطلب

(١) نشر بالوائام المصرية العدد ٧٣ الصادر فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦١

خبرة أو شروطاً خاصة ، فيجوز التعيين فيها في هذه الحالة دون امتحان وذلك بموافقة مجلس الإدارة ووزارة الاقتصاد .

(٨) ألا يكون قد صدر ضده قرار نهائي بالعزل من وظيفة عامة ولم يمض على صدور هذا القرار ثمانية أعوام على الأقل .

مادة ٤ — تقدم طلبات الالتحاق على الاستمارة المعدة لهذا الغرض ويرفق بالطلب مسوغات التعيين الآتية :

- (١) شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها .
 - (٢) الشهادة الدراسية الحاصل عليها أو ما يثبت الخبرة الفنية السابقة .
 - (٣) شهادة جنسية .
 - (٤) صحيفة الحالة الجنائية . .
 - (٥) شهادة المعاملة العسكرية .
 - (٦) شهادة حسن السير والسلوك .
 - (٧) شهادة الخدمة السابقة موضحاً بها المرتب أو المعاش الذي يتقاضاه .
 - (٨) صورتين فوتوغرافيتين .
 - (٩) رقم البطاقة الشخصية وجهاً قيداً وتاريخه .
 - (١٠) إقرار الحالة الاجتماعية مرفقاً به المستندات المؤيدة للبيانات الواردة به .
 - (١١) إقرار الذمة المالية .
 - (١٢) أى شهادة أو أوراق أخرى يطلب إليه تقديمها .
- مادة ٥ — تحدد الدرجات والمرتبات وفقاً لما يلي :

الوظيفة	المرتب الشهري
(١) وظائف فنية :	جنيه
مدير عام	١٠٠ — ٨٠
مدير أو أخصائي أول أو رئيس قسم	٧٠ — ٣٥
أخصائي	٥٠ — ٢٧
أخصائي مساعد	٤٥ — ١٨

حسب

٤٥	—	١٥	کاتب أول ومراجع حسابات
٢٥	—	١٠	کاتب ومفتش تحصيل وملاحظ
٢٥	—	٦	محصل ومساعد کاتب
١٨	—	٦	وزان

ساعي أو فراش أو عامل وخلافه ٥ - ١٢

(٣) يشترط في الكتاب ومباعدتهم أن يكونوا حاصلين على مؤهل متوسط أو ما يعادله .

(٤) يشترط في السعاة والفراشين والعمال إجادة القراءة والكتابة .

(٥) لوزير الاقتصاد أن يصدر بقرار منه أية شروط أخرى يطلب توافرها في المرشحين .

مادة ١١ — تعقد الغرف أو الاتحاد امتحاناً للمتقدمين لشغل الوظائف الشاغرة لاختيار أصلحهم وتشكيل لجان الامتحان بالغرف بقرار من وكيل الوزارة المختص وتحفظ الأوراق الخاصة بالامتحان لمدة سنتين ، ويجوز لموظفي الغرف والاتحاد دخول الامتحان إذا كانوا حاصلين على المؤهلات والشروط المطلوبة للوظيفة ويعين الناجحون في الامتحان بحسب درجة الأسبقية في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان .

مادة ١٢ — يعتمد رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه قرار التعيين وتحفظ صورة منه مع باقي مسوغات التعيين في ملف خدمة الموظف .

مادة ١٣ — يكون التعيين تحت الاختبار لمدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر ، ولا يجوز تثبيت الموظف إلا إذا ثبت صلاحيته للعمل خلال فترة الاختبار حسب تقارير رؤسائه وموافقة هيئة المكتب فإذا لم تثبت صلاحيته فصل من وظيفته دون أن يكون له الحق في المطالبة بأي تعويض أو مكافأة .

مادة ١٤ — لمجلس الإدارة في حدود المبلغ المخصص بالميزانية المتمدة أن يتعاقد مع خبراء بمكافأة بموجب عقود محددة المدة تنظم علاقاتهم بالعرض أو الاتحاد على أن تعرض هذه العقود على الوزارة للموافقة .

الباب الثاني

العلاوات والترقيات والتنقلات والمكافآت

مادة ١٥ — يعد تقرير سري سنوي عن أعمال الموظف بمعرفة رؤسائه وفقاً للنموذج المرفق ويعتمد من الرئيس أو من يقوم مقامه ويعرض على هيئة المكتب ثم على مجلس الإدارة لاعتمادها بالتقديرات الآتية :

ممتاز ، جيد ، متوسط ، أقل من متوسط ، ضعيف ، وتكون علاوات الموظفين وترقياتهم تبعاً لنتيجة هذه التقارير ويخطر الموظف بالتقرير إذا كان بدرجة أقل من المتوسط أو ضعيف ، وله أن يتظلم منه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بالتقرير إلى مجلس الإدارة الذي يفصل في هذا التظلم بقرار مسبب ويكون قراره نهائياً ، ويترتب على التقرير بدرجة أقل من المتوسط لعاملين متتاليين أو بدرجة ضعيف لمدة عام واحد حرمان الموظف من أول علاوة دورية بعد هذا التقرير .

مادة ١٦ — الموظف الذي يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف يقدم إلى هيئة المكتب لفحص حالته فإذا تبين لها أنه غير قادر على الاضطلاع بأعباء أية وظيفة فصل من وظيفته وصرف له

ما يستحقه من مكافأة أما إذا تبين لهيئة المكتب أنه قادر على الاضطلاع بأعباء وظيفة أخرى قررت نقله إليها بذات المرتب أو مع خفضه فإذا قدم عنه التقرير الثالث بدرجة ضعيف فصل من وظيفته وصرف له ما يستحقه من مكافأة .

مادة ١٧ — يمنح الموظف علاوة دورية كل سنتين ماليتين حتى يصل مرتبه نهاية مربوط درجته وتدرج العلاوات في مشروع الميزانية وتمنح في أول السنة المالية بعد اعتماد الميزانية وذلك في الحدود الآتية :

جنيه	مليم
٥	—
٤	— (رئيس قسم)
٣	—
٢	٥٠٠
٢	—
١	٥٠٠ كاتب ومفتش تحصيل وملاحظ
١	— مساعد كاتب ومحصل أو وزان
—	٥٠٠ ساعي أو فراش أو عامل

مادة ١٨ :

(١) يمنح للموظفين دون عمال اليومية الذين لا تزيد ماهياتهم عن ٢٠ جنيها شهرياً إعانة اجتماعية قدرها جنيه عند زواجهم لأول مرة ويستحق الموظف الإعانة الاجتماعية عن زوجته مدة عدتها سواء أكانت من طلاق رجعي أو بائن بشرط ألا تزيد مدة العدة على سنة ، ويجب على الموظف إخطار العدة عند بداية العدة (بحدوث الطلاق) ، كما يجب عليه الإخطار عند انتهاء العدة لأي سبب من الأسباب سواء أكان ذلك بمراجعتها أو لوضعها أو لوفاتها أو لأي سبب آخر .

(٢) تمنح إعانة الغلاء للموظفين والعمال على أساس المساهيات الفعلية المنصرفة في ١٩٥٠/٢/٢٠ طبقاً للفتاات الآتية :

أولا — طائفة آباء الأولاد الثلاثة فأكثر :

النسبة المقررة

• جنيهات فأقل ١٥٠٪

جنيه

أكثر من ٥ جنيهات إلى ١٠ جنيهات ١١٢,٥٪ بعد أقصى ١٠

» ١٠ » » ٢٠ » ٧٥٪ » ١٢ »

» ٢٠ » ٣٠ » ٤٩٪ » ١٢ »

» ٣٠ » ٤٠ » ٣٢,٥٪ » ١٢ »

» ٤٠ » ١٠٠ » ١٦,٨٪ » ١٥ »

» ١٠٠ » ١٥٤,٤٪ ... » ١٥ »

ثانياً — طائفة آباء الولد أو الولدين :

٥ جنيهات فأقل ... ١١٢,٥٪

أكثر من ٥ جنيهات إلى ١٠ جنيهات ٧٥٪

» ١٠ » » ٢٠ » ٥٢,٥٪ بعد أقصى ٩ جنيهات

» ٢٠ » ٣٠ » ٣٥٪

» ٣٠ » ٤٠ » ١٩,٥٪

» ٤٠ » ١٠٠ » ١٦,٨٪ بعد أقصى ١٥ »

» ١٠٠ » ١٥٤,٤٪ ... » ١٥ »

ثالثاً — طائفة العزاب وللتزوجين ممن لا أولاد لهم :

٥ جنيهات فأقل ... ٧٥٪

أكثر من ٥ جنيهات إلى ١٠ جنيهات ٥٢,٥٪

» ١٠ » » ٢٠ » ٣٧,٥٪ بعد أقصى ٦,٥ جنيهات

» ٢٠ » ٣٠ » ٢١٪

» ٣٠ » ٤٠ » ١٩,٥٪

» ٤٠ » ١٠٠ » ١٦,٨٪ بعد أقصى ١٥ »

» ١٠٠ » ١٥٤,٤٪ ... » ١٥ »

رابعاً — طائفة أرباب المعاشات :

٥ جنيهات فأقل ... ٧٥٪

أكثر من ٥ جنيهات إلى ١٠ جنيهات ٥٢,٥٪

» ١٠ » » ٢٠ » ٣٧,٥٪ بعد أقصى ٦,٥ جنيهات

» ٢٠ » ٣٠ » ١٩,٥٪ » ٦,٥ »

» ٣٠ » ٩٠ » ٧,٧٪ » ٦,٥ »

مادة ١٩ :

(١) يجوز منح الموظفين مكافآت في حدود شهر من المرتب الأصلي دون علاوة الغلاء في السنة على الأكثر .

(ب) كما يجوز منحهم مكافآت تشجيعية عن الأعمال الممتازة وفي حدود الاعتمادات المقررة في الميزانية بشرط ألا يزيد ما يمنح لكل موظف عن ١٠٠ جنيه في السنة ، وكذلك يجوز صرف مكافآت تحصيل لمحصلي الغرف وفقا للقواعد التي يصدرها وكيل الوزارة المختص وفي حدود المبلغ المعتمد بالميزانية .

مادة ٢٠ — يجوز أن يمنح للموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التي يطلب إليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية ويكون ذلك بطلب مسبب من المدير ويوافق عليه رئيس الغرفة أو من يقوم مقامه في حالة غيابه ويحتسب الأجر الإضافي وفقا للقواعد الآتية :

(١) أن يكون بالميزانية المعتمدة مبلغ مخصص لهذا الغرض .

(٢) عدم تشغيل الموظفين في غير أوقات العمل الرسمية إلا في حالة الضرورة القصوى وصالح العمل مع أخذ موافقة سابقة من هيئة المكتب

(٣) أن يكون الحد الأقصى للمرتب الإضافي ٢٥٪ من المرتب الأصلي بمحد أقصى ٨ جنيهات شهريا .

(٤) بالنسبة للموظفين والعمال الذين يتقاضون مرتبات شهرية يمنحون الأجر الإضافي على أساس أن ساعات العمل اليومية هي ثمانية ساعات وما زاد عن ذلك يجمع في نهاية الشهر وينصرف عنه الأجر الإضافي بواقع الساعة من العمل العادي بساعة من العمل الإضافي وبواقع الماهية الأصلية فقط دون الغلاء أو أى مرتب إضافي آخر وبشرط ألا يتعدى مجموع الأجر الإضافي في الشهر الواحد ٢٥٪ من الماهية الأصلية وبحد أعلى ٨ جنيهات في الشهر أيهما أقل .

وبالنسبة لعمال اليومية يمنحون الأجر الإضافي عن أيام الجمع والعطلات الرسمية إذا استدعت حاجة العمل تشغيلهم خلالها بواقع اليوم من العمل الإضافي بأجر يوم واحد من العمل العادي بواقع الأجر الشامل (الأجر والغلاء) .

(٥) لا تمنح أجور إضافية للموظفين الذين تزيد ماهياتهم الأصلية عن ٤٥ جنيها شهريا .

مادة ٢١ — يجوز نقل الموظفين من غرفة إلى أخرى أو من الاتحاد وإليه بشرط موافقة الموظف والجهة المنقول إليها وبذلك تعتبر مدة خدمته متصلة — وتسوى الجهة المنقول منها الموظف إلى الجهة المنقول إليها استحقاقه في مكافأة ترك الخدمة .

كما يجوز ندهم من غرفة إلى أخرى أو من الاتحاد وإليه بشرط موافقة الجهة المنتدب إليها على تحمل ماهيته وجميع المرتبات الإضافية ومصاريف بدل السفر وخلافه .

مادة ٢٢ — يجوز ترقية الموظفين في سلك الوظائف التي من نوع وظائفهم ومؤهلاتهم بالشروط الآتية :

(أ) أن يكونوا قد أمضوا بنجاح مدة الخبرة اللازمة للوظيفة المرين إليها طبقا للمادة ١٠ من هذه اللائحة .

(ب) أن تكون حالتهم في العمل وتقاريرهم مرضية .

(ج) موافقة وزارة الاقتصاد .

وتختص هيئة مكتب الغرفة بالإضافة إلى اختصاصاتها الموضحة بالمادة ٤٩ من اللائحة العامة للغرف التجارية بالنظر في ترقية الموظفين .

الباب الثالث

واجبات الموظفين

مادة ٢٣ — على الموظف أن يقوم بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة وعليه أن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته . وأن يحافظ على مواعيد العمل ولا يتركه إلا بإذن ، وتحدد مواعيد العمل بقرار من مجلس الإدارة ، ويجوز تكليف الموظفين بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين لها إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

مادة ٢٤ — يجب على الموظف أن يقيم في الجهة التي بها مقر وظيفته ولا يجوز أن يقيم بعيداً عنها إلا لأسباب ضرورية يقرها المدير وأن يخطر عن كل تغيير في عنوانه بمجرد حصوله .

مادة ٢٥ — لا يجوز للموظف أن يفضي بمعلومات أو إيضاحات عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات خاصة ولا يجوز له أن يحتفظ لنفسه بأصل أية ورقة من الأوراق الرسمية .

مادة ٢٦ — يجب أن يكون الموظف متفرغاً لعمله ولا يجوز أن يؤدي عملاً للغير بمرتب أو بمكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية .

ويترتب على قيام الموظف بعمل خارجي اعتباره مستقلاً من وظيفته .

مادة ٢٧ — يجب على الموظف أن ينفذ القوانين واللوائح والتعليمات وأن يكون مطيعاً لرؤسائه محترماً لزملائه مبتعداً عن كل ما يشينه ويشين عمله وأن يحافظ على مظهره وأن يكون حسن السير والسلوك ويعمل على إرضاء الجمهور وإنجاز الأعمال الموكولة إليه على خير وجه .

مادة ٢٨ — يحظر على الموظف بالذات أو بالواسطة :

(١) أن يزاول أعمالاً تجارية من أى نوع كان وبوجه خاص أن يكون له مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته .

(٢) أن يوسط أحداً في أى شأن خاص بوظيفته ، ولا يجوز له أن يتوسط لموظف آخر في أى شأن من ذلك .

مادة ٢٩ — لا يجوز للموظف أن يتظلم إلا لرئيسه المباشر فإذا لم يخطر بباله في شكواه خلال أسبوع واحد من تاريخ تقديم التظلم جاز له أن يتظلم إلى مدير الغرفة أو الاتحاد ولا يجوز بحال من الأحوال التظلم إلى غير ذوى الشأن .

مادة ٣٠ — يجب على كل موظف إخطار الغرفة أولاً بأول عن كل تغير في حالته الاجتماعية وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ حصوله وإذا ترتب على إعطاء بيانات غير صحيحة صرف مبالغ غير مستحقة يلتزم الموظف بردها علاوة على اتخاذ الإجراءات التأديبية .

مادة ٣١ — كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذه اللائحة أو يخرج على مقتضيات الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبياً وذلك مع عدم الإخلال بالحقوق في إقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء .

الباب الرابع

الإجازات

مادة ٣٢ — لا يجوز لأى موظف أن يتقطع عن عمله إلا لمدة معينة وفي حدود المسموح بها لمنح الإجازات وإلا اعتبر ذلك غياباً بدون إذن .

مادة ٣٣ — تقسم الإجازات إلى عارضة ، واعتيادية ، ومرضية .

مادة ٣٤ — الإجازة العارضة هي التي تكون لسبب طارئ، لا يستطيع الموظف معه إبلاغ رؤسائه مقدماً للترخيص له بالغياب ولا يصح أن يجاوز مجموع الإجازات العارضة سبعة أيام طوال السنة ولا تكون الإجازات العارضة لأكثر من يومين متتاليين في المرة الواحدة ويسقط حق الموظف فيها بمضى العام .

مادة ٣٥ — الإجازات الاعتيادية تكون بتصريح سابق من مديري الاتحاد والغرف وفي الحدود الآتية :

أولاً — بالنسبة للموظفين :

(١) تكون الإجازة الاعتيادية لمدة شهر في السنة سواء قضيت داخل القطر أو خارجه فإذا بلغ الموظف من الخمسين جاز له الحصول على إجازة سنوية مقدارها شهراً ونصف في الداخل أو الخارج .

ويجوز إذا سمحت حالة العمل ضم مدد الإجازات الاعتيادية التي يترتب كامل بعضها إلى بعض بشرط ألا تتجاوز المدة التي يحصل عليها الموظف في سنة واحدة ثلاثة أشهر في الداخل أو في الخارج .

وفي حالة المرض للموظف أن يستنفذ متجمداً إجازته الاعتيادية بجانب ما يستحقه من إجازة مرضية بشرط ألا تزيد الإجازة الاعتيادية على ستة شهور وأن تقتصر الإجازة الاعتيادية في السنة الأولى من خدمة الموظف على خمسة عشر يوماً ولا يمنحها إلا بعد ستة أشهر من تاريخ تعيينه ، ولا يجوز صرف أى مقابل تقدي بدلا من الإجازات التي لم يستغرفها الموظف .

مادة ٣٦ — يستحق الموظف كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة إجازة مرضية على الوجه الآتي :

(١) ثلاثة شهور بمرتبة كامل .

(٢) ثلاثة شهور بنصف مرتبة .

(٣) ثلاثة شهور بربع مرتبة .

وتتبع القواعد الآتية في منح الإجازات المرضية :

أولاً — إذا طرأت على الموظف أو العامل حالة مرضية تستدعي منحه إجازة وجب عليه إخطار الغرفة أو الاتحاد في نفس اليوم تليفونياً أو تليفرافياً حسب الأصول ، وعلى الغرفة أن تحيله في نفس اليوم إلى طبيب تنتدبه للكشف عليه ومنحه الإجازة اللازمة في حدود سبعة أيام ، وعلى الطبيب أن يوقع الكشف عليه خلال أربعة وعشرين ساعة من إخطاره .

ثانياً — إذا وجد الطبيب أن حالة الموظف أو العامل تمكنه من العودة لعمله فينبه عليه بذلك ويؤخذ عليه إقراراً كتابياً بالعلم .

ثالثاً — في حالة طلب الموظف أو العامل امتداد إجازته المرضية يجب عليه إخطار الغرفة أو الاتحاد في اليوم التالي لانتهاؤ إجازته تليفونياً أو تليفرافياً وعلى الغرفة أو الاتحاد انتداب طبيين للكشف عليه في نفس اليوم ومنحه امتداد للإجازة لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً .

رابعاً — في الحالات التي تتطلب علاجاً طويلاً يجوز منح الإجازة المرضية لمدة لا تتجاوز ستين يوماً .

خامساً — تبدأ الإجازة المرضية من يوم انقطاع الموظف أو العامل عن العمل وإذا منح الموظف أو العامل امتداداً لها فيبدأ من التاريخ التالي لتاريخ انتهاء الإجازة المرضية السابقة على الامتداد .

مادة ٣٧ — يفصل الموظف الذي لا يعود إلى عمله بعد انقضاء إجازته المرضية أو الاعتيادية على أن يكون له الحق في امتداد الإجازة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر بلا مرتبة إذا كان مصاباً بمرض يحتاج البرء منه إلى علاج طويل إذا قرر طبيان احتمال شفائه على أن يعرض الأمر على هيئة المكتب .

مادة ٣٨ — بالنسبة للسعاة والعمال ومن في حكمهم تنقسم الإجازات التي يجوز منحها لهم

إلى نوعين :

(١) إجازات اعتيادية بمرتب كامل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع في السنة الواحدة ولا يجوز ضم مدة هذه الإجازة من سنة إلى أخرى .

(٢) إجازة مرضية بمرتب كامل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع في السنة ويجوز مدها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع بنصف مرتب ثم لمدة أخرى ثلاثة أسابيع بربع مرتب .

ومحور للمستخدمين والعمال الانتفاع في حالة المرض بما يكون لهم من وفر من الإجازات الاعتيادية كل ثلاث سنوات .

ومحور بقرار من هيئة المكتب منحهم إجازة بدون مرتب لمدة ستة أشهر إذا كان المستخدم مصاباً بمرض يحتاج البرء منه إلى علاج طويل بناء على قرار من طبيين .

مادة ٣٩ - يراعى ألا يقوم بالإجازة في وقت واحد إلا العدد الذي لا يترتب عليه تعطيل العمل مع إحالة أعمال الموظف القائم بالإجازة على آخر مدة غيابه ولا يجوز تعيين موظفين بصفة مؤقتة بدلا من القائمين بالإجازات ويجوز تأجيل إجازة الموظف أو استدعائه منها قبل انتهائها إذا تطلبت حالة العمل ذلك ويجب أن يراعى عند قيام الموظف بالإجازة ألا يكون طرفه أوراق أو نقود ويجب عليه تسليمها قبل قيامه بالإجازة .

مادة ٤٠ - تمنح إجازة لأداء فريضة الحج لا تزيد عن خمسة وأربعين يوما ولا تدخل مدة السفر ذهاباً وإياباً في حساب هذه الإجازة ، على ألا ينتفع الموظف بهذه المنحة إلا مرة واحدة طوال مدة خدمتهم وتحسب مدة السفر من يوم مغادرة الميناء المصري حتى يوم الوصول إلى الميناء الحجازي وبالعكس .

الباب الخامس

تأديب الموظفين

مادة ٤١ - مع مراعاة أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن النيابة الإدارية لهيئة المكتب ومديرى الاتحاد والعرف توقيع عقوبتي الإنذار والحسم من المرتب .

مادة ٤٢ - إذا بدر من الموظف ما يستوجب اللوم يوقع عليه الجزاء المناسب بعد عمل التحقيق معه ، والجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظفين والمستخدمين والعمال ومن في حكمهم عن المخالفات الإدارية والمالية وعن الأعمال المشينة التي تضر بسمعتهم أو سمعة العمل تشمل الآتى :

(١) الإنذار .

(٢) الحسم من المرتب مدة لا تتجاوز ٢١ يوماً في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ٧ أيام .

(٣) الحرمان من الملاوة وتأجيل ميعادها .

(٤) خفض المرتب .

(٥) الإيقاف عن العمل بدون مرتب مدة لا تجاوز شهراً إلا بقرار من هيئة المكتب .

(٦) الفصل .

ولدير الغرفة الحق في توقيع عقوبتي الإنذار والحسم من المرتب لمدة ثلاثة أيام ، أما باقي العقوبات فلا يجوز توقيعها إلا بموافقة هيئة المكتب ، وفي جميع الأحوال لا توقع أية عقوبة إلا بعد إجراء تحقيق وسماع أقوال الموظف .

ويجوز للموظف التظلم من الجزاءات التي توقع عليه إلى مجلس الإدارة .

مادة ٤٣ — إذا أخل المدير بواجبات وظيفته فلمجلس الإدارة أن يصدر قراراً مسيئاً بما يراه ويرسله إلى كل من وزارة الاقتصاد والاتحاد العام للغرف التجارية للنظر في أمره .

مادة ٤٤ — إذا ارتكب أحد الموظفين تزويراً أو اختلاساً يفحص عمله ويحال على النيابة ويجب إبلاغ الوزارة فوراً بتقرير مفصل عن حوادث الاختلاس والتزوير وكل ما يترتب عليه خسارة مادية حتى ولو استردت هذه الخسارة أو قيدت الحادثة ضد مجهول .

مادة ٤٥ — لرئيس الغرفة أو الاتحاد بموافقة وزارة الاقتصاد أن يوقف الموظف عن عمله إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ولا يجوز أن تزيد مدة الإيقاف عن ثلاثة أشهر إلا بقرار من مجلس الإدارة ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي أوقف فيه حتى يفصل في التحقيق .

مادة ٤٦ — كل موظف يحبس حبساً احتياطياً أو تنفيذياً لحكم جنائي يوقف عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف مرتبه وبعد انتهاء مدة الحبس يقرر مجلس الإدارة ما يتبع في شأن صرف مرتبه حسب الأحوال .

الباب السادس

مصاريف الانتقال وبدل السفر

مادة ٤٧ — إذ كلف الموظف بمهمة خارج مقر عمله فيصرح له بالسفر بالسيارات العامة أو بالسكة الحديد كالاتي :

(١) يسافر بالدرجة الأولى الموظفين الذين تزيد مرتباتهم عن ٣٠ جنيتها شهرياً .

(٢) يسافر بالدرجة الثانية الموظفين الذين تقل مرتباتهم عن ٣٠ جنيتها شهرياً .

(٣) يسافر بالدرجة الثالثة السعاة والفراشين والعمال ومن في حكمهم .

ويصرف لهم علاوة على ثمن التذكرة مبلغ إجمالي يحدد بواقع ٢٠ ٪ من تلك القيمة لمصاريف الانتقالات والمشالات وغيرها .

مادة ٤٨ - يكون حساب بدل السفر في الإقليم الجنوبي كآتي :

مليم	جنيه	في الليلة
للوظفون الذين تبلغ مرتباتهم ٨٠ جنيهاً فما فوق	--	٢
» » » » ٤٥ » » » »	٥٠٠	١
» » » » ٢٥ » » » »	—	١
» » » » ١٢ » » » »	٨٠٠	—
» » » » ٨ » » » »	٦٠٠	—
» » » » ٦ » » » »	٥٠٠	—
السعاة والفراشين والعمال	٣٥٠	—

ويرخص للموظفين في محافظات سوهاج وقنا وأسيوط بالسفر هم وعائلاتهم دون الحدم إلى الجهة التي يختارونها ذهاباً وإياباً مرة في كل سنة ميلادية بالمجان على حساب العرفة التابعين لها .

الباب السابع

علاج الموظفين

مادة ٤٩ - يجوز للغرف التجارية والاتحاد العام للإشتراك في نظام التأمين الاجتماعي المعمول به بمؤسسة التأمينات الاجتماعية كما يجوز لها الاشتراك في نظام التأمين على الحياة أو الشيخوخة أو المعجز إذا كان ذلك أكثر صلاحية للموظف .

مادة ٥٠ - يعهد الاتحاد والغرف إلى مستشفيات وزارة الصحة (قسم الدرجات) بعلاج موظفيها في حالة عدم اشتراكه في نظام التأمين الاجتماعي المنصوص عنه في المادة السابقة وذلك في الحدود الآتية :

(١) يعالج بالدرجة الأولى الموظفون الذين تبلغ مرتباتهم ٤٥ جنيهاً شهرياً فأكثر .

(٢) يعالج بالدرجة الثانية الموظفون الذين تبلغ مرتباتهم ١٥ جنيهاً شهرياً فأكثر .

(٣) يعالج بالدرجة الثالثة الممتازة الموظفون الذين تبلغ مرتباتهم أقل من ١٥ جنيهاً شهرياً .

وتدفع الغرف أو الاتحاد نصف تكاليف العلاج فيما يختص بالدرجة الأولى والثانية أما من يعالجون بالدرجة الثالثة الممتازة فيتحمل الموظف الربع فقط على أن يسدد المبلغ الذي يستحق على الموظف على أقساط شهرية .

وبالنسبة للغرف التي لا يوجد بداؤها مستشفيات حكومية (قسم الدرجات) يعالج موظفوها في المستشفيات الخاصة على ألا تتحمل الغرف أو الاتحاد إلا يعادل ما تتحمله لو كانت هناك مستشفيات حكومية (قسم الدرجات) .

ولا يجوز صرف أثمان الأدوية في حالة الكشف في العيادة الخارجية .

الباب الثامن

إنهاء الخدمة

مادة ٥١ — تنتهى خدمة الموظف لأحد الأسباب الآتية :

- (١) بلوغ السن المقررة لترك الخدمة وهي ٦٠ سنة ميلادية .
- (٢) عدم اللياقة للخدمة صحياً ويكون ذلك بتقرير من طبيبين تختارهما الغرفة أو الاتحاد .
- (٣) الاستقالة .
- (٤) الفصل .
- (٥) فقد الجنسية .
- (٦) الحكم على الموظف في جناية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .
- (٧) الوفاة .

مادة ٥٢ — للموظف أن يستقيل من الوظيفة وتكون الاستقالة مكتوبة وخالية من أى قيد أو شرط ولا تنتهى خدمة الموظف إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ويجب الفصل في الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها وإلا اعتبرت الاستقالة مقبولة ويجوز بقرار من هيئة المكتب خلال هذه المدة تقرير إرجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الموظف .

وتعتبر الاستقالة المقترنة بأى قيد أو المعلقة على شرط كأن لم تكن .

مادة ٥٣ — يجب على الموظف المستقيل أن يستمر في عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول الاستقالة أو إلى أن ينقضى الميعاد المبين في المادة السابقة .

مادة ٥٤ — يعتبر الموظف مستقلاً إذا انقطع عن عمله بدون إذن خمسة عشر يوماً متتالية ولو كان الانقطاع عقب إجازة مرخص له فيها ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان لعذر مقبول . ويفصل الموظف الذى لا يعود لعمله بعد انقضاء الإجازة المرخص له بها سواء كانت اعتيادية أو مرضية .

مادة ٥٥ — يجوز إبقاء الموظف بعد انتهاء مدة خدمته لمدة لا تتجاوز شهراً واحداً لتسليم ما في عهده ولا يجوز مد هذا الميعاد إلا بترخيص من الوزارة ولمدة لا تتجاوز شهرين إذا اقتضت الضرورة ذلك وتصرف له عن مدة التسليم مكافأة تعادل مرتبه .

مادة ٥٦ — يستحق الموظف مرتبه إلى اليوم الذي تنتهى فيه خدمته على أنه في حالة الفصل لعدم اللياقة الطبية الصحية يستحق المرتب كاملاً أو منقوصاً لغاية تاريخ استنفاد إجازاته المرضية أو فصله بناء على طلبه .

وإذا كان انتهاء الخدمة بناء على طلب الموظف استحق المرتب حتى تاريخ صدور قرار قبول الاستقالة أو انقضاء المدة التي تعتبر بعدها الاستقالة مقبولة .

مادة ٥٧ — إذا حكم تأديبياً بفصل موظف وكان موقوفاً عن عمله انتهت خدمته من تاريخ وقفه عن العمل ما لم تقرر السلطة التأديبية غير ذلك .

وإذا لم يكن موقوفاً عن العمل يستحق مرتبه إلى يوم إبلاغه بالقرار .

مادة ٥٨ — في حالة وفاة أحد الموظفين أو المستخدمين يصرف لورثته فوراً مبلغ يعادل مرتبه الشهرى كمصاريف جنازة بحيث لا تقل عن ١٠ جنيهات ولا يزيد ذلك عن ٣٠ جنهما .

مادة ٥٩ :

(١) إذا انتهت مدة خدمة الموظف أو المستخدم أو العامل واستغنى عن خدماته تؤدي إليه الغرفة أو الاتحاد مكافأة عن مدة خدمته تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية ويستحق مكافأة عن كسور السنة بنسبة ما قضاه منها في العمل ويتخذ الأجر أو الماهية الأخيرة بما فيها إعانة الغلاء أساساً لحساب المكافأة .

(٢) للموظف أو العامل المستقيل الحق في ثلث المكافأة المنصوص عليها في الفقرة السابقة إذا كانت مدة خدمته تزيد على سنتين وقبل أن تبلغ خمسة سنوات وثلاثها إذا لم تبلغ مدة خدمته عشر سنوات ويستحق المكافأة كاملة إذا استقال بعد عشر سنوات .

(٣) إذا انتهت مدة الخدمة بالوفاة توزع المكافأة على الوجه الآتي :

١ — إذا وجد أولاد ووالدان ممن كان يعولهم استحق الولد أو الأولاد ٧٥ ٪ بالتساوى ٢٥ ٪ للوالدين بالتساوى أو لأحدهما .

٢ — إذا وجد أولاد كان يعولهم ولم يوجد والد أو والدان أو أخوة أو أخوات كان يعولهم وزعت المنكافأة بينهم بالتساوى فإذا وجد ولد واحد منح المكافأة كاملة .

٣ — إذا وجد والدان كان يعولهما ولم يوجد أولاد وزعت المكافأة بينهما بالتساوى إلا إذا كان واحداً فيمنع المكافأة كاملة .

٤ - إذا اجتمع الزوج ومن كان يعولهم من الأولاد والوالدين استحق الزوج ٤٠ ٪ والولد أو الأولاد ٤٠ ٪ والوالد والوالدان ٢٠ ٪ فإذا لم يوجد أولاد كان للزوج ثلثا المكافأة والوالدين الثلث الباقي وإذا لم يوجد الوالدان كان للزوج نصف المكافأة وللولد أو الأولاد النصف الباقي وإذا لم يوجد مع الزوج أحد من الأولاد والوالدين أخذ الزوج المكافأة كاملة .

ويعتبر الأخوة والأخوات الذين يعولهم في حكم الوالدين عند عدم وجود أحد منهما وإذا لم يوجد أحد من ذكروا وزعت المكافأة على من كان يعولهم بالتساوي بينهم وإذا لم يوجد أحد من هؤلاء أيضاً وزعت المكافأة بين الورثة طبقاً لقواعد الإرث . ويقصد بالولد أو الأولاد الذكور والإناث منهم . وبالزوج الزوجة والزوج العاجز عن الكسب وكانت زوجته تعوله .

الباب التاسع

أحكام عامة وانتقالية

مادة ٦٠ - يعاد توزيع الموظفين على الوظائف بحيث يوضع كل موظف في المكان المناسب له حسب مؤهله ومرتبته وصلاحيته للعمل بما يتناسب مع الأوضاع المذكورة في المادة العاشرة من هذه اللائحة ويصدر بذلك قرار من هيئة المكتب يعتمد من وزارة الاقتصاد .

مادة ٦١ - الموظفون الذين بلغوا سن الستين عند العمل بهذه اللائحة تعطى لهم مهلة شهر يفصلون بعدها .

مادة ٦٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريراً في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (٤ سبتمبر سنة ١٩٦١) .

قرار رقم ٩٩٩ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل الفقرة الثالثة من المادة ٢٠ من لائحة الرقابة على النقد

وزير الاقتصاد والخزينة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على النقد والقوانين المعدلة له ، وعلى القرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على النقد في الاقليم المصري ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٠ من لائحة الرقابة على النقد النص الآتي :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٦ الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦١

« ويجب الحصول على موافقة الإدارة العامة للنقد قبل الإلغاء الكلى للعقود الآجلة ويحوز للبنك إلغاء الأرصدة غير المستعملة من هذه العقود وذلك بإعادة بيع أو شراء العملة بسعرى البيع والشراء وقت التعاقد على ألا يجاوز الرصيد غير المستعمل ١٠ ٪ من القيمة الأصلية العقد أو يكون الرصيد أقل من مائة وحدة » .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (١٢ سبتمبر ١٩٦١) .

قرار رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٦١^(١)

بالإسماح بالتعامل فى السندات الحكومية وبعض الأوراق المالية لبعض الشركات
بورصة الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية

وزير الاقتصاد والخزانة

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦١ بتعطيل بورصة الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ؛

وعلى المادة ١٥ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ؛

قرر :

• مادة ١ - يسمح بالتعامل فى السندات الحكومية والأوراق المالية للشركات - المرافق يانها لهذا القرار - بورصة الأوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية .

مادة ٢ - يقصر التعامل سواء داخل البورصة أو خارجها على السندات وأسهم الشركات المشار إليها بعاليه فقط .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

تحريراً فى ١٠ ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٥ ملحق الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

الجدول المرفق بالقرار الوزاري رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٦١

قرض الإنتاج ٣ ٪ ١٩٦٣/١٩٧٣ المحول .	قرض فلسطين ٣ ٪ ١٩٦٩/١٩٧٩ .
» » ٣ ٪ ١٩٦٤/١٩٦٥ .	قرض الإنتاج ٣ ٪ ١٩٦٩/١٩٧٠ .
» » ٣ ٪ ١٩٧١/١٩٧٢ .	» » ٣ ٪ ١٩٦٥/١٩٦٨ .
» » ٣ ٪ ١٩٦٩/١٩٧١ .	» » ٣ ٪ ١٩٧٠/١٩٧٢ .
» » ٣ ٪ ١٩٦٠/١٩٧٢ .	» » ٣ ٪ ١٩٧٣/١٩٧٥ .
» بلدية الإسكندرية ٤ ٪ إصدار ١٩٠٢ .	» بلدية الإسكندرية ٥ ٪ إصدار ١٩١٦ .
بنك مصر .	البنك الأهلي المصري .
بنك بورسعيد (البلجيكي سابقا) .	بنك التسليف الزراعي والتعاوني .
البنك العقاري المصري سندت ٣ ٪ إصدار ١٩٥١ .	البنك العقاري المصري سندت ٣ ٪ إصدار ١٩٣٧ .
بنك الأراضي المصري سندت ٣ ٪ .	بنك الأراضي المصري سندت ٥ ٪ ١٩٢٦ .
بنك الأراضي المصري سندت ٥ ٪ ١٩٢٧ .	بنك الأراضي المصري سندت ٥ ٪ ١٩٢٨ .
بنك الأراضي المصري سندت ٥ ٪ ١٩٢٩ .	سكك حديد الإسكندرية والرمل .
النيل الصناعية والفنادق الأهلية .	قناة السويس البحرية (سندت ٣ ٪) .
لافلوفيال .	قناة المتزلة .
سيارات الطرق الصحراوية .	ترام الاسكندرية .
ترام القاهرة .	مصر للطيران .
مصر للملاحة البحرية .	مصر للنقل والملاحة .
مصر للسياحة .	نيلوس للنقل والتخزين .
المتحدة المصرية للنقل في النيل .	مصر للفنادق .
فنادق وجه قبلى سندت ٥ ٪ .	تجزئة الأراضي .
الزراعية بمصر .	أراضي الدقهلية .
بساتين مصر وكرومها .	أراضي كفر الزيات .
الزراعية للشرق الأوسط مصر — السودان .	الزراعية والصناعية المصرية .
العقارية المصرية .	أراضي الشيخ فضل .

- إسلام باشا العقارية الزراعية .
الأعمال المباحث الأفريقية .
الانجليزية البلجيكية .
المالية لأراضى القاهرة .
أراضى البناء فى ضواحي القاهرة .
المصرية للأراضى والمباني .
الإيمويليا بمصر .
المساهمة للعقارات المتجدة .
عمارات الشرق .
العقارية لأراضى السيوف .
الأعمال لأراضى البناء والزراعة .
الاسكندرية العقارية .
المستودعات المصرية العامة .
محلات بامكو .
استرا والأوراق المركزية المصرية .
طنطا لتعبئة الزجاجات .
المأكولات الثلجة والتبريدات .
صناعة وتجارة الألبان المندرة (سيكلام) .
ضرب الأرز المصرى .
ملح بورسعيد .
البيرة (الأهرام) .
السكر والتكرير سندات ٥ ٪ .
توريد الكهرباء والتلج .
الاعتمادات التجارية .
الشرقية للسيارات والتوريدات (إسب) .
المصرية للهندسة البحرية .
الأسمدة العضوية .
الاتحاد العقارى المصرى .
المحلية لمباني الاسكندرية .
مصر الجديدة .
أراضى الدلتا سندات ٦ ٪ .
أراضى القبارى .
الإدارة العقارية .
الزراعية العقارية (الفيوم)
المساهمة للعقارات المصرية .
أراضى الجزيرة والروضة .
الأملاك ذات الإيراد .
العقارية العمومية .
العقارية بيولاك .
البيت المصرى .
مخازن سيمون آرزت .
أسيوط لتعبئة الزجاجات .
التعبئة المصرية (آبوت) .
العامة للمواد الغذائية .
مصر للألبان والأغذية .
مطاحن المحمودية .
بيرة كروان بالاسكندرية .
مصانع بولاناكى المصرية .
الكروم المصرية .
صناعة المشاجات .
مصر لعاف الحيوان .
المصرية للسيارات (افكو) .
المساهمة كريا .
غزل ونسج وصباغة القطن « كرنك » .

- الجوت المصرية .
- صناعة نسيج الألياف .
- المصرية لغزل ونسيج الصوف سندات ٥١ ٪ .
- النسيج والحياكة المصرية .
- مصر للحريز الصناعى سندات ٥ ٪ إصدار أول .
- مصر للحريز الصناعى سندات ٥ ٪ إصدار ثان :
- المالية والعقارية .
- المصرية العامة لمهمات السكة الحديدية «سياف» .
- العامة لمنتجات الخزف والصينى .
- القومية لإنتاج الأسمنت .
- المناجم والبحث .
- مطبعة مصر .
- الشرقية للسينما .
- البلجيكية المصرية .
- الفرنسية المصرية للتسليف .
- الوطنية المصرية لتعبئة الزجاجات .
- الحديد والصلب المصرية .
- مصر للتشيل والسينما .
- استوديو الأهرام .
- الاعتاد الاسكندري .
- تجفيف الخضروات « درايكو » .

قرار رقم ١٠٤٨ سنة ١٩٦١^(١)

بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ بجواز السماح بقبول
بعض الشركات ومنشآت المقاولات الخاصة فى القطاع العام

وزير الاقتصاد والخزانة

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ بجواز السماح بقبول بعض
الشركات ومنشآت المقاولات الخاصة فى القطاع العام ؛
قرر :

مادة ١ — على من يرغب فى الانتفاع بأحكام القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ المشار إليه
أن يتقدم بطلب مستوف رسم الترخية على الاتساع باسم وكيل وزارة الاقتصاد والخزانة المساعد لشئون
التجارة الداخلية بالبريد المسجل .

مادة ٢ — يجب أن يتضمن الطلب المشار إليه فى المادة السابقة البيانات الآتية :

- (١) اسم الشركة أو المؤسسة أو المقاول ونوعها (الشكل القانونى) وما إذا كان العرض
خاصاً باشتراك القطاع العام فى المنشأة كلها أو بعضها .
- (٢) العنوان ومركز النشاط .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٥ ملحق الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

- (٣) رقم القيد بالسجل التجارى وتاريخه .
- (٤) بيان المركز الرئيسى والفروع وعنوانها ومراكز نشاطها .
- (٥) بيان تفصيلى عن أوجه النشاط خلال السنوات الخمس السابقة على العمل بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ المشار إليه كل منها على حدة موضحاً به كل عملية وقيمتها والجهة التى تم التعاقد معها وتاريخ التعاقد وما تم بشأنها .
- (٦) بيان تفصيلى عن الموجودات من معدات فنية ومهمات وورش ومصانع وآلات وغيرها موضحاً به ثمن وتاريخ شراء كل منها .
- (٧) بيان طريقة تمويل الأعمال والاعتمادات المفتوحة بالبنوك على ذمة تلك الأعمال .
- (٨) قيمة رأس المال الفعلى .
- (٩) ميزانية المنشأة فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٦١ مرققاً بها بيان تفصيلى بالذممات والطلبات وصورة من آخر ميزانيتين معتمدتين أو آخر ميزانية معتمدة .
- (١٠) بيان بصافى الأرباح أو الخسائر خلال السنوات الخمس الأخيرة من واقع الميزانيات المعتمدة .
- (١١) بيان تفصيلى بعدد الموظفين والعمال مع إيضاح صفتهم (دائمين وموقتين) وإجمالى مرتباتهم وأجورهم السنوية .
- (١٢) البيانات أو العروض التى يرى مقدم الطلب ذكرها .
- مادة ٣ - - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر بالوقائع المصرية .
- تحريراً فى ١١ ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (٢١ سبتمبر سنة ١٩٦١)

وزارة الخارجية

قرار بنشر الاتفاق الخاص بمنح المدير العام لمركز الاعلام
للأمم المتحدة بالقاهرة ونائبه المزايا والحصانات
والإعفاءات والتسهيلات التي تمنح للدبلوماسيين

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٦١ الصادر بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٦١
الخاص بالموافقة على منح المدير العام لمركز الاعلام للأمم المتحدة ونائبه المزايا والحصانات والإعفاءات
والتسهيلات التي تمنح للدبلوماسيين ؛

قرر :

مادة وحيدة — ينشر في الجريدة الرسمية ، الاتفاق الخاص بمنح المدير العام لمركز الاعلام
للأمم المتحدة بالقاهرة ونائبه المزايا والحصانات والإعفاءات والتسهيلات التي تمنح للدبلوماسيين .

تحريراً في ١٠ أغسطس سنة ١٩٦١

مركز الأمم المتحدة للاعلام
بالقاهرة

رقم ٧/٧

اعلام / ٩٩

القاهرة في ٢ فبراير سنة ١٩٦١

السيد وكيل وزارة الخارجية

القاهرة

سيدى

كانت العلاقة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة ومركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة ، الذي
يمثل مكتب الاعلام العام لسكرتارية الأمم المتحدة تنظمها أحكام وردت في المادة الخامسة من الاتفاقية
الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة .

ويسرنى أن أؤكد أن السلطات الحكومية بالجمهورية العربية المتحدة قد راعت هذه الأحكام
بكل دقة في معاملاتها مع مركز الأمم المتحدة للاعلام .

لذلك أشرف بأن أرجو منح مركز الأمم المتحدة للأعلام بالقاهرة — علاوة على المزايا والحصانات المبينة في المادة الخامسة من اتفاقية المزايا والحصانات — المزايا والحصانات والإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية وفقاً للقانون والعرف الدوليين ، بحيث يتمتع كل من مدير مركز الأمم المتحدة للأعلام ووكيله بنفس الحقوق الدبلوماسية المشار إليها .

وأود أن أقترح في هذا الصدد أن يكون هذا الكتاب وردكم عليه اتفاقاً تكميلياً للمادة الخامسة من الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة .

وإذ أشكر لوزارة الخارجية ما أبدته دائماً نحو مركز الأمم المتحدة للأعلام بالقاهرة من حسن استعداد وتعاضد .

أتهز هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن فائق تقديري . (إمضاء)

على خليل
نائب مدير المركز

الإدارة القانونية والمعاهدات

ملف رقم —————

السيد مدير مركز الأمم المتحدة للأعلام

القاهرة

أشرف بالإحاطة أنني تسلمت كتاب سيادتكم رقم ٧ / ٧ — أعلام / ٩٩ للورخ في ٢ فبراير سنة ١٩٦١ وهذا نصه :

« كانت العلاقة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة ومركز الأمم المتحدة للأعلام بالقاهرة ، الذي يمثل مكتب الاعلام العام لسكرتارية الأمم المتحدة تنظمها أحكام وردت في المادة الخامسة من الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة .

ويسرني أن أؤيد أن السلطات الحكومية بالجمهورية العربية المتحدة قد راعت هذه الأحكام بكل دقة في معاملاتها مع مركز الأمم المتحدة للأعلام .

لذلك أشرف بأن أرجو منح مركز الأمم المتحدة للأعلام بالقاهرة — علاوة على المزايا والحصانات المبينة في المادة الخامسة من اتفاقية المزايا والحصانات — المزايا والحصانات والإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية وفقاً للقانون والعرف الدوليين ، بحيث يتمتع كل من مدير الأمم المتحدة للأعلام ووكيله بنفس الحقوق الدبلوماسية المشار إليها .

وأود أن أقترح في هذا الصدد أن يكون هذا الكتاب وردكم عليه اتفاقاً تكميلياً للمادة الخامسة من الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة .

وإذ أشكر لوزارة الخارجية ما أبدته دائماً نحو مركز الأمم المتحدة للاعلام بالقاهرة من حسن استعداد وتضيد .

أنتهز هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن فائق تقديري .

وإذ أشرف بأن أنهى إلى سيادتكم موافقة حكومتى على الطلب الوارد فى كتابكم ساف الذ كر .

أنتهز هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن فائق تقديري .

وكيل الخارجية

محمد حافظ اسماعيل

UNITED NATIONS

Information Centre, Cairo

Ref.: 7/7

INF/99

Cairo, 2 February 1961.

H.E. The Under-Secretary of State for Foreign Affairs,

Ministry of Foreign Affairs,

Cairo.

EXCELLENCY,

The relationship between the Government of the United Arab Republic and the United Nations Information Centre, Cairo, representing the Office of Public Information of the United Nations Secretariat, has been governed by stipulations set out in Article V of the Convention on Privileges and Immunities of the United Nations.

I have the pleasure to confirm that the Governmental Authorities of the United Arab Republic have scrupulously adhered to these stipulations in their dealings with the United Nations Information Centre.

I have the honour to request that the United Nations Information Centre in Cairo shall, in addition to immunities and privileges specified in Article V of the Convention on Privileges and Immunities, be granted

the privileges and immunities, exemptions and facilities accorded to diplomatic missions, in accordance with International Law and usage. The Director and the Deputy Director of the United Nations Information Centre should accordingly enjoy the same diplomatic rights.

In this connection, I would like to suggest that this letter, together with your reply, should constitute a supplementary agreement to Article V of the Convention on Privileges and Immunities of the United Nations.

Thanking the Ministry of Foreign Affairs for the goodwill and support always extended to the United Nations Information Centre, Cairo, I avail myself of this opportunity to express to Your Excellency, the assurance of my highest consideration.

Director

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

Legal and Treaty Department

No.

Cairo, April, 1961.

The Director of the United Nations Information Centre,

Cairo.

I have the honour to acknowledge receipt of your letter No. 7/7 INF/99, dated 2 February, 1961, reading as follows:

"The relationship between the Government of the United Arab Republic and the United Nations Information Centre, Cairo, representing the Office of Public Information of the United Nations Secretariat, has been governed by stipulations set out in Article V of the Convention on Privileges and Immunities of the United Nations.

"I have the pleasure to confirm that the Governmental Authorities of the United Arab Republic have scrupulously adhered to these stipulations in their dealings with the United Nations Information Centre.

"I have the honour to request that the United Nations Information Centre in Cairo shall, in addition to immunities and privileges specified in Article V of the Convention on Privileges and Immunities, be granted the privileges and immunities, exemptions and facilities accorded to diplomatic missions, in accordance with International Law and usage. The Director and the Deputy Director of the United Nations Information Centre should accordingly enjoy the same diplomatic rights.

"In this connection, I would like to suggest that this letter, together with your reply, should constitute a supplementary agreement to Article V of the Convention on Privileges and Immunities of the United Nations.

"Thanking the Ministry of Foreign Affairs for the goodwill and support always extended to the United Nations Information Centre, Cairo, I avail myself of this opportunity to express to Your Excellency, the assurance of my highest consideration".

I have the honour to convey to you my Government's approval of the request contained in your above-mentioned letter.

I avail myself of this opportunity to express to you, Sir, the assurance of my highest consideration.

The Under-Secretary of State
for Foreign Affairs.

وزارة العدل

قرار

بتعديل لأئحة المأذونين^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ باصدار لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية ،
والاجراءات المتعلقة بها ؛

وعلى لأئحة المأذونين الصادرة بقرار وزير العدل بتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ ،
وعلى لأئحة صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد من موظفى الحكومة المصدق عليها
من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ١٤ من لأئحة المأذونين النشار إليها النص الآتى :
« مادة (١٤) يجب على المأذون أن يقدم إلى المحكمة التابع لها قبل مباشرة عمله ضماناً قيمته

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٢ الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

مائة جنيه طبقاً للأحكام المنصوص عليها في لائحة صندوق التأمين الحكومى المصدق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريراً في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (٣١ أغسطس سنة ١٩٦١) .

قرار

بتحويل بتحويل بعض موظفى وزارة الزراعة
صفة مأمورى الضبط القضائى (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛
وعلى القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مراقبة تقاوى الحاصلات الزراعية ؛
وعلى موافقة وزير الزراعة للاقليم المصرى بتاريخ ٦ من أغسطس سنة ١٩٦١ ؛
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يخول صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه مهندسو الزراعة بالإدارة العامة للتقاوى والإدارة العامة للخدمات الزراعية والمهندسون الزراعيون بوزارة الزراعة الذين يندبون لذلك ، كل فى دائرة اختصاصه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريراً فى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (٣١ أغسطس سنة ١٩٦١) .

(١) نشر الوقائع المصرية العدد ٧٢ الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

قرار

بتعديل لائحة الموثقين المتدربين^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على لائحة الموثقين المتدربين الصادرة بالقرار المؤرخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ؛
وعلى لائحة إنشاء صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد من موظفى الحكومة المصدق
عليها من مجلس الوزراء فى ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

- مادة ١ — يستبدل بالمادة ١١ من لائحة الموثقين المتدربين النص الآتى :
- « مادة (١١) يجب على الموثق المتدرب أن يقدم إلى المحكمة التابع لها قبل مباشرة عمله ضماناً
قيمته مائة جنيه طبقاً للأحكام المنصوص عليها فى لائحة صندوق التأمين الحكومى المصدق عليها من مجلس
الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ . »
- مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- تحريراً فى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٨١ (٣١ أغسطس سنة ١٩٦١) .

(١) نشر الوقائع المصرية العدد ٧٢ الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

المحكمة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ "قَرَأْتُمْ"

ديسمبر ١٩٦١

السنة الثانية والأربعون

العدد الرابع

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمة النقض

النقض الجزائي

الحكم ١٢٧ : ٣ من أكتوبر ١٩٦٠	الحكم ١٣٢ :
أ - إثبات : إقناعية الدليل ؛ استدلال . محضر تحريات .	أ - شيك : اعتباره أداة وفاء ، ولو كان مخالفاً لحقيقة تاريخ محبه .
ب - سلاح : نقض ، أسباب موضوعية .	ب - د - د - قصد جنائي : ماهيته ، طبيعته ، توافره .
ص ٢٦٥	ص ٢٦٨
الحكم ١٢٨ :	الحكم ١٣٣ : ١٧ من أكتوبر ١٩٦٠
معارضة : تسبيب الحكم الصادر بعدم قبولها .	دفاع : إخلال بمحمة ؛ شهود ، طلب سماعهم .
ص ٢٦٦	ص ٢٦٨
الحكم ١٢٩ : ١٠ من أكتوبر ١٩٦٠	الحكم ١٣٤ :
جريمة : متلاحقة الأفعال ، ماهيتها .	أحكام عرفية : إلغاؤها ، إحالة الجنايات من المحاكم العسكرية .
ص ٢٦٧	ص ٢٦٩
الحكم ١٣٠ :	الحكم ١٣٥ :
نقض : طعن ، إجراءاته ، تقرير الأسباب .	أ - استدلال : قبض ، تلبس ، تفتيش ، نقض .
ص ٢٦٧	ب - حكم : ضوابط التدليل ؛ تسببه ؛ بياناته ؛ الرد الضمني .
الحكم ١٣١ :	ج - دفاع : طلب التحقيق ، إجابته أو الرد عليه .
أ - شيك : بدون رصيد ، قصد جنائي .	ص ٢٦٨
ب - حكم : قصور ، رد على دفاع المتهم .	ص ٢٦٩

الحكم ١٣٦ : ١٨ من أكتوبر ١٩٦٠

١ - وصف التهمة : تنفيه الدفاع على تغييره
أو تعديل التهمة ؛ مواجهة المتهم بالسابقة .

ب - حكم : تسبيب ، بياناته ، خطأ مادي .

ج - دفاع موضوعي : رد ضمني . ص ٢٧٠

الحكم ١٣٧ : ٢٤ من أكتوبر ١٩٦٠

جريمة عسكرية : استدلال ، تفتيش بحريه مأمور
الضبط القضائي ؛ تفتيش كاجراء تحفظي .

ص ٢٧١

الحكم ١٣٨ :

١ - خيانة أمانة : سرقة .

ب - غرفة اتهام : وصف التهمة لا يقيدھا .

ص ٢٧٢

الحكم ١٣٩ :

١ - رشوة : استغلال الوظيفة .

ب - تسبيب : بياناته .

ج - تحقيق : اختصاص مكاني .

د - استدلال : تلبس بالرشوة .

هـ - حكم : بياناته ص ٢٨٢

الحكم ١٤٠ :

١ - قبض : تنفيذ الحكم ، اختصاص إقليمي .

ب - تفتيش : استيقاف ، فتح باب سيارة .

ج - دفاع : طلب التحقيق ، إجابته أو الرد
عليه . إبداءه أمام هيئة غير التي حكمت .

د - مواد مخدرة : قانون أصلح . ص ٢٧٤

الحكم ١٤١ :

حكم : تسببيه ، خطأ في بعض الأسباب .

ص ٢٧٧

الحكم ١٤٢ :

انتهاك حرمة ملك الغير : عقوبات م ٣٧٠ ،
قصد جنائي . ص ٢٧٨

الحكم ١٤٣ : ٢٥ من أكتوبر ١٩٦٠

اختلاس أموال أميرية : الأمانة على الودائع .

ص ٢٧٨

الحكم ١٤٤ : ٣١ من أكتوبر ١٩٦٠

١ - تحقيق : تفتيش ؛ إذن ، تنفيذه ، ورقة
الإذن ، فحوى الإذن ، إبلاغها بأي
طريق .

ب - إثبات : شهادة ، تقديرھا .

ج - دفاع : لا يستأهل رداً . ص ٢٧٩

الحكم ١٤٥ :

١ - اختلاس أموال أميرية : عقوبة ، نقض .

ب - غرامة نسبية : جريمة قامة ، شروع .

ج - نقض : طعن ، أثره ، نسبيته ص ٢٧٩

الحكم ١٤٦ :

استدلال : اختصاص مكاني لمأمور الضبط القضائي ؛

تحقيق ، تفتيش . إذن ، تنفيذه ؛ نقض ،

أسباب جديدة . ص ٢٨١

الحكم ١٤٧ :

١ - عود : صوره .

ب - سرقة : تسببيه ، بياناته بالنسبة للقصد

الجائي . ص ٢٨٢

الحكم ١٤٨ :

اختلاس أشياء محبوزة : جريمته التامة .

ص ٢٨٣

النقض المدنى

الحكم ١٤٩ : ٢ من فبراير ١٩٦١

١ — حراسة : رعايا إيطاليا ، مواعيد سقوط الحق ضدّهم .

ب — حكم : تدليل ، قصور ، دفاع جوهرى ، إغفال الرد عليه . ص ٢٨٤

الحكم ١٥٠ :

ميعاد المسافة : نقض ، طعن ، إجراءاته ، إعلانه . ص ٢٨٦

الحكم ١٥١ :

إفلاس : شركات ؛ حكم ، تدليل ، قصور . ص ٢٨٧

الحكم ١٥٢ :

١ — ضرائب : أرباح تجارية وصناعية ؛ أرباح استثنائية ، وعاء الضريبة .

ب — استئناف : أثره الناقل . مرافعات ص ٢٨٨ - ٤٠٩ م

الحكم ١٥٣ :

استئناف : أحكام يجوز استئنافها ؛ اختصاص نوعى . ص ٢٨٩

الحكم ١٥٤ :

عمل : صاحبه ، التزاماته ، عامل ، أجره . ص ٢٩٠

الحكم ١٥٥ : ٩ من فبراير ١٩٦١

١ — استئناف : إجراءات رفعه .

ب — برصة : قطن . ص ٢٩٠

الحكم ١٥٦ :

١ — نقض : طعن ، أسبابه ، سبب جديد .

ب — أوراق تجارية : سند إذنى ، تقادم خمس . ص ٢٩٢

الحكم ١٥٧ :

١ — وقف : شرط الواقف .

ب — حصة : وقف .

ج — نص مخالف : وقف ، ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ م ٥٨ . ص ٢٩٣

الحكم ١٥٨ : ١٦ من فبراير ١٩٦١

وكالة : آثارها ، علاقة الوكيل بالموكل .

ص ٢٩٤

الحكم ١٥٩ : ٢٣ من فبراير ١٩٦١

١ — إعلان : شركة ، بمركز إدارتها ، اسم ممثلها .

ب — استئناف : بعريضة ؛ بتكليف بالحضور .

ج — حكم : تدليل ، عيوب ، رد على دفاع جوهرى . ص ٢٩٥

الحكم ١٦٠ :

١ — استئناف : دعاوى تنظر على وجه السرعة .

ب — رسم أبلاوة على التركات : استئنافه بعريضة . ص ٢٩٦

الحكم ١٦١ :

حكم : تسيب ، عيوب ، نزاع مطروح ، عدم مواجهته . ص ٢٩٦

الحكم ١٦٢ :	الحكم ١٦٣ :
إعلان : امتناع عن تسلمه ، ذكر سيده على أصل الورقة .	وقف : دعوى متعلقة به ، دعوى ثبوت الاستحقاق ؛ تقدم .
ص ٢٩٧	ص ٢٩٧

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ١٦٤ : ٢٣ من ديسمبر ١٩٦١	الحكم ١٦٦ :
أ - استيلاء : على عقار لوزارة التربية والتعليم ، شروطه .	قناة السويس : لائحة وكادر موظفي الهيئة ، سرياتها ، فترة الاختيار .
ب - قرار إداري : تعطيل ، تنفيذ حكم قضائي .	ص ٣٠١
ص ٢٩٨	الحكم ١٦٧ :
الحكم ١٦٥ :	طعن : حكم ، ميعاد ستين يوماً .
معاش : فصل بغير الطريق التأديبي ، ق ١٨١ لسنة ١٩٥٢ .	ص ٣٠١
ص ٣٠٠	

عرض موضوعي لأحكام القضاء الإداري

ص ٣٠٣

الإجراءات (الاختصاص)

الحكم ١٦٨ : أول مارس ١٩٥٩	الحكم ١٧١ : ٣٠ من يناير ١٩٦٠
اختصاص : وظيفي ، اقتصاره على قرارات الهيئات الوطنية .	اختصاص : منازعات إدارية لضباط القوات المسلحة .
ص ٣٠٧	ص ٣١٣
الحكم ١٦٩ : ٢٦ من أبريل ١٩٦٠	الحكم ١٧٢ : ١٧ من مارس ١٩٥٩
اختصاص : المحكمة العليا في سوريا .	اختصاص : السريان الزمني للقوانين المحددة لاختصاص مجلس الدولة .
ص ٣٠٩	ص ٣١٤
الحكم ١٧٠ : ٥ من مارس ١٩٦٠	الحكم ١٧٣ : ٢٧ من يونيو ١٩٥٩
اختصاص : منازعات رجال القضاء .	اختصاص : الدعوى المستقلة للهيئة .
ص ٣١٢	ص ٣١٦

الحكم ١٧٦ : ١٤ من أبريل ١٩٥٩
اختصاص : الطعن في امتناع مأمور الشهر عن
رفع منازعة لقاضى الأمور الوقتية .
ص ٣١٧

الحكم ١٧٤ : ٢١ من أكتوبر ١٩٥٩
اختصاص : نزع ملكية .
ص ٣١٦
الحكم ١٧٥ : ٢٤ من مارس ١٩٥٩
اختصاص : طلب إلغاء قرار إدارى بالعدول عن
بيع أرض أميرية .
ص ٣١٧

قضاء محاكم الاستئناف

الحكم ١٨٠ : ٤ من ديسمبر ١٩٦١
أ - صغير : مجهول نسب الأم .
ب - نسب : ثبوته ، إقرار به .
ج - دعوى : نسب ؛ تناقض مغتفر
ص ٣٢٨

الحكم ١٨١ : ٩ من ديسمبر ١٩٦١
أ - زواج : عقده ، طبيعته ؛ انعقاده .
ب - نسب : صغير ؛ زواج فاسد ، دخول .
ص ٣٣٠

الحكم ١٨٢ :
أ - طلاق : رجعة فيه .
ب - ثقة : عرض حقيقى .
ج - حيض : إقرار .
ص ٣٣٣

الحكم ١٧٧ : ١٢ من يناير ١٩٦١
أ - زواج : صحته ، قانونه .
ب - وصية : أجنبي ؛ شكلها ؛ رجوع عنها ،
قانون إيطالى .
ص ٣١٩

الحكم ١٧٨ : ٧ من مايو ١٩٦١
أ - أحوال شخصية : نيابة ، إثبات سماع
رأيها بالحكم .
ب - استئناف : حكم باطل ، طرح موضوع
الدعوى .
ص ٣٢٣

الحكم ١٧٩ : ٢٧ من يونيو ١٩٦٠
طلاق : أقباط أرثوذكس ؛ سببه .
ص ٣٢٥

ثانياً - المِيقَالَاتُ وَالبَحُوثُ

النشاط النقابى ، مذكرة ببعض الملاحظات العامة في
شأن مشروع قانون تنظيم النقابات المهنية .
ص ٣٥٣

نظرية السبب ، ونظرية الباعث ؛ وجوب الفصل
بينهما ، للدكتور بشرى جندى .
ص ٣٣٧

ثالثًا- التشريعات

سنة ١٩٦١

القوانين

ديون والتزامات : ق ١٦٦ ، بمد أجل أدائها
للشركات والمؤسسات التي تسرى عليها
أحكام القانونين ١١٧، ١١٨ لسنة ١٩٦١ .
ص ٣٠١

قرارات رئيس الجمهورية

للنظمة الدولية للمعايير القانونية : قرار ٧٣٠
بشان الموافقة على انضمام الجمهورية
العربية المتحدة إلى اتفاقية إنشائها .
ص ٣٠٣
نظام موظفيها وعملها . ص ٣١٧
: قرار ١٥٧٠ ، بتنظيم الإدارات
القانونية فيها . ص ٣٢٧
شركات : قرار ١٥٩٨ ، بإصدار لائحة موظفيها
وعملها . ص ٣٢٩
مؤسسات عامة : قرار ١٥٢٨ ، بإصدار لائحة

قرارات وزارية

زراعة وإصلاح زراعي

بذرة قطن : قرار ٣٩ ، بتعديل المادة الرابعة
من القرار الوزاري ٢١ من سبتمبر
سنة ١٩٥٥ ، بتنظيم إنتاج بذرة القطن
للعدة للتقاوى وتداولها والاتجار فيها .
ص ٣٤٣

عمل

نيابة الشؤون المالية والتجارية باسكندرية : قرار ،
باختصاصها بالجرائم المالية التي تقع
بدائرة مرسى مطروح . ص ٣٤٤

اقتصاد

وكالة تجارية : قرار ١١٧٥ ، بتعديل م ١٣
من قرار ١٠٨٣ لسنة ١٩٦١ باللائحة
التنفيذية للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ،
يعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمالها .
ص ٣٣٩

اقتصاد وفرازة

وكالة تجارية : قرار ١٠٨٣ ، باللائحة التنفيذية
للقانون ١٠٧ يعض الأحكام الخاصة
بتنظيمها . ص ٣٤٠

نيابة محدرات القاهرة : قرار ، بتعديل اختصاصها
ص ٣٤٥

مأمورو ضبط قضائي : قرار بتحويل بعض
موظفي وزارة الاقتصاد صفتهم .
ص ٣٤٦

كسب غير مشروع : قرار ، بوضع نموذج إقرار
الذمة المالية الخاص بالموظفين المبيينين
في المادة الأولى من القانون ١٤٨
لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام
الخاصة به .
ص ٣٤٧

مأمورو ضبط قضائي : قرار ، بتحويل بعض
موظفي وزارة الاقتصاد والحزاة صفتهم .

ص ٣٥٢

شهر عقارى بالاصحاحية : قرار ، باضافة بعض
البلاد إلى اختصاص مأموريتها .

ص ٣٥٢

مأمورية قضائية : قرار ، بانشائها بناحية
الباويطى ، محافظة مطروح . ص ٣٥٣

محكمة المنتزة الجزئية : قرار ، بانشائها .

ص ٣٥٤ .

قضاء محكمة النقض الجزائية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى ومحمود اسماعيل وحسن خالد المستشارين) .

١٢٧

٣ من أكتوبر ١٩٦٠

١ - إثبات : إقناعية الدليل ، استدلال ، محضر
نحریات .

ب - سلاح : نقض ، أسباب موضوعية .

المبادئ القانونية :

١ - للمحكمة أن تعول في تكوين
عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة ،
باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما
أنها كانت مطروحة على بساط البحث .

٢ - ما يثيره الطاعن من منازعة في
صلاحية السلاح للاستعمال وعدم عرضه على
الطبيب الشرعى ، هو دفاع يتعلق بموضوع
الدعوى ؛ فإذا كان لا يبين من محضر جلسة
المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى
هذا الدفع أو طالب بفحص السلاح ،
فلا يقبل منه التقدم بذلك لأول مرة أمام
محكمة النقض .

المحكمة

» .. لا .. كان ما يثيره الطاعن من منازعة

في صلاحية السلاح موضوع الاتهام للاستعمال
وعدم عرضه على الطبيب الشرعى ، هو دفاع
يتعلق بموضوع الدعوى ، ولا يبين من محضر
جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى
هذا الدفع أو طالب بفحص السلاح ، فلا يقبل
منه التقدم بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ؛
وكان الحكم قد اطمأن للأسباب السائغة التي
أوردها إلى صلاحية السلاح للاستعمال ؛ وكان
الطاعن لا يدعى في وجه طمئه أن ما ورد
في تقرير الجير الذي اعتمدته المحكمة لا يطابق
الحقيقة ، وكان من المقرر أن تقدير القوة التدللية
لتقارير الخبراء مرجعه إلى محكمة الموضوع إذ هو
يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليها
في ذلك . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى
جائزة الطاعن للسلاح المضبوط واطرحت أقوال
التهم الأول في الدعوى بما لها من سلطة في الأخذ
بما تطمئن إليه من أدلة الدعوى وعناصرها
والالتفات عما لا ترى الأخذ به منها لعدم اطمئنانها
إلى صحتها ، وكان للمحكمة أن تعول في تكوين
عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها
معززة لما ساقته من أدلة ، طالما أنها كانت مطروحة
على بساط البحث ، وكان باقى ما يثيره الطاعن

ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر برفض الاستئناف أن المحكمة ذكرت : « ان الحاضر عن الطاعن قدم تلغرافاً وارداً إليه من المستأنف يتضمن أنه مريض ويطلب التأجيل ، وترى المحكمة عدم التعويل على هذا التلغراف إذ أنه مرسل بتاريخ ١٩٥٨/١١/٦ أى قبل الجلسة بثلاثة أيام ، ولم يبين به التهم نوع المرض حتى تقدر المحكمة حجتيه وأنه من الأمراض التي تقعد من يصاب بها فعلا ، على أن التهم أورد بالتلغراف أن حرمة أيضاً لم تحضر وهي متهمة في قضية أخرى منظورة بنفس الجلسة ، الأمر الذي يبين منه أن القصد هو تعطيل نظر الدعوى — وإلا لو كان مريضاً حقيقة لحضرت زوجته على الحضور في القضية المنهية هي فيها » ؛ وانتهى الحكم من ذلك إلى القول بأن التهم تخلف عن الحضور دون عذر مقبول .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أحال على الأسباب التي ذكرها الحكم الصادر في الاستئناف ، وهي أسباب قاصرة لاقتصارها على البرقية التي أصدرها المتهم يعتذر عن تخلفه لمرضه ، ولم يكن بعد قد قدم الشهادة المرضية التي يستند إليها في إثبات مرضه ؛ وكان على المحكمة أن تبدى رأيها فيما ورد بها ، وعمّا إذا كانت تصلح بذاتها مبرراً للتخلف ؛ أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصراً مما يستوجب نقضه » .

(القضية رقم ٦٦٧ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود ابراهيم اسماعيل نائب الرئيس والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

في طعنه ينحل في حقيقته إلى جدل في موضوع الدعوى مما لا يقبل طرحه على محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل » .
(القضية رقم ٦٤٩ سنة ٣٠ ق) .

١٢٨

٣ من أكتوبر ١٩٦٠

معارضة : تسبب الحكم الصادر بعدم قبولها .

المبدأ القانوني :

على المحكمة وهي تنظر معارضة المتهم في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في الاستئناف ، أن تبدى رأيها فيما ورد بالشهادة المرضية التي يستند إليها في إثبات مرضه ، وهل كانت تصلح بذاتها مسوغاً للتخلف . أما وهي لم تفعل وأحال الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها على الأسباب التي ذكرها الحكم الصادر في الاستئناف ، وهي أسباب قاصرة لاقتصارها على البرقية التي أصدرها المتهم يعتذر عن التخلف لمرضه ، ولم يكن قد قدم الشهادة ، فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

المحكمة

« .. حيث إنه بمراجعة الحكم المطعون فيه يبين أنه ذكر في صدد الرد على دفاع الطاعن أن عذر المرض سبق إبدائه ، وردت عليه المحكمة في الحكم المعارض فيه ، ورفضت قبوله واعتبرت التهم قد تخلف عن الحضور بدون عذر مقبول ؛ ومن ثم تكون المعارضة غير مقبولة .

يقوم به الجاني على فعل من تلك الأفعال متشابهاً أو كالمتشابه مع ماسبقه من جهة ظروفه ؛ وأن يكون بين الأزمنة التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يناسب حملها على أنها جميعاً تكون جريمة واحدة قوامها ما ارتكب من أفعال متعاقبة ؛ وهذا غير حاصل في واقعة الدعوى . . . »

(القضية رقم ١٠١١ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٠

١٠ من أكتوبر ١٩٦٠

نقض : طعن ، إجراءاته ، تقرير الأسباب .

المبدأ القانوني :

لم يخول القانون لمكتب النائب العام حق تلقي التقارير التي يتقدم بها المحكوم عليهم ، أو القيام بعمل قلم الكتاب المختص . فتقديم عريضة أسباب الطعن إليه لا ينتج أثره القانوني ، ويكون وصول تلك العريضة إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم بعد انقضاء ميعاد الثمانية عشر يوماً المشار إليها بنص المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - الذي رفع الطعن في ظله ، والذي تسرى أحكامه على إجراءاته تطبيقاً للسادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، مما يسقط الحق في الطعن ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

(القضية رقم ١٠٣١ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

١٢٩

١٠ من أكتوبر ١٩٦٠

جريمة : متلاحقة الأفعال ، ماهيتها .

المبدأ القانوني :

الجريمة متلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في باب المسؤولية الجنائية ، هي التي تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادىء الأمر - على أن يجزىء نشاطه على أزمنة مختلفة وبصورة منظمة - بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجاني على فعل من تلك الأفعال متشابهاً أو كالمتشابه مع ما سبقه من جهة ظروفه ، وأن يكون بين الأزمنة التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يناسب حملها على أنها جميعاً تكون جريمة واحدة .

المحكمة

« .. لما كان الحكم قد عرض لما ذكره المدافع بشأن وحدة جرائم السرقة التي أسندت إلى الطاعن وزملائه لأنها وقعت نتيجة لمشروع إجرائي واحد . رد الحكم على ذلك بقوله : « إن هذا الدفاع مردود بأن وقوع عدة سرقات في حق المتهمين في تواريخ متباعدة وفي ظروف مختلفة لا يجمع بينها إلا أن نوع السرقة في كل مرة سيارة ، فإن وحدة نوع السرقات لا يمكن أن تعتبر معه هذه الجرائم المتعددة مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة . . . » ، وهو رد سليم من ناحية القانون ، ذلك بأن الجريمة متلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في باب المسؤولية الجنائية ، هي التي تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادىء الأمر ، على أن يجزىء نشاطه على أزمنة مختلفة وبصورة منظمة ، بحيث يكون كل نشاط

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الثابت أن الشيك لا يحمل إلا تاريخاً واحداً ، فإنه يكون في حكم القانون التجاري أداة وفاء ، لا أداة ائتمان ، ولو كان هذا التاريخ مخالفاً لحقيقة تاريخ تحرير الشيك .

٢ — القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب ، وليست المحكمة ملزمة بالتحدث على استقلال عن هذا العلم ، لأنه من القصد الجنائية العامة ، مادام المتهم لم ينازع أمام محكمة الموضوع في قيام هذا العلم لديه ، بل إنه يسلم في طعنه بقيامه إذ يقول إن المستفيد كان يعلم وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك .

٣ — يستفاد علم المتهم وقت إصدار الشيك بعدم وجود رصيد له ، من مجرد إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .

٤ — لا عبء في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ، بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره ، ولا يعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للساحب في البنك المسحوب عليه .
(القضية رقم ١٠٣٥ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٣

١٠ من أكتوبر ١٩٦٠

له للدفاع : الخبير ببحقه ؛ شهود ، طلب سماعهم .

١٣١

١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٠

١ — شيك : بدون رصيد ، قصد جنائي .
ب — حكم : قصور ، رد على دفاع المتهم .

المبادئ القانونية :

١ — القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات يتوافر لدى الجاني بإعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب .

٢ — إذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن يعنى بتحقيق ما يثيره من أن الجمعية التي يرأسها كان لها وقت إصدار الشيك رصيد قائم وقابل للسحب ، وهو دفاع هام ، لوصح لتغير به مصير الدعوى ، مما كان يقتضي من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يسوغ رفضه ، أما وهي لم تفعل مكتفية بقبولها إن الجريمة المسندة إلى المتهم قد اكتملت أركانها في جانبه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور مستوجباً للنقض .

(القضية رقم ١٠٣٤ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٢

١٠ من أكتوبر ١٩٦٠

تمت في المحكمة : ١٠ أكتوبر ١٩٦٠ . ولو كان مخالفاً
لنظامه تلويحاً بغيره ، لا يخلو من ذلك
بإدلاءه ، مع العلم ، بعدم نشاطه
ب ، د — قصد جنائي : ماهيته ؛ طبيعته ؛ توافره .
(القضية رقم ١٠٣٥ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

المبدأ القانوني :

إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بسماع شاهد النفي بل اقتصر على قوله : « إنه لم تسمع شهادة شاهد نفي المتهم ولا تكفى شهادة شهود الإثبات » ، وكانت المحكمة قد تناولت ما شهد به هذا الشاهد في التحقيقات ولم تعول عليها مطمئنة لشهادة شاهدي الإثبات للأسباب ، التي ذكرتها في حكمها ولم تر بعد ذلك محلا لاستدعائه لسماعه ، فيكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من إخلال بحق الدفاع على غير أساس .

(القضية رقم ١٣١ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيفي ونوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

١٣٤

١٧ من أكتوبر ١٩٦٠

أحكام عرفية : إلغاؤها ، إحالة الجنايات من المحاكم العسكرية .

المبدأ القانوني :

مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن إلغاء الأحكام العرفية ، أن إحالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها إنما يكون إلى محكمة الموضوع المختصة ، وهي محكمة الجنايات فتنتقل القضية من المحكمة التي كانت مختصة بنظرها إلى المحكمة التي انعقد لها الاختصاص الجديد .

(القضية رقم ١١٨٦ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٥

١٧ من أكتوبر ١٩٦٠

- أ - استدلال : قبض ، تلبس .
- ب - استدلال : تفتيش .
- ج - حكم : ضوابط التدليل .
- د - نقض : استدلال .
- هـ - حكم : تسببه ، بياناته ، الرد الضمني .
- و - دفاع : طلب التحقيق أو الرد عليه .

المبادئ القانونية :

١ - لا يبنى قيام حالة التلبس بالجريمة كون رجل الضبط القضائي قد انتقل إلى محل وقوعها بعد مقارقتها ، ما دام أنه بادر إلى الانتقال عقب عليه مباشرة على إثر ضبط الشخصين اللذين أحضرهما المخبر إليه بحملان آثار الجريمة بادية ، وشاهد تلك الآثار بنفسه . ما دام أن ضبط هذين الشخصين في الظروف التي أوردتها الحكم قد تم سليماً لما نمت عليه المظاهر الخارجية المنبئة عن ارتكاب جنحة ذبح لحوم خارج السلخانة ، والوضع المريب الذي وضع الشخصان المذكوران نفسيهما فيه ، مما يستلزم تدخل من استوقفهما للكشف عن حقيقة أمرهما ، وهو ما لا يعدو أن يكون تعرضاً مادياً وليس قبضاً بمعناه القانوني .

٢ - التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة في أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ، ولا يقتضى إجراؤه التعرض لحرمة الأفراد أو حرمة المسكن ، إجراء غير محظور ويصح الاستشهاد به كدليل في الدعوى .

المبادئ القانونية

١ — لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتنبية المتهم على تغيير الوصف أو تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ، وكل ما يشترطه هو تنبيه المتهم على ذلك التعديل بأى كيفية تراها المحكمة محقة لهذا الغرض سواء أكان التنبيه صريحاً أو بطريق التضمن أو باتخاذ إجراء ينم عنه في مواجهة الدفاع ويصرف مدلوله إليه . فإذا كان الثابت أن المحكمة قد استوضحت المتهم بإحراز سلاح نارى بما استبان لها في أثناء نظر الدعوى بعد اطلاعها على صحيفة الحالة الجنائية للمتهم ، من سابقة الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة في جنابة شروع في قتل ، فاعترف بها في حضور محاميه ، فإن ذلك يكون كافياً في تنبيه المتهم وتنبيه الدفاع عنه على الظرف المشدد المستمد من صحيفة حالته الجنائية التي كانت ملحقة بملف الدعوى ، وتكون المحكمة قد قامت باتباع أمر القانون ، في المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة .

٢ — خطأ الحكم في إثبات حصول الواقعة لا يؤثر على سلامته ، ما دام الأمر لا يتجاوز الخطأ المادى .

٣ — ما يثيره المتهم من أنه لم يضبط بالزراعة ، وإنما تم ذلك داخل منزله ، هو دفاع موضوعى لا يستلزم من محكمة الموضوع

٣ — التفتيش الذى أجراه الضابطان بشونة المتهم ، وهى مما لا ينعطف عليها حكم المسكن حسبما أورده الحكم من اعتبارات سائفة ، أمر لا يجرمه القانون والاستدلال به جائز .

٤ — لا يستفيد من بطلان القبض إلا صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلاً ، ولا شأن لغيره في طلب بطلان هذا الإجراء .

٥ — الدفع بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة رداً صريحاً ، ويكفى للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم بالإدانة .

٦ — الطلب الذى يتعين على المحكمة إجابته أو الرد عليه عند رفضه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمعها ويشتمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه .

(القضية رقم ١٢٠٢ سنة ٣٠ في رئاسة وعضوية السادة الأسانذة مصطفى كامل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى ونوفيق أحمد الحشن وحسن خالد المستشارين) .

١٣٩

١٨ من أكتوبر ١٩٦٠

١ — وصف التهمة: تنبيه الدفاع إلى تغييره أو تعديل التهمة . مثال . مواجهة المتهم بالسابقة في الحالات التي يعتبر توافرها ظرفاً مشدداً للعقوبة .

ب — حكم : تسبيب ، يافاته ، خطأ مادى .

ج — دفاع موضوعى : رد ضمنى .

أذى بشخصه من شيء يكون معه ، أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره عن مباشرين القبض عليه ، أو يوجدون معه في محبسه إذا أودع فيه .

المحكمة

« .. وحيث إن واقعة الدعوى .. أن المتهم كان جندياً ووضع تحت المراقبة لمخالفته التعليمات العسكرية ، إذ كان يذهب أثناء عمله إلى أماكن غير مسموح بها في وقت العمل .. وجد في إحدى الأماكن المذكورة وأحضره رجال المباحث إلى قائد الشرطة العسكرية ، ولما كان عمله يعد جريمة عسكرية فقد أمر بالتحفظ عليه في إحدى الغرف ، ومن مقتضى ذلك أن يجري تفتيشه ، وفي أثناء التفتيش عثر معه الباشجاويش على المادة المخدرة داخل حذائه .

وقد رد الحكم على دفاعه بشأن ظروف القبض عليه بقوله : « إن قانون الأحكام العسكرية صريح في أن من يرتكب أية جريمة عسكرية يتخذ ما يلزم من التدابير اللازمة للتحفظ عليه ، وتقدير الجريمة والتحفظ أمر متروك إلى القائد العسكري .. فيكون القبض والتحفظ الذي اقتضى إجراء التفتيش قد وقما صحيحين .. ولما كانت المادة الرابعة من قانون الأحكام العسكرية تنص على أنه : « عندما يرتكب أحد الأشخاص الخاضعين للأحكام العسكرية جنائية ما ، يقتضى اتخاذ ما يلزم من التدابير لأجل تحقيق قضيته بدون تأخير ، ويصير التحفظ على الجاني بحجزه في الحبس متى كانت الجنائية جسيمة ، أو اقتضت الحالة موافقة التحفظ عليه » . وجاء في المادة العاشرة أن سلطة تحديد نوع الإيقاف والحجز بالنسبة لصف الضباط هي في يد الضابط ذي الشأن

الرد عليه استقلالا ، وإنما فيما أوردته في شأن ظروف ضبط المتهم ومن يبان الأدلة التي أسست عليها ادانته واطراحها لأقوال شاهد النفي فيما أوردته من ذلك ، ما يكفي للرد ضمناً على دفاع المتهم .

(القضية رقم ٦٥٥ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبدالحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

١٣٧

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٠

جريمة عسكرية : استدلال ، تفتيش لمأوى الضبط القضائي بنس المادة ١٤٦ ج ؛ وتفتيش كاجراء تحفظي .

المبدأ القانوني :

إذا كان القبض الذي وقع على أحد جنود الجيش قد تم بناء على أمر الضابط المختص على النحو الوارد بالمادتين الرابعة والعاشرة من قانون الأحكام العسكرية ، فإن التفتيش الذي يجري عليه بعد ذلك وقبل دخوله إلى المكان الذي يعد للتحفظ عليه ، هو أمر يسيغه القانون . لأن هذا التفتيش وإن لم يكن نظير التفتيش الذي عده القانون من إجراءات الاستدلال التي تجوز لمأوى الضبط القضائي بالمعنى المشار إليه في المادة ٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن سند إباحته كائن في أنه إجراء تحفظي يسوغ لأي فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر القبض القيام به ، دفعاً لما قد يحتمل من أن يلحق المتهم

الآمر به . ولما كان القبض الذي وقع على المتهم قد تم بناء على أمر الضابط المختص ، وكان التفتيش الذي يجري عليه بعد ذلك وقبل دخوله إلى المكان الذي يعد للتحفظ عليه هو أمر يسيغه القانون ، لأن هذا التفتيش وإن لم يكن نظير التفتيش الذي عده القانون من إجراءات الاستدلال التي تجوز لمأموري الضبط بالمعنى المشار إليه في المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولكن سند إباحته كائن في أنه إجراء تحفظي يسوغ لأي فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر القبض القيام به دفعا لما قد يحتمل من أن يلحق المتهم أذى بشخصه من شيء يكون معه ، أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره ممن يباشرون القبض عليه ، أو يوجدون معه في محبسه إذا أودع فيه . . . » .

(القضية رقم ١٢١٣ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٨

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٠

- ١ — خيانة أمانة : سرقة .
- ب — غرة اتهام : وصف التهمة لا يقيد بها .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كانت الواقعة على الصورة التي أثبتتها القرار المطعون فيه أن المجنى عليه سلم مبلغ الخمسة الجنيهات للمتهم لاستعماله في أمر لمصلحته ، إذ كلفه إحضار مقابله ورقة صحيحة من مكان بعيد ، فذهب ولم يعد واختلس هذا المبلغ لنفسه ؛ فإن هذه الواقعة تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

٢ — مفهوم نص المادة ١٧٩ من قانون

الإجراءات الجنائية أن لغرة الاتهام أن تكيف الواقعة المعروضة عليها التكييف الذي تراه مطابقا للقانون ، وأن تسبغ عليها الوصف الذي تتحدد به تلك الجريمة في قانون العقوبات ، مادامت الواقعة تحتمل وصفاً آخر غير ذلك الوصف المقدم إليها .

(القضية رقم ١٢١٦ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٩

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٠

- ١ — رشوة : استغلال الوظيفة .
- ب — حكم : تسبيب ، بياناته .
- ج — تحقيق : اختصاص مكان .
- د — استدلال : تلبس بالرشوة .
- هـ — حكم : بياناته .

المبادئ القانونية :

١ — استحدث الشارع نص المادة ١٠٣ مكرراً ، مستهدفاً به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة ، وشمولها من يستغل وظيفته من الموظفين العموميين والذين ألحقهم الشارع بهم في هذا الباب للحصول من ورائها على فائدة محرمة ، ولو كان ذلك على أساس الزعم بأن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفة المتهم هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية — وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور هذا الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص —

فإذا كان الحكم قد دلل تدليلاً سائفاً على صدور هذا الزعم من المتهم فلا معقب عليه فيه .

٢ - ما استخلصه الحكم من تراخي المتهم باعتباره رئيساً لقلم عمال اليومية والخدمة السائرة بمصلحة الطيران المدني التي يعمل بها المبلغ ، في اتخاذ الإجراءات في الطلب الذي قدمه المبلغ المذكور لامتحانه وترقيته ، لاتعارض فيه مع ما انتهى إليه بعد ذلك من أن المتهم طلب لنفسه مبلغاً من النقود ثم قبل من المبلغ ثلاثة جنهات على سبيل الرشوة لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته ، هو تسهيل الإجراءات لامتحانه وترقيته لوظيفة رئيس عمال الحدائق ومساعدته في الترقية إليها دون من يتقدمه في نتيجة الامتحان . ذلك أن الواضح من مدونات الحكم أن الإجراءات التي أشار إليها المتصلة بتقديم الطلب قد تمت قبل طلب الرشوة وقبول المتهم مبلغاً ، وهي إجراءات لا شأن لها بما زعمه المتهم للمبلغ .

٣ - متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات التي بدأت على يد سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة ، تجيز للتحقق أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق في أي مكان آخر غير الذي بدأ فيه ، ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني .

٤ - ما أثبتته الحكم في صدد توافر حالة التلبس إنما عني به ضبط المتهم على إثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه من قبل ؛ ذلك بأن جريمة الرشوة قد انعقدت قانوناً بذلك الاتفاق الذي تم بين الراشي والمرتشي ، ولم يبق إلا إقامة الدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم الرشوة .

٥ - خطأ الحكم في خصوص تاريخ الواقعة لا يعيبه ، مادام أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون في الواقعة ، ولم يدع المتهم أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة .

المحكمة

« . . لما كان التعديل المدخل بالمرسوم بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، على الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، قد أحدث تغييراً في طبيعة شرط الاختصاص بالوظيفة في جريمة الرشوة ، فقد استحدث نص المادة ١٠٣ مكرراً ، الذي يجري على أنه يعتبر مرتشياً ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة (١٠٣) ، كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل يزعم أنه من أعمال وظيفته ، أو للامتناع عنه ؛ مستهدفاً بذلك الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة ، وشمولها من يستغل ، من الموظفين العموميين والذين ألحقهم الشارع بهم في هذا الباب ، وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم . ويكفي لمساءلة الجاني

١٤٠

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٠

- أ - قبض : تنفيذ الحكم ، اختصاص إقليمي .
 ب - تفتيش : استيقاف ، فتح باب سيارة .
 ج - دفاع : طلب التحقيق . إجابته أو الرد عليه .
 د - إبداءه أمام هيئة غير التي حكمت .
 هـ - نقض : مواد مخدرة ، قانون أصلح .

المبادئ القانونية

١ - ما يثيره المتهم من تجاوز المخبر حدود اختصاصه الإقليمي مردود بأن الحال لا يمت بصلة إلى إجراء القبض على مرتكبي الجريمة ، وهو إجراء من إجراءات التحقيق ؛ وإنما بالبحث عن متهم هارب من التنفيذ يستلزم القانون تعقبه لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه .

٢ - فتح مخبر باب مقعد القيادة ، بحثاً عن محكوم عليه فار من وجه العدالة ، أمر داخل في نطاق تنفيذ المهمة التي كلف بها ، والتي تتيح له استيقاف السيارة ، ولا يعد فعله تفتيشاً .

٣ - إذا كان الثابت أن المتهم لم يتمسك أمام الهيئة التي سمحت المرافعة بطلب كان قد تمسك به أمام هيئة أخرى ، فإنه لا يكون له أن يطالب بالرد على طلب لم يیده أمام الهيئة التي حكمت في الدعوى .

٤ - إذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة مع المتهم على النحو الثابت بالحكم ترشح إلى أن المتهم كان يحرز تلك المواد بقصد الإتجار ؛ فإن لمحكمة النقض ، عملاً

على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذي يطلب الجمل لأدائه يدخل في أعمال وظيفته ، والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية . وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور هذا الزعم فعلاً من الموظف ، دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم . .

ولما كان تحديد الحكم مكان طلب الرشوة بدائرة قسم الأربكية له مأخذه . . يكون الإذن الصادر من وكيل نيابة الأربكية بالقبض على الطاعن وتفتيشه قد صدر ممن يملكه وينتج أثره القانوني ، وكان من المقرر . . أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات التي بدأت على يد سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة يجز للمحقق أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق في أي مكان آخر غير الذي بدأ فيه ، ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني . .

ولما كان ما أثبتته الحكم في صدد توافر حالة التلبس إنما عني به ضبط المتهم على إثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه من قبل ، ذلك بأن جريمة الرشوة قد انعقدت قانوناً بذلك الاتفاق الذي تم بين الرائي والمرثي ، ولم يبق إلا إقامة الدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم مبلغ الرشوة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . . . »

(القضية رقم ١٢١٧ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

من رجال الضبطية القضائية، أو أن يكون مأذوناً بذلك من سلطات التحقيق . كما يقول الطاعن إن رائحة المخدر لم يشتمها المخبر إلا بعد أن استوقف العربى وفتح بابها ، فالجريمة لم تكن مشهودة والعربى سائرة أو واقفة ؛ كما يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه قال بأن المخبر فتح باب العربى فشم الرائحة فى حين أن الحكم أثبت أن عسكرى المرور لم يشتم رائحة إلا بعد أن عبث المخبر بمحتويات السلة ورفع منها الجواقة التى كانت موضوعة فوق المخدر ؛ ولم يبين الحكم علة ترجيحه لأقوال المخبر دون عسكرى المرور والسائق وبلوكامين المرور بسدد واقعة الشم ، مما يشير إلى أن المخبر عمد إلى السلة وفتشها حتى عثر على المخدر فيها ، ولم تكن الجريمة قبل ذلك مشهودة .

ويقول الطاعن فى الوجه الثانى إن الحكم مشوب بخطأ الإسناد وقصور فى التسيب . ذلك أن الحكم اعتمد على أقوال المخبر والخفير والسائق وتابع صاحب البضاعة المحملة فى السيارة ، ولم تسمع المحكمة سوى أقوال المخبر مع تمسك الدفاع بضرورة سماع جميع شهود الإثبات ، إلا أن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلب بمقولة إن النيابة لم تستطع الاستدلال عليهم . .

ولما كان تصرف المخبر يدخل فى نطاق المهمة التى كلف بها والتى تبيح له استيقاف السيارة بحثاً عن المحكوم عليه الفار من وجه العدالة ، فما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير مقبول ، كما أن الثابت . . أن الدفاع . . طلب ضم أوراق التنفيذ الخاصة بالمتهم الهارب بجلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ فقط ، ثم تأجلت الدعوى مراراً بعد ذلك ولم يتمسك المتهم بهذا الطلب ؛ ثم نظرت القضية أخيراً بجلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٥٩

بالرخصة المخولة لها بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، ولما كان القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى يونيه سنة ١٩٦٠ ، هو القانون الأصلى للمتهم بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يجب نقض الحكم وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد فى خصوص العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها على المتهم .

المحكمة

« . . حيث إن . . الحاضر عن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بىطلان القبض والتفتيش على أساس أن من تولاه مخبر مكتب مخدرات القاهرة ، وأن القبض والتفتيش وقع فى حدود مديرية الشرقية ، ولم تكن هناك حالة تلبس ؛ وقد رفضت محكمة الموضوع هذا الدفع إستناداً إلى أن المخبر كان مكلفاً بالبحث عن متهم هارب ومن حقه أن يتجاوز حدود اختصاصه الإقليمى وأن يستوقف العربات والأشخاص فى الطريق لإجراء هذا البحث ، فإذا كان قد فتح باب سيارة الطاعن فشم رائحة الحشيش فتكون حالة التلبس قائمة ، وتبيح للمخبر اقتياد الطاعن لأقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى . .

ويضيف الطاعن بأنه على فرض أن المخبر كان مأذوناً بالقبض فليس له أن يتجاوز اختصاصه الإقليمى . وإذا جاز له أن يتدخل للقبض على شخص معين فليس له أن يقتحم المساكن ، ولا أن يفتش العربات والأمتعة الخاصة ، إلا أن يكون

وهي الجلسة التي صدر فيها الحكم ، وكانت المحكمة مشكلة بهيئة أخرى غير الهيئة التي أبدى الطلب أمامها ، ولم يتمسك التهم بالطلب ؛ فإذا كان الظاهر . . أن التهم لم يتمسك أمام الهيئة التي سمعت المرافعة بدفاعه ، بل كان تمسكه بذلك أمام هيئة أخرى غير التي حكمت في الدعوى ، فإنه وقد تغيرت الهيئة كان من الواجب عليه إذا أراد الاستمرار في التمسك بدفاعه أن يثيره أمام الهيئة الجديدة . وإذا هو لم يفعل فلا يكون له أن يطالب بالرد على دفاع لم يبد أمامها .

وفيما يتعلق بما يثيره الطاعن من أن المخبر على فرض أنه كان مأذوناً بالقبض فليس له أن يتجاوز اختصاصه الإقليمي ، فإنه مردود بأن الحال لا يمت بهالة إلى إجراء القبض على مرتكبي الجريمة — وهو إجراء من إجراءات التحقيق ، وإنما بالبحث عن متهم هارب من التنفيذ يستلزم القانون تعقبه لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه . .

وفيما يتعلق . . بما يثيره الطاعن في صدد ما أجراه المخبر من فتح باب مقعد السيارة للبحث عن الشخص الهارب ، فإنه داخل في نطاق تنفيذ المهمة التي كلف المخبر بها ، ولا يعد تفتيشاً كما يدعى الطاعن ، وفيما يتعلق بما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يبين علة ترجيحه لأقوال المخبر دون عسكري المرور والسائق بصدد واقعة الشم ، فهذا مردود بما ذكره الحكم في هذا الصدد من : « أن جسامه كمية المواد المخدرة تقطع بصحة ما شهد به المخبر من أنه شم رائحتها ، ولا يقدح في ذلك ما قرره قائد السيارة وباقي الشهود من أنهم لم يشتموا هذه الرائحة ، فإنه من المحتمل جداً أن يكون مرجع هذه الأقوال إلى رغبة هؤلاء الشهود في نفي كل شبهة ضدهم بسبب تركهم الاتهم في السيارة وهو يحرز المواد المخدرة ؛

كما أنه من المحتمل أن يكونوا غير عليمين براحة هذه المواد على خلاف المخبر الذي تمكنه خبرته من شم هذه الرائحة » ، وهذا الرد كاف في تنفيذ دفاع الطاعن .

« وحيث إنه فيما يتعلق بما يثيره الطاعن من أن المحكمة لم تسمع سوى أقوال المخبر دون باقي الشهود ، فإن اثبات . . أن الدفاع عن التهم لم يعترض على ما ذكرته النيابة من عدم الاستدلال على الشهود الغائبين وترافع في الدعوى دون أن يطلب مماعهم ، مما يعد تنازلاً عن استدعائهم ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أمرت بتلاوة أقوال الشهود ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

« وحيث إنه فيما يثيره الطاعن من استبعاد الحكم لأقوال البلوكامين عبد القادر والعسكري عطيوه ، فردود بما ذكره الحكم في هذا الصدد » إن ما قرره جندي المرور عطيوه محمد — شاهد النفي — من أنه لم يسمع التهم وهو يعترف ابتداء للمخبر بملكته للسلة ، فإن المحكمة لا تعول على شهادة البلوكامين في التحقيق من أنه ركب على رفرف السيارة من نقطة المرور إلى مدينة القاهرة إذ الظاهر أنه وهو يركب على رفرف لم يكن في حالة تبيح له أن يسمع الحديث بين المخبر والتهم » وهذا الرد فيه التبرير الكافي لاستبعاد المحكمة لأقوال البلوكامين ، وعدم التعويل عليها ؛ فضلاً عن ذلك فإنه من المقرر أن للمحكمة وهي تقدر الدليل أن تأخذ بأقوال من تظمن إليه من أقوال الشهود دون من أطرحت أقوالهم .

« .. وحيث إنه لما كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة مع الطاعن ، كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه ترشح إلى أن التهم كان

المحكمة

« .. حيث إن الحكم .. وبعد أن حصل الحكم أقوال الشهود عرض إلى الدفع الذي أثاره المدافع . من بطلان التفتيش الذي أجراه الضابط لعدم ثبوت نذبه لتنفيذه كتابة ، وخلص إلى بطلان هذا التفتيش تأسيساً على أن هذا النذب لم يكن مطابقاً للقانون ، كما تناول الحكم أدلة الدعوى فأبدى عدم اطمئنانه إلى واقعة إحراز المطعون ضده للجواهر المخدرة التي نسب إليه إحرازها لما أورده من أسباب تبرر إقناعه لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم من تقرير قانوني خاطيء في قوله اشتراط أن يكون من أجرى التفتيش من مأموري الضبط مأذونا بذلك كتابة من المأمور الصادر له الإذن من سلطة التحقيق والمخول بمقتضاه نذب غيره لإجرائه ، وما ذكره الحكم من ذلك غير صحيح قانوناً ، لأنه طالما أن الإذن الصادر من النيابة في هذه الحالة ثابت بالكتابة فلا محل لاشتراطها في أمر النذب الصادر من المندوب الأصيل ، لأن من أجرى التفتيش في هذه الحالة إنما أجراه باسم النيابة العامة الآمرة ، لا باسم من نذبه له ، وكان هذا الخطأ القانوني لا يعيب الحكم ما دام قاضي الموضوع قد عول في تكوين عقيدته بتبرئة المطعون ضده على عدم اطمئنانه إلى صلتته بالجواهر المخدرة موضوع الاتهام بعد أن ألم بأدلة الدعوى ، ولم يقتنع وجدانه بصحتها بما لا يجوز معه مصادره في اعتقاده ، يستوى في ذلك صحة التفتيش أو بطلانه من ناحية القانون .. »

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً . »
(القضية رقم ١٢٢٢ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

محرزاً تلك المواد بقصد الاتجار ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقد صدر في يونيو سنة ١٩٦٠ هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية وتقدير ما يستحقه المتهم منها بإثنتي عشرة سنة أشغلاً مشاقة ، وذلك بالإضافة إلى العقوبات الأخرى المقررة بها .

(القضية رقم ١٢١٩ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٤١

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٠

حكم : تسببه ، خطأ في بعض الأسباب . صحيحاً بما بقى منها . مثال في الرد على الدفع ببطلان التفتيش .

المبدأ القانوني :

إذا كان قاضي الموضوع قد عول في تكوين عقيدته بتبرئة المتهم على عدم اطمئنانه إلى صلتته بالجواهر المخدرة ، بعد أن ألم بأدلة الدعوى ووزنها ، ولم يقتنع وجدانه بصحتها بما لا يجوز معه مصادره في اعتقاده ، فإن الحكم بعد ذلك لا يعيبه ما انطوى عليه من خطأ قانوني ، إذ اعتبر التفتيش باطلاً ، وهو صحيح . يستوى في ذلك صحة التفتيش أو بطلانه من ناحية القانون .

١٤٢

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٠

انتهاك حرمة ملك الغير : المادة ٣٧٠ ع ، قصد جنائي .

المبدأ القانوني :

فناء البيت ودرجه هما من ملحقاته المتصلة به اتصالاً مباشراً ، والمخصصة لمنافعه ؛ فالدخول إليهما بقصد ارتكاب جريمة معينة أو غير معينة ، يقع تحت طائلة العقاب طبقاً للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات .

المحكمة

«... وحيث إنه .. بينما كان الشرطي سعيد محمد أبو العلامير في دائرة حراسته ، إذ تقدم إليه المتهم الطاعن وسأله عما إذا كان بعض ذويه قد دخلوا مسكن المجنى عليه فأجابه سلباً ، ثم دخل الطاعن إلى المنزل وصعد درجات سلمه وتلفت يمنة ويسرة وجرج ، فاستراب فيه الشرطي وفي تلك الأثناء حضر جرجس فرج نسيم وأخبر الشرطي المذكور أن للتم لا يقطن بهذا المنزل ، وأنه شاهده مضطرباً مما يرجح معه أنه كان يقصد ارتكاب جريمة سرقة ؛ واستند الحكم المطعون فيه في إدانة الطاعن إلى أقوال هذين الشاهدين ، ورد على دفاع الطاعن من أنه كان يراقب سيدة معينة مخطوبة لصهره تسير مع رجل غريب فتبعها إلى أن دخلت الشارع الذي به المنزل محل الحادث ثم اختفت عن نظره فدخل لبحث عنها ، وأنه لم يذكر للشرطي هذه الرواية لحجله من ذكرها . رد الحكم على هذا الدفاع بما يفيد أن المحكمة أطرحته لأنها لم تطعن إلى صدقه بعد أن ثبت لها أن تلك السيدة كانت في منزلها

ليلة الحادث ولم تبرحه ، ولما كان ما قاله الحكم فيما تقدم وأسس عليه قضاءه تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ، ذلك أن فناء البيت ودرجه هما من ملحقاته المتصلة به اتصالاً مباشراً والمخصصة لمنافعه ، فالدخول إليهما بقصد ارتكاب جريمة معينة أو غير معينة يقع تحت طائلة العقاب طبقاً للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ، ولما كانت محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الوقائع والأدلة قد استخلصت من ظروف الدعوى توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ، وهو قصد ارتكاب جريمة ، وكان استخلاصها سائغاً مؤدياً إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل .. » .

(القضية رقم ١٢٢٩ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفى كامل والسيد أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش وحسن خالد المستشارين) .

١٤٣

٢٥ من أكتوبر ١٩٦٠

اختلاس أموال أميرية : الأمناء على الودائع .

المبدأ القانوني :

يراد بالأمناء على الودائع كل شخص من ذوي الصفة العمومية أو تمن بسبب وظيفته أو عمله على مال ؛ ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع ، وإنما يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته ، أو كان مكلفاً بذلك من رؤسائه ممن تخولهم وظائفهم التكليف به ، أو أن تكون عهدته التي يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابي

أو إدارى . فإذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وهو قائم بخدمة عامة بالمدرسة قد تسلم المسلى بموجب إيصال موقع عليه منه بصفة كونه أميناً لمخزن المدرسة ، ووقع على هذا الإيصال أعضاء لجنة التمرين بها ، وقد اعترف المتهم بتوقيعه على الإيصال ، كما شهد الشهود بأن مخزن المدرسة في عهده ، فإن الحكم إذ اعتبره من الأمانة على الودائع يكون صحيحاً في القانون .

(القضية رقم ١٢١٤ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة وعادل يونس وعبدالحسيب عدى ومحمود اسماعيل وحسن خاله المستشارين) .

١٤٤

٣١ من أكتوبر ١٩٦٠

١ - تحقيق : تفتيش : إذن ، تنفيذ ، ورقة الإذن ، غوى الإذن بأي طريق .
ب - إثبات : شهادة ، تقديرها .
ج - دفاع ، لا يستأهل رداً .

المبادئ القانونية :

١ - لا يشترط القانون إلا أن يكون الإذن بالتفتيش ، شأنه في ذلك شأن سائر أعمال التحقيق ثابتاً بالكتابة ، وفي حالة الاستعجال قد يكون إبلاغه بالمسرة أو بريقة أو بغير ذلك من وسائل الاتصال ؛ ولا يلزم وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب ، لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات التحقيق ، وهي بطبيعتها تقتضى السرعة ، وإنما الذى يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفحوى

الإذن أصل ثابت في أوراق الدعوى .

٢ - من سلطة قاضى الموضوع أن يلتفت عما بين أقوال الشهود من خلاف لا يؤثر في جوهر الشهادة ، مادام الحكم قد أورد أقوال الشهود بما لا تناقض فيه .

٣ - لا يستأهل دفاع المتهم رداً من المحكمة عند ظهور بطلانه .

(القضية رقم ١٢٣٦ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٥

٣١ من أكتوبر ١٩٦٠

١ - اختلاس أموال أميرية : عقوبة ، نقض .
ب - غرامة نسبية : جرعة تامة ، شروع .
ج - نقض : طعن ، أثره ، نسبيته .

المبادئ القانونية :

١ - يكفى أن يكون المال موضوع جنائية الاختلاس المنصوص عنها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه ، حتى يعتبر مسئولاً عنه . ولما كان تسليم المال إلى المتهم على الصورة التى أثبتتها الحكم يتلزم معه أن يكون أميناً عليه ، فإنه إذا اختلسه يعد مختلساً لأموال أميرية مما نصت عليه المادة المذكورة .

٢ - أعلن المشرع صراحة بإيراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة التامة ، ولو شاء أن يلحق المحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة

الأول ما ذهب إليه الدفاع من أن نية الاختلاس منعدمة في حقه بمقولة إنه إنما أراد نقل البرميل إلى منزلة لحفظه عنده باعتباره يمثل زيادة في عهده لحين الانتهاء من الجرد الذي كان متوقفاً لإجراؤه فيعيده إليه ، إذ فضلاً عن أن هذا القول يميزه الدليل المقنع عليه ، وعلى جدية نوايا هذا المتهم المزعومة ، فإن فيه إباحة للمتهم وأمثاله — الأمانة على الودائع — غير مقبولة ولا يقرها قانون أو عرف على نقل أموال الدولة من مواضعها الأمنية وتعرضها للفقد أو الاختلاس ، وعلى أية حال فإن المحكمة تستخلص من أوراق الدعوى وملابسات الحادث أن المتهم قد قصد اختلاس برميل الزيت الفائض عنده في عجلة وطيش واضحين قبل الجرد المقول به بالذات ليتم له غرضه من هذا الاختلاس قبل تعذر ذلك عليه بعد إحصاء البرميل بين محتويات مخزنه عند الجرد . ولما كان هذا البيان تتوافر به نية الاختلاس كما يتطلبها القانون ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

أما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه من فساد الاستدلال باعتبار ذهابه إلى محل عمله يوم الجمعة وهو يوم عطلة رسمية دليلاً عليه فلا أثر لذلك في سلامة الحكم ، ولا ينال من سلامة الأدلة التي أوردها واطمأن إليها ؛ أما ما يثيره الطاعن في شأن اعتبار الأفعال المسندة إليه ونقل البرميل موضوع الاتهام بعيداً عن مخزن المهددة ، وأن ذلك لا تتوافر معه جناية الشروع في اختلاس الأموال الأميرية ، فإن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعنين قد تسلا إلى مخزن عهدة أولهما في الساعة الثانية من مساء يوم الحادث ، وتعاونوا مع أحد الحمالين على نقل برميل الزيت على عربة من عربات الجر وبعداً به حوالى

النفسية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ سالفه الذكر ، يؤيد هذا النظر أن الغرامة النسبية يمكن تحديدها على أساس قيمة ما اختلسه المتهم أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجريمة التامة طبقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات ؛ أما في حالة الشروع فتحدد تلك الغرامة غير ممكن .

٣ — يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه باستبعاد الغرامة النسبية المقضى بها على كل من الطاعنين مادام العيب القانوني الذي لحق بالحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثاني الذي لم يقبل طعنه شكلاً ، وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

المحكمة

« .. يكفي أن يكون المال موضوع جناية الاختلاس المنصوص عنها في المادة ١١٢ عقوبات قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولاً عنه ، و . تسليم المال إلى الطاعن على الصورة التي أثبتتها الحكم يتلزم معه أن يكون أميناً عليه ، فإذا اختلسه فإنه يعد مختلساً لأموال أميرية .. ولا جدوى فيما يثيره الطاعن في هذا الشأن ، لأنه بحكم أنه قائم بخدمة عامة ، وأن المال الذي كان بين يديه هو مال الدولة ، فإنه تتحقق بذلك الجناية المنصوص عنها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، والعقوبة المفيدة للحرية المحكوم بها مقررلة لهذه الجناية أيضاً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن نية الاختلاس لدى الطاعن الأول بقوله : « إنه لا يغير من ثبوت الاتهام قبل المتهم

§ ١١٨ و ٢ من قانون العقوبات ؛ وهذه المواد والمادتين ٤٠ § ٢ و ٣ و ٤١ عقوبات في حق الثاني ؛ لما كان ذلك ، وكان لا يجوز توقيع أية عقوبة ما لم يكن قد نص عليها القانون كجزاء لذات الفعل المنسوب إلى اللّتهم عملاً بقاعدة : « لا عقوبة بغير نص » ، ومن ثمّ فعلى القاضى التزام حد النص للعقاب المقرر وعدم تجاوزه .

لما كان ذلك ، وكان للشرع قد أعلن صراحة بإيراده للمادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة الأصلية ، ولو شاء أن يلحق المحكوم عليه في الجريمة الشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ من قانون العقوبات مالف الذ كر يؤيد هذا النظر أن الغرامة النسبية يمكن تحديدها على أساس قيمة ما اختلسه أو استولى عليه اللّتهم من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجريمة التامة طبقاً لنص المادة ١١٨ عقوبات — أما في حالة الشروع فتحدد تلك الغرامة غير ممكن ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه باستبعاد الغرامة النسبية المقررة بها على كل من الطاعنين ، ما دام العيب القانونى الذى لحق الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثانى الذى لم يقبل طعنه شكلاً وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الفصية رقم ١٢٣٧ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة)

١٤٦

٣١ من أكتوبر ١٩٦٠

استدلال : اختصاص مكانى للمأمورى الضبط القضائى ؛ تحقيق ، تفتيش ، إذن ، تنفيذ ؛ نقض ، أسباب جديفة .

عشرة أمتار . . عن الخزن الذى كان به حيث فاجأهما الخفير وضبطهما متلبسين بالجريمة ، وقد دانهما الحكم للطعون فيه الأول بجريمة الشروع فى الاختلاس والثانى بالاشتراك معه فى مقارقتها ، وطبق فى حق الطاعن الأول المواد ١٧ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ١١٢ ، ٢ § ١١٨ من قانون العقوبات .

ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تعتبر جريمة اختلاس تامة ، وليست شروعا ، كما ذهب الحكم للطعون فيه ، ما دامت نية المختلس قد انجهدت كما أثبت الحكم إلى التصرف فى المال الذى كان فى حيازته ، إلا أن هذه المحكمة على الرغم مما سبقت الإشارة إليه من التكييف القانونى الصحيح للواقعة لا تستطيع مع ذلك أن تمس العقوبة المحكوم بها حتى لا يضار الطاعن بالظمن للرفع منه وحده . لما كان ذلك ، وكان باقى ما جاء بأسباب الظمن فى شأن عدم مناقشة دفاع الطاعن الأول والرد على ما أثاره فى حق من ضبطه متلبساً بجريمته ، وأنه هو الذى إفق له الاتهام ، فإن الحكم للطعون فيه قد اعتمد على أقوال هذا الخفير واطمأن إليها بالإضافة إلى أقوال الجمال الذى استعان به الطاعن وشريكه — وهذا يكفى لتبرير اقتناع المحكمة بالادانة وما يثيره الطاعن هو من قبل الدفاع الموضوعى الذى لا تلزم المحكمة بالرد عليه ، ما دام هذا الرد مستفاداً ضمناً من قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التى أحاط الحكم بها . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له أساس .

« وحيث إنه لما كان الحكم للطعون فيه قد دان الطاعنين — أولهما بجريمة الشروع فى اختلاس برميل الزيت المسلم إليه باعتباره أميناً عليه ، والثانى باعتباره شريكاً فى تلك الجريمة وطبق فى حق الأول المواد ١٧ و ٤٥ و ٤٦ و ١١٢

المبدأ القانوني

الأصل أن ضابط البوليس إنما يباشر أعمال وظيفته في دائرة اختصاصه ، فإذا كان المتهم قد دفع بيطلان إجراءات التفتيش على أساس أن الضابط الذي باشرها لم يكن مختصاً بحسب المكان ، ولم يقدم الدفاع دليلاً على ذلك ، فإنه ليس على المحكمة أن تتحرى حقيقة الاختصاص بتحقيق تجريه بناء على ذلك القول المجرد ، ولا عبء بالشهادة الإدارية التي قدمها المتهم أمام محكمة النقض ، ما دام قد فاته أن يقدمها لمحكمة الموضوع لتبدي رأيها فيها .

(القضية رقم ١٢٤٠ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٧

٣١ من أكتوبر ١٩٦١

١ - هود : صوره .

ب - سرقة : تسبب ، بياناته بالنسبة للقصد الجنائي .

المبادئ القانونية

١ - يصح للمحكمة تطبيق حكم المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومعاملة المتهم على أساسها عند توافر شروطها مهما تطل المدة بين ارتكاب المتهم للجريمة التي يعتبر عائداً على أساسها وبين الحكم عليه فيها .

٢ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة ، ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها المحكمة تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته إضافة ما اختلسه للملك .

المحكمة

.. لما كان التحدث عن نية السرقة استقلالاً في الحكم أمر غير لازم ، مادامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها المحكمة تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعله إضافة ما اختلسه للملك ، وكان ما استطرده إليه الدفاع عن تلفيق التهمة هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستأهل رداً خاصاً — بل يستند الرد عليه من قضاء المحكمة بإدانة الطاعن للأدلة الكافية التي أوردها . لما كان ذلك ، وكانت حالة العود في حكم المادة ٤٩ § ٢ عقوبات توافر متى ثبت أن الشخص قد حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر ثم ثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد سبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها آخرها بحبسه سنتين مع الشغل لشروعه في سرقة بتاريخ ١٩/٥/١٩٤٩ وكان قد ارتكب الجريمة المسندة إليه في ليلة ١٤/٣/١٩٥٤ فإنه ، يعتبر عائداً في حكم المادة ٤٩ § ٢ من قانون العقوبات ويصح للمحكمة تطبيق حكمها عليه ومعاملة على أساسها مهما تطل المدة بين ارتكابه للجريمة التي يعتبر عائداً على أساسها وبين الحكم عليه فيها ، ولما كانت موجبات الرأفة أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ، كما أن شهادة النفي متروك تقديرها كذلك لمحكمة الموضوع — ولما أن لا تأخذ بها وشأنها في ذلك هو شأنها في تقدير أدلة الإثبات .. » .

(القضية رقم ١٢٤٤ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٨

٣١ من أكتوبر ١٩٦٠

اختلاس أشياء معجوزة : جرمته التامة .

المبدأ القانوني :

تم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ؛ وذلك لما ينطوي

عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ، ومن مخالفة لواجب الاحترام لأوامر السلطة التي أوقعتة . ولا يعني الحارس من العقاب احتجاجه بأن الشيء المحجوز عليه مملوك لآخر ، إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه لمالكه حتى يقضى لهذا من الجهة المختصة بإلغاء الحجز .

(القضية رقم ١٢٤٧ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

قَضَاءُ حَكْمَةِ النِّقْصِ الْمَدَنِيِّ

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد نائب رئيس المحكمة وعبد السلام بليغ ومحمود القاضي وأحمد زكي محمد ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين) .

١٤٩

٢ من فبراير ١٩٦١

١ - حراسة : رعايا إيطاليا، مواعيد سقوط الحق .
ب - حكم : تدليل ، قصور ، دفاع جوهري ،
إغفال الرد عليه .

المبادئ القانونية :

١ - النص في المادة ٢٢ من الأمر العسكري ١٥٨ معدلة بالأمر ٥١٧ على أن «تمد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي سرت أو التي تسرى ضد الرعايا الموضوعين في الحراسة الخاضعين لهذا الأمر إلى تاريخ العمل به ، ، لم يكن استحداثاً لحكم جديد ، وإنما كان تنظيماً قصد به استمرار واستقرار أوضاع قانونية سابقة اقتضتها التداير اللازمة في شأن الاتجار مع ملكة إيطاليا ورعاياها ، وإجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بأملاكهم ، وصدرت بها جملة أوامر عسكرية وقرارات وزارية تدور جميعها في فلك واحد وترى إلى تحقيق فكرة واحدة هي حماية حقوق الرعايا الإيطاليين الموضوعين في الحراسة من السقوط ، ويتعين إذن الرجوع إليها للتعرف على مقصود الشارع ومراده من عبارة : «تمد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات ، الواردة

في المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ - وبالرجوع إلى هذه الأوامر والقرارات ، يبين أنها كانت تقصص عن هذا الغرض تارة بقولها : «توقف أو تمد ، ، وأخرى بقولها : «توقف أو تؤجل ، ، مما يقطع بأن كلمة «توقف ، أو «تمد ، أو «تؤجل ، ، إن هي إلا أوصاف وضعت للتعبير عن مدلول قانوني واحد ، هو وقف مواعيد السقوط على الوجه المقرر في الاصطلاح القانوني .

وقد نص الأمر العسكري ٧٣ على أن : «جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الرعايا الإيطاليين الموضوعين في الحراسة والتي تحل بين ١٢ يونيو سنة ١٩٤٠ و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ توقف أو تمد لمدة أربعة أشهر ، ، ومن بعده صدر الأمر ٩١ والأمر ١٤١ بوقف هذه المواعيد أو تأجيلها لمدة أخرى متتالية تنتهي فيما بين ١٢ من يونيو سنة ١٩٤١ و ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤١ ، ثم صدر الأمر ١٥٨ ونص في المادة ٢٢ منه على أنه : «يجوز بقرار من وزير المالية أن تمد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الرعايا الموضوعين

سنوات المقررة لسقوط الحق في المطالبة بها .
 ٢ - إذا كانت الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه أنه لم يرد على ما تمسكت به في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف من دفاع جوهرى مؤداه أن الأمر العسكرى ١٥٨ الصادر فى ١٧ من يوليو سنة ١٩٤١ لم يتضمن أى نص بمد مواعيد سقوط الحق التى تسرى ضد الرعايا الإيطاليين الموضوعين فى الحراسة، وإنما قضى بمد هذه المواعيد الأمر ٥١٧ الصادر فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٤؛ وإذ ألغى المرسوم بقانون ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ الأحكام العرفية، ونص فى المادة الخامسة منه على استمرار العمل بنظام الحراسة المقرر بمقتضى الأوامر ١٥٨، و ٢٠٦، و ٢٠٩، و ٢١٥، دون أن ينص على استمرار العمل بالأمر ٥١٧، فإن هذا الأمر الأخير يكون قد سقط بإلغاء الأحكام العرفية وبعدم النص فى المرسوم الصادر بإلغائها على استمرار العمل به، وكان يبين من المذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف أن الطاعة لم تتمسك فيها بشئ من هذا الدفاع الذى تنمى على الحكم إغفاله وعدم الرد عليه، وإنما جرى دفاعها... على نحو آخر هو المقابلة بين نصوص المرسوم بقانون ١٠٣ لسنة ١٩٤٥، والرسوم بقانون ١٠٤ لسنة ١٩٤٥، وما انتهت إليه من أن المرسوم بقانون ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ نص فى المادة الرابعة منه على وقف التقادم بالنسبة للأشخاص الذين كانوا

فى الحراسة إلى التواريخ التى يحددها، وفى ضوءه وإعمالاً له صدر القرار وزارى ١٨٧ لسنة ١٩٤١، والقرار وزارى ٤٥ لسنة ١٩٤٢، والقرار وزارى ١٥٥ لسنة ١٩٤٢، بالوقف لمدد أخرى تنتهى فيما بين ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ و ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٣؛ ولم تصدر بعد ذلك قرارات وزارية أخرى بمد هذه المواعيد لمدد تالية. واستمر هذا الوضع قائماً إلى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٤ حيث صدر الأمر ٥١٧ بتعديل المادة ٢٢ من الأمر ١٥٨ على وجه من شأنه أن يسد هذا الفراغ وأن يجعل جميع مواعيد السقوط التى سرت أو التى تسرى ضد الرعايا الموضوعين فى الحراسة وحدة متصلة وممتدة إلى تاريخ انتهاء العمل به. ولما كان ذلك وكان الأمر ١٥٨ لم ينته العمل به إلا فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٨، تاريخ نشر المرسوم الصادر فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بإنهاء النظام المقرر بمقتضى المرسوم بقانون ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ بالنسبة لدولة إيطاليا ورعاياها، فإن مواعيد سقوط الحق فى المطالبة بقيمة السكوبونات الخاصة بسندات الدين المصرى الموحدة المرفوعة بها الدعوى تعتبر موقوفة من تاريخ أول استحقاق لها فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٠ إلى تاريخ انتهاء العمل بالأمر ١٥٨ فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٨ ولم تمض من هذا التاريخ الأخير إلى تاريخ رفع الدعوى فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ مدة الخمس

فالانتقال الذي يقتضيه القيام بهذا الإجراء هو انتقال المحضر من مقر محكمة النقض التي حصل التقرير بقلم كتابها ، إلى محل من يراد إعلانه بهذا التقرير ، وبحسب ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان الطعن ، على أساس المسافة بين هذين المحلين ، فإذا كان المطعون عليه مقبلاً في القاهرة ، فإنه لا يكون للطاعن الحق في إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد الأصلي المحدد لإعلان الطعن . ولو كان موطنه هو بعيداً عن القاهرة .

.. أما إجراءات سحب تقرير الطعن من قلم كتاب محكمة النقض ، فإن القانون لم يعين لها ميعاداً يجب حصولها فيه حتى يزداد عليه ميعاد مسافة ؛ إذ لا يكون لمواعيد المسافة محل إلا حيث يعين القانون ميعاداً أصلياً لمباشرة الإجراء فيه ، ومن ثم فلا يجدي التحدى بأن قرار الإحالة إلى الدائرة المدنية يعتبر تنبيهاً للطاعن وتكليفاً بالحضور إلى مقر محكمة النقض للقيام بالإعلان ، وأن إجراءات سحب التقرير من قلم كتابها تقتضى قدومه من محل إقامته بالاسكندرية إلى القاهرة ، مما يسوغ إعطاءه ميعاد مسافة محسوبة بين هاتين المدينتين .

ولما كان من حق الطاعن أن يضيف إلى ميعاد الثلاثين يوماً المحدد للطعن بالنقض ، ميعاد مسافة بين موطنه الذي أعلن فيه بالحكم المطعون فيه وبين مقر محكمة النقض التي يجب عمل التقرير بقلم كتابها ، وذلك لما يقتضيه هذا التقرير من حضوره في شخص محاميه

يقيمون في البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة ولمدة إقامتهم فقط ، أما المرسوم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ فإنه لم يشر في أى مادة من مواده إلى وقف أى تقادم ، وما دام الأمر كذلك فإن المشرع قد تعمد عند إصداره المرسومين ١٠٣ ، و ١٠٤ في يوم واحد ، وهو يوم ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ إلغاء ما نصت عليه المادة ٢٢ من الأمر ١٥٨ . . وعلى هذا الأساس فإن وقف سريان التقادم بالنسبة للرعايا الألمانين والإيطاليين قد انتهى أمره بصدر المرسوم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وهو وجه دفاع آخر يغير ما جاء في سبب الطعن فإن هذا النعي يكون في غير محله .
(القضية رقم ٤٨٧ سنة ٢٥ ق) .

١٥٠

٢ من فبراير ١٩٦١

ميعاد المسافة : نقض ، طعن ، إجراءاته ، إعلانه .

المبدأ القانوني :

الانتقال الذي تعنيه المادة ٢١ من قانون المرافعات ، هو على ما ورد في المذكرة التفسيرية ، انتقال من يستلزم الإجراء ضرورة انتقاهم ، وهم الخصوم ومن ينوبون عنهم من المحضرين وغيرهم . فإذا كان الإجراء الذي يطالب الطاعن بإضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد المعين له في القانون ، هو إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن بالنقض ،

المبدأ القانوني :

متى كانت الدعوى قد رفعت بطلب إشهار إفلاس شركة ، فإنه يتعين على المحكمة بحث أوجه النزاع كافة المتعلقة بقيام الشركة المطلوب إشهار إفلاسها ، سواء اتصل النزاع بقيام الشركة أم بصفتها التجارية ؛ فإذا كان الحكم المطعون فيه قد سلك هذا المنهج وانتهى بأدلة سائغة إلى القول بقيام شركة واقع تجارية بين الورثة ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون أو بالقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وإذا كان قد دفع أمام المحكمة بأن الدين المطلوب إشهار إفلاس الشركة من أجله متنازع فيه ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جدية هذه المنازعة قد أقام قضاءه على أن الدين نشأ عن شراء مدير الشركة بضائع بالآجل ، وهو تصرف يدخل في سلطته ويندرج ضمن ما صرح له به كوصي خاص لإدارة نصيب القصر في تلك الشركة ، وأن المهمة الموكلة إليه تقتضي الاستدانة وشراء البضائع بالآجل ، وكان ما قرره الحكم من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن النعي عليه بالقصور يكون على غير أساس .

ومتى كان الحكم الاستثنائي قد انتهى إلى اعتبار الشركة متوقفة عن دفع ديونها استناداً إلى أسباب الحكم الابتدائي ، وإلى ما ثبت من تقرير الرقيب من أن حالة الشركة لا تسمح

إلى هذا القلم ، فإنه متى قرر بالطعن فلا يعطى له ميعاد المسافة المتقدم ذكره مرة ثانية عند إعلان الطعن ، وإنما يضاف ميعاد المسافة إلى ميعاد الإعلان بسبب بعد موطن المطعون عليه عن مقر محكمة النقض .

إن المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم ، مؤشراً عليه بقرار الإحالة ، وذلك في الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة ؛ وقضاء محكمة النقض قد جرى على أن إعلان الطعن في الميعاد المحدد له هو من الإجراءات الحتمية التي يترتب على إغفالها البطلان وبالتالي عدم قبول الطعن شكلاً ، ولا يزيل هذا البطلان حضور المطعون عليهم وإيداعهم مذكرة بدفاعهم تمسكوا فيها ببطلان الطعن لعدم إعلانهم به في الميعاد . فإذا كان قرار الإحالة صدر من دائرة فحص الطعون في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٠ ، ولم يعلن الطاعن طعنه إلى المطعون عليهم إلا في ٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ أي بعد فوات الميعاد المحدد للإعلان ، فإن هذا الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

(القضية رقم ٥٤٦ لسنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٥١

٢ من فبراير ١٩٦١

إفلاس : شركات ، حكم ، تدليل ، قصور .

رأس المال موضوع الضريبة الاستثنائية . ولا يغير من هذا النظر التعرض لرأس المال بصدد تقدير الأرباح التجارية ، لأن المراد منه هو تحديد ما يتحمل به الممول في حساب الأرباح والخسائر من قيمة الاستهلاك السنوي .

٢ — إذا كان تقدير رأس المال لم تشمله الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى كما يبين من صحيفة افتتاح الدعوى ، ولم تعرض له محكمة الدرجة الأولى بل أفصحت في حكمها بأن الممول لم يضمن دعواه بالطعن على تقدير رأس المال ، وكان الاستئناف إنما ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف (مرافعات م ٤٠٩) ، فإن أثر الاستئناف لا يمتد إلى المنازعة في تقدير رأس المال ، الذي لم يطرح على المحكمة الابتدائية ولم يشمله الطعن المقدم إليها . (القضية رقم ١٠ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٣

٢ من فبراير ١٩٦١

استئناف : أحكام يجوز استئنافها ، اختصاص نوعي .

المبدأ القانوني :

مناط تطبيق المادة ٥١ من قانون المرافعات ، على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون ؛ فإذا كانت الدعوى قد بنيت على عقدي إيجار ، وكانت الأجرة في كل منهما لا تتجاوز

بالسداد ، وأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها فإن النعي على الحكم بالقصور في التسليب يكون على غير أساس . (القضية رقم ٦٢٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٢

٢ من فبراير ١٩٦١

١ — ضرائب : أرباح تجارية وصناعية ، أرباح استثنائية ، وعاء الضريبة .

ب — استئناف : آثاره ، الأثر الناقل للاستئناف .

المبادئ القانونية :

١ — ضريبة الأرباح التجارية المقررة بقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، هي ضريبة متميزة عن ضريبة الأرباح الاستثنائية المقررة بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ ؛ فوعاء الضريبة الأولى هو كل ما يحققه الممول من أرباح فعلية ، أما وعاء الضريبة الثانية فهو كل ربح يتجاوز ربح إحدى السنوات ١٩٣٧ أو ١٩٣٨ أو ١٩٣٩ ، أو ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر حسب الأحوال ؛ مما يتأدى منه استقلال كل منهما عن الأخرى ، وإن كانتا متماثلتين في طرق التحصيل ، ومتشابهتين في إجراءات الربط ؛ ومن ثم فلا تغني الإجراءات التي تتخذ في شأن إحداها عن الإجراءات الخاصة بالثانية . فإذا كانت مصلحة الضرائب الطاعنة قد اتخذت في صدد مطالبتها بالضريبتين إجراءات خاصة لكل منهما ، فإن الطعن في تقدير ضريبة الأرباح التجارية لا يتضمن الطعن في تقديرات

منضمتين . . . وحيث إن الأجرة السنوية في كل من العقدين تقل عن ٢٥٠ جنيتها ، فإنه بالتطبيق للمادة ٤٦ مرافعات تكون الدعوى من اختصاص محكمة المواد الجزئية بالنسبة لقيمتها . . . وحيث إن الدعوى رفعت من أول الأمر إلى المحكمة الابتدائية بموجب عقدى الإيجار المذكورين وسارت أمامها حتى فصل فيها بالحكم المستأنف .! فيكون حكمها قد صدر بصفة انتهائية لا يجوز استئنافه طبقاً للسادتين ٥١ و ٤٠١ § ٢ مرافعات .

وهذا الذى أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه مخالف للقانون ، ذلك أن المادة ٥١ من قانون المرافعات قد نصت على أن : « تختص المحكمة الابتدائية بالحكم في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التى ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ، ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيتها . » ومناطق تطبيق هذا النص على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التى رسمها القانون .

ولما كانت الدعوى قد بنيت على عقدى الإيجار سالفى الذكر ، وكانت الأجرة في كل منهما لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيتها ، فإن ولاية الفصل فيها تكون معقودة لمحكمة المواد الجزئية إعمالاً لنص الفقرة ١ من المادة ٤٦ من قانون المرافعات ، التى تقضى بأن : « تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائياً مهما تكن قيمة الدعوى ، وانتهائياً إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيتها فى دعاوى المطالبة بأجرة المبنى أو الأراضى . . . إذا كانت الأجرة لا تزيد على مائتين وخمسين جنيتها فى السنة » ومن ثم تكون المحكمة الابتدائية إذ قضت ضمناً بنظر الدعوى وفصلت فى أصل الحق قد خالفت قاعدة من قواعد الاختصاص النوعى فيرد على

مائتين وخمسين جنيتها ، فإن ولاية الفصل فيها تكون معقودة لمحكمة المواد الجزئية إعمالاً لنص الفقرة ١ من المادة ٤٦ من قانون المرافعات . ومن ثم فإن المحكمة الابتدائية إذ قضت ضمناً باختصاصها بنظرها ، وفصلت فى أصل الحق ، تكون قد خالفت قاعدة من قواعد الاختصاص النوعى فيرد على حكمها الطعن بالاستئناف إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات .

المحكمة

« . . . من حيث إن الطعن أقيم على . . . أن الحكم المطعون فيه أخطأ تطبيق القانون وذلك فيما قضى به من أن الحكم المستأنف نهائى لصدوره فى حدود الاختصاص النهائى للمحكمة الابتدائية عملاً بالمادة ٥١ مرافعات ، ذلك أن مناطق تطبيق حكم هذه المادة أن تكون المحكمة قد التزمت قواعد الاختصاص النوعى التى قررها القانون ، وأن لا تكون قد خرجت صراحة أو ضمناً عن القواعد المتعلقة بالنظام العام ، فإذا خالفت ذلك كان حكمها قابلاً للاستئناف عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ مرافعات التى تجيز استئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى مهما كانت قيمة الدعوى .

« ومن حيث إن . . . الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أن : « الدعوى قامت أمام محكمة أول درجة على سبيلين قانونيين هما عقد الإيجار المحرر أولهما فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والمؤرخ ثانيهما أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ . . . وعلى ذلك يتعين اعتبار الدعوى المستأنفة دعويين

بهذه العلاوة وإضافتها إلى الأجر الأصلي ، وحسابها على أساس المرتب دون علاوة الغلاء فيه إهدار لحق فرضه القانون لا يسقط إلا بنص صريح . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن مكافأة نهاية مدة الخدمة تحسب على أساس الأجر دون علاوة الغلاء ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

المحكم

« .. من حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون عليها أرسلت .. خطاباً إلى لجنة التوفيق تهمي إليها فيه أنها قبلت ما يطلبه عمالها من إحلال نظام المكافأة محل نظام الادخار ، على أن تحسب المكافأة على أساس مرتب شهر ، ولم يرد بالخطاب تحديد لهذا المرتب . كما يبين من خطابها الذي كانت قد أرسلته من قبل .. إلى لجنة التوفيق أنها إذ تحدثت عن حصة صندوق الادخار ، ذكرت أن المبالغ التي تخصم لحساب الصندوق تحسب على أساس المرتب الأصلي دون علاوة الغلاء . فإن مدلول ذلك أن الطرفين اتفقا على مكافأة نهاية مدة الخدمة على أساس المرتب دون قيد ، في حين أن حصة صندوق الادخار قد نص في شأنها على حسابها من واقع الأجر دون علاوة غلاء .. » .

(القضية رقم ٣٦١ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٥

٩ من فبراير ١٩٦١

١ - استئناف : إجراءات رفعه .

٢ - بورصة : قطن .

حكمها الطعن بالاستئناف إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات التي تنص على أن : « الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى يجوز استئنافها مهما تكن قيمة الدعوى » . ومتى كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه مخالفاً للقانون مما يتعين معه نقضه » .

(القضية رقم ١٢٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٤

٢ من فبراير ١٩٦١

عمل : صاحبه ، التزاماته . عامل ، أجره .

المبدأ القانوني :

إذا كانت الشركة المطعون عليها قد اتفقت مع عمالها على حساب مكافأة نهاية مدة الخدمة على أساس المرتب دون قيد ، فإن مؤدى ذلك أن الطرفين إذ اتفقا على عناصر تقدير المكافأة ، يكون قد انعقد رضاؤهما على أن تحسب من واقع الأجر ، ونظراً إلى الأجر وهو يتزايد على مر الزمان ، وقصداه بمفهومه القانوني الذي يشمل كل ما يتقاضاه العامل من مال أياً كان نوعه مقابل قيامه بالعمل ، فتدخل في هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة . وقد أوضحت المادة ٦٨٣ من القانون المدني هذا المعنى فنصت في فقرتها الثانية على أن العلاوات التي تصرف لمستخدمي المحلات التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر . ومن ثم يتعين عند حساب المكافأة الاعتماد

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه قضى بقبول الاستئناف شكلاً على حين الاستئناف قدم بتقرير فى قلم كتاب المحكمة ، خلافاً لما نصت عليه المادة ٤٠٥ مرافعات المعدلة بالقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ وليس صحيحاً ما ورد بوقائع الحكم من رفعه بعريضة ، وكان تقرير الطعن فى الحكم بمعناه القانونى هو إلهاد يثبت به كاتب المحكمة أن محامى الطاعن قد حضر أمامه فى تاريخ معين وأشهد أنه يطعن فى الحكم للأسباب التى يوردها ، ثم يوقع الكاتب ومحامى الطاعن على هذا الإلهاد ، وكان يبين من صورة ورقة الاستئناف المعلنة إلى الطاعن أن ظاهرها لا يدل على حصول الإلهاد على النحو السابق بيانه ، وكانت العبرة بالواقع الذى يدل على أن الاستئناف رفع طبقاً للقانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف شكلاً لا يكون مخالفاً للقانون .

٢ - نص القرار الوزارى ١٧ الصادر فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ على أنه : « يجرى التعامل فى برصة العقود على عقود القطن طويل التيلة لشهرى مايو ويوليه سنة ١٩٥٢ ، ويحظر إجراء أى عملية من عمليات البيع على استحقاق شهر مارس سنة ١٩٥٢ إلا إذا كان المقصود به تصفية مراكز قانونية قائمة فعلاً فى برصة العقود . » وقد استتبع هذا أن أصدرت لجنة البرصة قراراً فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ بمد عمليات القطع بالنسبة

للقطن طويل التيلة إلى شهر مايو سنة ١٩٥٢ دون غرامة أو خصم ، ثم صدر القانون ١٨ فى ٨ من مارس سنة ١٩٥٢ ونص فى مادته الأولى على أنه : « تقفل كوترات القطن طويل التيلة استحقاق مارس سنة ١٩٥٢ فى برصة العقود يوم العمل بهذا القانون وتحصل فيها تصفية إجبارية ومقاصة نهائية على سعر ١٤٠ ريالاً . » ولما لم تجد هذه القرارات فى معالجة الحالة تدخلت الحكومة مشترية فى سوق القطن ، وأصدر مجلس الوزراء قراره فى ١٧ من مارس سنة ١٩٥٢ بشراء عقود نهاية الموسم بنسبة ٤٠ ٪ من السعر السابق أى بسعر ١٢٥ ريالاً ، ثم أصدرت لجنة البرصة قرارها فى ١٤ من مايو سنة ١٩٥٢ بقطع سعر كوترات مايو للأقطان طويلة التيلة التى مد أجل قطعها من مارس إلى مايو سنة ١٩٥٢ بواقع ١٢٥ ريالاً ، يخصم منها المصاريف الفعلية وقدرها ريالان ونصف ريال .

فإذا كان الثابت من الوقائع التى سجلها الحكم المطعون فيه أن صفقة النزاع من القطن طويل التيلة ، وأن الطاعن قد أرسل إلى الشركة المطعون عليها بنقل القطع إلى مارس سنة ١٩٥٢ ولم يخطر بها بالقطع حتى ١٧ من فبراير تاريخ صدور القرار الوزارى ١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وبالتالي لم تجر الشركة المطعون عليها عملية التغطية حتى هذا التاريخ ، فإن مؤدى هذه القرارات والنصوص المتقدمة أن الشركة لم تكن تعتبر ذات مركز قائم فى

برصة العقود بالنسبة لهذه الصفقة ، وأن التعامل في هذا القطن قد أصبح محظوراً بالنسبة لعقود مارس سنة ١٩٥٢ ، فاستحال القطع على هذا النوع من القطن على عقد مارس سنة ١٩٥٢ بقوة قاهرة وامتد التعامل فيه على عقود شهرى مايو ويوليه سنة ١٩٥٢ وبذلك يكون السعر الذى تجرى عليه المحاسبة بين الطرفين هو ١٢٥ ريالاً مخصوصاً منه ريالان ونصف ريال كما حددته لجنة البرصة بقرارها الذى أصدرته نتيجة لتدخل الحكومة مشترية بهذا السعر .

لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى فى قضائه على عدم الاعتداد بالسعر الذى قرره بالمرسوم بقانون ١٨ لسنة ١٩٥٢ وهو ١٤٠ ريال ، وإذا جرى تصفية الحساب بين الطرفين بواقع ١٢٢٥ ريالاً للقنطار أخذاً بوجهة نظر الشركة المطعون عليها ، يكون قد أعمل القانون على وجهه الصحيح .
(القضية رقم ١٩٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٦

٩ من فبراير ١٩٦١

١ — نقض : طعن ، أسبابه ، سبب جديد .

٢ — أوراق تجارية : سند إذنى ، تقادم خمس .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كانت الدعوى قد رفعت أصلاً بطلب إلزام المطعون عليه وآخر بقيمة سند إذنى محول من المطعون عليه لمورث الطاعنين ، ومن باب الاحتياط إلزام المطعون عليه

وحده بالمبلغ ، واستمر هذا الوضع قائماً فيها ملازماً لها إلى أن يصدر الحكم المطعون فيه ، فإن النعى على الحكم بمخالفة الواقع والقانون فيما قضى به من اعتبار المطالبة قائمة على ورقة تجارية ناشئة عن معاملات تجارية وسقوط الحق فيها تبعاً لذلك ، بينما أساس المطالبة هو دعوى الرجوع على المحيل لأنه أخل بالتزامه وارتكب غشاً أو شبه جنحة بقبضه قيمة السند من المدين بعد أن كان قد حوله إلى مورث الطاعنين وقبض قيمته منه ، هذا النعى مما لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك أن نطاق الدعوى يتحدد بموضوعها وبالسبب الذى بنيت عليه أمام محكمة الموضوع .

٢ — إذا كانت محكمة أول درجة قد اعتبرت السند تجارياً بالنسبة للمدين وحكت بتوجيه يمين الاستيثاق إليه ، ثم عادت فقضت فى موضوع الدعوى بسقوط حق الطاعنين فى مطالبته بقيمة السند : لانقضاء أكثر من خمس سنوات بين اليوم التالى لاستحقاقه وبين المطالبة الرسمية بقيمته ، ولم يستأنف الطاعنون هذا الحكم فيما انتهى إليه من ذلك ، فإن جميع العمليات التى تجرى عليه من ضمان أو تظهير ، وما ينشأ عنها من التزامات ، تخضع للتقادم الخمسى حتى وإن كانت من طبيعة مختلفة ، ذلك أن الالتزامات التى تنشأ عن السند الإذنى أو تتفرع عليه إنما يسرى فى شأنها نوع واحد من التقادم هو التقادم الخمسى أو التقادم العادى ، تبعاً لطبيعته وعلى

حسب الأحوال ، وبذلك تستوى مراكز جميع الملتزمين فيه .

(القضية رقم ٥٧١ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٧

٩ من نوفمبر ١٩٦١

١ - وقف : شرط الواقف .

ب - حصة : وقف .

ج - نص مخالف : وقف .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان يبين من كتاب الوقف أن الواقعة جعلت وقفها من بعد وفاتها على معتوقتها ، ثم من بعدها على ذريتها وذرية ذريتها طبقة بعد طبقة ، الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فروعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع ، على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه إليه واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حياً ، فإذا انقراضوا جميعاً بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم ، كان ذلك وقفاً على جهات البر التي عينتها الواقعة . وإذا توفيت معتوقتها أثناء حياتها فقد غيرت الواقعة في وقفها بما لها من الشروط العشرة ، وكان التغيير مقصوراً على تعيين الموقوف عليهم من بعدها ، فجعلته من بعد وفاتها وقفاً على معاون سزاياها وعلى معتوقة

أخرى بالسوية بينهما ، لكل منهما النصف فيه ، ثم من بعد كل واحد منهما تكون حصته المذكورة وقفاً على أولاده وذريته على النص والترتيب المشروحين بكتاب الوقف إلى حين انقراضهم ، فإذا انقراضوا جميعاً ، كان ذلك وقفاً على جهات البر المعينة في الكتاب المذكور ، ونصت في إشهاد التغيير على أن باقى وقفها المذكور على حاله لم تغير منه شيئاً سوى ما ذكر بإشهادها .

ولما كانت الواقعة قد جعلت وقفها بعد التغيير من بعد وفاتها على اثنين معينين باسمائهما ، وجعلت حصة كل منهما من بعده وقفاً على أولاده وذريته وقفاً مرتب الطبقات ، وأدت هذا الإنشاء بعبارة واحدة وعقدة واحدة تناولت جميع الموقوف عليهم من جميع الطبقات وفي كل طبقة من طبقات الحصتين ، وبعد أن فرغت من كل هذا جاءت في أعقابها بشرط الانقراض الذى يتحقق به استحقاق جهات البر التي عينتها ، ولم تورد هذا الشرط في إنشاء خاص بكل حصة على حدة حتى كان يجوز القول بأنها عينت لكل حصة على استقلال مصرفها بعد انقراض أهلها وإن كان للحصة الأخرى مستحقون .

لما كان ذلك وكانت العبارة التي عبرت بها الواقعة عن الانقراض وهى : « فإذا انقراضوا جميعاً ، من العموم والشمول بحيث تستغرق جميع الموقوف عليهم من أهل الحصتين ، وقد خلا كتاب الوقف وإشهاد

المبدأ القانوني :

مؤدى أحكام المادتين ٥١٢ و ٥٢٥ من القانون المدني القديم أن ما يبرمه الوكيل في حدود الوكالة يضاف إلى الأصل ، وأن الوكيل ملزم بأن يقدم لموكله حساباً شاملاً وأن يوفى إليه صافي ما في ذمته ؛ فإذا كان الثابت أن المورث إذ أبرم عقد البيع الابتدائي بالنسبة لحصة موكلته المطعون عليها الأولى إلزم في هذا العقد بسداد الدين المضمون بحق الامتياز على تلك الحصة . وكان التزامه هذا مندرجاً ضمن حدود وكالته بالبيع ، فإن قيامه بسداد هذا الدين يضاف إلى موكلته وتصرف إليها آثاره ؛ ومن ثم لا يكون في حالة قبضه الثمن وسداده الدين الممتاز مديناً لموكلته بما قبض دائناً لها بما دفع ، وإنما يقتصر التزامه على أن يقدم لها حساب وكالته وأن يؤدي إليها ما تسفر عنه أعماله .

وإذا كان دفاع الطاعنين قد قام أمام محكمة الاستئناف على هذا الأساس متمسكين بطلب استئزال ماسدده مورثهم عن المطعون عليها إلى الدائن من أصل ثمن الأطنان التي باعها بوكالته عنها ، والتي كانت محملة بهذا الدين ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفاع قولا منه إنه يقوم على الدفع بالمقاصة القانونية بين الدين المدعى الوفاء به والدين الذي تطالب به المطعون عليها فإنه يكون مخالفاً للقانون .

(القضية رقم ٦٢٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

التغير مما يفيد تخصيصها بفترة من المستحقين دون فترة أخرى ؛ فإن مؤدى ذلك أن يكون استحقاق جهات البر التي عيبتها الواقعة مشروطاً بانقراض جميع المستحقين من أهل الحصتين ، لأن الواقعة لم تقف على تلك الجهات إلا بعد انقراض هؤلاء جميعاً فلا يخرج شيء من الربيع عنهم إليها ما بقي أحد منهم حياً .

٢ — تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣

من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أنه : « وإذا مات مستحق وليس له فرع يليه في الاستحقاق عاد نصيبه إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها ، . ولفظ الحصة استعمله المشرع في هذه الفقرة بمعنى الموقوف وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون .

٣ — المقصود بالنص المخالف في معنى

المادة ٥٨ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، هو النص الصريح الذي يدل على إرادة الواقف دلالة قطعية لا يتطرق إليها الاحتمال ، فلا يتناول اللفظ إذا كان في دلالاته على المعنى خفاء لأي سبب كان .

(القضية رقم ١ سنة ٢٩ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

١٥٨

١٦ من فبراير ١٩٦١

وكالة : آثارها ، علاقة الوكيل بالموكل .

وعن الطلبات الثانية بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة بحسب طبيعة كل طلب .

٣ - إذا كان مؤدى ما قرره الحكم بصدد تكييف العلاقة بين الطرفين بشأن تصريف بضائع راكدة مقابل عمولة ، هو أخذه بما صوره المطعون عليه لهذا التكييف دون أن يعنى بتمحيص وقائع هذا التصوير ، وبغير أن يبحث دفاع الشركة الطاعنة الذى أبدته فى هذا الخصوص ؛ وكانت محكمة الموضوع لم تستقر على رأى فى خصوص هذه العلاقة ، وهل هى متصلة بعقد العمل الأصيل الذى يربط المطعون عليه بالشركة أم مستقلة عنه ، وكانت هذه المسألة يتوقف عليها تحديد شكل الاستئناف ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة الاستئناف مغفلاً بحث هذه المسألة والرد على دفاع الطاعنة بشأنها ، يكون قد شابه قصور فى التسبيب يستوجب نقضه .

المحكمة

« .. حيث إنه وإن كان الأصل أن رئيس مجلس إدارة الشركة هو الذى يمثلها أمام القضاء على ما جاء بالمادة ٢٩ من القانون الأساسى لنظامها ، إلا أنه يبين من الاطلاع على أصل سجل محاضر جلسات مجلس إدارة الشركة المرفق بملف الطعن ، إنه بتاريخ ٦ من مايو سنة ١٩٥٦ انعقد مجلس الإدارة وقرر بالاجماع تفويض السيد مصطفى حسنى نائب رئيس مجلس الإدارة فى تمثيل الشركة أمام القضاء بدرجاته كافة ، وخوله الحق فى توكيل من يشاء من المحامين أو غيرهم فى الدفاع

١٥٩

٢٣ من فبراير ١٩٦١

١ - إعلان : شركة ، بمركز إدارتها ، اسم ممثلها .
ب - استئناف : بعريضة ، بتكليف بالحضور .
ج - حكم : تدليل ، عيوب ، رد على دفاع جرمى .
المبادئ القانونية :

١ - لما كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها ، فإن الطعن الموجه إليها باعتبارها الأصلية فيه ، المقصودة به ، يكون قد تم صحيحاً وفقاً لما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشر من قانون المرافعات متى كان تقرير الطعن قد تضمن اسم الشركة وأعلن فى مركز إدارتها . ولا اعتداد فى هذا الخصوص بما عساه أن يكون هناك من خطأ فى أسماء الأشخاص الممثلين لها .

٢ - تفرق المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات فى صدد شكل الاستئناف بين الدعاوى المنصوص عليها بالمادة ١١٨ ، ويرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور ؛ والدعاوى الأخرى ويرفع الاستئناف عنها بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة ، وإلا كان الاستئناف باطلاً . وإذن فتى تضمنت الدعوى طلبات متعددة بعضها مما يوجب القانون الفصل فيه على وجه السرعة ، والبعض الآخر مما ينظر بالطريق العادى ، وصدر فى هذه الطلبات جميعها حكم واحد ؛ فإن هذا الوضع يتعين مع رفع الاستئناف عن الطلبات الأولى بورقة تكليف بالحضور ،

عن حقوق الشركة سواء أكانت مدعية أو مدعى عليها ، لما كان ذلك فان التقرير بالظن يكون قد صدر من ذى صفة في تمثيل الشركة الطاعنة أمام القضاء ، ويكون الدفع المقدم من المطعون عليهم في هذا الخصوص على غير أساس متعين الرضى .»

(القضيتان رقما ٢٥/٣٤٢ ، ٢٦/٢٦٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٠

٢٣ من نوفمبر ١٩٦١

١ — استئناف : دعاوى تنظر على وجه السرعة .

ب — رسم أيلولة على التركات : استئنافه يعرضه .

المبادئ القانونية :

١ — الدعاوى التي تستأنف أحكامها بتكليف بالحضور هي الدعاوى المنصوص عليها بطريق الحصر في المادة ١١٨ من قانون المرافعات ، ومنها : الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ، وبما يفيد أن نظر الدعوى على وجه السرعة ليس منوطاً بتقدير الخصوم ، ولا بتقدير المحكمة ، ولكن مناطه أمر المشرع سواء ورد هذا الأمر في قانون المرافعات أو في أى قانون آخر .

٢ — خلت مواد القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، بفرض رسم أيلولة على التركات ، قبل تعديله بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ ، وبعد هذا التعديل ، من النص على وجوب الفصل في الدعاوى المتعلقة بفرض رسم أيلولة على

التركات على وجه السرعة . ولم تحل المادة ٣٨ منه إلى المادة ٩٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، التي تنص على أن الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه يكون الحكم فيها دائماً على وجه السرعة ، وإنما أحالت إلى المادة ٥٤ من هذا القانون . وهذه الإحالة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه من اعتبار الظن في التقديرات بالنسبة لرسم الأيلولة على التركات من الطعون التي تنظر على وجه السرعة ، والتي يجب رفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور .

(القضية رقم ٣١٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٦١

٢٣ من فبراير ١٩٦١

حكم : تسبيب ، عيوب ، أسباب ، نقصها .

المبدأ القانوني :

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عند تحصيله الأسباب التي بنت عليها الطاعنة ، مصلحة الضرائب ، استئنافها ، أشار إلى قرار للجنة الظن صادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٢ ، في حين أن القرار الذي اعترض عليه هو قرار لجنة التقدير الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥١ ، ولم تناقش المحكمة الاستئنافية هذا القرار ولم تفحص دفاع الطاعنة بشأنه ، بما يفيد عدم مواجهتها للنزاع المطروح ، فإن ذلك يبطل الحكم ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٣٢٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٢

٢٣ من فبراير ١٩٦١

إعلان . امتناع عن تسليمه ، ذكر سببه على أصل
الورقة .

المبدأ القانوني :

أوجبت المادة ١٠ § هـ من قانون
المرافعات أن تشمل الأوراق التي يقوم
المحضرون بإعلانها إما على توقيع من سلمت
إليه صورة الورقة على الأصل ، أو إثبات
امتناعه وسببه ، فإذا كان الواضح من الحكم
المطعون فيه أن واقعة تسليم الصورة إلى
المخاطب معه ثابتة في أصل إعلان أمر الأداء
وأن هذا الأصل وإن ذكر فيه امتناعه عن
التوقيع إلا أنه قد خلا من ذكر سبب الامتناع
فإن ما أثبتته المحضر على النحو المتقدم لا يكفي
لتوافر ما يشترطه القانون من وجوب إشتمال
أصل الورقة المعلنة على ذكر سبب الامتناع .
وإذا جرى الحكم المطعون فيه على استظهار
سبب امتناع المخاطب معه عن التوقيع بما قرره
شاهدا المطعون عليها ، مع أنه لا يجوز تكملة
هذا النقص في بيانات ورقة الإعلان بأي
دليل آخر مستمد من غير الورقة ذاتها ، مهما
بلغ قوة هذا الدليل ، فإن هذا الإعلان يكون
باطلا عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات ،
وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه قد خالف
القانون .

(القضية رقم ٥٢٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٣

٢٣ من فبراير ١٩٦١

وقف : دعوى متعلقة به ، دعوى ثبوت الاستحقاق ؛
تقدم .

المبدأ القانوني :

النص في جميع لوائح المحاكم الشرعية على
عدم سماع دعوى الوقف بعد ثلاث وثلاثين
سنة ، هو تقنين لقاعدة أساسية دونت في
كتب الوقف الإسلامي ، ومقتضاها أنه
لو رفعت لدى القاضي الشرعي دعوى في شأن
عين وقف بعد ثلاث وثلاثين سنة إلا يوما
واحداً من اغتصاب الغير لها ، وإهمال الناظر
هذا الطلب ، فإنه يسمعها ؛ أما بعد مضي المدة
المذكورة فإنه مأمور بعدم سماعها . وعلى ذلك
جاءت نصوص المواد ٥٨٧ و ٥٩٨ و ٦٠٠ و ٦٢٦ و
٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٧ من كتاب قانون العدل
والانصاف .

والدعوى التي يمنع من سماعها مضي ثلاث
وثلاثين سنة ، هي الدعوى المتعلقة بعين
الوقف ؛ ولا يدخل في مفهومها الدعوى
التي يرفعها المستحقون على الوقف بثبوت
استحقاقهم فيه ، إذ هي من قبيل دعوى
الملك المطلق .

(القضية رقم ٩ سنة ٢٩ ق « أحوال شخصية »
بالهيئة السابقة) .

قضاء المحكمة الإدارية العليا

مكرر

١٦٤

٢٣ من ديسمبر ١٩٦١

١ — استيلاء : على عقار لوزارة التربية والتعليم ، شروطه .

ب — قرار إداري : تعطيله تنفيذ حكم قضائي .

المبادئ القانونية :

١ — القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة أو معاهد التعليم .

— يجب أن يكون العقار المستولى عليه خالياً — مفهوم الخلو في حكم هذا الشرط ألا يكون أحد — مالكا أو مستأجراً — شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه ، حتى لا يترتب على هذا القرار إخراج شاغله جبراً عنه .

٢ — لا يجوز في الأصل أن يبطل قرار إداري تنفيذ حكم قضائي نهائي — وإلا كان مخالفاً للقانون إلا إذا كان يترتب على تنفيذ الحكم فوراً إخلال خطير بالمصلحة العامة يتعذر تداركه كحدوث فتنة أو تعطيل سير مرفق عام ، فيرجح عندئذ المصلحة العامة على المصلحة الفردية الخاصة ، ولكن بمراعاة أن تقدر الضرورة بقدرها .

« ومن حيث إن ما ينعاه المطعون لصالحه ورئيس هيئة المفوضين على قرار الاستيلاء المطعون فيه ينحصر في ثلاث أوجه : الأول هو القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ اشترط أن يكون العقار المستولى عليه خالياً ، والعقار موضوع المنازعة الحالية لم يكن عند صدور قرار الاستيلاء في ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٦ قد تم إخلاؤه بسبب الاشكال الذي قدمه مندوب البلدية للمحضر أثناء قيامه بالتنبيه في ١٠ من .. فإذا تبين لهذه المحكمة من الأوراق أن العقار المستولى عليه بالقرار المطعون فيه كان مشغولاً بالبلدية التي صدر لمصلحتها ذلك القرار ، تحقق الشرط الذي أوجبه القانون للاستيلاء وهو خلو العقار ، إذ لا يترتب على هذا الاستيلاء مضارة لأحد ولو أن المطعون لمصلحته كان قد أتم تنفيذ حكم الإخلاء ثم بادر بالحلول في ملكه أو بتأجيره وتمكين الغير من حيازته قبل صدور قرار الاستيلاء لحق القول بقيام المانع الذي ينحول قانوناً دون إصدار قرار الاستيلاء على عقاره لأنه نجم عنه حتماً مضارة شاغلة بكرة على الخروج منه . فالص على خلو العقار لم يتقرر قانوناً إلا لمصلحة شاغل العقار الذي يصدر قرار الاستيلاء إضراراً به ، لا للمطعون لصالحه الذي لم يكن قطعاً شاغلاً للعقار عند صدور قرار الاستيلاء . ومن ثم يتبين القول بسلامة مثل هذا القرار — في ضوء الفرض الذي توخاه واضع القانون بعد إذ ثبت أنه لم يكن ثمة مانع قانوني من تنفيذ قرار الاستيلاء .

ما اتخذته وزير التربية والتعليم من قرار كان في مستوى الظروف الاستثنائية التي واجهت البلدية آنذاك باعتبارها مشاركة في المسؤولية عن انتظام مرفق التعليم ولم يكن مجاوزاً ما كان يتطلبه الموقف من الوزير من اسعاف الصالح العام وتغليبه على كل اعتبار آخر ومن ضمان سير ذلك للمرفق لصالح فتيات ضعيفات اجتمع عليهن بؤس التشريد ومرارة الحرمان من التعليم .

« ومن حيث إنه وإن كان القرار الإداري لا يجوز في الأصل أن يعطل تنفيذ حكم قضائي نهائي وإلا كان مخالفاً للقانون إلا إذا كان يترتب على تنفيذ الحكم فوراً اخلال خطير بالصالح العام يتعذر تداركه كحدوث فتنة أو تعطيل سير مرفق عام فيرجح عندئذ الصالح العام على الصالح الفردي الخاص ولكن بمراعاة أن تقدر الضرورة بقدرها كما وأنه ولئن كان لوزير التربية والتعليم أن يصدر قراراً بالاستيلاء على أي عقار يكون خالياً إذا رآه لازماً .. وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ . وكان لا يجوز في الأصل أن يسخر قرار الاستيلاء أداة لإعادة أو ابقاء حيازة شخص حكم باخلائه من العقار إذا كان سبب الحكم عليه بالاخلاء هو إخلاله بالتزاماته اخلاقاً أضر بالعقار وبمالكه إلا إذا كان قرار الاستيلاء قد صدر بناء على الأصل المتقدم لمواجهة ضرورة ملحة كيلا يتعطل سير مرفق التعليم وتقدر الضرورة عند ذلك بقدرها ، لئن كان ذلك كله هو ما تقدم إلا أنه إذا ثبت .. وأن الذي ألجأ وزير التربية والتعليم إلى إصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه .. هو أن مؤسسة البنات اللاجئات تنتظم حوالى المائتين من اللاجئات وكان يترتب على تنفيذ طرد المؤسسة من العقار « بالصورة العاجلة التي أريد أن يتم بها تشريد اللاجئات في الطرقات

» ومن حيث إنه فيما يتعلق بما يعنيه المطعون لصالحه على القرار المطعون فيه من أنه اتخذ لمصلحة هيئة لا تشارك بنصيب في رسالة وزارة التربية والتعليم طبقاً لقانون انشائها فإنه مما لا يقبل الجدل أن مجلس بلدي الاسكندرية يسهم فعلاً في رسالة هذه الوزارة ليس فقط من جهة الواقع بل من ناحية القانون فقد صرح القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدي لمدينة الاسكندرية في البند (سادساً) من مادته العشرين باختصاص هذا المجلس البلدي « بادارة الأعمال الآتية أو الاشراف عليها » . (٩) كل ما يتعلق بالمرافق العامة ولاشبهة في أن مرفق التعليم وهو من المرافق التي يجوز لمجلس بلدي الاسكندرية أن يتصدى له بالاشراف عليه أو بادارته ..

والمجلس البلدي بالاسكندرية يسهم قانوناً وفعلاً في رسالة وزارة التربية والتعليم وينهض بواجبه كاملاً حيال فئة من اللاجئات ..

« ومن حيث إنه إذا تبين .. أن المطعون لصالحه استحصل على حكم غيابي باخلاء العقار المخصص لإيواء البنات اللاجئات بحجة تملكه البلدية في الايفاء بالأجرة التي تنارع في مقدارها ..

.. وإذا تبين أنه بعد استصدار حكم الاخلاء على البلدية استمجالها بتنفيذه تفصيلاً من تمهده المذكور ومفاداة للفصل في النزاع الشاجر حول مقدار الأجرة بانقاصها مستقبلاً على يد القضاء المدني . وإذا اتضح أنه أصر على التنفيذ الفوري رغم استمهال البلدية إياه في ذلك ريثما تتدبر الأمر ورغم أن البدار في التنفيذ يقضى حتماً إلى تشريد مائتي فتاة في الطرقات في غضون العام الدراسي لا معتصم لمن إلا في هذا الملجأ ثم إلى تعطيل مرفق التعليم بالنسبة لمن . إذا كان ذلك كله هو ما تقدم فإن

١٦٥

٢٣ من ديسمبر ١٩٦١

معاش : فصل بغير الطريق التأديبي ، ق ١٨١
لسنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانوني :

المدة المضمومة للموظف المفصول بغير
الطريق التأديبي بمقتضى أحكام القانون
رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ، يجب خصم احتياطي
المعاش عنها .

المحكمة

« ومن حيث إنه على ضوء .. (المادة الثالثة
من الرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ والمادة
الثامنة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فإن المبلغ
الذي يدفع للموظف المفصول بالتطبيق لأحكام
الرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ إنما هو
تعويض جزائي عن الفصل المفاجيء بصرف إليه
على أقساط شهرية وأنه روعي في تحديد مدته
منح الموظف المفصول الفرصة للبحث عن عمل آخر
وهو ما كشفت عنه صراحة المذكرة الإيضاحية ..
لتمكن الموظف المفصول من الاستمرار في حياته
المعيشية على النحو الذي كانت تسير عليه قبل
إصدار هذا القرار فترة من الزمن يستطيع خلالها
أن يدبر أمور حياته عن طريق آخر ، الأمر على
هذا الوجه لا يخرج عن اعتبار قرار الفصل مؤجلاً
تنفيذه إلى نهاية الوقت المحدد لصرف التمويض
المقسط مع اعفاء الموظف من أداء العمل المنوط
به ليتفرغ للبحث عن عمل يواجه به نفقات حياته
وهو بهذه المثابة يتقاضى ذات المبلغ الذي كان
يتقاضاه آنفاً والعمل لا زيادة فيه ولا نقصا به وهو
ما عتته المادة الثالثة من الرسوم بقانون ١٨١

وتعطيل سير مرفق التربية والتعليم بالنسبة إلى فئة
من المتفهمين به مما تتفاقم معه عوامل الاضطراب
ويختل به النظام العام ، قصد بالقرار المذكور إلى
تفادي هذه النتائج الخطيرة . فإن القرار للطعون فيه
يكون والحالة هذه قد استجاب لضرورة ملحة اقتضاها
الصالح العام وأملأها الحرص على تمكين أسباب
الأمن والسكينة في قلوب البنات اللاجئات .

« ومن حيث إنه إذا تبين أن الصالح العام
تقدم على الصالح الفردي الخاص في مثل هذه
المناسبة الصارخة لم يحز للمدعى أن يحاول بغير حق
في مشروعية قرار أصدره وزير التربية والتعليم في
حدود ولايته التي رسمتها المادة الأولى من القانون
رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المذكور آنفاً وبخاصة وقد
وضح أن البلدية لم تأل جهداً لخلال نظر هذا الطعن
في البحث عن مكان صالح لايواء أولئك اللاجئات
ولكن بدون جدوى .

« ومن حيث إنه إذا جاز التحدى بأن المدعى
يطلب الآن إتمام امتناع البلدية عن إخلاء العقار
موضوع الاستيلاء على اعتبار أن هذا الطلب
داخل في عموم طلباته التي رددتها في مذكراته
وأبداها في إيضاحاته فإنه لم يقدم دليلاً على أن
تصرف البلدية بالامتناع عن الإخلاء ينطوي على
انحراف بالسلطة وعلى أنها وحدت المكان الصالح
ثم استمرت في البقاء في العقار تمتناً وكيداً .

« ومن حيث إنه على موجب ما تقدم من
أسباب يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق
في فضائه ويكون الطعن فيه على غير أساس سليم
من القانون متعيناً رفضه » .

(القضية رقم ٢٢٤ سنة ٤ ق) .

الوظيفة لتوافر الشروط فيه ، ولا يكون صالحا لها إلا بفترة الاختبار ، من حيث الكفاية والسلوك الوظيفي ، مما يرجع فيه إلى تقدير الجهة الرئيسية للموظف .

لم تنظم لائحة موظفي الهيئة هذا الاختبار ، فالأمر متروك لجهة الإدارة تنظم الاختبار بالطريقة التي تراها محقة للغرض منه لمصلحة الوظيفة بمراعاة طبيعتها ، فمن حق الهيئة تكرار اختبار الموظف حتى تطمئن إلى سلامة إدارة المرفق ، ثم لها في النهاية حرية التقدير في التثبيت من عدمه دون التقيد بنتيجة الامتحان .

ومن حق الهيئة في الاستغناء عن الموظف قبل مضي المدة المحددة للاختبار إذا ثبت لها عدم صلاحيته .

(القضية رقم ١٧٣٣ سنة ٦ ق) .

١٦٧

٢٣ من ديسمبر ١٩٦١

طعن : حكم ، ميعاد ستين يوما .

المبدأ القانوني :

يجوز لمن لم يكن أحد طرفي الخصومة ، ومن لم يكن مركزه يسمح بتوقيعها أو العلم بها ، أن يطعن في الحكم الذي يمس حقه أو مصلحته أو مركزه القانوني المستقر ، خلال ستين يوماً من تاريخ عليه .

المحكم

« ومن حيث إن الحكم الذي يصدر بالإلغاء .. حجته مطلقة تتعدى إلى الغير أيضاً ،

لسنة ١٩٥٢ حيث تنص على أن « يصرف له » أي الموظف - الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة على أقساط شهرية .

« ومن حيث إنه من ناحية أخرى فإن المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لا يجوز حساب مدة في المعاش دون أن يجري عليها حكم الاستقطاع وما دامت المدة التي يصرف عنها التعويض تدخل في حساب المعاش فلا بد طبقاً لأحكام هذا القانون من أن يخصم منها احتياطي المعاش ، سواء انقضت رابطة الموظف بالحكومة أو اتصلت بها إذ أن هذا الحكم يجري في مجال قانون المعاشات لا في مجال قانون الموظفين ولا يمكن أن تقاس هذه الحالة بحالة الموظف الذي تسوى حالته طبقاً لأحكام المادة ٣٢ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لأن لكل حالة منها مجالاً خاصاً علاوة على أن الموظف في نطاق أحكام القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ يتقاضى صافي راتبه عن المدة التي تضم إلى مدة خدمته في المعاش على خلاف الحال من المادة ٣٢ سالفة الذكر .

(القضية رقم ١١٢٣ سنة ٦ ق) .

١٦٦

٢٣ من ديسمبر ١٩٦١

قناة السويس : لائحة وكادر موظفي الهيئة ، سريانها ، فترة الاختبار .

المبدأ القانوني :

تسري أحكام لائحة وكادر موظفي الهيئة على الموظف المعين في ظل أحكامها دون اشتراط الحصول على موافقة بسريانها عليه .

قد يكون الشخص صالحاً للتعيين في

وذلك وفقاً حرصت على تأكيده جميع التشريعات للتتالية لمجلس الدولة ، إلا أنه من الأصول السليمة التي يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تأدية الحقوق لأربابها ، ألا يحول دون ذلك صدور حكم حاز حجية الأمر المقضي ، بمقولة إن حكم الإلغاء يكتسب حجية عينية تسري على الكافة متى كان أثر هذا الحكم يتعدى أطراف الخصومة (وهم ذوو الشأن الممثلون فيها الذين عنانهم نص المادتين ١٥ ، ٣٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بمجلس الدولة بما تضمنه من تحديد ميعاد الطعن بالنسبة إليهم بستين يوماً من تاريخ صدور الحكم) بحيث يحس بطريقة مباشرة حقوقاً ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير ، الذي كان يتعين أن يكون أحد الطرفين الأصليين في المنازعة ، ومع ذلك لم توجه إليه ولم يكن مركزه يسمح له بتوقعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها في الوقت المناسب — إذ لا مناص من رفع ضرر التنفيذ عن هذا الغير الذي لم يكن طرفاً في المنازعة ، وذلك بتمكينه من

من التداعي بالظعن في هذا الحكم من تاريخ علمه به ، حتى يجد له قاضياً يسمع دفاعه وينصفه إن كان ذا حق في ظلامته مادام قد استغلق عليه سبيل الظعن في هذا الحكم أمام محكمة أخرى — وذلك كي لا يتغلق عليه نهائياً — وهو الحسن النية الأجنبي عن المنازعة التي صدر فيها الحكم — سبيل الالتجاء إلى القضاء . والقول بغير هذا فيه حرمان لصاحب المصلحة الحقيقية من حق اللجوء إلى القضاء نظماً من حكم في منازعة لم يكن طرفاً فيها ولم يعلم بها وتمس آثار هذا الحكم حقوقاً له . « ومن حيث إن الطاعن له مصلحة حقيقية في المنازعة باعتباره صاحب الصيدلية التي قضى بإلغاء القرار الصادر بالترخيص بفتحها ، وهو لم يختصم ولم يتدخل أمام القضاء الإداري لعدم علمه بها وقتئذ وسيتمدى أثر هذا الحكم إليه ، فمن ثم وتأسيساً على ما تقدم يجوز له الطعن في الحكم المشار إليه خلال ستين يوماً من تاريخ علمه » . (القضية رقم ٩٧٧ سنة ٧ ق) .

مجلس الدولة

القضاء الإداري

عرض موضوعي لأحكام القضاء الإداري

متابعة لما نشر حتى أول يناير ١٩٦١

لما كان الأوفق في نشر الأحكام أن تكون في هيئة عرض موضوعي
يسهل على الباحث تتبع تطور القضاء واتجاهاته ، فقد رأت المجلة متابعة
نشر أحكام القضاء الإداري بهذه الطريقة التي تتبعها المجلات العلمية
الكبرى .

وقد قام بترتيب هذه الأحكام ، والربط بينها ، والتعليق عليها ،
الدكتور مصطفى كمال وصفي ، المستشار المساعد بمجلس الدولة (بمساعدة
الأساتذة غبريال ابراهيم ، وعبد المنعم فتح الله ، وأحمد كمال الدين موسى ،
وحسن رضا ، الأعضاء بمجلس الدولة ، والأستاذ عبد العزيز شريف
المحامي بإدارة قضايا الحكومة) .

وسيتناول هذا العرض : الإجراءات ؛ ثم نظرية القرارات
الإدارية ؛ ثم طعون الأفراد ، فطعون الموظفين والعمال وتأديبهم ، فالمنازعة
في استحقاقاتهم ؛ فالمسئولية عن القرارات الإدارية الباطلة ؛ ثم منازعات
العقود الإدارية .

وان مجلة المحاماة ليسر لها أن تنشر تباعاً هذه الجهود الموقفة ، تعمياً
لنفعها بين رجال القانون وتيسيراً لمتابعة القضاء الإداري وتوضيح
اتجاهاته .

الاجراءات

قام بترتيب أحكام هذا الجزء ، والربط بينها والتعليق عليها

الدكتور مصطفى كمال وصفى

المستشار المساعد بمجلس الدولة

أولا - الاختصاص

١ - الاختصاص الوظيفى لمجلس الدولة :

اقتصره على الطعن فى قرارات الهيئات الوطنية . القوانين المحددة لاختصاص القضاء الإدارى . السريان الزمنى للقوانين المحددة للاختصاص . اختصاص القضاء الإدارى بدعوى تهيتة الدليل . اختصاصه فى الملكية الفردية . اختصاصه فى مسائل التوظيف . مسائل متنوعة . عدم جواز الإحالة من جهة لأخرى .

٢ - اختصاص كل محكمة من محاكم مجلس الدولة :

المحكمة الإدارية العليا . محكمة القضاء الإدارى . تقسيم الاختصاص بينها وبين المحاكم الادارية .

ثانيا - الدعوى الادارية

التمييز بين طلبات إلغاء القرارات المتعلقة بالموظفين وطلبات التسوية .
الطعن بعدم تنفيذ حكم بالإلغاء (إحالة) .

ثالثا - تقديم الدعوى وتحضيرها

١ - شروط تقديم الدعوى . الطعن الموازى :

٢ - التظلم قبل رفع الدعوى :

التظلم لجهة غير مختصة . رفع الدعوى دون انتظار مواعيد الرد على التظلم .

٣ - ميعاد رفع دعوى الالغاء :

مواعيد المسافة . بدء الميعاد (النشر والاختار . عرض لقرارات تنشر فى الجريدة الرسمية ويخطر بها ذوو الشأن) حساب الميعاد فى حالة الرفض الضمنى . اقطاع الميعاد بالالتجاء لمحكمة غير مختصة .. استمرار الميعاد (هل توجد قرارات إدارية مستمرة) .

٤ — مواعيد دعاوى الاستحقاق :

مواعيد السقوط . التقادم . مدد التقادم .

٥ — الصفة والمصلحة :

مصلحة الوالد في دعوى تتعلق بولده الرشيد وصفته . صفة الوزير بالنسبة للهيئات المحلية .

٦ — تقديم عريضة الدعوى .

٧ — الدعوى الجماعية .

رابعاً — الدعوى أمام القضاء

١ — الاستعجال .

٢ — الدفع والطلبات والتدخل :

التدخل أمام المحكمة العليا لأول مرة .

٣ — الاثبات :

استقلال الاثبات في القانون الإداري . تأثير امتيازات الإدارة في الاثبات . اثبات كفاية الموظف والاختبار العامل .

خامساً — الأحكام التي يصدرها القضاء الإداري

١ — قرارات اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي (إحالة)

٢ — إصدار الأحكام :

٣ — طرق الطعن في الأحكام :

وظيفة المحكمة الإدارية العليا . الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا . إلتماس إعادة النظر .

٤ — آثار الأحكام :

حجية الحكم بعدم الاختصاص . حجية الحكم الصادر بوقف التنفيذ . حجية الحكم الصادر من هيئة فحص الطعون . حجية الأحكام النهائية بالانقضاء . حجية الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق .

٥ — تنفيذ الأحكام :

تنفيذ الأحكام يكون بقرار إداري . تنفيذ حكم بالإنهاء فصل موظف . تنفيذ حكم بالتعويض .

أولاً - الاختصاص

- ١ - الاختصاص الوظيقي لمجلس الدولة .
- ٢ - اختصاص كل محكمة من محاكم مجلس الدولة .

١ - الاختصاص الوظيقي لمجلس الدولة

- (أ) اقتضاره على الطعن في قرارات الهيئات الوطنية .
- (ب) القوانين المحددة لاختصاص القضاء الإدارى .
- (ج) السريان الزمنى للقوانين المحددة لاختصاص مجلس الإدارة .
- (د) اختصاص القضاء الإدارى بدعوة تهيئة الدلائل .
- (هـ) اختصاص القضاء الإدارى في الملكية الفردية .
- (و) اختصاصه في مسائل التوظيف .
- (ز) تطبيقات مختلفة .
- (ح) عدم جواز الاحالة من جهة لأخرى .

(١) اقتضاره على الطعن في قرارات الهيئات الوطنية

فإذا كان الثابت أن لجنة تقدير الخسائر اللاحقة بالحكومة المصرية ورعاياها بإيطاليا والتي أصدرت القرار المطعون فيه شكلت بمقتضى الاتفاقية الدولية المؤرخة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بين الحكومتين الإيطالية والمصرية بالتطبيق للمادة السادسة من الاتفاقية المؤرخة ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ والاتفاقية المؤرخة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ وقد اختارت كل حكومة ممثلاً لها ، فإن هذه اللجنة الثنائية . لا تعتبر هيئة إدارية مصرية ، وإنما هي هيئة إدارية دولية قامت على أساس اتفاق دولى بين الحكومتين المصرية والإيطالية تستمد سلطتها من هذا الاتفاق ، وتطبق

١٦٨

١ من مارس ١٩٥٩

اختصاص وظيفي لمجلس الدولة اقتضاره على الطعن في قرارات الهيئات الوطنية . لجنة تقدير الخسائر اللاحقة بالحكومة المصرية ورعاياها بإيطاليا : عدم اختصاص القضاء الإدارى المصرى بطلبات إلغاء قراراتها .

المبدأ القانونى :

« من الأمور المسئلة أنه يشترط لجواز الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى أن يكون القرار المطعون فيه صادراً من جهة إدارية وطنية تطبق قوانين البلاد وتستمد سلطتها منها . ومن ثم إذا كان القرار صادراً من هيئة أجنبية أو دولية فإنه يكون بعيداً عن اختصاص المحكمة ولا يدخل في ولايتها .

أحكامه ولا تعنى عنها الصفة الدولية كون
أحد أعضائها مصرياً لأن العبرة في تجديد
جنسية هيئة إدارية ليس بجنسية أعضائها ،
ولأنما بمصدر السلطة التي تعمل بمقتضاها تلك
الهيئة .
(محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة الثالثة عشرة
رقم ١٦٦ صفحة ١٧٣) .

(ب) القوانين المحددة لاختصاص القضاء الإداري

صدرت قوانين عدة تحدد من اختصاص مجلس الدولة ، وتمنع الطعن أمامه في بعض القرارات
الإدارية أو في بعض أعمال الإدارة . وقد أثارت هذه القوانين خلافاً شديداً ، واستنكرها كثيرون
من الشراح وبخاصة الأستاذ الدكتور سليمان الطماوى .

وقد وافقت حلقة الدراسات القانونية التي عقدتها بعض الدول العربية في القاهرة تحت إشراف المجلس
الأعلى لرعاية العلوم والفنون والآداب بالقاهرة سنة ١٩٦٠ على التوصية لدى الحكومات المختلفة
بالكف عن إصدار قوانين من هذا القبيل .

ويؤيد الفريق المعارض لإصدار قوانين محددة لاختصاص مجلس الدولة رأيه ، بأن هذه القوانين
تصادر حق التقاضى وتحالف المبادئ القانونية العامة فهي غير دستورية بينما يسمح البعض الآخر
بهذه التدابير بحجة أن اختصاص مجلس الدولة مقيد بالنصوص ، وللشارع سلب م منع وتقييده بالنص .

وعندنا أنه لا شك في سلامة الرأي الأول ، فلا ميل للشرع أن يغشق دعوى وجدت فعلا
في القانون وتمتع بها الناس . بل نرى أن عدم الاعتراف بحق الطعن في القرارات الإدارية قبل
صدور قانون مجلس الدولة كان خطأ وتغالياً في تفسير مبدأ الفصل ما بين السلطات . فهذا البدء
لا يمنع من رقابة القضاء لأعمال الإدارة كما في الشريعات الانجلوساكسونية . وغاية ما في الأمر
أن قانون مجلس الدولة حدد طرق الطعن ونظمها .

وفي العرض الذي نحن بصدده تقدم ثلاثة أحكام لمجلس الدولة في هذا الموضوع . أولها صادر
من المحكمة الإدارية العليا عندما عقدت جلساتها في دمشق في ٢٦ من أبريل ١٩٦٠ ، وفيه أهدرت
قانوناً بتحديد اختصاص المحكمة العليا السابق وجودها بسوريا قبل الوحدة ، ولكن بسبب نص
صريح في الدستور . والثاني والثالث خاصان بأحوال سحب فيها للشرع الاختصاص من مجلس الدولة
لجهات أخرى : هي الجمعية العمومية لمحكمة النقض بالنسبة للمطعون المقدمة من رجال القضاء ؛ ولجنة
الضباط بالنسبة لضباط القوات المسلحة .

تحديد اختصاص المحكمة العليا في سوريا فهذه للدستور :

١٦٩

٢٦ من أبريل ١٩٦٠

اختصاص . نص الدستور السوري على اختصاص المحكمة العليا بطلبات الإلغاء نص قانون التوظيف على عدم جواز الطعن في المرسوم الصادر بالفصل . عدم دستوريته .

المبدأ القانوني :

لما كانت المادة ١٢٢ من دستور سنة ١٩٥٠ تنص على أن : ١٠ - تنظر المحكمة العليا وتبت بصورة مبرمة في الأمور الآتية : (هـ) طلب إبطال الأعمال والقرارات الإدارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للبراسيم التنظيمية ، إذا تقدم بالشكوى من يتضرر منها فاستمدت المحكمة المذكورة قيامها من هذا الدستور الذي حدد في الوقت ذاته اختصاصها وأطلقه في نظر طلبات إبطال الأعمال والقرارات الإدارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للبراسيم التنظيمية بدون قيد أو شرط ، ولم يفوض القانون كأداة أدنى في تقييد هذا الاختصاص ، بما لا مندوحة معه من أن يظل هذا الاختصاص قائماً على إطلاقه ما لم يعدله نص دستوري آخر .

ولذا لما صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بتحديد صلاحيات وملاك المحكمة العليا ، لم يتضمن بطبيعة الحال أي نص يحدد من اختصاص هذه المحكمة العام المطلق بحكم الدستور بالفصل في دعاوى إبطال الأعمال والقرارات والمراسيم الإدارية .

ولكن على أثر الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٩٥١ عطل دستور سنة ١٩٥٠ ثم صدر المرسوم التشريعي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ٨٥ من قانون الموظفين الأساسي رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ في فترة تعطيل الدستور ، ومنع سماع دعاوى إلغاء المراسيم الصادرة من مجلس الوزراء بصرف الموظفين من الخدمة . وأعقب ذلك صدور المرسوم التشريعي رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ بإيقاف العمل ببعض الأحكام المتعلقة بصلاحيات المحكمة العليا وإحداث غرفة إدارية في محكمة التمييز ، الذي قضى بوقف العمل ببعض أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ المتضمن تحديد صلاحيات وملاك المحكمة العليا وأحال اختصاصها في طلبات الإلغاء إلى الغرفة الإدارية التي أحدثها بمحكمة التمييز . ولكن صدر بعد ذلك دستور ١١ من تموز (يولية) سنة ١٩٥٣ ناصاً في البند ٣ من المادة ١١٧ منه على أن ٣٠ - تنظر المحكمة العليا بصورة أصلية أيضاً وتبت بصورة مبرمة في طلب إبطال الأعمال والقرارات الإدارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للبراسيم التنظيمية ، إذا تقدم بالشكوى من يتضرر منها وبذلك أعاد هذا الدستور إلى المحكمة العليا ولايتها المطلقة في نظر طلبات إبطال الأعمال والقرارات الإدارية والمراسيم المخالفة

للدستور أو للقانون أو للمراسيم التنظيمية كما كانت في دستور سنة ١٩٥٠ .

ولما صدر قانون المحكمة العليا رقم ١ لسنة ١٩٥٣ .. تنفيذاً للدستور المذكور ردد اختصاص المحكمة العليا في إبطال القرارات والمراسيم بصورة مطلقة بغير قيد ولا شرط كما وردت في الدستورين السابقين .

وفي سنة ١٩٥٤ عند ما انتهت فترة اغتصاب السلطة وأعيدت الحياة الدستورية الشرعية السابقة الى البلاد ، اعتبر دستور سنة ١٩٥٠ قائماً ، وكأنه لم يعطل في تلك الفترة ، وهو الذي كان يطلق الولاية للمحكمة العليا في إبطال القرارات الإدارية بدون قيد أو شروط . ثم تأكد ذلك بالقانون رقم ٨٧٣ لسنة ١٩٥٤ . بإلغاء بعض القوانين والمراسيم التشريعية ، الذي قضى بإلغاء بعض القوانين والمراسيم التشريعية التي صدرت في الفترة المشار إليها ، ومن بينها المرسوم التشريعي رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ المتضمن وقف العمل ببعض الأحكام المتعلقة بصلاحيات المحكمة العليا ، وأحداث غرفة إدارية في محكمة التمييز ، والقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المتضمن تأليف المحكمة العليا .

ولما كان ما تقدم فإن المادة ٨٥ من قانون الموظفين الأساسي رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ معدلة بالمرسوم التشريعي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ فيها قضت به في فقرتها الثالثة من أن « يسرح الموظف المقرر صرفه من

الخدمة بمرسوم غير تابع لأي طريق من طرق المراجعة ، تعتبر من الناحية الدستورية غير نافذة بالنسبة إلى المحكمة العليا ما دامت تعارض في تقييدها لاختصاص هذه المحكمة مع المادة ١٢٢ من دستور سنة ١٩٥٠ التي أطلقت الاختصاص لتلك المحكمة ، ذلك الاختصاص الذي أكدته الدستور الصادر في سنة ١٩٥٣ على الوجه المفصل آنفاً ، لما يتميز به الدستور من طبيعة خاصة تضفي عليه صفة القانون الأعلى وتسمه بالسيادة ، فهو بهذه المثابة سيد القوانين جميعها بحسبانه كفيل الحريات وموئلتها ، ومناطق الحياة الدستورية ونظام عقدها . ويستتبع ذلك أنه إذا تعارض قانون عادي مع الدستور في أية منازعة من المنازعات التي تطرح على المحاكم ، فقامت بذلك لديها صعوبة ماثراها أي القوانين هو الأجدر بالتطبيق ، وجب عند قيام هذا التعارض أن تطرح القانون العادي ونهمله وتغلب عليه الدستور وتطبقه بحسبانه القانون الأعلى الأجدر بالاتباع . وإذا كان القانون العادي يهمل عندئذ فرد ذلك في الحقيقة إلى سيادة الدستور العليا على سائر القوانين ، تلك السيادة التي يجب أن يلتزمها كل من الشارع عند إصداره القوانين والقاضي عند تطبيقه إياها على حد سواء . ومن ثم فما أطلقه الدستور السوري في اختصاص المحكمة العليا في إبطال القرارات الإدارية والمراسيم لا يقيده قانون ما دام لم يفوض من الدستور بنص خاص في هذا

من اقليمي مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند اصدارها . ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها وفقاً للنظام المقرر بهذا الدستور .

وقد بان مما تقدم أنه عند صدور هذا الدستور كان الوضع القانوني القائم في الاقليم السوري هو اطلاق الاختصاص للمحكمة العليا على الرغم من القيد الوارد في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ ، وذلك على التفصيل السابق ايضاحه . ولم يصدر أي قانون في ظل الدستور المؤقت يقيد هذا الاختصاص في الاقليم المذكور . كما أنه لما صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة حدد اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري على الوجه المبين به ، ولم يتضمن أي نص خاص يرد فيه التقييد الوارد في المادة ٨٥ المشار إليها بالنسبة إلى الإقليم الشمالي . ومن ثم تكون المحكمة العليا السابقة بدمشق ، ومن بعدها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، غير ممنوعين من نظر طلبات إلغاء القرارات الإدارية آنفة الذكر .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة

رقم ٧٤ صفحة ٧٠٣) .

التقييد أو التحديد . وبناء عليه يظل الاختصاص معقوداً لتلك المحكمة بهذا الاطلاق على الرغم من التقييد الوارد في المادة ٨٥ سالفه الذكر .

ولا حجة فيما نصت عليه المادة ١٦٣ من الدستور من أن التشريع القائم المخالف له يبقى نافذاً مؤقتاً إلى أن يعمل بما يوافق أحكامه ، ولا فيما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٤ من أن القوانين والمراسيم التشريعية الصادرة من غير سلطة شرعية قبل أول آذار (مارس) سنة ١٩٥٤ والتي لم تلغ بنص تشريعي تبقى سارية المفعول إلى أن تعدل من قبل السلطة المختصة ، لعدم انصراف الأولى إلى المرسوم التشريعي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ الذي لم يكن قائماً وقت صدور دستور سنة ١٩٥٠ ، وعدم امتداد الثانية إلى القوانين الدستورية .

ولا يغير من هذا الوضع صدور الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة في ٥ من آذار (مارس) سنة ١٩٥٨ ، لأن صدوره لا يعني أن تسقط جميع النظم والتشريعات السابقة عليه ، بل يسقط منها فقط ما يتعارض مع أحكامه ، وهذا هو عين ما رددته المادة ٦٨ من هذا الدستور التي نصت على أن : كل ما قرره التشريعات المعمول بها في كل

اختصاص الهيئة العامة للموارد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بمنازعات رجال القضاء^(١) :

١٧٠

٥ من مارس ١٩٦٠

اختصاص : قاضي شرعي . انتهاء خدمته قبل ادماج القضاة الوطنى والشرعى ، اختصاص القضاء الادارى بمنازعاته .

المبدأ القانونى

« إن صيغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء معدلة بالقانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ إنما تناولت « رجل القضاء » بخصوص مفهوم هذه العبارة المقصود من المذكرة التفسيرية لقانون نظام القضاء ، لا بعمومها الشامل لرجال القضاء الشرعى بالذات الذين كان يقوم بهم هذا الوصف ثم زال عنهم بعد إلحاقهم بالمحاكم الوطنية ، طبقاً للمادة التاسعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية ، باعتبار أن هؤلاء قد صاروا من رجال القضاء الوطنى فعلاً بعد أن تم هذا الإلحاق بموجب القانون المشار إليه ، ومن ثم امتنع اطلاق صفة القضاة الشرعيين عليهم كما امتنع القول بأن القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ هو تشريع معدل الاختصاص بالنسبة لرجال القضاء الوطنى عامة ، ولأن باب أولى بالنسبة للقضاة الشرعيين الذين انقطعت صلتهم بالوظيفة قبل إلغاء المحاكم الشرعية وإلحاق قضائهم بالمحاكم الوطنية .

وطبقاً لهذا التفسير فإنه لا يتحدى بما جاء فى الطعن من أن تعديل المادة ٢٣ المشار إليها المستحدث بالقانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ معدل لاختصاص مجلس الدولة بالنسبة لرجال القضاء الشرعى ، من كان قائماً بالخدمة منهم وألحق بالمحاكم الوطنية ومن زایلته هذه الصفة قبل حصول هذا الإدماج ، لأن رجال القضاء الشرعى لم تكن تمتد إلى منازعاتهم ولاية الجمعية العمومية لمحكمة النقض حين كان لهم كيان خاص وجهة قضاء مستقلة ولما صدر التعديل الأول للمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بموجب القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بإضافة الشئون المالية لرجال القضاء والنيابة — كالمنازعات الخاصة براتبهم ومكافآتهم ومعاشاتهم — إلى اختصاص محكمة النقض ظل هذا الحكم مقصوراً على رجال القضاء الوطنى فحسب باعتبار أن محكمة النقض مشكلة على الوجه السابق هى أحق الجهات بالاختصاص بأمور سدة السلطة القضائية .

ويبين من كل ما تقدم أن ولاية محكمة النقض بنظر المنازعات الخاصة برجال القضاء مناطها أن يكونوا ممن يعتبرون من رجال القضاء الوطنى وبهذه المثابة لا تختص محكمة النقض بنظر المنازعات الخاصة بمن كانوا أصلاً من رجال القضاء الشرعى إلا إذا كانوا ممن

(١) أظن حكم المحكمة الإدارية العليا (فى دمشق) فى ٢٦ من نيسان (أبريل) ١٩٦٠ بمجموعة السنة الخامسة

الوطني حتى يمتد اختصاص محكمة النقض إليهم بهذا الوصف وإنما يظل للقضاء الإداري اختصاصه بنظر المنازعات الخاصة بهم باعتبارهم من رجال القضاء الشرعي السابق ولم يصبحوا في أي وقت ما من رجال القضاء الوطني .

(المحكمة الإدارية العليا بمجموعة السنة الخامسة رقم ٥٦ صفحة ٥٠٩) .

كان مفوض محكمة القضاء الإداري قد طلب الحكم بعدم اختصاص القضاء الإداري وذلك لاختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض ، إلا أن المحكمة رفضت الدفع لأن المدعى استقال من الخدمة قبل اندماج القضاء الشرعي في القضاء الوطني . فعاد رئيس هيئة مفوض الدولة للطعن طالباً الحكم بعدم اختصاص القضاء الإداري وإحالة القضية إلى الجمعية العمومية لمحكمة النقض . فرفضت المحكمة الإدارية العليا الطعن للأسباب المبينة في المبدأ .

المذكور عن المجلس الاختصاص فيها على هذا النحو الشامل حدد اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة ، كما نص على إنشاء لجنة أخرى تسمى اللجنة الإدارية لكل فرع من أفرع القوات المسلحة يصدر بتنظيمها واختصاصاتها قرار من وزير الحربية ، ففوض بذلك الوزير في تنظيم تلك اللجان الإدارية المختلفة وتحديد اختصاصها بما يتسع لنظر المنازعات الإدارية كافة بما فيها المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات . ولما صدر القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة وتحدث عن اختصاصات اللجنة العليا للضباط في تلك الأمور أكد اختصاصها دون غيرها بالنظر في المنازعات الإدارية كافة المترتبة على القرارات التي تصدرها لجان الضباط المختلفة

اندمجوا في القضاء الوطني بالتطبيق للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٥ ، فأصبحوا بهذا الاندماج معتبرين حالياً من رجال القضاء الوطني ، وتبعاً لذلك يشمل اختصاص محكمة النقض المنازعات الخاصة بهم بالتطبيق للقانون المشار إليه ، أما من كانوا من رجال القضاء الشرعي وأحيلوا إلى المعاش قبل الاندماج فهؤلاء لا يعتبرون في أي وقت من رجال القضاء

١٧١

٣٠ من يناير ١٩٦٠

اختصاص . لجنة الضباط : اختصاصها بالمنازعات الإدارية لضباط القوات المسلحة ، خروج المنازعات في الرواتب ، عن اختصاص القضاء الإداري .

المبدأ القانوني :

« ان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن التظلم من قرارات ضباط القوات المسلحة كما هو ظاهر من ديباجته التي أشار فيها إلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ومن المذكرة الإيضاحية ، قد هدف إلى إبعاد المجلس هيئة قضاء إداري عن نظر المنازعات الإدارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ، وجاء نص المادة الأولى من العموم والشمول والإفراغ في هذا الشأن بما يمنع المجلس المذكور من نظر تلك الأمور جميعها ، وبعد أن نزع القانون

فإن عدم صدورها حتى اليوم — ان كانت لم تصدر — لا يكون من شأنه ارجاع الاختصاص إلى مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى فى أمور منع نظرها على وجه الشمول فى المادة الأولى من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ .
(المحكمة الإدارية العليا بمجموعة السنة الخامسة رقم ٣٢ صفحة ٢٦٥) .

ويدخل فيها بطبيعة الحال اللجان الإدارية التى ينظمها وزير الحرية ويحدد اختصاصاتها فى أفرع القوات المسلحة بما قد يشمل المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات . ومهما يكن الأمر فى شأن صدور أو عدم صدور تلك القرارات الأخيرة

لما كانت المادة (٥) من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ « فى شأن التظلم من قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة » تنص على أن تختص هذه اللجنة (لجنة الضباط) بالنظر فى التظلمات الخاصة بالقرارات التى تصدرها لجان الضباط المختلفة « فقد ذهبت الكثير من أحكام محكمة القضاء الإدارى إلى أن مجلس الدولة ما زال مختصاً بنظر منازعات الضباط فى رواتبهم . فى الدعوى الحالية كان الضابط المهندس عبد المقصود محمد الجندى يتنازع فى مكافأة عن ساعات العمل الإضافية فدفعت الوزارة بعدم الاختصاص وأيدها المفوض فحكمت محكمة القضاء الإدارى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها وإعادة الدعوى للمرافعة بعد تحضيرها بمعرفة هيئة المفوضين . فأصرت هيئة المفوضين على رأيها وطعنت فى الحكم فأيدتها المحكمة الإدارية العليا بقضائها المذكور . راجع المادة (١) من القانون ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ بما يؤيد رأى المحكمة الإدارية العليا .

(ح) السريان الزمنى للقوانين المحددة لاختصاص مجلس الدولة

أنظر قبله المبدأ المنشور تحت رقم ١٧١ فى هذا العدد .

العسكرى رقم ١٠ المشار إليه نهائية ولا يجوز الطعن فيها بأى وجه من الوجوه وأمام أية جهة ، ، كما جاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون انه : « ما دام قد أحيط بمنح هذه الإعانات بتلك الضمانات وما دام قد روعى فى منحها قدرة الخزانة على مواجهة تكاليفها فقد روى للصالح العام أى ينأى بقرارات الإعانات عن مجال الطعن أمام أية جهة قضائية واستلزم ذلك إصدار قانون يعسد هذه القرارات عن كل خصومة أياً كانت الجهة التى ترفع إليها وغنى عن البيان أن هذا القانون

١٧٢

١٧ من مارس ١٩٥٩

اختصاص . السريان الزمنى للقوانين المحددة لاختصاص مجلس الدولة : القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ ، الخامس بلجنة إعانة المصابين بأضرار الحرب لا يسرى على الطعون التى رفعت قبل صدوره .

المبدأ القانونى :

« ان القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ الذى صدر فى ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ ينص فى مادته الأولى على أن القرارات الصادرة من اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣ من الأمر

شمل الطعون التى سبق أن رفعت قبل صدوره ،
ومن حيث إن المادة الثانية من القانون
رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر تقضى
بأن يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة فى
٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ ولم ينص فى أى
نص من نصوصه على سريانه على الماضى
أو على الطعون التى رفعت قبل صدوره
وما زالت منظورة .

ومن حيث إن القانون المذكور قد ألغى
طريق الطعن بالإلغاء فى قرارات اللجان
المنصوص عليها فى المادة الثالثة من الأمر
العسكرى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ ، فإنه لا يسرى
إلا من تاريخ نفاذه والعمل به ولا يسرى على
الطعون التى سبق أن رفعت قبل صدوره
وما زالت منظورة أمام هذه المحكمة بالتطبيق
لنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من
قانون المرافعات .

ومن حيث إنه لا يجدى الحكومة تمسكها

بما جاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون
من سريانه على الطعون التى سبق أن رفعت
قبل صدوره بمقولة إن المذكرة الإيضاحية
مكملة للنص التشريعى - لا يجديها ذلك ،
لأن المعول عليه هو نص القانون الذى يتعين
إعمال حكمه ، أما المذكرة الإيضاحية فهى
وسيلة لإيضاح أهداف القانون ، ولما يكون
مبهماً من نصوصه ، ومن ثم فلا يتأتى أن تتضمن
هذه المذكرة الإيضاحية ما ينقض القانون
أو يعدل نصوصه بإضافة حكم جديد لم يرد
فى هذا النصوص . لأنها ليست أداة تشريعية
وتأسيساً على ذلك إذا جاء نص القانون
واضحاً لا غموض فى المادة الثانية منه بأن
يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية
ولم يرد فيه حكم بسريانه على الماضى فلا محل
للقول بامتداد أثره على الدعاوى التى رفعت
عن قرارات صدرت قبله .

(محكمة القضاء الإدارى مجموعة السنة الثالثة عشرة
رقم ١٦٩ صفحة ١٧٥) .

مطابق له أيضاً ، حكمها فى ٢١ من مارس ١٩٥٩ مجموعة السنة الثالثة عشر رقم (١٧٨) صفحة
١٨٦ وفى الواقع فإن هذه القوانين ليست من القوانين المنظمة لطرق الطعن ، بل هى من القوانين
المنظمة للاختصاص فتسرى عليها الفقرة (١) من المادة الأولى من قانون المرافعات التى تقتضى
سريان القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد افعال باب المرافعة فى الدعوى .
ولا تخضع للفقرة (٣) من المادة نفسها التى تنص على سريان القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة
لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها .

(و) اختصاص القضاء الإدارى بدعوى تهيئة الدليل

١٧٣

٢٧ من يونيو ١٩٥٩

اختصاص القضاء الإدارى بالدعوى المستقلة للتهيئة :
غير جائز فى دعاوى الإلغاء جائز فى دعاوى القضاء الكامل .

المبدأ القانونى :

« إن اختصاص القضاء الإدارى هو
اختصاص محدد ، وينحصر بالنسبة لقضاء

الإلغاء فيما حدده القانون بالذات وعلى سبيل
الحصر من القرارات الإدارية المعينة ، دون
أن يمتد فى هذا الخصوص إلى دعاوى تهيئة
الدليل التى أجازت استثناء فى مجال القانون
الخاص ، وتجاوز كذلك فى القضاء الكامل
فى مجال القضاء الإدارى ، .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الرابعة
رقم ١٣٦ صفحة ١٦٢٣) .

أنظر فى التعليق على هذا الحكم ، تحليل أحكام القضاء الإدارى المنشور بالعدد الثالث — السنة
الثانية والأربعون .

(هـ) اختصاص القضاء الإدارى فى الملكية الفردية

من المعلوم أن المحاكم القضائية (المدنية والتجارية) هى الحارس التقليدى للحريات الشخصية
والحقوق الفردية . وأنه لذلك يستبعد دائماً من اختصاص القضاء الإدارى كل ما يتعلق بهذه المسائل
ويعهد بها إلى القضاء العادى . والسبب فى ذلك هو أن القاضى الإدارى مشبع بروح القانون العام
الذى يتميز بعدم المساواة بين الإدارة والأفراد وإيلاء الإدارة امتيازات تكفل سير المرفق واضطراده
وتعلى المصلحة العامة . أما القاضى العادى فهو يطبق القانون الخاص بصفة أساسية بما فيه من مساواة
وحماية للأفراد .

ومن ذلك كما هو معلوم ، ابقاء نظام نزاع الملكية فى عهدة القضاء العادى على الرغم من إداريته
وعلى الرغم من التباين بقرارات إدارية محضة ، ومنه أيضاً اختصاص القضاء الإدارى بنظام الحجز
الإدارى واخراج مراقبة نظام الشهر العقارى من اختصاص القضاء الإدارى .

ونعرض فيما يلى ثلاثة أحكام ، أحدها يقرر اختصاصاً للقضاء الإدارى فى مسائل نزاع الملكية .
والثانى خاص بصورة من صور التصرف فى أملاك الدولة الخاصة . والثالث يقرر اختصاصاً له فى
منازعات الشهر العقارى وقد احتمل هذا الحكم التعليق من جانبنا .

اختصاص القضاء الإدارى فى نزاع الملكية :

١٧٤

٢١ من أكتوبر ١٩٥٩

اختصاص : طلب إلغاء الاستيلاء على عقار لنزع
ملكته للمنافع العامة .

المبدأ القانونى :

« تختص محكمة القضاء الإدارى بطلب
إلغاء قرار الاستيلاء على العقار لنزع ملكيته
للمنفعة العامة ، .

(محكمة القضاء الإدارى مجموعة السنة الثالثة عشرة
رقم ١٣٤ صفحة ١٤٦) .

اختصاص القضاء الإداري بطلب إلغاء قرار مصلحة الأملاك الأميرية بالعدول عن بيع

أرضه :

١٧٥

٢٤ من مارس ١٩٥٩

اختصاص : طلب إلغاء قرار إداري بالعدول عن بيع أرض أميرية .

المبدأ القانوني :

« لا اعتداد للقول بعدم اختصاص مجلس الدولة منعقدًا بهيئة قضاء إداري بنظر المنازعة ، استناداً إلى أنها تدور أساساً حول ما إذا كان المدعون قد أصبحوا ملاكاً للعين المتنازع عليها بصدر قرار مدير مصلحة الأملاك باعتماد البيع ، وأنها على هذا النحو منازعة مدنية تدخل في اختصاص القضاء العادي وتخرج من اختصاص القضاء الإداري ، الذي هو رهين بأن يكون طلب الإلغاء متعلقاً بقرار إداري ، ذلك أن دعوى

المدعين لا تنصب على المطالبة بملكية القدر المتنازع عليه ، وإنما تنصب على مشروعية القرار الصادر من مدير عام مصلحة الأملاك الأميرية بالعدول عن قرار بيع الأرض ، وهو لا شك قرار إداري مما يجوز طلب إلغائه ، ذلك أن هذا القرار صادر من جهة إدارية هي مصلحة الأملاك الأميرية بما لها من سلطة قانونية ملزمة تخولها التصرف في أطيان الحكومة الموكول إليها إدارتها ، وقرارها هذا هو إجراء إداري سابق مستقل عن العقد الذي يتم بناء عليه بين المصلحة والغير ، ومن ثم فإنه يجوز الطعن عليه والمطالبة بإلغائه استقلالاً .

(محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة الثالثة عشرة رقم ١٧٥ صفحة ١٨٢) .

مدى تأثير اختصاص القضاء الإداري بالمادة ٣٥ من قانون الشهر العقاري :

١٧٦

١٤ من أبريل ١٩٥٩

اختصاص : امتناع مأمور الشهر عن رفع منازعة لقاضي الأمور الوقفية . حق صاحب الشأن في الطعن في ذلك أمام القضاء الإداري .

المبدأ القانوني :

« إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الطريق الذي رسمته المادة ٣٥ من قانون الشهر العقاري ليس طريق طعن مقابل ومباشر

للطعن الإداري ، فلا يختص قاضي الأمور الوقفية اختصاصاً مانعاً من ولاية القضاء الإداري إذ الأصل في قبول الطعن بالإلغاء أمام القضاء الإداري ألا يكون تمت طعن مقابل ومباشر بنص القانون على اختصاص جهة قضائية أخرى بالفصل فيه ، بشرط أن يتوافر للطاعن أمامها مزاياء قضاء الإلغاء وتتوافر له ضماناته ، وبشرط ألا يكون قضاء هذه الجهة القضائية الأخرى قضاء ولائياً

لا يجد صاحب الشأن فيه موثلاً حصيناً تمحص لديه أوجه دفاعه ، وبما لا شك فيه أن الطريق الذي رسمه القانون في المادة ٣٥ من قانون الشهر العقاري وهو رفع المكتب العقاري الأمر إلى قاضي الأمور الوقفية ليس طريقاً مباشراً ، ولا يجد فيه الطاعن الضمانات الكافية ، إذ يستغلق الأمر فيه على المعارض إذا امتنع

مأمور الشهر عن رفع الأمر لقاضي الأمور الوقفية ولذلك فمن حق صاحب الشأن أن يلجأ للفصل في منازعته للقضاء الإداري الذي تتوافر فيه كل الضمانات له لإبداء دفاعه وتمحيصه والفصل فيه دون الطريق الولائي .

(محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة الثالثة عشرة رقم ١٨٢ صفحة ١٨٩) .

أنظر أيضاً في التعليق على هذا الحكم ، بعده ، تقديم الدعوى للقضاء — شروط القبول — الطعن الموكازي .

تقضي المادة (٣٥) من قانون الشهر العقاري إنه إذا طلبت مأمورية الشهر العقاري من طالب الشهر بيانات لا يرى لها لزوماً ، أو قررت سقوط أسبقية ، فانه يجوز له أن يطلب من مكتب الشهر رفع الأمر إلى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية المختصة ليفصل في هذه المنازعة على الوجه المبين في تلك المادة .

وفي الحكم المشار إليه أعلاه رأت محكمة القضاء الإداري أنها تختص بطلب إلغاء قرار مأمور الشهر العقاري إذا امتنع عن رفع الأمر لقاضي الأمور الوقفية .

والذي نلاحظه أن قرار مأمور الشهر العقاري في الحالة المذكورة لا يعتبر من القرارات الإدارية لتعلقه بأمر يخرج عن نطاق القانون الإداري hors de domaine administratif ، فهذا العمل في الواقع داخل في نطاق القانون المدني ومتفرع عن أحكامه ويقوم الشهر العقاري في الواقع في هذه الحالة بتنظيم علاقات بين الأفراد ، وهي إثبات الملكية وترتيب الأسبقية ، ولا ينشئ لهم مركزاً في القانون العام يحمل من تصرفه قراراً إدارياً .

ولذلك فقد كان من رأينا أن تحكم المحكمة بعدم اختصاصها . ويكون للفرد في هذه الحالة اللجوء للقضاء العادي طبقاً للقواعد العامة ولا اختصاص للقضاء الإداري في هذا الشأن .

قضاء محاكم الاستئناف

١٧٧

محكمة استئناف الاسكندرية

١٢ من يناير ١٩٦١

١ - زواج : صحته ، قانونه .

ب - وصية : أجنبي في مصر ، شكلها ، هو المقرر في قانون جنسية الموصي ، أو الشكل المحلي .

ج - وصية : رجوع عنها ، قانون ايطالي ، شروطه .

المبادئ القانونية :

١ - تقضى المادة ١٢ من القانون المدني

بتطبيق قانون جنسية كل من الزوجين على الشروط الموضوعية لصحة الزواج ، والرأى السائد هو تطبيق قانونى الطرفين تطبيقاً موزعاً .

ومع ذلك يطبق القانون تطبيقاً جامعاً ، إذا كان الزواج مختلطاً ، وكان الموضوع خاصاً بموانع الزواج .

فلا يكون الزواج صحيحاً إلا إذا استوفى الزوج شروط الزواج في قانونه وفي قانون الزوجة ، واستوفت الزوجة شروط الزواج في قانونها وفي قانون الزوج ، فلا يكفي أن يستوفى الزوج الشروط التى يستلزمها قانونه ، وأن تستوفى الزوجة الشروط التى يستلزمها قانونها .

٢ - تنص المادة ١٧/٢ من القانون المدني المصرى على أنه يسرى على شكل

الوصية قانون الموصى وقت الايصاء ، أو قانون البلد الذى تمت فيه الوصية . فلولوصية الأجنبية في مصر أن تجرى وصيتها في الشكل الذى يقضى به قانون جنسيتها وقت عمل الوصية ، أو في الشكل المحلي الذى يقضى به القانون المصرى . فإذا ما اختارت الشكل المحلي ، فإنه يجب اتخاذ هذا الشكل أمام مكاتب التوثيق المحلية ، وفقاً للمادة الثانية من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ .

الوصية التى أفرغت في قالب خطاب ، وصية صحيحة مادام المفهوم منها أنها تصرف مضاف إلى ما بعد الموت ، ينبىء عن وصية .

٣ - الرجوع في الوصية في القانون الايطالى ، يشترط أن يكون رسمياً لدى موثق مختص .

المحكمة

« .. ومن حيث إن .. للوصية كانت إيطالية وتزوجت من إيطالى في سنة ١٨٩١ ، ثم حصل بينهما انفصال وتزوجت من بريطانى في سنة ١٩١٣ ، في الوقت الذى كان زواجها الأول قائماً ، أى أنها كانت مرتبطة بزواج سابق ومن ثم قام بها مانع من موانع الزواج وهو يندرج تحت الشروط الموضوعية من شروط الزواج . وتنص المادة ١٢ من القانون المدني المصرى بأنه « يرجع في الشروط

للموضوعية لصحة الزواج إلى قانون كل من الزوجين .

وهذا النص أخذ بقاعدة القضاء للمصرى قبل ورودها في نص تشريعى ، استئناف مختلط ١١ من يونيو سنة ١٩١٣ ، مجلة التشريع والقضاء س ٢٥ ص ٤٤٢ ؛ ثم تقررت بنص تشريعى في لأئحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة الملغاة (م ٢٩ فقرة ٢) والرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ الملغى ، وهى مقررة في اتفاقية لاهى العقودة في ١٣ من يونيو سنة ١٩٠٢ ، وفي كثير من القوانين الأجنبية . وبناء على هذه القاعدة يتعين كذلك البحث عن القانون الواجب التطبيق إذا كان الزواج مختلطاً .

أما إذا كان الزوجان من جنسيتين مختلفتين كما هو الحال في هذه الدعوى ، هل يتعين استيفاء الشروط الموضوعية وفقاً للقانونين معاً بالنسبة لكل من الزوج والزوجة ، أم يكفي استيفاؤها بالنسبة لكل منهما على حدة وفقاً لقانونه ، وبعبارة أخرى هل يتعين تطبيق القانونين تطبيقاً جامعاً . أم يكفي تطبيق كل منهما تطبيقاً موزعاً ؟

قال البعض بوجوب التطبيق الجامع ، بمعنى أن الزواج لا يكون صحيحاً إلا إذا اعتبر كذلك وفقاً للقانونين ، وهو ما لا يتفق إلا باستيفاء الزوج شروط الزواج في قانونه ، وفي قانون الزوجة ، واستيفاء الزوجة شروط الزواج في قانونها ، وفي قانون الزوج . وحجة هذا الرأى هى أن كل واحد من القانونين لا يهدف إلى حماية مواطنه فقط ، بل يهدف إلى حماية رابطة الزوجية ذاتها ، ومن ثم يجب أن تخضع

هذه الرابطة للقانونين . وهذا الرأى مهجور في الفقه الآن .

أما الرأى السائد الآن فهو تطبيق قانونى الطرفين تطبيقاً موزعاً ، بمعنى أن يطبق على الزوج قانونه ، وعلى الزوجة قانونها ؛ ولذلك فإنه يكفي لصحة الزواج أن يستوفى الزوج الشروط التى يستلزمها قانونه ، وأن تستوفى الزوجة الشروط التى يستلزمها قانونها ، وحجة هذا الرأى أن كل قانون يحمى وطنى الدولة دون الآخرين ، فلا محل لتطبيقه عليهم . والقائلون بالتطبيق الموزع وإن كانوا لا يطلقون رأيهم بالنسبة لجميع الشروط الموضوعية للزواج ، بل يخضعون بعضها للتطبيق الموزع ، والبعض الآخر للتطبيق الجامع ، إلا أنه من السلم به في نظر أصحاب هذا الرأى أن موانع الزواج يطبق بشأنها التطبيق الجامع ، ذلك أن المانع يحيط بالطرفين جميعاً ، ولو كان سيه قائماً في أحدهما ، ولأن الموانع يبتغى بها حماية مصالح اجتماعية . (الدكتور عز الدين عبد الله ، القانون الدولى الخاص المصرى ، الجزء الثانى في تنازع القوانين ص ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣) ، وقد أخذت منه محكمة النقض بالتطبيق الجامع في صدد زواج كان المانع فيه الارتباط بزواج سابق ، (نقض أول أبريل سنة ١٩٥٤ ، مجموعة أحكام النقض التى يصدرها المكتب النفى السنة الخامسة ص ٧٤٧ رقم ١١١) .

.. ولما كانت المادة ٨٦ من القانون المدنى الإيطالى تنص على أن يشترط لصحة الزواج ألا يكون أحد الزوجين مرتبطاً بزواج سابق لم تنحل رابطته بعد ، وعلى غرار ذلك قواعد القانون الانجليزى ، ومن ثم وطبقاً لنظرية التطبيق

الجامع ، يكون هذا الزواج باطلا لصدوره مع وجود مانع من موانع الزواج ، وقبل أن نحل رابطة الزواج السابقة .

« ومن حيث إنه لما كان زواج الموصية من . . البريطاني الجنسية إنما هو زواج باطل ، فإن الموصية لم تكتسب الجنسية البريطانية بالزواج ، إذ أن ذلك لا يكون إلا بناء على زواج صحيح قانونا .

« ومن حيث إنه لما تقدم تكون الموصية إيطالية الجنسية لم تكتسب الجنسية البريطانية ويكون القول من جانب المستأنف عليهم بأنها متعددة الجنسية قول لا أساس له ، لأنها لم تكتسب جنسية زوجها البريطاني بالزواج لوقوع ذلك الزواج باطلا . ومن ثم فليس لها إلا جنسية واحدة وهي الجنسية الإيطالية .

« ومن حيث إنه بناء على تمتع الموصية بالجنسية الإيطالية ، فإنه يتبع في شأن شكل وصيتها قاعدة الإسناد الواردة بالمادة ١٧ فقرة ٢ من القانون المدني المصري ، التي تنص على أنه : « مع ذلك يسرى على شكل الوصية قانون الموصي وقت الإيصاء أو قانون البلد الذي تمت فيه الوصية » ، وبناء على هذا النص فإنه للوصية الأجنبية في مصر أن تجرى وصيتها في الشكل الذي يقضى به قانون جنسيتها وقت عمل الوصية ، وهو القانون الإيطالي ؛ ولها أن تجريها في الشكل المحلي ، أي في الشكل الذي يقضى به القانون المصري . ولما كان المعروف أن القانون المصري لا يستلزم شكلا معيناً لإنشاء الوصية إذ تقضى المادة ٢ من قانون الوصية بأن : « تتعقد الوصية بالعبارة أو بالكتابة فإذا كان الموصي عاجزاً

عنهما انعقدت الوصية بإشارته المفهمة » وقد جاء بذات المادة أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع القولي عنها بعد وفاة الموصي : « إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك ، تدل على ما ذكره أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصي عليها » . وهذا الحكم ليس متعلقا بشكل الوصية اللازم لوجودها ، بل متعلق بإثباتها بمعنى أن وصية الأجنبي في مصر تنعقد بالعبارة أو بالكتابة أو بالإشارة المفهمة إلا إذا كان قانونه يشترط شكلا معيناً لانعقاد الوصية فيجب توافر هذا الشكل لانعقاد الوصية ولكنه إذا ما شاء الحصول على دليل إثبات تسمع به الدعوى ، تعين عليه إجراء الوصية في ورقة رسمية أو في ورقة عرفية يكتبها بخطه ويضع عليها إمضاءه ، أو بورقة عرفية يصدق على توقيعها عليها . ولما كانت الوصية موضوع هذه الدعوى المؤرخة ١٢ / ٩ / ١٩٤٩ لم تجر في ورقة رسمية ، ولا في ورقة عرفية بخط الوصية وتوقع عليها بتوقيعها ، وإنما تمت بورقة عرفية مكتوبة على الآلة الكاتبة مصدق على توقيع الموصية عليها أمام القنصلية البريطانية ، ومن ثم يتعين بيان ما إذا كانت تلك الوصية استوفت الشكل المحلي أم لا .

« ومن حيث إنه من المقرر أنه على الموصي إذا ما أراد اتخاذ الوصية في الشكل العرفي المصدق على التوقيع على المحرر الالتجاء في التصديق إلى الموظف المختص بمكاتب التوثيق المصرية وفقا للمادة ٢ من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ ، والتي صدرت الوصية في ظله ؛ أما إذا أراد اتخاذها في الشكل العرفي الخطي ، أي أن تكون

الوصية مكتوبة كلها بخط الموصي وعليها إمضاؤه ، كان له ذلك دون حاجة لتدخل أى موظف عام ، ولا شك أن الموثق المصرى يتبع فى أوضاع الشكل اللازمة للرسمية أو للتصديق على التوقيع أحكام القانون المصرى الواردة باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق ، وذلك تطبيقاً لقاعدة « يخضع شكل التصرف لقانون من أجراه » . (راجع بحث الدكتور عز الدين عبد الله فى شكل وصايا الأجانب فى مصر والمنشور بمجلة القانون والاقتصاد ، العددان الثالث والرابع ، السنة الرابعة والعشرون ص ١٧٩ وما بعدها) .

« ومن حيث إنه لما كانت الوصية لم تجر التصديق على الوصية فى مكتب التوثيق بمصلحة الشهر العقارى ، بل أجرتة فى القنصلية البريطانية ، فإن الوصية المنوه عنها لم تستوف الشكل المحلى المطلوب . لأنها ما دامت اختارت الشكل المحلى دون الشكل الوارد فى قانون جنسيتها ، فكان عليها اتخاذ هذا الشكل أمام مكاتب التوثيق المحلية ، ومن ثم فلا تذهب هذه المحكمة مذهب محكمة أول درجة فى أن التصديق على الإمضاء أمام القنصلية البريطانية يعتبر معه الشكل المحلى متوافراً ، إذ تم به الغرض من التصديق على التوقيع وهو التحقق من شخصية الموقع ، بل لابد من إجراء التصديق على التوقيع أمام الموثق المصرى طبقاً لقانون التوثيق ، لأن التصديق أمام القنصلية البريطانية ليس من الشكل المحلى .. ولأن القنصلية البريطانية عند إجرائها التوثيق إنما يكون ذلك للرعايا البريطانيين التابعين لها ، وقد ثبت أن الوصية كانت إيطالية الجنسية وليس لها إلا أحد طريقين ، فإما أن تتبع فى التصديق على الإمضاء القانون الإيطالى ، على أن يكون ذلك بالقنصلية الإيطالية وطبقاً

لقانون الإيطالى ، وإما أن تتبع القانون المصرى طبقاً للقانون المصرى على أن يكون ذلك بمكتب التوثيق ولها الخيار بين الطريقين تطبيقاً لنص المادة ١٧ المنوه عنها ، أما التجاؤها إلى القنصلية البريطانية فلا يعتبر اتباعاً للشكل الإيطالى أو الشكل المحلى ، ومن ثم تكون هذه الوصية بصورتها الراهنة لا دليل عليها على أساس أن المستأقنين ينكراتها ولم يتبع فى توثيقها الشكل القانونى .

« ومن حيث إنه عن الوصية المؤرخة ١٩٤٧/٣/١٥ قد تمسك بها المستأنف عليهم على أساس أنها كلها بخط الموصية وبتوقيعها ، كما اعترض عليها المستأقنان لأنها محررة فى صورة خطاب وليس فى صورة وصية ، ولأن الوصية المؤرخة ١٩٤٩/٩/١٢ قد تضمنت نصاً فخواتم أن الوصية ألقت جميع رغباتها السابقة وأية وصية أخرى .

« ومن حيث إنه عن اعتراض المستأقنة بأن تلك الوصية قد أفرغت فى خطاب ولم تأخذ شكل الوصية أو يكون لها عنوان بأنها وصية ، فإن ذلك مردود بأن ذلك لا يهم فى الأمر شيئاً ، ما دام المفهوم منها أنها تصرف مضاف إلى ما بعد الموت ينبىء عن وصية ، وخاصة أن القانون الإيطالى لا يشترط الشكلية فى انعقاد الوصية ، ومن ثم فهذه الوصية صحيحة حسب القانون الإيطالى سواء من جهة الموضوع أو جهة الشكل .

« ومن حيث إنه عن الرجوع فى الوصية التى تضمنته الوصية المؤرخة ١٩٤٩ / ٩ / ١٢ فإن المادة ٦٨٠ من القانون المدنى الإيطالى تنص على أن الرجوع الصريح فى الوصية يكون إما بوصية جديدة أو بمحرر لدى موثق بحضور

١٧٨

محكمة استئناف أسيوط

٧ من مايو ١٩٦١

١ - أحوال شخصية : نيابة ، سماع رأيها ، إثباته في الحكم ، يان جوهرى .

ب - استئناف : حكم باطل ، طرح موضوع الدعوى .

المبادئ القانونية :

١ - المادة ١ § ٢ من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ، والمادة ٩٩ من قانون المرافعات توجبان على النيابة التدخل ، كما أن المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات قد أوجبت على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما أوجبه من بيانات ، اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية ومراحل الدعوى ، ورأى النيابة ؛ مما مفاده أن سماع رأى النيابة في دعاوى الأحوال الشخصية إجراء لازم ، وأن إثبات هذا الرأى ضمن بيانات هذا الحكم هو من البيانات الجوهرية التى لا غنى عنها . ويترتب على إغفالها بطلان الحكم .

٢ - استئناف الحكم الباطل يطرح على المحكمة الاستئنافية موضوع الدعوى الذى فصلت فيه محكمة أول درجة واستنفدت ولايتها ، وذلك عملاً بالقاعدة العامة فى الآلة التى يترتب على الاستئناف .

الحكم

« .. وحيث إن النيابة العمومية أقامت هذا الاستئناف وطلبت في مذكرتها للملاء تحت رقم ١ دوسيه إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى قياماً على عدم كفاية الدليل على سبب الطلاق ولدى نظره بجلسته ١٩٦١/٢/٥ دفع الحاضر عن

شاهدين يقرر الموصى بشخصه الرجوع فى الوصية كلا أو جزءاً . ولما كانت الوصية المؤرخة ١٩٤٩/٩/١٢ تتضمن وصية جديدة كما تتضمن رجوعاً صريحاً . فأما عن الوصية ، فقد سبق القول إنه لا دليل عليها . وأما عن الرجوع الصريح فالواضح من نص المادة ٦٨٠ أنه يشترط أن يكون الرجوع رسمياً لدى موثق مختص ، فالرسمية شرط لانعقاد الرجوع وهى بهذه المثابة من الشروط الموضوعية التى يحكمها قانون جنسية الموصى وقت الوفاة أسوة بالقانون الذى يحكم موضوع الوصية وهو القانون الإيطالى ، ولما كان الرجوع لم يتم لدى موثق طبقاً للمادة ٦٨٠ المنوّه عنها ، ومن ثم فهذا الرجوع لم يتم قانوناً ومن ثم فلا أثر له على الوصية المؤرخة ١٩٤٧/٣/١٥ .

« ومن حيث إن الذى يخلص مما تقدم أن الوصية المؤرخة ١٩٤٧/٣/١٥ صحيحة من جهة الموضوع والشكل أما من جهة الموضوع فقد انعقدت حسب القانون الإيطالى الذى تحكمها ولا أثر لما يثيره المستأنفان عليها من انعدام الرضا أو شوائب الإكراه إذ قد تكفل الحكم المستأنف بالرد على ذلك وهو ما توافقه عليه هذه المحكمة . وأما من جهة الشكل فقد أفرغت فى صورة محرر عرّف بخط الموصية وتوقيعها وهو شكل صحيح سواء بالنسبة للقانون الإيطالى أو بالنسبة للقانون المصرى ومن ثم فهى وصية صحيحة قانوناً . . . »

(القضية رقم ١١ سنة ١٦ ق «أحوال شخصية» رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد على جمال الدين رئيس المحكمة وحافظ محمد بدوى ومحمد صادق الرشيدى المستشارين) .

المستأنف عليه الأول بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة وفيها قضت المحكمة كطلب المستأنفة بثبوت غيبة المستأنف عليها الثانية والتأجيل لجلسة ١٩٦١/٤/٢ لإعلانها به . وقد أعلنت مع شخصها في ١٩٦١/٢/١٦ .

« وحيث إن المستأنف عليه الأول عاد بملحمة ١٩٦١/٤/٢ وقرر بتنازله عن الدفع المبدى منه .
« وحيث إن وكيل النيابة الأستاذ محمود المراغى خلص في مذكرته الأخيرة رقم ١٠ دوسيه إلى طلب — النيابة الحكم أولاً — برفض الدفع . ثانياً — بطلان الحكم المستأنف . ثالثاً — وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي واقعة الزنا . مستندة في طلبها بطلان الحكم إلى أن حكم التحقيق والحكم القطعى الصادران من محكمة أول درجة جاءا خلوا من بيان رأى النيابة مما يترتب عليه بطلان الحكم وأضافت أنها تمسك عن إبداء رأيها في الموضوع إلى ما بعد تحقيق الواقعة المدعاة أى واقعة الزنا .

« وحيث إن النيابة أصرت بالجلسة على ماورد بمذكرتها الختامية وقال الدفاع عن المستأنف عليه الأول أنه لا يمارى في طلب النيابة بطلان الحكم القطعى مقرر أن حكم التحقيق لا يلحقه البطلان وله حجته الكاملة .

« وحيث إن ما دفعت به النيابة العامة بطلان الحكم المستأنف في محله ذلك أن المادة ١ / ٢ من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ وللادة ٩٩ من قانون المرافعات توجبان على النيابة التدخل في صورة الدعوى الماثلة كما أن المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات ، قد أوجبت على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما أوجبه من بيانات اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية ومراحل الدعوى ورأى

النيابة . مما قاده أن يجمع رأى النيابة في دعوى الأحوال الشخصية اجراء لازم وأن إثبات هذا الرأى ضمن بيانات هذا الحكم هو من البيانات الجوهرية التى لاغنى عنها ويترتب على إغفالها بطلان الحكم . لما كان ذلك وكان الثابت من وقائع الدعوى أن محكمة أول درجة أغفلت في قضائها — التمهيدى والقطعى — الإشارة إلى رأى النيابة فمن ثم فقد حق القضاء بإلغاء الحكم المستأنف لبطلانه .

« وحيث إنه من المقرر أن استئناف الحكم الباطل يطرح على المحكمة الاستئنافية موضوع الدعوى الذى فصلت فيه محكمة أول درجة واستنفدت ولايتها . وذلك عملاً بالقاعدة العامة في الأثر الذى يترتب على الاستئناف مما ينبى عليه أن هذه المحكمة وقد خلصت إلى إلغاء الحكم المستأنف لبطلانه أن تمضى في نظر الموضوع على الفور .

« وحيث أنه مما تجدر الإشارة إليه قبل الخوض في الموضوع المستأنف عليه الأول أورد على صحيفة دعواه أنه وزوجته مختلفا الطائفة وقدم تأييداً لهذا النظر شهادة بأن الزوجة من طائفة الأرثوذكس القبطيين وأنه من طائفة الأرثوذكس الأنجلييين وجاء بالشهادة الخاصة بالزوجة أن عقد قرانهما تم بعيداً عن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية .

« وحيث إن المستأنف عليه الأول قرر بالجلسة أمام محكمة أول درجة أنه رغم اختلاف مذهبهما فانهما تزوجا عن طريق الكنيسة الأنجيلية وقد ردد الحكم المستأنف ما قرره المستأنف عليه المذكور وجرى في اعتبار الزوجين من متحدى الملة بالاستناد إلى مذهبهما وقت الزواج .

« وحيث إن رأى فى الفقه والقضاء قد

١٧٩

محكمة استئناف المنصورة

٢٧ من يونيو ١٩٦١

طلاق : أقباط أرثوذكس ، سببه .

المبدأ القانوني :

المصدر التشريعي الأول في الشريعة
المسيحية للأقباط الأرثوذكس مؤسس على
النصوص الصريحة في الإنجيل ، وهي تقصر
التطبيق على حالة الزنا .

فزيادة سن الزوجة على سن الزوج ،
وعدم انجاب الذرية لا يعتبران معاً أو يعتبر
أحدهما سبباً للتطبيق في الشريعة المذكورة .

والزوجة التي تقبل أن تتنازل مؤقتاً
عن نفقتها المتجمدة ، وعن دعوى استرداد
أثاث منزلها الذي في حيازة الزوج ، مدفوعة
برغبتها في استبقاء الحياة الزوجية لا يصح
أن توصف « بسوء المعاشرة » ، مع العلم
بأن « سوء المعاشرة » في ذاته لا يعتبر سبباً
للتطبيق ، ذلك أنه ليس من العسير على الزوجين
إذا صدقت نيتهما أن يعالجا نفسيهما هذه
الحالة ويتلافيا آثارها بالتزام نصوص وروح
الشريعة المسيحية على حقيقةتها .

الحكمة

« ... وحيث إن النيابة العامة قدمت مذكرة
(وقعها الأستاذ أحمد محمد خليل) طلبت بها
قبول الاستئناف شكلاً - وفي الموضوع :

أولاً : الحكم بطلان الحكم المستأنف لعدم

استقرار على خلاف ما قال به المستأنف عليه الأول
وجاراه فيه الحكم المستأنف ، من أن انعقاد
الزواج أمام جهة من الطوائف المعنية ووفقاً
لطقوسها المرعية يترتب عليه حتماً أن يثبت الاختصاص
لتلك الجهة قياماً على أن الملة للعتقة عند العقد هي
التي تحكم علاقة الزوجين ، ذلك أن تغيير المذهب
لا ينظر إليه إلا عند التقاضي بمعنى أنه لا أهمية له
قبل ذلك إذ كثيراً ما يتم التغيير من مذهب إلى
مذهب في فترات معينة من حياة الأشخاص قبل
عقد الزواج وبعده ولا وجه لأن يتدخل
المشرع في هذه المسألة النفسية طالما كانت مظنة
التغيير بسبب الدعوى غير قائمة . ومن ثم كان
المناط في تعريف الملة هو وقت رفع الدعوى ، بمعنى
أنه لا انطباق للفقرة الأخيرة من المادة السادسة
من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ إلا إذا كان
طرفا النزاع يوم رفع الدعوى من متحدى للملة وذلك
أخذاً بمفهوم نص المادة السابعة من القانون وهو
يقضى « لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة
المتقدمة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحداً الخصوم
عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى
إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام .

« وحيث إنه لما تقدم ولحلو أوراق الدعوى
ومستنداتها مما يدل على مذهب المستأنف عليها
الثانية يوم إقامة الدعوى المطروحة . ترى هذه
المحكمة مناقشة الطرفين في هذه النقطة حتى يمكن
تطبيق القانون على وجهه الصحيح مع إرجاء
الاهل في باقي الطلبات » .

(القضية رقم ٢٦ سنة ١٩٦٠ (سنة ٣٥ ق)
« أحوال شخصية للمصريين » رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة محمد كامل البهنساوي رئيس المحكمة وسامي
ناصر ومحمد نور الدين عويس المستشارين) .

ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية .

ثانياً : الحكم في موضوع الدعوى برفضها .
عملاً بنصوص الإنجيل وحده التي جاء فيها :

١ — أن ما جمعه الله لا يفرقه إنسان .

٢ — أما أنا فأقول لكم ان من طلق امرأته إلا لعل الزنا يجعلها تزني ومن تزوج مطلقة فإنه يزني .

« وحيث إنه بالنسبة لطلب بطلان الحكم لعدم ذكر اسم وكيل النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ، فتلاحظ المحكمة أن الحكم للسأنف قد ذكر اسم السيد وكيل النيابة الذي كان حاضراً يوم النطق بالحكم ، كما تلاحظ أن مذكرة النيابة قدمت في فترة حيز القضية للحكم .

ولما كانت النيابة لا تتجزأ فالمفروض أن كاتب للذكرة هو نفسه الذي حضر جلسة النطق بالحكم وأن هذا الأخير هو الذي يمثل .

« وحيث إنه لذلك يكون هذا الطلب على غير أساس ويتعين اطراحه وعدم الأخذ به .

« وحيث إنه بالنسبة للموضوع فتري المحكمة أن النيابة قد أصابت عندما أرجعت أصل الشريعة المسيحية إلى النصين اللذين قد وردا في مذكرتها

« وحيث إن الزوج يحاول أن يخرج عن هذين النصين تأسيسه طلب التطلق على اعتبارات أخرى وهي :

١ — أن زوجته تكبره سنّاً .

٢ — أنها لا تتجب ذرية .

٣ — وأنها أساءت معاشرته .

٤ — وترك منزل الزوجية منذ ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٥ .

٥ — وأن هذه الفرقة قد مضى عليها خمس سنوات .

« وحيث إنه مع مسايرة المدعى في بحث هذه الطعون الموجهة للزوجة مع كونها خارجة عن النصوص الحرفية للشريعة المسيحية ، فإن المحكمة ترى أنها كلها غير صحيحة ويدحضها الواقع والأوراق المقدمة في الملف . .

« وحيث أنه بالنسبة لإنجاب الذرية فقد قدمت الزوجة شهادة من الدكتورين . . يثبتان أنها صالحة لإنجاب النسل ولا محل لإخضاعها لأي علاج . كما قدمت تقريرين آخرين خاصة بنتيجة تحليل السائل المنوي للزوج ويبين منها أن بهذا السائل عيوب يندر معها الحمل بصرف النظر عن سن الزوجة . .

« وحيث أنه بالنسبة للسبب المؤسس على سوء المعاشرة فتلاحظ هذه المحكمة أن محكمة أول درجة أتاحت الفرصة للزوج لإثبات هذا السبب بكافة طرق الإثبات فعبّر عنه عجزاً تاماً فقد قرر القمص بطرس منصور أنه سعى لإصلاح ذات البين بين الزوجين ولكنهما لم يثرا مسألة سوء المعاشرة أمامه — أما والددة الزوج فتتحفظ المحكمة في تصديق روايتها عندما قالت إن الزوجة كانت تشتمه وتمايره وذلك ليس فقط لأنها متحيزة لابنها وترى الأشياء بعينه هو لا بالعين المستقلة المجردة ، ولكن لأنها امتنعت عن بيان نوع هذا الشتم أو هذه المعايير — يضاف إلى هذا أن أسطح دليل يقطع بأن الزوجة لم تسوء معاملة زوجها أنها وقد حصلت على حكم نفقة

مشمول بالتفاد يعطيها الحق في الحصول على ما يزيد عن ثمانمائة جنيه الآن ترفض تنفيذه إبقاء على الصلة الزوجية ولم تكثف بذلك بل رفضت الاستمرار في دعوى استرداد أثاث منزلها الذي لا يزال تحت يد الزوج ينتفع به في غيابها وقد حاولت هذه المحكمة مصالحه الطرفين في جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وسألت الزوج عما إذا كان هذا الأثاث ما زال في حيازته فرد بالإيجاب وأضاف أنه لم يشأ إنهاء دعوى الاسترداد محافظة منى على الرغبة في العودة إلى زوجي . وتقطع هذه العبارة بأنه ليس فقط لا يوجد سبب جدي للتطليق ، بل أن الزوج لا يزال على استعداد لتلبية نداء ضميره ليعود إلى زوجته في يوم ما .

« وحيث إن المحكمة تقف عند هذا القرار لتسجل أنها لاحظت على الزوج أنه لا يستقر على حال في موقفه مع زوجته . فمع علمه أنها تكبره قليلا في السن يقرر أنه يتمنى أن تحصل مصاهرة ثانية بين الأسرتين بزواج أخيه من أخت زوجته — ولما رفضت هذه المصاهرة الثانية طرح الاعجاب بهذا النسب جانبا — وسار في طريق المقاضاة فلما رفض المجلس إلى دعواه المؤسسة على السن وعدم إنجاب النسل رضى بهذا الحكم ولم يستأنفه ثم عندما أعاد الكره — بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ وجدد دعوى التطليق أمام المحاكم العامة ، تجنب الكلام في سن زوجه ثم عاد وخاض فيه — يضاف إلى هذا أن شاهد الزوجة قرر أن الزوج قبل مقابلته في منزله في فبراير سنة ١٩٥٩ واتفقا على الصلح وإذا بهذا الزوج يرجع بعد ذلك ويمتنع عن تنفيذ هذا الصلح ليقم دعوى التطليق الثانية في ٧ من ديسمبر من السنة نفسها أمام محكمة المنصورة الابتدائية .

« وحيث إنه بالنسبة للسبب الرابع وهي ترك الزوجة لمنزل الزوجية ينه عدم العودة إليه منذ ٢٢ يناير سنة ١٩٥٥ فقد حضى شهادة الأستاذ نجيب موسى وترك الزوجة أثاث منزلها حتى هذه الساعة تحت تصرف زوجها وكذا رفضها الاستمرار في دعوى استرداده ورفضها تنفيذ حكم النفقة الذي يعطيها الحق في تقاضى مبالغ جسيمة منه وكل هذا استبقاء للصلة الزوجية وهو ما عبرت عنه هذه الزوجة في محضر جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ أمام هذه المحكمة عندما قالت . . . إننى أتوق للرجوع إلى زوجي في أية جهة يكون فيها وأعاشرة المباشرة الزوجية اللاتمة المؤسسة على المحبة وإلى الحد الذي يجعلنى لا أتكلم عن القضايا التي أشار إليها وهي الخاصة بالمطالبة بالعنف والنفقة وهذا بشرط أن يسترجع حياتنا الزوجية كما كانت . . .

وقد رد الزوج على هذه العبارات التي دونت في المحضر بأنه من جهته لا يود إنهاء دعوى الاسترداد ومحافظة منه على الرغبة في العودة إلى زوجته ورغم ذلك وجرياً على عادته في المودة عدم الاستقرار على رأى واحد امتنع عن حضور باقى الجلسات الأخرى بنفسه كما امتنع عن الاستمرار في الصلح .

« وحيث إنه بالنسبة للسبب الأخير المؤسس على أن الفرقة قد مضى عليها زمن طويل يبرر التطليق ، فهو مردود بأن هذه الفرقة الطويلة ليست زوجته هي السبب فيها بل هو نفسه الذي أوجد هذه الفرقة ، وقد كان من السهل عليه أن ينفذ الصلح الذي تعهد به أكثر من مرة بأن يذهب إلى ميت غمر ليأخذ زوجته معه ويعود بها إلى منزل الزوجية ولكنه لم يفعل وآثر تعليق الأوضاع على ما هي عليه مصيفاً إليها طلب

التطبيق وهو أمر لا تفره عليه هذه المحكمة إذ أنها ترى من ظروف الدعوى وجوب تأييد الحكم المستأنف ورفض دعوى التطبيق لأنها لا تستند على أى أساس يسلم من شريعة هذين الزوجين .»

(الاستئناف رقم ٦ سنة ١٩٦٠ ملى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة تادرس ميخائيل تادرس وعبد الحميد عزى ومحمد حلمى حسين المستشارين) .

١٨٠

محكمة استئناف المنصورة

٤ من ديسمبر ١٩٦١

١ - صغير : مجهول نسب الأم .

٢ - > - نسب : ثبوته بالشك . اقرار به ، شروطه ، نسجه .

٣ - دعوى : النسب ، تناقض مفتر .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الصغير مجهول نسب الأم وصار قيده بدفاتر المواليد بناء على طلب النيابة العامة منسوباً لأم معينة ، فتؤدى هذا بالاستقرار أن تلك الأم التى ذكر اسمها قرين اسم الوالدة هى التى طلبت ذلك ، ويكون هذا اقراراً منها بنسبه .

٢ - النسب يثبت بالشك ، ويبنى على الاحتمالات النادرة التى يمكن تصورهما بأى وجه حملاً لحال المرأة على الصلاح واهياء للصغير .

٣ - شروط ثبوت نسب الصغير إلى المقر بالإقرار أن يولد مثل الولد المقر له بالنسب من مثل المقر وألا يكون المقر له

ثابت النسب إلى غير المقر ، وأن يصدقه المقر له بالنسب إن كان من أهل التصديق بأن يكون ممزاً ، أما غير المميز فيثبت نسبه من المقر بدون توقف على شىء ما دامت الشروط الأخرى متوافرة .

٤ - النسب بالإقرار متى ثبت - على أى نحو - فهو لا يقبل الفسخ ولا يتفك بحال .

٥ - إذا احتملت عبارة الإقرار اثبات نسب الصغير وعدم ثبوت نسبه ، صرفت العبارة للاثبات .

٦ - النسب الثابت بالإقرار نسب حقيقى وإن لم يكن قد علم نسبه واكتفى فيه بالإقرار المجرد .

٧ - فى الإقرار بالأمومة يثبت نسب الصغير من أمه حتى من الزنا وإن كان لا ينسب فيه من زنى بها .

٨ - أثر ثبوت النسب بالنسبة للمقر له بالنسب أنه يحوز جميع الحقوق الشرعية التى للأبناء على الآباء ويجرى بينهما التوارث .

٩ - دعوى النسب من حقوق الله ، يسعى ولى الأمر فى بحثها وتقصى حقيقتها بشتى السبل . فليس لازماً عليه أن يسلك ذات السبل الذى ينهجه صاحبها ، ولا يقال بأن فى ذلك تناقضاً مانعاً فى سماعها ، إذ التناقض مغتفر فى النسب لأن الأصل أنه محل خفاء .

المحكمة

٥ بما أن اجماع الفقه والقضاء على أن النسب كما يثبت بالفراش والاقرار يثبت بالبينة الشرعية .

لأن إجماع الفقه والقضاء في النسب بالإقرار أنه متى ثبت — على أي نحو — فهو لا يقبل الفسخ ولا ينكح بحال ولأن في إقرار المرأة بأموئها للمقر له إلزام نفسها دون غيرها فلم يكن هناك مانع في الأخذ بمقتضى هذا الإقرار (تراجع أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية جزء أول ص ٣٦٣ والأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية جزء ٢ ص ٢٨ والأحوال الشخصية للشيخ محمد أبو زهرة ص ٣٩٦) ولأنه لا محل لأن يقال بأن طلب للتوفاه إلى النيابة أن يتم قيد الصغير « كمال » آئذ منسوباً إليها كوالده تحتل غير إقرارها بنسبته إليها ، لا محل لهذا القول إذ من المقرر شرعاً أنه إذا احتملت عبارته إثبات نسب الصغير وعدمه صرفت العبارة للإثبات . . إذ متى أمكن صرف التعليق الوارد في العبارة الشاملة للإقرار بالنسب إلى غير الإقرار به وجب الصير إلى القول بأن الإقرار بالنسب غير معلق ولزم به الحق بمجرد صدوره .

« وبما أن النسب الثابت بالإقرار — ذلك الذي يطلق عليه بعض الفقهاء النسب الثابت بالدعوة — نسب حقيق وإن لم يعلم سببه واكتفى فيه بالإقرار المجرد . ومن ثم فلا محل للاستطراد في البحث بأن التوفاه كانت أو لم تكن زوجاً للمرحوم محمد صالح عند إقرارها بنسب ذلك الصغير . لأن المقام ليس مقام إثبات نسب هذا الصغير لوالده محمد صالح ، بل مقام نسبه لأمه وهي المتوفاه المقر بنسبته إليها ، ولأن النصوص عليه فقهاً في الإقرار بالأمومة أنه حتى ولد الزنا يثبت نسبه من أمه وإن كان لا يثبت نسبه بمن زنى بها إذ ولد الزنى ابن الزنى بها حقيقة بصرف النظر عن أيه وثبوت نسبه من أيه أو عدم ثبوته .

« وبما أن البادي من وقائع هذه الدعوى وملابساتها أن المتوفاه لما رأت أن الصغير كمال مجهول نسب الأم أقرت بنسبته إليها كأم له .. وأن قيد الصغير كمال قد تم بناء على كتاب النيابة .. وعمل محضر أحوال ..

وبالاستقراء يكون إقرار المتوفاه بنسب الصغير المذكور إليها كان في صورة طلب منها للنيابة العامة أن ينسب ميلاده إليها . وقد تم هذا القيد استجابة لهذه الرغبة . ، كما يؤيد هذا النظر من الناحية الفقهية أن النسب يثبت مع الشك ، وينبنى على الاحتمالات النادرة التي يمكن تصورها بأي وجه ، حملاً لحال المرأة على الصلاح وإحياء للولد ، حتى أنهم قالوا في ذلك بثبوت النسب بالإيمان مع القدرة على النطق وصورة هذه الواقعة أعمق دلالة من صورة إبلاغ الأم على الميلاد التي درج قضاء المحاكم على اعتبار المبلغ عن الميلاد من الأبوين مقراً بنسب المولود .

« وبما أنه لما كان الإقرار بالأمومة لدى عامة الفقهاء يكتفي فيه بالنسبة لإقرار المرأة فيكتفي فيه بالنسبة للرجل ما دام قد توافرت له الشروط المطلوبة ، وهي أن يولد مثل الولد المقر له بالنسب من مثل المقررة ، وألا يكون المقر له ثابت النسب من غير المقر لأنه لا يتصور ثبوت نسب الولد من اثنين في وقت واحد . ، وأن يصدق المقر له بالنسب إذا كان من أهل التصديق بأن يكون مميزاً ، وأما غير المميز فيثبت نسبه من المقر بدون توقف على شيء مادامت الشروط الأخرى متوافرة ؛ لما كان .. الصغير « كمال » عندما أقرت المتوفاه بنسبه إليها .. منسوباً إليها كوالدة له . كان غير مميز ، فإن إقرارها بنسبه يثبت له كافة حقوق الإبن على أمه ، ولا يتوقف على شيء آخر ، ولا عبرة بعد ذلك .. بقول المتوفاه بأنه متبنها ، وذلك

ب ، هـ — زواج : انعقاده ، سند إثباته .

د — زواج : فاسد ، دخول ، أثره .

نسب : صغير لوالديه ، زواج فاسد ، دخول .

المبادئ القانونية

١ — عقد الزواج في الشريعة الإسلامية

من العقود الرضائية ينعقد بالإيجاب والقبول بين طرفيه .

٢ — انعقاد العقد أمر يختلف عن صحته

وفساده .

٣ — انعقاد الزواج أمر يختلف كذلك

عن سند إثباته .

٤ — إذا أعقب الزواج الناشز دخول ،

وكانت مدة الحمل والوضع تجاوز أقل مدة

للحمل ، وجب إعمال أثر هذا الزواج ،

والحاق نسب المولود بوالديه باعتباره ابناً

صلياً له ، إحياء للصغير ولحمل المرأة على

الصلاح .

المحكمة

« .. بيد أن الثابت من الاطلاع على الحكم

المستأنف أنه أغفل تدوين إسم عضو النيابة

الذي أبدى الرأي أمام محكمة أول درجة ، بل

أجمل العبارة الخاصة برأي النيابة فإشار إلى

المذكرة المقدمة في ذلك وتاريخ تحريرها ولم

يذكر اسم محررها . كما لم يفصح الحكم المذكور

من أن عضو النيابة الذي ورد اسمه في ديباجته

ممثلاً للنياية العامة عند تلاوة الحكم هو صاحب

ذلك الرأي ، فلما كان ذلك وكان تمثيل النيابة

في هذه الخصومة — باعتبارها من مسائل

الأحوال الشخصية . أمراً يوجب القانون بنص

» وبما أنه وقد انتهت هذه المحكمة رأياً إلى

ثبوت نسب المستأنف إلى المتوفاه ، بالإقرار ،

وإلى عدم جواز البحث فيما يثيره المستأنف عليه

الأول بشأن نفي هذا النسب ، لأن النسب متى

ثبت لا ينفك بحال ، تعين بعد ذلك البحث في أثر

ثبوت هذا النسب .

» وبما أن الولد الذي يثبت نسبه من آخر

بالإقرار يعتبر ولداً حقيقياً له من كل الوجوه .

فتجب له جميع حقوق الأبناء على الآباء ، وتجب

عليه جميع واجبات الأبناء للآباء . ويجرى بينهما

التوارث وجميع الحقوق المشروعة للبنوة . وغنى

عن البيان أن هذه القاعدة وإن جرى اللفظ فيها

بذكر الآباء فلكونه لفظاً يصدق على الآباء

والأمهات في الصياغة .

« .. وبما.. أن دعوى النسب من حقوق الله ،

يسعى ولي الأمر في بحثها وتقصى حقيقتها بشق

السبل .. . فليس لزاماً عليه أن يسلك ذات

السييل الذي ينهجه صاحبها ، ولا يقال بأن في ذلك

تناقضاً مانعاً من سماع الدعوى ، إذ التناقض

مقتصر في النسب .. . لأن الأصل أنه محل خفاء ،

وهذا داخل في باب الاحتياط في ثبوت النسب

إحياء للولد .. » .

(القضية رقم ٥٧ سنة ١٩٦٠ «أحوال شخصية»

رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد كامل البهنساوي

رئيس المحكمة ومحمد شوقي حسن الجرزاوي وسيد محمد

عرفه المستشارين) .

١٨١

محكمة استئناف المنصورة

٩ من ديسمبر ١٩٦١

١ — عقد : زواج ، طبيعته ، انعقاده .

المادة ٩٩ من قانون المرافعات وإلا كان الحكم باطلا ، وكانت المادة ٣٤٩ مرافعات قد رتب البطلان كجزاء على إغفال ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ، لما كان ذلك كله وكان إغفال هذا البيان في الحكم من البيانات الجوهرية التي استلزمها الشرع لكفالة النظام العام فليس هناك مدعاة لأن يتمسك بهذا البطلان أحد الخصوم حتى يجوز للمحكمة أن تقضى به بل يتعين على المحكمة أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها متى تحققت من وقوع المخالفة ولو لم يثر بشأنه دفع .

« وبما أنه حتى مع ما انتهت إليه المحكمة من بطلان الحكم المستأنف لا يجوز إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لإصدار حكمها على وجه صحيح . ذلك أنها قد استندت ولايتها بقول كلمتها في النزاع موضوعاً وإذ يعيد الاستئناف الخصومة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المستأنف في نطاق ما رفع عنه الاستئناف ، كان على هذه المحكمة أن بدت في الخصومة دون إعادته لمحكمة أول درجة من جديد . .

« وبما أن الزواج في الشريعة الإسلامية عقد من العقود الرضائية تتلاقى فيه رغبة طرفيه على المعاشرة الزوجية وينعقد هذا العقد بإيجاب من طرف وقبول من الآخر ، وقد جرى فقهاء الأحناف وبالأرجح من رأيهم يؤخذ وفقاً لنص المادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية ، على أنه يشترط لصحة انعقاد هذا العقد خلو الزوجة باعتبارها محل العقد من الموانع الشرعية ، كما يشترط كذلك أن يشهد ذلك العقد ، من القليل ، شاهدان عدلان ، فإن لم يشهده أحد أو لم يتكامل فيه نصاب الشهادة المقررة شرعاً فسد العقد .

« وبما أن مؤدى ما تقدم أن عقد الزواج ينعقد على أى حال بالإيجاب وقبول إما صحيحاً وإما فاسداً على التفصيل المتقدم ، وفرق بين سند إثبات ذلك العقد وبين قيامه فعلاً مترتباً لآثاره ، ومن ثم فقد يكون العقد قائماً منتجاً لآثاره ، ولو لم يثبت بأى كتابة ولو عرفية ، حقيقة أن الشرع في المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية منع سماع دعوى الزوجية — عند إنكارها — في الحوادث اللاحقة على سنة ١٩٣١ إلا بتقديم وثيقة عقد زواج رسمية ، ولكن دعوى النسب للمائلة ، وإن كان سببها الزوجية ، إلا أنها باقية على حكمها الشرعى القديم وهو ما أفصح عنه الشرع في المذكرة التفسيرية للمادة ٩٩ من تلك اللائحة ، فتسمع الدعوى بالنسب دون ما حاجة لتقديم مسوغ لسماعها كما هو الحال في دعوى الزوجية المائلة .

« وبما أن المستأنف ضده سبق أن دفع أمام محكمة أول درجة بعدم جواز نظر هذه الدعوى — وهى دعوى نسب — بمقولة إنه سبق أن فصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى ٨٩١ سنة ١٩٥٦ أحوال شخصية بندر المنصورة الذى تأيد بالحكم فى الاستئناف ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ س المنصورة الابتدائية الذى قضى برفض دعوى نفقة الطفلة فتحية ابتغاء ما ورد فى أسبابه من أن نسب تلك الصغيرة لم يثبت من المستأنف ضده .

« وبما أن أسباب ذلك الحكم التى ما كان يقوم منطوقه برفض طلب النفقة للصغيرة فتحية إلا عليها تعتبر من الأسباب الجوهرية التى تحوز — كمنطوق الحكم تماماً — قوة الأمر المقضى فيه ولها حجية الأحكام تماماً إلا أنه من المقرر قانوناً أن دعوى النسب قد أفضت بحكم القانون الآن من اختصاص المحكمة الابتدائية فإذا ما تعرض حكم المحكمة

الجزئية إلى البحث في أسبابه الجوهرية إلى مسألة النسب وقطع فيها برأى فإن هذا الحكم يكون قد تجاوز حدود الاختصاص النوعي وهو أمر غير جائز ذلك أن توزيع ولاية القضاء بين الحاكم المختلفة أمر وضع لكفالة النظام العام . وكل قضاء في خصومة تصدره محكمة ليس لها ولاية لا تكون له حرمة ولا حجية في نظر صحيح حكم القانون ، ومن ثم يكون الحكم المحتج به قد فقد أخص الشروط اللازم توافرها فيه ليحوز قوة الأمر القضي فيه ، وبالتالي يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها غير قائم على حجة .

« وبما أن عن الموضوع فمن المقرر شرعاً أن النسب كما يثبت بالاقرار يثبت كذلك بالبيئة الشرعية وبالفراش ، والفراش هنا بمعنى الزواج صحيحه وفاسده في ذلك سواء ، إذ كانت المستأنفة ركن في ثبوت نسب طفلها فتحية إلى المستأنف ضده بالفراش ، ارتكناً على تراضها مع المستأنف عليه على الزواج في يناير سنة ١٩٥٥ وميلاد الطفلة المذكورة في ٦ يناير سنة ١٩٥٦ . وكان شاهد المستأنفة الأول قد شهد أمام محكمة أول درجة بأنه حضر واقعة تراضى الطرفين على الزواج ودخول الزوج بزوجه أثر هذا الزواج ، وكان الشاهد الثاني من شاهدي المستأنفة قد شهد كذلك بتعدد المستأنف عليه على المستأنفة حتى بعد ميلاد الطفلة المذكورة . فلو قيل بأن عقد الزواج لم يشهده سوى الشاهد الأول وحده وكان هذا العقد لعدم تكامل نصاب الشهادة الشرعي عليه قد انعقد فاسداً ، فليس من سبيل إزاء هذا كله من إعمال الأثر المترتب عليه دخول الزوج بزوجه وثبوت نسب الطفلة فتحية التي أثمرها هذا الزواج الفاسد ، إعمالاً لما انعقد

عليه إجماع الفقه والقضاء في هذا الخصوص ، إحياء للصغيرة وحملها لحال المرأة على الصلاح ولا يقدر في هذا النظر كون المستأنفة قررت أن هناك عقداً مكتوباً بخط المستأنف ضده وتناقضها مع شاهدها الأول في أنه هو محرر ذلك العقد إذ القاعد في إثبات النسب أن التناقض في إثباته مفترق خلافاً للقاعدة في إثبات سائر التصرفات ، حتى أنه يثبت بالإيحاء مع القدرة على النطق .

« وبما أن المستأنف ضده قد حاول جاهداً أمام محكمة أول درجة نفي انعقاد العقد بينه وبين المستأنفة وقدم شاهدين على ذلك ، أولهما . . ملاحظ وإبورات بالسكة الحديد ، والثاني . . سائق قطار بالسكة الحديد أيضاً .

« وبما أن حاصل شهادة شاهدي النفي المذكورين أن المستأنفة قد طلقت من زميل للمستأنف ضده ويدعى بدر المرسى في سنة ١٩٥٦ ثم تزوجت في نفس هذه السنة بآخر يدعى أحمد العدل ، وبأنها في الفترة بين ذلك الطلاق وهذا الزواج لم تتزوج بالمستأنف ضده ، وأنهما لا يعرفان شيئاً عن نسب الصغيرة فتحية .

« وبما أن الأوراق الرسمية المقدمة في الدعوى بشأن الطلاق والزواج الخاص يسدر المرسى وأحمد العدل ، تنقض هذه الشهادة المقدمة ، إذ أن الطلاق ثابت في ٢١/٤/١٩٥٤ والزواج . . في ٢٧/١٠/١٩٥٦ فأدى إلى عدم صحة هذه الشهادة أن الحافز عليها هو ما يرتجيه الشاهدان من ورأئها من جر تنفع لهما من المستأنف ضده بوصفه رئيس رابطتهم في العمل ، كان لزاماً أطراح هذه الشهادة لسقوطها شرعاً .

« وبما أنه لا كان سند دعوى المستأنفة بأنها

تزوجت من المستأنف ضده في الفترة القائمة بين ذلك الطلاق وهذا الزواج . وأن زواجها بالمستأنف ضده انعقد بالمعرف والقسم كذلك ، فلم يكن من بد أمام الموثق ، المأذون . الذي أجرى عقد زواجها الأخير بأحمد العدل سوى الارتكان على إظهار طلاقها الرسمي من بدر الرسمي .

« وبما أن رائد المحكمة في هذا النظر أنه إذا تعارض ظاهران في ثبوت النسب وعدم ثبوته قدم المثبت له ، وهو ما جرى عليه إجماع الفقه والقضاء في هذا السبيل .

« وبما أنه وقد انتهت المحكمة رأياً إلى أن زواج المستأنفة بالمستأنف ضده قد انعقد فعلاً ، وإن كان العقد فاسداً . وأن هذا الزواج الفاسد قد أعقبه الدخول ، وأن ميلاد الصغيرة فتحة في تاريخ لاحق للدخول ، وكانت مدة الحمل بين الدخول والميلاد تجاوز أقل مدة للحمل . فيتعين إعمال أثر هذا الزواج وإلحاق نسب البنت فتحة بوالدها المستأنف ضده باعتبارها بنتاً صلبية له...» .
(القضية رقم ١ سنة ١٩٦١ بالهيئة السابعة) .

١٨٢

حكمة استئناف المنصورة

٩ من ديسمبر ١٩٦١

- أ - طلاق : صحة الرجعة فيه ، شرطاًها .
- ب - مطلقة : اتفاق ، نفقة ، عرض حقيق .
- ج - حيض : إقرار .

المبادئ القانونية

١ - شرط صحة الرجعة في الطلاق

الرجعي ، ليس فقط أن تكون مدة العدة قائمة ، بل أن يترث الزوج إيساره ، وأن يستعد فعلاً للاتفاق على المطلقة وهي في العدة ، وتختلف أحد هذه الشروط يفقد الرجعة صحتها .

٢ - إذا راجع الزوج بعبارة في صحيفة استئنافه لحكم التطليق الرجعي عليه لعدم الاتفاق ، وتم إعلان هذه الصحيفة للمطلقة رجعيًا في غضون العدة ، فلا يكتفى لصحة الرجعية بمجرد القول بأنه على استعداد للاتفاق على المطلقة ، بل يشترط لصحتها أن يعرض عليها عرضاً حقيقياً النفقة المأمور بها قبل انتهاء مدة العدة ، ليثبت إيساره وتتكامل بذلك جميع شروط صحة الرجعة ، إذ لا عبرة بعرض لاحق على انقضاء مدة العدة .

٣ - إقرار ذات الحيض برؤيتها الحيض ثلاث مرات كوامل تصديق فيه ، باعتباره من الأمور التي لا تعلم إلا من جانبها ، فتنتهي عدتها باعتبارها مدة تحتل انتهاء عدة أمثالها شرعاً .

المحكمة

« وبما أن المستأنف أصر في مذكرته للورخة ١٠/١٠/١٩٦١ على استئنافه وقرر أنه سرح من الخدمة العسكرية وأصبح مزارعاً وأيسر حالاً من وقت الحكم عليه بالطلاق ؛ وعاد في مذكرته الرقمية ٨/١١/١٩٦١ يقول بأنه قد راجع المستأنف عليها بإقراره في صحيفة الاستئناف التي أعلنت إليها وهي مازالت في العدة واستعد للاتفاق عليها ؛ وأنه

الرجعية صحتها . ولما كانت المراجعة في صورة هذه الدعوى قد تمت بإقرار منسوب إلى الزوج في صحيفة الاستئناف أثناء قيام العدة حقيقة إلا أنه لم يثبت لدى هذه المحكمة تحقق أى من الشرطين الآخرين اللازمين لصحة الرجعة وهما ثبوت اليسار والاستعداد للاتفاق أثناء قيام مدة العدة إذ أن مجرد قول المستأنف في صحيفة الاستئناف بأنه عرض على المستأنف قبل رفعه الاستئناف مبلغ ٢٠٠ قرش بحضور شهود عدول ؛ لم يقيم المستأنف على صحته أى دليل ؛ فضلا عن كونه — لوصح — لا تحقق أى من الشرطين المتخلفين لصحة الرجعة إذ أن المبلغ المعروض أدنى من المبلغ الذى قدرته محكمة الدرجة الأولى للنفقة الحاضرة فلا يثبت عرضه له إيسارا ؛ بل ولا يثبت جدية استعداده للاتفاق على مطلقة التى يزعم الرغبة فى مراجعتها وكان الأحرى به — فى القليل — أن يعرض عليهما كل المبلغ المأمور هو بدفعه لها بموجب محضر عرض حقيقى فى أثناء قيام العدة ليسجل فيه عليها العنت بعدم قبوله فيودع لأسمها خزانة المحكمة على ذمة الفصل فى استئنافه وليثبت ميسرته .

« وبما أن الثابت من الأوراق أن الطلاق الرجعى قد وقع بالحكم الحضورى للمستأنف الصادر فى ١٧/٤/١٩٦١ فلا يجدى المستأنف ما عرضه لذمة المستأنفة بعد ذلك بجلسة ٢/١٠/١٩٦١ ولا ما عرضه عليها بعد ذلك بجلسة ٤/١١/١٩٦١ بعد أن أقرت المستأنف عليها بخروجها من العدة برؤيتها الحيض ثلاث مرات كدليل باعتبارها من ذوات الحيض ، من تاريخ وقوع ذلك الطلاق إذ القول قولها فى ذلك فتصدق فيه باعتباره أمرا لا يعلم إلا من جانبها فضلا عن أنها مدة تحمل انتهاء عدة أمثالها شرعاً .

برهن على هذا الاستعداد فى جلسة ٢/١٠/١٩٦١ بأن عرض مبلغ الخمسة جنيهات السابق لمحكمة أول درجة أن أمرته بها للزوجة ، وأكمله إلى عشرة بعد ذلك .

« وبما أن المستأنف عليها طلبت رفض الاستئناف موضوعاً قولاً منها بأن شرط صحة الرجعة فى صورة هذه الدعوى ليس فقط أن تكون العدة قائمة بل وأن يستعد للاتفاق على المطلق رجعيّاً حال قيام تلك العدة وأن هذا الاستعداد لم يثبت حصوله أثناء العدة بل بعد انقضاءها شرعاً ؛ وكانت الزوجة قد تزوجت بآخر دخل بها وحملت منه ومن ثم فلا يصح الرجعة .

« وبما أن النيابة العامة أبدت الرأى النهائى فى الخصومة بمذكرة رئيسها الأستاذ أحمد محمد خليل المؤرخة ٢١/١١/١٩٦١ وطلبت قبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بمقولة إن المستأنف لم يقم بمراجعة المستأنف عليها وفقاً للشروط التى تضمنتها المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وبذلك يكون غير محق فى استئنافه لأنه لم يستعد للاتفاق أثناء قيام العدة ولم يثبت إيساره فيها .

« وبما أنه لما كان نص المادة المذكورة يجرى .. تطبيق القاضى لعدم الاتفاق يقع رجعيّاً وللزوج أن يراجع زوجته إذا أثبت إيساره واستعد للاتفاق فى أثناء العدة ؛ فإن لم يثبت إيساره ؛ ولم يستعد للاتفاق ؛ لم تصح الرجعة ولما كان مؤدى هذا النص أنه يشترط لصحة الرجعة ثلاثة شروط أن تكون فى أثناء مدة العدة ؛ وأن يثبت الزوج إيساره وأن يستعد للاتفاق .

« ولما كان تخلف أحد هذه الشروط يفقد

» وبما أنه على هدى ما تقدم يتعين القول بعدم حجية الرجعة وفقاً للمادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ؛ ويكون الاستئناف حابطاً للأثر وغير صحيح في القانون متعين الرفض موضوعاً وحق تأييد الحكم المستأنف .

» وبما أن الصاريف ويدخل في حسابها مقابل أتعاب المحاماة يلزم بها خاسر الحق المدعى به فلا مراء من إلزام المستأنف بها عملاً بالمادتين ٢٨١ ، ٣٢٢ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ .
(القضية رقم ١٢ سنة ١٩٦١ بالهيئة السابقة) .

نظرية السبب ونظرية الباعث

وجوب الفصل بينهما

للدكتور بشري جندى

أستاذ القانون المدنى بكلية الشرطة

محرر :

سنتعرض فيما بعد للسبب كركن فى الالتزام ، ومنزى أن الالتزام الناشئ من العقد الملزم للجانبين يجب أن يكون له سبب ، أى غاية يهدف إليها التعاقد من وراء التزامه ، فالمشتري يلتزم بدفع الثمن والغاية التى يقصد إياها من التزامه هو الرغبة فى الحصول على الشيء المبيع ، والبائع يلتزم بنقل الملكية والعرض الذى يهدف إليه هو رغبته فى الحصول على الثمن . هذا هو السبب المباشر لالتزام كل من المشتري والبائع ، وهو أيضاً سبب موضوعى لأنه واحد لا يتغير فى الالتزامات التى من نوع واحد ، فسبب التزام كل مشتر هو الرغبة فى الحصول على الشيء المبيع وسبب التزام كل بائع هو الرغبة فى الحصول على الثمن .

هاجم فريق من الفقهاء النظرية التقليدية فى السبب وذهبوا فى هجومهم إلى حد اعتبارها نظرية غير صحيحة ولافائدة عملية من بقائها ، وليس هنا مجال بحث هذه النظرية وتقدير وجهة نظر الفقهاء الذين شنوا الهجوم عليها ، وإنما يهمنا الآن أن نذكر أن هؤلاء الفقهاء حاولوا أن يقيموا على انقراض هذه النظرية نظرية حديثة فى السبب تقوم على الباعث الدافع إلى التعاقد . وفى رأينا أنه يجب الفصل بين هاتين النظريتين ، فليس صحيحاً أن ظهور النظرية الحديثة التى تقوم على الباعث الدافع إلى التعاقد والأخذ بها يعنى عن الأخذ بالنظرية التقليدية ، إذ أن مجال تطبيق كل نظرية يختلف عن مجال تطبيق النظرية الأخرى بل إنه يتعين دراسة نظرية السبب التقليدية عند البحث فى السبب كركن فى الالتزام أما دراسة النظرية الحديثة فتتصل يبحث الرضاء كركن فى العقد ، كما سنبين فيما يلى :

سنعلم عند دراسة السبب ، أن السبب كركن فى كل التزام ناشئ من عقد ملزم للجانبين ، فلا يمكن قيام هذا الالتزام من غير وجود سبب له ، فإذا اتضح عدم وجود السبب فلا يقوم الالتزام وبالتالي يكون العقد باطلاً . مثلاً يلتزم المشتري بدفع الثمن ثم يتبين بعد ذلك أن الشيء المبيع كان قد هلك قبل التعاقد فلا يقوم التزام المشتري لعدم وجود السبب . يضاف إلى ذلك أنه توجد نظم قانونية خاصة

بالعقود الملزمة للجانبين ، كالفسخ والدفع بعدم التنفيذ وتحمل التبعة ، تقوم هذه النظم على أساس نظرية السبب التقليدية . هذه فكرة مبدئية يمكن أن يتبين منها أهمية النظرية التقليدية ووجوب الإبقاء عليها في مجال الالتزامات الناشئة من العقود الملزمة للجانبين .

أما النظرية الحديثة في الباعث الدافع إلى التعاقد فلا علاقة لها في رأينا ، بنظرية السبب ، فالسبب ، كما ذكرنا ، هو الغاية المباشرة التي يقصدها المتعاقد من وراء التزامه ، وهذه الغاية لا تختلف من تعاقد إلى آخر في النوع الواحد من الالتزام . السبب إذن ركن في الالتزام فلا يمكن تصور قيام التزام من غير وجود سبب له . أما الباعث فلا صلة له بالالتزام وإنما هو أمر يتعلق بتكوين الإرادة ، فالبواعث النفسية هي التي تسيطر على الإرادة وتوجه نشاطها ، بمعنى أنه إذا اتجهت الإرادة إلى التعاقد فلا بد أن باعثاً نفسياً رسم لها هذا الاتجاه . وعلى ذلك إذا اتضح عدم مشروعية الباعث الذي وجه الإرادة ودفعها إلى التعاقد فإن الإرادة . تكون باطلة وبالتالي يعتبر العقد باطلاً .

هذه هي وجهة نظرنا في وجوب الفصل بين نظرية السبب ونظرية الباعث فالسبب ركن في الالتزام ، أما الباعث فمرتبط بالإرادة أو بالرضا كركن في العقد .

١ — نظرية الباعث

١ — أصل نظرية الباعث ومدى تطورها :

يرجع الأصل التاريخي لنظرية الباعث إلى فقهاء الكنيسة في القرون الوسطى الذين نادوا بوجوب أن يلتزم الشخص بإرادته ، واستخلصوا من هذا المبدأ قاعدة أن العقد يقوم على مجرد تقابل الإرادتين دون حاجة إلى اتباع شكل خاص وكل إرادة يجب أن تتجه إلى تحقيق غاية مشروعة ، أي أن الباعث الدافع للإرادة إلى التعاقد يجب أن يكون مشروعاً .

على أنه يرجع الفضل في قيام هذه النظرية واتساع مدى تطبيقها إلى القضاء وجانب من الفقه في فرنسا ، فإذا كان مبدأ سلطان الإرادة يجعل الإرادة حرة في تكوين العقد وترتيب آثاره ، فإن هذه الإرادة لا بد لها من باعث رئيسي يدفعها إلى التعاقد ، وهذا الباعث يجب أن يكون مشروعاً ، أما إذا ثبت عدم مشروعية هذا الباعث لأنه رسم للإرادة اتجاهها يحرمه القانون أو يتعارض مع النظام أو الآداب العامة فإن العقد يكون باطلاً . وتطبيقاً لهذه النظرية أبطل القضاء في فرنسا عقود البيع والإيجار إذا ثبت أن الباعث الرئيسي الذي دفع المشتري أو المستأجر للتعاقد هو إدارة المكان المؤجر للدعارة أو المقامرة ، كما أبطل عقود التبرعات إذا كان الباعث الذي دفع المتبرع إلى التبرع غير مشروع .

واتجه القضاء في مصر (يؤيده جانب كبير من الفقه) نفس الاتجاه فاهتم بالباعث وقضى بطلان العقد إذا ثبت عدم مشروعية الباعث الرئيسي الذي دفع المتعاقد إلى التعاقد .

هل أقر التقنين المدني المصري بنظرية الباعث : جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا التقنين (مجموعة الأعمال التحضيرية جزء ٢ صحيفة ٢٢٧) ما يأتي « يقصد بالسبب معناه الحديث كما يتمثله القضاء المصري والفرنسي في العصر الحاضر فهو بهذه المثابة الباعث للمستحث في التصرفات القانونية عامة لا فرق في ذلك بين التبرعات والمعاوضات » .

جاء هذا البيان في المذكرة الإيضاحية خاصاً بالمادة ١٣٦ التي تقضى بأنه إذا لم يكن للالتزام سبب أو كان سببه مخالفاً للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلاً . « أى أن المذكرة الإيضاحية ترى أن المقصود بالسبب في هذا النص الباعث الدافع إلى التعاقد . لكن يؤخذ على هذا الرأي أن النص يتعرض لسبب الالتزام ، والباعث كما قلنا لا علاقة له بالالتزام وإنما هو أمر يتصل بالإرادة . كما يؤخذ أيضاً على هذا الرأي أن النص يذكر « إذا لم يكن للالتزام سبب » ، فإذا كان السبب هنا بمعنى الباعث كما ترى المذكرة الإيضاحية فكأن النص يفترض حالة عدم وجود باعث للإرادة ، ولا يمكن تصور مثل هذا الافتراض لأن كل إرادة مميزة لابد أن يكون لها باعث .

وفي رأينا أن الشرط الثاني من المادة ١٣٦ يمكن أن يدل على أن المشرع يقصد بالسبب الباعث الدافع إلى التعاقد ، فإذا كان هذا الباعث مخالفاً للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلاً . أما الشرط الأول من المادة الذي يتضمن عبارة « إذا لم يكن للالتزام سبب » فلا يمكن أن تدل هذه العبارة على أن المشرع يقصد بالسبب الباعث للأسباب السابق ذكرها ، ولعل المشرع أراد بهذه العبارة أن يأخذ بنظرية السبب التقليدية ، أى السبب باعتباره الغاية المباشرة التي يرمى إليها المتعاقد من وراء التزامه . السبب بهذا المعنى يجب أن يكون موجوداً ، فإذا اتضح أنه لم يكن للالتزام سبب كان العقد باطلاً .

وستعرض لهذه المسألة بإيضاح عند دراسة نظرية السبب التقليدية .

٢ - شروط أعمال نظرية الباعث :

لا شك أن هناك مجموعة من الشهوات والرغبات تسيطر على تفكير وعلى إرادة كل شخص ، فإذا اتجهت الإرادة إلى التعاقد فلا بد أن باعثاً نفسياً من شهوة أو رغبة هو الذي وجه الإرادة ودفعها إلى التعاقد ، وهذا ما يسمى بالباعث الدافع . يتميز هذا الباعث الدافع بأنه ذاتي متغير ، هو ذاتي لأنه أمر يرتبط بشخص المتعاقد وما انطوت عليه نفسه من شهوات ورغبات ذاتية ، ثم هو متغير لأنه يختلف من متعاقد إلى آخر ، فقد يشتري شخص منزلاً ويكون الباعث الدافع له على التعاقد استعماله لسكنه الخاص ويشتري آخر منزلاً ويكون الباعث الدافع له على التعاقد رغبته في استغلاله بتأجيره للغير ويشتري ثالث منزلاً ويكون الباعث الدافع له على التعاقد هو إدارته للدعارة أو المقامرة ... الخ .

يتعين التحقق من مشروعية الباعث الذي وجه إرادة المتعاقد ودفعها إلى التعاقد . فإذا اتضح عدم

مشروعيته ، أى مخالفته للنظام العام أو الآداب العامة فإن الإرادة تكون ولاشك غير مشروعة .
لكن هل يترتب على عدم مشروعية إرادة أحد المتعاقدين بطلان العقد في جميع الأحوال ؟

قد يتضح سلامة موقف المتعاقد الآخر ، بأن ثبت أن هذا الباعث غير المشروع لم يوجه إرادته ويدفعها إلى التعاقد ، أو ثبت أنه لم يكن يعلم بالباعث غير المشروع الذى وجه إرادة المتعاقد الأول ودفعها إلى التعاقد أو أنه لا يستطيع أن يعلم به . من الواجب حماية هذا المتعاقد الآخر حسن النية خصوصاً وأن هذه الحماية تتلائم مع الاستقرار الواجب في المعاملات .

ليس في التقنين المدنى المصرى نص يقضى بعدم بطلان العقد حماية للمتعاقد الآخر حسن النية ، لكن عدم وجود النص القانونى لا يمنع من ابداء وجهة نظرنا في هذا الموضوع مسترشدين في هذا بأراء الفقه والقضاء في فرنسا وفي مصر وبالنص القانونى الخاص بحماية المتعاقد حسن النية في حالة الغلط الذى يعيب الإرادة (مادة ١٢٠ من التقنين المدنى) وبالاتجاهات التى حرص التقنين المدنى على الأخذ بها لحماية المتعاقد حسن النية وكالتضييق بقدر الإمكان من نطاق دعاوى البطلان رغبة في استقرار المعاملات .

نرى أنه يتعين التفرقة بين عقود التبرع وعقود المعاوضة ، ففي عقود التبرع كعقد الهبة ، يجب على القاضى أن يكشف عن البواعث النفسية التى دفعت المتبرع إلى التجرد عن ماله دون مقابل ، فإذا اتضح عدم مشروعية الباعث الرئيسى الذى وجه الإرادة ودفعها إلى التعاقد ، فإن إرادة الواهب تعتبر غير مشروعة ويؤدى عدم مشروعيتها إلى بطلان عقد الهبة وذلك دون نظر إلى موقف الموهوب له من ناحية علمه أو انتفاء علمه بعدم مشروعية الباعث .

أما بالنسبة لعقود المعاوضة ، كعقد البيع مثلاً ، فقد يتبين عدم مشروعية الباعث الذى وجه إرادة أحد المتعاقدين ودفعها إلى التعاقد ، فتعتبر إرادة هذا المتعاقد غير مشروعة ، ولكن عدم مشروعيتها لا يؤدى في جميع الأحوال إلى بطلان العقد ، إذ يجب الاعتداد بموقف المتعاقد الآخر من ناحية اشتراكه في الباعث غير المشروع أو علمه أو امكانه العلم بهذا الباعث .

فإذا ثبت أن هذا الباعث غير المشروع قد وجه أيضاً إرادة المتعاقد الآخر ودفعها إلى التعاقد ، أو كان المتعاقد الآخر يعلم أو يستطيع أن يعلم بالباعث غير المشروع الذى وجه إرادة المتعاقد الأول ودفعها إلى التعاقد فإن العقد يكون باطلاً .

أما إذا اتضح أن المتعاقد الآخر لم يشترك في الباعث غير المشروع الذى وجه إرادة المتعاقد الأول ودفعها إلى التعاقد أو لم يكن يعلم أو يستطيع أن يعلم به فإن العقد يكون صحيحاً . يمكن القول إن العقد ينقذ في هذه الحالة لا على أساس الإرادة الحقيقية للمتعاقد الأول لأنها إرادة غير مشروعة وإنما على أساس الإرادة الظاهرة ، أى التعبير الصادر من المتعاقد الأول الذى اطمأن إليه المتعاقد الآخر واعتمد عليه في ترتيب شئونه ، يضاف إلى ما تقدم أن القول بانعقاد العقد يتفق والاستقرار الواجب في المعاملات كما يؤدى إلى حماية مصلحة المتعاقد الآخر حسن النية ..

٢ - نظرية السبب

إن قوام العقد هو الرضاء ، أى مجموع الإرادات المتوافقة على إبرام العقد وإحداث آثاره القانونية ، وهى إنشاء التزامات . كل إرادة من هذه الإرادات لا يعتد بها كإرادة تعاقدية إلا إذا توافرت لها عناصر وصفات خاصة فيجب أن تكون موجودة وأن يكون الباعث الدافع لها إلى التعاقد مشروعاً كما يجب أن تكون صحيحة أى صادرة من شخص تتوافر له الأهلية وخالية من أى عيب من عيوب الإرادة .

إذن فالالتزامات التعاقدية هى وليدة الإرادة التى تتوافر لها العناصر والصفات السابق بيانها ، ولا شك أن الإرادة لم تقيد بالتزام من هذه الالتزامات إلا كوسيلة لغرض مباشر تسمى إلى تحقيقه ، وإرادة البائع لم تقيد نفسها بالالتزام بنقل ملكية شئ وبتسليمه إلا لرغبة منها فى تحقيق غرض مباشر هو الحصول على الثمن ، كما أن إرادة المشتري لم تتجه إلى الالتزام بدفع الثمن إلا كوسيلة لتحقيق غرض مباشر هو الحصول على الشئ المباع ، هذا الغرض المباشر الذى تسعى الإرادة التعاقدية إلى تحقيقه من طريق الالتزام هو ما يعبر عنه بالسبب . . .

والسبب بهذا التحديد ليس من العناصر التى تدخل فى تكوين الإرادة بل هو عنصر متميز عنها ، إلا أنه مع ذلك لا يمكن إنكار الصلة الوثيقة بين الإرادة والسبب . . . فالإرادة لم تتجه إلى التعاقد وإلى إنشاء الالتزامات إلا بغية الوصول إلى هدف معين هو تحقيق الغرض المباشر الذى تقصده . . .

وإذا كان السبب عنصراً متميزاً عن الإرادة ، فهو ولا شك عنصر جوهري أو ركن فى الالتزام التعاقدى ، وعلى الأخص فى الالتزام الناشئ من عقد ملزم للجانبين ، إذ لا يمكن تصور قيام هذا الالتزام من غير وجود سبب له ، فعقد البيع وهو عقد ملزم لجانبين يرتب التزاماً فى ذمة البائع بنقل الملكية والتزاماً فى ذمة المشتري بدفع الثمن ، والبائع لم يلتزم بنقل الملكية الا وهو يقصد تحقيق غرض مباشر هو الحصول على الأداء المقابل وهو الثمن ، والمشتري لم يلتزم بدفع الثمن إلا لرغبة منه فى الحصول على الأداء المقابل وهو الشئ المباع ، أى أن سبب التزام البائع بنقل الملكية هو الحصول على الثمن وسبب التزام المشتري بدفع الثمن هو الحصول على الشئ المباع ، ولا يمكن تصور قيام أحد هذين الالتزامين من غير وجود السبب وهو الغرض الذى يقصد الملتزم الوصول إليه من وراء التزامه .

التمييز بين السبب والباعث الدافع :

يتبين مما تقدم أن المقصود بالسبب هو السبب القصدى ، أى الغرض المباشر الذى يقصد المدين تحقيقه من الالتزام ، وفى هذا يختلف السبب عن الباعث الدافع ، أى الباعث الذى وجه الإرادة ودفعها إلى التعاقد ، ويظهر هذا الاختلاف فى الأمور الآتية :

(١) أن الباعث الدافع أمر يتعلق بالارادة ورسم اتجاهها التعاقدى ، فللشاهد أن الارادة لا تتحرك نحو التعاقد إلا تحت تأثير عدة بواعث من شهوات ورغبات ، وليست هذه البواعث على درجة واحدة من الأهمية ، إلا أنه يوجد من بينها باعث رئيسى ، أى باعث موجه للارادة ودافع لها إلى التعاقد ، إذن فالباعث بهذا المعنى عنصر جوهري فى الارادة التعاقدية لأنه يتحكم فى كيانها وفى مصيرها فيرسم لها اتجاهها ويعمل على تحريكها ودفعها إلى التعاقد .

أما السبب فلا يدخل فى منطقة البواعث وإنما هو أمر يتعلق بالالتزام الذى ينشأ نتيجة لاتجاه الارادة نحو التعاقد ، فلا يمكن تصور قيام هذا الالتزام دون وجود سبب له ، أى غرض مباشر يقصد الملتزم الوصول إليه من وراء التزامه ، إذ كيف يتصور عقلا قيام التزام المستأجر بدفع الأجرة دون أن يكون له سبب وهو الحصول على الانتفاع بالعين المؤجرة وكيف يستساغ منطقاً قيام التزام المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة دون أن يكون له سبب وهو الحصول على الأجرة . . .

(ب) أن الباعث الدافع للارادة إلى التعاقد ليس عنصراً ثابتاً يتحدد وفقاً لمعيار موضوعى بل يتميز بأنه عنصر غير ثابت يتحدد وفقاً لمعيار شخصى بمعنى أنه ينظر فى تحديده إلى شخص التعاقد وإلى ظروفه الخاصة . يترتب على هذا أن الباعث الدافع لا يمكن أن يتخذ صورة واحدة فى النوع الواحد من العقود ، بل تتعدد صورته تبعاً لاختلاف البواعث عند المتعاقدين ، فقد يشتري شخص منزلاً ويكون الباعث الدافع له إلى شرائه استغلاله لغرض تجارى أو صناعى ، وقد يشتري آخر منزلاً ويكون الباعث الدافع له استعماله للسكنى فيه ، وقد يشتري ثالث منزلاً ويكون الباعث الدافع له إلى التعاقد استغلاله بتأجيره للغير . . الخ .

وقد يبيع شخص منزلاً ويكون الباعث الدافع له استغلال الثمن فى مشروع تجارى وقد يبيع آخر منزلاً ويكون الباعث الدافع له إلى التعاقد استغلال الثمن فى شراء منزل آخر وقد يبيع ثالث منزلاً ويكون الباعث الدافع له هو إنفاق الثمن فى أهوائه وملذاته . . الخ .

أما السبب فظاهر أن تحديده يقوم على أساس موضوعى ثابت فالسبب كما سبق بيانه ، هو الغرض المباشر الذى يقصد الملتزم الوصول إليه من وراء الالتزام ، فأياً كانت الظروف الخاصة بكل ملتزم ومهما تنوعت البواعث التى تدفع الارادة إلى التعاقد وإلى إنشاء الالتزام فإن السبب يكون واحداً فى جميع الالتزامات التى من نوع واحد ، وفى كل التزام ينقل الملكية يكون الغرض المباشر الذى يسعى البائع إلى تحقيقه هو الحصول على الثمن وفى كل التزام بدفع الثمن يترتب فى ذمة المشتري يكون سبب الالتزام هو الحصول على الشيء المبيع ، وفى كل التزام بدفع أجرة يقع على عاتق المستأجر يكون سبب الالتزام هو الحصول على الانتفاع بالعين المؤجرة وهكذا . .

(ج) قلنا إن الباعث الدافع للارادة إلى التعاقد يعتبر أمراً شخصياً يتوقف تحديده على الظروف الشخصية والرغبات الخاصة بكل متعاقد ، ومن ثم قد يكون هذا الباعث مشروعاً وقد يكون غير

مشروع ، فإذا ثبت عدم مشروعيته أى مخالفته للنظام العام أو للآداب العامة فإن الإرادة تكون باطلة وبالتالي يعتبر العقد باطلا .

أما السبب فالغالب أن لا يترك تحديده لإرادة المتعاقدين بل أن القانون هو الذى يتولى هذا التحديد ، ففي طائفة العقود المسماة ، أى العقود التى يقوم القانون بتنظيم أحكامها تنظيمًا تفصيليًا ، يحدد القانون سبب الالتزام تحديداً موضوعياً ، فمثلاً قام القانون بتنظيم عقد البيع من حيث أركانه وآثاره ونص على أن البيع عقد يلتزم به البائع أن ينقل للمشتري ملكية شيء أو حقاً مالياً آخر فى مقابل ثمن تقضى (مادة ٤١٨) . إذن فالقانون حدد سبب التزام البائع بنقل الملكية وهو الحصول على الثمن وحدد سبب التزام المشتري بدفع الثمن وهو الحصول على الشيء المبيع . كذلك نظم القانون عقد الإيجار من حيث أركانه وآثاره ونص على أن الإيجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء أجر معلوم (مادة ٥٥٨) . إذن فالقانون حدد سبب التزام المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة وهو الحصول على الأجرة وحدد أيضاً سبب التزام المستأجر بدفع الأجرة وهو تمكنه من الانتفاع بالشيء المؤجر . .

يترتب على ما تقدم نتيجة هامة وهى أنه طالما أن القانون هو الذى يحدد سبب الالتزام فلا يتصور أن يكون هذا السبب غير مشروع . .

فكرة تاريخية عن نظرية السبب :

سبق أن أشرنا إلى أن السبب عنصر متميز عن الإرادة ومع ذلك فإنه يتصل بها اتصالاً وثيقاً فلا يتصور أن تتجه الإرادة إلى إنشاء التزام لا يكون له سبب . وعلى ذلك لا يمكن إرجاع الأصل التاريخى لنظرية السبب إلى القانون الرومانى الذى كان يأخذ بمبدأ الشكلية فى العقود ، أى كان العقد يتم وفقاً لشكليات وأوضاع خاصة نص عليها القانون ولم يكن للإرادة دور جوهري فى تكوين العقد وفى ترتيب آثاره . .

كذلك لا يمكن إرجاع الأصل التاريخى لنظرية السبب إلى فقهاء الكنسيين فى العصور الوسطى . حقيقة أن هؤلاء الفقهاء اعترفوا بالإرادة كعنصر جوهري فى تكوين العقد وإنشاء الالتزام ، بمعنى أن المتعاقد يلتزم بإرادته دون حاجة إلى اتباع أى شكليات أو أوضاع خاصة . ولا جدال أيضاً فى أن هؤلاء الفقهاء ، مع تسليمهم بمبدأ التزام المتعاقد بإرادته ، قد أوردوا قيداً على هذا المبدأ مقتضاه أن الإرادة يجب أن تتجه إلى تحقيق عرض مشروع . إلا أنه يلاحظ أن الفقهاء الكنسيين لم يأخذوا بالسبب الموضوعى ، أى الغرض المباشر الذى يقصد إليه الملتزم من وراء التزامه والذى لا يتغير فى جميع الالتزامات التى من نوع واحد ، وإنما وضعوا الأساس لنظرية الباعث الشخصى الدافع ، أى الباعث الرئيسى الذى وجه الإرادة ودفعها إلى التعاقد والذى يختلف من متعاقد إلى آخر . .

والواقع أن الأساس التاريخي لهذه النظرية يرجع إلى الفقيه الفرنسي « دوما » في القرن السابع عشر الذي وضع نظرية عامة للسبب شارحاً تفصيلاتها وتطبيقاتها على مختلف أنواع العقود ، وقبل التعرض لنظرية « دوما » في السبب نذكر أن هذا الفقيه كان يسلم ، بما سبق أن نادى به الفقهاء الكنسيون ومن تبعهم من الفقهاء المدنيين ، وهو أن العقد يقوم على الإرادة المجردة من أى شكلية أو أوضاع خاصة وأن الشخص لا يلتزم إلا بإرادته ، ولكنه لم يسلم بما ذهب إليه الكنسيون من وجوب مشروعية الباعث الدافع إلى التعاقد ، بل وضع نظرية للسبب تقوم على معيار موضوعي ثابت لا يتغير في جميع الالتزامات التي من نوع واحد ، كما سنبين فيما يلي :

نظرية السبب عند « دوما » :

وضع « دوما » نظرية عامة للسبب ردها بعد ذلك بعض الفقهاء الفرنسيين وعلى رأسهم « يوتييه » الذي قام بتوضيح بعض تفصيلات هذه النظرية دون أن يتجاوز الأساس الذي وضعه « دوما » ، وقد نقل قانون نابليون نظرية السبب عن دوما ويوتييه وأصبحت تعرف بعد ذلك بالنظرية التقليدية في السبب .

تميز هذه النظرية بين ثلاثة أقسام من العقود ، عقود تبادلية وعقود عينية وعقود تبرع :

(أ) في العقود التبادلية ، أى العقود الملزمة للجانبين ، سبب التزام كل من المتعاقدين هو التزام المتعاقد الآخر ، فالبيع وهو عقد تبادلي يرتب التزاما في ذمة البائع بنقل الملكية ويكون سبب هذا الالتزام هو التزام المشتري بدفع الثمن ، ويرتب أيضا التزاما في ذمة المشتري بدفع الثمن ويكون سبب هذا الالتزام هو التزام البائع بنقل الملكية . إذا انضغ أن الالتزام لا يقوم على سبب فانه يكون باطلا .

(ب) في العقود العينية ، وهى العقود التي لا تنعقد إلا بتسليم شيء ، كالوديعة لا تنعقد إلا إذا سلم الشيء المودع إلى المودع عنده ، فإذا تم التسليم فان العقد ينعقد ويرتب التزاما في ذمة المودع عنده برد الشيء المودع . كذلك العارية فإنها لا تتم إلا إذا سلم الميعر الشيء المعار إلى المستعير ، فإذا تمت واقعة التسليم فان العقد ينعقد ويرتب التزاما في ذمة المستعير برد الشيء المعار ، والرهن الحيازي لا يتم إلا إذا سلم الراهن الشيء المرهون إلى الدائن المرتهن ، فإذا تم التسليم انعقد العقد ويرتب التزاما في ذمة الدائن المرتهن برد الشيء المرهون . وفي عقد القرض لا ينعقد هذا العقد إلا إذا سلم المقرض مبلغ القرض إلى المقرض ، فإذا تمت واقعة التسليم اللازمة لانعقاد العقد فانه يترتب في ذمة المقرض التزاما برد مبلغ القرض إلى المقرض .

تقول النظرية التقليدية في السبب إن سبب الالتزام بالرد المترتب على انعقاد العقد العيني هو واقعة التسليم التي على أساسها انعقد العقد .

(ج) في عقود التبرع السبب في التزام المتبرع هو إرادة المتبرع في أن يتبرع أى نية التبرع .

يتبين مما تقدم أنه يقصد بالسبب في النظرية التقليدية التي وضع أساسها «دوما» ، السبب القصدى ، أى الغرض المباشر الذى يقصد إليه الملزم من وراء التزامه ، وفي هذا يتميز السبب القصدى عن السبب المنشئ ، أى مصدر الالتزام .

كذلك يظهر من التقسيمات المتقدمة خصائص السبب ، فهو يتحدد بمعيار موضوعى مستمد من طبيعة الالتزام ذاته وبالتالي فهو ثابت لا يتغير في جميع الالتزامات التي من نوع واحد . من هنا يتبين الفرق بين السبب والباعث الدافع وقد سبق بيان هذا .

كانت هذه النظرية التي وضع أساسها الفقيه «دوما» والتي استقرت في القانون الفرنسى ونقلها عنه القانون المدنى المصرى القديم ، محل هجوم فقهى شديد وبالأخص من الفقيهين البلجيكين ارنست ولوران وكذلك من عدد من الفقهاء الفرنسيين . ولعل أشد هجوم وجه إلى هذه النظرية كان من جانب الفقيه الفرنسى بلانيول الذى نورد خلاصة نقده فيما يلى :

نقد بلانيول لنظرية السبب والرد عليه :

أنقد بلانيول نظرية السبب في تطبيقاتها الثلاثة الساقى بيانها ، وأقام هذا النقد على حجتين : الأولى : عدم صحة هذه النظرية . والثانية : على افتراض صحة هذه النظرية فلا فائدة منها ، على ما سنبين فيما يلى :

(١) بالنسبة للعقود الملزمة للجانبين : تقول نظرية السبب إن سبب أحد الالتزامين المتقابلين هو الالتزام الآخر . يرى بلانيول عدم صحة هذه النظرية من وجه أن مصدر الالتزامين المتقابلين واحد وهو العقد ومن ثم فإنهما ينشآن في وقت واحد ، فكيف يمكن عقلا أن يكون أحد الالتزامين سبباً للالتزام الآخر مع أن المعروف أن السبب يسبق في نشوئه السبب .

الواقع أن هذا الاعتراض من جانب بلانيول يقوم على خلط بين السبب المنشئ للالتزام والسبب القصدى للالتزام ، فالسبب المنشئ ، أى الواقعة مصدر الالتزام ، يجب أن يكون سابقاً على نشوء الالتزام . أما السبب القصدى أى الغرض المباشر الذى يقصد إليه الملزم من وراء التزامه ، فيعتبر ركناً في الالتزام ، بمعنى أن نشوء الالتزام يتوقف على وجود سبب له . وعلى ذلك فليس هناك ما يمنع من أن واقعة واحدة ، كالعقد تنشئ التزامين متقابلين في وقت واحد وتحقق وجود السبب لكل منهما بأن يكون سبب أحد الالتزامين هو الالتزام الآخر .

لاجدال في أن فائدة نظرية السبب تبرز في العقود الملزمة للجانبين حيث يؤدي تخلف السبب إلى بطلان الالتزام ، فإذا افترضنا أن عقد بيع تم التزم فيه البائع بنقل ملكية شيء معين وهو مجهول هلاكه قبل التعاقد والتزم المشتري بدفع الثمن ، فإن التزام البائع يكون باطلا لعدم وجود المحل ويجب أن يكون التزام المشتري باطلا لعدم وجود سببه .

ينكر بلانيول هذه الفائدة لنظرية السبب في مجال العقود الملزمة للجانبين ، ويرى إمكان الاستغناء عن هذه النظرية والأخذ بفكرة أخرى تقوم على الترابط ، ذلك أنه في العقد الملزم للجانبين يقوم

ارتباط وثيق بين الالتزامين المتقابلين من شأنه أن يجعل مصير أحد الالتزامين متوقفاً على مصير الالتزام الآخر ، بمعنى أنه لا ينشأ أحد الالتزامين دون أن ينشأ الالتزام الآخر ولا ينقضى أحد الالتزامين من غير أن ينقضى الالتزام الآخر ، فإذا بطل إلتزام البائع لعدم وجود المحل وجب أن يبطل التزام المشتري نظراً للارتباط الوثيق بين هذين الالتزامين . والواقع أن بلانيول لم يأت بمجديد في هذا الصدد لأن فكرة الارتباط التي ينادى بها هي نفس الفكرة التي تقوم عليها نظرية السبب في العقود الملزمة للجانبين

(ب) بالنسبة للعقود العينية : رأينا أن النظرية التقليدية في السبب تعتبر واقعة التسليم سبباً للالتزام الناشئ من عقد عيني ، ففي الوديعة ، يكون سبب التزام المودع لديه برد الشيء المودع هو سبق استلامه لهذا الشيء .

يرى بلانيول عدم صحة هذه النظرية في مجال العقود العينية لأنها تخلط بين سبب الالتزام ومصدره ، فالتسليم ليس هو سبب الالتزام بالرد ولكنه مصدر لهذا الالتزام ، إذ التسليم واقعة قانونية لازمة لتسام العقد العيني بمعنى أن هذا العقد لا ينعقد ولا ينشأ الالتزام بالرد إلا إذا حصل التسليم . كذلك يرى بلانيول عدم فائدة نظرية السبب في مجال هذه العقود العينية لأن الوضع لا يخلو من حالتين : إما أن تحصل واقعة التسليم فيتم العقد وينشأ الالتزام بالرد ، وإما أن تتخلف واقعة التسليم فلا ينعقد العقد ولا ينشأ الالتزام بالرد ، لكن عدم نشوء الالتزام في هذه الحالة لا يرجع إلى تخلف السبب وإنما يرجع إلى عدم انعقاد العقد ذاته .

ولعل قوة نقد بلانيول لنظرية السبب تظهر في هذا المجال ، وعلى كل فالاتجاه التشريعي الآن يميل نحو إلغاء هذه العقود العينية ، بل إن التقنين المدني المصري الحالي اعتبر الوديعة والعارية والقرض ورهن الحيازة عقوداً رضائية تتم بتوافق الإرادتين دون حاجة إلى حصول التسليم وتنشئ التزاماً بالتسليم في ذمة المودع والمعيّر والمقرض والراهن ، وتنشئ أيضاً التزاماً بالرد في ذمة المودع لديه والمستعير والمقرض والدائن والمرتهن . لكن ما هو سبب الالتزام بالتسليم وما هو سبب الالتزام بالرد ؟ هذا ما سنتعرض له فيما بعد .

(ج) بالنسبة لعقود التبرع : تقول النظرية التقليدية إن سبب التزام المتبرع هو نية التبرع يرى بلانيول عدم صحة هذه النظرية لأن نية التبرع أمر يتعلق بالإرادة أو هي بالأحرى إرادة التبرع ، ولا يمكن عقلاً تصور أن تكون إرادة التبرع سبباً لالتزام المتبرع ، فلا يمكن أن يستساغ القول بأن الغرض المباشر الذي قصد إليه المتبرع من وراء التزامه هو أنه أراد أن يتبرع .

كذلك يرى بلانيول عدم فائدة نظرية السبب في هذا المجال ، لأن نية التبرع ، أي إرادة التبرع ، عنصر جوهري يقوم عليه العقد ، فمثلاً لا يتم عقد الهبة ولا ينشأ التزام في ذمة الواهب بتسليم الشيء الموهوب إلا إذا وجدت نية التبرع ، فإذا انضح عدم وجود هذه النية ، بأن كان الواهب مجنوناً

فلا يتم العقد ولا ينشأ الالتزام في ذمة الواهب ، على أن عدم نشوء الالتزام في هذه الحالة لا يرجع إلى تخلف سببه ، وإنما يرجع إلى عدم قيام عقد الهبة ذاته .

وسنرى فيما بعد أهمية نقد بلانول لنظرية السبب في عقود التبرع .

تعديل كاييتان لنظرية السبب في العقود الملزمة للجانبين : رغم هذه الانتقادات فإن نظرية السبب وجدت لها أصاراً يدافعون عنها ويعملون على المحافظة عليها ، وكان أشهر هؤلاء الفقيه الفرنسي كاييتان ، ولعل أهم ما يتميز به دفاع هذا الفقيه أنه استفاد من الهجوم الذي وجه إلى هذه النظرية من خصومها فأدخل عليها تعديلات جوهرية في بعض نواحيها من شأنها تيسير مهمة الدفاع عنها وضمان بقائها وهي في مأمن من أى نقد .

يكفينا الآن أن نذكر أهم تعديل أدخله كاييتان على النظرية التقليدية في السبب ، ففي العقد الملزم للجانبين ترى النظرية التقليدية أن سبب أحد الالتزامين هو الالتزام المقابل ، أما كاييتان فيرى أن سبب أحد الالتزامين هو تنفيذ الالتزام المقابل ، بمعنى أن الارتباط السببي بين الالتزامين المتقابلين لا يقتصر على وقت تكوين العقد بل يجب أن يظل قائماً إلى وقت تنفيذ كل من الالتزامين .

هذا الصيغ الجديد للسبب في العقود الملزمة للجانبين يعتبر الأساس القانوني لثلاثة نظم هامة وهي الدفع بعدم التنفيذ والفسخ وتحمل المدين تبعاً لاستحالة تنفيذ التزامه .

(أ) الدفع بعدم التنفيذ : في العقود الملزمة للجانبين إذا كانت الالتزامات المتعاقبة مستحقة الوفاء جاز لكل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يتم التعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به (مادة ١٦١) وهذا ما يسمى بالدفع بعدم التنفيذ الذي يقوم على أساس نظرية السبب ذلك أن سبب التزام كل من المتعاقدين هو تنفيذ التزام التعاقد الآخر ، فإذا لم يتم هذا الأخير بتنفيذ ما التزم به فإن التزام التعاقد الأول لا يقوم على سبب ، ومن ثم يجوز لهذا التعاقد الأول أن يدفع بعدم تنفيذ التزامه .

(ب) الفسخ : في العقود الملزمة للجانبين إذا لم ينفذ أحد المتعاقدين التزامه جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب الفسخ . يقوم نظام الفسخ على أساس نظرية السبب لأن سبب التزام أحد المتعاقدين هو تنفيذ التزام التعاقد الآخر ، فإذا لم يتم أحد المتعاقدين بالتنفيذ أصبح التزام التعاقد الآخر ولا سبب يقوم عليه ، ومن ثم يجوز لهذا التعاقد أن يتحلل من التزامه بأن يطلب من القاضي فسخ العقد .

(ج) تحمل المدين تبعاً استحالة تنفيذ التزامه : « في العقود الملزمة للجانبين إذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المتعاقبة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه » (مادة ١٥٩) فإذا كما بهدد عقد ملزم للجانبين ، أى عقد منشئ لالتزامين متقابلين في ذمة كل من المتعاقدين ، واستحال تنفيذ أحد الالتزامين انقضى هذا الالتزام وانقضى معه الالتزام الآخر

المقابل . وبديهي أن انقضاء الالتزام الأول يرجع إلى استحالة تنفيذه ، أما الالتزام الآخر فليس تمت استحالة تحول دون تنفيذه وإنما يرجع انقضاؤه إلى تخلف سببه ، وهو تنفيذ الالتزام الأول الذي صار مستحيلا .

تقرير نظرية السبب :

ذكرنا خلاصة لتطور نظرية السبب وما وجه إليها من نقد وبعينا الآن أن نقول إن السبب هو الغرض المباشر الذي يسعى الملتزم الوصول إليه من وراء التزامه ، وتحديد هذا الغرض المباشر يقوم على معيار موضوعي ثابت لا يتغير في جميع الالتزامات التي من نوع واحد .

والواقع أن الغموض والشك الذي أحاط هذه النظرية يرجع في كثير منه إلى محاولة بعض الفقهاء إيجاد ارتباط بين نظرية السبب ونظرية الباعث الدافع فليس صحيحاً أن نظرية الباعث الدافع ابتدعها الفقه والقضاء لتحل محل نظرية السبب وأن الأخذ بالنظرية الأولى يغني عن الأخذ بالنظرية الثانية ، بل الواقع أن النظريتين مختلفتان من حيث الأساس والطبيعة ومن حيث الخصائص يجب إذن أن تبقى كل نظرية قائمة بذاتها إلى جوار النظرية الأخرى ، ويجب بالتالي أن يتحدد نطاق تطبيق كل من النظريتين تحديداً دقيقاً ، والواقع أنه لا وجه لمحاولة هدم نظرية السبب لمجرد التشكيك في قائدها بل يجب المحافظة على هذا التراث القانوني وهو السبب فهو بلا جدال عنصر جوهري في كل التزام ناشئ من عقد تبادلي ، كما أنه الدعامة التي تقوم عليها بعض الأنظمة القانونية كما سنبين فيما بعد .

على أنه بالرغم مما نراه من وجوب الإبقاء على نظرية السبب فلا بد من التسليم بقوة النقد الموجه إليها في مجال عقود التبرع . تقول هذه النظرية إن سبب التزام المتبرع هو نية التبرع ، والواقع أن نية التبرع هي إرادة التبرع ، أي الرضاء ، أي السبب المنشئ أو المصدر للالتزام وليس السبب القصدى ، ولا يجدى محاولة كابيتان الدفاع عن هذه النظرية عن طريق تحليل إرادة التبرع إلى عنصرين ، الأول إرادة الالتزام وهذا هو الرضاء . والثاني إرادة الالتزام دون مقابل وهذا هو السبب القصدى . وإذا كان من الصعب تصور تحليل الإرادة على هذا الوجه فإنه من السهل تصور تحليل إرادة التبرع إلى عنصرين : الأول إرادة الإلزام دون مقابل وهذا هو الرضاء ، أي السبب المنشئ للالتزام . والثاني الباعث الرئيسي الذي وجه إرادة للتبرع ودفعا إلى التعاقد وهذا هو الباعث الدافع . يستخلص مما تقدم أنه يمكن الاستغناء عن نظرية السبب في مجال عقود التبرع والاكتفاء بأعمال نظرية الباعث الدافع ، لإرادة المتبرع لم تتجه إلى التعاقد وإلى إنشاء الإلزام إلا مدفوعة بباعث معين ، هذا الباعث يجب أن يكون مشروعاً فإذا انضغ عدم مشروعيته ، أي مخالفته للنظام العام أو الآداب كانت الإرادة باطلة وبالتالي يعتبر العقد باطلا .

كذلك لا محل للبحث عن السبب في العقود العينية ، كالوديعة والعارية والقرض ورهن الحيازة ، خاصة وأن الاتجاه التشريعي العام يميل إلى إلغاء فكرة العقود العينية ، وهذا ما فعله التقنين المدني المصري الذي اعتبر هذه العقود رضائية تم بتبادل التعبير عن إرادتين متطابقتين . على أنه يحصل

التساؤل في هل أصبحت هذه العقود ملزمة للجانبين بحيث تنشئ التزامات متقابلة في ذمة كل من الطرفين ؟ هذا ما سنتناوله بالبحث فيما بعد . على أن فائدة وقوة نظرية السبب تظهر في العقود الملزمة للجانبين ، أى العقود المنشئة لالتزامات متقابلة ومرتبطة ببعضها بحيث لا يتصور قيام أحد التزامين من غير أن يقوم الإلتزام المقابل ، فعقد البيع ملزم للجانبين لأنه لا يتصور قيام التزام البائع بنقل الملكية من غير أن يقوم التزام المشتري بدفع الثمن . هذا الارتباط بين الإلتزامات المتقابلة هو الأساس الذى تقوم عليه نظرية السبب في العقود الملزمة للجانبين ، فسبب كل التزام هو الحصول على الأداء ، محل الإلتزام المقابل . على أن هذا الارتباط السببي بين الإلتزامات المتقابلة لا يكفي أن يتحقق وقت نشوء هذه الإلتزامات بل يجب أيضاً أن يظل قائماً إلى وقت تنفيذها كما سنبين فيما يلى :

(أ) ارتباط سببي وقت نشوء الإلتزامات المتقابلة : ذكرنا أن عقد البيع ملزم للجانبين لأنه ينشئ التزاماً في ذمة البائع بنقل ملكية الشيء المبيع والتزاماً في ذمة المشتري بدفع الثمن وأن سبب التزام البائع هو الحصول على الثمن وسبب التزام المشتري هو الحصول على الشيء المبيع . فإذا اتضح أن الشيء المبيع كان قد هلك قبل التعاقد فإن التزام البائع يكون باطلا لعدم وجود السبب وقت نشوئه ، بما أنه اتضح هلاك الأداء المقابل قبل التعاقد .

(ب) ارتباط سببي أثناء مدة التنفيذ : قد يكون العقد منشأ لالتزامين متقابلين أحدهما التزام مدة ، أى التزام يقتضى تنفيذه مرور فترة من الزمن ، كعقد الإيجار الذى ينشئ التزاماً في ذمة المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بعين معينة مدة خمس سنوات مثلاً والتزاماً في ذمة المستأجر بدفع الأجرة . إذا افترضنا أنه بعد مرور سنتين من بدء الإيجار هلكت العين المؤجرة فإن التزام المؤجر ينقضى بسبب استحالة تنفيذه أما التزام المستأجر بدفع أجرة الثلاث سنين الباقية فليس ثمة استحالة تحول دون تنفيذه ومع ذلك فإنه ينقضى وينسخ العقد من تلقاء نفسه (مادة ١٥٩) . لا شك أن انقضاء التزام المستأجر يقوم على نظرية السبب لأن سبب هذا الإلتزام هو تنفيذ الإلتزام المقابل ، ولما كان التزام المؤجر قد انقضى بسبب استحالة تنفيذه فإن التزام المستأجر ينقضى لأنه أصبح ولا سبب له .

(ج) ارتباط سببي عند التنفيذ : هنا تظهر أهمية التعديل الذى أدخله كابيتان على نظرية السبب ومقتضاه أنه في العقود الملزمة للجانبين يكون سبب التزام كل متعاقد هو تنفيذ التزام المتعاقد الآخر ، أى أن الارتباط السببي بين الإلتزامين المتقابلين لا يكفي أنه يتحقق وقت نشوء هذين الإلتزامين بل يجب أن يظل قائماً إلى وقت تنفيذهما ، فلا يمكن جبر أحد المتعاقدين على تنفيذ التزامه إلا إذا نفذ المتعاقد الآخر التزامه . هذا هو الأساس الذى يقوم عليه نظام الدفع بعدم التنفيذ ونظام الفسخ ، « ففي العقود الملزمة للجانبين إذا كانت الإلتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء ، جاز لكل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يتم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به » (مادة ١٦١) ، كما يجوز لكل من المتعاقدين أن يطلب فسخ العقد إذا لم يوف المتعاقد الآخر بالتزامه (مادة ١٥٧) .

ولا بد لنا ونحن بصدد بحث السبب في العقود الملزمة للجانبين أن نبدي الملاحظات الآتية :

الأولى : أن اشتراط وجود سبب للالتزام الناشئ من عقد ملزم للجانبين لا يمنع من وجوب اشتراط مشروعية الباعث الدافع للإرادة إلى التعاقد ، فمثلا في عقد البيع لا يجوز الوقوف عند حد التأكد من وجود سبب للالتزامات المتقابلة بل يتعين أيضاً البحث عن الباعث الذي دفع إرادة المشتري أو إرادة البائع إلى التعاقد ، فإذا اتضح مخالفة هذا الباعث للنظام العام والآداب العامة فإن الإرادة تكون باطلة وبالتالي يعتبر العقد باطلا على الوجه وبالحدود التي سبق أن بينها عند دراسة نظرية الباعث الدافع .

الثانية : أنه لا محل للبحث عن مشروعية أو عدم مشروعية السبب في العقود الملزمة للجانبين ، لأنه في العقود المسماة ، كالإيجار والبيع ، لا يتصور أن يكون السبب غير مشروع لأن القانون هو الذي نظم هذه العقود وحدد سبب التزامات كل من المتعاقدين . ولكن قد تدق المسألة بالنسبة للاتفاقات غير المسماة ، أي الاتفاقات التي ينظمها الأفراد ، كما إذا تم اتفاق بين شخصين بمقتضاه يلتزم أحدهما بارتكاب جريمة في مقابل التزام الآخر بأن يدفع مبلغاً معيناً من النقود . قد يقال إن سبب التزام هذا الأخير — وهو التزام الأول بارتكاب الجريمة — غير مشروع ، على أنه يمكن الرد على هذا القول بأنه لا داع لإقحام نظرية السبب في هذا المجال بل يمكن الوصول إلى بطلان الاتفاق عن طريق نظرية الباعث الدافع ، فالشخص الذي يلتزم بأن يدفع لآخر مبلغاً من النقود نظير ارتكاب جريمة إنما تتجه إرادته إلى هذا الالتزام مدفوعة بباعث غير مشروع .

الثالثة : تشترط النظرية التقليدية أن يكون السبب صحيحاً ، كما نرى عدم صحة السبب في صورتين الآتيتين :

(١) **السبب المغالوط :** كما إذا تم عقد تخارج بين وارث وشخص آخر يعتقد أنه وارث معه وبمقتضاه يلتزم الوارث بأن يعطى هذا الشخص الآخر مبلغاً من المال مقابل تخليه عن نصيبه في الميراث ثم يتضح أن المتعاقد الآخر ليس بوارث .

الواقع أنه لا محل لإقحام نظرية السبب أو نظرية الباعث الدافع في هذا المجال وإنما يمكن إعمال النظرية الحديثة في الغلط على الوجه الآتي : أن الباعث الذي دفع الوارث إلى التعاقد وإلى الالتزام بدفع مبلغ من النقود هو اعتقاده توافر صفة الوارث في المتعاقد الآخر ، فإذا تبين أنه ليس بوارث فيوجد غلط في الباعث ، والمعروف أنه طبقاً للنظرية الحديثة في الغلط يؤدي الغلط في الباعث إلى بطلان العقد بطلاناً نسبياً إذا كان هو الدافع إلى التعاقد .

(ب) **السبب الصوري :** قد يكون السبب صورياً ، كما إذا تمت هبة في صورة عقد بيع ، فالسبب الظاهر للالتزام البائع بنقل الملكية هو حصوله على الثمن وهذا سبب غير حقيقي لأنه يخفى نية التبرع عند البائع ، على أن صورية السبب في ذاتها لا تبطل الالتزام وإنما يبطل الالتزام إذا

استخدمت هذه الصورة لإخفاء باعث غير مشروع ، أى أن أساس البطلان في هذه الحالة هو عدم مشروعية الباعث .

الرابعة : قلنا إن العقود التى كانت تسمى عقوداً عينية أصبحت الآن عقوداً رضائية ، فعقد الوديعة ينعقد برضاء الطرفين وينشئ التزاماً في ذمة المودع بتسليم الشيء المودع والتزاماً في ذمة المودع عنده بالمحافظة على الشيء ورده ، وعقد العارية ينعقد بتوافق الإرادتين وينشئ التزاماً في ذمة المغير بتسليم الشيء للعار والتزاماً في ذمة المستعير برده . الخ هذه العقود ولو أنها تنشئ التزامات متقابلة إلا إنها غير مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً مما يجعل من العسير تطبيق نظرية السبب عليها ، فليس من المستساغ القول بأن الغرض الذى يقصد إليه المودع عنده من وراء التزامه برد الشيء المودع هو التزام المودع بتسليم هذا الشيء . على أن استبعاد نظرية السبب لا يمنع من وجوب إعمال نظرية الباعث الدافع في هذه العقود بالشروط والحدود التى سبق أن بينها عند دراسة هذه النظرية الأخيرة .

فما نعرضه ما تقدم : إننا نرى أن المجال الطبيعي الوحيد لإعمال نظرية السبب هو في الالتزامات الناشئة من العقود الملزمة للجانبين ، هذه الالتزامات المتقابلة التى يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً سببياً ليس وقت نشوئها فحسب وإنما أيضاً وقت تنفيذها ، ولا يشترط في السبب إلا شرطاً واحداً هو أن يكون موجوداً . على أن إعمال نظرية السبب في الالتزامات الناشئة من العقود الملزمة للجانبين لا يمنع من إعمال نظرية الباعث الدافع في هذه العقود ، فالباعث الذى وجه الإرادة ودفعها إلى التعاقد يجب أن يكون مشروعاً ومشروعياً هو الشرط الوحيد الذى يجب أن يتوافر في الباعث الدافع .

على أنه إذا كان السبب عنصراً جوهرياً في الالتزامات الناشئة من العقود الملزمة للجانبين فإن شرط مشروعية الباعث الدافع للإرادة إلى التعاقد يجب أن يتوافر في جميع العقود سواء أكانت ملزمة للجانبين أم ملزمة لجانب واحد وسواء أكانت عقود معاوضة أم عقود تبرع .

النشاط النقابي

مذكرة

بعض الملاحظات العامة

في شأن مشروع قانون تنظيم النقابات المهنية

أولاً : ورد بالمشروع المذكور فصل خاص وهو الفصل الثامن ، في شأن وقف تنفيذ قرارات النقابة وحلها ، وهو باب من أوله لآخره لا مثيل له في قانون أى نقابة من النقابات في العالم .

ولعل واضع المشروع المذكور قد اختلط عليه الأمر ، فاقبس الكثير من أحكام القانون الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وفاته أن النقابة مؤسسة عامة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الجمعيات والمؤسسات الخاصة في تشكيلها وغرضها ونظامها والرسالة التي تعمل من أجلها والضمانات اللازمة لتحقيق هذه الرسالة .

والتشريعات الحالية للنقابات فيها ما يغني عن كل هذا الذي لا مسوغ له ، والذي يهدر كل الضمانات للنقابات ؛ إذ تنص بأن للوزير المختص أن يظعن في تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة ، وفي القرارات الصادرة منها ، بتقرير يتلغ إلى محكمة النفض خلال ثمانية عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بالتشكيل أو بالقرارات .

ثانياً : تنص المادة ٣٦ من المشروع بأنه : « يقصر حق الترشيح لعضوية مجلس النقابات على الأعضاء العاملين في الاتحاد القومي المستوفين لكافة الشروط المطلوبة في المرشحين لعضوية هذه المجالس .

ويجوز الانتخاب على أساس كشف المرشحين النهائي الذي يوافق عليه الاتحاد القومي » .

ونعتقد أن أحكام هذا النص لا يدونها القانون الخاص بالنقابات المهنية ، وإنما ترد أصلاً بالقوانين الخاصة بالاتحاد القومي . ونرجو أن تكون الأحكام العامة الواردة بقانون النقابات ،

متفقة مع الأحكام العامة المبينة بقوانين النقابات الموحدة للوطن العربي ، لافرض السامى الذى تعمل من أجله اتحادات النقابات المهنية العربية . وأما ما عدا ذلك من أحكام خاصة يستلزمها نظام الحكم فى أى جزء من أجزاء الوطن العربى ، فتتضمنها القوانين الخاصة بهذا النظام .

هذا فضلا عن تمارض هذا النص مع الأحكام الخاصة ببعض النقابات التى يحق اشتراك العسكريين فيها ، والذين يحظر عليهم فى نفس الوقت أن يكونوا أعضاء بالاتحاد القومى .

ثالثاً : يتضمن المشروع أحكاماً تفصيلية كان يجب أن يترك تحديدھا للنظام الأساسى لكل نقابة ، كدعوة الجمعية العمومية البينة بالمادة ٣١ والتى يجب لدعوتها أن يكون الطلب من عشر عدد الأعضاء . هذا العدد فى شأن بعض النقابات لا يقل عن ألف أو ألفين ، وهو رقم يتعذر معه دعوة الجمعية العمومية . ونعتقد أنه يجب أن تترك التفاصيل كافة للقوانين الأساسية للنقابات المختلفة والأمر فيما بينها يختلف ، بل إنه فى الواقع لا نجد أى معنى لقانون موحد للنقابات ، والنقابات حق فى بعض الأحكام العامة يجرى فيما بينها الاختلاف .

ويجب التفرفة بين النقابات التى ترعى مصالح فئة معينة ، وبين النقابات التى ترعى مهنة معينة .

فالأولى إنما أنشئت أصلاً للدفاع عن المصالح الخاصة للتمتين إليها ، بينما الثانية أنشئت لاعتبارات متعلقة بالنظام العام الذى يأتى أن تترك بعض المهن بلا تنظيم يكفل تحقيق المصلحة العامة .

والذى يبدو من مطالعة نصوص مشروع قانون النقابات ، أن واضعه كان نصب عينيه عند وضعه النقابات بالمعنى الأول دون الثانى ، بدليل أنه نص فى اللواد ٧٣ وما بعدها على إمكان حل النقابات اختياريًا ، وهو أمر غير متصور أو جائز بالنسبة لنقابة المحامين أو الأطباء أو نقابات النوع الثانى عموماً . إذ لا يسوغ أن تحل هذه النقابات اختياريًا أبداً ، وهى قد أنشئت أصلاً لتنظيم هذه المهن تنظيمًا متصلاً بمصلحة عامة اعتد بها المشرع ، وهى عدم ترك هذه المهن دون تنظيم وإشراف دقيقين على جميع التتمين إليها .

ولعل هذا اللبس فى إدراك الفوارق الكبيرة بين نوعى النقابات ، هو الذى أدى إلى تصور إمكان توحيد القانون الذى يحكمها جميعاً .

رابعاً : يحظر المشروع على النقابات الاشتغال بالمسائل السياسية أو الدينية أو التدخل فيها ، رغم أن الأمور السياسية فى الدولة التى لا تعدد فيها الأحزاب ، مرتبطة كل الارتباط بالنشاط القومى ، وهو واجب على المجموعات كافة .

والمسائل الدينية كتهذيب وتربية ، مهمة بالنسبة لبعض النقابات ، كمنابة المهن التعليمية .

ونعتقد أنه يجب أن يقصر الحظر على الجدل السياسى أو الدينى .

فأولاً : نصت المادة الثانية من المشروع على أن : « للأشخاص الذين يمارسون مهنة واحدة أو مهناً متماثلة أو مرتبط بعضها ببعض أو تشترك في إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابة وفقاً لأحكام هذا القانون » .

ويؤكد هذا النص ما سبق أن أشرنا إليه من أن واضح هذا المشروع لم يفرق بين النقابات التي ترعى مصالح فئة معينة ، وبين النقابات التي ترعى مهنة معينة ؛ وهذه الأخيرة لا تصنع ولا تنتج ولا تشترك بالتالي في أي إنتاج .

ويؤدي هذا النص عموماً ، بغموضه وإبهامه ، إلى نتائج شاذة واضطراب بين بعض النقابات .

ثانياً : تنتهي الأحكام الخاصة باللجان الفرعية في المشروع إلى استقلالها بميزانية خاصة ، وحقها في تحصيل الرسوم والاشتراكات والتأديب وغير ذلك من أحكام تكاد تفصلها عن النقابة العامة لتصبح نقابة أخرى ، الأمر الذي يتعارض مع المصلحة العامة للمشاركين في النقابة ، وما توفره النقابة العامة من ضمان لهم ، ويسبب اضطراب الميزانية وعجز بعض اللجان الفرعية عن مواجهة الالتزامات المالية من معاشات وإعانات وغيرها .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ بَرَكَةِ مَنِيَّوَرَاتِ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن مد أجل أداء الديون والالتزامات للشركات والؤسسات
التي تسرى عليها أحكام القانونين ١١٧ و ١١٨ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يجوز للجهة الإدارية المختصة تأجيل أداء ديون والالتزامات للشركات والمنشآت التي تسرى عليها أحكام القانونين ١١٧ لسنة ١٩٦١ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ للشار إليهما ، وذلك لمدة أقصاها ستة أشهر تبدأ من تاريخ انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة ٦ من كل من هذين القانونين .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة السادسة من كل من القانونين ١١٧ لسنة ١٩٦١ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ على أنه يجوز للجهة الإدارية المختصة بالنسبة إلى الشركات والبنوك والمنشآت الخاضعة لأحكامها تأجيل أداء ديون هذه الشركات لمدة أقصاها ثلاثة أشهر .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤٧ الصادر في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ .

وقد قامت وزارة الاقتصاد والحزاة بتشكيل لجان التقييم بالنسبة إلى الشركات التي تخضع لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٦١ ولم تتمكن هذه اللجان تبعاً لذلك من إنهاء عملها ، كما أن لجان التقييم الخاصة بالشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم تشكل بعد ، لذلك فإنه لم يتيسر حتى الآن معرفة ما آل إلى كل مؤسسة مختصة من أموال وحقوق لتتمكن في حدودها من الوفاء بما على الشركات والمنشآت من ديون والتزامات .

لذلك فإن الأمر يتطلب مد أجل الوفاء بالديون والالتزامات ستة أشهر أخرى حتى يمكن التحقق من جدية هذه الديون وعدم صوريته وتدير المال اللازم للوفاء بها .

وأشرف برفع هذا الأمر إلى السيد رئيس الجمهورية مرافقاً لمشروع القانون المطلوب للتفضل بالنظر في استصداره .

قرارات رئيس الجمهورية

قرار رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٦١^(١)

بشأن الموافقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة إلى اتفاقية
إنشاء المنظمة الدولية للمعايير القانونية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر :

مادة وحيدة — ووفق على انضمام الجمهورية العربية المتحدة إلى اتفاقية إنشاء المنظمة الدولية
للمعايير القانونية المنعقدة في باريس بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥ .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (١١ يونيو سنة ١٩٦١) .

اتفاقية

بإنشاء منظمة دولية للمعايير القانونية

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ؛

رغبة منها في إيجاد حل على المستوى الدولي للمشاكل الفنية والإدارية التي يثيرها استعمال أجهزة
القياس وإدراكا منها لأهمية تنسيق جهودها لبلوغ هذه الغاية ؛

قد اتفقت على إنشاء منظمة دولية للمعايير القانونية على النحو الآتي :

الباب الأول

هدف المنظمة

(المادة الأولى)

تنشأ منظمة دولية للمعايير القانونية تهدف هذه المنظمة إلى :

(١) تكوين مركز للوثائق والمعلومات .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٢٦ الصادر في ٣ أكتوبر سنة ١٩٦١ .

- من جهة عن مختلف الإدارات أو الأقسام أو الخدمات القومية التي تقوم بمراجعة ومراقبة أجهزة القياس التي تخضع أو من شأنها أن تخضع لتنظيم قانوني .
- من جهة أخرى عن أجهزة القياس سالفة الذكر ، من حيث الفكرة التي تقوم عليها وطريقة تركيبها وأوجه استخدامها .
- (٢) ترجمة ونشر نصوص الأحكام القانونية الخاصة بأجهزة القياس وأوجه استخدامها ، المعمول بها في مختلف الدول مع كافة الإيضاحات القائمة على أساس القانونين الدستوري والإداري لهذه الدول والتي هي ضرورية للتكاملة المت لازمة لهذه الأحكام .
- (٣) تحديد المبادئ العامة للمعايير القانونية .
- (٤) دراسة المشاكل ذات الطابع التشريعي والتنظيمي الخاصة بالمعايير القانونية والتي يكون حلها فائدة دولية ، توطئة لتوحيد الطرق واللوائح .
- (٥) وضع مشروعات القوانين واللوائح النموذجية الخاصة بأجهزة القياس وأوجه استخدامها .
- (٦) إعداد مشروع التنظيم المادي — قسم نموذجي لمراجعة ومراقبة أجهزة القياس .
- (٧) تحديد الجوانب والمواصفات اللازمة والكافية التي يجب توافرها في أجهزة القياس حتى تعتمد الدول الأعضاء ويمكن التوصية باستعمالها على المستوى الدولي .
- (٨) تشجيع العلاقات بين إدارات أو أقسام الموازين والمقاييس (الإدارات أو الأقسام الأخرى التي تتولى شئون المعايير القانونية في كل دولة من الدول الأعضاء في المنظمة) .

الباب الثاني

لائحة المنظمة

(المادة الثانية)

أعضاء المنظمة هم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية .

(المادة الثالثة)

تشمل المنظمة :

— مؤتمراً دولياً للمعايير القانونية .

— لجنة دولية للمعايير القانونية .

— مكتباً دولياً للمعايير القانونية .

وسياتى الكلام عنها فيما يلي :

المؤتمر الدولي للمعايير القانونية

(المادة الرابعة)

هدف المؤتمر هو :

- (١) دراسة المسائل الخاصة بأهداف المنظمة واتخاذ كافة القرارات بشأنها .
 - (٢) ضمان تشكيل الفروع الرئيسية المنوط بها تنفيذ أعمال المنظمة وكذلك انتخاب أعضاء اللجنة أو الموافقة على اختيارهم .
 - (٣) دراسة وقرار التقارير التي تقدمها الفروع المختلفة للمعايير القانونية المنشأة طبقاً لهذه الاتفاقية بعد الانتهاء من أعمالها .
- وجميع المسائل المتصلة بالقوانين أو الإدارة في إحدى الدول لا تدخل ضمن اختصاص المؤتمر ما لم تطلب هذه الدولة ذلك صراحة .

(المادة الخامسة)

الدول الأطراف في هذه الاتفاقية تشترك في المؤتمر بصفة أعضاء وتمثل فيه بالطريقة المنصوص عليها في المادة ٧ وتخضع للالتزامات المبينة في الاتفاقية .

وعلاوة على الأعضاء ، يمكن أن تشترك في المؤتمر بصفة مراسلين :

- (١) الدول أو الأقاليم التي لا تستطيع أو لا ترغب بعد أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية .
 - (٢) الاتحادات الدولية التي تقوم بنشاط متصل بنشاط المنظمة .
- لا يمثل المراسلون في المؤتمر بحد ذاته يجوز لهم إيفاد مراقبين إليه يكون لهم رأى استشاري فقط . ولا يدفع المراسلون الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء إلا أنهم يتحملون نفقات أداء الخدمات التي قد يطلبونها وكذلك تكاليف الاشتراك في نشرات المنظمة .

(المادة السادسة)

تتعهد الدول الأعضاء بأن تعد بجميع الوثائق التي في حوزتها والتي قد ترى من شأنها أن تتمكن المنظمة من القيام بالمهام الملقاة على عاتقها .

(المادة السابعة)

تنتدب كل دولة من الدول الأعضاء لاجتماعات المؤتمر ممثلين رسميين لا يزيد عددهم عن ثلاثة على أن يكون واحد منهم في بلده — بقدر الاستطاعة — موظفاً لا يزال يباشر نشاطه في إدارة الموازين والمقاييس أو في أية إدارة أخرى تشتغل بالمعايير القانونية .

ويتمتع واحد فقط منهم بحق التصويت .

ولا يشترط في هؤلاء المندوبين أن يكونوا حاملين تفويضات ما لم تطلب اللجنة ذلك في حالات استثنائية ولشئون معينة تماماً .

وتتحمل كل دولة النفقات الخاصة بتمثيلها في المؤتمر وبحق لأعضاء اللجنة الذين لم يوفدوا من قبل حكومتهم أن يحضروا الاجتماعات على أن يكون رأيهم استشارياً .

(المادة الثامنة)

يقرر المؤتمر التوصيات الواجبة لقيام الدول الأعضاء بعمل مشترك في الليادين المبينة في المادة الأولى .

ولا تكون قرارات المؤتمر نافذة إلا إذا كان عدد الدول الأعضاء الحاضرة يوازي ثلثي مجموع عدد الدول الأعضاء على الأقل وحازت هذه القرارات على ما لا يقل عن أربعة أخماس الأصوات للمقترعة . ويجب أن يكون عدد الأصوات للمقترعة مساوياً لأربعة أخماس عدد الدول الأعضاء الحاضرة على الأقل .

لا يعتبر الامتناع عن التصويت وأوراق الاقتراع البيضاء أو الباطلة من بين الأصوات المقترعة .

تبلغ القرارات فوراً إلى الدول الأعضاء للاحاطة والدراسة والتوصية .

وتتعهد الدول الأعضاء تعهداً أدبياً بتطبيق هذه القرارات بقدر استطاعتها .

غير أنه بالنسبة لكل اقتراع خاص بالتنظيم والإدارة المالية والإدارة ولائحة المؤتمر الداخلية واللجنة والمكتب وأية مسألة مماثلة تكون الأغلبية المطلقة كافية لتنفيذ القرار فوراً على أن يكون الحد الأدنى لعدد الأعضاء الحاضرين وعدد الأصوات المقترعة كما هو مبين بعاليه وفي حالة تعادل الأصوات يكون صوت الدولة المضو التي يرأس مندوبها المؤتمر مرجحاً .

(المادة التاسعة)

ينتخب المؤتمر من بين أعضائه لمدة كل دورة من دوراته رئيساً ووكيلين ويضم إليهم بصفة سكرتير مدير المكتب .

(المادة العاشرة)

يجتمع المؤتمر مرة كل ست سنوات على الأقل بدعوة من رئيس اللجنة أو في حالة تعذر ذلك بدعوة من مدير المكتب إذا قدم لهذا الأخير طلب لهذا الغرض من نصف أعضاء اللجنة على الأقل ويحدد المؤتمر بعد انتهاء أعماله مكان وتاريخ اجتماعه التالي أو يفوض اللجنة في هذا الشأن .

(المادة الحادية عشرة)

اللغة الرسمية للمنظمة هي اللغة الفرنسية .

غير أنه يجوز للمؤتمر أن يقرر استعمال لغة أخرى أو أكثر لأعماله ومناقشاته .

اللجنة الدولية للمعايير القانونية

(المادة الثانية عشرة)

يعهد إلى لجنة دولية للمعايير القانونية ، تكون العضو العامل للمؤتمر ، بالقيام بالمهام المبينة في المادة الأولى ومواصلتها .

(المادة الثالثة عشرة)

تكون اللجنة من عشرين عضواً على الأكثر مختلفي الجنسية وينتخبهم المؤتمر من بين مواطني الدول الأعضاء بشرط موافقة حكومة بلادهم على ذلك .

يجب أن يكون الأعضاء المنتخبون موظفين عاملين في الإدارة التي تتولى الإشراف على أجهزة القياس أو أشخاصاً يشغلون مناصب رسمية في ميدان المعايير القانونية .

ويقدم الأعضاء للجنة خبرتهم ونصائحهم وأعمالهم دون أي ارتباط بالنسبة لحكومتهم أو المصلحة التي يتبعونها . وينتخب الأعضاء لمدة سب سنوات ويجوز إعادة انتخابهم إلا أنه إذا انتهت مدة عضويتهم في الفترة الواقعة بين دورتين متتاليتين من دورات المؤتمر فإنها تمد تلقائياً إلى الدورة الثانية من هذه الدورات .

وتنتهي عضوية الأعضاء في اللجنة متى أصبحت الشروط المنصوص عنها في المادة غير متوفرة فيهم . وكل عضو في اللجنة يتغيب في دورتين متعاقبتين دون اعتذار أو دون إيفاد من ينوب عنه يعتبر مستقلاً ابتداء من الدورة الثانية من هاتين الدورتين .

وإذا لم يتمكن المؤتمر — عند تأليف اللجنة لأول مرة — من تعيين جميع أعضائها أو إذا خلت في اللجنة أماكن بسبب الوفاة أو الاستقالة أو انتهاء مدة العضوية ، جاز للجنة أن تختار الأعضاء الذين سيشتغلون الأماكن الشاغرة ولا يكون تعيين الأعضاء المختارين نهائياً إلا بعد اعتمادهم من المؤتمر وبشرط مراقبة حكومة بلادهم .

وتنتهي مدة عضويتهم في نفس الوقت الذي تنتهي فيه عضوية الأعضاء الذين انتخبهم المؤتمر مباشرة .

يشترك أعضاء اللجنة بحكم القانون في اجتماعات المؤتمر ويكون رأيهم استشارياً ويجوز أن تنتدبهم حكوماتهم لتمثيلها في المؤتمر .

يجوز للرئيس أن يدعو إلى اجتماعات اللجنة كل شخص يرى أن مساهمته مفيدة ويكون لهذا الشخص رأى استشاري .

(المادة الرابعة عشرة)

يجوز بقرار من اللجنة منح الأشخاص للشغليين بالطبيعة الذين قاموا بدور في علم أو صناعة المعايير أو أعضاء اللجنة السابقين لقب عضو فخري . ويجوز لهم حضور الجلسات ويكون رأيهم استشارياً .

(المادة الخامسة عشرة)

تختار اللجنة من بين أعضائها رئيساً ونائباً أولاً ونائباً ثانياً للرئيس وينخبون لمدة ست سنوات ويجوز إعادة انتخابهم إلا أنه إذا انتهت مدة عضويتهم في الفترة الفاصلة بين دورتين من دورات اللجنة فإنها تجدد تلقائياً إلى الفترة الثانية منهما .

وينضم إليهم مدير المكتب بصفة سكرتير اللجنة ويجوز للجنة تفويض رئيسها في القيام ببعض اختصاصاتها .

ويقوم الرئيس بالمهام التي فوضته اللجنة بها ويحل محل اللجنة في اتخاذ القرارات العاجلة ويحيط أعضاء اللجنة علماً بهذه القرارات ويطلعهم عليها في أقرب فرصة .

وإذا نشأت مسائل ذات مصلحة مشتركة بين اللجنة ومنظمات مماثلة فإن الرئيس يمثل اللجنة أمام هذه المنظمات .

وفي حالة غياب الرئيس أو عدم تمكنه أو انتهاء تفويضه أو استقالته أو وفاته يتولى أعماله مؤقتاً نائب الرئيس الأول .

(المادة السادسة عشرة)

تجتمع اللجنة مرة كل سنتين على الأقل بدعوة من رئيسها أو في حالة تعذر ذلك بدعوة من مدير المكتب إذا قدم إلى هذا الأخير طلب لهذا الغرض من نصف أعضاء اللجنة على الأقل .

تعقد الدورات العادية في البلد الذي يوجد فيه مقر المكتب ما لم يحل دون ذلك سبب خاص .

على أنه يجوز عقد اجتماعات في إقليم مختلف الدول الأعضاء بقصد الاطلاع .

(المادة السابعة عشرة)

يجوز لأعضاء اللجنة الذين يتعذر عليهم حضور اجتماع ما أن ينيبوا عنهم أحد زملائهم للتصويت بعمهم وفي هذه الحالة يكون هذا الأخير ممثلاً لهم ، على أنه لا يجوز لأي عضو من الأعضاء الجمع بين صوته وأكثر من صوتين آخرين ولا تكون القرارات صحيحة إلا إذا كان عدد الحاضرين والممثلين

يوازي ثلاثة أرباع عدد الأشخاص المنتخبين أو المعيّنين أعضاء في اللجنة على الأقل وإذا نال المشروع أربعة أخماس الأصوات المقترعة على الأقل يجب أن يكون عدد الأصوات المقترعة موازياً لأربعة أخماس عدد الحاضرين والممثلين في الدورة على الأقل .

ولا يعتبر الامتناع عن التصويت وأوراق الاقتراع البيضاء أو الباطلة من بين الأصوات المقترعة ويجوز للجنة فيما بين الدورات وفي حالات خاصة اتخاذ قراراتها بالمراسلة .

ولا تكون القرارات التي اتخذت بهذا الشكل صحيحة إلا إذا دعى جميع أعضاء اللجنة إلى الإدلاء برأيهم وتمت الموافقة على القرارات بإجماع الأصوات المقترعة بشرط أن يكون عدد الأصوات المقترعة معادلاً لثلثي عدد الأعضاء المنتخبين أو المعيّنين على الأقل .

ولا يعتبر الامتناع عن التصويت وأوراق الاقتراع البيضاء أو الباطلة من بين الأصوات المقترعة ويعتبر عدم الرد في المواعيد التي يحددها الرئيس بمثابة الامتناع عن التصويت .

(المادة الثامنة عشرة)

تعهد اللجنة بالدراسات الخاصة والبحوث التجريبية وأعمال المعامل إلى الإدارات المختصة في الدول الأعضاء بعد الحصول مقدماً على الموافقة صريحة منها .

وإذا استدعى إنجاز هذه الأعمال بعض النفقات ، حدد الاتفاق النسبة التي تتحملها المنظمة من هذه النفقات .

ويقوم مدير المكتب بتنسيق وجمع كافة الأعمال .

ويجوز للجنة أن تعهد القيام ببعض المهام بصفة دائمة أو مؤقتة إلى لجان فرعية أو إلى خبراء فنيين أو قانونيين يعملون وفقاً لشروط تحددها اللجنة ، وإذا استلزمت هذه الأعمال مكافآت أو تعويضات تولت اللجنة تحديد قيمتها .

ويتولى مدير المكتب سكرتارية هذه اللجان الفرعية أو مجموعات الخبراء .

المكتب الدولي للمعايير القانونية

(المادة التاسعة عشرة)

يعهد بإدارة أعمال المؤتمر واللجنة إلى المكتب الدولي للمعايير القانونية ويوضع هذا المكتب تحت إدارة ورقابة اللجنة .

ويتولى المكتب إعداد اجتماعات المؤتمر واللجنة وإيجاد الاتصال بين مختلف أعضاء هاتين الهيئتين كما يتولى أمر العلاقات بين الدول الأعضاء أو الأعضاء المراسلين وإدارتها المختصة .

وهو مكلف أيضاً بإنجاز الدراسات والأعمال المبينة في المادة الأولى وكذلك تحرير المحاضر وإصدار نشرة ترسل مجاناً إلى الدول الأعضاء .

ويكون المكتب مركز الوثائق والمعلومات المنصوص عليه في المادة الأولى وتتولى اللجنة والمكتب تنفيذ قرارات المؤتمر .

ولا يقوم المكتب بحوث تجريبية أو أعمال العامل غير أنه يجوز له مع ذلك أن ينحصر قاعات الارشاد مزودة بالمهمات اللازمة لدراسة طريقة تركيب وعمل بعض الأجهزة .

(المادة العشرين)

يكون مقر إدارة المكتب في فرنسا .

(المادة الحادية والعشرون)

يضم موظفو المكتب مديراً ومعاونين تعينهم اللجنة وكذلك مستخدمين أو وكلاء بصفة دائمة أو مؤقتة يختارهم المدير .

ويعمل موظفو المكتب وعند اللزوم أو الضرورة الخبراء المذكورون في المادة ١٨ مقابل أجر ويتقاضون مرتبات أو أجوراً أو تعويضات في نطاق ما حددته اللجنة .

وتحدد اللجنة وضع المدير وموظفيه والمستخدمين أو الوكلاء ولا سيما فيما يخص شروط تعيينهم وعملهم وتأديبهم وتقاعدهم . ويتولى المدير تعيين الوكلاء أو مستخدمي المكتب والاستغناء عنهم أو رقتهم إلا فيما يختص بالمعاونين الذين تعينهم اللجنة فلا يجوز اتخاذ مثل هذه التدابير بالنسبة إليهم إلا بقرار من اللجنة .

تعين كل دولة عضو في بلدها موظفاً تعهد إليه بأن يكفل وجود اتصال دائم مع المكتب وتركيز جميع المسائل الجارية بحثها ودراستها . وبالنسبة للبلاد التي يكون أحد أعضاء اللجنة من مواطنيها يجوز لها أن تكلف هذا الشخص بتحقيق الاتصال سالف الذكر .

(المادة الثانية والعشرون)

يتولى المدير إدارة العمل في المكتب بإشراف اللجنة وتوجيهاتها وهو مسئول أمام اللجنة ويجب عليه أن يقدم إليها في كل دورة عادية تقريراً عن إدارته .

ويتلقى المدير الإيرادات ويقوم بإعداد الميزانية ويرتبط بجميع المصروفات الخاصة بالمستخدمين والمعدات ويأمر بصرفها ويدير أموال المكتب .

وهو بحكم وظيفته سكرتير المؤتمر واللجنة .

(المادة الثالثة والعشرون)

تعلن حكومات الدول الأعضاء اعترافها بأن المكتب ذو منفعة عامة وأن له شخصية مدنية وأنه بصفة عامة يتمتع بالامتيازات والتسهيلات التي يمنحها عادة التشريع المعمول به في كل بلد من البلاد الأعضاء للمؤسسات القائمة بين الحكومات .

الباب الثالث

أحكام مالية

(المادة الرابعة والعشرون)

يقرر المؤتمر لفترة مالية توازي الفترة بين دورتيه :

— المبلغ الإجمالي للاعتمادات اللازمة لتغطية مصاريف أعمال المنظمة .

— المبلغ السنوي للاعتمادات الواجب تخصيصها كاحتياطي لمواجهة المصروفات غير العادية الواجبة وضمان تنفيذ الميزانية في حالة عدم كفاية الإيرادات .

تكون الاعتمادات بالفرنك الذهب ، ويكون سعر التبادل بين الفرنك الذهب والفرنك الفرنسى هو السعر الذى يحدده بنك فرنسا .

ويجوز للجنة خلال المدة المالية أن تلجأ إلى الدول الأعضاء إذا رأت أنه من الضرورى زيادة الاعتمادات لمواجهة أعمال المنظمة أو بسبب تغير في الأحوال الاقتصادية .

وإذا لم يجتمع المؤتمر أو لم يتيسر له أن يتخذ قرارات سارية عند انتهاء المدة المالية ، تمد هذه المدة المالية إلى الدورة المستحقة التالية .

وتزاد الاعتمادات التى سبقت الموافقة عليها بالنسبة لمدة هذا الامتداد .

وتحدد اللجنة خلال المدة المالية وفي حدود الاعتمادات الممنوحة مبلغ مصروفات الإدارة لفترات مالية تكون مدتها معادلة للمدة بين كل دورتين ، وتشرف اللجنة على استثمار الأموال المتوفرة لديها .

وإذا انتهت الفترة المالية دون أن تجتمع اللجنة أو دون أن تتخذ قرارات سارية ، يقرر رئيسها ومدير المكتب استمرار العمل بميزانية المدة المنتهية كلها أو بعضها حين انعقاد الدورة المستحقة التالية .

(المادة الخامسة والعشرون)

لمدير المكتب سلطة الارتباط وسداد المصروفات الخاصة بسير العمل في المنظمة .

ولا يجوز له القيام بما يلى إلا بعد الحصول على موافقة رئيس اللجنة :

— سداد المصروفات غير العادية .

— أخذ الأموال اللازمة لضمان تنفيذ الميزانية من الاعتمادات الاحتياطية في حالة عجز الإيرادات .

ويجوز استعمال فوائض الميزانية خلال المدة المالية كلها .

ويجب أن يقدم المدير إلى اللجنة تقريراً عن إدارته المالية وتقوم اللجنة بمراجعة هذا التقرير في كل دورة من دوراتها .

وعند انتهاء المدة المالية تقدم اللجنة إلى المؤتمر ميزانية الإدارة المالية لمراجعتها .
ويحدد المؤتمر الأوجه التي تخصص لها فوائض الميزانية . ويجوز امتقطاع هذه الفوائض من اشتراكات الدول الأعضاء أو إضافتها إلى الاعتمادات الاحتياطية .

(المادة السادسة والعشرون)

تغطي مصاريف المنظمة بالطرق الآتية .

(١) الاشتراكات السنوية التي تدفعها الدول الأعضاء .

ويحدد مجموع قيمة الاشتراكات لمدة مالية طبقاً لقيمة الاعتمادات التي يوافق عليها المؤتمر مع مراعاة تقدير إيرادات البنود من ٢ إلى ٥ المبينة فيما يلي .

ولتعيين اشتراك كل دولة من الدول الأعضاء ، تقسم هذه الدول إلى أربع فئات طبقاً لمجموع عدد سكان إقليمها الأصلي والأقاليم التي تقرر هذه الدول أنها تقوم بتمثيلها :

فئة ١ — عدد السكان يقل عن أو يساوي ١٠ ملايين ساكن .

فئة ٢ — عدد السكان أكثر من ١٠ ملايين إلى ٤٠ مليوناً .

فئة ٣ — عدد السكان أكثر من ٤٠ مليوناً إلى ١٠٠ مليون .

فئة ٤ — عدد السكان أكثر من ١٠٠ مليون .

ويجبر عدد السكان إلى العدد التام الأدنى من الملايين وإذا كانت درجة استعمال أجهزة القياس في بلد ما أدنى من المتوسط بشكل واضح فإنه يجوز لهذه الدولة أن تطالب بوضعها في فئة أدنى من الفئة المقابلة لعدد سكانها وتبعا لهذه الفئات تكون قيمة الاشتراكات بنسبة واحد واثنين وأربعة وثمانية .

يوزع اشتراك الدولة العضو بالتساوي على جميع سنوات المدة المالية وذلك لتحديد الاشتراك السنوي لهذه الدولة .

ولتسكين مال احتياطي منذ البداية يكون الغرض منه مواجهة التقلبات في تحصيل الإيرادات ، توافق الدول الأعضاء على تقديم سلفيات من أصل اشتراكاتها السنوية المستقبلية . ويحدد المؤتمر مقدار هذه السلفيات ومدتها .

وإذا انتهت المدة المالية دون أن يجتمع المؤتمر أو دون أن يستطيع اتخاذ قرارات صحيحة ، يستمر العمل بالاشتراكات السنوية بنفس النسبة إلى أول دورة مستتقة يعقدها المؤتمر .

(٢) حصيلة بيع المنشورات وحصيلة تقديم خدمات للراسلين .

(٣) إيرادات استثمار أموال المنظمة .

(٤) اشتراكات المدة المالية الجارية ورسوم قيد الدول الجديدة المنضمة والاشتراكات عن المدد الماضية ورسوم قيد الدول الأعضاء التي يعاد قبولها — والاشتراكات المتأخرة على الدول الأعضاء التي تستأنف دفع اشتراكاتها بعد أن تكون قد أوقفتها .

(٥) الإعانات والاكتابات والهبات أو الوصايا والإيرادات المتنوعة .

ويجوز أن تقدم بعض الدول الأعضاء إعانات غير عادية للسماح بالقيام بأعمال خاصة ولا تدرج هذه الإعانات في الميزانية العامة ولكنها تقيد في حسابات خاصة تقوم الاشتراكات السنوية بالفرنك الذهب وتدفع بالفرنك الفرنسي أو بأية عملة حرة قابلة للتحويل ويكون سعر التعادل بين الفرنك الذهب والفرنك الفرنسي هو السعر الذي يحدده بنك فرنسا على أن يؤخذ بالسعر المعمول به في التاريخ الذي يتم فيه الدفع .

وتدفع الاشتراكات عند بدء السنة لمدير المكتب .

(المادة السابعة والعشرون)

تضع اللجنة لأئحة مالية مبنية على الأحكام العامة الواردة في المواد من ٢٤ إلى ٢٦ من هذه الاتفاقية .

(المادة الثامنة والعشرون)

الدولة التي تصبح عضواً في المنظمة خلال إحدى المدد المبينة في المادة ٣٦ يكون ارتباطها إلى انتهاء هذه المدة وتخضع منذ تاريخ انضمامها لنفس الالتزامات التي تخضع لها الأعضاء الموجودون فيها . وكل دولة جديدة من أعضاء المنظمة تصبح شريكة في ملكية أموال المنظمة وعليها أن تدفع في مقابل ذلك رسم قيد يحدده المؤتمر .

ويحتسب اشتراكها السنوي كما لو كانت قد انضمت في أول يناير من السنة التي تلي تلك التي تم فيها إيداع وثائق الانضمام أو التصديق ويكون اشتراكها عن السنة الجارية عبارة عن جزء من ١٢ جزءاً من قيمة اشتراكها عن كل شهر من الأشهر الباقية من السنة ولا يترتب على دفع هذا الاشتراك أى تعديل في قيمة اشتراكات الأعضاء الآخرين عن السنة الجارية .

(المادة التاسعة والعشرون)

تعتبر كل دولة عضو لا تسدد اشتراكاتها خلال ثلاث سنوات متوالية مستقيلة من تلقاء نفسها ويشطب اسمها من قائمة الدول الأعضاء .

على أن يقوم المؤتمر يبحث حالة بعض الدول الأعضاء التي قد تجتاز مرحلة صعوبات مالية ولا تستطيع مؤقتاً مواجهة التزاماتها ويجوز له في بعض الحالات منح هذه الدول مهلاً أو تخفيضات .

ويعوض عجز الإيرادات الناتج من شطب اسم إحدى الدول الأعضاء أخذاً من الاعتمادات الاحتياطية المكونة وفقاً لأحكام المادة ٢٤ .

تفقد الدول الأعضاء التي تستقبل أو تعتبر مستقبلة جميع حقوقها في الملكية بالنسبة لجميع أموال المنظمة .

(المادة اثلاثون)

يجوز أن تعود كل دولة من الدول الأعضاء التي قدمت استقالتها ، إلى عضوية المنظمة بناء على طلبها وتعتبر حينئذ كمضو جديد ولكن لا يستحق عليها أى رسم قيد إلا إذا كان تاريخ استقالتها يرجع إلى أكثر من خمس سنوات ويجوز أن تعود أية دولة اعتبرت مستقبلة ، إلى عضوية المنظمة بناء على طلبها بشرط سداد الاشتراكات التي كانت مستحقة عليها وقت شطبها . وتحتسب قيمة هذه الاشتراكات عن المدد السابقة على أساس اشتراكات السنين التي سبقت إعادة قبولها وتعتبر بعد ذلك كدولة جديدة من الدول الأعضاء غير أنه تراعى عند تقدير رسم القيد قيمة اشتراكاتها السابقة وذلك بالنسبة التي يحددها المؤتمر .

(المادة الحادية والثلاثون)

في حالة حل المنظمة توزع أصولها بين الدول الأعضاء بنسبة مجموع الحصص السابقة مع مراعاة أى اتفاق قد يعقد بين الدول الأعضاء التي تكون قد سددت اشتراكاتها في تاريخ الحل وكذلك الحقوق التعاقدية أو المكتسبة الخاصة بالموظفين العاملين أو المتقاعدين .

الباب الرابع أحكام عامة

(المادة الثانية والثلاثون)

تظل هذه الاتفاقية معدة للتوقيع عليها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بوزارة خارجية الجمهورية الفرنسية . وتخضع للتصديق وتودع وثائق التصديق لدى حكومة الجمهورية الفرنسية وتقوم هذه الأخيرة بإبلاغ تاريخ هذا الإيداع إلى جميع الحكومات الموقعة .

(المادة الثالثة والثلاثون)

يجوز للدول التي لم توقع الاتفاقية الانضمام إليها بعد نفاذ المهلة المبينة في المادة ٣٢ . تودع وثائق الانضمام لدى حكومة الجمهورية الفرنسية وتقوم هذه الأخيرة بإبلاغ تاريخ هذا الإيداع إلى جميع الحكومات الموقعة والمنظمة .

(المادة الرابعة والثلاثون)

يعمل بهذه الاتفاقية بعد إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام السادسة عشرة بثلاثين يوماً . ويعمل بها بالنسبة لكل دولة تصدق عليها أو تنضم إليها بعد هذا التاريخ بعد إيداع وثيقة تصديقها عليها أو انضمامها إليها بثلاثين يوماً .

تخطر حكومة الجمهورية الفرنسية كل طرف من الأطراف المتعاقدة بتاريخ العمل بهذه الاتفاقية .

(المادة الخامسة والثلاثون)

يجوز لكل دولة وقت التوقيع أو التصديق أو في أى وقت لاحق أن تقرر في إخطار ترسله إلى حكومة الجمهورية الفرنسية أن هذه الاتفاقية تسرى على كل أو بعض الأقاليم التي تمثلها في الميدان الدولي .

وتسرى هذه الاتفاقية على الإقليم أو الأقاليم المبينة في الإخطار ابتداء من اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ تسلم حكومة الجمهورية الفرنسية للإخطار . وتبلغ حكومة الجمهورية الفرنسية هذا الإخطار إلى الحكومات الأخرى .

(المادة السادسة والثلاثون)

أبرمت هذه الاتفاقية لمدة اثنى عشرة سنة ابتداء من تاريخ سريانها الأول . وتظل بعد ذلك نافذة المفعول لمدة ست سنوات وتتجدد لمدة مماثلة بين الأطراف المتعاقدة التي لم تعرب عن رغبتها في الانسحاب منها قبل انتهاء مدتها بستة شهور على الأقل .

ويتم الإعراب عن الرغبة في الانسحاب بإخطار كتابي يرسل إلى حكومة الجمهورية الفرنسية وتقوم هذه الأخيرة بإبلاغه إلى الأطراف المتعاقدة .

(المادة السابعة والثلاثون)

ويجوز حل المنظمة بقرار من المؤتمر إذا كان المندوبون مزودين وقت الاقتراع بالتفويضات اللازمة لهذا الغرض .

(المادة الثامنة والثلاثون)

إذا نقص عدد الأطراف في هذه الاتفاقية إلى أقل من ستة عشر عضواً جاز للمؤتمر التشاور مع الدول الأعضاء لمعرفة ما إذا كان يجب اعتبار هذه الاتفاقية ملغاة .

تونس — المغرب	ا . بيناي .
عن بولندا	ج . جاز يوسكى .
عن إيران	رايس .
عن الجمهورية الدومينيكانية	فرانكو .
عن سويسرا	ساليكس .
عن بلجيكا	جويليوم .
عن النمسا	الْيُوس فُولجروبر .
عن فنلندا	جوان هيلو .
عن الدنمارك	ا . واريم .
عن تشيكوسلوفا كيا	موسيك جوستاف .
عن اسبانيا	جوزى روزاس مويينو .
عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية	س . فينو جرادوف .

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة ؛
وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية والقوانين
للمدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكم
التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل والقوانين المدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لمستخدمي وعمال الحكومة ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ؛

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تسرى أحكام النظام المرافق على موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي
والمؤسسات التي يصدر بتعديدها قرار رئيس الجمهورية .

ويُلغى كل حكم يخالف أحكام هذا النظام بالنسبة إلى هذه المؤسسات .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (١٠ أكتوبر سنة ١٩٦١) .

نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ — يسرى على موظفي المؤسسات العامة الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام القوانين
والنظم السارية على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة .

ويسرى على عمال المؤسسات العامة المشار إليها التشريعات الخاصة بعمال الحكومة فيما لم يرد
بشأنه نص خاص في هذه اللائحة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة لشئون العمال .

مادة ٢ — يكون لمجلس إدارة المؤسسة السلطة المخولة للوزير ، ولديوان الموظفين ولوزارة الخزانة طبقاً لقانون نظام موظفي الدولة ونظم المال وقوانين توظيف الأجانب .

ويكون لمدير المؤسسة سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة في القوانين والنظم الخاصة بالموظفين والمال .

وللمجلس الإدارة أن يعهد ببعض اختصاصاته المشار إليها في الفقرة الأولى إلى رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء المجلس أو مدير المؤسسة ، وللمجلس أيضاً أن يعهد ببعض اختصاصات مدير المؤسسة المنصوص عليها في الفقرة الثانية إلى موظفي المؤسسة الرئيسيين .

الباب الثاني

الفصل الأول

التعيين

مادة ٣ — يشترط فيمن يعين موظفاً أو مستخدماً أو عاملاً :

(١) أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

(٢) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(٣) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره في الحالين .

(٤) ألا يكون قد صدر ضده قرار تأديبي نهائي بالزل من جهة حكومية أو مؤسسة عامة ولم يمض على صدوره ثمانية أعوام على الأقل .

(٥) أن تثبت لياقته الصحية .

(٦) أن يكون حاصلًا على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة .

(٧) توافر السن التي يحددها مجلس الإدارة .

(٨) اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة .

ويجوز للمؤسسة إضافة شروط أخرى بعد موافقة مجلس الإدارة بالنسبة إلى الوظائف التي تقتضي طبيعتها توافر مثل هذه الشروط .

مادة ٤ — يجوز لمجلس الإدارة — عند الضرورة — التعيين في غير أدنى الدرجات ، وذلك لصالح العمل لإمكان الاستفادة من ذوى الخبرة والكفاءة الخاصة .

مادة ٥ — يجوز لمجلس الإدارة عند الضرورة أن يقرر الإعفاء من الحصول على المؤهل العلمى اكتفاء بالخبرة الفنية للمرشح للوظيفة وأن يحدد المرتب الذى يتقاضاه المرشح وفقاً للقواعد التى تتضمنها اللائحة الداخلية للمؤسسة التى تصدر بقرار من مجلس الإدارة إذا كان التعيين فى غير أدنى الدرجات .

مادة ٦ — لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه ، أن يعين موظفين مؤقتين على الاعتمادات التى تدرج فى ميزانية المؤسسة لغرض معين وذلك بالشروط التى يقررها مجلس الإدارة .

والموظف المؤقت فى حكم هذا النص ، هو الذى يقوم بعمل مؤقت ينتهى فى زمن محدد أو لغرض محدد .

مادة ٧ — يكون التعيين فى الوظائف التى يبلغ مرتبها ١٥٠٠ جنيه سنوياً وفى الوظائف التى تزيد مرتبها عن ذلك القدر بقرار من رئيس الجمهورية .

الفصل الثانى

النقل والندب والاعارة

مادة ٨ — يجوز نقل الموظفين من مؤسسة عامة إلى أخرى أو إلى الحكومة أو منها بشرط موافقة الموظف ، كما تجوز الإعارة أيضاً على أن تتحمل الجهة المعار إليها جميع مرتبات وعلاوات الموظف المعار .

ويجوز أيضاً للمؤسسات أن تعير وتستعير موظفين من الشركات والهيئات الخاصة أو الدولية أو الحكومات الأجنبية للافادة من خبرتهم بشرط موافقة الجهات الادارية المختصة فى هذا الشأن .

مادة ٩ — مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه — يجوز ندب الموظف من مؤسسة عامة إلى أخرى أو من الحكومة إلى مؤسسة عامة أو العكس أو من الشركات أو الهيئات الخاصة أو الدولية إلى مؤسسة عامة أو العكس ، وذلك للافادة من الخبرة والكفاءة الخاصة .

مادة ١٠ — يجوز لمجلس إدارة المؤسسات أن تقوم بتعيين موظفين سابقين فى الحكومة أو المؤسسات أو الشركات ممن يتقاضون معاشاً بشرط عدم تجاوز سن الستين إذا كانت لهم خبرة ودراية خاصة بالأعمال الرشحين للقيام بها فى المؤسسات على أن يجمعوا بين المكافأة المقررة لهم بالمؤسسة ومعاشهم بشرط أن يقدم مدير المؤسسة مذكرة مفصلة لتبرير ذلك تعرض على مجلس الإدارة للنظر فى الموافقة تحقيقاً لصالح العمل ، وذلك مع مراعاة الفوائد والشروط والاجراءات التى تتطلبها قوانين المعاشات .

ولا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة فى المؤسسة والمعاش الحكومى — ولا يسرى هذا الحكم على من يجمع بين المرتب والمعاش قبل العمل بهذه اللائحة .

مادة ١١ — تنشأ في كل مؤسسة — بقرار من مجلس الإدارة — لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين ، وتشكل من أحد أعضاء مجلس الإدارة رئيساً ومن ثلاثة إلى خمسة من كبار الموظفين أعضاء .

وتكون قراراتها بأغلبية الآراء ، فإذا تساوت يرجح الجانب الذي منه الرئيس .
ويتولى أعمال السكرتارية بهذه اللجنة مدير شئون الأفراد أو من يقوم مقامه دون أن يكون له صوت معدود ويصدر باختياره قراراً من رئيس مجلس الإدارة .

مادة ١٢ — تختص لجنة شئون الموظفين بالظر في نقل الموظفين (لغاية المستوى الذي يحدده مجلس الإدارة) وفي ترفياتهم بما في ذلك الترقية بالاختيار طبقاً لأحكام هذا النظام ، كما تختص بالظر فيما تختص لظره لجان شئون الموظفين في قانون نظام موظفي الدولة فضلاً عما يهده إليها مجلس الإدارة من شئون .

وترفع اللجنة قراراتها واقتراحاتها لاعتمادها من رئيس مجلس الإدارة أو مدير عام المؤسسة وفقاً للقرار الذي يصدر من مجلس الإدارة في هذا الشأن ، ولا يجوز أن يكون معتمد القرار عضواً في اللجنة .

ولا يكون قرار لجنة شئون الموظفين نافذاً إلا باعتماده ، ويعتبر معتمداً كل قرار رفع إلى سلطة الاعتماد دون أن يعترض عليه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ رفعه ، ويجب أن يكون الاعتراض مسيئاً وأن يعاد إلى لجنة شئون الموظفين ويحدد لها أجلاً للبت فيه فإذا انقضى هذا الأجل دون أن ترفع اللجنة رأيها إلى السلطة المعتمدة أو تمسكت برأيها السابق كان للسلطة المعتمدة أن تتخذ ما تراه في هذا الشأن ويكون قرارها نهائياً .

الفصل الثالث

المرتبات وإعانة غلاء المعيشة والرواتب الإضافية

والمكافآت والمنح التشجيعية

مادة ١٣ — تحدد الوظائف في المؤسسات العامة طبقاً للجدول المرافق وذلك وفق حجم العمل ومقتضياته . وترتب الوظائف على اختلاف أنواعها طبقاً لأعمالها ومسئولياتها والشروط الواجب توافرها فيمن يشغلها ، وذلك بقرار من مجلس الإدارة .

مادة ١٤ — يمنح الموظفون الذين يعملون في وظائف المؤسسة خارج الجمهورية الرواتب الإضافية التي يحددها مجلس الإدارة بما لا يجاوز رواتب موظفي السلك السياسي .

مادة ١٥ -- تسرى على موظفي ومستخدمى وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها .

أما الموظفون والمستخدمون والعمال الموجودون في المؤسسات عند العمل بهذه اللائحة فتثبت بالنسبة إليهم إعانة الغلاء التي يحصلون عليها إذا كانت تزيد عن النسب المقررة لموظفي الدولة .

مادة ١٦ - يجوز لمجلس إدارة المؤسسة أن يمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون في ظروف خاصة بدل طبيعة عمل بمقد أقصى قدره ٤٠ ٪ من المرتبات المقررة للوظائف التي يشغلونها ويشمل بدلات الإقامة والخطر والعدوى والتفتيش .

ويجوز بقرار جمهوري أن تزيد النسبة عن الحد الأقصى المشار إليه .

مادة ١٧ - يجوز لمجلس الإدارة منح بدل تمثيل لبعض الوظائف الرئيسية في حدود القئات الآتية :

مدير المؤسسة	٨٠٠ جنيه سنوياً .
نائب المدير أو المدير العام المساعد	٦٠٠ جنيه سنوياً .
مدير إدارة	٣٦٠ جنيه سنوياً .

ويجوز لمجلس الإدارة منح بدل تمثيل لبعض الوظائف بمقررات أدنى مما ورد في الفقرة الأولى .

مادة ١٨ - يجوز لمجلس إدارة المؤسسة أن يمنح مكافآت تشجيعية لمن يؤدي خدمات ممتازة أو أعمال تساعد على زيادة الانتاج أو خفض تكاليفه أو تحسين نوعه ويقدم مدير المؤسسة لمجلس الإدارة مذكرة تفصيلية تبين سبب طلب منح هذه المكافأة .

ويجوز أن تعدد المكافأة التشجيعية بتعدد الخدمة الممتازة أو العمل المشار إليه .

مادة ١٩ - يجوز لمجلس إدارة المؤسسة أن يقرر المساهمة في تحمل نفقات الرعاية الطبية والاجتماعية الخاصة بموظفيها وعمالها ، وذلك طبقاً للقواعد التي يضعها .

الفصل الرابع

الترقيات والعلاوات

مادة ٢٠ - تكون الترقية في المؤسسات بالأقدمية المطلقة في مختلف الوظائف حتى ما يعادل الدرجة الثانية في نظام موظفي الدولة ، ويجوز لمجلس الإدارات ترقية ذوي الكفاءة والذين يظهرون كفاية خاصة في العمل بالاختيار (على أساس من التقارير السنوية التي تحدد نظمها بقرار من مجلس الإدارة) بنسبة ٥٠ ٪ من الوظائف الشاغرة حتى ما يعادل الدرجة الثانية أما الترقية إلى ما بعد هذه الدرجة فتكون بالاختيار حسب الكفاءة والقدرة .

مادة ٢١ - يجوز لمجلس الإدارة منح المتازين من الموظفين والعمال علاوات استثنائية تعادل علاوة واحدة في الدرجة الواحدة وذلك لمن يبذل جهداً خاصاً يحقق للمؤسسة ربحاً أو اقتصاداً في النفقات أو زيادة في الانتاج ولايغير منح العلاوات الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوة العادية .

الفصل الخامس

الإجازات

مادة ٢٢ — تكون السنة الميلادية من أول يناير إلى آخر ديسمبر قاعدة لاحتساب الإجازات التي تمنح للموظفين والمستخدمين والعمال .

مادة ٢٣ — يقرر مجلس الإدارة قواعد ومدد منح الإجازات الاعتيادية والمرضية لجميع الدرجات للموظفين والعمال .

مادة ٢٤ — يجوز منح الموظفين والعمال إجازات استثنائية بمرتب أو بنسبة منه أو بغير مرتب حسب الأحوال التي يراها مجلس الإدارة .

مادة ٢٥ — للجهة الطبية التي يحددها مجلس الإدارة منح الاجازات المرضية لموظفي المؤسسة ، ويجوز لمجلس الإدارة تقرير قواعد الاجازات المرضية والجهة الطبية المختصة بمنح الاجارة المرضية بالنسبة إلى العمال وفقاً للقواعد الواردة في قانون عقد العمل الفردي وبالفئات المقررة فيه .

مادة ٢٦ — يضع مجلس الادارة نظاماً لإجازات الموظفين والماملات في حالة الوضع ، وذلك بمرتب كامل بحد أقصى ٤٥ يوماً في السنة .

الفصل السادس

التدريب والبعثات

مادة ٢٧ — يضع مجلس إدارة المؤسسة نظاماً لتدريب الموظفين والعمال للقيام بأعمال وظائفهم ، كما يقرر البعثات العلمية داخل الجمهورية وخارجها والرواتب الإضافية التي تمنح في هذه الحالات بما لا يتجاوز رواتب السلك السياسي .

الفصل السابع

نظام تأديب الموظفين

مادة ٢٨ — مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في قوانين النيابة الادارية يضع مجلس إدارة كل مؤسسة النظام الخاص بتأديب الموظفين والمستخدمين والعمال ونظام التحقيق في الشكاوى والمخالفات الفنية والمالية والادارية .

الباب الثالث

العمال

الفصل الأول

التعيين والترقي والعلاوات

مادة ٢٩ — تنشأ في كل مؤسسة لجنة لشئون العمال بقرار من مجلس الإدارة يحدد السلطات الخاصة بها في تعيين العمال وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وذلك طبقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة في هذا الشأن ، ويجوز لمجلس الإدارة للاستفادة من ذوى الخبرة والكفاءة الخاصة استثناء بعض العمال من شروط التعيين .

مادة ٣٠ — يوضع العامل تحت الاختبار لمدة ثلاثة شهور من تاريخ تسلمه العمل وتقرر صلاحيته في نهاية مدة الاختبار وفقاً للنظام الذي تقرره المؤسسة .

مادة ٣١ — يضع مجلس إدارة كل مؤسسة نظاماً للفئات التي يعين فيها العمال طبقاً لكفاءتهم وخبرتهم ، وكذلك يضع نظاماً للترقي من فئة لأخرى وكذلك نظاماً لمنح العلاوات الدورية والاستثنائية .

مادة ٣٢ — يمنح العامل أول مربوط الفئة المرقى إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكثر .

الباب الرابع

حكم انتقالى

مادة ٣٣ — تعادل وظائف المؤسسات العامة بالوظائف الواردة في الجدول المرافق ويصدر بهذا التعادل قرار من نائب رئيس الجمهورية للمؤسسات ، بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة ويمنح الموظفون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقاً للتعادل المنصوص عليه في الفقرة الأولى . على أن يمنح الموظفون الذين يتقاضون مرتبات تزيد على آخر مربوط الدرجة التي وضعوا فيها في التسوية ، مرتباتهم التي يتقاضونها فعلاً وذلك بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة من العلاوات الدورية أو علاوات الترقية .

جدول الدرجات والمرتبات والوظائف

أولا — الوظائف العليا (التوجيهية) :

الوظيفة (٣)	المرتب (٢)	الدرجة المقابلة
مدير المؤسسة (١)	جنيهاً سنوياً	
	٢٠٠٠	درجة ممتازة
	١٨٠٠	
	١٦٠٠	
	١٥٠٠	وكيل وزارة
نائب المدير (٤) أو مدير التنفيذ	١٤٠٠	وكيل مساعد
	١٣٠٠ — ١٢٠٠	مدير عام
	١٥٠٠	وكيل وزارة
	١٤٠٠	وكيل وزارة مساعد
	١٣٠٠ — ١٢٠٠	مدير عام
	١١٤٠ — ٩٦٠	أولى

- (١) يبدأ أعلى مستوى في الوظائف العليا في المؤسسات من درجة مدير المؤسسة .
- (٢) يتوقف تحديد مرتب مدير المؤسسة حسب حجم المؤسسة والشركات التابعة لها ومدى إنتاجها ومستوى أرباحها وأهمية الأعمال التي تقوم بها .
- (٣) يكون الحد الأعلى لمرتب مدير المؤسسة هو الرأس الهرمي لقاعدة تسلسل الوظائف العليا فيها .
- (٤) وهو المنصب التالي لمدير عام المؤسسة .

ثانياً — الوظائف الفنية — والوظائف الادارية العالية (وظائف التنفيذ) :

الوظيفة ^(١)	المرتب السنوى	الدرجة المقابلة
	جنيه	
مدير إدارة أ	١١٤٠ — ٩٦٠	الأولى
» ب	٩٦٠ — ٧٨٠	الثانية
رئيس قسم أ	٧٨٠ — ٥٤٠	الثالثة
» ب	٥٤٠ — ٤٢٠	الرابعة
وحدة عمل	٤٢٠ — ٣٠٠	الخامسة
» ب	٣٠٠ — ١٨٠	السادسة

ثالثاً — الوظائف الفنية المتوسطة :

الوظيفة	المرتب السنوى	الدرجة المقابلة
	جنيه	
رئيس فرع أ	٧٨٠ — ٥٤٠	الثالثة
رئيس فرع ب	٥٤٠ — ٤٢٠	الرابعة
ملاحظ أ	٤٢٠ — ٣٠٠	الخامسة
ملاحظ ب	٣٠٠ — ١٨٠	السادسة
فنى أ	٢٠٤ — ١٤٤	السابعة
فنى ب	١٦٨ — ١٠٧	الثامنة

(١) في المؤسسات العامة التي يكون مديرها بدرجة وكيل وزارة مساعد ونائب المدير بدرجة مدير عام — يبدأ التسلسل في الوظائف التنفيذية من الدرجة الأولى .

وفي المؤسسات التي يكون مديرها بدرجة مدير عام ونائبه بالدرجة الأولى — يبدأ التسلسل في الوظائف التنفيذية من الدرجة الثانية .

رابعا - الوظائف الكتابية :

الوظيفة	المرتب السنوى	الدرجة المقابلة
	جنيه	
رئيس مكتب ا	٧٨٠ - ٥٤٠	الثالثة
» » ب	٥٤٠ - ٤٢٠	الرابعة
» كنية ا	٤٢٠ - ٣٠٠	الخامسة
» » ب	٣٠٠ - ١٨٠	السادسة
كاتب ا	٢٠٤ - ١٤٤	السابعة
» ب	١٦٨ - ١٠٨	الثامنة

قرار رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١^(١)

بتنظيم الإدارات القانونية في المؤسسات العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لأئحة موظفى وعمال المؤسسات العامة ؛
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القرار على المؤسسات التى يسرى فى شأنها القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر .

مادة ٢ - تنشأ فى كل مؤسسة من المؤسسات المشار إليها فى المادة السابقة إدارة قانونية تختص بمباشرة القضايا التى ترفع من المؤسسة أو الشركات التابعة لها أو التى ترفع عليها ، كما تختص بإبداء الفتاوى والآراء القانونية التى يتطلبها سير العمل ، وصياغة اللوائح والمقود وإبداء الرأى فيها كما تتولى

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٤٩ الصادر فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦١ .

إجراء التحقيقات التي تكلف بإجرائها ، ومراقبة تطبيق المؤسسة أو الشركة للقوانين واللوائح والأنظمة السارية .

وتكون الإدارة المذكورة مسئولة عن مباشرة كافة هذه الاختصاصات أمام رئيس مجلس إدارة المؤسسة .

مادة ٣ — يضع مجلس إدارة المؤسسة لائحة بنظام العمل في الإدارة المذكورة وترتيب الوظائف والدرجات فيها في حدود القواعد المقررة في القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظامي موظفي وعمال المؤسسات العامة .

ويصدر بهذه اللائحة قرار جمهوري .

مادة ٤ — يجوز لمجلس الإدارة التعيين في غير أدنى الدرجات ومراعاة الخدمة السابقة والخبرة الخاصة للمعينين في هذه الإدارة .

مادة ٥ — يجوز لمجلس الإدارة أن يمنح بدلات طبيعة عمل ومكافآت تشجيعية لمن يبدون نشاطاً ظاهراً في خدمة القضايا والمسائل التي يباشرونها وذلك مع مراعاة الأحكام التي تتضمنها لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة المشار إليها .

مادة ٦ — يجوز لمجلس إدارة المؤسسة تبعاً لمقتضات العمل في الشركات التي تشرف عليها وبموافقة هذه الشركات أن تخصص على حسابها مندوباً أو أكثر من الإدارة القانونية الملحق بها للعمل في مقر هذه الشركات لمدة يتفق عليها لتابعة الأعمال القانونية المنصوص عليها في المادة الثانية .

مادة ٧ — يكون المندوب المشار إليه في المادة السابقة مسؤولاً عن أعماله في خدمة الشركة أمام رئيس مجلس إدارة الشركة ، كما تكون مكافأته عن أعماله التي يبرز نشاطه فيها بقرار من مجلس إدارة الشركة ، والمندوب الحق في الرجوع إلى الإدارة القانونية التابع لها في المؤسسة للاستعانة بها في المسائل والموضوعات ذات الأهمية الخاصة .

مادة ٨ — لا يجوز نقل موظفي الإدارة القانونية الفنين من وظائفهم إلى أية وظائف أخرى في المؤسسة إلا بموافقتهم .

مادة ٩ — على موظفي الإدارات القانونية في المؤسسات المشار إليها مراعاة أصول المهنة والالتزام بواجباتها وآدابها . وفي حالة مخالفتها تسرى في شأنهم — فضلاً عن القوانين الخاصة في هذا الشأن — العقوبات التأديبية التي تتضمنها لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة المشار إليها والأحكام التي تتضمنها اللائحة الداخلية المنصوص عليها في المادة ٢ ولا يحول ذلك دون اتخاذ الإجراءات الجنائية أو المطالبة بالتعويض المدني عند الاقتضاء .

مادة ١٠ — استثناء من أحكام المادة ٢ يجوز إنشاء إدارات قانونية في بعض الشركات إذا تطلب

طبيعة العمل فيها أو احتياجاتها المتخصصة ذلك ، أو إذا كان يتبعها ، عند صدور هذا القرار ، إدارات قانونية تتولى الاختصاص المشار إليه في المادة المذكورة .

وكذلك يجوز أن يسمح للمؤسسات والشركات بالتعاقد مع مكاتب المحامين ، وذلك في الأحوال التي يتطلبها العمل بالنسبة إلى ممارسة بعض الشؤون القانونية التي تتطلب تخصصا معيناً أو صفة بالاعتماد من الجهات المتعاقدة مع المؤسسات والشركات المشار إليها .

. مادة ١١ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧١ (١٨ أكتوبر سنة ١٩٦١) .

قرار رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١^(١)

بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکم التأديبية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاکم التأديبية على بعض موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٥٠ الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦١

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تسرى أحكام النظام المرافق على موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات التي يسرى عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه والشركات التي يصدر بإخضاعها لأحكامه قرار جمهوري .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٦١) .

نظام موظفي وعمال الشركات

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ — يسرى على موظفي وعمال الشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها ما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءاً متما لمقد العمل .

مادة ٢ — يضع مجلس إدارة الشركة جدولاً بالوظائف التي يعتبر شاغلوها من الموظفين والتي يعتبر شاغلوها من انعمال .

مادة ٣ — يضع مجلس إدارة الشركة جدولاً لترتيب الوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات أو مجموعات مع وضع الحد الأدنى والأعلى لمرتبات كل فئة أو مجموعة ، وذلك مع مراعاة أحكام الجدول المرافق .

مادة ٤ — يجب أن يتضمن العقد للبرم بين الشركة والموظف أو العامل النص على أن أحكام هذه اللائحة والتعليمات التي تصدرها الشركة فيما يتعلق بتنظيم العمل تعتبر جزءاً متما للعقد .

مادة ٥ — تشكل لجنة لشئون الموظفين والعمال بقرار من رئيس مجلس الإدارة برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية ثلاثة من مديري الوظائف الرئيسية ، ويمكن أن يضاف إلى أعضاء اللجنة من يرى مجلس الإدارة إضافتهم من مديري الوظائف الرئيسية الآخرين ومن مديري الإدارات وتباشر هذه اللجنة الاختصاصات المخولة لها بمقتضى أحكام هذه اللائحة . وتطبق على كيفية انعقاد اللجنة وإصدار قراراتها الأحكام المتعلقة بمجلس الإدارة .

ويجوز لمجلس الإدارة مخالفة لجنة شئون الموظفين بقرار مسبب .

مادة ٦ — تختص لجنة شئون الموظفين والعمال بالنظر في نقل للموظفين والعمال وترقيتهم والملاوات وكل ما يعرض عليها من شئون الموظفين والعمال ومشاكلهم .
ويعتمد مجلس الإدارة قرارات لجنة شئون الموظفين والعمال وله وأن يخالفها بقرارات مسببة .

الباب الثاني

تعيين الموظفين والعمال

مادة ٧ — يشترط فيمن يعين موظفاً أو عاملاً في الشركة ما يأتي :

(١) أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو جنسية إحدى الدول العربية التي تعامل الجمهورية العربية المتحدة بالمثل .

(٢) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(٣) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(٤) أن يجتاز بنجاح الاختبارات التي قد ترى الشركة إجرائها .

(٥) أن تثبت لياقته صحياً بمعرفة الجهة الطبية التي تحددها الشركة .

(٦) أن يكون حاصلًا على المؤهل العلمي أو الميزة المطلوبة لشغل الوظيفة فيما عدا المعينين بقرار جمهوري .

ويجوز إضافة شروط أخرى أو الإعفاء من بعض هذه الشروط بقرار من مجلس الإدارة .

مادة ٨ — يكون التعيين في الوظائف الرئيسية التي يقل مرتبها عن ١٥٠٠ جنيه سنوياً وتعيين مديري الإدارات بقرار من مجلس إدارة الشركة . أما التي يبلغ مرتبها ١٥٠٠ جنيه سنوياً فأكثر فيكون التعيين فيها بقرار جمهوري .

ويكون تعيين الموظفين والعمال الذين يقل مستواهم عن رؤساء الأقسام بقرار من رئيس مجلس الإدارة بناء على اقتراح لجان الاختبار الصادر بتشكيلها قرار من مجلس إدارة الشركة .

ويجوز لمجلس الإدارة - استثناء من الفقرة الثانية - أن يفوض مدير الشركة ومديري الوظائف الرئيسية ومديري الإدارات في سلطات تعيين بعض فئات الموظفين والعمال ، وذلك حسب احتياجات العمل .

مادة ٩ — يوضع الموظف أو العامل تحت الاختبار لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ تسلمه العمل وتقرر صلاحيته في نهاية مدة الاختبار وفقاً للنظام الذي يقرره مجلس إدارة الشركة مع وجوب مراعاة الثبوت من الصلاحية للعمل وحسن الأخلاق وطاعة الرؤساء والتعاون مع الزملاء .

مادة ١٠ — مع مراعاة أحكام الجدول المرافق ، يجوز لمجلس إدارة الشركة — عند الضرورة — التعيين في غير أدنى الفئات أو في غير الحد الأدنى لها لصالح الإنتاج ولإمكان الإفادة من ذوى الخبرة والكفاءة الخاصة .

الباب الثالث

المرتبات والأجور والمكافآت

مادة ١١ — يجوز لمجلس الإدارة أن يمنح الموظفين والعمال من الذين يعملون في ظرف خاصة بدل طبيعة عمل بحد أقصى قدره ٥٠٪ من المرتبات المقررة للوظائف التي يشغلونها ، ويشمل بدلات الإقامة والصحراء والاعترا ب والحظر والعدوى والتفتيش ، على أن يعتمد قرار مجلس الإدارة في هذا الشأن بقرار من مجلس إدارة المؤسسة التي تتبعها الشركة .

ويجوز زيادة الحد الأقصى المشار إليه بقرار جمهورى .

مادة ١٢ — يمنح الموظفون الذين يعملون خارج الجمهورية الرواتب الإضافية التي يحددها مجلس الإدارة بما لا يتجاوز رواتب موظفى السلك السياسى .

مادة ١٣ — يجوز لمجلس إدارة الشركة تقرير بدل تمثيل لبعض الوظائف الرئيسية بشرط ألا يتجاوز ٨٠٠ جنيه سنويا على أن يعتمد هذا القرار من مجلس إدارة المؤسسة التي تتبعها الشركة ويجوز بقرار جمهورى تجاوز هذا الحد .

مادة ١٤ — يصدر مجلس الإدارة بناء على اقتراح اللجنة المصوص عليها فى انادة الخامسة جدولاً بفئات إعانة غلاء المعيشة التي تضاف إلى المرتب الأساسى للموظف أو العامل .
على أن يعتمد الجدول من مجلس إدارة المؤسسة التابعة لها الشركة .

مادة ١٥ — يجوز لمجلس إدارة الشركة منح مكافآت تشجيعية للموظفين والعمال الذين يؤدون خدمات ممتازة أو أعمال تساعد على زيادة الإنتاج أو خفض تكاليفه . كما يجوز منح هذه المكافأة لمن يقوم بأعمال أو بحوث أو دراسات تؤدي إلى تحسين الإنتاج أو ابتكار أنواع جديدة منه .

مادة ١٦ — يجوز بموافقة مجلس إدارة الشركة منح موظفيها وعمالها منح إنتاج سنوية ويقرر مواعيد ونظام صرفها ، وذلك إذا حققت الشركة أرباحاً يرجع الفضل الأكبر فى تحقيقها إلى مجهودات موظفى الشركة وعمالها . ويراعى عند تقرير هذه المنح نسبة زيادة هذه الأرباح عن معدلها السنوى .

على أن يعتمد ذلك من مجلس إدارة المؤسسة التابعة لها الشركة .

الباب الرابع

الترقيات والعلاوات

مادة ١٧ — لا تجوز الترقية إلا لوظيفة خالية ، وتكون الترقية بالاختيار على أساس الكفاءة طبقاً للتقارير الدورية عن الموظف أو العامل ، وترفع كشوف المرشحين بعد إعدادها على هذا الأساس ، إلى مجلس إدارة الشركة .

مادة ١٨ — يجوز للسلطة المختصة بالترقية أن تعهد إلى أى موظف أو عامل بأعمال وظيفة أعلى إلى أن يتم شغل هذه الوظيفة طبقاً لأحكام هذه اللائحة ، وذلك لمدة أقصاها سنة .

مادة ١٩ — يمنح الموظف أو العامل المرقى إلى وظيفة أعلى أول مربوط الفئة المقررة لوظيفته أو علاوة واحدة من علاوات الوظيفة المرقى إليها أيهما أكبر .

مادة ٢٠ — يقرر مجلس الإدارة فى ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوات أو عدم منحها بالنسبة إلى جميع الموظفين والعمال .

مادة ٢١ — يشترط فى منح العلاوة أن يكون الموظف أو العامل حاصلًا على تقدير مقبول على الأقل فى متوسط التقارير الدورية لآخر سنة . وأن يكون قد مضى على تعيينه فى خدمة الشركة سنة كاملة بما فيها فترة الاختبار .

الباب الخامس

تقارير النشاط

مادة ٢٢ — ينشأ لكل موظف أو عامل ملف تحفظ فيه البيانات والمعلومات الخاصة به مما يكون متصلاً بوظيفته .

مادة ٢٣ — يقدم عن كل موظف أو عامل تقرير شامل لإنتاجه وسلوكه ويحدد مجلس الإدارة — الفترة الدورية التى يقدم عنها هذا التقرير .

ويكون تقدير الكفاية بدرجة : ممتاز — جيد — مقبول — ضعيف .

مادة ٢٤ — يخضع لنظام التقارير الدورية جميع الموظفين والعمال عدا شاغلى الوظائف الرئيسية ، ويجوز لمجلس الإدارة أن يقرر إخضاع بعض طوائف من شاغلى الوظائف الرئيسية لهذا النظام .

مادة ٢٥ — يعد التقرير كتابة بواسطة الرئيس المباشر ، ويقدم عن طريق مدير الإدارة المختص بعد إبداء رأيه كتابة عليه ويعرض التقرير على لجنة شئون الموظفين والعمال .

مادة ٢٦ — يخطر الموظف أو العامل المقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف بهذا التقرير ، ويجوز

توضح أسباب هذا التقرير مشافهة وله حق التنظيم من هذا التقدير في مدة أقصاها أسبوع إلى مدير الشركة لبت فيه .

ويجوز نقل الموظف أو العامل الذي يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف إلى وظيفة أخرى تتلاءم مع استعداداته .

وفي جميع الحالات إذا قدم عنه تقرير ثالث بدرجة ضعيف جاز فصله من الخدمة بقرار من رئيس مجلس الإدارة .

الباب السادس

النقل والندب والإعارة والبعثات

مادة ٢٧ — يجوز نقل الموظف أو العامل أو ندبه من جهة إلى أخرى أو من وظيفة إلى أخرى في المستوى الوظيفي ذاته مما يقع تحت إشراف هذه السلطة .

مادة ٢٨ — تكون إعارة أى موظف أو عامل بالشركة لمدة عام واحد بموافقة مجلس الإدارة ، ويجوز تجديد هذه الإعارة بحيث لا يتجاوز مدة الإعارة في مجموعها ثلاث سنوات . وبشرط أن تتحمل الجهة المعار إليها بكافة الانترامات المالية ، وتحسب مدة الإعارة في حساب المعاش .

ويجوز للشركة شغل الوظيفة خلال مدة الإعارة بعقد محدد المدة .

ويجب أن يوافق الموظف أو العامل كتابة على الإعارة .

مادة ٢٩ — يضع مجلس الإدارة نظاماً وشروطاً للبعثات والإجازات الدراسية بحيث يحقق إفادة الشركة منه .

الباب السابع

مواعيد العمل والإجازات

مادة ٣٠ — تحدد مواعيد العمل (صيفاً وشتاء) بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من ينييه .

مادة ٣١ — يعتمد رئيس مجلس الإدارة نظاماً لإببات حضور الموظفين والعمال وانصرافهم .

مادة ٣٢ — أيام العمل في الأسبوع وساعاته يحددها مجلس إدارة الشركة وفقاً لمقتضيات العمل وفي حدود القوانين والقرارات المنظمة لشئون العمل .

مادة ٣٣ — تحسب السنة الميلادية من أول يناير إلى آخر ديسمبر قاعدة لاحتساب الإجازات التي تمنح للموظفين والعمال . وتدخل أيام العطلات الرسمية ضمن مدة الإجازة إذا تخللها .

مادة ٣٤ — يقرر رئيس مجلس الإدارة قواعد منح الاجازات الاعتيادية والعرضية والمرضية للموظفين والعمال ويجوز تقرر إجازة لأداء فريضة الحج على ألا تمنح سوى مرة واحدة طوال مدة الخدمة ، كما يجوز لمجلس الإدارة منح الاجازات الاستثنائية بمرتب أو بنسبة منه أو بغير مرتب حسب الأحوال التي يراها .

مادة ٣٥ — يضع مجلس الإدارة القواعد الخاصة باجازات الموظفين والعمال في حالة الوضع وذلك بمرتب كامل لمدة ٥٠ يوما في السنة .

مادة ٣٦ — يحدد مجلس الإدارة قواعد مصاريف الانتقال وبدل السفر واستحقاقها وكيفية حسابها .

مادة ٣٧ — يراعى مجلس الإدارة القواعد القانونية المقررة بالنسبة إلى أداء الخدمة العسكرية أو الاستدعاء للاحتياط .

الباب الثامن الواجبات والجزاءات

مادة ٣٨ — على الموظف أو العامل مراعاة :

(أ) مواعيد العمل .

(ب) عدم التغيب عن العمل إلا بإذن كتابي من رئيسه المشول .

(ج) على الموظف القيام بتأدية العمل المنوط به بدقة وأمانة وتخصيص وقت العمل الرسمي لأداء واجبه .

(د) المحافظة على أموال الشركة وممتلكاتها وحفظه على أمواله الخاصة .

(هـ) إبلاغ الشركة بكل تغيير يطرأ على حالته الاجتماعية خلال سبعة أيام من تاريخ التغيير .

(و) إبلاغ الشركة عن عنوان سكنه وكل تغيير فيه .

(ز) عدم الاحتفاظ بأصل أية ورقة من الأوراق الخاصة بالعمل .

(ح) عدم الانشاء بمعلومات عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات خاصة ويظل الالتزام بالكتمان قائما بعد انتهاء الخدمة .

مادة ٣٩ — لا يجوز لأي موظف أو عامل :

(أ) أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه إذا كان هذا العمل يؤدي إلى الإخلال بوظيفته أو لا يتفق مع مقتضياتها .

(ب) أن يؤدي أعمالاً للغير بأجر أو بدون أجر ولو في غير أوقات العمل الرسمية إلا بإذن خاص من رئيس مجلس الإدارة ، وذلك في الحدود التي تجيزها القوانين .

(ج) أن يزاول باسمه الأعمال التجارية .

(د) قبول أية مكافأة أو عمولة أو هدية من أى نوع لقاء قيامه بواجبات وظيفته .

(هـ) أن يشترك في تأسيس شركات تمارس نفس نشاط الشركة التي يعمل بها .

مادة ٤٠ — كل موظف أو عامل يخالف أحكام هذه اللائحة أو التعليمات أو الأوامر الصادرة إليه من الشركة أو من رؤسائه ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أداء وظيفته يعاقب تأديبياً ، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في قوانين النيابة الإدارية ولا بالحق في إقامة الدعوى المدنية والجنائية عند الاقتضاء .

مادة ٤١ — الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظفين والعمال هي :

(١) الإنذار .

(٢) الخصم من المرتب .

(٣) الوقف عن العمل بدون مرتب .

(٤) الحرمان من الملاوات والترقي أو تأجيل معلاوات والترقي .

(٥) الفصل من الخدمة مع صرف المكافأة كلها أو بعضها أو الحرمان منها ويضع مجلس إدارة الشركة لائحة للجزاءات وشروط توقيعها تعتبر جزءاً متما لهذه اللائحة كما يحدد السلطات المختصة بتوقيعها بالنسبة إلى المستويات المختلفة وذلك مع مراعاة قوانين النيابة الإدارية وقانون العمل .

مادة ٤٢ — يضع مجلس إدارة الشركة نظاماً للتحقيق يكفل تهيئة الفرصة للموظف أو العامل لإبداء أقواله فيما نسب إليه .

الباب التاسع

اتهاء الخدمة

مادة ٤٣ — تنتهى خدمة الموظف أو العامل بأحد الأسباب الآتية :

(١) إذا فقد أحد الشروط المشار إليها في المادة ٧ .

(٢) تجاوز السن القانونية التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الإدارة .

(٣) عدم اللياقة للخدمة صحياً .

(٤) الفصل .

(٥) الاستقالة

(٦) الانقطاع المتصل عن العمل مدة ١٥ يوما دون عذر مقبول .

(٧) لانتقطاع عن العمل بسبب المرض على النحو الذى يقضى به قانون العمل .

(٨) الوفاة .

مادة ٤٤ — يضع مجلس إدارة الشركة القواعد الخاصة بصرف إعانات لمواجهة نفقات الجنازة أو المصاريف الخاصة بنقل الجثة في حالة وفاة الموظف أو العامل .

الباب العاشر

أحكام ختامية

مادة ٤٥ — اسكل موظف أو عامل حق تقديم اقتراحات متصل بنشاط الشركة ، ويجوز منح مكافأة للمقترح في حالة قبول العمل باقتراحه .

مادة ٤٦ — حق الشكوى والتظلم مكفول لجميع الموظفين والعامل .

مادة ٤٧ — تكون الاختراعات التى يبتكرها الموظف أو العامل أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها ملكا للشركة في الحالات الآتية :

(أ) إذا كان الاختراع نتيجة لتجارب كلف بها .

(ب) إذا كان داخلا في نطاق واجبات الوظيفة .

جدول الوظائف والمرتبات

جدول المرتبات الأساسية :

المرتبة ^(٢)	الوظائف والكادر ^(١)
٩٦٠ — ٢٠٠٠ جنيه سنويا	مدير عام الشركة ونوابه ومديرو المصانع
٢٤٠ — ١٤٤٠ جنيه سنويا	الكادر العالي (فنى — إدارى)
١٠٨ — ٧٨٠ جنيه سنويا (ويجوز بالنسبة لدوى الخبرة الفنية المتأزة أن يزداد الحد الأقصى إلى ٩٦٠ جنيه سنويا) .	الكادر المتوسط (فنى — كتابى)

- (١) تحديد الوظائف حسب طبيعة العمل فى الشركات وتلتزم الحدين الأدنى والأقصى الواردين فى الجدول .
- (٢) يحتفظ من تزيد مرتباتهم من الموظفين عن الحدود المشار إليها وكذلك من تحدد فئات مرتباتهم من العمال بحد أدنى ممن يتقاضونه فعلا عند صدور هذا النظام بمرتباتهم وأجورهم الحالية بصفه شخصية .

قرارات وزارية

وزارة الاقتصاد

قرار رقم ١١٧٥ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل المادة ١٣ من القرار الوزاري رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٦١
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ببعض
الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ بعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٦١ باللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٣ من القرار الوزاري رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه
النص الآتي :

« مادة ١٣ — تعطى مهلة لتنفيذ أحكام المادة ٢ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه
مدتها سنة من تاريخ العمل به وتنتهي في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦٢ للوكلاء التجاريين الذين تتوافر فيهم
الشروط المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ الملغى ولا تزال قيودهم قائمة
في السجل المنصوص عليه في المادة ١ منه .

أما الوكلاء التجاريون الذين لا تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون
رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ الملغى فتنتهي مهلتهم في التاريخ الذي تنتهي فيه المهلة التي أعطيت لهم وفقاً لأحكام
المادة ٣ من القانون المذكور .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٨٥ ملحق الصادر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦١ .

وزارة الاقتصاد والخزائن

قرار رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٦١^(١)باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ يعرض
الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية

وزير الاقتصاد والخزائن

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ يعرض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يهد إلى مصلحة التسجيل والرقابة التجارية بإمساك سجل الوكلاء التجاريين
النصوص عليه في المادة (١) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .مادة ٢ — تحرر طلبات القيد أو طلبات تعديل بياناته أو شطبها على الاستمارات المعدة لذلك من
ثلاث نسخ ، وتقدم لمصلحة التسجيل والرقابة التجارية .

مادة ٣ -- يجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات الآتية :

(١) الاسم التجارى .

(٢) نوع الشركة .

(٣) قيمة رأس مال الشركة وحصة الحكومة أو المؤسسات العامة فيه ونسبتها إلى رأس المال .

(٤) [أ] بالنسبة لشركات المساهمة : أسماء أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والمسؤولين عن
الإدارة وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته .[ب] بالنسبة لشركات التوصية بالأسم : أسماء المديرين والمسؤولين عن الإدارة وأعضاء مجلس
المراقبة وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته .[ح] بالنسبة لشركات التضامن والتوصية البسيطة : أسماء الشركاء بما فيهم الموصين وكذلك
المديرين والمسؤولين عن الإدارة وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته .

(٥) عنوان المركز الرئيسى الذى ترسل إليه المكاتبات المتعلقة بالطلب .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٦١ .

(٦) المؤسسات التي تعمل الشركة وكيه تجارية لها ، مع ذكر مقر كل منها والسلع موضوع التوكيل .

مادة ٤ — كل تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة يقدم عنه طلب طبقاً للأوضاع المقررة في طلب القيد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصول التغيير أو التعديل .

مادة ٥ — يشطب القيد في الحالات الآتية :

(١) إذا زال عن الشركة شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة (٢) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه

(٢) إذا تركت الشركة أعمال الوكالة التجارية نهائياً .

(٣) تصفية الشركة .

ويقدم طلب الشطب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الواقعة التي تستوجب شطب القيد ، فإذا لم يقدم أصحاب الشأن طلب الشطب خلال المدة المقررة جاز شطب القيد دون طلب بعد التحقق من توافر السبب الموجب له .

مادة ٦ — يجب أن يكون طلب القيد أو التعديل أو الشطب مصحوباً بالمستندات المؤيدة لصحة بياناته وعلى الأخص ما يأتي :

(١) مستخرج حديث من صحيفة القيد في السجل التجاري .

(٢) صورة عقد الشركة ونظامها .

(٣) صورة طبق الأصل من كل اتفاق أبرمته الشركة مع المؤسسات التي تعمل وكيه تجارية لها — ويشترط أن يكون مبيناً بالاتفاق مدة سريانه والسلع موضوع التوكيل وحق الوكيل في توزيعها وحده ، وأن تكون مصحوبة بالمستندات التي تثبت أن الاتفاق ساري المفعول وقت تقديم الطلب .

(٤) شهادة معتمدة من مراقب الحسابات موضح بها قيمة رأس مال الشركة وحصة الحكومة أو المؤسسات العامة فيه ونسبتها إلى رأس المال .

مادة ٧ — لا يقبل طلب القيد أو التعديل أو الشطب إلا إذا كان مستوفياً للشروط والأوضاع المقررة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ولأحكام هذا القرار .

وعلاوة على المستندات المشار إليها في المادة السابقة يجوز تكليف الشركة بتقديم أية مستندات أخرى تكون لازمة للتثبت من صحة بيانات الطلب ، ولصلاحة التسجيل والرقابة التجارية أن تنذب من ترى من الموظفين الفنيين للاطلاع على المستندات والسجلات المتعلقة بالطلب .

مادة ٨ — تفيد طلبات القيد المقبولة في السجل المعد لهذا الغرض ، ويكون القيد في السجل

بأرقام متتابعة حسب ترتيب قبولها ، ويكون تعديل بيانات القيد أو شطبه بالتأشير في هامش صحيفة القيد بحصوله وأسبابه .

مادة ٩ — ينحصر لكل طلب قيد في سجل الوكلاء التجاريين ملف يحفظ فيه طلب القيد ومستنداته والطلبات المقدمة بتعديل البيانات وكذلك المستندات المتعلقة بشطب القيد .

مادة ١٠ — بعد الانتهاء من الاجراءات الخاصة بالطلب ترد للشركة الطالبة إحدى نسخ الطلب مؤشراً عليها بحصول القيد أو التعديل أو الشطب حسب الأحوال .

مادة ١١ -- على كل شركة تم قيدها في سجل الوكلاء التجاريين أن تذكر رقم القيد في جميع المكاتبات والطبوعات واللافتات الخاصة بها .

مادة ١٢ — يجب على الشركات التي كانت تزاوّل أعمال الوكالة التجارية في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ، ولم تكن مقيدة في السجل المنشأ بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ الملغى ، أن تقدم طلب القيد في سجل الوكلاء التجاريين في ميعاد لا يجاوز ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وذلك متى توافرت فيها الشروط الواردة في المادة (٢) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ١٣ — تعطى مهلة عامة لتنفيذ أحكام المادة (٢) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ مدتها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به للوكلاء التجاريين الذين لانزال قيودهم قائمة في السجل المنصوص عليه في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ الملغى ، وعلى الذين يرغبون منهم في الحصول على مهلة خاصة تقديم طلب على الاستمارة المعدة لذلك موضعاً به مبررات الحصول على هذه المهلة في ميعاد لا يجاوز ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ .

مادة ١٤ — متى انتهت المهلة المنصوص عليها في المادة السابقة تلغى جميع القيود التي تمت في سجل الوكلاء التجاريين المنشأ بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ الملغى ، وعلى الشركات التي سبق قيدها في السجل المذكور وتتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة (٢) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه أن تقدم طلبات قيد جديدة بالشروط والأوضاع المبينة في هذا القرار .

مادة ١٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦١) .

وزارة الزراعة وإصلاح الأراضي :

قرار رقم ٣٩ سنة ١٩٦١ (١)

بتعديل المادة الرابعة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار فيها

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المواد ٢ و ٣ و ١٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بمراقبة بذرة القطن المعدل بالقانونين رقمي ٤٤٤ و ٥٠٦ لسنة ١٩٥٤ ؛

وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار فيها ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٠ الخاص بتعديل المادة الرابعة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ المشار إليه ؛

وعلى القانون رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتعميم تقاوى القطن المنتقاة ؛

وعلى القرار رقم ٤ الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٦١ بشأن تحديد المناطق المخصصة لتعميم تقاوى القطن المنتقاة لسنة ١٩٦١ (مناطق التركيز) ؛

وعلى القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ الصادر في أغسطس سنة ١٩٦١ ، بتعديل المادة الرابعة من القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الرابعة من القرار الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ المشار إليه النص الآتي :

« (أولا) أقطان الإكثار من جميع الأصناف تحلج لاستخراج التقاوى من جميع الرتب فيما عدا صنف جيزة ٣٠ فتحلج أقطان الإكثار الناتجة منه من رتبة جود فما فوق لاستخراج التقاوى .

(ثانياً) أقطان حيزة ٥ في الأهالي الناتجة من مناطق التركيز تحلج لاستخراج التقاوى من رتبة جود فما فوق زهر وتحلج الأقطان الأهالي الناتجة من خارج هذه المناطق لاستخراج البذرة التجارى .

(ثالثاً) أقطان الكرنك الأهالي الناتجة من داخل وخارج مناطق التركيز تحلج لاستخراج التقاوى من رتبة جود فما فوق زهر .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٠ الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٦١

(رابعاً) أقطان المنوف الأهالى الناتجة من داخل وخارج مناطق التركيز تهلج لاستخراج التقاوى من رتبة جود فما فوق زهر .

(خامساً) أقطان الجيزة ٤٧ الأهالى الناتجة من داخل وخارج مناطق التركيز تهلج لاستخراج التقاوى من رتبة فولى جود فير فما فوق زهر .

(سادساً) أقطان بهيم ١٨٥ الأهالى الناتجة من داخل وخارج مناطق التركيز تهلج لاستخراج التقاوى من رتبة فولى جود فير فما فوق زهر .

(سابعاً) أقطان الدندرة الأهالى الناتجة من داخل وخارج مناطق التركيز تهلج لاستخراج التقاوى من رتبة فولى جود فير فما فوق زهر .

(ثامناً) أقطان الأشمونى الأهالى الناتجة من داخل مناطق التركيز تهلج لاستخراج التقاوى من رتبة فولى جود فير فما فوق زهر . والأقطان الأهالى الناتجة من خارج مناطق التركيز تهلج لاستخراج التقاوى من رتبة جود فما فوق زهر .

مادة ٢ — يلغى القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ الصادر في أغسطس سنة ١٩٦١ .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الإقليم المصرى من تاريخ نشره .
تحريراً في ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (٢ أكتوبر سنة ١٩٦١)

وزارة العدل

قرار

باختصاص نيابة الشؤون المالية والتجارية باسكندرية بالجرائم المالية
التي تقع بدائرة محافظة مرسى مطروح^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام القضائى العام فى المواد الجنائية بمحافظه مرسى مطروح ، وما ترتب على ذلك من إنشاء نيابة جزئية بمرسى مطروح تتبع نيابة الاسكندرية الكلية ؛

وعلى القرار الصادر بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة للشؤون المالية والتجارية بالاسكندرية ؛ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ الصادر فى ٥ أكتوبر ١٩٦١ .

قرار :

مادة ١ — تختص نيابة الشئون المالية والتجارية بالاسكندرية بالتحقيق في الجرائم المالية المنوم عليها في القرار الصادر بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٨ والتي تقع بدائرة محافظة مرسى مطروح .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٥ ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦١)

قرار

بتعديل اختصاص نيابة مخدرات القاهرة (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة ؛
ونظراً لأن صالح العمل يقتضى قصر اختصاص هذه النيابة على الجرائم التي تقع بدائرة
محافظة القاهرة ؛

قرار :

مادة ١ — تعدل المادة الثانية من القرار الصادر بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة
مخدرات القاهرة على الوجه الآتى :

« تختص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في الجنايات والجنح المنصوص عليها في القانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والقوانين المعدلة له التي
تقع بدائرة محافظة القاهرة » .

مادة ٢ — تحال الجنايات والجنح المنصوص عليها في القانون المشار إليه متى وقعت بدائرة
قسمي اول وثاني الجيزة ولم يتم التصرف فيها بعد إلى نيابة الجيزة للتصرف فيها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦١)

قرار

بتحويل بعض موظفي وزارة الاقتصاد صفة مأموري
الضبط القضائي^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛
وعلى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ يعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ؛
وعلى موافقة وزير الاقتصاد بتاريخ ١٩ من أغسطس سنة ١٩٦١ ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يخول صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه كل في دائرة اختصاصه مدير عام مصلحة التسجيل والرقابة التجارية ووكيلها ومراقب السجل التجاري ووكيل المراقبة ومفتشو السجل التجاري ومدير إدارة الوكلاء التجاريين ووكيل الإدارة والموظفون الفنيون بها ورؤساء مكاتب السجل التجاري بالمحافظات ومن يقوم مقامهم .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦١)

قرار

بتحويل بعض موظفي هيئة صندوق توفير البريد
صفة مأموري الضبط القضائي^(٢)

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛
وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن صندوق توفير البريد ؛
وعلى موافقة وزير الاقتصاد بتاريخ ١٩ من أغسطس سنة ١٩٦١ ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٠ الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٦١

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٠ الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٦١

قرر :

مادة ١ — يجوز صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه مفتشو هيئة صندوق توفير البريد ورؤساؤهم المباشرون كل فى دائرة اختصاصه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٨١ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦١)

قرار

بوضع نموذج إقرار الذمة المالية الخاص بالموظفين المبيينين

فى المادة الأولى من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير

بعض الأحكام الخاصة بالكسب غير المشروع^(١)

وزير العدل (بالنيابة)

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالكسب غير المشروع .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ فى شأن لجان الكسب غير المشروع والقرارات المعدلة له ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يحجر إقرار الذمة المالية الخاص بالموظفين المبيينين فى المادة الأولى من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وفقاً للنموذج المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٦١)

الخاتم ذو التاريخ

الجهة المقدم إليها الإقرار _____

اسم الموظف الذى استلم الإقرار _____

وظيفته _____ إمضاؤه _____

تاريخ ورود الإقرار _____ سنة ١٩٦١

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٢ ملحق الصادر فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦١

إقرار عن الذمة المالية

تنفيذاً للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالكسب

غير المشروع (بالنسبة للمقر وزوجته وأولاده القصر)^(١)

يصح أن يتضمن هذا الإقرار البيانات الخاصة بالزوجة أو تكتب هذه البيانات على إقرار منفصل يرفق به .

بيانات عن المقر

اسم المقر _____ اسم الأب والجد _____ الجنسية _____

الوظيفة^(٢) _____ السن _____الدرجة والرتب في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ أو في التاريخ اللاحق لذلك حسب الأحوال^(٣) _____الدرجة والرتب وقت تحرير الإقرار^(٣) _____الدرجة والرتب وقت ترك الخدمة أو العمل^(٣) _____تاريخ دخول الخدمة أو العمل^(٣) _____تاريخ انتهاء الخدمة أو العمل^(٣) _____

عنوان محل السكن سواء في ج . ع . م . أو في الخارج _____

متزوج _____ أو غير متزوج^(٤) تاريخ الزواج _____ مرفقات _____

(١) تشطب كلمة الزوجة إذا كان المقر غير متزوج أو كانت البيانات الخاصة بالزوجة مكتوبة على إقرار مستقل .

(٢) يذكر مع الوظيفة النيابة العامة إن وجدت .

(٣) يلاحظ أن المادة الثانية من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ تنص على ما يأتي :

« يسرى الإلزام بتقديم الاقرارات المشار إليها في المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليهما على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة القاعين بالعمل عند تنفيذ أحكام هذا القانون أو الذين يعينون بعده . ويسرى الإلزام — بتقديم الاقرارات على من تركوا العمل خلال العشر سنوات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون على أنه بالنسبة للشركات المشار إليها في الفقرة (أ) من المادة السابقة والتي تمت مساهمة الدولة في رأس مالها بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ أو ضمانها لأرباحها العشر سنوات المذكورة فيكون الإلزام بتقديم الاقرارات على من ترك العمل بها بعد تقرير المساهمة أو الضمان .

لذلك يراعى ملء البيانات التي داخل القوس كل بحسب الأحوال .

(٤) تشطب إحدى العبارتين حسب الأحوال .

١ — الأموال الثابتة المملوكة في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥١ أو في التاريخ اللاحق (١)

اسم المالك	نوع العقار	موقع الأطنان			الإيراد السنوي	مساحة الأطنان			موقع العقار واسم الشارع	مصدرها
		المحافظة	المدينة	المركز أو القسم		مليم	جنيه	س	ط	فدن

١ — الأموال الثابتة وقت تحرير الإقرار أو وقت ترك الخدمة أو العمل (٢)

اسم المالك	نوع العقار	موقع الأطنان			الإيراد السنوي	مساحة الأطنان			موقع العقار واسم الشارع	مصدرها
		المحافظة	المدينة	المركز أو القسم		مليم	جنيه	س	ط	فدن

(١) يدخل في هذا الباب الأراضي المزروعة أو القابلة للزراعة أو البور أو المعدة للبناء والعقارات .

(٢) تدخل في هذا الباب الأراضي المزروعة أو القابلة للزراعة أو البور أو المعدة للبناء والعقارات .

٢ — المنقولات ذات القيمة^(١)
في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥١ أو في التاريخ اللاحق

اسم المالك	بيان المنقولات وقيمتها ومقدار النقود	مصدرها

٢ — المنقولات ذات القيمة
وقت تحرير الإقرار أو وقت ترك الخدمة أو العمل

اسم المالك	بيان المنقولات وقيمتها ومقدار النقود	مصدر ما طرأ من زيادة

(١) يذكر المنقولات ذات القيمة وعلى الأخص النقود والحلى والمعادن والأحجار الثمينة الخ .

٣ - الأسهم والحصص في الشركات والسندات المالية
في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥١ أو في التاريخ اللاحق

اسم المالك	عدد الأسهم والسندات وقيمتها أو قيمة الحصة	اسم الشركة ونوعها	مصدرها
	—	الجملة	

٣ - الأسهم والحصص في الشركات والسندات المالية
وقت تحرير الإقرار أو وقت ترك الخدمة أو العمل

اسم المالك	عدد الأسهم والسندات وقيمتها أو قيمة الحصة	اسم الشركة ونوعها	مصدر ما طرأ من زيادة
	—	الجملة	

قرار

بتحويل بعض موظفي وزارة الاقتصاد والخزانة صفة
مأموري الضبط القضائي^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ في شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٦١/١٩٦٢ والتبني
من أقطان اللوازم السابقة ؛

وعلى موافقة وزير الاقتصاد والخزانة بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦١ ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — ينحول صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١
المشار إليه مراقب أصناف القطن ومنع الخلط ووكيله ومفتشو مراقبة أصناف القطن ومنع الخلط
ووكلائهم بمصلحة القطن . ومديرو الجمارك المحليين ووكلائهم ومأمورو الأرصدة بمصلحة الجمارك .
كل في دائرة اختصاصه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في أول جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (١١ أكتوبر سنة ١٩٦١)

قرار

بإضافة بعض البلاد إلى دائرة اختصاص مأمورية
« الشهر العقاري بالاسماعيلية »^(٢)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري ؛

وعلى القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥ بإجراء تعديلات في التقسيم الإداري لجمهورية مصر ؛

وعلى القانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء محافظة الاسماعيلية ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين عدد مكاتب الشهر العقاري ومقرها
ودائرة اختصاص كل منها ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٤ الصادر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦١

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٤ الصادر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦١ .

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ تنفيذاً للقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل دوائر اختصاص بعض مكاتب الشهر العقارى وإنشاء مكاتب جديدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن ومحدد نطاق المحافظات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠١ لسنة ١٩٦١ بتعديل اختصاص مكاتب الشهر العقارى بيورسعيد والزقازيق ؛

وعلى القرار المنشور في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأموريات لمكاتب الشهر العقارى وتعيين مقر كل منها ودائرة اختصاصه ؛

وعلى القرار الصادر في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بإنشاء مأموريات جديدة لمكاتب الشهر العقارى وتعديل اختصاص بعض المأموريات ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يضاف إلى دائرة اختصاص مأمورية الشهر العقارى بالاسماعيلية أعمال الشهر المتعلقة بالقصاصين الجديدة والقصاصين القديمة والتل الكبير .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

تحريراً في أول جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (١١ أكتوبر سنة ١٩٦١)

قرار

بإنشاء مأمورية قضائية بناحية الباطية بمحافظه مطروح^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الإدارة المحلية ؛

وعلى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإدارى العادى والنظام القضائى العام فى المواد الجنائية فى محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد ؛

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائى العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٥ الصادر في ٢٦ أ أكتوبر سنة ١٩٦١ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات المعدل بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١؛ وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يشمل اختصاص محكمة الخليفة الجزئية التابعة لمحكمة القاهرة الابتدائية قسم الواحات البحرية والمرافرة التابع لمحافظة مطروح والبين في الكشوف المرافقة لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٢ — تنشأ بناحية البايطى مأمورية قضائية يشمل اختصاصها قسم الواحات البحرية والمرافرة التابع لمحافظة مطروح . وينتقل إليها قاضى محكمة الخليفة الجزئية فى كل شهر مرة على الأقل لنظر ما يدخل فى اختصاص المحاكم الجزئية من قضاياها وذلك فى المواعيد التى تحددها الجمعية العمومية لمحكمة القاهرة الابتدائية .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٦١)

قرار

بإنشاء محكمة المنتزه الجزئية^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات المعدل بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٢٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ بإنشاء قسم المنتزه بمحافظة الإسكندرية ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٢٩ الصادر بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦١ فى شأن تعديل حدود قسمي الرمل والمنتزه التابعين لمحافظة الإسكندرية ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٥ الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦١ .

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ بمحافظة الإسكندرية محكمة جزئية تسمى « محكمة المنتزة الجزئية » وتكون تابعة لمحكمة الإسكندرية الابتدائية ويشمل اختصاصها قسم المنتزة التابع لمحافظة الاسكندرية .

مادة ٢ — جميع القضايا والتحقيقات التي أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمة المنتزة الجزئية تحال بالحالة التي هي عليها إلى هذه المحكمة بأوامر تصدرها محكمة الرمل الجزئية لجلسات محددة وبغير مصروفات . وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد المقررة .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة القضايا التي تكون قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق بالحكم فيها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٦١)

الجريدة العشرية

الأول: ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني: ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشا

لكل من المدني؛ والمرافعات؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات؛
والتجاري وما يتبعه من باقي الأقسام

الثالث: ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدني؛ والمرافعات؛ والعقوبات؛ وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش، وتطلب من دار النقاية، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها، توجه إلى: مجلة المحاماة، بدار نقابة
المحامين، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات:

لغير المحامين والطلبة	: ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين	: ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة:

١ - السنة الحادية والأربعون	: ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤	مباردة النقيب (رقم خاص)
٥٠٦٤٩ و ٤٥٥٨٥	النقاية والنسابة
٤٠٨٤٩ و ٥١٨٤٢	غرفة المحامين بمحكمة القاهرة
٥٠٨٣٥	غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف
٨٠٣١٩٨	غرفة المحامين بمجلس الدولة
٨٩٤٣٢٢	غرفة المحامين بمحكمة الجيزة الكلية

الحكمة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

فَلَوْ أَرَادَ عُنْدِي مَا تَسْتَعِجِلُونَ بِهِ لَقُضِيَ الْأَمْرُ
بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ
"قرآن كريم"

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمة النفق

النفق الحبزلى

الحكم ١٨٣ : أول نوفمبر ١٩٦٠

- أ - حكم : منطوق ؛ بياناته تكملها أسبابه .
 ب - خيانة أمانة : فعل الاختلاس ، إثباته .
 ج - دعوى مدنية : حكم ، تعويض ، ضرر ، عناصره .

- د - خطأ مادي : حكم ، تزيد ، خطأ فيه .
 هـ - محاكمة : إجراءاتها ؛ استئناف ، تقرير التلخيص ، تلاوته . ص ٣٥٧

الحكم ١٨٤ : ٧ من نوفمبر ١٩٦٠

- أ - قتل عمد : مسئولية جنائية ، امتناعها ، واقعة سكر القاتل ، الفصل فيها .

- ب - سلاح : إحرازه بدون ترخيص ، قصد جنائي ، باعث .

- ج - حكم : تسبيب ، عيب ؛ تبرئة من تهمة إخفاء سلاح ناري ، وإدانة بتهمة إحراز سلاح .

- د - إثبات : نقض ، دفع لأول مرة يطلان اعتراف . ص ٣٥٨

الحكم ١٨٥ :

- أ - محاكمة : إجراءاتها ؛ دفاع ، مذكرة تعقيلية .
 ب - خير : فحص المحكمة تقريره ومناقشته .
 ج - خيانة أمانة : شريك ، صرفه أموال الشركة في غير ما خصصت له . ص ٣٦٠

الحكم ١٨٦ :

- أ - والد : مسئوليته عن رقابة ولده ، بيان عناصرها بالحكم ؛ سن المتهم .

- ب - ضرب : أفضى إلى موت ؛ مسئولية ، رابطة السببية . ص ٣٦٠

الحكم ١٨٧ :

- أ - رشوة : مسئولية جنائية ، تموين .
 ب - نقض : أسباب جديدة ، خالة إكراه معنوي أو ضرورة ، تمسك بهما لأول مرة . ص ٣٦١

الحكم ١٨٨ : ٨ من نوفمبر ١٩٦٠

- تهريب جمركي : جرائمه ، تهريبك لدعواها الجنائية . ص ٣٦٢

الحكم ١٨٩ : ١٤ من نوفمبر ١٩٦٠

ا - مسكن : متهم ؛ حق مأمور الضبط في تفتيشه .

ب - تفتيش : منزل ، حضور صاحبه .

ج - شاهد التفتيش : التمس على عدم حضورهما أمام النقض لأول مرة .

د - جريمة : متلبس بها ؛ ظروفها ولادة التي مضت على وقوعها ، تقديرهما .

هـ - تلبس : انتقال مأمور الضبط إلى محله .

و - دليل : تكوين المحكمة عقيدتها ؛ سلاح ، إثبات نوعه وصلاحيته . ص ٣٦٣

الحكم ١٩٠ :

ا - تشكال التنفيذ : ماهيته .

ب - محكمة : الاشكال ؛ سلطتها . ص ٣٦٥

الحكم ١٩١ : ١٥ من نوفمبر ١٩٦٠

ا - حكم : حضوري رغم تخلف التهم عن حضور الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى من بعد قبوله بأحداها ، شرطه .

ب - استئناف : محكمة ؛ تقيدها بالوجه الذي أقيم عليه . ص ٣٦٥

الحكم ١٩٢ :

ا - تفتيش : إذن به لأمر الضبط « أو » من يندبه ؛ مدلول « أو » .

ب - متهم : تفتيش منزله ، حضوره ، م ١٠٩ وم ٩٢ إجراءات ، الفرق بينهما .

ج - اعتراف : تجزئته ؛ بواعثه ، خطأ الحكم في سردها .

د - رواية : نقلها شخص عن غيره ، حق المحكمة في الأخذ بها .

هـ - شاهد : مسلكه ، طرحه أمام النقض لأول مرة .

و - دليل : الأخذ بالأدلة في مجموعها .

ح - اعتقاد : المحكمة ، المجادلة فيه . ص ٣٦٦

الحكم ١٩٣ : ٢١ من نوفمبر ١٩٦٠

اشتباه : عود إليه ، جريمة وقتية ، بدء قيامها . ص ٣٦٩

الحكم ١٩٤ : ٢٢ من نوفمبر ١٩٦٠

شيك : بدون رصيد ؛ جريمة إعطائه ، الأعمال التحضيرية ، المحكمة المختصة . ص ٣٧٠

الحكم ١٩٥ :

قتل عمد : رابطة السببية بين الإصابة والوفاة . ص ٣٧٢

الحكم ١٩٦ :

ا - نقض : طعن ، تنازل عنه معلق على شرط .

ب - طعن : كفاية ، عدم إيداعها بالكامل . ص ٣٧٢

الحكم ١٩٧ : ٢٨ من نوفمبر ١٩٦٠

تنازع اختصاص : سلب ، شرط قيامه ؛ بين جهة تحقيق وجهة حكم ، اختصاص محكمة للنقض تعيين المحكمة المختصة . ص ٣٧٣

الحكم ١٩٨ :

ا - تجنيح : جنائية ؛ غرفة اتهام ، قاضي إحالة ، سلطتهما في التجنيح .

ب - غرفة اتهام : حالة خلافها مع المحكمة على تكليف الواقعة ، حالة عدم وجود وجه للحكم بعقوبة الجنحة . ص ٣٧٣

الحكم ١٩٩ :

جوارك : مخالفاتها ، طبيعتها ، تقادما . ص ٣٧٤

الحكم ٢٠٠ :

قانون : إجراءات ؛ اختصاص ، تعديله ، سريانه
في الزمان . ص ٣٧٦

الحكم ٢٠١ :

١ - استئناف : حكم في معارضة ، شموله الحكم
القياسي .

ب - مستأنف : مركزه ، تسويته .

ج - طعن : الحكم فيه ، إحالة الدعوى .

ص ٣٧٧

الحكم ٢٠٢ :

صحيفة الحالة الجنائية : حكم ؛ ورودها بها بعد فوات
المدة المسقطه للدعوى الجنائية التي يعتبر
الحكم مبدأ لها . ص ٣٧٨

الحكم ٢٠٣ :

١ - أصم أبكم : إشاراته ، طلب تعيين خير
ينقل إشاراته للمحكمة ، رد المحكمة على
الطلب .

ب - حكم : تدليل ، عيوبه ؛ إسناد ، خطأ فيه
لا يعيب الحكم .

ج - تفتيش : دفع يطلان إذنه ، دفع يطلان
اجراءاته ؛ الفرق بين الدفين .

ص ٣٨٠

الحكم ٢٠٤ : ٢٩ : من نوفمبر ١٩٦٠

حكم : تسبيب ، عيب ؛ إصابة قاتلة ؛ خير ، خلو
تقريره من مسافة الإعلان . ص ٣٨١

الحكم ٢٠٥ :

جريمة مستمرة : مواليد ووفيات ، إبلاغ عنهما ،
تقدم . ص ٣٨١

النقض المدني

الحكم ٢٠٦ : ٢ : من مارس ١٩٦١

مدة خدمة : سابقة ؛ ضمها ؛ مكافأة ردها .

ص ٣٨٣

الحكم ٢٠٧ :

تنظيم : بناء ؛ أيلولته للسقوط ، قرار هدم ،
تنفيذه . ص ٣٨٣

الحكم ٢٠٨ :

حكم : بياناته ؛ أحوال شخصية ، اسم عضو النيابة
الذي أبدى الرأي في القضية . ص ٣٨٤

الحكم ٢٠٩ : ٩ : من مارس ١٩٦١

١ - برصة : أوراق مالية ، مسمار ، تأمين .

ب - ضريبة : سريانه على الفوائد الناتجة من
التأمينات . ص ٣٨٤

الحكم ٢١٠ :

١ - ورقة موقعة على يابض : تغيير الحقيقة فيها ،
إثباته في الأوراق التي لم تسلم بالطريق
الاختياري .

ب - قرينة : حرية القاضي في استنباطها من
وقائع الدعوى .

ج — دفاتر التاجر : الاستدلال بها عليه ، حق المحكمة في منعه .

د — ورقة منتجة : الفصل في طلب تقديمها متروك لقاضي الموضوع .

هـ — مبدأ ثبوت : بالكتابة ، استقلال قاضي الموضوع بتقدير أثر الورقة . ص ٣٨٦

الحكم ٢١١ :

ضريبة : أرباح حكومية ، تقدير حكيم ، انموذج ١٨ . ص ٣٨٨

الحكم ٢١٢ :

تقض : طعن ، إجراءاته ، إعلانه . ص ٣٨٨

الحكم ٢١٣ : ١٦ من مارس ١٩٦١

تقض : طعن . إجراءاته ، إيداع صورة الحكم الابتدائي . ص ٣٨٩

الحكم ٢١٤ :

أ — تقض : طعن . إجراءاته ، ميعاد إيداع أصل ورق الطعن والمذكرة الشارحة .

ب — تضامن : سلبى ؛ إيجابى .

ج — خصومة : تركها ، لا يمس الحق المرفوع به الدعوى . ص ٣٨٩

الحكم ٢١٥ :

عمل : توفيق وتحكيم في منازعاته ؛ تقابة ، رئيسها يمثل الأعضاء . ص ٣٩٣

الحكم ٢١٦ :

أ — إعلان : موطن المعلن إليه غير معلوم .

ب — تجزئة : موضوع غير قابل لها ؛ تقض ، طعن ، إعلانه . ص ٣٩٤

الحكم ٢١٧ :

حكم : بياناته ؛ اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية . ص ٣٩٥

الحكم ٢١٨ : ٢٣ من مارس ١٩٦١

أ — بيع : صوري ؛ صورية مطلقة ، طعن بها .

ب — خلف عام : غير ؛ انصراف أثر التصرف البات غير المضاف إلى ما بعد الموت إلى الخلف العام ، عدم اعتباره من الغير بالنسبة له .

ج — تقض : طعن ؛ أسبابه ، سبب جديد .

ص ٣٩٥

الحكم ٢١٩ :

نزع ملكية : تعريض ، تقديره . ص ٣٩٦

الحكم ٢٢٠ : ٣٠ من مارس ١٩٦١

اختصاص : نوعى ؛ تعلقه بالنظام العام ، امتناع الاتفاق على ما يخالفه . ص ٣٩٦

الحكم ٢٢١ :

إعلان : الشخص الذى يوجه إليه ، الاعلان في مواجهة النيابة . ص ٣٩٦

الحكم ٢٢٢ :

أ — شفعة : اختصاص البائع والمشتري .

ب — حكم : شفعة ؛ سقوطه .

ج — دعوى : تعدد الطلبات فيها . ص ٣٩٧

الحكم ٢٢٣ :

أ — ضريبة : ملاهى ؛ عبء الالتزام بها .

ب — رسم : ملاهى ؛ عبء الالتزام به .

ص ٣٩٨

ب — دعوى: تفسير شرط الواقف ، الحكم الصادر فيها ، حجته .

ج — تقادم : شريعة إسلامية ، تكييفه .

د — صماع الدعوى : عذر مسوغ له رغم مضي المدة . ص ٤٠٠

الحكم ٢٢٧ :

ملة : اختلافها ، استدلال الحكم عليه . ص ٤٠١

الحكم ٢٢٤ :

رسم : بلدية ، ملاهى ، عب . الالتزام به ، تحصيله . ص ٤٠٠

الحكم ٢٢٥ :

الزام : مصادره : الإرادة المنفردة ، الوعد بجائزة . ص ٤٠٠

الحكم ٢٢٦ :

١ — حكم : قبول مانع من الطعن ، شرطه .

المحكمات الإدارية العليا

الحكم ٢٣٢ :

موطن : ميعاد المسافة . ص ٤١٠

الحكم ٢٣٣ :

جامعة : نقل أعضاء هيئة التدريس . ص ٤١٠

الحكم ٢٣٤ : ٢٠ من يناير ١٩٦٢

نيابة إدارية : ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ م ١٣ .

ص ٤١٢

الحكم ٢٣٥ :

مجلس وزراء : حقه في إصدار القوانين ، غير حقه

في إصدار القرارات . ص ٤١٢

الحكم ٢٢٨ : ٦ من يناير ١٩٦٢

موظف ، تثبيته ، مدة خدمة سابقة ، حسابها بالمعاش . ص ٤٠٣

الحكم ٢٢٩ :

محاكمة تأديبية : ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ م ١٣ .

ص ٤٠٧

الحكم ٢٣٠ :

طعن : ميعاده . ص ٤٠٩

الحكم ٢٣١ : ١٣ من يناير ١٩٦٢

موظف : مرتب مدة الفصل . ص ٤٠٩

عرض موضوعي لأحكام القضاء الإداري

ص ٤١٤

الإجراءات (الاختصاص)

الحكم ٢٤٤ : ١١ من مايو ١٩٥٩ اختصاص : طلب استرداد مصروفات انتقال ؛ منازعة في راتب . ص ٤١٨	الحكم ٢٣٦ : ٣ من ديسمبر ١٩٥٧ موظف عام : ؛ مستشفى المواساة . ص ٤١٥
الحكم ٢٤٥ : ٨ من يوليو ١٩٥٩ اختصاص : موظف موقوف ، صرف مرتبه . ص ٤١٨	الحكم ٢٣٧ : ٢٧ من أبريل ١٩٥٩ موظف : عام ؛ مصلحة الأملاك ، كاتب معين على حساب المستأجرين . ص ٤١٥
الحكم ٢٤٦ : ٤ من أغسطس ١٩٥٩ اختصاص : مدرسة ؛ قرار وكيل نيابة بتمكين رئيس جمعية من تسليها ، طلب إلغائه . ص ٤١٩	الحكم ٢٣٨ : ٩ من أبريل ١٩٦٠ اختصاص : تقرير سري عن موظف ، طعن فيه ص ٤١٥
الحكم ٢٤٧ : ٢٢ من مارس ١٩٥٩ اختصاص : منازعة بين جمعية تعاونية ووزارة الشئون الاجتماعية . ص ٤١٩	الحكم ٢٣٩ : ٢١ من مايو ١٩٦٠ اختصاص : تقرير سري عن موظف ، طعن فيه . ص ٤١٦
الحكم ٢٤٨ : ٢٦ من أبريل ١٩٦٠ اختصاص : الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض . ص ٤٢٠	الحكم ٢٤٠ : ١٤ من نوفمبر ١٩٥٩ اختصاص : ضم مدة ، اعتبار طلبها طعناً في قرار بالترقية مآلاً . ص ٤١٧
الحكم ٢٤٩ : ٣٠ من أبريل ١٩٦٠ اختصاص : رجال قضاء ، مرتباتهم . ص ٤٢١	الحكم ٢٤١ : ٨ من يولييه ١٩٥٩ اختصاص : كرسى استاذية ، طعن في الترشيح له ، طعن في الترقية . ص ٤١٧
الحكم ٢٥٠ : ٢٦ من أبريل ١٩٦٠ قرار إداري : جواز الطعن فيه رأساً أمام المحكمة الإدارية العليا . ص ٤٢٢	الحكم ٢٤٢ : ٥ من نوفمبر ١٩٦٠ اختصاص : نقل إلى وظيفة أعلى ؛ قرار ترقية . ص ٤١٧
الحكم ٢٥١ : ٢٣ من مارس ١٩٥٩ اختصاص : التماس إعادة النظر . ص ٤٢٥	الحكم ٢٤٣ : ٢٢ من أبريل ١٩٥٩ اختصاص : ندب إلى وظيفة أعلى ؛ ترقية . ص ٤١٨

الحكم ٢٥٢ : ١٤ من نوفمبر ١٩٥٩

اختصاص : محكمة إدارية عليا . طلبات تعويض .
ص ٤٢٦

الحكم ٢٥٣ : ٢٦ من أبريل ١٩٦٠

اختصاص : جرك : موظف الحلقة الأولى ،
مرتب .
ص ٤٢٦

الحكم ٢٥٤ : ٢ من يناير ١٩٦٠

اختصاص : محكمة إدارية ، محكمة الاسكندرية
ومحاكم القاهرة ، تقسيم الاختصاص بينهم .
ص ٤٢٧

الحكم ٢٥٥ : ٢٣ من أبريل ١٩٦٠

دعوى : طلب استرداد استقطاعات المعاش ، منازعة
في راتب . مواعيد طلبات الإلغاء .
ص ٤٢٨

الحكم ٢٥٦ : ٢٩ من أكتوبر ١٩٦٠

دعوى : طلب إلغاء قرار بالحسم من راتب ،
طلب وقف تنفيذه .
ص ٤٢٩

الحكم ٢٥٧ : ٢٦ من نوفمبر ١٩٦١

دعوى : فترة وقف ، طلب استرداد راتب ، نظم
قبل رفعها .
ص ٤٢٩

الحكم ٢٥٨ : ٣١ من ديسمبر ١٩٦١

دعوى : تسوية راتب موظف معادل للخدمة ص ٤٣٠

قضاء محاكم الاستئناف

الحكم ٢٥٩ : أول نوفمبر ١٩٥٨

أ - تركة : تقديرها .
ب - وقف : تقدير قيمته ، نزع ملكية جزء .
ج - عدم السماع : ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .
ص ٤٣١

الحكم ٢٦٠ : ٥ من ديسمبر ١٩٥٩

أ - وقف : رجوع .
ب - محاكم شرعية : دعوى ، سماعها .
ج - محاكم أحوال شخصية : حلولها محل
المحاكم الشرعية .
ص ٤٣٢

الحكم ٢٦١ : ١٩ من ديسمبر ١٩٥٩

أ - طلاق : رجعى ، حكمه .
ب - زوجية : حقوق ، إبراء .
ج - عدة : بقاؤها .
ص ٤٣٤

الحكم ٢٦٢ : ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٩

أ - دعوى : دفع بعدم سماعها ، لأثرة شرعية .
ب - وقف : استحقاق ، اعتراف به .
ص ٤٣٦

الحكم ٢٦٣ : ٢٦ من ديسمبر ١٩٥٩

طلاق : طلبه ، غيبة الزوج .
ص ٤٣٧

الحكم ٢٦٤ : ٢ من يناير ١٩٦٠

خير : ندبه ، الحكم بوقف الدعوى ليقدم
تقريره .
ص ٤٣٨

الحكم ٢٦٥ :

استئناف : مستأنف ضدهم ، إعلانهم ، اعتباره كأن
لم يكن .
ص ٤٣٨

الحكم ٢٦٦ :

وقف : غرض الواقف .
ص ٤٣٩

الحكم ٢٦٧ : ١٠ من يناير ١٩٦٠

وقف : مضي المدة .
ص ٤٣٩

القضاء المستعجل

الحكم ٢٦٨ : ٣٠ من مايو ١٩٥٩	أ - بروتستو: شطب. اختصاص القضاء المستعجل .
الحكم ٢٧٠ : ١٠ من فبراير ١٩٦٠	ب - ورقة تجارية : إجراء بروتستو بموجبها .
أ - حراسة إدارية : توقع الحجز مباشرة على منقولاتها .	ص ٤٤٠
ب - قاض مستعجل : سلطته في تقدير لزوم المحجوزات ، لإدارة المرفق .	ص ٤٤٤
الحكم ٢٦٩ : ٢٥ من يناير ١٩٦٠	قاض مستعجل : إشكال عن حكم بحبس المدين في دين نفقة .
	ص ٤٤٠

ثانياً- المقالات والبحوث

الدفع بحجية الأمر المقضى ، يعتبر من النظام العام ، للدكتور إدوار غالى الدهبي .	ص ٤٤٥
عن المجلات القانونية :	
استبعاد المشرع بعض القرارات الإدارية ، من رقابة القضاء الإداري ، للدكتور سليمان محمد	
سليمان الطماوى .	ص ٤٥٥
نظامنا الضريبي في ضوء النظم الضريبية المقارنة ، للدكتور محمد حلمى مراد .	ص ٤٦٣
مجلة ديوان التدوين القانوني .	ص ٤٦٦

ثالثاً- التشريعات

سنة ١٩٦١

القوانين

قطن : ق ١٧١ ، بتحديد المساحة التى تزرع في سنة ١٩٦١/١٩٦٢ .	ص ٣٦٣
إصلاح زراعى : ق ١٧٢ ، بتعديل بعض أحكام الرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .	ص ٣٦٤
نقابات مهنية : ق ١٧٤ ، بوقف العمل ببعض الأحكام الخاصة بها .	ص ٣٦٦
إيجار الأماكن : ق ١٦٨ ، بخفضها .	ص ٣٥٧
عقارات مبنية : ق ١٦٩ ، بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة عليها ، وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاءات .	ص ٣٥٩
قمح : ق ١٧٠ ، بتعيين المساحة التى تزرع في سنة ١٩٦١/١٩٦٢ .	ص ٣٦٢

عمال : ق ١٧٥ ، بتنظيم تشغيلهم في المؤسسات الصناعية . ص ٣٦٧	مبان : ق ١٧٨ ، بتنظيم هدمها . ص ٣٧١
مجلس الأمة : ق ١٧٦ ، بإلغاء القانون ٢٤٩ لسنة ١٩٦٠ بشأنه . ص ٣٦٨	تأمين : ق ١٨٠ ، بتعديل ق ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأمين بعض الشركات والمنشآت ص ٣٧٤
ضريبة : ق ١٧٧ ، بتخفيضها على صغار ملاك الأراضي الزراعية . ص ٣٧٠	

قرارات رئيس الجمهورية

ملكية : قرار ١٦٧٣ ، بإلزام الملاك الحاضرين للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتقديم إقرارات ملكياتهم . ص ٣٧٦	إذاعة : قرار ١٨١٤ ، باعتبارها من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي في ممارستها للنشاط التجاري والصناعي . ص ٣٨١
مؤتمر وطني : قرار ١٨٠٣ ، بنظام العمل في اللجنة التحضيرية . ص ٣٧٧	إصلاح زراعي قرارات الهيئة العامة
مؤسسة عامة : قرار ١٨١٣ ، بإنشاء مؤسسة عامة للبناء والنشر والتوزيع والطباعة . ص ٣٧٩	حيازه : قرار ٣٥ ، بما يجوز أن يحوزه الشخص وأسرته من أراض زراعية . ص ٣٨٣

قرارات وزارية

إصلاح زراعي وإصلاح أراضي	داخلية
فئات إيجارية : قرار ٦ ، بشأن الإيجار لبعض الأراضي الزراعية . ص ٣٨٤	تجول : قرار ٦٩ ، بمنعه بناحية هورين مركز قويسنا . ص ٣٨٦
اقتصاد	ترخيص بالعمل : قرار ٧١ ، بتعديل قرار ٨٥ لسنة ١٩٥٨ بتنفيذ أحكام ق ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية . ص ٣٨١
برصة : قرار ١٢٥٣ ، بتعديل اللائحة الداخلية لبرصة مينا البصل . ص ٣٨٥	حراسة : قرار ٥ بتجديد المهن الحرة التي تستثنى من ق ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض حراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص . ص ٣٩١
فرائد	
جرك : قرار ٥٠ ، باختصاص المدير . ص ٣٨٦	

زراعة

تقاوى : قرار ٥٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل قرار ٣٩ لسنة ١٩٦١ بتعديل قرار ٢١ من سبتمبر ١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن للمدة للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار فيها ص ٣٩١

عمل

رأس غارب : قرار بشأن اختصاص مأمورياتها القضائية ص ٣٩٢

عمل

ترخيص بالعمل : قرار ٣ ، باعفاء بعض الفئات من تطبيق قرار الترخيص في العمل للأجانب . ص ٣٩٣

ترخيص بالعمل : قرار ٩ ، باعفاء الموظفين الإداريين الفرنسيين غير المحليين الذين يعملون لحساب حكومتهم في بعض الجهات من قرار الترخيص في العمل للأجانب . ص ٣٩٤

المحكمة

مجلد قضائى شهري

قضاء محكمة النقض الجزائرية

رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش وحسن خالد ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ، ولا تريب عليه بعد ذلك إذا هو لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .

٤ - ما أورده الحكم من أن النيابة طلبت معاقبة الطاعن بمواد الاتهام ، هو تزيد لا أثر له على سلامة الحكم ، مادام الاستئناف كان مقصوراً على الدعوى المدنية وحدها .

٥ - الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .

(القضية رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق) .

١٨٤

٧ من نوفمبر ١٩٦٠

١ - قتل عمد : مسئولية جنائية ، امتناعها ، واقعة سكر القاتل ، الفصل فيها .

ب - سلاح : إحرازه بدون ترخيص ، قصد جنائى ، باعث .

ح - حكم : تسبيب ، عيب ؛ تبرئة من تهمة إخفاء سلاح ناري وإدانة بتهمة إحراز سلاح .

١٨٣

١ أول نوفمبر ١٩٦٠

١ - حكم : منطوق ، بياناته تكمّلها أسبابه .

ب - خيانة أمانة : فعل الاختلاس ، إثباته .

ح - دعوى مدنية : حكم ، تعويض ، ضرر ، عناصره .

د - خطأ مادي : حكم ، تزيد ، خطأ فيه .

ه - إجراءات المحاكمة : استئناف ، تقرير التلخيص ، تلاوته .

المبادئ القانونية :

١ - لا يلزم أن ينص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفع التى أبديت في أثناء المرافعة اكتفاء بما يفيد ذلك في الأسباب .

٢ - للمحكمة عملاً بحريتها المقررة للاستدلال في المواد الجنائية ، أن تثبت واقعة الاختلاس ، وهى الواقعة الجنائية التى تتألف منها جريمة خيانة الأمانة ، بطرق الإثبات كافة .

٣ - إذا بين الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ،

المحكمة

« . . . وحيث إن الحكم المطعون فيه بين . . . وعرض . . . إلى نية القتل فاستظهرها في قوله : إنه بالنسبة لتهمة القتل العمد المسندة إلى المتهم الأول (الطاعن) فنية القتل ثابتة ضد هذا المتهم ثبوتاً كافياً لا يتطرق إليه الشك ، وذلك من استعماله سلاحاً نارياً هو أداة قاتلة بذاتها ثم إطلاق النار على المجنى عليه بعد تصويب فوهة السلاح إليه تصويماً محكماً ومن مسافة قصيرة جداً قدرها الطبيب الشرعي بما يزيد على الربع متر في إحدى الإصابتين وبضعة سنتيمترات في الإصابة من العيار الثاني — كل ذلك فضلاً عن إطلاق النار على المجنى عليه مرتين متتاليتين حتى خر صريعاً يتخبط في دماثة الأمر الذي يقطع بأن نية المتهم قد انقضت فعلاً ساعة الحادث على إزهاق روح المجنى عليه وقتله وقد كان له ما أرادته وليس أدل على توافر هذه النية من أن المتهم لم يكنف بالعيارين الذين أصابا المجنى عليه ، بل ألقاه في البحر ليتخلص منه نهائياً » .

« . . . ثم رد الحكم على ما أثاره الدفاع في شأن وجوده في حالة سكر أقده الإرادة والإدراك وأثر ذلك على توافر القصد الخاص في جريمة القتل العمد لديه فقال : « إنه وإن كان المتهم الأول (الطاعن) قد تعاطى الخمر فعلاً قبل ارتكاب الحادث إلا أن الدفاع لم يبين درجة الثمالة التي قال بها والتي اعتبر أنها تفقد المتهم إدراكه وإرادته ، بل على العكس فقد وضع من التحقيق ومن ظروف الحادث وملابساته أن المتهم وإن كان قد شرب الخمر فعلاً ، إلا أنه قد قارف جريمته وهو مدرك تمام الإدراك لما يفعل ، عالم تمام العلم بما يقترب . فقد غرر بالمجنى عليه ليأثر منه في وسط البحر ، واستطاع أن يقنعه

و — إثبات : قرض ، الدفع أمامه لأول مرة ببطان اعتراف ، الحصول عليه بطريق التعذيب أو الإكراه .

المبادئ القانونية :

١ — الفصل في امتناع مسئولية المتهم تأسيساً على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون معقب عليه فإذا كان الحكم قد حص دفاع المتهم في هذا الخصوص وانتهى للأسباب السائغة التي أوردتها إلى أنه كان أهلاً لحل المسئولية الجنائية لتوافر الإدراك والاختيار لديه وقت مقارفة الفعل الذي ثبت في حقه ، فإن ما ينعاه المتهم على الحكم من خطأ في تطبيق القانون غير سديد .

٢ — مجرد الاستيلاء على السلاح في غير الأحوال المرخص بها قانوناً عن علم وإدراك يتحقق به معنى الإحراز كما هو معرض به في القانون ، مهما تقصر فترة الإحراز ومهما يكن الباعث عليه .

٣ — تبرئة المتهم من تهمة إخفاء سلاح ناري مع عليه بأنه متحصل من جنابة قتل عمد مقترن بجنابة إحراز سلاح وذخيرة ، لعدم توافر الدليل على عليه بذلك ؛ لا يتعارض مع إدانته بتهمة إحراز السلاح ، لاستقلال كل من الجريمتين عن الأخرى في عناصرها .

٤ — لا يقبل من المتهم أن ينير لأول مرة أمام محكمة النقض أن اعترافه بالتهمة كان وليد إكراه أو تعذيب .

ترك دركه أثناء الخدمة وأن يجعله يطمئن إلى أن يسلمه سلاحه لناظرته ، وهو تصرف لا يصدر إلا من رجل كامل الإدراك . وقد أطلق الرصاص على المجنى عليه مرتين حتى أرداه قتيلاً ثم بدأ بعمل على إزالة آثار جريمته فألقى بجثة القتيل في اليم لتضيع معالم جنايته ، ثم أمر الملاح قرني هاشم محمد بالذهاب به إلى الشاطئ الآخر فامثل هذا لأمره ، وهناك قام المتهم المذكور بتسليم السلاح إلى أخيه المتهم الثاني (الطاعن الثاني) وطلب منه إخفاءه وكل ذلك يقطع بأن المتهم المذكور كان في تمام العقل والإرادة والإدراك ، ويكون ما ذهب إليه الدفاع في هذا الشأن بعيداً عن الواقع ومخالفاً للوقائع الثابتة في حق المتهم وفق ما تقدم بيانه ويكون المتهم والحالة هذه قد قارف جناية القتل العمد بنية إزهاق روح المجنى عليه ، وهو مدرك لما فعل يريد لما اترف .

ثم عرض الحكم إلى إحراز الطاعن للسلاح الناري في قوله : « إنه قد ثبت أن جناية القتل العمد المتقدمة الذكر قد اقترنت بجناية أخرى هي إحراز المتهم الأول (الطاعن) للسلاح والذخيرة التي استعملها في ارتكاب جريمته — ألا وهي بندقية المجنى عليه وطلقاتها وقد استمرت حيازته لها حتى وصل إلى شاطئ الليل الآخر فعمد إلى إخفاء هذا السلاح لدى أخيه المتهم الثاني — كل ذلك رغم سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . . لشروع في سرقة . . » لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم تتوافر به العناصر القانونية كافة لجريمة القتل العمد المقترن بجناية إحراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص اللتين دين بهما الطاعن ، ذلك أن ما قاله الحكم في شأن استظهار نية القتل وقيامها في حق الطاعن

سائق ومصحح في القانون ويتضمن الرد على ما أثاره الطاعن في شأن تكييفه للواقعة بوصف أنها ضرب أقصى إلى الموت ، وكان الحكم قد محص دفاع الطاعن في خصوص امتناع مسؤوليته تأسيساً على وجوده في حالة سكر وقت الحادث ، وانتهى للأسباب الساتعة التي أوردها إلى أنه كان أهلاً لحمل المسؤولية الجنائية لتوافر الإدراك والاختيار لديه وقت مقارفة الفعل الذي ثبت في حقه ، وكان الفصل في ذلك يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون معقب عليه .

لما كان ذلك ، وكان الباعث ليس ركناً في الجريمة ، فلا يضير الحكم ألا يكون قد وفق إلى ذكر السبب الصحيح ، مادام قد اشتمل على البيان الكافي للواقعة المستوجبة للعقاب ، واطمأن إلى الأدلة الساتعة التي ساقها ، وكان مجرد الاستيلاء على السلاح في غير الأحوال المرخص بها قانوناً عن علم وإدراك ، يتحقق به معنى الإحراز كما هو معرف به في القانون ، مهما قصرت فترة الإحراز ومهما كان الباعث عليه .

لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو للدافع عنه قد أثار أن اعترافه في تحقيق النيابة كان وليد إكراه أو تمذيب فلا يقبل منه أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم كله ، فإن ما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يعدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى وأدلتها ومن ثم يتعين رفضه موضوعاً .

.. ولما كان لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول من تطمئن إليه من الشهود في أية مرحلة من مراحل الدعوى ، وكانت تبرئة الطاعن من تهمة إخفاء السلاح

الحساب بنفسها ، أو أن تناقش الخير في النتيجة التي لم تأخذ هي بها ، مادام أنها لم تجد من ظروف الدعوى ، وملايساتها ما يدهو إلى هذا الإجراء .

٣ — عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها ، هو غير مال الشركاء الخارج عن تقدير حصصهم فيها ، فإذا اختلس الشريك مال الشركة المسلم إليه بصفته هذه ، ولم يصرفه فيما خصص له ، عد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ١٢٦٣ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٦

٧ من نوفمبر ١٩٦٠

١ — والد : مسئولته عن رفاة ولده ، بيان عناصرها بالحكم ، سن التهم .

ب — ضرب أفضى إلى موت : مسئولية ، رابطة السببية .

المبادئ القانونية :

١ — إذا اقتصر الحكم في بيان موجب التعويض المدني على ما قاله من أن المتهم في رعاية والده المسئول عن الحقوق المدنية وتحت إشرافه ، دون أن يبين العناصر التي استقى منها ذلك ، كما لم يبين عمر المتهم وهل تجاوز سن الولاية على النفس ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

٢ — إذا كان الحكم عندما تعرض

النارى مع علمه بأنه متحصل من جناية قتل عمد مقترن بجناية إحراز سلاح وذخيرة التي كانت مسندة إليه لعدم توافر الدليل على علمه بذلك ، لا يتعارض مع إدانته بتهمة إحراز السلاح لاستقلال كل من الجريمتين عن الأخرى في عناصرها . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل . . .

(القضية رقم ١٠٠٩ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٥

٧ من نوفمبر ١٩٦٠

١ — محاكمة : إجراءاتها ، دفاع ، مذكرة تعقيب .

ب — خير : نفس المحكمة تقريره ومناقشته في تليجه .

ج — خيانة أمانة : شريك ، صرفه أموال الشركة في غير ما خصصت له .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان المتهمان لا يدعيان في طعنهما أنهما طلبا إلى المحكمة التعقيب على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية في غير الموعد المحدد لتقديمها ، ولم يطلبوا أن تكون لها الكلمة الأخيرة ، ولا يدعيان أن أحداً منهما من ذلك ، فلا يحق لهما النعى على الحكم شيئاً في هذا الصدد . إذ أن سكوتهما عن ذلك دليل على أنهما لم يجدا فيما أبداه المدعى بالحقوق المدنية ما يستوجب رداً من جانبهما ، مما لا يطل المحاكمة .

٢ — لا تلزم محكمة الموضوع بأن تفحص

ضرورة عند عرض الرشوة . وإنما كان عرضها للتأثير في مفتش الأسعار وحمله على الإخلال بواجبه بالامتناع عن ضبط الأغلفة الناقصة في الوزن للتوجه بها إلى مراقبة الأسعار لوزنها هناك . ومن ثم فإن براءة المتهم من واقعة عرضه للبيع شيئاً بأغلفة ناقصة الوزن ، لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة على الموظف .

٢ - التمسك بحالة الإكراه المعنوي أو حالة الضرورة أمر لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، مادام الثابت أن المتهم لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع وأن الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا أثر للإكراه فيها .

المحكمة

.. إن مفتش الأسعار وقت أن ضبط الأغلفة الناقصة الوزن في مصنع الطاعن ، إنما كان يقوم بعمل من أعمال وظيفته ، ولم يكن في الإجراء الذي قام به أية مخالفة للقانون ، وقد أسفرت الواقعة عن تقديم المتهم بالفعل للمحاكمة عن جريمة أنه طرح للبيع شيئاً معبأً في أغلفة ناقصة الوزن . وإذا كانت المحكمة قد قضت ببراءة الطاعن عن هذه الواقعة استناداً إلى أن عدم إتمام التعبئة يجعل الجريمة منعدمة ، فإن ذلك لا يترتب عليه أن الطاعن كان في حالة إكراه معنوي أو حالة ضرورة عند عرض الرشوة ، وإنما كان عرض الرشوة للتأثير على مفتش الأسعار ، وحمله على الإخلال بواجبه بالامتناع عن ضبط الأغلفة الناقصة في الوزن للتوجه بها

للقدير الطبي التشريحي قد اقتصر على وصف الإصابات الواردة بالتقرير ، فإن ما أثبتته من ذلك يكون قاصراً في بيان رابطة السببية بين تلك الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه وبين الوفاة .

(القضية رقم ١٢٦٤ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٧

٧ من نوفمبر ١٩٦٠

١ - رشوة : مسئولية جنائية ، تموين .

ب - تقض : أسباب جديدة ، التمسك بقيام حالة الإكراه المعنوي أو الضرورة لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الموظف مختصاً بالعمل ، فلا فرق بين أن يطلب منه أداؤه أو الامتناع عنه ؛ كما يؤخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق ، فإذا كان الثابت أن مفتش الأسعار وقت أن ضبط الأغلفة الناقصة الوزن في مصنع المتهم ، إنما كان يقوم بعمل من أعمال وظيفته ، ولم يكن في الإجراء الذي قام به أي مخالفة للقانون ، وقد أسفرت الواقعة عن تقديم المتهم بالفعل للمحاكمة عن جريمة أنه طرح للبيع شيئاً معبأً في أغلفة ناقصة الوزن ، فإن قضاء المحكمة ببراءة المتهم عن هذه الواقعة استناداً إلى أن عدم التعبئة يجعل الجريمة منعدمة ، لا يترتب عليه أن المتهم كان في حالة إكراه معنوي أو حالة

إلى مراقبة الأسعار لوزنها هناك . ومتى كان الموظف مختصاً بالعمل فلا فرق بين أن يطلب منه أداءه أو الامتناع عنه ، كما يؤخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق . ومن ثم كان سليماً ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن براءة الطاعن من واقعة الأغلفة الناقصة الوزن لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة على الموظف .

« لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بحالة الضرورة ، وكانت الواقعة كما أثبتتها الحكم لا أثر للاكراه فيها . لأن الطاعن إنما قدم مبلغ الرشوة إلى مفتش الأسعار لما وجده مصمماً على نقل الأكياس بحالتها إلى مراقبة الأسعار ، وكان غرضه صرف النظر عن ضبطها ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يقبل منه لأول مرة أمام هذه المحكمة . »

(القضية رقم ١٢٦٥ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٨

٨ من نوفمبر ١٩٦٠

تهريب جرمي : تحريك الدعوى الجنائية عن جرائمه .

المبدأ القانوني :

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجرمي ، هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أى إجراءات من إجراءات بدء تيسيرها أمام جهات التحقيق أو الحكم ، فإذا اتحنت فيها إجراءات من هذا القبيل قبل صدور

الطلب بذلك من الجهة التى ناطها القانون به ، وقعت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق . وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ، ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . فإذا كان الحكم قد اطرح الدفع ببطلان التفتيش المأذون به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية ، ودون أن يورد الحكم وهو في معرض رفضه ذلك الدفع أسباباً تصلح لتسويغ ما انتهى إليه . وأقام الحكم قضاءه بالإدانة على عناصر التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الإذن المذكور ، ودون أن تجرى المحكمة تحقيقاً أو تستظهر أدلة تالية على صدور هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ بنى على هذه الإجراءات الباطلة يكون مشوباً بالبطلان ، مما يتعين معه نقضه وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لإعادة نظرها من جديد .

المحكمة

« .. لما .. كانت المادة الرابعة من القانون

رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجرمي السارى على واقعة الدعوى تنص على أنه : « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات في جرائم التهريب إلا بناء على طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة في ذلك .. » ، وكان مؤدى هذا النص عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية .. » .

(القضية رقم ٢٤١١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٩

١٤ من نوفمبر ١٩٦٠

١ - مسكن : حق مأمور الضبط في تفتيش مسكن المتهم ، مداه .

ب - تفتيش : منزل : حضور صاحبه .

ج - شاهدا التفتيش : النعى على عدم حضورهما أمام النقض لأول مرة .

د - جريمة متلبس بها : تقدير ظروفها والمدة التي مضت على وقوعها .

هـ - تلبس : انتقال مأمور الضبط إلى محله .

و - دليل : تكوين المحكمة عقيدتها ؛ سلاح ، إثبات ، نوعه ، صلاحيته .

المبادئ القانونية :

١ - التفتيش الذي يقع في حالة من حالات التلبس ، بمنزل يسكنه المتهم ولم يسبق للنيابة أن أجرت تفتيشه ، مستمد من الحق الذي خوله الشارع بمأمور الضبط القضائي في المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ؛ وتضييق نطاق تطبيق المادة المذكورة ، ونصها عام ، يؤدي إلى نتائج قد تتأثر بها العدالة عندما تقضي الظروف المحيطة بالحادث أن لا يتقاعس مأمور الضبط القضائي عن القيام بواجب فرضه عليه القانون وخوله الحق في استعماله .

٢ - لم يجعل قانون الإجراءات الجنائية حضور المتهم عند تفتيش مسكنه شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش ، ولم يرتب بطلاناً على مخالفه .

٣ - ما ينعاه المتهم من أن التفتيش تم

في غير حضور شاهدين هو دفع موضوعي كان يقتضي من المحكمة أن تجري فيه تحقيقاً للتثبت من صحته ، ومن ثم فلا يقبل منه الجدل في هذا الخصوص أمام محكمة النقض لأول مرة .

٤ - تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي إضمت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها ، موكول إلى محكمة الموضوع ، ولا معقب عليها في خصوصه متى كانت المحكمة قد استدلت على قيام هذه الحالة بأدلة سائغة .

٥ - لا ينفي قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط القضائي قد انتقل إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمان ، مادام أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة ، ومادام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية .

٦ - لا سبيل إلى مصادرة محكمة الموضوع في اقتناعها بالأدلة التي اطمأنت إليها ، ومن حقها الأخذ بها في تكوين عقيدتها ، بشأن إثبات نوع السلاح وصلاحيته للاستعمال ، سواء في ذلك أن يكون تقرير فحص السلاح المضبوط تقريراً فنياً ، أو محضراً حرره مأمور الضبط القضائي الذي تولى فحص السلاح مع لجنة شكلت لهذا الغرض .

المحكمة

« .. وحيث إن الحكم المطعون فيه .. في الرد على الدفع الذي أثاره الطاعن الأول في شأن بطلان التفتيش قال : « .. إن الضابط حسبما جاء بمحضر المأمور قد انتقل معه إلى محل الحادث

وحضر المعاينة مع المحقق وأثبت الضابط نفسه في محضره قيامه بالتحريات في الحادث قبل الضبط أما عن عدم اصطحابه المتهم معه أثناء التفتيش ، فالثابت من شهادة الضابط بالجلسة أنه اضطر إلى إرسال المتهمين إلى سلطة التحقيق إثر ضبطهما فما كان يمكن له مصاحبتهما وقت إجراء التفتيش فيما نرى المحكمة — لأهمية عرضهما على المحقق فوراً .

أما القول بطلان القبض فرود بما نصت عليه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أن لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه ، وقد كان الضبط بعد أن ذهب ابن الجني عليها للقول برؤيته للمتهمين ، الأمر الذي يكون معه الدفع على غير أساس ويتعين رفضه . ولما كان هذا الرد سليماً في القانون ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن قد شوهد عند ارتكاب الجريمة المسندة إليه ، وأن الضابط وصل بمجرد علمه بوقوع الحادث ، فإن التفتيش يكون قد وقع في حالة من حالات التلبس ، ذلك بأنه لا ينفي قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط القضائي قد انتقل إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن مادام أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة ، وما دام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية ، ولما كان تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها موكول إلى محكمة الموضوع ولا معقب عليها في خصوصه متى كانت المحكمة قد استدلت على قيام هذه الحالة بأدلة سائغة . لما كان ذلك ، وكان التفتيش في هذه الحالة مستمداً من الحق الذي خوله الشارع لمأمور الضبط القضائي في المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية وقد وقع هذا التفتيش في منزل

يسكنه الطاعن ولم يسبق للنيابة أن أجرت تفتيشه وكان تقييد نطاق تطبيق المادة ٤٧ المذكورة ، ونصها عام ، يؤدي إلى نتائج قد تتأثر بها العدالة عندما تقتضي الظروف المحيطة بالحادث ، كما هو الحال في واقعة الدعوى ، أن لا يتقاعس مأمور الضبط القضائي عن القيام بواجب فرضه عليه القانون وخوله الحق في استعماله ؛ ومن ثم يكون النعي بطلان القبض والتفتيش على غير أساس .

أما ما ينهاه الطاعن في شأن عدم اصطحابه عند إجراء التفتيش ، فإن قانون الإجراءات الجنائية لم يجعل حضور المتهم عند تفتيش مسكنه شرطاً جوهرياً لصحة هذا التفتيش ولم يرتب بطلاناً على تخلفه ، وما ينهاه من أن التفتيش يتم في غير حضور شاهدين ، فإن الطاعن لم يدفع بذلك أمام المحكمة ، وهو دفع موضوعي كان يقتضي من المحكمة أن تجري فيه تحقيقاً للتثبت من صحته ، ومن ثم فلا يقبل منه الجدل في هذا الخصوص أمام محكمة النقض لأول مرة .

لما كان ذلك ، وكان باقي ما جاء بأسباب الطعن من عدم كفاية اعتبار وجود السلاح في حفرة في حظيرة المواشي المملوكة للطاعن دليلاً على ملكيته له وحيازته إياه ، أو القول بصلاحيته هذا السلاح بالاستعمال استناداً إلى تقرير لا أصل له في الأوراق فإن الحكم المطعون فيه قد أورد من أدلة الثبوت التي استند إليها في أقوال الضابط والخبر المرافق له ما يكفي لتبرير اقتناعه بالإدانة كما بين أنه اعتمد في إثبات نوع السلاح وصلاحيته للاستعمال على التقرير المرافق ، ولا سبيل إلى مصادرة المحكمة في اقتناعها بالأدلة التي اطمأنت إليها ومن حقها الأخذ بها في تكوين عقيدتها ، سواء في ذلك أن يكون تقرير فحص السلاح المضبوط تقريراً فنياً أو محضراً حرره مأمور الضبط القضائي الذي

بها هو الطعن في الحكم متى كان باب الطعن ما زال مفتوحا ، وسواء أكان هذا الطعن من الطرق العادية أم غير العادية .

(القضية رقم ١٢٩٧ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٩١

١٥ من نوفمبر ١٩٦٠

١ - حكم : حضوري رغم تخلف المتهم عن حضور الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى من بعد مثوله بإحداها ، شرطه .

ب - استئناف : تقيد المحكمة بالوجه الذي أقيم عليه ، يستلزم أن تحيل محكمة النقض القضية إلى محكمة ثاني درجة .

المبادئ القانونية :

١ - مناط اعتبار الحكم حضورياً وفقاً للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذراً مقبولا . إنما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة ، أما إذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط إحداها ، فإنه يكون لازماً إعلان المتهم إعلاناً جديداً بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى .

٢ - الواجب أن تتقيد المحكمة بالاستئناف بالوجه الذي أقيم عليه الاستئناف ، فإذا أغفلته ولم تلتفت إليه كان حكمها معيباً .

فإذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الغيابي الاستئنافي

تولى السلاح مع لجنة شكلت لهذا الغرض ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

(القضية رقم ١٢٩٦ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٩٠

١٤ من نوفمبر ١٩٦٠

١ - إشكال التنفيذ : ماهيته .

ب - محكمة الإشكال : سلطتها .

المبادئ القانونية :

١ - طرق الطعن في الأحكام مبينة في القانون بيان حصر - وليس الإشكال من بينها ، وإنما هو نظم من إجراء تنفيذها .

٢ - سلطة محكمة الإشكال محدد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه ، وهذا الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم ، بطلب وقفه مؤقتاً حتى يفصل في النزاع نهائياً طبقاً لنص المادة ٢٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ؛ وليس لمحكمة الإشكال أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه ، أو تبحث أوجه تتصل بمخالفة القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم المرفوع عنه الإشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلاً ، لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام . فإذا كانت أوجه الطعن التي أثارها الطاعن في الإشكال تتصل بموضوع الدعوى التي فصلت فيه المحكمة الاستئنافية ، فإن محل الاعتراض

حرف العطف المشار إليه هو الإباحة ،
لوروده قبل ما يجوز فيه الجمع ، وهو ما يقطع
بإطلاق النذب وإباحة أفراد الضابط
بالتفتيش أو إشراك غيره معه فيه ممن يندبه
لذلك .

٢ — استقر قضاء محكمة النقض على أن
مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات
الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي
المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيزها
لهم القانون ، أما التفتيش الذي يقوم به
مأمورو الضبط القضائي بناء على نذيرهم لذلك
من سلطة التحقيق فإنه تسري عليهم أحكام
المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية
الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق ،
والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور
المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك .

٣ — خطأ الحكم في سرد بواعث
اعتراف المتهم والظروف التي حملته عليه ،
لا يؤثر في منطق الحكم والنتيجة التي انتهى إليها
وهي سلامة الاعتراف ذاته ، بصرف النظر
عما تقدمه من ظروف وملابسات .

٤ — لا تلزم المحكمة في أخذها باعتراف
المتهم بنصه وظاهره ، بل أن لها في سبيل
تكوين عقيدتها في المواد الجنائية أن تجزئ
الاعتراف وتأخذ منه بما تراه مطابقاً للحقيقة ،
وأن تعرض عما تراه مغايراً لها .

٥ — ليس في القانون ما يمنع المحكمة

لأسبابه ، أنه تخطى الحكم الصادر بعدم قبول
المعارضة ؛ وهو الحكم الذي أنصب عليه
الاستئناف أصلاً ، فإن محكمة النقض
لا تستطيع إزاء هذا الخطأ والاضطراب
البادي في الحكم ، أن تراقب صحة التطبيق
القانوني ، مما يتعين معه نقض الحكم وإحالة
القضية إلى محكمة ثاني درجة لتبدى رأيها فيها
شأن الحكم المعارض فيه من خطأ جارتها
فيه محكمة ثاني درجة .

(القضية رقم ٦٦٨ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٩٢

١٥ من نوفمبر ١٩٦٠

أ — تفتيش : إذن به لأمر الضبط أو من يندبه ،
مدلول « أو » .

ب — منهم : حضور تفتيش منزله ؛ ٥١ م ، ٩٢ م ،
لإجراءات ، فرقها .

ج — اعتراف : بواعثه ، خطأ الحكم في سردها .

د — اعتراف : تجزئته .

هـ — رواية : ينقلها شخص عن غيره ، حق
المحكمة في الأخذ بها .

و — شاهد : مسلكه ، طرحه أمام النقض
لأول مرة .

ز — دليل : الأخذ بالأدلة في مجموعها .

ح — اعتقاد : المحكمة ، المجادلة فيه .

المبادئ القانونية :

١ — إذا صدر الإذن بالتفتيش ممن
يمسكه إلى أحد مأموري الضبط القضائي
« أو » من يندبه من مأموري الضبط القضائي ؛
فإن دلالة الحال هي أن المعنى المقصود من

اقتنع بها وجدانها فلا تجوز مصادمتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقص .

المحكمة

« .. وحيث إن الدفاع حاول عبثاً إثارة الشبهات في قيمة الاعتراف الذي أدلى به للمتهم في التحقيقات ، ومجرد استعراض عبارات هذا الاعتراف في أكثر من موضع في تحقيقات النيابة تؤكد صحة هذا الاعتراف ، وأن المتهم كان متفهماً لعباراته الصريحة الواضحة . أما عن استدراكه بعد ذلك عند مناقشته بقوله إنه لا يعرف من دس عليه المخدر المضبوط ، فقول لا يؤبه به ما دام المتهم لم يتم الدليل على هذا الدس المزعوم ، وفي وقائع الدعوى ومادياتها ما يؤكد عدم جدية هذا الدفاع إذ أن لفافات الحشيش وجدت على منضدة داخل غرفته وقد اعترف بضبطها بها .

« وحيث إن المحكمة لا تلتفت إلى ما أثاره الدفاع من أن المتهم كان في اعترافه مفتدياً والده السابق الحكم عليه بعقوبات متعددة في إحراز المواد المخدرة ، ذلك أن المتهم تردد بين الإنكار والاعتراف ، فقد أنكر صلته بحجرته التي ضبط مخدر الحشيش فيها وظل على إنكاره هذا حتى ووجه بضبط ملابسه فيها وإقرار والده وزوجته بأنها حجرته فاعترف بحيازته المخدر وبالاتجار فيه ، ولم يكن في اعترافه هذا مفتدياً بل مقررآ الواقع والمحكمة تطمئن كل الاطمئنان إلى صحة هذا الاعتراف وتأخذ به . ثم التفت الحكم عن مساءلة الطاعن عن واقعة ضبط مخدر الأفيون بردهة منزله واستبعداها من عناصر التهمة وحصر الاتهام في واقعة إحراز الحشيش مستظهِراً في ذلك

من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر ، متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة ، وكانت تمثل الواقع في الدعوى .

٦ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها - ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقص .

٧ - ما يثيره المتهم فيما يمس مسلك الشاهد في التحقيق واتصاله بالشهود حينذاك وجدارته بالشهادة ، أمر يتصل بالإجراءات السابقة على المحاكمة فلا يقبل منه طرحه لأول مرة على محكمة النقص .

٨ - لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي . فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى قصده الحكم منها ، ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٩ - متى بينت محكمة الموضوع واقعة الدعوى وأقامت قضاءها على عناصر سائفة

قصد الاتجار لدى الطاعن بما يبرره . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم سديداً في القانون ، ذلك أن الإذن بالتفتيش صدر ممن يملكه إلى أحد مأموري الضبط القضائي مخولاً بإياه ندب غيره من مأموري الضبط القضائي لإجرائه ، وبين من مدونات الحكم أن الندب جاء شاملاً الضابط ومن يندبه من مأموري الضبط ، ومع التسليم بما جاء بوجه الطعن من صدور الندب إلى الضابط «أو» من يندبه من مأموري الضبط ، فإن دلالة الحال هي أن المعنى المقصود من حرف العطف المشار إليه هو الإباحة ، لوروده قبل ما يجوز فيه الجمع ، وهو ما يقطع بإطلاق الندب وإباحة أفراد الضابط بالتفتيش أو إشراك غيره معه فيه ممن يندبه لذلك من مأموري الضبط ..

.. ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على نديهم لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسري عليهم أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق ، والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك . لما كان ذلك ، وكان تقدير قيمة الاعتراف كدليل إثبات في الدعوى من شأن محكمة الموضوع فلا حرج على المحكمة إذا هي أخذت الطاعن باعتراؤه في التحقيقات على رغم عدوله عنه مادامت قد اطمأنت إلى صحة صدوره عنه ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى سلامة هذا الاعتراف وصدوره عن إرادة حرة ، وهي بعد ليست ملزمة في أخذها باعترااف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره ، بل أن لها

في سبيل تكوين عقيدتها في المواد الجنائية أن تجزئ الاعتراف وتأخذ منه بما تراه مطابقاً للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايراً لها . ولا يقدح في ذلك خطأ الحكم ، على فرض حصوله ، في سرد بواعث اعتراف الطاعن والظروف التي حملته عليه ، لأن الخطأ في ذلك لا يؤثر في منطلق الحكم والنتيجة التي انتهى إليها ، وهي سلامة الاعتراف ذاته بصرف النظر عما تقدمه من ظروف وملاسات . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال الشهود بما له مأخذه من محاضر جلسات المحاكمة ، ومن المقرر أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ من أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بأقوال الشاهد في جلسة المحاكمة ولو خالفت أقواله في مراحل التحقيق الأخرى ، وليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، وكان الحكم قد استخلص الإدانة من أقوال الشهود استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينوب كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ، ومنتجة في اكتمال قناعة المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، كما هو واقع الحال في الدعوى ، وكان ما يثيره الطاعن فيما يمس مسلك الكونستابل في التحقيق واتصاله بالشهود حينذاك ، وجدارته للشهادة

المبدأ القانوني :

جريمة العود للاشتباه هي جريمة وقتية والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمرافقة ، ولا محل للتحدى بما جرى عليه قضاء محكمة النقض في خصوص توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه ، لأن هذا القضاء الذي استندت إليه النيابة العامة إنما يتعلق بتطبيق العقوبة ، في حين أن الطعن المقدم منها قد عرضت فيه إلى طبيعة الجريمة .

المحكمة

« .. وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٠ مايو سنة ١٩٥٨ .. عاد لحالة الاشتباه ، بأن حكم عليه بالحبس في القضية رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٥ لسرقة ، بعد سبق الحكم عليه بالمرافقة في القضية رقم ٧٣١ سنة ١٩٥٢ جنح البناء ، ومحكمة جنح بور سعيد الجزئية قضت بحبس المتهم .. وبوضعه تحت مراقبة البوليس .. فعارض وقضى في معارضته برفضها .. فاستأنف الحكم وقضت محكمة بور سعيد .. بإلغاء الحكم المستأنف ، وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . وقالت . « وحيث .. أنه حكم على المتهم بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٣٠ بالمرافقة ستة شهور في جريمة اشتباه في القضية رقم ٢٧١٥/٧٣١ سنة ١٩٥٢ بور سعيد ، وبتاريخ ١٩٥٥/٣/١٨ حكم عليه في القضية رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٥ في جريمة سرقة ، وأن النيابة لم تقيد التهمة للسندة إلى التهم

مردوداً بأنه لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار هذه الواقعة التي تتصل بإجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة ، فلا يقبل منه طرحه لأول مرة على هذه المحكمة ، فضلاً عن أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض ؛ ومتى يفت المحكمة واقعة الدعوى وأقامت قضاءها على عناصر سائغة اقتنع بها وجدانها فلا تجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .. والمحكمة ترى .. إعمالاً للرخصة المخولة لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن وتطبق أحكام قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعمول به اعتباراً من ١٣ من يولييه سنة ١٩٦٠ على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم وتنزل العقاب به في حدود ما نصت عليه المادة ٣٤ من القانون المذكور .. » .

(القضية رقم ١٣٠٨ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

١٩٣

٢١ من نوفمبر ١٩٦٠

اشتباه : عود إليه ، جريمة وقتية ، بدء قيامها .

سقطت بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية يكون صحيحاً في القانون . ولا محل للتحدي بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة في خصوص توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه ، لأن هذا القضاء الذي استندت إليه النيابة العامة إنما يتعلق بتطبيق العقوبة في جريمة العود للاشتباه ، في حين أن الطعن المقدم منها قد عرضت فيه إلى طبيعة الجريمة . . . » .

(القضية رقم ١٣٣٥ سنة ٢٠ ق رئاسة وعشرية السادة الأساندة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدى وحسن خالد المستشارين) .

١٩٤

٢٢ من نوفمبر ١٩٦٠

شيك بدون رصيد : جريمة إعطائه ، الأعمال التحضيرية ، المحكمة المختصة .

المبدأ القانوني :

تم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تحرى مجرى النقود في المعاملات . أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك ، وتوقيعه ، فتعد من قبيل الأعمال

محل هذه الدعوى إلا بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٨ ، ولم يعلن اللتم بهذه التهمة محل هذه الدعوى إلا بتاريخ ٢١/٧/١٩٥٨ ، وحيث إن النيابة العامة لم ترفع الدعوى الجنائية قبل المتهمة إلا بتاريخ ٢١/٧/١٩٥٨ ، وأن تهمة العود للنسوبة إلى اللتم قامت متوافرة لأركانها من يوم ارتكابه جريمة السرقة المحكوم فيها في القضية رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٥ وقبل الحكم عليه فيها بتاريخ ١٨/٣/١٩٥٥ وبعد الحكم عليه . وباحتساب المدة التي مضت من هذا اليوم حتى أقامت النيابة الدعوى الجنائية تكون أكثر من ثلاث سنوات وتكون النيابة العامة قد أقامت هذه الدعوى الجنائية بعد انقضاء بمضى المدة القانونية وهي ثلاث سنوات ودون اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى ، ويترتب على ذلك أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة عملاً بنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية » وخلص الحكم إلى تكيف جريمة العود للاشتباه بأنها جريمة مؤقتة واحتساب مدة السقوط من تاريخ ارتكاب جريمة السرقة في القضية رقم ٣٧٠ سنة ١٩٥٥ بور سعيد سابقة البيان بعد الحكم عليه بالمراقبة وقضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . وما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ذلك أن جريمة العود للاشتباه هي جريمة وقتية ، والمبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة . لما كان ذلك ؛ وكان الثابت مما أورده الحكم أن الجريمة التي ترتب عليها العود للاشتباه قد وقعت قبل يوم ١٨/٣/١٩٥٥ وهو تاريخ الحكم فيها ، ولم تتخذ النيابة العامة أى إجراء قاطع للمدة منذ ذلك التاريخ حتى رفعها الدعوى على المطعون ضده في ٢١/٧/١٩٥٨ ، فإن ما انتهى إليه الحكم من أن هذه الجريمة قد

الاستئنافية باجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم سنة مع الشغل وإلزامه بالتعويض المطالب به وقالت في ردها على الدفع « وحيث إنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة فإنه لما كان الثابت أن الشيك موضوع الاتهام مسحوب على بنك مصر فرع الدواوين وهو محل الوفاء وفيه وقعت الجريمة لعدم وجود رصيد للمتهم (الطاعن) قائم للوفاء بقيمة الشيك ، ومن ثم يتحدد الاختصاص لمحكمة السيدة ، ويكون الدفع على غير أساس سليم جديراً باطراحه » .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد دفع .. بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى ، وكان الثابت .. أن الشيك موضوع الاتهام حرر وأعطى إلى المستفيد .. بمنزل .. بدائرة قسم بولاق ، وأنه لما تقدم به إلى فرع بنك مصر بالدواوين رد إليه لعدم وجود رصيد للطاعن فأبلغ النيابة العامة بالواقعة وبعد أن سار التحقيق شوطاً تقدم الطاعن إلى النيابة العامة من تلقاء نفسه وأدلى بأقواله .

« ولما كان الاختصاص يتعين بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه وفقاً لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت جريمة إعطاء شيك بدون رصيد المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تتم — خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه — بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجري مجرى القود في المعاملات . أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه ، فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية مادام

التحضيرية مادام الشيك لم يسلم بعد إلى المستفيد . فإذا كانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لمحكمة ، ولم يكن للمتهم محل إقامة بدائرة قسم السيدة زينب ، ولم يقبض عليه في دائرتها ، فإن الاختصاص ينعقد لمحكمة بولاق ، ويكون ما ذهب إليه الحكم من جعل الاختصاص لمحكمة السيدة زينب الجزئية بدعوى وجود البنك المسحوب عليه بدائرتها قد بني على خطأ في تأويل القانون ، امتد أثره إلى الدفع وإلى الموضوع حين تناولته المحكمة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بنظر الدعوى .

المحكمة

« .. وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن أمام محكمة السيدة زينب الجزئية .. للسحب ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنح السيدة زينب دفع الحاضر عن الطاعن بعدم اختصاص المحكمة المذكورة بنظر الدعوى تأسيساً على أن الطاعن لا يقيم بدائرتها وأن الجريمة تمت في منزل ولیم طحان ثم نزل الدفاع عن هذا الدفع . وقضت المحكمة بادانة الطاعن وبتغريمه عشرين جنياً وبعدم قبول الدعوى المدنية وعرضت في حكمها إلى ما أناره الدفاع من دفع بعدم اختصاصها واثبتت إلى اختصاصها بنظر الدعوى ، فاستأنفت النيابة العامة والطاعن والمدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم ولدى نظر الاستئناف أصر المدافع عن الطاعن على التمسك بالدفع بعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية محلياً بنظر الدعوى لحصول تسليم الشيك خارج دائرتها . فقضت المحكمة

النارية أودت بحياة المجنى عليه ، ذلك أنه أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبي صلة الوفاة بالإصابات التي أشار إليها من واقع الدليل الفني ، وهو الكشف الطبي ، مما يجعل بيانه هذا قاصراً قصوراً لا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي آخذها بها .

(القضية رقم ١٣٣٢ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٩٦

٢٢ من نوفمبر ١٩٦٠

١ - قض : طعن ، تنازل عنه معلق على شرط .

ب - طعن : كفالة . عدم إيداعها بالكامل .

المبادئ القانونية :

١ - لا محل للاعتداد بالتنازل المقدم من الطاعن معلقاً على شرط ، عند عدوله عن تنازله وتمسكه بالطعن .

٢ - أوجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لقبول طعن المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية إيداع الكفالة المبينة في المادة ٣٦ منه ، ولما كان الطاعن لم يودع خزانة المحكمة التي أصدرت الحكم كامل مبلغ الكفالة التي نص عليها القانون ، فإن طعنه يكون غير مقبول ويتعين مصادرة ما سدد من الكفالة .

(القضية رقم ١٥٥٦ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل والبسند أحمد عفيفي وتوفيق أحمد الحشن وعبدالحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

الشيك لم يسلم بعد إلى المستفيد . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لمحكمة زينب ولم يكن للطاعن محل إقامة بدائرة قسم السيدة زينب ولم يقبض عليه في دائرتها ، فإن الاختصاص ينعقد لمحكمة بولاق ، ومن ثم يكون مذهب إليه الحكم المطعون فيه من أجل الاختصاص لمحكمة السيدة زينب الجزئية بدعوى وجود البنك محل الوفاء بدائرتها قد بنى على خطأ في تأويل القانون امتد أثره إلى الدفع وإلى الموضوع حين تناولته المحكمة ، ذلك أن الطاعن إذ دفع على لسان محاميه أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ردت عليه رداً اعتبرت فيه مكان الوفاء بقيمة الشيك هو الذي يحدد الاختصاص ، وهو رد خاطيء قانوناً لأن الجريمة تتم بمجرد إعطاء الشيك للمستفيد .. لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون سديداً ، ويتعين لذلك نقضه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف ، وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بنظر الدعوى . « .

(القضية رقم ١٢٠٨ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

١٩٥

٢٢ من نوفمبر ١٩٦٠

قتل عمد : رابطة السببية بين الإصابات والوفاة .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة القتل العمد لم يبين كيف انتهى إلى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية هي التي سببت وفاة المجنى عليه ، فإنه يكون قاصراً متعياً نقضه ؛ ولا يقدح في ذلك ما أوردته المحكمة في ختامه من أن الإصابات

١٩٧

٢٨ من نوفمبر ١٩٦٠

تنازع اختصاص: سلبى ، بين جهة تحقيق وجهة حكم ،
اختصاص محكمة النقض بتعيين المحكمة المختصة .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم الصادر من محكمة الجنب المستأنفة بإلغاء حكم محكمة أول درجة وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص قد أصبح نهائياً ، كما أصبح نهائياً من قبل قرار غرفة الاتهام بإحالة المتهم إلى المحكمة الجزئية لمعاقبته عن تهمة العاهة بعقوبة الجنبه ؛ فمحكمة الجنب قد فصلت في الدعوى بحكم نهائى ولا تستطيع أن تعود إلى نظرها ، كما لا تستطيع غرفة الاتهام أن تنظر الدعوى ما دام قد سبق أن أصدرت فيها أمراً بالإحالة أصبح نهائياً كذلك . وبذلك يقوم التنازع السلبى بين محكمة الجنب وبين غرفة الاتهام ، وهذا التنازع لا يشترط لاعتباره قائماً أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق ، بل يصح أن يقع ذلك بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق ، والآخرى من جهات الحكم ؛ ولما كانت غرفة الاتهام هى دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، ومحكمة الجنب المستأنفة هى الآخرى إحدى دوائر تلك المحكمة ، فإن الفصل فى التنازع ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم يتعين قبول الطلب وتعيين المحكمة المختصة وإحالة

القضية إلى محكمة الجنايات للفصل فيها ، ولو أن المتهم هو الذى استأنف وحده الحكم الصادر بإدانته من المحكمة الجزئية عن الواقعة المحالة إليها خطأ من غرفة الاتهام . ذلك بأن المقام فى الطلب المقدم لمحكمة النقض هو مقام تحديد المحكمة ذات الاختصاص ، وليس طعنًا من المحكوم عليه وحده بمنع القانون إساءة مركزه بهذا الطعن ، ولا سبيل للفصل فى الطلب المقدم من النيابة إلا تطبيق نص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية التى توجب الإحالة إلى محكمة الجنايات فى جميع الأحوال .

(القضية رقم ١٣٥٦ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيفى وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

١٩٨

٢٨ من نوفمبر ١٩٦٠

أ - تجنيح : جنايات ؛ غرفة اتهام ، قاضى إحالة ، تساويهما فى سلطة التجنيح .

ب - غرفة اتهام : حالة خلافها مع المحكمة على تكليف الواقعة ، حالة عدم وجود وجه للحكم بعقوبة الجنبه .

ج - تنازع : اختصاص ، سلبى ، شرط قيامه .

المبادئ القانونية :

أ - ساوى الشارع بين غرفة الاتهام وقاضى التحقيق فيما خولهما من سلطة تجنيح الجنايات ؛ ومؤدى ذلك أنه يترتب على الأمر الصادر بإحالة الجناية إلى محكمة الجنب للفصل فيها فى حدود عقوبة الجنب النتائج التى نص عليها القانون ، بصرف النظر عن الهيئة

التي أصدرته ، وما تقوله النيابة العامة من أن إحالة المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية مقصورة فقط على الفقرة الثانية من المادة ١٥٨ ، التي تخول قاضي التحقيق سلطة توجيه الجنايات ، دون أن تمتد الإحالة إلى الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٨ ، التي تجيز لمحكمة الجنج أن تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تسوغ تخفيض العقوبة إلى حدود الجنج ، هو تخصيص للنص بغير مخصص ، وبخالف الفهم الصحيح للقانون الذي لا يفرق بين الأمر الصادر في هذا الخصوص من قاضي التحقيق أو من غرفة الاتهام ، التي هي بلا شك من سلطات التحقيق .

٢ - لا محل للقول بقصر حكم المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية على حالة الخلاف بين قضاء الحكم وغرفة الاتهام حول التكييف القانوني للواقعة ، ذلك أن علة الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى واحدة في الحالين : حالة الخلاف في تكييف الواقعة من حيث كونها جناية أو جنحة ، وحالة عدم وجود مسوغ من ظروف الدعوى لتخفيض العقوبة إلى حدود الجنج ، مما تجب معه على غرفة الاتهام عند إعادة طرح الدعوى عليها بعد الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنج ، في الصورة الأخيرة ، أن تحيلها إذا رأت محلا للسير فيها ، إلى محكمة الجنايات ، وليس لها عندئذ أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

٣ - شرط قيام تنازع سلبي على الاختصاص أن يكون التنازع منصبا على أوامر أو أحكام نهائية متعارضة ، ولا سبيل للتحلل منها بغير طريق طلب تعيين الجهة المختصة . فإذا كان السبيل لم ينغلق أمام النيابة العامة لإعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام في حالة ليس لها فيها أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، فإنه لا محل للقول بقيام تنازع سلبي على الاختصاص في حكم المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويكون ما طلبته النيابة العامة من اعتبار الطعن على سبيل الاحتياط بمثابة طلب لتعيين الجهة التي تتولى السير في الدعوى غير سديد .

(القضية رقم ١٢٦٧ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى كامل ومحمد عطية اسماعيل وعادل يونس وعبد الحسيب عدي وحسن خالد المستشارين) .

١٩٩

٢٨ من نوفمبر ١٩٦٠

جارك : مخالفتها ، طبيعتها ، تقادما .

المبدأ القانوني :

الأفعال التي عبرت عنها اللائحة الجزائية والقوانين الملحق بها : بهريب البضائع ، ووسائل النقل أو تصديرها ، أو محارلة إخراجها بغير ترخيص سابق من جهات الاختصاص ، كل هذه الأفعال تنطبق عليها أحكام تقادم الالتزام المقررة بالقانون المدني ، ويستهدف الشارع من مجموع الأحكام المتعلقة

بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية تأسيساً على أن التعويض الذي تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية ليس لغير النيابة العامة طلب توقيعها، فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

المحكمة

« حيث إنه .. تقدمت شكوى إلى نيابة أمن الدولة تتضمن أن المتهم اشترى تلك الألعاب من إيطاليا ويبت الية على أن تتم هذه العملية بالتهريب من الرسوم الجمركية المقررة عليها وللاستفاد من فرق العملة بتهريب باقي الثمن إلى البائع في إيطاليا فادعى بأنه استوردها مؤقتاً بقصد عرضها وإعادة تصديرها وتمكن بذلك من إدخالها برسوم مخفضة في حدود مبلغ ٢٥٠ جنياً ، في حين أن المستحق دفعه عنها لمصلحة الجمارك يبلغ حوالي خمسة آلاف جنيه ، وبوشر التحقيق وانتهى الأمر بتقديم المتهم للمحكمة . واستند الحكم في القضاء ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه إلى أن نيته لم تصرف إلى التهريب من الرسوم الجمركية ، كما استند في القضاء بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية إلى أن التعويض الذي تطالب به هو حقيقته عقوبة جنائية ليس لغير النيابة العامة طلب توقيعها .

« وحيث إن القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ قد نقل اختصاص الفصل في مسائل التهريب من اللجنة الجمركية المصوص عليها في اللائحة الجمركية إلى القضاء صاحب الولاية العامة ، وبذلك أصبحت جرائم التهريب من الجرائم العامة التي تختص بالنظر فيها المحاكم الجنائية ، ولم يعد للجان الجمركية

بالأفعال المشار إليها الحصول على الرسوم المقررة ، وتعويض مجز يستحث به الأفراد على دفع الرسم ومباشرة حقوقهم في الحدود التي نظمت لهم بغير إضرار بالخرزاة العامة ؛ فلا تخرج أفعال التهريب عن كونها من الأفعال التي ترتب المساواة المدنية في الحدود التي رسمها القانون .

وما كانت تقضى به اللجان الجمركية في مواد التهريب من الغرامة والمصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات ، بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة ، والنص الوارد بالمادة ٣٣ بشأن حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذي لحق به فيما لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من أن العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن — كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضاء المبلغ المطالب به باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخرزاة العامة ، أما ما نص عليه من جواز التنفيذ بطريق الإكراه "بدني وكذلك ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية من جواز الحكم بمصادرة البضائع وجميع وسائل النقل وأدوات التهريب ، فإن ذلك لا يغير من طبيعة الأفعال المشار إليها باللائحة باعتبارها أفعالا ذات صبغة مدنية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى

اختصاص قضائي في مسائل التهريب بمجرد سريان القانون المذكور من تاريخ نشره في الوقائع بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ فيكون صحيحاً اتصال المحكمة الجنائية بالواقعة التي تمت قبل نفاذه .

« وحيث إن ما كانت تقضى به اللجان الجمركية في مواد التهريب من الغرامة وللصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات ، بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزنة ، كما أن الأفعال التي عبرت عنها اللائحة الجمركية والقوانين الملحق بها بتهريب البضائع أو وسائل النقل أو تصديرها أو محاولة إخراجها بغير ترخيص سابق من جهات الاختصاص كل هذه الأفعال ينطبق عليها أحكام تقادم الإلزام المقررة بالقانون المدني ، ويستهدف المشرع من مجموع الأحكام المتعلقة بالأفعال المشار إليها الحصول على الرسوم المقررة وتعويض مجز يستحث به الأفراد على دفع الرسوم ومباشرة حقوقهم في الحدود التي نظمت لهم بغير إضرار بالخزنة العامة . فلا تخرج أفعال التهريب عن كونها من الأفعال التي ترتب للمساءلة المدنية في الحدود التي رسمها القانون .

والنص الوارد بالمادة ٣٣ من اللائحة ، من حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذي لحق به فيما لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من اللائحة الجمركية من أن العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن ؛ كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضاء المبلغ للطالب به ، باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخزنة العامة .

أما ما نص عليه من جواز التنفيذ بطريق الإكراه البدني ، وكذلك ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية من جواز

الحكم بمصادرة البضائع وجميع وسائل النقل وأدوات التهريب ؛ فإن ذلك لا يغير من طبيعة الأفعال المشار إليها باللائحة باعتبارها أفعالاً ذات صفة مدنية ، إذ أن التنفيذ بطريق الإكراه البدني وكذلك المصادرة ، ليس من شأنهما أن يضيفا على الفعل الوصف الجنائي .

لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفقتها مدعية بالحقوق المدنية تأسيساً على أن التعويض الذي تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية ليس لغير النيابة العامة طلب توقيعها ، يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه ؛ ومن الواضح أن للطاعة مصلحة في طلب نقض الحكم في خصوص دعواها المدنية رغم القضاء ببراءة المتهم بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، لأن ذلك يمكنها من مناقشة عناصر الجريمة وأحقيتها في طلب التعويض أمام المحكمة الاستئنافية ، ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع عن بحث عناصر التعويض وتقديره ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه ، وقبول تدخل مصلحة الجمارك بصفقتها مدعية بالحقوق المدنية والإحالة .

(القضية رقم ١٣٦٨ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٠

٢٨ من نوفمبر ١٩٦٠

قانون لإجراءات : اختصاص ، تعديله ، سريانه في الزمان .

المبدأ القانوني :

الأصل أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ، ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل

٢٠١

٢٨ من نوفمبر ١٩٦٠

١ - استئناف : حكم في معارضة ، شموله الحكم الغيابي .

ب - مستأنف : مركزه ، تسويته .

ج - طعن : الحكم فيه ؛ لإحالة الدعوى .

المبادئ القانونية :

١ - استئناف المتهم الحكم الصادر في معارضته باعتبارها كأن لم تكن ، يشمل كذلك الحكم الغيابي ، على ما جرى به قضاء محكمة النقض . نظراً إلى أن كلا الحكامين متداخلان ومنهجان أحدهما في الآخر ، مما يلزم عنه أن استئناف المتهم الحكم الصادر في معارضته باعتبارها كأن لم تكن ، يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الموضوع برمته للفصل فيه .

٢ - ومقتضى ذلك أنه كان على المحكمة الاستئنافية أن تطبق نص المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، في فقرتها الثالثة ، أما وقد قضت بعدم اختصاصها على اعتبار أن الواقعة جنائية ، فإنها بذلك سوات مركز رافع الاستئناف ، وخالفت ما نص عليه القانون في المادة المذكورة . ومن ثم يجب نقض الحكم .

٣ - إذا كانت المحكمة قد قهرت بحثها على الاختصاص دون أن تتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها ، حتى كانت محكمة النقض تستطيع تطبيق القانون

نفاذها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري ، شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات .

فإذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقاً للقانون القديم ، إلى محكمة أو جهة قضاء أخرى ، فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ، ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد ، ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل ، طالما أنها لم تنته بحكم بات ؛ وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية تنظم مرحلة الانتقال ، كما فعل عند صدور القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٥٦ ، بتعديل بعض أحكام القانون ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ ، بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات ، فهي وحدها التي تطبق .

ولما كان القانون ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ ، بتعديل بعض أحكام القانون ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ قد جعل الاختصاص بنظر الجرائم الناشئة عن إهمال مقاومة دودة القطن وري البرسيم بعد الميعاد القانوني في المحافظات والمديريات للجان إدارية مشكلة لهذا الغرض ، ولم يرد به حكم خاص في شأن الدعاوى القائمة أمام القضاء وقت نفاذه ، فإنه يجب على المحاكم أن تقضي بعدم اختصاصها .

(القضية رقم ١٣٧٢ سنة ٣٠ بالهيئة السابقة) .

عليها ، فإنه يلزم إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد .

المحكمة

« . . . وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المظنون ضده لارتكابه جريمة تبديد معاقب عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ومحكمة أول درجة قضت غيائياً بحبسه شهراً مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ تطبيقاً للمادة المذكورة . فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن ، فأسأفت هذا الحكم كما أسأفت النيابة العامة الحكم الغيابي ، والمحكمة الاستئنافية قضت بعدم جواز استئناف النيابة ، وبقبول استئناف المظنون ضده شكلاً ، وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لما تبين لها من أن سوابق المظنون ضده للدونة بتذكرة حاله الجنائية تجعله عائداً في حكم المادة ٤٩ / ١ من قانون العقوبات .

برمته للفعل فيه ، وكان مقتضى ذلك أنه كان على المحكمة الاستئنافية أن تطبق نص الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي يجري نصها على أنه « إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة ، فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف » . أما وقد قضت بعدم اختصاصها على اعتبار أن الواقعة جنائية ، فإنها بذلك سوات مركز رافع الاستئناف ، وخالفت ما نص عليه القانون في المادة المذكورة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم . ولما كانت المحكمة قد قصرت بحكمها على الاختصاص دون أن تتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها ، حتى كانت محكمة النقض تستطيع تطبيق القانون عليها ، فإنه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

(القضية رقم ١٣٧٥ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٢

٢٨ من نوفمبر ١٩٦٠

صحيفة الحالة الجنائية ؛ حكم ، ورودها بها بعد فوات المدة المسقطة للدعوى الجنائية التي يعتبر الحكم مبدأ لها .

المبدأ القانوني :

من المقرر أنه إذا كانت صحيفة الحالة الجنائية التي قدمتها النيابة العامة بين منها أن الحكم الذي تستند إليه في اعتبار المتهم عائداً حكم غير نهائي ، ولم تقدم النيابة إلى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ، ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ؛ فإن المحكمة إذ قضت في الدعوى بناء على الأوراق

لما كان ذلك ، وكان قضاء المحكمة بعدم جواز استئناف النيابة العامة (لما تبين من قصر طلبات النيابة على تطبيق المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، دون طلب قدر معين من العقوبة المقررة بها ، سواء في ورقة التكليف بالحضور أو بالجلوس للعلن إليها للنهم بالحضور) سديداً لصدور الحكم وفقاً لما طلبته ، وكان استئناف النهم للحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل كذلك الحكم الغيابي على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، نظراً إلى أن كلا الحكامين متداخلان ومندمجان أحدهما في الآخر ، مما يلزم عنه أن استئناف النهم حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الموضوع

الغيابي الوارد فيها قد أصبح نهائياً ، وكان يجب على المحكمة أن تتحقق من ذلك ، وخاصة أن ظروف الحال تدعو إلى الاعتقاد بأن الحكم المذكور أصبح نهائياً لأن مجرد إثباته بصحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطة للدعوى الجنائية التي يعد الحكم الغيابي مبدأ لها باعتبارها آخر إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى ، يعد قرينة على نهائيتها ، وإلا كانت النيابة العامة قد أخطرت إدارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملاً بقرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٢ بتعديل القرار الوزاري في ١٩١١/١٠/٢ . ولو كانت المحكمة قد تحررت عن هذا الحكم لاستبان لها أنه أعلن للمطعون ضدها وأصبح نهائياً بفوات ميعاد المعارضة فيه ، وهو ما كان يقتضى من المحكمة معاقبة المطعون ضدها بعقوبتي الحبس ، ونشر الحكم بطريق الوجوب .

« وحيث إن النيابة العامة لم تبدأ أي طلب يتعلق بتحقيق نهائية الحكم الوارد في صحيفة الحالة الجنائية ، ولم يرد بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أو الحكم المطعون فيه أية إشارة إلى تلك الصحيفة ، وكان من المقرر أنه إذا كانت صحيفة السوابق التي قدمتها النيابة العامة يبين منها أن الحكم الذي تستند إليه في اعتبار المتهم عايداً حكم غير نهائي ، ولم تقدم النيابة إلى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ، ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ؛ فإن المحكمة إذ قضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها يكون حكمها بريئاً من حالة القصور والفساد في الدليل .

« ولما كان الثابت من تقرير أسباب الطعن أن الحكم الذي تستند إليه النيابة العامة في القول بأن المتهم عائد هو حكم غيابي ، فهو بذلك

المطروحة أمامها ، يكون حكمها بريئاً من حالة القصور والفساد في الدليل . أما ما تثيره النيابة من أن ورود هذا الحكم في صحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطة للدعوى الجنائية التي يعد الحكم الغيابي مبدأ لها ، يعد قرينة على نهائيتها ، وإلا كانت النيابة قد أخطرت إدارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملاً بقرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٢ بتعديل القرار الوزاري في ١٩١١/١٠/٢ ، فإنه قول لا سند له من القانون ؛ ذلك أن مجرد إدراج الحكم الغيابي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينة قاطعة على نهائيتها ، مادام ورودها بها قد يرد إلى الإهمال .

المحكمة

« . . . وحيث إن مبنى الطعن هو القصور في البيان والفساد في الاستدلال ، ذلك أنه بعد أن قضت المحكمة الجزئية بمعاقبة المطعون ضدها بالقرامة والمصادرة في تهمة عرض لبن مغشوش للبيع ، واستأنفت النيابة العامة هذا الحكم طالبة التشديد حسبما يتضح من صحيفة الحالة الجنائية وقبل صدور الحكم المطعون فيه ضمت تلك الصحيفة إلى أوراق الدعوى ، وتبين منها أنه سبق الحكم عليها مرتين لتهمة مماثلة ، وأن الحكم الأخير صدر غايياً بالحبس لمدة شهر واحد مع الشغل والمصادرة في ١٩٥٥/١/٣٠ وعلى الرغم من ذلك فإن المحكمة لم تناقش هذه الجهة وتقول كلها في موضوع العود :

ولا يعتبر مجرد تأييد الحكم الاستأنف رداً كافياً من المحكمة على ما تضمنته الصحيفة ، لأن ما ورد فيها يجعل التهمة عائدة ، إذ ثبت أن الحكم

كان باستطاعة المحكمة أن تبين بنفسها معنى هذه الإشارات ، ولم يدع المتهم في طعنه أن ما فهمته المحكمة مخالف لما أراده من إنكار التهمة المسندة إليه ؛ وفضلا عن ذلك فإن حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفي في ذاته لانتظام أمور الدفاع عنه وكفالتها ، فهو الذى يتتبع إجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التى لم تمنعه المحكمة من إبدائها ، ومن ثم لا تلزم المحكمة بالاستجابة إلى طلب تعيين وسيط .

وإذا كان طلب تعيين وسيط بين المتهم الأَصم الأَبكم وبين المحكمة قد قصد به مجرد التفاهم بين المحكمة والمتهم دون أن يمتد إلى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى ، ومن شأنه التأثير في نتيجة الفصل فيها ، فإنه لا يعد من الطلبات الجوهرية التى تلزم المحكمة بالرد عليها في حالة رفضها .

٢ — الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ، ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة : فإذا كانت المحكمة لم تعول على أقوال شهود النفي ، بل أخذت بأدلة الثبوت التى اطمأنت إليها وكونت عقيدتها منها ، فإن خطأ الحكم بنسبته إلى شهود النفي وقائع لاسند لها من الأوراق ، لم يكن له تأثير في سلامة الحكم ، ولا في النتيجة التى انتهت إليها المحكمة ، فلا يضير الحكم خطأه في هذا الخصوص .

٣ — فرق بين الدفع بطلان إذن

حكم غير نهائى . أما ما تثيره الطاعنة من أن وروده في صحيفة الحالة الجنائية بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات يعد قرينة على أنه أصبح نهائياً ، فإنه قول لا سند له في القانون ، ذلك أن مجرد إدراج الحكم الغيابي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينة قاطعة على نهائيته مادام وروده بها قد يرد إلى الإهمال . لما كان ذلك ، وكان ما تعييه الطاعنة على الحكم المطمون فيه من قالة الخطأ بدعوى عدم اعتداده بدلالة الحكم الغيابي سالف الذكر الذى ثبت إعلانه إلى المطمون ضدها وعدم معارضتها فيه ، وبذلك أصبح نهائياً ، مردوداً بأنه يعد من قبيل الاستدلال بواقعة لم تعرض على محكمة الموضوع ، بما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة . . . » .
(القضية رقم ١٣٧٧ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٣

٢٨ من نوفمبر ١٩٦٠

أ — أصم أبكم : إشاراته ؛ طلب تعيين خير بنقل معانيها للمحكمة ، رد المحكمة على الطلب .

ب — حكم : تدليل ، عيوبه ؛ إسناد ، خطأ فيه لا يعيب الحكم .

ج — تفتيش : دفع بطلان إذنه ؛ دفع بطلان إجراءاته .

المبادئ القانونية :

١ — إدراك المحكمة لمعاني إشارات الأصم الأَبكم أمر موضوعي يرجع إليها وحدها ؛ فلا تعقيب عليها في ذلك ولا تثير إن هي رفضت تعيين خير ينقل إليها معاني الإشارات التى وجهها المتهم إليها رداً على سؤاله عن الجريمة التى يحاكم من أجلها ، طالما

التي كانت بينه وبين المجنى عليه عند إصابته ؛
والقطع في هذه المسألة الفنية البحت متوقف
على استطلاع رأى أهل الخبرة .

(القضية رقم ٣٤٨ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٥

٢٩ من نوفمبر ١٩٦٠

جريمة مستمرة : مواليد ووفيات ، الإبلاغ عنها ،
تقادم .

المبدأ القانوني :

جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد
أو الوفاة في الميعاد المحدد ، من الجرائم المستمرة
استمراراً تجديداً ، وذلك أخذاً من جهة
بمقومات الجريمة السلبية ، وهي حالة تتجدد
بتداخل إرادة الجاني ، وإيجاباً من جهة
أخرى لصريح نص المادة ٢٣ من القانون ٢٣
لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧ من القانون ١٣٠
لسنة ١٩٤٦ ، ويظل المتهم مرتكباً للجريمة في
كل وقت ، وتقع جريمته تحت طائلة العقاب
مادامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ
مدة التقادم مادام الامتناع عن التبليغ قائماً ،
ومتى كان المتهم يحاكم في ظل القانون السابق فإن
القانون الجديد يكون هو الواجب التطبيق .

المحكمة

«... وحيث إنه لما كانت المادة ٢٣ من القانون
رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ قد نصت على أنه « يستمر
وجوب التبليغ عن المواليد والوفيات . . لغاية
يوم إتمام هذه الإجراءات » ، وكان القانون
رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمواليد والوفيات
قد نص أيضاً في المادة ٣٧ منه على أنه : « يستمر

التفتيش وبين الدفع ببطالان إجراءاته ، وإذا
كان المتهم لم يدفع ببطالان إجراءات التفتيش
أثناء المحاكمة ، فإنه لا يجوز إبداءه لأول
مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع
موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة
التي كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها ،
ومادامت قد اطمأنت إلى أن التفتيش قد
أسفر عن العثور على المخدر المملوك للمتهم ،
فإن النعي على هذا الإجراء باحتمال دس المخدر
في جيبه لا يقبل أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٣٧٩ سنة ٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٤

٢٩ من نوفمبر ١٩٦٠

حكم : نسبيب ، عيب ؛ إصابة قاتلة ، خير ، خلو
تقريره من مسافة الإطلاق .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت أن التقرير الطبي الذي
أثبت أن إصابة المجنى عليه ، وهي الإصابة
القاتلة ، يمكن أن تحدث من المسدس المضبوط
قد خلا بما يدل على أن الطبيب الشرعي كان
عندما أبدى هذا الرأي على بينة من مسافة
الإطلاق بحيث لا يمكن القول بأن هذه المسافة
كانت في تقديره عندما انتهى إلى إمكان
حصول الإصابة القاتلة من المسدس
المضبوط ؛ فإن ما أورده الحكم عن رأى
الطبيب الشرعي لا يصلح بصورته سندا لرفض
دفاع المتهم المبني على أن الإصابة القاتلة
لا تحدث من هذا المسدس من مثل المسافة

وجوب التبليغ عن المواليد والوفيات لغاية يوم تمام إجراء القيد . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما تقدم أن جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمراراً تجديداً ، وذلك أخذاً من جهة بمقومات الجريمة السلبية ، وهي حالة تتجدد بتداخل إرادة الجاني ، وإيجاباً من جهة أخرى لصريح النص ، فإن التهم يظل مرتكباً للجريمة في كل وقت وتقع جرمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدة التقادم ما دام الامتناع عن التبليغ قائماً وما دام أن التهم لم يحاكم في ظل القانون السابق ، فإن القانون الجديد هو الواجب التطبيق ، ومضى تقرر ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون ١٣٠

لسنة ١٩٤٦ تنص على معاقبة مرتكب هذه الجريمة بعقوبة الجنحة ، وهي الغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن التهم المطعون ضده لم يتم بالتبليغ ، فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار الواقعة المسددة للمطعون ضده مخالفة ، والقضاء ببراءته على أساس انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة يكون قد خالف القانون ١٣٠ . يتعين معه نقضه وتصحيحه ومعاقبة التهم طبقاً لنص المادتين ٣٥ و ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ .

(القضية رقم ١٣٧٤ سنة ٣٠ ق بالمهئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأماتذة محمود عياد نائب رئيس المحكمة وصبحى الصباغ وعبد السلام بلبع ومحمود القاضى ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين) .

استناداً إلى مجرد إبداء العامل رغبته فى هذا الخصوص ، ودون أن يقوم فعلاً عند إعادته إلى العمل بدفع قيمة المكافأة التى سبق له صرفها ، يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٦٤٥ سنة ٢٥ ق) .

٢٠٧

٢ من مارس ١٩٦١

تنظيم : قرار هدم لأيلولة البناء للسقوط ، تنفيذه .

المبدأ القانونى :

يبين من المادة العاشرة من دكرى ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص أحكام مصلحة التنظيم والمادة الرابعة عشرة منه ، المعدلتين بالقانون ١١٨ لسنة ١٩٤٨ ، وما أفصحت عنه مذكرته التفسيرية من أن مالك البناء الذى يصدر قرار من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ، بهدم بنائه على اعتبار أنه آيل للسقوط ؛ لا يلزم بهدمه لمجرد صدور هذا القرار ، لأن هذا يتنافى مع حقه فى الدفاع عن ملكه بالمنازعة فى صحة هذا القرار أمام القضاء ، حتى إذا ما صدر من المحكمة

٢٠٦

٢ من مارس ١٩٦١

مدة خدمة : سابقة ، ضمها ؛ مكافأة ، ردها .

المبدأ القانونى :

إذا كان الثابت أن الحكومة أبرمت تسوية مع الشركة الطاعنة أعطتها بها منحة مالية تعيينها على استئناف نشاطها ، وتعمدت الشركة بالعمل على إعادة جميع الموظفين والعمال الذين كانوا يشتغلون بها وفقاً لشروط منها أن لائىال والمستخدمين الذين سبق أن صرفت لهم الشركة مكافآتهم الخيار بين ردها إلى الشركة أو الاحتفاظ بها ، على أن تعتبر مدة خدمتهم فى الحالة الأولى متصلة أما فى الحالة الثانية فيعد إلحاقهم بالخدمة استخداماً جديداً بعقد عمل جديد ولكن بنفس الشروط السابقة ، وكان مؤدى هذه الشروط هو وجوب رد المكافأة التى سبق للعامل أو المستخدم أن صرفها حتى تعتبر مدة خدمته متصلة ؛ فإن ما انتهى إليه القرار المطعون فيه من تقرير حق عمال ومستخدمى الشركة الطاعنة فى اعتبار خدمة كل منهم السابقة على صرف المكافأة متصلة بخدمته الجديدة ،

المختصة حكم بالهدم قام بتنفيذه ، وإلا صار تنفيذه جبراً على نفقته . والقول بالتزام المالك باتخاذ التدابير الاحتياطية لمجرد صدور القرار ، ينطوي على تسليم بصحته وأيلولة البناء للسقوط . فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنة بطلب نفقات التدابير التي اتخذتها لتدراً بها عاقبة انهيار منزل المطعون عليها ، قد أقام قضاءه على هذا النظر وعلى أن حالة البناء لم تكن تقتضي اتخاذ هذه التدابير ، وكان مؤدى ما تقدم نفي المسؤولية التقصيرية عن المطعون عليها ، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون يكون في غير محله . (القضية رقم ٦٥١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٨.

٢ من مارس ١٩٦١

حكم : يانان : أحوال شخصية ، اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية .

المبدأ القانوني :

الحكم ، باعتباره ورقة شكلية ، يجب أن تراعى في تحريره الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في القانون ، وأن يشتمل على البيانات التي أوجب ذكرها فيه ، والبطلان الذي رتبته الشارع جزاء على مخالفة تلك الأوضاع ، أو على إغفال الحكم لبيان من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته . هو بطلان من النظام العام يجوز التمسك به في أي وقت أمام محكمة النقض وللحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

ولما كان الشارع قد أوجب على النيابة بمقتضى المادة ٩٩ من قانون المرافعات أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلاً ، وأوجب في المادة ٢٤٩ مرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها رأي النيابة واسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان ، ورتب صراحة على عدم بيان اسم هذا العضو بطلان الحكم ، فإن مفاد ذلك أن الشارع اعتبر البيان الخاص باسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضية متعلقة بالأحوال الشخصية بياناً جوهرياً لازماً لصحة الحكم ، مما يقتضي اعتبار البطلان المترتب على إغفاله من النظام العام ، ولا يفتى عن ذلك ذكر الحكم أن النيابة أبدت رأيها في المذكرة المقدمة منها دون تعيين اسم عضو النيابة انذى أبدى هذا الرأي .

(القضية رقم ٢٤ سنة ٢٦ ق د أحوال شخصية بالهيئة السابقة) .

٢٠٩

٢٧ من مارس ١٩٦١

١ — برصة : أوراق مالية ، سمسار ، تأمين .

ب — ضريبة : سرياتها على الفوائد الناتجة من التأمينات .

المبادئ القانونية :

١ — توجب المادتان ٢٥ من اللائحة العامة لبرصات الأوراق المالية ، و ٣٤ من اللائحة الداخلية للبورصة ، على كل من تقرر لجنة البرصة قبوله للاشتغال بالسمسرة أن

أن المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت في فقرتها الأولى على أن : « تسرى الضريبة بذات السعر المقرر في المادة السابعة من هذا القانون على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمين عقارى أو العادية وعلى فوائد الودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الديون أو الودائع أو التأمينات مطلوبة لمصريين أو لأجانب مستوطنين أو مقيمين في مصر ولو كانت الفوائد المذكورة ناتجة عن أموال مستثمرة في الخارج » . وقد نصت الفقرة الثانية على أن : « ومع ذلك تعفى من تلك الضريبة فوائد الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة على أن يثبت أن تلك الفوائد داخلة في حسابات المنشآت المتفعة بها الكائنة في مصر وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثانى من هذا القانون » . وقد جاء بتقرير اللجنة المالية في خصوص ما نصت عليه هذه المادة أن : « سبب الإعفاء موضوع الفقرة الثانية الخاص بإعفاء الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة هو حماية النظام المصرفى في مصر وعدم الإضرار به ، وتسهيل عمل البنوك فيها ؛ وقد اقتبس النص من القانون البلجيكى (راجع المادة ١٨ منه) . ويبين من ذلك أن التأمينات قد ذكرت في الفقرة الأولى ولم يأت لها ذكر في الفقرة الثانية .

ولما كان المشرع على بينة من الفارق بين الوديعة والتأمين من حيث حكم القانون ، وكان عندما سن المادة ١٥ قد استقى نصها من القانون البلجيكى الذى قررت المادة ١٤ منه إخضاع فوائد الديون والودائع للضريبة ، كما قررت المادة ١٨ منه إعفاء الفائدة الناتجة من هذين العقدين من الضريبة إذا كانا متصلين

يودع تأميناً قدره ألف جنيه باعتباره رصيماً تسدد منه مطلوبات اللجنة وأعضائها والغرامات المالية وفروق الأسعار . فإذا كانت نقابة سمسرة الأوراق المالية بالقاهرة فى سبيل تحقيق غرض من الأغراض التى كونت من أجلها قد رفعت رسم الانضمام إلى ألف جنيه كى يتعادل مع التأمين المشروط باللائحة ، واعتبرته تأميناً وتولت عن السمسرة تقديم ضمان مشترك إلى لجنة البرصة فقبلته اللجنة وكان قبولها إياه منظوياً على اعتباره رصيماً لما أعد التأمين لمواجهته ؛ فإن المبلغ المدفوع من السمسار إلى النقابة يكون هو التأمين المشروط سداد له لاشتغاله بمهنته ، ولا يغير من ذلك أن السمسرة قد وفوا بالتأمينات إلى هيئة خاصة هى نقاباتهم ، وأن قانون النقابة قد وصف خطأ المبلغ الذى يدفعه كل سمسار بأنه حصة فى رأس المال . ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب إذ التزم هذا النظر ، وأقام قضاءه على أن المبلغ المدفوع من السمسار للنقابة هو قيمة التأمين الذى أوجبه المادة ٢٥ من اللائحة العامة للبرصات .

٢ - النص فى الفقرة الأولى من المادة

١٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ على « التأمينات ، ، وإغفالها فى الفقرة الثانية ، يدل على أن قصد الشارع هو سريان الضريبة على الفوائد الناتجة منها وإن كانت متصلة بمباشرة المهنة .

المحكم

» .. ومن حيث إن هذا النعى مردود ذلك

مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على يياض إلا أن تكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة ، ولا يخرج عن هذا الأصل إلا إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلصة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختياري ، فمئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويراً يجوز إثباته بالطرق كافة .

٢ — قاضي الموضوع حر في استنباط القرائن التي يأخذها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ، ولا شأن لمحكمة النقض معها فيما يستنبط منها ، متى كان استنباطه سائغاً .

٣ — جرى قضاء محكمة النقض على أن الاستدلال على التاجر بدفاره ليس حقاً مقررراً لحكم التاجر واجباً على المحكمة إنالته إياه متى طلبه ، بل إن الشأن فيه بحسب نص المادة ١٧ من القانون التجاري ، أنه أمر جوازي للمحكمة إن شاءت أجاوبته إليه وإن شاءت أطرحته . وكل أمر يجعل القانون فيه للقاضي خيار الأخذ أو الترك فلا حرج عليه إن مال الجانب دون الآخر من جانبي الخيار ، ولا يمكن الادعاء عليه في هذا بمخالفة القانون .

٤ — إنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تجيز للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أي ورقة منتجة في الدعوى

بمباشرة المهنة دون أن يرد في هاتين المادتين ذكر للتأمينات ، فانه يكون بإرادة التأمينات في الفقرة الأولى من المادة ١٥ ثم إغفاله ذكرها في الفقرة الثانية منها قد قصد سريان الضريبة على الفوائد الناتجة منها حتى ولو كانت متصلة بمباشرة المهنة . واقتباس هذا النص من التشريع البلجيكي لا يدع مجالاً للقياس على ما جرى به القانون الفرنسي في خصوصه . . إلى عدم تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ على التأمينات التي دفعها الممارسة فانه يكون صحيحاً ومن ثم يكون سبب النعي في غير محله .

(القضية رقم ٥٩٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٠

٩ من مارس ١٩٦١

- ١ — ورقة موقعة على يياض : تغيير الحقيقة فيها ، إثباته في الأوراق التي لم تسلّم بالطريق الاختياري .
- ب — قرينة : حربة القاضي في استنباطها من وقائع الدعوى .
- ج — دفاتر التاجر : الاستدلال بها عليه ، حق المحكمة في منعه أو منعه .
- د — ورقة منتجة : الفصل في طلب تقديمها متروك لقاضي الموضوع .
- هـ — مبدأ ثبوت : بالكتابة ، استقلال قاضي الموضوع بتقدير أثر الورقة في جمل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال .

المبادئ القانونية :

- ١ — الأصل في الأوراق المرفقة على يياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، ومن ثم فانه يرجع في إثباته إلى القواعد العامة ، ومن

ثم أنزل حكم القانون على هذا الواقع بقوله إن : « من المقر عليه قانوناً أن المدعى لا يستطيع إثبات ما يخالف ما كتب في العقد المطعون فيه المؤرخ ٨ / ٦ / ١٩٥٠ إلا بالكتابة ، وهو لا يمكنه الإثبات بالشهود أو القرائن إلا إذا كان هناك مبدأ ثبوت بالكتابة ، إلا أن يكون هناك غش أو طرق احتيالية أمكن الحصول بها على ذلك العقد . ذلك أن دفاع المدعى قائم على أن العقد المطعون فيه قد ترك على ياض بالنسبة لقيمة القرض ، وقد عبث البنك بذلك الفراغ وملاء برقم للقرض حسبما أراد وعلى عكس ما تم الاتفاق عليه » .

وما جرى عليه الحكم من ذلك صحيح ، ذلك أن الأصل في الأوراق الموقعة على ياض أن تغير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، ومن ثم فانه يرجع في إثباته إلى القواعد العامة ، ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على ياض إلا أن تكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة ؛ ولا يخرج عن هذا الأصل إلا حالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلصة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الإختياري ، فعندئذ يعد تغير الحقيقة فيها تزويراً يجوز إثباته بالطرق كافة ، وهو وضع غير قائم في الخصومة على ما استظهرتها محكمة الموضوع » .

« .. وحيث إن هذا المدعى مردود .. بما رده حكم ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٤ من أن « طلب المدعى ندب خير للاطلاع على دفاتر البنك لا محل له بعد أن استبان للمحكمة بجلاء أن العقد المطعون فيه صحيح » ، وما أضافه الحكم للطعون فيه بقوله

تكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الواردة فيها ، إلا أن الفصل في هذا الطلب باعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك للقاضي الموضوع ، وللمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تطرح طلب تقديم الدفاتر التجارية أو الإحالة على التحقيق ، متى كانت قد كونت عقيدتها في الدعوى من الأدلة التي اطمانت إليها .

٥ - تقدير ما إذا كانت الورقة التي يراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من شأنها أن تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال أو لا يجعله ، هو اجتهاد في فهم الواقع يستقل به قاضي الموضوع متى أقام قضاؤه على استخلاص سائع .

مستفاد

« .. وحيث إن هذا السبب مردود بما أورده حكم ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٤ القاضي برفض الادعاء بالتزوير من أنه : « يبين من مطالعة الأوراق أن طعن المدعى على عقد التمهد بتوريد الأقطان المؤرخ ٨ / ٦ / ١٩٥٠ مؤسس على أن البنك المدعى عليه قد ملاء الفراغ الذي ترك في العقد ، بأن جعل قيمة القرض عشرين ألف جنيه ، في حين أنه اتفق وقت تحريره على أن يكون مبلغ مائتي ألف جنيه » ، وأن : « المستفاد من أقوال المدعى أن العقد المؤرخ ٨ / ٦ / ١٩٥٠ المطعون فيه قد ترك على ياض بالنسبة لقيمة القرض ، وأن البنك المدعى عليه وكان قد أوتى على ذلك العقد قد عبث به ووضع رقماً بالنسبة لقيمة القرض لا يتفق مع ما اتفق عليه الطرفان » .

٢١١

٩ من مارس ١٩٦١

ضريبة : أرباح حكومية ، تقدير حكومي : أنموذج
رقم ١٨ .

المبدأ القانوني :

استن المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢
قاعدة جديدة لربط الضريبة ، هي قاعدة
الأرباح الحكومية ، باتخاذ الأرباح المقدرة
عن سنة ١٩٤٧ ، بالنسبة للمولين الخاضعين
لربط الضريبة بطريق التقدير ، أساساً لربط
الضريبة عليهم عن كل من السنوات من
١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ، ولو كانت حساباتهم في
تلك السنوات منتظمة .

فإذا كانت مصلحة الضرائب قد قدرت
ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة
على الممول عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١
تقديرًا حكمياً ، عملاً بأحكام المرسوم بقانون
رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، ولم يكن هذا التقدير
يستلزم إثارة منازعات موضوعية أو قانونية
من قبل الممول مما يقتضي توجيه النموذج
رقم ١٨ إليه ، ولم يترتب على إغفاله إخلال
بحقه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى
بإبطال إجراءات ربط الضريبة تأسيساً على
عدم توجيه النموذج رقم ١٨ لا يكون مطابقاً
للقانون .

(القضية رقم ٣٠٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٢

٩ من مارس ١٩٦١

نقص : طعن ؛ إجراءاته ، إعلانه .

« أما طلب ندب خير لفحص دفاتر البنك فهذا
معناه أنه يرغب في خلق دليل له ، الأمر الغير
جائز قانوناً ، إذ عليه وحده عبء الإثبات أولاً
وقد عجز عن ذلك » ، وجرى قضاء هذه المحكمة
على أن الاستدلال على التاجر بدفاته ليس حقاً
مقررراً لحصم التاجر واجباً على المحكمة انالته إياه
مق طلبه ، بل إن الشأن فيه — بحسب نص
المادة ١٧ من القانون التجاري — أنه أمر
جوازي للمحكمة إن شاءت أجابته إليه ، وإن شاءت
أطرحته ؛ وكل أمر يجعل القانون فيه للقاضي خيار
الأخذ والترك فلا حرج عليه إن مال لجانب دون
الآخر من جانبي الخيار ولا يمكن الادعاء عليه في
هذا بمخالفته القانون . كما جرى على أنه وإن كانت
المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تميز للخصم أن
يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في
الدعوى تكون تحت يده إذا توافرت إحدى
الأحوال الثلاث الواردة فيها ، إلا أن الفصل في
هذا الطلب باعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك
لقاضي الموضوع ، وللمحكمة الموضوع بما لها من
سلطة التقدير أن تطرح طلب تقديم الدفاتر
التجارية أو الإحالة على التحقيق متى كانت قد
كونت عقيدتها في الدعوى من الأدلة التي اطمأنت
إليها . ومردود في الشق الثاني بأن تقدير ما إذا
كانت الورقة التي يراد اعتبارها مبدأً ثبوت بالكتابة
من شأنها أن تجعل الأمر المراد إثباته قريب
الاحتمال أو لا تجعله ، هو اجتهاد في فهم الواقع
يستقل به قاضي الموضوع متى أقام قضاؤه على
استخلاص سائغ .. » .

(القضية رقم ٣٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

المبدأ القانوني :

إذا كان الطاعن لم يودع قلم كتاب محكمة النقض أصل ورقة إعلان الطعن إلى المطعون عليه خلال الأجل المحدد لذلك في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، فإن تخلفه عن القيام بهذا الإجراء الجوهرى يستتبع عدم قبول الطعن . ولا يغير من ذلك وصول أصل ورقة الإعلان إلى قلم الكتاب بالبريد فى الميعاد ، ذلك أن مراد الشارع هو أن يتم الإيداع بحضور الطاعن ، أو من ينبيه عنه قانوناً أمام الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض ، صيانة لإجراءات الطعن من العبث وإبعاداً لها عن المظان والشبهات .
(القضية رقم ٤١٩ لسنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٣

١٦ من مارس ١٩٦١

نقض : طعن ؛ إجراءاته ، إيداع صورة الحكم الابتدائى .

المبدأ القانوني :

المادة ٢٩ مرافعات معدلة بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ صريحة فى أنه يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير صورة من الحكم المطعون فيه ، مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه إن كانت أعلنت ، وصورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه .

ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه

أحال إلى الحكم الابتدائى فى أسبابه ، فإن تقديم صورة طبق الأصل منه تكون إجراء جوهرىاً يترتب على إغفاله سقوط الطعن ، ويجب على الطاعن أن يودع ملف الطعن صورة رسمية من الحكم الابتدائى الذى أصبح بمقتضى الإحالة وكأنه جزء من الحكم المطعون فيه مكمل له ، وإذ هو لم يفعل فإن الطعن يكون غير مقبول .

(القضية رقم ٤٥٢ لسنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة)

٢١٤

١٦ من مارس ١٩٦١

- أ - نقض : طعن ، إجراءاته ؛ ميعاد إيداع ، أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة .
ب - تضامن : سلبى ؛ إيجابى ، مدنى م ٢٨٥ .
ج - ترك الخصومة : لا يحس الحق المرفوع به الدعوى .

المبادئ القانونية :

١ - ميعاد إيداع أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة بحسب المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، لا يبدأ إلا من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لإعلان الطعن ، فإذا كان للطاعن الحق فى إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد الأخير ، فإن ميعاد الإيداع لا يبدأ فى هذه الحالة إلا من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد أصلاً للإعلان مضافاً إليه ميعاد المسافة .

٢ - تفسير القواعد الخاصة بالتضامن السلبى والإيجابى منوط بفكرتين هما وحدة الدين ، وتعدد الراو بط . ومن مقتضى الفكرة

مقصوراً على رابطة دون غيرها ، وكل هذا تطبيق لما نصت عليه المادة ٢٨٥ من القانون المدني .

٣ — ترك الخصومة على ما تقرره المادة ٣١٠ من قانون المرافعات لا يمس الحق المرفوع به الدعوى .

المحكمة

« .. وحيث إن هذا الدفع غير صحيح : ذلك أن المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ، كانت توجب على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه الطعن إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن ، كما كانت المادة ٤٣٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون المذكور توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن ؛ ولما صدر القانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ منشأً لنظام دوائر فحص الطعون ، عدل حكم هاتين المادتين وأضاف مادة جديدة برقم ٤٣٢ مكررة تنص بأنه : « إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ، يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن ، ويعلن الطاعن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه الطعن إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة ، وذلك في الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة .. وعلى الطاعن أن يودع خلال الخمسة الأيام التالية لاتقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة بشرح أسباب الطعن المبينة في التقرير » .

ثم صدر القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ،

الأولى في التضامن السلي أن يكون كل من المدينين المتضامنين ملتزماً في مواجهة الدائن بالدين كاملاً غير منقسم ، والدائن أن يوجه مطالبته إلى من يختاره منهم على انفراد ، أو إليهم مجتمعين ؛ وإذا وجهها إلى أحدهم ولم يفلح في استيفاء الدين منه كله أو بعضه ، فله أن يعود لمطالبة المدينين الآخرين أو أى واحد منهم يختاره بما بقي من الدين . كما أن له إذا ما طالبهم مجتمعين أمام القضاء أن يتنازل عن بعضهم ويحصر مطالبته بجملة الدين في أحدهم ، أو في بعضهم ؛ دون أن يسوغ لهؤلاء أن يطالبوه باستئصال حصة من حصل التنازل عن مطالبته منهم .

ومن مقتضى الفكرة الثانية أن كل مدين تربطه بالدائن رابطة مستقلة ومتميزة عن الروابط التي تربط المدينين الآخرين بهذا الدائن ، فإذا شابت رابطة أحد المدينين المتضامنين بالدائن عيوب خاصة بها مع بقاء الروابط الأخرى التي تربط هذا الدائن بالمدينين الآخرين سليمة ؛ فإن عيوب رابطة منها لا تتعداها إلى رابطة أخرى ، وإذا زال الالتزام بالنسبة للدين الذي اعترى رابطته الفساد ، فإن زوال الالتزام لا يمس التزام المدينين الآخرين فيظل كل واحد منهم ملتزماً قبل الدائن بالدين بأسره ، ويكون للدين الذي تعيبت رابطته وحده الحق في التمسك بالدين الذي شابت رابطته ، ولا يكون له أن يطالب باستئصال حصة المدين الذي تعيبت رابطته ، فهذه الحصة لا تستئزل مادام الدين

فقتل نص المادة ٤٣٢ مكررة في المادة ١١ منه مع تغيير طفيف في الصياغة لا يؤثر على المعنى ، ومفاد ما تقدم أن ميّعاد إعلان الطعن وميّعاد الإيداع كانا أصلاً وقبل صدور القانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ، يبدأ من تاريخ الطعن ، وكان محدداً للأول خمسة عشر يوماً ، وللثاني عشرون يوماً ؛ ثم عدل المشرع في هذين الميّعين فجعل ميّعاد الإعلان خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ إحالة الطعن من دائرة الفحص إلى هذه الدائرة ، وميّعاد الإيداع خمسة أيام تبدأ من تاريخ انقضاء الميّعاد السابق المحدد للإعلان ، وبقي الحال كذلك في ظل القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ولما كان المشرع ، وهو منزه عن العيب ، عند إصداره القانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ على بينة بما كان عليه الوضع القائم إذ ذاك من تحديد مبدأ واحد لاحتساب كل من ميّعاد الإعلان وميّعاد الإيداع ، فإن تغييره في هذا الوضع بنصوص صريحة لا يمكن أن يفسر إلا بأنه تعمد العدول عنه ، وأراد أن يجعل لميّعاد الإيداع بدايداً مختلف عن بداية ميّعاد الإعلان . ولما كان ميّعاد الإيداع بحسب صريح نص المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، لا يبدأ إلا من تاريخ انقضاء الميّعاد المحدد للإعلان ، فإنه إذا كان للطاعن الحق في إضافة ميّعاد مسافة إلى الميّعاد الأخير طبقاً لنص المادة ٢١ مرافعات ، فإن ميّعاد الإيداع المحدد له خمسة أيام لا يبدأ في هذه الحالة إلا من تاريخ انقضاء الميّعاد المحدد أصلاً للإعلان ، وهو خمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة مضافاً إليه ميّعاد المسافة الذي يستحقه الطاعن ، ذلك أن ميّعاد المسافة يعتبر في هذه الحالة مكملًا لميّعاد الإعلان ، ويتكون من مجموعهما ميّعاد واحد هو ميّعاد الإعلان .

وغير صحيح القول بأن ميّعاد الإيداع ظل

بعد صدور القانون ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ مستقلاً عن ميّعاد الإعلان ، وغير مترتب عليه ، وأنه لا يزال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ صدور قرار الإحالة كما كان عشرين يوماً تبدأ من تاريخ الطعن في ظل المادة ٤٣٢ مرافعات قبل صدور القانون سالف الذكر ؛ ذلك أنه فضلاً عن مخالفة هذا القول لصريح نص المادة ٤٣٢ مكررة مرافعات ، التي نقل الشارع نصها إلى المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن الأخذ به يؤدي إلى استحالة حصول إيداع ورقة إعلان الطعن في ميّعاد العشرين يوماً التالية للإحالة ، في حالة ما إذا كان المطعون ضده المطلوب إعلاناً يقيم في مناطق الحدود أو في الخارج ، وكان للطاعن بسبب ذلك أن يضيف إلى ميّعاد الإعلان ميّعاد مسافة يصل أحياناً إلى مائة وخمسين يوماً طبقاً للمادة ٢٢ مرافعات . وقد تفادى المشرع هذه النتيجة عند جعل ميّعاد الإيداع لا يبدأ إلا من تاريخ انقضاء ميّعاد الإعلان بحسب ما فيه ميّعاد المسافة ، ولا محل للتحدى بما ورد في المذكرة التفسيرية للقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ في تعليقها على المادة ٤٣٧ مرافعات المقابلة للمادة ١٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، والتي تحظر على قلم الكتاب قبول مذكرات أو أوراق بعد انقضاء المواعيد المحددة لها ، من عبارات تتم عن أن ميّعاد إيداع المذكرة الشارحة هو العشرون يوماً التالية لقرار الإحالة ، ذلك أنه من المقرر أن المذكرة الإيضاحية لقانون ما لا يمكن أن تعدل نصاً صريحاً فيه ، وإنما تقتصر مهمتها على تفسير ما غمض من نصوصه على أن ما ورد في المذكرة صحيح في الأحوال العادية التي لا يستحق فيها الطاعن ميّعاد مسافة يزداد على ميّعاد الإعلان ، ولعل هذه الأحوال هي التي تعنيها المذكرة .

« .. وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه

جاء بأسباب الحكم للطعون فيه ما يلي :
 « حيث وان يكن التعاقد قد جاء في الأصل مع البائعين محمد عبد الله مجدى ، للطعون عليه الأول ، ومحمود حموده بطريق التضامن طبقاً لنص البند العاشر من عقد البيع . ويجرى نصه بالآتى :
 « البائعون يضمنون بعضهم بعضاً بوجه التضامن والتكافل في تقاذ عقد البيع وجميع الاشتراطات المدونة به ، ويعترفون بأن لكل منهم الحق في سحب النقود من المشتري — الطاعن — انفرادياً ، وكذا تحديد سعر الأقطان المذكورة ؛ وكل ما يجريه أحدهم إفرادياً بشأن هذا العقد يكون سارياً على الآخرين بدون معارضة منهم » . كما نص على التضامن والتكافل في سندات المديونية بين الدينين ، ثم بينهم وبين الضمان ، إذ جاء في السند الإذنى المؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٠ وهو يوم تحرير عقد البيع ما يأتى : « نحن الموقعين على هذا محمد عبد الله مجدى ومحمود حموده في آخر أكتوبر سنة ١٩٥٠ ندفع بموجب هذه الكميالة بالتضامن والتكافل إلى وتحت إذن حضرة بطرس كامل عوض المبلغ المرقوم أعلاه وقدره ستة آلاف جنيه .. الخ وهناك إمضاء لكل من الدينين » وفي آخر السند العبارة الآتية :
 « نحن الموقعين على هذا داود سليمان الجزار ومحمد حشمت ضمنا محمد عبد الله مجدى ومحمود حموده في سداد مبلغ ستة آلاف جنيه ضمان تضامن وتكافل وحضور وعزوم وإلزام بحيث إذا تأخروا في السداد الضامين الغارمين ملزمين بالدفع فوراً بدون ارتكاب على مضمونيتي وإمضاء الضامين .
 وبمثل هذا النص جاءت عبارة السندات الإذنية جميعها — أن يكون الضمان منصوباً عليه من الدينين ومنهما والضامين ضمان تضامن وتكافل ..

إلا أنه تبين .. أن الحاضر عن المدعى قال في حضور للطعون عليهما الأول والثانى : « إن طلباتى ضد المدعى عليه الأول — المطعون عليه الأول — بصفته مديناً والمدعى عليهما الثالث والرابع ضامين متضامين حسب العريضة وسندى في ذلك البند العاشر من العقد الذى ينص على التضامن » ومفاد ذلك أن الطاعن قد عدل أمام المحكمة الابتدائية طلباته قبل المطعون عليه الأول وفي مواجهته وبمقتضى هذا التعديل طلب إلزامه بجميع الدين المطالب به في صحيفة الدعوى مستنداً في ذلك إلى البند العاشر من عقد البيع وهو البند الذى ينص صراحة على تضامن البائعين في تقاذ جميع شروط العقد وفي التزامهما بالمبالغ التى يقبضانها أو يقبضها أحدهما من المشتري ، وقد فهمت محكمة أول درجة طلبات الطاعن المعدلة قبل المطعون عليه الأول على هذا النحو وأصدرت حكماً في نفس الجلسة التى جرى فيها هذا التعديل على أساس التزام المطعون عليه الأول بكامل الالتزام بصفته مديناً متضامناً فيه وليس على الأساس الذى ذكره الحكم المطعون فيه وقد أصر الطاعن على طلباته المعدلة تلك أمام محكمة الاستئناف في المذكرة المقدمة منه إليها جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ والمقدمة صورة رسمية منها بملف الطعن .

« وحيث إن الطاعن ينعى . الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم قرر أن الطاعن تنازل عن العقد المطعون فيه وهو عقد ١٧ فبراير سنة ١٩٥٠ ، وبنزوله عنه قد أنهى إجراءات دعوى التزوير وأصبحت الدعوى قائمة في مواجهة مدين واحد لا يصح أن يطالبه الطاعن إلا بنصيبه في الدين ومقداره النصف ، لأن التنازل تسليم بأن السند غير صحيح بالنسبة لمحمود حموده أى إبراء له

المدينين المتضامنين بالدين مجتمعين أو منفردين ، ويراعى في ذلك ما يلحق رابطة كل مدين من وصف يعدل من أثر الدين ، ولا يجوز للمدين الذى يطالبه الدائن بالوفاء أن يحتج بأوجه الدفع الخاصة بغيره من المدينين .. » . ولما كان الثابت أن الطاعن وجه مطالبته إلى البائعين المتضامنين : « المطعون عليه الأول ومحمود حمود ، » ثم تنازل عن محاصمة الثانى وقصر مطالبته على الأول بكل الدين وذلك بعد أن طعن الثانى بالتزوير في توقيعه على عقد البيع فإن المطعون عليه الأول يكون ملتزماً بالدين كله قبل الطاعن ، ولا يسوغ له الاحتجاج ببطلان الالتزام بالنسبة للمدين الآخر ، أو بانعدام هذا الالتزام ما دام التزامه هو صحيحاً لأن هذا الدفاع خاص بهذا المدين ، وليس لأحد غيره أن يتمسك به .

قد أخطأ الحكم المطعون فيه أيضاً إذ طبق أحكام الإبراء على صورة الدعوى ، ذلك أن الطاعن . . لم يرى البائع الآخر « محمود حمود » من الدين ، ولم يتنازل عن حقه قبله ، على خلاف ما قرره الحكم ، وإنما أعلن تنازله مؤقتاً عن مخاصمته حافظاً لنفسه الحق في الرجوع عليه بالتضمنات ؛ وترك الخصومة على ما تقرره المادة ٣١٠ مراقعات لا عس الحق المرفوعة به الدعوى .

(القضية رقم ٥٨٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٥

١٦ من مارس ١٩٦١

عمل : التوفيق وتحكيم في منازعته ، نقابة ، رئيسها ، يمثل الأعضاء .

من النصف ، وكذلك الحال بالنسبة للكفلاء طبقاً لنص المادة ٧٧٦ مدنى . . ذلك أنه يناط تفسير القواعد الخاصة بالتضامن السلبى والإيجابى بفكرتين : هما فكرة وحدة الدين ، وفكرة تعدد الروابط . ومن مقتضى الفكرة الأولى في التضامن السلبى أن يكون كل من المدينين المتضامنين ملتزماً في مواجهة الدائن بالدين كاملاً غير منقسم ، والدائن أن يوجه مطالبته إلى من يختاره منهم على انفراد ، أو إليهم مجتمعين وإذا وجهها إلى أحدهم ولم يفلح في استيفاء الدين منه كله أو بعضه ، فله أن يعود لمطالبة المدينين الآخرين ، وأى واحد منهم يختاره بما بقى من الدين ، كما أن له إذا ما طالبهم مجتمعين أمام القضاء أن يتنازل عن بعضهم ، ويحصر مطالبته بجملة الدين في أحدهم أو في بعضهم دون أن يسوغ لهؤلاء أن يطالبوه باستئزال حصة من حصل التنازل عن مطالبته منهم .

ومن مقتضى الفكرة الثانية أن كل مدين تربطه بالدائن رابطة مستقلة ومتميزة عن الروابط التى تربط المدينين الآخرين بهذا الدائن ، فإذا شابت رابطة أحد المدينين المتضامنين عيوب خاصة بها ، مع بقاء الروابط الأخرى التى تربط الدائن بالمدينين الآخرين سليمة من العيوب ، فإن عيوب رابطة معينة لا تتمدها إلى رابطة أخرى . وإذا زال الالتزام بالنسبة للمدين الذى اعترى رابطته الفساد ، فإن زوال هذا الالتزام لا يمس التزام المدينين الآخرين فيظل كل واحد منهم ملتزماً قبل الدائن بالدين بأسره ، ويكون للمدين الذى تعبت رابطته وحده الحق في التمسك بالعيب الذى شاب رابطته ، ولا يكون له أن يطالب باستئزال حصة المدين الذى تعبت رابطته ، فهذه الحصة لا تستئزل ما دام العيب مقصوراً على رابطة دون غيرها ؛ وكل هذا تطبيق لما نصت عليه المادة ٢٨٥ من القانون المدنى من أنه : « يجوز للدائن مطالبة

المبدأ القانوني :

المادة الثالثة من القانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢
مطلقة وصريحة في أن العمال المنتمين إلى نقابة
يمثلهم في طلباتهم ومنازعاتهم رئيس نقابتهم
دون تفصيل أو تخصيص . فإذا كان الطاعنون
ينتمون إلى نقابة وكانت هذه النقابة لم تمثلهم
في النزاع ، فإن القرار المطعون فيه إذ قضى
بعدم قبول النزاع شكلا ، لا يكون قد خالف
القانون .

المحكمة

.. المادة الثالثة من القانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢
جاءت مطلقة وصريحة لا تحتمل اللبس في أن العمال
المنتمين للنقابة إنما يمثلهم في طلباتهم ومنازعاتهم
رئيس نقابتهم دون تفصيل أو تخصيص ، فقد
نصت على أنه إذا كان الطلب من العمال وجب
تقديمه من رئيس النقابة التي ينتمون إليها ، فإن لم
يكونوا منتمين إلى نقابة وجب أن يقدم من أغلبية
العمال الذين لهم شأن في النزاع ، ولعل الشارع
يهدف من وراء ذلك إلى تنظيم صفوف العمال
واحترام إرادة المجموع الذي تمثله النقابة ، وخضوع
الأقلية لرأي الأغلبية محافظة على وحدتهم وخيرهم ؛
ولما كان من المسلم به من جانب الطاعنين أنهم
ينتمون إلى نقابة مستخدمى الشركة وأن النقابة لم
تمثلهم في هذا النزاع فإن القرار المطعون فيه لا يخالف
فيه للقانون .

(القضية رقم ٢٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٦

١٦ من مارس ١٩٦٠

- ١ — إعلان : موطن المعلن إليه غير معلوم .
ب — تجزئة : موضوع غير قابل لها ؛ تقض ، طعن ،
إعلانه .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كانت ورقة الإعلان لم تشمل
على آخر موطن معلوم للمعلن إليه في مصر
أو في الخارج ، وهو بيان تستلزمه الفقرة ١١
من المادة ١٤ من قانون المرافعات لصحة
الإعلان في النيابة حتى تستطيع النيابة الاهتداء
إليه ، ولتراقب المحكمة مدى ما استنفذ من
جهد في سبيل التحري عن موطنه ، فإن إغفال
ذلك يترتب عليه بطلان الإعلان .

٢ — إذا كانت الدعوى التي فصل فيها
الحكم المطعون فيه هي مناقضة في قائمة توزيع
مؤقتة ، وكان الفصل في هذه القائمة على نحو
ما تتأثر به القائمة في جملتها وفيما انطوت عليه
من تخصيص لحصص الدائنين في التوزيع ،
كما قد تتأثر به حقوق غيرهم من الدائنين
الذين لم يلحقهم التوزيع وكذلك حقوق المدين ؛
ولا يتصور أن تكون المناقضة صحيحة
في حق بعض هؤلاء ، وغير صحيحة في حق
الباقين ، فإن النزاع على صورته هذه يكون
غير قابل للتجزئة ، ومن ثم فإن بطلان
الطعن بالنسبة إلى بعض المطعون عليهم الذين
لم يصح إعلانهم يترتب عليه عدم قبوله بالنسبة
إلى الباقين .

(القضية رقم ٤٩٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٧

١٦ من مارس ١٩٦١

حكم : بياناته ، اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية .

المبدأ القانوني :

إن بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية هو بيان جوهري من بيانات الحكم أسوة بأسماء القضاة الذين أصدروه وعلى منزلة سواء .

إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٤٩ مرافعات على أنه : يجب أن يبين في الحكم .. أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته ، وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان ، ونصت الفقرة الثانية على أن : عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ، وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ، يترتب عليه بطلان الحكم . ولا يغني عنه ، ذكر اسم عضو النيابة الذي حضر المرافعة أو تلاوة الحكم ، لأن هذا البيان في دياجة الحكم لا يدل بذاته على أن هذا العضو هو الذي أبدى الرأي في القضية ، مالم يفصح الحكم عن ذلك . وينبني على إغفاله بطلان الحكم ، وهو بطلان من النظام العام يستصحب الحكم ويلزمه ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وفي أي وقت أمام محكمة النقض . وللحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ، ولا يصححه تقديم صورة طبق الأصل من مذكرة النيابة ثابت فيها أن عضو النيابة

الذي حضر تلاوة الحكم ، هو بذاته صاحب الرأي في القضية .

(القضية رقم ١ سنة ٢٨ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٢١٨

٢٣ من مارس ١٩٦٠

أ - بيع : صوري ، الطعن بالصوربة المطلقة .
ب - خلف عام : غير . انصراف أثر التصرف البات غير المضاف إلى ما بعد الموت إلى الخلف العام . عدم اعتباره من الغير بالنسبة له .

ج - نقض : طعن ، أسبابه ، سبب جديد .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان يبين من الوقائع التي أثبتتها الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أقروا بصدور البيع فعلا من البائع ، وانحصر النزاع في شخص المشتري دافع الثمن ؛ إذ تمسكوا بأنه هو مورثهم ، بينما تمسكت المطعون عليها بظاهر العقد ، وأنها هي التي قامت بأداء الثمن . فإن هذا النزاع القائم حول شخصية المشتري لا يستقيم معه القول بأن العقد منعدم لصوريته صوربة مطلقة .

٢ - إذا كان الطاعنون ، وهم خلف عام لمورثهم ، ولا يعتبرون من الغير بالنسبة للتصرف المطعون فيه وهو تصرف بات غير مضاف إلى ما بعد الموت ، فإنهم لا يملكون من وسائل الإثبات قبل المتصرف إليها - المشتري - إلا ما كان يملكه مورثهم في صدد منازعته لها في ملكيتها الثابتة لها بالعقد المسجل .

٢٢٠

٢٠ من مارس ١٩٦١

اختصاص : نوعى ، تعلقه بالنظام العام ، امتناع الاتفاق على ما يخالفه .

المبدأ القانونى :

عدم الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ، ويجوز الدفع به فى أى حالة كانت عليها ؛ وهو لا ينعقد باتفاق الخصوم ولكن بقيام موجه فى القانون . فإذا كانت الطاعنات قد دفعن بعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى لأن قيمة الحصة المتنازع عليها تجاوز ٢٥٠ جنيتها ، ورد الحكم بأن المدعى قد قدر دعواه بمبلغ ٧٠ جنيتها ، ولم يعترض المدعى عليهن على هذا التقدير ، وبذلك يكون الطرفان قد قبلتا اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظرها ؛ فإن ما انتهى إليه الحكم يعتبر تقريراً قانونياً خاطئاً أدى بالحكم إلى القصور فى استظهار عناصر الدفع ومقوماته الموضوعية والقانونية بتقدير قيمة الدعوى ، وبيان مدى اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظرها مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة النزاع .

(القضية رقم ١٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢١

٣٠ من مارس ١٩٦١

إعلان : الشخص الذى يوجه إليه ، الإعلان فى مواجهة النيابة .

المبدأ القانونى :

إعلان الأوراق القضائية فى النيابة بدلا

٣ - متى كان الطاعنون لم يتمسكوا لدى محكمة الموضوع بوجود مانع أدبى يسوغ الإثبات بغير الكتابة ، فلا يجوز لهم أن يثيروا هذا الدفاع الجديد لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٤٥٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٩

٢٣ من مارس ١٩٦٠

نزع ملكية : تعويض ، تقديره .

المبدأ القانونى :

وضع المشرع فى المادتين ١٣ ، ١٤ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ، المعدل بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٣١ ، قواعد خاصة يجب التزامها فى تقدير ثمن العقارات التى تنزع ملكيتها للمنافع العامة ؛ فنص فى المادة ١٣ على أن يقدر ثمن العقار فى حالة نزع ملكيته بدون مراعاة زيادة القيمة الناشئة أو التى يمكن أن تنشأ من نزع الملكية ، أما إذا كان نزع الملكية مقصوراً على جزء منه ، فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وبين قيمة الجزء الباقى منه للمالك ، ونص فى المادة ١٤ على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان بحيث لا يجوز أن يزيد المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته فى أى حال عن نصف القيمة التى يستحقها المالك .

(القضية رقم ٦٩ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

التوسع في مفهوم هذا الاستثناء . ولما كان ذلك وكانت دعوى الشفعة تنتهي بصدور الحكم فيها ، فإنه لا يشترط لقبول الدعوى التي ترفع بطلب سقوط حكم الشفعة اختصاص البائع فيها .

٢ - لما كان الحكم بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع للعين المشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الثمن ، وكانت الدعوى بطلب سقوط حكم الشفعة هي في حقيقتها بمثابة طلب فسخ سند التمليك ، فإن قيمتها تقدر باثنين المقدّر بالسند ، وهو حكم الشفعة ، عملاً بالمادة ٣٧ من قانون المرافعات .

٣ - تعدد الطلبات في دعوى واحدة ، لا يمنع المحكمة من قبول ما تختص بنظره منها .

المحكمة

« .. وحيث .. أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض هذا الدفع على أمرين أولهما أن الدعوى رفعت بطلب سقوط ثلاثة أحكام نهائية في الشفعة ، وهو طلب مجهول القيمة ولا عبء بقيمة ثمن العقارات المشفوع فيها الصادر بها الحكم النهائي في تقدير قيمة الدعوى ؛ والثاني أن أحكام الشفعة المطلوب الحكم بسقوطها صدرت عن المحكمة الابتدائية فهي المختصة بطلب بطلانها ، وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح . لأن الحكم بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع للعين المشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الثمن والدعوى بسقوط حكم الشفعة هي في حقيقتها بمثابة طلب فسخ سند التمليك

من إعلانها لشخص أو في محل إقامة المعلن إليه ، إنما أجاز القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام طالب الإعلان بالتحريات الكافية التي تلزم كل باحث مجد للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه ؛ وإذن فمضى كأن الثابت أن المطعون عليه كان متخذاً له في الاستئناف محلاً مختاراً ، وأن الطاعنة ذكرت في تقرير الطعن محل إقامته ، وبعد أن صدر قرار الإحالة طلبت إعلان ورثته في عنوان لا أصل له في الأوراق ، ولما وردت بغير إعلان لجأت الطاعنة مباشرة إلى إعلانهم بالطعن في النيابة بحجة أنه غير معلوم لهم محل إقامة بالجمهورية ، دون أن تبذل أي جهد في سبيل الاهتداء إلى محل إقامة المطلوب إعلانهم ، فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً .

(القضية رقم ١٢٠ لسنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٢

٣٠ من مارس ١٩٦١

١ - شفعة : اختصاص البائع والمشتري .

ب - حكم الشفعة : دعوى ، سقوطه ، قيمتها .

ج - دعوى : تعدد الطلبات فيها .

المبادئ القانونية :

١ - وجوب اختصاص البائع والمشتري في دعوى الشفعة بإجراء أوجبه القانون على خلاف الأصل الذي يقضى بأن المدعى حر في توجيه دعواه إلى من يشاء ، فلا يجوز

المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والمحال الصناعية والتجارية .

وتحديداً رسوم البلدية على الملاهي على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول ، وبواقع ١٠٪ من القيمة الأصلية لهذه التذاكر ، لا دلالة فيه على أن عبء الإلزام بها يقع على الجمهور وإنما هو مجرد معيار اتخذ الشارع أساساً لحسابها ، كما اتخذ بالنسبة إلى سائر المحلات من أهمية النشاط ، ومن القيمة الإيجارية ، ومن الإنتاج الفعلي ، ومن القوى المحركة ، معايير أخرى .

٢ — نصوص المرسوم بقانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ صريحة في أن ضريبة الملاهي يقع عبء الإلزام بها على الجمهور ، ولما كانت رسوم الملاهي لا تعتبر من قبيل الرسوم والضرائب الإضافية بالنسبة لضريبة الملاهي ، بل هي مستقلة ومتميزة عنها ومن ثم فهي لا تأخذ حكمها ولا تتبعها .

المحكمة

« .. وحيث .. أنه بالرجوع إلى القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية ، يبين أنه خول المجالس البلدية ، كل منها في دائرة اختصاصه وبمذ مصادقة وزير الصحة العمومية ، سلطة فرض رسوم على المحال العمومية والأندية والمحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والمحال الصناعية والتجارية ومحال بيع المشروبات الروحية وعلى الملاهي وغيرها ونص في المادة ٢٣ منه على أنه ، تعين بمرسوم القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم وطريقة التظلم منها وكيفية

وتقدر قيمتها بالثمن المقدّر بالسند عملاً بالمادة ٣٧ مرافعات ولا يغير من ذلك أن دعاوى الشفعة كانت قد رفعت أصلاً أمام المحكمة الابتدائية إذ العبرة في تقدير دعوى سقوط الشفعة المحكوم بها تكون بالثمن الذي حدده حكم الشفعة .

« وحيث إن الدعوى الحالية تضمنت طلبات متعددة ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة مستقلة بعضها عن بعض ، فإن التقدير يكون باعتبار قيمة كل منها على حدة عملاً بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٤١ مرافعات ؛ ولما كان كل من طلبى سقوط الحق في الشفعة المحكوم فيها في كل من القضيتين .. هو ١١٧ ج ١٥٦ ج .. على التوالي ، أى لا تتجاوز قيمته ٢٥٠ ج ، فإن محكمة المواد الجزئية تكون هي المختصة بالحكم ابتدائياً بهما عملاً بأحكام المادة ٤٥ مرافعات ، بما كان يتعين معه على محكمة الدرجة الثانية أن تقضى بقبول الدفع بعدم الاختصاص بالنسبة للطلبين سالفى الذكر .

(القضية رقم ٢٥٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٣

٣٠ من مارس ١٩٦١

١ — ضريبة ملاهي : عبء الإلزام بها .

ب — رسوم ملاهي : عبء الإلزام بها ، رسوم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ .

المبادئ القانونية :

١ — رسوم البلدية على الملاهي إنما يقع عبء الإلزام بها على أصحاب محال ، الفرجة والملاهي ومستغليها ، لا على روادها من أفراد الجمهور ؛ شأنها في ذلك شأن سائر رسوم البلدية على المحال العمومية وغيرها من

والملاهي بأسيوط ، ونص في المادة الأولى منه على أنه : « يعدل الرسم البلدى على محال الفرجة والملاهي بأسيوط وبصير هذا الرسم بواقع ١٠ ٪ من القيمة الأصلية لتذاكر الدخول ولو كان صرفها بالمجان أو بثمان مخفض » .

وباستقراء هذه النصوص يبين أن رسوم البلدية على الملاهي إنما يقع عبء الالتزام بها على أصحاب « محال » الفرجة والملاهي ومستغليها لا على روادها . . . وعبرة « الثمن الأصلي » إن هي إلا وصف أو قيد يدل بمفهومه على أن الشارع قصد به حصر وعاء الرسوم ، والتنبيه إلى أنه لا يدخل في حسابها ما عساه أن يكون قد أضيف إلى هذا الثمن من ضرائب ورسوم أخرى مما يلتزم به الجمهور ، أو ينتقل عبؤه في النهاية إليه .

كما لا يغير من هذا النظر كون ضريبة الملاهي وكذلك رسوم الملاهي في مدينة الإسكندرية يقع عبء الالتزام بها على الجمهور ، ذلك أن نصوص المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ صريحة في أن ضريبة الملاهي يتحملها الجمهور . وكانت هذه النصوص تحت نظر الشارع عند وضع مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ولم ينقل عنها ، ورسوم الملاهي لا تعتبر من قبيل الرسوم والضرائب والإضافة بالنسبة لضريبة الملاهي ، بل هي مستقلة ومتميزة عنها ومن ثم فهي لا تأخذ حكمها ولا تتبعها . والقياس على رسوم الملاهي في الاسكندرية لا وجه له لأن القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ استثنى بلدية الاسكندرية من نطاق أحكامه . . « . (القضية رقم ٣٦٩ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

تحصيلها .. ، وأنه « يجوز أن يتضمن الرسوم النص على قواعد مختلفة لحساب أساس الرسوم وكيفية تحصيلها ، على أن يترك لكل مجلس الطريقة التي يرى ملائمتها » .

وإعمالاً لهذا النص صدر مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بتعيين القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه لرسوم ، ونص في المادة الأولى منه على أنه : « تقسم المحال العمومية والأندية والمحال التجارية ومحال بيع المشروبات الروحية بما هو مبين بالبند ١ من المادة ٢٣ المتقدم ذكرها إلى درجات حسب الأهمية بالنسبة لكل منها في البلدة أو القرية ، وتراعى في التقسيم المذكور القيمة التجارية للمكان الذي تشغله ، وتحدد لكل درجة فئة معينة من الرسوم . أما الشئون ومخازن السجاد فيكون تحديد الرسم على أساس ما تتسع له من بضائع . وبالنسبة إلى المحال الصناعية يكون تحديد الرسوم على أساس إنتاجها الفعلي ، فإذا تعذر التحديد على هذا الأساس يكون على أساس القوى المحركة في هذه المحال أو عدد الدواليب أو الآلات أو الأنوال التي تدار فيها ، أو بنسبة مئوية من القيمة التجارية للمكان الذي تشغله ؛ وبالنسبة للمحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة فتسرى عليها أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة إذا كانت من المحال التجارية ، وتسرى عليها أحكام الفقرة الثانية إذا كانت من المحال الصناعية » .

كما نص في المادة الثالثة على أنه : « يكون تحديد الرسوم على الملاهي على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول ولو كان صرفها بالمجان أو بثمان مخفض » . وفي ضوء هذا المرسوم صدر قرار وزير الصحة العمومية ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٦ بفرض رسم بلدى على محال الفرجة

المبدأ القانوني :

إذا صدر الوعد بالجائزة من المطعون عليها بعد إدلاء الطاعن بمعلوماته ، فإن هذا الوعد يخضع في تكييفه للقانون المدني القديم الذي لا يعترف بالإرادة المنفردة باعتبارها منشئة للالتزام ، مما يقتضي الرجوع إلى القواعد العامة لأحكام العقد ، التي توجب أن يتلاقى الإيجاب والقبول ؛ ولما كان التقنين المدني الملغى لم يورد نصاً يحكم الوعد بالجائزة باعتباره صورة من صور الالتزام الناشئ عن الإرادة المنفردة ، ولم يكن من الممكن رد الوعد بالجائزة إلا إلى أحكام العقد التي توجب أن يتلاقى القبول مع الإيجاب السابق عليه ، فإنه يجب التزام هذا النظر .

(القضية رقم ٥٣٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٦

٣٠ من مارس ١٩٦١

- ١ - حكم : قبول مانع من الطعن ، شرطه .
- ب - دعوى : تفسير شرط الواقف ، الحكم الصادر فيها ، حجته .
- ج - تقادم : في الشريعة الإسلامية ، تكييفه .
- د - سماع الدعوى عذر مسوغ له رغم مضي المدة .

المبادئ القانونية :

- ١ - يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم ، أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه به بما لا يحتمل شكاً أو تأويلاً فإذا كان يبين من عقد الاتفاق الموقع من طرفي الخصومة أن الطاعنين احتفظوا بحقهم في

٢٢٤

٣٠ من مارس ١٩٦١

رسوم بلدية : ملاهي ، عبء الالتزام بها ، تحصيلها .

المبدأ القانوني :

عبء الالتزام بالرسم البلدي على الملاهي إنما يقع على أصحابها ومستغليها وليس على روادها من الجمهور ، شأنه في ذلك شأن سائر رسوم البلدية على باقي المحال والعقارات والأشياء المبنية في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

ولا وجه للتحدى بأن مصلحة الأموال المقررة ارتضت تحصيل الضريبة على وجه مخالف للقانون باعتقاد مندوبيها لتذاكر الدخول المبنية عليها قيمة الرسم البلدي المقرر ، ذلك أن هذا الخطأ من جانب المصلحة يفرض وقوعه لا يسقط حقها في المطالبة بفرق الضريبة المستحقة وفقاً للقانون . ولا يجوز الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبنية في القانون ، وقد أوجبت المادة ١٢ من المرسوم بقانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ على المستغلين لمحال الفرجة والملاهي تكملة كل فرق بالنقص يتضح بين المستحق من الضريبة وما حصل منها فعلاً .

(القضية رقم ٤٣٣ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٥

٣٠ من مارس ١٩٦١

الالتزام : مصادر ، الإرادة المنفردة ، الوعد بجائزة

الطعن بالنقض الذي رفعوه عن الحكم المطعون فيه ، وأن المطعون عليهم قبلوا هذا التحفظ بحيث إذا نقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعنين التزم المطعون عليهم بالتخلي فوراً عن الأراضى التي تسلموها ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن لهذا السبب يكون في غير محله .

٢ - الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلاً فيها ولا يستفيد منه باقى المستحقين .

٣ - إنه وإن كانت الشريعة الإسلامية لا تعترف بالتقادم المكسب أو المسقط وتقضى ببقاء الحق لصاحبه مهما يطل به الزمن ، إلا أنه إعمالاً لقاعدة تخصيص القضاء بالزمان والمكان ، شرع منه سماع الدعوى بالحق الذى مضت عليه المدة ، وعدم السماع ليس مبنيًا على بطلان الحق وإنما هو مجرد نهى القضاة عن سماعها قصد به قطع التزوير والحيل . ولما كان المنع من السماع في هذه الصورة لا أثر له على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه ، وإنما يقتصر حكمه على مجرد سماع الدعوى أو عدم سماعها ، فإنه لا يكون في هذا المجال محل لإعمال قواعد التقادم الواردة بالقانون المدنى . ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل تلك القواعد فإنه يكون مخالفاً للقانون .

٤ - الأعداء التي ذكرها الفقهاء مسوغة

لسماع الدعوى رغم مضي المدة وإن جاءت على سبيل المثال ، إلا أن قوامها أن تكون في شتى صورها بحيث يتعذر معها على المدعى إمكان رفع الدعوى ، والاختلاف في تفسير شرط الواقف لا يعد عذراً بهذا المعنى .

وإذا كان الثابت أن المستحقين فريقان : فريق يقول بقصر أيلولة أنصبة العقباء على الاخوة الأحياء ، وفريق يدعيها للأحياء منهم والأموات ، وكان كل فريق قد تمسك بوجهة نظره ولم يسلم للآخر بما يدعيه ، واتفقا على إرجاء توزيع ما اختلفا عليه حتى يفصل فيه القضاء ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن هذا الاتفاق يرتفع به الإنكار للحق المانع من سماع الدعوى به بمضى المدة مع التمكن وعدم العذر الشرعى يكون قد كيف الاتفاق بما لا تحتمله نصوصه .

(القضية رقم ٣٣ سنة ٢٨ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٢٢٧

٣٠ من مارس ١٩٦١

ملء : اختلافها ، استلال الحكم عليه .

المبدأ القانونى :

موافقة الطاعنة النيابة على طلبها رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى استناداً إلى أن الاختصاص ينعقد للمحكمة لا لدائرة من دوائرها ،

<p>الاختلاف . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باختلاف الملة على هذا الاعتبار وحده فإنه يكون مشوباً بفساد الاستدلال .</p> <p>(القضية رقم ٣٦ سنة ٢٨ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .</p>	<p>لا ينطوى على اعتراف من جانبها باختلاف الملة بينها وبين زوجها المطعون عليه ، وتسليمها باختصاص دائرة الأحوال الشخصية للمسلمين بنظر الدعوى ، ولا يبنى عليه حتماً وبطريق التضمن واللزوم تسليمها بهذا</p>
---	---

قضاء المحكمة الإدارية العليا

٢٢٨

٦ من يناير ١٩٦٢

موظف : تثبيته ، مدة خدمة سابقة ، حسابها في المعاش .

المبدأ القانوني :

طلب الموظف احتساب مدة خدمته التي قضاه في مصلحة البلديات مشتركا في صندوق الادخار قبل نقل وظيفته إلى الباب الأول في الميزانية ، يجب فيه مراعاة الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لرد المكافأة أو تقسيطها ، واعتبار هذا الميعاد ميعاد سقوط يجرى من تاريخ إبلاغ الموظف بقرار التثبيت .

المحكمة

« ومن حيث إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ قد أجاز تثبيت الموظفين المعينين على اعتمادى تنفيذ المشروعات والتفتيش المالى والمستخدمين والمنقولة وظائفهم إلى الباب الأول من الميزانية إذا كانوا قد اشتركوا في صندوق الادخار قبل قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٦ من يناير سنة ١٩٥٣ القاضى بوقف تثبيت موظفي الحكومة كما احتفظ لهم بدرجاتهم وماهياتهم واقديمتهم واعتبر من كان مشتركا في صندوق الادخار مثبتاً عند نقله إلى خدمة الحكومة .

« ومن حيث إنه استناداً إلى هذه القاعدة التنظيمية العامة ، كان من حق المطعون عليه أن يعتبر مثبتاً من تاريخ اشتراكه في صندوق الادخار ، بشرط أن يراعى الأوضاع والمواقف التي أوجبتها المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية ، بالنسبة إلى رد المكافأة التي سبق للمدعى تسلمها ، مادام معاملاً قرصاً بأحكام المرسوم بقانون المشار إليه .

« ومن حيث إن المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المتقدم الذكر قد نصت في فقرتها الرابعة والخامسة على أنه « إذا كان أحد الموظفين أو المستخدمين السابقين قد أخذ مكافأة وفي هذه الحالة لا تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية ما يستحقه من المعاش أو المكافأة عن مدة خدمته الجديدة وبين رد المكافأة بأكملها في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر أو على أقساط شهرية بشرط أن يقدم طلباً كتابياً بذلك في خلال شهر من تاريخ عودته وبشرط أن لا يقل كل قسط في هذه الحالة عن ربع ما هيته وعندئذ تحسب عليه فوائد التأخير بواقع أربعة في المائة سنوياً . فإذا رد الموظف أو المستخدم المكافأة بأكملها تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية المعاش أو المكافأة طبقاً للقانون الذي اختار المعاملة بمقتضاه » . ثم جرت الفقرة الأخيرة من المادة آتية الذكر بما يأتي : « إذا توفي الموظف أو المستخدم أو فصل من الخدمة قبل رد المبلغ المطلوب تمامه فعند تسوية المعاش أو المكافأة المستحقة له أو للمستحقين عنه لا تحسب له مدة الخدمة التي يرد المكافأة المطلوبة

عنها ما لم يدفعها هو أو المستحقون عنه في ميعاد ستة أشهر من تاريخ تقاعده أو وفاته .

« ومن حيث إن تأخير البت من جانب إدارة المعاشات في الاستمارتين اللتين أعدتهما إدارة البلديات بمقدار فرق الاحتياطي وبمقدار الاحتياطي عن المدة السابقة مباشرة على التثبيت ، ليس من شأنه أن يعنى المدعى من التزام رد المكافأة التي قبضها المدعى عن حسابه في صندوق التوفير في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٦ بمناسبة نقل وظيفته إلى الباب الأول من الميزانية ، أو طلب تقسيط سدادها في ميعادها ، إذا أراد حقاً حساب تلك المدة التي قبض عنها تلك المكافأة ، ذلك أن وزارة المالية لا تملك المجادلة في حساب تلك المدة ، بعد أن أجاز حسابها قرار مجلس الوزراء ، كما أن رد المكافأة لم يكن في ذاته مثار منازعة إذ أوجب كل من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، والمادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ولا غناء في القول بأن الإدارة لم تحدد للمدعى المبالغ التي يلتزم بردها ، لأن هذه المكافأة لم يكن مختلفاً على قدرها ، كما لم يكن مقصوراً بأن مجهل مقدارها من قبضها ، وسقوط حق المدعى في حساب المدة المشار إليها إنما بنى — وفقاً لنص الحكم الذي أورده المادة ٥١ — على عدم رد المكافأة في ميعاد السقوط المنصوص عليه فيها ، لا على عدم رد فروق الاحتياطي أو مقدار الاحتياطي بفرض التسليم جديلاً بقيام منازعة حول هذه الفروق .

« ومن حيث إن هذه المحكمة لا ترى علة لمخالفة الحكم المطعون فيه في الالتفات عن النص الذي تضمنته المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لأن هذا النص يحكم لا يحتاج

فيه لتأويل ، وحكمه عام لا يقبل أى تخصيص ، والمدعى — وهو خاضع للمرسوم بقانون المتقدم الذكر ، كان عليه — إذا طلب أن تحسب له في المعاش مدة خدمته التي قضها في المصلحة البلديات مشتركاً في صندوق الادخار قبل نقل وظيفته إلى الباب الأول من الميزانية — أن يراعى الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥١ المشار إليها لرد المكافأة أو تقسيطها ، وهو ميعاد سقوط يجرى من تاريخ إبلاغه بقرار التثبيت في ٩ من يولييه سنة ١٩٤٩ وهذا الميعاد هو ثلاثة أشهر بالنسبة لرد المكافأة التي قبضها وشهر واحد إذا اختار تقسيطها بشرط أن يطلب ذلك كتابة في الميعاد المذكور ، وكلا الميعادين لم يراعه المدعى فحق عليه تحمل مغبة تقصيره ونتيجة تفريطه وهي إسقاط مدة اشتراكه في صندوق الادخار من المدة المحسوبة له في المعاش .

« ومن حيث إن التحدى بتأخير البت في اعتماد الاستمارتين المشار إليهما والقول بأن التراخي في ذلك إلى ما بعد إحالة المدعى إلى المعاش ، هو الذي فوت عليه تقسيط هذه المكافأة عن المرتب كنص الفقرة الرابعة من المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، هذا الاعتراض برمته لا محل له من الاعتبار : (أولاً) لأن المدعى لم يتقدم أصلاً بهذا الطلب في ميعاد شهر من تاريخ إبلاغه بالتثبيت في ٥ من يولييه سنة ١٩٤٩ ، ولأن تأخير البت في اعتماد استمارتي فروق الاحتياطي لم يكن يجوز التراخي في تقديم طلب التقسيط في ميعاد الشهر من التاريخ المذكور ، ولم يكن مانعاً من قبول تقسيط للمكافأة من راتبه ، لو أنه طلبه فعلاً في ميعاده القانوني . (ثانياً) أن تقسيط المكافأة في حدود

خدمة مصلحة البلديات وانتهاء اشتراكه في صندوق الادخار ، إذ لا بد أن يرجع في ذلك إلى القواعد العليا التي نظمت أوضاع هذا الانتفاع وشروطه ومواعيده وهي لا تلتبس في غير صلب المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية .

« ومن حيث إن الروح المستفادة من المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ قاطعة في أن معاش التقاعد لا يصح أن يرد عليه الخصم الناشئ عن تقسيط المكافأة ، بل لقد تشدد هذا المرسوم بقانون في هذا الصدد إلى حد اشتراطه الإبقاء بيقية المكافأة غير المدفوعة برمتها ، في خلال ستة أشهر من تاريخ تقاعد الموظف الذي منح التقسيط أو وفاته ، وإلا سقط حقه في حساب اللدة السابقة في المعاش ، وذلك كله على الرغم من سبق حصوله على قرار بتقسيط المكافأة في حدود ربع راتبه بعد طلبه ذلك في الميعاد للنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ٥١ من المرسوم بقانون المشار إليه وليس أدل من ذلك على أن المشروع لم يرد أن يجعل معاش الموظف ضامناً لسداد المكافأة المستحقة عليه بسبب ضعف ضمان الحكومة بالنسبة إلى المعاش ورجحان احتمال عدم استحصالها على حقوقها . على أن استحقاق المعاش في ذاته متوقف على رد المكافأة برمتها ، وإذا امتنع على الموظف الحال إلى المعاش طلب استمرار سريان التقسيط في معاشه رغم وروده من قبل على راتبه ، فإن وضع المدعى يكون بالأولى أشد تأيماً لهذا التقسيط للطلوب إجراؤه ابتداء على المعاش ، وخاصة أن هذا المعاش لا يمكن تقريره بغير حساب للدد التي قبض عنها مكافأته ، ولا يصح حساب هذه المدد بغير رد هذه المكافأة برمتها . فالمعاش لا يتولد للمدعى

ربع راتبه لو صح أن يكون للمدعى أصل حق فيه زعماً عن عدم تقديمه طلب التقسيط في ميعاده لا يستتبع أن يباح له التقسيط في معاشه حسب طلب ، لأن الفقرة الأخيرة من المادة ٥١ قاطعة في أن الموظف إذا عاجله التقاعد أو فاجأه اللوت قبل أن يوفي بالمكافأة برمتها فلا حق له ولا للمستحقين عنه في طلب التقسيط في وعاء المعاش بل على صاحب المعاش أو المستحقين من بعده توفية باقي المكافأة في ميعاد ستة أشهر من تاريخ التقاعد أو الوفاة ، وهو أمر لم يراعه المدعى حتى لو سلم في الجدل بأنه كانت له مسحة من الحق في التقسيط من للرتب ، حال دون استعماله التراخي في اعتماد الاستمارتين إلى ما بعد إحالته إلى التقاعد .

« ومن حيث إنه لا مفر في القول بأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بإجازة تثبيت الموظفين للنقولين إلى الباب الأول بميزانية وزارة الشؤون البلدية والقروية وحساب مدد خدمتهم السابقة إذا كانوا مشتركين في صندوق الادخار قبل ١٦ من يناير سنة ١٩٣٠ ، لم ينص على ميعاد رد المكافآت التي قبضوها ، لأن هذا القرار التنظيمي العام لم يقصد لبيان هذا الميعاد ، ولا حاجة إلى ذلك بعد أن نص عليه المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية ، وهو القانون الذي يحكم حالة المدعى وليس شك في أن هذا التنظيم اللائحي الحاصل في ظل قانون المعاشات المشار إليه ، لا بد أن يراعى قواعد الشريعة التي أرساها هذا المرسوم بقانون فيما يتعلق بشروط الانتفاع بحساب المدد السابقة في المعاش وأوضاعه ، إذا طلب الموظف عند تثبيت حساب تلك الدد بعد أن قبض مكافأته عنها بمناسبة انسلاخه من

حق في تقريره إلا بعد رد المكافأة بتمامها طبقاً لروح للرسوم بقانون المشار إليه ودلالة الحال فيه ، ومن ثم يتمتع منطقياً نشوء حقه في المعاش ثم الترخيص في جعل المعاش وعاء لتفسيط المكافأة المستحقة عليه ، إذ لا تصح النتيجة قبل أن تتحقق المقدمة وهي الرد الكامل للمكافأة الذي يتوقف عليه حساب المدة في المعاش وفي القول بغير ذلك ترتيب لحكم قانوني قبل تحقق عناصره . واستيفاء أوضاعه وهو ما تأباه الأصول للمنطقية الصحيحة .

« ومن حيث إنه لا حجة في القول بأن مدد السقوط الواردة في الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٥١ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ قد وردت في معرض لا ينطبق على واقعة الدعوى بنزعة أنهما تحدثتا عن الموظفين والمستخدمين السابقين الذين يعادون إلى الخدمة والمدعى بحكم خدمته المتصلة لا يعد معاداً إلى خدمة الحكومة ، وإذا لم يكن كذلك لم يصح أن تجرى عليه مواعيد السقوط الواردة في المادة ٥١ المشار إليها ، لا حجة في كل ما تقدم إذ يكفي لتنفيذه أن يلاحظ أن رد المكافأة لا يتحقق إلا بالنسبة إلى الموظفين الذين كانت لهم خدمة سابقة في الحكومة استولوا على مكافأتها ثم رغبوا عند إعادتهم إلى خدمتها في حساب هذه المدة السابقة في المعاش ، ومن عجب أن يسلم للطعون عليه مبدأ رد المكافأة — وليس إلا نتيجة ممتمة لاعتباره معاداً إلى خدمة الحكومة — ولا يسلم بميعاد ردها المبين في المادة ٥١ آنفة الذكر ، فكأنه يقر بصفته كموظف معاد في رد المكافأة ، ولا يسلم بها في ميعاد هذا الرد ، وهذا منطوق غير مستقيم . على أن الموظف الذي تنقل وظيفته إلى الباب الأول بمرتبة وزارة الشؤون البلدية والقروية ، ويصنف حقوقه في الصندوق

عند النقل ، ثم يخول المطالبة بحساب تلك المدة التي اشترك خلالها في صندوق الادخار هو أشبه مما يكون بالموظف المعاد إلى خدمة الحكومة لأنه قارق وضعاً طويت صفحته بتصفية حقوقه في صندوق الادخار ، وانخرط في مركز قانوني جديد يخضع لنظام التثبيت مع حسابان المدة السابقة في المعاش ، فهو يعتبر في حكم الموظف المعاد إلى الخدمة والذي أنشأ له هذا الحق واشترط لتولده أن يقوم بأداء فروق الاحتياطي عن الخدمة السابقة دون المكافأة التي استولى عليها هو قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، بل لقد أشارت مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء لاستصدار قراره المذكور إلى أن « هؤلاء الموظفين — ومنهم المدعى — يلتمسون أن يكون نقلهم إلى الباب الأول بالحالة التي كانوا عليها قبل النقل من حيث الدرجة والمهية والأقدمية طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من يولي سنة ١٩٣٩ وأسوة بزملائهم الذين صدر بشأنهم قرار مجلس الوزراء المؤرخ ٨ يولي سنة ١٩٣٩ .. واعتبار من كان مشتركاً في صندوق الادخار مثبتاً (داخل هيئة العمال) عند نقله إلى خدمة الحكومة . كما ألحقت هذه المذكرة إلى ما طلبه نظراء المدعى من نقلهم إلى الباب الأول بالمرتبة ومساواتهم بموظفي الصحة القروية النقوابين من مجالس المديريات إلى الحكومة طبقاً لقرار مجلس الوزراء في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ قالت : « ونتيجة لهذا القرار يعتبر مثبتاً دون كشف طبي من كان مثبتاً بمجالس المديريات حتى نقله ومن كان مشتركاً في صندوق الادخار من الموظفين الذين تعادل درجاتهم الدرجة الثامنة الحكومية لما فوقها وتبترد منه المكافأة التي استولى عليها . . . »

« ومن حيث إنه لا حجة لما أورده الحكم المطعون فيه تقياً لقياس الدعوى على الموظفين والمستخدمين السابقين من حيث تقيدهم بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٥١ المشار إليها ، من أن الدعوى كان « يعامل معاملة موظفي المجالس البلدية والقروية بما في ذلك حتمهم في الاشتراك في صندوق التوفير إذ أن اعتماد التفتيش المالي والمستخدمين المدرج بميزانية إدارة البلديات (الذي كان يصرف عليه الدعوى) كان يحصل من المجالس البلدية ، ومن ثم فإن الدعوى لا يمكن اعتباره من المخاطبين بالمادة ٥١ السالفة الذكر . »

لا حجة لما خاض فيه الحكم المطعون فيه من تقارير لا تتفق مع الواقع ، ذلك أن مذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ تنفي نظرية الحكم المطعون فيه تقياً قاطعاً ، إذ هي بعد أن أشارت إلى التعديل الذي طرأ على حالة الدعوى وزملائه الذين كانوا معينين على اعتماد التفتيش المالي والمستخدمين أوردت صراحة : « ونظراً لأن الموظفين الشاغلين لهذه الوظائف وإن كانوا يصرفون على البندين المذكورين إلا أن حكمهم حكم الموظفين المعينين على اعتمادات الحكومة ، لأنهم يقومون مع سائر الموظفين المعينين على وظائف دائمة أو مؤقتة بأنواع واحدة من الأعمال دون أي فرق بينهم — لذلك وافق مجلس الوزراء في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٣٩ و ٣١ من يوليو سنة ١٩٤١ على معاملتهم معاملة الموظفين المؤقتين المعينين بمخمة الحكومة وجواز نقلهم إلى وظائف الباب الأول . »

« ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الدعوى

— وقد اعتبر من كل وجه موظفاً حكومياً سابقاً معاداً إلى خدمة الحكومة بعد سبق استيلائه على مكافأة عن خدمته السابقة ، ثم فوت على نفسه ميعاد السقوط المنصوص عليه في المادة ٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية ، بل أصر حتى الآن في مذكراته على عدم رد المكافأة المستحقة عليه برمتها على الرغم من أن الإدارة فسخت له أسباب الإمهال والإنظار ، قد سقط حقه في حساب المدة السابقة من ٢ من يونيو سنة ١٩٢٤ حتى آخر أبريل سنة ١٩٤٥ في المعاش ، لأن ردها في ذاته عنصر جوهري لنشوء حقه في المعاش ، ومن ثم لا يكون مستحقاً إلا المكافأة التي لم تمنع الإدارة في عرضها عليه ، وتكون من ثم دعواه بتقرير معاش له مع خصم المكافأة منه ، حقيقة بالرفض ويكون الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى غير هذا المذهب قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ويتعين من أجل ذلك إلغاؤه . . »

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ، وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى ، وألزمت الدعوى بالمصروفات .

(القضية رقم ٨٨٧ سنة ٥ ق عليا) .

٢٢٩

٦ من يناير ١٩٦٢

محاكمة تأديبية : المادة ١٣ فترة ثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

المبدأ القانوني :

إن فوات الميعاد المنصوص عليه في المادة

١٣ فقرة ثانية من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بعد إخطار رئيس ديوان المحاسبة بالجزاء ، دون أن يطلب خلاله استكمال ما ينقصه من أوراق وبيانات ، يعتبر قرينة على اكتفائه بما وصل إليه من أوراق في فحص الجزاء ولا ترتفع هذه القرينة إلا بعمل إيجابي يصدر من الديوان خلال الميعاد المشار إليه ، وفي هذه الحالة لا يحسب الميعاد إلا من تاريخ ورود كل ما يطلبه الديوان من أوراق الموضوع وبياناته التي حددها في طلبه .

المحكمة

« ومن حيث إن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه « لرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية » ومفاد هذه الفقرة أنه بانقضاء هذه الفترة ومقدارها خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار رئيس ديوان المحاسبة بقرار توقيع الجزاء الإداري ، دون أن يكون رئيس ديوان المحاسبة قد طلب خلالها تقديم الموظف الذي وقع عليه الجزاء الإداري من الجهة الإدارية المختصة بتوقيمه عليه إلى المحاكمة التأديبية ، يكسب هذا القرار الإداري التأديبي حصانة تلقائية بصيرورته نهائياً ، إذ يعتبر انقضاء هذا الميعاد بمثابة إقرار من جانب ديوان المحاسبة بالاكتفاء بالجزاء التأديبي ولا وجه بعد ذلك لإقامة الدعوى التأديبية .

« ومن حيث إنه ولئن كان لا يتسنى للديوان بحكم طبائع الأشياء تقدير ملاءمة الجزاء أو عدم ملاءمته إلا إذا كان كل ما يلزم لهذا التقدير من

أوراق الموضوع معروضاً عليه ، إلا أن فوات الميعاد المذكور بعد إخطاره بالجزاء دون أن يطلب خلاله استكمال ما ينقصه من أوراق وبيانات يعتبر قرينة على اكتفائه بما وصل إليه من أوراق في فحص الجزاء . ذلك أن المشرع في الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لم يحدد مشتملات القرار الذي يخطر به الديوان . وتحديد ما يلزم عرضه على الديوان في هذا الشأن من أوراق وبيانات هو من المسائل الموضوعية التي يختلف ما يلزم عرضه في بعضها عما يلزم في البعض الآخر بحسب ظروف وملابسات كل مخالفة مالية . ومن ثم لا ترتفع هذه القرينة إلا بعمل إيجابي يصدر من الديوان خلال الميعاد المشار إليه بأن يطلب خلاله من الجهة الإدارية المختصة ما ينقصه بالتحديد من أوراق الموضوع وبياناته التي يراها لازمة لتقديره ، وعندئذ لا يكون ثمة جزاء معروض على الديوان فلا يحسب الميعاد والحالة هذه إلا من تاريخ ورود كل ما طلبه الديوان من أوراق الموضوع وبياناته التي حددها في طلبه .

« ومن حيث إنه ثابت من الأوراق أن ديوان المحاسبة قد أخطر بالجزاء الذي رأت مصلحة صناديق التأمين والمعاشات توقيمه على كل من السادة . . . بالكتاب رقم ٨٠٤٦ المؤرخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٩ والذي ورد إلى الديوان في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ ولكنه لم يطلب استيفاء أوراق الموضوع من مصلحة صناديق التأمين والمعاشات إلا في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٩ أي بعد فوات الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ومن ثم تكون قد قامت القرينة على اكتفائه بما وصل إليه من أوراق في فحص

٣٣١

١٣ من يناير ١٩٦٢

موظف : مرتب مدة الفصل .

المبدأ القانوني :

إلغاء قرار فصل موظف لا يترتب عليه صرف مرتبه عن مدة الفصل ، ومن حقه أن يرفع دعوى تعويض متى توافرت عناصرها ومقوماتها التي توجب مسئولية الإدارة عن عملها غير المشروع .

المحكمة

« ومن حيث إن إلغاء قرار الفصل من مقتضاه أن يعود المدعى إلى وظيفته وما يترتب على ذلك من آثار التي تعتبر من مقتضى حكم الإلغاء .

« ومن حيث إن المدعى يطلب الحكم بمرتبه من مدة الفصل بدعوى أن ذلك المرتب أثر من الآثار الحتمية المترتبة على إلغاء قرار الفصل .

« ومن حيث إن المرتب إنما يمنع مقابل العمل فقد يصدر قرار بالتعيين في الوظيفة ومنع ذلك ، فلا يحاسب الأجر إلا من تاريخ العمل ، وليس من تاريخ صدور قرار التعيين ، وقد تطول الفترة بينهما ، ولا تفيد الحاجة بأن الحكم إذ قضى بإلغاء قرار الفصل فإن منعاً عدم مشروعية القرار المذكور ، وأن المدعى منع من مباشرة عمله نتيجة لهذا القرار كان لسبب خارج عن إرادته ، لا حجة في ذلك القول لأن العمل الغير مشروعاً أو المخالف للقانون إنما تسأل عنه الإدارة بدعوى تعويض متى توافرت عناصرها ومقوماتها التي توجب المسئولية وهذا الأمين الذي

الجزاء ، ويكون قد قام افتراض اكتفائه بالجزاء الموقع الذي أصبح بهذا الافتراض جزاء نهائياً مما لا يكون معه ثمة وجه لإقامة الدعوى التأديبية . ويكون الحكم المطعون فيه قد صادف الصواب فيما انتهى إليه ويتعين لذلك القضاء برفض الطعن » .

(القضية رقم ١٥٠ سنة ٦ ق عليا) .

٣٣٠

٦ من يناير ١٩٦٢

طعن : ميعاده .

المبدأ القانوني :

لا يسرى ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بإجراءات محاكمته ، إلا من تاريخ عليه اليقيني .

المحكمة

« من حيث إن ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم غير أن هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بإجراءات محاكمته ، وبالتالي لم يعلن بصور الحكم ضده إلا من تاريخ علمه اليقيني .

« ومن حيث إنه لم يثبت علم الطاعن بالحكم المطعون فيه إلا في أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، عندما تقدم لقبض مرتبه عن شهر أغسطس سنة ١٩٥٩ ، فمن أجل ذلك يكون الطعن بهذه المثابة قد استوفى أوضاعه الشكلية » .

(القضية رقم ٨٢٦ سنة ٦ ق عليا) .

«ومن حيث إن الدعوى التي صدر فيها الحكم للطعون فيه تتعلق بطلب تعويض عما لحق بالطاعن من أضرار مادية بسبب تراخي وزارة الصحة في منحه الترخيص بفتح صيدلية بكفر الشيخ ، فهي إذن ترتبط بإدارة أعماله المتعلقة بهذه الصيدلية ، ومن ثم فمن حق الطاعن بالتطبيق لنص المادة ٤١ المشار إليها أن يعتبر هذه الصيدلية الكائنة بكفر الشيخ موطناً بالنسبة لما يتخذ من إجراءات في هذه الدعوى ، بغض النظر عن أن إقامته المعتادة في الجزيرة وعن أن له صيدلية أخرى بالقاهرة . وإذا كان ذلك فإن له بالتطبيق للمادة ٢١ من قانون المرافعات إضافة ميعاد مسافة قدره يومان إلى ميعاد الطعن في الحكم الصادر في الدعوى سالفه الذكر ، فيكون آخر يوم في ميعاد الطعن هو يوم ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٩ . ولما كان هذا اليوم هو أول يوم في عطلة عيد الأضحى فإن الميعاد يمتد إلى أول يوم عمل وهو يوم ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٩ وهو اليوم الذي قرر فيه الطاعن بالطعن » .

(القضية رقم ٩٧٧ سنة ٥ ق عليا) .

٢٣٣

١٣ من يناير ١٩٦٢

جامعة : نقل أعضاء هيئة التدريس .

المبدأ القانوني :

نقل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة إلى وظيفة عامة أخرى وفقاً لنص المادة ٩٨ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ باعادة تنظيم الجامعات ، الذي حدد القيد الزمني بمدة سنة ،

يترك للمدعى ومن حقه إذا شاء أن يبلج هذا الباب » .

(القضية رقم ٣٠١ سنة ٥ ق) .

٢٣٢

١٣ من يناير ١٩٦٢

موطن : ميعاد المسافة .

المبدأ القانوني :

القانون المدني جعل إلى جانب الموطن الذي يعينه الشخص باختياره ، ثلاثة أنواع من المواطن ، منها موطن لأعمال حرفية ، فالمطالب بترخيص لفتح صيدلية بكفر الشيخ ، يعتبر الصيدلية موطناً لأعمال حرفية ، ويعطى يومان ميعاد مسافة من محل إقامته المعتاد بالجزيرة .

المحكمة

« ومن حيث إن القانون المدني تغطي فكرة وحدة الوطن ، فصور الوطن تصويراً واقعياً يستجيب للحاجات العملية ويتفق مع المبادئ المقررة في الشريعة الإسلامية ، فجعل إلى جانب المواطن الذي يعينه الشخص باختياره من جراء إقامته المعتادة فيه ، ثلاثة أنواع من المواطن : موطن لأعمال حرفية ، وموطن حكومي في حالة الحجر والقيود ، وموطن مختار لعمل قانوني معين . وبالنسبة لموطن الأعمال نصت المادة ٤١ من القانون المذكور على أن « يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة ، موطناً بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة » .

إنما اقترن بالتوصية (بالنقل) ذاتها ، وموافقة وزير التربية والتعليم عليها .

المحكمة

« ومن حيث إنه بالنسبة لما قضى به الحكم للطعون فيه في موضوع الدعوى من اشتراط أن تصدر توصية المجلس الأعلى للجامعات بنقل أعضاء هيئة التدريس من كلية لأخرى أو إلى وظيفة عامة أخرى ، وأن يتم هذا النقل أيضاً في خلال السنة التي حددها القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم الجامعات المصرية فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم للطعون فيه لا يجد له سنداً من صريح نص المادة ٩٨ من القانون المذكور ، ذلك أن هذا النص وقد جرى بالوضع التالي استثناء من أحكام هذا القانون « يجوز للمجلس الأعلى للجامعات خلال سنة من تاريخ العمل به أن يوصى بنقل أعضاء هيئة التدريس من كلية لأخرى بالجامعة ذاتها أو غيرها أو إلى وظيفة عامة أخرى .

ويكون النقل في هذه الحالة بقرار من وزير التربية والتعليم .

ويصدر القرار بالنسبة إلى من يتقرر نقلهم خارج الجامعة بعد الاتفاق مع الجهات التي ينقلون إليها » فإن هذا القيد الزمى الذي حدده النص بمدة سنة إنما اقترن بالتوصية ذاتها وموافقة وزير التربية والتعليم عليها ، ومن ثم فهو مقصور عليها ولا يتعدى إلى إجراء النقل الذي يصدر تنفيذاً لها ، والذي لم يقيد الشارع بأي قيد اللهم إلا أن يصدر بقرار من وزير التربية والتعليم وبعد الاتفاق مع الجهات التي يتم النقل إليها بالنسبة لمن ينقلون خارج الجامعة ومن الواضح

أن القول بغير ذلك واشتراط صدور التوصية وكذلك إجراء النقل خلال السنة التي حددها النص المشار إليه هو من قبيل لزوم ما لم يستلزمه النص ذاته خاصة وأنه يتنافى مع ما ارتآه الشارع من تعليق إجراء هذا النقل على الاتفاق مع الجهات التي تم النقل إليها ، وهذا الإجراء على هذا النحو لا شك مرهون باعتبارات تخرج عن سلطان الجامعة نفسها فضلاً عن أن النقل لا يبدو أن يكون عملاً تنفيذياً لا يغير من طبيعة انعقاد التوصية في شأنهم بصفة نهائية محددة للمركز القانوني بالنسبة لإعفاء هيئة التدريس الذي أوصت الجامعة بنقلهم ووافق وزير التربية والتعليم على نقلهم فعلاً إلى وظائف أخرى خارج الجامعة .

« ومن حيث إن المادة ٩٨ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر انطوت على تحويل جهة الإدارة بالجامعة رخصة بنقل أعضاء هيئة التدريس من كلية لأخرى بالجامعة ذاتها أو غيرها أو إلى وظيفة عامة أخرى . وهذه الرخصة من الملاءمات المتروكة لجهة الإدارة القائمة في الجامعة تمارسها وفق مقتضيات المصلحة العامة . وغنى عن القول إن نشاط القضاء الإداري في وزنه للقرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن ينبغي أن يقف عند حد المشروعية أو عدمها في نطاق الرقابة القانونية فلا يجاوزها إلى مناسبات إصدار هذه القرارات وغير ذلك مما يدخل في نطاق الملاءمة التقديرية التي تملكها الإدارة بغير معقب عليها ما دامت غير متسمة بإساءة استعمال السلطة » .

(القضية رقم ٨٥٩ لسنة ٧٤ ق هـ)

المعاش ، يكونان قد صدرا من المجلس المذكور
باعتباره صاحب السلطة التنفيذية .

المكرر

« ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على
الإعلان الدستوري الصادر من القائد العام للقوات
المسلحة وقائد ثورة الجيش في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ أنه نص في المادة التاسعة منه على أن
« يتولى مجلس الوزراء سلطته التشريعية »
وفي المادة العاشرة على أن « يتولى مجلس الوزراء
والوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية ،
وكل ما يستفاد من ذلك أن مجلس الوزراء أصبح
بمقتضى الإعلان المذكور السلطة التشريعية للبلاد
فجمع بذلك بين السلطة التشريعية والسلطة
التنفيذية ومن ثم فقد أصبح له حق إصدار
القوانين بوصفه السلطة التشريعية ، كما له أن
يصدر قرارات بوصفه السلطة التنفيذية كل في مجاله
الخاص ، وفي الشكل القانوني الخاص به ،
واستناداً إلى ما تقدم لا يمكن أن ترقى القرارات
التي يصدرها المجلس بوصفه السلطة التنفيذية إلى
مرتبة القانون ، أو أن تعدل من أحكام القوانين
القائمة ، لجرد أن المجلس المذكور يملك السلطة
التشريعية بجانب السلطة التنفيذية ، إذ لكل
— على ما سبق البيان — مجالها الخاص وشكلها
القانوني الخاص .

« ومن حيث إنه لما كان قرارا مجلس
الوزراء الصادران في ٤ و ٢٥ من نوفمبر
سنة ١٩٥٣ قد صدرا من المجلس المذكور بوصفه
صاحب السلطة التنفيذية ، ولما كان من سلطة
مجلس الوزراء أن يقرر لأسباب يكون تقديرها
مؤكولا إليه منح معاشات استثنائية أو زيادات

٢٣٤

٢٠ من يناير ١٩٦٢

نيابة إدارية : ق ١١٧ سنة ١٩٥٨ م ١٣ .

المبدأ القانوني :

يبدأ سريان الميعاد المتصوص عليه بالمادة
١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من تاريخ
إخطار المراقبة القضائية بديوان المحاسبة ،
ويعتبر هذا الإخطار لهذه الجهة بمثابة إخطار
لرئيس الديوان ، والمشرع إذا سقط حق
الاعتراض بعد ١٥ يوماً من تاريخ إخطار
رئيس ديوان المحاسبة ، فان ذلك بمثابة نص
على السقوط الذي قد يكون صريحاً أو ضمناً .
(القضية رقم ٦٧٢ سنة ٦ ق) .

٢٣٥

٢٠ من يناير ١٩٦٢

مجلس الوزراء : حقه في إصدار القوانين ، غير حقه
في إصدار القرارات .

المبدأ القانوني :

أصبح مجلس الوزراء ، بمقتضى الإعلان
الدستوري الصادر من القائد العام للقوات
المسلحة وقائد ثورة الجيش في ١٠/٢/١٩٥٣ ،
له حق إصدار القوانين باعتباره السلطة
التشريعية ، كما له أن يصدر قرارات بوصف
كونه السلطة التنفيذية ، كل في مجاله الخاص .

قرارا المجلس الصادران في ٤ ، ٢٥ من
نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمنح معاشات استثنائية
أو زيادات في المعاشات للموظفين المحالين إلى

في المعاشات للموظفين والمستخدمين الحاليين إلى المعاش أو الذين يفصلون من خدمة الحكومة وذلك بالتطبيق للمادة ٣١ من الرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية ، فلا ثريب عليه إن هو استعمل سلطته هذه في مناسبات اعتزال الخدمة على أساس القرارات المذكورين ، وعلى هذا جرى قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ١٧٠٣ سنة ٢ ق .

« ومن حيث إن قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٤ و ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ لم يتعرضا لموضوع إعانة غلاء المعيشة فتظل هذه الإعانة محكومة بالقواعد المقررة في شأنها . وهذه القواعد صريحة في أنها لا تسمح بصرف إعانة غلاء المعيشة عن المعاشات التي تقرر بالمغايرة لأحكام قوانين المعاشات فكتاب وزارة المالية الدورى الصادر في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤

التضمن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يولييه سنة ١٩٤٤ يقرر في الفقرة الرابعة منه أن « المعاشات التي تزداد بصفة استثنائية تحسب إعانة الغلاء لأربابها على واقع المعاش القانونى - ومن لم يكن له معاش قانونى أصلا ورتب له معاش استثنائى لا تصرف له إعانة غلاء إطلاقاً . . . » كما رددت اللجنة المالية هذا المبدأ أيضاً في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وطى هذا جرى قضاء هذه المحكمة أيضاً في الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٥ ق . وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف ما تقدم فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين القضاء بإلغائه فيما قضى به من منح المدعى إعانة غلاء معيشة على المعاش المقرر ضمه إلى مدة خدمته وفقاً لقرارى ٤ و ٢٥ ورفض هذا الطلب مع إلزام المدعى بالمصروفاته .

(القضية رقم ١٠٦٣ سنة ٦ ق) .

مجلس الدولة

القضاء الإداري

عرض موضوعي لأحكام القضاء الإداري

متابعة لما نشر حتى أول يناير ١٩٦١

الاجراءات

قام بترتيب أحكام هذا الجزء ، والربط بينها والتعليق عليها

الدكتور مصطفى كمال وصفي

المستشار المساعد بمجلس الدولة

— ٢ —

(و) مسائل التوظيف

١ — تحديد صفة الموظف :

يحدد اختصاص مجلس الدولة الوظيفي في مسائل الموظفين والمستخدمين والعمال ، بتعريف الموظف العام . فهو لا يختص بطلبات الموظفين في غير الحكومة وأشخاص القانون العام ، كما لا يختص بطلبات العاملين بالحكومة وأشخاص القانون العام ممن لا ينطبق عليهم وصف الموظف ويخضعون في علاقاتهم بهم لروابط القانون الخاص .

وفيا إلى حكان تمرضا لتحديد صفة الموظف واختصاص مجلس الدولة تبعا لذلك بطلباتهم :

٢٣٦

٣ من ديسمبر ١٩٥٧

موظفو مستشفى الواساة : لا يعدون من الموظفين
العامين . عدم اختصاص .

المبدأ القانوني :

مستشفى الواساة لا يعدو أن يكون
مؤسسة خاصة ذات نفع عام ، وترتيباً على
ذلك تكرر القرارات الصادرة من القائمين
على إدارته في شأن موظفيه أو في غير ذلك
من الشئون من غير القرارات الإدارية التي
يجوز الطعن فيها بالإلغاء أمام محكمة القضاء
الإداري ، كما أن موظفيه لا يعدون من
الموظفين العامين لأن العلاقة التي تربطهم به
علاقة تعاقدية يحكمها القانون الخاص .

(محكمة القضاء الإداري السنة الثالثة عشرة
رقم ١٤١ صفحة ١٥٠) .

٢٣٧

٢٧ من أبريل ١٩٥٩

موظفو مصلحة الأملاك : الكتبة المعينون على حساب
المستأجرين . موظفون عموميون .

المبدأ القانوني :

يختص القضاء الإداري بنظر قضايا
الكتبة المعينين على حساب المستأجرين
والملاحقين بمصلحة الأملاك الأميرية باعتبارهم
من الموظفين العموميين . فهؤلاء الموظفون
يعينون بقرار من مدير المصلحة وهم تابعون
للمصلحة وليس للمستأجر . وتدرج أجورهم
بالميزانية ويؤدون خدمة عامة دائمة مستقرة ،
دون أن يغير من ذلك أن أجره يحصل بعد
صرفه على حساب المستأجر .

(محكمة القضاء الإداري « هيئة التسويات » السنة
الثالثة عشرة رقم ١٩٤ صفحة ١٩٩) .

٢ — تحرير طيعة القرار المطعون فيه :

لا يختص مجلس الدولة إلا بنظر الطعن في قرارات إدارية نهائية . إلا أنه بالنسبة للتقارير السرية
من الموظفين توسع مجلس الدولة في تفسيرها فلم يعتبرها أعمالاً تحضيرية لإصدار قرار الترقية ، بل
اعتبرها في ذاتها قرارات إدارية نهائية يجوز الطعن فيها . والحكمان التاليان يتمشيان مع هذا الاتجاه .

٢٣٨

٩ من أبريل ١٩٦٠

اختصاص . طعن في التقرير السري المقدم عن
الموظف .

المبدأ القانوني :

إن التقرير السنوي المقدم عن الموظف
بعد استيفاء مراحله المنصوص عليها في

المادة ٣١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو
بمنابة قرار إداري نهائي يؤثر مآلاً في الترقية
أو منح العلاوة أو الفصل ، ومن ثم يندرج
في عموم الطلبات المنصوص عليها في الفقرتين
الثالثة والخامسة من المادة الثامنة من قانون
مجلس الدولة . ويكون الحكم المطعون فيه
الصادر من محكمة القضاء الإداري إذ قضى

بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيساً على أن القرار المطعون فيه ليس من بين القرارات المنصوص عليها في المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة مخالفاً للقانون ويتعين الغاؤه والقضاء باختصاص مجلس الدولة هيئة قضاء إداري بنظر الدعوى وإعادة القضية إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها .

(المحكمة الإدارية العليا بمجموعة السنة الخامسة رقم ٦٨ صفحة ٦٤١) .

٢٣٩

٢١ من مايو ١٩٦٠

اختصاص : الطعن في التقرير السري المقدم عن الموظف .

المبدأ القانوني :

رتب القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على التقارير السنوية آثاراً بعيدة المدى في مركز الموظف سواء من حيث العلاوات أو الترقيات أو صلته بالوظيفة ، وأوجب القانون أن تمر تلك التقارير على مراحل رسمها ونظمها تبدأ

بالرئيس المباشر فالمدير المحلي فـ رئيس المصلحة ثم تتوج بعد ذلك بقرار لجنة شئون الموظفين ، فـ تمّت مراحل التقارير على هذا النحو أصبح تقدير كفاية الموظف حسبما انتهت إليه لجنة شئون الموظفين نهائياً منتجاً لآثاره التي رتبها القانون ، حسبما سلف البيان ، وعلى هدى ما تقدم فإن التقرير المقدم عن الموظف بعد استيفاء مراحل المنصوص عليها في القانون هو بمثابة قرار إداري نهائي يؤثر مآلاً في الترقية أو في منح العلاوة أو في الفصل ، فمن ثم يندرج في عموم الطلبات المنصوص عليها في الفقرتين الثامنة والخامسة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الطعن في قرارات لجان شئون الموظفين الصادرة بتقدير كفاية الموظف قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه .

(المحكمة الإدارية العليا بمجموعة السنة الخامسة رقم ٩٨ صفحة ٩٦٨) .

٣ — تحرير نوع القرار المطعون فيه :

كذلك يتحدد اختصاص مجلس الدولة بأنواع الطلبات المنصوص عليها في قانونه وهي : « الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح علاوات » . و « الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطة التأديبية » أو « الصادرة بإحالتهم إلى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم من غير الطريق التأديبي » . كما وحد هذا السبيل في التوسع في الفقرة الخاصة « بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم » .

وقد وجد مجلس الدولة سبيله في توسيع اختصاصه عن طريق التوسع في تفسير الفقرات التي تحدد أنواع طلبات الموظفين التي يختص بها المجلس . والأحكام الآتية تشرح هذا الاتجاه وتبينه .

أنه يستهدف من الطعن فيه إلغاء قرار إداري
فردى له أثر حاسم في ترقيته .

(محكمة القضاء الإداري السنة الثالثة عشرة رقم ٢١٧
صفحة ٢٢٤) .

٢٤٢

٥ من نوفمبر ١٩٦٠ .

اختصاص : نقل إلى وظيفة أعلى . اعتباره بمثابة قرار
ترقية .

المبدأ القانوني :

إنه ولئن كان التعيين في وظيفة مفتش
بالتعليم الثانوي لا يصحبه منح درجة مالية ،
إلا أنه يعتبر بمثابة ترقية حقيقية لأن هذه
الوظيفة ، كما هو واضح من القرار الوزاري
رقم ٧٨١٦ الصادر من وزير التربية والتعليم
في ١٣ من يونيو ١٩٤٨ بشأن القواعد التي
تتبع في اجراء حركات الترقية والنقل والتعيين .
وقد جاء النص صريحاً على أن المفتش في
التعليم الثانوي يختار من بين عدة فئات ، منهم
وكلاء المدارس الثانوية الذين يختارون
بدورهم من فئات يجرى بينهم المدرسون
الأوائل . كما أن القرار الوزاري الصادر في
٢٩ من يونيو ١٩٤٧ جعل وظيفة المفتشة
معادلة لوظيفة مساعد المراقب الذي يمنح
الدرجة الثالثة عند انقضاء المدة القانونية

٢٤٠

١٤ من نوفمبر ١٩٥٩

اختصاص : طلب ضم مدة . اعتباره طعناً في قرار
بالترقية مآلاً .

المبدأ القانوني :

إن طلب ضم المدة السابقة هو بمثابة
طلب ترقية مآلاً . . . يستتبع اختصاص
المحكمة الادارية بالفصل فيه بوصفه نزاعاً
متفرعاً عن النزاع الأصلي ، الذي كان يدخل
في اختصاصها باعتباره طعناً في القرارات
الادارية النهائية الصادرة بالترقية طبقاً للبنود
ثالثاً ورابعاً وخامساً من المادة ٨ من القانون
رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

(المحكمة الإدارية العليا السنة الخامسة رقم ٨
صفحة ٤٦) .

٢٤١

٨ من يوليو ١٩٥٩

اختصاص : طعن في ترشيح لكرسي الاستاذية
بالجامعة ، اعتباره بمثابة طعن بالترقية .

المبدأ القانوني :

يختص القضاء الإداري بطلب الطعن
في قرار مجلس الجامعة باستبعاد عضو هيئة
التدريس من الترشيح لكرسي الأستاذ ، إذ

مردود بأن المبلغ المطالب به يقوم أساساً باعتباره من الروابط التي تنشأ بحكم الوظيفة العامة التي تنظمها القوانين واللوائح الصادرة في هذا الخصوص . وبهذه المثابة فإنه يكون ناتجاً عن علاقة من العلاقات التي تدخل في نطاق القانون العام وليس عن علاقة مدنية بحيث تدخل في نطاق الروابط الخاصة ، ومن ثم يكون الدفع في غير محله متعيناً رفضه .
(محكمة القضاء الإداري س ١٣ رقم ١٩٨ من ٢٠٣) .

٢٤٥

٨ من يوليو ١٩٥٩

اختصاص : صرف مرتب الموظف الموقوف (رأى لمحكمة القضاء الإداري الفتنة المحكمة الإدارية العليا) .

المبدأ القانوني :

أنه لا وجه للتحدي بما نصت عليه المادة ١٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية من أنه (يترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي أوقف فيه ما لم تقرر المحكمة التأديبية صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة الخ .) . للقول بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر طلب صرف مرتب موظف أوقف عن عمله مؤقتاً ، ذلك أن النص سالف الذكر وإن كان مفاده أن للمحكمة التأديبية اختصاصاً في طلب صرف المرتب كله أو بعضه — إلا أنه ليس ثمة ما يمنع قانوناً من قيام الاختصاص بنوع من المنازعات

المقررة ، وعلى مقتضى ذلك يكون النقل من وظيفة مدرس أول إلى وظيفة مفتش ، معتبراً بمثابة الترقية في مدارج السلم الإداري مما يجعلها خاضعة لرقابة القضاء الإداري .

(المحكمة الإدارية العليا بمجموعة السنة السادسة رقم ٦ صفحة ٣١) .

٢٤٣

٢٢ من أبريل ١٩٥٩

اختصاص : نذب إلى وظيفة أعلى . اعتباره بمثابة ترقية .

المبدأ القانوني :

إن نذب الموظف إلى وظيفة درجتها أعلى من درجة وظيفته لا يعدو أن يكون نوعاً من التدرج في سلم الوظائف ، وهو بهذه المثابة ترقية تدخل في مدلول الترقية المنصوص على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في الطعون المقدمة عنها .
(محكمة القضاء الإداري س ١٣ رقم ١٩٠ من ١٩٥) .

٢٤٤

١١ من مايو ١٩٥٩

اختصاص : طلب استرداد مصروفات الانتقال . تعتبر منازعة في راتب .

المبدأ القانوني :

إن الدفع بأن المنازعة في استرداد المصروفات التي يتكبدها الموظف في الانتقال لتأدية مهنة حكومية هي منازعة مدنية لأنها تدور حول المطالبة بمبلغ معين من المال ،

المحاكم العادية أو إلى محكمة القضاء الإداري فإذا رفعت إلى إحدى الجهتين امتنع رفعها إلى الأخرى - ومثل ذلك ما خوله القانون للضرور في جريمة جنائية من حق المطالبة بالتعويض أمام المحكمة الجنائية أو أمام المحكمة المدنية .

(محكمة القضاء الإداري س ١٣ رقم ٢١٦ س ٢٢٣) .

لا أكثر من جهة قضائية . فإذا رفعت المنازعة لإحدى هذه الجهات أصبحت دون غيرها صاحبة الولاية بالفصل فيها . وآية ذلك ما كان ينص عليه قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ في المادة ٤ منه من جواز رفع دعوى التعويض عن القرارات الإدارية إلى

كان هذا المبدأ محل طعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، وقد أخذت بوجهة النظر العكسية .

(ز) مسائل متنوعة

مجلس الإدارة الجديد من القيام بواجباته وتسليمه الجمعية والمدرسة ، فليس تمت قرار من وزارة الشؤون الاجتماعية كما زعم المدعى ويكون الطعن قد رفع على غير محله .

(محكمة القضاء الإداري س ١٣ رقم ٢١٩ س ٢٢٦) .

٢٤٧

٢٢ من مارس ١٩٥٩

اختصاص : منازعة بين جمعية تعاونية ووزارة الشؤون الاجتماعية .

المبدأ القانوني :

يختص القضاء الإداري بما يقوم من منازعة بين جمعية تعاونية وبين وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن استرداد مبلغ تقاضته الجمعية من الوزارة في سبيل مكافحة الغلاء ، فإن هذه المنازعة تتعلق بعقد إداري متعلق بمرافق مكافحة الغلاء .

(محكمة القضاء الإداري س ١٣ رقم ١٧٣ س ١٧٩) .

٢٤٦

٤ من أغسطس ١٩٥٩

اختصاص : قرار وكيل النيابة بتمكين رئيس الجمعية من استلام المدرسة . عدم اختصاص القضاء الإداري بطلب إلغائه .

المبدأ القانوني :

ان نزاعاً قام بين المدعى ومجلس إدارة الجمعية الجديدة بشأن المدرسة ، وقد لجأ رئيس الجمعية الجديد للمجلس طالباً تمكينه من استلام المدرسة ، وقد تم له ذلك بعد أن قررت النيابة العمومية تمكينه من ذلك ، ومن ثم فإن انتزاع المدرسة من المدعى وتسليمها لرئيس الجمعية الجديد لم يكن بمعرفة وزارة الشؤون الاجتماعية ولا بقرار منها وإنما كان ذلك بقرار من النيابة العمومية بما لها من سلطة خولها لها القانون ، وأن كتاب الوزارة المؤرخ ١٣/٢/١٩٥٥ المرسل لمأمور مركز مينا القمح ليس قراراً بالاستيلاء على المدرسة وإنما هو طلب إلى مأمور المركز بتمكين

أنظر تعليق على هذا الحكم في القسم الخاص بالعقود الإدارية .

(ح) عدم جواز الإحالة من جهة قضائية لأخرى

تلك الهيئة المذكورة ، إذ الإحالة لوحدة الموضوع أو للارتباط بين دعويين طبقاً للأصول العامة لا تجوز إلا بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضاء واحدة .

ومن هنا بين وجه الخطأ في تأويل القانون وتطبيقه فيما وقر في روع المحكمة من أن إعادة توزيع الولاية بين جهات القضاء المختلفة في الإقليم الشمالى تجعل من باب اللزوم افتراض وجود قاعدة تسمح بالإحالة عند تطبيق التشريعات الجديدة ، ، إذ لا محل قانوناً لمثل هذا الافتراض بغير نص صريح ، وهو ما قد يحدث عند إصدار تشريعات تغير توزيع الاختصاص بين جهات القضاء المختلفة ، وبالنسبة إلى قضايا تكون مرفوعة فعلاً ، ويكون من مقتضى التشريع الجديد أن تصبح تلك القضايا من اختصاص جهة قضاء غير تلك التي رفعت أمامها أصلاً ، فيعالج التشريع هذا الأمر بحكم انتقالى ييسر بموجبه نقل الدعاوى المذكورة إلى الجهة القضائية الجديدة التي أصبحت مختصة ، دون أن يكلف ذوى الشأن رفع دعاوى جديدة بإجراءات ومصروفات أخرى ، لأنهم كانوا قد رفعوا تلك الدعاوى أمام المحكمة المختصة .

ومثال ذلك ما نص عليه قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في مادته التاسعة إذ أمر بإحالة الدعاوى الاستئنافية المخطورة أمام محاكم الاستئناف في الإقليم الشمالى

٢٤٨

٢٦ من أبريل ١٩٦٠

اختصاص: الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض .

المبدأ القانونى :

إن الحكم المطعون فيه — إذ قضى بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الدعوى ، وإحالتها إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض للاختصاص — يكون قد أصاب الحق في شقه الذى انتهى فيه إلى عدم اختصاص مجلس الدولة واختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بها ، إلا أنه قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه بإحالة الدعوى إلى تلك الهيئة ما دامت قد رفعت بعد العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، الذى قضى في مادته التسعين باختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في منازعات رجال القضاء والنيابة ومن فى حكمهم على الوجه المبين فيها .

فيكون المدعى هو الذى أخطأ في رفع دعواه أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بعد أن صال الاختصاص معقوداً لتلك الهيئة وحدها منذ نفاذ ذلك القانون ، فلا مناص من الحكم بعدم الاختصاص مع إلزام المدعى بمصروفات دعواه دون إحالة الدعوى إلى

المبدأ القانوني :

إذا كان الطالب قد تظلم إلى اللجنة القضائية بوزارة العدل وأسس تظلمه على أنه عين معاوناً للنياحة ، ثم رقي مساعداً ولم تسو وزارة العدل مرتبه المحدد في قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ، وإنما عاملته بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فاستجابت اللجنة إلى طلبه فطعنت وزارة العدل في هذا القرار لدى محكمة القضاء الإداري ، واثناء سير النزاع صدر القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فأحالت محكمة القضاء الإداري الدعوى إلى محكمة النقض عملاً بالقانون المذكور ، وصرحت في أسباب حكمها أنها غير مختصة بنظر المنازعات الخاصة بمراتب رجال القضاء ، وأن محكمة النقض قد أصبحت بمقتضى القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ هي المختصة وحدها ، فإن معنى ذلك أن حكمها في الواقع قد فصل في الأمرين كليهما : الأمر الأول يتعلق بعدم الاختصاص ومؤداه إسقاط القرار الصادر من اللجنة القضائية لأنها أصدرته في غير ولاية ، والأمر الثاني يتعلق بإحالة الدعوى إلى محكمة النقض . ولما كانت الإحالة غير جائزة وكان الطلب لم يقدم إلى محكمة النقض بالأوضاع المقررة في المادة رقم ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فإن الطلب يكون غير مقبول شكلاً .

(الجمعية العمومية لمحكمة النقض للعواد المدنية والتجارية بمجموعة أحكام النقض السنة الحادية عشرة رقم ٥ من ٢٦٥) .

والداخلة في اختصاص المحاكم الابتدائية بصفتها الاستئنافية إلى هذه المحاكم بحسب الحال على النحو الذي فصله بتلك النصوص الصريحة كما أمر بغير ذلك من الإحالات التي ما كانت تجوز طبقاً للأصول العامة على اعتبار أنها بين محاكم من درجات مختلفة إلا بمثل هذه النصوص التشريعية الخاصة التي تعالج دوراً انتقالياً .

ومثال ذلك أيضاً ما نص عليه قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في مادته الثانية من أن « جميع القضايا المنظورة أمام المحكمة العليا بدمشق والتي أصبحت بموجب هذا القانون من اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية تحال بحالتها وبدون رسوم إلى المحكمة المختصة ، . وقد تكون تلك المحكمة إما المحكمة الإدارية أو محكمة القضاء الإداري بحسب الأحوال ، على ما في ذلك من اختلاف الدرجة في التدرج القضائي ، إلى غير ذلك من النصوص التشريعية الصريحة التي تصدر كما سلف البيان لتعالج دوراً انتقالياً أصبح لا بد من علاجه بمثل تلك النصوص حتى لا يتكبد ذوو الشأن رفع دعاوى جديدة بمصروفات جديدة ، وهم لا دخل لهم في تغيير الأوضاع حسبما انتهت إليه التشريعات الجديدة .

(المحكمة الإدارية العليا « في دمشق » مجموعة السنة الخامسة رقم ٨٢ من ٨٣٢) .

٢٤٩

٣٠ من أبريل ١٩٦٠

اختصاص : رجال القضاء ، مراتبهم .

٢ — اختصاص كل محكمة من محاكم مجلس الدولة

(١) المحكمة الإدارية العليا

الموضوع الذي تفصل فيه ليس منازعة قضائية بل محاكمة مسلكية تأديبية . ومن ثم يسقط التحدى بالمفارقة بين القرارات التأديبية الصادرة من المحاكم التأديبية في الإقليم المصري بالتطبيق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وبين مثيلاتها الصادرة من المجالس التأديبية بالإقليم السوري بالتطبيق للرسوم التشريعي رقم ٣٧ الصادر في ٥ من شباط (فبراير) سنة ١٩٥٠ لجميعها قرارات إدارية بجزاءات تأديبية في مواخذات مسلكية تنشأ في حق الموظفين الصادرة في شأنهم مراکز قانونية جديدة ما كانت لتنشأ من غير هذه القرارات ، بينما القرارات القضائية . . إنما تقرر في قوة الحقيقة القانونية وجود حق أو عدم وجوده ، ولا يغير من هذه الحقيقة أن يعبر عن الهيئة التأديبية بلفظ المحكمة ، كما فعل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، إذ العبرة بالمعنى لا بالألفاظ والمباني .

وليس بدعاً في التشريع أن يطعن رأساً في قرار إداري أمام المحكمة الإدارية العليا ، إذ لهذا نظير في النظام الفرنسي حيث يطعن رأساً أمام مجلس الدولة الفرنسي بهيئة نقض في بعض القرارات الإدارية ، وقد كان هذا هو الشأن في تمييز القرارات التأديبية الصادرة من المجالس التأديبية في الإقليم السوري ، إذ

٢٥٠

٢٦ من أبريل ١٩٦٠

قرار إداري : جواز الطعن فيه رأساً أمامها .

المبدأ القانوني :

لئن كان الشارع قد ناط بالمحكمة الإدارية العليا في الأصل مهمة التعقيب الهائي على الأحكام الصادرة من محكمة انقضاء الاداري أو المحاكم الادارية في الاحوال التي يبتها المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة حتى تكون كلمتها القول الفصل في تأصيل أحكام القانون الاداري وتنسيق مبادئة واستقرارها ومنع التناقض في الاحكام ، إلا أن هذا لا يمنع الشارع من أن يجعل في حدود هذه المهمة استثناء التعقيب على بعض القرارات الادارية الصادرة من الهيئات التأديبية لحكمة يراها قد تجد سندها من حيث الملاءمة التشريعية في اختصار مراحل التأديب حرصاً على حسن سير الجهاز الحكومي .

كما قد تجد سندها القانوني في أن قرارات تلك الهيئات وإن كانت في حقيقتها قرارات إدارية إلا أنها أشبه ما تكون بالأحكام ولكنها ليست بالأحكام مادام

كانت قابلة للطعن طبقاً للمادة ٢٨ من المرسوم التشريعي سالف الذكر أمام الغرفة المدنية بمحكمة التمييز بعد إذ ألغى مجلس الشورى بالقانون رقم ٨٢ الصادر في ٢١ من كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ سواء من قبل الموظف أو من قبل الإدارة المختصة وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ التبليغ لعيب في الشكل أو مخالفة القانون، دون أن يكون للمحكمة المذكورة بأى حال أن تبحث في مادية الوقائع.

ومفاد ذلك أن المرسوم التشريعي المشار إليه قد ناط بمجلس التأديب في الإقليم السورى مهمة المحاكمات المسلكية المتعلقة بالموظفين الخاضعين لقانون الموظفين الأساسى كدرجة تأديبية وحيدة لا يطعن في قرارها إلا بطريق التمييز على الوجه السالف بيانه، فاختصر بذلك إجراءات التأديب ومراحلها كي يفصل فيه على وجه السرعة. وهذا التنظيم في التأديب هو الذى انتهى إليه الشارع في الإقليم المصرى بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فبعد أن كان التأديب يمر في إجراءات مطولة وفي مرحلتين ابتدائية واستئنافية ثم يطعن في القرار التأديبي النهائى أمام المحاكم الإدارية أو محكمة القضاء الإدارى بحسب الأحوال، ثم في أحكام هذه أو تلك أمام المحكمة الإدارية العليا، اختصر الشارع هذه الإجراءات والمراحل وجعل التأديب في مرحلة وحيدة أمام هيئة تأديبية عبر عنها بالمحكمة التأديبية، يطعن في قراراتها

رأساً أمام المحكمة الإدارية العليا للأسباب المشار إليها آنفاً والتي أفصحت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور بقوله... ويقوم المشروع على أساس تلافى العيوب التي اشتمل عليها النظام الحالى في شأن المحاكمات التأديبية - ولما كان من أهم عيوب نظام المحاكمات التأديبية: (١) تعدد مجالس التأديب التي تتولى المحاكمة (٢) بطء إجراءات المحاكمة (٣) غلبة العنصر الإدارى في تشكيل مجالس التأديب، ذلك أنه طبقاً للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تعدد المجالس التي تتولى المحاكمات التأديبية.. وما من شك في أن هذا التعدد ضار بهذه المحاكمات فضلاً عما تثيره من التعقيدات، لذلك نص المشروع على أن المحاكمات التأديبية تتولاها محكمتان تأديبيتان تختص إحداها بمحاكمة الموظفين لغاية الدرجة الثانية، وتتولى الأخرى محاكمة الموظفين من الدرجة الأولى فما فوقها، وبذلك قضى على التعدد المعيب الذى احتواه النظام الحالى، وقد قضى المشروع على ما يعيب النظام الراهن من بطء في إجراءات المحاكمة التأديبية وذلك بنصوص صريحة.. ذلك أن طول الوقت الذى تستغرقه إجراءات المحاكمة التأديبية ضار بالجهاز الحكوى من ناحيتين: (١) أن ثبوت إدانة الموظف بعد وقت طويل يفقد الجزاء الذى يوقع عليه كل قيمة من حيث ردعه هو، وجعله العقاب عبرة لغيره لأن العقاب يوقع في وقت يكون قد انمحي فيه أثر الجريمة التي

وقعت في الأذهان (٢) أن من الخير ألا يظل الموظف البريء معلقاً أمره مما يصرفه عن أداء عمله إلى الاهتمام بأمر محاكمته . . كما يدخل في هذا المجال أن المشروع عدل عما كان يقضى به القانون الحالي من جواز استئناف القرارات التأديبية لما يترتب على إباحة الاستئناف من إطالة إجراءات المحاكمة وبكل هذه التعديلات يستقر وضع الموظف المحال إلى المحاكمة التأديبية في وقت قريب .

وإذا كان النظامان التأديبيان في كل من الإقليمين المصري والسوري — قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — قد أصبحا متماثلين في جوهرهما من حيث اختصار إجراءات ومراحل المحاكمة التأديبية، وصار كلاهما مقصوراً على مرحلة موضوعية وحيدة لا تقبل التعقيب إلا بطريق التمييز في النظام السوري، وما يماثله وهو الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في النظام المصري وبذلك تلاقى النظامان وسارا في خط واحد للحكمة التشريعية عينها بحيث لا يتصور أن يكون الشارع قد قصد في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة العودة بنظام التأديب في الإقليم السوري إلى تعدد مراحل التأديب وطول إجراءاته، وهي عيوب كانت تعتور إلى ما قبل القانون المشار إليه نظام التأديب في الإقليم المصري مما أدى إلى علاجها بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والقول بغير ذلك فيه تحريف لقصد الشارع ومسوخ لفهم القانون على وجه ينتكس بالنظام

إلى مساوئ وعيوب أفصح الشارع عنها من قبل غير مرة، فلا وجه والحالة هذه إلى الإخلال بما استقرت عليه الأوضاع وذلك تحت ستار تأويل نصوص قانون مجلس الدولة الموحد تأويلاً لا تحتمله هذه النصوص بمقولة إن قرارات المحاكم التأديبية في الإقليم الجنوبي هي أحكام على عكس قرارات المجالس التأديبية في الإقليم الشمالي، وتلك مجرد حجة لفظية داحضة، فجميعها قرارات إدارية في حقيقتها وليست أحكاماً قضائية كما سلف إيضاحه، بل أن الشارع في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وإن كان قد غلب العنصر القضائي في تشكيل هيئة التأديب التي عبر عنها بالمحاكم التأديبية إلا أنه لم يعتبر قراراتها أحكاماً قضائية وإن كان شبهها بالأحكام، فقال في هذا الصدد في المذكرة الإيضاحية ما نصه: « وقد حرص المشروع على تغليب العنصر القضائي في تشكيل المحاكم التأديبية وذلك بقصد تحقيق هدفين: (١) توفير ضمانات واسعة لهذه المحاكمات لما يتمتع به القضاء من حصانات يظهر أثرها ولا ريب في هذه المحاكمات، ولأن هذه المحاكمات أدخلت في الوظيفة القضائية منها في الوظيفة الإدارية. (٢) صرف كبار موظفي الدولة إلى أعمالهم الأساسية وهي تصريف الشؤون العامة وذلك بإعفائهم من تولى هذه المحاكمات التي تعد بعيدة عن دائرة نشاطهم الذي ينصب أساساً على إدارة المرافق العامة الموكولة إليهم، أما هذه المحاكمات فمسألة عارضة تعطل وقتهم، »

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه على أن تراعى بالنسبة للتحقيق والاحالة إلى مجلس التأديب أحكام المادة ٧٦ من هذا القانون ، فأكد هذا النص بما يقطع كل شبهة التزام الشارع السياسة عينها التي نظم على أساسها التأديب بوجه عام بالنسبة إلى الموظفين كافة من حيث اختصار مراحل بقصره على محاكمة وحيدة أمام هيئة تتوافر فيها الضمانات اللازمة على أن يتاح التعقيب على القرار التأديبي الصادر منها أمام المحكمة الإدارية العليا وهو ما نصت عليه المادة ٣٢ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ الذي أحال إليه القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ، تلك المادة التي تقضي بأن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة الإدارية العليا .

(المحكمة الإدارية العليا « في دمشق » مجموعة السنة الخامسة رقم ٨١ ص ٨١٤) .

وغنى عن القول أن اعتبار المحاكمات التأديبية أدخل في الوظيفة القضائية منها في الوظيفة الإدارية - على حد تعبير المذكرة الإيضاحية - ليس معناه أنها في ذاتها خصومات قضائية تنتهي بأحكام بالمعنى المقصود من هذا ، وإنما هي فقط شبيهة بها وإن كانت ليست منها .

ومن حيث إنه بالإضافة إلى كل ما تقدم فإن المادة ٨٠ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة بعد إذ نصت على أن تكون « محاكمة أعضاء هيئة التدريس بجميع درجاتهم أمام مجلس تأديب يشكل من وكيل الجامعة رئيساً ومستشار من مجلس الدولة وأستاذ ذي كرسي من كلية الحقوق يعينه مجلس الجامعة سنوياً عضوين » ، نصت في فقرتها الأخيرة على أنه « وتسرى بالنسبة للمحاكمة أحكام

(ب) محكمة القضاء الإداري

وذلك لأن الالتماس متمم ومكمل للنزاعة الأصلية فتختص به المحكمة التي أصدرت الحكم الملتبس بنظره إعمالاً لنص المادة ٤١٩ مرافعات ، التي يسرى حكمها على المنازعات الإدارية ، وهو يقضى بأن يرفع الالتماس إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، وهذا الرأي يرجحه القضاء حتى لا تعقب محكمة أول درجة على حكم محكمة أعلى منها .

(محكمة القضاء الإداري س ١٣ رقم ١٧٤ س ١٨١) .

٢٥١

٢٣ من مارس ١٩٥٩

اختصاص : التماس إعادة النظر . للمحكمة التي أصدرت الحكم ولو تغيرت قواعد الاختصاص .

المبدأ القانوني :

إن اختصاص محكمة القضاء الإداري بفحص الالتماس بإعادة النظر في حكم صدر منها في منازعة أصبح الاختصاص بنظرها في الأصل للمحاكم الإدارية ، يظل قائماً لها

(ح) اختصاص المحاكم الإدارية

٢٥٢

١٤ من نوفمبر ١٩٥٩

اختصاص : المحاكم الإدارية . طلبات التعويض .

المبدأ القانوني :

إن اختصاص المحكمة الإدارية بنظر طلبات التعويض بصفة أصلية أو تبعية رهين بأن تكون هذه الطلبات مترتبة أو متفرعة عن أحد القرارات المنصوص عليها في البنود

ثالثاً ورابعاً وخامساً من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

(تطبيق ذلك على طلب التعويض عن عدم تنفيذ قرار أصدرته اللجنة القضائية بضم مدة خدمة سابقة) .
(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الخامسة رقم ٨ صفحة ٤٦) .

تقسيم الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية :

٢٥٣

٢٦ من أبريل ١٩٦٠

اختصاص : جارك ، موظفو الحلقة الأولى ، مرتباتهم .

المبدأ القانوني :

لئن كان ملاك موظفي الجمارك قد خلا من تقسيم وظائفه إلى حلقات على غرار التقسيم المفصل في قانون الموظفين الأساسي إلا أنه ليس مؤدى هذا أن يعتبر جميع موظفي تلك المصلحة في عداد موظفي الملاك الأدنى الذين تنظر المنازعات الخاصة بهم المحكمة الإدارية ، بل المراد في تصنيف مراتب هؤلاء الموظفين بما يقابل التصنيف الوارد في قانون الموظفين الأساسي هو بحكم

طبائع الأشياء إلى مستوى الوظيفة بحسب أهميتها وخطورة مسؤوليتها في سلم الوظائف وتدرجها . وغنى عن القول أن المناط في ذلك هو باعتبار مرتب الوظيفة الذي اتخذته قانون الموظفين الأساسي معياراً في هذا التصنيف ، فإن كان المرتب يرقى بالوظيفة إلى الحلقة الأولى فما فوقها فإن الاختصاص بنظر المنازعات الإدارية المتعلقة بهؤلاء الموظفين يكون معقوداً لمحكمة القضاء الإداري ، وإلا فإنه يكون للمحكمة الإدارية .

(المحكمة الإدارية العليا « جاسة دمشق » مجموعة السنة الخامسة رقم ٧٧ صفحة ٧٥٩) .

تقسيم الاختصاص بين المحاكم الإدارية :

٢٥٤

٢ من يناير ١٩٦٠

اختصاص : محاكم إدارية ، محكمة الاسكندرية ومحاكم القاهرة . تقسيم الاختصاص بينهم .

المبدأ القانونى :

إن المناط فى تحديد الاختصاص بين المحاكم الإدارية التى مقرها فى القاهرة وبين المحكمة الإدارية بالاسكندرية طبقاً لقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ بمقتضى التفويض المخول إياه بالمادة ٦ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو باتصال المنازعة موضوعاً بمصلحة من مصالح الحكومة فى هذه المدينة ، دون تفرقة بين ما إذا كانت المصلحة ذات شخصية معنوية مستقلة أو ليست لها هذه الشخصية . ذلك أن الهدف من هذا التحديد هو تيسير نظر المنازعة أمام محكمة الاسكندرية بحكم قربها لتلك المصالح ووجود عناصر المنازعة وأوراقها فيها ، وقد راعى القرار المشار إليه فى ذلك أن المصالح فى تلك المدينة من التعداد والأهمية بحيث يقضى الحال تخصيص محكمة فيها لنظر هذه المنازعات باعتبارها المدينة الثانية فى الاقليم ، وتقوم تلك المصالح على مرافق عامة خطيرة ورئيسية ولم يقيم القرار فى تحديد الاختصاص أساساً على الاعتبار الذى ذهب إليه الطعن ، وإن

كان يتحقق فى أغلب بحكم تبعية الموظف لتلك المصالح ما دام لم ينقل من المدينة ، يؤكد أن تقريب القضاء الإدارى للمتقاضين لم يكن هو الاعتبار الأساسى فى تحديد الاختصاص أن القضاء الإدارى فى الأصل مركز فى مدينة القاهرة ولم يستثن سوى تخصيص تلك المحكمة بالمنازعات الخاصة بمصالح الحكومة فى مدينة الاسكندرية للاعتبارات السالف بيانها .

واستناداً إلى هذا الفهم الذى قام عليه تخصيص محكمة الاسكندرية بنظر تلك المنازعات قضت المحكمة الإدارية العليا بأن هذا التحديد قد انطوى على معنى الاقرار لمصالح الحكومة فى الاسكندرية جميعاً بأهلية التقاضى فى شأن المنازعات المتصلة بها موضوعاً ولهذا أسندت صفة التقاضى لها فى مباشرة هذه المنازعات أمام محكمة الاسكندرية استثناء من الأصل العام الذى لا يسند صفة التقاضى فى المنازعات الخاصة بالدولة إلى الوزير فيما يتعلق بوزارته ، أو إلى المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية ، أو إلى الهيئات التى يجعل القانون لرئيسها صفة التقاضى ولولم تكن لها الشخصية المعنوية ومن ثم يتعين رفض الطعن .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة الأولى رقم ١٧ صفحة ١٢٢) .

ثانياً - الدعوى الادارية

التمييز بين طلبات إلغاء القرارات

المتعلقة بالموظفين وطلبات التسوية

بالفصل فيها، وله فيها ولاية القضاء كاملة، بما يتفرع عنها من قرارات وإجراءات ترتبط بها وتعد عنصراً من عناصرها، إذ يقوم النزاع فيها على مراكز قانونية، يتلقى أربابها الحق فيها - إن ثبت لهم - من القانون مباشرة، غير رهين بإرادة الإدارة أو بسلطانها التقديرية، ويهدف بها ذوو الشأن إلى تقرير أحقيتهم في الافادة من مزايا قاعدة قانونية ولا تعدو القرارات التي تصدرها الإدارة في خصوصها - أيأ كان فهمها لهذه القاعدة أن تكون تنفيذاً لحكم القانون. وبهذا الوصف فإنها تعد من قبيل دعاوى التسوية لا الإلغاء ولا يخضع قبولها في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لشرط رفعها في المواعيد المقررة للطعن بالإلغاء.

(المحكمة الإدارية العليا « جلسة دمشق » مجموعة السنة الخامسة رقم ٧٣ صفحة ٦٨٥) .

٢٥٥

٢٣ من أبريل ١٩٦٠

دعوى : طلب استرداد استقطاعات المعاش . منازعة في راتب . مواعيد طلبات الإلغاء ؛ لا يخضع لها الطلب المذكور .

المبدأ القانوني :

إن ما يطلبه المدعى من إعادة حسم العائدات التقاعدية واعتبار مدة الخدمة التي أداها في وظيفة عامة داخلية في عداد الخدمات المقبولة في حساب التقاعد، إنما ينطوي على منازعة تدرج في عداد المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم، التي نص عليها البند (ثانياً) من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة والتي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره

طال الجدل في بداية عهد القضاء الإداري حول التفرقة ما بين طلبات التسوية التي يقدمها الموظفون، وطلبات الإلغاء الخاصة بهم . فطلب رد الأقدمية لتاريخ معين قد ينشأ من طلب تسعير المؤهل وحساب مدة الخدمة السابقة، كما قد ينشأ عن طلب إلغاء قرار التخطي، إذا كان المدعى قد رقى فعلاً إلى الدرجة المطلوبة ولكن في تاريخ لاحق لتاريخ القرار المطعون . وفي ذلك استقرار القضاء على أنه إذا كان القانون هو الذي أنشأ للموظف مركزه، فإن مطالبته به يكون من طلبات التسوية، ويكون ما يبرم عادة بهذه المناسبة ليست من القرارات الإدارية بل من الأعمال التنفيذية

التي يقصد بها مجرد تطبيق القانون على الموظف وتوصيل حقه المالي إليه . أما إذا كان يتمتع بالمركز يتطلب صدور قرار إداري تستعمل فيه الإدارة سلطتها التقديرية — كقرار الترقية ولو بالأقدمية ما دام أن الضعيف يتخطى — فإن مهاجمة التخطي تكون إذن من طلبات الإلغاء . أنظر في ذلك كتابنا في أصول إجراء القضاء بند ١٦٢ صفحة ١٤٨ .

القرار المطلوب الغاؤه . . ومؤدى هذا أنه لا يجوز اتخاذ طريق وقف تنفيذ القرار إلا حيث يوجد قرار تتخذ بشأنه دعوى بإلغائه .
(المحكمة الإدارية العليا س ٦ رقم ٤ س ٢٠) .

٢٥٧

٢٦ من نوفمبر ١٩٦١

دعوى : طلب استرداد الراتب عن فترة الوقف .
منازعة في راتب . لا يخضع لإجراء النظم الوحدوي قبل رفع الدعوى .

المبدأ القانوني :

إن طلب استرداد الراتب عن فترة الوقف هو من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات ولا يدخل ضمن طعون الإلغاء المنصوص عليها في الفقرات ثانياً ورابعاً وخامساً من المادة (٨) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، والذي نصت المادة (١٢) منه على عدم قبول دعوى الإلغاء قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات المدنية وانتظار المواعيد المقررة للبث في التظلم .

(المحكمة الإدارية العليا س ٦ رقم ٣١ س ٢١٠) .

٢٥٦

٢٩ من أكتوبر ١٩٦٠

دعوى : طلبات إلغاء قرار بالحسم من الراتب .
منازعة في راتب وليس طلب إلغاء لقرار إداري . عدم جواز طلب وقف تنفيذ قرار الحسم .

المبدأ القانوني :

إن اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم مجلس الدولة ، وهو اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعات ولجميع ما يتفرع منها ، وبهذه المثابة تنظر المحكمة ، يكون قد صدر بشأن تلك المرتبات من قرارات أو إجراءات وذلك باعتبارها من العناصر المتفرعة عن المنازعات الأصلية في حدود اختصاصها الكامل بالنسبة إليها ، ومن ثم فإذا استقطعت الإدارة جزءاً من راتب الموظف استيفاء لدين عليه ، فإن هذا الاستقطاع هو في ذاته مثار المنازعة في راتبه تختص به المحكمة بمقتضى اختصاصها الكامل ولا يكون القرار الصادر بالحسم من المرتب من القرارات القابلة للإلغاء والتي يجوز وقف تنفيذها طبقاً للمادة ٢١ من القانون سالف الذكر والتي نصت على أنه : لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ

٢٥٨

٣١ من ديسمبر ١٩٦٠

دعوى : طلب الموظف المعاد للخدمة تسوية راتبه حسب خدمته الأولى . هو منازعه في راتب . لا تخضع لمواعيد طلبات الإلغاء .

المبدأ القانوني :

لئن كان المدعى قد طلب في صحيفة دعواه إلغاء قرار فصله وما يترتب على ذلك من آثار وصرف مرتبه إليه من تاريخ فصله مما يشعر بأنها دعوى بإلغاء قرار الفصل مما يسرى في شأنها المواعيد المنصوص عليها في المادة (١٩) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي رفعت في ظله هذه الدعوى ، إلا أنه لما كان الثابت مما سلف بيانه أن الإدارة طلبت إلغاء قرار فصل المدعى للأسباب

الطعن بعدم تنفيذ حكم بالإلغاء :

تعتبر هذه الدعوى من دعاوى الإلغاء لا من دعاوى الاستحقاق . أنظر بعده باب الأحكام . آثار أحكام الإلغاء .

المبينة في تلك المذكرة ، وقد استجابت الوزارة لهذا الطلب فأعادت تعيين المدعى في نفس وظيفته السابقة ، إلا أنها خفضت راتبه ومن ثم فإن المدعى ، وقد أجيب إلى طلبه وأعيد إلى وظيفته إنما كان يستهدف في عموم طلباته إعادة مرتبه إلى ما كان عليه دون أن يقصد إلى إلغاء قرار الفصل إذ قد أعيد فعلاً إلى عمله السابق ولكن بمرتب أقل ، وهو ما يطالب المدعى بإعادته إلى أصله .

ومتى كان الأمر كذلك فإن الدعوى والحالة هذه إنما هي في حقيقتها منازعة في راتب ، وبهذه المثابة لا تخضع للمواعيد المبينة بالمادة (١٩) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وهي خاصة بطلبات الإلغاء .

(المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة السادسة رقم ٥٥ صفحة ٤١٤) .

قضاء محاكم الاستئناف

٢٥٩

محكمة استئناف القاهرة

أول نوفمبر ١٩٥٨

١ - تركة : تقديرها .

ب - وقف : قيمته ، تقديرها عند الوفاة ؛ عند إنشاء الوقف .

ج - وقف : نزع ملكية جزء من الموقوف بعد وفاة الواقف ، قيمته لا تدخل في تقدير التركة .

د - عدم السماع : في ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

المبادئ القانونية :

١ - الممول عليه في تقدير تركة المتوفى ،

هو تقديرها عند الوفاة ، دون الاعتداد بمحضر الحصر .

٢ - العمدية في تقدير قيمة الموقوف

هو عند الوفاة ، دون التفتات إلى تقديرها عند إنشاء الوقف ، أو إلى تقديرها عند ربط العوائد .

٣ - لا يصح الدفع بما سمته المستأنفة :

« عدم السماع قانوناً ، ، بمقولة إن المادة ٢٤ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ مقيدة بما قيدتها به المادة ٥٧ من القانون نفسه ، لا يحكم واقعة الدعوى لأن الاستحقاق الواجب للورثة بقدر أنصبتهم في الميراث فيما زاد به الموقوف على ثلث التركة ، يسرى على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل بقانون

الوقف رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٦ ، متى كان الواقف موجوداً أو حياً عند العمل بهذا القانون ، وكان له حق الرجوع فيما وقفه .

٤ - القيد الذي أوردته المادة ٥٧ من قانون الوقف ، مناطه أن الاستحقاق الواجب بالمادة ٢٤ لا يسرى على الأوقاف الصادرة قبل العمل بالقانون ، التي مات واقفوها ، أو كانوا أحياء عند العمل بالقانون ، ولكن ليس لهم حق الرجوع فيما وقفوه .

المحكمة

« . . الممول عليه في تقدير تركة المتوفى هو تقديرها عند الوفاة دون الاعتداد بمحضر الحصر ، لما هو معلوم من أن الورثة يعمدون عادة إلى تقليل قيمة التركة حفظاً لما يستحق عليها من ضرائب ورسوم وخلافه . كما أن العمدية في تقدير قيمة للموقوف هو عند الوفاة دون ما التفتات إلى تقديرها عند إنشاء الوقف . والمعلوم أيضاً أن الواقف يعمدون إلى التظليل في التقدير ليخف عن كاهله بعض الرسوم المستحقة ، ودون التفتات إلى تقديرها عند ربط العوائد لاختلاف الزمنين ، زمن الربط وزمن الوفاة ، ولما هو معلوم أيضاً من عدم الدقة في التقدير عند ربط العوائد ، فضلاً عما يحوطه من شكوك .

« ومن حيث إنه متى كان ذلك فلا يصح من المستأنفين أن يعتمدوا في القول بأن قيمة للموقوف تخرج من ثلث التركة على مقاطع متغايرة ،

الشروط العشرة بالنسبة له . . . » هذا وبالرجوع إلى كتاب الوقف بان أنه احتفظ لنفسه بالشروط العشرة ، فكان له بذلك حق التغير والرجوع في وقفه كله أو بعضه . أما القيد الذي أوردته الفقرة الثالثة من المادة ٥٧ من قانون الوقف فلا يرد على هذه الحال ، إذ مناط الفقرة الثالثة على ما هو واضح من صريح نصها أن الاستحقاق الواجب بالمادة ٢٤ لا يسرى على الأوقاف الصادرة قبل العمل بالقانون ، التي مات واقفوها أو كانوا أحياء عند العمل بالقانون ولكن ليس لهم حق الرجوع فيها وقفوه . . . »

(استئناف رقم ٣٨ سنة ٧٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة على على منصور وعبد أبو الحسن وعبد المجيد الفايض المستشارين) .

٢٦٠

محكمة استئناف القاهرة

٥ من ديسمبر ١٩٥٩

أ - وقف : رجوع ، ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦
١١٢٠٠ ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، استحقاق بموضع .

ب - محاكم شرعية : دعوى ، سماعيا ق ٧٨
لسنة ١٩٣١ م ٣٧٥ .

ج - محاكم الأحوال الشخصية : حلها على المحاكم الشرعية .

المبادئ القانونية :

١ - المادة ١١ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ حرمت على الواقف الرجوع في وقفه إذا كان حرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة للواقف ، أو إذا ثبت أن الاستحقاق كان

فلا يقبل منهما قياس ثمن الوقوف عند إنشاء الوقف ، أو عند تقدير العوائد ، منسوبا إلى قيمة التركة حسب ما ورد في محضر الحصر ، إذ أن تلك الأخطا من الأسس التي لا يجمعها صعيد واحد ، من حيث أن المصدر أو الزمن لا يصح البناء عليها للوصول إلى نتيجة منطقية سليمة . كما لا يقبل منهما إضافة قيمة ما تزعت ملكيته من الوقوف إلى قيمة التركة ، مادام قد ثبت من تقرير الخبير أن هذا الأمر قد وقع بعد وفاة الواقف ، والعمدة على ما مر ذكره تقدير التركة عند الوفاة ، وإلا لضوعفت قيمة هذا الجزء ضعفين . . .

« ومن حيث إن المسئلة في الاستئناف الثاني دفعت الدعوى الابتدائية فضلا عما سلف بما سمته عدم السماع قانوناً بمقولة إن المادة رقم ٢٤ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ مقيدة بما قيدها به المادة ٥٧ من القانون نفسه لا تحكم واصمة الدعوى . وترى المحكمة أن هذا الدفع غير صائب . . . أن الاستحقاق الواجب للورثة بقدر أنصبتهم في الميراث فيما زاد به الوقوف عن ثلث التركة ، يسرى على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل بقانون الوقف رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ ، متى كان الواقف موجوداً أو حياً عند العمل بهذا القانون ، وكان له حق الرجوع فيها وقفه .

والثابت . . . أن الواقف توفي في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٩ ، أي في ظل العمل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، وكان له بمقتضى المادة رقم ١١ منه أن يرجع عنه حث يجري نصها على أنه « للواقف أن يرجع في وقفه كله أو بعضه . . . ولا يجوز له الرجوع ولا التغير فيما وقفه قبل العمل بهذا القانون وجعل الاستحقاق فيه لغيره إذا كان قد حرم نفسه وذريته من هذا الاستحقاق ومن

بعوض مالى أو بضمان حقوق ثابتة قبل الواقف .

وقد جاء القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بحل الوقف ، مؤيداً للمادة ١١ من قانون الوقف سالف الذكر .

٢ - قانون الوقف ، وقانون حله ، قد وضعا للمحاكم الشرعية ، وفضلاً عن ذلك فالمادة ٣٧٥ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ تنص على عدم سماع الدعوى بعد مضي ١٥ سنة إلا فى الوقف والارث ، وهذه المادة لاتزال قائمة واجبة التطبيق ، وهى قد وضعت للمحاكم الشرعية ، وللمحاكم التى حلت محلها .

٣ - إذا كان النزاع حول الموقوف ، وهل كان بعوض فيؤول إلى المدعية ، أو بغير عوض فيؤول إلى ورثة الواقعة ، فإن البحث ينصب على موقف يدعى كل أنه آله بمقتضى القانون ، فتكون محاكم الأحوال الشخصية هى المختصة بنظره بعد أن حلت محل المحاكم الشرعية .

المحكمة

« من حيث إن هذا النزاع . . إنما يتعلق بأعيان موقوفة واستحقاق فيها ، فالمادة ١١ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التى أجازت للواقف الرجوع فى وقفه ، حرمت عليه الرجوع فى حالين : الأولى إذا كان حرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة للواقف ، والثانية إذا ثبت أن هذا الاستحقاق كان بعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل

الواقف . فإن ثبت أن المدعية استحققت الموقوف عليها بغير عوض ، جاز للواقف أن يرجع فى وقفه ويصبح مالكاً لما وقفه ، وإن ثبت أن استحقاق المدعية كان بعوض لم يصح رجوع الواقعة فيما وقته على المدعية . وقد ثبت أن الواقعة لم ترجع عن وقفها من تاريخ حل الوقف لحين وفاتها فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، فيتعين البحث فى أن استحقاق المدعية كان بعوض أو بغير عوض طبقاً للقانون .

« ومن حيث إن القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بحل الوقف جاء مؤيداً للمادة ١١ من قانون الوقف سالف الذكر ، حيث نص فى المادة الرابعة منه على أنه : « لا تؤول الملكية إلى الواقف متى ثبت أن استحقاق من سبخلفه فى الاستحقاق كان بعوض مالى ، أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف وفقاً لأحكام المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . . . و يؤول ملك الرقبة إلى من سبخلف الواقف من المستحقين كل بقدر حصته . . . »

فدعوى المدعية سواء أكانت بطلب استحقاق للثقة بناء على طلباتها الأولى فى دعواها ، أو بطلب استحقاق لما وقف عليها من الواقعة ، تكون هذه الدعوى مما يحكمها قانون الوقف وقانون حله السابق ذكرهما ، وقد وضعا للمحاكم الشرعية فضلاً عن ذلك فالمادة ٣٧٥ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ تنص على عدم سماع الدعوى بعد مضي ١٥ سنة إلا فى الوقف والارث ، فلا يمنع سماعهما إلا بعد ثلاث وثلاثين سنة بالقيود الواردة فيها ، وقد جرى عمل المحاكم على أن دعوى الاستحقاق مبدتها ١٥ سنة ، وما يتعلق بأهلية الواقف وصحة الوقف ٣٣ سنة ، وهذه المادة

لا تزال قائمة وواجبة التطبيق في صحة الوقف والاستحقاق فيه ، وهي قد وضعت للمحاكم الشرعية حين قيامها ، وللمحاكم التي حلت محلها بدون إلغاء ، فلا وجه لما ذهب إليه محكمة أول درجة من أن المحاكم الشرعية كان اختصاصها متعلقاً بمقدرة الوقف وصحته ، دون الاستحقاق فيما كان موقوفاً وأصبح ملكاً .

« ومن حيث إنه بصدور الوقف أصبح للموقوف وفقاً لا ملكاً ، وبصدور حل الوقف أصبح ملكاً لا وقفاً ، إذا تحققت شروط خاصة حددها القانون ؛ فالمدعية تدعى أنها وقفت عوضاً لاستحقاقها ، وتكر عليها المدعى عليها الثالثة ذلك ، وعلى كل إثبات ما يدعيه لفصل المحكمة فيه ، لأن الواقعة لم ترجع في وقفها وكل يدعى شيئاً يتعلق بالموقوف الذي أصبح النزاع يدور حوله ، وهل كان بعوض فيؤول إلى المدعية ، أو بعير عوض فيؤول إلى ورثة الواقعة ، فالبحث يدور على موقوف يدعى كل أنه آل إليه بمقتضى القانون ، فتكون محاكم الأحوال الشخصية هي المختصة بنظره بعد أن حلت محل المحاكم الشرعية ، وعلى ذلك جرى عمل المحاكم الشرعية ومحاكم الأحوال الشخصية التي حلت محلها ، ومنها المحكمة التي أصدرت حكمها المستأنف حيث أصدرت حكماً في القضية رقم ٢١٩ سنة ١٩٥٦ لم يكن متعلقاً بمقدرة الوقف وصحته وإنما كان متعلقاً باستحقاق في وقف بعد صدور قانون حل الوقف الذي يصير الموقوف ملكاً . وكل بحث ذكرته محكمة أول درجة في أسباب حكمها المستأنف رغم طولها ، لا ينقل النزاع حول موقوف إلى نزاع حول ملك ، لأن هذا النزاع عن موقوف تم وقفه على مستحق بعوض أو بعيره ، فكل البحث يدور حول ذلك وليس النزاع على ملك مطلق

فتكون المحكمة غير مختصة . وقد سلكت محكمة أول درجة الطريق القانوني حين سمعت دعوى المدعية وطلبت عنها الجواب ممن حضر من المدعى عليهم ، وحين أحالتها على التحقيق لتثبت المدعية دعواها وتقيم المدعى عليها المنكرة للدعوى النفي عليها ومن ثم يكون حكم محكمة أول درجة في غير محله متعيناً إلغاًؤه .

« ومن حيث إن المدعى عليهما الأولى والثانية صادقاً على الدعوى واعترفاً بأن استحقاق المدعية كان بعوض مالى أخذته منها الواقعة ، فتكون الدعوى ثابتة بالنسبة لهما بالإقرار وهو سيد الأدلة . . . »

(استئناف رقم ٤٩ سنة ٧٦ ق «أحوال شخصية» رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد عبدالمهادى الديوانى وحسين خليل وعبد المجيد الفايض المستشارين) .

٢٦١

محكمة استئناف القاهرة

١٩ من ديسمبر ١٩٥٩

١ — طلاق : رجعى ، حكمه .

٢ — زوجية : حقوق ، لإبراء .

٣ — عدة : بقاؤها .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان الزوج المتوفى ، بعد أن دخل بزواجه ، قد طلقها في غيبتها طلاقاً رجعياً ، ولم يكن الطلاق نظير مال ، فيأخذ هذا الطلاق الرجعى حكمه ، ولا يأخذ حكم الطلاق البائن ، ولا يمنع من ميراث أحد الزوجين للآخر مادامت العدة باقية .

٢ — الورثة المتضمنة أن الزوجة

الإبراء على فرض صحته لم يكن نظير إيقاع الطلاق من المتوفى بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٥٧ ، فالطلاق صدر في غيبتها والإبراء الذي يدعيه المستأنف كان بعد ذلك بثمانية أيام ، فلم يكن هناك إيجاب وقبول من الطرفين وقت إيقاع الطلاق من المتوفى لصدوره في غيبتها ، ومن شروط الإيجاب والقبول حضور الطرفين ورضاؤهما واتحاد المجلس وموافقة الإيجاب للقبول وكل ذلك متخلف وقت إيقاع الطلاق .

وفضلاً عن ذلك فإن الورقة العرفية المؤرخة ٢١ مايو سنة ١٩٥٩ والتي قدمها المستأنف مستنداً إليها في دفعه ودفاعه ، لم تكن إلا مخالصة بينها وبين المتوفى حيث نص فيها على أنها تسلمت من مطلقها المتوفى مبلغاً وقدره ٥١ جنياً منها ١٥ جنياً مؤخر صداقها ، والباقي نفقة عدتها ، وأنه سلمها جهازها ونص فيها على أنه : « ليس لي طرفه شيء مطلقاً لا من مؤخر الصداق ولا من نفقة العدة ولا من الجهاز ، وتحررت هذه مخالصة نهائية للعمل بها عند اللزوم » . فهي بنصها وروحها لم تكن إلا مخالصة بحقتها التي تسلمته بعد الطلاق ، ومن ثم فلا تكون إبراء نظير الطلاق .

« ومن حيث إنه ورد في صفحة ١٩٨ و ١٩٩ من الجزء الأول من ابن عابدين (أن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام وأكثر مدة له عشرة أيام ، وأن أقل مدة الطهر بين الحيضتين ١٥ يوماً ولا حد لأكثره) وبما أن الحيض يعرف من جهة النساء لأنه مما لا يطلع عليه الرجال وقد أقرت بأن عدتها باقية إلى حين الوفاة وقد أثبتت الدعوى بالبينة الشرعية التي لم يطعن عليها بأي طعن ، ولم يستطع المستأنف أن يقدم نقياً لها ،

تسلمت من مطلقها المتوفى مؤخر صداقها ونفقة عدتها ، وأنه سلمها جهازها وأنه ليس لها طرفه شيء مطلقاً ، لا من مؤخر الصداق ولا من نفقة العدة ، ولا من الجهاز ، وتحررت هذه مخالصة نهائية للعمل بها عند اللزوم ؛ هذه الورقة لا تكون إبراء نظير الطلاق .

٣ - إذا كان إشهاد طلاق المتوفى للبدعية في ١٣ من مايو سنة ١٩٥٧ ، والإبراء من حقوق الزوجية في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٧ ، ووفاة الزوج في سنة ١٩٥٧ ، ولم يمض على العدة مدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق ، فإن زوجته المعتدة من طلاق رجعي تكون لإحدى ورثته .

المحكمة

« من حيث إنه . . . ثابت من إشهاد طلاق المتوفى للبدعية رقم ٢٤ في ١٣ مايو سنة ١٩٥٧ لدى مأذون ستوفر ، أن للتوفى طلقها في غيبتها بعد الدخول بها ، طلاقاً رجعياً ، ولم يكن هذا الطلاق نظير مال فيأخذ هذا الطلاق الرجعي حكمه ، ولا يأخذ حكم الطلاق البائن طبقاً لأحكام الفقه والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٠ والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . وحكم الطلاق الرجعي أنه لا يزيل الملك ولا الحل ، ولا يمنع من ميراث أحد الزوجين للآخر ما دامت العدة باقية .

ولا عبرة بما يدعيه المستأنف من أن المستأنف عليها أبرأت المتوفى من حقوق الزوجية وأبرأته منها بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٥٧ ، لأن هذا

الإنكار للحق في تلك المدة .

٢ - الاستحقاق في الوقف إنما يتلقاه المستحق من قبل الواقف مباشرة ، بما ينص عليه في حجة وقفه ، أو بما يفهم من غرضه وما يرمى إليه ، فاعتراف وزارة الأوقاف بأن المستأنفة مستحقة في الوقف لا يفيدها شيئاً .

٣ - إذا نص الواقف على انتقال الاستحقاق لذرية الأولاد ، ثم بعد انقراض جميع ذرية الأولاد ونسلهم يكون الاستحقاق للعتقاء ، ثم من بعدهم على المسجدين المذكورين ؛ فإن ذلك يفيد صراحة أنه بموت العتقاء يزول الاستحقاق للمسجدين لا لذرية العتقاء .

المحكمة

« من حيث إن وزارة الأوقاف دفعت في الاستئناف بعدم سماع الدعوى طبقاً للمادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية ، لأن الدعوى لم ترفع إلا بعد المدة القانونية المانعة من سماعها . وهذه المادة اشترطت عدم العذر الشرعى مع التمكن من رفع الدعوى ، وذلك كله مع عدم الإنكار للحق في تلك المدة . وثابت أن الوزارة اعترفت بأنها تصرف للمدعية استحقاقاً قدره ٧ جنيهات و ٤١٥ مليم وذلك أمام محكمة أول درجة ، فتكون الدعوى غير منكورة من الوزارة ومن ثم لا تطبق المادة رقم ٣٧٥ بالنسبة لمضى المدة القانونية ، ويكون الدفع في غير محله متعيناً رفضه .

والمدة بين الطلاق والوفاة تحتمل بقاء العدة شرعاً ، لأن المستأنف عليها تحتاج لثلاث حيضات بثلاثين يوماً إن كانت عادتھا تبقى لأكثر من الحيض ، وتحتاج لطهرين وقد نص الفقهاء على أنه لا حد لأكثر مدة الطهر الواحد ، فقد تطول كثيراً عن شهر أو عن سنة ، إلا أن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ نص في المادة رقم ١٧ على أنه : « لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق ، كما أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية لمطالبة توفي زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق » ، منعاً للتحايل في ادعاء امتداد العدة . فالنقطة والقانون يظهران المدعية في دعواها ومن ثم يكون الحكم المستأنف لذلك صحيحاً متعيناً تأييده .

(استئناف رقم ١٣٣ لسنة ٥٧ كلى رئاسة وعضوية السادة الأساندة حسين خليل وعبد المجيد الفايش ومحمد خليل الدجوى المستشارين) .

٢٦٢

محكمة استئناف القاهرة

٢٠ من ديسمبر ١٩٥٩

- ١ - دعوى : دفع بعدم سماعها ، لائحة شرعية م ٣٧٥ شروطها .
- ب - وقف : استحقاق ، اعتراف وزارة الأوقاف به ، ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ م ٢٠ و م ١٠ .
- ج - « من بعدم » : ظرف وليس شرطاً .

المبادئ القانونية :

- ١ - إن المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية ، اشترطت لعدم سماع الدعوى بسبب عدم رفعها في المدة القانونية ، عدم العذر الشرعى مع التمكن من رفع الدعوى ، مع عدم

على من خسر الدعوى طبقاً للمادة رقم ٢٨١ من اللائحة الشرعية .

(استئناف رقم ١٥٨ سنة ١٣٧٤ ق «أحوال شخصية»
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد حسين عوني
وحسين خليل وعبد المجيد الفايش المستشارين) .

٢٦٣

محكمة استئناف القاهرة

٢٦ من ديسمبر ١٩٥٩

١ - طلاق ، طلبه .

٢ - طلاق ، غيبة الزوج ، حبس ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ م ١٤ .

المبدأ القانوني :

١ - إذا ظهر جلياً من نص الدعوى أن المدعية تطلب الطلاق لسجن زوجها ، وتضررها من غيبته بسبب الحكم عليه جنائياً ، والطلبات الأخيرة متصلة بهذه الأسباب التي ذكرتها المدعية ومنها أنه محكوم عليه بالسجن ، فتأخذ حكم الطلبات .

٢ - الغيبة كلمة عامة تشمل الغيبة بسبب السجن أو بسبب الهرب من الزوجية وتكاليفها ، أو بأي سبب آخر .

المحكمة

« من حيث . أن المدعية ذكرت في عريضة الدعوى « أن زوجها تركها بلا نفقة من أول مايو سنة ١٩٥٨ وأنه سجين ومحكوم عليه بالسجن لمدة أربعة أعوام وتنفذ عليه هذا الحكم في شهر فبراير سنة ١٩٥٩ لتجارته في الحشيش ويعود ضرر على الطالبة من غيابه تلك المدة ولو كان له مال

« ومن حيث إن الاستحقاق إنما يتلقاه المستحق من قبل الواقف مباشرة ، بما ينص عليه في حجة وقفه أو بما يفهم من غرضه وما يرى إليه ، فاعتراف الوزارة بأن المستأنفة مستحقة في الوقف لا يفيد شيئاً ، لأنها ليست الجهة التي تعطى الاستحقاق أو تحرم منه وليس شأنها أعز من شأن المستحق ، وقد نصت المادة رقم ٢٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أنه : « يبطل إقرار الموقوف عليه لغيره لكل أو لبعض استحقاقه ، كما يبطل تنازله عنه » . فاعتراف الوزارة ليس حجة في الاستحقاق وإنما الحجة فيه هو قضاء المحاكم عند التنازع فيه ، وقد نصت المادة العاشرة من القانون المذكور على أن يحمل كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه أراده وإن لم يوافق القواعد اللغوية ، وذلك عندما يكون الكلام محتملاً ، أما إن كان نصاً صريحاً فيتعين العمل بهذا النص .

« ومن حيث إن الواقفين نصا على انتقال الاستحقاق بعد وفاتهما إلى أولادهما ثم انتقال الاستحقاق لذرية الأولاد ، ونسلم ، وذلك على الوجه المبين بحجج الواقفين ونصا على أنه بعد انقراض جميع ذرية الأولاد ونسلم يكون الاستحقاق للعقلاء ، ثم من بعدهم على المسجدين المذكورين . ويفيد ذلك صراحة أنه بموت المتقاء يؤول الاستحقاق للمسجدين لا لذرية المتقاء . وعبارة « من بعدهم » تعود على المتقاء ، ولأحمد إبراهيم الذي أصبح له استحقاقاً بمقتضى حجة التغير ، وقد مات عقياً ، ثم هي ظرف وليست شرطاً ولا نصاً يدل على استحقاق ذرية المتقاء ، والإعطاء والحرمان لا يكون إلا بنص ..

« ومن حيث إن المصاريف يحكم بها

فلا ، على أنه فقير جداً فهي تدعى عليه بما ذكر
وتطلب الحكم لها عليه بتطليقها منه لغيبته وعدم
الإتفاق عليها . ويظهر جلياً من نص الدعوى
أن المدعية تطلب الطلاق لسجن الزوج وتضررها
من غيبته بسبب الحكم عليه جنائياً والطلبات
الأخيرة متصلة بهذه الأسباب التي ذكرتها المدعية
ومنها أنه محكوم عليه بالسجن ، فتأخذ حكم الطلبات
فضلاً عن أن الغيبة كلمة عامة تشمل الغيبة بسبب
السجن أو بسبب التهرب من الزوجية وتكاليف
الزوجية ، أو بأي سبب آخر ، والعبرة بالمقاصد
ولا تقصد المدعية بهذه الأسباب والطلبات إلا التخليق
للضرر بسبب الحكم على الزوج بالسجن وإن
أضافت إلى ذلك فقر الزوج ، وقد ذكرت ذلك
صراحة في دعواها كما يظهر من النص السابق
ذكره . وللمادة رقم ١٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة
١٩٢٩ نصت على أنه : « للزوجة المحكوم على
زوجها بحقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين
فأكثر أن تطلب إلى القاضى بعد مضي سنة من
حبسه التطليق عليه بائناً للضرر ولو كان له مال
تستطيع الإتفاق منه » وقد طلبت الزوجة الطلاق
لسجن الزوج وصدر الحكم بتاريخ ١٤ يونيه سنة
١٩٥٩ بعد أن نفذ على الزوج بالسجن في
١٦/٤/١٩٥٨ وكان الحكم بالسجن لمدة ثلاث
سنوات فكون عناصر المادة متوفرة في هذه
القضية ويكون الحكم صحيحاً كذلك ولا ذكرته
محكمة أول درجة على أن إحالة الدعوى على التحقيق
الذى تطلبه النيابة فهماً منها أنها دعوى طلاق
للفتية فإنه مع بعد هذا الفهم فهو لن يؤدي إلا إلى
الإعذار إلى المسجون بالنفقة فإن لم ينفق على زوجته
حكم القاضى بالطلاق رجياً ولا يمكن أن تسلك
للمدعية في دعواها هذا المسلك لأنه يؤدي إلى
التطويل عليها حتى يصدر الحكم لها ، مع أنها

ذكرت صراحة أنها تنفر من سجن زوجها
وتطلب التطليق لذلك والطلاق البائن أقوى من
الطلاق الرجعى فلا يعقل أن تطلب المدعية الأدنى
دون الأعلى مع قيام الدليل عليه من إفادة مأمور
السجن ويسر إجراءات الطلاق البائن وسرعة
الفصل في الدعوى ومن ثم فيتعين رفض الاستئناف
وتأييد الحكم المستأنف .

(استئناف رقم ١٢٧ سنة ٧٦ ق «أحوال شخصية»
بالمهنة السابقة) .

٢٦٤

محكمة استئناف القاهرة

٢ من يناير ١٩٦٠

خير : ندبه . الحكم بوقف السير في الدعوى حتى
يقدم الخبير تقريره .

المبدأ القانوني :

إذا قضت المحكمة بنذب خير في
الدعوى ، جاز لها أن تقضى بوقف السير في
الدعوى ، لأن ذلك بمثابة إحالة القضية على
خير حتى يقدم تقريره . وهذا هو ما سبق
أن درجت عليه المحكمة العليا الشرعية .

(استئناف رقم ٣٦ تصرفات سنة ٧٣ ق رئاسة
وعضوية السادة الأساتذة على على منصور وحسين خليل
وعبد المجيد الفايش المستشارين) .

٢٦٥

محكمة استئناف القاهرة

٢ من يناير ١٩٦٠

استئناف : إعلان المستأنف ضدم ، اعتباره كأن
لم يكن .

المبدأ القانوني :

إذا طلب المستأنف إيقاف الدعوى حتى يستوى صفات الخصوم فأوقفت المحكمة الدعوى لهذا السبب ستة شهور ولم تنفذ ما كلف به بعد ذلك ثم لما عجلت الدعوى عاد فطلب التأجيل لنفس السبب أكثر من مرة ، فان هذا يدل على أن المستأنف غير جاد في متابعة إجراءات التقاضي ، ويحق للمحكمة الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن - إعمالاً لنصوص المواد ١٠٩، ١١٤، ١١٩، ١٢٠ مرافعات .

(استئناف رقم ١٨٦ سنة ٧٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٦

محكمة استئناف القاهرة

٢ من يناير ١٩٦٠

وقف : فرض الواقف .

المبدأ القانوني :

المنصوص عليه فقها وقضاء ، أن يعمل بغرض الواقف ، ويحمل كلامه على العادة والعرف واللغة التي يتكلم بها ، وأن خالف كلامه لغة العرب والشرع ؛ فالفقه والقانون يظاهران هذا الفهم ، لأنه إعمال لكلام الواقف .

(استئناف رقم ١٦٤ سنة ٧٥ ق «أحوال شخصية» رئاسة وعضوية السادة الأسانذة حسين عوف وحسين خليل وعبد المجيد الفايش المستشارين) .

٢٦٧

محكمة استئناف القاهرة

١٠ من يناير ١٩٦٠

وقف : مضي اللدة .

المبدأ القانوني :

خفاء شرط الواقف ، واختلاف المحاكم في تفسيره ليس عذراً شرعياً يسوغ تقاعس صاحب الحق عن المطالبة به في خلال المدة القانونية .

المحكمة

اعتبرت محكمة أول درجة خفاء شرط الواقف ليس عذراً شرعياً في عدم رفع الدعوى إلا أن المستأنفة ترى أن ذلك عذر ، إذ ليس من مقتضى العقل ولا من مقتضى الحكمة أن يباشر الإنسان عملاً يرى أن ليس من ورائه إلا الخسارة والفشل وإيقاد نار العداوة والبغضاء بين الأهل والأقارب وضياع الأموال في الرسوم وأجور الدفاع دون نتيجة مادية يحصل عليها من ذلك ، وأن مقتضى العقل والحكمة والعادة ألا يرفع الإنسان دعواه إلا إذا ترجح لديه صدور الحكم لصالحه فيها ، وقد كانت الأحكام من قبل وفاة السيدة حفيظة لم يصدر حكم من أية محكمة مصرية يعطى نصيب العقيم عند وفاته لإخوته وأولاد إخوته الذين توفوا قبله ، بل كانت تعطيه لإخوته الأحياء فقط ، وكذلك كانت الفتاوى . كما سار العمل على ذلك بوزارة الأوقاف إلى أن صدر في سنة ١٩٤٧ حكم من المحكمة الشرعية بإعطاء نصيب العقيم لإخوته الأحياء والأموات استناداً إلى المادة ٣٢ من القانون ٤٨ سنة ١٩٤٦ وتتابع الأحكام بعد ذلك ، فرأت المستأنفة أن ترفع الدعوى لاحتمال الكسب .. » .

(استئناف رقم ١١١ كلى سنة ٧٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد خلف الحسيني وحسين خليل ومحمود الحفاوى المستشارين) .

القضايا المستعجلة

٢٦٩

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بطنطا

٢٥ من يناير ١٩٦٠

قاض مستعجل : إشكال عن حكم بحبس المدين في دين ثقة .

المبدأ القانوني :

الحكم بالحبس لعدم أداء دين النفقة المحكوم به مع القدرة على ذلك وفقاً للمادة ٣٤٧ من اللائحة الشرعية ، هو قضاء بجزاء جنائي يمس شخص المحكوم عليه ، وليس جزاء تهديدياً ، أو طريقاً من طرق التنفيذ المدنية وفقاً لقانون المرافعات ؛ ومن ثم لا يختص قاضي الأمور المستعجلة ولائياً بنظر الاشكال المرفوع عن مثل هذا الحكم ، لأن اختصاصه فرع من اختصاص القضاء المدني الذي يتبعه القضاء المستعجل ، بل تختص بهذا الاشكال المحكمة الجنائية وفقاً للمادتين ٥٢٤ و ٥٢٥ إجراءات جنائية .

المحكمة

«... حيث إنه يهم المحكمة واختصاصها الولائي من النظام العام أن تعرف مدى اختصاصها ولائياً بالاشكال المائل ، إذ من المقرر أنها تتقيد بما تتقيد به المحكمة المدنية التي يتبعها القضاء المستعجل كفرع منها ، ويتعين لذلك البحث في طبيعة حكم الحبس المستشكل فيه هل هو صادر بعقوبة جنائية بدنية فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة بنظر

٢٦٨

محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة

٣٠ من مايو ١٩٥٩

أ - بروتستو : شطبه . اختصاص القضاء المستعجل .

ب - ورقة تجارية : يجوز إجراء بروتستو بموجبها .

المبادئ القانونية :

١ - لما كان البروتستو إجراء قانونياً يراد فيه وضع التاجر في موطن التأخر عن الدفع ، فإذا ما استبان في صورة قاطعة براءة ذمة المدين ، فقد زال كل أثر لهذا الإجراء ، ومن ثم يختص القاضي المستعجل بشطبه ، إذ لا يترتب على ذلك أي مساس بحق الدائن .

٢ - البروتستو إجراء لا يمكن اتخاذه إلا بورقة تجارية مستكملة البيانات التي يتطلبها القانون في الأوراق التجارية ، وبخاصة تاريخ الاستحقاق ، وشرط الأمر والإذن ، وعلى ذلك فإن الفاتورة غير الموقع عليها من المدين ، وكذا الفاتورة التي بها بيان عادي بقيمة البضاعة ، التي استجرها المدين وبذيلها قيمة رصيد الحساب الذي على المدين بتوقيعه ، وليس بها أكثر من ذلك ، لا تعتبر ورقة تجارية وبالتالي لا يسوغ إجراء البروتستو بمقتضاها .

(القضية رقم ٣٨٦٣ سنة ١٩٥٩ رئاسة السيد الأستاذ محمد كمال عباس القاضي) .

الإشكال في تنفيذه حيث ينطبق حكم المادة ٥٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بأن : « كل إشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم . . . » أم أنه حكم صادر في مسألة مدنية سواء كان متعلقاً بحق مالى أو بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية التي لا دخل لها بالأموال ، فيكون الإشكال في تنفيذه من اختصاص القضاء المستعجل وفقاً للقاعدة العامة المقررة في المادة ٤٩ مرافعات ، بعد أن ألغيت المحاكم لشرعية والمجالس المالية ، وأصبح الاختصاص بمسائل الأحوال الشخصية معقوداً للمحاكم المدنية كما هو الشأن في الإشكال في تنفيذ أحكام الطاعة وضم الصغير وغير ذلك . .

« وحيث إن المشرع مع نبذة فكرة الإكراه البدنى كوسيلة للتنفيذ العيني في الالتزام في المواد المدنية قد أخذ بها في المساواة الجنائية ، وهو ما يتفق ومعنى العقوبة التي تتصل بشخص الجاني وبدنه وحرية ، فأجاز الإكراه البدنى لتحقيق المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة ، ويكون هذا الإكراه بالحبس البسيط، إجراءات جنائية م ٥١١ . على ألا تبرا ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات تنفيذ للإكراه البدنى عليه وإن كانت تبرا من الغرامة على ما تقدم (إجراءات جنائية م ٥١٨) ، مما يؤكد استقلال الجزاء الجنائى عن الجزاء المدنى . ولا اتصال بالإكراه البدنى كوسيلة من وسائل التنفيذ بمعنى الجزاء الجنائى لا يكون التنفيذ بالإكراه البدنى بحكم يصدر من القاضى ، وإنما بأمر من الجهة الموط بها التنفيذ وهى النيابة العامة (إجراءات م ٥١٦) . على أن المشرع قد جعل الإكراه البدنى بمثابة عقوبة يصدر بها حكم من القاضى فى حالة المادة ٥١٩ من قانون

الإجراءات الجنائية ، التي تقضى بأنه : « إذا لم يتم المحكوم عليه بتنفيذ الحكم الصادر لعير الحكومة بعد التنبيه عليه بالدفع ، جاز لمحكمة الجنج التي بدأرتها محله ، إذا ثبت لديها أنه قادر على الدفع ، وأمرته به فلم يمثل ، أن تحكم عليه بالإكراه البدنى ، ولا يجوز أن تزيد مدة هذا الإكراه على ثلاثة أشهر ، ولا يخصم شيء من التعويض نظير الإكراه فى هذه الحالة ، وترفع دعوى من المحكوم له بالطرق المعتادة » كما أن المشرع قد أخذ بحكم مماثل فى مواد الأحوال الشخصية ، فقضت المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السابقة التي لم تلغ بالقانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ، بأنه إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر فى النفقات أو أجرة الحضانه أو الرضاة أو المسكن ، يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم ، أو التي بدأرتها محكمة التنفيذ ، ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به ، وأمرته ولم يمثل ، حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوماً . أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به ، أو أحضر كفيلًا ، فإنه ينحلى سبيله ، وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية وذلك أخذاً بما رآه الإمام الأعظم أبو حنيفة من جواز حبس المدنى على سبيل التعزير ، أى كعقوبة غير مقدرة وإنما يقدرها القاضى فى حكمه .

« وحيث . . إن الحكم بالحبس لعدم أداء دين الفقة المحكوم به مع القدرة على ذلك وفقاً للمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية سالفة الذكر إنما هو قضاء بجزاء جنائى يمس شخص المحكوم عليه وليس جزاء تهديدياً ، وأطريقاً من طرق التنفيذ المدنية وفقاً لقانون المرافعات المدنية والتجارية ، ويؤكد هذا النظر ما يلي :

أولاً — أن الشرع في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات قد جرم امتناع المحكوم عليه بالنفقة عن أدائها مع قدرته عليها مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع ، فقصى بمعاقبته بالحبس لمدة لا تزيد على سنة ، أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه ، على ألا ترفع الدعوى إلا بعد شكوى صاحب الشأن ولا تنفذ العقوبة إذا أدى المحكوم عليه ما تجبده في ذمته ، أو قدم كفيلًا يقبله صاحب الشأن ، وقد قضت المادة الأولى من القانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ الصادر بشأن الإجراءات التي تتخذ وفقاً للمادة ٢٩٣ عقوبات سائلة الذكر بأنه لا تتخذ إجراءات إلا بعد استنفاد الإجراءات المنصوص عنها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، بل قضت المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ آنف الذكر ، بأنه : إذا نفذ بالإكراه البدني على شخص وفقاً لحكم المادة ٣٤٧ ، ثم حكم عليه بسبب الواقعة نفسها بعقوبة الحبس تطبيقاً للمادة ٢٩٣ عقوبات استنزلت مدة الإكراه البدني الأولى عن مدة الحبس المحكوم به ، فإذا حكم عليه بالغرامة خفضت عند التنفيذ بمقدار عشرة قروش عن كل يوم من أيام الإكراه البدني الذي سبق إنفاذه فيه . ومؤدى ذلك أن الإكراه البدني المنصوص عليه في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وهو الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً ، هو جزاء جنائي بمثابة عقوبة جنائية تستنزل عند تنفيذ الحكم على المدين لدين النفقة طبقاً للمادة ٢٩٣ ع من العقوبة التي قد يقضى بها عليه .

ثانياً — إن الحبس وفقاً للمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يصدر بحكم ، وفيه معنى الإيلاء ، وقد قصد به مصلحة المجتمع بصفة عامة ، هو عدم امتناع كل محكوم عليه بنفقة من أدائها مع القدرة عليه ، كما أن تنفيذ الحكم

بالحبس لا يبرئ ذمة المدين من دين النفقة الذي يجوز تنفيذه بالطرق الاعتيادية لتنفيذ الديون وتستظهر المحكمة من ذلك استقلال الحكم بالحبس في هذه الحالة كجزاء جنائي عن الحكم بالنفقة ، ولا يمنع من كونه جزاء جنائياً أنه لا ينفذ إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به ، أو أحضر كفيلًا فإن المادة ٢٩٣ عقوبات قد أتت بذات الحكم ، فقضت ألا تنفذ العقوبة المنصوص عليها إذا أدى المحكوم عليه ما تجبده في ذمته ، أو قدم كفيلًا قبل صاحب الشأن .

ثالثاً — أنه لا ينال من كون الحكم بالحبس وفقاً للمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية جزاء جنائياً ، أن يصدر من محكمة الأحوال الشخصية ، ذلك أن صلة العقوبة لا تتوقف على ضرورة صدورها من محكمة جنائية ، إذ قد تصدر العقوبة من محكمة مدنية كما في جرائم الجلسات ، أو من لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي ، ولم يجعل الشرع الاختصاص بإصدار أحكام الحبس وفقاً للمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لمحكمة الأحوال الشخصية المختصة بدعاوى النفقة ، إلا لارتباط سبب الحبس بدعوى النفقة .

« وحيث إنه متى استقام لدى المحكمة أن حكم الحبس الصادر من محكمة الأحوال الشخصية تطبيقاً للمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية جزاء جنائياً يمس شخص المحكوم عليه وحرته لامتناعه عن أداء دين النفقة الذي أوجبه الشرع وصدر به حكم القضاء ، فمن ثم فإن الإشكال في تنفيذ حكم الحبس في هذه الحالة يكون متعلقاً بجزاء إداري ، ويخرج بذلك عن اختصاص القضاء المستعجل ، ولا يثني إذ يخضع في هذه الحالة إلى حكم المادة ٥٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص بأن كل إشكال من المحكوم عليه في

ب - قاض مستعجل : سلطته في تقدير لزوم المحجوزات ، لإدارة المرفق .

المبادئ القانونية :

١ - الحراسة الإدارية إنابة عن السلطة الإدارية تفرضها على المرفق لتنظيم إدارته تحت مسئولية الملتزم وحسابه ، فيتحمل مخاطر الإدارة وتبعاتها . وعلى ذلك فإن لذاتى الشركة الملتزمة أن يوقعوا حجز المنقول مباشرة على منقولاتها اقتضاء لديونهم ، دون اتباع إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد الحارس الإداري ؛ إلا فيما يختص بحصيلة إدارة المرفق العام ، التي تصل بيد الحارس الإداري بسبب الإدارة .

٢ - للقاضي المستعجل أن يتناول بالتقدير الظاهري بحث ما إذا كانت المحجوزات من الأدوات أو المهمات اللازمة لإدارة المرفق العام ، بحيث يتعطل بدونها أم لا ؛ حتى يستبين وجه الصواب في الإجراء الوقى المطروح عليه دون أن يعد ذلك خوضاً في أصل الحق .

(القضية رقم ٣ سنة ١٩٦٠ بالهيئة السابقة) .

التنفيذ يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، وليس معنى ذلك أن يرفع الإشكال إلى دائرة الأحوال الشخصية التي أصدرت حكم الحبس بل المقصود المحكمة التي تتبعها الدائرة المذكورة التي أصدرت الحكم بالجزاء الجنائي كما هو الحال في الأحكام الجنائية التي تصدرها المحاكم للدنية في جرائم الجلسات ، وذلك بأن يقدم النزاع بواسطة النيابة العامة التي تحدد جلسة لنظره أمام المحكمة الجنائية يعلن إليها ذوو الشأن ، والتي لها أن توقف تنفيذ الحكم مؤقتاً عند الاقتضاء وقبل تقديم النزاع إلى المحكمة (٥٢٥م من قانون الإجراءات الجنائية) .

« وحيث إنه بالبناء على ما تقدم فتعين القضاء بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الاشكال المائل ولائياً » .

(القضية رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٩ رئاسة السيد الأستاذ فتحي عبد الصبور القاضي) .

٢٧٠

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بطنطا

١٥ من فبراير ١٩٦٠

١ - حراسة إدارية : توقيع الحجز مباشرة على منقولاتها .

الدفع بحجة الأمر المقضى.

يعتبر من النظام العام

للكتور إدوار غالى البرهبي

النائب بإدارة قضايا الحكومة

« تعليق على حكم محكمة القضا (الدائرة المدنية) الصادر

بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٠ في الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٥

القضائية والطعون الأخرى المنضمة له » .

المبدأ :

إذا كانت هيئة التحكيم قد عرضت من تلقاء نفسها لتقدير حجية قرار صادر منها في نزاع سابق وانتهت إلى قيام هذه الحجية ورتبت على ذلك قرارها بعدم جواز نظر النزاع لسبق الفصل فيه — في حين أنه لم يكن للهيئة أن تأخذ من تلقاء نفسها بقرينة قوة الأمر المقضى عملاً بنص المادة ٤٠٥ من القانون المدني — وبالرغم من عدم إبداء الشركات الطاعة أى دفع في هذا الخصوص أمام الهيئة — فضلاً عن أنه لم يكن يتصور إبداء هذا الدفع من جانبها (الشركات) — كما أنه لم يكن يتصور أن تكون القابة وهي التي رفعت النزاع قد عمسكت بعدم جواز نظره لسبق الفصل فيه ، فإن القرار المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

الوقائع والأسباب :

تقدم مندوب شركة شل إلى إدارة التوفيق والتحكيم بمصلحة العمل بشكوى تضمنت أن التجار السريحة لشركات البترول اعترضوا الامتناع عن البيع يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ — وقد جمع مدير هذه الإدارة رئيس رابطة تجار البترول وغيره من التجار وأعضاء الرابطة واستعرض معهم أوجه النزاع وما زادت تكاليف الدابة التي تاجر العربى واقترح التجار لذلك زيادة العمولة ١٥ ملياً عن كل صفيحة . كما اقترح المدير زيادة أول وافق عليها مندوب شركة شل . ولما لم تنفذ شركات البترول ما اتفق عليه في هذا الاجتماع الودى تقدمت رابطة الباعة السريحة للبترول بشكوى إلى وزير الشؤون الاجتماعية ضد شركات البترول (الطاعنين) طالبة زيادة العمولة المقررة نظراً لغلاء عائف الماشية فضلاً عن ضرورة استخدام صبي بأحر لمساعدة البائع — وقد أصدر وزير الشؤون الاجتماعية قراره بإحالة هذه الشكوى إلى لجنة التوفيق وفحصت الأمر لجنة التوفيق وأصدرت قرارها في ١٧ يناير سنة ١٩٤٨ بزيادة أربعة مليات في العمولة للباعة السريحة عن كل صفيحة . وقد وافق على هذا القرار

في جلسة لجنة التوفيق مندوبو شركات البترول والباعة السريحة مع جعله بأثر رجعى من أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ — ثم نشطت الرابطة وسجلت نقابتها باسم نقابة عمال بائعى البترول واستفسرت النقابة من مصلحة العمل عن حق أعضائها في الحصول على أجازة سنوية من الشركات التى يتقاضون أجورهم منها على أساس العمولة ، ولما أفادت إدارة التشريع بحقوقهم فى الأجازة سارعت النقابة إلى إنذار شركتى شل وفاكوم مطالبة بتنفيذ أحكام قانون العمل الفردى رقم ٤١ سنة ١٩٤٣ على الباعة المشتغلين بهاتين الشركتين وبصفة خاصة بالنسبة لكفاة نهاية المدة والأجازات المرضية والاعتيادية . ولما لم تستجب الشركتان إلى طلب النقابة شكت هذه أمرها إلى وزارة الشئون فأصدر الوزير قراره بإحالة النزاع إلى لجنة التوفيق وطعنت شركات البترول فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى طالبة إلغاءه ، وأصدرت محكمة القضاء الإدارى حكماً فى أول أبريل سنة ١٩٥٢ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وفى الموضوع برفضها . وسار النزاع بعد ذلك فى مراحل المرسومة فى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ فنظرته لجنة التوفيق ثم أحيل إلى هيئة التحكيم فأصدرت فيه قرارها بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٥٢ قاضياً برفض الدفع المقدم من الشركات بعدم وجود صفة للطالبين ويلزام شركات البترول وهى الشركات الخمس الطاعنة بدفع مبلغ أربعة جنيهات شهرياً لكل بائع متجول بمدينة القاهرة يتعامل معها حسب النظام المعمول به حالياً بشرط ألا يقل توزيعه فى الشهر الواحد عن ثلثائة صفيحة وبشرط ألا ينتفع بمزايا هذا القرار سوى العمال (الباعة) المقيدى بدفاتر النقابة . ودفاتر الشركات وذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٢ .

وأخيراً تقدمت النقابة للطعون عليها إلى مكتب عمل شمال القاهرة فى ١٨ من يناير سنة ١٩٥٣ بالمطالب الآتية : ١ — تطبيق المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى من حيث الأجازات السنوية وللرضية وأجازات المواسم والأعياد ومعالجة العمال مجاناً وصرف المكافآت فى الحالات المبينة بذلك القانون — وإعداد لائحة نظام العمل ولائحة أخرى للأجازات . ٢ — تطبيق القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالإصابات والتأمين على حوادث العمل طبقاً لقانون التأمين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ . ٣ — تنفيذ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة . ٤ — تنفيذ القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالبطاقات الشخصية .

ولما لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع ودياً أحاله إلى لجنة التوفيق فلم يتمكن بدوره من حسم النزاع وبذلك أحاله إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة وقيد برقم ١٢٥ سنة ١٩٥٣ . وقد أصدرت هيئة التحكيم قرارها فى ٢٦ من يونية سنة ١٩٥٥ بعدم جواز نظر هذا النزاع لسابقة الفصل فيه — فطعنت فيه شركات البترول الخمس بالطعون رقم ٤٠٢ سنة ٢٥ ق (طعن شركة الغاز المصرية التى حلت محلها الشركة العامة للبترول) ورقم ٤٠٦ سنة ٢٥ ق (طعن شركة شل) ورقم ٤١٠ سنة ٢٥ ق (طعن شركة مويل أويل) ورقم ٤١٤ سنة ٢٥ ق (طعن الشركة المستقلة للبترول) ورقم ٤١٨ سنة ٢٥ ق (طعن شركة إسوا ستاندر) وقد قررت المحكمة ضم الطعون رقم ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١٤ و ٤١٨ سنة ٢٥ ق إلى الطعن رقم ٤٠٢ سنة ٢٥ ق .

وقد نعت الشركات الطاعنة على القرار المطعون فيه خطأً في تطبيق القانون إذ اعتد بالقرار السابق صدوره في ٢١ يوتيه سنة ١٩٥٢ في النزاع رقم ٤ سنة ٥١ تحكيم واعتبره حجة في الحق المدعى به على شركات البترول الطاعنة مع أن أحداً من طرفي الخصوم لم يثر أمامها الدفع بعدم جواز نظر الطلب وإنما تصدت له هيئة التحكيم من تلقاء نفسها في حين أنه لا يتعلق بالنظام العام ولا تملك هيئة التحكيم أن تثيره من تلقاء نفسها عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من التقنين المدني الجديد .

وقد أخذت محكمة النقض بوجهة نظر الشركات الطاعنة وقالت إن هيئة التحكيم قد عرضت من تلقاء نفسها لتقدير حجة القرار الصادر منها بتاريخ ٢١ يوتيه سنة ١٩٥٢ في النزاع رقم ٤ لسنة ٥١ وانتهت إلى قيام هذه الحجة وربت على ذلك قرارها بعدم جواز نظر النزاع لسبق الفصل فيه — في حين أنه لم يكن للهيئة أن تأخذ من تلقاء نفسها بقرينة قوة الأمر المقضى عملاً بنص المادة ٤٠٥ من القانون المدني — وبالرغم من عدم إبداء الشركات الطاعنة أى دفع في هذا الخصوص أمام الهيئة — فضلاً عن أنه لم يكن يتصور إبداء هذا الدفع من جانبها (الشركات) — كما أنه لم يكن يتصور أن تكون النقابة وهى التى رفعت النزاع قد تمسكت بعدم جواز نظره لسبق الفصل فيه . لما كان ذلك فإن القرار المطعون فيه يكون معيماً بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

التعليق :

١ — هناك مسألة انعقد عليها الإجماع وهى أن الدفع بحجة الأمر المقضى يعتبر من النظام العام فى المسائل الجنائية ، أى بالنسبة لحجية الحكم الجنائى أمام المحاكم الجنائية^(١) . وقيل فى تبرير ذلك إن الحكم الجنائى يصدر باسم المجتمع ولمصلحة المجتمع العليا ، فالمجتمع ممثل دائماً فى المحاكم الجنائية بواسطة النيابة العامة^(٢) . ولذلك فمن الطبيعى ألا يترك أمر هذا الحكم للخصوم يتصرفون فيه كما يشاءون . ومن ثم كان للقاضى فى الدعوى الجنائية أن يثير من تلقاء نفسه حجة الأمر المقضى^(٣)

(١) Valticos (Nicolas), *L'autorité de la chose jugée au criminel sur le civil*, 1953, n. 54, p. 48; Donnedieu de Vabres, *Traité de droit criminel et de législation pénale comparée*, 3e éd., 1947, n. 1550, p. 881; Bouzat (Pierre): *Traité théorique et pratique de droit pénal*, Paris 1951, n. 1398, p. 952.

محمود محمود مصطفى — شرح قانون الإجراءات الجنائية — الطبعة الخامسة سنة ١٩٥٧ بند ١١٤ ص ١٢٠؛ رؤوف عبيد — مبادئ الإجراءات الجنائية — الطبعة الثالثة ١٩٥٩ ص ١٠٢؛ عبد الرزاق السنهورى — الوسيط — الجزء الثانى — بند ٢٤٥ ص ٦٤١؛ سليمان مرقس — أصول الإثبات — الطبعة الثانية سنة ١٩٥٢ بند ١٧٤ ص ٢٩٦؛ على زكى العرابى — المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية — الجزء الثانى — بند ٧٥٢ ص ٣٦٦؛ عبد المعص الصدده — الإثبات فى المواد المدنية — الطبعة الثانية سنة ١٩٥٥ بند ٣٩؛ ص ٣١٥؛ عدلى عبد الباقى — شرح قانون الإجراءات الجنائية — الجزء الثانى — هامش ص ٦٠٩ .

(٢) السنهورى — المرجع السابق — بند ٣٤٥ ص ٦٤٢ .

(٣) محكمة جنح Neufchâtel-en-Bray فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ — جازيت دى باليه ١٩٥٧

ولو تنازل النهم عن الدفع به ، كما يجوز إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض (١) .

٢ - وفي اللواد الإدارية يعتبر الدفع بحجة الأمر المقضى من النظام العام ، وفي هذا الصدد تقول المحكمة الإدارية العليا : « إن المركز القانوني التنظيمي متى انحسم النزاع في شأنه بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر به الوضع الإداري نهائياً ، فالمراد لإثارة النزاع فيه بدعوى جديدة هي زعزعة لهذا الوضع الذي استقر ، وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الإداري ، ولذلك كان استقرار الأوضاع الإدارية وعدم زعزعتها بعد حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضى به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب النزول عليها للحكمة التي قامت عليها ، وهي حكمة ترتبط بالصالح العام ؛ وآية ذلك أن القانون خول هيئة الموضين - على أنها ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة - حق الطعن في الأحكام إن خالفت قوة الشيء المحكوم به ، سواء دفع من الخصوم بهذا الدفع أو لم يدفع ، وما ذلك إلا لأن زعزعة المراكز القانونية التي انحسرت بأحكام نهائية تخل في نظر القانون بتلك القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب إنزالها على المنازعة الإدارية ، حتى ولو لم يتمسك بهذا الدفع ذوو الشأن ، وبصرف النظر عن اتفقهم صراحة أو ضمناً على ما يخالفها ، ومن ثم فالمحكمة أن تنزل هذه القاعدة الأساسية في نظر القانون على المنازعة من تلقاء نفسها أيّاً كان موضوعها ، وسواء أكانت طعناً بإلغاء القرار الإداري أم غير ذلك ، ما دام هذا الموضوع معتبراً من المراكز التنظيمية المرد فيها إلى أحكام القانون وحده . ولا يملك الطرفان الاتفاق على ما يخالف هذه الأحكام . ولا محل للتعرف في ذلك بين المنازعات الخاصة بإلغاء القرارات الإدارية وبين غيرها من المنازعات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ؛ لأن هذه أيضاً من المراكز القانونية التنظيمية التي لا يحصى عن إنزال أحكام القانون للنظمة لها على ما قام من نزاع في شأنها ، ولا عبرة باتفاق ذوي الشأن على ما يخالفها ، ولا يغير من ذلك أن الأحكام الصادرة بإلغاء ذات حجة عينية تسرى قبل السكافة بينما هي في المنازعات الأخرى ذات حجة مقصورة على أطرافها ؛ لأن المرد في ذلك ليس إلى خصائص تميز بها في منازعات الصنف الأول طبيعة الروابط القانونية فيها من ناحية درجة الاتصال بالمصلحة العامة عن طبيعة الروابط القانونية في منازعات الصنف الثاني ، بل طبيعة الروابط فيها جيمياً واحدة من هذه الناحية ، وإنما المرد في ذلك إلى أن مقتضى إلغاء القرار الإداري هو اعتباره معدوماً قانوناً وكان لم يكن ، فيسرى هذا الأثر بحكم اللزوم وطبائع الأشياء على السكافة ،

(١) قض حنائى في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ بمجموعة عمر ج ٤ رقم ١٢٩ ص ١٢٠ وقضت محكمة النقض في حكم حديث لها بأن الدفع بعدم - واز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها - وإن كان متعلقاً بالنظام العام وتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض - إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو كانت عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي ، لأن هذا التعقيب خارج عن وظيفة محكمة النقض - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يفيد صحة هذا الدفع ، وكان الفصل فيه يقتضي تحقيقاً موضوعياً فإن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة (قض حنائى في ٢١ أبريل سنة ١٩٥٩ - مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ١٠٢ ص ٤٧٠ - أنظر أيضاً قض فرنسي (الدائرة الجنائية) في ٢٠ فبراير سنة ١٩٣١ جازيت دي باليه ١٩٣١ - ١ - ٦٩٩ ؛ ٤ مارس سنة ١٩٢١ سيري

ولكل ذى شأن ولو لم يكن من أطراف المنازعة أن يتمسك به ، وآية ذلك أن الأحكام الصادرة من القضاء الإدارى فى مثل هذه المنازعات بالرغم من أنها ليست لها حجية عينية على الكافة^(١) .

٣ — والذي يجب الوقوف عنده طويلاً هو الدفع بحجية الأمر المقضى فى المواد المدنية . هل يعتبر من النظام العام أم لا ؟

الرأى السائد نقهياً وقضاء هو أن الدفع بحجية الأمر المقضى ليس من النظام العام^(٢) . فيجوز للخصم الزول عنه ، ولا يجوز للقاضى إثارتته من تلقاء نفسه إذا لم يتمسك به الخصم^(٣) كما لا يجوز إداؤه لأول مرة أمام محكمة التقضى^(٤) وإن كان يجوز التمسك به فى أية حالة تكون عليها الدعوى

(١) المحكمة الإدارية العليا فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٨ — مجموعة المبادئ القانونية من ٣ رقم ٦٤ ص ٥٤٦ .

وقضت أيضاً بأنه لا محل للمادة لبحث مشروعية القرار الإدارى ولا لفحص أسبابه ومبرراته والظروف التى أحاطت بإصداره ، بعد أن قضى عليه حكم الإنشاء بأنه قرار مخالف تماماً لحكم الدستور والى قانون وقد حاز ذلك الحكم قوة الشيء المقضى به فى ظل قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، وتحصنت جميع الآثار المترتبة عليه (المحكمة الإدارية العليا فى ١٢ يولية سنة ١٩٥٨ مجموعة لمبادئ القانونية من ٣ رقم ١٦٥ ص ١٥٧٤) . وقضت أيضاً بأنه إذا صدر فى موضوع الخصومة الواحدة حكمان نهائيان ، وكان الأخير منهما يخالف الحكم الأول الذى كان قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، ثم طعن فى هذا الحكم الأخير أمام المحكمة الإدارية العليا ولم يطعن فى الأول وكان قد فات ميعاد الطعن فيه ، فلا مندوحة لها من إنشاء هذا الحكم الأخير بالتطبيق للفقرة الثالثة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمجلس الدولة ، ولو كان الحكم الأول لم يصب فعلاً الحق فى قضائه ، وذلك احتراماً لقوة الشيء المحكوم به فى هذه الصورة والى أصبح يعتبر الحكم بغيرها عنوان الحقيقة فيما قضى به أياً كانت الحقيقة الموضوعية فيه . (المحكمة الإدارية العليا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة لمبادئ القانونية من ٣ رقم ١٦ ص ١٣١ — انظر أيضاً حكم المحكمة الإدارية العليا فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة المبادئ القانونية من ٣ رقم ٢٦ ص ٢٨٤ .

(٢) السهورى — المرجع السابق — بند ٣٤٥ ص ٦٤١ ؛ رمزى سيف — الوسيط فى شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية سنة ١٩٥٩ بند ٥٨٥ ص ٧٠٦ ؛ سليمان مرقس — المرجع السابق — بند ١٧٤ ص ٢٩٦ ؛ محمد العشماوى وعبد الوهاب العشماوى — قواعد المرافعات — الجزء الثانى — بند ١١١٩ ص ٧٤٢ ؛ عبد المنعم الصده — المرجع السابق بند ٢٢٩ ص ٣١٥ .

(٣) نقض مدنى فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٧ مجموعة عمر ج ٥ رقم ١٥٨ ص ٣٥٤ ، ومتى تنازل الخصم عن هذا الدفع فلا يجوز له الرجوع فيه ، وقد قضت محكمة النقض بأن التنازل عن الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه لا يجوز الرجوع فيه ، إذ أن هذا الدفع ليس من أمور النظام العام ، بل هو حق من الحقوق الخاصة إن شاء صاحبه استمسك به أو شاء عدل عنه . وليس للقاضى أن يقضى به من تلقاء نفسه . فإذا ما تنازل عنه صاحبه فلا سبيل له للرجوع إليه ، لأن التنازل عن الحق هو عمل فردى ملزم لصاحبه بدون حاجة إلى قبول يصدر من الآخر ، وإذا استنبطت محكمة الموضوع تنازل أحد الخصوم عن الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه من عبارة صدرت منه صالحة لإفادة هذا التنازل ، فلا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك (نقض مدنى فى ٥ يناير سنة ١٩٢٣ مجموعة عمر ج ١ رقم ٩٠ ص ١٦٢) — انظر أيضاً محكمة النيا الابتدائية فى ٢٨ مايو سنة ١٩٥٦ — المجموعة الرسمية من ٥٧ رقم ٨٦ ص ١٩٩ .

(٤) نقض جئان فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ المحاماة من ٢١ رقم ٣٠٢ ص ٦٩٠ .

أمام محكمة الموضوع سواء أكانت الدعوى أمام محكمة أول درجة أم محكمة ثاني درجة^(١) . فالحجية لا تعدو أن تكون دليلاً على الحق ، والخصم يملك الحق نفسه ، ويملك النزول عنه ويستطيع أن يتفق مع خصمه على الطرق التي تتبع لإثباته^(٢) .

وقد أخذ المشرع المصري بما ذهب إليه الفقه والقضاء . فنص في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من القانون المدني على أنه : « ولا يجوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها » . وهذا أيضاً ما ذهب إليه مشروع قانون الإثبات الموحد للجمهورية العربية المتحدة في المادة ١٠٩ .

٤ — ولعل الصحيح في رأينا أن الدفع بحجية الأمر المقضي في المواد المدنية يجب أن يكون من النظام العام شأنه في ذلك شأن الدفع في المواد الجنائية والإدارية ، وذلك لأن حجية الأمر المقضي تقوم على الرغبة في وضع حد لتجدد الخصومات ، وعدم جواز قيام أحكام متعارضة مما يفض من كرامة القضاء ، وهذه اعتبارات تتعلق بالنظام العام لأنها تمس مصلحة جوهرية للمجتمع هي الحاجة إلى استقرار الحياة الاجتماعية^(٣) .

وإذا كان من المسلم به أن للخصم أن ينزل عن حقه ، فيجب أن يستقر في الأذهان أن النزول عن الحق شيء والحجية شيء آخر ، فالنزول عن الحق مسألة تتعلق بحق خاص بصاحبه ، أما حجية الحكم فمسألة تتعلق بمرق عام تقوم به الدولة ؛ فالدولة تنظم مرفق القضاء ، وتعطي لكل شخص إمكانية الالتجاء إليه ، ولكنها تعطيه هذه إمكانية مرة واحدة بالنسبة لنفس النزاع ، ولا يمكن القول بقيام الدولة بالفصل في النزاع الواحد أكثر من مرة إذا ارتأى الخصوم ذلك ، إذ في هذا تعطيل لمرفق القضاء^(٤) ، ومضية لوقت القضاء وهيئتهم ، ومجلبة لتناقض الأحكام وتعريضاً لمصالح الناس للعبث ما بقيت معلقة بمشئ الخصوم كما حلالهم تجديد النزاع وإطالة أمده^(٥) .

(١) السهوري — المرجع السابق — بند ٣٤٥ من ٦٤٤ والأحكام المشار إليها في الهامش .

(٢) السهوري — المرجع السابق — بند ٣٤٥ من ٦٤٣ .

(٣) وقد نادينا بهذا الرأي في رسالتنا عن حجية الحكم الجائي أمام القضاء المدني — سنة ١٩٦٠ — بند ٤٩ من ٥٢ .

(٤) فتحي والي ، نظرية البطالان في قانون المرافعات (رسالة) الطبعة الأولى سنة ١٩٥٩ — بند ٣٢٨ من ٦٠٠ ، وتوجد قلة من الأحكام القديمة اعتبرت الدفع بحجية الأمر المقضي من النظام العام (الزقاق الجريئة في ٢٠ مايو سنة ١٩٤٤ . المحاماة من ٢٤ رقم ١٣٣ من ٤٠٩ ، استئناف مختلط في ١٤ نوفمبر ١٩٢٢ مجلة التشريع والقضاء المختلط من ٣٥ من ٢٢) .

(٥) انظر رسالتنا سالفة الذكر — بند ٤٩ من ٥٢ — ويرى الأستاذ أحمد نشأت أن قرينة حجية الشيء المحكوم فيه مبنية على النظام العام ، إلا أن الدفع ذاته ليس من النظام العام (رسالة الإثبات — الطبعة السادسة سنة ١٩٥٥ — الجزء الثاني — بند ٧٣١ من ٢٩١) ويؤخذ على هذا الرأي أنه مادام الدفع مترتباً على

٥ — والحدير بالذكر في هذا الصدد أن المشروع الأولي لمواد الإثبات في التقنين المدني الجديد الذى وضعه القاضى استنويت كان ينص فى المادة ٢٩ منه على أن حجية الشيء المحكوم فيه من النظام العام^(١). وقد ظهر أثر ذلك فى المذكرة الإيضاحية للقانون المدنى إذ جاء بها ما يأتى : « وينحصر أثر القرينة القانونية الخاصة بحجية الشيء المقضى به فى تحويل الخصوم حق الدفع بسبق الفصل وتحويل المحاكم حق إثارته من تلقاء نفسها . ويراعى أن هذا الدفع يعتبر دفعاً قطعياً بعدم القبول ، يترتب عليه امتناع التقاضى بالنسبة لكل طلب أو ادعاء جديد بين الخصوم أنفسهم ، متى اتحد مع ما سبق الفصل فيه سبباً وموضوعاً . وعلى هذا النحو يتمتع على الخصوم الترافع إلى القضاء لإعادة طرح نزاع سبق الفصل فيه^(٢) » . ولكن المشروع التمهيدي أخذ بوجهة النظر العكسية ، وعلى الرغم من ذلك فلم تعدل المذكرة الإيضاحية التعديل الذى يساير ما أخذ به المشروع التمهيدي .

٦ — ويلاحظ أن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على أنه « للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم

= القرينة ، وما دامت القرينة من النظام العام ، فكان الواجب أن يكون الدفع هو أيضاً من النظام العام . (السهورى — المرجع السابق — هامش ص ٦٤٣) .

وقريب من رأى السابق رأى آخر يقول إن حجية الأمر المقضى من حيث أنها قرينة تعتبر من النظام العام فلا تدحض حتى بالإقرار أو اليمين ، ومن حيث أنها دفع لا تعتبر من النظام العام فلا يجوز للقاضى إثارتها من تلقاء نفسه ولا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض ويجوز للخصوم الترول عنها (السهورى — الموجز فى الالتزامات ص ٧٣١) . ويلاحظ أن صاحب هذا رأى قد عدل عنه إلى القول بأن حجية الأمر المقضى قاعدة موضوعية règle de fond لا قرينة قانونية من قواعد الإثبات règle de preuve وهى فى الوقت ذاته قاعدة ليست من النظام العام ، لأنها إنما تعنى بمصالح الأفراد الخاصة ولا تتعلق بمصلحة المجتمع العليا . فهى كقاعدة موضوعية لا تدحض بالإقرار أو اليمين ، وهى كقاعدة ليست من النظام العام لا يجوز للقاضى إثارتها من تلقاء نفسه ولا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض ويجوز للخصوم الترول عنها ، ثم هى دفع موضوعى لا دفع شكلى ومن ثم جاز إبداء هذا الدفع فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف (السهورى — الوسيط — الجزء الثانى هامش ص ٦٤٣) . ويلاحظ على هذا رأى أن الدفع بحجية الأمر المقضى ليس دفعاً موضوعياً وإنما هو دفع بعدم القبول — أنظر فى التفريق بين القاعدة الموضوعية والقرينة القانونية رسالتنا سلفة الذكر — بند ٣٣ ص ٣٨ .

Art. 29. — 1. L'autorité de la chose jugée est d'ordre public; elle (١)
n'a lieu qu'à l'égard de ce qui a fait l'objet du jugement, vidant un point de
droit ou de fait contesté.

2. Il faut trois conditions réunies, savoir:

- 1) que la chose demandée soit la même;
- 2) que la demande soit fondée sur la même cause;
- 3) que la demande soit entre les mêmes parties et formée par elles et contre elles sur la même qualité.

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٣ ص ٤٢١ .

انتهائى — أياً كانت المحكمة التى أصدرته — فصل فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به سواء أُدفع بهذا أم لم يدفع» (١).

وقد قيل بشأن تفسير هذا النص إن المشرع لم يقصد إجازة التمسك بالدفع بحجة الأمر المقضى لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإنما جمل من وقوع التقضى بين حكيمين فى موضوع واحد سبباً خاصاً للطعن بالنقض اشترط فيه أن يكون الحكم السابق قد حاز قوة الشيء المحكوم به وقت صدور الحكم اللاحق (٢). وقيل أيضاً إن هذا الوجه الخاص للطعن بالنقض يختلف عن إمكان إبداء الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض من ناحيتين : ١ — للتمسك بهذا الوجه يجب صدور حكم سابق نهائى ، ولو كان هذا دفماً يبدى لأول مرة أمام محكمة النقض ، لكان يمكن أن يكون هناك حكم قطعى حائز لحجية الأمر المقضى ولو لم يكن حكماً نهائياً (٣). ٢ — فى الحكم النهائى المطعون فيه أمام محكمة النقض بهذا الوجه الخاص لم يكن يجوز لا لمحكمة أول درجة ولا لمحكمة الاستئناف أن تثير الدفع من تلقاء نفسها ، ولو كان هذا دفماً يبدى لأول مرة أمام محكمة النقض لكان من النظام العام ، ولجواز لمحكمة الموضوع أن تثيره ولو لم يتمسك به الخصوم (٤).

٧ — والرأى عندنا أن نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يكون مقبولاً ولا مستساغاً إلا إذا اعتبرنا الدفع بحجية الأمر المقضى من النظام العام . ذلك لأنه من السلم به عدم جواز إبداء طلبات جديدة أو أوجه دفاع جديدة أمام محكمة النقض لم يسبق إداؤها أمام محكمة الموضوع إلا إذا كانت متعلقة بالنظام العام (٥). وعلى ذلك يعتبر نص المادة الثالثة سالفة الذكر

(١) نقابلها المادة ٤٤٦ من قانون المرافعات .

(٢) سليمان مرقس — المرحم السابق — بند ١٧٤ هامش ص ٢٩٧ ؛ السنهورى — المرحم السابق — بند ٣٤٥ هامش ص ٦٤٤ .

(٣) السنهورى — المرحم السابق — بند ٣٤٥ ص ٦٤٤ .

(٤) السنهورى — المرحم السابق — بند ٣٤٥ ص ٦٤٤ .

(٥) محمد العشماوى وعبد الوهاب العشماوى — المرحم السابق — بند ١٣٧٩ ص ١٠٠١ ؛ عبد الزعم الشرقاوى — الوجيز فى المرافعات المدنية والتجارية بند ٤٢١ ص ٤٩٣ ؛ رمزى سيف — الوجيز فى المرافعات المدنية والتجارية بند ٦٤١ ص ٦٥٧ . وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أنه « لا يجوز التمسك بذلك بسبب من أسباب الطعن غير التى ذكرت فى التقدير (الاستدعاء) . ومع ذلك فالأسباب المبينة على النظام العام يمكن التمسك بها فى أى وقت ، والمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها » . وهذا النص مطابق للفقرة الثانية من المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات . ونشير على سبيل المثال إلى بعض أحكام النقض الحديثة فى هذا الشأن : نقض مدنى فى ٩ فبراير سنة ١٩٥٦ بمجموعة أحكام النقض ص ٧ رقم ٢٦ ص ٢٠٥ ؛ أول مارس سنة ١٩٥٦ بمجموعة أحكام النقض ص ٧ رقم ٣٨ ص ٢٦٦ ؛ ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ص ٧ رقم ١٣٤ ص ٩٣٤ ؛ ٧ مارس سنة ١٩٥٧ ص ٨ رقم ٢٥ ص ٢٠٤ ؛ ١٤ مارس سنة ١٩٥٧ ص ٨ رقم ٢٩ ص ٢٢٩ ؛ ٤ أبريل سنة ١٩٥٧ ص ٨ رقم ٣٧ ص ٣٧٨ ؛ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧ ص ٨ رقم ٨٠ ص ٧٤٧ .

مخالفاً لهذه القاعدة ، لأنها تجيز الطعن بالنقض ولو لم يسبق التمسك أمام محكمة الموضوع بحجية الحكم السابق^(١) . والذي يزيل هذا التناقض هو اعتبار الدفع بحجية الأمر المقضى من النظام العام وبالتالي يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٨ - وقد ظهرت أهمية الدفع بحجية الأمر المقضى في أحكام النقض الأخيرة ، فقضت بأن جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض في المرافعة الشفوية بالأسباب المتعلقة بالنظام العام مشروط بأن تكون تلك الأسباب واردة على ما رفع عنه الطعن في الحكم المطعون فيه ، فاذا قضى هذا الحكم بقبول الاستئناف شكلاً ثم قضى قضاءه في الموضوع وكان تقدير الطعن لم يحوِ إلا نعيّاً على ما قضى به الحكم في موضوع الاستئناف فلا يجوز للطاعن في مرافعته أمام محكمة النقض أن يتمسك بأن الاستئناف لم يكن جائزاً قبوله بمقولة إن جواز الاستئناف من المسائل المتعلقة بالنظام العام ، ذلك لأن ما قضى به من قبول الاستئناف شكلاً هو قضاء قطعي لم يكن محلاً للطعن لحاز قوة الأمر المقضى وهي تسمو على قواعد النظام العام^(٢) .

وهذه العبارة الأخيرة محل نظر ، ذلك لأنه لا توجد قاعدة قانونية تسمو على النظام العام ، بل إن القاعدة تستمد سموها وعلوها من تعلقها بالنظام العام . وحقيقة الأمر أن الحكم إذا صدر

== ٥ يونيو سنة ١٩٥٨ س ٩ رقم ٦٥ س ٥٣١ ؛ ١٩ يونيو سنة ١٩٥٨ س ٩ رقم ٧١ س ٥٧١ ؛ ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٩ س ١٠ رقم ٧٩ س ٥١٩ ؛ ٤ فبراير سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ١٧ س ١١١ ؛ ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ٢٩ س ١٨٤ ؛ ١٧ مارس سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ٣٨ س ٢٢٠ ؛ ٢١ أبريل سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ٥١ س ٣٣٥ ؛ ٥ مايو سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ٥٩ س ٣٨٣ ؛ ١٢ مايو سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ٦٠ س ٣٩١ ؛ ١٩ مايو سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ٦٤ س ٤١٢ .

(١) ومن مظاهر عناية المشرع بمنع التعارض بين الأحكام ، نص المادة ١٣٨ من قانون المرافعات التي تقضى بأنه : « إذا دفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لارتباطها بدعوى أخرى مقامة أمامها وجب على المحكمة المقدم إليها الدفع أن تحكم فيه على وجه السرعة » . وتنس المادة ٣٩ مرافعات على أنه : « كلما حكمت المحكمة في الأحوال المتقدمة بالأحوال كان عليها أن تحدد للخصوم الجلسة التي يحضرون فيها أمام المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى . وعلى قلم الكتاب لإخبار الفائتين من الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه » .

(٢) نقض مدني في ٨ مايو سنة ١٩٥٨ - مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ٤٩ س ٤٣١ وبهذا المعنى أيضاً حكم محكمة بني سويف الابتدائية في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٠ المحاماة س ٤٠ رقم ٣٣١ س ١١١٠ ، وقضت محكمة النقض أيضاً بأنه إذا حاز الحكم برفض الدفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجنة شكلاً قوة الأمر المقضى بعدم استئنافه فلا يحق للطاعن العودة للتمسك بالدفع أمام محكمة النقض ولو كان متعلقاً بالنظام العام (نقض مدني في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ١٠٠ س ٧٦٥) . وأنه إذا تعارضت قوة الأمر المقضى على قاعدة من قواعد النظام العام كانت هي الأولى بالرعاية والاعتبار . وعلى ذلك فتى اتفق في عقد البيع على الوفاء بالثمن بما يعادل الأبرة العثمانية الذهب من النقد السوري أو الجنيهات المصرية ، وانتهى الحكم إلى أن هذا الاتفاق لا ينطوي على شرط الدفع بالذهب ، وحاز الحكم قوة الأمر المقضى في هذا الخصوص فإنه لا يجوز المجادلة فيه بعد ذلك بحجة تعلق بطلان هذا الشرط بالنظام العام (نقض مدني في ٩ يناير سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ٥ س ٦٢) .

على خلاف قاعدة من قواعد النظام العام ، بما في ذلك قاعدة حجية الأمر المقضى نفسها ، فهو حكم باطل بلا شبهة ، ولكن إذا فاتت مواعيد الطعن في هذا الحكم ارتفع عنه البطلان وأصبح حكماً صحيحاً وحائزاً لحجية الأمر المقضى^(١) .

٩ — وما تقدم يتضح أن الدفع بحجية الأمر المقضى يجب اعتباره من النظام العام . ولكن هذا الرأي يصطدم بصرح نص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من القانون المدني . ولذلك فإننا نهيب بالمشرع أن يستبعد هذا النص حتى يجارى ما يذهب إليه الفقه الحديث في قانون المرافعات .

(١) أنظر رسالتنا سالفة الذكر بند ٩٢ ص ٨٨ .

عن المجلدات القانونية :

استبعاد المشرع بعض القرارات الإدارية^(١)

من رقابة القضاء الإداري

للككتور سليمان محمد سليمان الطماوي

الأستاذ المساعد بكلية الحقوق بجامعة عين شمس

.. يقر الفقه والقضاء ، بل المشرع ، للإدارة بعض امتيازات تستهدف موازنة مبدأ للشروعية بمنح الإدارة قدراً من الحرية ..

وقد تبلورت هذه الامتيازات في صور ثلاث هي :

أولاً — السلطة التقديرية : وهي تلك الحرية التي تتمتع بها الإدارة في مواجهة كل من الأفراد والقضاء ، لتختار — في حدود المصلحة العامة ، الوقت الذي تتدخل فيه ، ووسيلة التدخل ، ولتقدر خطورة بعض الحالات التي تواجهها في الحياة العملية .

ثانياً — سلطات الحرب والظروف الاستثنائية : وهي ظروف تؤدي إلى توسيع نطاق قواعد للشروعية العادية ، بحيث تصبح التصرفات غير المشروعة في الأوقات العادية ، تصرفات مشروعة في الظروف التي يمكن وصفها بأنها ظروف استثنائية .

ثالثاً — أعمال الحكومة أو السيادة : وهي أخطر امتيازات الإدارة على الإطلاق ، لأن إقرار القضاء لعمل من أعمال الإدارة بأنه من قبيل أعمال السيادة أو الحكومة ، يقتضي إخراجها من رقابة القضاء إطلاقاً .

الحماية التشريعية : الملاحظ أن الإدارات الحديثة في بعض الدول لا تقنع بالصور الثلاث السابقة ، وتحاول إضفاء حماية تشريعية كاملة أو جزئية على قرارات بعضها تحيط بها ظروف خاصة .

وضع المشكلة في الجمهورية العربية المتحدة :

أولاً — إن القرارات الإدارية المصرية عموماً ، كانت حتى سنة ١٩٤٦ ، تتمتع بحماية ضد

(١) ملخص عن مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، السنة الثالثة ، العدد الأول ، ص ١١٥ — ١٣٨ .

الإلغاء ووقف التنفيذ ، فكان الفرق بين القرار العادي ، وعمل السيادة ، محصوراً في نطاق قضاء التعويض .

ثانياً — حتى بعد إنشاء مجلس الدولة في سنة ١٩٤٦ ، فإن اختصاصه في نطاق قضاء الإلغاء قد جاء ناقصاً ..

بعض الأسئلة للقرارات التي يمنع المشرع القضاء من التعرض لها :

١ — قرارات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية — وهي قرارات إدارية عادية تخضع لرقابة القضاء ، ولكن الشارع المصري جرى على أن يصدر في نهاية المدة المقررة للأحكام العرفية تشريعاً يمنع القضاء من التصدي لرقابة تلك القرارات .

وقد عدل الرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٢ ، قانون الأحكام العرفية القديم ، إذ تضمنت مادته العاشرة مكررة نصاً يمنع أي هيئة قضائية من سماع أي دعوى أو طلب أو دفع بالطعن في أي عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها ، سواء أكان الطعن عن طريق المطالبة بإبطال شيء ، أو بسجبه أو تعديله ، أو بوقف تنفيذه ، أم بالمطالبة بتعويض الخ ..

وبالرغم من أن هذه المادة لم ترد في قانون الأحكام العرفية ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ، ولا في قانون حالة الطوارئ ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الذي حل محله ، فإن المادة ٣ من القانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية ، قد احتوت على حكم مماثل لحكم المادة العاشرة السابقة .

٢ — بعض القوانين المقيدة لبدء خضوع الإدارة لرقابة القضاء — تضمنت بعض القوانين والمراسيم أحكاماً مقيدة مستبعدة لبدء خضوع الإدارة لرقابة القضاء ، يذكر منها على سبيل المثال الرسوم رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ .

والقوانين : ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ بخصوص الأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية في شئون طلابها ، و ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بخصوص تنظيم الجامعات و ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بخصوص ترقية من الدرجة الثانية إلى الأولى ، ومن الأولى إلى ما يعلوها من الدرجات ، و ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن فصل العمدة أو الشيخ إدارياً ، و ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن التظلم من قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ، و ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة و ١٨١ لسنة ١٩٥٧ في شأن طرح البحر ، و ١٥٨ لسنة ١٩٥٨ بإعانة الصايين بأقرار الحرب ، و ١٩٥ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الصحافة في الإقليم السوري ، و ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون عضوية مجلس الأمة ، وقانون المعد ، والقانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظام الاستدعاء .

مشروعية حماية القرارات الإدارية :

لم يلتزم المشرع مسلكاً موحداً في حماية القرارات الإدارية ، فهو أحياناً ينص على منع كل رقابة

قضائية مباشرة أو غير مباشرة ، كما هو الشأن في خصوص الأوامر والإجراءات الصادرة تنفيذاً للأحكام العرفية ؛ ومرة ينص على منع الطعن بحسب ، وتارة يقتصر على منع رقابة الإلغاء ، مع ترك باب قضاء التعويض مفتوحاً .

إن الشارع الدستوري مطلق الحرية في منع القضاء من نظر موضوع معين ، ولكن إذا وردت الحماية في تشريع عادي في بلد ذي دستور مرن كالمجترات فلا محل للتساؤل عن مدى دستورية هذه التشريعات ، وإن كان الفقه والرأي العام قد أبدى عدم رضاه عنها ؛ أما في فرنسا فإن مجلس الدولة اعتبر أن دعوى الإلغاء لا ترتبط بقانون من القوانين ، وإنها مجرد أداة لتحقيق المشروعية وفقاً لمبادئ القانون العام ، ومن ثم انتهى إلى إبعاد النصوص التشريعية التي تمنع القضاء من التصدي لرقابة القرارات الإدارية على أساس أنه غير معنى بها .

مجلس الدولة بمصر يمرر قضية بمرملتين :

١ — مسلك المجلس في المرحلة الأولى : فرقت محكمة القضاء الإداري بين حالة الحصانة المطلقة التي يضيفها الشارع على القرارات الإدارية ، بأن يخلق في مواجهة المواطنين سبيل الطعن كافة : إلغاء ، وتعويضاً .

٢ — مسلك المجلس نازاء الحصانة المطلقة : استقرت محكمة القضاء الإداري على عدم مشروعية التشريع الذي يخلق جميع سبل الطعن ، فقالت في حكمها الصادر في ٢٠ من مايو ١٩٥٦ : إن المادة ١٩٠ من دستور ١٩٥٦ . . . قد حصنت جميع القوانين التي صدرت قبل العمل بذلك الدستور . على أنه ينبغي . . . الزنيه . . . إلى أن الأصل . . . أن القانون لا يكون غير دستوري إلا إذا خالف نصاً دستورياً فأثماً على روحه ومقتضاه . ومرد ذلك إلى أن الدستور — وهو القانون الأعلى فيما يقرره — لا يجوز أن يهدره قانون وهو أداة أدنى . . . إن نص المادة الثانية من ق ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ وإن جاء مضيفاً لاختصاص القضاء . . . مانعاً إياه من نظر المازعات المشار إليها بذلك النص إلغاء وتعويضاً ، إلا أنه لا وجه للمعنى عليه بعدم دستوريته بدعوى مصادره لحق التقاضي . . .

واقد أضافت المحكمة العليا ، حججاً جديدة إلى تلك التي استندت إليها في الحكم السابق ، في حكمها ١٢ من يولييه ١٩٥٨ ، فقالت : تجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضي عموماً ، وبين دائرة تحديد اختصاص القضاء . . . كما لا وجه . . . للاحتجاج بنص المادة ٣٥ من دستور جمهورية مصر ، التي تقضي أن حق الدفاع أصالة ، أو بالوكالة يكمله القانون ، لأن المقصود من ذلك هو عدم حرمان المتقاضى من حق الدفاع عن نفسه . . .

وإذا كنا قد انتقدنا الموقف المعتدل لمحكمة القضاء الإداري ، فالتناضيف إلى نقدنا أن القضاء

الإدارى لا يعنى موضع قواعد صارمة ، بقدر عنايته بإيجاد الحلول الملائمة للنزاعات ، وأنه قد ترتب على قضاء المحكمة الإدارية العليا ازدياد عدد القوانين التى تتضمن تحصيل طوائف عديدة من القرارات الإدارية فى مواجهة الطعون كافة ، وكأن إنشاء القضاء الإدارى قد أضر بالمواطنين ، لأن التشريعات الحديثة لم تعد تقتصر على منع قضاء الإلغاء الذى استحدثه مجلس الدولة ، بل إنها أغلقت طريق التعويض الذى لم يحرم منه المواطنون منذ إنشاء المحاكم الحديثة .

(١) التشريع الذى يخلق جميع سبل الطعن غير دستورى : ومن أحدث أحكام محكمة القضاء الإدارى فى هذا الخصوص حكمها الصادر فى ٢٠ مايو سنة ١٩٥٦ ، والذى تقوله فيه : « إن منع مماع الدعوى فى أى تصرف أو أمر أو إقرار صدر عن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية كما تقضى بذلك المادة الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ هو إعفاء لهذه السلطة من أية مسئولية ترتبت على تصرفاتها المخالفة لقانون الأحكام العرفية ذاته ، وإعفاء سلطة عامة إعفاء مطلقاً من كل مسئولية تحققت فعلاً فى جانبها من شأنه أن تخل إخلالاً تاماً بحقوق الأفراد فى الحرية وفى المساواة وفى الكاليف والواجبات ، وهى المبادئ الأساسية التى نص عليها الباب الثانى من دستور سنة ١٩٢٣ الذى صدر فى ظله القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ كما نصت عليها المبادئ العامة فى كل من الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ والصادر فى ١٨ يونية سنة ١٩٥٣ ، وتقضى بأن المصريين لدى القانون سواء فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ، وأن الحرية الشخصية وحرية الرأى مكفولة فى حدود القانون ، وأن للملكية وللنزل حرمة وفق أحكام القانون . وكذلك نص الباب الثالث من مشروع دستور الجمهورية العربية سنة ١٩٥٦ على أن الدولة تكفل الحرية والأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المصريين الذين هم لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، وأن القانون يكفل حق الدفاع أصالة أو بالوكالة ، وبذلك يكون القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ السالف الذكر قد جاء مخالفاً — فيما تضمن من نص المادة الثانية منه — لأحكام الدستور الذى صدر ذلك القانون فى ظله ، بل هو مخالف أيضاً لجميع المبادئ والأحكام التى صدرت خلال فترة الانتقال ، بل وتلك التى جاء بها مشروع دستور الجمهورية العربية المعلن فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ .

(ب) التشريع الذى يمنع الإلغاء فحسب : اعتبرته المحكمة دستورياً ، مستندة إلى الحجج التالية لتسويغ تفرقتها بين المنع المطلق ، ومنع الإلغاء .

١ — إن قضاء الإلغاء قضاء مستحدث ، وقد جرى الشارع على فسخ مدى هذا الحق تارة ، وتضييقه تارة أخرى بالنسبة إلى قرارات كانت المطالبة بالغائها جائزة من قبل ، وقالت المحكمة العليا فى ٢٧ من أبريل ١٩٥٧ : « لا .. فإذا استحدث قانون مجلس الدولة دعوى الإلغاء ، فليس ما يمنع دستورياً من تعطيل هذا التشريع فى وقت ما ، ولفترة محدودة ، إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة ولا سيما أن ولاية الإلغاء التى للقضاء الإدارى حالياً ليست ولاية عامة كاملة ، بل محددة بالنص » .

٢ - إن منع الإلغاء : « لا ينطوي على مصادرة مطلقة للحقوق بدون تعويض عادل ، أو تحريم لاقتضاؤها في أية صورة ، بل ينظم استعمالها » . (العليا في ٢٧ من أبريل ١٩٥٧) .

٣ - إن المنع ليس محلاً بمبدأ المساواة أمام القانون ، لانتمائه بطابع العمومية والتجريد . (الحكم السابق) .

.. ونبدأ باستبعاد الحجته الأخبرتين ، . . ذلك أن قضاء الإلغاء مستقل تماماً عن قضاء التعويض ، . . فإذا كان الإنسان حق أصيل في التقاضي ، فإنه يجب أن يغطي نوعى القضاء ، . . وهذا أوضح ما يكون بالنسبة إلى قرار غير مشروع بمس الحرية ، ويريد أحد المواطنين أن يتخلص منه ، أو قرار غير مشروع يحول بينه وبين استعمال حق مقرر له ، فكل ما في الدنيا من أموال لا يمكن أن يغنى عن قضاء الإلغاء الذى هو بمثابة التعويض العيني .

أما بالنسبة للحجة الثالثة فهي فاسدة من أساسها . . لأن الحرمان إذا ثبت عدم مشروعيته ، فإن تميمه لا يمكن أن يجعله مشروعاً .

ولا يبقى إلا الحجة الأخيرة وهي أن قضاء الإلغاء استحدثه المشرع ، فهو يملك الحد منه ، وهذه الحجة تمثل حقيقة زمنية لها قيمتها ، ولكنها غير حاسمة . فإذا كانت المحاكم قبل إنشاء مجلس الدولة ممنوعة من إلغاء القرارات الإدارية غير المشروعة ، فلقد كان ذلك بنص المادة ١٥ من لائحة ترتيبها ، ولم تكن لأن الأصل في القرارات الإدارية أن الأفراد لا يملكون المطالبة قضائياً بالغاءها . فالحقيقة العملية المؤكدة أن أعمال السلطة التنفيذية جميعها يجب أن تتم في نطاق القانون ، وأن التزام الأفراد احترام قراراتها ، مرده إلى احترامها هذا الالتزام . فإذا خرجت على القانون وجب أن يمكن الأفراد من ردها إلى جادة المشروعية ، ولا سيما في الدول التي تسلم بحق المحاكم في رقابة دستورية القوانين وهو حق مقرر في مصر . ولا أدل على ذلك من أن المحاكم ثارت على الحماية الشاذة المقررة في المادة ١٥ ، وانتهت في الممرة السابقة على إنشاء مجلس الدولة مباشرة ، إلى إنشاء نوع من قضاء الإلغاء ، إذ فسرت الحماية الواردة بالمادة ١٥ ، على أنها مقصورة على القرارات الإدارية السليمة ، أما إذا خرج القرار الإداري على القانون ، فإنه لا يتمتع بأية حماية .

.. إن بقاء الأفراد فترة من الزمن محرومين من قضاء الإلغاء لا يمكن أن يهدر أصل حقوقهم فيه .. وقد ذكرت المحكمة العليا أن تعطيل هذا الحق : « جزئياً في وقت ما ، ولمدة محدودة إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة » (حكمها في ٢٧ من أبريل ١٩٥٧) والسكا نرى أن الضرورة لها أحكامها ، ونحول الإدارة قدرأ كبيراً من الحرية ولو اقضى الأمر الخروج على القانون ، ولكن ذلك كله يتم تحت رقابة القضاء للأكد من قيام حالة الضرورة .

.. ورقابة القضاء هي . . رقابة مشروعية ، أى مراقبة سلامة تطبيق القانون ، دون التصدي

للملاءمة ، وليس للإدارة بحال من الأحوال أن تخرج على القانون إلا في حالة الضرورة ، ولا يملك المشرع نفسه أن يخول الإدارة سلطة مخالفة القانون بغير ضابط ، ودون جزاء .

ثانياً — مسلك المجلس (المحكمة الإدارية العليا) في المرحلة الثانية : .. ولكن المحكمة العليا سرعان ما تنكرت لتلك التفرقة ، والتزمت مسلكاً حاصماً إذ قطعت بأن التشريع الذي يحرم جميع أنواع الطعون القضائية . هو تشريع دستوري لا غبار عليه ! إذ حكمت في ٢٩ من يونيو ١٩٥٧ بدستورية القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ الذي يخول الحكومة حق إحالة الموظفين إلى المعاش مع حرمانهم من حق الطعن بالإلغاء ، وحق طلب التعويض .

وكانت محكمة القضاء الإداري قد قضت بعدم مشروعية القانون المشار إليه لأنه : ينطوي على مخالفة للقواعد الدستورية الأصلية ، التي لا تجيز مصادرة الحقوق ، وحرمان أصحابها في الوقت ذاته من الحصول على تعويض عادل عنها ، أو من اقتضاء هذا التعويض عند عدم أدائه رضا ، ذلك أن الأصل في التعويض عن الأعمال الضارة أن يكون عيناً باعادة الحالة إلى ما كانت عليه ، وهذا التعويض . يتمثل بالنسبة للقرارات الإدارية المخالفة للقانون في الإلغاء . فإذا استحال التعويض العيني لأسباب عادية أو قانونية ، كان للمضروب حق في التعويض بمقابل ، لا يجوز حرمانه منه متى تحققت أسبابه ، وإلا كان ذلك مصادرة للحقوق بغير تعويض ، وهو ما يخالف المبادئ الدستورية العامة . » .

ومن الغريب أن هيئة المفوضين حين طعنت في هذا الحكم وجدت من واجبها أن تقول : « ولا ريب إن منع سماع دعوى التعويض . هو مصادرة لحق التقاضي . وهذه المصادرة تخالف مبدأ دستورياً عاماً ، مستمداً من نص المادة الثالثة من الدستور المؤقت . . وهو مبدأ كفالة الحرية الشخصية في حدود القانون ، فحق التقاضي من أهم صور الحرية الشخصية التي كفلتها الثورة من بادئ الأمر » .

ولكن طعن هيئة المفوضين ، تضمن أن التعويض الذي تضمنه القانون ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ ، يفي عن طلب التعويض قضائياً .

فلما عرض الأمر على المحكمة الإدارية العليا انتهت إلى أن المادة ١٩٠ من دستور ١٩٥٦ حصنت جميع القوانين التي صدرت في عهد الثورة قبل العمل بذلك الدستور ومنها القانون ٦٠٠ ، ولكنها استطردت تقول : « على أنه ينبغي . التنبيه .. وعلى أن الأصل المسلم به هو أن القانون لا يكون غير دستوري إلا إذا خالف نصاً دستورياً قائماً أو خرج على روحه ومقتضاه . ومرد ذلك إلى أن الدستور .. لا يجوز أن يهدره قانون وهو أداة أدنى . . ولكن من البدهة أن هذا النص لا يستقيم إلا إذا كان حق الموظف في الوظيفة وهو من الحقوق التي يكفلها الدستور ذاته ، وأن وسيلة اقتضاء حقه عن طريق القضاء هو وسيلة يقررها الدستور كذلك .. أما إذا كان هذا الحق مما ينشئه القانون أو يلغيه ، وكذلك إذا كانت وسيلة اقتضائه هي مما ينظمه القانون على الوجه الذي يراه ، كما إذا كان القانون

لا يقوم على تمييز بين طائفة واحدة تماثلت مراكزها القانونية ، فلا يكون ثمة وجه للنمى بعدم دستوريته . . . » .

ولقد أضافت المحكمة العليا حججا جديدة في حكمها الصادر في ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٨ ، بخصوص شرعية منع التقاضى ضد القرارات الصادرة من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ .

وقد ترتب عملا على قضاء المحكمة الإدارية العليا أن ازداد عدد القوانين التى تتضمن تحصيل طوائف عديدة من القرارات الادارية فى مواجهة الطعون ، وكأن إنشاء القضاء الإدارى قد أضر بالمواطنين بدلا من أن يكون مصدر حماية ، لأن التشريعات الحديثة لم تعد تقتصر على منع الإلغاء الذى استحدثه مجلس الدولة ، بل أنها أغلقت طريق التعويض الذى لم يحرم منه المواطنون فى كل المراحل التى مرت بها البلاد منذ إنشاء المحاكم الحديثة .

وقد لخص الدكتور الطماوى جوهر النزاع فى أنه ينحصر فى : مبدأ المشروعية ؛ واستقلال السلطة القضائية ؛ ومدى حرية الشارع فى تنظيم السلطة القضائية .

وقال إن السلطة القضائية سلطة أصيلة ، مساوية للسلطتين الأخريين ، فهى لا تستمد وجودها وكيانها من السلطة التشريعية ، وقد سلمت المحكمة الإدارية العليا بهذه النتيجة ، ولكنها لم ترتب عليها كامل نتائجها ؛ لأن السلطة القضائية إذا لم تكن منحة من المشرع ، فإن المشرع لا يستطيع إلغائها كليا ولا جزئيا ؛ أما تنظيم السلطة القضائية فإن الشارع يملكه بشرط أن لا يكون هدفه الإلغاء .

والدساتير التى تجعل التضامن الاجتماعى أساسا للمجتمع ، وتلتزم الدولة بضمان الحرية والأمن كما هو الحال فى دستور ١٩٥٦ ، لا يستساغ معها صدور تشريعات تحرم طبقات بعينها من المواطنين من حق التقاضى بصورة كافية . فمثل هذه القوانين أبعد ما تكون عن التضامن الاجتماعى ، وعن الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص .

والسلطة التنفيذية ليست بحاجة ملحة إلى تلك التشريعات ، ولا إلى التفسير المشكوك فيه الذى اعتنقه المحكمة الإدارية العليا ، لأن مبدأ المشروعية لا يهمل مقتضيات حسن الإدارة ، ولهذا زودت الرقابة القضائية لبعض صهامات الأمان تتمثل فى وجود أعمال السيادة ، ومجالها مرن ؛ وتتحلى فى نظريات الضرورة ، والظروف الاستثنائية ، وسلطات الحرب ، والسلطة التقديرية .

وانهى الدكتور الطماوى بإبداء الرغبة الملحة فى القضاء على تقليد إصدار التشريعات التى تغلق سبيل الطعن القضائى إلغاء وتعويض ، وأكد بأنها تشريعات غير دستورية ، وانها تغرى بالخروج على القانون استنادا إلى عدم وجود رقابة قضائية .

وأن رأيه بما جاء فى توصيات لجنة الشئون القانونية والعدل من : « أن يكون الفصل فى المنازعات

القضائية من اختصاص جهات القضاء وحدها ، دون غيرها من الجهات الإدارية ، وأن يكون اختصاص القضاء الإداري شاملاً لكل المنازعات ذات الطبيعة الإدارية » .

وهذه التوصية ، بصدورها من أعلى سلطة في الدولة ، أصبحت توجيهها ملزماً .

كما أن الحلقة الدراسية الأولى للقانون والعلوم السياسية انتهت إلى التوصية الآتية :

لما كان من التقاضى حقاً أساسياً للإنسان ، فإن الهيئة العامة للحلقة توصي الدول العربية بعدم مصادره أو تقييده ، وبأن تكمل لكل خصومة بين الإدارة والأفراد ، جهة قضائية للفصل فيها .

عن المجلات القانونية :

نظامنا الضريبي في ضوء النظم الضريبية المقارنة

للدكتور محمد مملحي مراد
الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس

نشر بمجلة مصر العاصرة : أكتوبر سنة ١٩٦١ مقال نوه فيه بالحاجة إلى إعادة النظر في نظامنا الضريبي ، وتناول أسسه العامة . ومنها تنوع الضرائب على الدخل بحسب مصادره .

وأخذ على هذا الوضع اختلافه عن النظام المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية ، وإنجلترا ، وفرنسا (اعتباراً من يناير ١٩٤٩) ، وهو نظام الضريبة للوحدة على الدخل ، فلا تفرض ضرائب نوعية على فروع الدخل المختلفة ، وإنما تفرض ضريبة واحدة على الدخل الكلى للممول المستمد من المصادر كافة .

وتكلم عن الجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة . وعن اختلال النسبة القائمة بين النوعين ، إذ بلغت حصيله الضرائب المباشرة عندنا نحو ٥٧٤ مليون جنيه ، حسب تقديرات ميزانية ١٩٦٠ / ١٩٦١ ، على حين زادت تقديرات حصيله الضرائب غير المباشرة في نفس الميزانية على ١٣٣ مليون جنيه . وأرجع أسباب اختلال التناوب إلى سيطرة للمستعمرين الأجانب ، والتخلف الاقتصادي ، والنفوذ السياسي لطبقة الملاك . غير أن إعادة النظر في توزيع الضرائب بين مباشرة وغير مباشرة ليس بالأمر الهين ، إذ يجب أن ينظر بجانب اعتبار العدالة وإيثار الطبقات الضعيفة اقتصادياً ، إلى اعتبار آخر وهو الحد من الميل للاستهلاك تشجيعاً للإدخار ، ومساهمة في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية .

وتناول اللقال الضرائب على رأس المال وهي : الضريبة على التركات ، وعلى انتقال الملكية العقارية ، ومقابل التحسين الطارئ على المقارنات بسبب أعمال المنفعة العامة ، وضريبة الدمغة على الأوراق المالية .

وعنى المقال بإفلات بعض الدخول والثروات من الضرائب ، ولا سيما أرباح الاستغلال الزراعى ، والثروات العقيمة ، غير أنه يلاحظ أن الودائع في البنوك لا تعد من الثروات العاطلة .

وعرض للكاتب لعدم التناوب في أسعار الضرائب المختلفة ، وأشار بأن يكون سعر الضريبة

على دخل رأس المال أكثر من سعر الضريبة على دخل العمل ، لأن المصدر في الحالة الأولى شبه مستديم ، بينما يتضاءل في الحالة الثانية نتيجة للتقدم في السن .

ونوه الكاتب بأن سعر ضريبة الأطنان ١٤ ٪ ، وسعر ضريبة المباني ١٥ ٪ ، بينما سعر الضريبة على إيرادات القيم المنقولة ١٧ ٪ (هذا مع استبعاد الضرائب الإضافية) . كما أن الدخل المختلط الناجم عن تفاعل العمل ورأس المال ، وهو الأرباح التجارية والصناعية سعر الضريبة ١٧ ٪ (خلاف الضرائب الإضافية) وهو يزيد على السعر المفروض على دخل الملكية العقارية بنوعها ، ويتساوى مع السعر المقرر للثروة المنقولة ، وإن كانت الضريبة على إيرادات الثروة المنقولة مفروضة على الإيراد الإجمالي ولا تخصم منه إعفاءات شخصية .

وتناول المقال تبين قواعد الربط بالنسبة للضرائب النوعية على الدخل ، فأخذ الشارع أحياناً بطريقة التقدير الإداري المباشر دون مطالبة المولين بتقديم إقرارات ، كما هو الحال في ضريبة الأطنان مثلاً ، على حين اعتمد على إقرارات المولين ، كما هو الحال بالنسبة للضرائب على أرباح المهن .

كما تختلف أحكام الإعفاءات الشخصية ، فنجد مثلاً أن أصحاب الدخول المستمدة من العقارات المبنية ، أو الأراضي الزراعية ، أو رؤوس الأموال المنقولة ، لا يتمتعون بالإعفاءات الشخصية فيما عدا إعفاء المولين من ضريبة الأطنان إذا لم تتجاوز الضريبة ٤ جنيهات في السنة . وإعفاءهم من أربعة جنيهات إذا لم تتجاوز ٣٠ جنيتها ، وإعفاء العقارات المبنية التي لا يزيد صافي قيمتها الإيجارية على ١٨ جنيتها في السنة .

أما بالنسبة للضرائب على الأرباح التجارية والصناعية ، وعلى أرباح المهن غير التجارية . وعلى المرتبات والأجور وما في حكمها فإن المولين غير المتزوجين معفون من الضريبة إذا لم يتجاوز صافي ربحهم السنوي ١٥٠ جنيتها ، فإذا كانوا متزوجين لا يعولون أولاداً زاد حد الإعفاء إلى ٢٠٠ جنيه ، وإذا كانوا من المتزوجين ويعولون ولداً فأكثر ارتفع حد الإعفاء إلى ٢٥٠ جنيتها ، بشرط ألا يتجاوز صافي الربح مثلي حدود الإعفاء .

وقد أبدى الدكتور مراد ملاحظاته على طرق الطعن في تقديرات السلطة المالية ، فقد أغفل الشارع تنظيم طريقة الطعن بالنسبة للضريبة على إيرادات القيم المنقولة ، والضريبة على المرتبات والأجور ، تاركاً الأمر للقواعد العامة في القاضى .

كما أجاز الشارع الطعن في تقديرات بعض الضرائب أمام لجان إدارية دون أن يعطى للنضاء اختصاصاً سوى ما يقضى به تطبيق القواعد العامة من اعتبار قرارات هذه اللجان الإدارية قرارات نهائية صادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة لأحد الأسباب المبينة به ، كما هو الحال بالنسبة لضريبة الأطنان وضريبة العقارات

المبنية . على حين أنه نظم بالنسبة لضرائب الأرباح التجارية والصناعية ، والمهن غير التجارية ، والضريبة العامة على الإيراد ، وضريبة التركات ثلاث درجات الطعن : لجنة للطعون الإدارية ، والمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية ، وتتنظر في الطعن الذي يرفع إليها في قرار لجنة الطعون الإدارية في خلال شهر من تاريخ إعلان القرار ؛ ومحكمة الاستئناف ، ويضمن أمامها في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية أيّاً كانت قيمة النزاع ، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الحكم .

ويرى الدكتور مراد أن هذه الاختلافات بين أنواع الضرائب ، من حيث الربط ، أو الإعفاء أو الطعن ، تطبع التشريع الضريبي بطابع التعقيد الذي يعطل عمل السلطة المالية ويربك المولين .

وأخيراً لاحظ المال أن تعدد الإدارات الحكومية المختصة بحماية الضرائب ، مثل مصلحة الجمارك ، ومصلحة الأموال المقررة ، بجانب مصلحة الضرائب ، يؤثر في كفاية الجهاز الإداري والفني لحماية الضرائب ، ولا سيما أن تقرير خير الأمم المتحدة في المالية العامة Mr. Orba F. Taylor ، المقدم للحكومة المصرية في أول أغسطس ١٩٥٥ عن : « النظام الضريبي المصري ، تنظيمه وإدارته » قد قدر نسبة التهرب الضريبي في مصر بما يتراوح بين ٢٥ و ٣٥ ٪ ؛ كما أن متأخرات التحصيل بلغت في ٣٠ من يونيو ١٩٥٩ نحو ٦٠ مليون جنيه .

عن المجلات القانونية :

مجلة ديوان التدوين القانوني

أصدر ديوان التدوين القانوني في وزارة العدل بغداد العدد الأول من السنة الأولى (١٩٦١) من : « مجلة ديوان التدوين القانوني » ، وهي مجلة سنّتها ثلاثة أعداد .

وتسري المجلة نشر أحكام مجلس الانضباط العام ، وقضاء التفسير والإفتاء المائل في قرارات الهيئة العامة لديوان التدوين القانوني ، وقرارات محكمة التمييز الإدارية .

وقد تضمنت المجلة بحثاً في : « عيب مخالفة الشكل في القرار الإداري » ، للأستاذ حامد مصطفى ؛ و « نظرية الاختصاص في قانون المرافعات المدنية والتجارية » ، للأستاذ ضياء شيت ؛ و « من ديوان التدوين إلى مجلس الدولة » ، للأستاذ محمد طاهر المروف .

وقد نشرت المجلة قرارات تدوينية في الموضوعات التالية :

استملاك ، تأجيل الدين ، تجميد ، تنفيذ الأحكام ، جنسية ، حوالة ، سبب الدعوى ، راتب ، رهن ، زواج ، شركات ، محافة ، صيدلي ، ضريبة ، طرق ، طلاب ، عامل ، عزل ، غلاء ، فصل ، فلم ، كسب غير مشروع ، ميراث ، مزايمة ، نقابة ، وصية ، وكالة .

كما نشرت القرارات الانضباطية في الموضوعات التالية : الفصل بقانون التطهير ؛ تنفيذ القرار بمنع الطبيب من مزاوله المهنة ؛ إلغاء التعليمات المخالفة للقانون ؛ ممارسة المحاماة ؛ سلطة منح العلاوة السنوية ؛ ما لا يدخل في الحقوق الناشئة عن الوظيفة ؛ الراتب عن مدة التوقيف والحجز ؛ حساب القدم لدبلوم الاختصاص ؛ هل تعتبر البرقية أمراً بالنقل ؛ مبدأ قطع التخصصات المهنية ، ليس للوزير أن يرفض الأجازة المرضية المستوفية للشروط .

كذلك نشرت المجلة قرارات محكمة التمييز في الموضوعات الآتية : اختصاص المحاكم بالنسبة للقرار الإداري ؛ مدى رقابة القضاء الإداري على الأمر الصادر من رئيس البلدية بإيقاف العمل لغرض الاستملاك ؛ اختصاص المحاكم بالنسبة للقضاء الإداري ؛ حق الارتفاق لا يسقط بسوء استعماله ، أجر المثل ؛ استملاك .

ونشرت المجلة بقسم التشريعات : الدستور العراقي المؤقت الصادر في ٢٨ تموز ١٩٥٨ ، وينص على أن العراق جزء من الأمة العربية ، وعلى أن الإسلام دين الدولة . وعلى أن يتولى رئاسة الجمهورية مجلس السيادة ويتألف من رئيس وعضوين ، وأن يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة .

ومن التشريعات المشورة : قانون الخبراء أمام القضاء ، قانون الفتيش العدلي ، قانون تملك الأجنبي العقار في العراق .

وخصصت المجلة قسماً للقرارات والأحكام العرفية ، فنشرت حكماً للدوائر المجتمعة بمجلس الدولة ، يقرر المبادئ التالية :

(١) اختصاص : نظام الأحكام العرفية يستمد أساسه من الدستور ومن قانون الأحكام العرفية . مرسوم إعلان الأحكام العرفية . من أعمال السيادة . الأوامر التي تصدر من القائم على إحراء هذه الأحكام ليست إلا قرارات إدارية يجب أن تتخذ في حدود القانون . خضوعها لرقابة القضاء .

(ب) دستورية القوانين : ليس في القانون المصري ما يمنع المحاكم من النسخ لبحث دستورية القوانين من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع مادام للدولة دستور مكتوب ، فإنه يجب عليها التزامه في تشريعها وفي قضائها وفيما تمارسه من سلطات إدارية باعتباره القانون الأعلى الذي يسمو على جميع القوانين إذا سكك الدستور عن النص صراحة على إطلاق الرقابة القضائية أو على منعها . وهذا هو موقف الدستور المصري ، فإنه يتعين الرجوع إلى الأصول الدستورية للنظر فيما يملك القضاء عمله إزاء قانون يطلب إليه تطبيقه ويكون هذا القانون متعارضاً مع الدستور ومن الأصول الدستورية أن يطبق القضاء القانون فيما يعرض له من الأمضية . فإذا تعذر على القضاء تطبيق نص التشريعات لما قد يوجد بينها من تعارض ، وجب عليه أن يطبق القانون الأعلى في الرتبة . وإذا تعارض قانون مع الدستور وجب تطبيق الدستور دون القانون فتمتنع عن تطبيق القانون غير الدستوري .

(ج) المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ يمنع صماع الدعوى في أي تصرف أو أمر صدر من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، يتضمن إعفاء لهذه السلطة من أية مسؤولية ترتبت على تصرفاتها المخالفة لقانون الأحكام العرفية ذاته . وهذا الإعفاء من شأنه أن يخل بحقوق الأفراد في الحرية والمساواة في التكاليف والواجبات ، فهو مخالف لأحكام الدستور . وهذا المرسوم باطل أيضاً من الناحية الشكلية لأنه لم يعرض على قسم التشريع بمجلس الدولة وفقاً لأحكام المادة ٣٥ من قانون هذا المجلس .

(د) إن قانون النضمينات لا يعفي الحاكم العسكري إلا من التعويض عن عمل لم يجاوز فيه حدود اختصاصه ، وكان خطأه فيه خطأ غير مقصود . ويبقى على ذلك هذا العمل الخاطئ عملاً غير مشروع .

(حكم الدوائر المجتمعة في ٢١ من يونيو ١٩٥٢ ، مجموعة مجلس الدولة لأحكام القضاء الإداري ، السنة السادسة ، ص ١٢٧٣) .

قَوَانِينُ وَقَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن خفض إيجار الأماكن

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور للوقت ؛

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن خفض إيجارات الأماكن ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن خفض إيجارات الأماكن ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مادة جديدة برقم • مكرراً (٥) نصها الآتي :

تخفض بنسبة ٢٠٪ الأجور الحالية للأماكن التي أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون .

والتقصود بالأجرة الحالية في أحكام هذه المادة الأجرة التي كان يدفعها للمستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو الأجرة الواردة في عقد الإيجار أيتهما أقل .

وإذا كان المكان المؤجر لم يكن قد سبق تأجيره يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس لأجرة المثل عند العمل بأحكام هذا القانون .

وتعتبر الأماكن منشأة في التاريخ المشار إليه في هذه المادة إذا كان قد انتهى البناء فيها وأعدت للسكنى فعلا بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٥٤ الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

ولا يسرى التخفيض المشار إليه فيما تقدم بالنسبة إلى ما يأتي :

(أولاً) المباني التي يبدأ في إنشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون .

(ثانياً) عقود الإيجار المبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات .

مادة ٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مؤجر خالف أحكام المادة السابقة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (٢ نوفمبر سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وقد تناول القانون المذكور تنظيم أجور الأماكن التي أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ فوضع لها قيوداً راعى فيها مصلحة المستأجرين ومصلحة الملاك على السواء — أما الأماكن المنشأة بعد هذا التاريخ فلم تخضع لتلك القيود رغبة في تشجيع إقامة المباني الجديدة وعملاً على تفرج أزمة المساكن . ولكن تبين أن هذا الوضع وترك الحرية للملاك في فرض الأجور التي يرغبونها جعل بعض هؤلاء الملاك يغالون في تقدير أجور هذه الأماكن مما أضر بالمستأجرين . وعلاجاً لهذه الحالة صدر القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ بخفض أجور الأماكن التي أنشئت منذ أول يناير سنة ١٩٥٤ ولم تشملها القيود الواردة في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ثم أعقبه القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الذي قضى أيضاً بتخفيض أجور الأماكن التي أنشئت منذ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

ولما كانت الأماكن التي أنشئت بعد نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ لم يشملها أي تنظيم وبقى تقدير أجورها متروكاً لإرادة الملاك وحدهم ، ولوحظ فيها المغالاة التي أضرت بالمستأجرين مما كان مثاراً للشكوى وبخاصة من الطبقات ذات الدخول المتوسطة والصغيرة .

ولما كان من الأهداف الاشتراكية للدولة تخفيف أعباء تكاليف الحياة المعيشية للمواطنين وتهئية حياة كريمة لهم على أساس من العدالة الاجتماعية ينأى بهم عن أن يكونوا هدفاً لاستغلال أصحاب رؤوس الأموال .

وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرصة بين مستأجري المباني التي أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وبين المستأجرين الذين أفادوا من قوانين خفض الإيجارات السابقة .

فقد أعد مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون المرافق في شأن خفض إيجار الأماكن . وتقضى المادة الأولى منه بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تقضى

يخفض الأجور الحالية للأماكن التي أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بنسبة ٢٠ ٪ وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ العمل بالقانون الجديد .

وقد عرفت تلك المادة الأجرة الحالية بأنها هي الأجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بالقانون أو الأجرة الواردة في عقد الإيجار أيتهما أقل .

كما تضمنت المادة الثانية من المشروع العقوبات الواجب توقيعها على من يخالفون أحكامه .

ونتشرف بعرض المشروع المذكور على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١^(١)

بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات

المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاءات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تعفى من أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى المتعلقة بها المساكن التي لا يزيد متوسط الإيجار الشهري ، للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهاً .

كما تعفى من أداء الضريبة وحدها المساكن التي يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهاً ولا يتجاوز خمسة جنيهاً .

وعلى المالك في كلتا الحالتين أن يخفض قيمة الإيجار للمساكن بما يعادل ما خص الوحدة السكنية من الإعفاء .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٥٤ الصادر في ٥ نوفمبر ١٩٦١

ويسرى الإعفاء والخفض المنصوص عليهما في الفقرات السابقة بالنسبة إلى المباني المنشأة أصلاً لأغراض خلاف السكن وذلك في الحدود سالفة الذكر .

مادة ٢ — في حساب متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية يزداد عدد حجراتها حجرة واحدة إذا اشتملت تلك الوحدة على صالة أو أكثر .

مادة ٣ — تسرى أسعار الضريبة المينة في البنود ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه على المباني وأجزائها وملحقاتها المنشأة أصلاً لتكون مكاناً ولو استعملت لغير السكن .

أما المباني وأجزاؤها وملحقاتها المنشأة أصلاً لأغراض خلاف السكن فيسرى عليها السعر المبين في البند (١) من المادة المذكورة .

مادة ٤ — على مالك المبنى عند تغيير استعماله من أغراض غير سكنية إلى أغراض سكنية أن يخطر الجهة المختصة بربط الضريبة عن هذا التغيير قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة التي تم التغيير خلالها .

ويعدل سعر الضريبة للمبنى طبقاً للعرض الجديد اعتباراً من أول شهر يناير التالي لتاريخ استعمال المبنى لأغراض السكن .

ويلزم مالك المبنى الذي لم يقم بالإخطار في الميعاد المحدد أو قدمه متضمناً بيانات غير صحيحة بغرامة تعادل مثل الضريبة التي تقرر على المبنى عن سنة كاملة .

مادة ٥ — تشكل لجنة عليا برئاسة نائب رئيس الجمهورية ووزير الخزانة وعضوية كل من وكيل وزارة الخزانة المختص ومستشار الدولة لوزارة الخزانة ومدير عام مصلحة الأموال المقررة يكون لها تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً وتنشر في الجريدة الرسمية .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (٢ نوفمبر سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على المقاربات البنية وبمقتضاه حدد سعر الضريبة على أساس متوسط القيمة الإيجارية للحجرة بالوحدة السكنية . وقد تدرج هذا السعر حسب ذلك المتوسط ، فروعاً فيه تساعد سعر الضريبة بتساعد متوسط إيجار العرفة .

ولقد كان الهدف من إصدار ذلك القانون الحد من إقامة المساكن الفاخرة وتشجيع إنشاء المساكن الاقتصادية والمتوسطة حتى تتوافر لأصحاب الدخل المحدودة والمتوسطة المساكن ذات الإيجار المناسب الذي لا يرهقهم .

ومسيرة لسياسة الحكومة الاشتراكية ورغبة في تخفيف أعباء المعيشة عن أصحاب الدخل المحدودة والمتوسطة رأت الوزارة أن تتبع الخطوة الأولى بخطوة أخرى فأعدت مشروع القانون المعروض الذي قضت المادة الأولى منه بإعفاء المساكن التي لا يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية فيها عن ثلاثة جنيهات من الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى وإعفاء المساكن التي يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية فيها عن ثلاثة جنيهات ولا يجاوز خمسة جنيهات من الضريبة على العقارات المبنية فقط .

وليس المقصود من هذا الإعفاء التخفيف عن كاهل الملاك وإنما القصد منه التخفيف عن كاهل المستأجرين ولذلك نص المشروع على خفض قيمة الإيجار للمساكن بما يعادل ما خص الوحدة السكنية من الإعفاء .

بذلك تكون الدولة قد نزلت عن الضريبة المستحقة لها لصالح المستأجر الفقير والمتوسط .

ويستفيد كذلك من هذا الإعفاء صغار المستأجرين لبيان يستعملونها في أغراض غير سكنية وبذات الحدود المذكورة .

وقد انتهزت الوزارة فرصة إعداد هذا المشروع فضمته بعض أحكام رأتها كفيلة بحسن تطبيق القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه نصاً وروحاً . فقضى المشروع بأن التصاعد في سعر الضريبة إنما يتناول المباني المنشأة أصلاً لتكون سكناً ولو استعملت لغير السكن . أما ما عداها من المباني التي أنشئت أصلاً لأغراض خلاف السكن فيبقى سعر الضريبة عليها ثابتاً بمقدار ١٠ ٪ من القيمة التجارية .

كما قضى المشروع بأن يراعى عند حساب متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية والذي على أساسه تحسب الضريبة والإعفاء ، بأن يزداد عدد حجرات الوحدة حجرة واحدة إذا اشتملت على صالة أو أكثر .

ونظراً لاختلاف السعر باختلاف الغرض الذي أنشئ له المبنى أصلاً فقد ألزم المشروع المالك عند تغيير استعمال المبنى من غرض غير سكني إلى غرض سكني أن يخطر الجهة المختصة عن هذا التغيير وإلا وقعت عليه غرامة تعادل مثل الضريبة التي تقرر على المبنى عن سنة كاملة باعتباره مخصصاً للسكني .

ولما كانت الوحدات السكنية غير متماثلة مما قد يستتبع بعض الصعوبات عند تنفيذ أحكام هذا

القانون قد نص في الشروع على تشكيل لجنة عليا برئاسة نائب رئيس الجمهورية ووزير الخزانة وعضوية كل من وكيل وزارة الخزانة المختص ومستشار الدولة لوزارة الخزانة ومدير عام مصلحة الأموال المقررة تختص بتفسير أحكام القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً . وبذلك يكفل الشروع وحدة الجهة المختصة بتفسير أحكام القانون بما لا يعرضه لاختلاف الآراء باختلاف الجهات .

ونتشرف بعرض الشروع المذكور على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء للوافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعيين للساحة التي تزرع قمحاً في سنة ١٩٦١ / ١٩٦٢
الزراعية في إقليم مصر

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ بتعيين للساحة التي تزرع قمحاً في سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦
الزراعية والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه في سنة ١٩٦١ / ١٩٦٢ الزراعية .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (٦ نوفمبر سنة ١٩٦١)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦٠ الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦١

مذكرة إيضاحية

- لما كانت الحكومة تهدف إلى الإكثار من إنتاج القمح توفيراً لمطالب الاستهلاك ورغبة في الحد من الاستيراد . فقد جرت على إصدار تشريعات بتعيين المساحة التي تزرع قمحاً سنوياً وكان آخر هذه التشريعات هو القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ بتعيين المساحة التي تزرع قمحاً في سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ الزراعية الذي استمر العمل بأحكامه في السنوات ١٩٥٧/٥٦ و ١٩٥٨/٥٧ و ١٩٥٩/٥٨ و ١٩٦٠/٥٩ و ١٩٦١/٦٠ الزراعية بمقتضى القوانين رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٥٦ و ١٨٧ لسنة ١٩٥٧ و ٢٤ لسنة ١٩٥٨ و ٢٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٢٧ لسنة ١٩٦١ .

ولما كانت الظروف التي من أجلها صدرت هذه القوانين وما زالت قائمة كما وأن الاستمرار في استخدام الدورة الثلاثية يؤدي إلى المحافظة على خصب الأرض ومستوى الإنتاج . لهذا رأت وزارة الزراعة بالاتفاق مع وزارة التكوين استمرار العمل بأحكام القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه في سنة ١٩٦٢ / ٦١ الزراعية . وذلك حتى لا ينصرف الزارع عن إنتاج القمح بالتقدير اللازمة للاستهلاك .

ويتشرف وزير الزراعة وإصلاح الأراضي بعرض مشروع هذا القانون مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة على السيد رئيس الجمهورية رجاء الفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٦١^(١)

بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٦١ / ١٩٦٢ الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ الزراعية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر العمل في سنة ١٩٦١ / ١٩٦٢ الزراعية بأحكام القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (٦ نوفمبر سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

لما كانت الظروف لازالت تدعو إلى تحديد مساحة الأراضي التي تزرع قطعاً حتى لا يتوسع الزارع في زراعته بما يزيد على مطالب الاستهلاك والتصدير وينتص في مساحة الحبوب اللازمة للاستهلاك المحلي . كما وأن الاستمرار في استخدام الدورة الثلاثية يؤدي إلى المحافظة على خصب الأرض ومستوى الإنتاج .

لذلك رأت وزارة الزراعة بالاتفاق مع وزارة الاقتصاد استمرار العمل في سنة ١٩٦١ / ١٩٦٢ الزراعية بأحكام القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قطعاً في سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ الزراعية والقوانين المعدلة له وهي برقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ و ١٨٨ لسنة ١٩٥٧ و ٢١٣ لسنة ١٩٥٨ و ١٨٠ و ٢٧١ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ عن سنة ١٩٦٠ / ١٩٦١ الزراعية .

ويتشرف وزير الزراعة بعرض مشروع هذا القانون منفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة على السيد رئيس الجمهورية . رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨

لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦٠ الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦١

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣٩ مكرراً (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتي :

« تمتد إلى نهاية سنة ١٩٦٢/١٩٦١ الزراعية عقود الإيجار التي تنتهي بنهاية سنة ١٩٦٠/١٩٦١ الزراعية سواء لانقضاء المدة المتفق عليها في العقد أو التي امتد إليها تنفيذاً للمادة السابقة والقوانين رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ ، ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ ، ٤١١ لسنة ١٩٥٥ ، ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ ، المعدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ ، ١٨٣ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٧٤ لسنة ١٩٦٠ ويكون الامتداد بالنسبة إلى نصف المساحة المؤجرة إذا كان المالك قد استعمل حقه في تجنب المستأجر قبل العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ وبالنسبة إلى كامل المساحة المؤجرة لمن لم يستعمل حقه في التجنب قبل ذلك .

وذلك كله بشرط قيام المستأجر بالوفاء بجميع التزاماته حتى نهاية سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الزراعية وإلا اعتبر العقد منتهياً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى اعدار أو التجاء إلى القضاء .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (٦ نوفمبر سنة ١٩٦١)

مذكرة إيضاحية

تضمن تشريع الإصلاح الزراعي منذ صدوره حكماً يقضي بامتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية وذلك حماية لمستأجري هذه الأراضي الذين يعتمدون في معاشهم بصفة رئيسية على ما يستأجرون من أطيان زراعية ودفعاً لما قد يصيبهم من أضرار فيما لو انتهت هذه العقود . لذلك رؤى إفساح المجال أمام هؤلاء المستأجرين وهم يمثلون فئة كبيرة من المشتغلين بالزراعة لكي يتدبروا أمر معاشهم في سنوات الامتداد هو القانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٠ الذي قضى بامتداد عقود الإيجار لنهاية السنة الزراعية ١٩٦١/٦٠ .

ولما كانت الحكمة من قوانين الامتداد السالفة لازالت قائمة لذلك رؤى أن يستبدل بنص المادة ٣٩ مكرراً (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ نص جديد يقضي بامتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية حتى نهاية السنة الزراعية ١٩٦٢/١٩٦١ سواء كانت هذه العقود تنتهي بنهاية السنة الزراعية الحالية أو في خلال فترة الامتداد أو العقود التي امتدت تنفيذاً للمادة ٣٩ مكرراً وقوانين الامتداد السابقة بأرقام ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ ، ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ ، ٤١١ لسنة ١٩٥٥ ، ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ ، ١٨٣ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٧٤ لسنة ١٩٦٠ .

وتضمن التشريع حكماً يقضى بأن يكون الامتداد بالنسبة لنصف المساحة إذا كان المالك قد استعمل حقه في التجنب قبل العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ — فإذا لم يكن قد استعمل حقه في التجنب قبل التاريخ المشار إليه كان الامتداد بالنسبة لكامل المساحة .

وتضمن التشريع حماية للمالك حكماً يقضى بوجوب أن يكون المستأجر قد قام بالوفاء بجميع التزاماته لغاية نهاية السنة الزراعية ١٩٥٩ / ١٩٦٠ حتى ينتفع بأحكام هذا القانون — فإذا كان المستأجر قد أخل بالتزامه بالوفاء بالأجرة أو بأي التزام آخر يقضى به العقد أو القانون فلا ينتفع من أحكام الامتداد وبديهي أنه على المستأجر الوفاء بجميع التزاماته أيضاً خلال سنوات الامتداد وفي جميع الأحوال إذا أخل المستأجر بالتزاماته المشار إليها يعتبر العقد منتهياً دون حاجة إلى إعدار أو التجاء إلى القضاء .

ولا ينتفع من الامتداد الأشخاص الذين يستأجرون أطيافاً تزيد عن النصاب المقرر بالمادة ٣٧ من قانون الإصلاح الزراعي .

ويتشرف وزير الإصلاح الزراعي بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة — رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦١^(١)

بوقف العمل ببعض الأحكام الخاصة بالقبابات المهنية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — توقف إجراءات الانتخابات بالنسبة لمجالس إدارة القبابات المهنية وتشكيلاتها المختلفة وذلك لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ ويلغى ما يكون قد اتخذ من إجراءات في شأن هذه الانتخابات .

وتستمر المجالس والتشكيلات الحالية لهذه القبابات في مباشرة أعمالها .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (٦ نوفمبر سنة ١٩٦١)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦٠ الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم
تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه مادة جديدة برقم ١ مكرراً
نصها الآتي :

« مادة ١ مكرراً : لا يترتب على تطبيق أحكام المادة السابقة تخفيض أجر العامل .

ويأخذ حكم الأجر في تطبيق أحكام هذا القانون الأجر الإضافي الذي كان العامل يحصل عليه
بصفة مستمرة .

ويعتبر الأجر الإضافي مستمراً في تطبيق أحكام هذه المادة إذا كان العامل حصل عليه في ٩٠ ٪
على الأقل من أيام العمل خلال ستة الأشهر السابقة على يوم ٢٨ يولييه سنة ١٩٦١ » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياضة الجمهورية في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (٧ نوفمبر سنة ١٩٦١)

مذكرة إيضاحية

أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال
في المؤسسات الصناعية .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦٠ الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦١

ويقضى هذا القانون بتحديد ساعات العمل في المؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الصناعة بـ ٤٢ ساعة أسبوعياً لا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة ، وذلك حتى تزداد نسبة تشغيل العمال ويقل بذلك عدد العاطلين منهم .

وقد أظهر التطبيق العملي لهذه القواعد أن بعض المؤسسات الصناعية كانت تشغل العمال وقتاً إضافياً بصفة مستمرة ومنظمة لقاء أجر إضافي .

وبتعدد ساعات العمل بهذه المؤسسات بـ ٤٢ ساعة أسبوعياً حرم هؤلاء العمال من ذلك الأجر الإضافي .

ولما كان هذا الأجر قد أخذ صفة الدوام بالنسبة لهذه الفئة من العمال بحيث كان يشكل جزءاً من الأجر الدائم لهم ورتبوا معيشتهم على أساسه .

لذلك وتأكيداً لرعاية الدولة للعمال ، فإنه يقترح أن يعتبر مثل هذا الأجر الإضافي في حكم الأجر بحيث لا يجوز تخفيضه .

وتحقيقاً للغرض المتقدم أعد مشروع القانون للرافق ويتشرف وزير الصناعة برفعه للسيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة حتى وافق عليها مجلس الدولة . رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦١^(١)

بإلغاء القانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن مجلس الأمة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن مجلس الأمة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يلغى القانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن مجلس الأمة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (٧ نوفمبر سنة ١٩٦١)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦٠ الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

مذكرة إيضاحية

إن البيان الذي صدر مساء السبت ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ بتنظيم العمل الشعبي في الجمهورية العربية المتحدة ، على نحو يكفل تجميع القوى الوطنية ديمقراطياً ، لتحمل مسئولية الثورة الاجتماعية — قد حدد خطوات واضحة لتأمين انطلاقة هذه الثورة الاجتماعية إلى أهدافها العظيمة ، من بينها أن يجتمع بالانتخاب الحر مؤتمر وطني للقوى الشعبية يضع ميثاقاً للعمل الوطني ليمضي النضال على خطوطه العريضة بقوة الجماهير ودفعها الثوري ، ومن بينها أن تجري الانتخابات العامة للجان التأسيسية للاتحاد القومي على هدى ميثاق العمل الوطني ، ومن هذه اللجان التأسيسية وبطريقة الانتخاب ينبثق المؤتمر العام للاتحاد القومي ، ليصبح السلطة الشعبية العليا في البلاد ، وليتولى بهذه الصفة تحديد طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

ومن الحقيقة الثابتة ، في أن الثورة الاجتماعية دخلت مرحلتها العملية بمجموعة القوانين الاشتراكية التي صدرت في شهر يوليو سنة ١٩٦١ — الأمر الذي يخلق أوضاعاً جديدة في النضال الوطني .

كذلك مما ترتب على هذا من ضرورات إعادة تنظيم العمل الشعبي ، مما حدده البيان السياسي الصادر يوم السبت الرابع من نوفمبر سنة ١٩٦١ .

من ذلك كله أصبح محتملاً أن تنتهي مهمة مجلس الأمة في تشكيله الذي كان قائماً قبل هذه التطورات العميقة الأثر .

وما من جدال أن مجلس الأمة قد أدى خدمات جليلة للوطن في مرحلة الكفاح الذي باشر خلالها عمله . ولكن المسلم به أن المرحلة الجديدة من الكفاح وهي مرحلة الثورة الشعبية تقتضي العودة إلى الشعب ليكون له الخيار المطلق والحرفي من ينيهم عنه في المرحلة الجديدة الحاسمة من النضال الاجتماعي .

وبناء على ذلك فلقد أصدر رئيس الجمهورية قراراً بقانون يتضمن النص على إلغاء القانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٠ كما أصدر رئيس الجمهورية قراراً جمهورياً بإلغاء القرارين رقم ١٣٧١ لسنة ١٩٦٠ ورقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٦٠ .

وعلى ذلك فإن للواد المتعلقة بالدستور المؤقت للحكم في الجمهورية العربية المتحدة ، ذلك الدستور الذي صدر في شهر فبراير سنة ١٩٥٨ تبقى بأحكامها وقوتها إلى أن تنتهي السلطة الشعبية المنتخبة من وضع دستور دائم جديد .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ بتخفيف
الضريبة على صغار ملاك الأراضي الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والنوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ بتخفيف الضريبة عن صغار ملاك الأراضي الزراعية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تلغى المادة الرابعة من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (٨ نوفمبر سنة ١٩٦١)

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ ونص في مادته الأولى على أن :

« يعني من ضريبة الأطيان كل محمول لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيانه أربعة جنيهاً في السنة » .

كما نصت المادة الثانية منه على الآتي :

« الممولون الذين تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيانهم أربعة جنيهاً في السنة ولا تزيد على عشرين جنيهاً يعفون من أربعة جنيهاً من الضريبة في السنة » .

إلا أنه نص في مادته الرابعة ما يلي :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦٠ الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

« لا تسرى الأحكام السابقة على المولين الذين يكتسبون ملكياتهم تنفيذاً للمادة التاسعة من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي فيما اكتسبوه عن هذا الطريق » .

وبذلك حرم متفعو الإصلاح الزراعي من ميزات أوردها القانون المشار إليه بفرض التخفيف عن أعباء صغار الزراع ، في حين أنهم أولى من غيرهم في الانتفاع بهذه الأحكام إذ اشترط قانون الإصلاح الزراعي في اختيارهم قلة المال وكثرة الولد .

وحيث أن إلغاء الاستثناء الذي جاء في المادة الرابعة من القانون سالف الذكر ، وتطبيق ما أورده المادتين الأولى والثانية منه على الملاك الذين اكتسبوا ملكياتهم عن طريق الإصلاح الزراعي ، سيستفيد منه نحو ١٥٠.٠٠٠ أسرة يؤدون في الوقت الحاضر أموالاً أميرية عن أرضهم التي تملكوها ولم يستفيدوا بأحكام القانون المشار إليه نتيجة للاستثناء الوارد به ، ويقدر إجمالى ما سيعود عليهم نتيجة لتطبيقه عليهم بحوالى ٦٠٠ ألف جنيه تعود عليهم وعلى أسرهم بإنعاش يؤدي إلى رفع مستواهم وهو ما تهدف إليه الدولة .

لهذا أعد مشروع القانون المرافق بإلغاء المادة الرابعة من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ حتى تسرى أحكام القانون انشار إليه على المستفيدين بقانون الإصلاح الزراعي .

ويتشرف وزير الإصلاح الزراعي بعرض مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة . رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١^(١)

في شأن تنظيم هدم المباني

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم والقوانين

المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦٥ الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

وعلى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني ؛
وعلى القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيلة للسقوط ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط ، وهي التي لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٢ — تشكل في كل محافظة لجنة على الوجه الآتي :

يمثل وزارة الإسكان والمرافق في مجلس المحافظة رئيساً
عضو عن مجلس المحافظة ينتخبه المجلس لمدة سنة قابلة للتجديد
أحد المهندسين المختصين بالمحافظة يصدر باختياره قرار من المحافظ
وتزاول هذه اللجان أعمالها طبقاً للأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

وتختص كل لجنة بالنظر في طلبات التصريح بهدم المباني الواقعة داخل حدود المدن في نطاق المحافظة وتصدر فيها قرارات بالقبول أو التعديل أو الرفض ، ولا يكون قراراتها نافذة إلا بعد اعتمادها من المحافظ وفي حالة اعتراضه عليها يعرض المحافظ الأمر على وزير الإسكان والمرافق ويكون قراره في ذلك نهائياً .

مادة ٣ — يشترط للموافقة على طلب التصريح بالهدم أن يكون قد مضى على إقامة المبنى أربعون عاماً على الأقل ، إلا إذا رأت اللجنة التجاوز عن هذا الشرط لاعتبارات تتعلق بالصالح العام .

مادة ٤ — يقدم طلب التصريح بالهدم إلى اللجنة المختصة من مالك البناء موقعاً عليه منه ومن مهندس تقايي ويتضمن الطلب بيان موقع المبنى والبيانات الأخرى التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

ويؤدي عن الطلب رسم نظر قدره خمسة جنيهات .

مادة ٥ — يحظر على السلطة القائمة على أعمال التنظيم إعطاء رخصة هدم طبقاً للقانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه إلا بعد صدور التصريح بالهدم طبقاً لهذا القانون .

مادة ٦ — يكون للمهندسين المختصين كل في دائرة اختصاصه صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ٧ — مع عدم الإخلال بالعقوبات للنصوص عليها في القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه يعاقب مالك المقار عند مخالفة أحكام المادة الأولى من هذا القانون بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم .

ويجوز بالإضافة إلى الغرامة توقيع عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة كما يعاقب المقاول الذي يقوم بالهدم بغرامة تعادل نصف قيمة المبنى .

مادة ٨ — تبأشر اللجان للمشكلة حالياً في المحافظات وفقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه الاختصاصات المبينة في القانون الحالي .

وفي المحافظات التي لم يطبق فيها قانون نظام الإدارة المحلية تشكل اللجنة المختصة بقرار من وزير الإسكان والمرافق وتسرى عليها جميع الأحكام الواردة في هذا القانون .

مادة ٩ — تعتبر قائمة طلبات التصريح بالهدم السابق تقديمها وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه كما تظل سارية تصاريح الهدم التي صدرت طبقاً له .

مادة ١٠ — يلغى القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ١١ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويصدر وزير الإسكان والمرافق القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في أول جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٩ نوفمبر سنة ١٩٦١) .

مذكرة إيضاحية

تضمنت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتوحيد أعمال البناء والهدم أن العمل به موقوف بتحقيق الأغراض التي صدر من أجلها وهي الحد من استثمار رؤوس الأموال في البناء وتشجيع استثمارها في المشروعات الإنتاجية .

وبما أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد حددت الاستثمارات في قطاع البناء وأنه من غير المنتظر أن يتجاوز القطاعات الخاص والعام ما خصص لهما من استثمارات في هذا القطاع ، لذلك تكون قد زالت ضرورة الإبقاء على قيود توجيه أعمال البناء التي فرضت بالقانون المشار إليه مما يقتضى إنهاء العمل بأحكامه في هذا الشق .

أما الغرض من تنظيم الرقابة على أعمال هدم المباني فلا يزال قائماً تمشياً مع سياسة الدولة في الإسكان ومنعاً من إساءة استعمال حق الهدم لمجرد الرغبة في زيادة الاستغلال .

ونظراً لتداخل أحكام تنظيم البناء والهدم في نصوص القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ للشار إليه مما يتعذر معه تعديل أحكامه لقصرها على تنظيم أعمال الهدم وحدها .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق متضمناً الأحكام الخاصة بالرقابة على هدم المباني غير الآيلة للسقوط ، والاجراءات والشروط الواجب توافرها للحصول على تصاريح بهدم المباني الواقعة داخل حدود المدن .

ويتشرف وزير الاسكان والمرافق بعرض مشروع القانون المرفق مفرغاً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة .

رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ما يأتي :

« شركة أ . ج فورموتا بندارف قادوز (فرع مصر) » .

A.G. Fur Montanbedarf Vaduz (Branche d'Egypte)

مادة ٢ -- ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧٢ الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

مذكرة إيضاحية

شركة أسمنت بورتلاند طره ، هي إحدى الشركات المؤممة بمقتضى أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، وتحصل هذه الشركة على احتياجاتها من ورق الكرافت وأكياس عبوات الأسمنت من شركة أ. ج. فورموتتا بندارف فادوز (فرع مصر) وتبلغ قيمة هذه الأكياس نحو نصف مليون جنيه سنوياً ، وتذكر وزارة الصناعة أن هذه الشركة هي جزء من الشركة المؤممة في واقع الأمر .

ولما كانت عمليات توريد عبوات الأسمنت المشار إليها تخضع ، حسب الأصل ، لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بقصر أعمال مقارلات الحكومة والمؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس مالها .

هذا — ويلاحظ بالنسبة إلى تقييم أصول الشركة الموردة أنها تتمثل في آلات ومعدات ليست كبيرة القيمة فضلاً عن موجوداتها التي يتمثل أهم ما فيها في ورق كرافت قيمته حوالى ١٠٠,٠٠٠ جنيه وللشركة استثمارات مالية تكاد تنحصر في بعض أسهم شركات الأسمنت المصرية المؤممة يضاف إليها ١٠٣٨٠٠ سهم من أسهم شركة أسمنت بورتلاند السودان بالمطبرة قيمتها الأسمية ١٠٣٨٠٠ جنيه سودانى .

وقد رؤى إضافة اسم شركة أ. ج. فورموتتا بندارف فادوز (فرع مصر) إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

لذلك — فإني أنشرف برفع هذا الأمر إلى السيد رئيس الجمهورية مرافقاً لهذا القانون المطلوب للتفضل بالنظر في استصداره .

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة

قرار رقم ١٦٧٣ لسنة ١٩٦١^(١)

بشأن إلزام الملاك الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٦١ بتقديم إقرارات ملكياتهم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يجب على كل مالك تزيد ملكيته على المائة فدان سواء كانت أرضاً زراعية أو بوراً أو صحراوية أن يتقدم إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى ميعاد لا يجاوز ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ إقراراً على الأنموذج المعد لذلك يبين فيه مساحة الأراضى المملوكة له وما يريد الاحتفاظ به منها لنفسه ومساحة الأراضى الزائدة وبيان ما عليها من منشآت وأشجار وآلات ثابتة وغير ثابتة .

كما يبين بالإقرار المحل المختار الذى يتخذه المقرر لتوجه إليه فيه كافة الإعلانات والإخطارات والمكاتبات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

ويلزم أيضاً بتقديم هذا الإقرار كل من :

(أ) واضع اليد على الأرض ولو كان وضع يده بدون سند أو بسند غير ناقل للملكية أو بسند ناقل للملكية نقل به التكليف أو لم ينقل متى كانت مساحة الأرض تزيد على مائة فدان .

(ب) من أصبح مالكا لأرض انتهى الوقف فيها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات متى كان مجموع ما يملكه بعد انتهاء الوقف يزيد على مائة فدان .

(ج) من سبق له التصرف بعقود غير مسجلة قبل يوم ٢٥ يوليى سنة ١٩٦١ ولو كان الباقي فى وضع يده فى ذلك التاريخ بعد استئزال ما تصرف فيه يقل من مائة فدان .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦٦ الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

مادة ٢ — كل شخص أصبحت مساحة الأطنان التي يملكها أو يضع اليد عليها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة تزيد على مائة فدان بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد يلزم بتقديم الإقرار سالف الذكر خلال شهرين من تاريخ علمه بقيام سبب الملكية .

مادة ٣ — يقدم الإقرار إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في الميعاد المحدد مصحوباً بنسختين من خرائط مساحة بمقياس مناسب تبين عليها الأراضي التي احتفظ بها المالك لنفسه والأراضي الزائدة لديه مع تلوين كل نوع منها بلون خاص . ويبين في الإقرار أسماء شركائه ونصيب كل منهم إذا كان تكليفه مشتركاً مع آخرين سواء ذكر اسمه في التكليف أو لم يذكر .

مادة ٤ — تسرى فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القرار أحكام اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في أول جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٩ نوفمبر سنة ١٩٦١) .

قرار رقم ١٨٠٣ سنة ١٩٦١^(١)

بنظام العمل في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٩ لسنة ١٩٦١ بتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٩٦ لسنة ١٩٦١ بتعيين أمين عام للجنة التحضيرية ؛

قرر :

مادة ١ — يتولى الأمين العام للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية دعوة اللجنة للانمقاد وإدارة أعمالها ومناقشتها ورعاية تطبيق أحكام هذا النظام فيها .

مادة ٢ — تكون جلسات اللجنة علنية ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائها وتصدر توصياتها بالأغلبية المطلقة لعدد الحاضرين .

مادة ٣ — يؤذن في الكلام لطاليه حسب ترتيب طلباتهم .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧٢ الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦١

مادة ٤ — يعلن الأمين العام قفل باب المناقشة بعد انتهاء طالبي الكلام من كلامهم ويجوز للجنة أن تقرر قفل باب المناقشة بناء على اقتراح كتابي مقدم من عشرة أعضاء .

مادة ٥ — تقدم الاقتراحات من الأعضاء إلى الأمين العام .

مادة ٦ — لا يطرح الموضوع لأخذ الرأي عليه إلا من الأمين العام ويؤخذ الرأي أولاً على اقتراحات التعديل المقدمة بشأن المطروح وفي حالة عدم قبول هذه الاقتراحات يؤخذ الرأي على النص الأصلي وعلى كل عضو حاضر إبداء رأيه في كل موضوع يعرض لأخذ الرأي سواء بالقبول أو بالرفض .

مادة ٧ — يؤخذ الرأي أولاً بطريقة رفع الأيدي فإذا لم يتبين الأمين العام رأي الأغلبية أخذ الرأي بطريقة القيام والجلوس بأن يطلب من المؤيدين القيام وإذا لم يتبين النتيجة يعاد أخذ الآراء بطريقة عكسية بأن يطلب من المعارضين القيام فإذا لم يتبين النتيجة مع ذلك تؤخذ الآراء بالنداء بالاسم .

ويجوز أخذ الرأي نداء بالاسم في جميع الحالات إذا طلب ذلك الأمين العام أو تقدم طلب كتابي بذلك من عشرين عضواً على الأقل قبل الشروع في أخذ الآراء .

مادة ٨ — للجنة التحضيرية أن تشكل من بين أعضائها لجاءاً فرعية لدراسة الموضوعات التي تحيلها عليها ، وتختار كل لجنة مقررأ لها يتولى إدارة جلساتها .

وتتخذ هذه اللجان بناء على دعوة من الأمين العام أو مقررها ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائها وتصدر توصياتها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .

مادة ٩ — لكل عضو حق حضور جلسات اللجان الفرعية لسماع مناقشاتها وإذا كان للعضو اقتراح معروض على اللجنة فله أن يشترك في مناقشاته ولو لم يكن عضواً فيها دون أن يكون له صوت معدود في المداولات .

مادة ١٠ — تقدم اللجان الفرعية تقارير عن كل موضوع تتولى دراسته في الموعد الذي تحدده لها اللجنة التحضيرية على أن تشمل هذه التقارير رأي اللجنة في الموضوع وأسبابه وأهم الآراء الأخرى التي أبدت في جلساتها بشأنه ويتولى مقرر اللجنة أو من تختاره لذلك شرح رأيها .

مادة ١١ — للمواطنين أن يقدموا إلى الأمين العام للجنة أي اقتراح يتعلق بعملها .

مادة ١٢ — للجنة التحضيرية واللجان الفرعية أن تستعين بمن ترى لزوماً للاستعانة بهم في بحثها الفنية من الهيئات المختصة أو الخبراء من الموظفين أو غيرهم .

مادة ١٣ — يتولى الأمين العام ندب من يرى من الموظفين أو غيرهم للقيام بالشئون الإدارية وأعمال سكرتيرية اللجنة .

مادة ١٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١) .

قرار رقم ١٨١٣ لسنة ١٩٦١^(١)

بإنشاء مؤسسة عامة للأبناء والنشر والتوزيع والطباعة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الموقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي
وعمال المؤسسات العامة ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تنشأ مؤسسة عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية تسمى « الهيئة العامة للأبناء والنشر والتوزيع والطباعة » وتعتبر من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وتلحق برئاسة الجمهورية .

مادة ٢ — تستهدف الهيئة في أداؤها لمهمتها المشاركة في التوجيه القومي العام ورفع مستوى الشعب ثقافياً واجتماعياً وسياسياً وتنوير الرأي العام بالأبناء الداخلية والخارجية وإيقافه على مختلف التيارات العالية ، والاعلام عن الجمهورية العربية المتحدة والعالم العربي إلى البلاد الأجنبية ، وذلك كله عن طريق طبع ونشر الكتب القومية والسياسية والعالية وتوزيع الصحف والمجلات والأفلام المختلفة في البلاد العربية وغيرها والوقوف على الأبناء الاخبارية من البلاد المختلفة أو بوسائل الاعلام الأخرى .

مادة ٣ — يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل من :

- (١) الوزير المختص بشئون الاستعلامات ، رئيساً
- (٢) مدير هيئة الإذاعة .
- (٣) مدير عام مصلحة الاستعلامات .
- (٤) مدير عام مصلحة السياحة .
- (٥) عضو من مجلس الدولة بدرجة مستشار مساعد على الأقل .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٩٩ الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦١

ويتقاضى أعضاء مجلس الإدارة بدل حضور بواقع ٥ ج (خمسة جنيهات) عن كل جلسة بمحد أقصى قدره مائة جنيه في السنة .

مادة ٤ — مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة التي تدير عليها وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله وذلك على الوجه المبين بقانون المؤسسات العامة والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ووفقاً لأحكام هذا القرار ودون التقيد بالنظم المالية والإدارية المعمول بها في مصالح الحكومة .

مادة ٥ — يختص مجلس الإدارة بالمسائل الآتية :

- (أ) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للهيئة .
- (ب) اقتراح عقد القروض لصالح الهيئة .
- (ج) الموافقة على مشروع الحساب الختامي للهيئة .
- (د) تحديد التعريفات والأجور لأنواع الخدمات التي تقوم بها الهيئة .
- (هـ) قبول الهبات والتنازلات التي تزد للهيئة من الجهات المختلفة .
- (و) وضع النظم واللوائح الخاصة بالميزانية والحسابات وغيرها للهيئة .
- (ز) النظر في كل ما يعرض عليه من المسائل الخاصة بالهيئة .

مادة ٦ — يعقد مجلس الإدارة جلسة مرة كل شهر على الأقل بدعوة من رئيسه كما يجب دعوة المجلس إلى الانعقاد إذا طلب ذلك نصف الأعضاء على الأقل ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا بحضور نصف أعضائه على الأقل وتدوين محاضر اجتماعات المجلس في سجل خاص يوقعه الرئيس والموظف القائم بأعمال سكرتارية المجلس .

مادة ٧ — يكون الاقتراع على المسائل المعروضة علماً وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين فإذا تساوت رجع الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٨ — يبلغ مجلس الإدارة قراراته الخاصة بتحديد التعريفات والأجور وأنواع الخدمات إلى رئيس الجمهورية لاعتمادها كما أن اللوائح الخاصة بالمؤسسة والتي يضعها مجلس الإدارة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٩ — يكون للمؤسسة ميزانية مستقلة يتبع في شأنها الأحكام المبينة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ١٠ — تبدأ السنة المالية للهيئة من أول يولييه وتنتهي في آخر يونيه من العام التالي .

مادة ١١ — يتكون رأسمال المؤسسة من الاعتمادات التي تخصصها ميزانية الدولة لتحقيق أغراضها ومن رأسمال الشركة الفومية للتوزيع وأموال الشركات التي تتبعها أو تؤول إليها أو تندمج فيها .

مادة ١٢ — يكون للمؤسسة مدير أو أكثر يصدر بتعيينه قرار من الوزير المختص لشئون الاستعلامات يحدد فيه المرتب الذي يتقاضاه ويجوز عزل المدير بقرار من الوزير المختص .

مادة ١٣ — يتولى مدير المؤسسة إدارتها وتصريف شئونها وله على الأخص :

(أ) تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الإدارة .

(ب) تحضير مشروع للزيادة .

(ج) الإشراف على موظفي الهيئة وعملها طبقاً لما تحدده اللوائح .

(د) تمثيل الهيئة في صلاتها بالهيئات والأشخاص الأخرى . وأمام القضاء والتوقيع عن الهيئة .

(هـ) ما يحدده له رئيس مجلس الإدارة من اختصاصات .

ولرئيس مجلس الإدارة أن ينيب غيره في مباشرة بعض هذه الاختصاصات .

مادة ١٤ — تظل النظم والقواعد المعمول بها في الشركات المدججة في المؤسسة سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار إلى أن تصدر اللوائح والنظم الخاصة بالهيئة .

مادة ١٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦١)

قرار رقم ١٨١٤ لسنة ١٩٦١^(١)

باعتبار إذاعة الجمهورية العربية المتحدة من المؤسسات

العامة ذات الطابع الاقتصادي في ممارستها

للنشاط التجاري والصناعي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع

الاقتصادي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم إذاعة الجمهورية العربية المتحدة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٩١ الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

قرر :

مادة ١ — تعتبر إذاعة الجمهورية العربية المتحدة في ممارسة النشاط التجارى والصناعى من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى وتسرى عليها أحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى .

مادة ٢ — ينقل إلى إذاعة الجمهورية العربية المتحدة رأسمال شركة النصر لصناعة أجهزة التلفزيون وذلك نقلا من مؤسسة النصر .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦١)

قرارات الهيئة العامة للإصلاح الزراعي

قرار متفرق رقم ٣٥ تاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١^(١)

بإصدار قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦١ لبعض
أحكام قانون الإصلاح الزراعي

مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ للإصلاح الزراعي ؛

وعلى المادة رقم ١٢ مكررة من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — لا يجوز أن يزيد مجموع ما يحوزه الشخص وزوجته وأولاده القصر من الأراضي
الزراعية وما في حكمها غير المملوكة لهم على خمسين فداناً سواء أكانت هذه الحيازة عن طريق
الإيجار أو المزارعة أو الوكالة في الإدارة أو الاستغلال ، ويستنزل من هذا القدر ما يحادل ملكية
أى منهم من تلك الأراضي أياً كان سند الملكية حتى ولو كان عقد غير مسجل .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

(١) نهر بالوائح المصرية الممدد ١٠١ الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

قرارات وزارية

وزارة الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى

قرار رقم ٦ لسنة ١٩٦١^(١)

فى شأن الفئات الإيجارية لبعض الأراضى الزراعية
الملوكة للحكومة

وزير الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمجان فى المقاربات
الملوكة للدولة والنزول عن أموالها الموقولة فى الإقليم المصرى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى توصيه محافظة دمياط ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر:

مادة ١ — يستمر العمل بالفئات الإيجارية التى كانت مقدرة فى السنة الزراعية ١٩٥٨ / ١٩٥٩
للأراضى الزراعية المملوكة للحكومة والمحصورة خفية بنواحى كفر البطيخ والسنانية والركابية
مركز كفر سعد محافظة دمياط ، وذلك حتى نهاية سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ الزراعية . ويعمل بالفئات
الإيجارية المعاد تقديرها للأراضى المذكورة اعتباراً من سنة ١٩٦٠ / ١٩٦١ الزراعية .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٣ الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

وزارة الاقتصاد

قرار رقم ١٢٥٣ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل المادة ٤٥ من اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة
الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة مينا البصل)

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ باللائحة العامة لبورصة البضاعة
الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة مينا البصل) والتعديلات الواردة عليه ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة
للأقطان ، وبذرة القطن (بورصة مينا البصل) والقرارات المعدلة له ؛
وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة المساعد لشئون القطن ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٤٥ من اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان
وبذرة القطن (بورصة مينا البصل) الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه
النص الآتي :

« مادة ٤٥ — تشكل لجنة الاستئناف من خمسة أعضاء منهم ثلاثة من الخبراء الرسميين المحلفين
الذين يعينهم وزير الاقتصاد بمد أخذ رأى لجنة بورصة مينا البصل ، وعضوان يعينهما رئيس لجنة
القطن بطريق الاقتراع من بين هيئة خبراء الاستئناف المنصوص عليها في المادة السابقة » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في غرة جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٩ نوفمبر سنة ١٩٦١)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩١ الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

وزارة الخزانة

قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٦١^(١)بتحويل السيد مدير عام الجمارك اختصاص السيد وكيل الوزارة
للمساعد لشئون مصلحة الجمارك

نائب رئيس الجمهورية ووزير الخزانة

بعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨ في شأن توزيع
الاختصاصات بين السيد وكيل الوزارة والسادة الوكلاء المساعدين ؛

قرر :

مادة ١ — ينحول السيد مدير عام مصلحة الجمارك اختصاص السيد وكيل الوزارة المساعد لشئون
مصلحة الجمارك .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخه .

تحريراً في ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦١)

وزارة الداخلية

قرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١^(٢)

بشأن حظر التجول بناحية هورين مركز قويسنا محافظة المنوفية

نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

وعلى القرار رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ بالجمهورية ؛

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالقرار الجمهوري رقم ٨٦٨ لسنة ١٩٦١ ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٦ الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٩ مكرر الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

قرر :

- ١ — يحظر التجول خارج وداخل كردون ناحية هورين مركز قويسنا محافظة المنوفية من الساعة السادسة مساء حتى الساعة السادسة صباح اليوم التالي .
- ٢ — يعاقب كل من يخاف هذا الأمر بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو الغرامة التي قدرها عشرة جنيهات .

٣ -- يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم .

تحريراً في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (١١ نوفمبر سنة ١٩٦١) .

قرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٨ بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيات الأجنبية

نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيات الأجنبية ؛

وعلى القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٨ بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيات الأجنبية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه النص الآتي :

يكون تقديم طلبات الإذن وتجديدها على أحد النموذجين المراقبين لهذا القرار .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (١١ نوفمبر سنة ١٩٦١) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٣ ملحق الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

(نموذج رقم ١٠)

وزارة الداخلية

مصلحة الأمن العام

مكتب تصاريح العمل

دفعه

٨٠ ملياً

رقم وتاريخ القيد

رقم وتاريخ الإذن

تاريخ انتهاء الإذن / / ١٩

(أ) موظفو ومستخدمو وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة .

(ب) المواطنون من غير الموظفين المنوه عنهم .

الذين يعملون أو يرغبون العمل في هيئات أجنبية طبقاً للقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨

الاسم بالكامل (ثلاثى)

الأسماء الأخرى والشهرة

محل السكن

تاريخ ميلاد الطالب : شهر سنة ١٩ جهة الميلاد : بلدة محافظة

جنسية الطالب عند الميلاد : (١) ج . ع . م (٢) أجنبي

إن كان الطالب من أصل أجنبي يذكر تاريخ تجنسه بجنسية ج . ع . م شهر سنة ١٩

جنسية والد الطالب

جنسية الزوجة قبل الزواج : (١) ج . ع . م (٢) أجنبية

إن كانت من أصل أجنبي يذكر تاريخ تجنسها بجنسية ج . ع . م شهر سنة ١٩

جنسية والد الزوجة

المؤهل الدراسى وتاريخ الحصول عليه

الجهة التى حصل منها على المؤهل الدراسى : (١) من الداخل (٢) من الخارج

الحالة المدنية : (١) متزوج (٢) لم يتزوج (٣) مطلق (٤) أرمل .

رقم البطاقة (الشخصية / المدنية) جهة الإصدار قسم / مركز محافظة تاريخ الإصدار

رقم جواز السفر : تاريخ وجهة إصداره

الدول الأجنبية التى سافر إليها الطالب ومدة بقاءه بها وأسباب ذلك

.....

أسماء الأخوة ووظائفهم :

.....

اسم الزوج ووظيفته (إذا كانت الطالبة متزوجة)
 أسماء الأبناء البالغين سن الرشد وصناعة كل منهم
 أسماء الأقارب الذين يعملون في منظمات دولية أو مؤسسات عالمية أو أجنبية أو بلاد أجنبية

آخر عمل للطالب :
 سبب تركه للعمل تاريخ تركه له
 هل سبق للطالب الحصول على إذن للعمل بهيئة أجنبية : (١) نعم (٢) لا (في حالة الإيجاب بنعم
 يذكر تاريخ الإذن ورقم الإذن تاريخ بدء العمل وتاريخ نهاية العمل
 هل سبق له الالتحاق بالحكومة أو المؤسسات العامة ؟ (١) نعم (٢) لا
 الجهة الحكومية أو المؤسسة العامة التي يعمل بها حالياً ونوع العمل
 (إن كان موظف حكومة ومتدرب يذكر مدة الإغارة أو الانتداب بالشهر)
 الجهة الأجنبية التي يرغب العمل فيها ومقرها الرئيسي
 الهيئة التي يرغب الحصول على إذن عمل بها : (١) منظمة دولية (٢) حكومة أجنبية (٣) مؤسسة أجنبية
 نوع العمل الذي يرغب القيام به بالجهة الأجنبية
 مكان العمل : (١) داخل البلاد (٢) خارج البلاد
 إذا كان خارج الجمهورية العربية المتحدة يذكر اسم الدولة والبلد
 صفة العقد : (١) حكومي (٢) مؤسسة (٣) شخصي .
 مدة عقد العمل : (١) سنة (٢) سنتان (٣) ثلاثة . تاريخ بدء العمل : / / ١٩
 الإذن المطلوب : (١) جديد (٢) تجديد .
 التاريخ / / ١٩

توقيع الطالب

(١) الموظفون :

مواقفة الجهة الحكومية أو الهيئة أو المؤسسة العامة التي يعمل بها الطالب وتصديقها على صحة هذه
 البيانات .

تاريخ : / / ١٩

رئيس المصلحة

اسم الجهة

خاتم الجهة

(ب) غير الموظفين :

موافقة الجهة صاحبة الشأن على قبولها إلحاق الطالب بها .

تاريخ / / ١٩

توقيع رئيس الجهة

خاتم الجهة

رأى وزارة الداخلية :

ملاحظات :

- (١) يقدم هذا الطلب من أصل وصورتين وترفق به المستندات المثبتة لصحة البيانات الواردة به .
- (٢) إذا كان مقر عمل الطالب خارج الجمهورية العربية المتحدة ، يجب إرفاقه بـ : قد عمل موثق أو مصدق عليه من جهة رسمية معتمدة — أو شهادة تقوم مقامه بالنسبة للوظائف الحكومية أو العامة ، ويجب أن يكون العقد شاملاً مدة العمل ولا تقل عن سنة قابلة للتجديد — مع بيان المرتب الشهري ونوع العمل .
- (٣) في حالة ما إذا كان الطالب قد سبق له الالتحاق بالحكومة أو العمل بإحدى المؤسسات العامة ، يجب تقديم شهادة من آخر جهة كان يعمل بها مبين فيها نوع العمل الذي كان يقوم به وأسباب وتاريخ إنتهاء خدمته .
- (٤) يجب مراعاة تقديم طالب التجديد في الموعد المنصوص عليه في القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ وهو ثلاثة أشهر على الأقل قبل إنتهاء أجل التصريح .
- (٥) يتبر باطلا كل إذن يصدر بناء على بيانات أو إقرارات غير صحيحة ويستر في هذه الحالة كأن لم يكن ، ويخضع الطالب للعقوبات المنصوص عليها في القانون المذكور وهو الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف أو إحدى هاتين العقوبتين .
- (٦) يجب على حامل الإذن إعادته لمصلحة الأمن العام في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ تركه العمل به لأي سبب من الأسباب وعلى ظهره إقرار منه شخصياً بتنازله عنه لتركه العمل به وسبب ذلك .

قرار

رقم ٥ لسنة ١٩٦١^(١)

بتعديل المهن الحرة التي تدعى من أحكام الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١
بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص

نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٢ من الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على أموال وممتلكات
بعض الأشخاص ؛

قرر :

مادة ١ — يقصد بالمهن الحرة المستثناة من أحكام الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه —
مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمحاسب والخبير .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .
تحريراً في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦١) .

وزارة الزراعة

قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦١^(٢)

بتعديل المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٦١ الصادر
في ٢ أكتوبر سنة ١٩٦١ بتعديل المادة الرابعة من القرار الصادر
في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن للعدة
للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار فيها

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المواد ٢ ، ٣ ، ١٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بمراقبة بذرة القطن
والقوانين المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٦٩ الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٥ الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بتنظيم إنتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى ونقلها وتداولها والاتجار فيها ؛

وعلى القانون رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتعميم تقاوى القطن المتقاء ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤ الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٦١ بتحديد المناطق المخصصة لتعميم تقاوى القطن المتقاء في سنة ١٩٦١ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩٦١ بتعديل المادة الرابعة من القرار الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ المشار إليه ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة (سابعاً) من المادة الأولى من القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه النص الآتى :

(أقطان الدندرة الأعلى الناجمة من داخل مناطق التركيز تحتاج لاستخراج البذرة التقاوى من رتبة فولى جود فير فما فوق زهر والأططان الأعلى الناجمة من خارج مناطق التركيز تحتاج لاستخراج البذرة التجارى من جميع الرتب) .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦١) .

وزارة العدل

قرار

بشأن اختصاص ماووية رأس غارب القضائية

التابعة لمحكمة السويس^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ بتطبيق النظام القضائى العام على بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإدارى العادى والنظام القضائى العام فى المواد الجنائية فى محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ ملحق الصادر فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات — المعدل بالقرار رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة ابتدائية بمدينة السويس ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأمورية قضائية ببلدة رأس غارب ؛

قرر :

مادة ١ — يكون اختصاص مأمورية رأس غارب القضائية التابعة لمحكمة السويس الجزئية شاملاً المدن والقرى بقسم رأس غارب طبقاً للكشف المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ .

مادة ٢ — ينتقل قاضي محكمة السويس الجزئية إلى مدينة رأس غارب لظرف قضائياها مرة في كل شهر على الأقل .

مادة ٣ — يجوز عند الضرورة — تقديم قضايا المحبوسين في مواد الجنج الحاصلة بالبلاد التابعة لهذه المأمورية إلى جلسات محكمة السويس الجزئية .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (٣١ أكتوبر سنة ١٩٦١) .

وزارة العمل

قرار رقم ٣ لسنة ١٩٦١^(١)

بشأن إعفاء بعض الفئات من تطبيق قرار الترخيص
في العمل للأجانب

وزير العمل

بعد الاطلاع على المادة ٣٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين
المعدلة له ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٧ الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

وعلى قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد الشروط الخاصة بالترخيص في العمل للأجانب والقرار المعدل ؛

وعلى كتاب السيد نائب وزير الخارجية المؤرخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ والخاص بطلب إعفاء بعض فئات الأجانب من الحصول على تراخيص العمل تطبيقاً لبدأ للعمالة بالمثل ؛ وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة ؛

قرر :

مادة ١ — تعفى الفئات الآتية من الحصول على بطاقات الترخيص في العمل للأجانب :

(أ) الموظفون الإداريون غير المحليين الذين يعملون مع أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وبالهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة ؛

(ب) تواسع إعفاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي والموظفين الدوليين بالهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة والموظفين الإداريين المشار إليهم بشرط أن يكونوا قادمين مع متبوعهم من الخارج وعلى أن يقدم المتبوع تعهداً بمغادرة تابعه للبلاد فور انتهاء خدمته أو نقله .

(ج) الموظفون الإداريون غير المحليين الذين يعملون بمكاتب التمثيل التجاري .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٨١ (٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦١)

قرار رقم ٩ لسنة ١٩٦١^(١)

بشأن إعفاء الموظفين الإداريين الفرنسيين غير المحليين الذين يعملون لحساب حكومتهم في بعض الجهات من قرار الترخيص في العمل للأجانب

وزير العمل

بعد الاطلاع على المادة ٣٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد الشروط الخاصة بالترخيص في العمل للأجانب والقرار المعدل له ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٤ الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

وعلى كتابى وزارة الخارجية المؤرخين ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ ، ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦١ بشأن طلب إعفاء بعض فئات الأجانب من الحصول على تراخيص العمل تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل ؛ وبناء على ما عرضه علينا وكيل الوزارة ؛

قرر :

مادة ١ — ينفى الموظفون الإداريون الفرنسيون غير المحليين الذين يعملون لحساب حكومتهم فى بعثة المساعى الحميدة ومكتب البعثة التعليمية ومعهد الآثار الفرنسى من الحصول على بطاقات الترخيص فى العمل للأجانب .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

الجداول العشرية

الأول: ١٩٢١ - ١٩٣٠ ثمنه ٥٠ قرشا

الثاني: ١٩٣١ - ١٩٤٠ ثمنه ٢٥ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ وتحقيق الجنايات والعقوبات ؛
والتجارى وما يتبعه من باقى الأقسام

الثالث: ١٩٤١ - ١٩٥٠ ثمنه ٥٠ قرشا

لكل من المدنى ؛ والمرافعات ؛ والعقوبات ؛ وتحقيق الجنايات
أجرة البريد ١٠ قروش ، وتطلب من دار النقابة ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

بيان

أولاً - الرسائل الخاصة بتحرير المجلة أو إدارتها ، توجه إلى : مجلة المحاماة ، بدار نقابة
المحامين ، ٥١ ش رمسيس بالقاهرة

ثانياً - الاشتراكات :

غير المحامين والطلبة	: ٢٠٠ قرش
للمحامين تحت التمرين	: ٢٥ قرشاً
لطلبة كلية الحقوق	: ٥٠ قرشاً

ثالثاً - ثمن العدد الواحد من المجلة :

١ - السنة الحادية والأربعون	: ٢٠ قرشاً
٢ - السنوات الرابعة والثلاثون إلى الأربعين	: ١٥ قرشاً
٣ - السنة الثالثة والثلاثون وما قبلها	: ٥ قروش

التليفونات

٥٤٧٤٤

سيارة النقيب (رقم خاص)

٥٠٦٤٩ و ٤٥٥٨٥

النقابة والنادى

٤٠٨٤٩ و ٥١٨٤٢

غرفة المحامين بمحكمة القاهرة

٥٠٨٣٥

غرفة المحامين بمحكمة النقض والاستئناف

٨٠٣١٩٨

غرفة المحامين بمجلس الدولة

٨٩٤٣٢٢

غرفة المحامين بمحكمة الجيزة الكلية

